

{ التوكيد }

التوكيد

هذا هو النوع الثانى من أنواع التوايع ، وهو التوكيد. وهو على قسمين : توكيد معنوى ، وتوكيد لفظى .

أما التوكيد اللفظى فلا يختص بالاسم ، بل يكون فى الاسم والفعل والحرف والجملة . وسيذكره آخر الباب .

وأما المعنوى فهو المختصُّ بالأسماء ، وهو الذى استفتح الكلام به / وابتدأ بالكلام على ألفاظه ، وهى أيضا ضربان :

أحدهما يُقصدُ به رفعُ توهمٍ أن يُراد بعموم المتبوع الخصوصُ ، ويسمى «توكيد الإحاطة» .

والثانى يُقصدُ به رفعُ توهمٍ إضافةٍ إلى المتبوع ، وهو الذى يسمى «توكيد إثبات الحقيقة» وهذا الضرب هو الذى قدّم أولاً فقال :

بالنفسِ أو بالعَيْنِ الاسمُ أكْدا

مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكِّدَا

يعنى أن هذين اللفظين ، وهما ، (النَّفْسُ ، والعَيْنُ) يؤكِّد بهما الاسمُ إذا اتصل بهما ضمير مطابق للاسم المؤكِّد ، أى موافق له فى الإفراد أو التثنية أو الجمع ، وفى التذكير أو التأنيث ، فتقول : خرجَ الأميرُ نفسُهُ أو عَيْنُهُ ، وجاءَ زيدٌ نفسُهُ أو عَيْنُهُ ، وجاءت هندٌ نفسُها عَيْنُها .

وجاءَ الزيدانِ أو الهندانِ أنفسُهُما أو أعينُهُما ، وجاءَ الزيدونِ أنفسُهُم أعينُهُم ، وجاءت الهندات أنفسُهُن أعينُهُن ، وما أشبه ذلك .

وفى قوله : «الاسمُ أَكْدا» إشارة إلى معنيين ، قصد التوكيد ب (النفس ، والعين) وهو إثبات الحقيقة ، وذلك أن معناه أن التوكيد راجع إلى نفس الاسم لا لمعنى فيه ، وهو معنى إثبات حقيقته فى نفسه ، لئلا يُحتمل أن يكون المراد غيره ، بخلاف (توكيد الإحاطة) فإنه راجع إلى حالة دلالة الاسم ، من كونه شاملاً لجميع ما يُنتقلق عليه أو غير شامل ، لا لإثباته فى نفسه .

فإذا قلت : (خرج الأميرُ نفسهُ عينه) رفعت بذلك توهم أن المراد جيشه أو خدمه أو عماله ، لأن العرب تُطلق ذلك اللفظ ، وتريد المعنى المحترز منه على طريق المجاز ، فكان نفسُ الاسم غير مراد ، فجاء توكيد إثبات الحقيقة محققاً لذلك الاسم أنه المقصود بالإخبار ، لا ما يُضاف إليه فكأنه أراد - والله أعلم - بقوله : «الاسمُ أَكْدا» هذا المعنى .

والحامل على هذا التأويل ، وإن كان فيه بُعد ، أنه ذكر فى الضرب الثانى ما يُراد به ، حيث قال : « وكَلَّا أَذْكَرٌ فى الشُّمُولِ » فَيُبْعَدُ أن يَذْكَرَ أحدُ الْقَصْدَيْنِ نَصًّا ، ويُهْمَلُ الآخرُ جملة .

والمعنى الثانى التنبيه على أن هذا القسم هو المختص بالاسم دون التوكيد اللفظى ، فإنه يكون فى الاسم وفى غيره كما ذكر .

ويقال : أَكْدْتُ وَوَكَّدْتُ ، تَأْكِيدًا وَتَوَكُّيدًا . والواو أكثر ، ولذلك شاع فى استعمال النحويين بالواو . فالظاهر أن يكون «أَكْدَ» فى عبارة الناظم من الواو ، وأبدل الواو المضمومة همزةً ، كَوَكَّدْتُ^(١) ، وهو من (الوقت) وبالهمز وقع فى النسخ التى وقعت عليها ، والخطب فى ذلك يسير .

(١) وكذلك : الأجره فى (الوجوه) جمع وجه . وانظر سيبويه ٣٣١/٤ ، واللسان (وجه) .

و «بالنفس» وما بعده متعلق بـ (أَكْثَرًا) وكذلك قوله : «مَعَ ضَمِيرٍ» .
ولما ذَكَرَ حكم (النفس ، والعين) بالنسبة إلى إضافتهما إلى ضمير
المؤكد ، ولم يَذْكُرْ حالهما بالنسبة إلى أفرادهما أو عدم أفرادهما
استدرك ذلك بقوله :

وَأَجْمَعُهُمَا بِأَفْعُلٍ إِنْ تَبِعَا

مَالَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا

/ يعنى أن (النفس ، والعين) إِنْ تَبِعَا فى التأكيد غير المفرد ، من $\frac{١٢٠}{٣}$
مثنى أو مجموع ، فإنهما يُجمَعان على (أَفْعُل) جمع القلة ، فتقول فى
الجمع : جاء الزيدون أنفسهم أعينهم ، وجاء الهندات أنفسهن أعينهن .
وكذلك فى التثنية تقول: أنفسهما أعينهما ، فتجمع وإن كانا اثنين ،
لأن تثنية ما هذه سبيله جَمْعٌ ، كقطعتُ رُوسَ الكَبْشَيْنِ .
ومنه فى جمع القلة على (أَفْعُل) قولُ الله تعالى : {وَالسَّارِقُ
وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} ^(١) ، فإذا فعلتَ هذا كنتَ به مُتَّبِعَا سننُ كلام
العرب ^(٢) .

واقترضى هذا التقريرُ أن الواحد إذا أُكِّدَ بـ (النفس أو بالعين)
لايُجمع ولايثنى ، بل يبقى على أفرادهِ كما مرَّ تمثيله .

فإن قيل : يظهر أن كلامه معترض من وجهين ، أحدهما أنه لم يُبين
حكم الاجتماع فى (النفس ، والعين) بل أتى بـ (أو) المقتضية لأحد
الشيئين من غير اجتماع ، فيفهم له من ذلك أنهما لايجتمعان ، فلا

(١) سورة المائدة / آية : ٣٨ .

(٢) انظر فى هذه المسألة : شرح الكافية للرضى (٣٦٠/٣) وما بعدها .

تقول : جاء الزيدان أنفسهما أعينهما ، ولا جاء زيد نفسه عينه ، وإنما تأتى بأحدهما .

وذلك غير صحيح (بل جمعهما جائز حسبما مرّ تمثيله ، فهذا تقصير في البيان)^(١) .

والثاني أن قوله : « تَكُنْ مُتَّبِعًا » فَضْلٌ لازيادةً معنى فيه ، لأن من المعلوم أن كلَّ حكم يقرّر فالتّبع له مُتَّبِعٌ للعرب . فما الذى أحرز بهذا ، ومن عادته الشُّحُّ بالألفاظ إلا فيما يعطى الفائدة ؟

فالجواب عن الأول أن « أو » آتيةٌ فى كلامه فى معرض إثبات حكم والزامه ، و«أو» تقع هناك للإباحة ، لأن الكلام فى معنى الأمر ، فصار مثل قولهم : جالس الحسن أو ابن سيرين .

وعلى هذا التقرير لاتقتضى «أو» منعاً من الجمع ، وهو مراد الناظم ، فلك أن تجمع بينهما فى التوكيد عنده ، وهو المطلوب .

وعن الثانى أن هذا الكلام أعطى فائدتين حسنّتين ، إحداهما عامّة ، وهى أن (النفس ، والعين) إذا أُضيفا إلى ضمير غير الواحد فإنه لأيقنصر فيهما على جمع القلّة دون غيره . أما إذا أُضيفا إلى ضمير جمع فإنه يجوز أن يُجمعا جمع كثرة وجمع قلّة ، فنقول : أنفسُهم زاكيةٌ ، ونفوسُهم زاكيةٌ ، وأعيُنُهم كالئةٌ ، وعيونُهم كالئةٌ ، وذلك لأن كل واحد منها يجمع هذين الجمعين . ومن ذلك ما أنشد السّيرافى وغيره من قول الشاعر^(٢) :

يَا صَاحِبِي قَدَتْ نَفْسِي نَفُوسَكُمَا
وَحَيْثُمَا كُنْتُمَا لَا قَيْتُمَا رَشْدَا

(١) مابين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبت من (س) وحاشية الأصل .

(٢) المنصف ٢٧٨/١ ، والإنصاف ٥٦٢ ، وابن عيش ١٤٢/٨ وقائله مجهول . ومعناه واضح .

وأما إذا أُضيفا إلى ضمير اثنين فإنه يجوز فيهما ثلاثة أوجه :
 جمعُهما كما تقدّم وتثنيتهما فتقول : نفساكما زكيّتان ، وعيناكما
 قريرتان وإفرادهما نحو : نفُسكما ، وعَيْنكما ، وذلك على قاعدة : كُلُّ
 شَيْئَيْنِ مِنْ شَيْئَيْنِ .

ولما كانت العرب قد قصّرت ألفاظ التوكيد على وجه واحد من تلك
 الوجوه فلم تستعمل غيره فهم منها أنها أرادت الاستغناء بذلك الوجه
 عن باقى الوجوه ، كما استغنت بـ (كلا وكلتا) عن (أجمعان ، وجمعاوان)
 وما يليهما^(١) .

فتنبّه الناظم على ذلك الوجه ، وأمر بالتزامه ، وأن ذلك هو المستعمل
 عند العرب ، فلا بد من اتباعها ، فإذا لايحوز لك أن تقول : جاء الزيدان
 نفساهما ، ولا نفُسهما ، ولا نفوسُهما .

وكذلك فى الجمع لا تقول : جاء الزيدون / نفوسُهم ، ولا جاءت
 $\frac{١٣١}{٢}$ الهندات نفوسُهن . و (العين) كذلك ، لاتقول : جاء الزيدان عيناهما ،
 ولا عينيُهما ، ولا عيونُهن . وكذلك لاتقول : جاء الزيود عيونُهم ، ولا الهندُ
 عيونُهم ، بل تلتزم جمع اللفظين على (أفعل) خاصة والفائدة الثانية
 خاصة ، وهى التثنية على ابن معطٍ فى أرجوزته^(٢) ، حيث خالف الناس
 والعرب ، فذكر فيها أن توكيد المثني بـ (النفس والعين) يقال فيه :
 نفساهما عيناها بثنية (النفس والعين) فقال هناك :

(١) فى (ت) «وما بينهما» وهو تصحيف .

(٢) هو أبو الحسين زين الدين يحيى بن معطٍ بن عبد النور المغربى الحنفى التحوى . كان إماما
 مبرزاً فى العربية ، شاعرا محسنا . أقرأ النحو بدمشق ومصر ، وصنف الألفية فى النحو ،
 والعقود والقوانين ، وشرح الجمل ، وشرح أبيات سيبويه ، وقصيدة فى القراءات السبع
 وغير ذلك (ت ٦٢٨ هـ) وقد أشار ابن مالك فى مقدمة الألفية إلى ألفية ابن معطٍ ، وأشار
 بفضله .

والنفسُ والعينُ مُقَدَّمَانِ

كَذَاكَ فِي نَفْسَيْهِمَا عَيْنَيْهِمَا

* وَمَا لِمَا نَتَى سَوَى كِلَيْهِمَا *

ويقع في بعض النسخ هكذا «كذاك في نفسهما عينيها» بإفراد (النفس والعين) . وجميع ذلك مخالف لما قالته العرب والتزمته ، فهو خطأ بلا شك ، فلهذا ، والله أعلم ، أتى بقوله : «تَكُنْ مُتَّبِعًا» تنكيته على من لم يتَّبِعْ ، وهو ابن مُعَظِرٍ في رجزه المنسوج هذا على منواله . ثم قال :

وَكَلَّا اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ وَكِيلًا

كَلَّمَا جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوَصَّلًا

هذا هو الضرب الثاني من ضربى التوكيد المعنوى ، وهو «توكيد الشمول والإحاطة» ومعنى ذلك أنك إذا قلت : (قام القوم) احتَمَل ظاهرَ مفهومه ، واحتمَل أن يكون القائمون بعضَ القوم لا جميعهم ، فأكدت المعنى الأول ، وهو معنى شمول اللفظ لجميع ما يدل عليه ، وأثبت أنه المراد .

وأتى الناظم لهذا التوكيد بستة ألفاظ :

أحدها «كُلُّ» نحو : قامَ القومُ كُلُّهم .

والثاني «كِلَا» نحو : قامَ الزيدانِ كِلَاهُمَا .

والثالث «كِلْتَا» نحو : قامَ الهندانِ كِلْتَاهُمَا .

والرابع «جَمِيع» نحو : قامَ القومُ جميعهم .

والخامس «عامة» نحو : قامَ القومُ عامتهم .

والسادس : ماتصرف من لفظ «الْجَمْع» للمفرد والمجموع ، كقولك :
أَكَلْتُ الرَغِيفَ أَجْمَعَ ، وَأَكَلْتُ الْخُبْزَةَ جَمْعَاءَ ، وَقَامَ الْقَوْمُ أَجْمَعُونَ ، وَقَامَ
إِلَيْكَ الْهِنْدَاتُ جَمْعٌ .

هذه ألفاظ التوكيد على الجملة ، ولها أحكام تظهر فى تفضيل كلام
الناظم .

فقوله : « كَلَّا أَذْكَرُ فِى الشُّمُولِ » إلى آخره ، يريد أن الألفاظ التى
تُذَكِّرُ فى الشمول منها : كُلُّ ، وَكِلَا ، وَكِلْتَا ، موصلات بالضمير ، لا
مجردة منه كما تجردت الألفاظ المذكورة بعد ، من الجمع ومتصرفاته ،
ولا مضافة إلى ظاهر .

والضمير هنا جارٍ فى المطابقة على ما تقدم ، وعلى ذلك أحال ، إذ
أتى بالالف والسلام العهدية فقال : « بِالضَّمِيرِ » أى المطابق للمؤكد ،
فتقول : قام القوم كلهم ، وقامت الهندات كلهن .

وكذا فى الأفراد إذا احتَمَل ذلك العامل نحو : أَكَلْتُ الْخُبْزَ كُلَّهُ ،
وشربت الكأس كلها ، وما أشبه ذلك مما يصح فيه التبعيض .

وفى المثنى : قام الزيدان كلاهما ، والهندان كلتاها ، وليس لهما
استعمال فى غير ذلك .

ككُلُّ «جميع» نحو : أَكَلْتُ الْخُبْزَ جَمِيعَهُ ، وشربت الكأس جميعها ،
وقام الزيدون جميعهم ، والهندات جميعهن .

و «مُوصَلَاً» حال من «كل» وما بعده ، عامله «أذكر» وإنما أفرده
حملاً على معنى ما ذكر / كما قال رؤبة^(١) :

١٣٢
٣

(١) ديوانه ١٠٤ ، والمقنى ٦٧٨ ، والمحاسب ١٥٤/٢ ، واللسان (ولع ، بهق) والبلق : سواد
وبياض - والتوليع : التلميع من البرص وغيره ، ورجل مولع : أبرص والبهق : بياض
يعترض الجسد بخلاف لونه ، وهو دون البرص .

فِيهَا خَطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَيَلْقُ

كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلِّيعُ الْبَهَقِ

قال أبو عبيدة قلت لرؤية : إن كانت «الخطوط» فقل : كأنها ، وإن كان «سَوَادٌ وَيَلْقُ» فقل : كأنهما ، فقال : [أردت]^(١) كأن ذلك ، ويليك ، توليعُ البَهَقِ ، فأخبر رؤية بأن قصده عودُ الضمير على معنى المذكور ، فكَذلك هنا .

أراد (كلتا ، ، وجميعا) فحذَفَ العاطف على عادته .

وفى هذا الكلام تنبيه على معنيين ، أحدهما أن هذه الألفاظ لاتجرَّد من الإضافة إلى الضمير المطابق لقوله : «بِالضَّمِيرِ مُوصَلًا» فقيَّدَها بالاتصال به ، فلا يقال : أعجبنى الزينون كُلُّ ، ورأيت الناسَ كُلًّا ، ومررت بهم كُلُّ . وكذلك (كلتا وكلًا وجميع) .

أما ما عدا «كُلًّا» فمتَّفَق على هذا الحكم فيه .

وأما «كُلُّ» فقد ذهب الفراء ، وتبعه الزمخشري إلى جواز تجريدِها من الإضافة كما مرَّ تمثيله ، فقد ذهب إلى أن «كُلًّا» فى قراءة من قرأ [إِنَّا كُلًّا فِيهَا]^(٢) بالنصب يحتمل أن يكون توكيداً لاسم «إِن» .

ورَدَّ المؤلفُ بأنَّ تجويز ذلك فى «كُلُّ» يؤدى إلى عدم النظر ، لأن غير «كُلُّ» من ألفاظ التوكيد إمَّا ملازمٌ لصريح الإضافة إلى ضمير المؤكِّد ، وهو (النفْس ، والعين ، وجميع ، وعامة) . وإمَّا ملازمٌ لِمَنْوِيَّها ، وذلك «أَجْمَعُ» وأخواته . وقد أجمعنا على أن مَنْوِيَّ الإضافة لا يستعمل فيها صريحُها ، وأن

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من المحتسب . وانظر : المغنى واللسان (ولع)

(٢) سورة غافر / آية : ٤٨ .

وانظر : معانى القرآن للفراء ١٠/٣ ، والكشاف للزمخشري ٣٧٤/٣ .

صريح الإضافة سوى «كُلُّ» لا يُستعمل فيه مَنَوِيَّها ، فتجوز ذلك في «كُلُّ»
يُستلزم عدم النظير في الضربين ، وما أفضى إلى ذلك مُطَرِّح ، فالقول بجواز
قطع «كُلُّ» هذه عن الإضافة لأيلفت إليه .

هذا ما قال: ثم وَجَّه قراءة النصب بأن كُلاً «حال من الضمير المنوي في
«فيها» والعامل هو المجرور ، بناءً على جواز ذلك عنده كما تقدم في قوله :
«وَنَدَرَ نَحْوُ سَعِيدٍ مُسْتَقَرًّا فِي هَجَرَ»^(١) .

فإن قيل : قد استقر في «كُلُّ» جواز قطعها عن الإضافة نحو {كُلُّ في فَلَكَ
يَسْبَحُونَ}^(٢) .

وهي هي ، وإنما بين الموضعين من الفرق الجريان على المؤكد وعدمه .
وأما معنى التوكيد فلا ينفك عن «كُلُّ» فيهما ، فكما يجوز هنالك يجوز هنا ، وقد
ظهر ذلك في الآية المقروءة كذلك ، فلا مانع من القول به .

فالجواب أن العرب قد تُخَيِّر بين استعمالين فأكثر في موضع ، ثم إذا
خرجت إلى غيره التزمت أحد الاستعمالين ، وأهملت الآخر ، وهذا شائع في
كلامها ، أَلَا تَرَى أَنَّهَا اسْتَعْمَلَتْ (نَعَمْ ، وَيَسَّ) فِي الْأَصْلِ عَلَى أَوْجِه ، فَقَالُوا:
نَعَمْ ، وَنَعَمْ ، وَنِعِمَّ وَنِعَمَ ، وَكَذَلِكَ (بِئْسَ) وَكُلُّ فِعْلٍ عَلَى فِعْلٍ ثَانِيهِ حَرْف
حَلَق^(٣) ، ثُمَّ لَمَّا نَقَلَّتْهُمَا إِلَى إِنْشَاءِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ التَزَمَتْ فِيهِمَا وَجْهًا وَاحِدًا ،
وَكَذَلِكَ (حَبٌّ) فِي التَّعَجُّبِ ، تَفْتَحُ حَاوِيًا وَتُضَمُّ ، فَبِإِذَا جَاءَتْ بِـ (ذَا) التَزَمَتْ

(١) انظر : باب الحال في الألفية ، وفي هذا الكتاب ، ص

(٢) سورة الأنبياء / آية : ٣٣ .

(٣) مثل : شهد ، وكذلك كل اسم كذلك نحو : فخذ - يجوز فيه أربعة أوجه ، وانظر : باب نعم وبئس ،
وقد سبق ، وابن يعيش ١٢٨/٧ .

الفتح . و (العَمْرُ والعُمُرُ) مستعملان ، فإذا قالوا: لَعَمْرُكَ التَزَمُوا فتح العين^(١) ، إلى غير ذلك مما لا يُحصى .

فلما ثبت للعرب هذا الأصل لم يَجْزُ أن يجرى القياسُ للفظ في كل موضع إلا مع الالتفات إلى السَّماع ، ولم نجد من العرب مَنْ يقول : قَامَ القومُ كُلُّ ، ولا مررتُ بالقومِ كُلِّ ، ولا ما أشبه ذلك ، وإنما سُمِعَ هذا في موضعٍ / محتَمَل ، والقياس مع الاحتمال لا يَسْتَتِبُ فالصحيح إذا $\frac{١٣٣}{٣}$ الوقوفُ علي ماسُمع ، وهو الإضافة .

والمعنى الثانى أن هذه الإضافة تختص بالضمير ، فلا تُضاف هذه الألفاظ إلى الظاهر ، فلا تقول : قام القومُ كُلُّ القومِ ، ولا قامَ الرجلانِ كِلَا الرَّجُلَيْنِ ، وما أشبه ذلك .

وكذلك (النَّفْسُ والعَيْنُ) ولذلك قال هناك : «مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقِ الْمُؤَكَّدَا» وما جاء على خلاف ذلك فنادر ، كقول الشاعر: ^(٢) :

أَنْتَ الْجَوَادُ الَّذِي تُرْجَى نَوَافِلُهُ
وَأَبْعَدُ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ مِنْ عَارٍ
وَأَقْرَبُ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ مِنْ كَرَمٍ
يُعْطَى الرُّغَائِبَ لَمْ يَضْهَمُمْ بِإِقْتَارٍ

(١) اللسان (عمر) .

(٢) هو الفرزدق ، ديوانه ٤١٢ ، والهمع ٢٠٠/٥ ، والدرر ١٥٥/٢ .
والنوافل : جمع نافلة ، وهى هنا : الهبة والعطية والعار : كل ما يلزم منه سبّة أو عيب
والرغائب : جمع رغبة ، وهى العطاء الكثير . والإقتار : ضيق العيش .

وكان هذا من قبيل قوله (١) :

* إِذَا الْوَحْشُ ضَمَّ الْوَحْشَ فِي ظِلَّلَاتِهَا *

وهو قليل ، فلذلك لم يعول الناظم عليه ، أو يكون مما التزمت العرب فيه الضمير ، كما التزمت الإضافة أيضاً . وفي هذا البحث وما قبله فى المعنى الأول بحث .

فإن قلت : أتى الناظم بهذه الألفاظ مرسلّة إرسالاً ، فلم يخص منها لفظاً بمفردٍ دون مثني أو مجموع ، فاقتضى بإطلاقه أنها تُستعمل فى الجميع ، وذلك غير صحيح ، فإن «كُلًّا» و«جَمِيعًا» لا يدخلان فى تأكيد المثني ، و«كِلَا» و«كِلْتَا» لا يؤكدان غير المثني .

فالجواب أن هذا كله سيأتى بيانه ووجه الاعتراض فيه عند قوله : «وَإِذَا غَنَى بِكِلْتَا فِي مُثْنَى وَكِلَا» إن شاء الله تعالى . ثم قال :

وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلِّ فَاعِلَةٍ

من عَم فى التوكيدِ مِثْلُ النَّافِلَةِ

يعنى أن العرب استعملت فى ألفاظ التوكيد وزنَ (فَاعِلَةٍ) مبنيًا من لفظ (عَم) فأكثروا به . و (فَاعِلَةٍ) من (عَم) تقول فيه : عَامَّةٌ .

ولما قال : «كَكُلِّ» دل على أنه لابد فيه من الإضافة إلى الضمير ، فتقول قامَ القومُ عامَّتُهُم ، وقامتَ الهندياتُ عامَّتُهُنَّ ، وكذلك فى الإفراد نحو : أكلتُ الخبزَ عامَّتَه ، وشبه ذلك .

وقوله : «مِثْلُ النَّافِلَةِ» أراد به أنهم استعملوا وزنَ (فَاعِلَةٍ) من (عَم) مثلَ

(١) هو النافعة الجعدي ، وعجزه :

* سَوَاقِطُ مِنْ حَرٍّ وَقَدْ كَانَ أَظْهَرَا *

وهو من شواهد سيبويه ٦٣/١ ، واللسان (سقط)

يصف سيره فى الهجرة فى الوقت الذى تستكن فيه الوحش من الحر . والظلمات : جمع ظله وهو ما يستظل به . وسواقط الحر : ما يسقط منه . وأظهر : دخل فى وقت الظهيرة .

استعمالهم إياه من (نَقَلَ) فقالوا : (النَّافِلَةُ) فكذلك قالوا : عامة ، وأصله : عاممة .

وفسّر ابنُ النّاطم قوله : «مِثْلُ النَّافِلَةِ» بأنه يريد أنْ عدَّ (عامّة) من ألفاظ التوكيد مثلُ النافلة ، أى الزائدة على ما ذكره النحويون في هذا الباب ، فإنهم أغفلوه ، قال : وليس في الحقيقة بنافلة على ماذكروه ، لأن منْ أَجْلَهُم سيبويه ، ولم يُغفله ^(١) .

هذا ماقاله ، وهو توجيهٌ ضعيف ، لأن معنى (النافلة) إذا كان يقتضى أنْ ذكره زيادةٌ غيرُ مُفْتَقِر إليها فَكُونُ (عامّة) كذلك غير صحيح ، وإلّا لزم أن يكون سائر ألفاظ التوكيد كذلك .

وأيضاً فإن (جَمِيعاً) قد أغفله الجمهور فلم يذكره ، وإنما ذكره سيبويه فكان إذاً من حقه أن يقيّده بمثل ماقيّد به (عامّة) ولم يفعل ذلك ، فدل على أن مافسّر به غيرُ مراد .

أما كونُ الجمهور أغفلوا ذكر اللفظين سهواً أو جهلاً ، كما قال في «شرح التسهيل» ^(٢) فظاهر ، فإن سيبويه ذكرهما / فقال في «باب ماينتصب لأنه حال وقع فيه الأمر وهو اسمٌ : وأما (كُلُّهم ، وَجَمِيعُهُم ، وَأَجْمَعُونَ ، وعامَّتُهُم ، وأنفُسُهُم) فلا يكون أبداً إلاصفة ^(٣) ، يعنى بالصفة التوكيد . وقال في «باب ماينتصب خبره لأنه معرفة ، وهى معرفة لاتوصف ولاتكون وصفا» : وأما (جميعُهُم) فيكون وجهين ،

(١) شرح الفية ابن مالك لابن الناطم : ٥٠٤ ، وفيه «فإن أكثرهم أغفله» و«ليس هو في حقيقة الأمر نافلة» .

(٢) شرح التسهيل (المطبوع) ٢٩١/٣ .

(٣) الكتاب ٣٧٧/١ .

يُوصَفُ به المضمر [المظهر] ، كما يُوصَفُ بـ (كُلُّهم) ويُجْرَى فى الوصف مُجْراه - يَعْنَى بالوصف التوكيد - ويكون فى سائر ذلك بمنزلة (عامَّتْهم ، وجماعتهم) يُبْتَدَأُ وَيُنْتَى على غيره ، لأنه نكرة ، وتدخله الألف واللام ^(١) .

فقد أثبت كما ترى فى ألفاظ التوكيد (جميعاً ، وعامة) مضافين إلى المضمر كـ (كُلُّ) إلا أن المبرد خالف فى (عامَّتْهم) ونفاه عن ألفاظ التوكيد ، لأن (عامة) أقلُّ مما جرى عليه .

فإذا قلت : جاء القومُ عامَّتْهم فـ (عامَّتْهم) أقلُّ من القوم ، ولا يؤكدُ الشئُ ببعضه . قال : وإنما يكون بدلاً ^(٢) .

وردّه ابن خروف بأن أصل (عامة) العموم ، وهى مشتقة من : عَمَّمَتْه ، كَـ (كفَّل) أصلها العموم والإحاطة ، ثم تقع للبعض إذا كَثُرَتْ ، فكذلك (عامة) أصلها وبابها العموم ، ثم استعملها بعضهم فى الكثير ، فالصواب إثباتها ، كما فعل الناظم .

ثم ذكر ما لايحتاج إلى اتصال الضمير فقال :

وَيَعْدُ كُلُّ أَكْثَرِ بَأْجَمَعَا

جَمْعَاءُ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جَمْعَا

وَيُونُ كُلُّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ

جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جَمْعُ

يعنى أن العرب أكدت أيضاً فى (الشمول) بهذه الألفاظ التى هى (أَجْمَعُ ، وَجَمْعَاءُ ، وَأَجْمَعُونَ ، وَجَمْعُ) نحو : نَجَسَ زَيْدٌ أَجْمَعُ ، نَجَسَتْ هُنْدُ جَمْعَاءُ ،

(١) الكتاب ١١٦/٢ ، وما بين الحاصرتين زيادة من سيبويه .

(٢) لم أجده فى «المقتضب» وانظر : ارتشاف الضرب (ص ٩٧٢) .

وجاء الزينون أجمعون ، وجاءت الهنداتُ جُمعُ .

ورُتّبها هذا الترتيب اتكالا على سهولة المأخذ في فهم المراد ، لأن المفرد هو المقدم في الترتيب الطبيعي على غيره . والمذكّر هو المقدم في الترتيب الوضعي الاصطلاحي على المؤنث ، فاقترضى أن (أَجْمَعَ) للمفرد المذكر ، وأن (جَمَعَاء) للمفرد المؤنث .

ولمّا ذكّر اختصاصَ المؤنث واستغناءه بـ (كِلَا وَكِتَا) في قوله : « واغْنِ بِكِتَا فِي مُنْتَى وَكِلا » ثبت أن (أَجْمَعِينَ) للمجموع المذكر ، وأن (جُمَعَ) للمجموع المؤنث ، فظهر وجهُ مارتّبته .

ثم إن هذه الألفاظ إما أن يُؤتَى بها مع (كُلُّ) أو بونها ، فإن أتى بها مع (كُلُّ) فالواجب تقديم (كُلُّ) لأن ترتيب هذه الألفاظ إذا جُمعت مع (كُلُّ) أن تتقدم (كُلُّ) فتقول : رأيتُ زيدا كلّ أجمع ، ولاتعكس فتقول : رأيتُ زيدا أجمع كلّ ، لأن (كُلًّا) أقوى من حيث كان يُستعمل تابعا وغيرَ تابع . بخلاف (أَجْمَعَ) فإنه لا يُستعمل إلا تابعا .

ومن ذلك قول الله تعالى : { فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ } ^(١) .

وأما إذا لم يُذكر معها (كُلُّ) فلك أن تأتي بـ (أَجْمَعَ) وحده ، لكن إفراده عن (كُلُّ) قليل .

وعلى هذا نبّضه بقوله : « وَبِئْسَ كُلُّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ » إلى آخره . فأتى بـ (قَدْ) المؤنّنة بالتقليل ، وكذلك ماذكّر من فروع (أَجْمَعَ) ومع ذلك فليس عنده بسماع ، بل الأمران مقيسان ، وإن كان أحدهما أقوى من الآخر ، فتقول / :

(١) سورة الحجر / آية : ٣٠ .

رَأَيْتُ زَيْدًا أَجْمَعَ ، وَهَذَا جَمْعَاءَ ، وَجَاءَ الزَّيْدُونَ أَجْمَعُونَ ، وَالْهِنْدَاتُ جُمْعُ . وَمِنْهُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ {وَأِنْ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ} ^(١) ، وَ $\frac{١٣٤}{٣}$ {لَا تُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ} ^(٢) ، وَفِي الشَّعْرِ قَوْلُهُ ^(٣) :

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضِعًا
تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا
إِذَا بَكَيْتُ قَبْلْتَنِي أُرْبَعَا

إِذَا ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا
فَإِنْ قِيلَ : إِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ مَا صَبَغَ مِنَ (الْكُتْعِ ، وَالْبَصْعِ ، وَالْبَتْعِ) ^(٤) ،
وَالنَّحْوِيُّونَ أَرْبَابُ الْمُخْتَصِرَاتِ ، فَضْلًا عَنْ غَيْرِهِمْ ، يَذْكُرُونَ ذَلِكَ ،
وَلَا يُفْقِلُونَهُ ، فَكَيْفَ تَرَكَهُ ؟ فَالْجَوَابُ أَنَّ مَا عَدَا مَا ذَكَرَ قَلِيلُ الِاسْتِعْمَالِ ،
غَيْرُ مُتَدَاوِلٍ فِي الْكَلَامِ ، وَمِنْ اسْتَقْرَأَ كَلَامَ الْعَرَبِ وَجَدَ الْأَمْرَ كَذَلِكَ . ثُمَّ
قَالَ :

وَأِنْ يُفِدُ تَوَكِيدُ مَنْكُودٍ قَبْلُ

-
- (١) سورة الحجر / آية : ٤٣ .
(٢) سورة الحجر / آية : ٣٩ .
(٣) المغنى ٦١٤ ، والهمع ٢٠١/٥ ، ٢٠٥ ، والدرر ١٥٦/٢ ، ١٥٧ ، والأشْمُونِي ٧٦/٣ ، ٧٨ ، والخزانة ١٦٨/٥ ، والعيني ٩٣/٤
والذَّلْفَاءُ اسْمُ امْرَأَةٍ بَعِيْنَهَا ، وَيُقَالُ : إِنْ أَعْرَبِيَا نَظَرَ إِلَى امْرَأَةٍ حَسَنَاءَ وَمَعَهَا صَبِيٌّ يَبْكِي ، فَلَمَّا بَكَى قَبْلَتْهُ فَانْشَأَ يَقُولُ هَذَا الرَّجُلُ .
(٤) يُقَالُ : كَتَعَ الرَّجُلُ كُتْعًا ، إِذَا تَقَبَّضَ وَانْضَمَّ ، وَكَتَعَ بِالشَّى : ذَهَبَ بِهِ . وَالْكُتْعُ أَيْضًا التَّمَامُ ، مَا خُوِذَ مِنْ قَوْلِهِمْ : أَتَى عَلَيْهِ حَوْلُ كُتْعٍ ، أَيْ تَامَ .
وَالْبَصْعُ - بِكَسَوْنِ الصَّادِ الْجَمْعُ ، وَيتَحَرَّكُهَا : الْخَرْقُ الضَّيْقُ لَا يَكَادُ يَنْفِذُ مِنْهُ الْمَاءُ
وَالْبَتْعُ - بِفَتْحَتَيْنِ - طَوِيلُ الْعُنُقِ ، مَعَ شِدَّةٍ مَغْرَزَةٍ ، وَالْبَتْعُ مِنَ الرِّجَالِ : الطَّوِيلُ ، أَوْ الطَّوِيلُ الْعُنُقِ .

وعن نَحَاةِ الْبَصْرِ الْمَنَعِ شَمِلُ

أفاد هنا معنيين ، أحدهما منصوبٌ عليه ، وهو أن الأسماء النكرات يصح توكيدها ويجوز قياسا ، لكن بشرط حصول الفائدة به . وذلك أن توكيد النكرة تارة يكون غير مفيد فلا يجوز ، نحو : رأيت رجلاً نفسه ، وجاعني رجل نفسه ، وأتاني ناسٌ كلهم ، فهذا ونحوه ممنوع ، من حيث إنه لا يُحَصِّلُ فائدة ، ولأن التوكيد إنما يفيد فيما حُصِّلَ معناه عند المخاطب ، والنكرة لم تَحَصِّلْ بعد ، فكيف تؤكَّد ؟

وهذا معنى قول الزجاجي^(١) : لأن النكرة لم تثبت لها عينٌ فتؤكَّد .
وأيضاً فإن التوكيد شبيه بالنعت ، وقد تقرر أن ألفاظ التوكيد معارف ، فكما لا تُنعت النكرة بالمعرفة كذلك لا تؤكَّد بها . وهذا التعليل الثاني جارٍ على طريقة البصريين^(٢) .

وتارة يكون توكيد النكرة مفيداً فيجوز عند الناظم ، لأن الفائدة هي المتَّبعة . فإذا قلت : صمتُ شهراً كلُّه ؛ أو قمتُ ليلةً كلُّها ، وسرتُ يوماً أجمع ، وهذا أسدُ نفسه ، وعندي درهمٌ عيْنُهُ - فبِذَكَر (كُلُّ) عِلْمُ أن الصيام وقع في جميع الشَّهر ، والقيام وقع في جميع الليلة ، ولو لم يُذكر لكان محتملاً للمعرفة سواء .

وكذلك (أَجْمَع ، والنفس) وغيرهما ، فبِذَكَر (أَجْمَع) عِلْمُ أن السَّيْرَ وقع في اليوم كلُّه لا في بعضه ، وبِذَكَر (النفس) عِلْمُ أن المشار إليه أسدٌ حقيقي لا شبيه به ، وبِذَكَر (الْعَيْن) عِلْمُ أن الذي عندك درهمٌ مَصْوَغٌ ، لا صرفه ولا مَوَازِنُهُ . قال في «الشرح» بعد التمثيل : فتوكيدُ النكرة ، إن كان هكذا - يَعْنِي

(١) الجمل له (٣٤) [الطبعة الثانية - باريس ١٩٥٧م] .

(٢) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف للأتباري : ٤٥٥ (المسألة الثالثة والستون) .

مفيداً حقيقياً بالجواز وإن لم تستعمله العرب ، فكيف إذا استعملته ؟
وأما لا فائدة فيه نحو : اعتكفت وقتاً كله ، ورأيت شيئاً نفسه -
فغير جائز ، قال : فمن حكم بالجواز مطلقاً ، أو بالمنع مطلقاً فليس
بمُصيب ، وإن حاز من الشهرة أوفر نصيب ^(١) .

وإنما قال هذا لأن البصريين ، غير الأخفش ، يمنعون تأكيد
النكرة مطلقاً ، أفاد أولاً ومن الكوفيين من يُجيز مطلقاً ، أفاد أولاً .
حكاها في «الشرح» .

وما ذهب إليه الناظم هو مذهب بعض الكوفيين ، ورأى الأخفش .
والذى نقل هنا خلاف مأنقله ابن الأنبارى عن الكوفيين ، من أن الجواز
عندهم / مقيّد بأن تكون النكرة مؤقتة لا مطلقاً ، ولم يحك عنهم خلاف
ذلك ^(٢) . وهو أشبه بنقل الأئمة مما نقله المؤلف في «الشرح» .

وكلام الناظم هنا لا مخالفة فيه لما ذكره الناس من الخلاف إلا في $\frac{١٣٦}{٣}$
شيء آخر حسبما يُذكر على إثر هذا بحول الله .
ومما استُدك به للجواز قولُ الراجز ^(٣) :
أرْمِي عَلَيْهَا وَهِيَ فَرْعُ أَجْمَعُ
وَهِيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَأَصْنَبَعُ

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٨٥ - ب) .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة - الثالثة والستون) ص ٤٥١ - ٤٥٦ .

(٣) سيبويه ٢٢٦/٤ ، والخصائص ٣٠٧/٢ ، والتصريح ٢٨٦/٢ ، والعيني ٥٠٤/٤ ،
واللسان (نزع ، فرع ، رمى ، علا)

الرجز لحמיד الأرقط ، يصف قوساً . وقوله : «وهي فرع أجمع» معناه أنها عملت من غ
صن كامل ، ولم تعمل من شق عود ، وذلك أقوى لها . وقوله : «وهي ثلاث أذرع وأصبع
أى تامة . وانظر : شرح أدب الكاتب للجوالقي ٢٥٣ .

أَرْمَى عَلَيْهَا وَهِيَ فَرْعُ أَجْمَعُ
وَهِيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعُ
وقال الآخر (١) :

* قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا *

ومن أبيات الحماسة (٢)

أُولَـٰكَ بَنُو خَيْرٍ وَشَرٍّ كُلِّيهِمَا
جَمِيعًا وَمَعْرُوفٍ أَلَمٌ وَمُنْكَرٍ
وقال الآخر (٣) :

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعًا
تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا
إلى أشياء غير هذا .

وما ذهب إليه الناظم حسنٌ إن ساعد قياسه سماعٌ يُعتد به في القياس ،
ويُخرج بكثرته عن الشذوذ وتكلف التأويل ، وإلا فلنحاة البصرة أن يقولوا : إن
النكرة لا يصح توكيدها قياساً ، إذ ليس لها عينٌ ثابتة كالمعرفة ، فينبغي ألا
تؤكد ، لأن تأكيد ما لا يُعرف غير مفيد .

(١) ابن يعيش ٤٥/٣ ، والأشمونى ٧٨/٣ ، والهمع ٢٠٤/٥ ، والدرر ١٥٧/٢ ، والخزانة ١٨١/١ ،
١٦٩/٥ ، والعيني ٩٥/٤ .

وقائله مجهول . وصُرَّتْ : صوتت . والبكرة : هى التى يستقى عليها من البئر ، وهى خشبة
مستديرة ، فى وسطها حزٌ للحبل ، وفى جوفها محور تدور عليه . والمعنى أن الاستقاء من البئر .
لم ينقطع يوماً كاملاً .

(٢) الإنصاف ٢٢٣ ، والخزانة ١٧١/٥ ، والحماسة بشرح المزينى ٩٩٠ ، وبشرح التبريزى ٣٤/٣ .
والبيت لمسافع بن حذيفة العيسى وأولاك : لغة فى : أولئك . وينوخير وشَر : ملازمون لفعل الخير
والشر مع الإصغاء والأعداء . والمعروف : الجميل الظاهر ، وضده المنكر . وأَلَمٌ : نزل وعرض .

(٣) تقدم الاستشهاد به وتخريجه فى الباب نفسه ، انظر : ص ١٦ .

وأيضاً فالنكرة شائعة في جنسها ، والتوكيد يقتضى التخصيص ، وهما كالمتنافيين فلا يجتمعان ، ولهذا امتنع نعت النكرة بالمعرفة ، والعكس ، كما تقدم ^(١) . هذا وجه القياس . وأما السماعُ فلم يأت منه ما يشفى غلّة . ولهذا كله يشمل المنع ما أفاد وما لم يُفد عند نحاه البصرة ، فإن الفائدة عندهم ليست هي المانعة فقط ، بل تُم عندهم أمرٌ آخر زائد عليه ، وهو الوضع العربى ، فإذا كان الوضع لم يتبين استمراره لم يصح أن يعتمد على مجرد الفائدة فيه ، كما لم يعتمدوا عليها فى نعت النكرة بالمعرفة ، وبالعكس ، فليعلم الناظر أن قول إمام الصنعة ^(٢) : « قِفْ حَيْثُ وَقَفُوا ثُمَّ فَسِّرْ » أصلٌ عظيم ، لا يفهمه حق الفهم إلا من قتل كلام العرب علماً ^(٣) ، وأحاط بمقاصده .

وكثيراً ماتجد ابن مالك وغيره من المتأخرين يعتمدون على أشياء لا يعتمد على مثلها المتقدمون الذين لابسوا العرب ، وعرفوا مقاصدهم ، اتكالا على قياس مجرد ، أو على حصول الفائدة أو غير ذلك . والصواب الاستناد إلى السماع ، ثم النظر فى قياسه إن كان ، لا العكس . وقد مر لهذا بيان فيما تقدم .

والمعنى الثانى من معنى هذين البيتين ، وهو غير المنصوص عليه ، أن باب التوكيد المعنوى أصله للمعارف دون النكرات ، نحو : جاعى الأمير نفسه ، والقوم كلهم ، لأن المعنى الذى لأجله منع توكيد النكرة مفقود فى المعرفة ، إذ كانت المعرفة قد ثبتت عينها ، وظهرت حقيقتها .

(١) انظر : ٦١٨/٤ ، وأيضاً : الإنصاف فى مسائل الخلاف ٤٥٥ .

(٢) يقصد بإمام الصنعة سيبويه رحمه الله ، وقد ورد هذا القول فى الكتاب (٢٦٦/١) وفى نسخة منه « ثم قس بعد »

(٣) يقال : قتل فلان الشئ علماً ، إذا تعمق فى بحثه ففهمه علماً تاماً .

وإنما لم يصرِّح الناظم بصحة توكيد المعرفة لكون ذلك مفهوما من قِيَّده في النكرة ،

وهو قوله : «وإن يُفدَّ» إذ من المعلوم أن توكيد المعرفة مفيد على الإطلاق ، اعنى من غير قيد تتقيَّد به فى حصول الفائدة .

وقوله : «عن نُحَاةِ البَصْرَةِ» متعلِّقٌ بمحذوف ، هو حال من فاعل (شَمِلَ) تقديره : المنعُ شَمِلَ منقولاً عن نحاة البصرة ، أو يكون المجرور خبرُ المبتدأ الذى هو (المنعُ) و (شَمِلَ) جملةٌ حالية وإن كان الفعل ماضياً ، إذ قد أجاز المؤلف ذلك ، وحَمَلَ عليه قوله تعالى : { قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أُحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ } ^(١) ، ف (قُلْتَ) عنده جملةٌ حالية من ضمير الخطاب / $\frac{١٣٧}{٣}$ المتقدِّم ، فذلك يكون هنا . ولا يجوز تعلقُ المجرور بـ (المنعُ) لأنه مصدر لا يتقدَّم عليه معموله . ثم قال :

وَأَغْنَى بِكُلِّتَا فِى مُتْنِى وَكِلاَ

عن وَذْنِ فَعَلَاءَ وَوَزْنِ أْفَعَلَاءَ

لَمَّا كان قد ذَكَرَ أولاً أنه يؤكد بعد (كُلُّ) بـ (أُجْمَعُ) ومتصرفاته ، وبقي (كِلَا وَكِلْتَا) مسكوتاً عنهما أخذ الآن يذكرُ حكمهما فى ذلك ، فأخبر أنهما ليسا كـ (كُلُّ) فيما تقدَّم ، بل يُستغنى بهما عما بعدهما من (أُجْمَعُ ، وَجَمْعَاءَ) فإذا قلت : (جاء الزيدان كلاهما) فلا تقول : أجمعان ، وإذا قلت : (جاء الهندان كلتاها) فلا تقول بعده : جمعاوان ، لأن العرب استغنت بـ (كلا وكلتا) عن ذلك ، فلم تتكلَّم به . وعدمُ السماع دليلٌ على

(١) سورة التوبة / آية : ٩٢ .

الاستغناء . وقد نبّه الناظم على هذه العلة بقوله : « واغْنِ بكذا » أى اسْتَغْنِ بذلك كما استغنت العرب . فإن قلت : من أين يُفهم تعيينُ (كِلَا) للمذكر ، و (كِلْتَا) للمؤنث ، وهو قد قدّم (كِلْتَا) على (كِلَا) والتقديم إنما يستحقّه المذكّر ؟ فالجواب ؟ أن ذلك يُفهم له من قوله « عَنْ وَزْنِ فَعْلَاءَ وَوَزْنِ أَفْعَلَاءَ » لأن وزن (فَعْلَاءَ) للمؤنث ، ووزن (أَفْعَلُ) للمذكر كما تقدم ، فإذا رجع الأول للأول ، والثاني للثاني تعيّن أن (كلتا) للمؤنث ، و(كلا) للمذكر ، وتعين أنهما معاً للمثنى بقوله : « في مُثْنَى »

لكن هنا نظر من أوجه :

أحدها أن وزن (فَعْلَاءَ) ووزن (أَفْعَلُ) إنما هما تأكيدٌ للمفرد لا للمثنى ، وهو قد قال : « اغْنِ بكذا في التثنية عن وزن كذا » وهذا الكلام يقتضى أن المثنى كان مستحقاً لهما ، وذلك غير صحيح ، لأن المثنى لا يستحق في المذكر (أَفْعَلُ) ولا في المؤنث (فَعْلَاءَ) وإنما يستحق تثنيتهما .

والعذر أن مراده تثنيتهما لانفسُ الوزنين ، فكأنه على حذف المضاف ، أى عن تثنية وزن (فَعْلَاءَ) ووزن (أَفْعَلُ) وإنما ترك بيان ذلك اتكالا على فهم المراد ، إذ لا يعسر فهم ذلك على طالب العلم ، وهو عذرٌ كما ترى .

والثاني أنه قصر الاستغناء بـ (كِلَا وَكِتَا) عن (أَجْمَع وَجْمَعَاء) فاقْتَضَى أن (كِفْلًا ، وَجَمِيعًا ، وَعَامَّةً) لا يُستغنى بهما عنها ، فيجوز أن تجتمع عنده ، إذ لم يبيّن فيما قبل أن (كِلَا وَكِتَا) في المثنى عوضٌ من (كُلِّ ، وَجَمِيع ، وَعَامَّةً) فانضمَّ إلى ذلك مفهومُ هذا التقييد ، فأوهم أنه يقال : جاء الزيدان كُلُّهُمَا كِلَاهُمَا ، أو بالعكس . وكذا في (عامّة ، وَجَمِيع) وهو غير مستقيم .

والجواب أن المفهوم هنا معطل، لأنه مفهوم اللَّقَب^(١)، كما تقول :
فلان غنيٌّ عن زيد، فلا يَقْتَضِي أنه غنيٌّ عن عمرو، كما يقوله الدُّقَاق
وشُنُوذ^(٢)، فالصحيح خلافه.

وإذا لم يكن للموضع هنا مفهوم فنقول : ذكر الناظم أولاً ألفاظاً
سنة كلها بمعنى واحد، عَيَّنَ منها واحداً للتبعية لـ (كُلُّ) وهو (أَجْمَعُ)
فبقيت الخمسة يُعطى النظرُ فيها أن كل واحد منها قائم مقام الآخر
لاتابع له، فإذا أُكِّد بأحدهما قام مقام التوكيد بالآخر. وإذا كان كذلك
تبيَّن من مساق كلامه، مع فهم المعنى المراد، أن وقوعها في التوكيد على
البَدَلِيَّة. ثم أخرج (كلا، وكلتا) إلى باب المثني، بخلاف (كُلُّ، وعامة،
وجميع) فدل على / منع اجتماعها معهما.

١٢٨
٣

ولما تبيَّن أن (كِلَا) للمذكر، و(كِلْتَا) للمؤنث لم يصح أن يتعاقبا
على شيء واحد، بل يختص هذا بالمذكر، وهذا بالمؤنث، فصح معنى
كلامه واستتَبَّ.

فإن قيل : إن هنا إيهاما في كلامه، وذلك أنه لما قال : «وَكُلًّا اذْكُرْ»
في الشُّمُول، إلى آخره - اقتضى أن جميع تلك الألفاظ تُستعمل في كل
ما يَقْتَضِي الشمول، من مفرد أو مثني أو مجموع، لكنه خَصَّ (كلا،
وكِلْتَا) بالمثني، فبقى ما عداهما مستعملاً في الكُلِّ. وهذا غير صحيح،

(١) سبق التعريف بمفهوم اللَّقَب ومفهوم الصفة عند شرح قول الناظم.

(٢) الدُّقَاق هو القاضي أبو بكر محمد بن محمد بن جعفر الشافعي، صاحب الأصول. تفقه
وقرأ القرآن وسمع الحديث، وتوفي ببغداد سنة ٣٩٢هـ. [الوافي بالوافيات ١١٦/١]
ويقصد بقوله «شنُوذ» ماشذ من الأصوليين عما عليه أكثرهم من تعطيل مفهوم اللَّقَب،
كالصيرفي وابن خوز منداد. وانظر : [المختصر في أصول الفقه لابن اللحام : ١٣٤].

فإن المثني لا يؤكد بـ (كُلُّ) ولا (جميع) ولا (عامة). على أنه قد نصُّ في «التسهيل»^(١) على أنه قد يستغنى بـ (كُلُّهما) عن (كِلْتَيْهِمَا وَكِلَيْهِمَا) ولم يأت له في «الشرح» بشاهد.

وقال أبو حيان في هذا الموضع من «شرحه»^(٢) على امتداد باعه، وسعة حفظه : هذا يحتاج إلى نقلٍ وسماحٍ من العرب. فإذا لَمْعُولٌ عليه، فهذا الموضع من «الخلاصة»^(٣) غيرُ مخلصٍ - قيل : الإيراد صحيح، ولا جواب لي عنه الآن. ولو قال مثلاً :

وفي الشُّمُولِ بالضميرِ مُوصَلاً
يَخُصُّ مَا تُنْيِي كِلْتَا وَكِلاً
وغيرُ مَا تُنْيِي كُلُّ وَنُقِلَ
مَعَ ذَا جَمِيعٍ وَالضَّمِيرُ يُتَّصِلُ
ثم قال : «وَأَسْتَغْمَلُوا أَيْضاً كُلُّ فَاعِلَةٍ إِلَى آخِرِهِ - لكان المعنى مخلصاً من ذلك الشُّغْبُ»^(٤). والله أعلم.

والثالث أن الناظم قد بيَّن في «قسم الشمول» ترتيب ألفاظه بعضها على بعض بقوله : «وَبَعْدَ كُلِّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ» ولم ينبِّه على ذلك في «قسم إثبات الحقيقة» وترتيب ألفاظه بعضها على بعض، ولا يبيِّن ذلك فيما إذا اجتمع القسمان، وإنما قال هناك : «بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْإِسْمُ أَكْثَرُ» وليس فيه ما يدل على التقديم ولا الترتيب، فسكوته في الموضعين، وتنبهه على الموضع الآخر قد

(١) ص ١٦٤، وعبارته «وقد يُستغنى بكليهما عن كلتيهما، ويكفيهما عنهما»

(٢) التذييل والتكميل (ج ٤ ص ١٠٥ - ب).

(٣) يقصد الألفية.

(٤) الشُّغْبُ - بالفتح والإسكان - الجلبة والخصام. وكذلك تهيج الشر وإثارة الفتن والاضطراب.

يُشعر بعدم الترتيب، وأنه غير مطلوب، وليس كذلك عند النحويين، بل إذا جُمعت (النفسُ، والعين) قُدِمت النفس، لأنها أُبَيِّنُ في أداء المعنى وإذا اجتمع «كُلُّ» و «أَجْمَعُ» قدم «كُلُّ» لأنه يُستعمل توكيدا وغير توكيد، بخلاف (أَجْمَعُ) فإنه لا يستعمل إلا توكيدا. فلم يبق إلا الترتيب المذكور.

وأما إذا اجتمع القسمان فالذي لـ (إثبات الحقيقة) هو المقدم، لأن إثبات الحقيقة أكد في تحصيل الإفادة، وهو ظاهر.

فكان الناظم مقصراً بإهماله هذا الحكم جملة، وليس في تقديمه (النفس) ذِكْراً إشعاراً بذلك يُعتمد عليه، مع أنه يبقى ترتيب أحد القسمين على الآخر، ولأجواب لي عنه.

واعلم أن الاستغناء المذكور في قوله : «وَأَغْنَى بَكِلَتَا فِي مُثْنَى وَكَلَا» مختلف فيه، فالبصريون على ما قال. وأما الكوفيون فأجازوا الإتيان بـ (أَجْمَعُ، وَجَمْعَاءُ) مُثْنَيْنِ بعد (كَلَا، وَكَلَتَا) قياساً، فيقولون : جاء الزيدان كلاهما أجمعان والهندان كلتاها جمعاوان. وإلى الجواز ذهب ابن خروف. والصحيح المنع كما تقدم، لعدم السماع المسوغ للقول به.

ثم قال :

وإن تَوَكَّدَ الضمير المتَّصلُ

بالنفس والعين فبَعْدَ الْمُتَفَصِّلِ

/عَنَيْتُ ذَا الرِّفْعِ وَأَكْسَدُوا بِمَا

سَوَاهُمَا وَالْقَيْدُكُنْ يُلْتَزِمَا

يعنى أن الضمير المتصل إذا أُريد توكيده لإثبات الحقيقة بـ (النفس والعين) وكان ضمير رفع فإنما توكيده بعد الإتيان بالضمير

المنفصل، فتقول : زيدٌ قامَ هو نفسه، وهندُ قامتْ هي نفسها، وقمتَ أنتَ نفسك، ونحو ذلك.

وذلك أن الضمير المراد توكيده لا يخلو أن يكون متصلاً أو منفصلاً، فإن كان متصلاً فلا يخلو أن يكون ضمير رفع أو غيره، فإن كان ضمير رفع فلا يخلو أن يكون توكيده بـ (النفس والعين) أو بغير ذلك، فهذه أربعة أقسام.

فأما الأول - وهو أن يكون ضمير رفع متصل مؤكداً بـ (النفس والعين) فالحكم ما ذكر، فلا يجوز أن تقول: زيدٌ قام نفسه، وهندُ قامت عيْنُها، إلا على ضَعْف^(١)، والتوكيد هنا جار مجرى العطف حسبما يذكّره في باب^(٢).

ووجه ذلك أن (النفس، والعين) لكا كانا يستعملان واليَيْن للعوامل على غير التأكيد أتي بالضمير المنفصل ليرتفع اللبس الذي كان يعرض لو لم يؤت بالضمير.

ألا ترى أنك لو قلت : المالُ قُبِضَ عَيْنُه، وهندُ خَرَجَتْ نَفْسُها - لم يَتَبَيَّن كونُ (النفس) توكيداً إلا بالضمير المؤكّد. وكذلك (العين) مثل (النفس) ثم حَمَلُوا ما لا لَبْسَ فيه على ما فيه اللبس، ليجرى الباب على حكم واحد، فقالوا : قاموا هم أنفسهم، وقُمْنِ هُنَّ أنفسُهُنَّ، ونحو ذلك.

وأيضاً فإن الضمير المتصل، وإن برز، جارٍ من الفعل مجرى الجزء، بأدلة كثيرة دلت على ذلك، فكان التوكيد، إذا لم يؤكّد الضمير، جارٍ على الفعل لا على الضمير، فأزالوا قبح اللفظ بهذا الضمير المنفصل.

وأما القسم الثاني - وهو أن يكون ضمير رفع مؤكداً بغير النفس والعين - فقيّد الإتيان بالضمير المنفصل غير ملتزم، بل يجوز جوازاً حسناً أن تقول : قاموا كلُّهم، وقُمْنِ جُمُعُ، ونحو ذلك .

(١) انظر : ابن يعيش ٤٢/٣، والهمع ١٩٧/٥.

(٢) انظر : ص ١٤٩، ١٥٠ .

ووجهه ظاهر مما تقدم، لأن (أُجْمَعَ) لما كانت لاتلى العوامل ارتفع اللبسُ من أصل، إذ لا يقال : (قام أجمعون) البتّة، ولا يقال أيضا : قام كلُّهم، إلا على ضَعْف^(١)، فصَحُّ عدم الالتزام.

وهذا القسم داخل تحت قوله : «وَأَكْذِبُوا بِمَا سِوَاهُمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا»

فالواوُ في قوله : «وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا» واو الحال من ضمير «أَكْذِبُوا» أي أَكْذِبُوا غير ملتزمين للقيد المذكور، وهو قيد الإتيان بالضمير المنفصل. والضمير في «سِوَاهُمَا» عائد على (النفس، والعين).

وإنما قال : «وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا» تنبيهاً على أنه جائز أن يُؤتى به، فيقال : قامواهم كلُّهم، وقمتم أنتم أجمعون. وسيأتى ذلك في التوكيد اللفظي على اثر هذا بحول الله تعالى.

وأما القسم الثالث - وهو أن يكون ضميراً متصلاً غير مرفوع - فلا يُطلب فيه ذلك القيد أيضاً، أخذاً من مفهوم قوله : «عَتَيْتُ ذَا الرُّفْعِ» فبقي غيرُ ذي الرُفْعِ على أصله من عدم التقييد، فيجوز أن تقول : رأيتكَ نفسك، وأكرمتَه نفسه عينه / ونحو ذلك.

ووجهه أن ضمير النصب غير قائم مع الفعل مقام جزئه، فحصل به الفصل، وبرز كلمة أخرى، فلم يحتج إلى توكيده بالضمير المنفصل. وكذلك ضميرُ الجر نحو : مررتُ بِكَ نفسك، ومررتُ به عينه، ففارقاً بذلك ضميرُ الرفع.

وأما القسم الرابع - وهو أن يكون الضمير منفصلاً - فمقتضى كلامه أيضاً عدم الافتقار إلى القيد المذكور، فدخل تحت ما تقدم أول

الباب من الجواز من غير قيد. وذلك صحيح، فإن الضمير المنفصل جارٍ هنا مجرى الظاهر، ولذلك يجوز العطف عليه من غير فصل فتقول : ما قام إلا أنت وزيد، فكذاك تقول هنا : ما قام إلا أنت نفسك، وما رأيت إلا إياه نفسه. وكذلك ما أشبهه.

وقوله : «فَبَعْدَ الْمُنْفَصِلِ» «بَعْدَ» معمول لفعل محذوف دلّ عليه فعل الشرط، أى فَوَكَّدَهُ بعد المنفصل، أو فجىء بهما توكيداً أو نحو ذلك. والكلام مختصر لفهم المعنى، وحقيقته : فَوَكَّدَهُ بهما بعد الإتيان بالمنفصل، أو يكون المعنى : فاجعله بعد المنفصل.

وهنا تمّ كلامه في التوكيد المعنوى. ثم انتقل إلى التوكيد اللفظى فقال :

وَمَا مِنَ التَّوَكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي

مُكْرَرًا كَقَوْلِكَ : ادرُجى ادرُجى

ويعنى أن التوكيد اللفظي معناه أن يؤتى باللفظ المراد توكيده مكرراً بنفسه، كما مثّل في قوله للمؤنث : ادرُجى ادرُجى يا هند. وقد يكون للمذكر : ادرُجْ ادرُجْ يا زيد، بضم الجيم الأولى وكسرها. وعلى الكسر يستوى لفظ المذكر مع لفظ المؤنث في (ادرُجْ) الأول.

وفي هذا المثال إعلام بأن هذا التوكيد غير مُختص بالاسم، إذ لم يقيد بالمثل به.

وهو يحتمل أن يكون من توكيد الفعل، وأن يكون من توكيد الجملة إذا قلنا : إنه أمرٌ لمذكّر. وإذا أعطى عدم الاختصاص اقتضى الإطلاق في كل ملفوظ به، فيكون في الاسم والفعل والحرف والجملة.

فأما توكيد (الاسم) فنحو : قام زيدٌ زيدٌ، ومنه قول الشاعر^(١) :

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مَنْ لَا أَخَا لَهُ

كَسَاعَ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ

وقالت العرب : ضَبًّا ضَبًّا كَيْفَ صَدَّتْهُ ! وإنما أنت سَيْرٌ سَيْرٌ^(٢) .

ويمكن أن يكون منه قول الله تعالى : { كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا }^(٣)

وقال الآخر^(٤) :

هَلَا سَأَلْتَ جُمُوعَ كِنْدَةَ يَوْمَ وَلَوْ أَيْنَ أَيْنَا !

وقال مسروق بن الحارث الأزحبي يرثي رسول الله صلى الله عليه

وسلم^(٥) :

وَقَدَّتْهُ النَّفُوسُ لَيْسَ مِنَ الْأَمْرِ فِرَارٌ وَأَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ !

وقال الآخر^(٦) :

(١) سيبويه ٢٥٦/١ ، والخصائص ٤٨٠/٢ ، والهمع ٢٨/٣ ، والأشعوني ١٩٢/٣ ، والتصريح ١٩٥/٢ ،

والخزانة ٦٥/٣ ، والعيني ٣٠٥/٤ ، والدرر ١٤٦/١ ، ١٥٨/٢

والبيت لمسكين الدارمي، ديوانه ٢٩ ، وقد ينسب لإبراهيم بن هرمة . والهجاء : الحرب ، يمد ويقصر . يقول : استكثر من الإخوان فإنهم عون على الزمان فإن من عدم الإخوان كان كمن شهد الحرب ولا سلاح معه .

(٢) سيبويه ٣٣٥/١ .

(٣) سورة الفجر ٢١ .

(٤) لعبيد بن الأبرص ، ديوانه ١٣٥ ، وخزانة الأدب ١ / ٣٢٢ .

(٥) لم أجده فيما لدي من المصادر .

(٦) سيبويه ٢١٥/٢ ، والخصائص ٢٢٩/٣ ، والخزانة ١٦٢/٢

والبيت لمهلل بن ربيعة ضمن أبيات قالها بعد أن أخذ بثأر أخيه كليب . وأنشروا : أحيوا ، من أنشر الله الميت ، إذا أحياه . وكان بنو بكر قتلوا أخاه كليباً في أمر البسوس التي دامت الحرب بسببها أربعين عاماً . فقال هذه الأبيات يتوعدهم ويستهنئ بهم .

يَا بَكْرُ أَنْشِرُوا لِي كُلَّيْبًا
يَا بَكْرُ أَتَيْنَ الْفِرَارُ؟
وأما توكيد (الفعل) فنحو : قام قام زيدٌ. ومنه قول الشاعر^(١) :
فَأَتَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بَبَفْلَتِي
أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبِسِ أَحْبِسِ
وقام الراجز^(٢) :

بنس مقام الشَّيْخِ أَمْرَسِ أَمْرَسِ
إِمَّا عَلَى قَعْوٍ وَإِمَّا اقْعَنْسَسِ
وأما توكيد (الصرف) فنحو : نَعَمْ نَعَمْ، وَيَلَى بَلَى، وَلَا لَا. ومنه قول
الشاعر^(٣) :

لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا
أَخَذَتْ عَلَى مَوَائِقُهَا وَعُودًا

(١) الخصائص ١٠٢/٣، وابن الشجري ٢٤٣/١، والهمع ١٤٥/٥، ٢٠٧، والأشعوني ٩٨/٢،
والتصريح ٣١٨/١، والخزائفة ١٣٨/٥، والعيني ٩/٣
ويرى «النجاء» وقائله مجهول، ومعناه واضح.

(٢) المنصف ١٤/٣، وابن الشجري ١٤٩/٢، والإنصاف ١١٦، والهمع ٤٣/٥، والدرر ١١٥/٢،
واللسان (مرس)

وقائله مجهول، وهو مثل سائر. ومقام : اسم مكان الإقامة. وأمرس : أعد الحبل إلى موضعه من
البكرة. والقعو أحد خشبتين تكتنفان البكرة، وفيهما المحور. واقعنسس : تأخر وارجع إلى خلف.
ومعنى قوله : «إمّا على قعو وإمّا اقعنسس» أن المستقي إن استقي ببكرة فوق حبلها في غير
موضعه قيل له : أمرس، أى أعد حبلك إلى موضعه. وإن استقي بغير البكرة ومتح حتى أوجعه
ظهره قيل له : اقعنسس واجذب الدلو.

(٣) هو جميل بن معمر العذري، ديوانه ٧٩، والأشعوني ٨٤/٣، والهمع ٢٠٨/٥، والخزائفة ١٥٩/٥،
والتصريح ١٢٩/٢، والعيني ١١٤/٤
وأبوح : أظهر وأعلن. وبثنة : اسم محبوبته، والمشهور (بثينة) بالتصغير. والموائق : جمع موقت،
وهو العهد، وأما الموائيق فجمع ميثاق.

وقال الشاعر^(١):

١٤١
٣

/ لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تُمْ هَلْ أَتَيْنَهُمْ
أَمْ يَحُولُنْ مِنْ دُونِ ذَاكَ الرَّدَى

وقال الآخر^(٢):

لَيْتَ وَهْلَ تَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ
لَيْتَ شَبَابًا بُوَعَ فَاشْتَرَيْتُ

وأما تأكيد (الجملة) فنحو : قام زيدُ قام زيدُ، ومنه قوله تعالى :
{فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَرٌ. ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَرٌ^(٣)} وهى جملة دعاء أُعيدت تأكيداً. وقال
تعالى : {كَلَّا سَيَعْلَمُونَ. ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ^(٤)} وقوله : {فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ
يُسْرًا. إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا^(٥)} وقال عَوْفُ بْنُ الْخِرَعِ^(٦):

وَكَاأَنْتَ فَزَارَةٌ تَحْصُلَى بِنَا
فَأُولَى فَزَارَةٌ أُولَى فَزَارًا

-
- (١) المغنى ٢٩/٢، والأشمونى ٨٣/٣، والعيني ١٠٩/٤، والهمع ٢١٠/٥، والدرر ١٦١/٢
والبيت للكُميت بن معروف. والردي : الهلاك. ورواية العجز في المصادر السابقة «أم يحولُنْ»
دون ذاك حمامٌ والحمام : الموت.
- (٢) هورؤية، ملحقات ديوانه ١٧١، وابن يعيش ٧٠/٧، والمغنى ٣٩٣، والأشمونى ٦٣/٢،
والتصريح ٢٩٤/١، والهمع ٥٤/٤، والعيني ٢٥٤/٢، والدرر ٢٠٦/١.
- ويروى (بيع) على اللغة الأنصح.
- (٣) سورة الم نشر / آية : ١٩، ٢٠.
- (٤) سورة النبا / آية ٤، ٥.
- (٥) سورة الشرح / آية : ٥، ٦.
- (٦) البيت من شواهد سيبويه ٢٤٣/٢، وهو من المفضلية (١٢٤) المفضليات ٤١٦
ويروى الصدر «كادت فزارة تشقى بنا» أى توقع بها فتشقى. وتصلى بنا : تعاني من
شرنا. وأولى لك : كلمة تهديد ووعيد، ومعناها : الشر أقرب إليه.

وأنشد المؤلف^(١):

أَلَا حَبُّبًا حَبُّبًا حَبُّبًا

حَبِيبٌ تَحَمَّلْتُ فِيهِ الْأَذَى

وهذا كثير في الكلام.

وقول الناظم : «يَجِي» أتى به محنوف اللام لأجل الضرورة، مع أنها لغة لبعض العرب، فإن منهم من يقول : (يَجِي، وَيَسُو، وَيَسْتَحِي) ونحو ذلك^(٢). وحكى ذلك في «التسهيل»^(٣) و«اندرجى» من : دَرَج الضُّبُّ والرجلُ، يَدْرُجُ، دُرُوجًا، إذا مشى.

ولمَّا ذَكَرَ التوكيد اللفظي مجملًا، وكانت له أحكام زائدة على مجرد تكرار الأول أخذ يذكر ذلك فقال :

وَلَا تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِّلَ
كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرُ مَا تَحْصُلَا بِهِ جَوَابٌ كُنَعْمٌ وَكَبَلَى

الألفاظ المراد تكرارها على قسمين، قسم مستقل بنفسه كالاسم الظاهر، والفعل، والحرف القائم مقام الجملة، وهو حرف الجواب، فهذه - من حيث لا تفتقر إلى لفظ آخر تعتمد عليه - تُعاد وحدها كما تُعاد الجملة المؤكدة، كقولك : قام زيدٌ زيدٌ، وقامَ قام زيدٌ، وبلى بلى، ونحو ذلك.

(١) النصف ٨٢/١، والهمع ٥٠/٥، والدرر ١١٧/٢، وشرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٨٦ - ب) وقائمه مجهول.

(٢) أصلها : يجي، ويسوء، ويستحي (ببائين).

(٣) ص : ٣١٤، وعبارته «وبعض العرب يحذف همزة (يجى، ويسوء) وإحدى ياحى (يَسْتَحِي) ويجريهن مجرى (تفى، ويستفى) في الإعراب والبناء والإفراد وغيره» وانظر : سيبويه ٥٥٦/٣.

وقسّم لا يستقلّ بنفسه، وإنما يأتي معمولاً بغيره، ومتصلاً به، وذلك الضمائر المتصلة، والحروف غير القائمة مقام الجملة، فهذه – من حيث لا تستقل بأنفسها – تفتقر إلى إعادة ما اتصلت به إذا كرّرت.

وهذا المعنى أراد بقوله «ولا تُعدّ لفظ ضمير متصل» إلى آخره، يعنى أنه لا يجوز أن يكرّر الضمير المتصل وحده دون اللفظ الذي وصل به، كان ذلك اللفظ اسماً أو فعلاً أو حرفاً، فتقول إذا أكدت الضمير : فَعَلْتُ فَعَلْتُ، وَضَرَبْتُ ضَرَبْتُ، وَمَرَرْتُ بِهِ بِهِ، وَجَاعَنِي غُلَامِي غُلَامِي، ونحو ذلك.

وإنما كان ذلك لأن إعادته تُصيرُه منفصلاً، والمراد المتصل، فكان نقضاً للغرض.

وكذلك الحروف التي لم يتحصّل بها جوابٌ لأبد من إعادة ما اتصلت به معها، وذلك قوله : «كذا الحروف غير ما تحصّل به جوابٌ» وهو الحرف الذي يكون جواباً للمتكلم، وهو : نَعَمْ، ولا، وبَلَى، وما في معناها، فلا يُحتاج إلى اتصال شيء بها، لأنها في تقدير كلام تام مستقل، فعُولِمَت معاملة المستقل.

وأما ما سواها فهو مفتقر إلى غيره، فلم يمكن إعادته وحده، فتقول إذا أكدت الحرف غير الجوابي: فَيْكَ فَيْكَ رَغْبَتِي، وَإِنْ زَيْدًا إِنْ زَيْدًا قَائِمًا، وَلَزَيْدًا زَيْدًا قَائِمًا.

وهذا المعنى نص عليه ابن السراج في / «الأصول»^(١). وخالف فيه $\frac{١٤٢}{٣}$ الزمخشري، فأشار إلى جواز : إِنْ إِنْ زَيْدًا قَائِمًا^(٢)، وليت ليت عمراً منطلقاً.

(١) حيث قال (١٨/٢) : «إلا أن الحرف إنما يكرر مع ما يتصل به، ولا سيما إذا كان عاملاً».

(٢) في الأصل «إِنْ زَيْدًا إِنْ زَيْدًا قَائِمًا» والصواب ما أثبتته من (س، ت) ومن ابن يعيش ٤١/٣.

قال المؤلف^(١): وقوله مريد لعدم إمام يستند إليه، وسماع يُعَوَّل عليه. وعدَّ ماجاء من قول الشاعر^(٢):

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي
وَلَا لِمَا بِهِمْ أَبَدًا نَوَاءُ
ونحوه من الضرورات.

وفيما قاله هنا نظرٌ من وجهين، أحدهما أنه قَصَرَ ما لا يستقل على إعادة ما اتَّصَلَ به فقط، فاقتضى أنه، وإن فُصِّل، لابد من إعادة ما اتَّصَلَ به، أعنى فُصِّل بين المؤكَّد والمؤكَّد، وليس كذلك (عنده^(٣)) فإن الفصل بينهما - في رأيه - قائم مقام إعادة ما اتَّصَلَ به، فقلوه^(٤):

لَيْتَ وَهَلْ تَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ
لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ
ليس بضرورة، وكذلك ما كان مثله من المفصول، نحو^(٥):
لَيْتَ شِعْرِي هَلْ ثُمَّ هَلْ أَتَيْتُهُمْ

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٨٦ - ب).

(٢) الخصائص ٢/٢٨٢، والمحاسب ٢/٢٥٦، وشرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٨٦ - ب) وابن يعيش ١٧/٧، والأشعري ٣/٨٢، والهمع ٤/٢٩٦، ٥/٢٤٨، والخزانة ٦/٢٦٤ والشعر لمسلم بن معبد الوالبي. ومعناه : لا يوجد شفاء لما بي من الكدر ولا لما بهم من داء الحسد.

(٣) مابين القوسين ساقط من الأصل، وأثبتته من حاشية ومن (س).

(٤) تقدم الاستشهاد بالرجز وتخريجه في الباب نفسه.

(٥) تقدم البيت وعجزه :

أَمْ يَحُولُنَّ مِنْ دُونِ ذَاكَ الرَّدَى

وكذلك ما أنشد الفارسي من قول الراجز^(١):

حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ

أَعْنَاقَهُنَّ مُشْرِفَاتٌ فِي قَرْنٍ

هو عند المؤلف من هذا القبيل. وقد تقدم مذهب الفارسي فيه في «باب التنازع»^(٢) وعلى هذا نبّه في كتابه «التسهيل»^(٣) بقوله: وإن كان المؤكّد به ضميراً متصلاً، أو حرفاً غير جواب لم يُعَدَّ في غير ضرورة إلا معمولاً بمثل عامده أولاً أو مفصلاً.

والثاني أن كلامه يَقْتَضِي في نحو (إن زيدا إن زيدا قائم) ألا يُضمَر الثاني وإن تقدّم ذكره، لأنه قال: ولا تُعَدُّ كذا إلا مع اللَّفْظ الذي به وُصِّل^(٤)، لأن اللفظ الذي وُصِّل به هو الظاهر لا الضمير، وهم يقولون: إن الأحسن إضمارُ الثاني، وأن يقال: إن زيدا إنّه قائم، فكان كلامه لا يستتبّ على ذلك، بل ظاهره خلافه، وأن إعادة لفظ الظاهر لازمه، وليس كذلك وقد قال في التسهيل^(٥): «وإن عمّد أولاً بمعمولٍ ظاهرٍ اختيرَ عمْدُ المؤكّد بضمير.

(١) الأشموني ٨٣/٢، والتصريح ٣١٧/١، ١٢٠/٢، والهمع ٢٠٩/٥، والدرر ١٦٠/٢، والعيني ١٠٠/٤

والرجز لخطام المجاشعي أو الأغلب العجلي. والرواية الأشهر «اعناقها مشدّدت بقرن» والقرن: الحبل يقرن به البعيران. يقول: إن أعناق هذه الإبل مجتمعة من شدة سوقهم لها.

(٢) انظر: ٣ / ١٨٠.

(٣) ص ١٦٦.

(٤) البيت بتمامه هو:

ولا تُعَدُّ لفظُ ضميرٍ متصلٍ إلا مع اللَّفْظ الذي به وُصِّل

وقد تقدم.

(٥) ص ١٦٦.

والجواب عن الأول أن الباب المطرد هو إعادة اللفظ المتصل به. وأما الفصل فلم يكثر تلك الكثرة، ولا اطرد اطراداً يُعتد به، فكان ظاهر السماع - من حيث لم يأت إلا في الشعر - أنه شاذٌ محفوظ، فلم يعتن بذكره. وفي هذا الجواب نظر.

وعن الثاني أن يقال : ليس مقصوده مجرد اللفظ بعينه، وإنما مقصوده الإتيان بما يتصل به، مما هو الأول في المعنى، ثم تجرى الالفاظ على أحكامها، فإن باب الاسم، إذا أعيد ذكره، الإضمار لا الإظهار، إلا لقصد معنى أو لفظي، فليس كلامه بمناف لما قال في «التسهيل». وإذا لم يمتنع التوكيد بالمرادف، نحو : أعط زيداً آتته، كما قال الأسود بن يعفر^(١) :

فَرَّتْ يَهُودُ وَأَسْلَمَتْ جِيرَانُهَا

صَمَى لِمَا فَعَلَتْ يَهُودُ صَمَام

- فأن لا يمتنع الإتيان بمرادف العامد للمؤكد أولى، فإن المترادفين ليسا متباينين، ولذلك تقول : قعدَ جلوساً، وذهبَ انطلاقاً. وسيدكر على إثر هذا توكيد المتصل بالمنفصل، وفي ذلك ما يبين مقصوده.

وَمُضْمَرِ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انْفَصَلَ

أَكْدَ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ

(١) الأشموني ٨١/٣، والعيني ١١٢/٤، واللسان (صمم)

وأسلمت : خذلت. وصمى : أخرجى ياداه. وصمَام : اسم فعل أمر بمعنى (صمى) مثل : نزال وترأك. والاستشهاد بالبيت لا يستقيم إلا على أن (صمام) اسم فعل أمر. غير أن الأولى أن (صَمَام) اسم للداهية والحرب على زنة حَذَام وقطام ، وكانوا يقولون للرجل يأتى بالداهية النكراء : صمى صمام، أى أخرجى ياداهية.

وانظر : كتاب الأمثال لأبى عبيد ٢٤٨ وعلى هذا فلا يصح الاستشهاد بالبيت هنا.

/ هذه مسألة لم يَخْتَلَف فيها قولُ ابن مالك هنا وفي «التسهيل» مع $\frac{١٤٢}{٣}$

قول غيره من النحويين ، وهي جواز توكيد الضمير المتصل، كان ضميرُ رفعٍ ك (قمت) أو ضمير نصب، ك(أَكْرَمَكَ) أو ضمير جر ك(بك، وغلارك) - بضمير الرفع المنفصل.

وضمائر الرفع المنفصلة : أنا، ونحن، وأنت، وأنتِ، وأنتما، وأنتم، وأنتنَ وهو، وهي، وهما، وهم، وهُنَّ.

فبيّن هنا الناظم أن هذه الضمائر يصح جريانها على كل ضمير متصل مطلقا، فتقول : قمتُ أنا، وقمت أنت، وقمتم أنتم، وقمتن أنتن.

وتقول : أكرمَنِي أنا، وأكرمنا نحن، وأكرمكَ أنت. ومررتُ بك أنت ومررتُ بهما هما، وجاء غلامُكَ أنت. وما أشبه ذلك.

فيَجْزِي ضميرُ الرفع توكيدا على جميع الضمائر المتصلة، وإن اختلفت في الوضع.

وجه ذلك أن الضمير المنفصل أصله للمرفوع دون المنصوب والمجرور، لأن أول أحوال الاسم الابتداء، وعاملُ الابتداء ليس بلفظ، فلم يكن بدُّ من انفصال ضميره .

وأما المنصوب والمجرور فلا بد لهما من لفظ يعمل فيهما، فيتصلان به. فإذا احتجنا إلى توكيدهما - لتحقيق الفعل الثابت للشيء بعينه دون مَنْ يقوم مقامه أو يُشَبِّهه - احتجنا إلى ضمير منفصل، ولا ضمير منفصل^(١) في الأصل إلا ضمير الرفع، فاستعملناه في الجميع، كما

(١) هذه الكلمة ساقطة من (س).

اشترك الجميع في (نا) نحو : قُمْنَا، وأكرمْنَا، وغلَامُنَا. وهو القياس، لأن أصل الضمائر أن تأتي على لفظ واحد كالأسماء الظاهرة.

هذا تحليل السيرافي^(١). وبقي وراء هذا حكمُ جريان الضمير الموافق في غير الرفع، هل هو عنده تأكيد أم لا؟

والمسألة مختلف فيها بين أهل البلدين^(٢)، لسيبويه وأتباعه على أنك إذا قلت : رأيتك إياك، ورأيتُه إياه [فهو^(٣)] بدلٌ لاتوكيد، وإن كان البدل يراد به التوكيد أيضا^(٤).

وذهب الكوفيون وابن مالك في «التسهيل» وشرحه^(٥) و«الفوائد»^(٦) إلى أنه تأكيدٌ لا بدل. وليس في هذا الموضع ما يدل على اختيارٍ له في ذلك، فلا عذر للكلام فيه هنا.

(١) السيرافي (ج ٢ ورقة : ١٦١ - ١).

(٢) في الأصل و(س) «البصريين» وفي (ت) «البصريين» وما أثبتته من هامش الأصل، وهو أوضح، ويريد بالبلدين البصرة والكوفة.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة يستقيم بها التعبير.

(٤) الكتاب ٢/٣٨٦.

(٥) التسهيل : ١٦٦، وشرحه للناظم (ورقة : ١٨٧ - ١).

(٦) ذكره السيوطي في البغية (١/١٣٢، ١٣٣).

الْعَطْفُ

هذا هو النوع الثالث من أنواع التابع، وهو العطف، إلا أن العطف على وجهين، عطف بيان وعطف نسق. فذلك قسّمه أولاً فقال:

الْعَطْفُ إمَّا نُوَيِّيانِ أَوْ نَسَقُ

وَالْفَرْضُ الْآنَ بَيَانٌ مَّا سَبَقُ

وذكر كل قسم وأحكامه بعد ما أشعر بأنه يبتدىء بذكر عطف البيان بقوله: «والفرض الآن بيان ما سبق» والذي سبق في ذكره هو عطف البيان، فأخذ أولاً في التعريف به فقال:

فَذُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شَبَهُ الصِّفَةِ

حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ

فبقوله: «تابع» هو الجنس الأقرب. وقوله: «شبه الصفة» يريد أنه

جار مجراها في بيان متبوعه / وإظهاره، وكونه يتم به فهمه، ويتّضح $\frac{١٤٤}{٣}$ معناه.

أو هو جار مجراها فيما هو أعم من هذا، لكن الأول أولى، لقوله مفسراً لذلك: «حقيقة القصد به منكشفة»

فشبه الصفة هو كونه مبيّناً لمتبوعه، وذلك أنك إذا قلت: قام زيد، فاشكل على السامع أي الزيدين هو؟ فقلت: أخوك - تبين (زيد) من هو، ووضّح أمره، كما لو كان طويلاً فقلت: قام زيد الطويل، أو خياطاً فقلت: قام زيد الخياط، فأشبه الصفة من هذا الوجه.

وخرج له بذلك النعت، وعطف النسق، والبدل.

أما النعت فجعله مشبهاً به، والمشبّه به لا يكون هو نفس المشبّه، وبذلك ظهر أن عطف البيان من حقيقته أن يكون جامداً أو بمنزلة، لأن من حقيقة النعت أن يكون مشتقاً أو بمنزلة. وكلا الموضعين خاصٌ بموضعه، فلا يمكن أن يَشْرَكَ عطفُ البيانِ النعتَ في الاشتقاق، لأنه إن شاركه صار نعتاً حقيقة. وأما خروج العطف التُسْقَى فلبُعدِهِ عن شَبّه الصفة في كونه لا يُبَيَّن ولا يُوضَّح، ولأنه قد جعله قسيماً له في قوله : «إمّا ذُوَيَّانٍ أو نَسَقٌ» وقسيم الشيء لا يكون نفس الشيء.

وأما خروج البَدَل فلأن البَدل هو المقصود بالحكم على حسب الاستقلال، ولذلك كان على تقدير تكرار العامل، بخلاف عطف البيان فإن متبوعه هو المقصود بالحكم، وإنما أتى بالعطف زيادةً بَيانٍ له. وبهذا المعنى أشبه النعت؛ إذ كان النعت غير مقصود لنفسه، وإنما جيء به للأوّل، والأوّل هو المقصود بالحكم، فخرج البَدل بذلك.

فإن قلت : هذا مشكل، فإن عطف البيان - حيث كان - يجوز فيه البَدل إلا في الموضعين المذكورين^(١)، وذلك يدل على أن المقصود فيهما واحد. ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيدٌ أخوك، فـ (أخوك) يُعَرَّبُ عطفَ بيانٍ لأنه مبيّن، ويُعَرَّبُ بدلاً، وهو مبيّنٌ أيضاً. فهل اختلف المعنى باختلاف الإعرابين؟ بل هذا الفَرْقُ الذي فَرَّقَ به بينهما غيرُ بَيِّن.

فالجواب أن الفرق صحيح، وإنما جاز الإعرابان على مقصدين. فإن قصدتَ بالحكم الأوّل، وجعلتَ الثانيَ بياناً له بحيث لا يُستغنى عن الأوّل فهو عطفُ البيان، وهو معنى شَبّهه بالنعت.

(١) سياى كلام الشارح عليهما بالتفصيل.

وإن قصدت بالحكم الثاني، وجعلت الأول كالتوطئة فهو البديل، وهذا المعنى ليس النعت، فليس في الإعرابان واردين على قصد واحد.

والدليل على ذلك خروج المسألتين المذكورتين بعدُ عن احتمال البديل، وهما : يارجلُ زيداً، ومررت بالرجلِ الضاربِ زيدٍ، على ماسييين إن شاء الله؛ إذ كانت هاتان المسألتان لا يتصور فيهما إلا أحد القصدَين، وهو قصدُ كون الثاني بياناً للأول، نعم لا يُنكر أن يكون البديل يقع بياناً، لأنه إنما قصد، وصُرفِ القصدُ عن الأول إليه لأنه أُبينُ من الأول. وهذا ظاهر، وقوله : «حقيقةُ / القصدِ به مُنْكَشِفَةٌ» تفسيرُ ما ^{١٤٥}/_{١٤٥} أراد به بقوله : «شِبْهُ الصِّفَةِ» إذ كان أصل الصفة أن تأتي للبيان والكشف عن مراد المتكلم بالموصوف، فكَذلك عطف البيان كما تقدم.

لكنه يُعترض على هذا التفسير بدخول التوكيد، إذ يصدق عليه أنه تابعٌ يشبه الصفة في أنه مبينٌ لقصد المتكلم، لأنك إذا قلت : قَدِمَ الأميرُ - احتَمَل أن يكون القصد : قَدِمَ حَشَمُهُ، أو خَدَمُهُ، أو رسُولُهُ، وكذلك إذا قلت : قام القومُ - احتَمَل أن يكون القائم بعضهم لاجمعيهم، فلم يتبين إذا قصد المتكلم من إرادة مقتضى اللفظ.

فلما قلت : قدم الأميرُ نفسه، أو قام القومُ كلُّهم - ارتفع ذلك الاحتمال، وصارت حقيقةُ القصد بالتوكيد منْكَشِفَةٌ، كما تقدم في بابه، فدخل التوكيد إذاً في هذا التعريف، فصار غيرَ معرفٍ لكونه غيرَ مانع، مع أنه لو لم يزد هذه الزيادة لكفى قوله : «شِبْهُ الصِّفَةِ» على إبهامٍ ما، وهو أحسنُ من زيادةٍ مُخْلَةٍ .

والعذر عنه أنه لما قال : «شبه الصفة» كان هذا التعريف غير تام، لأن شبه الصفة يقع من وجوه عدة، منها الاشتقاق وغيره، فلو اقتصر على ذلك لم يكن فيه بيان أنه يشبهها من جهة دون أخرى، ولا تعينت جهة الشبه، فبين بقوله : «حقيقة القصد به مُنْكَشِفَة» ما أراد بقوله : «شبه الصفة»

وقد مر في «الصفة» أنه يُبين ماسبق بوسمه، فبيانه من جهة تعيين المتبوع وإيضاحه، حتى لا يختلط بغيره كما تقدم.

ف(عطف البيان) مبين ذلك البيان المعلوم، والتوكيد ليس كذلك، وإنما بيانه على وجه آخر، وهو إبراز جهة الحقيقة عن جهة المجاز في المتبوع الذي يُبين معناه.

فإذا قلت : (جاء الأمير) فهو محتاج إلى البيان من جهتين :

إحدهما من جهة تعيين مدلوله من بين سائر الأمراء، والنعت هو المبين لهذا المعنى وعطف البيان، فتقول : جاء الأمير أبو عبدالله، أو جاء الأمير الفاضل ولا يحتاج هنا إلى التوكيد، إذ لا يؤكد إلا بعد معرفته.

والثانية من جهة كونه نسبة المجيء إليه حقيقة أو مجازاً، إذ يمكن أن يريد المتكلم : جاء أمره، أو جاء غلامه، أو نحو ذلك، حتى تقول : نفسه أو عينه. والنعت وعطف البيان غير داخلين هنا، لأن مدلول لفظ (الأمير) معروف. وكذلك إذا قلت : قام القوم كلهم .

فقد ظهر معنى قوله : «حقيقة القصد به مُنْكَشِفَة» حين كان بياناً لقوله : «شبه الصفة» وبأن أن التوكيد غير وارد.

ويمكن أن يكون قوله : «حقيقة القصد به مُنْكَشِفَة» يعنى به أن عطف البيان بين ظاهر من إطلاق الاسم عليه، لا يحتاج إلى تعريف، لأنه إنما سمي

عطف بيان لكونه مَسُوقاً لبيان الأول وإيضاحه، فهذا المعنى قد فهم من نفس / التسمية ، ويكون هذا القول اعتذاراً عن استغنائه في تعريفه $\frac{١٤٦}{٣}$ بقوله : «تابعُ شبهُ الصِّفةِ» فكأنه يقول : عطف البيان هو التابع الشبيه بالصفة، وحقيقةُ القصد به تُغْنِي عن تعريفه لبيانه. وعلى هذا لا يبقى في كلامه إيهام، ولا يدخل له التوكيد أيضاً.

وبهذا التعريف يظهر أن تابع اسم الإشارة، إذا كان جامداً، عطفُ بيانٍ لانتعت، وهو رأيُه في «التسهيل»^(١) أيضاً.

قال في «الشرح»^(٢) : وأكثر المتأخرين يقلّد بعضهم بعضاً في أنه نعت، ودعاهم إلى ذلك اعتقادهم أن عطف البيان لا يكون متبوعه أخصُّ منه. قال : وهو غير صحيح، فإن عطف البيان يُقصد به في الجوامد، من تكميل المتبوع، ما يُقصد بالنتع في المشتق وما جرى مجراه، فلا يمتنع أن يكون متبوعُ عطفِ البيان أخصُّ منه، كما لا يمتنع أن يكون المنعوت أخصُّ من النعت. قال : وقد هُدِيَ أبو محمد بن السيّد^(٣) إلى الحق في هذه المسألة، فجعل ماتبع اسم الإشارة من (الرُّجُل) ونحوه عطفَ بيان. وكذلك فعل ابنُ جَنِّي، وحكاه أبو علي الشُّلُوبِيْن.

(١) ص : ١٧٠.

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٨٩ - ب).

(٢) هو أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيّد البَطْلَوِيْسِي. كان عالماً باللغات والآداب، متبحراً فيهما.

وصنف : شرح أدب الكاتب، وشرح الموطأ، وشرح سقط الزند، وشرح ديوان المتنبي، وإصلاح الظل الواقع في الجمل، والحل في شرح أبيات الجمل وغيرها (ت ٥٢١هـ).

وهكذا ينبغي، لأن اسم الجنس لا يُراد به - وهو تابع لاسم الإشارة - إلا ما يراد به وهو غيرُ تابع له، فلو كان نعتاً حين يتبع اسم الإشارة نحو: رأيتُ هذا الرجل - لكان نعتاً حين يتبع غيره نحو رأيتُ شخصاً رجلاً، وأنت لا تريد إلا كونه رجلاً لا امرأة. ولا خلاف في امتناع كونه في هذه الصورة نعتاً، فيجب ألا يكون في غيرها نعتاً، وإلا لزم عدم النظير، بجعل اسم واحد نعتاً لبعض الأسماء دون بعض مع عدم اختلاف المعنى^(١).

هذا ما احتجَّ به، وهو لعمري ظاهر. وإنما تعلَّق من قال: إنه نعت بظاهر كلام سيبويه في أبواب النداء، حيث حكى عن الخليل أن (هذا الرجلُ، ويأَيُّها الرجلُ) وقع (الرجُل) فيه وصفاً^(٢).

والأولى عطفُ البيان، لأن الجامد لا يقع في اصطلاحهم وصفاً. وهذا جامد فلا يقع وصفاً.

ولعل الخليل وسيبويه أطلقا عليه لفظ الوصف مجازاً، كما يُطلق على التوكيد لفظ الوصف أيضاً. والله أعلم.

وقد وقع للناظم في باب «النداء» أن (الرجُل) هنا صفةٌ لا عطف بيان، حيث قال: «وأيُّها مَصْحُوبٌ أَلْ بَعْدُ صِفَةٌ» ثم قال بعد ذلك: «وَنَوْ إِشَارَةٌ كَأَيُّ فِي الصِّفَةِ» فنصَّ كما ترى على أن ذا الألف واللام في الموضعين صفة مطلقاً، من غير فرق بين كونه جامداً أو مشتقاً، وهو راجع إلى مذهب غيره، فبين هذا الظاهر وبين مانصَّ عليه في باب «النداء» تعارض، سنتكلم عليه هناك إن شاء الله. ثم أخذ في بيان أحكام هذا العطف، ووجه التبعية فقال:

(١) إلى هنا انتهى النقل من شرح التسهيل للناظم (ورقة: ١٨٩ - ب).

(٢) الكتاب ١٨٨/٢.

فَأُولَئِئِنَّهُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ
 مَامِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي
 فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ
 كَمَا يَكُونَانِ مُعْرِفَيْنِ

«أُولَئِئِنَّهُ» أمرٌ من : أُولَئِئِنَّهُ كذا، إذا أُعْطِيَتْهُ إياه، وأصله من : أُولَئِئِنَّهُ
 الشَّيْءَ، إذا أَدْنَيْتَهُ مِنْهُ. يريد أنك / تُعْطِيهِ من موافقة المعطوف مثل مَا أُعْطِيَتْ
 النعت من موافقة المنعوت.

ولما كان قد تقرر في النعت أنه يوافق المنعوت في التعريف والتذكير،
 والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، فكَذَلِكَ عطفُ البيان لابد فيه من
 موافقة المعطوف عليه في هذه الوجوه كلها، ولذلك أَكَّدَ هذا المعنى بقوله :

فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ
 كَمَا يَكُونَانِ مُعْرِفَيْنِ

فتقول : مررت بأخيك زيد، وبأخويكَ الزَيْدَيْنِ، وبأخوتك الزَيْدَيْنِ، وبأختك
 هِنْدٍ، وبأختيكَ الهِنْدَيْنِ، وبأخواتك الهِنْدَاتِ.
 ومررت برجلٍ أخٍ لك، وبرجلَيْنِ أَخَوَيْنِ لك ، وبرجالٍ ، إخوةٍ لك ، وكذلك في
 التأنيث.

وفي هذا الكلام تنبيهٌ على الخلاف في موضعين :
 أحدهما الموافقةُ في التعريف والتذكير، فإنه نُقِلَ عن الفارسي إجازةُ
 عطف النكرة على المعرفة، وبالعكس، وجَعَلَ من ذلك قول الله تعالى : {فِيهِ آيَاتٌ
 بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ^(١)} فأجاز فيه البدلَ والعطفَ.

(١) سورة آل عمران / آية : ٩٧.

وجه ذلك أن العطف شبيه بالبدل، إذ لا فرق بينهما إلا في نية تكرار العامل، والبدل يجوز فيه التخالف، بأن تبدل النكرة من المعرفة، والعكس، فذلك العطف.

وهذا معارض بشبهه بالنعته، إذ لا فرق بينهما إلا في الاشتقاق وعدمه. ويزيد العطف مع النعت بأن كل واحد منهما منزل من المتبوع منزلة الشيء الواحد، ألا ترى أن: زيد الأحمر عند من لا يعرفه بمنزلة (زيد) وحده عند من يعرفه^(١). وكذلك زيد أبو عبدالله عند من لا يعرفه بمنزلة (زيد) وحده عند من يعرفه.

وأما البدل مع المبدل منه كالمشيء الواحد باتفاق. فهذه العلة أوجبت في النعت مع المنعوت الاتفاق في التعريف والتكثير وغيرهما، كما مر ذكره، وأوجبت في البدل جواز الاختلاف.

وأيضاً فيلزم من هذا المذهب مخالفة الإجماع، إذ قد حكى المؤلف الإجماع على خلاف ما قال. وفي مخالفة إجماع العلماء ماعرفت، فالصحيح ماذهب إليه الناظم.

والموضع الثاني صلاحية عطف البيان في النكرات، فإن من الناس من قصر ذلك على المعارف، فممنع أن يقال: مررتُ برجلٍ آخر لك، على العطف. وهذا المذهب يُنقل عن أكثر النحويين. ونقل المؤلف عن الشلّويين أن هذا مذهب البصريين^(٢). ولم يرتضه الناظم، بل نصّ على مخالفته بأنه مرجوح من جهة القياس والسماع.

(١) من كلام سيبويه، الكتاب ٨٨/١.

(٢) في ارتشاف الضرب لأبي حيان (ص ٩٦٧) «ومذهب البصريين أنه لا يكون إلا معرفة تابعا لمعرفة، وخصه بعضهم بالعلم اسما أو كنية أو لقبا. وذهب الكوفيون وتبعهم الفارسي وابن جني والزمخشري إلى أنه يكون في النكرة تابعا لنكرة. واختاره ابن عصفور وابن مالك، ومثل بعضهم ذلك بقوله تعالى: {مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ} ورد الأسماء من الأجناس على الأسماء، نحو: ثوب خز، وياق ساج» ١ هـ.

أما القياس فإن الحاجة إليه في النكرة أشدُّ منها في المعرفة، لأن النكرة يلزمها الإبهامُ بحق الأصل، فهي أحوَجُ إلى ما يبينها من المعرفة، فتخصيصُ المعرفة بالبيان خلاف مقتضى القياس.

وأيضاً فقد تقدم أن العطف كالنعت، وليس بينهما إلا الجمود والاشتقاق، والنعتُ في النكرة سائغ اتفاقاً، فكذلك ينبغي في العطف.

وأما السماع ففي القرآن الكريم : { يُوقَدُ / مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ ۝ ١٤١ زَيْتُونَةٍ ۝ ^(١) } فالظاهر في «زَيْتُونَةٍ» عطفُ البيان، وهو اختيار الفارسي ^(٢).

وكذلك قوله تعالى : { وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ ^(٣) } وفي قراءة [غير] نافع وابن عامر { أَوْكْفَارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ^(٤) } وفي الموضع الآخر [وعلى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ^(٥)] في قراءة غير نافع وابن عامر.

(١) سورة النور / آية : ٣٥.

(٢) انظر : الهمع ١٩١/٥، وإرتشاف الضرب (ص ٩٦٧) والمغنى : ٥٧١.

(٣) سورة إبراهيم / آية ١٦.

(٤) سورة المائدة / آية ٩٥

والحرف يقرؤه ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائي (أَوْكْفَارَةٌ) منوناً (طَعَامُ) بالرفع (مَسَاكِينَ) بالجمع. ويقرؤه نافع وابن عامر (أَوْ كَفَارَةٌ) رفعا غير منون (طعام مساكين) على الإضافة.

وفي النسخ الثلاث «وفي قراءة نافع وابن عامر» وهو خطأ، لأن التمثيل لا يصح إلا على قراءة غير نافع وابن عامر. وكلمة [غير] زيادة من عندي يستقيم بها النص، وانظر : السبعة لابن مجاهد : ٢٤٨، والنشر ٢/٢٥٥.

(٥) سورة البقرة / آية : ١٨٤

والحرف يقرؤه نافع وابن عامر (فِدْيَةٌ) مضاف (طعام) جرّاً (مَسَاكِينَ) بالجمع. ويقرؤه الباقيون (فِدْيَةٌ) منون (طعام) رفعا (مَسَاكِينَ) موحد. وانظر : السبعة : ١٧٦.

وقال ذو الرمة^(١):

لَمَيَاءُ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسُ

وَفِي اللُّثَاتِ وَفِي أَنْيَابِهَا شَنْبُ

وقد أشعر الناظم بوجه القياس لقوله : «كَمَا يَكُونَانِ مُعْرِفَيْنِ» أى إن المعرفة والنكرة في الاحتياج إلى البيان متساويان، وهو مقصِد حسن، والتشبيه للتنظير.

فإن قيل : لِمَ أتى الناظم بالشطرين، وهما قوله : «فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ» إلى آخره.

مع أنه قد حصل ذلك المعنى في «العقد» قبله حين قال : «فَأُولَئِنَّ مِنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ كَذَا» فالظاهر أن هذا فضلٌ لازيذة فائدة فيه.

فالجواب أنه أخرجه إلى التنصيص عليه، تنكيثاً على من ذهب إلى منع عطف النكرة.

فإن قلت : فإذا كان كذلك فكان ينبغى أن يفعل مثل ذلك في المذهب الآخر المخالف له في منع المخالفة في التعريف والتكثير، وهو المنقول عن الفارسي، فَلِمَ أغفل ذكر ذلك؟

فالجواب أنه لم يَنْكَتْ على مذهب الفارسي لأمرين، أحدهما أنه مذهب شاذ، ومنحى ضعيف، لم يقل به إلا الفارسي، على ما حكاها المؤلف، فلم يعتبر به

(١) ديوانه ٥، والخصائص ٢/٢٩١، والهمع ٥/٢١٥، والدرر ٢/١٦٢، والأشعرونى ٣/١٢٧، والعيني ٢٠٢/٤

وشفة أولئة لياه : لطيفة قليلة الدم أو اللحم، واللّمي كذلك : سُمرة في الشفة تستحسن.
والحوَّة : لون تخالطه الكُمّة مثل صدأ الحديد. واللّس : سواد مستحسن في باطن الشفة. واللّثة : ماحول الأسنان من اللحم. والشنب : جمال الثغر، وصفاء الأسنان.

خصوصاً، ولكنه اكتفى فيه بقوله : «فَأُولَئِكَ» إلى آخره، بخلاف المسألة الأخرى، فإن الخلاف فيها منقول عن البصريين حسبما نقله الشَّكُّوِينِ، وأسنده تلميذه الأَبْذِي^(١) إلى أكثر النحويين، فلذلك اعتنى بالتنبيه عليه خوفاً أن يُتَوَهَّم أن مذهبه مذهب البصريين، فيُعتَرَض عليه في «العقد» الذي عقده بقوله : «فَأُولَئِكَ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ» وليس كذلك في إهمال التنبيه على خلاف الفارسي.

والثاني أن المؤلف ارتأب في هذا النقل عن الفارسي وقال : إنه لم يجده من غير جهة الشَّكُّوِينِ، ولا يقول المؤلف هذا إلا بعد شدة البحث عن صحته، وذلك مَقَامُ الوقوف والارتياح مع ما قام له من الدليل على صحة قول الناس، فلذلك زاد الشَّطْرَيْنِ تأكيداً في مخالفة الناس، ولم يَزِد شيئاً في مخالفة الفارسي. والله أعلم .

و«وَلَيْ» من قوله : «مَا مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتُ وَلَيْ» مطاوع (أُولَئِكَ) و«ما» في موضع نصب بـ(أَوَّلِ) على المفعول الثاني، وهي موصولة، وصُلَّت بالجملة الاسمية التي هي «النعْتُ وَلَيْ» و«مِنْ وَفَاقِ» متعلق بـ(وَلَيْ) أى : ما النعْتُ وَلَيْ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ. و «الأوَّل» في الشطر السابق واقع على المعطوف عليه. وفي الثاني على المنعوت.

ولمَّا لم يكن عطف البيان متعيناً في أكثر المواضع، وإنما يتعين في بعضها أخذ بـبين مواضع التعيين / فقال :

(١) هو أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الخشني الأبْذِي. كان نحويًا ذاكرًا للخلاف في النحو، ومن أهل المعرفة بكتاب سيبويه، والواقفين على غوامضه (ت ٦٨٠هـ).

وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى
 فِي غَيْرِ نَحْوِ يَإْغْلَامٍ يَعْمُرًا
 وَنَحْوِ بِشْرٍ تَابِعِ الْبَكْرَى
 وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَّلَ بِالْمَرْضَى

«صالحاً» حال من ضمير «يرى» وهو عائد على «عطف البيان»

ويعنى أن عطف البيان، حيثما وقع صالح لأن يُعرب بدلا، فإنك إذا قلت :
 قام أبو عبدالله زيد - يمكن فيه عطفُ البيان، ويمكن فيه البدلُ، ولكن كل واحد
 منهما مبني على قصده، إذ ليسا بواردين على قصد واحد حسبما تقدم ذكره.
 وكذلك : هذا أبو عبدالله قفّة - يحتمل البدل والعطف، فكما يصلح أن
 يكون الثاني بياناً للأول، والأول هو المقصود، كذلك يصلح أن يكون هو المقصود
 بالحكم دون الأول، إلا في موضعين، فإن العطف فيهما متعين، ولا يجوز البدل.
 أحدهما باب «النداء» نحو : يارجلُ زيداً بنصب (زيد) فإن البدل ههنا
 ممتنع، إذ كان على تقدير تكرير العامل، فلم يصلح فيه إلا ما يصلح فيه لو كان
 مباشراً بالنداء، ولو كان مباشراً به لم يكن فيه إلا البناء، فتقول : يارجلُ زيدُ،
 لأنه على تقدير : يازيدُ.

والى هذا أشار الناظم بقوله : «في غيرِ نَحْوِ يَإْغْلَامٍ يَعْمُرًا» ويعمر : اسمُ
 عَلَمٍ للغلام .

وكذلك إذا رفعتَ (زيداً) فقلت : ياغلامُ زيدُ، ياغلامُ يعمرُ - لايجوز فيه إلا
 عطف البيان أيضاً، فالنصب بالحمل على موضع المنادى، والرفع بالحمل على
 لفظه .

وهكذا الحكم إذا كان المنادى منصوباً لكونه مضافاً أو ممتولاً^(١) ،
و (زيد) منصوب ، ويا أخانا زيداً لا يجوز فيه إلا العطف ، إذ لو كان بدلاً لوجب
بناؤه على الضم .

وجميع هذا داخل تحت إشارته بالمثال ، بخلاف ما إذا قلت : يا زيد
أبا عبد الله ، فإن التابع هنا يحتمل العطف والبدل ، وكذلك يا أخانا أبا عبد
الله .

والذى يضبط لك هذا فى المثال كَوْنُ التابع فيه مفرداً ، وهو (يَعْمُرُ) وقد
بيّن ذلك فى «باب النداء»^(٢) ، وإنما هذا إشارة إلى ما هناك .

والموضع الثانى باب «اسم الفاعل» إذا كان المعطوف خالياً من الألف
واللام ، والمتبوع مقرونٌ بها ، وهو مضاف إلى صفة مقرونة أيضاً بها ، نحو :
مررت بالضارب الرجل زيد ، فإن «زيداً» هنا ، وهو مجرور ، لا يصح فيه البدل ،
وإنما يعرب عطف بيان خاصة .

والعلة فيه ما ذكر من أن البدل على تقدير تكرير العامل ، وأنت لو قلت :
(الضارب زيد) لم يجز ، إذا القاعدة فى «اسم الفاعل» أنه لا يضاف ، وهو
بالألف واللام ، إلا إلى ما هما فيه ، أو إلى مضاف إلى ما هما فيه . وقد بيّن
الناظم ذلك فى موضعه^(٣) .

(١) يريد بالمطول الشبيه بالمضاف ، لأنه لئلا يضاف أوصلة [اللسان - مطل]

(٢) حيث يقول هناك :

ألزمه نصباً كازيدُ ذا الحِلِّ
واجعلْ كمستقلُّ نسقاً وبدلاً

تابع ذى الضمّ المضافُ نونُ أل
وماسواه أرفع أو انصب

(٣) حيث قال فى «باب الإضافة»

إن وصلت بالثان كالجعد الشعرُ
كزيد الضارب رأس الجانى

ووصل آل بذا المضاف مغتفر
أو بالذى له أضيف الثانى

وأشار في تمثيل هذا النوع إلى البيت المشهور الذي أنشده
سيبويه للمرار الأسدي^(١) :

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ
عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعًا

فـ (بشْر) هو تابع (البَكْرِي) وَتَبَعِيَّتُهُ إِيَّاهُ عَلَى الْعطف لَاعلى البدل ،
لأن « بشرا » لا يصح أن يلي التارك مضافاً إليه ، فلو كان مكان
« بِشْرٍ » غلام الرجل مثلاً - لجاز كونه بدلاً / لصحة ولا يته لـ (التَّارِكِ) $\frac{١٥}{٣}$
فلابد في تعيين العطف من كَوْنِ المعطوف مفرداً بغير ألف ولام كما في
مثاله ، أو مضافاً إلى ما ليست فيه . وهذا مبني على مذهب البصريين
كما سيأتى .

وفي هذا الموضع نظر ، وذلك أنه حَصَرَ تعيينُ العطف في هذين
الموضعين ، وأعطى أن ماسواهما يصلح فيه البدل .
وذلك غير صحيح ، فإن تَمَّ مواضع أُخَرُ يتعين فيها العطف ،
ويمتنع البدل . وقد نبَّه بعضُ من قَيَّدَ في ذلك على جملة منها .

والذى زاد على الموضعين عشرة مواضع :

أحدها : أن يكون الكلام مفتقراً إلى رابط ، ولاربط إلا التابع ،
على أنه عطفُ البيان ، نحو : هُنْدُ ضَرِبْتُ الرَّجُلَ أَخَاهَا ، فلا يجوز أن
يكون نعتاً ، لأنه أعرفُ مما جَرى عليه ، ولا بدلاً لثلاث تعرَّوْا والجملة الأولى
من رابط ، فتعينُ عطفُ البيان .

(١) سيبويه ١٨٢/١ ، وابن يعيش ٧٢/٣ ، والأشمونى ٨٧/٣ ، والهمع ١٩٤/٥ ، والدرر
١٥٢/٢ ، والتصريح ٣٢/٢ ، والعينى ١٢١/٤ ، والخزانة ٢٨٤/٤ .

وبشْر : هو بشر بن عمرو بن مرثد . قتله رجل من بني أسد . وترقبه : تنتظر انزهاق
روحه لتتقض عليه ، لأن الطير لاتقع على قتيل وبه رمق . ووقوعاً : جمع واقع ، ضد
الطائر .

والثاني: أن يضاف «أفعلُ التفضيل» إلى عام، ويُتبع بِقِسْمَى ذلك العام ، ويكون المفضلُّ أحدُ قسمي ذلك العام ، نحو: زيدٌ أفضلُ الناسِ الرجالِ والنساءِ ، فـ (الرجال والنساء) عطف بيان لـ «زيدٌ أفضلُ» لأن البدل على نية تكرار العامل ، فيكون التقدير : زيدٌ أفضلُ الرجالِ والنساءِ ، وذلك لايسوغ . وما جاء من قوله : أنا أشعرُ الجنِّ والإنس . فقد غلط في ذلك ، وتأولهُ أبو علي أنه أراد : أشعرُ الخلق . قال : وهو قبيح ، ولا يجوز القياس عليه .

والثالث : أن يُتبع وصفُ (أى) بمضاف نحو : يا أيُّها الرجلُ غلامُ زيدٍ ، فـ (غلام زيد) لا يكون بدلا من الرجل ، لأنه ليس فى تقدير جملتين ، ولا وصفاً ، لأن ما فيه (ال) لا يُوصف بالمضاف إلى (العَلَم) .

والرابع : أن يُفضلُ مجرورُ (أى) نحو : أئُّ الرجلَيْنِ زيدٍ وعمروُ أفضلُ ؟ فلا يصح بدل (زيد وعمرو) من (الرجلَيْنِ) لأنه لايجوز أن تقول : أئُّ زيدٍ وعمروُ ؟ لأن (أئاً) لاتضاف إلى مفردٍ معرفةٍ إلا عند قصد التَّجْزِئَةِ نحو : أئُّ الرجلِ أحسنُ ؟ أعيْنُهُ أم وَجْهُهُ ؟

والخامس : أن يُفصلُ مجرورُ (كلّا) نحو : كلّا أخوَيْكَ زيدٍ وعمروُ قائمٌ ، لأن (كلّا) لاتضاف إلا إلى مثْنَى لفظاً ومعنى ، أو معنى دون لفظ .

والسادس : أن يُتبع المنادى المضموم باسم الإشارة ، نحو : يا زيدُ هذا ، لايجوز أن يكون بدلا ، لأنه لو كان بدلا لكان منادى ، وحرف النداء لايجوز أن يحذف من اسم الإشارة على رأى البصريين (١) .

(١) الهمع ٣/ ٤٣ .

والسابع : أن يُتَّبَعَ وصفُ (أي) فى النداء بمنوَّته ، نحو : ياأيها الرجلُ زيدُ ، لأنه لو كان بدلا لكان غير منون .

والثامن : أن يُتَّبَعَ اسمُ الجنس أو غيره ذَا (أل) للمنادى مضموم ، نحو : يازيدُ الرجلُ ، ويا غلامُ الرجلُ الصالحُ ويارجلُ الحارثُ ، أو منصوبٍ نحو : ياأخانا الحارثُ ، لأنه إن جعلناه بدلا أدى إلى تقدير مباشرة حرف النداء ما فيه الألف واللام ، فيكون كقولك : ياالرجلُ ، ويا الحارثُ .

والتاسع : أن يُتَّبَعَ المنادى المضاف باسم الإشارة ، نحو : يا غلامُ زيدٍ هذا .

والعاشر : أن يُتَّبَعَ وصفُ اسم الإشارة فى النداء بمنوَّن ، نحو : يا هذا الطويلُ زيدُ وتعليل هذا الوجه وما قبله مفهوم مما تقدم .

فهذه عشرة مواضع زائدة على ماذكره الناظم ، ولعل ثم مواضع أخر لمن تتبَّع المسائل ، وإنما هذا تنبيه على غيره .

وجمعيه واضح فى أن حصر الناظم قاصرُ جدا ، وكذلك نصُّ

فى / «التسهيل» فلم يزد على الموضعين المذكورين إلا ثالثا ، وهو أن $\frac{١٥١}{٣}$ يُقرن بـ (أل) بعد منادى ^(١) ، وهو الثامن هنا .

والجواب عن ذلك أن أكثر النحويين هكذا فعلوا ، فتراهم ينصُّصون على معنى مانصُّ عليه ، ويقصرون تعيين العطف على الموضعين ، أعنى بابَ «النداء» وباب «اسم الفاعل» فالاعتراض وارد على جميعهم ، ولا يختص به .

ولكن يمكن الاعتذار عما فعلوا من أحد ثلاثة أوجه :

(١) انظر : التسهيل ١٧١ .

إما أن يقال : إن جميع ما استُدرِك عليه داخل له تحت مثاليه ، وذلك أن ذلك كله دائر على حرف واحد ، وهو عدم صلاحية وقوع الثانى موقعَ الأول ، وإذا تَتَبعت جميعَ المواضع وجدتها كذلك ، فيكون على هذا قول الناظم : « فى غير نحو كذا » مشيراً إلى كل موضع لا يحلُّ فيه الثانى محل الأول . وإذا كان كذلك دخل جميع ما يحتاج إليه ، ممَّا ذكَّر ومما لم يذكر ، وإنما عيَّن الموضعين لشهرتهما فى النقل .

وإما أن يكون اقتصر على الموضعين لوجود السماع فيهما ، فإن الذى سَمِعَ عن العرب فى تعيين العطف محصور فى البابين ، وما سواهما فإنما هو تفريع بالقياس لاتباعُ للسماع ويكون إذ ذاك قد نَبَّه على جميع المواضع المتصورة فى باب « النداء » ولأن السماع وارد فيه وإن لم يرد فى جميع مسائله ، فيدخل له ، مما استُدرِك عليه ، مسائلُ « النداء » كلها وهى ستُ ، وتبقى المسائل الأربع كأنه لم يتعرَّض لها ، لإمكان أن يقول قائل بعدم القياس فيها ، أو بعدها من النوادر التى لا يُعتد بها فى مثل هذا المختصر .

وإما أن يقال : إنه اتَّبِعَ فى ذلك الجمهور ، وجرى على طريقهم من غير نظير فيما يلزم عن ذلك ، وهذا خلاف عادته ، ولكنه ممكن على الجملة .

وإذا ثبت هذا فتلك المواضع المعترض بها ليست بمُخلصة كُلها ، بل فى بعضها نظر . أما الأول ، فإن البدلية فيه سائغة ، والربط بالبدل فيه خلاف ، فقد مر ذلك فى باب « الاشتغال » وتقدم أن ظاهر كلامه هناك أن « العَلقة » حاصلة بالبدل كما تحصل بالعطف ، وتبيَّن وجهه هناك ^(١) .

(١) حيث يقول : ومَلَقَّةٌ حاصلةٌ بتأنيح كملَّةٌ بنفسِ الاسم الواقع

وضَبُطَ ذلك سيبويه بالصفة ، فما صح أن يكون رابطا في الصفة السببية صح أن يكون رابطا في «الاشتغال» . والصفة السببية ، في كونها صفة لموصوف أو خبراً المبتدأ ، سواءً ، فما جاز في «الاشتغال» جاز في الصفة ، وما جاز في الصفة جاز في الخبر . وهذا مسلّم عند النحويين .

فالرابط بالبدل جائز في الخبر لجوازه في «الاشتغال» فقولك : زيدُ ضربتُ هنداً أخته ، أو هندُ ضربتُ زيداً أخاها - جائز على البدل ، وعلى عطف البيان ، فلم يتعيّن فيه عطف البيان ، فخرج عن أن يعترض به وأما السادس فليس مما نحن فيه ، فإن إسم الإشارة يجرى نعتا على العَلَم فتقول : مررت بزيدٍ هذا . وقد نصّ عليه الناظم وغيره ، لأنه في تقدير المشتق ، ولا مانع من ذلك / فلا يحتاج إلى تكلف عطف البيان ، $\frac{١٥٢}{٣}$ وإن سلّم أنه لا يجرى نعتا فلا مانع من البدل أيضا ، لأن تكرار العامل إنما معناه أن يقدّر والياً له حقيقة ، لا أن يكون العامل قبله مقدّر الحذف ، لكن جريّانه على المبدل منه جارٍ مجرى تكرّاره ، كأن العامل مع المبدل منه عوّض ومعوّض منه .

وإن قيل : إنه على تقدير طَرَح الأول فأوضح في الجواز ، لأن حرف النداء ظاهر ، فإذا وليه (هذا) جاز .

فإن قيل : فلو فُرض حذفه فقلت : زيدٌ هذا - لم يصح فيه ذلك التوجيه - قيل : بل يصح ، فإن المنادى كالعوّض من حرف النداء ، ولو قدّر طَرَحُه لَجئ بالحرف ، ليعامل كلُّ اسم بما يليق به ، وكذلك القول في التاسع من غير فرق .

ورأيت لهذا المقيد مثلاً في أحد الموضعين المتقدمين فيه نظر أيضاً ، وذلك أنه قال : ومثل (يا أخانا زيداً) قول الشاعر ^(١) :

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوَقْلًا

أُعِيدُ كَمَا بِاللَّهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبًا

في رواية من نصب «عبد شمسٍ وَنَوَقْلًا» قال : فلا يجوز هنا البدلية ، لأن أحد المتعاطفين مفرد ، وهما منصوبان ، والبدل المجموع لا أحدهما ، فلا يصح تقدير حرف النداء ، وكلاهما تابع لمنصوب ، لما يلزم من نصب أحدهما وهو المضاف ، وبناء المفرد على الضم ، والرواية بنصبهما .

هذا ما قال ، وهو غير لازم ، بل البدل جائز وإن كان الثانى مفردا ، ويصح تقدير حرف النداء ، ولا يلزم ضم المفرد ، لأنه قد صار مع المضاف شيئا واحدا ، فلا يمكن أن يختلفا في الإعراب والبناء ، لأنه كاختلاف بعض الكلمة مع بعض ، بل نقول : لو كان الاسمان معاً مفردين لتعين النصب فيهما بدلين ، وعطف بيان .

أما مع البدلية فلأن مجموعهما هو البدل لا كل واحد منهما ، إذ لو كان كل واحد منهما بدلاً لكان من بدل المفرد من المثني ، وهو باطل ، ولايتأتى البناء فيهما إلا مع تقدير حرف النداء مع كل واحد ، وذلك لا يصح ، لأنه عند ذلك يستقل كل واحد منهما بالبدلية ، وقد فرض عدم الاستقلال . وإذا كان كذلك فلا يقدّر حرف النداء إلا مع أول الاسمين ، والمجموع هو البدل ، فصار اسماً مطوّلاً بالعطف ، كما لو سُميت رجلاً يزيد وعمرو ، ثم ناديته لكنت قائلاً :

(١) الأشموني ٨٧/٣ ، والتصريح ١٣٢/٢ ، والهمع ١٩٣/٥ ، والدرر ١٥٣/٢ ، العينى ١١٩/٤
والبيت لطالب بن أبى طالب ، من قصيدة يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم ، ويكي أصحاب القليب من قريش .

يازيدياً وعمراً ، فتنصب وجوباً كما تنصب المطولات ، فمسألتنا بهذه المثابة من كل وجه ، لأن الاسمين معاًهما الاسم المثنى المنادى ، فلو باشراً حرف النداء لانتصبا . وعلى هذا يتبنى حكم عطف البيان ، لأن مجموعهما هو المعطوف ، وقد كانا في المثال تابعين لمنصوب ، فلا يصح فيهما غير النصب .

وكذلك إن تبعاً مفرداً ، نحو يا صاحبان زيدا وعمراً ، ويا زيدان بطّة وقفة . والعطف والبدل في ذلك سواء .

فثبت بهذا أن البيت لا يتعين فيه عطف البيان أصلاً . وإنما ذكرت هذا لنلا يتوهم أنه مما يُعترض به على الناظم في جملة تلك المواضع / $\frac{١٥٣}{٣}$ وليظهر وجه يصوب في المسألة . وبالله التوفيق .

وتأمل مسألة الفارسي في «الإيضاح» فهي مبينة لهذا الموضع ، وهي مسألة : يا ثلاثة وثلاثين في «باب النداء»^(١) .

وقول الناظم : «وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرْضَى الضَّمِيرُ فِي «يُبَدَلُ» يَحْتَمِلُ أَنْ يَعُودَ عَلَى «بَشَرٍ» فِي مِثَالِهِ الْآخِرِ وَنَحْوِهِ ، وَيُرِيدُ أَنْ يُعْرَبَ بِدَلًّا غَيْرَ مَرْضَى ، وَإِنَّمَا يُعْرَبُ عِطْفَ بَيَانٍ ، وَيَتَعَيَّنُ فِيهِ ذَلِكَ ، وَكَانَهُ أَرَادَ التَّنَكُّيْتَ عَلَى مَوْضِعِ الْخِلَافِ الْمَنْصُوصِ ، وَذَلِكَ أَنَّ مِنَ النُّحَوِيِّينَ مَنْ أَجَازَ الْبَدَلَ فِي بَابِ «اسْمُ الْفَاعِلِ» لَكِنْ عَلَى طَرِيقَتَيْنِ ، إِحْدَاهُمَا طَرِيقَةُ مَنْ أَجَازَ أَنْ يُضَافَ «اسْمُ الْفَاعِلِ» بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ إِلَى مَا لَيْسَ فِيهِ أَلْفٌ وَلَامٌ ، وَذَلِكَ مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ ، فَهُوَ يَجِيزُ : مَرَرْتُ بِالضَّارِبِ زَيْدٍ ، فَاجَازَتْهُ لِنَحْوِ : مَرَرْتُ بِالضَّارِبِ الرَّجُلِ زَيْدٍ ، عَلَى الْبَدَلِ أَوَّلَى .

(١) الإيضاح : ٢٣٤ .

والثانية طريقة من لا يعتبر حلولَ البدل في محل المبدل منه ، وذلك مذهب الأَعلَم^(١) وابن خروف . وحجتُهما أن التابع قد يحلُّ حيث لا يحل المتبوع ، والبدل هنا كالعطف في : يازيدُ والحارثُ ، مع أنه لا يحل محله . وكذلك رُبُّ رجلٍ وأخيه ، وكلُّ شاةٍ وسَخَلَتْها بدرهم . فإن أردتَ أن يحل ذلك محل الأول أزلتَ الألف واللام من (الحارث والتَّارِك) في قوله^(٢) :

* أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيُّ بِشْرٍ *

والضميرُ من (الآخ والسَّخْلَة) وهذا كله على خلاف الاستقراء من البدل لأن مواضع البدل يصح فيها حلولُه محلَّ المبدل منه ، فإذا لم توجد فيه هذه الخاصية وقع الشك في كونه بدلاً . ولولا السماع في العطف لَمَّا قيس مع أنه نادر في السماع فلا يُعتد به فالأصح مذهب الناظم .

وفي إشارته إلى البيت أيضا تنبيه على أنه قائل بمذهب سيبويه والجمهور في صحة الجر في مثل هذا خلافا للمبرد ، فإنه منع الجر في «بشْر» ونحوه . وروى البيت بنصب «بشْر»^(٣) .

قال السيرافي : والقول قول سيبويه للقياس وإنشاد العرب والنحويين «بشْرٍ بالجر» .

(١) الأَعلَم هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوى الشنتمرى . كان عالما بالعربية واللغة ومعانى الشعر ، حافظا لها ، مشهورا بإتقانها (ت ٤٧٦ هـ)

(٢) سبق ، وعجزه :

* عليه الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقَوْمًا *

(٣) لم أجده في «المقتضب» .

ويحتمل أن يكون الضمير في «يُبَدَل» عائداً على عطف البيان المعين في
المثالين ونحوهما ، فيكون المعنى أن البدل في هذه المواضع وما أشبهها غيرُ
مَرْضَى أن يقال به .

ويكون تنكيثاً على الخلاف الحاصل فيه في جميع المواضع ، أو تخريجاً ،
فالنص ما تقدم ، والتخريج على قول الأعلام وابن خروف^(١) ، إذ ظهر وجه
مذهبهما ، ومذهبُ الفراء لا أدرى هل يعتبر في الجواز ذلك الوجه أم لا ، فلذلك
لا ألتزم التفريع عليه . والله أعلم .

(١) وهو عدم اعتبار حلول البدل محل المبدل منه ، وسبق هذا القول .

عَطْفُ النَّسْقِ

هذا هو الوجه الثاني من وجهي العطف ، وهو عطف النسق .
والنَّسْقُ في اللغة : الكلام الذي يأتى على نظام واحد ، ونَسَقْتُ
الكلامَ نَسْقًا ، بالتسكين ، إذا عطفْتَ بعضه على بعض ، وأصله / من $\frac{١٥٤}{٣}$
التَّنْسيق ، أى التنظيم ، لأن الكلام يُنْظَمُ بعضه مع بعض ، فالنَّسْقُ فى
هذا الاستعمال من باب : الْخَبْطُ وَالنَّفْضُ ^(١) ، فقولهم : (عطف النسق)
بمعنى عطف الكلام المنسوق . وليس المصدر إلا مسكنا ، فإذا أضيف
العطف إلى المصدر قلت : عطف النسق . وأتى الناظم بحد هذا العطف
فى قوله :

تَالِ بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ عَطْفُ النَّسْقِ

كَاخْصُصَ بَوْدٌ وَتَنَاءٌ مَن صَدَقَ

التالى هو التابع ، وهو الجنس الأقرب ، وقوله : «بَحَرْفٍ مُتَّبِعٍ» أى
بحرفٍ وُضِعَ للتبعية ، وهى أن يُشْرِكَ الثَّانِىَ مع الأول فى عامله ، فخرج
بهذا الفصل سائرُ التوابع .

وسيزكر الحروف المتبعية ، إلا أنه مثل بواحد منها وهو (الواو)
فقال : «كَاخْصُصَ بَوْدٌ وَتَنَاءٌ» فـ (تَنَاءٌ) معطوف على «بَوْدٌ» بالواو
الموضوعة لذلك .

والكلام فى هذا الباب فى عطف المفردات لأن التبعية لا تكون إلا
فيها ، وعليه يدل مثاله وكلامه .

(١) الْخَبْطُ - بالتحريك - ما ينتفض من ورق الشجر إذا خُبطَ ، فهو (فَعَلَ) بمعنى (مفعول)
والنَّفْضُ - بالتحريك أيضا - ما تساقط من الورق والثمر ، وهو كذلك (فَعَلَ) بمعنى
(مفعول)

و«عطفُ النسق» مبتدأ ، خبره «تال» وما تعلق به .

ثم أتى بحروف العطف فقال :

فَالْعَظْفُ مُطْلَقًا بِوَإِثْمٍ فَا

حَتَّى أَمْ أَوْكَفِيكَ صِدْقُ وَوْفَا

وَأَتَّبَعْتَ لَفْظًا فَحَسْبُ بَلْ وَلَا

لَكِنْ كَلِمَ يَبْدُ أَمْ رُؤُ لَكِنْ طَلَا

وهذه حروف العطف قد أتى بها ، وهى تسعة : الواو ، والفاء ، وثم ،

وحتى ، وأم وأو ، وبَلْ ، ولا ، وَلَكِنْ .

ولم يذكر غيرها ، فدل على أن ماعداها عنده ليس بحرف عطف ، وإن

ذهب إلى ذلك غيره .

والحروف التى اختلفت فيها : هل هى للعطف أم لا ، مما لم يذكره ، سبعة :

(إمّا) المكسورة ، وإلا ، وأين ، وكيف ، وهلا ، و (أى) التفسيرية .

فأما (إمّا) فيشير إلى رأيه فيها ^(١) .

وأما (إلا) فذهب الأخفش إلى جواز كونها حرف عطف ، لأنها عنده تجى

بمعنى الواو ، كقوله تعالى : { لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا

مِنْهُمْ } ^(٢) ، وكذلك جعلها الفراء فى قوله تعالى : { إِنِّى لَا يَخَافُ لَدِىَّ الْمُرْسَلُونَ إِلَّا

مَنْ ظَلَمَ } ^(٣) ، الآية ، وقوله تعالى : { خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا

مَا شَاءَ رَبُّكَ } ^(٤) .

(١) فى قوله فى الباب نفسه :

ومثل أوفى القصدير إمّا الثانية فى نحو إمّا ذى وإمّا الثانية

(٢) سورة البقرة / آية : ١٥٠ ، وانظر معانى القرآن للفراء ٨٩/١ ، ٢٨٧/٢ .

(٣) سورة النمل / آية : ١٠ ، ١١ ، انظر : معانى القرآن ٢٨٧/٢ .

(٤) سورة هود / آية : ١٠٧ ، ١٠٨ ، وانظر : معانى القرآن ٢٨/٢ .

وهذه المواضع لا يلزم فيها ما قالاه ، لأن بقاها على أصلها من الاستثناء ممكن ، وذلك الاستثناء المنقطع ، مع أن (إلا) قد ثبت لها أصل وهو الاستثناء ، فلا تخرج عنه إلا مع التعيين ، ولم يتعين ذلك فى هذه المواضع ، فلا تصح دعوى مالم يثبت بمجرد الاحتمال .

وأما (ليس) فذهب الكوفيون إلى أنها تجئ حرف عطف ، فيقولون قام زيد ليس عمرو ، بمعنى : لا عمرو ، محتجّين بنحو قول أبى بكر الصديق رضى الله عنه ^(١) :

بَأبَى شَرِيهٌ بِالنَّبِىِّ
لَيْسَ شَرِيهٌ بِعَلِىٍّ
ويقول لبيد ^(٢) :

وَإِذَا أَقْرَضْتَ قَرْضًا فَاجْزِهِ

إِنَّمَا يَجْزِى الْفَتَى لَيْسَ الْجَمْلُ

وذلك لاجحة فيه ، لأنه على حذف خبر (ليس) وإذا أتجه هذا لم يبقَ لهم متعلق ، ولا يجوز الخروج عما ثبت إلى مالم يثبت ، لأنه تحكّم بغير دليل / .

١٥٥
٣

(١) المساعد لابن عقيل ٤٤٣/٢ ، وصحيح البخارى - فضائل أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم : ٢٢ ، والمناقب : ٢٣ ، ومسند الإمام أحمد ٨/١ .

(٢) ديوانه ١٧٩ ، وسيبويه ٣٣٣/٢ ، والمقتضب ٤١٠/٤ ، والتصريح ١٩١/١ ، ١٣٥/٢ ، والعينى ١٧٦/٤ ، والخزانة ٢٩٦/٩

الفتى : السيد اللبيب . يقول : عامل الناس بما يعا ملوتك به من إحسان أو إساءة فإن الذى يفعل ذلك إنما هو الإنسان لا البهيمة . ويروى «غير الجمل» ، وعاليها إلا شاهد فيه .

وأما (أين ، وكيف ، وهلاً) فحكى السيرافى عن الكوفيين جواز العطف
بهنّ ، فيقولون : ما مررتُ بزیدٍ ههنا فأین أبی عبد الله ، وما مررتُ برجلٍ فكيف
امراً ، وما مررتُ بزیدٍ فهلاً عمرو . وهذا كله غير جائز .

ولما مثل سيبويه بـ (كَيْفَ) وأن مابعدهما مرفوع قال : فزعم يونس أن الجر
خطأ ، وقال : هو بمنزلة (أين) قال سيبويه أو يونس : وَمَنْ جَرُّ هَذَا فَهُوَ يَنْبَغِي
لَهُ أَنْ يَقُولَ : مَا مَرَرْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ فَلَمْ أَخِيهِ ، وَمِ الْقَيْتَ زَيْدًا مَرَّةً فَكَمْ لَقَيْتَ
أَبَا عَمْرٍو ؟ تَرِيدُ : فَلَمْ مَرَرْتُ بِأَخِيهِ ؟ وَفَكَمْ أَبَا عَمْرٍو؟^(١) .

وقال السيرافى : والكوفيون لا يلتزمون هذا^(٢) .

وأيضاً فما قالوا على خلاف شأن العاطف ، فإن شأنه ألا يجتمع معه
حرفُ عطف ، فلا يقال : جاء زيدٌ فو عمرو ، ولا أكرمتُ الناسَ وحتى زيداً إلا
شاذاً فى نحو قوله^(٣) :

أَرَانِي إِذَا مَآبِتٌ بِتْ عَلَى هَوًى

فَتُمُّ إِذَا أَصْنَبْتُ أَصْبَحْتُ خَالِيَا

(١) الكتاب ٤٤١/٨ .

(٢) السيرافى (ج ٢ ورقة ١٥٥ - ١) .

(٣) هو زهير بن أبى سلمى ، ديوانه ٢٨٥ ، وابن يعيش ٩٦/٨ ، وابن الشجرى ٣٢٦/٢ ، والمغنى

١١٧ ، والأشعمنى ٩٥/٣ ، والهمع ٢٣٥/٥ ، والدرر ١٧٢/٢ ، والخزانة ٤٩١/٨

وروايته فى الديوان (غاديا) ويروى كذلك فى بعض المراجع السابقة (غاديا) بالمهملة ومعنى «بت
على هوى» أى لى حاجة لاتنقضى أبداً ، لأن الإنسان مادام حياً فلا بد أن يهوى شيئاً ، ويحتاج
إليه .

وأمثلتهم التي أجازوها قد اجتمعت فيها الفاء مع (أين ، وكيف ، وهلاً) وذلك خلاف القاعدة .

على أن بعض المتأخرين يزعم أن الكوفيين يوافقون على أنها ليست مع الفاء حروف عطف ، وإنما تكون حروف عطف دونها . وما حكاه السيرافي أثبت ، وهو يستشعر من كلام سيبويه .

وأما (أى) فحكى ابن مالك عن صاحب «المستوفى فى شرح المستقصى»^(١) ، أنها عاطفة لجريان مابعداها على ما قبلها ، كقولا: رأيت أسداً ، أى شجاعاً ، ونهيتك عن الوثى ، أى الفتور^(٢) .

ورد هذا بأن حروف العطف لا يصح حذفها إلا شذوذاً ، و (أى) يجوز حذفها جوازا حسناً ، فإنك تقول فى (مررت بغضنفر أى أسد) : مررت بغضنفر أسد ، وتستغنى عن (أى) وسائر الحروف العاطفة على خلاف ذلك .
وأيضا فإن حق العاطف أن يكون مابعد مبادئ لما قبله ، نحو : مررت بزيد وعمرو . هذا فى غير التوكيد ، و (أى) بخلاف ذلك .

قال المؤلف^(٣) : إنها حرف تفسير ، وما يليها من تابع عطف بيان موافق لما قبلها فى التعريف والتكثير .

فهذه السبعة هى الساقطة عن كلامه وفى اعتقاده فليست عنده عاطفة .

(١) المستوفى شرح «المستقصى» فى أصول الفقه للإمام الغزالى ، ألفه أبو عبد الله المالكى العبدى [البحر المحيط للزركشى ج ١ ص ١٢] .

(٢) فى (ت) «نهيتك عن الوثى أى القبور» وهو تصحيف .

(٣) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٣ - ب) .

وما ذكر فهو الذى قال به ، ولا أعلم فى كونها للعطف خلافاً إلا
(لكن) فإنها مختلف فيها على حسب ما يأتى إن شاء الله فى موضعه .

ولمّا أراد عدّ هذه الحروف قسّمها أولاً قسمين :

أحدهما ما يأتى للعطف المطلق ، ومعنى ذلك أن يكون تشريك
الثانى مع الأول فى اللفظ والمعنى .

ويدل على هذا القصيد قوله فى القسم الثانى : «وَأَتَّبَعْتُ لَفْظًا
فَحَسَبْتُ كَذَا وَكَذَا» . فإشار بهذا إلى أن الأول أتبع فى اللفظ والمعنى ،
فهو قوله : «مطلقاً» .

وأتى لهذا القسم بستة أحرف وهى : الواو ، وثم ، والفاء ، وحتى ،
وأم ، وأو .

وعطف بعضها على بعض بغير حرف عطف ضرورة ، وقصر لفظ
(فا) ونقل همزة (أو) إلى ميم (أم) .

ثم مثل / بالواو ، وهو قوله : «كَفَيْكَ صِدْقٌ وَوَقًا» أى : فىك هذان ^{١٥٦}
الأمران ، فقد اشترك الصدق والوفاء فى العامل الأول فى لفظة ومعناه ،
فإنك إذا قلت : قام زيد وعمرو - فالقيام حاصل لهما معا ، وقد ارتفعا
به على جهة واحدة .

وكذلك قام زيد ثم عمرو ، وقام زيد فعمرو ، وقدم المسافرون حتى
المشاة ، فالمشاة من جملة القادمين .

وكذلك إذا قلت : أزيد فى الدار أم عمرو ؟ لأن قائل هذا الكلام
عالم بأن الذى فى الدار أحدهما ، وغير عالم بتعيينه ، فالذى بعد (أم)
مُسَوِّى للذى قبله فى الصلاحية لثبوت الاستقرار فى الدار وانتفائه ،

وحصول المساواة إنما هو بواسطة (أم) فقد شَرَكْتُهُمَا في المعنى كما شَرَكْتُهُمَا في اللفظ .

وكذلك (أو) إذا قلت : قام زيدٌ أو عمروٌ - مشرَكةٌ لما بعدها مع قبلها فيما يُجاء بها لأجله من شكٍّ أو إبهامٍ كما في المثال ، أو تخييرٍ أو غير ذلك .

وقد تقع موقع (الواو) فيكون حكمها حكم الواو . وهذا توجيه المؤلف لـ (أو ، وأم) وهى طريقتة فيهما ، أعنى أنهما عنده يشتركان في اللفظ والمعنى . وفي هذا القسم تنبيهان :

أحدهما أن كلامه في (أم ، وأو) مخالف - فيما زعم - للنحويين ، إذ قد نَصُّوا على أنهما إنما يشتركان في اللفظ لا في المعنى ، لأنك إذا قلت : قام زيدٌ أو عمروٌ ، فما بعد (أو) مخالف في المعنى لما قبلها ، لأن القيام حاصل لأحدهما دون الآخر بلا بُدٍّ في اعتقادك ، بحيث لا يُعْرِيَان عنه معا ، ولا يَتَلَبَّسَان به معا .

وكذلك إذا قلت : أقام زيدٌ أم عمروٌ ؟ فعندك أن أحدهما قائم ، والآخر غير قائم ، فسألتَ عن تعيين القائم منهما . وإذا كان كذلك فكيف يقال : إنهما يشتركان في اللفظ والمعنى ؟ بل صارا مثل قولك : قام زيدٌ لا عمروٌ ، أو : ما قام زيدٌ لكن عمروٌ ، إلا أن القائم في مسألتنا غير متعينٍ ، وهو مع (لا ، ولكن) متعينٌ .

وقد رأيتُ الأستاذ شيخنا أبا عبد الله بن الفخار^(١) ، رحمه الله ، يحكى الإجماع على هذه الطريقة ، تنكيثاً منه - والله أعلم - على ما ذهب إليه ابن مالك .

(١) سبقت ترجمته .

وقد صرح ابن مالك فى «الشرح» بالمخالفة ، وأن الصحيح
ماذهب إليه ^(١) .

وأقول : إنه لم يتّوارد مع النحويين على قَصْدٍ واحد فى المسألة ؛
فإن النحويين إنما تكلموا على التشريك فى معنى العامل المتقدّم ، وعلى
هذا المعنى اتفقوا فى (الوار ، وثم ، والفاء ، وحتى) ولايشك أحد أن
معنى العامل - فى محل النزاع - إنما هو لأحدهما دون الآخر ، لكنه
غير معيّن ، وعدم التعيين لا يضر فى هذا القَصْد .

وابن مالك تكلم فيما يؤلّ إليه الكلام فى قصد المتكلم ، من عدم
التعيين . وعدم التعيين لمعنى العامل قد تَساوَى فيه ما قبل (أو ، أم)
ومابعدهما .

وماذهب إليه مأخوذ من كلام سيبويه ، فإنه قال فى «باب العطف»
: ومن ذلك : مررتُ برجلٍ أو امرأةٍ ، ف (أو) أشركت بينهما فى الجر ،
وأثبتت المرور لأحدهما دون الآخر ، وسوّتَ بينهما فى الدعوى ^(٢) .

فقوله : «وسوّتَ بينهما فى الدعوى» هو معنى كلام ابن مالك ، / $\frac{١٥٧}{٣}$
وقوله قبل : «وأثبتت المرور لأحدهما» هو كلام غيره ، فإذا لاينبغى أن
يكون بينهما فى المسألة خلاف ، لأن إحدى الطريقتين لاتخالف الأخرى .
وقد اجتمعتا فى كلام الإمام ^(٣) ، فلم يكن ينبغى للمؤلف أن يصرّح
بمخالفة أصلا .

والتنبيه الثانى أن (أم ، وأو) على وجهين :

(١) شرح التسهيل (ورقة : ١٩٤ - ١)

(٢) الكتاب ٤٣٨/١ .

(٣) يقصد بالإمام سيبويه - رحمه الله تعالى .

أحدهما أن يكونا بمعنى (بَلْ) للإضراب :وحكهما فى المعنى حكم (بَلْ) فى أنهما من القسم الثانى الذى يشره فى اللفظ فقط .

والآخر أن يكونا لغير ذلك ، وحكهما كما قال . فيقتضى إطلاقه هنا أنهما يشركان فى اللفظ والمعنى فى كلا الوجهين ، وذلك غير صحيح . ولذلك تحرز فى «التسهيل» فقال : وكذا (أم ، وأو) إن اقتضيا إضراباً^(١) ، يعنى أنهما ك (بل ، ولا) .

والجواب أن كلامه هنا مطلق ، قيده مابعد ، إذ تكلم على واحد منهما ، وإذا كان مقيداً لم يبق عليه فيه اعتراض .

والقسم الثانى مايتى للعطف المقيد . ومعنى المقيد أن يكون التشريك فى اللفظ لا فى المعنى . وهو قوله : «وَأَتَّبَعْتُ لَفْظًا فَحَسَبُ بَلْ وَلَا» إلى آخره .

يعنى أن هذه الإحرف الثلاثة ، وهى (بل ، ولا ، ولكن) تتبع الثانى الأول فى اللفظ خاصة ، لا فى اللفظ والمعنى معا ، كقولك : ما قام زيد بل عمرو ، وقام زيد لا عمرو ، وما قام زيد لكن عمرو .

ومثل الناظم هذا بقوله : «لم يبدُ امرؤ لكن طلاً» قيل : أثبتت للثانى مانفى عن الأول ، و(لا) بالعكس ، نفت عن الثانى ماثبت للأول ، و (لكن) بمعنى (بل) توجب للثانى مانفى عن الأول ، فأنت ترى كيف لم تشرك هذه الأحرف الثلاثة فى معنى العامل أصلاً . و (الطلا) بفتح الطاء والقصر : الولد من نوات الظلف ، وهو المراد هنا . وقد يطلق ويراد به الشخص ، قاله الجوهري^(٢) ، وليس بمراد هنا .

(١) التسهيل : ١٧٤ .

(٢) الصحاح (طلا) .

وقد تمَّ تعدادُها جملةً ، ثم أخذ في تفصيل معانيها وأحكامها ،
فقال مبتدئاً بالواو لأنها أمُّ الباب :

فَاعْطِفْ بَوَاوٍ لَاحِقًا ، أَوْ سَابِقًا

فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا

يعنى أن الواو معناها في العطف الجمعُ المطلق من غير ترتيب
ولامعية. فإذا قلت: (قام زيدٌ وعمرو) احتَمَل أن يكون عمرو لاحقاً لزيد ،
أى قائماً بعده، ولذلك يحسن أن يقال: قام زيدٌ وعمرو بعده ، واحتمل
أن يكون سابقاً لزيد في القيام، ولذلك يصح أن يقال: قام زيدٌ وعمرو
قبله وقبله. واحتمل أن يكون مصاحباً له في القيام، وموافقاً له في
زمانه، فيكون قيامها معاً. ولذلك يصلح أن يقال: قام زيدٌ وعمرو معه .
قالوا : وليس فيها دلالة على شئ من ذلك ، وهو نص سيبويه^(١) ،
ورأى البصريين والكوفيين . حكى السيرافي الاتفاقَ من الطائفتين على
ذلك^(٢).

وبعضهم يحكى عن الفراء المخالفة في هذا ، وليس بصحيح ، إذ
قد نصَّ في «معاني القرآن» له على مانصٍّ عليه غيره من / عدم التزام $\frac{١٥٨}{٣}$
الترتيب ، لكن الأصوليين يحكون الخلاف في المسألة ، فلعله ناشئ من
جهتهم .

فمما جاء فيه الترتيب اللفظي موافقاً للترتيب الزماني قوله تعالى
{إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا * وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا} ^(٣) ، وقوله تعالى

(١) الكتاب ٢١٦/٤ .

(٢) السيرافي (ج ٢ ورقة : ١٥١ - ١) .

(٣) سورة الزلزلة / آية : ١ ، ٢ .

: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا} ^(١) ، وقوله : {إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ
وَالْيَنَّا الْمَصِيرُ} ^(٢) ، وقال حسان بن ثابت رضى الله عنه ^(٣) :

هَجَوْتُ مُحَمَّدًا وَأَجَبْتُ عَنْهُ

وَعِنْدَ اللَّهِ فِي ذَاكَ الْجَزَاءُ

وذلك كثير . ومما جاء على عكس الترتيب قوله تعالى : { أَهْمُ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ
تُبَّعٍ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ } ^(٤) ، وقوله : { وَجَاءَ فِرْعَوْنُ وَمَنْ قَبْلَهُ } ^(٥) فى قراءة غير
أبى عمرو والكسائى ^(٦) .

وقد اجتمع الضربان فى قوله تعالى : {وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ
وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ} ^(٧) .

ومما جاء على المعية قوله تعالى : {وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ
وَإِسْمَاعِيلُ} ^(٨) ، ونحو : اختصم زيد وعمرو ، وجلست بين زيد وعمرو ، وهذان
زيد وعمرو ، وما أشبه ذلك . وهو كثير .

ومعنى قوله : «فى الحُكْم» أى فى الحكم الذى حُكِمَ به المتكلم على
المعطوف ، من تقدّم أو تأخّر أو مساواة .

(١) سورة الحج / آية : ٧٧ .

(٢) سورة ق / آية : ٤٣ .

(٣) ديوانه ١٨/١ ، والرواية فيه بالفاء .

(٤) سورة النخان / آية : ٣٧ .

(٥) سورة الحاقة / آية : ٩ .

(٦) حيث يقرءون {وَمَنْ قَبْلَهُ} ساكنة الباء . أما أبو عمرو والكسائى وعاصم فى رواية أبان فيقرءون
{وَمَنْ قَبْلَهُ} بكسر القاف وفتح الباء . وانظر : السبعة : ٦٤٨ .

(٧) سورة الاحزاب / آية ٧٤ .

(٨) سورة البقرة / آية : ١٢٧ .

وقد يكون ذلك الحكم لفظياً كما إذا قلت : قام زيدٌ وعمرو بعده ، أو قلت : قام زيدٌ وعمرو وقبْله ، أو قلت : قام زيدٌ وعمرو ومعه .

وقد لا يكون لفظياً ، كما إذا لم تَلَفِظْ بتلك الظروف ، لكن معناها مستحضَرٌ عندك ، فهو حُكْمٌ منك أيضاً .

فكلُّ ما كان هكذا فُعْطِفَ بالواو فالمقصود منه (مجرد التَّشْرِيك) في العامل الأول من غير تعرُّض لما حَكَمَ المتكَلِّمُ به من غير وجه التَّشْرِيك .

وتحرَّزْ بذلك من فهم السَّبْقِيَّةِ في الوجود أو عدمها لا في الحُكْمِ . وليس ذلك بمراد ، فإنَّ المعتمد في الكلام حُكْمُ المتكَلِّمِ بمقتضاه في الوجود ، لا حصول الوجود ، فقد يقول القائل : (قام زيدٌ) اعتقاداً منه أنه قام ، ولم يَقُمْ . وقد يقوله كذباً ، وعلى غير ذلك ، وليس في الخارج منه شيء . فلو كان ما في الخارج قيداً في الكلام لم يكن ثَمَّ كَذْبٌ ولا غلطٌ ولا نسيانٌ ، فكذلك إذا قال : قام زيدٌ وعمرو ، قد يكون في اعتقاده أن زيداً هو السابق لعمرٍ أو بالعكس ، والأمر في الخارج على خلاف ذلك ، فإذا قال : «في الحُكْمِ» كان متحرِّزاً من ذلك كله ، ولم يَسْتَلِزم الحكمُ على الخارج بأمرٍ أن يكون كما حُكِمَ ، بل قد يكون وقد لا يكون . وهذه المسألة مُبَيَّنَةٌ في الأصول^(١) .

والسَّبْقِيَّةُ هنا أطلقها ، وهي التَّقدُّمُ ، ولم يقيَّد ذلك ، فكان في الكلام إبهامٌ ما ، وذلك أن التَّقدُّمَ والتَّأخُّرَ المتكَلِّمُ فيه عند الأدباء^(٢) ، ليس الزمانيُّ خاصة ، بل التَّقدُّمات كلها معتبرة عندهم على حسب المقاصد ومقتضيات الأحوال ، وهي التَّقدُّمُ بالطَّبْعِ والرُّتْبَةِ والشَّرَفِ والسَّبْبِيَّةِ^(٣) . ومنها التَّقدُّمُ

(١) انظر : مختصر ابن الحاجب ، وشرحه للعضد ، وحاشيته للرجاني والسيد ١٩٠/١ .

(٢) يقصد علماء البلاغة .

(٣) انظر : «باب التقديم والتأخير» في كتب البلاغة .

بالزمان ، فما الذى يُخصَّص له تقدّم الزمان وتأخره دون غيره ؟ وهو الذى أراد بلا بدّ ، إذ لا يتكلم النحويون إلا فيه .

فقد يقال : إن الناظم أتكل في ذلك على ماعند النحويين ، وأيضاً فإنه أسبق إلى الذهن / فلذلك لم يحتج إلى تنبيه لبيانه .

١٥٩
٣

واخصَّصَ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنَى

مَتَّبِعُهُ كَاصْطَفَ هَذَا وَابْنِي

ضمير «بها» عائد على (الواو) يريد أن الواو تختص من بين سائر أخواتها بعطف ما لا يُغنى عنه متبوعه ، وذلك أن من العوامل ما لا يستغنى بواحد دون أن يُعطف عليه غيره فذلك العطف لا يكون إلا بالواو ، لأنها التى تفيد الجمع المطلق .

وأما ما عداها فلا يفيد إلا بزيادة تقتضى ترتب المعطوف على المعطوف عليه ، أو غير ذلك مما يناقض مقصود الجمع المراد فى عطف ما لا يُغنى متبوعه .

فإذا قلت : (اصْطَفَ هَذَا وَابْنِي) وهو مثال الناظم ، فالعطف هنا لأبد منه ، لأن الفعل فيه لا يقع إلا من اثنين ، فلا يقال : اصْطَفَ زَيْدٌ وَتَسَكَّتْ .

فكذلك لو قلت : اصْطَفَ زَيْدٌ فَعَمِرُو ، أو اصْطَفَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمِرُو ، لاقتضاء هذا الكلام انفراد كل واحد منهما بالفعل ، وهو فاسد .

ومثله : اقْتَتَلَ زَيْدٌ وَعَمِرُو ، واختَصَمَ زَيْدٌ وَعَمِرُو ، (وَتَفَاخَرَ خَالِدٌ وَبَكْرٌ) . وكذلك مخفوض (بَيْنَ) إذا كان مفردا ، لا يُغنى دون أن يُعطف عليه ، فلا يُعطف عليه إلا بالواو ، فلا تقول : جلستُ بين زَيْدٍ فَعَمِرُو ،

ولا بين زيدٍ ثم عمرو^(١) ولا ما أشبه ذلك ، كما لا تقول : جلست بين زيدٍ - مقتصرًا ، لأن المتبوع (لا يُغنى .

فلو كان المتبوع)^(١) ، مُغْنِيًا عن التابع لجاز العطف بالواو وغيرها ، فتقول : المالُ بين الورثة ، وجلستُ بين الناس ، ونحو ذلك . فعلى هذا تقول : المالُ بين أهلِ الفروضِ فالعَصْبَةِ ، أو ثم العَصْبَةِ^(٢) . وقعدتُ بين الرجالِ ثم النساءِ . وما أشبه ذلك .

ومن هذا قول امرئ القيس^(٣) :

قِفَانَبِكٍ مِنْ ذَكَرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ
بَسِطِ اللَّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَخُومِلٍ
فَتُوضِحِ فَاَلْمِقْرَاةِ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا
لَمَّا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمَالٍ
على ما سيأتى القول فيه بُعِيدَ هذا بحول الله .

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت) .

(٢) أصحاب الفروض : هم كل من فرض له الشارع فريضة مسماة من التركة ، وهم اثنا عشر . وأما العَصْبَةُ فكل من لم تكن له فريضة مسماة ، إن بقي شيء من الفرائض أخذ .

(٣) مطلع معلقته ، سيبويه ٢/٢٠٥ ، والمغنى ١٦١ ، ٢٥٦ ، وابن عيش ٤/١٥ ، ٢٢/٩ ، ٧٨ ، ٨٩ ، ٢١/١٠ الجمع ٥/٢٢٥ ، ٢٢٢ ، والدرر ٢/١٦٦ ، والتصريح ٢/١٣٦ ، والأشعموني ٣/٣٠٩ ، والخزانة ١١/٢٦ العيني ٤/٤١٤

وسقط اللوى : حيث يسترق الرمل فيخرج منه إلى الجدد . والدخول وحومل وتوضح والمقراة : أسماء أماكن ، لم يعف رسمها : لم تدرس آثارها . والجنوب : ريح تهب من جهة الجنوب والشمائل والشمال : الريح التي تهب من تلك الجهة . وقوله : «لما نسجتها» تعليل لعدم العفاء والامحاء ، لأن الريحين إذا اختلفا على الرسم لم يعفوا ، لأن إحداهما تغطيه بالتراب ، والأخرى تكشفه عنه ، وهذا هو معنى نسجها . وقوله : «لم يعف رسمها» تعليل للبكاء ، لأن الرسوم لو عفت وانمحت لاستراح العاشق وسلا .

ومن هذا قولك : هذان زيدٌ وعمروُ ، وهو لأبوك وأخوك وأبنك . فلا يصح
ههنا العطف إلا بالواو ، إذا لا يُغنى المتبوعُ عن التابع ، فلا تقول :
هذان زيدُ ، ولا هو لا أبوك ، مقتصرًا .

فكذلك لا تقول : هذان زيدٌ وعمروُ ، ولا هو لا أبوك ثم أخوك ثم
ابنك ، وذلك أن المعطوف هنا مع المعطوف عليه في قوة الاسم المثنى
والمجموع ، والمثنى والمجموع مرادفان لما يقتضى معناهما من الجمع
المطلق ، وذلك للواو لا غيرها . وإنما كانا في قوة المثنى والمجموع لأنهما
جاريان على مثنى أو مجموع ، فليس المعطوف عليه بمعتبر فيه تقديمُ ،
كما أن المعطوف لا يعتبر فيه تأخيرُ ، لأن المتبوع يطلبهما طلباً واحداً من
غير اعتبار ترتيب ولا غيره . فالعطف بغير الواو ينافى ذلك القصد ،
ويقتضى أن المعطوف عليه في حكم الاستقلال ، لكن رُتب عليه ما أريد
ترتيبه .

وكذلك الحكم في سائر حروف العطف ، لا تقول :

هذان زيدٌ لا عمروُ وهذان زيدٌ بل عمروُ ، ولا اصطفُ هذا / بل ^{١٦٠}
ابنى ، أو لا ابنى ، أو ما أشبه ذلك . وذلك فيه أجلّ ، وهذا التعليل
مشار إليه بقوله : «الذى لا يُغنى متبوعه» .

ويدخل تحته أيضاً ما كان من نحو : مررتُ برجلين صالحٍ وطالحٍ ،
وبرجلين مسلمٍ وكافرٍ ، ومررتُ برجالٍ كاتبٍ وشاعرٍ وفقيرٍ . قالوا :
وتتعيّن هنا دون غيرها ، إذ لا يُغنى المتبوع عن التابع ، وأنشد
سيبويه ^(١) :

(١) الكتاب ٤٣١/٨ ، والمقتضب ٢٩١/٤ ، والمغنى ٢٥٦ ، ويروى «رجل حليم» وهو لرجل من
باهلة ، أو ابن ميادة . والربع : المنزل مطلقاً ، أو المنزل وقت الربيع خاصة . والمسلوب :
الذى سلبت بهجته لخلوه من أهله . والبالى : القديم القريب من الفناء .

بَكَيْتُ وَمَا بُكََا رَجُلٌ حَزِينٍ
 على رَيْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَيَالِ
 وأنشد أيضا للعجاج^(١) :
 خَوَّى عَلَى مُسْتَوِيَّاتٍ خَمْسٍ
 كِرْكِرَةً وَتَفْنَاتٍ مُلْسٍ
 وأنشد لكثير^(٢) :

وَكُنْتُ كَزَيْ رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ
 وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتْ
 وفى قراءة مجاهد والحسن والزهرى^(٣) . { قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي ... فِتْنَتَيْنِ
 التَّقَاتِ تَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ^(٤) } ، على الإتياع .
 وهذا كله إذا أُتْبِعَتْ . وأما القطعُ فلا يدخل تحت هذا الحكم . وما ذكر
 هنا للواو هو أحد الحكمين الخاصين بها . وسينذكر الثاني بعد .
 وفى هذا الفصل نظر فى أمور :

-
- (١) ملحقات ديوانه ٧٨ ، والكتاب ٤٣٢/١ ، واللسان (ثغن)
 يصف جملا وخوى : تجافى فى يروكه ، ومكن لثغنته . والثغنت : جمع ثغنة ، وهى من البعير أو
 الناقة كل مايقع على الأرض من أعضائه إذا برك ، كالركبتين وغيرهما
 الكركرة : مايلى الأرض من صدره ، وهى إحدى الثغنت .
 ديوانه ٤٦/١ ، والكتاب ٤٣٢/١ ، والمقتضب ٢٩٠/٤ ، وابن يعيش ٦٨/٣ ، والمغنى ٤٧٢ ،
 والأشعمونى ١٢٨/٣ ، والخزانة ٢١١/٥ ، والعينى ٢٠٤/٤ . يتمنى أن تشل إحدى رجليه حتى يقيم
 عند صاحبه ، ولا يبرح دارها . والشلل : يبس اليد أو الرجل أو استرخاؤهما عن داء .
 البحر المحيط ٣٩٣/٢ .
 (٢) سورة آل عمران / آية : ١٣ .
 (٣)
 (٤)

أحدها أنه قد قُدِّمَ قول السَّيرافي أنه لا خلاف في (الواو) أنها لا توجب تقديمَ ما قُدِّمَ من لفظه ، وتأخيرَ ما أُهْرَ لفظه ، غير أن المؤلف في «التسهيل» و«شرحه»^(١) زعم أن جهة استعمالها أن يكون ما قبلها مُتَّحِدَ الزمان مع ما بعدها راجحاً ، ومتأخرات الزمان عما بعدها مرجوحاً ، ومتقدِّمُ الزمان على ما بعدها متوسطاً بين الاستعمالين . هذا مع التجريد من القرائن ، وهذا اختياره بعد القول بأنها لا تقتضى ترتيباً ، فلا تنافي بين كلامه هنا وفي «التسهيل» و«شرحه»^(٢) ، وهو المعتمد في معنى (الواو) .

فإن ثبت خلافُ في ذلك فالدليل على صحة مذهب الناظم من أوجه ، أجلاًها الاستقراء والنقل عن الأئمة . وقد تقدم من ذلك أشياء .

وأيضاً فإذا ثبت عن أئمة الأدباء اعتبارُ غير الزمان من التقدُّمات ، كال تقدم بالشرف والرَّتبة وغيرهما ، وأنه لا بد منه في مراعاة البلاغة ، فلو اعتُبر الزمان وحده لم يتمكَّن اعتبارُ غيره معه إلا إذا كان تابعا له . وعند ذلك لا يتعيَّن اعتبارُ غير الزمان ، لكن ذلك باطل بالاستقراء ، فما أدَّى إليه كذلك .

فإن قيل : اعتبار غير الزمان مجازٌ وعلى خلاف الأصل ، والكلام إنما هو في الأصل ، بالحقيقة قيل : دعوى المجاز خلافُ الأصل ، فلا تُرتكب إلا لدليل . وقد استُبدِلَ على ذلك بأمور أُخرى ، كقوله تعالى (وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ)^(٣) ، وفي الآية الأخرى على عكس هذا الترتيب^(٤) . فلو كانت (الواو) تقتضى الترتيب لتناقضت الآيتان .

(١) انظر التسهيل : ١٧٤ ، وشرحه للناظم (ورقة : ١٩٤ - ١)

(٢) مابين القوسين ساقط من الأصل و(س) وأثبت من (ت) .

(٣) سورة البقرة / آية : ٥٨

(٤) وهي قوله تعالى في سورة الاعراف / آية : ١٦١ (وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا) .

وأيضاً فقوله تعالى : {إِنَّ الصِّفَاَ الْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ} ^(١) ، وقد قال الصحابة : بأيّهما نبدأ ؟ وهم العارفون بلسانهم ، فلو كانت الواو للترتيب عندهم لم يحتاجوا إلى سؤال ، إلى غير ذلك من الأدلة .
والتطوير لافائدة فيه ، والمسألة قد تتبّعها الناس ، ولازائد مع الاستقراء الصحيح .

والثاني : أن قوله : «فى الحكم» إن كان مفسراً بما تقدّم فيبقى عليه مالم يحكم عليه المتكلم بتقدّم ولا تأخر ولا معية / مهمل الاعتبار ، ^{١٦١}/_٣ فإن المتكلم قد يكون عارفاً بقيام زيد وعمرو (وغير عارف بزمان قيامها ، فيُخبر بذلك فيقول : قام زيد وعمرو) ^(٢) ، فلا يكون عنده حكم بتقدّم شيء من ذلك ، فلا يدخل له هذا القسم تحت نصه ، ويبقى مسكلاً عليه ، حيث ذكر نوعين ، وهما ماحكم فيه المتكلم بالتقدم أو التأخر أو المعية لفظاً أو نيةً ، وترك نوعاً آخر فلم يذكره ، وهو متأكد الذكر .

إلا أن يقال : إنه أراد حكم من حكم على الجملة ، لا حكم المتكلم ، فإن المعطوف بـ (الواو) شأنه أن يحكم عليه بأحد الثلاثة المذكورة ، فالحكم راجع إلى هذا المعنى . والله أعلم .

والثالث : أنه ذكر الموضع الذى تختص به (الواو) دون غيرها ، ولم يقيّد (الواو) التى شأنها ذلك ، وليست كل (واو) تقع فى ذلك الموضع ، وإنما تقع هناك (الواو) التى يكون ما بعدها مصاحباً لما قبلها فى الحكم ، فإن قولك : جلستُ بين زيد وعمرو - يقتضى مصاحبتَهما معا فى الجلوس بينهما ، ولا يصح غير ذلك .

(١) سورة البقرة / آية : ٥٨ .

(٢) مابين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبتته من (س) وحاشية الأصل .

وكذلك اختصم زيد وعمرو ، وسائر ماتقدم التمثيلُ به . هذا شرط لابد منه .

وشرطُ ثانٍ ، وهو أن يكون القصد الإخبارَ عن فعلٍ واحد لا عن فعلين .
وبيان ذلك أنك إذا قلت : مررتُ بزيد وعمرو فهذا محتمل أن تكون أخبرتَ عن مرور واحدٍ أشركتهما فيه ، ولا يضر في ذلك كونُ المرور حصل من أحدهما قبل الآخر ، ومعنى هذا أنك أخبرتَ عنهما معاً بوقوع جنس المرور منهما ، ويحتمل أن تكون أخبرتَ عن مرورٍ لكل واحد منهما ، كأنك قلت : مررتُ بزيد ، ومررتُ أيضاً بعمرو ، فهما مُروران ، ولا يضر في هذا الوجه كونُ المرورين وقعا معاً في زمان واحد ، وكلا الاحتمالين موجود في الكلام ، ونصُّ عليه سيبويه وغيره ^(١) .

فعلى الاحتمال الثاني لا يصح استعمال (الواو) المصاحب ما بعدها لما قبلها في تلك الأمثلة ، لأنها تقتضى استثناء الإخبار عن (المرور بعمرو) والموضع لا يقتضى ذلك ، بل يجب فيه اعتقاد الاحتمال الأول والجزمُ به ، وعند ذلك يصح العطف في الأمثلة .

فهذان الشرطان لم يذكر الناظم واحدا منهما ، بل أطلق القول ، فأنهم أنها يُعطف بها ما لا يُغني متبوعه على كل أحوالها ، وليس كذلك .

والجواب عن هذا أن مراده الاختصاص بـ (الواو) دون غيرها على الجملة ، فكأنه يقول : لا يقع غير (الواو) هنا . وبقي عليه العلم على أى معنى تقع (الواو) فلم يصرح به .

(١) الكتاب ٤٣٨/١ .

وأيضاً فإن كلامه اقتضى هذين الشرطين ، لأنه قال : «واخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي مَتَّبِعُهُ» وإذا كانت (الواو) غير مصاحِبٍ مابعدِها لما قبلها أغنى المتبوعُ معها عن التابع ، لجواز الإخبار عن فعل أحدهما دون الآخر . وكذلك إذا قُصد الإخبار عن فعلَيْن ، لأن الكلام إذ ذاك في تقدير كلامين ، فإذا اجتمع الشرطان فعند ذلك لَا يُغْنِي المتبوع عن التابع .

فإن قيل : فقد تقول : قام زيدٌ وعمروُ ، مع اجتماع الشرطين ، ويكون لك أن تقتصر على المتبوع فتقول : قام زيدٌ - قيل : لا أُسَلِّمُ جواز / الاقتصار ، بل يكون حكمه حكم .

١٦٢
٣

قوله : {وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ^(١)} وما أشبهه . فتأملْه ، والله أعلم .

وإن سلم الاحتمال في : قام زيدٌ وعمروُ - فلا يُحتمل ذلك في مسألتنا . ثم قال :

وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالٍ
وَتُمُّ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالٍ
وَإِخْصَاصُ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَةً
عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَةُ

يعنى أن (الفاء) العاطفة معناها ترتيب مابعدِها على ما قبلها في الزمان كترتيب اللفظ، لكن بشرط الاتصال، ومعناه اتصال فعلِ المعطوف بفعل المعطوف عليه .

(١) سورة القيامة / آية : ٩ .

فإذا قلت : (قام زيدٌ فعمروُ) فالقائم أولاً زيدٌ، وبعده عم لكن لا مُهْملة بينهما، ولا فصلٌ بين زمانيهما إلا بمقدارٍ ما، لا يمكن الشروعُ في الثاني بعد الفراغ من الأول إلا به عادةٌ، فلا يلزم أن يقال : إن الثاني متصل بالأول من غير فصل البتة، ولاتراخ قليلٌ ولا كثير، بل على ما ذكر، وهو الذى ينبغي تفسير الاتصال به في كلام الناظم، وهو التحقيق عند شيخنا الأستاذ، رحمه الله^(١). قال : وقد أشار الفارسي في «الإيضاح» إلى هذا المعنى^(٢).

فقول الناظم : «باتصال» معناه الاتصال العرفى الذى لا يُعَدُّ به الثانى منقطعاً من الأول. وهذا يقتضى أنها لا تكون لغير ترتيب، وهو الذى عليه الجمهور.

وذهب بعض النحاة، فيما نُقل، أن (الفاء) قد تكون للاجتماع ك (الواو) فليس الترتيب بل لازم لها عندهم. والاستقراء يشهد بخلاف ما قالوا.

وقد احتجوا على ما ذهبوا إليه بأشياء تُوهِم دعواهم، منها قوله تعالى : {فنادوا صَاحِبَهُمْ فَتَعَاطَى فَعَقَرَ^(٣)} أى تعاطى الذئب فعقر، وتَعَاطَى الذئب هو العَقْر نفسه.

وقوله : {وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فِجَاعَهَا بِأَسْنًا^(٤)} الآية، لأن الإهلاك بعد مجيء البأس أو معه، لا أن مجيء البأس مرتبٌ على الإهلاك. وقوله تعالى : {ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى^(٥)} - المراد - والله أعلم - تدلَّى، يعنى جبريل، فدنا.

(١) يقصد أبا عبدالله ابن الفخار، وسبقت ترجمته.

(٢) انظر : الإيضاح : ٢٨٦.

(٣) سورة القمر / آية : ٢٩.

(٤) سورة الأعراف / آية : ٤.

(٥) سورة النجم / آية : ٨.

وقال امرؤ القيس^(١):

* بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمِلِ *

فأتى بـ (الفاء) وهو موضع (الواو) كما تقدم^(٢). فدل على أنها في البيت مرادفة لها.

وليس فيما جلبوا دليل.

أما قوله: {فَتَعَاطَى فَعَقَرَ} فمعناه أن قوم قُدار بن سالف^(٣) نادوه، وأشاروا عليه بعقر الناقة، فتعاطى، أى تناول أمرهم وقبله، فعقر بعد تعاطى مارغبوا فيه.

وقيل: معنى (تَعَاطَى) قام على أطراف أصابع رجله، ثم رفع يده فضربها، فـ(الفاء) على معناها من الترتيب.

وأما قوله: {أَهْلَكْنَاهَا فَجَاعَهَا بِأُسْنَا} فهو على معنى: أردنا إهلاكها، فمجيء البأس عقيب الإرادة، والهلاك في الواقع بعد مجيء البأس، فهذا من إطلاق المسبب على السبب، وهو كثير في القرآن وكلام العرب. ومنه قوله: {فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ^(٤)} وقوله: {إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ^(٥)} الآية.

(١) البيت بتمامه هو:

قِفَانُكَ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بَسِطِ الْوَيْ بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمِلِ

وسبق الاستشهاد به.

(٢) انظر: ص.

(٣) هو قدار بن قديرة، وقديرة أمه، واسم أبيه سالف، وهو الذي عقر ناقة صالح عليه السلام، فأهلك الله عز وجل بقله هذا ثمود. وقد ضربت العرب المثل بشؤمه على قومه فقالوا: «أشأم من قدار» وه أشأم من أحمر عاده.

(٤) سورة النحل / آية ٩٨.

(٥) سورة المائدة / آية: ٦.

وأما قوله : { ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى } ففعل : معناه : ثم دنا من النبي صلى الله / عليه وسلم فتدلى، أى بقي متدلياً بعد الدنو، ولم يصل ^{١٦٣}/_٣ إليه. والتدلى : التعلق في الهواء، وليس الهبوط. ومنه : دلى رجله من السرير.

وأما بيت امرئ القيس :

* بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلٍ *

فإن الرواية المشهورة فيه (الواو^(١)) وهى القياس. فإذا ثبتت رواية (الفاء) فنجزها حيث ثبتت، لانتعدي ذلك، ولانقيس على المسموع فيه حكم كل شاذ، قال خطّاب الماردي^(٢) : وقد يجوز عندي على أن (الدخول) مكان يجوز أن يشتمل على أمكنة كثيرة، فتم الكلام، كما تقول : قعدت بين الكوفة، تريد : بين دورها وأماكنها أو طرقها، أو ما أشبه ذلك مما يشتمل عليه، فإذا جاز هذا في (الكوفة) لم يمتنع في مثل (الدخول) على مثل هذا، فجئت بـ (الفاء) على تقدير : فبين حومل، وجعلت (حوملاً) مكاناً متضمناً لأمكنة أيضاً، فصار هذا كقولك : اختصم إخوتك فأعمامك، إذا كان كل فريق منهم خصماً لصاحبه.

(١) وهى رواية الديوان : ٨.

(٢) هو أبو بكر خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي الماردي، كان من جلة النحاة ومحققهم، والمتقدمين في المعرفة بعلوم اللسان على الإطلاق. وتصدر لإقراء العربية طويلاً وصنف فيها، وهو صاحب كتاب الترشيح، ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيراً (ت بعد ٤٥٠هـ) [بغية الوعاة ١/ ٥٥٣].

قال : وهذا عندي أصحُّ من أن أجعله شاذًّا إذا بُنيت الرواية، وقد قال ابن جرير^(١):

أَوْقَدْتَهَا بَيْنَ الْعَقِيقِ فَشَخَّصِيْـَٔ
مِنْ بَعُوْدٍ كَمَا يَلُوْحُ الضِّيَاءُ
وقال جرير^(٢):

بَيْنَ الْمُحَيِّصِينَ فَالْعَرَافِ مَنْزِلَةٌ

كَالْوَحْيِ مِنْ عَهْدِ مُوسَى فِي الْقَرَاتِيسِ

كذا وجدته بحظ أبي عُبَيْد الْبَكْرِي^(٣). وجميع ذلك يجرى على هذا المنهج^(٤)، وهو مع ذلك قليل.
وقال الآخر^(٥):

(١) من معلقته، شرح القصائد السبع الجاهليات لابن الأثير ٤٢٧

والعقيق : مكان. وشخصان : أكمة لها شعبتان. ويعود : أراد العود الذي يتجر به .
وفاعل «أوقدت» ضمير يعود على «هند» في البيت الذي قبله، وهو :

وَبَعَّيْتُ نَارِيكَ أَوْقَدْتُ هِنْدَ النَّارِ

أَخْيِرُ تُلُوِي بِهَا الْعُلْيَاءُ

(٢) ديوانه ٢٤٩ (بيروت) وروايته فيه «بين المخيصر» وفي ياقوت «المحيصر» والبيت كذلك في معجم ما استعجم (١١٩٤) برواية الشارح.

والمحيصن والعزاف : موضعان، شبههما في انمحاءهما بالوحى القديم المحو.

(٣) هو أبو عبيد عبدالله بن عبدالعزيز الأندلسي البكري، كان إماما لغويا أخباريا متقنا، شرح نوادر القالي، وعلق على أمثال أبي عبيد، وألف معجم ما استعجم من البلاد والمواضع (ت٤٨٧هـ).

(٤) المنهج : الطريق البين الواضح.

(٥) هو عدى بن الرعلاء القسائي، ابن الشجرى ٢٤٣/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢٩٤/٤، والخزانة ٥٨٢/٩، والمغني ١٣٧، ٣١٢، والتصريح ٢١/٢، والأشعرونى ٢٣١/٢، والعيني ٣٤٢/٣ وصقيل : مصقول مجل. ويصري - بضم الباء - بلد قرب الشام، كرسي حوران، كان يقوم فيها سوق للجاهلية، وقدمها رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين، مرة مع عمه أبي طالب، وأخرى في تجارته السيدة خديجة رضي الله عنها. ونجلاء : واسعة بينة الاتساع، من قولهم : عين نجلاء، أى واسعة.

رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ

بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةَ بَجْلَاءِ

ثم قوله : «والفاء للترتيب» يحتمل أن يريد الترتيب الزمني وغيره، فإن العرب قد تُرتَّب بالفاء في غير الزمان كثيرا، كقولهم : نزل المطرُ بمكانٍ كذا فمكان كذا.

وقال امرؤ القيس^(١):

بَسِطَ اللُّوَى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلٍ فَتَوَضَّعَ فَاَلْمِقْرَةَ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا

وقال قيس بن ذريح أو غيره^(٢):

عَفَا سَرِفٌ مِنْ أَهْلِهِ فَسُرَاوُ

فَجَنَّبَا أَرِيكَ فَالتَّلَاعُ الدُّوَاغُ

فَمَكَّةُ فَالأَخْسَافُ أَخْسَافُ ظُبْيَةٍ

بِهَا مِنْ لُبَيْنَى مَخْرَفٌ وَمَدَابِغُ

(١) الأول عجز البيت الأول من معلقته، والثاني صدر البيت الثاني منها. وقد تقدم الاستشهاد بهما في الباب نفسه.

(٢) البتان مطلع أطول قصيدة عينية لقيس بن ذريح، ذكرها وشرحها أبو علي القالي في الأمالي (٣٤٩/٢) وذكر الأغاني (٢١٣/٩، ٢١٧) مختارات منها. ورواية الثاني في الأمالي «فَغَيْقَةُ» فالأخفاف أخفاف ظبية «سُرِفٌ وسُوراع وأريك : مواضع. والتلاع : جمع تلعة، وهي مسيل الماء من الأرض المرتفعة إلى بطن الوادئ. والدواغ : جمع دافعة، وهي التي تدفع الماء. وأخفاف ظبية موضع. المخرف : منزل القوم في الخريف، وجمعه : مخارف. والمريع : منزل القوم في الربيع، وجمعه مرابع.

وقال النابغة الذبياني^(١):

عَفَاذُ نَوْحٍ وَسَىٰ مِنْ فَرَّتْنِي فَالْفَوَارِعُ

فَجَنْبَا أَرِيكَ فَالتَّلَاعُ الدُّوَاغُ

فَمَجْمَعُ الْأَشْرَاجِ غَيْرَ رَسْمِهَا

مَصَايِفُ مَرَّتْ بَعْدَنَا وَمَرَابِيعُ

وأكثر ما يكون هذا في الأماكن، والترتيب فيه ترتيب لفظي، فيدخل هذا

كله تحت قوله : «والغاء للترتيب»

ويحتمل، وهو الأظهر، أن يكون مقصوده ترتيب الزمان، وهو الذي يشعر

به قوله : «باتصال» لأن تقييد الترتيب بالاتصال يشعر بأنه زمني، وكأنه إنما

لم ينبئه على هذا الترتيب الآخر لقلته، ولأنه كالمفرع عن الزماني.

* * *

وأما (ثم) فذكر أنها لترتيب ما بعدها على ما قبلها، لكن منفصلاً عنه

انفصالاً معتداً به.

فإذا قلت : قام زيد ثم عمرو - فالقائم أولاً (زيد) ثم تأخر عنه (عمرو)

تأخراً يَنْفَسَحُ عن ترتيب الغاء .

(١) ديوانه ٣٠، وهو مطلع قصيدة له يمدح بها النعمان بن المنذر ويعتذر له.

وعفا : درس وامحت آثاره. ونوحسي وفرتني والفوارع وأريك : أسماء مواضع. والتلاع : مجارى المياه إلى الأودية ، مفردة تلعة . والدوابع : التي تدفع إلى الوادي . والأشراج : شعاب تدفع إلى الحرة، واحدها شرج - ورسم الدار : ما بقي من آثارها. المصاييف : جمع مصيف، وهو زمن الصيف. والمرباع : أزمنة الربيع. وصف الديار بقدوم العهد، وتعاقب الأزمنة عليها حتى غيرت آثارها، ومحت رسومها.

وقد اجتمع ترتيب (الفاء، وثم) في قوله في الحديث : «إن جبريلَ نَزَلَ فَصَلَّى، فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ صَلَّى فَصَلَّى / ١٦٤
رسولُ الله صَلَّى الله عليه وسلم^(١)» إلى آخر الحديث.

والتزام الترتيب فيها، كما أشار إليه الناظم، هو مذهب الجمهور. وذهب قومٌ إلى أنها ترادف (الواو) في بعض تصاريফها، فلا تُعطى ترتيباً، واستدلوا على ذلك بأشياء : منها قوله تعالى : {فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ^(٢)} ثم قال : {ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا^(٣)} فلو كانت للترتيب والمهمله لكان طَلَبُ الإيمان مرتباً على طلب فروعه، وذلك فاسد. فالمعنى فلم يقتحم : ولا كان من الذين آمنوا، فالموضع موضع اجتماع. وقال تعالى : {وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ^(٤)} والخلق والتصوير في زمان واحد، لأنهما راجعان إلى معنى واحد. وقال سبحانه : {وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى^(٥)} والهداية لاتأخر عن التوبة والإيمان والعمل الصالح. وقال الشاعر^(٦):

(١) انظر الحديث في صحيح مسلم بشرح النووي / كتاب المساجد ، ١٠٧/٥ .

(٢) سورة البلد / آية : ١١ ، ١٢ .

(٣) سورة البلد / آية : ١٧ .

(٤) سورة الأعراف / آية : ١١ .

(٥) سورة طه / آية : ٨٢ .

(٦) هو أبو نواس، والبيت من قصيدة يمدح بها العباس بن عبيد الله بن أبي جعفر.

ديوانه ١٢٢، والمغني ١١٦، والأشعوني ٩٤/٣، والهمع ٢٣٦/٥، والدرر ١٧٣/٢ والخزانة ٣٧/١١، ويروى :

قُلْ لِمَنْ سَعَادٌ ثُمَّ سَعَادٌ أَبْوَه

قَبْلَهُ ثُمَّ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ

ثُمَّ قَدْ سَادَ بَعْدَ ذَلِكَ جَدُّهُ

فهذا موضع (الواو) لأن الموضع لمح الابن، والابن متأخر عن الأب، فسُوِّدَ الابن بعد سؤدد الأب في المعتاد، فقد أتى مابعد (ثم) سابقاً بالزمان، و(ثم) لا تعطف المتقدم على المتأخر إلا إذا عدت كالواو.

والجواب أن ما ذكر لادليل فيه.

أما الآية الأولى فـ(ثم) فيها على بابها، بمعنى أن الله عز وجل خلق الإنسان، وهده طريق الخير والشر، فلم يُعطِ مما رُزق يتيماً ولا مسكيناً، ثم بعد هذا المنع لم يؤمن، ولم يَنْتَظِم في سلك المؤمنين المتواصين بالصبر والرحمة.

وقيل : إن (ثم) فيه لترتيب الأخبار كالفاء، إلا أنه قصد هنا التنبيه على تراخي الإيمان وتباعده في الرتبة عن العِثْق والصدقة، لترتيب الزمان.

وأما قوله : {ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ} فعلى حذف المضاف، أى خلقنا أباكم، يريد من تُراب، ثم صَوَّرْنَاهُ، أى جعلناه صورةً ناطقةً حَيَّةً، لأن أمر الملائكة بالسجود لأدم إنما كان بعد نَفْخِ الرُّوح فيه. وليس المراد بالتصوير نفس الخلق.

وأما قوله : {ثُمَّ اهْتَدَى} فمعناه : تَمَادَى على ذلك، ودَام وثَبِت، كقوله : {اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ} ^(١) إنما طَلَبُوا التَّثْبِيتَ على الهدى، لأنهم في الحين مهتدون.

وأما البيت فـ(ثم) فيه لترتيب الأخبار، أو تكون على بابها والسيادة حصلت لأبيه ثم لجدّه مُرتَّبَةً على سيادته، كأنه ساد أولاً، ثم ساد أبوه بسيادته،

(١) سورة الفاتحة / آية : ٦.

ثم جدّه، على مثال قول الآخر^(١):

* كَمَا عَلَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ عَنَّا نُ * *

والدليل على لزوم الترتيب لها استقرار المتقدمين المتحققين بكلام العرب.

وأيضاً فلو صَحَّ جريانها مجرى (الواو) لجاز وقوعها حيث لا يصلح إلا معنى (الواو) فكنت تقول : اختصم زيدٌ ثم عمرو ، كما تقول : اختصم زيدٌ وعمرو ، لكن ذلك غير مقول باتفاق، فدل على أن ما ادعوه من معنى (الواو) غير صالح في (ثم) أصلاً.

وقال الماردي^(٢) : الدليل على أن (ثم) لا تكون بمعنى (الواو) إجماعُ الفقهاء على أنه لا يجوز أن يقال : هذا بيمنُ اللهِ ويمنُك، بالواو، ولكن أجازوا أن يقال : هذا بيمنُ اللهِ ثم يمينُك قال : ولو كانت بمعنى / (الواو) $\frac{١٦٥}{٣}$ مافروا إليها. قال : وفي الحديث أن بعض اليهود قال لبعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : تزعمون أنكم لا تشركون بالله وأنتم تقولون : ماشاء اللهُ و شئتُ! فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : «لاتقولوها، وقولوا : ماشاء اللهُ ثم شئتُ»^(٣) « حدّث به قاسم بن أصبغ^(٤) .

فإن قيل : فهل يجوز : ماشاء اللهُ فشئتُ، بالفاء؟ قيل : لا، لأن فيه خلافاً لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولأن الفاء تدل على أن

(١) هو ابن الرومي، ديوانه، والمقني ١١٨، وصدره : وكم أب قد علا بابنِ ذَرَى حَسْبِ

(٢) في النسخ الثلاث «الماردي» وهو تحريف. وسبقت ترجمته.

(٣) سنن ابن ماجه ٦٨٥/١، وسنن أبي داود ٢٩٥/٤، والنهاية لابن الأثير ١٧/١ هـ.

(٤) هو أبو محمد قاسم بن أصبغ بن محمد القرطبي، كان بصيراً بالحديث والرجال، نبيلاً في النحو والغريب والشعر، وكان يشارف في الأحكام. صنف كتاب أحكام القرآن، وكتاب الخمر، وغرائب مالك، والتاسخ والمنسوخ، والأنساب، وغير ذلك (ت ٣٤٠هـ).

مابعدھا يتلو ما قبلھا بترارح يسير، ومشیئة العباد لاتقارب مشیئة الله تعالى .
فهذان دليلان يشترک فیہما الفاء وثم . والله أعلم .

ثم قال : «واخْصُصْ بفاءٍ عطفَ كذا» یعنی أن (الفاء) أيضا تختص دون
أخواتها بحکم، وهو أن تعطف من الجمل ماليس بصلة، ولا يصلح أن يقع في
موضع الصلة، على ما ثبت أنه صلة، أى للموصول.

ومعنى ذلك أنك تقول : أعجبنى الذى رأيتُه فأكرمْتُ زيداُ، فقوْلُك : «رأيتُه»
صلة «الذى» و«أكرمْتُ» زيداُ «جملة معطوفة على جملة الصلة، وليست بصلة.
يريد أنها لاتصلح أن تكون صلة للموصول المتقدم، لأنك لو قلت : أعجبنى الذى
أكرمْتُ عمرًا - لم يَجْزْ، لبقاء الموصول دون ضمير عائد عليه من صلته، وذلك أن
الجملة المعطوفة على جملة الصلة لابد فیها من ضمير به تصلح أن تكون صلة
للموصول المتقدم.

فمنْ شَرَطَ المعطوف صلاحيتَه لوقوعه موقعَ المعطوف عليه إذا كان
العطف بغير الفاء، فلا تقول : أعجبنى الذى أكرمتُه وخرج عمروُ، ولا ثم خرج
عمروُ، ولا ثم خرج عمروُ، ولا ما أشبه ذلك.

وأما (الفاء) فجاز ذلك معها لما فیها من الربط المعنوى السببى، فصارت
الجملتان بذلك كالجملة الواحدة، فساغ العطف وإن لم يصح في الثانية وقوعها
صلة، فتقول على هذا : (الذى يَطِيرُ فيَغْضَبُ زيدُ الذُّبَابُ) و(الذى أكرمتُه
فجاعنى عمروُ أخوك) ونحو ذلك.

ويشبه هاتين الجملتين جملتا الشرط والجزاء إذا وقعتا صلة للموصول،
فإنه يكتفى بضمير واحد في إحدى الجملتين لحصول التَّسْبِيب الذى يصيرُهما
كالجملة الواحدة ، فتقول : أعجبنى الذى إنْ أكرمتُه فرح الناس ولا فرق في

المسألتين بين كون الضمير في الجملة الأولى أو الثانية. وفي هذا ما يدل على أن غير الفاء لا يقع في هذا الموضع موقعها.

وقد زعم ابن عصفور أن (الواو) الجامعة مثلُ الفاء في هذا، فإن الواو قد تكون عاطفة غيرَ جامعة، فلا يصير مابعدُها مع ما قبلها كشيء واحد، كقولك : هذان قائمان وضاحكان، فـ(قائمان) خبرُ هذين، و(ضاحكان) خبر ثانٍ معطوف عليه.

وقد تكون جامعةً تصيرُ مابعدُها مع ما قبلها كشيء واحد، كقولك : هذان زيدٌ وعمرو، ألا ترى أن (زيداً) على انفراده ليس بخبرٍ لهذين، وكذلك (عمرو) على انفراده ليس بخبرٍ لهذين، وإنما الخبر (زيدٌ وعمرو) معاً، فالواو صيرتُهما بمنزلة خبر واحد.

وإذا ثبت هذا فإن / قدرتُ (الواو) في قولك : (الذي يطيرُ ويغضبُ) ^{١٦٦}/_٣ زيدُ الذبابِ) جامعةً، كائنك قلت : الذي يجتمع طيرائه وغضبُ زيدٍ الذبابُ - صارت الجملتان بمنزلة الجملة الواحدة، فيكون الحكم مثله مع (الفاء). وإن قدرتُها عاطفة غيرَ جامعة كانت كل واحدة من الجملتين منفصلة من الأخرى فلم يَجُزْ.

وهذا التفصيل لم يقل به غيره، لأن (الواو) وإن قصد به الجمع، لا بد أن يصلح مابعدُها لوقوعه موقع ما قبلها، وهذا لا يصح هنا للزوم خلو الصلة من ضمير كما تقدم، بخلاف (الفاء) فإن ربط التَّسْبِيْب فيها لا يصح معه تقديرُ وقوع مابعدُها موقع ما قبلها، لأن الثانية مسببة عن الأولى، فلا يمكن أن تُقدَّر هناك غير مسببة. وجمع (الواو) لا يقتضى ترتيباً تَسْبِيْبِيّاً، فلذلك يُقدَّر مابعدُها في موضع ما قبلها.

وكذلك (ثم) وغيرها من حروف العطف حكمُ ما بعدها مع ما قبلها حكمُ (الواو) وما ذكره ابن عصفور من تقدير الجملتين مع (الواو) الجامعة جملةً واحدة تقديرٌ معنوي، لا تقاس عليه أحكامُ اللفظ، وقد نزلَ الجملتين، ولا موضع لهما من الإعراب، منزلةً ماله موضعُ من الإعراب لفعل غير موجود. وهذا كله ضعيف، فالصحيح ما ذهب إليه غيره من اختصاص الموضع بالفاء، إلا أن في هذا الموضع نظراً من وجهين :

أحدهما أنه خَصَّ هذا الحكم بالصلة وحدها، ولم يُشرك معها غيرها. والصلة والصفة والخبر والحال في هذا الحكم سواء، فكما يجوز أن يقال : الذي يطيرُ فيغضبُ زيدُ الذبابُ، كذلك يجوز : مررتُ برجلٍ يبكي فيضحكُ عمرو، وزيدُ يقوم فيقعدُ عمرو، ومررتُ بزيدٍ يضحكُ فيبكي بشرٌ.

لأمانع من هذا كله . وكلامه هنا يقتضي اختصاص ذلك بالصلة، وليس كذلك.

وقد نبّه على هذا الموضع في «التسهيل» فقال في (الفاء) : وتنفرد أيضا بكذا، ويتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين، من صلة أو صفة أو خبر^(١). وقال في «الشرح»^(٢) : أو حال .

ويمكن أن يُعْتذر عنه بأنه ذكر الصلة التي هي أشدُّ اقتقاراً إلى الضمير العائد من غيرها، وترك ذكر ماسواها، ليُحَقِّقه الناظرُ به، فلا يُعَد تركُهُ إغفالا. والثاني : أنه أتى بالمسألة قاصرة، فإنه ذكّر في هذا الاختصاص عطفَ ما ليس بصلة على الصلة، وترك العكس، وهو عطف ما هو صلة وحده على

(١) التسهيل : ١٧٥، وعبارته كاملة «وتنفرد أيضا - أي الفاء - بعطف مفصل على مجمل متحدين

معنى، ويتسويغ الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة أو صفة أو خبر».

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٤ - ب).

ماليس وحدهً بصلة، كقولك : التي يقومُ زيدٌ فأكرمُها هندُ، والذي يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدُ، فإن هذا جائزٌ كالمسألة الأولى، والحكم فيهما سواء، فإن ربطَ الجملتين بالفاء يصيرُهما كجملة الشرط والجزاء، ولا فرق في جملة الشرط والجزاء بين أن يكون الضمير في الأولى، وأن يكون في الثانية، فتقول : زيدٌ إن يَقمَ يَقمَ عمروُ، [وزيدٌ إن يَقمَ عمروُ]^(١) أكرمه، فكذاك هنا.

ولم ينبه على ذلك الناظم، فكأنه ذكر نصف المسألة، وترك النصف الآخر.

والعذر أنه / قصد هنا أن يبيّن وجه الاختصاص على الجملة. ^{١٦٧}
وترك ما عداه لأنه راجعُ إلى باب «الابتداء» لا إلى هذا الباب. وينهض هذا عذراً عن السؤال الأول.

وأيضاً كما أنه يمكن أن يكون هنا نُبّه على إحدى المسألتين، وترك الأخرى لفهمها مما ذكر. والله أعلم.

ووجهُ ثالث، وهو أن تخصيص هذا الحكم بـ(الفاء) ليس على إطلاقه كما هو الظاهر من كلامه، بل هو مشروط بأن تكون (الفاء) تؤدي معنى السببية، فقد قالوا في قولهم : (يطيرُ الذبابُ فيغضبُ زيدُ) : لا يخلو أن تجعل (الفاء) رابطةً لإحدى الجملتين بالأخرى ارتباطاً السبب بالمسبب أولاً، فإن لم تجعلها رابطة، بل قصدت أن تخبر عن الذباب بأنه يطير، وعن زيد بأنه يغضب، لا من أجل طيران الذباب، كان حكمُ كلِّ واحدة من الجملتين حكمها لو انفردت .

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من (س) صحت بها العبارة، وسلم التمثيل. وفي (ت) «فتقول : زيدٌ إن يَقمَ عمروُ أكرمه».

وأما إن قصدت التَّسْبِيبَ، وأنَّ غضب زيد يقع لطيران الذباب، فحينئذٍ
 تصوير الجملتان كالجملَة الواحدة، فإذا كان كذلك فقولك : الذى يطيرُ فيغضبُ
 زيدُ الذبابُ - جائزٌ على وجه، وممتنعٌ على وجه آخر، فيجوز إذا قُصِدَتْ بـ(الفاء)
 معنى التَّسْبِيبِ، ويمتنع إذا قصدت بها مجرد العطف من غير تَسْبِيبٍ، كما
 يمتنع مع (ثم) وغيرها.

والناظم لم يفصل هذا التفصيل، بل قرينة ذكر الحروف العاطفة توهم أن
 هذا جائز مع قصد العطف من غير تَسْبِيبٍ، وذلك غير صحيح.

والجواب أنه إنما قصد تخصيص الفاء بذلك الحكم دون غيرها، ولا شك
 في صحة ذلك، وأهمل ماسوى ذلك لقصده إجمال الحكم. وهذا ضعيف، والله
 أعلم.

ووقع في هذين الشطرين لفظ واحد في القافيتين، لكن أحدهما مُنْكَرٌ،
 والآخر مُعْرَفٌ، وليس بإيطاء^(١). وقد تقدم مثله.

بَعْضًا بَحَثْنِي اعْطِفْ عَلَى كُلِّ وَلَا

يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا

لـ(حتى) في الكلام متصرفات ، فقد تكون جارية، وقد تقدم ذكرها في
 (باب الجر).

وقد تكون حرف ابتداء، وسيأتى ذكرها في إعراب الفعل إن شاء الله
 تعالى.

(١) الإيطاء هو أن يكرر الشاعر القافية لفظاً ومعنى في القصيدة الواحدة، وهو عيب من عيوب
 الشعر.

وقد تكون عاطفة، وهى التى ذكر هنا، وهى أقل الأقسام فى الكلام استعمالاً.

ومعناها الغاية هنا، وأشعر بذلك متصرفُها فى العطف، ولذلك قال : إنها لا تكون إلا غايةً الذى تَلَا. وكذلك هى فى باب الجر. وقد عرّف بذلك ثَمَّة.

ويريد هنا أنه لا يُعطف بـ(حتى) إلا إذا اجتمع شرطان : أحدهما أن يكون مابعدُها بعضاً، وماقبلُها كُلاً لذلك البعض، وهو قوله : «بَعْضاً بِحَتَّى اعْطِفْ عَلَى كُلِّ» فلو كان مابعدُها غير بعض لما قبلها لم يجز العطف بها بمقتضى مفهوم كلامه، فلا تقول : عَجِبْتُ مِنَ الجارية حتى من ابنها، كما تقول : أُعْجِبْتُنى الجارية حتى كلامُها، وحتى شَعْرُها.

والثانى أن ذلك البعض لا يكون إلا غايةً لما قبله، وذلك قوله : «وَلَا يَكُونُ إِلَّا غَايَةً الَّذِي تَلَا» فضمير «يكون» عائد على «البعض» و«الذى» واقعة على «الكُلِّ» وعائده محذوف، وفاعل «تَلَا» هو «البعض» وتقديره : ولا يكون مابعد (حتى) وهو البَعْض، إلا غايةً الكُلِّ الذى / تلاه بعضُه. ١٦٨
٣

ومعنى كَوْنِه غايةً أى فى زيادة أو نقصان، أو كَثْرَة أو قَلَّةً، أو قوة أو ضعف، أو صِفَر أو كِبَر، أو نحو ذلك. فلو لم يكن مابعد (حتى) غايةً لم يُعطف بها. فلو قلت : خرج الفُرْسَانُ حتى بنو فلان، وهم من وَسَط (الفُرْسَان) لم يَجُزْ، لأن الغاية لاتصح إلا فى الأطراف العالية أو السافلة.

وضابط ذلك أنه يَزِيد بذكره تعجباً ومبالغةً فى المعنى، بحيث لو لم يُذكر لم يحصل الشعور به.

فإذا اجتمع الشرطان اقتضى العطف بـ (حتى) فقلت : فَأَقَّ عَلَى الْأَبْطَالِ
حَتَّى عَنَّتْهُ، وَعَجَزَ فِي الْعِلْمِ الْأَذْكِيَاءَ حَتَّى الْحُكَمَاءَ، وَقَصُرَ عَنْ جُودِهِ الْأَجْوَادُ
حَتَّى حَاتَمُ.

ومن كلامهم «اسْتَنْتَ الْفِصَالُ حَتَّى الْقَرْعَى»^(١) «وَكُلُّ شَيْءٍ يَحِبُّ وَلَدَهُ حَتَّى
الْحُبَارَى»^(٢) وفي الحديث «كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءٍ وَقَدَرٍ حَتَّى الْعُجْزُ الْكَيْسُ»^(٣) ومن
ذلك كثير، وأنشد المؤلف^(٤):

فَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاءَ فَأَنْتُمْ

تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الْأَصَاغِرَا

والبعض الذي ذكر تارة يكون حقيقة كما مثل، وتارة يكون مجازاً،
كقولك : أعجبتني الجارية حتى حديثها. ومن ذلك قول الشاعر، ويُنسب
للمتلّمس، قال ابن سيده^(٥): ولم يقع في ديوان شعره، وإنما هو لابن مروان

(١) كتاب الأمثال لأبي عبيد : ٢٨٦

واستنت : عدت. والفصال : جمع فيصل، وهو ولد الناقة أو البقرة بعد قطامه وفصله من أمه.
والقرعى : جمع قريع، مثل مريض ومرضى، وهو من القرع - بالتحريك - وهو قرح يظهر في
أعناق الفصائل فتسحب في التراب فتبرأ .
وأصله أن الفصال إذا ستنت صاحبها نظرت إليها القرعى فاستنتت معها، فسقطت من ضعفها.
ويضرب للرجل يمتدح بشيء ليس من أهله.

(٢) اللسان (حبر) الحباري : طائر يقع على الذكر والأنثى، يضرب به المثل في الموق، وهي على موقها
تحب ولدها وتطعمه وتعلمه الطيران كسائر الطير.

(٣) مسلم - القدر : ١٨، والموطأ - القدر : ٤، ومسنّد أحمد ١١٠/٣.

(٤) المغنى ١٢٧، والأشعموني ٩٧/٣، والهمع ٢٥٨/٥، والمساعد ٤٥٢/٢، والدرر ١٨٨/٢ وقائمه غير
معروف. وروايته في الأصل و(س) «فإنكم : لَتَحْشُونَنَا»

والكمة : جمه كمي على غير قياس، وهو الشجاع، أو لابس السلاح.

(٥) هو أبو الحسن علي بن أحمد النحوي اللقوي المعروف بابن سيده الضريّر الأندلسي. كان إماماً
في اللغة والعربية. وله مصنفات حسان، منها : كتاب المحكم، وكتاب المخصص، وكتاب «الأنيق»
في شرح الحماسة وغير ذلك (ت ٤٤٨هـ).

النحوى قاله في قصة المتلمس^(١):

أَلْقَى الصُّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ

وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

على رواية نصب «النَّعْلُ» كأنه جَعَلَ «النَّعْلُ» بعضا لما قبل «حَتَّى» مجازا،
فصار في التقدير : ألقى مايشغله حتى نعله. ويجوز في البيت غير هذا^(٢).

وهنا مسألتان، إحداهما أنه لم يذكر لـ(حَتَّى) ماذكر لما قبلها من الترتيب،
فدل ذلك على أنها لاتقتضيه، فإذا قلت : قَدِمَ الْحَاجُّ حَتَّى الْمَشَاةِ، وَزَارَنِي النَّاسُ
حَتَّى الْأَمِيرِ - لم يكن في ذلك دليل على تأخير قدوم المشاة عن جملة الحاج،
ولاتأخير زيارة الأمير عن زيارة غيره من الناس.

وزعم بعض الناس أنها تقتضى الترتيب، فما بعدها مرتب على ماقبلها،
فالأمير إنما زار بعد مازار الناس، والمشاة إنما قدموا بعد قدوم الحاج، وكذلك
سائر الأمثلة .

وهذه دعوى لادليل عليها، وفي الحديث مايدل على خلافها ، وهو قوله عليه
السلام : «كُلُّ شَيْءٍ بِقَضَاءٍ وَقَدَرٍ حَتَّى الْعَجْزُ وَالْكَيْسُ»^(٣) وليس في القضاء ولا
في القدر ترتيب، وإنما الترتيب في ظهور الْمُقْضِيَّاتِ وَالْمُقْدُورَاتِ.

(١) الكتاب ٩٧/٨، ابن عيش ١٩/٨، والمغنى ١٢٤، ١٢٧، ١٣٠، والهمع ٢٥٩/٥، التصريح ١٤١/٢،
٢١٤، الأشمونى ٩٧/٣، الخزانة ٢١/٣، العيني ١٣٤/٤، معجم الأدباء ١٩/١٣٤، والبيت لأبي
مروان أو ابن مروان النحوى، يشير فيه إلى قصة المتلمس الشاعر حين فر من عمرو بن هند،
فالقى الصحيفة التى فيها الأمر بقتله في نهر الحيرة، ويعدده :

وَمَضَى يَظُنُّ بَرِيدَ عَمْرٍو خَلْفَهُ
خَوْفًا وَفَارِقَ أَرْضَهُ وَقَلَامًا

(٢) يجوز في (نَعْلَهُ) كذلك الجر، على أن (حَتَّى) بمعنى (إلى) والرفع على أنها للابتداء.
وانظر : المغنى ١٣٠.

(٣) سبق الاستشهاد بالحديث وتخريجه في الباب نفسه، انظر ص ٩٦ .

وكذلك مَنْ قال : «كُلُّ شَيْءٍ يُحِبُّ وَلَدَهُ حَتَّى الْحُبَّارَى»^(١) فليست
الحُبَّارَى ممنْ يتأخر حبُّها ولَدَها عن غيرها. وإذا كان هذا مشهوراً لم
يصح الحكم عليها باقتضاء ترتيب.

والثانية : أن الناظم نَقَّصه هنا في اقتضاء (حتى) الغاية شرطاً^(٢)،
وهو حصول الإفادة. وقد اعتبره في «التسهيل»^(٣)، وقال في «الشرح» :
وقيدتُ الغاية بأن يكون ذكرها مفيداً تنبيهاً على أنك لو قلت : أتيتك الأيام
حتى يوماً - لم يجز، لأنه لافائدة فيه.

قال : فلو وَقَّتْ ما بعد (حتى) حَسَنٌ، وكانت فيه فائدة نحو : صمتُ
الأيام حتى يوم الجمعة^(٤).

وإذا ثبت هذا دخل له في كلامه هنا ما أفاد وما لم يفد، وكان / غير $\frac{١٦٩}{٣}$
مستقيم. والجواب أن شرط الإفادة معلوم من أول الكتاب، فهو مُحَالُ به
على موضعه. وذكره بعد ذلك تَكَرَّراً لالْقَصْدِ آخر حسبما تقدم ذكره في
موضع آخر. وأيضاً فإذا فَسَّرْنَا الغاية بما تقدمُ أغنى ذلك عن اشتراط
الإفادة. والله أعلم.

وَأُمُّ بَهَا اعْطِفَ إِنْزَرَ هَمَزِ التَّسْوِيَةِ

أَوْ هَمَزَةٍ عَنْ لَفْظِ أَيْ مُغْنِيَةٍ

«أم» على وجهين، مُتَّصِلَةٌ وَمُنْقَطِعَةٌ. والمتصلة هي العاطفة، وهي
التي بدأ بالكلام عليها، وإنما سُمِّيَتْ متصلة لأن ما بعدها مع ما قبلها

(١) سبق الاستشهاد بالمثل في الباب نفسه، انظر : ص ٩٦ .

(٢) في النسخ الثلاث «شرطاً» بالنصب، ولم أعلم له وجهاً، ولذلك غيرته بما أثبت.

(٣) ص : ١٧٥ .

(٤) شرح التسهيل للناظم (ورقة ١٩٥ - ب).

لايستغنى أحدهما عن الآخر، ولا تحصل الفائدة بأحدهما عن الآخر، بل هما كلام واحد.

والمنقطعة بخلاف ذلك، مابعدهما كلام منقطع مما قبلها. ولذلك سُميت «منقطعة».

وأخبر الناظم أن المتصلة، وهى العاطفة لها موضعان : أحدهما أن تقع بعد همزة التسوية وهمزة التسوية هي همزة الاستفهام الواقعة بعد (سواء) ونحو ذلك، مما تكون الهمزة معه على الإخبار لا على السؤال، كقولك : ما أبالي أزيداً لقيت أم حماراً. وسواء على أقيمت أم قعدت .

وفي القرآن الكريم { وَإِنْ أَدْرِى أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعِدُونَ ^(١) } وقوله { سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ^(٢) } {وَسَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ^(٣) } وأنشد سيبويه لحسان بن ثابت رضي الله عنه ^(٤) :

مَا أَبَالِي أَنْبُ بِالْحَزَانِ تَيْسُ

أَمْ لَحَانِي بظَهْرِ غَيْبٍ لَثِيمُ

وإنما سُميت هذه «همزة التسوية» لأنك سَوَّيتَ الأمرين عليك، كما استويًا عليك علمًا حين قلت : أزيد في الدار أم عمرو ؟ فجرى على الاستفهام، وإن لم يكن استفهاماً حقيقة، كما جرى «الاختصاص» على حرف النداء، وإن لم يكن

(١) سورة الأنبياء / آية : ١٠٩ .

(٢) سورة البقرة / آية : ٦ .

(٣) سورة الأعراف / آية : ١٩٣ .

(٤) ديوانه ٣٧٨، والكتاب ١٨١/٣، وابن الشجري ٣٣٤/٢، والخزانة ١١/١٥٥، والعيني ١٣٥/٤ ونَبُ التيس : صَوَّت عند الهياج. والحزن: ما غلظ من الأرض، وخصه لأنه أخصب للمعز من السهول. ولحاني : لامنى وشتمنى. ويظهر غيب : في غيبتى. يقول : قد استوى عندى نبيب التيس ونيل اللثيم من عرضى بظهر الغيب.

نداء حقيقة في قولهم : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة ، لاجتماعهما في معنى الاختصاص والقصد، فالهمزة في التسوية على الإخبار لا على السؤال.

وكذلك إذا قلت : علمتُ أزيدُ في الدار أم عمرو - من هذا القَبيل أيضا، لأنه ليس باستفهام حقيقة.

والموضع الثاني : أن تقع بعد همزة تُغْنِي عن لفظ «أى» أى تُغْنِي المتكلم عن إتيانه بلفظ «أى» الاستفهامية التي هي سؤال عن التَّعْيِينَ، يعنى أنها مرادفتها.

فإذا قلت : أزيدُ في الدار أم عمرو؟ فالهمزة هنا مع (أم) مرادفة لـ(أى) كأنك قلت : أيهما في الدار؟ تسأل عن تعيين المستقر في الدار، لاعتن وقوع الاستقرار .

فإذا اجتمعت الهمزة مع (أم) على هذا الوضع فد(أم) متصلة عاطفة، وذلك نحو قوله تعالى : {قُلْ أَذَلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ} ^(١) وقوله : {أَذَلِكَ خَيْرٌ نَزُلًا أَمْ شَجَرَةُ الزُّقُومِ} ^(٢) وقوله : {أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ} ^(٣) وهو كثير.

وما قاله الناظم هنا من كَوْن الهمزة مع (أم) صالحة لوقوع (أى) موقعها كافٍ في التعريف بـ(أم) المتصلة / لأنه شرطٌ واحد جامعٌ لسائر ^{١٧٠} الشروط التي ذكر غيرُه، لكنه تعريف مُجْمَل، فلا بد من إيضاح الشروط التي تضمنها هذا الشرط . وإذ ذاك يتبين مراده حقَّ التبيين بحول الله .

(١) سورة الفرقان / آية : ١٥ .

(٢) سورة الصافات / آية : ٦٢ .

(٣) سورة النازعات / آية : ٢٧ .

والذي تَضَمَّنَ هذا الشرطُ ستَّةَ شروط:

أحدها أن تقع (أم) بعد استفهام كما تقدم، فلو كان ما قبلها خبراً لم تكن عاطفة، كقولك : إنَّ زَيْداً قائمٌ أم قاعدٌ، لأن (أيّاً) لاتصلح ههنا.

ومنه قولهم : إِنَّهَا لِإِبْلِ أم شاءُ، وفي القرآن المجيد - {أَلَمْ تَنْزِلُ الْكِتَابَ لِارْتِيبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ^(١)} ومنه في أحد الاحتمالين ما أنشده سيبويه من قول الأخطل^(٢):

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ

غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرَّبَابِ خَيْالاً

وأنشد أيضاً للكثير^(٣):

أَلَيْسَ أَبِي بِالنَّضْرِ أَمْ لَيْسَ وَالِدِي

لِكُلِّ نَجِيبٍ مِنْ خُزَاعَةَ أَزْهَرَا

والثاني : أن يكون الاستفهام بالهمزة لا بغيرها من أنواته، وهو نص قوله

: «أو همزةٌ صَفَتْهَا كَذَا» فلو كان الاستفهام بغير الهمزة لم تكن عاطفة نحو

قولك : هل زيدٌ في الدار أم عمرو ؟ لأن (هَلْ) لا تقع موقع (أى) لأن (أيّاً) سؤال

(١) سورة السجدة / آية : ١، ٢، ٣.

(٢) ديوانه ٤١، والكتاب ١٧٤/٣، والمقتضب ٢٩٥/٣، والمغني ٤٥، والتصريح ١٤٤/٢ والخزانة ١٣١/١١

والبيت مطلع قصيدة يهجو بها جريرا. وكذبتك عينك : خَيَّلَتْ إليك، ثم رجع عن ذلك فقال أم رأيت خيالا. بيواسط : موضع في الموصل، وهو من مواضع بني تغلب التي ينزلون بها. والفلس : ظلمة آخر الليل - والرباب : اسم امرأة. والخيال : الطيف.

(٣) ديوانه ١٩/١، والكتاب ١٧٤/٣، والمقتضب ٣٠٢/٣

والنضر : أبو قریش، وهو النضر بن كنانة. وخزاعة : قبيلة من الأزد، كانت من ولد النضر بن كنانة - والأزهر : الأبيض الحسن.

عن التعيين، و(هل) سؤال عن الوقوع، فلم يصح أن تقع موقعها، ف(أم) في المثال منقطعة.

ومن ذلك قول مالك بن الرئب، أنشده سيبويه^(١):

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَغَيَّرَتِ الرَّحَى

رَحَى الْحُزْنِ أَمْ أَضْحَتْ بِفُلْجٍ كَمَا هِيَ

على رواية «أم»^(٢) وأنشد أيضا للعقمة بن عبدة^(٣):

هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتَوْدِعْتَ مَكْتُومٌ

أَمْ حَبْلُهَا إِذْ نَأَتْكَ الْيَوْمَ مَصْرُومٌ

والثالث : ألا تقع بعد (أم) أداة استفهام، فإنه يجوز أن تقع أدوات الاستفهام بعدها ماعدا الهمزة، فتقول : أعندك زيدٌ أم هل عندك عمرو ، وتقول : أيكِرمُنِي زيدٌ أم مَنْ يَكِرمُنِي؟ وتقول : أُنْتَظِرُكَ أم كَيْفَ أَصْنَعُ؟ ف(أم) في هذه المواضع منقطعة. ومعنى (أى) فيها مفقود.

(١) الكتاب ١٧٨/٣، وأمالى القالي ١٣٧/٣

قاله عندما حضرته الوفاة غريبا بخراسان. وليت شعري : ليتني أعلم جواب هذا السؤال. والرحى - بالياء والالف - مكان مستدير غليظ يكون بين الرمال. والحزن وفلج : بلدان.

(٢) يروى «أوه بدل أم» وهي رواية الكتاب ١٧٨/٣.

(٣) ديوانه ١٢٩، والكتاب ١٧٨/٣، والمقتضب ٢٩٠/٣، وابن الشجري ٣٣٤/٢، وابن يعش ١٨/٤، ١٥٣/٨، والهمع ١٤٤/٥، والخزانة ٢٩٤/١١، والمفضليات ٣٩٧، ويَعْدُهُ :

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عَيْرَتَهُ إِثْرَ الْأَحْيَةِ يَوْمَ النَّبِيِّ مَشْكُومٌ

وصَرَّمَ الحبل : قطعه، وهو كناية عن الهجرة والقطيعة. والعيرة : الدمعة. ولم يقض عيرته : يعنى دائم البكاء. والمشكوم : المجازي، من الشُّكْم - بضم السين وسكون الكاف - وهو الجزاء والعوض يقول : هل تبوح بما استودعته من سرها يأساً منها أم تقطع حبلها لبعدها عنك؟ ثم استأنف فقال : أم هل تجاريك ببيكانك على أثرها وأنت شيخ كبير (يقصد نفسه)؟

ومثله ما أنشده سيبويه لزُفر بن الحارث، أو للجحاف بن حكيم السلمي^(١):

أَبَا مَالِكٍ هَلْ لُمْتَنِي مَدْ حَضَضْتَنِي عَلَى الْقَتْلِ أَمْ هَلْ لَأْمَنِي مِنْكَ لَأْنِمُ
واجتمع في هذا البيت فقدُ هذا الشرط والذي قبله. وكذلك بيتا علقمة
أنشدهما سيبويه أيضاً^(٢):

هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتَوْدِعْتَ مَكْتُومُ
أَمْ حَبْلُهَا إِذْ نَأَتْكَ الْيَوْمَ مَصْرُومُ
أَمْ هَلْ كَبِيرُ بَكَى لَمْ يَقْضِ عِبْرَتُهُ
إِثْرَ الْأَحْبَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومُ
وقال أَفْنُونُ التُّغْلَبِيِّ، أنشده ابن جني^(٣):

(١) الكتاب ١٧٦/٣، والهمع ٢٤٥/٥، والدرر ١٧٨/٢

وأبو مالك كنية الأخطل. وخضّه على الأمر: حثه عليه بقوة. يقوله للأخطل، وكان الجحاف بن حكيم السلمي دخل على عبد الملك بن مروان ومعه وجوه من قيس، وكان عنده الأخطل، فأنشده عبد الملك قوله:

أَلَا سَأَلْتُ الْجَحَافَ هَلْ هُوَ ثَائِرُ بَقْتَلِي أَصِيبْتُ مِنْ سَلِيمٍ وَعَامِرُ
في أبيات - فغضب الجحاف، وخرج فجمع فوارس قومه، وأوقع بيني تغلب رهط الأخطل وقعة عظيمة بجبل البشر.

(٢) سبق الاستشهاد بالبيتين وتخريجها. انظر ١٠٢.

(٣) الخصائص ١٨٤/٢، ١٠٧/٣، والمغني ٤٥، وابن يعيش ١٨/٤، والهمع ٢٤٦/٥، والخزانة ١٢٩/١١، والمفضليات ٢٦٢، واللسان (رام)

وأنى: كيف، استفهام تعجبي. والضمير في «جزوا» يعود على عشيرته. وعامر: اسم قبيلة. ومسؤاى: فعلى، نقيض: الحسنى، وهما مؤنث: الأحسن والأسوأ. والعلوق: الناقة التي قد علفت قلبها بولدها. ويقال: رُبِيت الناقة وإدها رأماً وربُماناً، إذا عطف عليها ولزمته... يقول: العجب لقومي، كيف عاملوا بني عامر بالسوء في مقابلة فعلهم الجميل، بل أتعجب من قومي كيف يعاملونني بالسوء بدلاً من صنع الجميل، إن إسأتهم إلى بني عامر أمر هين إذا قيست بإسأتهم إلى وأنا منهم. فهم يحسبون لي القول، ولا يعطونني شيئاً فكيف يتفنعني ذلك. إن مثلهم ومثلي مثل الناقة التي تَرَامُ وإدها وتشمه بتنفها وتمنع عنه درها.

أَنْتَى جَزَوْا عَامِرًا سُوءًا بِفِعْلِهِمْ
 أَمْ كَيْفَ يَجْزُونَنِي السُّوءَى مِنَ الْحَسَنِ
 أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعُلُقُ بِهِ
 رِثْمَانُ أَنْفٍ إِذَا مَا ضُنُّ بِاللَّبَنِ
 وقال جرير^(١):

أَيْنَ الَّذِينَ بَنَارِ عَمْرٍو حُرِّقُوا
 أَمْ أَيْنَ أَسْعَدُ فَيْكُمُ الْمُسْتَرْضِعُ
 والرابع ألا يتكرر الخبر بعد (أم) كقولك : أزيدُ عندك أم عندك
 عمرو؟ فإن الهمزة هنا لا تغنى عن لفظ (أى) لأنك لو قلت : أيها عندك؟ لم
 يصح إلا على التوكيد، ولم يكن ذلك في أصل الكلام، فلا بد أن يكون
 مابعد (أم) منقطعاً عما قبلها. وكذلك إذا قلت : أقام زيدُ أم قام عمرو؟
 وإن شئتَ قلت في هذا الشرط : ألا يكون مابعد (أم) جملةً ليست
 في معنى المفرد كما تمثيله - فهو صحيح. وكذلك إذا قلت : أقام زيدُ أم
 عمرو منطلقاً، لأن (أيًا) لاتصلح هنا.

ومنه في القرآن الكريم {أَفَى قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ
 أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ / وَرَسُولُهُ^(٢)} وقوله حكايةً عن فرعون : {أَفَلَا^{١٧١}
 تَبْصُرُونَ. أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ^(٣)}.

(١) ديوانه (٢٧٣ - بيروت) والبيت من قصيدة يهجو بها الفرزدق. ويروي الأول .

« أين الذين بسيف عمرو قتلوا » .

(٢) سورة النور / آية : ٥٠ .

(٣) سورة الزخرف / آية : ٥١ ، ٥٢ .

فأما إن وقع بعدها جملة في معنى المفرد فلا يلزم أن تكون منقطعة، كقولك : أقام زيدٌ أم قعد؟ فالمعنى : أى الفعلين أوقع؟ وكذلك قول الأسود بن يعفر^(١) :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا

شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مَنَقَرٍ

لأن «ابن سَهْمٍ» و«ابن منقر» وإن كانا خبرين لـ(شُعَيْثٍ) – لاصفتان على ماقرره المؤلف – فالمعنى معنى المفرد، أى : أشُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ ابْنُ مَنَقَرٍ؟ وكذلك ما أنشده المؤلف^(٢) :

وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالَكَا

أَمْ—وَتِي نَاءٌ أَمْ هُوَ الْآنَ وَأَقْعُ

المعنى : أَمْوَنِي بَعِيدٌ أَمْ قَرِيبٌ؟

والخامس : ألا يكون ما بعد (أَمْ) رَدًّا وَنَفْيًا لما قبلها، كقولك : أقام زيدٌ أَمْ لم يَقَمْ؟ وأعندك زيدٌ أَمْ لا؟ فإن (أَمْ) ههنا غير عاطفة، قال سيبويه : كأنه حين قال : أعندك زيدٌ كان يظن أنه عنده، ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده فقال : أَمْ لا^(٣). ويحتمل أن يكون منه قول الأخطل^(٤) :

(١) سيبويه ١٧٥/٣، والمقتضب ٢٩٤/٣، والمغني ٤٢، والتصريح ١٤٢/٢، والهمع ٢٤٠/٥، والأشمونى ١٠١/٣، ١٠٢، والخزانة ١٢٨/١١، والعيني ١٣٨/٤

وشعيث : حي من تميم من بني منقر. وسهم : حي من قيس، يشك في كونهم من بني سهم أو من بني منقر، كأنه جعلهم أدياء.

(٢) المغني ٤١، والهمع ٢٣٩/٥، والأشمونى ٩٩/٣، والتصريح ١٤٢/٢، والعيني ١٣٦/٤ وقائله مجهول، ومعناه واضح.

(٣) الكتاب ١٧٤/٣.

(٤) عجزه : غَسَّ الظَّلَامُ مِنَ الرِّيَابِ خِيَالًا

وقد سبق الاستشهاد به.

* كَذَّبْتَكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَأَسِطٍ *

على تقدير حذف الهمزة، لأن المعنى : أكذبتك عينك أم لا؟ وهذا إنما يكون كذلك مع غير همزة التسوية. فإما مع همزة التسوية فالمعنى معنى (أى).
والسادس : أن يكون الكلام مع الهمزة و(أم) يؤدى معنى (أى) وهو المنصوص له الذى ضَبَطَ به هذه الشروط كلها، وذلك أنك إذا قلت : (أزيدُ عندك أم عمرو) فالشروط الخمسة موجودة ظاهراً، ولكن الاحتمال فى أن تكون متصلة أم منقطعة قائم، إذ يمكن أن يكون الكلام فى تقدير : أيهما عندك؟ أو على تقدير : بَلْ أَعْنَدُكَ عمرو، فلا بد من هذا الشرط. وبه حَصُلُ الناظم ذلك كله، وهو حَسَنٌ.

فإن قيل : إن هذا التقدير مشكّلٌ من وجهين، أحدهما أن العطف بـ(أم) بعد همزة التسوية غير محتاج إلى التَّنْصِيسِ عليه، لأن ما بعده يحصله، ألا ترى أن همز التسوية مُغْنٍ عن لفظ (أى) إذ كان قولك : (سواءً على أقمت أم قعدت) يؤدى معنى : سواءً على أيهما كان، وكذلك (ما أبالى أزيداً لقيت أم عمراً) تقديره : ما أبالى أى هذين لقيت. وبذلك قدرها سيبويه^(١).

وإذا كان كذلك، وكان شأن الناظم الشغ بالالفاظ جدا حيث لا تُعَدُّ حَشْوًا، فما ظنك بها إذا كانت تكراراً من غير مزيد فائدة؟!

والثاني : على تسليم ما تقدم فقله : «أَوْ هَمْزَةٌ عَنْ لَفْظِ أَيْ مُغْنِيَةٌ» يَقْتَضِي بظاهره أن الهمزة وحدها هى المغنية عن لفظ (أى) وأن (أم) ليس لها فى ذلك المعنى دخول. وهذا غير صحيح، بل المعطى لمعنى (أى) هو مجموعهما - ألا ترى أنك إنما تُصَيِّفُ (أياً) حين تُقَدِّرُ الكلام بها إلى ما دخلت عليه الهمزة و(أم)

(١) الكتاب ١٧٠/٣.

معاً. ولا يصح غير ذلك، إذ ليس قولك /: (لا أدري أيُّهما قام) تقديرًا $\frac{172}{3}$
لقولك : (أقام زيد) وحده، نون قولك : (أم عممرؤ) وإذا ثبت هذا كان
تخصيص الناظم هذا الحكم بالهمزة مشكلاً.

فالجواب عن الأول أن يقال : لعله قصد التفرقة بين همزة
الاستفهام إذا خُلِعَ عنها الدلالةُ عليه، وبينها إذا بقيت على أصلها، فإنها
في التسوية قد خُلِعَ عنها معناها ولم يَبْقَ فيها من حكم الاستفهام إلا
الحكم اللفظي وذلك قد يُخرج (أم) عن الاتصال إلى الانقطاع. ألا ترى
كيف وَجَّهوا الانقطاع في قوله^(١):

أَلَيْسَ أَبِي بِالنَّضْرِ أَمْ لَيْسَ وَالِدِي

لِكُلِّ نَجِيبٍ مِنْ خُرَاعَةٍ أَزْهَرَا

بتكرار (ليس) وبالإثبات، فالاستفهام في الهمزة مُسْتَهْلَكٌ، وذلك
من أسباب الانقطاع، فربما يفهم ذلك في همزة التسوية، فيُقْضَى
بانقطاعها، بخلافها في غير ذلك الموضع، فإنه قال فيه : «أَوْ هَمْزَةٍ عَنْ
لَفْظِ أَيْ مُغْنِيَةٍ» وذلك مشعرٌ بحصول معنى الاستفهام فيها، وبقائها على
أصلها، فكانه أراد بيانَ التَّفَرُّقَةِ بين الموضعين. والله أعلم.

وأما الثاني فلعله اجتزأ في الإغناء بالهمزة اتِّسَاعاً واتِّكالا على
فهم المعنى. والله أعلم.

وَرُبَّمَا حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ إِنَّ

كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحُذُفِهَا أَمِنْ^(٢)

(١) سبق الاستشهاد بالبيت وتخرجه في الباب نفسه، انظر : ص.

(٢) في متن الألفية «أسقطت الهمزة».

يريد أن (الهمزة) المذكورة قد تُحذف من اللفظ، وهي مرادة في المعنى، وذلك قليل في الكلام، ولكن لا يجوز ذلك إلا إذا أمن اللبس بالخبر عندما تُحذف. فإذا قلت : (ما أدري قام زيد أم قعد) فهو على تقدير الهمزة لدلالة الكلام عليها.

وفي قراءة ابن مُحَيِّصٍ^(١) [سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ^(٢)] بـهمزة واحدة، فالمراد «أَأُنذِرْتَهُمْ» فحذف الهمزة.

ومن ذلك ما أنشد سيبويه للأسود بن يَعْفُر^(٣):

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا

شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مَنْقَرٍ

وأنشد أبو الحسن في الكتاب لعمَر بن أبي ربيعة^(٤):

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا

بِسَبْعِ رَمَيْنَ الْجَمَرِ أَمْ بِثَمَانٍ

(١) هو محمد بن عبدالرحمن بن محيصة المكي، مقرئ أهل مكة مع ابن كثير . وكان له اختيار في القراءة على مذهب العربية ، فخرج به عن إجمال أهل بلده، فرغب الناس عن قراءته، وأجمعوا على قراءة ابن كثير لاتباعه (ت ١٢٣هـ) [غاية النهاية لابن الجزري ١٦٦/٢].

(٢) سورة البقرة / آية ٦، وانظر الإتحاف : ١٢٨.

(٣) سبق الاستشهاد بالبيت.

(٤) ديوانه ٥٨، والكتاب ١٧٥/٣، والمقتضب ٢٩٤/٣، وابن يعيش ١٥٤/٨، والهمع ٢٤٠/٥، والخزانة ١٢٢/١١

والبيت من قصيدة له قالها متغزلاً في عائشة بنت طلحة بن عبيد الله التيمي الصحابي، وقبله :
بدالى منها مِعْصَمٌ حَيْثُ حَمَرْتُ وَكَفَّ خَضِيبُ زَيْنَتْ بَيْنَانٍ
ومعنى البيت أنه شغل بها وپرغيفاتها فلم يدر عدد مارمينه من جمرات الحج .

وأنشد المبرد وغيره لعمران بن حطّان^(١) :
فَأَصْبَحْتُ فِيهِمْ أَمِنًا لَا كَمَغْشَرٍ
أَتَوْنِي فَقَالُوا مِنْ رَيْبَةٍ أَمْ مُضَرٍّ
أَمْ الْحَى قَحْطَانُ فَاتْلُكُمْ سَفَاهَةً
كَمَا قَالَ لِي رَوْحٌ وَصَاحِبُهُ زُفَرٌ

والعرب قد تحذف الهمزة إذا دلّ عليها الدليل مطلقا، فقد قيل في قوله :
[وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَى أَنْ عَبَّدَتْ بَنِي إِسْرَائِيلَ]^(٢) إنه على تقدير : أَوْتِلْكَ نِعْمَةً.
وأنشد ابن جني للكُمَيْتِ^(٣) :

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ
وَلَا لَعِبًا مِنِّي وَتُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ
قيل : أراد : أَوْتُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟

ولكن هذا كله قليل كما قال، ووجه قَلْتَهُ أَنْ حَذَفَ الحرف إجحافاً، لأنه من
اختصار المختصر. قال ابن جني : أخبرنا أبو علي قال : قال أبو بكر : حَذَفُ
الحرف ليس بقياس، وذلك أَنَّ الحرف نائبٌ عن الفعل بفاعله. ألا ترى أنك إذا
قلت : (ماقام زيد) فقد نابت (ما) عن (أنفَى) كما نابت (إلا) عن (أستغنى)

(١) الخصائص ٢٨١/٢، والمحاسب ٥٠/١، وابن الشجري ٢٦٧/١، ٣١٧.

والبيتان من شعر يقوله في قوم من الأزد، نزل بهم متذكرا، ويشكر صنيعهم معه.
وانظر الكامل لابن الأثير ٨٧/٧.

(٢) سورة الشعراء / آية : ٢٢.

(٣) شرح الهاشميات ٣٦، والخصائص ٢٨١/٢، والمحاسب ٥٠/١، والمغني ١٤، وابن الشجري
٢٦٧/١ والهمع ١٣٥/٣، ٣٦٠/٤، والعيني ١١١/٣
والبيت مطلع إحدى هاشميات.

وكما نابت الهمزة عن (أُسْتَفْهِمُ) وكما نابت حروف/ العطف عن (أُعْطِفُ) $\frac{١٧٣}{٢}$
ونحو ذلك^(١).

فلو ذهبت تحذف الحرف لكان ذلك اختصارا، واختصارا المختصر
إجحافا به، إلا أنه إذا صَحَّ التوجُّه إليه جاز في بعض الأحوال حذفه لقوة
الدلالة عليه.

والآلف واللام في «الهمزة» للعهد في الهمزة المذكورة مع (أم)
المتصلة، وهي همزة التسوية، والهمزة الأخرى، وأعاد ذكرها مفردة مع
ذكره همزتين، إما لأنهما في الأصل واحدة، وإما لعطفه إحداهما على
الأخرى بـ(أو) ولم يعرِّج على الهمزة في «المنقطعة» لعدم احتياجه إلى ذلك
فيها، وإن كان حذف الهمزة معها جائزا، فقد أجاز سيبويه في قوله^(٢):

* كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بَوَاسِطِ *

أن يكون على تقدير : أَكْذَبْتُكَ^(٣)، وإن كانت (أم) عنده منقطعة في
البيت ثم ذكر المنقطعة فقال :

وَبِإِنِّ قِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَفَتْ

إِنْ تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

(١) الخصائص ٢/٢٧٣.

(٢) هو الأخطل، وعجزه :

غَسَّ الظَّلامُ مِنَ الرِّبَابِ خِيَالاً

وقد سبق الاستشهاد به.

(٣) الكتاب ٣/١٧٤.

يعنى أن (أم) إن خَلَّتْ من ذلك القيد المتقدم، فلم تقع بعد همزة التَّسْوِية، ولا بعد همزة تُغْنِى عن ذكر (أى) فهى «المنقطعة» أو التى بمعنى (بل).

واقتضى هذا الكلام أنها إذا خلت من التقييد المذكور تفى بأمرين اثنين، أحدهما الانقطاع، والآخر الإضرابُ المجرد، وهو معنى (بل) فالتى تقتضى الانقطاع هى المؤدِّية معنى (بل) والهمزة معاً، فإذا قلت : (إنها لبِلْ أم شاء) فالتقدير : بل أهى شاء؟ كأنه رأى أشباحاً على بُعد فتوهم أنها إبل، فقال : إنها إبل، ثم أدركه الشك فاستدرك الاستثناء فقال : أم شاء، فأضرب عن ذكر الكلام الأول، ثم أخذ يسأل : أهى شاء؟

وهكذا سائر ما تقدم من الأمثلة فى تفصيل شروط الاتصال، فلا معنى لتكرارها. وقد تبين معنى الانقطاع، إذ كان بـ(أم) مُضْرِباً عما تقدّم، ومستأنفاً سؤالا.

وجمهور النحويين متفقون على هذا المعنى لـ(أم) المنقطعة. وقد حكى الأَبْذَى^(١) فيها خلافاً بين البصريين والكوفيين، فحكى عن البصريين ما ذكر، وعن الكوفيين قولين، أحدهما حكاة عن الفراء، أنها بمعنى (بِلْ) وحدها مطلقاً، فإذا قلت : هل قام زيد أم عمرو قائم؟ أو قلت : قام زيد أم عمرو قائم؟ فالمعنى عنده : بل عمرو قائم .

(١) تقدمت ترجمته، وانظر : فهارس الكتاب.

والثاني حكاه عن الكسائي وهشام^(١) أنها بمعنى (بل) لكن مايعدها بمنزلة ماقبلها، فإذا قلت : قام زيدٌ أم عمرو قائمٌ، فالتقدير : بل عمرو قائمٌ. وإذا قلت : هل قام زيدٌ أم عمرو قائمٌ، فالتقدير : بل هل عمرو قائمٌ. وهذا كله لادليل عليه، بل الذي دلَّ عليه الاستقراء ماتقدم. قال الأبي^(٢) : والدليل على ذلك عندي أن العرب لا تدخلها على همزة الاستفهام، لاتقول : قام زيدٌ أم أعمرو قائمٌ؟ كما تقول : قام زيدٌ بل أعمرو قائمٌ؟ وماذاك إلا لتضمنها معنى الهمزة، إذ لا يجوز دخول همزة الاستفهام على مثلها، وإنما تدخل (أم) على كلام فيه غير الهمزة من أدوات الاستفهام، لأن الهمزة قد تدخل على غيرها من أخواتها، كما قال^(٣) :

سَائِلُ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِجَهْلَتِهَا
أَهْلُ رَأُونَا بِوَادِي الْقَفِّ نِي الْأَكَمِ
فكذلك تدخل (أم) عليها، كقوله، وهو علقمة^(٤) :
أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عِبْرَتَهُ
إِنَّرَ الْأَجْبَةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومُ

(١) هشام هو أبو عبدالله هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي، صاحب الكسائي وأخذ عنه وله مقالة في النحو تعزى إليه (ت ٢٠٩هـ) [إنباه الرواة ٣/٣٦٤].

(٢) تقدمت ترجمته، وانظر فهرس الكتاب.

(٣) الخصائص ٢/٤٦٣، والمقتضب ١/١٨٢، ٣/٢٩١، وابن عيش ٨/١٥٢، وابن الشجري ١/١٠٨، ٢/٣٣٤، والمغنى ٢٥٢، والهمع ٤/٣٩٤، ٥/٢٤٤

وقائله زيد الخيل الطائي. والرواية الأشهر في الصدر «بشدتنا» ويروى العجز «بسفح القف» و«بسفح القاع»

والقف : ما ارتفع من الأرض وغلظ، ولم يبلغ أن يكون جبلا. والأكم : جمع أكمة، وهي التل من حجارة متراكمة، وتكون أعلى من القف. قاله في إغارته على بني يربوع.

(٤) سبق الاستشهاد بالبيتين.

وقوله قبل هذا :

* أَمْ حَبَلُهَا إِذَا نَأَتْكَ الْيَوْمَ مَصْرُومٌ *

بمنزلة قوله : بل أَحَبَلُهَا، يشهد له الاستفهام الذي بعده هذا
مُجْمَل ماقال. وللمنازع أن ينازع فيه.

والثالث من ذلك ما تلقَّاه أهلُ الخبرة مشافهةً من العرب / ١٧٤
كما تَتَلَقَّى مفرداتُ اللغة، ولا شك عند من مارسَ هذا الشأنَ من
العارفين بمصادر اللغة ومواردها في ثبوت معنى (بل) والهمزة لـ (أَمْ)
هذه.

لكن يَبْقَى أن يقال : هل ثبت لها استعمالُ آخر أم لافانيتها الناظم،
وهو الثاني مما وَقَّتْ به (أَمْ) وذلك أن تكون بمعنى (بل) وحدها. وهذا
يشير إلى أنها ترادفها في العطف، وهو نَصُّه في غير هذا النظم، وذلك
إذا وقع بعدها المفرد، وهو مذهب الفراء، أنها تأتي بمعنى (بل) من غير
استفهام، وأنشد الفراء على ذلك ^(١):

فَوَاللَّهِ مَا أَدْرِي أَسْلَمَى تَغَوَّلْتُ

أَمْ النَّوْمُ أَمْ كُلُّ إِلَى حَبِيبٍ

المعني عنده : بل كُلُّ إِلَى حَبِيبٍ. وعليه حَمَلَ قوله تعالى : { أَمْ مَنْ

(١) معاني القرآن ٢/٢٩٩، قال : « والعرب تجعل (بل) مكان (أَمْ) و(أَمْ) مكان (بل) إذا كان
في أول الكلام استفهام، مثل قول الشاعر « وأنشد البيت. وقائله مجهول.
والبيت كذلك في الهمع ٥/٢٤٣، والدرر ٢/١٧٦
وتغولت المرأة : تلونت وتزينت. يقول : لما تمثلت لعيني لم أدر أذاك في اليقظة أم في
النوم؟ ثم قال : كل إلى حبيب، أي في حالتي النوم واليقظة.

خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ^(١) وما بعدها من الآيات في سورة «النمل»^(٢).

قال ابن طاهر^(٣): ولا يمتنع عندي، إذا أردت بها مذهب (بل) أن تكون عاطفة مثلها، وتدخل في الغلط والنسيان. قال ابن خروف^(٤): وهو قول ظاهر صحيح المعنى.

فابن مالك قال بقول الفراء في بعض مواردّها، وجعل من ذلك في عطف المفرد قولهم: (إنها لإبل أم شاء) تقديره عنده: بل شاء. وظن أن بن جني هو المخالف في هذا المثال وحده، إذ قدره بـ(بل) والهمزة، فردّ عليه بأن ذلك دعوى لا دليل عليها، وأن العرب قالت: إن هناك إبل أم شاء، فنصب «الشاء» بعد (أم).

وظاهر «الكتاب»^(٥) في المثال المرفوع أنه على ما قاله ابن جني. وهو مذهب جمهور الناس فيه، ولا يخالف أحد في المثال المنصوب إذا ثبت في السماع أنها فيه كـ(بل) وحدها ولكن ذلك - ولا يد - قليل، فعليه يتبني النظر في المثال المرفوع. وإذا ذاك يقال فيه باحتمال الوجهين، لا على سواء، بل على وزن اتساع البابين.

وإذا كان تقدير (أم) بـ(بل) والهمزة معاً هو الشائع الكثير، وتقديرها بـ(بل) وحدها قليل - فتجوز الوجهين على هذه النسبة، إلا أن الناظم قال:

(١) سورة النمل / آية: ٦٠.

(٢) الآيات: ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤.

(٣) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأندلسي، والمعروف بالخديب. نحوى بارع حافظ مشهور، كان من خدّاق النحويين وأئمة المتأخرين، وله على كتاب سيبويه طرر مدونة مشهورة، وله تعليق على إيضاح الفارسي. ومن أجل من أخذ عنه ابن خروف. توفي في عشر الثمانين وخمسائة.

(٤) تقدّمت ترجمته.

(٥) يعني كتاب سيبويه، وانظر فيه ١٧٢/٣.

«وَبِمَعْنَى بَلْ وَقَتْ» فلم يقيد ذلك بقلة، كما لم يقيد ذات الانقطاع بقلة، فيؤخذ من ذلك تجويز الوجهين عنده في المثال المذكور.

والتحقيق في كلامه وكلام غيره أنها تكون «منقطعة» بلا إشكال، وتكون أيضاً بمعنى (بَلْ) كذلك، ولا ينبغي أن يكون فيها خلاف، وذلك إذا وقع بعدها أداة استفهام، نحو :

* أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى ^(١) *

* أَمْ كَيْفَ يَجْزُونَنِي السُّوءَى مِنَ الْحَسَنِ ^(٢) *

وما أشبه ذلك، إذ لا يصح أن تتضمن معنى الاستفهام، ثم يتكرر بعدها، ولكن التأويل يُخْتَلَف فيه هنا.

فمن قال بوقعها بمعنى (بل) كالفراء أو كابن مالك يجعل هذا الضرب من ذلك بغير تكلف تأويل.

ومن قال بنفي ذلك، كظاهر كلام سيبويه وابن جني، فيجعله من باب «خَلَعَ الْأِدْلَةَ» ^(٣) كأنهم خَلَعُوا عن (أم) دلالتها على الاستفهام لوجود أدلة بعدها. (فهذا عنده عارضٌ على غير الأصل، فإذا لم توجد الأداة بعدها ^(٤)) رجعت إلى / أصلها من الانقطاع التام. وهذا المعنى معزز ^{١٧٥}/_٣ في الأصول.

(١) صدر بيت لعلامة بن عبدة، هو بتمامه :

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عَيْرَتَهُ إِثْرَ الْأَحْيَةِ يَوْمَ الْبَيِّنِ مَشْكُومُ

وسبق عدة مرات.

(٢) صدره : أَشَى جَزَوْا عَامِرًا سَوَاءً يَفْعَلُهُمْ

وهو لأفنون التعلبي. وسبق الاستشهاد به.

(٣) يراد بخلع الأدلة تجريد الحروف والألوات من المعاني المعروفة لها، والمتبادرة فيها، وإرادة معانٍ آخر لها، أو تجريدتها من بعض معانيها.

وانظر فيه وفي أمثلة له : الخصائص ١٧٩/٢، والأشباه والنظائر للسيوطي ٢٢٠/١.

(٤) مابين القوسين ساقط من (ت).

ومن هذا القسم ما إذا وقع بعدها المفرد على غير تأويل الجملة، كما في قولهم : (إن فيها إبلاً أم شاء) إن ثبت، فلا ينبغي في مثل هذا أيضاً خلاف، إلا في كونه يُقاس عليه أولاً.

وأما إذا وقع بعدها المفرد، وأمكن تأويله بالجملة، كما في قولهم : (إنها لإبل أم شاء) فقد تقدم ما لابن مالك فيه من الخلاف، وأن الاحتمال فيه قائم، ولا يتعين فيه ما قال. وهو مقتضى إطلاقه هنا.

(وَقَى، وَأَوْقَى) : لغتان، والرُّبَاعِيَّةُ هي لغة القرآن. وقد جُمع بينهما الشاعر في قوله^(١):

أَمَّا ابْنُ طَوْقٍ فَقَدْ أَوْقَى بِذِمَّتِهِ

كَمَا وَقَى بِقِلَاصِ النُّجْمِ حَادِيَهَا

وهو من الوفاء بالعهد، أى أتمت الدلالة على المعنيين، وحافظت على ذلك. وفي هذا البيت ضرورة، وهو ظهور الجزم في فعل الشرط في قوله : «إن تك» مع أنه ليس له جوابٌ يَنْجُزِمُ^(٢). وهو موجود في الشعر، وقد تقدم مثله، وسيأتى أيضاً إن شاء الله تعالى.

خَيْرٌ أَيْحَ قَسَمَ بَأَوْ وَأَبْهَمَ

وَأَشْكُكُ وَأَضْرَابُ بِهَا أَيْضًا نَمِي

(١) هو طفيل الغنوي، ملحقات ديوانه ٦٥، والخصائص ٢٧٠/١، ٢١٦/٣، وابن يعيش ٤٢/١، واللسان (قلم، وفي)

وقلاص النجم : هي العشرون نجماً التي ساقها البُزْآن في خطبة الثريا كما تزعم العرب.

(٢) في (ت) «جواب مجزوم»

وانظر الخلاف في هذه المسألة في الأشموني ١٦/٤.

وَرُبَّمَا عَاقَبَتْ الْوَاوُ إِذَا

لَمْ يُلَفِ نُو النُّطْقِ لِلْبَسِ مَنْفَذًا

أتى لـ(أو) بأوجه من الاستعمال المعنوي سبعة، وهى : التخيير، والإباحة،
والتقسيم، والإبهام، والشك، والإضراب، ومُعاقبة الواو.

وأصلها أن تكون لأحد الشينين أو الأشياء. وأما استعمالها لخصوص
تلك المعانى فإنما ذلك بحسب قرائن الكلام، لا أنها وَضَعُ لها أصلى، هذا هو
القياس.

وماعدُ الناظم لها من المواضع فمن المعاني الاستعمالية. وليست هذه
المعاني كلها متفقاً عليها ، بل في ثبوت بعضها خلاف سيذكر إن شاء الله.

فأما التخيير : فنحو قولك : (كُلُّ سَمَكًا أَوْ اشْرَبْ لَبَنًا) فهذا على التخيير
في استعمال أحد الشينين، أيهما كان.

وفي القرآن الكريم : (فَكْفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ
مَاتَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ^(١))

وأما الإباحة : فنحو (جالس الحسن أو ابن سيرين^(٢)) أى جالس أيهما
شئت.

(١) سورة المائدة / آية : ٨٩.

(٢) الحسن هو أبو سعيد الحسن بن يسار البصري، إمام زمانه علما وعملا، ومناقبه جلية، وأخباره
طويلة (ت ١١٠هـ) [طبقات القراء لابن الجوزي ٢٣٥/١]
وابن سيرين هو أبو بكر محمد بن سيرين البصري، إمام البصرة مع الحسن البصري (ت
١١٠هـ) [طبقات القراء ١٥١/٢].

ومنه في القرآن الكريم : (وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ
أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ^(١)) إلى قوله : (أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ
النِّسَاءِ^(٢)) والفرق عند ابن مالك بين التخيير والإباحة أن الإباحة يجوز
فيها الجمع، ولذلك يحسن وقوع (الواو) فيها موقع (أو) فتقول : جالس
الحسن وابن سيرين، بخلاف التخيير، فإنه لا يقتضي الجمع، ولا تصلح
فيه (الواو) في موضع (أو)

ومن ذلك أيضا قوله تعالى : {وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرْمًا عَلَيْهِمْ
شُحُومُهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِغَنَمٍ^(٣)}.
وأما التقسيم : فالمراد به عنده كون (أو) لم تأت لمعنى من تلك

المعاني المذكورة، بل مجردة منها، فإن مع كل واحدة منها تقسيما.
وعبر عن هذا / المعنى في «التسهيل» بالتفريق المجرد^(٤) وزعم أنه
أجود عبارة من التقسيم. قال : لأن استعمال (الواو) في التقسيم أجود
من استعمال (أو) يعنى بخلاف التفريق، كقولك : (الكمة اسم وفعل
وحرف) و(الاسم ظاهر ومضمر) و(الفعل ماض وأمر ومضارع)
و(الحرف عامل وغير عامل) ومنه قول الشاعر^(٥):

(١) سورة النور / آية : ٣١.

(٢) سورة النور / آية : ٣١.

(٣) سورة الأنعام / آية : ١٤٦.

(٤) التسهيل : ١٧٦.

(٥) هو عمرو بن بركة الهمداني، والبيت من شواهد المغنى ٦٥، ٣١٢، ٣٥٨، والتصريح

١٠٢/٢، والهمع ٢٢٩/٥، والأشعوني ١٣١/٢، ١٠٨/٢، والعيني ٣٣٢/٢

والمولى : الحليف. ومجروم عليه : مجنى عليه. وجارم : جان، من الجرم، وهو الذنب.
وقبله :

إذا جرّ مولانا علينا جريرة صبرنا لها إنا كرام دعائم

وَنَنْصُرُكُمْ وَلَنَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ

كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

ومن مثل هذا القسم عند المؤلف قوله تعالى : أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى ^(١) وقوله : {إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا} ^(٢) .

وقد يدخل في هذا ما كان نحو قوله : {وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى} ^(٣) وقوله : {وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا} ^(٤) فالمعنى : وقالت اليهود : لن يدخل الجنة إلا من كان هودًا، وقالت النصارى : لن يدخل الجنة إلا من كان نصاري. وكذلك الآية الأخرى، وقالت اليهود : كونوا هودًا، وقالت النصارى : كونوا نصاري.

وعن هذا عبَّروا بـ (التفصيل) وهو والتقسيم متقاريان، ولفظ التفصيل هنا أظهر.

وأما الإبهام : فنحو قولك : (لقيتُ زيدًا أو عمرًا) وأنت تعلم مَنْ لقيتُ، ولكنك أبهمت على السامع. وفي القرآن : {وَأَنَّا أَوْلِيَاكُمْ لَعَلَّيْ هُدًى أَوْفَىٰ ضَلَالٍ مُّبِينٍ} ^(٥)

وقد عَلِمَ الرسول عليه السلام أنه هو وَمَنْ اتَّبَعَهُ على الهدى، وأن المعاندين في ضلال مبين، ولكنه أبهم ذلك تنزيلاً للخصم. وكذلك قوله تعالى :

(١) سورة آل عمران / آية : ١٩٥ .

(٢) سورة النساء / آية : ١٣٥ .

(٣) سورة البقرة / آية : ١١١ .

(٤) سورة البقرة / آية ١٣٥ .

(٥) سورة سبأ / آية : ٢٤ .

{وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ^(١)} في رأى طائفة^(٢). وقوله : {أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا^(٣)} قاله أعلم بما كان، إلا أنه أبهم على عباده .

وأما الشك : فكقولك : (قام زيدٌ أو عمرو) إذا كنت شاكًا أيهما القائم . وقد يكون الكلام معها مبنياً على الشك، وقد يكون الشك طارئاً بعدما اتبني على التحقيق بخلاف (إمأ) حسبما يذكر إن شاء الله تعالى.

وأما الإضرابُ بها : فنحو قراءة أبي السَّمَالِ^(٤) {أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ^(٥)} بإسكان الواو. جعلها ابن جنى بمنزلة (بَل) حتى كأنه قال : بل كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا. قال : ويؤكد ذلك قوله : {بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ^(٦)} فكانه قال : بل كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا، بل أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ. وزعم أن ذلك موجود في الكلام كثيرا، يقول الرجل لمن يَتَّهَدُّه والله لأَقْعُنَّ بك كذا، فيقول صاحبه : أَوْ يُحْسِنُ اللَّهُ رَأْيِكَ، أَوْ يُغَيِّرُ اللَّهُ مَا فِي نَفْسِكَ^(٧).

وإلى نحو هذا ذهب الفراء في قول ذي الرُّمَّة^(٨) :

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْتَقِ الضُّحَى

وَصُورَتِهَا أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ

(١) سورة الصافات / آية : ١٤٧.

(٢) وقيل : هي بمعنى الواو، وبها قرئ. وقيل : المعنى : يزيون في مرأى الناظر، إذا رآها الراى قال : هي مائة ألف أو أكثر. والغرض الوصف بالكثرة [البحر المحيط ٣٧٦/٧].

(٣) سورة يوس / آية : ٢٤.

(٤) هو أبو السَّمَال - بفتح السين ، وتشديد الميم - قعن بن أبي قعن العنوي البصري، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة، رواه عنه أبو زيد الأنصاري [طبقات القراء لابن الجزي ٢/٢٧].

(٥) سورة البقرة / آية : ١٠٠، وانظر [البحر المحيط...]

(٦) سورة البقرة / آية : ١٠٠.

(٧) المحتسب ٩٩/١.

(٨) معاني القرآن ٧٢/١، والمحتسب ٩٩/١، والخصائص ٤٥٨/٢، والإنصاف ٤٧٨، والخزانة ٦٥/١١ وليس في ديوانه. وبت : ظهرت. وقرن الشمس : أولها عند طلوعها. وروتن الضحى : أوله، وكذلك روتن الشباب. وأملح : من ملَّح الشيء - بالضم - ملاحه، أى بهج وحسن منظره.

قال : معناه : بل أنت، وكذلك قال في قوله : {وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ
أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ^(١)} وقوله : {فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً^(٢)} المعنى
عنده : بل يزيدون، بل أَشَدُّ قَسْوَةً^(٣) وحكى الفراء : اذْهَبْ إِلَى زَيْدٍ
أَوْدَعْ ذَلِكَ فَلَا تَبْرَحَ الْيَوْمَ.

ومعنى «نُمِي» : رَوَى وَأُسْنَدَ، يقال : نَمَيْتُ الْحَدِيثَ نَمِيًّا، إذا
أُسْنَدْتَهُ وَرَفَعْتَهُ، أى رَوَى هَذَا الْمَعْنَى فِي (أَوْ) عَنِ الْعَرَبِ، وَعُرِفَ مِنْ
كَلَامِهَا، غَيْرَ أَنْ فِي كَلَامِهِ إِشْعَارًا بِقِلَّةِ ذَلِكَ فِي الْإِسْتِعْمَالِ.

وأما معاقبتها للواو : فهو / قليل كما نَبَّهَ عَلَيْهِ بِ(رُبَّمَا) لَكِنَّهُ شَرَطَ ^{١٧٧}
فِي ذَلِكَ أَلَّا يَقَعَ فِي الْكَلَامِ لَبْسٌ بِإِسْتِعْمَالِهَا فِي مَعْنَى (الواو) فَيَتَوَهَّمُ فِي
(أَوْ) أَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَعْنَى (الواو) بَلْ بِمَعْنَى آخَرَ مِنَ الْمَعَانِي الثَّابِتَةِ لَهَا،
فَلَا بَدَّ مِنْ تَعْيِينِ ذَلِكَ فِيهَا. وَبِهَذَا الْقَيْدِ ثَبَّتَتْ فِي السَّمَاعِ، فَلَا بَدَّ مِنْ
اعْتِبَارِهِ فِي الْقِيَاسِ.

فَمِمَّا يَتَعَيَّنُ لَذَلِكَ عِنْدَ بَعْضِ مَا فِي الْحَدِيثِ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ :
«اسْكُنْ فَمَا عَلَيْكَ إِلَّا نَبِيٌّ أَوْ صِدِّيقٌ أَوْ شَهِيدٌ»^(٤) وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ : «كُلُّ مَا شِئْتُ، وَاشْرَبْتُ مَا شِئْتُ مَا أَخْطَاكَ اثْنَتَانِ، سَرَفٌ أَوْ
مَخِيلَةٌ»^(٥) وَعِنْدَ الْمُؤَلِّفِ أَنْ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى : (وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ

(١) المحتسب ١٠٠/١.

(٢) سورة البقرة / آية : ٧٤.

(٣) انظر : معاني القرآن ٢/٣٩٣.

(٤) البخاري - فضائل الصحابة : ٦، ومسلم - فضائل الصحابة : ٥٠، ٥١، وأبو داود
السنة : ٨، والترمذي - المناقب : ١٨، ٢٧.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٩/٩٥ (٦٦٥٢).

إِثْمًا^(١) { الآية. (أو) فيه بمعنى الواو، لأن الإثم بمعنى الخطيئة فهي بمعنى (الواو) التي في قول الشاعر^(٢):

* وَهَذَا أَتَى مِنْ نَوْبِهَا النَّائِي وَالْبُعْدُ *

وعلى ذلك أيضا حمل قوله تعالى: {وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا^(٣)} أى : وكفوراً.

وكذلك قول النابغة^(٤):

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا

إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِرْ

قالوا : أراد : ونصفه، كالرواية الأخرى.

ومن ذلك أشياء تُنْقَل، ولكنه ليس في كثرة ماتقدم. وأكثر ذلك مُحْتَمَل،

فلذلك قال فيه : «وَرِيماً عَاقَبَتِ الْوَاوُ»

فلو كان الموضع مُوهِمًا في (أو) معنى من المعاني المتقدمة، ولم يتعين فيه

معنى (الواو) لم يجز وقوعها هناك، لأن الناطق قد وَجَدَ مَنفَذًا لِلْبُس، فلا تقول :

(١) سورة النساء / آية : ١١٢.

(٢) هو الحطيفة، ديوانه ٣٩، وصدره :

أَلَا حَيْدًا هَذَا وَأَرْضُهَا هَذَا

وهو من شواهد ابن الشجري ٣٦/٢، وابن يعيش ١٠/١، ٧٠، والهمع ٤٥/٥، والدرر ١١٥/٢، والنائي والبعد واحد.

(٣) سورة الإنسان / آية : ٢٤ .

(٤) من معلقته، وهو من شواهد سيبويه ١٣٧/٢، والخصائص ٤٦٠/٢، والمغنى ٦٣، ٢٠٨، ٢٨٦،

والإنصاف ٤٧٩، وابن يعيش ٥٤/٨، ٥٨، والهمع ٢٢٨/١، ١٨٩/٢، والتصريح ٢٢٥/١، والأشعوني ٢٨٤/١، والعيني ٢٥٤/٢، والخزانة (٦٧/٤)

يذكر زرقاء اليمامة وقد نظرت إلى سرب من القطا طائرا، كانت عدته ستاوستين قطاة، فأنشدت البيت، فحسبه الناس فكان كما قالت. ويروى «ونصفه» بالواو.

قام زيدٌ أو عمرو، وأنت تعنى : قام زيدٌ وعمرو، لأن قصد (الواو) غير متعين.
وهذا ظاهر.

ثم هنا نظران، أحدهما في مواضع الخلاف من معانى (أو) وذلك ثلاثة :
الأول : معنى (التقسيم والتفصيل) فلم يُثَبِّتْهُ الْمُتَقَدِّمُونَ، وإنما أثبتته مَنْ
بعدهم، والظاهر إثباته، إذ يُتَّعَدُ تَأْوِيلُ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى إِبَاحَةٍ أَوْ غَيْرِهَا،
وكذلك ما حَكَّى سِيبَوِيهٍ مِنْ قَوْلِهِمْ : وَكُلُّ حَقٍّ لَهُ سَمَيَّانٌ أَوْ لَمْ نُسَمِّهِ، وَكُلُّ حَقٍّ
دَاخِلٍ فِي كَذَا أَوْ خَارِجٍ عَنْهُ^(١)، فـ(أو) هنا للتقسيم، إذ المعنى على (الواو) لكنهم
أثبو بـ(أو) لما كانا نوعين لا يجتمعان وكذلك قول الشاعر^(٢):

وَكَانَ سَيِّانٍ أَلَا يَسْرَحُوا نَعْمًا

أَوْ يَسْرَحُوهُ بِهَا وَاغْبَرَتْ السُّوحُ

فهى هنا للتقسيم. وكذا قول امرئ القيس^(٣):

وظَلَّ طُهَاءُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ

صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ

(١) الكتاب ١٨٦/٣، وعبارته «وتقول : وكلُّ حقٍّ له سَمَيَّانٌ أَوْ لَمْ نُسَمِّهِ، كاتبه قال : وكلُّ حقٍّ له علمناه
أو جهلناه، وكذلك : كل حق هو لها داخلٌ فيها أو خارجٌ منها، كاتبه قال : إن كان داخلًا أو
خارجًا، وإن شاء أدخل الواو كما قال : بما عَزَّ وَهَانَ».

(٢) الخصائص ٣٤٨/١، ٤٦٥/٢، وابن الشجري ٦١/١، ٣١٥/٢، وابن يعيش ٨٦/٢، ٩١/٨،
والمغني ٦٣، وشرح الرضى على الكافية ٣٥٣/٢، والخزانة ١٢٤/٥، وديوان الهذليين ١٩٧/١
وسرحت الإبل : جعلتها ترمى. والنعم : المال الراعى، وهو جمع لا واحد له من لفظه، وأكثر ما يقع
على الإبل. وضمير(بها) يعود على السنة المجيدة التى دلت الحال عليها، ويحتمل أن يريد البقعة
التي وصفها بالجذب. واغربت : اسودت في عين من يراها. والسوح : جمع ساحة، وهى فضاء
يكون بين الديار. يصف سنة ذات جذب، فرعى النعم وتركه سواء.

(٣) من معلقة، والمغني ٤٦٠، ٤٧٤، والأشمونى ١٠٧/٣، والهمع ٢٧٨/٥، والعيني ١٤٦/٤ والطهارة
: الطباخين، جمع : طاء. وصفيف الشواء : اللحم المرقق المعد للاشتواء. والقدير : المطبوخ في
القدر. والمعجل : الذى يعجل به الطهارة إلى الأكلين، وكان ذلك مستحسنًا عندهم.

وقول أبي نُؤَيْب^(١):

فَأَبْدَهُنَّ حُتُوفُهُنَّ فَهَارِبُ

بِذَمَائِهِ أَوْ بَارِكُ مُتَجَفِّعُ

إلى أمثال ذلك، مما يَبْعُدُ فيه الرجوع إلى المعاني المتَّفَق عليها،
فالأحسنُ التزامُ القول به.

والثاني : معنى (الإضراب) فجمهور البصريين على إنكاره. ونقل
ابن مالك عن أبي عليّ القولَ به، وعدّه ابنُ جُنَى مما يُقال به، ويذهب
إليه، وإن لم يظهر منه التزامه^(٢). وإليه ذهب الكوفيون، ومال إليه الناظم
لظهور وجهه، ووضوح الشواهد عليه. والحمل على الظاهر أصلٌ يُرجَع
إليه تحامياً من تكلف التأنيل من غير ضرورة.

/ فقد تأول البصريون كثيراً من الشواهد عليه، ولا حاجة إلى $\frac{١٧٨}{٩}$
ذلك^(٣).

وقد علمتَ من مذهب ابن مالك أنه مُتَّبِع للظاهر، غيرُ متعمِّق في
القياس النظري، وهذا من ذلك.

والثالث : معنى (الواو) فالبصريون لا يثبتونه، والكهفيون قائلون
بثبوته على الجملة^(٣)، ولم أرَ مَنْ يَحْكِي عنهم أنهم يَعُدُّونه في (أو) نادراً،

(١) ديوان الهذليين ٩/٨، وأبدهن متوفهن : قسم بينهن الموت، فرمى كل واحدة بسهم -
والذماء، بقية النفس - والمتجعج : الساقط المصروع اللاصق بالأرض. يقول : إنه فرق
أسهمه في الحمر، فأعطى كل واحد نصيبه من الموت، فمناها ما هرب ببقية نفسه، ومنها
ما صرع ولصق بالأرض.

(٢) الخصائص . ٤٥٧/٢ ، ٤٥٨ .

(٣) انظر خلاف البصريين والكوفيين في هذه المسألة في الإنصاف ٤٧٨ .

بل أطلق القول بالجواز عنهم، من غير تقييد بقله، فكان الناظم توسط بين المذهبين، فأجاز أن تأتي (أو) بمعنى (الواو) قليلاً. ومما جاء من ذلك قول جرير^(١).

نَالِ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا

كَمَا أَتَى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

فالظاهر فيه معنى (الواو). والله أعلم.

النظر الثاني : فيما ورد على الناظم في هذا الفصل، وذلك اعتراض :

أحدهما أنه أطلق القول في (أو) بالنسبة إلى استعمالها في هذه المعاني، ولم يقيدها. وهي مقيدة الاستعمال فيها.

فالتخيير والإباحة يختصان بالطلب وما أدنى معناه، والشك والإبهام يختصان بالخبر، ولا يدخل أحد القسمين على الآخر، فلا تكون في الخبر للتخيير ولا للإباحة، ولا تكون في الطلب للشك ولا للإبهام.

وأما الثلاثة الباقية فظاهرها أنها تستعمل في الموضعين، وإذا كان كذلك فيؤهم إطلاقه في الجميع عدم الاختصاص، وليس كذلك.

والثاني : أنه جعل معاقبة (أو) للواو قسماً على حديثه، ونادراً لاشبهيراً، وذلك شكل ، فإن قسم الإباحة قد جعله مرادفاً للواو كما تقدم، حيث جعل علامة قصد الإباحة حُسْنُ وقوع الواو موقعها.

ففي هذا شينان، أحدهما تداخل التقسيم، فإن معاقبة (أو) للواو يدخل في قسم الإباحة بأسره، وكذلك يدخل فيه كثير مما تقدم في قسم التقسيم، إذ قال سيبويه هناك : إن الواو تدخل في موضع (أو) وكل واحدة تُجزئ من

(١) ديوانه ٢٧٥، المغني ٦٢، وابن الشجري ٣١٧/٢، والهمع ٢٤٨/٥، والتصريح ٢٨٣/١، والأشعوني ٥٨/٢، والعيني ٤٨٥/٢، ١٤٥/٤ — يمدح عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه.

أختها^(١). فثلاثة الأقسام إذاً متداخلة، تَقَرُّبُ من الرجوع إلى قسم واحد، وذلك خَلَلٌ في وَضْعِ التعليم.

والثاني يَنْبَنِي على هذا، وهو أن معاقبتها للواو ليست بنادرة لما تقدم، لأن بابي الإباحة والتقسيم واسعان.

وأيضاً تعاقبهما في النفي وشبهه، فأما النفي فنحو قوله تعالى : {وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ^(٢)} إلى آخر ماجاء منها في قوله : {لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعاً أَوْ أَشْتَاتاً^(٣)}.

وأما شبه النفي فقوله تعالى : {وَلَا تُطْعِ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا^(٤)} فالمعنى في هذا النوع أيضاً معنى (الواو). وليس بقليل، بل هو شائع كثير، فكان قوله : «رَبِّمًا عَاقَبَتِ الْوَاوُ» مُشْكِلًا.

والجواب عن الأول أنه إنما تعرض لمعانيها على الجملة، ولم يقيد موضعها طلباً للاختصار، ولأن التخيير والإباحة حكمان يقتضيان بمعناهما الطلب، لأنهما حكمان يقتضيان طلباً نفسياً كالوجوب والتحريم. وأما الشك والإبهام فمقتضيان للخبر، لأنهما تردداً أو نحوه فيما من شأنه أن يقع في الخارج أولاً يقع، فكأنه اجتزأ بذلك لعدم تأتى خلافه.

وأما سائر الأقسام فعلى مقتضى الإطلاق /، وعلى أنه كذلك فعَل ^{١٧٩}/_٣ في «التسهيل» فلم يعين لها موضعاً إلا في وقوعها بمعنى (ولا) فإنه قيده بالنهي والنفي^(٥)، بخلاف ما فعل في «الفوائد المحوية»^(٦).

(١) الكتاب ١٨٥/٣.

(٢) سورة النور / آية : ٦١.

(٣) سورة النور / آية : ٦١.

(٤) سورة الإنسان / آية : ٢٤.

(٥) التسهيل : ١٧٦.

(٦) من كتب الناظم، ذكره السيوطي في بغية الوعاة...

والجواب عن الثاني أن مرادفة (أو) للواو، ومعاقبتها لها معلوم أنه أراد به كون (أو) لمعنى الجمع، وهذا هو النادر كما قال.

وأما وقوع الواو موقع (أو) في الإباحة فليس على معنى الجمع المطلق، وذلك أن العرب قالت : خُذْهُ بِمَا عَزَّ أَوْ هَانَ، وهو الأكثر، وقال بعضهم : خذْهُ بِمَا عَزَّ وَهَانَ^(١). فإذا كان بـ(أو) فالمعنى : خذْهُ بِالْهَيْئِ، فإن لم تُقَدِّرْ فَبِالْعَزِيزِ، فإن لم تقدر فبهما جميعاً. والمعنى : لَا يَفُوتَنَّكَ عَلَى حَالٍ، وهو المعنى في قولهم : جالس الحسن أو ابن سيرين^(٢)، فـ (أو) بمعنى الواو في الحالة الثالثة، والواو في معنى (أو) في الحالة الأولى والثانية.

فليست (أو) بمعنى (الواو) على الإطلاق، ولا (الواو) بمعنى نفسها على الإطلاق. ولذلك قال سيبويه : وكلُّ واحدة منهما تُجْزَى من أختها في معنى : لَا يَفُوتَنَّكَ عَلَى حَالٍ^(٣).

فليس إطلاق المؤلف أن (الواو) تُحَسَّنُ في موضع (أو) الإباحية يَحْسُنُ على هذا، ولم يثبت تَخْلُصُ (أو) فيها لمعنى (الواو) إلا باعتبار ما.

وكذلك (أو) التَّقْسِيمِيَّةُ، القولُ فيها كالقول في هذه، لا تكون (الواو) فيها إلا في معنى (أو) وذلك أن الرجل قد يَشْتَرِي داراً بجميع حقوقها، داخلها وخارجها، أو داخلها وليس لها من خارج حق. غايت قال الكاتب : وكلُّ حقٍّ لها داخلٍ فيها أو خارجٍ عنها - عَمَّ جميعَ حقوقها، قليلةً كانت أو كثيرةً، داخلًا أو

(١) من شواهد سيبويه في الكتاب ١٨٤/٣.

(٢) سبق التعريف بهما.

(٣) الكتاب ١٨٥/٣.

خارجاً، أو داخلاً لا خارجاً، فإن نكر هنا (الواو) على معناها من الجمع المطلق، أثبتت حقوقاً داخلاً وخارجاً، وقد لا يكون لها حقٌ خارجاً. فإذا قال : (أو) وقعت على الداخل والخارج، وعلى الداخل وحده إن لم يكن لها من خارج حقٌ. وجاز ذلك للمعنى الذى فيها من التقسيم، فإذا وقعت (الواو) هنا، وقد سُمع، حُمِلت على معنى (أو) على تقدير : إن كان داخلاً، وإن كان خارجاً. فإذا تبين هذا علمت أن (أو) في الإباحة وفي التقسيم ليست معاقبة للواو الجامعة على معناها الأصيل أصلاً، وإنما تقع على معناه الأصيل نادراً - كما قال - في غير الإباحة والتقسيم.

ولأجل ما يعرض للواو في الإباحة من معنى (أو) ذهب مالك^(١) في آية أصناف الزكاة [إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا^(٢)] إلى آخرها - إلى جواز إعطاء بعض الأصناف دون بعض ؛ لأنها معطوفة بالواو في موضع الإباحة وموضع الإباحة تقع الواو لواو فيه مُجَزَّئَة من (أو) كما قال سيبويه^(٣).

وأما على رأى غيره فالواو محمولة على أصلها عنده من الجمع المطلق. وأما ما عترض به في النفي وشبهه فغير وارد، فإن النفي إنما يتسلط على ما استقر في الإيجاب، وإذا كان الإيجاب في الإباحة على معنى أن كل واحد من المذكورات مباح لك على الانفراد والاجتماع فنفى هذا نفى على الانفراد والاجتماع. ومنه قوله : «وَلَا تَطْعَمُ مِنْهُمْ أَثِمًا أَوْ كَفُورًا^(٤)».

(١) يقصد مالك بن أنس ، إمام دار الهجرة ، وصاحب المذهب (ت ١٧٩هـ).

(٢) سورة التوبة : آية ٦٠.

(٣) الكتاب ٣ / ١٨٥.

(٤) سورة الإنسان : آية ٢٤.

فر(أو) على بابها، وتفسير ابن / مالك لها بـ(ولا^(١)) تفسيرٌ معنًى $\frac{١٨٠}{٣}$
لاتفسيرٌ لفظ، وعلى هذا الترتيب يجرى النفي في التخيير أيضا. فكلام
الناظم وتقسيمه صحيح، لا تداخل فيه. والله أعلم. ثم قال :

وَمِثْلُ أَوْ فِي الْقَصْدِ إِمَّا الثَّانِيَّةُ

فِي نَحْوِ إِمَّا ذِي وَإِمَّا الثَّانِيَّةُ

قوله : «إِمَّا الثَّانِيَّةُ» يُشعر بأنْ ثَمَّ (إِمَّا) أَوَّلَى لابد منها في الكلام.
وهذا صحيح في القياس، فإنك تقول : (قام إِمَّا زَيْدٌ وإِمَّا عمروُ)
(واضْرِبْ وإِمَّا بِشْرًا إِمَّا بَكْرًا) فلا يجوز أن يؤتى في الكلام بواحدة،
وما جاء من ذلك فنادرٌ لا يقاس عليه. ومثال ذلك قول ذي الرُّمَّة أو
الفرزدق، وأنشده الفارسي^(٢).

تُهَاضُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا

وإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمْ خَيَالُهَا

وأنشد سيبويه لِلنَّمْرِ تَوَلَّى^(٣):

(١) التسهيل : ١٧٦.

(٢) هو للفرزدق، ديوانه ٦١٨، ومعاني القرآن للفراء ٣٩٠/١، وابن يعيش ١٠٢/٨، والهمع
٢٥٤/٥، والأشعوني ١١٠/٣، والخزائن ٧٦/١١.

من قصيدة يمدح بها سليمان بن عبد الملك ويهجو الحجاج. هاس العظم : كسره بعد
الخبر. والخيال: صورة الشيء في الذهن. وقبله :

فَكَيْفَ بِنَفْسٍ كَلِمًا قَلْتَ أَشْرَفْتُ عَلَى الْبُرِّ مِنْ دَفْعَاءَ هِيضَ أَنْدَمَالُهَا

(٣) ديوانه ١٠٤، والكتاب ٢٦٧/١، والمقتضب ٢٨/٣، والخصائص ٤٤١/٢، وابن يعيش
١٠٢/٨، والخزائن ٩٣/١١ يصف وعلا بأنه لا ينجو من الموت. والرواعد : جمع راعدة،
وهي السحابة ذات الرعد. والصيف : المطر الذي ينزل في الصيف. ولم يعدم : لا يعدم
الماء في الخريف أيضا، فهو في رَيٍّ دائم. يريد الشاعر أن يقول : إن أحدا لا ينجو من
الهلاك، ولو نجا أحد منه لكان أحق شئً بالنجاة هذا الوعل الذي يعيش في جبل منيع،
وفيهِ رعيه وشربه.

سَقَتْهُ الرُّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ

وإن من خَرِيفٍ فَلَنْ يَغْدَمَا

أصله عند سيبويه : وإما من خَرِيفٍ، فحذَفَ (ما) ^(١) كما قال، أنشده أيضا ^(٢) :

لَقَدْ كَذَبْتَكَ نَفْسُكَ فَاكْذِبْنَهَا

فإن جَزَعًا وإن إجمالَ صَبْرٍ

تقديره : فأما جَزَعًا وإما إجمالَ صبر.

وهذا كله محفوظ غير مقيس، فلأجل هذا بنى الناظم على تكرار (إما) في الكلام.

ويريد أن (إما) الثانية في قولك : (قام إما زيد وإما عمرو) (والضربُ إما زيداً وإما عمراً) مثلُ (أو) في المعنى المقصود بها، من أنها في الحصول لأحد الشيئين أو الأشياء، وفي التفصيل لتلك المعاني المذكورة في (أو) فتكون للتخيير نحو : اطعمُ إما سمكاً وإما لبناً، وفي الكتاب العزيز (إما أن تُعَذَّبَ وإما أن تتَّخَذَ فِيهِمْ حُسْنًا) ^(٣) وقال تعالى : {فَسُدُّوا الوُكُوفَ فَإِذَا مَنَا بَعْدُ وَإِذَا فِدَاءٌ} ^(٤) وتكون للإباحة نحو : جالسٌ إما الحسن وإما ابنَ سيرين ^(٥) :

(١) الكتاب ١ / ٢٦٧.

(٢) الكتاب ١ / ٢٦٦، ٣ / ٢٣٢، والمقتضب ٣ / ٢٨، وابن يعيش ٨ / ١٠١، ١٠٤، والهمع ٥ / ٢٥٤، والخزانة ١١ / ١٠٩

والبيت لدريد بن الصمة، من قصيدة يرثى بها معاوية أخا الخنساء، ويروى «فاكذبنيها» على أنه خطاب للمؤنث، وهو الصواب كما في الخزانة.

وكذبتك نفسك : منتك الأمانى، وخيأت إليك من الآمال ما لا يكاد يكون. والجزع : نقيض الصبر.

(٣) سورة الكهف / آية : ٨٦.

(٤) سورة محمد / آية : ٤.

(٥) سبقت ترجمتهما .

وتكون للتقسيم نحو قولك : الناسُ إما منصورٌ وإما مخذولٌ، ومنه في القرآن { إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ^(١) } وقال الراجز ^(٢):

البسُ لِكُلِّ حَالَةٍ لِبُوسِهَا

إِمَّا نَعِيمِهَا وَإِمَّا بُوسِهَا

وأنشد ابن جني وغيره ^(٣):

يَا أَيَّتُمَا أُمْنًا شَأَلَتْ نَعَامَتُهَا

إِمَّا إِلَى جَنَّةٍ إِمَّا إِلَى نَارٍ

وتكون للإبهام كقولك : (قام إما زيدٌ وإما عمرو) وأنت عالم، ولكنك أبهمت

على المخاطب.

وتكون للشك، وهو أظهر المعاني فيها نحو (رأيتُ إما زيداً وإما عمراً)

فعلى الجملة هي جارية في معانيها مجرى (أو) وإنما قال : «في القصد» ولم

(١) سورة الإنسان / آية : ٣.

(٢) هو بيهس الغزاري، قاله حين شق قميصه فغطى به رأسه، وكشف استه بعد مقتل إخوته الستة، يريد أنه افترض بأمرهم، وأنه إن لم يشار لهم فهو كالمقنع رأسه واسته مكشوفة. وكان بيهس يحمق.

واللبوس : كل ما يلبس. وهو مثل سائر، يضرب في تلقى كل حالة بما يليق بها.

وانظر : المستقصى للزمخشري. ٢٠٤/١، واللسان (لبس) والمساعد ٤٦٠/٢.

(٣) المحتسب ٤١/١، ٢٨٤، وابن يعيش ٧٥/٦، والهمع ٢٥٤/٥، والتصريح ١٤٦/٢، والأشمونى ١٠٩/٣، والمساعد ٤٦١/٢، والخزانة ٨٦/١١

والبيت لسعد بن قرط. والنعامة : طائر معروف. وتقول العرب للقوم إذا ارتحلوا عن منازلهم وتفرقوا : خفت نعامتهم، شألت نعامتهم، لأن النعامة موصوفة بالخفة وسرعة الذهاب والهرب. ويقال : إنه كناية عن الموت. وهو مثل سائر، ويروى «أئما» بفتح الهمزة، و(إيما) بكسرها.

وانظر : المستقصى للزمخشري ١٢٥/٢، واللسان (نعم).

يُطلق القول في المماثلة، احترازاً من توهم كونها مثلها في الحكم اللفظي أيضاً، وهو العطف، فكأنه نفي أن تكون (إمّا) من حروف العطف، ولذلك لم يعدها في صدر الباب من جملة الحروف العاطفة كما عدّ (أو) قَبِيْن أنها مثل (أو) في المعنى لا في اللفظ.

وهذا هو أحد المذاهب الثلاثة، أنها ليست بعاطفة، وهو مذهب يونس وابن كيسان والفارسي وجماعة.

وذهب طائفة منهم الزجاجي والصيمري والجزولي، إلى أنها حرف عطف كـ(أو) ومن الناس من زعم أنها مع (الواو) حرف واحد عاطف.

/ والصحيح ماذهب إليه الناظم من إسقاطها من الباب، للزوم

الواو لها في كل موضع، وهى حرف عطف باتفاق، فلو كانت (إمّا) ^{١٨١}/_٣ عاطفة أيضاً لَلَزِم اجتماع حرفي عطف في غير ضرورة، كقولك : (إمّا زيدٌ وإمّا عمرو) فلا يقال : (إمّا زيدٌ إمّا عمرو) إلا في الشعر، نحو^(١):

* إمّا إلى جَنَّةٍ إمّا إلى نارٍ *

فهذا كقوله^(٢):

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أُمْسَيْتَ مِمَّا

يَزْدَعُ الْوَدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ

تقديره : كيف أصبحت؟ وكيف أمسيت؟ فكذلك تقدير البيت : إمّا

(١) صدره :

يَالَيْتَمَا أُمَّتَا شَأْلَتْ نَعَامَتَهَا

وسبق الاشتباه به .

(٢) الخصائص ٢٩٠/١، ٢٨٠/٢، والهمع ٢٧٤/٥، والدرر ١٩٣/٢، والأشمونى ١١٦/٣.

وديوان المعاني للعسكري ٢٢٥/٢، ويروى «يفرس الورد»

وقائله مجهول. ومعناه أن إبداء التحية يسبب المودة والمحبة بين الناس.

إلى جَنَّةٍ وإِما إلى نارٍ.

وأما القائل بأنها عاطفة فشُبَّهَتْ ما يلزم على كون (الواو) وهى العاطفة من التدافع، وهو الجَمْعُ اعتباراً بالواو، والتفريق اعتباراً بـ(إِماً) أيضاً فإن سيبويه ذكر (إِماً) في جملة الحروف العاطفة^(١)، فالظاهر أنها كذلك، وهذا لا شُبْهة فيه.

فأما التدافع فغير ثابت، لأنه يُتَصَوَّرُ بقاء كل واحد من الحرفين على وضعه الأصلي، فيُستَقَاد من (الواو) الجمع بين الشيئين أو الأشياء في المعنى الذى سبقت له (إِماً) من الشكُّ أو غيره، كما أن (لَكِنْ) لإفادة معنى الاستدراك، و(الواو) معها على وضعها من العطف اتفاقاً.

وأما ذِكْرُ سيبويه لها مع الحروف العاطفة فَتَجَوُّزٌ لِمَلازمتها لحرف العطف، كما تجوزوا في أَلْفَى (صَحْرَاء) ونحوه، والحرف المُجَابِ به للشرط والقسم، ومعلوم أن الأمر على خلاف ذلك .

وأما المذهب الثالث فَالزَّم أن يقول بذلك في (وَلَكِنْ) ولا قائل به. وفُرُقٌ بملازمة الواو لـ(إِماً) دون (لكن) وأجيب بأن تجريد (لكن) من الواو لم يثبت من كلام العرب، وهو ظاهر كلام سيبويه، مع أنه قائل بأنها حرف عطف، وكذلك مَنَعَه يونس. وفي ذلك كلام أوسع من هذا. فالأظهر ما ذهب إليه الناظم. والله أعلم.

فإن قيل : هذا الكلام فيه إشكال من وجهين :

أحدهما أن الناظم أحال في معانى (إِماً) على معانى (أو) وقد قَدَّمَ لـ(أو) سبعة معانٍ، فاقْتَضَى أن (إِماً) كذلك، وهذا غير صحيح، فإن معنى (الإضراب) ومعنى (الواو) مفقودان فيها، فإِطْلَاقُ المماثلة غير صحيح.

(١) الكتاب ٤٢٦/١.

والثاني على تسليم ماتقدّم فإطلاقه أيضاً مُشكّل، لأن (أو) يحتمل الكلام معها أمرين، أن يكون مبنياً أولاً على الشك، وأن يكون مبنياً على اليقين، ثم عَرَضَ الشكُ فاستدركه، بخلاف (إمّا) فإن الكلام معها مبنياً على الشك بلا بُدٍّ. ولذلك وَقَعَتْ في أول الكلام لَتُوْذِنَ بالمراد، فهذا في الشك، ولا يَبْعُدُ مثله في الإبهام وغيره.

فالجواب عن الأول أن المعاني المعتمَدَ على القياس فيها، والمشهورة في (أو) هي الخمسة التي تشاركها فيها. وأما المعنيان الباقيان فمن القِلَّةِ بمكان. ولذلك أشار إلى (النُّقْل) في معنى (الإضراب) حين قال : «وإِضْرَابُهَا أَيْضاً نُمِي» وَصَرَّحَ بِـ(النُّدُور) في معنى (الواو) بقوله : «وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوُ» فلما كانت كذلك في المعنيين لم يعتبر بهما^(١)، وصارت / المماثلة راجعة إلى ما كان قياساً.

١٨٢
٣

وعن الثاني أن إطلاقه للمماثلة إنما هي بالنسبة إلى (إمّا) الثانية، ولا شك أنها مثل (أو) في إعطاء الشك أو الإبهام أو التخيير أو غير ذلك من المعاني، لافرق بينهما في هذا، وأما بناء الكلام على الشك أو غيره حتماً مع (إمّا) فإنما حصل بـ(إمّا) الأولى لا الثانية، ولذلك عَرَفُوا الأولى بأنها حرفُ إشعارٍ بما سبقت له الثانية، وَيَعْضُدُ ذلك أنها إذا جاءت في الشعر غيرَ مكررةٍ فالغراء يجعلها كـ(أو) كما في قول الفرزدق أو غيره^(٢):

(١) على حاشية الأصل «لم يعتد بهما» وهما سواء.

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت في الباب نفسه .

تَهَاضُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا

وَأَمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمْ خَيَالُهَا

كأنه قال : أو بأَمْوَاتٍ، فَتَصْلَحُ إذ ذاك لما تصلح له (أو) ولما كانت (أو) غير متعوضة لما قبلها كانت (إمّا) الثانية كذلك. ويكون البناء على الشك يأتى من جهة أخرى لا يضرُّ في صحة أداء اللفظ معناه.

وإذا ثبت هذا كان قول الناظم : «ومثل أو فى القصْدِ إمّا الثَّانِيَّةُ» صحيحاً بإطلاق، وزال الإشكال، والحمد لله.

وأتى لـ(إمّا) بمثال، وهو قوله : «إمّا ذى وإمّا الثَّانِيَّةُ» و«ذى» إشارة إلى القريب، و«الثَّانِيَّةُ» البعيدة، فكأنه قال : (إمّا) القريبة، و(إمّا) البعيدة.

وَأَوَّلُ لَكِنْ نَفْيًا أَوْ نَهْيًا وَلَا

نِدَاءٌ أَوْ أَمْرًا أَوْ اثْبَاتًا تَلَا

قد تقدم أول الباب. عدّه (لَكِنْ) من حروف العطف، ونَبّه على أنها مُخْتَلَفٌ فيها.

فذهب الناظم إلى إثباتها عاطفة، وهو رأى الأكثر. وذهب يونس إلى أنها لا تكون عاطفة، وإنما معناها عنده الاستدراك^(١). وإليه ذهب المؤلف في «التسهيل» و«شرحه»^(٢) هذا إذا وقع بعدها المفرد، وكانت بغير واو.

فإن وقعت (الواو) قبلها فالعطف للواو، و«لَكِنْ» تؤدى معناها الزائد على العطف.

ودلّ على هذا من كلام الناظم عدّه لها حرفَ عطف، لأن حرف العطف لا يدخل على مثله.

(١) انظر رأى يونس في شرح الكافية الشافية ١٢٣١/٣ .

(٢) التسهيل : ١٧٤، وشرحه للناظم (ورقة : ١٩٢ - ١).

ومن هنا ادعى في (إمّا) أنها غير عاطفة. وكذلك إذا وقع بعدها المفرد، فذلك موضع كلامه، لأنه إنما تكلم في عطف المفردات لا في عطف الجمل، وعلى أن الخلاف في (لكن) إذا وقع بعدها الجملة. ولكن الناظم لم يقصد ذكر ذلك، ودلّ على هذا القصد من كلامه شرطُ النفي قبل (لكن) وإذا وقعت بعدها الجملة لا يشترط فيها ذلك.

والأظهر ما ذهب إليه ههنا، لأن سيبويه قد عدها من الحروف المشرّكة، وقرّنها بـ(بل، ولا) بل وشبّها في التشريك بـ(الواو، والفاء، وثم) وغيرها^(١).

وقد احتجّ في «الشرح»^(٢) لنفي كونها حرفَ عطف بأنها لم يُسمع فيها إسقاطُ (الواو) وأن مجاء من نحو قولهم : ما قام زيدٌ لكنْ عمرو، ومارأيتُ زيداً لكنْ عمرو، فمن كلام النحويين لامن كلام العرب. قال : ولذلك لم يمثل سيبويه في العطف إلا بـ(ولكن) بالواو، إذ قال : مامررتُ برجلٍ صالحٍ ولكنطالحُ أراد^(٣) : ومثل (بل) في العطف.

قال المؤلف^(٤) : وهذا من شواهد أمانته، وكمال عدالته، لأنه يُجيز العطف / بها غير مسبوقه بواو، وترك التمثيلَ به لئلا يُعتقد أنه مما استعملته العرب.

ثم قال : ومع هذا ففي المفرد الواقع بعد (ولكن) إشكال، لأنه، على ما قدرته، معطوف بالواو، مع أنه مخالف لما قبلها، وحقّ المعطوف

(١) الكتاب ١/٤٣٥.

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٣ - ١).

(٣) الكتاب ١/٤٣٥.

(٤) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٣ - ١).

بالواو أن يكون موافقا لما قبلها، فالواجب أن يجعل من (عطف الجمل) ويضمّر له عامل، وكأنه قال : ما قام زيدٌ لكن قام عمرو وما رأيتُ زيدا لكن رأيتُ عمرا، لأن الجملة المعطوفة [بالواو] يجوز كونها موافقة ومخالفة، نحو : قام زيدٌ وقام عمرو، ونحو : قام زيدٌ ولم يقم عمرو^(١).

وما قاله فيه نظر؛ فإن النحويين لا يَخْتَرعون الكلام من عند أنفسهم على غير سماع من العرب، والقياسُ إنما يُستعمل على المسموع، وليس لهم أن يُجيزوا إسقاط الواو من (ولكن) كما لم يَجْزُ لهم ذلك مع (إما) الثانية، وفي غير ذلك. وإنما الشأن القياسُ على ماسْمَع.

وأشدُّ من هذا أنه ادَّعى على سيبويه أنه قائلٌ بكونها حرفَ عطفٍ غيرِ مسبوقه بواو، ثم يمثّل بالمسبوقه بالواو محافظةً على السَّماع، فسيبويه إذا خالف، وذهب إلى غير مسموع. وهذا مخالف لما علّم من مذهب في اتِّباع المسموع، فلا يُعوّل على ما تَأَوَّل المؤلف على سيبويه هنا، نعم هل مذهب سيبويه أنها عاطفة دون واو أم لا؟ هذا النظرُ فيه موضع آخر.

وأما ما أورده من الإشكال، والتَّزَم بسببه منْ جَعَلَ المسألة من باب (عطف الجمل) فلا يَسْتَتِبُّ له، لأنه إن تَأَتَّى له في المرفوع والمنصوب فلا يَتَأَتَّى له في مثال سيبويه : ما مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكن طالِح^(٢)، وما مررتُ برجلٍ ولكن حمارٍ، جَرَّ فيهما، وقد سلّم ابن مالك أن مثْل هذا مسموع.

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٣ - ١) مع اختلاف هين في الالفاظ، وما بين الحاصرتين زيادة من : شرح التسهيل.

(٢) الكتاب ١/ ٤٣٥.

والجواب عن الإشكال أن العطف مع (لكن) وإن كان من عطف المفردات في حكم عطف الجمل، فاعتُقر لذلك، مع أن عطف المفردات معها صحيح بنص سيبويه^(١).

بهذا وجه الأستاذ أبو عبدالله ابن الفخار شيخنا رحمه الله^(٢)، فالأظهر ماذهب إليه الناظم هنا من كون (لكن) ثابتة الحكم في الحروف العاطفة. وكثيراً ما يخالف هنا رأيه في «التسهيل» وقد تقدم من ذلك أشياء. وستأتي آخر إن شاء الله تعالى.

واعلم أن (لكن) على وجهين كما أُشير إليه، أحدهما أن تقع في عطف الجمل، فهذه لا يقتصر بها على نفى دون إثبات، ولا على نهى دون أمر، بل تكون بعد الإثبات كما تقع بعد النفي، فتقول : قام القوم لكن عمرو لم يَمْ، وتقول : لم يَمْ القوم لكن عمرو قام.

وكذلك تقع بعد الأمر كما تقع بعد النهي وغيره، فتقول : أكرم زيداً لكن عمراً لا تكرمه، وما أشبه ذلك، لكن بشرط أن يكون مابعدا مخالفا لما قبلها، ولم يتكلم الناظم في هذا الوجه.

والثاني أن تعطف المفردات، وهي التي أخذ في تقرير حكمها، فبين أنها تقع بعد (النفي، والنهي) فلا تقع بعد (الإثبات) فتقول : ما وجدتني عاذلاً لكن عاذراً، فلا تكن لي خاذلاً لكن ناصراً.

ولا يجوز أن تقول : رأيت زيداً لكن عمراً، ومررتُ بصالح لكن طالح. قال سيبويه : فإن قلت: مررتُ برجلٍ صالحٍ ولكن طالح فهو محال لأن (لكن) لا يتدرك بها بعد إيجاب، ولكنها يُثبت بها بعد النفي^(٣). يريد : لا يتدرك بها

(١) المرجع السابق ٤٣٥/١.

(٢) تقدمت ترجمته.

(٣) الكتاب ٤٣٥/١.

الغلط / والنسيان كما يُتدارك بـ(بَلَّ) ولو كانت يُتدارك بها لصح $\frac{١٨٤}{٣}$ وقوعها بعد الإثبات والنفي.

وهذا رأى البصريين أنها لا تقع إلا بعد النفي، والنهي نوع من النفي.

وذهب الكوفيون إلى جواز العطف بها في الإثبات كالنفي. وحجة البصريين ماتقدم من كلام سيبويه، وأن العطف بها في الإثبات إنما يكون في الغلط والنسيان، لأنك تثبت بها للثاني ما أثبتته للأول، فيعلم أن الأول مرجوع عنه. وهذا مستغنى عنه بـ(بَلَّ) في الإثبات، وبقي حكمها في النفي على أصله.

والاستغناء كثير في كلام العرب، وقد بَوَّبَ عليه ابن جني في «الخصائص»^(١). وأتى له بنظائر كثيرة، ونَبَّه عليه سيبويه في مواضع كثيرة، وعدّه من الأصول الثابتة، وبَنَى في التعليل على مقتضاه، فهذا من ذلك.

وشُبِّهَ الكوفيون القياسُ على (بَلَّ) فإنها يُتدارك بها في الإثبات كما يُتدارك بها في النفي باتفاق، فكذلك ينبغي في (لكن) لأنها بمعناها. وأجيب بأنه لا يلزم من الاشتراك في المعنى الاشتراك في الأحكام اللفظية. ألا ترى أنه يحسن دخول الواو على (لكن) ولا يحسن دخولها على (بَلَّ) فإن ساغ الاجتماع في الأحكام عند الاجتماع في المعنى فَلَيْسَ مَثَلُ هذا، وهو غير سائغ باتفاق. فلما لم يكن الأمر كذلك لم يلزم ماقلوه^(٢). وأيضاً فإذا

(١) ج ١ ص ٢٦٦.

(٢) انظر هذا الخلاف وأدلة كل فريق في الإنصاف (٢/٤٨٤) وهي المسألة الثامنة والستون.

كان عطف (بل) في الإثبات لا يتصور إلا على الغلط والنسيان، وهو قليل في كلام العرب، لم يلزم أن يحمل عليه في (لكن) حتى يُسمع، ولم يُسمع ذلك، فلا سبيل إلى القول به.

وقوله : «وَأَوَّلُ لَكِنْ» : مفعول أول، و«نفياً» مفعول ثانٍ لـ (أَوَّلِ) يريد : أول هذا الحرف نفياً، أى اجعله يليه بعده.

ثم قال : « ولا نداءً أو أمراً أو إثباتاً تلا » .

«نداءً» وما بعده منصوب بـ(تَلَا) والجملة خبر المبتدأ الذى هو «لا» كأنه قال : «لا» تَلَا كَذَا وكَذَا،

ويعنى أن العطف بـ(لا) إنما يكون بعد هذه الثلاثة، وهى النداء، والأمر، والإثبات، وهو الخبر المثبت.

فالنداء نحو : يا زيدُ لا عمرو، ويا سلمانُ لا قاسمُ. والأمر نحو قولك : اضربْ زيداً لا عمرأ. ويدخل فيه الدعاء نحو : اللهم ارحمْ زيداً لا عمرأ، واغفرْ لمحمدٍ لا لفلان، وكذلك : غفر الله لزيدٍ لا لعمرو. ومن كلامهم «به لا بظبى بالصرائم أعقر^(١)» معناه: أحل الله الداهية به لا بكذا. وقالوا : «أمتُ في الحجر لافيك^(٢)».

(١) كتاب الأمثال لأبى عبيد : ٧٨، واللسان (صرم، ظبا)

والصرائم : جمع صريمة، وهى القطعة المنقطعة من معظم الرمل. والأعقر من الظباء : الذى تملو بياضه حمرة. يدعو عليه بأن يكون ما أصابه لازماً له، مؤثراً فيه، وألا يكون مثل الطبي في سلامته منه، لأن الظباء لاداء لها، وهى أصح الحيوان.

(٢) اللسان (أمت) وفيه «والأمت : العوج، قال سيبويه : وقالوا : أمتُ في الحجر لا فيك، ومعناه:

أبقاك الله بعد فناء الحجارة، وهى يوصف بالخلود والبقاء : ألا تراه كيف قال :

ما نعلم العيش لو أن الفتى حَجَرٌ تنبؤ الحوادث عنه وهو مَلُومٌ

والإثبات نحو : رأيتُ زيداً لا عمرأً ، وجاعنى محمدٌ لا أخوك . وما أشبه ذلك .

ولما حصرَ مواضع العطف بـ(لا) دلَّ على أن ماسواها لا يُعطف فيه بها ، كالنفي والنهي ، فلا يقال : ما قام زيدٌ لا عمرو ، ولا تضربُ زيداً لا عمرأً ، لعدم صحة المخالفة بين ما قبلها وما بعدها ، فيفسد ما وُضعت له (لا) من كون (لا) يخالف ما بعدها ما قبلها ، فإن قدرت ما بعدها موجباً ، و(لا) نفي للنفي - لزم مخالفة وضعها ، بأن صارت تُوجب ما بعدها لا تنفيه .

وكذلك لا تقع بعد الاستفهام ، فلا تقول : هل رأيتَ زيداً لا عمرأً . قال بعضهم : لأن (لا) لنفي الثاني عمَّا دَخَلَ فيه الأول ، ولم يدخل الأولُ بعد الاستفهام في / شيء ، فلم يصلح أن يُنفي بها ما لم يتَّحَصَّل .
ثم النظر في أمرين ، أحدهما في مواقع الخلاف في هذه المسألة ،
وذلك ثلاثة مواضع :

الأول : النداء ، فقد زعم بعضهم أن العطف بـ(لا) في النداء لم يأتِ عليه شاهد من كلام العرب ، وإنما أُجيز على ما اقتضاه المعنى والقياس .

وهذا الذى قال غيرُ بَيِّن ، فقد نقل سيبويه في أمثلة العطف على المنادى : يا زيدُ لا عمرو^(١) ، والظاهر أنه لا يمثل إلا بما سَمِعَ بعينه ، أو ما سمع مِنَّه .

وقال ابن خروف : إن العطف في النداء بجميع حروف العطف سائغ ، فالظاهر خلاف ما قال .

(١) الكتاب ٢/١٨٦ .

والثاني : أنه ذكر من مواضع العطف الخبر المثبت، وأطلق فيه،
فاقتضى جواز العطف بها بعد الماضي نحو : قام زيدٌ لا عمرو، وهو رأى
جماعة.

وذهب بعضهم، وهو رأى ابن أبي الربيع^(١)، إلى المنع إلا مع التكرار،
فإنك إذا عطفت بها بعد الماضي فقلت قام زيدٌ لا عمرو - كان التقدير : قام زيدٌ
لا قام عمرو، بناء على أن المعطوف على تقدير تكرير العامل، ولو أعدت العامل
للزم التكرارُ فقلت : لاقام عمرو (ولا قام أخوه، إذ لا يقال : لاقام زيد)^(٢) يا هذا ،
فكذلك ما كان في تقديره .

والأرجح ظاهرُ مذهب الناظم من الجواز ، لأن ما بنوا عليه من
التقدير غير مسوِّغ لما قالوا ، فإن تقدير التكرار ليس بحقيقى حتى
يعتبر اعتبارَ المنطوق به ، وإلا لزم ألا يوجد العطف في المفردات البتة ، إذ
ما من معطوف إلا وهو على تقدير تكرار العامل ، فإذا اعتبرت فيه تكرار
العامل صار المفرد جملةً مع العامل ، فزال عطفُ المفردات رأساً ، وهذا باطل
باتفاق . وإذا كان كذلك لم يكن العامل المقدّر هنا في حكم المنطوق به ، فلا يلزم
ما قال .

وأيضاً فالسمع موافق للقول بالجواز إذا سلّم أن المقدّر والمنطوق به
سواء في الحكم ، ففي الكتاب الكريم { فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ }^(٣) ، وقال

(١) البسيط في شرح الجمل ٢٠٢

(٢) ما بين القوسين ساقط من (س).

(٣) سورة البلد / آية : ١١ .

الراجز^(١) :

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا
وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَمَّا

وقال الآخر ، وهو امرؤ القيس ، فى العطف بها بعد الماضى^(٢) :

كَأَنَّ دِثَارًا حَلَقْتُ بِلَبُونِهِ
عُقَابٌ تَنْوَفَى لِعُقَابِ الْقَوَاعِلِ

والثالث أن النفى ، بمقتضى ما قال ، لا يعطف بـ (لا) بعده ، ونُقل عن الكسائى جواز ذلك ، والسمع يمنع من ذلك ، إذ هو مفقود فى هذه المسألة ، وقد تقدم وجه ذلك .

واستُدِلُّ له على الجواز بقوله تعالى : {لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ

(١) ابن الشجري ١٤٤/١ ، ٩٤/٢ ، ٢٢٨ ، والمغنى ٢٤٤ ، والإنصاف ٧٦ ، والخزانة ٢٩٥/٢ ، والجامع الصغير ١٠٦/١ ، واللسان (لم) .

والرجز لامية بن أبي الصلت ، قاله عند موته . وقد أخذه أبو خراش الهذلي وضمه إلى بيت آخر ، وكان يقولهما بين الصفا والمروة ، والأول هو قوله :

لَا هُمْ هَذَا خَامِسُ إِيَّامَا أَتَمَّهُ اللَّهُ وَقَدْ أَتَمَّا

وقد تمثل به النبي صلى الله عليه وسلم ، فصار من جملة الحديث الشريف . ومعناه : إن تغفر ذنوب عبادك فقد غفرت ذنوباً كثيرة ، فإن جميع عبادك خطاؤون . وقوله : « لا أَلَمَّا » أي لم يفعل معصية .

(٢) ديوانه ٩٤ ، والخصائص ١٩١/٣ ، والمغنى ٢٤٢ ، والتصريح ١٥٠/٢ ، والأشمونى ١١١/٣ ، والخزانة ١١٧/١١

ودثار : راعى إبل امرؤ القيس . « اللبون : النواقي نوات اللين . والقواعل : الجبال الصغار . وحلقت : ارتفعت . والعقاب : طائر كاسر معروف . وتنوفاً : جبل مشرف عال . وكان امرؤ القيس نزل بطى فأنشده على إبله فنهبت ، فهو يقول : كأنما اختلطفتها عقاب . فحلقت بها فى الجو فلا يرجى رجوعها ، كما لا يطمع فيما نالت هذه العقاب .

وَالِدَةٌ بَوْلَدِهَا^(١) ، وهذا ليس مما نحن فيه ، بل الجملة الثانية بَيَانٌ
للأولى أو بدلٌ منها ، وليست (لا) الثانية عاطفة .

فإن قيل : هذا الكلام معترض من وجهين :

أحدهما: أن العطف بـ (لا) قد يجوز في موضع لا يكون السابق
قبله نداءً ، ولا أمراً ، ولا إثباتاً ، وذلك في التحضيض والعرض ، فتقول
: هَلَا ضَرَبْتَ زَيْدًا لَا عَمْرًا ، وَأَلَا أَكْرَمْتَ عَمْرًا لِابْنِ شُرٍّ ، وما أشبه ذلك ،
بخلاف الاستفهام / كما تقدم . وحصرُ الناطم مواضع العطف يقتضى
 $\frac{١٨٦}{٣}$ أَلَا يُعْطَفُ بِهَا بَعْدَ هَذَيْنِ ، وهو غير مستقيم .

والثاني : أنه يدخل له في قسم الإثبات أن تقول : قام رجلٌ لا
عَمْرُو ، ورأيت امرأةً لا هَندًا ، وما أشبه ذلك ، وهم قد نصَّوا على أن ذلك
لا يجوز ، إذ شرطوا في العطف بـ (لا) أن يكون الاسم الذي قبلها لا
يصح تناوُلُهُ لما بعدها ، لأن العطف بها إنما جئ به على جهة التأكيد
لصحة الاقتصار على الأول دون الثاني ، وذلك لأن العطف بها إذا قلت :
قام زيدٌ لا عَمْرُو وَرَدَّ عَلَى مَنْ ظَنُّ قِيَامَ زَيْدٍ وَعَمْرُو وَمَعًا ، أَوْ ظَنُّ قِيَامِ
عَمْرُو لَا زَيْدٍ ، فلو قلت : قام زيدٌ ، واقتصرت لجاز ، ولكنك أكَّدتْ ،
فصار الكلام بمنزلة ما لو قلت : إِنَّمَا قام زيدٌ ، أَوْ ما قام إِلَّا زيدٌ ، ولذلك
لَا يُعْطَفُ مَعَ (إِلَّا) بِلا ، لأن (ما) و (إِلَّا) كَالْعَوَاضِ مِنْ ذَلِكَ ، فلم يجز
اجتماعهما .

وإذا كان كذلك فلا بد أن يكون ما بعد (لا) ظاهر المنافاة لما
قبلها ، بحيث لا يصح تناوُلُ ما قبلها لما بعدها .

(١) سورة البقرة / آية : ٢٢٣ .

وكذلك لاتقول : قام زيدٌ لارجلُ ، وهو عكس المسألة الأولى ، ولا قام رجلُ لافارسُ ، على العطف ، ولا ما أشبه ذلك .

وما جاء من نحو : مررتُ برجلٍ لافارسٍ ولاشُجاعٍ - فعلى النعت لا على العطف بـ (لا) وكلام الناظم يتناول ذلك كله ، فكان غيرَ سديد .

فالجواب عن الأول أن العَرَضَ والتحضيض راجعان فى المعنى إلى الأمر ، فما جاز فى الأمر جاز فيهما .

وأما الثانى فلا جواب لى عنه ، والموضع محل نظر والله أعلم .

وَيْلٌ كُلِّكَ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا

كَلِمُ أَكُنْ فِى مَرْبِعِ بَلْ تَنْهَى

وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ

فِى الْخَبَرِ الْمُثْبَتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ

جَعَلَ (بل) هنا على وجهين :

أحدهما : أن تقع موقع (لكن) وذلك بعد (النفى ، والنهى) .

والثانى : أن تقع فى غير ذلك الموقع ، وذلك بعد (الأمر ، والخبر المثبت) .

فأما الأول فحكمُ (بل) فيه حكم (لكن) وذلك أن توجب للثنائى ما نفى عن

الأول ، فإذا - قلت : ما قامَ زيدٌ بل عمرو ، ولا تُكْرِمُ زيداً بل عمرواً ، فـ (عمروُ)

مُثَبَّتٌ له الحكمُ المنفَى عن (زيد) كما كان ذلك فى (لكن) حيث قلت: (ما قام زيدُ

لكن عمرو ، ولا تُكْرِمُ زيداً - لكن عمرواً ، فكل واحدة من الآداتين مخالفة ما

بعدها لما قبلها . والنفى المؤلُّ فى هذا كالصریح ، نحو : زيدٌ غيرُ قائم بل قاعدُ

، كما كان فى (لكن) (نحو : زيدٌ غيرُ قائم لكن قاعدُ) ^(١) .

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبتته من (س) وحاشية الأصل .

ومَثَلُ الناظِمِ ذلك بقوله : «لَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهًا» .

والمَرْبَعُ : منزل القوم في الربيع خاصة ، تقول : هذه مَرَابِعُنا ومَصَائِفُنا ، أى حيث نَرْتَبِعُ ونصيف .

والتَيْهَاءُ ممدودةٌ : الفلاةُ التى يُتَاهُ فيها ، فلا يُهْتَدَى فيها للمخرج منها ، بل يُتَحَيَّرُ فيها إذا وُكِّجَتْ . و (أَرْضُ مَتَيْهَةٍ) من ذلك . أى لم أَكُنْ فى منزلٍ أَهْلٍ بل فى بلدةٍ قَفْرٍ ، لأنيسَ فيها ،

وأما الثانى فذكر أنك تُثَبِّتُ بـ (بل) للثانى حكم الأول فى الموضعين المذكورين ، وهما (الخبر المَثْبُت ، والأمر) .

وأتى فيه بلفظ (النَّقْل) لأن الحكم المذكور للأول يُنْقَلُ بعينه للثانى بعد ما حُكِّمَ به على / الأول .

$\frac{187}{3}$

لكن هذا النقل على ضربين :

أحدهما أن يكون ذكرُ الأول فيه مقصودا ، والحكم عليه مقصودا ، ثم يُضْرَبُ عنه إلى ذكر الثانى والحكم عليه ، لِقَصْدِ يَقْصِدُهُ المتكلم فى ذلك ، كما تقول : زيدٌ شجاعٌ بل أَسَدٌ ، وهندٌ بَدْرٌ بل شمسٌ .

ونظير هذا فى عطف الجمل قول الله تعالى : {بَلْ أَدَارِكُهُمْ فى الآخِرَةِ بَلْ هُمْ فى شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ} ^(١) .

والثانى أن يكون ذكرُ الأول والحكم عليه غيرَ مقصود ، وإنما وقع غلطاً أو نسياناً ، فيُضْرَبُ عنه إلى ذكر الثانى والحكم عليه ، كما تقول : رأيتُ رجلاً بل حماراً ، وأنت عبْدِي بل سَيِّدِي .

(١) سورة النمل / آية ٦٦ .

وكقولك فى النسيان : لَهُ عَلَىٰ دَرَهْمَانِ بِلِ ثَلَاثَةً ، وأنت أخى بِلِ ابْنُ
أخى ، وما أشبه ذلك .

وكذلك فى الأمر نحو : اضرب زيدا بِلِ عمراً ، وأعطنى درهمين بِلِ ثلاثة .
واعلم أنه قال : «وَيْلٌ لِّكُنْ» إلى آخره ، فاقترضى أن مابعد (بِلِ) موجبٌ
لزوماً ، وإن كان بعد النفى أو النهى ، كما أن مابعد (لكن) كذلك . وهذا رأى
الجمهور .

وزهب المبرد إلى كونه موجباً غير لازم ، وفرّق بين (بِلِ) و (لكن) بأن (بِلِ)
لا يتكلم بها إلا غالطاً ، مثل : رأيت زيدا بِلِ عمراً ، أى بِلِ (رأيتُ عمراً ،
فغلطتُ ، وكذلك فى النفى إذا قلت : ما رأيتُ زيدا بِلِ عمراً ، أى بِلِ^(١) ما رأيتُ
عمراً ، اعتمدت فى الجحد على الثانى .

قال : وقد يكون فى النفى ك (لكن) أى : بِلِ رأيتُهُ . قال : والجيد هذا ،
لأن (رأيت) أقرب ، فيكون معناه : بِلِ رأيتُ عمراً .

والصحيح ما عليه الناس ، لأن السماع لم يأت بما ذكر ، وهو المتبّع ،
وإنما الوجه اتباع ما اتفق الناس عليه ، ومادلٌ عليه كلام العرب . وأيضاً لو كان
كما يقول المبرد لجاز فى (ما) الحجازية أن تقول : ما زيد قائماً بِلِ قاعداً بناءً
على بقاء النفى ، وأن التقدير : بِلِ ما هو قاعداً ، وهذا ليس بمقول باتفاق ،
وإنما كلام العرب على الرفع فى (قاعداً) وما ذاك إلا لما كان بطلان النفى .

ثم يبقى فى كلامه مُشَاحَةً لفظية^(٢) ، ومشاحة معنوية .

فأما اللفظية ففى قوله : «والأمرُ الجلى» فقيد الأمر بكونه جلياً ، وهذا
حشوٌ لافائدة فيه (وأيضاً فهو حشوٌ مُخلٍ ، إذ يقتضى أن الأمر إذا لم يكن

(١) مابين القوسين ساقط من النسخ جميعا ، ومستترك على حاشية الأصل وحده ، وهو الصواب

(٢) المشاحة : المخاصمة والمجادلة .

جلياً ظاهراً فلا يُعطف بها فيه^(١) ، وليس كذلك ، لأن (التخضيض) يجوز العطفُ بها بعده فتقول : هَلَا أُكْرِمْتَ زَيْدًا بِلِ عَمْرًا ، وكذلك (العَرْض) نحو : أَلَا أُكْرِمْتَ زَيْدًا بِلِ عَمْرًا ، على الغلط والنسيان وغيرهما ، كما قلت : أُكْرِمُ زَيْدًا بِلِ عَمْرًا .

وأما المعنوية فإنه قال : « وَيَلْ كُلِّكَنْ » فاقتضى أنها مثلها في أحكامها اللفظية والمعنوية إذا وقعت بعد مصحوبيها .

فأما كونها مثلها في الحكم اللفظي فنعم ، وأما في المعنوي فلا ، لأنهما يَفْتَرِقَان ، ألا ترى أن (بِلِ) يُسْتَدْرَكُ بها الغلطُ والنسيان ، (ولكن) لا يُسْتَدْرَكُ بها ذلك ، فقد حصل الفرق بينهما على الجملة ، فكيف يقول : إن (بِلِ) ك (لكن) !

والجواب أن (الجَلْبِي) ليس بِقَيْدٍ متحرِّزٍ به ، وإنما أتى به حَشْوًا . وقد يَنْدَرُ من الناظم مثلُ هذا لضيق المجال في الشعر .

وعن الثاني أن الكلام في (بِلِ) ، ولكن إنما هو عند وقوعهما معاً بعد (النفي والنهي) وليست (بِلِ) عند ذلك يُسْتَدْرَكُ بها غلطُ ولا نسيان ، وإنما يُثَبَّتُ بها للثاني^(٢) مانفي عن الأول ك (لكن) من كل وجه .

وَحَذَفَ الياءَ من / «الثَّانِ» للضرورة ، كما قال الأعشى^(٣) :

$\frac{١٨٨}{٣}$

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل و (ت) وأثبت من (س) وحاشية الأصل .

(٢) في النسخ «يثبت بها» وما أثبت من حاشية الأصل ، وهو أوضح .

(٣) ديوانه ٩٨ ، والكتاب ٢٨/١ ، والمنصف ٧٣/٢ ، والإنصاف ٣٨٧ ، ٥٤٥ ، والهمع ٢٤٤/٢ والدرر ٢١٧/٢ .

والغواني : جمع غانية ، وهي المرأة التي استغنت بجمالها عن الزينة . ويصر منه : يقطعن حبال مودته . يصف النساء بالغدر وقلة الوفاء .

وَأَخُو الْغَوَّانِ مَتَى يَشَأْ يَصْنُرْ مِنْهُ
وَيُعِدُّنَ أَعْدَاءَ بُعَيْدٍ وَدَادٍ
وفى النظم من هذا النوع أشياء كثيرة .
وإنَّ عَلَى ضَمِيرٍ رَفْعٍ مُتَّصِلٍ
عَطَفَتْ فَافْصِلِ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ
أَوْ فَاصِلِ مَا وَيَلَا فَاصِلٍ يَرِدُ
فِي النَّظْمِ فَاشِيئاً وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

هذه مسألة كلية فى حروف العطف ، وذلك أن المعطوف عليه تارة يكون ظاهرا ، ولا إشكال فى جواز العطف عليه ، كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، وسواء كان المعطوف عليه ظاهرا أو مضمرا .

وتارة يكون ضميرا ، والضمير على قسمين ، منفصل ومتصل .

ف (المنفصل) حكمه حكم الظاهر مطلقا ، فيجوز العطف عليه مرفوعاً كان أو منصوباً . ولا يكون مجرورا إلا فى الاضطرار ، فتقول : زيدٌ ماجاعنى إلا هو وهندٌ ، وما رأيتُ إلا إياك وعمراً ، وأنا وزيدٌ منطلقان ، وما أشبه ذلك ، فإنهم حكموا له بحكم الظاهر هنا . وخرج هذا عن كلام الناظم بقوله : «متَّصِلٌ» ففهم أن غير المتصل لا يشترط فيه ما ذكر .

و (المتصل) إن كان منصوباً الموضع جاز العطف عليه أيضا مطلقا ، لأنه فى حكم المنفصل من حيث كان فضلةً ، أو جارياً مجرى الفضلة ، فليس له مع عامله اتصال تام ، كما كان لضمير الرفع مع عامله ، فلذلك قيد ما أراد تقييده بقوله : «ضَمِيرٍ رَفْعٍ مُتَّصِلٍ» .

وأما إن كان مرفوعاً أو مجروراً فأبْذُ ذاك لا يُعطَف عليه مطلقاً ، بل بشرطٍ يَقتَرِن به .

وقَدِّم الكلام على ضمير الرفع ، فَقَرَّرْ أنه إذا عُطِف عليه فالقياس المعتمد فيه ، والشَّهير في كلام العرب ، أن يُفصل بينه وبين ما عُطِف عليه بفواصل ، أي فاصلٍ كان ، إلا أن الأكثر والأوَّلَى الفصلُ بالضمير المنفصل المناسب له في الرفع ، ولذلك قَدِّم ذكره قبل غيره فقال : «فَأَفْصِلْ بالضميرِ المُنفَصِلِ» .

فتقول : قمتُ أنا وزيدُ ، وقمتَ أنتَ وعمروُ ، وزيدُ يخرج هو وخالدُ ، ونحو ذلك .

ومنه في القرآن : {اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ} ^(١) ، {فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا} ^(٢) ، {وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبْدْنَا مِنْ نَوْهٍ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا} ^(٣) ، وهو كثير .

وقد يأتى الفصل بغير الضمير وهو قوله : «أَوْفَاصِلِ مَا» كالمجرور والظرف و (لا) وغيرها ، كقوله تعالى : {هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ} ^(٤) .

فهذا فصل بالمجرور ، والظرفُ مثله نحو : جلستُ عندك وعمروُ .

ومن الفصل بـ (لا) إذا وقعت بين العاطف والمعطوف قوله : {سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا} ^(٥) .

ومن الفصل بالمفعول قوله : {فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ} ^(٦) .

(١) سورة البقرة / آية : ٢٥ ، والآراف / آية : ١٩ .

(٢) سورة المائدة / آية : ٢٤ .

(٣) سورة النحل / آية : ٢٥ .

(٤) سورة الأحزاب / آية : ٤٣ .

(٥) سورة الأنعام / آية : ١٤٨ .

(٦) سورة آل عمران / آية : ٢٠ .

ويخبر (كان) قوله حكاية : {أَنْذَا كُنَّا تُرَابًا وَأَبَاؤُنَا} ^(١) .

وبالتميز كقول الشاعر ^(٢) :

مَلِئْتُ رُغْبًا وَقَوْمٌ كُنْتُ رَاجِيَهُمْ

لَمَّا دَهَمْتُكَ مِنْ قَوْمِي بِأَسَادِ

وبالنداء قول الشاعر ^(٣) :

لَقَدْ نَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ وَابْنُكَ غَايَةُ

مَنْ الْمَجْدِ مَنْ يَظْفَرُ بِهَا فَاقَ سُوْدُ

/ والفصل بغير ذلك أيضا سائغ ، كما قال : (أوافصل مآ) . $\frac{١٨٩}{٣}$

وأما إذا لم يفصل بينهما بفاصل فهو في الشعر فاش شائع
مشتبه ، وهو مع ذلك ضعيف في القياس ، كما قلت : قمت وزيد ، وهند
قامت وأبوها .

ومما جاء في الشعر من ذلك قول عمر بن أبي ربيعة ، أنشدته
سيبويه ^(٤) :

(١) سورة النمل / آية : ٦٧

(٢) الهمع ٢٦٧/٥ ، والدرر ١٩١/٢

وقائله مجهول . والرعب : الخوف والفرع . ودهمتك : فاجأتك وغشيتك . وبأساد : رجال
كالأسود .

(٣) الهمع ٢٦٧/٥ ، والدرر ١٩١/٢ ، والمساعد ٤٦٩/٢ وقائله مجهول . والسؤد : المجد
والشرف .

(٤) الكتاب ٣٧٩/٢ ، والخصائص ٣٨٦/٢ ، وابن يعيش ٧٦/٣ ، والإنصاف ٤٧٥ ، ٤٧٧ ،
والأشعموني ١١٤/٣ ، والعيني ١٦١/٤ ، وملحقات ديوانه ٤٩٠ ، والزهر : جمع زهراء ،
وهي البيضاء المشرقة اللون . وتهادى : أصله تنهادى - بتامين - أى تمشى مشيا
ساكنا - والنعاج : جمع نعجة ، يريد بقر الوحش ، وتشبه به النساء في سعة العين
وسكون المشى . والملا : الفلاة الواسعة ، ويروى « الفلاة » بالفاء . وتعمسن رملا : سرن
بغير هداية ، وإذا مشى البقر في الرمل كان أسكن لمشيها لصعوبة المشى في الرمل .

قُلْتُ إِذَا أَقْبَلَتْ وَزَهْرُتْهَا دَى

كَنْعَاجِ الْمَلَأْ تَعَسَّفَنَ رَمَلَا

وأنشد أيضا للرأعي (١) :

فَلَمَّا لَحِقْنَا وَالْجِيَادُ عَشِيَّةُ

دَعَاؤَا يَا لِبُكْرٍ وَاعْتَزَيْنَا لِعَامِرٍ

وأنشد أيضا (٢) :

فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقَيْنَا وَأَنْتُمْ

لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشُّرِّ مُظْلِمٌ

وأنشد السِّيرافي وغيره لجريـر (٣) :

وَرَجَا الْأَخْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ نَفْسِهِ

مِمَّا لَمْ يَكُنْ وَأَبُ لَهُ لَيْنَالَا

(١) الكتاب ٢/٢٨٠ ، واللسان (عزا) ديوانه

ويروى «يالكلب» و«يالكلب» واعتزينا : من العزاء والعزوة ، وهي دعوة المستغيث حين يقول
يا فلان ، أو يالأنصار ، أو يالمهاجرين . يقول : خرجنا لطلبهم فلحقناهم عشية ، فاشتغاثوا
بقيلتهم ، واستغثنا نحن بقيلتنا . والراعى من نمير بن عامر .

(٢) الكتاب ٣/١٠٧ ، وابن يعيش ٩/٩٤ ، والمغنى ٣٣ ، والتصريح ٢/٢٢٣ ، والأشمونى ٣/٢٨٦ ،
والخزانة ١٠/٨٠

والشعر للمسبيب بن علس يخاطب بنى عامر بن ذهل بن ثعلبة ، ويقول لهم : لو التقينا بكم فى
الحرب لأظلم نهاركم قصار ليلا مفعما بالشر .

(٣) ديوانه ٤٥١ ، والإنصاف ٤٧٦ ، والتصريح ٢/١٥١ ، والهمع ٥/٢٦٧ ، والأشمونى ٣/١١٤ ،
والعينى ٤/١٦٠ [يهجو الأخطل ولذلك صغره] .

وقال الآخر ^(١) :

أَلَمْ تَرَ أَنَّ النَّبْعَ يَصْلُبُ عُودَهُ

وَلَا يَسْتَوِي وَالْخِرُوعُ الْمُتَقَصِّفُ

وهذه المسألة مُخْتَلَفٌ فيها بين أهل البلدين ، فذهب البصريون إلى منع العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فصل ، وإنما يأتي عندهم فى الشَّعْرُ حيث لا يُقَاس عليه .

وذهب الكوفيون إلى جواز العطف بلا فصل مستدلّين على ذلك بما جاء فى الشَّعْرُ ، ويقولون تعالى : { فَاسْتَوَىٰ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ } ^(٢) ، ففى «استوى» ضميرٌ عندهم ، و«هو» معطوف عليه ، أى استوى جبريلٌ ومحمدٌ صلى الله عليه وسلم .

وهذا عند البصريين ليس فيه دليل .

أما الشَّعْرُ : فظاهر ، وأما الآية فَتَحْتَمِلُ أَنْ تكون الواو فى (وهو) واوَ الحال لا واوَ العطف ، والضميران معاً لجبريلَ عليه السلام ، أى استوى فى صورته التى خُلِقَ عليها حالَ كَوْنِهِ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى ^(٣) .

وقد رأى المؤلف فى «التسهيل» و«شرحه» ^(٤) رأياً ثالثاً ، وهو جواز

العطف فى الكلام على قلة ،

(١) معانى القرآن ٩٥/٣ ، وتفسير القرطبي ٨٥/١٧ ، وأساس البلاغة (قصف) والنبع : شجر ينبت

فى قلة الجبل ، تتخذ منه القسيّ والسهام ، والخِرُوعُ : كل نبت ضعيف ينشئ .
وينبت يقوم على ساق ، ورقه التين ، وثمره حب فى عناقيد ، وله دهن كثير .

(٢) سورة النجم / آية : ٦ ، ٧ .

(٣) انظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى ٤٧٤ - ٤٧٨ (المسألة ٦٦) .

(٤) التسهيل : ١٧٧ ، وشرحه للناظم (ورقة : ١٩٨ - ١)

واستشهد على ذلك بأمرين :

أحدهما : ما جاء من ذلك فى الكلام من قولهم : مررتُ برجلٍ سواءٍ والعدَمُ ، وفى الحديث قولُ عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - : كنتُ وجارُ لى من الأنصار^(١) ، وقولُ على بن أبى طالب - رضى الله عنه - : كنتُ أسمعُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم ، كنتُ وأبو بكر وعمرُ ، وفعلتُ وأبو بكر وعمرُ ، وانطلقتُ وأبو بكر وعمرُ ، هكذا ثبت ضبطُها فى صحيح البخارى^(٢) .

والثانى : أن ما جاء فى الشُّعْر من ذلك منه ما يلحق بالنثر لإمكان الإيتان به على غير ضرورة ، لتمكُّن الشاعر أن ينصب ما بعد (الواو) على المفعول معه فى بيت ابن أبى ربيعة ، والراعى ، وجريير ، وكذلك قال المؤلف فى بيتى ابن أبى ربيعة وجريير ، بناءً على أصله فى ذلك ، وقد مرَّ الكلام على ما فى ذلك فيما تقدم .

فإن قيل : ظاهرُ الكلام متهافٍ ، فإنه بين أن العطف بلا فصلٍ شائعٌ فى الشُّعْر ، وهذا يقتضى أنه قوىٌ فى قياس الضرائر^(٣) ، كصَرَفَ ما لا ينصرف ، وقَصُرَ الممدود ، فقوله بعد هذا : «وَضَعْفُهُ اعْتَدُّ» مضافٌ لهذا .

وأيضاً فإن أراد أنه ضعيف فى الكلام - إن قيل - فهذا أيضاً كذلك ، لأنه لم يلتفت هنا إلى نقلٍ فى النثر ، ولا نَبَهَ على أنه يُقاس فى النثر

(١) رواه البخارى فى كتاب العلم - باب التناوب فى العلم ، حديث رقم (٨٩) فتح البارى ١/١٨٥ ،

وفى كتاب المظالم - باب رقم ٢٥ ، حديث رقم (٢٤٦٨) فتح البارى ٥/١١٤ .

(٢) البخارى - فضائل الصحابة (الفتح ٢٢/٧) حديث (٣٦٧٧) ، ومسلم - فضائل الصحابة (١٨٥٨/٤) حديث (٢٢٨٩) .

(٣) الضرائر : جمع ضرورة ، ويراد هنا الضرورة الشعرية وهى الحالة الداعية للشاعر إلى أن يرتكب فى شعره ما لا يرتكب مثله فى النثر .

على ما / اخْتَصَّ بالشَّعر ، ولو نَبَّه عليه لكان متناقضا .

ولا يقال: إنه أتى بقوله : (وَضَعْفُهُ اعْتَقَدُ) تَنَمُّه للبيت لا لغير ذلك ، فإن هذا أَشْنَعُ عليه ، فثبت أن هذه التَّنَمُّ مُشْكَلَةٌ .

فالجواب : أنه إنما أراد اعتقادَ الضعفِ فيه في القياس مطلقا ، لا بَقَيْدِ كونه في نَظْمٍ أو نَثْرٍ ، فسَلَطَ الضعفَ على وُروده ، ولَمَّا قال ذلك ، مع النص على شِيعَاة في الشَّعر ، دَلَّ ذلك على جواز إتيانه في النثر قليلاً ، أو يكون قوله : (وَضَعْفُهُ اعْتَقَدُ) يريد به : في الكلام ، فكانه يقول : إنه في الشعر قَوِيٌّ ، وفي الكلام ضَعِيفٌ . وعلى هذا يتفق رأيه هنا مع رأيه في «التسهيل» و«شرحه»^(١) ويكون الدليل على صحة رأيه ماتقَدَّم ، والله أعلم .

وأما ضمير الجر فقال في العطف عليه :

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى

ضَمِيرِ خَفَضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا

وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا إِذْ قَدْ أَتَى

فِي النِّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحُ مُثَبَّتَا

عَوْدُ الْخَافِضِ : بمعنى إعادته ، يعني أن إعادته الخافض في العطف على الضمير المخفوض - ولا يكون إلا متصلا - جَعَلَهُ النَحْوِيُّونَ شرطًا لازماً فقالوا : لايجوز العطف عليه إلا مع إعادة الخافض .

فإِذَا قُلْتَ : مررتُ بِكَ ، فَأَرَدْتَ الْعَطْفَ عَلَيْهِ قُلْتَ : وَبَزِيدٍ ، وَلَا تَقُولُ : وَبَزِيدٍ ، إِلَّا فِي الشَّعْرِ ، كَمَا فِي التَّنْزِيلِ الْكَرِيمِ : [قُلْ اللَّهُ يُنَجِّكُم مِّنْهَا

(١) التسهيل ١٧٧ ، وشرحه للناظم (ورقة : ١٩٨ - ١) .

وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ^(١) ، {وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلِّ تُحْمَلُونَ}^(٢) {وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ}^(٣) . {فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ آتِيتَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا}^(٤) .

وكذلك إن كان الخافض اسماً نحو : جلستُ عندك وعندَ زيدٍ ، وأعجبني خروجُك وخروجُ زيدٍ .

وفى القرآن : {قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَالْهَ أَبَائِكَ}^(٥) . وهو كثير أيضا .

فهذا لازم هند هؤلاء ، وهم البصريون . ورأى الكوفيون أن ذلك غير لازم ، بل يجوز عندهم الأيعاد الخافض فتقول : مررتُ بكَ وزيدٍ ، وجئتُ إليك وعمرو ، وتبع الكوفيون يونس والأخفش . ونقل عن الشَّلَوِيِّينَ فى بعض المواضع اختيارُ هذا الرأى .

وهو الذى ذهب إليه الناظم هنا ؛ إذ قال : {وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا} أى اشتراط إعادة الخافض غيرُ لازم فى رأى ، لكن قد يُشعر بأنه الأحسن ، ولاشك فى هذا ، فإن الغالب فى النقل إعادة الخافض وهو رأيه فى «التسهيل» أيضا^(٦) .

ومما جاء فى النثر من ذلك قراءة حمزة^(٧) : {وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِى تَسْأَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ}^(٨) بالخفض فى الأرحام ، وهى مَرْوِيَّةٌ عن الحسن ومجاهد وقتادة

(١) سورة الأنعام / آية : ٦٤ .

(٢) سورة المؤمنون / آية : ٢٢ .

(٣) سورة الأحزاب / آية : ٧ .

(٤) سورة فصلت / آية : ١١ .

(٥) سورة البقرة / آية : ١٣٣ .

(٦) ص : ١٧٧ .

(٧) هو أبو عمارة حمزة بن حبيب الزيات ، الإمام الحبر الكوفى ، أحد القراء السبعة (ت ١٥٦ هـ) [غاية النهاية لابن الجزى ١/٢٦١] .

(٨) سورة النساء / آية : ١ .

وانظر فى هذه القراءة : السبعة لابن مجاهد : ٢٣٦

والنخعي ويحيى بن وثاب والأعمش وطلحة بن مُصَرِّف^(١) ، وَحَمَلُهَا عَلَى أَنْ
(الواو) لِلْقَبَسِمْ ضَعِيف .

وحكى قُطْرُب^(٢) : ما فيها غيره وَفَرَسِه ، وفي البخارى : «إِنَّمَا مَتَلَكُمُ
واليهود والنصارى»^(٣) ، بالجر .

(١) البحر المحيط ١٥٧/٣

والحسن هو الحسن بن يسار السيد الامام أبو سعيد البصرى ، إمام زمانه علما وعملا ، وهو
أحد القراء الأربعة عشر (ت ١١٠هـ)

ومجاهد هو مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكى ، أحد الأعلام من التابعين والأئمة المفسرين وله
اختيار فى القراءة (ت ١٠٣هـ) .

وقتادة هو قتادة بن دعامة أبو الخطاب السدوسى البصرى المفسر ، أحد الأئمة فى حروف
القرآن ، وله اختيار فى القراءة (ت ١١٧هـ)

والنخعي هو إبراهيم بن يزيد بن قيس أبو عمران النخعي الكوفى ، الإمام المشهور الصالح ،
الزاهد العالم (ت ٩٦هـ)

ويحيى بن وثاب الأسد الكوفى ، تابعى ثقة كبير ، من العباد الأعلام ، قال عنه الأعمش «يحيى
أقرأ من بال على التراب» (ت ١٠٣ هـ) .

والأعمش هو سليمان بن مهران الأعمش أبو محمد الكوفى ، الإمام الجليل (ت ١٤٨هـ) وطلحة بن
مصرف أبو محمد الهمداني الياشى الكوفى ، تابعى كبير له اختيار فى القراءة ينسب إليه
(ت ١١٢هـ) .

وانظر تراجمهم على الترتيب فى (غاية النهاية) : ١/ ٢٣٥ ، ٢/ ٤١ ، ٢/ ٢٥ ، ١/ ٢٩ ، ٢/ ٣٨٠ ،
١/ ٣١٥ ، ١/ ٣٤٣ .

(٢) قطرب هو محمد بن المستنير أبو على المعروف بقطرب النحوى اللغوى ، أحد العلماء بالنحو
واللغة ، أخذ عن سيبويه وعن جماعة من البصريين . ويقال : إن سيبويه لقبه قطربا لمباكرته له فى
الأسفار ، قال له يوما : ما أنت إلا قطرب ليل (ت ٢٠٦هـ) [إنباء الرواء ٢١٩/٣] .

(٣) البخارى - كتاب الاجارة - باب الاجارة من العصر إلى الليل (٤٤٧/٤) والترمذى - باب
الآلئ - باء ماجاء فى مثل ابن آدم ١٥٣/٥ .

واحتج المؤلف أيضا بقوله : «وَكُفِّرُ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ»^(١) ، وذلك لايتعين شاهداً وأن كان قد رجَّحه ، لأن المعنى ليس على أنهم كفروا بالمسجد الحرام ، وإنما المعنى على أنهم صدُّوا عن المسجد الحرام ، فهو عطف على «سَبِيلِ»^(٢) . كالأية الأخرى : {إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا / ١١١} وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ^(٣) ، وَعَيْنُ الْفَارِسِيِّ فِي «الْحُجَّةِ»^(٤) ، حَمَلَ الْآيَةَ عَلَى هَذَا ، وَلَمْ يَعتَبرَ مَا اعتَبرَهُ الْمُؤَلِّفُ وَالشُّلُوبِيُّينَ مِنْ لُزُومِ الْفَصْلِ بَيْنَ الْمَصْدَرِ الْمَوْصُولِ وَمَعْمُولِهِ بِأَجْنَبِي ، بِتَقْدِيرِ الْعُطْفِ عَلَى «سَبِيلِ اللَّهِ» .

ونقل ابن الأنباري^(٥) ، عن الكوفيين الاستشهادَ بآياتٍ أُخِرَ لايتعين فيها ما قالوا ، فهذا مما جاء في «النثر الصحيح مُثَبَّتًا» .

وأما النظم فمعه ما أنشد سيبويه من قول الراجز^(٦) :

أَبَكَ أَيُّهُ بِيَّ أَوْ مُصَدَّرٌ

مِنْ حُمُرِ الْجِلَّةِ جَابِ حَشُورِ

(١) سورة البقرة / آية : ٢١٧ ، وانظر : شرح التسهيل للناظم (ورقة ١٩٨ - ١) .

(٢) يعنى قوله عز وجل في الآية نفسها : (وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ) .

(٣) سورة الحج / آية : ٢٥ .

(٤) هو كتابه الكبير في تحليل وجوه القراءات السبع ، وانظر : ج ٣ ص ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف له ٤٦٣ - ٤٧٤ (المسألة ٦٥) وفيه عرض واسع لأدلة كل

من الفريقين .

(٦) الكتاب ٢/٣٨٢ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٥١ ، والمعاني الكبير ٨٣٢ ، واللسان (أوب)

أبك : وياك . وأيئة : ناد وادع ، وأصل التأنيبه دعاء الإبل . لمصدر : التشديد والمصدر :

والجلَّة من الحمر : مسانها ، واحدها جليل . والجأب : الغليظ . والحشور : المنتفخ

البطن . شبه نفسه بهذا الحمار في الصلابة والشدَّة .

فَعَطَفَ عَلَى الْيَاءِ مِنْ (بِي) مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْيَاءِ . وَأُنْشِدَ أَيْضًا^(١) :

فَالْيَوْمَ قَرِيبَتْ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا

فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

وَأُنْشِدَ الْفَرَاءَ^(٢) :

تُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السُّوَارِي سَيُوفُنَا

فَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطُ نَقَانِفُ

وَأُنْشِدَ لِلْعَبَّاسِ بْنِ مَرْدَاسٍ^(٣) :

أَكْرُ عَلَى الْكَتِيبَةِ لَا أَبَالِي

أَحْتَفِي كَانَ فِيهَا أُمُّ سِوَاهَا

وَأُنْشِدَ قُطْرِبَ وَالْفَرَاءَ^(٤) :

(١) الكتاب ٢/٢٨٣ ، وابن يعيش ٣/٧٨ ، ٧٩ ، والهمع ٥/٣٦٨ ، وشرح الرضى على الكافية ٣/٣٣٦ ، والخزانة ٥/١٢٢ ، والأشمونى ٣/١١٥ .

وقريت : أخذت وشرعت . يقول إن هجاءك للناس وشتمهم صار أمرًا معروفًا لا يتعجب منه ، فلا عجب إذا أخذت تهجوننا ، كما لا يعجب الناس مما يفعل الدهر .

(٢) لمسكين الدارمي ، ديوانه ٥٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٨٦ ، وابن يعيش ٣/٧٩ ، والإنصاف

٤٦٥ ، وشرح الكافية الشافعية ١٢٥١ ، والأشمونى ٣/١١٥ ، والعينى ٣/١٦٤ والسواري : جمع سارية ، وهي الإسطوانة .. وغوط : جمع غائط ، وهو المطنن من الأرض . ونقائف جمع نفنف ، وهو الهواء بين الساريتين ، أو الهواء الشديد : يريد أنهم طوال القامات .

(٣) ديوانه ١١٠ ، والإنصاف ٢/٢٩٦ ، ٤٦٤ ، وشرح الكافية الشافعية ١٢٥٢ ، والحماسة الشجرية

١٣٣/١ وأكر : أرجع ، يريد أنه يقدم ولا يقر . والكتيبة : الجماعة من الجيش ، والحتف : الموت وقبله :

وَلِي نَفْسُ تَتَوَقَّ إِلَى الْمَعَالِي سَتَتَلَفُ أَوْ أَبْلَغُهَا مَنَاهَا

(٤) معاني القرآن ٢/٨٦ ، والإنصاف ٤٦٦ ، وشرح الكافية الشافعية ١٢٥٢

ونو الجماجم : موضع . ويوم ذى الجماجم من وقائع العرب في الإسلام .

هَلَا سَأَلْتَ بِذِي الْجَمَاجِمِ عَنْهُمْ
وَأَبَى تُعْصِمِ ذِي اللُّوَاءِ الْمُخْرِقِ
وقال الآخر (١) :

إِذَا أَوْقَدُوا نَارًا لِحَرْبٍ عَدُوَّهُمْ
فَقَدْ خَابَ مَنْ يَصَلَّى بِهَا وَسَعِيرَهَا
فهذه جملة أيضا من النظم (٢) ، المنقول عن الثقات ثابتاً غير نادر ، فلا بد
من القول بجوازه وإن كان الأولى إعادة الخافض فالسماح هو المتبع .
وجه القياس في المنع (٣) ، فيه نظر عند المؤلف ، وذلك أنه نقل عنهم في
ذلك وجهين :

أحدهما : أن الضمير المجرور شبيه بالتنوين ، ومعاقب له ، فلا يُعطف
عليه ، كما لا يُعطف على التنوين .
والثاني : أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحاً لحلول كل واحد
منهما محل الآخر ، وضمير الجر غير صالح لحلوله محل ما يُعطف عليه ،
فامتنع العطف عليه إلا مع إعادة الجار ، وما نُقل عنهم ضعيف عنده جدا .
أما الأول : فيلزم على اعتباره ألا يُعطف عليه وإن أُعيد الجار ، لأن
التنوين لا يُعطف عليه بوجه .

وأيضاً فيلزم أن يُمنع توكيده والبدل منه ؛ إذ ليس في التنوين ذلك ،
والبدل والتوكيد من ضمير الجر جائز اتفاقاً ، فللعطف أسوة بهما .

(١) شرح الكافية الشافية ١٢٥٣ ، والعيني ١٦٦/٤

وصلّى بالنار : وجد حرها . وسعير النار : لهبها .

(٢) في الأصل و (ت) «من النثر» وهو سهو من الناسخ ، وما أثبت من (س) .

(٣) في الأصل «في المتبع» وما أثبت من (س) ، (ت)

وأما الثانى : فلو كان من شرط المعطوف والمعطوف عليه حلولُ أحدهما مكانَ الآخر لامتنع : رَبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ .

* وَأَيُّ قَتَى هَيَّجَاءَ أَنْتَ وَجَارِهَا * ^(١).

«وَكُلُّ شَاةٍ وَسَخَّلَتْهَا» ^(٢) ، وأمثال ذلك ، فلما لم يمتنع فى هذه الأشياء لم يمتنع فى مسألتنا .

هذا ما قال ^(٣) ، وكأنه نقلَ تعليلَ سيبويه والمازنى .

أما تعليل سيبويه فمعناه أن ضمير الخفض اجتمع فيه أمران :

أحدهما : أنه لأيتكلم به إلا معتمداً على غيره وهو الخافض ، وأنه يقع من الخافض موقعَ التنوين ، فصار عندهم بمنزلة التنوين ، فلما اجتمع فيه هذان الوجهان من الضعف كرهوا أن يعطفوا عليه ^(٤) .

وجه التعليل بهذا أنه لما صار كـبعض اسم كرهوا العطف عليه :

إذ لو عطفوا عليه مع الجار لكان من عَطَفَ / اسمٍ على اسمٍ وحرف ، $\frac{١٩٢}{٣}$ أى من عطف اسم على جارٍّ ومجرور ، وذلك قبيح ، فلم يكن بُدُّ من إعادة الخافض لأن الكلام يقتضيه ، وللمناسبة أيضاً بين المعطوف والمعطوف عليه ، حتى يكون كعطف الجارِّ والمجرور على مثله .

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٨ - ١).

(٢) السخلة : الذكر والأنثى من ولد الضأن والمعز ساعة يولد ، والجمع : سَخْلٌ وَسَخْلٌ وسَخْلَان . ويعنى ما استشهد به سيبويه فى الكتاب (٢٠٠/٢) من قولهم : كل شاة وسَخَّلَتْها بدرهم .

(٣) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٨ - ١).

(٤) الكتاب ٢٨١/٢ .

وأما تعليل المازنى فمعناه أنه حَمَلَ الشئ على مقابله، فكما امتنع نحو : مررتُ بزيدٍ وكذا^(١) ، حتى تقول : وبِكَ ، كذلك امتنع نحو : مررتُ بكَ وزيدي ، حتى يقال : وبزيدي ، ومن شأنهم أن يَحْمِلُوا النظيرَ أو المقابلَ الذى ليس فيه مُوجِبٌ على نظيره أو مقابله الذى فيه الموجب ، ليجرى الجميع مجرى واحداً ، فهذا تعليل مُشَبَّه ، كما أن تعليل سيبويه مُشَبَّه أيضاً ، فلم يُجعل وقوع الضمير موقعَ التثوين علّةً مستقلة ، بل مجموعُ الأمرين هو العلة كما تقدم .

وإذا تقرّر هذا فما أتى به المؤلف من الردّ عليهما ينبغي أن يتأمل ، وأمثلة ما يتعلّق به السماع^(٢) ، ومع هذا فقد تقدم فى باب الإضافة ما يتعلّق به هذا الموضع والله الموفق . ثم قال :

وَأَلْفَاءٌ قَدْ تُحْذَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ

وَالْوَاوُ إِذْ لَالْبَسَ وَهِيَ انْفَرَدَتْ

بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ

مَعْمُولُهُ دَفْعًا لَوْ هُمُ اتَّقَى

هذا فصلٌ يذكّر فيه ما يجوز حذفه من التابع أو المتبوع ، فتكلم أولاً فى التابع ، يعنى أن التابع ، وهو المعطوف ، قد يُحذف مع عاطفه قليلاً ، لكن فى الكلام ، ولا يختص ذلك بالشعر ، ويدل على أنه قليل إتبانه بـ (قد) إذ عادته أنه لا يأتى بها إلا إيداناً بالقلة . وذلك صحيح هنا ، إذ ليس له فى النقل كثرة .

ويدل على أنه لا يختص بالشعر إطلاقه ، إذ لو أراد الشعرَ لبيّنه ، ولأنه إذا أشعر بالقلّة دلّ ذلك من قصده أنه أراد فى الكلام .

لكنه لا يحذف إلا بشرطين :

(١) الكاف من قوله «كذا» ضمير المخاطب المفرد ، وألحقت بها هاء السكت .

(٢) يعنى أن أفضل ما يعتمد عليه فى تقرير القاعدة النحوية هو السماع من العرب .

أحدهما : أن يكون الحرف (الفاء أو الواو) إذ لا يجوز ذلك في غيرهما ، فلا نقول : جئتُ زيداً لأكلّمه ثم أجابني ، تريده ثم كلمته ثم أجابني ، إذ لا دليل على (ثم) وكذلك غيرها من حروف العطف ماعدا (أم) فإن الشاعر قد قال^(١) :

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لَأْمُرَهَا

سميعُ فما أدري أرشدُ طلابها

يريد : أم غي ، ولعله عنده قليل لا يقاس عليه فلم يعتبره .

والثاني : أن يكون في الكلام دليل على المحذوف وهو قوله : (إذْ لَأَلْبَسَ) أى إنما حذفت لأجل أن في الكلام مايدل عليه ، فلا يلتبس معنى الكلام بحذفه ، فلو كان الكلام يلتبس بذلك لم يُحذف أصلا .

فإذا قلت : جاعى زيدُ فأكرمته ، تريد جاعى فمدحنى فأكرمته لم يجز ، إذ لا دلالة على إرادة المحذوف ، فإذا اجتمع الشرطان جاز .

فأما (الفاء) فقولك : أتيتُ زيداً لأكلّمه فأجابني بكذا . التقدير : فكلمته فأجابني هذا محصول المعنى ولا بد ، وهو مفهوم ، وفي القرآن : {اذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ} . قالت يا أَيُّهَا الْمَلَأُ^(٢) ، فالمعنى : فذهب فألقاه فقالت . والآية شاهد / على $\frac{١٩٣}{٣}$ حذف معطوفين اثنين وقد حُذف أكثرُ من ذلك في قوله : { فَأَرْسِلُونِ } .

(١) لأبي ذؤيب الهذلي ، ديوان الهذليين ٧١/١ ، والمغنى ١٣ ، ٤٣ ، ٦٢٨ ، والهمع ٢٤١/٥ ، والأشعري ١١٦/٣ ، والمساعد ٤٧٤/٢ ،

والرواية في الديوان وسائر المصادر «إني لأمره» وهو الأوفق للسياق .

(٢) سورة النمل / آية : ٢٨ ، ٢٩ .

يُوسُفُ أَيُّهَا الصَّدِيقُ أَفْتِنَا^(١) ، فإن المعنى : فَأَرْسَلُوهُ ، فَأَتَاهُ ، فقال : يوسُفُ أَيُّهَا الصَّدِيقُ .

ومنه أيضا : { فَقَلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ }^(٢) ، المعنى : فاضرب ، فانفجرت . وقال تعالى { فَقَلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى }^(٣) أى فاضربوه فحيى ، فقلنا : كذلك يحيي الله الموتى . وقال : { ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ }^(٤) أى : فامتننتم ، فتاب عليكم . وهذا كله من «عطف الجمل» .

وأما (الواو) فهو المنبّه عليها بقوله : (والواو) وهو عطف على الفاء «عطف المفردات» وذلك عندهم جائز ، كأنهم تناسوا الخبر للعلم به ، ولذلك تقول العرب : زيد قائم لا عمرو ، لأن (لا) إنما تعطف المفردات .

ويجوز أن تكون (الواو) مبتدأ محذوف الخبر ، لتقدم ما يدل عليه ، كأنه قال : (والواو) كذلك تُحذف مع ما عطف ، فتكون المسألة من «عطف الجمل» .

ويجوز أن يعطف على الضمير فى (تُحذف) ويسهله الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه .

ومثال حذف (الواو) ومعطوفها قوله تعالى : { وَجَعَلَ لَكُم سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ }^(٥) . المعنى عندهم : الحرّ والبرد ، وقال تعالى : { وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَىٰ أَنْ عَبَّدَتْ بَنِي إِسْرَائِيلَ }^(٦) . قالوا معنا : وَلَمْ تُعَبِّدْنِي ، وهذا من «عطف الجمل»

(١) سورة يوسف / آية : ٤٥ ، ٤٦ .

(٢) سورة البقرة / آية : ٦٠ .

(٣) سورة البقرة / آية : ٧٣ .

(٤) سورة البقرة / آية : ٥٤ .

(٥) سورة النحل / آية : ٨١ .

(٦) سورة الشعراء / آية : ٢٢ .

وقال : { نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ } ^(١) . أى بين أحدٍ واحد ، وقال : { لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلَ } ^(٢) . يريد : ومن أنفق بعده وقاتل ، يدل على ذلك قوله : { أُولَئِكَ أَكْثَرُ دَرَجَةٍ مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتِلُوا } ^(٣) ، وقوله تعالى : { يَبْدِكَ الْخَيْرُ } ^(٤) . قالوا معناه : والشر ، لقوله تعالى : { تُؤْتِي الْمُلُكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلُكَ مِمَّنْ تَشَاءُ } ^(٥) . إلى آخرها .

وقالت العرب : ركبُ الناقةِ طَلِيحَانٍ ^(٦) ، يريد : ركبُ الناقةِ والناقةِ طَلِيحَان ، وأنشد سيبويه لَمَيْسُونُ بنتَ بَحْدَلِ الكلبية ^(٧) :

لَلْبُسُ عِبَاءٌ وَتَقَرُّ عَيْنِي

أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

(١) سورة البقرة / آية : ٢٨٥ .

(٢) سورة الحديد / آية : ١٠ .

(٣) سورة الحديد / آية : ١٠ .

(٤) سورة آل عمران / آية : ٢٦ .

(٥) سورة آل عمران / آية : ٢٦ .

(٦) من شواهد الكتاب

والطليح : المعبى والمهزول والمجهود ، والجمع : طَلَحَى .

(٧) الكتاب ٤٥/٣ ، والمقتضب ٢٧/٢ ، وابن الشجرى ٢٨٠/٨ ، والمغنى ٢٦١ ، ٢٦٧ ، ٢٨٣ ، ٤٧٩ ،

٥٥١ ، والهمع ١٤١/٤ ، وابن يعيش ٢٥/٧ ، والتصريح ٢٤٤/٢ ، والأشمونى ٣١٣/٣ ،

والخزانة ٥٠٣/٨ ، والعينى ٣٩٧/٤ .

وميسون كانت زوج معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه ، وأم ابنه يزيد ، وكانت بدوية ، فلما تسرى عليها ضاقت نفسها ، فعذلها على ذلك ، وقال : أنت فى ملك عظيم ولاتدريين قدره ، وكنت

قبل اليوم فى العباءة ، فقالت شعرا جميلا منه هذا البيت

والعباءة : جبة الصوف ونحوها . وتقرعيني : تبرد ، وهو كناية عن السرور والرضا . والشفوف :

جمع شِف - بالكسر - وهو الثوب الرقيق الذى يصف البدن . ومعناه : إن لبس العباءة مع قرة

العين وصفاء العيش أحب إلى من لبس الشفوف مع نكد العيش .

أى : ولاتَقَرُّ عَيْنِي ، وقال النابغة^(١) :

فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا

أَبُو حَجَرٍ إِلَّا لَيَالٍ قَلِيلٌ

المعنى : فما كان بين الخير وبينِي ، وقال امرؤ القيس^(٢) :

كَأَنَّ الْحَصَى مِنْ خَلْفِهَا وَأَمَّا مِنْهَا

إِذَا نَجَلْتُهُ رَجُلَهَا كَفُّ أَعْسَرًا

أراد : إِذَا نَجَلْتُهُ رَجُلَهَا وَيَدَهَا ، والبيت وما قبله دالٌّ على ذلك^(٣) . وقال

مُسَاوِدِ الْعَبْسِيِّ^(٤) :

قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَّاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا

الْأَفْعَوَانَ وَالشُّجَاعَ الشُّجْعَمَا

(١) ديوانه ٦٢ ، والتصریح ١٥٣/٢ ، والأشعْمُونِي ١١٦/٣ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٦٢ ، والعيني ١٦٧/٤ من قصيدة يرثي بها النعمان بن الحارث الفسائي ، وأبو حجر : كنيته .

(٢) ديوانه ٦٤ ، وشرح الكافية الشافية ١٢٦٢ ، والعيني ١٦٩/٤ والضمير في «خلفها وأمامها» .. ورجلها» يعود على الناقة . ونجلته : فرقته . ويروى «خذف أعسرا» والخذف - بالخاء - الرمي بالحصى ونحوه ، فإنه كان بالعصا ونحوها فهو الخذف ، بالخاء . والأعسر : الذي يرمى بيده اليسرى . وخصه بالذكر لأن رمية غالبا لا يذهب مستقيما ، وكذلك الحصى الذي ترمى به رجل الناقة .

(٣) البيت الذي قبله هو قوله :
تَطَايَرُ ظُرَّانَ الْحَصَى بِمَنَاسِمِ صِلَابِ الْعَجَى مَلْثُومَهَا غَيْرُ أَمْعَرَا
والمَنَاسِم : الأخفاف . والعَجَى : عَصِيَّتْ فِي الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ .

(٤) الكتاب ٢٨٧/٨ ، والمقتضب ٢٣٨/٢ ، والخصائص ٤٣٠/٢ ، والمنصف ٦٩/٣ ، والمغنى ٦٩٩ ، والهمع ٨/٣ ، والأشعْمُونِي ٦٧/٣ ، والعيني ٨٠/٤ ، واللسان (شجعم ، ضرزم)
وينسب أيضاً للعجاج ، ولأبي حيان الفعّس .

يصف رجلا بخشونة القدمين وغلظ جلدهما ، وأن الحيات لا تتؤثر فيهما . والأفعوان : ذكر الأفاعي . والشجاع : ضرب منها . الشجعم : الطويل . والضموز : الساكنة المطرقة . والضرزم : المستنة ، وذلك أخبرت لها .

* وذاتَ قَرْنَيْنِ ضَمُوزًا ضَرَزَمًا *

أراد : قد سالم الحياتُ منه القدمَ والقدمَ ، الأفعوان وكذا وكذا ،
على هذا حمله بعضهم .

وظاهر كلامه أن مثل هذا الحذف يُقاس عليه وإن كان قليلا في
النقل إذ يُسند ذلك إلى العرب ، بل قال : (قَدْ تُحَذَفُ) .
ويَحتمل أن يريد أنها تُحذف في كلام العرب ، ويبقى مسكوتا عنه
في القياس .

وعلى الجملة ، فإذا تعيَّن المحذوفُ ساغ حذفه .

ثم قال : «وهي انفردت بكذا» ، «هي» ضمير عائد على أقرب
مذكور لأنه الأصل ، وأقرب مذكور هو (الواو) فيريد أن الواو انفردت
عن (الفاء) بعطف عاملٍ مُزال ، أي محذوفٍ قد بَقِيَ معموله ، على عاملٍ
ظاهر ، وذلك ليس بجائز في (الفاء) .

وأشار بهذه العبارة إلى نحو قوله / تعالى : (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ^{١٩٤}
وَشُرْكَاءَكُمْ^(١)) . فقلوه : «وَشُرْكَاءَكُمْ» لا يصح عطفه على «أَمْرَكُمْ» إذ يلزم
منه التشريك في العامل الذي هو «أَجْمِعُوا» وأنت لا تقول : أَجْمِعُوا
شركاءكم ، على (أَفْعَلْ) وإنما يقال : أَجْمِعُوا ، ثلاثيا و (أَجْمَعْ)
مخصوصُ بالأمر والكيد ونحوه ، وإذا كان كذلك فلا بد من تقدير
ما يصح أن يكون عاملا في «الشركاء» وذلك (جَمَعَ) الثلاثي ، فكأنه
قال : فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ ، واجْمَعُوا شركاءكم ، فصارت (الواو) إنما
عطفَت عاملا محذوفا قد بقي معموله على عامل ظاهر .

(١) سورة يونس / آية : ٧١ .

ومن ذلك قوله تعالى : { وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ } ^(١) التقدير واعتقدوا الإيمان ، إذ لا يقال : تَبَوَّؤُوا الإيمان - إلا على مجاز ، والأصل الحقيقة ، وأنشد النحويون ^(٢) :

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا
وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا
أَرَادَ : وَكَلَّغْنَ الْعُيُونَ ، وأنشد أيضا ^(٣) :
عَلَفَتْهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا
حَتَّى شَتَّتْ هَمْلَةً عَيْنَاهَا
أى : وسقيتها ماء باردا ، وأنشدوا أيضا ^(٤) :
يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَسَدًا غَدَا
مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا

أى : وحاملاً رمحا .

- (١) سورة الحشر / آية : ٩ .
(٢) الراعى النميرى ، والخصائص ٤٣٢/٢ ، والمغنى ٣٥٧ ، والإنصاف ٦١٠ ، والهمع ٢٢٨/٥ ،
والتصريح ٢٤٦/١ ، والأشمونى ١٤٠/٢ ، والعينى ٩١/٣ ، ١٩٣/٤ ، واللسان (زجج)
وبرزن : ظهرن . وتزجيج الجواب : تدقيقها وأطالتها .
(٣) الخصائص ٤٣١/٢ ، والمغنى ٦٣٢ ، والإنصاف ٦١٣ ، وابن الشجرى ٣٢١/٢ ، وابن يعيش
٨/٢ ، وشرح الرضى على الكافية ٣٣٩/٢ ، والخزانة ١٣٩/٣ ، والهمع ٢٢٨/٥ ، والتصريح
٢٤٦/١ ، والأشمونى ١٤٠/٢ ، والعينى ١٠١/٣ ، ١٨١/٤ .
وينسب لذى الرمة ، وليس فى ديوانه ، وشئت : أقامت فى الشتاء ، والمراد هنا : صارت .
وهمالة : من قولك : هملت العين ، إذا صبت دمعها .
(٤) المختضب ٥٠/٢ ، والخصائص ٤٣١/٢ ، وابن الشجرى ٣٢١/٢ ، وابن يعيش ٥٠/٢ ،
والإنصاف ٦١٢ ، والأشمونى ١٧٢/٢
وينسب إلى عبد الله بن الزبعرى . ويقال : تقلد الرجل سيفه ، ولا يقال : تقلد رمحه ، وإنما يقال :
حمل رمحه .

فهذه المثلُ مما عَطَفَتْ فيه (الواو) العاملَ المَزَالِ على الظاهر .

ومن ذلك أيضا على رأى سيبويه ^(١) : مررتُ بزیدٍ وعَمْرًا ، لا يمكن أن يكون «عمرو» معطوفا على موضع «زيد» لأنه لا يمكن أن يَنْفصل الجارُ عنه فتقول : مررتُ زيدا وعمرًا ، كما جاز ذلك فى قوله ^(٢) :

* فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ *

وصحة العطف على الموضع متوقفة على صحة إظهار الموضع ، فإنما صح : مررتُ بزیدٍ وعمرًا ، على أضمار فعلٍ ، وذلك الفعل معطوف على (مررتُ) فدخل تحت ضابطه ، وكذلك قولك : حَسْبُكَ وزيدا درهمٌ . حَمَلَ سيبويه (زيداً) على فعل مضمر دلَّ عليه «حَسْبُكَ» لأن معناه : يَكْفِيكَ ، فكأنه فى التقدير : يَكْفِيكَ وَيَكْفِي زيدا درهمٌ ، ومثله : كَفَيْكَ وزيدا درهمٌ ونحوه ^(٣) ، وكذلك : وَيُلُّ له وأباه ، فـ (أباه) مفعول بفعل مضمر دلَّ عليه (ويُلُّ له) لأن معناه ومعنى المنصوب واحد ، فكأنه قال : وألزمَ اللهُ أباه الولي ^(٤) .

ومن ذلك قولك : هذا ضاربُ زیدٍ أمسٍ وعمرًا ، فإنه منصوب بفعل دلَّ عليه «ضارب» أى : وضربَ عمرًا ، أو يضربَ عمرًا ؛ إذ لا يصح حمله على موضع «زيد» لأنه لاموضع له عند المؤلف والبصريين، فتعين الإضمار .

(١) الكتاب ٦٧/١ .

(٢) سيبويه ٦٧/١ ، ٢٩٢/٢ ، ٣٤٤ ، والمقتضب ٢/٣٣٨ ، ٢٨١/٣ ، ١١٢/٤ ، ٣٧١ ، والمغنى

٤٧٧ ، وابن يعيش ١٠٩/٢ ، ٩/٤ ، وشرح الرضى على الكافية ١/٣٨٠ ، ١٩١/٢ ، والخزانة

٢/٢٦٠ وهو لعقبة بن هبيرة الأسدي ، وصدره :

* معاوى إنا نبشركُ فاسجج *

يشكو إلى معاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه ظلم عماله . وأسجج : أرفق سهل .

(٣) الكتاب ١/٣١٠ ، وفيه «وكذلك كَفَيْكَ وَقَدْكَ وَقَطَّكَ» .

(٤) نفسه ١/٣١٠ .

وكذلك اسمُ الفاعل المرادُ به الحالُ أو الاستقبال إذا عطف على مخفوضه منصوبٌ ، سيبويه يحمله على إضمار الفعل ، فإذا قلت : هذا ضاربٌ زيدٌ غداً وعمراً ، فـ (عمراً) منصوب بفعل ، وليس عطفاً على الموضع لفقد شرطه ، وهو وجود المجوز للنصب ، وهو هنا التثوين الذي كان في «ضارب» وقد ذهب^(١) .

فكل هذا داخل تحت قوله : (وهي انفردت بعطف عاملٍ مزالٍ قد بقي معموله) إذا فرضنا أن الناظم قائلٌ بمقتضى هذه المسائل .

١٩٥
٣

أما الأمثلة المتقدمة فلا مَرِيَّة / أنه قصَد التثنية عليها .

وأما مررتُ بزيدٍ وعمراً ، فيمكن أن يكون قائلًا فيها بمذهب ابن جنِّي وابن خروف ، وكذلك مسألة اسم الفاعل لغير الماضي ، وقد تقدم في باب «اسم الفاعل» ما يُشعر بأن لا حذف هنالك عنده ، ويمكن في المسائل الأخر أن يقول فيها بالنصب على المفعول معه ، فلا تتعَيَّن للتمثيل بها هنا .

فإن قيل : هذا الكلام غير بيِّن من وجهين :

أحدهما : أن الناظم لم يُبيِّن فيه المعطوف عليه ماذا يكون ، أهو عاملٌ آخر أم لا ؟ وإلى هذا فلعله ليس معطوفاً إلا على جملة اسمية نحو : هذا لك وأباك ، فإنه إنما يتصوَّر نصب (الأب) على عاملٍ مقدَّر وهو فِعْلٌ ، ولا فِعْلٌ في (هذا لك) لكنها ممنوعة ، فإطلاقه يُدخلها في حكم الجواز على إضمار الفعل ، وليس كذلك .

(١) الكتاب ١ / ١٦٩ .

قال سيبويه : وأما (هذا لك وأباك) فقبيحٌ ، لأنه لم يذكر فعلاً ولا حرفاً فيه معنى الفعل ، حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل^(١) .

وأيضاً فعلى تسليم أنه نَكَرَ ذلك لم يُبَيَّنْ أهو ظاهرٌ أم مضمر ، ولا بد أن يكون ظاهراً ، فنقصه من العبارة (يعطف عاملٌ مزالٍ قد بقي معموله على عاملٍ ظاهرٍ) .

والثاني : أن هذه المثل المتقدمة وما كان نحوها إنما جاز ذلك فيها بشرط أن يكون العاملان يجمعهما معنى واحد ، وذلك هو الذي سَوَّغَ الحذف ، ولأجل هذا والذي قبله قال في «التسهيل» : وعاملٌ مُضْمَرٌ على عاملٍ ظاهرٍ يجمعهما معنى واحد^(٢) . لأن معنى الجمع في «أُجْمِعُوا» و«وَأُجْمِعُوا»^(٣) ، ظاهر ، وإن كان «أُجْمِعُوا» مختصاً بالأمر ونحوه ، وكذا «تَبَوُّوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ»^(٤) ، فيهما معنى «لَا زَمُوا ، أَوْ صَحَبُوا» أو نحوه . وقوله^(٥) :

* وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعِيُونَا *

فيهما معنى (حَسَّنَ) وفي قوله^(٦) :

(١) الكتاب ٣١٠/٨ .

(٢) التسهيل : ١٧٥ .

(٣) يقصد قوله تعالى في سورة يونس : ٧١ (فَاجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ) وقد مرت .

(٤) سورة الحشر / آية : ٩ ، وقد مرت .

(٥) صدره :

* إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ يَزْنَ يَوْمَا *

وتقدم الاستشهاد به .

(٦) عجره :

* حَتَّى شَتَّتْ مَمَالَةَ عَيْنَاهَا *

وتقدم الاستشهاد به .

* عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا *

فيهما معنى (أَعْطَيْتُهَا كَذَا) . وفي قوله ^(١) :

* مُتَقَدِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا *

معنى (حَامِلًا) ونحوه ، فلو كان على غير هذا لم يَجُزْ على ما اقتضاه كلام «التسهيل» ^(٢) ، ولم يُقَيِّدْهَا هَاهُنَا ، فكان قُصُورًا في أداء معنى المسألة .

فالجواب : أن شرط الحذف كما تقدم الدلالة على المحذوف ، ولو كانت الجملة المعطوف عليها ليس فيها فعلٌ ولا ما يدل على الفعل لم يكن ثَمَّ دالٌّ على المحذوف ، فتكون المسألة ممتنعة من حيث أخرجها شرطُ الدلالة على المحذوف ، وإذ ذاك تبقى مسألة سيبويه ^(٣) ، خارجةً عن كلامه على مقتضى الشرط .

فإن قلت : وأين شَرَطَ هنا الدلالة على المحذوف ؟

قيل : قد تقرَّر من نظمه في مواضع متعددة أن اللفظ لا يُحذف إلا لدليل منها البيت قبل هذا ^(٤) ، بل هذه المسألة كأنها فَرَعٌ مما قبلها .

فإذا ثبت هذا لم يَحْتَجْ إلى إعادة الاشتراط ، وَحَصَلَ / أن ^{١٩٦}/_٣ العامل لم يُحذف حتى كان عليه دليل ، وهو العامل المتقدم ، فمن حيث

(١) صدره: * يَالَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا *

وتقدم الاستشهاد به .

(٢) ص ١٧٥ .

(٣) يقصد بها قولهم : هذا لك وأبأك ، وقد تقدمت .

(٤) وهو قوله :

والفاءُ قد تُحذف مع ما عَطِفَتْ والواوُ إذ لآلِيسَ وهى انفردتْ

كان دليلاً عليه لابد أن يكون مجتمعا فى المعنى معه ، وإلا فليس بدليل ، ولابد أن يكون ذلك الدليل هو المعطوف ، لأنه الأصل ، ولأنه دليل على ما حُذِف ، ولو كان غير ظاهر لم يكن دليلا ، بل محتاجا إلى ما يدل عليه .

والجواب عن الثانى قد تضمنه الجواب عن الأول ، لأن شرط الدلالة على المحذوف يستلزم اجتماعهما فى معنى واحد ، فلم يفتقر إلى زيادة ، وهذا من جملة اختصاراته المستحسنّة .

وقوله : (دفعاً لوهم اتقى مفعول له ، يحتمل أن يرجع إلى قوله : (قد بقي مفعوله) .

يريد أن ذلك المفعول قد بقى ولم يُحذف مثل ما حُذِفَ عامله دفعاً للوهم الذى كان يحصل بحذفه ، واللّبس الواقع بسببه ، لأنه لو حُذِفَ المفعول مع عامله لم يبقَ ما يدل على أن تم محذوفاً ، وهذا متقّى ومحذوف فى الكلام ، وإن فرض أن ما تقدم دال على عامل فإنما يدل إذا تعيّن موضع الدلالة ، والمفعول هو الذى يعينه ، فإنك لو قلت : مررتُ بزيدٍ ، ولم تذكر (عمراً) بأن تقول : مررتُ بزيدٍ وعمراً - لم يكن تم ما يدل على حذف عامل لـ (عمرو) وهو (لقيت) أو نحوه ، فلما جيئ بالمفعول اقتضى عاملاً ، لأن كل مفعول لأبدله من عامل ، فجاء العامل المعطوف عليه بتعيينه موافقاً لذلك المفعول ، ولانقاً به ، فتقدّره من معناه فى نحو : مررتُ بزيدٍ وعمراً ، ونحوه^(١) :

* عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا *

ومن لفظه ومعناه فى نحو : هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً على رأى سيبويه^(٢) .

(١) عجزه : * حَتَّى شَتَّتْ مَمَالَةً عَيْنَامَا *

وتقدم الاستشهاد به .

(٢) الكتاب ١٦٩/١ .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ رَاجِعًا إِلَى الْحُكْمِ الْأَوَّلِ ، وَهُوَ عَطْفُ الْعَامِلِ
 الْمُزَالِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : انْفَرَدْتُ (الْوَاو) بِعَطْفِ كَذَا دَفْعًا لَوْهَمٍ اتَّقَى
 وَيَعْنَى أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ ثَبَّتَ لِلْوَاوِ ، وَهُوَ عَطْفُهَا لِلْعَامِلِ الْمَحْذُوفِ عَلَى
 الْعَامِلِ الْمَذْكُورِ دَفْعًا لَمَّا يَذْهَبُ إِلَيْهِ الْوَهْمُ مِنْ عَطْفِ الْمَعْمُولِ الْمَذْكُورِ بَعْدَ
 (الْوَاو) عَلَى مَاقِبِلِهَا ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ :

* عَلَّقْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا *

فَالْوَهْمُ يَسْبِقُ إِلَى عَطْفِ «الماء» عَلَى «التَّبْنِ» مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ شَيْءٍ ،
 وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَيْهِ .

وَأَمَّا الْمَعْنَى عَلَى تَقْدِيرِ عَامِلٍ لِلثَّانِي ، وَالْعَامِلُ هُوَ الْمَعْطُوفُ ، وَكَذَلِكَ
 سَائِرُ مَثَلِ الْبَابِ ، وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ ، وَالْأَوَّلُ أَوْضَحُ
 وَيُقَالُ : وَهَمْتُ إِلَى الشَّيْءِ وَهْمًا - بِإِسْكَانِ الْهَاءِ - إِذَا ذَهَبَ وَهْمُكَ
 إِلَيْهِ ، وَهَذَا هُوَ الْمَرَادُ ، أَيْ دَفْعًا لِأَن يَذْهَبَ الْوَهْمُ إِلَى غَيْرِ الْمَرَادِ . وَلَيْسَ مِنْ
 (الْوَهْمِ) الْمَحْرُكِ الْهَاءُ ، وَهُوَ الْغَلْظُ .

ثُمَّ أَخَذَ يَذْكُرُ حَذْفَ الْمَتَّبِعِ فَقَالَ :

وَحَذَفَ مَتَّبِعُوعٍ بَدَأَ هُنَا اسْتَبِيحُ

وَعَطَفَكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ

وَأَعْطِفْ عَلَى اسْمٍ شَبِهَ فِعْلًا فِعْلًا

وَعَكْسًا اسْتَغْمِلْ تَجِدُهُ سَهْلًا

يَعْنَى أَنَّ الْمَتَّبِعَ ، وَهُوَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ ، قَدْ يَجُوزُ حَذْفُهُ إِذَا بَدَأَ وَظَهَرَ

مَعْنَاهُ مَعَ حَذْفِهِ ، وَظَاهِرٌ / إِطْلَاقُهُ أَنَّهُ قِيَاسٌ وَإِنْ كَانَ قَدْ قَالَ : «اسْتَبِيحُ» ^{١٩٧}/_٣

وهذا لفظ يُشعر بأن الأصل فيه المنع، ولذلك يقال فيما شأنه أن يُمنع ويُحتاط عليه هذا حمى لا يُستباح، لكن السماع هو المتبع، وقد وجد الحذف كثيرا، فليقل به.

والمعطوف عليه هنا تارة يحذف بعد «بلى، ونعم» وشبههما، وتارة يحذف مطلقا لا بعد حرف.

فالاول كقولك لمن قال : أَلَمْ تَضْرِبْ زَيْدًا؟ فتقول : بلى وعمرا، أو من قال : أَكْرَمْتَ زَيْدًا؟ نعم وأخاه ومنه في القرآن الكريم : {أَنَا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى وَرُسُلَنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ} ^(١) فالعطف على معطوف غير مذكور، والتقدير : بلى ضربت زيدا وعمرا، ونعم أكرمت زيدا وأخاه، وكذلك سائر الباب. وحرف التصديق هو الذي قام مقام ما حذف.

وجاء عن ابن الزبير ^(٢) أنه قال للرجل الأسدي إذ قال له: لعن الله ناقه ساقنتني إليك، فقال له ابن الزبير : إن وراكبها، وقال حسّان بن ثابت رضي الله عنه ^(٣) :

يَقُولُونَ أَعْمَى قُلْتُ : إِنَّ وَرِيْئَمَا

أَكُونُ وَإِنِّي مِنْ قَتْلَى لَبَصِيرُ

(١) سورة الزخرف / آية : ٨٠.

(٢) هو أبو بكر عبدالله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، فارس قریش في زمنه، وكان أول مولود بالإسلام بالمدينة من المهاجرين، ولى الخلافة تسع سنين، وقتل في ذي الحجة سنة ٧٣ هـ (تقريب التهذيب ٤١٥/١)

والرجل الأسدي هو فضالة بن شريك الأسدي، مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، أو ابنه عبدالله بن فضالة وانظر : البيان والتبيين (٢٧٩/٢).

(٣) لم أجده في ديوانه.

ومن أبيات الحماسة قول الشاعر^(١):

لَعَمْرِي لَقَدْ نَادَى بِأَرْفَعِ صَوْتِهِ
نَعْيُ حُيَيٍّ إِنْ فَارِسَكُمْ هَوَى
أَجَلُ صَادِقًا وَالْقَائِلُ الْفَاعِلُ الَّذِي
إِذَا قَالَ قَوْلًا أَنْبَطَ الْمَاءُ فِي الثَّرَى

فقوله : « والقائل » معطوف على مقدر، كأنه قال : قلت حقًا إن فارسنا والقائل الفاعل لهو، ويجوز الرفع على تقدير : هو فارسنا والقائل والفاعل.

ومِمَّا يَجْرِي فِي الْمَعْنَى هَذَا الْمَجْرَى حِكَايَةُ الْقُرْآنِ : {وَأَرْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا^(٢)} فالمعنى على تقدير : أفعل ذلك وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا، وقوله تعالى : {وَيَقُولُونَ سَبْعَةَ وَثَمَانٍ مِائَةٍ كَلْبُهم^(٣)}، المعنى هم كذلك، وثامنهم كلبهم.

وَحَمَلَ السَّهْلِيُّ^(٤) الْإِيتِينَ عَلَى تَقْدِيرٍ : نَعَمْ، والمعنى واحد، وهذا هو الثاني من الضريبتين.

(١) هو سويد المراثي الحارثي، ديوان الحماسة بشرح المزوقي (٨٤٠)

والنعي والناعي : الذي يأتي بخبر الميت. وأنبط الماء : أخرجه. ومعناه : وصل القول بالفعل الجالب للخير. وهو مثل لتحقيق قوله، وصلة النجاح بوعده.

(٢) سورة البقرة / آية ١٢٦.

(٣) سورة الكهف / آية : ٢٢.

(٤) هو أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي الأندلسي الحافظ، كان عالماً بالعربية واللغة والقراءات، بارعاً في ذلك، جامعاً بين الرواية والدراية، عالماً بالتفسير والحديث، حافظاً للتاريخ، واسع المعرفة، غزير العلم، صنف الروض الأنف في شرح سيرة ابن هشام، وشرح الجمل، والإعلام بما في القرآن من الأسماء والأعلام (ت ٨١٠هـ) وانظر رأيه هذا في : الروض الأنف ١/١٩٣.

ومنه أيضا قولُ بعض العرب : وبِكَ وأَهْلًا وَسَهْلًا، لمن قال : مَرْحَبًا
وأَهْلًا، أى بِكَ مَرْحَبًا وأَهْلًا وَسَهْلًا.

ومن ذلك عند المؤلف قوله تعالى : { وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي ^(١) } أى
لِتُرْحَمَ وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي، وقوله تعالى : { فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلَّةٌ
الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ ^(٢) } أى لو ملكه وافْتَدَى به.

ومنه أيضا في الفاء قوله تعالى : { اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ
فَانفَجَرَتْ ^(٣) } الآية.

التقدير : فضرب، فانفجرت. وقوله : { أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ
فَانْفَلَقَ ^(٤) } كذلك.

وقدّم ^(٥) الاستشهادَ بهذا في حذف العاطف والمعطوف لصلاحيتها
شاهدا في الموضوعين.

وهنا تنبيهان :

أحدهما : أن معظم هذه الأمثلة في كلامي متكلمين اثنين، لا في
كلام متكلم واحد.

وقد اختلفوا هل من شرط الكلام أن يكون من متكلم واحد أم لا؟

فمنهم من اشتَرَطَ ذلك بناءً على أن الكلام عملٌ / واحدٌ، فلا يكون $\frac{١٩٨}{٣}$
عامله إلا واحداً.

(١) سورة طه / آية : ٣٩، وانظر : شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٩ - ١).

(٢) سورة آل عمران / آية : ٩١، وانظر : شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٩ - أ).

(٣) سورة البقرة / آية : ٦٠، وانظر : شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٩ - أ).

(٤) سورة الشعراء / آية : ٦٣، وانظر : شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٩ - أ).

(٥) يعنى ابن مالك في «شرح التسهيل».

ومنهم من لم يشترط ذلك لأن المتكلمين إذا اصطلحا على التكلم بكلام واحد، أحدهما يتكلم بجزئه، والآخر بالجزء الآخر - فقد اشتمل على قيوده المعبرة، فكما لا يشترط اتحاد الكاتب [كذلك لا يشترط اتحاد المتكلم^(١)].

فإن قيل : إذا لم يتحد المتكلم لم يترتب على الكلام مفهوم، كما يترتب على الكلام إذا اتحد المتكلم؛ إذ لا يعلم ارتباط أحد الجزئين بالآخر، فلا يفيد الكلام فائدة، ومن شرط الكلام الفائدة.

فالجواب : أن هذا راجع إلى السامع لا إلى الوضع، فإن الوضع إنما كان لحصول الفائدة، وذلك هو المقصود، ولألزم أن يكون الكلام من متكلم واحد - إذا لم تحصل به للسامع فائدة لعدم فهمه له - أن لا يكون كلاما، وذلك باطل، فأصل الكلام لا خلل فيه، وإنما الخلل في فهم السامع، فلا يكره على الكلام بالإفساد، وهذا كله إنما هو نظراً في أمر قياسي، والمعتمد إنما هو السماع، فإن سُمع كلام واحد من متكلمين فذاك، وإن لا فلا ينبغي أن يهمل ذلك الشرط، وقد وجدنا كلاماً من متكلمين، قال امرؤ القيس والتوأم^(٢):

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبت من (س، ت).

(٢) النصف الأول من كل بيت من الأبيات الثلاثة لامرئ القيس، والنصف الثاني من كل منها للتوأم اليشكري، ويسمى هذا النمط من الشعر «التعليط» وانظر : اللسان (ملط)

وهب وهنا : لم بعد أن مضى حين من الليل. ونار مجوس : خصها بالذكر لأنهم عبدتها، فنارهم أعظم نار، وأشدّها استعاراً. وكان هزيمه لوراء غيب : كأن صوت رعد راء الغيب حيث لا أراه. والعشار : النوق التي أتى عليها منحمكت عشرة أشهر. وولّ : جمع والهة ، وهي التي فقدت وادها فاشتد حزنها عليه، وحنينها إليه، ويكثر ذلك منها إذا لاقّت عشاراً مثلاً. وأضاح : موضع ومنهل مشهور عندهم. يقول : لمادنا هذا المطر الماوراء هذا الموضع ثبت فيه. واستدار به كالمحير. وقوله : «وهت أعجاز ريقة» معناه : استرخت مآخير السحاب فسالت كما تسيل القرية حين تنشق وريق المطر : أوله، وكذلك ريق الشباب.

والشعر في ديوان امرئ القيس ١٤٧.

أَحَارِ تَرَى بُرَيْقًا هَبُّوهُنَا
كَنَارِ مَجُوسَ تَسْتَعِيرُ اسْتِعَارًا

وفيها :

كَأَنَّ هَزِيْزَهُ لِبُورَاءِ غَيْبِ
عِشَارٍ وَلَهُ لَأَقْتُ عِشَارًا
فَلَمَّا أَنْ دَنَا لِقَفَا أَضَاغِ
وَهَتْ أَعْجَازُ رَيْقِهِ فَحَارَا

ففي هذين البيتين الأخيرين المبتدأ والشرط في كلام أحدهما، والخبر والجواب في كلام الآخر، فالظاهر على هذا عدم اشتراط ذلك الشرط، إلا أن يقال : إن كلا من المتكلمين إنما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الآخر بالآخرى، فمعناها مستحضر في ذهنه، فإذا اجتمع مع اللفظ المنطوق به صار المجموع كلاما، كما يكون قولُ القائل لقوم رأوا شَبَحًا : زيدُ، أى المُرْنِيُّ زيدُ.

فإذا كلُّ واحد من المتكلمين متكلمٌ بكلام تام، لكن أحد جزئيه غير ملفوظ به، وهذا الاحتمال بعيدٌ وخلافُ الظاهر.

فإذا تقرَّر هذا فالعطفُ على كلام الغير من هذا القبيل، فإن العطف يُصَيِّرُ الشيئين شيئا واحدا في المفرد والمركَّب.

فإذا قلنا باشتراط اتحاد المتكلم كان الكلام المعطوف في تلك الأمثلة ليس معطوفا على كلام الأول؛ بل على شيء آخر يُقَدَّرُ للثاني، ويصحُّ التمثيل.

وإذا قلنا بعدم الاشتراط لم يصح التمثيل، لأن العطف إنما هو على كلام الأول فلا حذف.

ومن أمثلة ذلك أيضا قول امرئ القيس والتوأم^(١):

فَلَمْ يَتْرِكْ بِذَاتِ السَّرِّ ظَنِيًّا

وَلَمْ يَتْرِكْ بِجَلْهَتِهَا حِمَارًا

وليس في هذا «النظم» تصريح بأحد الرايين.

وكلامه في «شرح التسهيل» في «شرح الكلام» وقع فيه بعض تصريح بشيء، لأنه لما نقل قول من اشترط اتحاد المتكلم، ثم بحث معه - قال أخرا : فنبت أن الزيادة المذكورة مُستغنى عنها^(٢).

فهذا يدل على أنه يُجيز وقوعه من متكلمين، ويلزم على ذلك ألا يُقدَّر معطوفا عليه في مسألتنا، لكنه في الوجه الثاني من وجهي البحث قَدَّرَ أن كل واحد من المتكلمين / قد تكلم بكلام بعضه ملفوظ به، وبعضه $\frac{١٩٩}{٣}$ مقدر، فدلَّ على اشتراط اتحاد المتكلم، وهذا تناقض فلا يُعتبر كلامه هناك.

وحين مثَّل في «الشرح»^(٣) هذه المسألة أتى بالأمثلة التي اجتمع فيها كلام متكلمين، فانظر في هذا كله، وكذلك إذا جعلنا سكوتَه هنا عن اشتراط اتحاد المتكلم في قوله أول النظم : «كَلَامَنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقَمُ» إشعاراً بأنه لم يرتضِه - لزم من ذلك مثله مالمزمه في «الشرح» من إسقاط هذه المثل، وألا يُضمَّر شيئا.

(١) ديوان امرئ القيس ١٤٩.

وذات السر : موضع. والجلبة : ماستقبك من الوادي إذا وافيته. يقول : لم يترك المطر بهذا الموضع ظيبا ولا حمارا إلا غرقه، أو نفاه عن موضعه.

(٢) شرح التسهيل (ورقة : ٣).

(٣) شرح التسهيل (ورقة : ٣).

والثاني من التَّنْبِيهِين أنه قال : (هنا استَبِجَ) فقيّد ما ذكر من الحكم بالمكان الذي أشار إليه ، وذلك يحتمل وجهين :

أحدهما : أن تكون إشارته إلى الباب الذي هو فيه تحرُّراً من إيهام كان يلحقه لو لم يذكره، لأنه قال : (وَحَذَفَ مَتَّبِعُ) ولفظ «المتَّبِع» لا يتقيّد بهذا الباب دون غيره، فإن «المتَّبِع» من حيث هو متَّبِعٌ، يتَّبِعُه النعتُ والبدلُ وسائرُ التوابع، وحَذَفُ المتَّبِع لا يجوز على الإطلاق، بل في موضع دون موضع، كباب (النعت) [وهذا الباب^(١)] وقد ذكر حكم النعت في موضعه حين قال : «وَمِنْ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عَقْلٌ يَجُوزُ حَذْفُهُ» فَبِحَقِّ مَا قَيَّدَ الْحَكْمَ بِهَذَا الْمَوْضِع. ولو قال : وحذف معطوفٍ عليه استَبِجَ إذا عُلِمَ لم يَحْتَجِ إِلَى الْقَيْدِ الْمَذْكُورِ.

والثاني : أن تكون الإشارة إلى المسألة القريبة الذِّكْر، وهي مسألة الحذف، وقد قيّدناها بعطف (الواو والفاء) خاصة، فكأنه يقول : إن حذف المعطوف عليه إذا كان العطف بالواو والفاء مستباحٌ لاحْظَرُ فيه، ونذر ذلك مع (أو) فالنادر لا يُعْتَدُ به هنا نحو قوله^(٢).

فَهَلْ لَكَ أَوْ مِنْ وَالِدِكَ قَبْلَنَا؟

قال : أراد فهل لك من آخر أو من والدٍ؟ فبقيت الواو والفاء، فصار كلامه هنا موافقاً لما قال هنالك، واقتصر هنا على موضع السماع.

فَدُلُّ على أنه أراد هنا ما كان من المثل من متكلم واحد، بخلاف ما كان من متكلمين، فإنه لا حذف فيه، فلا يسوغ أن يمثل له به، بناءً على أنه لم يشترط في الكلام اتحاد المتكلم.

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) هو أمية بن أبي عائد الهذلي، شرح ديوان الهذليين للسكري (٥٣٧) والعيني ١٨٢/٤، والهمع ٥/٢٧٥، والدرر ٢/١٩٣، والأشمونى ٣/١١٨، وعجزة :

يُوشِحُ أَوْلَادَ الْعَشَارِ وَيُقْصِلُ وَيُرْوَى « يَرشَحُ، وَيُوسِمُ »

والعشار : جمع عشاراء، وهى الناقة التى مضى على حملها عشرة أشهر. ويُقْصِلُ : يظلم.

وأيضاً فإن العطف في كلام متكلمين لا يُقْتَصَر به على (الواو والفاء) دون غيرهما؛ إذ هو سائغ في جميع الحروف، وكذلك يسوغ في التوابع كلها، وهو لم يذكر حذف المتبوع إلا في «النعت» و«عطف النسق» فبان أن مراده في كلام المتكلم الواحد، فكلامه هنا غير متناقض، بخلاف «الشرح» كما تقدم، والله أعلم.

«وَحَذَفَ» مفعولٌ «اسْتَبِجْ» و«بَدَأَ» في موضع الصفة لمتبوع، أى لمتبوع بادئ المعنى، و«هنا» متعلق بـ«اسْتَبِجْ» لا بـ«بَدَأَ»
ثم قال : «وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ»

لما تكلم على عطف «الأسماء» بعضها على بعض أردف ذلك بالكلام على عطف «الأفعال» بعضها على بعض، وعطف «الجملة» مفروغٌ منه على الجملة.

ويريد أن الفِعْلَ / يصح أن يُعْطَفَ على الفعل، كما يصح أن $\frac{٢٠٠}{٣}$ يُعْطَفَ الاسمُ على الاسم، وكما تُعْطَفُ الجملة على الجملة، من غير مانع من ذلك.

وإطلاقه عطفَ الفعل على الفعل يَقْتَضِي أنه لا يُقْتَصَر في ذلك على المماثلة في وقوع الفعل، بأن يُعْطَفَ الماضي على الماضي، والمضارع على مثله؛ بل يجوز عطفه على مثله وعلى خلافه . وهذا صحيح.

لكنه شَرَطَ في ذلك في «الشرح»^(١) اتحادَ الزمان، فلك أن تقول :
إن يَقُمَ زيدٌ وَخَرَجَ أخوه أَكْرَمُهُما، وإن قام زيدٌ وَخَرَجَ أخوه أَكْرَمُهُما.

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٩ - ١).

ومنه في القرآن الكريم : {إِنْ نَشَأْ نُنْزِلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ
أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ^(١)} وقوله : {تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ
جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا^(٢)} على قراءة الجزم، وهي
لغير ابن كثير وابن عامر وأبي بكر^(٣)، وأنشد سيبويه لقيس بن الخطيم^(٤) :

إِذَا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا

خُطَانًا إِلَى أَغْدَانِنَا فَتُضَارِبُ

ومن اتفاق الفعلين قوله تعالى : {وَأِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ
يَحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ^(٥)} على قراءة الجزم أيضا،
وهي لغير ابن عامر وعاصم^(٦)، وقوله : {أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا
الْأُخْرَى^(٧)} وقوله {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوَّاْ رُءُوسَهُمْ
وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ^(٨)} وذلك كثير.

(١) سورة الشعراء / آية : ٤.

(٢) سورة الفرقان / آية : ١٠.

(٣) قرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وابن عامر (وَيَجْعَلُ) برفع اللام.

وانظر : السبعة لابن مجاهد : ٤٦٢.

(٤) ديوانه ٤١، وسيبويه ٦١/٣، والمقتضب ٥٥/٣، وابن الشجري ٢٣٣/١، وابن يعيش ٩٧/٤.

٧٤/٧، والخزانة ٢٥/٧

ومعناه : إذا قصرت سيوفنا في لقاء الأعداء عن الوصول إليهم وصلناها بخطانا في إقدامنا
عليهم حتى تنالهم.

(٥) سورة البقرة / آية : ٢٨٤.

(٦) أما ابن عامر وعاصم فيقرآن الحرفين (فَيَغْفِرُ، وَيُعَذِّبُ) بالرفع.

وانظر : السبعة : ١٩٥.

(٧) سورة البقرة / آية : ٢٨٢.

(٨) سورة المنافقون / آية : ٥.

فإن قلت : من أين يؤخذ للناظم اشتراطُ اتحادِ الزمان؟

فالجواب : أنه لم يتعرض لهذا المقدار من التفسير، وإنما بين أن هذه المسألة صحيحة على الجملة، أو يقال : لعله لم يعتبر هذا الشرط، وذلك أن عطف الفعل على الفعل قد يتعين وقد لا يتعين.

فإذا تعين فإنما ذلك إذا تأثر الفعل بناسب أو جازم، أو كان في موضع ما يتأثر، كما تقدم في الأمثلة، فلا يصح هناك أن يكون من «عطف الجمل» كما يأتي، وإذا كان معمولاً لناسب أو جازم، ثم عطف عليه اقتضى دخوله تحت مقتضى العامل من التخليص إلى زمان واحد، فكان كما شرط من اتحاد الزمان.

وإذا لم يتعين فإنما ذلك إذا لم يتأثر فيلتبس إذ ذاك بعطف الجملة على الجملة نحو : قام زيد ويقوم أخوه، فيمكن هنا الوجهان كما في قولك : قام زيد وخرج أخوه، ويقوم زيد ويخرج أخوه.

ولا مانع يمنع من تقدير هذه المسألة من عطف الأفعال بعضها على بعض، وإذا كانت جائزة في باب «العطف» لم يلزم فيها اتحاد الزمان، فيُعطف الماضي على المضارع، وبالعكس، مع بقاء كل فعل على أصله، فلأجل هذا والله أعلم - لم يشترط اتحاد الزمان، وهو حسن من النظر.

وبعدُ ففي هذه العبارة فوائد :

إحداها : التنبيه على أن عطف الأفعال بعضها على بعض لا يندرج تحت «عطف الجمل» بل الأفعال في ذلك كالأسماء المفردة، وهذا مما يفتقر إلى التنبيه عليه، لأنه في أول الأمر يُشكل، ولأجل إشكاله اعترض ابن

الضائع^(١) / على ابن عصفور قوله في حدّ «العطف» : هو حمل اسم $\frac{٢٠١}{٣}$ على اسم، أو فعلٍ على فعل، أو جملةٍ على جملةٍ إلى آخره^(٢)، فاعترضه ابن الضائع بالتداخل، من جهة أن قوله : «أو فعلٍ على فعل» داخلٌ تحت قوله : «أو جملةٍ على جملة» لأن الفعل لاينفرد بنفسه؛ إذ لا بدُّ له من فاعل أو نائب عنه.

قال شيخنا الأستاذ أبو عبدالله بن الفخّار - رحمة الله عليه^(٣) : والظاهر أن هذا تحاملٌ على ابن عصفور، لأنك إذا قلت : إن يَقيمُ زيدٌ ويَخرجُ أبوه فأكبرُهما - فهذه (الواو) قد شَرَّكت بين الفعلِ الثاني والفعلِ الأول في حرف «إن» منفردَيْن دون اعتبارٍ بمرفوعهما، لأن الجازم إنما يتعلق حكمه بالفعل دون توابعه، ولا حكم له في الجملة أصلاً؛ إذ كان الجَزْم من خصائص الأفعال، ولو كان تعلقه بالجملة لم يُؤثِّر فيها، لأن الجمل لا تُؤثِّر فيها العواملُ إذا كانت مطلوبة لها طلباً واحداً.

قال الأستاذ : والمسألة فيها طالبٌ، ومطلوبٌ مطلوبٌ، فحرف الشرط هو الطلب، والفعل بانفراده هو مطلوب الحرف، والفاعل هو الطالب الفعل، فإذا لم يقع التشريك إلا بين الفعلين فقط، وماعدا الفعلين إنما هو تابع لهما. هذا كلامه - رحمه الله - وما قاله هو الصواب الذي لا إشكال فيه.

فقول الناظم : (وعطفك الفعل على الفعل يصح) مُنبّه على هذا.

-
- (١) تقدمت ترجمة ابن عصفور. وأما ابن الضائع فهو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الإشبيلي المعروف بابن الضائع. بلغ الغاية في علم النحو، وله في مشكلات الكتاب عجائب، ورد على ابن عصفور معظم اختياراته، وصنف : شرح الجمل، وشرح كتاب سيبويه، وأملى على إيضاح الفارسي (ت ٦٨٠هـ).
- (٢) انظر هذا الحد في شرح جمل الزجاجي ٢٢٣/١.
- (٣) تقدمت ترجمته .

والثانية : التنبيه على أن «باب العطف النَّسْقِي» لا يختص بالأسماء، كالنعت والتوكيد المعنوي؛ بل يكون بالأفعال أيضا كما تقدم ذكره.

وأحسب أني رأيت نقلاً بجريان «عطف البيان» في الفعل، فقول الله تعالى : {وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ^(١)}. فقلوه : «يُضَاعَفُ» يحتمل «عطف البيان» ويحتمل «البدل» وإذا كان البدل في الأفعال سائغا، وعطفُ البيان شبيهُ بالبدل، فَلْيَجْزُ فيه ما جاز في شبيهه.

والنافي يقول : عطف البيان أشبهُ بالنعت منه بالبدل، ألا ترى أنه يجري على مثله في التعريف أو التنكير، بخلاف البدل فإنه تجرى النكرة منه على المعرفة وبالعكس.

وأيضا : فإن البدل عندهم في تقدير جملة أخرى، والعطف في تقدير الجزء من المعطوف عليه، كالنعت، فعطفُ البيان إذا أقربُ إلى النعت منه إلى البدل، فيبعد أن يكون في الأفعال بخلاف البدل.

وأيضا : فعامةُ النحويين على خلاف ما ذهب إليه هذا القائل، فالوجه إسقاط عطف البيان من الأفعال، كما فعل الناظم.

والثالثة : التنبيه على أن الفعل إنما يعطف على الفعل، كما أن الاسم إنما يعطف على الاسم، لأن عطف اللفظ على اللفظ يقتضى تشريكه معه في معناه المختص به، أو في عامله المختص به، وهذا

المعنى يُوجب ألا يُعطف الاسم على الفعل/، ولا الفعل على الاسم، $\frac{٢٠٢}{٣}$

(١) سورة الفرقان / آية : ٦٨ ، ٦٩.

لأن عوامل الأسماء لا تطلب الأفعال، ولا بالعكس، ومعاني الأسماء لا تقتضيها الأفعال، ولا بالعكس، فلا يصح عطف اللفظ على مائس من جنسه ولا من شكله.

ثم لما كان من الأسماء ما هو شبيه بالأفعال، ويُعطى معنى الفعل - اقتضى هذا الشبه تسويغ عطف بعضها على بعض، اعتباراً بالمشاركة في المعنى، فأخرجها الناظم من قاعدة الامتناع إلى الجواز فقال: «واعطف على اسم شبيه فعل فعلاً» إلى آخره.

يعنى أن عطف الفعل على الاسم الذى يشبه الفعل، وعطف الاسم المذكور على الفعل، سائغ لسهولة الخطب فيه؛ إذ كان الاسم من حيث أشبه الفعل كانه فعل، فكأنك لم تعطف إلا فعلاً على فعل، فلم يبق فيه ماتقدم من المحذور، فتقول: أعجبني الضاربُ زيداً وأكرمَ عمرأ، وجاعنى رجلُ ضاربُ زيداً ويكرمُ أخاه.

وتقول: إن زيداً يقومُ وخارجُ. فمن الأول قوله تعالى: {فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا، فَأَنْزِلْنَهُ نَقْعًا^(١)} وقوله: {أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ^(٢)}، وقوله: {إِنَّ الْمُسْذِقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ^(٣)} الآية . وقوله: {فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا^(٤)} على قراءة الكوفيين^(٥)، ومن

(١) سورة العاديات / آية : ٣ ، ٤ .

(٢) سورة الملك / آية : ١٩ .

(٣) سورة الحديد / آية : ١٨ .

(٤) سورة الأنعام / آية : ٩٦ .

(٥) يعنى عاصما وحمزة والكسائى. وقرأ بقية السبعة «وَجَاعَلَ اللَّيْلَ» على اسم الفاعل والإضافة - وانظر : السبعة : ٢٦٣ .

الشعر قول الأخطل^(١):

وَمَا الْجَارُ بِالْقَالِيكَ مَادَامَ أَمِنًا

وَيَدْعُوكَ عِنْدَ الْمُغْضِلِ الْمُتَفَاقِمِ

ومن الثاني : قوله تعالى : {يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ} ^(٢).

وأنشد غير واحد^(٣):

* أُمُ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجٍ *

وأنشد ابن السراج^(٤):

بَاتَ يَغْشِيهَا بَعْضُ بَاتِرٍ

يَغْدِلُ فِي أَسْوَاقِهَا وَجَائِرٍ

(١) ديوانه (٥٠٦ - بيروت) وروايته فيه :

وما الجارُ بالرأعيك مامتٌ سالماً ويُرْجَلُ عند المُضْلَعِ المتفاقمِ

والمعضل : الأمر الشديد المشكل، لايهتدى لوجهه. والمضلع : الثقيل، يقال : حمل مضلع، أى مثقل للأضلاع، وداهية مضلعة : تثقل الأضلاع وتكسرهما. والمتفاقم : المستفحل الشر.

(٢) سورة الأنعام / آية : ٩٥.

(٣) ابن الشجرى ١٦٧/٢، والتصريح ١٤٢/١، ١٥٢/٢، والأشعمونى ١٢٠/٢، وشرح الكافية الشافية ١٢٧٢ واللسان (درج) وقبله :

* ياليتني قد زرتُ غيرَ خارجٍ *

وحبا الصبي : زحف، ودرج الصبي والشيخ : مشيا مشيا ضعيفا ودبًا. أراد أم صبي حابٍ ودارجٍ.

(٤) الأشعمونى ١٢٠/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٧/١، والمساعد ٤٧٧/٢، وشرح الكافية الشافية ١٢٧٢، والخزانة ١٤٠/٥

يصف رجلا كريما بادر بعقر إبله لضيوفه. ويعشيها : يطعمها العشاء، وهو الطعام الذى يؤكل ليلا. ويروي «يعشيها» بالعين المعجمة، من الغشاء، أى يشملها ويعمها. والعضب : السيف القاطع. والبتر : القطع على غير تمام. ويقصد : لايجاوز الحد. وأسوق : جمع ساق. جائر : من قولهم : جار في حكم، إذا ظلم.

وقال الآخر^(١):

فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ

وَيَحْرَ عَطَاءٍ يَسْتَخِفُّ الْمَعَابِرَ

وهو للنايفة.

وهذا الضَرْبُ الثاني هو المراد بقوله: «وَعَكْسًا اسْتَعْمِلَ» أى استعمل

عكسَ عطفِ الفعلِ على الاسمِ المذكورِ «تَجِدُهُ سَهْلًا» وحقيقة العَكْسِ : وَاَعْطِفْ

عَلَى فِعْلٍ اسْمًا شَبَّهَ فِعْلًا، والضمير في «تَجِدُهُ» للعَكْسِ.

(١) هو النايفة الذبياني كما سيأتى، ديوانه ١٣٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٩/١، والعيني

١٧٦/٤

ويبيير : يهلك. والمعابر : جمع مِعْبَرٍ، وهو ما يعبر به النهر من فلك أو جسر أو غيرهما. يمدح
النعمان بن المنذر.

البدل

هذا هو النوع الرابع من أنواع التابع، وهو «البدل» وأخذ أولاً في تعريفه بالحدّ فقال :

التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بَدَلًا

وَأَسِطَةُ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلًا

فقوله : «التَّابِعُ» هو الجنس الأقرب. وقوله : «المَقْصُودُ بِالْحُكْمِ» يعنى أنه الذى قُصِدَ بالإخبار عنه في الحقيقة نون متبوعه.
فإذا قلت : قام زيدٌ أخوك، فهـ(أخوك) هو المقصود بالحكم عليه،
والإخبار عنه بالقيام، ومعنى كَوْنُهُ المقصود بالحكم أن البدل يُقصد
لمعنيين :

أحدهما : أن يُريد المتكلم ذَكَرَ المقصود بالحكم بخصوصه، فيأتى
أولاً بما يَعْمُهُ وغيره، ثم يأتى بالمخصوص قصداً للتأكيد، كقولك : رأيتُ
قومكَ ناساً منهم.

والثاني : أن يُريد الإبهامَ على المخاطب، ثم يَبْدُو له أن يبيِّن، أو
يَتَوَهَّم أن المخاطب عالمٌ بما يريد، ثم يَشْكُ في علمه ، فيأتى بالاسم
الآخر / على جهة البيان.

$\frac{٢٠٢}{٣}$

ويلحق بذلك معنى ثالث، وهو أن يَذكر المقصود بالحكم، ثم يبدوله،
فيضْرِب عنه إلى غيره. لكونه غالطاً أو ناسياً أو لمعنى آخر.
وعلى كلِّ تقدير فالبَدَلُ هو المقصود بالحكم، وما قبله في حكم المُلغى
وإن لم يكن كذلك.

ثم كونه مقصودا بالحكم يشمل وجهين :

أحدهما : كونه محكوماً عليه وهو المخبر عنه ، كما في المثال المتقدم،
فالمخبر عنه يقال فيه : إنه مقصود بالحكم.

والثاني : كونه محكوماً به، فإنك تقول : هذا زيد أخوك فـ(أخوك) مقصود
بالحكم به إذاً، والمحكوم عليه (هذا) و(أخوك) مقصود أيضاً بالحكم، أى بكونه
محكوماً به، ولا بد من تحميلة المعنيين معا، وإلا كان قاصرا عن الغرض
المقصود.

وتحرز بهذا القيد من «النعت» و«التوكيد» و«عطف البيان» فإن كل واحد
منها ليس هو المقصود بالحكم، وإنما وضعه لبيان الأول أو لمعنى يصلح له،
والأول هو المقصود بالحكم لا الثاني.

وكذلك يخرج له بهذا القيد المعطوف بالواو والفاء ونحوهما، لأن قوله :
«التابع المقصود بالحكم» هكذا معرّفا باللام - مؤذن عند طائفة بالحصر، فإذا
قلت : العالم زيد، فمعناه أنه مختص بالعلم، والمقصود عليه العلم، فكذلك هذا
يكون معناه أن المختص بقصد الحكم هو المسمى بدلا، فعلى هذا كل تابع ليس
بمختص بأنه مقصود بالحكم خارج بهذا القيد عن كونه بدلا، فيخرج المعطوف
بالحروف المشتركة في المعنى، لأن كل واحد من التابع والمتبوع فيها مقصود
بالحكم، لم يختص به التابع دون المتبوع، وهذا ظاهر جدا.

وقوله : «بلا واسطة» تحرز من المعطوف بـ(بل، ولكن) ونحوهما، فإن
المعطوف بها هو المقصود بالحكم دون الأول.

فإذا قلت : قام زيد بل عمرو، فـ(عمرو) وهو المقصود بالحكم دون (زيد)
وكذلك قولك : ما قام زيد لكن عمرو، لأن (لكن) أو جبت لما بعدها ماتحقق بطلانه

لما قبلها، وكذلك (أَمْ) المنقُطَةُ والإضرابِيَّة، وكذلك (أَوْ) إذا كان مَبْتَدَأُ كلامِكَ معها على اليقين، ثم داخلَك الشكُّ نحو : قام زيدٌ، أو عمرو، فالشك كإبطال لليقين الأول.

فكل واحد من هذه الحروف قد صَيَّرَ الثَّانِي هو المقصودُ بالحكم، وهو الواسطة، فلو لم يقل «بلا واسطة» لدخل عليه ذلك كله.

ولأجل هذا المعنى فيها جَعَلَ سيبويه العطفَ بها من بابِ البَدَلِ، ويؤبَّ عليها وعلى باب «بَدَلِ الإضراب» باباً واحداً لاجتماعهما في معنى الإضراب^(١). فلما كان رَسْمُهُ البَدَلِ يشمل هذا كُلَّهُ احتَرَزَ منه بقوله : «بلا واسطة».

وقوله : «هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلًا» يعنى المسمى في الاصطلاح الأشهر للنحويين في هذا، إشارةً إلى تسمية سيبويه المعطوفَ بـ(بل، ولكن، وأو) بدلاً ليس باصطلاح نحويٍّ اشتهر، وإنما هو اعتبارٌ معنويٌّ حين اتَّفَقَ مع (بَدَلِ الإضراب) في المعنى.

قال سيبويه : لَمَّا ذَكَرَ بَدَلَ الْغَلَطِ وَالنَّسِيَانِ وَالْإِضْرَابِ : قَوْلُكَ :

مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ، وَمِثْلُ / ذَلِكَ قَوْلُكَ : لَا بِلَّ حِمَارٍ، وَمِنْ ذَلِكَ : مَرَرْتُ $\frac{٢٠٤}{٣}$ بِرَجُلٍ بِلَ حِمَارٍ، وَهُوَ عَلَى تَفْسِيرٍ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِمَارٍ^(٢).

قال : وَمِنْ ذَلِكَ : مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ بِلَ حِمَارٍ، وَمَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَلَكِنْ حِمَارٍ، أَبَدَلْتُ الْآخِرَ مِنَ الْأَوَّلِ، وَجَعَلْتَهُ مَكَانَهُ^(٢).

(١) الكتاب ٤٣٩/١.

(٢) نفسه ٤٣٩/١.

ثم قال : ومن المبدل أيضا قولك : مررتُ برجلٍ أو امرأةٍ، وإنما ابتدأ بيقين، ثم جعل مكانه شكًا أبدله منه، فصار الأول والآخر الادعاء فيهما سواء^(١).

قال : فهذا شبيه بقوله : مامررتُ بزيدٍ ولكن عمرو، ابتدأ بنفيه، ثم جعل مكانه يقيناً^(٢)، فهذا كله - من سيبويه تفسيرٌ معنوي لاتقرير اصطلاحى، فلهذا حَقَّق الناظم في تقرير البدل اصطلاحاً ماحقق.

و«التابع» مبتدأ أو «المقصود بالحكم» صفةٌ له «بإلا واسطة» في موضع الحال من ضمير «المقصود» وخبر المبتدأ قوله : «هو المُسمَّى بدلاً».

مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا أَوْ مَا يَشْتَمِلُ

عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَغْطُوفٍ بِبَلٍ

(مُطَابِقًا) مفعول ثانٍ لـ(يُلْفَى) أى يُوجد البدلُ أربعةَ أقسامٍ ترجع إلى

خمس :

أحدها «المطابق» يريد : موافقاً للأول، ومساوياً له في معناه، وهذا هو «بدلُ الكلِّ من الكلِّ» ويسمى أيضا : بدلَ الشيء من الشيء، وهما لعَيْن واحدة، وذلك نحو : قام زيدٌ أخوك، ورأيتَ عمراً أباك، إذا كان (زيد) هو الأخ و(عمرو) هو الأب.

ومنه في القرآن الكريم : {اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ} ^(٣) وقال : {إِنَّ الْمُنَافِقِينَ مَفَازٌ حَدَائِقٌ وَأَعْنَابٌ} ^(٤). وقال : {وَلَنْكَ لَتَهْدِي إِلَى

(١) الكتاب ١ / ٤٤٠.

(٢) نفسه ١ / ٤٤٠.

(٣) سورة الفاتحة / آية : ٦، ٧.

(٤) سورة النبا / آية : ٣١، ٣٢.

صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ^(١)}. وقال :
[لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ^(٢)].

ومنه في الشعر قولٌ كَثِيرٌ، أنشده سييويه^(٣):

وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ

وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَلَّتْ

وهو كثير.

والثاني «البعض» يريد بعض الأول، ويسمى «بدل البعض من الكل» وذلك نحو : رأيت قومك أكثرهم، وصرفت وجوهها أولها.

ومنه في الكتاب العزيز : {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا^(٤)} فـ «مَنِ اسْتَطَاعَ» خصوصاً من «الناس» لأن منهم المستطيع وغير المستطيع.

ومنه قوله تعالى : {قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُوا
لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ^(٥)}.

وأنشد سييويه^(٦):

(١) سورة الشورى / آية : ٥٢، ٥٣.

(٢) سورة العلق / آية : ١٥، ١٦.

(٣) سبق الاستشهاد بالببيت في «باب العطف».

(٤) سورة آل عمران / آية : ٩٧.

(٥) سورة الأعراف / آية : ٧٥.

(٦) الشعر للأعشى، ديوانه ٩٧، والكتاب ١/١٦١، وابن يعيش ٣/٦٧، والهمع ٥/٣٤٨، واللسان

(عين) ٢ / ٢٢١ والدرر

واللهق : الأبيض. والسراة : أعلى الظهر. والمعين : الثور الذي بين عينيه سواد. يصف ثورا

وحشيا شبه به بعيره في حدته ونشاطه.

وَكَاثُهُ لَهَقُ السُّرَاةِ كَاثُهُ

مَاحَا جَبِيهِ مُعَيِّنُ بَسَوَادِ

فر(حاجبته) بدل من هاء (كاته) وهو كثير أيضا.

والثالث «مايَشْتَمِلُ عليه» يعني مايَشْتَمِلُ الأولُ المتبوعُ عليه، أو ما يَشْتَمِلُ

هو على الأول، وهذا هو المسمَّى «بدل الاشتِمَال» أي لا يكون هو الأول، ولا بعضاً منه، نحو قولك : أعجبني زيدٌ حُسْنُهُ، وانتفعتُ بزيدٍ علمِهِ.

ومنه قوله تعالى : {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ^(١)}. وأنشد

سيبويه^(٢):

وَذَكَرْتَ تَقْتَدُ بَرْدَ مَائِنِهَا

وَعَتَكَ الْبُولِ عَلَى أَنْسَانِهَا

وأنشد لعُبدة بن الطَّيِّب^(٣):

فَمَا كَانَ قَيْسُ هُلْكُهُ هَلَكَ وَاحِدٍ

وَلَكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهْدُمَا

(١) سورة البقرة / آية ٢١٧.

(٢) الكتاب ١/١٥١، والعيني ٤/١٨٢، ومعجم البلدان (تَقْتَدُ)

ونسبه ياقوت إلى أبي وجزة الفقعسي، وروى معه ثمانية أشطار. وتقتد : ركيّة من مياه بني سعد بن بكر. وعتك البول : أن يضرب إلى الحمرة، ومنه قوس عاتكة ، إذا قدمت واحمرت. والأنساء : جمع نساء، وهو عرق يستبطن الفخذ والساق. وإذا قل ورود الإبل الماء خثر بولها وغلظ، واشتدت صفوته.

(٣) الكتاب ١/١٥٦، وابن عيش ٣/٦٥، ٨/٥٥، والحماسة بشرح المرزقي (٧٩٠ - ٧٩٢) والأغاني (٩٣/٩) و(١٤٨/١٢)

يرثي قيس بن عاصم المنقري أحد حكماء العرب وحلمائهم، يقول : مات بموته خلق كثير، وتغوض به عز قوم برمتهم.

وَأُنْشِدُ أَيْضاً لِعَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ^(١):

ذَرِينِي إِنْ أَمْرَكَ لَنْ يُطَاعَا

وَمَا أَلْفَيْتُنِي حُلْمِي مُضَاعَا

/ وَأَتَى بِعِبَارَةِ «بَدَلَ الْإِشْتِمَالِ» مُحْتَمَلَةً لِمَذْهَبَيْنِ، إِذِ النَّاسُ^{١٩٧}_٣

مُخْتَلِفُونَ فِي مَعْنَى «بَدَلَ الْإِشْتِمَالِ»

فَمَنْهُمْ مَنْ قَالَ : إِنْ الْأَوَّلُ هُوَ الْمُشْتَمَلُ عَلَى الثَّانِي، وَمَعْنَى كَوْنِهِ مُشْتَمَلًا عَلَيْهِ أَنَّهُ يَصِحُّ الْعِبَارَةُ بِلَفْظِهِ عَنْهُ، وَالِاسْتِغْنَاءُ عَنِ الْبَدَلِ وَأَنْتَ تَعْنِيهِ.

فَإِذَا قُلْتُ : أَعْجَبَنِي زَيْدٌ حُسْنُهُ (زَيْدٌ) مُشْتَمَلٌ عَلَى (الْحُسْنِ) بِمَعْنَى أَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ تَقُولَ : أَعْجَبَنِي زَيْدٌ، مُكَتَفِيًا بِهِ عَنْ ذِكْرِ (الْحُسْنِ) وَأَنْتَ تَعْنِيهِ، وَعَلَى هَذَا تَقُولُ :

أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، وَتَفَعَّلَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ أَوْ كَرَمُهُ، وَسَاعَنِي زَيْدٌ فَقَرُّهُ، وَكَرِهْتُ الْمَنْزَلَ ضَيْقَهُ.

وَمِنَ الْآيَةِ : {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ^(٢)}.

وَهَذَا الْمَذْهَبُ يَحْتَمِلُهُ كَلَامُ النَّازِمِ، عَلَى أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي (يَشْتَمَلُ) عَائِدًا عَلَى الْمَبْدَلِ مِنْهُ، وَفِي (عَلَيْهِ) عَلَى «مَا» وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنِ بَدَلِ الْإِشْتِمَالِ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَوْ مَا يَشْتَمَلُ عَلَيْهِ.

(١) ديوانه ٣٥، والكتاب ١٥٦/١، وابن عيش ٦٥/٣، والهمع ٢١٧/٥، والخزانة ١٩١/٥، والعيني ١٩٢/٤، والدرر ١٥/٢

يقول عن تعذله على إتلاف ماله : أتركيني فإنني لن أطيع أمرك لي، لأن عقلي يأمرني بذلك لاكتساب المحامد ، وما عرفت نفسي مضيع العقل فاقده.

(٢) سورة البقرة / آية : ٢١٧.

وعلى هذا المعنى لا يقال : أعجبني زيدٌ عبده، لأنه لا يقال : أعجبني زيدٌ، وأنتَ تَعْنِي عبده، وكذلك لا يقال : سَلِبَ زيدٌ عبده، ويجوز أن يقال : سَلِبَ زيدٌ ثوبه. وعلى هذا النَّمَطُ قسْ ما يردُّ عليك . قالوا : وهذا المذهب يظهر من الفارسي في «الأيضاح»^(١) وهو مذهب السيرافي.

ومنهم من قال : إن الثاني مشتمل على الأول ، ويقوى ذلك في بعض المثل : سُرِقَ زيدٌ ثوبه، (فر الثوب) هو المشتمل على (زيد) لا على العكس. وهذا المذهب أيضاً يحتمله كلام الناظم على أن يكون الضمير في «يَشْتَمِلُ» هو العائد على «ما» وفي «عليه» عائداً على المبدل منه.

ولم يَرْتَضِه في «التسهيل»^(٢) لأن نحو : أعجبني زيدٌ كلامه وفصاحته، وكرهتُ عمرًا ضجره، وساعى خالدٌ سوءَ خلقه، ونحو ذلك - ليس الثاني فيه مشتملاً على الأول، فالظاهر الأول.

وثمَّ مذهبٌ ثالث، أن العامل هو المشتمل على البدل، بمعنى أن معنى العامل متعلق به، وإن تعلق في اللفظ بغيره، نحو أعجبني الجارية حسنُها، فالإعجابُ متعلق بالجارية، وهو في المعنى متعلق بالحسن، ولأجل ذلك قالوا : أعجبني الجارية حسنُها، بغير علامة في الأكثر، وهو أقربُ من الذي قبله، إلا أن بدل البعض بهذا المعنى داخل فيه، لأن المعنى مُعَلَّقٌ بالبدل لا بالمبدل منه، فيلزم أن يسمى بدلُ البعض بدلَ اشتمال.

وارتضى هذا المذهب ابنُ أبي الرُّبيع^(٣)، وسلَّم أن بدل البعض والاشتمال في الحقيقة سواء، إلا أن بدل البعض خُصَّ بهذه التسمية، وأبقوا التسمية على الآخر، ولا يحتمل كلام الناظم هذا المذهب.

(١) ص : ٢٨٣.

(٢) ص ١٧٣، حيث يقول : «المشتمل في بدل الاشتمال هو الأول، خلافاً لمن جعله الثاني أو العامل».

(٣) انظر : البسيط في شرح جمل الزجاجي له : ٢٧٩، ٢٨٠.

والنوع الرابع من أنواع البدل : الذى يُشبه المعطوف بـ(بَلْ) يريد أنه يُشبهه من جهة المعنى، ويصح فيه وقوع (بَلْ) فيكون معطوفا بها، ويخرج عن باب البدل إلى باب العطف.

وفي هذا التعبير إشارة إلى أن البدل غيرُ المبدل منه ، لأن المعطوف بـ (بَلْ) كذلك، إلا أن هذا النوع على قسمين حسبما ذكر في قوله على إثر ذلك:

٢٠٦
٣

/ وَذَا لِلْإِضْرَابِ اعْزُؤْ إِنْ قَصْدًا صَحِبَ

وَيُؤْنِ قَصْدٌ غَلَطٌ بِهِ سَلَبُ

«هذا» إشارة إلى أقرب مذكور، وهو الشبّه بالمعطوف بـ(بَلْ) والعزؤ: النسبة، عزؤته إلى الشيء أعزؤه عزؤاً، وعزئته أعزئيه عزئاً، إذا نسبته إليه.

فيعنى أن هذا النوع إما أن يصحب ذكره قصد الذكر مع المبدل منه، بحيث يكون المبدل منه مقصود الذكر أولاً، ثم يُبدل منه، أولاً يصحب ذلك.

فإن صحب ذلك القصد فهو البدل المعزؤ للإضراب، أى المسمى بـ(بَلْ) «الإضراب» وقد يسمى أيضا «بدلُ بداء»

وأضرب الناظم عن هذه العبارة لإبهامها في التسمية إذا أضيف البدلُ إلى كلام مَنْ لا يليق به البداء.

وهذا البدلُ يقع في الكلام الفصيح، ومنه في الحديث : «إن الرجلَ

لَيُصَلِّيَ الصَّلَاةَ، وما كُتِبَ لها منها نصفُها ثلثُها ربعُها، إلى العُشْرِ^(١) والأظهر في قوله : (تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ، مِنْ ذَرِّمِهِ، مِنْ صَاعِ بُرٍّ، مِنْ صَاعِ تَمْرَةٍ^(٢)) أن يكون من هذا ، وكذلك قول عمر - رضي الله عنه - : صَلَّى رَجُلٌ فِي إِزَارٍ وَرِدَاءٍ، فِي إِزَارٍ وَقَمِيصٍ، فِي إِزَارٍ وَقِبَاءٍ .

وإن لم يَصْحَبِ الْقَصْدُ، فَإِنْ تَبَعِيَّتُهُ لِلْمَبْدَلِ مِنْهُ إِنَّمَا هِيَ لِيُسَلَّبَ بِهَا الْغَلَطُ الْعَارِضُ لِلْمَتَكَلِّمِ، وَيُسَمَّى «بَدَلُ الْغَلَطِ» بمعنى أن المتكلم ينسب الحكم إلى غير مَنْ هُوَ، ثُمَّ يَتَّبِعُهُ، فَيُضْرِبُ عَمَّا ذَكَرَ، وَيَأْتِي بِمَنْ هُوَ كَقَوْلِكَ : رَأَيْتُ رَجُلًا حِمَارًا، إِذَا كُنْتَ قَدْ رَأَيْتَ الْحِمَارَ، ثُمَّ أُرِدْتَ أَنْ تُخْبِرَ عَنْهُ، فَغَلَطْتَ، فَأُخْبِرْتَ عَنِ الرَّجُلِ، ثُمَّ اسْتَدْرَكَتْ إِزَالَةُ الْغَلَطِ بِذِكْرِ الْحِمَارِ.

وقالوا : إن هذا الضَرْبُ لَا يَقَعُ فِي كَلَامٍ فَصِيحٍ، وَلَا هُوَ أَصْلُ كَلَامٍ، وَإِنَّمَا يَقَعُ فِي سَبْقِ اللِّسَانِ، وَالْأَوَّلَى فِيهِ أَنْ يُؤْتَى بِ(بَل) ثُمَّ (أَتَى^(٣)) بِأَرْبَعَةِ أَمْثَلَةٍ لِأَرْبَعَةِ أَنْوَاعٍ وَهِيَ فِي قَوْلِهِ :

كَزُرُهُ خَالِدًا وَقَبْلَهُ الْيَدَا

وَاعْرِفُهُ حَقَّهُ وَخُذْ نَبْلًا مُدَى

ف(زُرُهُ خَالِدًا) لِبَدَلِ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ، وَهُوَ مِنْ إِبْدَالِ الظَّاهِرِ الْمَعْرِفَةِ مِنَ الضَّمِيرِ الْغَائِبِ. وَ(قَبْلَهُ الْيَدَا) لِبَدَلِ الْبَعْضِ، وَبَدَلُ الْبَعْضِ لَابْدُ فِيهِ مِنْ ضَمِيرٍ عَائِدٍ عَلَى الْمَبْدَلِ مِنْهُ، كَمَا قَالَ فِي : «اعْرِفُهُ حَقَّهُ» فِي بَدَلِ الْإِشْتِمَالِ، فَتَقُولُ : قَبِلْتُ زَيْدًا يَدَهُ، وَقَبِلْتُ زَيْدًا الْيَدَ مِنْهُ، وَقَبِلْتُ زَيْدًا يَدًا لَهُ أَوْ مِنْهُ.

(١) مسند الإمام أحمد ٣١٩/٤، ٣٢١.

(٢) مسلم - الزكاة : ٧٠، والنسائي - الزكاة : ٦٤.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل و(ت) وأثبتته من (س).

إلا أنه قد يجوز حذف المجرور، فيبقى البذل مقدراً معه الضمير، كما يجوز ذلك في خبر المبتدأ، وفي باب الصفة المشبهة نحو: {فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى^(١)} يريد: له. وقوله: {جَنَّاتٍ عَدْنٍ مَّفْتُحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ^(٢)} يريد: منها

(وَأَعْرِفْهُ حَقَّهُ) لبذل الاشتمال، لأن خالداً مشتملاً على الحق. و«خُذْ نَبْلاً مُدًى» لبذل الإضراب إن فرضت البذل قد صحب القصص، أو لبذل الغلط إن فرضت عدم القصص، فالقسمان يفترقان بالقصد وعدمه، كما نص / عليه.

٢٠٧
٣

والمُدَى: جمع مُدَّةٍ وهى الشَّفَرَة، هذا تمام الكلام على الإبدال. وبقي النظر فيها في مواضع:

أحدها: أن الناس شَرَطُوا في صحة (بدل الاشتمال) شرطين: أحدهما: أن يكون الفعل عند إسناده إلى الأول يَسْتَدْعِي الثاني ويكاد يُعْطِيهِ، فالكلام قد ظهر منه عدم الاكتفاء بالأول، وسَبَقِيَّةُ التشوف إلى الثاني، وإليه أشار الشُّكُونِي بِقَوْلِهِ: إن من شَرَطَ بدل الاشتمال أن يكون الثاني مفهوماً من الأول.

ومنه قول الله تعالى: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ^(٣)}. فمعلوم أن السؤال لم يتوجَّه إلى الشَّهْرِ الحرام من حيث هو شَهْر؛ بل إلى أمر واقع فيه، وكذلك سائر المثل.

فإذا قلت: (أعجبني الجارية حسنُها) جاز، ونحو ذلك.

(١) سورة النازعات / آية: ٤١.

(٢) سورة ص / آية: ٥٠.

(٣) سورة البقرة / آية: ٢١٧.

والثاني : أن يكون الفعل يصحُّ إسنادهُ إلى الأول مقتصرًا عليه مع إرادة الثاني، فإن لم يصح إسناده إلى الأول مسكوتًا عن الثاني، وإن قصد المجاز، فيمتنع البديل فلا تقول : أَسْرَجْتُ الْقَوْمَ دَابَّتَهُمْ؛ إذ لا يصح فيه إسنادهُ الفعل إلى الأول مقتصرًا عليه وإن كان الثاني مفهوماً من الأول، وأن الفعل يشير إلى الثاني ويُفهمه، لأنك لاتقول : أَسْرَجْتُ الْقَوْمَ، وأنت تريد : أَسْرَجْتُ دَابَّتَهُمْ، بخلاف قولك : سَرَقَ عَبْدُ اللَّهِ ثَوْبَهُ، أو نَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، فإن البديل فيه سائغ، لجواز قولك : سَرَقَ عَبْدُ اللَّهِ وَنَفَعَنِي زَيْدٌ

فهذان شرطان في (بديل الاشتمال) لأبَدُّ منهما، وقد يُستغنى عن الشرط الأول بالثاني لأنه لا يُستغنى بالمبديل منه عن البديل إلا وهو دالٌّ عليه، وإياه شرط في «الشرح» خاصة^(١).

وكذلك أيضا بدل البعض، لأبَدُّ من جواز الاستغناء فيه بالأول مع إرادة الثاني وفهمه منه، فتقول : جُدِعَ زَيْدٌ أَنْفُهُ، لأنك تقول : جُدِعَ زَيْدٌ، وأنت تريد : جُدِعَ أَنْفُهُ، ولا تقول : قُطِعَ زَيْدٌ أَنْفُهُ، لأنك لاتقول : قُطِعَ زَيْدٌ، وأنت تريد : قُطِعَ أَنْفُهُ، كما لا تقول : قُتِلَ زَيْدٌ أَخُوهُ، كما لأنك لاتقول : قُتِلَ زَيْدٌ، وأنت تريد : قُتِلَ أَخُوهُ وكل هذا لم يذكره الناظم .

وقد منع النحويون أن يقال : مررتُ بأربعة رجالٍ صريعٍ وجريحٍ، أو مررتُ بأربعة رجلٍ وامرأةٍ على البديل، بل يجب القَطْعُ، ويمتنع الإِتِّبَاعُ على (بديل البعض) قالوا : لأنه لا يصح إطلاقُ الأربعة والمراد اثنان، فيجب القَطْعُ على قَصْدِ التَّبْعِيضِ.

وكذلك إذا قلت : رأيتُ رجالاً زَيْدًا وعمرًا، لا يجوز الإِتِّبَاعُ؛ بل يجب

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٢ - ١).

الْقَطْع، فتقول : رأيتُ رجالاً زَيْدٌ وعمرو، وإن جاء خلاف ذلك فشاذٌ
نحوما قال النابغة^(١) :

تَوَهَّمْتُ آيَاتِ لَهَا فَعَرَفْتُهَا

لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامِ سَابِعُ

رَمَادُ كَكْحَلِ الْعَيْنِ لَأَيَّا أُبَيِّنُهُ

وَنُؤْيُ كَجِذْمِ الْحَوْضِ أَثْلَمُ خَاشِعُ

يُروى برفع «رَمَادُ» ونُؤْيُ « ونصبهما.

وقد أجاز ابن خروف الإِتْبَاعُ في المسألة على بدل / البعض، ولم $\frac{٢٠٨}{٣}$
يذكر سيبويه إلا القطع . ووجه المنع، على ماتقدم، ظاهر.

فالحاصل أن الناظم قَصَرَ في هذا الفصل، ثم خَتَمَهُ بمثال يقتضى
خلاف ذلك، وهو قوله : «اعْرِفُهُ حَقَّهُ» إذ يُشْكَلُ أن يقال : عرفتُ زَيْدًا،
إذا عرفتُ حَقَّهُ، لصحة تسلُّطِ العِرفَانِ على نَفْسِ زَيْدٍ، وأن لا يُرَادُ الثاني.

والثاني : من مواضع النظر أن إطلاقه يقتضى أن «بدل الغلط»
صحيح كثير؛ إذ لم يقيده بقلَّة؛ بل أردفه في الاطلاق بـ(بدل الإضراب)

(١) من قصيدة له في مدح النعمان، ديوانه ٣٠، وسيبويه ٨٦/٢، والمقتضب ٢٢٢/٤.

والأشعري ٢٧٦/٢، والعيني ٤٨٢/٤

وتوهم الشيء : لم يعرفه إلا تخيلاً لخباء معالجه وانطماسها. وآيات الدار : علاماتها
وما بقي منها، كالآثافي والرماد والأوتاد. وستة أعوام : أى بعدها، كما يقال : لعشر
خلون من شهر كذا.

وشبه الرماد بكحل العين، لأنه إذا قدم عهده استوى وقل، ولذلك قال : لأَيَّا أُبَيِّنُهُ، أى
لقلته وتغيره لا أتبينه إلا بعد بطله وصبر. والنوى : حاجز حول البيت لئلا يدخله الماء.
وجذم كل شيء : أصله والأثم : الذى تنثم وتهدم - والخاشع هنا : المطمئن اللاصق
بالأرض الذى ذهب شخصه .

فإن فهم من إطلاقه في الإضراب الشَّيْءُ والكثرة، فَلْيُفْهَمْ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي بَدَلِ الْغَلَطِ، وَإِذَا ذَاكَ يَكُونُ مَخَالَفًا لِمَا نَصَّ عَلَيْهِ غَيْرُهُ.

والثالث : أنه ترك من أقسام النوع الرابع قسمًا ثالثًا، وهو «بدل النسيان» فقد ذكره الناس، وَفَرَّقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْغَلَطِ، فَإِنَّ النُّسْيَانَ مَخْتَصُّ بِالْقَلْبِ، وَالْغَلَطُ مَخْتَصُّ بِاللِّسَانِ.

فإذا قلت : رأيت رجلاً حماراً، فقد يكون مرادك ذِكْرَ الحمار قَصْداً، ولكن اللسان غَلَطٌ، فنطق بزبد، فأبْدِلْ مِنْهُ الْحِمَارَ، وَقَدْ يَكُونُ مَرَادُكَ ذِكْرَ زَيْدٍ اعْتِقَاداً أَنَّهُ الْمَرْئِيُّ، وَلَمْ يَكُنْ هُوَ الْمَرْئِيُّ فِي الْحَقِيقَةِ؛ بَلِ الْحِمَارُ، ثُمَّ لَمَّا ذَكَرْتَ زَيْداً تَذَكَّرْتَ أَنَّ الْمَرْئِيَ كَانَ الْحِمَارَ، فَأَبْدَلْتَهُ مِنْهُ، وَهَذَا فَرْقٌ وَاضِحٌ.

وقد ذكر سيبويه الغلط والنسيان فقال وإنما يجوز : رأيت زيداً أباه، ورأيت زيداً عمراً، أن يكون أراد أن يقول : رأيت عمراً، أو رأيت أباً زيد، فَغَلَطَ أَوْ نَسِيَ^(١).

ثم استدرك كلامه بعد ، فأتى بـ (أو) في قوله : « فغَلَطَ أَوْ نَسِيَ » فجعلهما قسمين . ثم أنه في «التسهيل» لم يذكر بدل النسيان كذلك .

والجواب عن الأول أن يقال : لعله لا يقول باشتراط ذلك الشرط ولاسيما ومثاله في بدل البعض والاشتغال لا يظهر منهما ذلك ، وقد تبين في «أعرفه حقاً» .

وكذلك قوله : (قَبْلَهُ الْيَدُ) إِذْ لَا يُقَالُ : قَبِلْتُ الْمَرْأَةَ ، إِذَا قَبِلْتُ يَدَهَا ، كَمَا لَا يُقَالُ : قَطَعَ زَيْدٌ ، إِذَا قُطِعَ أَنْفُهُ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَمْثَلِ ، فَكَانَ لَمْ يَرِ اشْتِرَاطُ ذَلِكَ الشَّرْطِ وَيَكُونُ مُسْتَنَدَهُ فِي ذَلِكَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ خَرُوفٍ : مَرَرْتُ

(١) الكتاب ٢/٣٤١.

بأربعةٍ صريعٍ وجريحٍ ، من إجازةِ البدل وإن كان الأول لا يُطلق فيه ويراد الثاني .

وهذا الجواب مشكل فانظر فيه .

وعن الثاني أن سيبويه ذكر بدل الغلط والنسيان ، ولم يُقله ولا استقبحه بل أطلق القول فيه كسائر أقسام البدل .

وقال في أبواب الصفات : والمُبدلُ يَشْرِكُ المبدلُ منه في الجر ، وذلك قولك مررتُ برجلٍ حمارٍ ، فهو على وجهٍ محالٍ ، وعلى وجهٍ حسنٍ . فأما المحالُ فإنَّ تعني أن الرجل حمارٌ ، وأما الذي يَحْسُنُ : فهو أن تقول: مررتُ برجلٍ ، ثم تُبدل الحمارَ مكانَ الرجل فتقول : حمارٍ ، إما أن تكون غَلِطْتَ أو نَسِيتَ فاستدركتَ ، وإما أن يَبْدُوَ لك أن تُضربَ عن مرورك بالرجل ، وتجعلَ مكانه مرورك بالحمار بعد ما كنت أردتَ غيرَ ذلك ^(١) .

فانظر كيف جعل ذلك حسناً ، خلافَ مايقوله غيره من هؤلاء المتأخرين ، غير أنه كما قال السيرافي ^(٢) : لا يقع / في شعر ولا كلام $\frac{٢٠٩}{٣}$ معمولٍ مُحَكَّكٌ ^(٣) ؛ بل يجيء على سَبْقِ اللسان إلى ما لايريد ، فيلغيه ويلفِظ بما يريد . وما قال لايدل على أنه ضعيف . وقال الفارسي ^(٤) : حقُّ هذا أن يُستعمل فيه (بذل) وهذا أيضاً لايدل على ضعفه .

وعن الثالث : أن (بدل النسيان) قد يدخل تحت (بدل الغلط) لتقاربهما من جهة المعنى ، أو يقال في ذلك ما رأيتُ في بعض التقايد ،

(١) الكتاب ٤٣٩/١ .

(٢) السيرافي ٢ / ٢٤٣ .

(٣) مُحَكَّكٌ : مُلَسَّسٌ ومُسَوَّى ، ومنه المثل المشهور « اَنَا جَدِيلُهَا الْمُحَكُّ » .

(٤) الإيضاح : ٢٨٤ .

من أن الغلط لما كان معناه سَبْقِيَّةُ النطق بما لم يُرد ، ثم يتذكر فينطق بما أراد .

قال : ويتصور وجود ذلك في حالة واحدة ، ولذلك ذكره النحويون ، ولم يذكروا النسيان ، فإن معناه أن يكون أراد أبا زيد مثلاً ، فنسي ونطق بزيد ، ثم استبان له مراده ، فنطق بالأب^(١) .

قال بعض الشيوخ: ويلزم على هذا وقوع النسيان والتذكر في زمن فرد ، وهذا لا يتصور ، فلماذا عدل النحويون عنه للغلط ، ثم نزل إثبات من أثبتته على أن يكون أراد أن يخبر برؤية الأب قبل قوله : رأيت ، ثم نسي قبل إخباره بذلك ، فأخبر برؤية زيد ، ثم تذكر عند ذلك ، فذكر من أراد ، فيكون النسيان واقعا في غير زمان التذكر ، وهو متصور .

فقد ظهر من هذا أن النحويين ، يعني كثيرا منهم ، تحاموا ذكر بدل النسيان لما فيه من الإشكال ، فيكون ابن مالك ترك ذكره لمثل ذلك ، فلا اعتراض عليه ، والله أعلم .

واعلم أن (بدل الغلط) وإن قيل بجوازه ، فإن الأولى عنده أن يؤتى بـ (بَلْ) وقد نص كثير من النحويين على أنه لم يسمع ، وإنما تكلم عليه سيبويه وغيره على جهة القياس ، حتى قال الما ردي^(٢) : وقد عُنيتُ بطلب هذا البدل في الكلام والشعر فما وجدته ، ولقد طالبتُ به غيرى فما عرفه ، إلا أن بعض أصحابنا قال لى : هو فى شعر ذى الرُمة حيث يقول^(٣) :

(١) يعنى قول من يقول : رأيتُ زيداً أباه .

(٢) سبقترجمته .

(٣) البيت لذى الرمة . وسبق الاستشهاد به فى باب «العطف» .

لَمَيَاءُ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسُ

وَفِي اللُّثَاثِ وَفِي أَنْيَابِهَا شَنْبُ

فـ (الحُوَّةُ) مبتدأ و(لَعَسُ) بدل غلط منه ، لأن الحُوَّةَ غير اللُّعَسِ ،
والحُوَّةُ : السوادُ بعينه ، واللُّعَسُ : سوادٌ مُشْرَبٌ بِحُمرة .

قال : وليس البيت على ماذكر ، وإنما اللُّعَسُ : مصدرٌ وصفت به
الحُوَّةُ ، تقديره : حُوَّةٌ لَعَسَاءُ ، كقولك : حَكَمٌ عَدَلٌ ، وقولُ فَضْلٌ . قال :
فهذا أولى. هذا ما قال . وقد قيل : إن الحُوَّةَ واللُّعَسَ بمعنى واحد ، وذلك
حُمرة إلى السواد ، فلا دليل فيه .

والظاهر أن هذا النوع ، كما قالوا ، قياسٌ غير مسموع ، لكن هذا
ما يظهر من كلام الناظم .

وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا

تُبْدِلُهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةٌ جَلَا

أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا أَوْ اشْتَمَالَ

كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالَ

هذه مسألة أشار فيها إلى أوجهٍ من البديل تُتَّصَرُّفُ فيها ، وأفاد
ذلك بذكر وجهٍ واحد من أوجهها ، وسكت أيضا عن التَّقْيِيدِ بِقَيْدٍ ، فإفاد
أَوْجُهًا أُخَرَ فِي البديل ، وذلك أنه لم يذكر / في هذا الباب للتَّبَعِيَّةِ قَيْدًا $\frac{٢١٠}{٢}$
بالنسبة إلى تعريف أو تنكير ، كما فَعَلَ بالنعت ؛ بل أطلق القول كما في
العطف ، فدلَّ على أنه لا يَشْتَرِطُ التَّوَافُقُ فيما بينهما ، فَيُتَّصَرُّفُ إِذَا فِي
كل نوع من الأنواع أربعة أوجه.

أما فى (بدل الكل من الكل) فيُبدل المعرفة من المعرفة نحو : جاعى زيدُ أخوكَ ومنه فى القرآن العزيز : {إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ} ^(١) ، وقوله ك {بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * اللَّهُ} ^(٢) ، على قراءة الخفض ، وهى لغير نافع وابن عامر ^(٣) .

ويُبدل النكرة ن من النكرة حو : جاعى رجلُ صاحبُك ، وفى القرآن الكريم : { يُوَقِّدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ } ^(٤) ، على أحد الاحتمالين ^(٥) . وقال كثير ^(٦) :

وَكُنْتُ كَزْدَى رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَاحِبَةٍ
وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَلَّتْ
أَنشُدْهُ سَيِّبِيهِ ، وَأَنشُدْ أَيْضًا لِلْعَجَّاجِ ^(٧) :
خَوَّى عَلَى مُسْتَوِيَّاتٍ خَمْسٍ
كِرْكِرَةٍ وَثَفِنَاتٍ مُلْسٍ
ويُبدل النكرة من المعرفة كقولك : جاعى زيدُ أخُك .
ومنه فى القرآن : {لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ} ^(٨) .

(١) سورة الفاتحة / آية : ٦ ، ٧ .

(٢) سورة إبراهيم / آية : ١ ، ٢ .

(٣) قرأ نافع وابن عامر {اللَّهُ} بالرفع .

وانظر : السبعة : ٣٦٢

(٤) سورة النور / آية : ٣٥ .

(٥) والاحتمال الآخر أن يكون عطف بيان

وقد سبق تفصيل ذلك هناك .

(٦) سبق الاستشهاد بالبيت فى هذا الباب ، وفى «باب العطف»

(٧) سبق الاستشهاد به فى «باب العطف» .

(٨) سورة العلق / آية : ١٥ ، ١٦ .

ونقل المؤلف عن الكوفيين أنهم يشترطون في هذا الوجه وحده اتحاد اللفظين كما في الآية .

قال المؤلف : والعرب لاتلتزم هذا ، ثم أنشد الاحتجاج عليهم بيت حميد بن ثور^(١) :

وَلَنْ يَلْبَثَ الْعَصْرَانِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ

إِذَا طَلَبَا أَنْ يُدْرِكَا مَا يَتَمَمَا

وأنشد بيتاً آخر لم أقيده^(٢) . وسكوته في هذا النظم عن هذا القيد دليل على مخالفته للكوفيين . وأما في (بدل البعض) فكذلك أيضا ، فالمعرفة من مثلها نحو : أكلت الرغبة ثلثه . وضده : أكلت رغيفا ثلثا منه ، والمعرفة من النكرة : أكلت رغيفا ثلثه . وعكسه : أكلت الرغبة ثلثا منه .

ومن الأول : قوله تعالى : {وَاللَّهُ عَلَى النَّاسِ حَجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا}^(٣) .

وقوله : {قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ}^(٤) . الآية .

(١) ديوانه ، واللسان (عصر) وشرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩١ - ١)

والعصران : الليل والنهار ، أو الغداة والعشى .

(٢) هو قوله فيه (ورقة : ١٩١ - ١) :

فلاؤأبيك خير منك إنسى ليؤذيني التَّحَمُّمُ والصَّهِيلُ

والبيت لشمير بن الحارث ، وهو في نوادر أبي زيد : ٣٨٢ ، والخزانة ١٧٩/٥ .

(٣) سورة آل عمران / آية : ٩٧ .

(٤) سورة الأعراف / آية : ٧٥ .

وأما في (بدل الاشتمال) فكذلك ، نحو : نَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ . ومنه ما أنشده سيبويه^(١) :

* وَذَكَرْتَ تَقْتَدُ بَرْدَ مَائِهَا *

وأنشد أيضا^(٢) :

فَمَا كَانَ قَيْسُ هُلْكُهُ هُلْكَ وَاحِدٍ
وَلَكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهْدِمُ

وأعجبني جاريةٌ حُسْنُ منها ، ومنه قول الأعشى^(٣) :

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوِيَّتُهُ
تُقْضَى لِبَانَاتٍ وَيَسْأَمُ سَائِمُ

وأعجبني الجارية حُسْنُ منها ، ومنه قوله تعالى : {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ}^(٤) . وأعجبني جارية حُسْنُها . ومن ذلك كثير .

وأما (بدل الإضراب والغلط) فلم يَعْتَنِ الناظم بالتفريع عليه ، وكذلك غيره ، وإلا فالصُّور فيه ممكنة ، فتركتُ التفريعَ فيهما لذلك . وهذا - والله أعلم - مُشعر بكونهما عنده ليسا في رُتْبة ماتقدم ، وإن كانا جائزين على الجملة ، فهذا ما فاده ترك التقيد المذكور .

(١) سبق الاستشهاد به في الباب نفسه ، وعجزه :

* وَعَمَّكَ الْبَوْلُ عَلَى أَنْسَانِهَا *

(٢) سبق الاستشهاد به في الباب نفسه ، وهو لعُبْدَةُ بن الطبيب .

(٣) ديوانه ٧٧ ، وسيبويه ٣٨/٣ ، والمقتضب ٢٧/١ ، ٢٦/٢ ، ٢٩٧/٤ ، وابن الشجري ١/٣٦٣ ، وابن يعيش ٣/٦٥ ، والمغني ٥٠٦ .

يخاطب نفسه . والثواء : الإقامة ، وهو مجرور على البدلية من (حول) واللبانة : الحاجة ويروى (تُقْضَى لبانات) بالإضافة ، وهي رواية الديوان . يقول : لقد كانت تقضى حاجات في الحول الذي ثويت فيه ، ويسأم من أقام لطلوله .

(٤) سورة البقرة / آية ٢١٧

وأما ما أشار إليه من الأوجه ، فيتفرع بيانها على بيان كلامه ،
وذلك أنه نصُّ على أن الظاهر لا يُبدل من ضمير الحاضر ، كان
الحاضر / متكِّماً أو مخاطباً ، إلا على أوجه ثلاثة :

٢١١
٣

أحدها : أن يكون البدل مفيداً للإحاطة ، وهو قوله : (إلا ما
إحاطةً جلاً) يريد أن يكون البدل هنا يفيد ما يفيد (توكيد الإحاطة) .
فإذا كان كذلك جاز البدل من ضمير المخاطب وغيره ، مثال ذلك : جئنا
ثلاثتنا ، ومطرننا سهلنا وجبلنا ، وغنيتم أولكم وآخركم ، وفي القرآن
(تَكُونُ لَنَا عِيداً لأُولَئِنَّا وَآخِرِنَا)^(١) .

وإنما جاز لجريانه مجرى التوكيد في المعنى ، ولذلك يُطلق عليه
سببويه لفظ التوكيد^(٢) ، والتوكيد يجرى على الضمير مطلقاً ، كما يجرى
على الظاهر ، فكذا ما في معناه .

فلو لم يُقدّر توكيد إحاطة فمقتضى كلامه أنه لا يجوز ، فلا تقول :
ضربتُك زيداً ، ولا ضربتُ زيداً عمراً ، لأن الحضور قد أغنى عن ذلك ،
فصار البدل كالضائع ؛ إذ لو سكّته لم يخلُ بمعنى ولا لفظ .
وفي هذه المسألة خلاف ، فالجمهور على ما قاله الناظم ، وجَّهتهم
ما تقدم ، وأيضاً فلا سماع يُعتمد به .

وأجازه الأخفش ، وإليه مال في «التسهيل» بعضٌ منيل ، بناءً على
السماع والقياس^(٣) .

(١) سورة المائدة / آية : ١١٤ .

(٢) الكتاب ١٥٨/١ .

(٣) التسهيل : ١٧٢ .

أما السماع : فنحو قول أبي موسى الأشعري - رضى الله عنه - :
« أَتَيْنَا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَفَرٌ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ »^(١) . وقول الشاعر^(٢) :

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَأَعْرِفُونِي
حُمَيْدًا قَدْ تَذَرَيْتُ السَّنَامَا

وقال الآخر^(٣) :

بِكُمْ قُرَيْشٍ كُفِينَا كُلُّ مُفْضِلَةٍ
وَأَمْ نَهَجَ الْهُدَى مَنْ كَانَ ضَلِيلًا

وأما القياس فظاهر ، فإن ضمير الغائب إذا كان البدل منه جائزا ، كقول
الشاعر^(٤) :

على حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا
على جَوْدِهِ لَضَنَّ بِأَلْيَاءِ حَاتِمٍ
وعليه حُمْلُ قوله تعالى : {وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا} ^(٥) ، كان هنا
جائزا وأيضا إذا كان جائزا في (بدل البعض والاشتمال) وإن كان المبدل منه
ضمير حاضر ، فَلْيَجْزُ في بدل الكل ، .

(١) البخارى - كتاب الإيمان والنذر - باب الكفارة قبل الحنث وبعده ، حديث رقم (٦٢١) فتح البارى

٦٠٨/١١ ، وانظر كلام ابن حجر فى متن هذا الحديث .

(٢) المنصف ١٠/١ ، وابن يعيش ٩٣/٢ ، ٧٤/٩ ، وشرح شواهد الشافعية ٢٣٢ ، وخزانة الأدب
٢٤٢/٥ ، والمساعد ٤٣٢/٢

والشعر لحميد بن حريث بن بجدل . وتذريت السنام : علوته ، من الذرة ، وهى أعلى السنام .

(٣) التصريح ١٦١/٢ ، وشرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩١ : ب)

(٤) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩١ - ١) والمساعد ٤٣٣/٢ ، وشرح شذور الذهب ٢٤٥ ، ٤٤٢ .

(٥) سورة الأنبياء / آية : ٣ .

أنشد سيبويه (١) :

ذَرِينِي إِنْ أَمَرَكَ لَنْ يُطَاعَا

وما الْفَنَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا

وقال الآخر (٢) :

بَلَّغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَاؤُنَا

وإنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرَا

وأيضاً ، فإذا كان امتناعكم من البدل هاهنا لأن ضمير الحاضر لا يدخله لبس فينبغي أن يُمنع البدل من ضمير الغائب لأنه لا يدخله لبس ، ولذلك لم يُنعت المضمر مطلقاً . ولما كان ضمير الغائب يُبدل منه ، مع أنه لا لبس فيه ، دلّ على أن اللبس أو عدمه غيرُ معتبر ، وأن ضمير الغائب والحاضر في الإبدال منه سواء .

والجواب أن ما ذكر من السماع محتملٌ ونادر ، والنوادر لا يبنى عليها حكمٌ مع إمكان تأويلها .

وأما القياس : فالفرقُ ظاهر ، فإن ضمير الغائب قد يلبس فيحتاج إلى البيان ، والبدل يُؤتى به للبيان ، بخلاف ضمير الحاضر كما تقدم .

وأما القياس على النعت فغيرُ بَيِّن ، لأن نعت الضمير لم يمتنع من أجل اللبس وإنما امتنع من جهة نيابته منابَ ما لا يُنعت ، وهو الظاهر

المعاد ، ألا ترى أنك إذا قلت : لقيتُ رجلاً / فأكرمته ، فالهاء نائبةٌ منابَ $\frac{٢١٢}{٣}$

(١) سبق الاستشهاد به في الباب نفسه .

(٢) هو النابغة الجعدي ، ديوانه ٦٨ ، والتصريح ١٦١/٢ ، والأشمونى ١٣٠/٣ ، والعينى ١٩٢/٤ والبيت من قصيدة أنشدها في حضرة النبي صلى الله عليه وسلم .

إعادة «الرجل» وأنت لوقلت : فأكرمْتُ الرجلَ - لم يَجْزُ نعتُ «الرجل» فتقول : فأكرمْتُ الرجلَ العاقلَ ، فكذلك لايجوزُ نعتُ ما نابَ مِنابه .

والوجه الثاني : أن يكون البدل بعضاً ، وهو قوله : (أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا) أي : دَلَّ على بعض الأول ، فهناك أيضا يجوزُ إبدال الظاهر من ضمير الحاضر فتقول : عجبْتُ مِنْكَ من وَجْهِكَ ، وعجبْتُ مِنِّي وَجْهِي . وقد تقدم وجه الجواز .

والثالث : أن يكون بدلُ اشتمال ، وهو قوله : «أَوْ اقْتَضَى اشْتِمَالًا» نحو : عجبْتُ مِنْكَ حُسْنِكَ ، وعجبْتُ مِنِّي حُسْنِي ، وما أشبه ذلك .

وأتى بمثال لهذا الوجه ، وهو قوله : «كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتِمَالًا» .

والابتهاج والِبَهْجَةُ : الفرح والسرور ، والاستمالة : الإمالة في المعنى ، يقال : اسْتَمَالَنِي الشَّيْءُ ، واستمال بقلبي ، إذا أماله اليه .

ولم يذكر ذلك في بدل الإضراب والغلط كما تقدم ، فَلَنَضْرِبُ عَنْهُ صَفْحًا كما فعل .

وإذا تقرّر هذا فلا بُدَّ من النظر فيما يشير إليه .

وجملةُ النظر فيه يَقْتَضِي أن (ماعدا ماتقدّم جائزُ) والأوجه المتصورة التي يَنْفَصِلُ عنها ماينفصل ، وَيَبْقَى مايبقى أربعة أوجه :

إبدالُ ظاهرٍ من ظاهر ، وإبدالُ مضمرٍ من مضمر ، وإبدالُ مضمرٍ من ظاهر ، وإبدالُ ظاهرٍ من مضمر . وذلك في كل واحد من بدل الكلِّ ، والبعضِ والإشتمال .

فأما (بدلُ الكلِّ من الكلِّ) فتقول في الظاهر من الظاهر : أكرمتُ زيدًا أخاك ، وفي ضِدهُ زيدُ أكرمتهُ إِيَّاهُ ، في الغائب ، وأكرمْتُكَ إِيَّاكَ ، في المخاطب ، وأكرمْتُني إِيَّايَ ، في المتكلم .

وهذه الأوجه فى الضميرين جائزة على البدل عنده بمقتضى كلامه هنا ،
لأنه لم يتحرز من ذلك .

وكذلك فى باب (التوكيد) حيث قصر التوكيد بالمضمر على ضمير الرفع ،
إذ قال :

وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِى قَدْ انْفَصَلَ

أَكْذَبَهُ كُلُّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ

وقد منع ذلك فى «التسهيل» وجعل ما جاء منه توكيداً لفظياً جرياً على
مذهب الكوفيين^(١) ، وكذلك بدل المضمر من الظاهر . وغيره من البصريين على
مذهب إليه هنا ، وقد تقدم فى «باب التوكيد» نقل المذاهب^(٢) .

والظاهر ما فهم منه هنا من مذهب البصريين ، لما ثبت عن العرب أنها
إذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت : جئت أنت ، ورأيتك
أنت ، ومررت بك أنت ، فإذا أرادت البدل وقفت بين التابع والمتبوع فتقول :
جئت أنت ، ورأيتك إياك ، ومررت به به ، فيتحد لفظ التوكيد والبدل فى الرفع .
هكذا نقل سيبويه عن العرب ، وتلقاه منه غيره بالقبول ، وهم المؤتمنون
على ما ينقلون ، لأنهم شافهوا العرب ، وعرفوا مقاصدها ، فلا يعارض هذا
بقياس بأن يقال: إن نسبة المنفصل إلى المتصل فى الرتبة الواحدة نسبة
واحدة ، فكما كان فى رتبة الرفع توكيداً باتفاق ، فليكن كذلك فى رتبة النصب
أيضاً ، وكذلك ينبغى فى القياس فى ضمير الجر إلا أنه متصل .

(١) حيث يقول فى التسهيل (١٦٦) : «ويؤكد بضمير الرفع المنفصل المتصل مطلقاً ، ويجعل المنصوب
المنفصل فى نحو : رأيتك إياك ، توكيداً لا بدلاً ، وفقاً للكوفيين» .

(٢) انظر : ص ٣٧ ، ٣٨ .

وتقول في بدل المضمَر من الظاهر : أَكْرَمْتُ زَيْدًا / إِيَّاهُ ، ومررت $\frac{٢١٣}{٣}$

بزيدي ، وجاء زيدٌ هو ، وهذا في (الغائب) .

وأما (الحاضر) فمثاله في المتكلم : أَكْرَمَ زَيْدٌ عَمْرًا إِيَّايَ ، ومررت

بزيدي لي ، وجاء زيدٌ أنا .

وفي (المخاطب) : أَكْرَمْتُ زَيْدًا إِيَّاكَ ، ومررت بزيدي بك ، وجاء زيدٌ

أنت .

والأظهر : أن مثل هذا لاتقوله العرب إلا على الغلط والنسيان ، لأن

السمع في ذلك معلوم ، والله أعلم .

وتقول في بدل الظاهر من المضمَر ، وهو (للغائب) : زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ

أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، والذي مررتُ بِهِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ زَيْدٍ ، حَكِي هذا مسموعا .

وأما (الحاضر) : فقد مر استثناء الناظم له ، ووجه ماذهب إليه ^(١) .

وأیضا : فإن موضع (الحُضور) ليس موضعَ الأسماء الظاهرة ،

وإنما يقع الاسمُ الظاهر على (الغائب) ولا يقع على (المتكلم) ولا

(المخاطب) إلا في النداء والتَّحْضِيضِ نحو : يَا زَيْدُ ، وَاللَّهِمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيْتَهَا

العِصَابَةُ ، بخلاف غير (بدل الكلِّ) من الأبدال ، فإن ذلك فيها جائز ،

كما نُصِّ عليه ، لأن مدلول الضمير الذي للمتكلم أو المخاطب ليس

بالظاهر ، فوقع في موقعه من مواضع الغيبة .

وأما (بدل البعض) فتقول في الظاهر من الظاهر : قُطِعَ زَيْدٌ يَدُهُ ،

وفي ضِدِّه : زَيْدٌ يَدُهُ قُطِعَتْهُ إِيَّاهَا ، وثَلَّثَ الْخُبْرَةَ أَكَلَتْهَا إِيَّاهُ .

(١) انظر: ص ٢١٠ .

وفى الظاهر من المضمَر : زَيْدٌ قَطَعَتْهُ يَدُهُ ، وَزَيْدٌ عَجِبْتُ مِنْهُ مِنْ وَجْهِهِ .
ومنه قوله ، أَنشَدَهُ سَيَبُويَه^(١) :

وَكَاثُتُهُ لَهَقُ السُّرَاةِ كَاثُتُهُ

مَا حَاجِبِيهِ مُعَيْنٌ بِسَوَادٍ

فأبدل «الحاجِبِينَ» من هاء «كَاثُتُهُ» .

وفى (المخاطب) : عَجِبْتُ مِنْكَ وَجْهَكَ ، ومنه قول الله تعالى : { لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ }^(٢) .
وفى (المتكلم) : عَجِبْتُ مِنْى وَجْهِي ، ومن ذلك قول الرازي^(٣) :

أَوْعَدَنِي بِالسُّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ

رَجُلِي وَرَجُلِي شَتْنَةُ الْمَنَاسِمِ

وفى المضمَر من الظاهر : ثَلُثُ الْخُبْزَةِ أَكَلْتُ الْخُبْزَةَ إِيَّاهُ ، وَوَجْهُ هُنْدٍ
أَعَجَبْتَنِي هُنْدُ إِيَّاهُ .

وَلَايَمْتَلُ مِثْلُ هَذَا إِلَّا بِتَكْلُفٍ ، وَلَمْ يَأْتِ بِهِ سَمَاعٌ ، وَإِنَّمَا قَاسَهُ

النحويون .

(١) سبق الاستشهاد بالبيت فى الباب نفسه.

(٢) سورة الأحزاب / آية : ٢١ .

(٣) هو العديل بن الفرخ ، ابن يعيش ٧٠/٣ ، والهمع ٢١٧/٥ ، والتصريح ١٦٠/٢ ، والأشعمونى ١٢٩/٣ ، والخزانة ١٨٨/٥ ، والعينى ١٩٠/٤ ، واللسان (بعد)

أوعدننى : هددننى . والأداهم : جمع أدهم ، وهو القيد .

والشحنة : الغليظة الخشنة . والمناسم : جمع منسَم - كمجلس - وهو طرف خف البعير ، أو أسفل الخف ، استعاره لقدمه ، وحسن ذلك هنا لما ذكره من جلده وقوته .

ويقال فى سبب هذا الرجز أن العديل كان قد هجا الحجاج ، وهرب منه إلى قيصر ملك الروم ، فبعث الحجاج إلى الملك : لترسلن به . أولجهزن إليك خيلا يكون أولها عندك ، وآخرها عندى . فبعث به إليه . وانظر بقيه القصة فى الخزانة (١٩١/٥)

وأما (بدل الاشتمال) فتقول فى الظاهر من الظاهر : سُرِقَ زَيْدٌ
ثوبه ، وفى ضِدِّه : حُسِّنَ زَيْنَبُ أَعْجَبْتَنِي هُوَ .

وفى الظاهر من المضمر : زَيْنَبُ أَعْجَبْتَنِي حَسْنُهَا ، وفى عكسه :
حَسَنُ زَيْنَبُ أَعْجَبْتَنِي زَيْنَبُ هُوَ .

وهذا من قَبِيل (بدل البعض) فى التكلُّف وعدم السماع وعدم تأتى
الإبدال فيه وفيما قبله فى ضمير الحاضر إلا بمضَضٍ^(١) ، إن كان .

وقد حكى الشَّلَوِيُّن^(٢) فى هذا النوع من التفريع خلافاً فى بدل
المضمر من الظاهر أو من المضمر ، فمنهم من أجاز ذلك ، وهو ظاهر
إطلاق الناظم . ومنهم من منعه ووجه الجواز ظاهر على طريقة من جعل
البدل على تقدير طَرَحِ الأول .

وإذا كان كذلك فقولك : ثَلْتُ الْخُبْزَةَ أَكَلْتُ الْخُبْزَةَ إِيَّاهُ ، أو أَكَلْتُهَا إِيَّاهُ
- قد عاد فيه إلى المبتدأ ضميرُ من الخبز ، وهو قولك : إِيَّاهُ .

فإن قيل : إن الخبر (أَكَلْتُ) ولم يَعُدْ منه ضمير إلى التثنية ، والبدل
خارجٌ عن ذلك - قيل : إن البدل فى الحكم فى موضع المبدل منه ، ولذلك
قال فى حدِّه : إنه التابع المقصود بالحكم ، أى إن الأول غير مقصود ، بل
الثانى ، وهو الضمير الرابط .

وقد مرَّ التنبُّهُ / على هذا المعنى فى باب «الاشتغال» وباب «عطف»^{٢١٤}
البيان^(٣) .

(١) الْمُضَضُ - بفتحين - التام ، يقال : فعلت ذلك على مضض ، أى كارها مثلاً .

(٢) سبقت ترجمته .

(٣) انظر : ص ٥٥ ، ٥٦ .

وإن قلنا : إن البديل على تقدير تكرار العامل فذلك أمرٌ تقديرى صناعى ،
واللفظ هو المعتبر لا التقدير ، كما لم يعتبر التقديرُ فى نحو : زيدٌ قائمٌ وعمرٌ .
وأما (بُديل الإضراب) وقَسِيْمُهُ فقد يتأتى فيهما أوجهٌ مما تقدم ، ولكننى
تركته ، لأنه ترك التنبيه عليه ، ولا كبيرَ فائدةٍ فى تصوير تلك الأوجه .
والهاء فى «تُبْدِلُهُ» عائد على «الظاهر» اشتغل عنه بضميره .
و «الظاهر» مفعول لفعل مضمر من باب الاشتغال .
و «مِنْ ضميرِ الحاضر» متعلق بـ «لا تُبْدِلُهُ» كما فى قولك : كلُّ يومٍ زيدا
اضربه .

و«جَلَأَ» بمعنى : أظهر ، تقول : جَلَأْتُ الشئَ ، بمعنى أوضحتُه ، وجَلَوْتُ
العروسَ جَلَوَةً ، أبرزتها لزوجها ، وجَلَأَ أيضا ، أي : ما أظهر معنى الإحاطة
من الإبدال .

وفى هذا المثال ، وهو قوله : «إِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَلَا» تنبيه على مسألة
حَسَنَة ، وذلك أنه أتى بالخبر الذى هو «اسْتَمَلَا» جاريًا على «الابتهاج» وهو
البديل ، ولو أجراه على المبدل منه لقال : اسْتَمَلْتُ ، كأنه قال : إِنَّكَ اسْتَمَلْتَ ،
فكأنه اعتمد فى الإخبار على البديل ، وهذا جارٍ على ما مَهَّدَ أولاً فى البديل ، من
أنه المقصود بالحكم بكون المبدل منه ، ويظهر منه ، إذا ضَمَمْنَا حَدَّهُ للبديل ، لهذا
الموضع ، أنه لازم ، وهو على الجملة صحيح .

إلا أنه يرد عليه إشكالات ، وبالنظر فيها يتبين هذا الموضع إن شاء الله .
فمن ذلك أنه لم يعتمد فى «التسهيل» على لزوم هذا الحكم للبديل ، بل قال
هناك : والكثير كَوْنُ البديل معتمداً عليه ، وقد يكون فى حكم المُلغى^(١) .

(١) التسهيل : ١٧٣

قال في «الشرح»^(١) ، ويقل الاعتمادُ على المبدل منه ، وجعلُ البديل في الحكم المُلغى كقول الشاعر^(٢) :

وَكأنَّه لَهِقُ السُّرَاةِ كَأَنَّهُ

مَا حَاجَبِيهِ مُعَيِّنُ بَسَوَادٍ

فجعل «حاجبيه» وهو بدلٌ في حكم مالم يُذكر ، فأفرد الخبرَ ، ولو جعل الاعتماد على البديل لثني الخبر ، كما تقول : إن زيدا يديه مُبسِطتان بالخبر ، ولو جعلتَ البديل في حكم المُلغى قلت : إن زيدا يديه مُبسِطٌ بالخير . قال : ومثله قول الآخر^(٣) :

إِنَّ السُّيُوفَ غُدُوها وَرَوَاحِها

تَرَكْتُ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الْأَعْضَبِ

فجعل الخبرَ للسيوف ، وألغى «غُدُوها وَرَوَاحِها» ولو لم يُلغِها لقال : تركًا ، كما تقول : الجارية خلَّقها وخلَّقها سيَّان .

قال : ومن الاعتماد على المبدل منه ، وجعلُ البديل في حكم المُلغى قولك : زيدُ رأيتُ أخاه عمرًا ، وجاء الذي رغبْتُ فيه عامر^(٤) . انتهى كلامه .

فهذان نوعان يردان نَقْضًا عليه هنا :

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٢ ب)

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت .

(٣) هو الأخطل ، ديوانه ٢٨ ، والمقتضب ١٠٣/١ ، والأشمونى ١٣٢/٣ ، والمساعد ٤٣٧/٢ ، والخزانة ١٩٩/هـ

وهوازن : أبو قبيلة . والأعضب : الكبش المكسور القرن .

والبيت من قصيدة له ، مدح بها العباس بمحمد بن عبد الله بن العباس ، فأعطاه ألف دينار .

(٤) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٢ ب) .

الأول : الأخبار عن المبدل منه دون البديل ، والإخبار دليل على أنه المعتمد عليه الكلام .

والآخر : عود الضمير على المبتدأ والموصول من المبدل منه دون البديل ، وهو أيضا دليل على جعله عمدة الكلام .
وهذا الثاني ليس بقليل ؛ بل فيه كثرة تُعتبر .

وأما الأول / فإن كان المؤلف قد عدّه قليلا ، فغيره قد جعله جائزا $\frac{215}{3}$ جوازا يقتضى الكثرة .

قال ابن خروف في بيت الكتاب ^(١) : أعاد الضمير في «مُعِين» على اسم «كَأَنَّ» وترك البديل ، وكلاهما جائز ، فهذا كما ترى .

وأیضا فليس بمختص ببديل البعض ، بل هو جارٍ في بدل الاشتمال كبديل البعض حرفاً بحرف ، فتقول : هندٌ وجهها حسنٌ ، وحسنٌ .

ونوع ثالث ، وهو أنك إذا قلت : أعجبتني الجارية حسنها - فلك في «أعجب» وجهان ، إلحاق العلامة اعتباراً بالمبدل منه ، وعدم إلحاقها اعتباراً بالبديل ، كلاهما جائز ، فعلى إلحاقها يكون المبدل منه هو المعتبر ، والبديل في حكم المُلغى ، وليس بقليل في الكلام .

فالحاصل : أن البديل على ضربين ، منه ما يُعتبر ، ومنه ما لا يُعتبر . فكيف يقول في البديل : إنه المقصود بالحكم ؟

والجواب عن الأول أنه قليل بحيث لا يُعتبره الناظم في مثل هذا النظم . وأيضا ، فقد أول بيت سيبويه ^(١) على أنه مما أُخبر فيه بالمفرد

(١) يعنى قوله :

وكأنه لهُقُ السَّراةِ كأنه ما حَاجِبِيهِ مُعِينٌ بِسَوَادٍ

وقد سبق مرارا .

عن المثني ، ورشَّح ذلك هنا تلازم الاثني ، كما أخبر عن «العَيْنَيْنِ» إخبارَ المفرد في قوله ، أنشده النحويون (١) :

لِمَنْ زُحْلُوقَةٌ زُلُّ
بِهَا الْعَيْنَانِ تَنْهَلُ
وبابه (٢) .

وقال بعض المتأخرين : الصواب أن يُخْبَرَ عن البديل لا عن المبدل منه ، إذ هو في نية الطَّرْح ، وإنما المعنى على البديل ، وجئ به آخرًا لِيُؤَكِّدَ به ، ويُعْتَمَد عليه .

فالجُوه : أن يُخْبَرَ عنه ، إلا أنهم أخبروا عن الأول مُنْبَهَةً على أنه ليس في نية الطَّرْح البتَّة ، وأنه مُرَاعَى بَتَلَفْتُ (٣) في بعض المواطن ، والكثير الخبرُ عن الثاني ، وخرج هذا ، يعنى البيت ، مُنْبَهَةً على ما ذكر .

قال : ويدل على أن الأول ليس في نية الطَّرْح قولهم : زيدُ ضريتهُ أبا بكر ، فلو كان الأول في نية الطرح لما جازت المسألة ، لخلوها من ضمير يعود من الخبر ، وهو جملة ، إلى المبتدأ .

(١) لامرئ القيس ، ملحقات ديوانه ٤٧٣ ، والمحاسب ١٨٠/٢ ، وابن الشجري ١٢١/١ ، والجمع ١٧١/١ ، والدرر ٢٤/١ ، واللسان (الل ، زل) ويعده :

يُنَادِي الْآخِرَ الْأُلُّ الْأَحْلُوا الْأَحْلُوا

والزحلوقة : مكان متحدر مملس . وزُلُّ : زَلُّ يَزِلُّ من وقف على حافته . وتنهل : تفيض بالدمع . والألُّ - بضم الهمزة - لغة في (الأول) وقد روى ابن منظور (الل) عن الفضل الضبي أنها لعبة للصبيان صفتها كذا وكذا .

(٢) يقصد ما تفعله العرب من وضع كل من المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر . وانظر : الهمع (١٧١/١) .

(٣) وفي الأصل و(س) «مراعى يتلفت» وما أثبتته من (ت) وهو وجه الكلام .

قال : فإن قيل : إذا كان الخبر إنما يكون عن الثانى ، فإذا قلنا :
أجبتنى الجارية حسنها - فالصوابُ إسنادُ الفعل إلى الحسن ، لأنه بدل ،
والأول مبدل منه .

قيل : ليس كذلك ، لأن البدل فى تقدير تكرر العامل ، فعامل الثانى
محذوف مقدّر مسندٌ إليه ، مُذكّر ، وهذا الظاهر مسندٌ إلى الأول وهو
مؤنث ، فالوجه التأنيث ، بخلاف الخبر الصناعى الذى الوجهُ فيه الإخبارُ
عن البدل ، وقد يجوز تذكير الفعل اعتباراً بالبدل ، هذا ما قال ، وهو قد
يكفى فى الجواب عن الأول والثالث .

والذى يقال هاهنا ، والله أعلم ، أنه قد تقدم أن البدل يأتى على
وجهين :

أحدهما : أن يكون المتكلم أراد نكرَ البدل ، فاتى أولاً بموطئ له ،
ليكون ذكره ثانياً بعد التوطئة له أولاً أوفى بالغرض .

والثانى : أن يكون نكرَ المبدل منه أولاً اعتقاداً أنه كافٍ ، أو إبهاماً ،

ثم بدا أن يبين مالم يكن مبيناً للمخاطب ، وإذا كان كذلك ، وكان / ٢١٦
الثانى هو المعتمدُ عليه بحسب المعنيين كليهما - فذكرُ المبدل منه فى الوجه
الأول بالقصد الثانى ، لا بالقصد الأول ، بخلافه فى الوجه الثانى ، فإنه
بالقصد الأول ، لكن عرَضَ ماصيره معدولاً عنه ، وكالمترك وإن كان غيرَ
مترك .

فعلى هذا التقرير ينبى النظر هنا ، وعند ذلك فلا يخلو أن يتأخر
الخبرُ أو يتقدم .

فإن تأخرَ كان المعتبَر هو البدل ، لأنه المقصود المقرر فى كلا
الوجهين ، واستقام الجواب المتقدم .

وإن تقدم الخبر فهي مسألة : أعجبتني الجارية حسنها ، فإن اعتبرت الوجه الأول كان ترك التاء هو الأولى ، لأن ذكر «الجارية» فيه وقع بالقصد الثاني والمراد «الحسن» .

وإن اعتبرت الوجه الثاني كان الأولى والأحق إلحاقها إذا كان المقصود أولاً ذكر «الجارية» فأسندت الفعل إليها على ما ينبغي ، ثم بدالك أن تذكر «الحسن» فلم يكن إلحاق التاء قادحاً في كون «الحسن» مقصوداً دون «الجارية» .

وفي الوجه الأول : كان «الحسن» هو المقصود ، وإنما ذكرت «الجارية» تبعاً أو كالتبع .

ولكن لا يمتنع في الوجه الأول إلحاق التاء إعتباراً باللفظ ، ولا في الوجه الثاني إسقاطها إعتباراً بما انصرف القصد إليه .

وعلى هذا لا يحتاج إلى الاعتذار بأن البدل في تقدير تكرار العامل ، لأن ذلك غير بَيِّن ، وقد تقدم له تقرير .

والعامل عند سببويه في البدل والمبدل منه واحد من غير تقدير عامل آخر ، وحيث ظهر منه ^(١) ذلك فتفسير معنى لاتقدير إعراب .

وأما مسألة عود الضمير من المبدل منه دون البدل فمبني على أصل آخر ، وذلك أن البدل مع المبدل منه تابع ومتبوع ، فحكمه حكم سائر التوابع ، من النعت ، وعطف البيان ، وغيرهما ، مع متبوعاتها ، بل هو أشبه بالنعت وعطف البيان ، ولا فرق بينهما إلا أن المقصود في النعت وعطف البيان هو الأول دون الثاني ، وبالعكس في البدل ، وذلك غير قادح في جريان حكم التابع عليه .

الآثرى أنه مفرد جارٍ على مفرد ، وتابع له بحسب العامل الأول ، وكما أن النعت وعطف البيان ، وعطف النسق ، مع متبوعاتها في عود الضمير منها إلى

(١) الضمير يعود إلى سببويه رحمه الله .

المبتدأ والموصول على حكم واحد فى الجواز ، كذلك فى البديل مع المبدل منه ، فكما يعود الضمير من النعت وإن لم يكن هو المقصود نحو : هُنْدُ ضَرَبَتْ رَجُلًا يَحِبُّهَا ، فكذلك يعود الضمير من المبدل وإن لم يكن هو المقصود ، وعودُ الضمير من المنعوت كعوده من البديل .

وقد منع بعض النحويين عودَ الضمير من البديل ، بناءً على أنه من جملة أخرى ، لأنه فى تقدير تَكَرَّر العامل ، وهذا ضعيف ، وقد تقدم التنبيه عليه .

وَنَصُّ ابنِ الضَّائِعِ^(١) على الجواز معْتَمِداً على أنه مع المَبْدَل منه كغيره من التوابع ويأتى عود الضمير من المعطوف جائز ، فعَوْدُهُ من البديل أَجْوزُ لأنه بيان ، فصار كالنعت ، فيجوز إذاً أن يقال : زَيْدٌ قامَ عمروُ أخوه ، وزَيْدٌ قامَ أخوه عمروُ ، / وزَيْدٌ مررتُ أبى عبدِ الله ، وزَيْدٌ مررتُ به بأبى عبدِ الله به ، والذي مررتُ به أبى عبدِ الله زَيْدٌ ، والذي مررتُ بأبى عبدِ الله به زَيْدٌ ، إلا أن قولك : زَيْدٌ قامَ عمروُ أخوه ، أو قامَ أخوه عمروُ - حَسَنٌ فى الكلام ، كثيرٌ فى الاستعمال ؛ وفى قُوَّةٍ ما هو كثير ، بخلاف المسائل بعده ، فإنها قليلة فى الاستعمال .

وسبب ذلك أن المسألة الأولى غيرُ معنولٍ بهاعن صَوَّبَ الاستعمال ؛ إذ لم يؤخَّرْ ما كان حَقُّه التقديم ، فوقع البديل موقعَهُ من المبدل منه ، فإن البديل لم يقع هناك موقعَهُ ، فإن الأولى فى باب الإخبار أن يُخْبَرَ عن البديل والمبدل منه معا ، كما يُخْبَرُ عن النعت والمنعوت معا ، وكما هو

(١) تقدمت ترجمته .

الأوّلَى في المعطوف والمعطوف عليه بياناً ، وفي المؤكّد مع المؤكّد . وقد نصّوا على ذلك في باب «الإخبار» .

فإذا قلت : زيدٌ مررتُ به أبى عبد الله ، فـ (أبو عبد الله) في الحقيقة جارٌ على (زيد) فكان الأوّلَى أن يقال : مررتُ بزيد أبى عبد الله ، أو يقال : زيدٌ أبو عبد الله مررتُ به .

وهذا كلامٌ صحيح ، كقولك : زيدٌ قام أخوه عمرو ، وليس فيه من الضعف شيء ، ولذلك اختار النحويون : المازنَى وابن السراج وغيرهما في الإخبار أن يكون الإخبار عنهما جميعاً ، فتقول : الذي مررتُ به أبو عبد الله زيدٌ . وهذا صحيح أيضاً .

فإن قيل : فكان الوجه إذاً في هذه المسائل أن يُعتبر فيها البَدَلُ في إعادة الضمير دون المبدل منه ، أو يكون اعتباره هو الأقوى ، ويُعتبر المبدل منه على ضعف ، كما قالوا في بيت سيبويه^(١) :

* كَأَنَّهُ .. مَا حَاجِبِيهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادٍ *

والأمر بخلاف ذلك .

قيل ليس هذا من قبيل البيت ، بل من قبيل : أعجبنى الجارية حُسْنُهَا ، لأن الموصول والمبتدأ يحتاجان إلى رابط ، كما يحتاج الفعل إلى فاعل ، فلما اعتُبر في الفاعل أقربُ مذكور في أحد الوجهين ، وكأنه راجع ، اعتُبر أقربُ مذكور في إعادة الضمير أيضاً ، فهما في هذا المعنى مستويان ، فصح إذاً أنه لا حُجَّةَ لابن مالك ، ولا لغيره ، على أن البَدَل قد يكون في حكم المَلْفَى .

(١) سبق الاستشهاد بالبيت ، وهو بتمامه :
وَكَأَنَّهُ لِهَقِّ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ

مَا حَاجِبِيهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادٍ

وهى مسألة غامضة ، نشأ النظر فيها من القاعدة الأولى وثبت أن
 حَدَّ ابن مالك فى هذا النظم للبدل صحيح ، وأن قوله : (كأنك ابتهاجك
 استمالة) تنكيت على هذه النكتة الحسنة التي « يَغْفَل عنها كثير من
 الناس ، وأصلها لسيبويه - رحمه الله .

وَيَدُلُّ الْمُضْمَنُ الْهَمْزَ زَيْلِي

هَمْزًا كَمَنْ ذَا أَسْعِيدُ أَمْ عَلَى ؟

يعنى أن المبدل منه إذا كان مُضْمَنًا معنى الهمز ، أى همزة
 الاستفهام ، فإن البدل يقع والياً لذلك الهمز ، يريد تَتَقَدَّمُ همزة
 الاستفهام مُوَالِيَةً له ، فتقول : مَنْ هذا الرجلُ أَسْعِيدُ أَمْ عَلَى ؟ وهو مثاله

وَكَمْ هذه الدراهمُ أعشرون أم ثلاثون ؟ وكيف أنت أصححُ أم
 سقيم ؟ وَلِمَ أكرمتَ زيداً لِعِلْمِهِ أم لجُودِهِ ؟ وأىُّ الناسِ جاءك أزيدُ أم
 عمرو أم فلان ؟ وماذا أنت تصنعُ أتأبوت أم كُرسِي ؟

ولابدُّ من الهمزة لأن المبدل / منه قد تَضَمَّنَهَا لِمَا أريد من معنى ^{٢١٨}/_٣
 السؤال ، فلا بُدَّ إذا أُبدِلَ منه أن يُؤْتَى بمعناه المراد ، والبدل يقع
 تفصيلاً^(١) للمبدل منه إذا اقتضى التفصيل ، فلا بُدَّ من ظهور الهمزة
 داخلةً على كل تفصيلٍ ذُكِرَ ، حتى يُستَوْفَى المقصودُ من مدلول الاسم
 المضمَّن معنى الهمزة .

وهذا الإبدال إنما يكون بالهمزة وحدها ، لأنها المُضْمَنَةُ فى أسماء
 الاستفهام ، وهى أُمُّ الباب عندهم : فلا يُضْمَنُ غيرها ، فلذلك قال :
 «المُضْمَنُ الْهَمْزُ»

(١) فى الأصل «نقيضا» وهو تصحيف ، وما أثبتته من (س ، ت) .

وَيُبَدِّلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَمَنْ

يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يَعْنُ

يعنى أن الفعل فى باب (البدل) يشارك الاسم كالعطف ، فيبدل الفعل من الفعل ، كما يعطف الفعل على الفعل ، فكما تقول : مَنْ يُكْرِمْنِي وَيُكْرِمُ زَيْدًا أَكْرَمَهُ ، كذلك تقول : مَنْ يَجِئْنِي يَلْمِ بِي أُعْطِي .

لكنه اشترط فى (البدل) هنا شرطاً لم يصرح به ، وإنما أشار إليه مثاله ، لأنه أتى بالمبدل منه فعلاً مُجْمَلاً ، وهو «يَصِلُ إِلَيْنَا» ثم أبدل منه فعلاً مَبِينًا لمعنى «يَصِلُ» وهو «يَسْتَعِينُ بِنَا» فأعطى المثال أن الفعل يُبدل من الفعل إذا أفاد زيادةً بياناً للأول .

وعلى ذلك قوله تعالى : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا) ^(١) .

فقوله : (يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ) بدلٌ من (يَلْقَى أَثَامًا) وهو بيانٌ للْقَى الأثام .
ومنه ما أنشد سيبويه عن الأصمعى عن أبى عمرو ^(٢) :

إِنْ يَبْـُـخْلُوا أَوْ يَجْـُـبُّنُوا

أَوْ يَغْفِرُوا لَا يَخْـُـفُوا

يَغْنُوا عَلَيْكَ مَرْجُلٌ مَنْ كَانَتْهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا

(١) سورة الفرقان / آية : ٦٨ ، ٦٩ .

(٢) الكتاب ٨٧/٣ ، وابن عيش ٣٦/١ ، والمحاسب ٧٥/٢ ، والإنصاف ٥٨٤ ، والخزانة ٩١/٩ ، والبيان ٣٣٣/٣ .

والشعر لبعض بنى أسد . ولا يحفلوا : لا يبالوا . والترجيل : تمشيط الشعر وتليينه بالدهن . وغنواهم مرجلين دليل على أنهم لا يحفلون بقبيح ما يفعلون . ويعدهما : كاتبي براش كل يو م لوئه يتخيل

فقلوه : {يَعْدُوا عَلَيْكَ} بدل من «لَا يَحْفَلُوا» وهو تفسير له ، وأنشد
سيبويه^(١) :

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا
تَجِدُ حَطْبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأْجَجَا
وأنشد أيضا^(٢) :

إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا
تُؤْخَذَ كَرَهَا أَوْ تَجِيَّ طَائِعَا

فإن تخلف الشرط لم يسغ لعدم الفائدة ، فإنك إذا قلت : مَنْ يَسْتَعِنْ بِنَا
يَصِلْ إِلَيْنَا يُعَنْ - لم يكن في البذل فائدة ولا بيان ، فكان ضائعا ، فإذا عكست
المسألة كما في مثال الناظم ، صحت لحصول الفائدة بذلك .

ولما سكنت عن إبدال الاسم من الفعل أو العكس دل على أنه عنده ممنوع
مطلقا ، وإن كان الاسم يشبه الفعل ، بخلاف العطف كما تقدم .

أما في البذل: فلأن من حقيقة البذل أن يصح حلوله محل المبدل منه ،
ولا يمكن ذلك في الاسم مع الفعل مطلقا ، وهذا ظاهر .

واعلم أن في كلامه هنا تقصيرا من وجهين :

(١) الكتاب ٨٦/٣ ، والمقتضب ٦٦/١ ، وابن يعيش ٥٣/٧ ، ٢٠/١٠ ، والإنصاف ٥٨٣ ، والهمع
٢٢١/٥ ، والأشمونى ١٣١/٣ ، والخزانة ٩٠/٩

والشعر لعبيد الله بن الحر ، أو للحطية (وليس في ديوانه)

والم الرجل بالقوم إلما : أتاها فنزل بهم . والصلب الجزل : الغليظ ، ويختارونه كذلك لتقوى
نارهم فينظر إليها الضيوف عن بعد ويقصصونها . وتأجج النار : توقدها ، والألف في (تأججا)
للإطلاق . يصف قومه بالجوهر والإمعان في قري الضيف .

(٢) الكتاب ١٥٦/١ ، والمقتضب ٦٣/٢ ، والتصريح ١٦١/٢ ، والأشمونى ١٣١/٣ ، والخزانة
٢٠٣/٥ وعلى الله : على والله . وأصل المبايعة : المعاهدة والمعاقدة على الأمر ، ويراد بها هنا بيعة
السلطان وطاعته .

أحدهما : أنه مُثَلِّ بِمِثَالٍ غَيْرٍ مُطَابِقٍ ، لأن الذى ذكره النحويون فى الفعل ما كان الثانى فيه مع الأول غيرَ مَبَايِنٍ ، كما فى الأمثلة المتقدمة . قال السيرافى ^(١) : لا يُبَدِّلُ الفعل إلا من شئٍ هُوَ هُوَ فى معناه ، لأنه لا يَتَّبَعُ ، ولا يكون فيه اشتمال فـ (تُوَخِّدُ كَرَّهًا أو تَجِئُ طَائِعًا) هو معنى (المبايعة) لأنها تقع على أحدهما .

وقد يظهر هذا من سيبويه فى «باب ما يرتفع بين الجزمين» ^(٢) .
والناظم إنما مُثِّلَ بما الثانى فيه غيرُ الأول ، فـ (الوصول) إليهم هو الإتيان والمجئُ إليهم ، و (الإستعانة) طلبُ العونِ ، وهو غير المجئِ .

والثانى : أنه لم يَبَيَّنْ / البَدَلَ فى الفعل : هل يكون فيه ماتقدُّم فى $\frac{٢١٩}{٣}$ بدل الاسم من الأنواع أم لا ؟ بل قد قال السيرافى : ماسمعتُ .

وعلى هذا لا يكون فيه إلا نوع واحد ، وهو (بدل الكلِّ من الكل) وإطلاقه يقتضى تلك الأنواع عطف الفعل على الفعل بالنسبة إلى حروف العطف . وفى ذلك ماتَرَى .

والجوابُ : أن مثال الناظم واقعٌ على بعض أنواع البدل ، وهو بدل الإضراب أو الفلظ ، إلا أن يكون قَصْدَ (وصولاً) معنوياً ، وهو وصول (الاستعانة) فيكون واقعا على (بدل الكلِّ) وعلى كلا التقديرين ، فالمثالُ صحيح ، فإن بدل الفعل من الفعل يُتَصَوَّرُ فى بدل الاسم من الاسم ،

(١) السيرافى ٢ / ق ١٧ .

(٢) الكتاب ٨٥/٣ ، والترجمة فيه كاملة هى «هذا باب ما يرتفع بين الجزمين ، وينجزم بينهما»

فقد يكون فيه (بدل الكل من الكل) ومنه قوله^(١) :

* مَتَى تَأْتِنَا تَلْمِمْ بَنَا فِي دِيَارِنَا *

وقول الآخر^(٢) :

* يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرْجِلِينَ *

وكذلك الآية الكريمة : {وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا} قال الخليل : لان مضاعفة العذاب هو لُقِيَ الأثام^(٣) .

وقد يكون فيه (بدل البعض) كقولك : إِنْ تُصَلِّ تَسْجُدْ لَهُ يَرْحَمَكَ .

و (بدل الاشتمال) أيضاً ، ومنه قوله^(٤) :

إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا

تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيَّ طَائِعَا

لان (الأخذ) كَرْهًا ، و (المجيئ) طائِعًا من صفات المبايعة .

وظاهر سيبويه يقتضى أنه أنشده شاهداً على (بدل الاشتمال) لأنه أتى

به مع قول الآخر^(٥) :

(١) عجزه :

* تَجِدُ حَطْبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأْجِجًا *

وقد سبق الاستشهاد بالبيت .

(٢) البيت بتمامه هو :

يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرْجِلِينَ مِنْ كَانَهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا

وقد سبق الاستشهاد به .

(٣) الكتاب ٨٧/٣ .

(٤) تقدم الاستشهاد وبالبيت .

(٥) عجزه :

* وَلَكِنَّهُ بَيْنَانُ قَوْمٍ تَهْتَمَا *

وقد سبق الاستشهاد به .

* فَمَا كَانَ قَيِّسُ هَلَكُهُ هَلَكًا وَاحِدًا *

وقول الآخر ^(١) :

* وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعًا *

وذلك في باب من أبواب (بدل البعض ، والاشتمال) ^(٢) .

وإذا ثبت (بدل البعض) ، ثبت (بدل الاشتمال) لأنه مشبه به ، إذ عدوا وصف الشيء كالجاء منه .

وقد يكون فيه (بدل الإضراب والغلط) نحو : إن تُطعم زيداً تكسبه أكرمك .

وقد سأل سيبويه الخليل عن قولك : إن تَأْتِنَا تَسْأَلُنَا نُعْطِكَ ، بجزم «تَسْأَلُنَا» . فقال : هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأول ، لأن الأول الفعل الآخر تفسير له ، وهو هو - يعنى ماتقدم في بدل الشيء من الشيء - والسؤال لا يكون الإتيان ^(٣) .

قال : ولكنه يجوز على الغلط والنسيان ، ثم يتدارك ^(٤) .

وقال بعد : فلو قلت : إن تَأْتِنِي أَتَكَ أَقُلُّ ذَاكَ - كان غير جائز ^(٥) ، لأن القول ليس بالإتيان إلا أن تجيزه على ما جاز عليه «تَسْأَلُنَا» ^(٦) .

(١) صدره :

* نَرَيْنِي إِنْ أَمَرَكَ أَنْ يُطَاعًا *

وتقدم الاستشهاد به

(٢) الكتاب ١٥٦/١ .

(٣) الكتاب ٨٧/٣ .

(٤) المرجع السابق ٨٧/٣ ، وعبارته «ثم يتدارك كلامه» .

(٥) في الأصل «كان جائزا» وهو سهو من الناسخ ، وصوابه من الكتاب ، ونسختي (س ، ت)

(٦) الكتاب ٨٧/٣ .

فهذا نصٌ بجواز (بدل الغلط والنسيان) وجواز (بدل الإضراب) أولى .
 فإذا ما مثَّل به الناظم غيرُ خارج عن أنواع البدل ، وأنواع بدل الاسم
 جارية في بدل الفعل ، وليس الأمر كما تقدم للسِّيرافي^(١) ، فإطلاقه صحيح
 أيضا ، والله أعلم .

(١) انظر ص ٢٢٩ .

النداء

(النِّداء) بالكسر، ويقال : بالضم، وهو تصويْتُك بمنْ تريد إقبالَه عليك لتخاطبه، بحرفٍ من الحروف الموضوعة لذلك، هذا أصله.
وقد يُنادى مَنْ لا يُراد إقباله، ولكن على وجه التفجُّع عليه.
وقد تُستعمل في التعجب هذه الحروفُ أو بعضها، لا لقصد الإقبال، كما سيُذكرُ إن شاء الله / في موضعه.

٢٢٠
٣

وابتدأ الناظم - رحمه الله - أولاً بالتعريف بحروف النداء، وهي أدوات التصوِير بالمنادى.
ولما كان (المنادى) ينقسم قسمين : قريب منك وبعيد - وضع لكل قسم منها ما يخصه.

وعرَّف الناظم أولاً بالقسم الذى يُستعمل للبعيد فقال :
وللمُنَادَى النَّاءُ أو كَالنَّاعِيَا

وَأَيُّ وَأَكْـذَا أَيَا ثُمَّ هَيَا
وَالهَمْزُ لِلدَّائِي وَوَالْمِنْ نُدِبُ

أَوِيَا وَغَيْرُ وَالْدَى اللَّبْسِ اجْتَنِبُ

(النَّاءُ) هو البعيد، نَأَى فلان يَنَأَى نَائِيًا، إذا بَعُدَ، وأراد (الثَّانِي) بالياء، ولكنه نَقَصَه للضرورة، كما قال^(١):

* وَأَخُو الْقَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمُنُهُ *

وهو في نَظْمه كثير.

(١) هو الأعشى، وتقدم الاستشهاد بالبيت في باب «العطف» وعجزه :

وَيَعْدُنْ أَعْدَاءَ بُعِيدٍ وَبَادٍ

ويريد أن (المنادى) البعيد له أدوات يُنادى بها، وهى خمس : (يَا) وهى أمُّ الباب، ولذلك تُستعمل حيث لا يُستعمل غيرها من أخواتها، فيُنْدَبُ بها مع (وَا) ولا يُنْدَبُ بغيرها معها، وقد ذكر ذلك، وأيضاً لا يقع في باب «الاستغاثة» «والتعجب» غيرها. و(أَيُّ) وهى مقصورة غير ممدودة، على ما أتى بها النظم مثل (كَيُّ) هذا نقلُ سيبويه والجمهور من البصريين^(١).

وحكى المؤلف عن الكوفيين مَدُّ (أَيُّ) نقلاً عن العرب، وهذا، وإن كان، فقليل، لذلك لم يعتد به هنا.

وما ذَكَرَ من أن (أَيُّ) للبعيد هو أيضاً مذهب جمهور البصريين، فإنه نقل عن العرب، وقد نقلوا أن وضعها لنداء (البعيد) فهو المقبول ولا يُعارض بقياس وذهب طائفة إلى خلاف ذلك، إلا أنهم فرقَتان، فمنهم من رأى أنها لنداء (المتوسط) وهو منقول عن ابن برّهان^(٢). وإليه ذهب ابن أبي الربيع^(٣) وبعض تلامذته.

ومنهم من جعلها لـ (القريب) كالهزمة اعتباراً بكون الصوت بها قصيراً، وإليه مال الجوهري في تفسير هذه الأداة^(٤)، وهو رأى الجزولي في كُراسته^(٥)،

(١) الكتاب ٢/٢٢٩.

(٢) هو أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن عمر بن برّهان العكبري النحوي. صاحب العربية واللغة والتواريخ وأيام العرب (ت ٤٥٦ هـ).

(٣) تقدمت ترجمته.

(٤) قال الجوهري في الصحاح (أيا) : «وَأَيُّ : مثال (كَيُّ) حرف ينادى به القريب دون البعيد».

(٥) الكرّاسة : الجزء من الكتاب، وإضمامة من الورق تُهَيَّأ للكتابة فيها، والجمع : كراريس، وكراسات، وكراس. ويقصد بكراسة الجزولي مقدمته في النحو.

ونقله ابن مالك في «الشرح»^(١) عن المبرد، ولم آر مذهب في كتابه «المقتضب»^(٢) إلا كمذهب سيبويه والجمهور، فانظر من أين نقله؟!، و (أ) مما نقله المصنف عن الكوفيين، واعتمد عليه، لأن الثقات رووه عن العرب، ورواية العدل مقبولة^(٣).
وحكى ذلك أيضا عن الأخفش، وذكره ابن الأنباري في «الزاهر».

و(أيا) منقولة مشهورة، و(هيا) كذلك، وكأنها في الأصل (أيا) فأبدلت همزته هاء، كما قالوا في (أراق) : هراق، وفي (إياك) : هياك، ونحو ذلك.
وعلى هذا لم يكن ينبغي أن يعدها في جملة الحروف لأن ذلك تكرار، غير أنه ربما وقف مع ظاهر الأمر، من عدم الإبدال، وساعده عليه قاعدة التصريف أنه لا يدخل في الحروف ولا ما أشبهها، كما قال^(٤):

* حَرَفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرَى *

فوقف مع الأصل، وعدّ (هيا) وضعا آخر؛ إذ لم يقم عليه دليل على الإبدال، وهو ظاهر.

فإذا تقرّر هذا، فمثال (يا) يَأْيُهَا الرجلُ، يَأْيُهَا الناسُ.
ومثال (أى) موجود في الأحاديث «أى ربّ» وأنشد الزّجاجي قول الشاعر^(٥):

* أَلَمْ تَسْمَعِ أَيْ عَبْدَ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى *

(١) شرح التسهيل الناظم (ورقة ١٩٩ - ب).

(٢) انظر ص ٢٣٣/٤.

(٣) شرح التسهيل (ورقة ١٩٩ - ب).

(٤) قال ذلك أول «باب التصريف» من الألفية، ويَعْدُ : وما سواهما بِتَصْرِيفٍ حَرَى

(٥) هو كثير عزة، ديوانه ٢٣/١، وجمل الزّجاجي ١٦٨، والمغنى ٧٦، والهمع ٣٥/٣، والدرر ١٤٧/١، وعجزه * بَكا، حَمَامَاتٍ لَهُنَّ هَدِيرٌ *

ورونق الضحى أوله، وكذلك رونق الشباب أوله وطراعه وهدير الحمام أو الإبل - الصوت الذي يردده في حنجرتة، ويروى «هديل» والهديل صوت الحمام

ومثال (i) / قولك : أزيد، ولم أجد فيه سماعا.

ومثال (أيا) :

* أَيَا ظَبْيَةَ الْوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ * ^(١)

ومثال (هيا) ما أنشدته ابن جني من قول الشاعر ^(٢):

فَأَصَاخُ يَرْجُو أَنْ يَكُونَ حَيًّا

وَيَقُولُ مِنْ طَرَبٍ : هَيَا رَبًّا

وقال ابن الطُّرَيْيَّة ^(٣):

هَيَا رَبُّ سَقِّ لِي مِنْ هَوَاهَا مَنِيَّتِي

بَحْوَلِكِ يَدْخُلُ حُبُّهَا مَعِيَ الْقَبْرَا

وأما الذي قال الناظم فيه إنه (كالثاني) وليس به في الحقيقة، فهو الذي يُعَبِّرُ النحاة عنه بالبعيد حكمًا، وهو الذي يكون قريبًا، لكنه يُعامل معاملة البعيد، لأمرٍ يَقْتَضِي ذلك. وذكر سيبويه لذلك أسبابًا ثلاثة ^(٤):

(١) الشعر لذي الرمة، ديوانه ٦٢٢، وسيبويه ٥٥١/٣، والمقتضب ١٦٣/١، وابن الشجري ٣٢٠/١، وابن يعيش ٩٤/١، ١٩٩/٩، والإنصاف ٤٨٢، والهمع ٣٥/٣، وشرح شواهد الشافعية ٣٤٧ وعجزة:

* وَبَيَّنَ النَّقَا أَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمٍ *

والوعساء : رملة لينة. وجلال : موضع. والنقا : الكثير من الرمل. يريد أن الشبه بين أم سالم وبين هذه الظبية قريب جدا، حتى إنه لم يستطع إدراك الفرق بينهما، فاستفهم عن ذلك، مبالغة في التشبيه.

(٢) الخصائص ٢٩/١، والمغني ٢٠، واللسان (هيا) وقيله :

وحديثها كالقَطَرِ يَسْمَعُهُ رَاعِي سَنِينٍ تَتَابَعَتْ جَدْبًا

وأصاخ : استمع وأنصت للصوت. والحيا : المطر، لإحيائه الأرض. وقيل : الخصب، وما يحيا به الأرض والناس.

(٣) لم أجده في شعره المطبوع.

(٤) الكتاب ٢٣٠/٢.

أحدها : أن يكون المنادى مُعْرِضاً عنك، بحيث ترى أنه لا يُقبل عليك إلا بالاجتهاد في النداء، ويدخل هاهنا العاقلُ، فتقول : يا زيدُ، وأياً زيدُ، وهو بحضرتك، إلا أنه مشغولٌ عنك بأمرٍ استغرق باله عن إجابتك سريعاً، أو غافلٌ عنك وعن ندائك إيّاه.

والثاني : أن يكون نائماً مُسْتَنَقِلاً، بحيث لا يُجيب إلا بالاجتهاد في النداء ومدَّ الصوت، فتفعلُ ذلك، فتقول : يارجلُ، ويانائمُ، رجاءً أن يستيقظ فتخاطبه.

والثالث : قصدُ التوكيد، وذلك أن يكون المنادى مُقْبِلاً عليك، قريباً منك، لكنك أكَّدت نداءه لأمرٍ عَرَكَ، فناديته نداءً البعيد، فقلت : يا زيدُ، يا أخى، لِيسْتَبِقَ إلى إجابتك.

فهذه المواضع مما عُوْمِلَ فيها القريبُ معاملةً البعيد.

ثم أتى الناظم بالقسم الثاني وهو الدَّانِي، أى (القريب) وأتى له بأداة واحدة وهى الهمزة، فقال: «للدَّانِي» يعنى الذى يُنادى به الدَّانِي، فتقول : أزيدُ أَفْعَلْ.

* أَحَارِ بْنِ عَمْرِو كُنَى خَمْرُ * (١)

(١) لامرئ القيس، ديوانه ١٥٤، والمقتضب ٢٣٤/٤، وابن الشجرى ٨٠/٢، والهمع ٤٠٨/٤، والدرر

١٠٤/٢، ١٩٧، والأشعرونى ٣٢/١، والعينى ٩٥/١

ويعده : وَيَعْنُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِمُرُ

وحار : ترخيم حارث. والخمر : الذى خالطه داء أو حُبٌّ، وأصله من الخمر - بفتحتين - وهو كل ما سترك من شجر أو بناء أو غيره. ويعود على المرء : يصيبه وينزل به. وما ياتمر : ما يهيم به ويعزم عليه. والشطر الأخير مثل سائر. انظر : كتاب الأمثال لأبى عبيد : ٢٧٠، ٣٠٢.

* أَقَاطِمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدْلِيلِ * (١)

ولم يقل هنا : أو كالدَّائِي، كما قال في القسم الأول : «أو كالثَّانِي» لأن هذا الاعتبار معدوم في نداء (القريب) بالهمزة، فإن العرب لاتنادى (البعيد) نداءً القريب، كما تنادى القريب نداءً البعيد.

قال سييويه (٢) : وقد يَسْتَعْمَلُونَ هذه التي للمدَّ - يعنى أدوات البعيد - في موضع الألف - يعنى للقريب - ولا يَسْتَعْمَلُونَ الألفَ في هذه المواضع التي يَمْدُون فيها.

ثم قال : (وَوَالِمَنْ نُدِبَ أَوْيَا) يعنى أن (وا) تُسْتَعْمَلُ في نداء (الْمُنْدُوبِ) وهو المذكور تَوَجُّعًا منه أو تَفْجُّعًا عليه، بلفظ يدل على المعنى دلالة مُنْبَهَةٍ على عُدْرِ النادب في نُدْبَتِهِ نحو : وَأَمَنْ حَقَرَ بِئْرَ زَمَزَمَاهُ.

وكذلك (يا) المتقدِّمة الذكر، تُسْتَعْمَلُ للمندوب أيضا كقول جرير (٣) :

* وَقَمْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَاعْمُرَا *

وما أشبه ذلك.

(١) من معلقته، وهو من شواهد ابن الشجرى ٨٤/٢، ومعنى اللبيب ١٣، والتصريح ١٨٩/٢، والهمع ٣٤/٢، والدرر ١٤٧/١، والأشعرى ١٧٢/٣، وبعده :

وإن كنت قد أزمعت صرمتى فأجملنى

والتدليل والدُّلَال : أصله أن تظهر المرأة الجراة على زوجها، كأنها تخالفه ومابها من خلاف. يقول لها : كفى بعض تدلك عنى، وأقلنى منه. وأزمعت : عزمت، وصرمتى : قطيعتى وهجرانى. وأجملنى : اعتدلى واتندى.

(٢) الكتاب ٢٣٠/٢.

(٣) ديوانه ٣٠٤، والمغنى ٣٧٢، والهمع ٧٠/٣، والدرر ١٥٥/١، والتصريح ١٦٤/٢، والأشعرى ١٣٤/٢، والعيني ٢٢٩/٤، وصدده :

حَمَلْتُ امْرَأً عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتُ لَهُ

يرثي عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه، وقبلة :

نَعَى النعاةَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَنَا يَاخِرَ مَنْ حَجَّ بَيْتَ اللَّهِ وَاعْتَمَرَا

فإن قيل : إن (وَا) يَعدّها النحويون في قسم ما يُنَادَى به البعيد، لكنه بُعدٌ حكمي، والناظم أخرجها عن كلا القسمين، فكان حقه أن يُعَدَّها مع أخواتها.

فالجواب : أن حقيقة (وا) في المنذوب ليست على النداء بها، وإنما أُتِيَ بها أداة لمدِّ الصوت بذكر المنذوب لالِيَنَادَى؛ إذ كان النداء تصويته بمن تريد إقباله عليك لتخاطبه، وهذا المعنى في المَيِّت مفقود، لكن لما كان للمنذوب أحكام كأحكام المنادى، وأداة تشبه أداة النداء، أتى النحويون به في «باب النداء» لذلك.

فألوجه ما فعل الناظم من / فَصَلْهُ بَيْنَ الْأَوَاتِ تَنْبِيْهًا عَلَى فَصْلِ ٢٢٢
المعاني، فكأنه جعل الأوات ثلاثة أقسام : للمنادى البعيد قسم، ولل قريب قسم، ولن لا يقصد بالنداء، ولكن يُصَوِّتُ بِذِكْرِهِ تَفْجَعًا وَتَوْجَعًا ، قسم .
ثم إن (يا) لما كانت للنداء حقيقة، ووقعت في النُّدْبَةِ، وكانت في بعض المواضع مِمَّا يقع بها اللَّبْسُ بين المنادى والمنذوب، فلا يَدْرِي المصوِّتُ به بـ(يا) هل هو منادى أو منذوب - تحرَّزُ من ذلك، فأخرج (يا) من باب النُّدْبَةِ حيث يقع اللَّبْسُ فقال : «وَعَيَّرُ وَالْدَى اللَّبْسُ اجْتَنِبْ»
وغيرُ (وا) هي (يا) إذ لم يَذْكُرْ مع (وا) : أَيَا، فيريد أنك تَجْتَنِبُ (يا) في النُّدْبَةِ إذا وقع بها اللَّبْسُ، وتَقْتَصِرُ على (وا) فهي المختصة ببابها.

فإذا قلت: وَأَمَّنْ حَفَرَ بئرَ زَمْزَمَاهُ - فجائزُ هنا أن تأتي بـ(يا) فتقول : يَأْمَنُ حَفَرَ بئرَ زَمْزَمَاهُ، لأنه معلوم كونه مندوبًا، بما لحقه آخرًا

من مَدَّةِ النَّدْبَةِ^(١)، فلا يَخْتَلَطُ بالمنادى إِذَا لَحِقَتْ؛ إِذْ لَا تَلْحَقُ المُنَادَى مَدَّةُ النَّدْبَةِ، وَإِذَا نَدَّبْتَ^(٢) ولم تَلْحَقْ فقد يكون المندوب معلوماً، فلا يَلْتَبَسُ بغيره، كما لو قال قائلٌ عند موت عبدالمطلب : يا مَنْ حَفَرَ بَنَى زَمْزَمَ، فهذا الوصف مختصُّ به ، فلا يُفْهَمُ من الكلام إِلَّا النَّدْبَةُ ، بخلاف ما إِذَا قُلْتَ : يا زَيْدُ ، وأمامَكَ مَنْ اسمه زَيْدُ ، فلا يتعيَّنُ مقصودك بـ(يا) أَهو نداءُ زَيْدٍ أَمْ نُدْبَةٌ مَنْ أَرَدْتَ نُدْبَتَهُ، ففي مثل هذا الموضع لابد من الإتيان بـ(وا) فنقول : وازيدُ، إعلاماً أن المراد الندبة لانداء مَنْ أَمَامَكَ، وكذلك إِذَا وصلتَ كلامك، فقلت : وازيدُ الفاضلُ، على رأى سيبويه^(٣) لَا تَلْحَقْ هنا (يا) للْبَسِ، فَإِنْ تَعَيَّنَ بقرينة أنك تَنْدُبُ جازَ لَحَاقُ (يا) في موضع (وا) وكذلك ما أشبهه.

وقوله : (وَغَيَّرُوا) منصوب بـ(اجْتَنَبَ)^(٤) وهو واقع على (يا) ثم لما استوفى ذكر الأدوات أخذ في ذكر ما يَعْْرِضُ لها من الحذف ومواضع الحذف فقال :

وغيرُ مَنْدُوبٍ ومُضْمَرٍ وَمَا
جَامُسْتَفَاءًا قَدْ يُعْرَى فَاعْلَمَا
وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمَشَارِكَةِ
قُلْ وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلُهُ
فالذي بَيَّنَّ على الجملة أمران :

أحدهما : أن حرف النداء قد يُحذف مع بقاء معناه مُراداً، لأن المحذوف معلوم.

(١) في الأصل و(ت) : «بما لحقه أخذاً من هذه الندبة» وهو تحريف، صوبته من (س).

(٢) في الأصل و(ت) : «وإذا نويت» وما أثبتته من (س).

(٣) الكتاب ٢ / ٢٢٥ .

(٤) يروى البيت «وغير» بالرفع، وه «اجْتَنَبَ» بالبناء للمفعول، وعليه فيكون «غير» مبتدأ، وجملة «اجتنَبَ» خبره.

فقله : «وَعَيَّرُ مَنْتُوبٌ» وكذا وكذا «قَدْ يُعَرَّى» يعنى من حرف النداء، وحَذَفَ المجرورَ لفهم معناه، لتقدم مايدل عليه.

والثاني : حَصَرَ المواضع التى يجوز فيها الحذف، والتى لايجوز فيها.

وجعل مواضع منع الحذف على قسمين :

قسم يُمنع فيه باتفاق، وقسم يُمنع فيه باختلاف، أعنى في القياس.

فأما ما يُمنع فيه الحذف باتفاق فتلاثة مواضع :

أحدها : المنتوب، نحو : وَأَزِيدَاهُ، وَيَا عَمْرَاهُ. وإنما امتنع الحذف هنا لأن المقصود مدُّ الصوت، والتصريحُ بالبكاء، والتفجُّعُ والإعلامُ بذلك، ولذلك لحقته الزيادة آخرًا مبالغةً في التصويت، فصار حرف النداء كالترنم / المقصود، فلو حُذِفَ الحرف هنا لكان فيه نَقْصُ الغرض، وهو $\frac{223}{3}$ ممنوع.

والثاني : المضمَر، والمضمَر، في كلامه وجهان :

أحدهما : لفظه إذا كان هو المنادى، نحو قول الأُخْصِ
اليربوعي^(١) حين وَقَدَ مع أبيه على معاوية - رضي الله عنه - فخطب،
فوثب أبوه ليخطب، فكفَّه^(٢) وقال : يَا أَيُّكَ، لقد كَفَيْتُكَ، وقول الآخر^(٣) :

(١) انظر حاشية الشيخ يس العلمي على شرح التصريح ١٦٤/٢ .

(٢) في النسخ «كف» وما أثبتته من (الخرانة) هو الصواب.

(٣) هو سالم بن دارة، ابن الشجري ٧٩/٢، والإنصاف ٣٢٥، ٦٨٢، وابن يعيش ١٢٧/١، ١٣٠، والتصريح ١٦٤/٢، والهمع ٤٦/٣، والأشعموني ١٣٥/٣، والخرانة ١٣٩/٢، والعيني ٢٣٢/٤، والدرر ١٥١/١ وقد حرف الأول على أوجه، أصحها «يأمرُ يا ابن واقع يأنثاء وانظر (الخرانة).

يا أَبْجَرُ بن أَبْجَرٍ يا أَنتَ

أنتَ الَّذِي طَلَقْتَ عَامَ جُفْتَا

وإنما لُزمت (يا) هنا لأنها إذا حُذفت لم يَبْقَ عليها دليل؛ إذ لو قلت في (يا إِيَّاكَ قد كَفَيْتُكَ) : إِيَّاكَ قد كَفَيْتُكَ^(١) - لم يكن ثَمَّ دليل على أنه منادى.

والقاعدة أن الشيء لا يُحذف إلا إذا دُلَّ عليه الدليل.

وفى ذِكْرِ الناظم هنا للمضممر دليل على جواز ندائه، إلا أنه لم يبيِّن : هل يُؤتى فيه بضمير النصب أو بضمير الرفع، والقياس عند المؤلف الإتيان بضمير النصب، لأنه موضع نصب بالفعل الذي ثابت عنه (يا) وهو (أُنَادِي) فَوَضِعُ ضمير الرفع موضعه شاذ، فلا يُقاس عليه.

والوجه الثاني : للمضممر أن يكون بمعنى المحذوف، وهو ما كان من المنادى محذوفاً، وذلك بعد الأمر والدعاء ونحوهما، فإنه يجوز حذف المنادى هناك قياساً.

فبعد الأمر كقراءة الكسائي : {أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ^(٢)} الآية. قالوا : أراد : أَلَا يَاهَؤُلَاءِ اسْجُدُوا، وقال الراجز^(٣) :

* يادارَ سَلَمِي يا اسَلَمِي ثَمَّ اسَلَمِي *

(١) هذه الجملة - ساقطة من الأصل و(ت) وأثبتها من (س).

(٢) سورة النمل / آية : ٢٥

وانظر في هذه القراءة : السبعة ٤٨٠.

(٣) هو العجاج، ديوانه ٥٨، والخصائص ١٩٦/٢، ٢٧٩، والإنصاف ١٠٢، وابن يعيش ١٣/١٠،
ولسان العرب (سمع، علم) ويعده :

بِسَمْسَمٍ وَعَنْ يَمِينِ سَمْسَمٍ

وَسَمْسَمٍ : اسم موضع أورملة.

وقال ذو الرمة^(١):

أَلَا يَا سَلَمَى يَادَارَمَى عَلَى الْبَلَى

وَلَا زَالَ مِنْهُلًا بِجُرْعَائِكَ الْقَطْرُ

وفي الدعاء، كقول الشاعر، أنشده سيبويه^(٢):

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْصَامِ كُلِّهِمْ

وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارٍ

وأنشد ابن جني وغيره^(٣):

* يَا لَعْنَ اللَّهُ بَنِي السُّعْلَاتِ *

وفي التعجب، كقول امرئ القيس^(٤):

* فَيَا عَجَبًا مِنْ رَحْلِهَا الْمُتَحَمِّلِ *

(١) ديوانه ٢٩٠، وابن الشجري ١٥١/٢، والمغني ٢٤٣، والتصريح ١٨٥/١، والهمع ٦٦/٢، ٩٦/٤، ٣٦٧، والأشمونى ٢٢٨/١، والعيني ٦/٢

والبللى : من (بلى الثوب) إذا خلق. ومنهلا : منسكبا منصبا. والجرعاء : رملة مستوية لاتنبت شيئا والكاف خطاب لمية صاحبه. والقطر : المطر.

(٢) الكتاب ٢١٩/٢، وابن الشجري ٣٢٥/١، ١٥٤/٢، وابن يعيش ٢٤/٢، ٤٠، ١٢٠/٨، والإحصاف ١١٨، والهمع ٤٥/٢، ٣٦٧/٤، والحماسة بشرح المازني ١٥٩٣

يدعو على سمعان جاره بلعنة الله والناس جميعا، لأنه جار لم يرع حق الجوار.

(٣) الخصائص ٥٣/٢، والإحصاف ١١٩، وابن يعيش ٣٦/١٠، ٤١، واللسان (نوت، سين) والرجز لعلباء بن أرقم اليشكري أحد شعراء الجاهلية، ويعدّه :

عمرو بن يربوع شرارَ الناسِ غيرَ أعفَاء ولا زكياتِ

والسُّعْلَة : ساحرة الجن، أو الغول. ويقال للمرأة إذا كانت قبيحة الوجه، سينة الخلق : سعادة، على التشبيه. والنات وأكيات : أصلها : الناس وأكياس، فابذلت السين تاء.

(٤) من معلقته، وصدره :

* وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِئَتِي *

والبيت من شواهد المغنى ٥٨٦/٤، والتصريح ٢٧١/٢، والعيني ٥٨٦/٤

وهذا كثير.

فهذا النوع لا يجوز فيه حذف الحرف، لأن في بقائه دليلاً على المحذوف،
فلو حُذِفَ الحرف مع المنادى لم يبق ما يدل على المحذوف، فلم يَجْزُ ذلك.

والموضع الثالث : المستغاث، نحو : يَا زَيْدُ، وَيَا لَهِ لِلْمُسْلِمِينَ. وإنما لم يَجْزِ
الحذف هنا لِمَا يُوَدَّى إليه من نقض الغرض؛ إذ كان القصد في (الاستغاثة)
مَدَّ الصوت، لأنه موضع تأكيد واجتهاد في الاستصراخ والتصويت، لأنه
المستغاث عندهم كالبعيد أو كالغافل، فالحذف نقيض هذا، فمنعوه، وعلى هذا
المواضع ثَبَّه بقوله : «وَيَغَيِّرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا جَامِسْتَفَاتًا قَدْ يُعْرَى»
وقصر لفظ «جَاء» على قول من قال : جَآيَجِي، وَسَا يَسُو^(١)، وهو قليل،
أداه إليه الاضطرارُ الشُعْرَى.

وإذا تعيَّن له ما يُمنع فيه حذفُ حرف النداء مطلقاً - دلَّ على أن ما عدا
ذلك يجوز فيه الحذف، وهو الذي قال : «وغيرُ كذا قد يُعْرَى» تقول : زيدُ افعلْ
كذا، وفي القرآن : {يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا^(٢)}، {رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ^(٣)}،
{رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا^(٤)}، {سَتَفْرُغُ لَكُمْ أَيَّةُ التَّقْلَانِ^(٥)}، وما أشبه ذلك.

== ومعناه : أنه لما نحر ناقته صارت هذه تحمل رطله، وتلك تحمل الطنفسة التي توضع فوق الرجل ،
فجِب لصنيعهن. وروى عن الأصمعي أنه قال : عجب لما فعل من عقر ناقته حتى اضطر إلى حمل
رطلها على ناقة أخرى، كأنه سقه نفسه لذلك.

(١) انظر : سيبويه ٥٥٦/٣.

(٢) سورة يوسف / آية : ٢٩.

(٣) سورة الأنبياء / آية : ١١٢.

(٤) سورة الحديد / آية : ١٠.

(٥) سورة الرحمن / آية : ٢١.

٢٢٤
٣

ووجه الحذف ظاهر، وهو العِلْمُ بالمحذوف، مع كون المنادى - وإن / -
بَعْدَ - قد جُعِلَ بمنزلة من هو بالحَضْرَةِ، مُقْبِلٌ على من يناديه، لاشاغلَ له
عنه، فكان تَرْكُ التصويت به تركًا لما ينوب منابه، وهو القَصْدُ والإقبال ،
لأنه كافٍ بالنسبة إلى المُقْبِلِ الحاضر. وعلى العمل على الحَصْرِ الذي ذَكَرَ
يُعْتَرِضُ بأمرين :

أحدهما : أن (التعجب) الجارِىَ مَجْرَى (الاستغاثة) حكمه في
امتناع الحذف حكمُ الاستغاثة، فالمتعجبُ منه لا يُحذفُ معه الحرف ، كما
لا يُحذفُ مع المستغاث، فتقول : يا لِّلْعَجَبِ، ويا لِّلْمَاءِ، ويا لِّلْفَلَيْقَةِ^(١)، كما
سيأتى إن شاء الله - ولا يُحذفُ الحرف لأنه نَقَضَ الغرض - كما تقدم -
في الاستغاثة، وحَصْرُهُ يقتضى جوازَ الحذف هنا، وهو غير صحيح.

والثاني : أن لفظ (الله) إذا نُودى لا يُحذفُ الحرفُ معه، فتقول :
يا أَللهُ، ولاتقول : اللّهُ، فإن العرب التزمت فيه الإتيانَ بالحرف، وكلامُ
الناظم لا يقتضى ذلك البتّة.

وأمرٌ ثالث، وهو أن ما حُكِمَ له من المناديات بحكم الغافل
المتراخى، الذى يُجْتَهدُ في التصويت به والقَصْدُ إليه، لا يُحذفُ منه حرف
النداء، ولذلك ينادى نداءً البعيد وهو قريب، فإذا كان كذلك - وكان قَصْدُ
الحذف أن المنادى معهودٌ في عِدَادِ الحاضر المُصْغَى إليك - كان الجمع
بين الحذف والحُكْمِ للمنادى بحكم المتراخى الغافل جمعاً بين المتناقضين،
وهذا الوجه مفهوم من كلام سيبويه في تعليل المنع في المستغاث
والمتعجب منه.

(١) الفليقة : الداهية والأمر العجب، وهو من أمثال العرب وكلماتهم السائرة.

(قال : وإنما اجتهد لأن المستغاث عندهم مُتْرَاخٌ أو غافلٌ، والتعجبُ كذلك^(١) ويدخل هنا المستغاث والمتعجبُ منه^(٢)) والمنوب.

فكان الأولى به أن يتمم هذا الموضع ليرتفع الإشكال، ويزول الإبهام. وقد تحرّز في كتاب «التسهيل» فأخرج اسم (الله) والمتعجبُ منه، ولم يذكر هذا الوجه الثالث^(٣).

والجواب عن الأول : أن التعجب جارٍ مجرى الاستغاث في أحكامه، ومعناه يُجامع معناه، فكأنه سكّت عنه لدخوله تحته، أو لقياسه عليه عند الناظر. وعن الثاني : أن لفظ (الله) ليس بجارٍ على القياس في أحكام كثيرة، منها هذا، بل له خواصٌ في كلام العرب لا يَنْتَظِمُها أصلٌ، عدّت نحواً من خمس عشرة خاصّة، فلا ينبغي أن يُعترض به، لأنه معدود في جملة المسموعات بحسبها، فلا ضررَ عليه في ترك ذكره.

وأما الثالث : فلم يذكره غيره في معرض التّأصيل، كما ذكر المستغاث والمندوبَ وغيرهما، لأنه أشدُّ تعلقاً بعلم المعاني والبيان منه بعلم النحو، وكثيراً ما يُخيّر النحويون بين أمرين أو أكثر لا يُخيّر البَيَانِيُّونَ بينها؛ بل يوجبون أوجه التخيير، كلُّ وجهٍ في سياقٍ يَخْتَصُ فيه، لا يدخل فيه الآخر.

ولقد أدخل المتأخرون، ومنهم ابن مالك، في النحو أشياء، علمُ البيان أخصُّ بالنظر فيها من علم النحو، وقد مرَّ منها أشياء نُبِّه على بعضها، وكان الأولى أن لا يفعل ذلك، فإذا كان الأمر كذلك، وكان الوجه الثالث من هذا القبيل، لم يتمكّن الاعتراضُ به ، والله أعلم .

(١) الكتاب ٢/٢٣١.

(٢) مابين القوسين ساقط من (ت).

(٣) التسهيل : ١٧٩.

والقسم الثاني : من قَسِمَ مواضع منع الحذف مافيه / اختلاف $\frac{٢٢٥}{٣}$
وهو ضربان :

أحدهما : اسم الجنس، والثاني : اسم الإشارة، وكلاهما يجوز عند الناظم فيه الحذف، لَكِنْ قَلِيلاً، وهو قوله : «وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهُ قُلٌّ» الإشارة بـ(ذَاكَ) إِلَى التَّعَرُّى الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ : «قَدْ يُعَرَّى» كَأَنَّهُ قَالَ : وَالتَّعَرَّى فِي كَذَا قُلٌّ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : {وَأِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ} ^(١) أَيْ يَرْضَى الشُّكْرَ لَكُمْ.

فأما اسم الجنس : فهو قليل كما قال، نحو : رَجُلٌ أَفْعَلُ كَذَا،
تريد :

يارجلُ، وفي الحديث «اشْتَدَّى أَرْزَمَةٌ تَنْفَرَجِي» ^(٢) وفي الحديث الآخر
حكايةً عن موسى عليه السلام : «نُوبِي حَجْرٌ» ^(٣) يريد : يَا أَرْزَمَةٌ، وَيَا حَجْرٌ.
ومن كلام العرب في مَثَلٍ : «اِفْتَدِ مَخْنُوقٌ» ^(٤) و «أَطْرِقْ كَرًا» ^(٥)

(١) سورة الزمر / آية : ٧.

(٢) الجامع الكبير ١١١/١، وعزاه للدليمي والقضاعي.

(٣) البخاري (كتاب الفسل) باب من اغتسل عرياناً - فتح الباري ٢٨٥/١، ومسلم - كتاب الحيض ٢٦٧/١.

(٤) المستقصى للزمخشري ٢٦٥/١

ويضرب في الحث على تخليص الرجل نفسه من الأذى والشدة.

(٥) المستقصى ٢٢١/١، واللسان (طرق، كرا)

والكَرَّ : لغة في الكَرْوَان، بالتحريك، وهو طائر طويل الرجلين أغبر، نحو الحمامة، له صوت حسن، يكون بمصر مع الطيور الداجنة. وجمعه كَرْوَان - بالكسر والإسكان - وكراوين.

وقال بعض علماء اللغة : إِنْ (كرا) ترخيم (كَرْوَان) وانظر اللسان (كرا)

والإطراق : أَنْ يَطَأُطِءَ عُنْقَهُ، ويشخص بصره نحو الأرض.

يقال للكَرْي^(١) إذا صيد: أَطْرُقُ كَرًا أَطْرُقُ كَرًا، إِنَّ النُّعَامَ فِي الْقَرْيِ^(٢). وقالوا :
«أَصْبَحَ لَيْلٌ»^(٣). قال بشر^(٤):

فَبَاتَ يَقُولُ أَصْبَحَ لَيْلٌ حَتَّى
تَجَلَّى عَنْ صَرِيْمَتِهِ الظَّلَامُ
وَأُنْشِدُ سِيْبُوِيَهَ لِلْعَجَّاجِ^(٥):

* جَارِي لَا تَسْتَكْرِى عَذِيرِي *

(١) في الأصل و(ت) «يقال للركبي» وما اخترته من (س) لأن الركبي طائر آخر غير الكروان.

(٢) المستقصى ٢٢١/١، واللسان (طريق، كرا)

وقد جرت عادة العرب أن يشبهوا الكراوين بالأذلة، والنعام بالأعزة. ومعنى المثل : تلمأ طأ
واخفض عنقك للصيد، فإن أكبر منك وأطول أعناقاً، وهو النعام، قد صيد وحمل من البدو إلى
القرى.

ويضرب للرجل الحقيير إذا تكلم في الموضوع الذي لا يشبهه وأمثاله الكلام فيه، فيقال له : اسكت
يا حقيير فإن الأجلأ أولى بهذا الكلام منك.

وقال بعضهم : يضرب لمن يتكبر وقد تواضع من هو أشرف منه.

(٣) المستقصى ٢٠٠/١.

قال الزمخشري : «قالت امرأة يأتيها امرؤ القيس، وكان مفركاً، فبرمت به، فما زالت تقول :
أصبحت يافتي، فيأبى القيام، فاستعطف الليل لفرط ضجرها. يضرب في استحكام الغرض من
الشيء».

(٤) ديوانه ٢٠٥، واللسان (صرم)

يصف ثورا . والصرمة : قطعة ضخمة من الرمل تنصرم عن سائر الرمال. وجمعها : صرائم.
وقوله : «عن صريمته» يعنى الرملة التى فيها هذا الثور. والمعنى أن الثور لما طال عليه الليل مما
هو فيه من البرد تمنى أن يأتى الصباح، وينقضي الظلام، وكان لسان حاله يقول : «أصبح ليل»
وهو مثل سائر.

(٥) الكتاب ٢٣١/٢، ٢٤١، وديوانه ٢٦، والمقتضب ٢٦٠/٤، وابن الشجري ٨٨/٢، وابن يعيش
١٦/٢، ٢٠، والتصريح ١٨٥/٢، والأشعوني ١٧٢/٢، والخزانة ١٢٥/٢

يخاطب امرأته، يريد : يا جارية. وعذير الرجل : ما يبرمه ويحاوله مما يعذر عليه إذا فعله.

وذلك أنه كان عزم على سفر، فكان يرم رحل ناقته، فقالت له زوجته : ما هذا الذى ترم؟ فأجابها
بهذا الشعر.

أراد : ياجارية.

وأما في اسم الإشارة فقال ذو الرمة^(١) :

إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي

بِمِثْلِكَ هَذَا فِثْنَةٌ وَغَرَامٌ

أراد : بمثلك يا هذا، وأنشد المؤلف قول الشاعر^(٢) :

ذِي دَعَى اللُّومَ فِي الْعَطَا

ءِ فَإِنَّ اللُّومَ يُغَيِّرِي الْكَرَامَ بِالْإِجْزَالِ

يريد : يا ذِي دَعَى اللُّومَ، وأنشد أيضا^(٣) :

لَا يَغْفِرُنَّكُمْ أَوْلَاءُ مِنَ الْقَوُو

مِ جُنُوحٍ لِلْسَّلَمِ فَهُوَ خِدَاعٌ

وأيضا فاسمُ الإشارة يُشبه العلم في كونه معرفة مفرداً غير مضاف ولا

شبيه به، فكما يجوز أن يقال : زيدٌ أَقْبِلْ، كذلك يقال : هذا أَقْبِلْ.

هذا كله مما يسوِّغ جريانَ القياس، وجوازَ الحذف مع هذين النوعين، لكنه

قليل، فلذلك قال : «وذاك في اسم الجنس والمُشارِ لَهُ قَلٌّ»

(١) ديوانه ٥٦٣، والمغني ٦٤١، والهمع ٤٤/٣، والتصريح ١٦٥/٢، والأشعوني ١٣٦/٣، والعيني ٢٣٥/٤، ويروي «لوعةً وغرام»

وهملت العين : فاضت وسالت. والضمير في «لها» يعود على أطلال مي صاحبته. والفتنة : الإبتلاء والاختبار. والعذاب. واللوعة : وجع القلب من مرض أو حب أو حزن. والغرام : العذاب الأليم الملازم، والتعلق بالشئ تعلقا لا يستطاع التخلص منه.

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٩ - ب).

(٣) شرح التسهيل للناظم (ورقة : ١٩٩ - ب).

وقد تقدم أن القلة في كلامه تُشعر عنده بجريان القياس على ضَعْف.
ثم نَبّه على الخلاف وترجيح الجواز بقوله : «وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ» .
الضمير في «يَمْنَعُهُ» عائد على (التعري) المفهوم من «يُعَرِّى» وفي «عَاذِلَهُ»
عائد على «مَنْ» والعاذل : اللأثم، يقال : عَذَلْتُهُ أَعَذَلُهُ عَذْلًا، بالتسكين، والاسم :
العَدْل بالتحريك.

يريد أن من النحويين من مَنع حذف حرف النداء من اسم الجنس والمشار
له ، وهو حقيق بأن يُعذل ويُلام على منعه، ويُنصر من يَعِذُّه والخلاف منقول بين
البصريين والكوفيين^(١)، فرأى البصريين منع القياس في هذين النوعين، ورأى
الكوفيين الجواز، وإليه صَغُو النازم^(٢) لقوله : «وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ» وقد
تقدم ما احتج به الكوفيون^(٣).

إلا أن النازم فارق الكوفيين بوجه ما، لأنهم يُجيزون الحذف مطلقاً، وهو
إنما أجازَه على قِلّة اعتباراً بقلّة السماع كما تقدم، وجنوحاً إلى عبارة
سبويه في ذلك، إذ قال على ما ثبت في النسخة الشرقية^(٤) : وقد تُحذف (يا) من
النكرة في الكلام ضعيفاً^(٥). ثم أتى بالشواهد. ثم قال : وليس هذا بكثير ولا
قَوِي^(٦).

(١) انظر : الهمع ٤٣/٣، وابن يعيش ١٥/٢، ١٦.

(٢) الصغور - بالفتح والإسكان - الميل، يقال : صَغَا إلى القوم، يَصْغُو، إذا كان هواه معهم.

(٣) انظر : ٢٤٧ - ٢٤٩ .

(٤) في الأصل «الشرقية» وهو تحريف، وصوابه من (س، ت) ولعله يقصد بقوله : «والنسخة الشرقية»
نسخ الكتاب ببلاد المشرق، لا النسخ التي كانت سائدة ببلاد الأندلس، وهي بلاده.

(٥) الكتاب ٢٢٠/٢، ولفظه «وقد يجوز حذف يا من النكرة في الشعر».

(٦) الكتاب ٢٣١/٢.

وعادة الناظم في كثير من المواضع أن يعتمد على استقراء نفسه من غير / تقليد لغيره، لأنه نصب نفسه منصب الاجتهاد المطلق.

٢٢٦
٣

وقد استدل من منع الحذف هنا أو استضعفه بأن حرف النداء صار مع (الرَّجُل) و(هذا) كانه بدل من (أَيُّ) حين لم تذكرها معهما، لأن (أَيُّ) في النداء لا توصف إلا بما فيه الألف واللام، أو باسم الإشارة، وذلك لازم في (أَيُّ) إذا قلت : يا أَيُّها الرَّجُلُ، ويا أَيُّهَذَا، فلما لزمها على هذا الحال ثم استغنى عنها بتعريف القصد والإشارة، وكان المعنى واحداً - صارت (يا) كأنها عوض من (أَيُّ) هذا معنى تعليل سيبويه^(١) على ما فهمه ابن خروف.

وهو يدل على أنه تعليل السماع، ألا ترى أنه لم يجعله، أعنى حرف النداء، بدلاً من (أَيُّ) إلا بعد الاستقراء، إن الأمر كذلك، وأن لا مخالف له ولا معارض.

وابن مالك يقول : إن المعارض القياسي قد ثبت، فلا يعتد بذلك التعليل في منع الحذف.

ووجه السيرافى المنع بأن (الرجل) كان تعريفه بالألف واللام، فلا يجوز حذف ما كان يتعرف به وتبقيته على التعريف إلا بعوض.

(١) حيث يقول في الكتاب (٢ / ٢٢٠) : «ولا يحسن أن تقول : هذا، ولا رجُل، وأنت تريد : يا هذا، ويا رجُل، ولا يجوز ذلك في المبهم، لأن الحرف الذي ينبئ به لزم المبهم كأنه صار بدلاً من أَيُّ حين حذفته، فلم تقل : يا أَيُّها الرجل، ولا يا أَيُّهَذَا، ولكنت تقول إن شئت : مَنْ لا يزال محسناً افعل كذا، لأنه لا يكون وصفاً لأَيُّ » .

وأيضاً : فما فيه الألف واللام يتعرّف بالعهد، فإذا أردنا تعريفه بالإشارة نُقدِّم قبله مُبهمًا، ويصير ما فيه الألف واللام صفةً له ، حتى يختلط به ، ويصير للإشارة ، كهذا الرجل، (يا أيُّها الرجلُ) من هذا^(١).

فإذا قلنا : يارجل، فقد جعلناه مكان (يا أيُّها الرجلُ) فلا يحسن حذف حرف النداء مع حذف (أيُّها) والألف واللام، فيكون إجحافاً^(٢).

هذا ما قال في اسم الجنس، وهو مبني على أن السماع كذلك كما تقدم، فلا حجة فيه.

وأما (هذا أقبل) فإنما قُبِحَ الحذفُ معه، لأن الإشارة إنما تقع للمخاطب إلى غير المخاطب [فإذا ناديت بالإشارة إلى المخاطب في النداء فلا بد من (يا) ليُعلم المخاطب]^(٣) أنك تشير إليه وأيضاً فقال المازني : إن (هذا) اسم تشير به إلى غير المخاطب، فإذا نادیته ذهبَتْ منه تلك الإشارة، فعُوضَ من ذلك التنبية^(٤)، وهذا أيضاً فيه نظر.

أما الأول فيقال : هذا لازم في العَلَم، لأنه موضوع على الغيبة، فإذا ناديته فقد أقمته في مقام الحضور، فلا بد من (يا) ليُعلم السامع أنك تتأديه، ولما لم يلتزموا ذلك في العَلَم مع وجود مثل ما في اسم الإشارة - دلَّ على أنهم لم يعتبروا ما قال.

وأما قول المازني فردّه ابن خروف بأنه يلزم مثله في الأعلام، لأنها قد انقلبت إلى حُكْم الحَضرة، كما انقلب اسمُ الإشارة عنها إلى حكم الحَضرة، ودخلها من المعنى مالم يكن فيها قَبْلُ، فينبغي أن يلزمها (يا).

(١) في شرح السيرافي «كقولنا : مررت بهذا الرجل، ورأيت هذا الرجل، وجاعني هذا الرجل، وفي النداء : يا أيُّها الرجل هذا الباب فيه».

(٢) شرح السيرافي (المجلد الثاني - ورقة ٦٠ - ١).

(٣) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل (ت) وأثبتته من (س).

(٤) شرح السيرافي (المجلد الثاني - ورقة ٦٠ - ١).

قال : وكذلك علته في (الرُّجُل) - قال (١) : ما كان (٢) أصله أن يعرف في النداء بالآلف واللام ، وهو معرفة ، عوض منها لزوم التنبيه - فاسدٌ أيضاً ، لأن لزوم التنبيه ليس بالحرف ، وقد حذف الحرف وبقي القصد ولزوم التنبيه.

وبقي النظر في قوله : «وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ» ما هذا المنع؟ وعلى ماذا يتوجه؟

وهو يحتمل أمرين من جهة اللفظ :

أحدهما : أن يكون متوجهاً على ما جاء من حذف الحرف هنا في النوعين ، فكأنه / يقول : من أنكر (٣) ثبوت الحذف هنا قليلاً فانصرعاذله ، $\frac{٢٢٧}{٣}$ وهذا الوجه أشار إليه ابن الناظم في «شرحه (٤)» فإن كان قد وقف على إنكار مُنْكَرٍ لذلك ، فله وجهٌ ، ويكون الناظم قد اعتنى بالتثنيك على المنكر للسمع خاصة ، فهذا ممكن إلا أنه بعيد من جهتين :

الأولى : كونه ترك التنبيه على الخلاف الشهير بين الكوفيين والبصريين (٥) ، ونبه على مُنْكَرٍ لسمع لا يثبتني عليه حكم ، فلا يكون في ذلك كبير فائدة.

والثانية : إنكار ذلك السماع بعيد الثبوت ، وقد نقله سيبويه (٦) والثقات الأثبات.

(١) أي : قال المازني.

(٢) في الأصل و(ت) «ولما كان» وليس وجه الكلام ، وما أثبت من (س).

(٣) في الأصل «من أثبت» وهو تحريف. والصواب ما أثبت من (س ، ت).

(٤) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٥٦٦.

(٥) انظر : ص ، ٢٥٠ وكذلك الهمع ٤٣/٢ ، وابن يعيش ١٥/٢ ، ١٦.

(٦) الكتاب ٢٣١/٢.

والثاني : أن يتوجّه المنعُ على قبول القياس على ماسمَع من ذلك وإن كان قليلا، وهذا هو الظاهرُ والموافقُ للمنقول، والحرىُّ بالقبول، والمانع هنا أهلُ البصرة كما تقدم^(١)، ولم يَمْنَعُوا المسموعَ ولا أنكروه فيما علمت، والله أعلم.

وَابْنُ الْمُعَرَّفِ الْمُنَادَى الْمَفْرَدَ

على الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهُدًا

تكلم هنا على مايكون من المنادى مَبْنِيًّا، وما يكون منه معربا، وابتدأ بالذي حكمه البناء.

ويعنى أن المنادى إذا اجتمع فيه وصفان فتحقه البناء :

أحدهما : أن يكون معرفًا، والتعريف هنا على إطلاقه في تعريف القَصْد وغيره.

فإنك إذا قلت : يارجلُ، وياقائمُ، فالمنادى هنا صار معرفة بالقَصْد، وإن كان نكرة في الأصل، لأنه مُقْبَلٌ عليه بالنداء، مقصودٌ، فصار كـ(زيد) في الاختصاص، وكذلك إذا قلت : يازيدُ، وياخالدُ.

فبَيَّن أن هذا معرفٌ، إما بما كان عليه من العَلَمِيَّة قبل النداء على رأى، وإما بالقَصْد إليه على رأى. وأياً ما كان فالتعريفُ حاصل فيه.

واحتَرَز بذلك من المنادى المذكور الذى يَذْكُرُه بعد، فإنه لا يَتَّبَعُ؛ بل يُعَرَّبُ نَصْبًا.

والثاني : أن يكون مفردا، كزيد وعمر ورجل، وشبه ذلك.

والمفرد هنا أطلقه في مقابلة المضاف ، وما أشبه المضاف ، نحو : ياغلامَ زيدٍ، وياضارباً زيداً، فإنَّ ما كان من هذا الباب يُعَرَّبُ نَصْبًا حسبما يَذْكُرُه.

(١) انظر : ص ٢٥٠ .

وليس المفرد في مقابلة المركب أيضا [فإن المركب]^(١) تركيب مزج حكمه حكم المفرد، فتقول إذا سميت ببعلك ورامهرمز يا بعلك، ويارامهرمز، هكذا مبنياً على الضم ولا بد.

ولا في مقابلة المثني والمجموع جمع سلامة أو جمع تكسير، فإنهما على حكم البناء أيضا، فتقول : يا زيدان، ويا زيدون، ويا هندات، ويا رجال. فإن قلت : من أين يفهم هذا، وهو إنما أراد قيد الأفراد، وهو يطلق في مقابلة المركب، وفي مقابلة المثني والمجموع ، كما يطلق أيضا في مقابلة المضاف والشبيه به، كما تقدم في باب (لا)^(٢) ؟

فالجواب : أن كلامه على أثر هذا يبين ذلك، لأنه أتى في «قسم العرب» بما يظهر / أنها أصداد لما قيد هنا، فقال : «والمفرد المنكور» $\frac{٢٢٨}{٣}$ والمُضَاف وشبّهه انصبّ» فالمنكور في مقابلة المعرف المذكور، والمضاف وشبّهه في مقابلة المفرد المتقدم، فلا يقع له إشكال في أن المقصود ما ذكر.

وأما المركب تركيب إسناد فحكمه الحكاية حسبما تقرّر في بابه. وينبغي أن يكون «المنادى» في كلامه بدلا من «المعرف» لانتعنا له، إذ المقصود تقييد «المنادى» بالقيدتين، وهما الأفراد والتعريف، لاتقييد «المعرف» بالنداء والإفراد. فالأصل أن لو قال : وابن المنادى إذا كان معرّفا مفردا.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل و(ت) وأثبت من (س) وبه تستقيم العبارة.

(٢) يقصد (لا) النافية للجنس، وانظر : جـ.

وأما أن يقصد تقييدَ المعرّف بكونه منادى مفردا فبعيدٌ، ويصير قيدُ النداء حشوًا، لأنه فيه تكلمٌ، وبأحكامه أتى، فلو قال عوضَ ذلك :

وابنِ المنادى المفردَ المعرّفًا

على الذى في رفعه قد عرّفًا

- لكان أبينَ في المقصود، وكأنه من باب تقديم النعت على أن يُعرب بدلاً، نصُّ على ذلك في «التسهيل»^(١) واستشهد عليه بقول الله تعالى {إلى صراطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهُ} على قراءة الخفض^(٢)، وذلك بشرط صحة ولاية النعت العامل، والشرط حاصل هنا. ثم بينَ على ماذا يُبنى فقال : «على الذى في رفعه قد عهدًا» يعنى أن بناءه بعد النداء على ما كان يُعرب به قبل النداء، من حركةٍ أو حرفٍ إن كان معربا.

ولا يريد أن نفس الحرف أو الحركة التى كان يُعرب بها هى بعينها التى يُبنى عليها، لأن حركات الإعراب غيرُ حركات البناء في الحكم^(٣)، وإن تماثلت في الصورة فهى متضادةٌ في الحكم، كما تقدم في بابه .

وكذلك الحروف يُعرب بها غيرُ التى يُبنى عليها وإن تماثلت في الصورة. فإئنا معنى قوله : «على الذى في رفعه قد عهدًا» أى على ما يشبه ذلك، لكن لما كانت حركات الإعراب والبناء وحرفُهما على لفظ واحد تجوزُ في العبارة، وهو تقرير اصطلاحى.

(١) ليس في التسهيل، وإنما هو في شرحه للناظم (ورقة ١٩١ - ب).

(٢) هى قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحزمة والكسائى.

وانظر : السبعة : ٣٦٢، والآيات من سورة إبراهيم عليه السلام : ١، ٢.

(٣) في الاصل (ت) «لما كانت في الحكم» ولا معنى له، وما أثبتته من (س).

والمقصود أنه إن كان المفرد المعروف يُرفع قبل النداء بالضمّة يُنبئني في النداء على الضم، وإن كان يُرفع بالآلف بُنى على مثل ذلك، أو بالواو فكذلك، فتقول : يا زيد، ويارجل، فيما يظهر إعرابه وبنائه، ويا قاضي، ويا داعي، ويا فتى، إن كان ذلك تَعَذُّر^(١).

كل هذا يشمله قوله : « عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهُدًا » لأن المعهود في (رجل) الضمّة الظاهرة وفي (قاضي، وفتى) الضمّة المقدّرة، وكذلك تقول : يا زيدان، ويا عمران، ويارجلان، ويزيدون ويا خالدون، وما أشبه ذلك.

وهذا هو المذهب المشهور الذي عليه الجمهور من المتقدمين والمتأخرين، وذهب بعض المتأخرين إلى أن (يا زيدان، ويزيدون) معربان لامبنيان، وكأنه على منهاج من قال من الكوفيين، وهو الكسائي، في المفرد المعروف في النداء : إنه مرفوع بغير تنوين^(٢).

ويجوز هنا الخلاف المتقدم في اسم (لا) المفرد. والخلاف في كونه معرباً أو مبنيّاً شهيد، وقد تقدم القول فيه . ويجوز ذلك هنا .

وأيضاً لو كان معرباً بإعراب الظاهر لم يكن له موضع من الإعراب كسائر ما يظهر فيه الإعراب، إذ ليس له ما يطلب باللفظ والموضع معاً، وإذا كان كذلك لم يصلح أن يجري تابعه على الموضع، فلا يقال : يا زيدان العاقلان والعاقلين، ولا يا زيد العاقل / والعاقل، ولا ما أشبه ذلك، ولما كان ذلك جائزاً دلّ على أن ما في اللفظ ليس بإعراب.

(١) في الأصل (وت) «إن كان ذلك تقدّر» وهو تصحيف، وما أثبت من (س).

(٢) شرح الكافية للرضي ١/١٣٢.

قال الكسائي : وجدتُ النداءَ لأمْعَرِبَ له يصحبه، من ناصبٍ ورافعٍ وخافضٍ^(١)، ووجدتهُ مفعولَ المعنى، فلم أخفضه فيشبهه المضاف، ولم أنصبه فيشبهه ما لا ينصرف، ويحتمل وجهين، فرفعتهُ بغير تنوين، ليكون بينه وبين ما هو مرفوعٌ برافعٍ صحيحٍ فَرَّقَ^(٢).

وهذا كله عند البصريين غير صحيح، وقد ردَّ عليه ابن الأنباري والسيرافي^(٣) وغيرهما بما يطول ذكره.

وهذا كله في قسم المعرَّب قبل النداء، ودلُّ على ذلك تقسيمه، وقوله : «عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهُدًا»

وأما ما كان قبل النداء مبنياً فهو الذي يذكره في قوله :

وَأَنْتُمْ أَنْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النَّدَا

وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدَدًا

يعنى أن ما كان من المناديات مبنياً قبل النداء فالحكمُ فيه أن تتنوى في آخره الضمة، نحو : يَاهْؤَلَاءِ، وَيَا مَنْ فَعَلَ كَذَا، وَيَاسِيبُويَه، يَارْقَاشِ، وَيَا أَنْتَ، وَيَا أَيُّكَ، وما أشبه ذلك.

وإنما عَيَّن الضمُّ بون غيره لأنه لا يمكن فيه إلا تقديرُ الضم؛ إذ لا يُتَنَّى المبنى ولا يجمع، فَيُبْنَى على الألف أو الواو.

فإن قلت : فأنت تقول : يَاهْذَانِ؟

(١) في السيرافي «من ناصب ولا رافع ولا خافض».

(٢) السيرافي (المجلد الثالث - ورقة ٢٥ - أ)

وقد نسب هذا القول ابن الأنباري في الإنصاف (٢٢٢/١) إلى الكوفيين برمتهم.

(٣) في المسألة الخامسة والأربعين من كتاب الإنصاف (٢٢٤/١) والمجلد الثالث من شرح السيرافي (ورقة ٢٥ - أ).

فالجواب : أنه عنده معربٌ لا مبنئٌ، وقد تقدم ذلك في باب الإشارة والموصول فلأجل هذا عيّن فيه تقديرَ الضم.

وأيضاً، لو كان معرباً لم يُعرب إلا بالضمّة، فلم يكن ليُبنى إلا عليها، وضمير «بنّوا» للعرب، وإنما عيّن تقديرَ الضم دون ظهوره، لأن آخره قد استحققت حركة البناء الأول أو سكونه، فلم يكن لينسخ بهذا البناء الطارئ.

فإذا قلت : ياهؤلاء، لم يبقَ لفظه على الكسرة السابقة، وكذلك : ياهذا، ويامنَ فعل كذا، لا يبنى إلا على السكون، وكذلك جميعُ الباب.

فإن قلت : ثبت في «الأصول» أن الحكم للطارئ، ألا ترى أنك إذا نسبتَ إلى (أمية أو جهينة) قلت : أمويٌّ، وجُهنيٌّ، فاعتبرتَ الطارئ وهو النسب، فلم تحفل بكسر بنية التصغير المتقدمة.

وإذا صغرت (عصويٌّ) المنسوبَ إلى (عصاً) قلت : عَصِيٌّ، فلم تعتبر ما فعلت في (أمويٌّ) فكنت تقول : عَصِيٌّ، بل اعتبرتَ الطارئ وحده.

وهي قاعدة نبّه عليها ابن جنّي^(١)، وهي أصوليّةٌ كلّية، فكان الوجه هنا أن يبنى على الضمة، وهو البناء الطارئ، ويُهمل اعتبارُ ما قبل، كما أهملوا ماتقدم، وكما أهملوا في الأسماء المعربة أصلَ التمكن، فبنّوها وإن كان التمكن باقياً.

فالجواب : أن القاعدة صحيحة في نفسها، وما فعلوا هنا صحيحٌ لا يُخلُ بها، وذلك أن الحكم للطارئ إذا ورد على السابق، فتزاحما على محلٍّ واحد، فلم يمكن الجمع بينهما على وجهٍ لا يُخلُ أحدهما بالآخر في شيء - فلا بد من

(١) الخصائص ٦٢/٣ «باب في أن الحكم للطارئ».

نَسَخَ الحكم / المتقدم، لكن على وجهٍ لا يُخَلِّ به المتأخَّرُ جملة، لأنه $\frac{٢٢٠}{٣}$ مطلوب أيضاً كالطارئ وذلك كمسألة «التصغير» مع «النسب» لما كان كل واحد منهما يَطْلُبُ بِنْيَةِ مخصوصة، وحكم مخصوص، ولم يمكن اعتبارهما معاً فيه، لأن ياء النسب تَطْلُبُ في (أُمِّي، وعُصَيِّ) بتخفيف إحدى الياعين، وقلب الأخرى واواً، وبنية التصغير [تطلب بإثباتها، وعدم قلب الأخرى - تضاداً فلم يكن بد من اعتبار الطارئ بحيث لا يُخَلِّ بالمتقدم، فاعتبروا ياء النسب في: أُمِّي، وبنية التصغير^(١)] في : عُصَيِّ، فحذفوا هناك إحدى الياعين، وقلبوا الأخرى ولم يحذفوا وهنا لالتباسه بالنسب إلى (عُصَيَّة)

وكذلك كل مسألة حكم فيها للطارئ لابد أن تجتمع مع هذه المسألة في هذا المعنى.

وأما إذا كان كل واحد من الحكمين له وجهٌ يَجْرَى عليه دون إخلال بالحكم الأول فلا يَنْصَرَفُ إلا إليه كمسألتنا، فإن الحركة قد يُؤْتَى بها ظاهرة وهو الأصل، ومقدرة حيث لا يزاحمها حركة أخرى، كالقاضي، والفتى، وقاضى ونحوها، فما ظنك إذا زاحمها حركة أخرى، كـ (مَنْ زيدا؟) (وَمَنْ زيدا؟) في باب الحكاية، فلا نُكْرُ في ذلك، فإذا أمكن هنا تقدير الحركة الطارئة فهذا أولى.

وأيضاً فشان حركات الإعراب التساهل فيها، فلذلك يكثر تقديرها، ولا سيما عند شغل المحل بحركة أخرى لازمة، وحركة البناء الطارئ في النداء تُشَبِّه حركة الإعراب، ولذلك يُعْتَبَرُ لفظها وموضعها، فدخلت في

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

حكم حركة الإعراب، وَيَسْتَطُ هذا كله في «علم الأصول العربية» وإنما نبهتُ عليه تبييناً لمعنى كلام الناظم في تنبيهه على تقدير الضمة، وإشعارٍ بكلامه بالتَّنْكِيتِ على حكم القاعدة.

ثم بيَّن فائدة تقدير الضم في المبني قبل النداء بقوله : «وَلْيَجْزَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُذْدًا» يعنى أنه يَجْزَى على حكم المبني في النداء الذى كان قبله معرباً، نحو : يا زَيْدُ، ويا رَجُلُ، في جميع الأحكام.

وبيان هذه الجملة أن المنادى المبني على الضم في النداء إذا أُتْبِعَ فإنه يجوز فيه الحمل على اللفظ وعلى الموضع، حسبما يُذكر إن شاء الله.

وإنما جاز الإجراء على اللفظ وإن كان مبنياً لأطراد البناء على الضم في ذلك الموضع، ألا ترى أنك تقول : كلُّ منادى مفردٍ مبنيٌّ على الضم، كما تقول : كلُّ فاعل مرفوعٌ، وكلُّ مفعولٍ به مع ذِكر الفاعل منصوبٌ، وإذا كان كذلك فالجُذْدُ البناء يَجْزَى فيه هذا الحكم نحو : يا زَيْدُ الطويلُ، والطويلُ.

وأما المبني قبل النداء فقد يُتوهم أنه لا يَجْزَى ذلك المجرى من جهة أن لفظه على غير الضم، فليس له لفظٌ يَجْزَى عليه التابع، فاحتاج إلى التنبيه على أن المبني قبل النداء [إذا قُدِّرَ له الضم يَجْزَى بذلك التقدير على حكم المبني في النداء المعرب قبله، ولا يمتنع البناء قبل النداء]^(١) حكم البناء الحادث الآن، ولا اعتبار بحركته، وهذا من باب الحكم للطوارئ المذكور أنفاً، فقد أحسن الناظم في هذا التنبيه، وقُلَّ من يُنبِّه عليه.

وقوله : «مُجْرَى» هو بالضم لأن (يُجْرَى) مبنيٌّ من الرباعي من : أَجْرَيْتُهُ مُجْرَى كذا، أى جعلته يَجْزَى مَجْراً، وعلى حُكْمه.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

وبقي هنا سؤال، وهو أن يقال : في أى نوع من أنواع البناء التي

ذكر الناظم / قبل هذا يدخل بناء المنادى؟ وإنما قيل في بناءه : إنه أشبه
الصوت كغاق وحوب^(١)، أو وقع موقع المضمر، أو أشبه كاف المخاطب،
وهذه ليست تشبيه الحرف؟

والجواب : أنا إن قلنا : إنه إنما تكلم هناك على البناء اللازم فلا
سؤال، أو قلنا : إنه أشار إلى بعض الموجبات تنبيهاً على البعض الباقي
فكذلك، وإن قلنا : حصر موجبات البناء بإطلاق فعلى هذا يرد السؤال.

ويمكن أن يكون مبنيًا لشبه الحرف، وهو كاف الخطاب المجردة عن
الاسمية في نحو قولك : النجاءك، ورويتك، وأرايتك، أو حرف الخطاب
الذي كان حقه أن يوضع له إن قلنا : إن كاف (لك، ورويتك) ونحوه ،
أصله الاسمية ، فإن (يازيد) مقصود فيه معنى الخطاب، أو تضمن معنى
حرف الخطاب الذي كان حقه أن يوضع له حرف، وقد قيل. وهذا كله مما
يدخل تحت ما ذكر الناظم .

ولم يبين المنكور والمضاف وشبهه - وإن كان فيه ذلك المعنى - لأن
المضاف قد دخل فيه ما يرجع جانب الإعراب، وهو الإضافة المختصة
بالأسماء المعربة في الغالب. والذي أشبه المضاف أجرى مجراه .

وأما النكرة فلمأ لحقها التنوين طالعت به، فأشبهت المضاف.
وأيضاً، فإن المنادى جار مجرى (قَبْلُ، وَبَعْدُ) في أنهما يُعْرَبَانِ حال
إلحاق التنوين والإضافة، ويُبَيَّنَانِ إذا لم يكونا فيه، ولذلك أيضاً بُنِيَ
المنادى على الضم كما بُنِيَ عليه.

(١) غاق : حكاية صوت الغراب، وحوب : صوت تزجر به الإبل، وانظر : ابن يعيش ٨١/٤،
٨٥/٤.

وقيل : إنه بُني على حركةٍ للمزيّة التي له على ما أصله البناء، ك(مَنْ، وَكَمْ) وعلى الضم لأنها حركةٌ لا تكون له إعراباً.

وما قيل في النكرة فيه نظر.

ولما أتم الكلام على قسم المبنى، وحَصَرَ أنواعه، عَطَفَ بذكر المعرب، وحَصَرَ أنواعه أيضاً، فقال :

والمُفْرَدَ الْمُنْكَوَرُ والمُضَافَا

وَشِبْهَهُ انْصَبَ عَادِمًا خِلَافًا

يريد أن المنادى إذا كان منكوراً، أو مضافاً، أو شبيهاً بالمضاف - فهو منصوب، ليس له إلا ذاك.

فأما (المنكور) فهو الذي كان قبل النداء نكرة، ولم يكن في النداء مقصوداً قصده، كقول الأعمى : يَارَجُلًا خُذْ بِيَدِي.

ومنه ما يقول المُنْكَوَرُونَ بالكُسُوفِ : الْيَوْمَ اذْكُرُوا اللَّهَ يَا غَافِلِينَ.

ومنه ما أنشده سيبويه من قول عبد يَعُوْثُ بن وَقَّاصِ الحارثي^(١):

(١) الكتاب ٢/٢٠٠، والمقتضب ٤/٢٠٤، والخصائص ٢/٤٤٨، وابن عيش ١/١٢٨، والتصريح ٢/١٧٦، والأصموني ٣/١٤٠، والخزانة ٢/١٩٤، والعيني ٣/٤٢، ٤/٢٠٦.

وعرضت : أتيت العروض - بالفتح - وهو مكة والمدينة وما حولهما ونجران. والندامي : جمع نُدَّامان، وهو المشارب، أو المجالس والمصاحب على غير الشراب. ونجران : مدينة بالحجاز من شق اليمن.

والبيت من قصيدة مشهورة هي آخر شعره، قالها حين جهز للقتل بعد أن أسرته تميم في يوم الكلاب الثاني.

فَيَارَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ قَبْلُغًا

نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانِ أَلَّا تَلَاقِيَا

وأما (المضاف) فيستوى في ذا الحكم ما كان منه معرفةً بالإضافة ومالم يكن كذلك، ولا يُبَالَى بها أكانت محضة أم غير محضة، وكان المضاف مقصوداً بالنداء أم لا، نحو: يا ضاربَ زيدٍ، ويا طالعَ جبلٍ، ويا غلامَ زيدٍ، ومنه: [رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا^(١)] [يَا صَاحِبِي السُّجْنِ^(٢)] وهو كثير.

وأما (الذي أشبه المضاف) فالمنادى إذا كان عاملاً في غيره نحو: / يا ضارباً زيداً، ويا ماراً بزيدٍ، ويا خيراً من زيدٍ، ويا قائماً أمس، $\frac{٢٣٢}{٣}$ وما أشبه ذلك من العوامل التي تتعلق بها المفعولات، ومنه: يا حسنأ وجهه، ويا قائماً أبوه، وكذلك المعطوف والمعطوف عليه مُسَمًى بهما نحو: يا زيداً وعمراً، وكذلك يا ثلاثةً وثلاثين، مُسَمًى به، فإن لم تُسَمَّ به فقولان، قولُ الفارسي: إنه مفرد معطوف على مفرد نحو: يا زيداً والرجل^(٣)، وقيل: إنه جار مجراه في التسمية. وإنما وجب الإعراب هاهنا للطول بالعطف، فصار كالعامل والمعمول.

فإن قلت: هل يدخل هنا في (شبه المضاف) النعت والمنعوت إذا كان المنعوت مفرداً نكرة قبل النداء، نحو: يا حليماً لا يعجل، ويا جواداً لا يئخل، ويكون منه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول:

(١) سورة البقرة / آية: ١٢٧.

(٢) سورة يوسف / آية: ٣٩، ٤١.

(٣) الإيضاح ٢٣٥.

«ياعظيماً يُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ»^(١) وأنشد سيبويه لذي الرمة^(٢):

أَدَاراً بِحُزْنِي عَجِثَ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً

فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقُّرُقُ

إذ لم يقصد إلا داراً واحدة، فليس بمنكور، وكذلك ما أنشده أيضاً لتوبة

بن الحمير^(٣):

لَعَلَّكَ يَأْتِي سُنَانِزاً فِي مَرِيدَةٍ

مُعَذِّبُ لَيْلَى أَنْ تَرَانِي أُرْوَهَا

وقال الآخر، وينسب إلى الأخوص^(٤):

أَلَا يَانْخَلَةُ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ

عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

(١) مجمع الزوائد ١٤٨/٢.

(٢) ديوانه ٢٨٩، والكتاب ١٩٩/٢، والمقتضب ٢٠٣/٤، وشرح الرضى على الكافية ٣٥٦/١.

والتصريح ٢٨٠/٢، والأشعوني ١٣٩/٢، ٣١٢/٤، والخزاعة ١٩٠/٢، والعيني ٢٣٦/٤، ٥٧٩

وحزنى : جبل من جبال الدهناء. والعبرة : الدمعة. وماء الهوى : هو الدمع، لأن الهوى سببه

ويرفض : ينصب متفرقا. والترقُّق : أن يجيء ويذهب فترى له حركة وتلاقل.

والبين مطلع قصيدة يتغزل فيها بصاحبه مَيَّ.

(٣) الكتاب ٢٠٠/٢، والمقتضب ٢٠٣/٤، ٢١٥، والعيني ٨٦/٤.

والتيس : الذكر من المعز والظب والأوعول إذا أتى عليه حول. ونزا : وثب وتحرك عند السفاد.

والمريرة : الحبل المحكم القتل.

يتوعد زوج ليلي الأخيلية لمنعه من زيارتها.

(٤) حواشي ديوانه ١٨٥، والخصائص ٢٨٦/٢، وابن الشجري ١٨٠/١، والمغني ٣٥٧، ٦٥٩، والهمع

٣٩/٢، ٢٤٠، ٤٠٨/٤، ٢٢٨/٥، ٢٧٥، والتصريح ٢٤٤/١، ٢٧٦، والخزاعة ١٩٢/٢ وذات عرق :

موضع بالحجاز. وهو ميقات أهل العراق في الحج. يُحْيى النخلة لأنه كان يلتقي بحبيبته عندها.

وقيل : إن النخلة كناية عن المرأة، وهى من طريف الكنايات وغريبها.

فهذا كله مما عُوْمِلَ فيه المفرد معاملةً المضاف للطول بالصفة، وهو ظاهر من كلام سيبويه^(١).

وَيُرْشَحُ هذا احتياجُ النكرة إلى الصفة التي تُبَيِّنُها، فقد صارت بذلك معها كالشيء الواحد، على حَدِّ (المضاف والمضاف إليه).

فالجواب : أن هذا ممكن، على أن يكون نُقِلَ إلى النداء موصوفاً، فبقي على ماكان عليه حين صارت الصفة له كالعمول للعامل، وكالمعطوف في التَّسْمِيَةِ، وتعريفُ الْقَصْدِ لا يَقْدَحُ في هذا، فإنه إنما ورد على الصفة وموصوفها معا، لا على الموصوف وحده .

فإن قيل : يَبْقَى فيه أمران :

أحدهما : لزومُ ذلك في المعرفة بغير النداء الموصوفة نحو : يازيدُ الكريمُ، فكنتَ تقول على هذا : يازيدُ الكريمُ ، وذلك لايجوز. والناظم ليس في كلامه مايعين اختصاصَ ذلك بما عُرِفَ بالنداء خاصة.

والثاني : إذا سلمنا ذلك ، فإن النصب جائز غير واجب؛ بل يجوز أن تقول : يارجلًا فَعَلَ كذا، ويارجلُ فَعَلَ كذا.

ومن البناء قول الأَحْوص، أنشد سيبويه^(٢):

يَا دَارُ حَسْرَتِهَا الْبَلَى تَحْسِيرًا
وَسَفَتْ عَلَيْهَا الرِّيحُ بَعْدَكَ مُورًا

(١) الكتاب ١٨٢/٢، ١٩٩.

(٢) ديوانه ١٠٣، والكتاب ٢٠١/٢.

وحَسْرَتُها : غيرها وأذاها. والبلى : القدم. وسفت : ذُرْتُ وطُيِّرْتُ. والمُور : الغبار المتردد وقيل : التراب تثيره الريح.

وأنشد أيضا للطِّرِمَاح^(١):

يَادَارُ أَقْوَتُ بَعْدَ أَصْرَامِهَا

عَامًا وَمَا يَغْنِيكَ مِنْ عَامِهَا

وأنشد أيضا لعمر بن قُتَيْبَةَ^(٢):

أَلَا يَا بَيْتُ، بِالْعَلْيَاءِ بَيْتُ

وَلَوْلَا حُبُّ أَهْلِكَ مَا أَتَيْتُ

أفلا ترى إلى البناء مع صلاحية، مابعد المنادى لأن يجرى صفة،
وقد نصّ في «التسهيل» على هذا المعنى فقال: ويجوز نصب ما وُصف
من معرفٍ بقصدٍ وإقبال^(٣)، فأتى بلفظ «يجوز»

وكلام الناظم لا يقتضى / هنا إلا اللزوم، فقد يقال: إن هذين
الوجهين مانعان من أن يجرى المنادى الموصوفُ إذا كان مفردا مَجْرَى
المنادى المَطُول.

(١) ديوانه ١٦٢، والكتاب ٢/٢٠١، واللسان (صرم).

وأقوت: أقفرت. والأصرام: جمع صِرْم - بالكسر - وهو الفرقة من الناس ليسوا
بالكثير.

ينكر على نفسه أن يتشاغل بالدار لتغيرها، إذ لا يجدى ذلك عليه شيئا.
ويروى «وما يبيحك من عامها».

(٢) الكتاب ٢/٢٠١، واللسان (بيت)

يخاطب بيتا يعيش فيه أحباب له، ويقول: لي بيت غيرك بالعلياء، ولكني أو ترك عليه لأنني
أحب أهلك وأودهم، ويَعِدُهُ:

ألا يا بيتُ قومك أبعدونى
كأنى كلُّ نذْبٍ قد أتيتُ

(٣) التسهيل: ١٨٠.

فالظاهر أن ما كان من المنادى منصوباً، وهو موصوف بصفة النكرة،
نكرة نحو ما تقدم من قوله : «أداراً بحُرْزَى»^(١) وسائر النظائر، لأنه لو كان
معرفة بالقصد والإقبال لكان لأيوصف إلا بالمعرفة.
ألا ترى أنك لاتقول في وصف نحو : (يارجلُ) إلا الكريمُ - بالالف واللام
- ولاتقول : يارجلأ كريماً، أو كريمُ.

وقد حكى يونس عن العرب : يافاسقُ الخبيث^(٢)، وأخبر سيبويه : أنه
سمعه من العرب الموثوق بهم، أعنى تعريفَ الوصف، وحَمَلَ قوله^(٣) : «يادارُ
أَقْوَتُ» على أن «أَقْوَتُ» استئنافٌ، لا على الوصف، وكذلك قوله^(٤) :

* يادارُ حَسَرَهَا الْبَلَى تَحْسِيرًا *

وسائر النظائر، وعليه رأى الخليل وسيبويه وغيرهما^(٥).

والجواب عن الأول : أنه لو سُمِعَ في المعرفة لكان ولا مانع منه في
القياس، لأن قَصْدَكَ إلى نداء (زيد العاقل) كَقَصْدِكَ إلى نداء (رجل عاقل) فكما
تقول : يارجلأ عاقلاً، كذلك تقول : يازيدأ العاقل، ويكون الفرق بينه وبين (يازيدُ

(١) جزء من بيت ذي الرمة السابق، والبيت بتمامه :

أداراً بحُرْزَى هَجَتِ لِلْعَيْنِ عَابِرَةً

فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُخُ أَوْ يَتَرَقَّرُ

(٢) الكتاب ١٩٩/٢.

(٣) جزء من بيت الطرماح الذي سبق الاستشهاد به، وهو :

يَادَارُ أَقْوَتُ بَعْدَ اصْنَامِهَا

عَامًا وَمَا يُغْنِيكَ مِنْ عَامِهَا

(٤) صدر بيت للأحوص سبق الاستشهاد به، وعجزه :

وَسَقَّتْ عَلَيْهَا الرِّيحُ بَعْدَكَ مَوْرًا

(٥) الكتاب ٢٠١/٢.

العاقل) أنك في هذا وصفتَ ما كان منادى، وفي مسألتنا وصفتَ غير مُنادى،
لكنك نقلته إلى النداء موصوفاً، فأشبهه العاملَ والمعمولَ كالنكرة الموصوفة.

فالحاصل أن ما ألزم في السؤال يلتزم. سلّمنا أنه لا يكون في المعرفة.

فالفرقُ عدمُ السماع، ومن جهة المعنى : أن النكرة أُحوجُ إلى الوصف من
المعرفة فكُنْ وصفيها معها كالشيء الواحد أتمُّ منه في المعرفة مع صفتها،
فأفترقا.

والجواب عن الثاني أن النصب على ذلك القصد واجبٌ لاجاز، وذلك لأن
النداء تارة يردُّ على الموصوف بصفته، وعند ذلك لابد من النصب، كما يردُّ على
العامل مع معموله، والمعطوف مع المعطوف عليه في التسمية، فلا يكون بدُّ من
النصب.

وتارة يردُّ على الاسم غير موصوف، فلا بدُّ من البناء، لأن الصفة إنما تردُّ
على المنادى وحده، فهو مفرد مقصود، ثم يرد الوصف على معرفة، فلا بدُّ من
تعريف الصفة.

وإن لا فإذا وقع بعد المنادى جملةً أو مجرور، فهو على تقدير الاستئناف.
فعلى اعتبار القَصْدَيْنِ جاء الوجهان، وإنما تدخل المسألة في المنادى
المَطْلُوع على التقدير الأول ولا خيرة فيه، فصَحُّ كلام الناظم بدخول المسألة
تحت.

وأما مآرأه في «التسهيل» فعبارته فيه تقتضى أن المنادى معرفة، وهو مع
ذلك موصوف بصفة النكرة^(١)، فلا يستقيم على ظاهره فهمه.

(١) التسهيل : ١٨٠، وعبارته «ويجوز نصب ما وصف من معرفٍ بقصد وإقبال.

وما قيل من أن «أداراً بحزوى»^(١) وأشباهه نكراتٌ - فغيرُ مسلمٍ بأنه مشبّه بالمعطوف والمعطوف عليه، والعامل والمعمول، وأنت تجعل (يا / $\frac{٢٣٤}{٣}$ طالعاً جبلاً) معرفةً، و(يا رجلاً وامراً) مسمًى به معرفة، وإن كان اللفظ لفظاً النكرة، فكذلك تجعل (يا رجلاً عاقلاً) بجملته معرفةً، وإن كان اللفظ لفظاً النكرة.

فإن قيل : ما الدليلُ على أنها من المنادى المقصود دون المنكُور؟
فالجواب : أن الدليل النقلُ عن الأئمة أنه كذلك، وأيضاً فقولُه^(٢) :

* لعلكَ يا تَيْسًا نَزًّا في مَرِيرَةٍ *

«التَّيْسُ» فيه رجلٌ بعينه، وهو زوج ليلَى الأَخْلِيَّةِ، فإذا ثَبِتَ هذا كان دخول المسألة تحت عبارة «شِبْهِ المضاف» ظاهراً.

فثَبِتَ من كلامه أن المَعْرَب من المناديات ثلاثة أنواع : المنكُور المفرد، والمضاف، والشَّيْبِية بالمضاف.

والنحويون يَعُدُّون من ذلك بحسب الإعراب نوعاً رابعاً، وهو المجرور باللام في «الاستغاثة»، وفي «التعجب» الشبَّية بها.

وهو غير داخل على الناظم؛ إذ قَيَّدَ إعرابها بالنصب، وهو مجرور، وسيذكره في موضعه.

(١) يعنى قول ذي الرمة :

أَدَارًا بِحُزْوَى هَجَّتْ لِلْعَيْنِ عَيْرَةً فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقُّ

وقد سبق الاستشهاد.

(٢) لتوبة بن الحمير، وعجزه :

مُعَذَّبٌ لَيْلَى أَنْ تَرَانِي أَرْوَدُهَا

وسبق الاستشهاد به.

وقوله : «عَادِمًا خِلَافًا» حال من ضمير «انْصَبَ» يريد أن نصب هذه الأنواع الثلاثة اتفاقاً من النحويين، لاختلاف بينهم في ذلك.

فإن قيل : فما فائدة التنبيه على نفي الخلاف هنا؟

فالجواب : أنه نبّه به على خلافٍ ضعيفٍ في المسألة، لا يَنْتَهِضُ خِلَافًا، وذلك أن «ثعلباً»^(١) أجاز النصب والرفع في المضاف الصالح للألف واللام نحو : يا حسنَ الوجهِ، ويا قائمَ الأبِ، فيجوز عنده ضمُّ «حَسَنَ» و«قائمَ» لأنه لما كانت إضافته في نية الانفصال كانت كالمعومة.

قال المؤلف في «الشرح»^(٢) وأظنه قاسَ ذلك على رواية الفراء عن بعض العرب : يا مُهْتَمُّ بنا لا تَهْتَمَّ - بضم مُهْتَمٍّ - مع أنه شبيه بالمضاف.

ثم أوّل الحكاية على أن «بِنَا» يتعلّق بـ(لا تَهْتَمَّ) لا بـ(مُهْتَمٍّ) وإذا كان كذلك فلا بد أن يكون قائلًا أيضاً بجواز الضم قياساً في نحو : يا مُهْتَمُّ بِنَا لا تَهْتَمَّ.

فالاختلاف حاصل في المضاف، والشبيه به، لكنه خلاف شاذ، فكأنه الناظم يقول : هذا المذهب غيرُ مَرْضِيٍّ ولا معتدٍّ به أن يكون خِلَافًا ، فلا خلاف في الحقيقة، وكذا عادة بعض المصنّفين يحكون الوفاقَ نفيًا للخلاف الضعيف، وابنُ الحاجب^(٣) ممّا يفعل ذلك في مواضع من «مختصره» الفقهي^(٤)، نبّهنا على ذلك بعضُ شيوخنا، فيكون هذا الموضع من ذلك.

(١) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني البغدادي، إمام الكوفيين في النحو واللغة، توفي عام ٢٩١هـ.

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة ٢٠٠ - ب) يتصرف يسير.

(٣) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، العلامة جمال الدين أبو عمرو بن الحاجب المصري. كان مقرّباً نحويًا مالكيًا، أصولياً فقيهاً، صاحب تصانيف منقحة.

برع في الأصول والعربية، وكان من أنكباء العالم. وصنف في الفقه مختصراً، وفي النحو الكافية وشرحها ونظمها، وفي التصريف الشافية وشرحها. (ت ٦٤٦هـ).

(٤) يسمى «جامع الأمهات» في فقه المالكية، اختصر فيه ستين كتاباً من كتب الفقه.

فإن قيل : فَنُتْمُ أيضا خلافٌ غير ضعيف في المفرد المنكور، وذلك أن المازنِيَّ يجعل ماجاء من ذلك في السماع مؤنًا ضرورةً لاقياساً، والقياس عنده الضمُّ فتقول : يارجلُ خَذْ يَدَيَّ، وما أشبه ذلك.

قيل : قد يكون هذا الخلاف عنده ضعيفاً لا يُعْتَدُّ به، وأيضاً خلافُ المازنِيَّ في أصل المنكور، وذلك أنه يقول : لا يُتَّصَرُّ نداءً منادئ غير مُقْبَلٍ عليه؛ بل لابد من القَصْدِ إليه، وإذا ثبت القصدُ إليه صار معرفة به، / $\frac{٢٣٥}{٣}$ فلا يكون فيه إلا الضم غير ضرورة.

فهو غير قائل بالضم في النكرة إلا بناءً على أنها معرفة، هذا إن ثبت خلاف المازنِيَّ في النقل، وإن لا فيكون الأمر أسهل في طلب الاعتذار. والله أعلم.

ويحتمل أن يكون قوله : «عَادِمًا خِلَافًا» يرجع إلى توافق السماع، [يريد أن السماع^(١)] لم يأت بخلاف ما ذكرتُ لك من النصب، تنكيتهً على مارواه الفراء، وما أجازته ثعلب، وهذا الاحتمال ظاهر أيضاً. ولم يتعرض الناظم للناسب ماهو، ولا للمبني هل هو في موضع نصب أم لا؟

أما هذا الثاني فقد يُسْتَشْعَر من كلامه في التابع، حيث أجاز الحَمَلَ على الموضع.

وأما الأول : فالجمهور من البصريين على نصبه بفعل مضمر لازم الإضمار، ومنهم من ذهب إلى أنه منصوب بأداته الظاهرة، إلا أنهم اختلفوا فيها، فذهب الفارسيُّ في «التذكرة» إلى أن النصب بها، مع أنها حروف، هذا ظاهر كلامه.

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

وذهب بعض المتأخرين إلى أنها (أسماء أفعال) نَصَبَتْ مابَعْدَهَا، والكلامُ
على ترجيح المذاهب غيرُ لائق بالشرح :

وَنَحْوُ زَيْدٍ ضَمٌّ وَاِفْتَتْحَنْ مِنْ
نَحْوِ أَزِيدُ بَنَ سَعِيدٍ لَاتِهِنْ
والضمُّ إن لم يَلِ الابْنُ عَلَمًا
أُوَيْلِ الابْنِ عَلَمٌ قَدْ حُتِمَا

هذه مسألة المنادى إذا وُصف بـ(ابن) ما حكمه؟

فأشار إلى أنه إذا اجتمعت للمنادى الموصوف بـ(ابن) خمسة شروط جاز
في المنادى وجهان :

أحدهما : بقاؤه على ما كان عليه من الضم الذي استحققه بكونه مفرداً
معرفة، سواء أكان غير موصوف أم موصوفاً بغير (ابن) فتقول : يا زيدُ بَنَ
عمرو.

والثاني : فتحه إِتْبَاعاً لـ(ابن) في فتحه نحو : يا زيدَ بَنَ عمرو، وبهذا
الوجه الأخير امتازت هذه المسألة عن غيرها، ولأجله ذُكِرَتْ.

الشرط الأول : مائِبُهُ عليه تمثيله بقوله : «وَنَحْوُ زَيْدٍ» وهو في الحقيقة
موضوعُ المسألة، لأن المضاف والشبيهة بالمضاف لا يصح فيه الضم، والمنكُورُ
لا يُوصَفُ بابن فلان، لعدم تعريفه في الأصل.

والثاني : كون الضمُّ فيه ظاهراً، وذلك مائِبُهُ عليه المثال أيضاً، لأن (زيداً)
اسمٌ ظهر فيه الضم، ففيه وفي أمثاله يصح هذا الحكم، فلو كان ضمه مقدراً
فلا يُنَوَّى الفتحُ فيه.

قال المؤلف^(١): إذ لفائدة في ذلك، ثم حكى عن الفراء أنه أجاز في قوله تعالى: {يَا عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ^(٢)} الوجهين - الضم والفتح - فإذا اعتبرنا هذا الشرط أخذاً من المثال، وكثيراً ما يعتمد الناظم على الأمثلة، فيترجّح مذهبه بما قال في «الشرح»: إنه لفائدة في تقدير الإِتْبَاع .

ومن وجهٍ آخر، وهو أن الإِتْبَاع أمرٌ لفظي لا يحكمى، ألا ترى أنه تناسبٌ يحصل بإتباع الفتح الفتح بخلاف ما إذا لم يتَّبَع، / فإن الضم $\frac{٢٣٦}{٣}$ والفتح غيرُ متناسبين، وهما ملتقيان أو كالملتقيين. ومن عاداتهم تحصيلُ التناسب اللفظي، وأما التقدير فلا تناسبٌ بينه وبين اللفظ، ولذلك جاء نحو: مُنْتَن^(٣)، و(الْحَمْدُ لِلَّهِ) و(الْحَمْدُ لِلَّهِ)^(٤) بِعِيرٍ^(٥)، ونحوه. فالصواب ما رآه من التَّقْيِيد بالظهور، وإنما يحسن تقديرُ الأمور الحكمية، كالإعراب والبناء وغيرهما.

(١) شرح التسهيل (ورقة ٢٠١ - أ).

(٢) سورة المائدة / آية : ١١٦

والوجهان في معاني القرآن ٢٢٦/١.

(٣) أورد هذه الكلمة ابن جنى في الخصائص (١٤٣/٢) في باب «الإدغام الأصغر» جعلها من قبيل تقريب الصوت من الصوت، وروى فيه ثلاث لغات.

(٤) نسب ابن جنى في المحتسب (٣٧/١) القراءة الأولى - أعنى كسر الدال واللام - إلى إبراهيم بن بن أبي عيلة، وزيد بن علي رضي الله عنهما، والحسن البصري رحمه الله. ونسب القراءة الثانية - أعنى ضم الدال واللام - إلى أهل البادية، وقال عنهما: «وكلاهما شاذ في القياس والاستعمال» وانظر كذلك: الخصائص (١٤٤/٢).

(٥) ذكرها ابن جنى في الخصائص (١٤٣/٢) مع كلمات آخر، هي: شَعِير ورَغِيف ورَزْئِير ووعيد، وجعلها من قبيل تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق، حيث تروى بحر أوائلها للتناسب اللفظي بينها وبين ثوانيتها.

والثالث : أن يكون التابع له (الابن) لاغيره من الأسماء. نَبّه على هذا مثاله أيضا، فلو كان التابع غير (الابن) لزم في (زيد) الضمُّ خلافاً للكوفيين، حسبما يُذكر.

والرابع : أن يقع قبل (الابن) عِلْمٌ يكون والياً له، وذلك قوله : (إِنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عِلْمًا) وهذا الشرط يَحْتَزُّ به من أمرين :

الأول : ألا يكون ما قبل (الابن) علماً نحو : يا غلامُ ابنَ عمرو، ويا فاضلُ ابنِ زَيْدٍ فهذا لا بُدَّ فيه من الضم حتماً، لأنه لم يَلِ (الابن) علماً، فنَصُّ كلامه أن الضم مُتَحَتِّمٌ عند فَقْدِ الْعِلْمِيَّةِ مما قبل (الابن) يُفْهَمُ منه أن علميَّة ما قبله شرطٌ في جواز الوجهين.

والثاني : أن يكون ما قبله علماً، لكن غيرَ والٍ له؛ بل فُصِّلَ بشيء آخر بينه وبينه، نحو : يا زَيْدُ الفاضل ابنَ عمرو، فلا بد من ضم (زيد) بمقتضى قوله : « إِنْ لَمْ يَلِ » وإِطْلَاقُهُ (الْوَلَايَةِ) هنا يريد بها أن يكون بعده متصلاً به.

والخامس : أن يقع بعد (الابن) عِلْمٌ أيضاً، فإن لم يقع بعده عِلْمٌ فلا بُدَّ من الضم في المنادى نحو : يا زَيْدُ ابنَ الرجل، ويا عمرو ابنَ صاحبنا، وما أشبه ذلك.

فإذا اجتمعت الشروط جاز الوجهان كما تقدم.
ومن ذلك ما أنشدته سيبويه من قول الشاعر^(١):

* ياحكُمُ بنَ المُنْذَرِ بنَ الجارودِ *

(١) هو رؤبة، ملحقات ديوانه ١٧٢، والكتاب ٢/٢٠٣، والمقتضب ٤/٢٣٢، وابن يعيش ٢/٥٠،
والنصر ٢/١٦٩، والأشمونى ٣/١٤٢، والعيني ٤/٢١٠، واللسان (سردق)

وبعده : * سُرَادِقُ المَجْدِ عَلَيْكَ مَمْنُونٌ *

والحكم هذا هو أحد بني المنذر بن الجارود العبدي، أحد ولاة البصرة لهشام بن عبد الملك.

وأنشد أيضا للعجاج^(١):

* يا عُمَرَ بْنَ مَعْمَرٍ لَا مُنْتَظَرُ *

ويدخل تحت تحت هذا الشرط ما إذا كان (الابن) بين علمين، كما
مثّل، أو بين لقبين نحو: ياكُرْزُ بْنُ بَطَّةَ، أو بين علم ولقب نحو: يازيدُ بْنُ
كُرْزٍ ويا كُرْزُ بْنُ زَيْدٍ، لأن الألقاب أعلام، وكذلك الكُنَى كما تقدم له في
«باب العلم»^(٢).

ووجهُ الفتح الإِتباعُ لحركة نون (ابن) لأن الاسمين لما كَثُرَ
استعملتهما صارا كالاسم الواحد، فجاز فيهما من الإِتباع ما جاز في
الاسم الواحد نحو: امرئٍ وابْنِمْ، فإنك تُتبع في ذلك ما قبل الآخر الآخر،
نحو: هذا امرؤُ وابْنِمْ، ورأيتُ امرأً وابْنِمْ، ومررتُ بامرئٍ وابْنِمْ .

ولأجل أنهما استُعْمِلَا كثيرا، فصارا كالشيء الواحد، لم يَجْزُ هذا
الحكم عند ما فصل فاصل.

ولأجل أنهما استُعْمِلَا كثيرا، والأولُ عِلْمٌ، والثاني كذلك لم يَسْغُ ذلك
مع غير الأعلام إذ تَوَسَّعُوا في الأعلام ما لم يَتَوَسَّعُوا في غيرها، ويدلُّك
على ذلك في الأعلام أنك تقول في غير النداء: هذا زيدُ بْنُ عمرو،
فَتَحذفُ التَّوْنين، وهذه هندُ بنتُ عمرو، فيمن صَرَفَ (هنداً) فَتَحذفُ
أيضا.

فإذا قلت: هذا زيدُ ابنُ أخينا، لم تَحذفُ التَّوْنين، / وكذلك: هذا $\frac{٢٢٧}{٣}$
غلامُ ابنِ زيدٍ، فلا تَحذفُ.

(١) ديوانه ١٨، والكتاب ٢/ ٢٠٤

وعمر: هو عمر بن عبيد الله بن معمر القرشي، كان سيد أهل البصرة واليهما. ولا
منتظر: لا انتظار يحته على إعطائه وتسريحه.

(٢) انظر: الجزء ١ / ٣٥٧.

فإن قلت : لَمْ يَذْكُرْ هنا حكم (بُنْتُ) إذا وقع موقع (ابن) مع أن حكمهما واحد، فما المانع من ذكره؟

فالجواب : أن التصرف في (ابن) أَكْثَرُ، والكلام به أشهر من (بُنْتُ) فلم يتعرض له، وعلى أن القياس على (ابن) سائغٌ فيها على ما تقدم من التعليل، وهو رأى أبى عمرو بن العلاء.

ومعنى قوله : «والضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ».. البيت، أن الضم في المنادى لازمٌ إذا لم يقع (الابن) بين علمين مُوَالِيَيْنِ، فإن وقع كذلك لم يَلِزم الضمُّ على ما تقدم في البيت قبله.

وقوله : (أَوَّلِ الابنِ عِلْمٌ) فعلٌ معطوف على «يَلِ» الأول، داخلٌ تحت حكم الجزم بدلم أى : ولم يَلِ الابنُ عِلْمٌ، و(حُتِمَ) معناه : أُوجِبَ .
وقوله في البيت قبله : « ونحو زَيْدٌ » معمول في المعنى للفعلين بعده، تنازعا، والمعمل فيه هو الثاني، وهو «افْتَحَنُ» لأنه بغير ضمير منصوب، و«لَاتِهْنُ» من : وَهْنٌ يَهْنُ، إذا ضَعُفَ، أى لَاتَضَعُفَ عن أمرك، وهو من تمام المثال.

واعلم أن هذا الاشتراط إنما هو في القياس وعلى رأى البصريين، أما في السماع فَلَا.

فقد قالوا : يافلانُ ابنُ فلان، وليس الاسم واقعا بين علمين، وياسيدُ ابنُ سيدٍ وياضلُ ابنُ ضلٍّ .

وفي تمام الشروط روى الأخفش عن العرب. ضَمُّ نون (ابن) فتقول : يازيدُ بنُ عمرو ، وهو نظير قراءة من قرأ : « الحمدُ لله » بضم لام (لله^(١)) .

(١) نسبها ابن جني في المحتسب (٢٧/١) إلى أهل البادية، وقال عنها إنها شاذة في القياس والاستعمال. وقد سبق الحديث عنها منذ قليل.

وأما مخالفة البصريين، فذكر عن الكوفيين أنهم لا يقتصرون في فتح الموصوف على (الابن) بل يقولون : يازيدَ الكريم، ودليلهم على ذلك قول الشاعر، وهو جرير^(١):

فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ سَعْدَى

بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الْجَوَادَا

رَوَّهَ بِنَصَبِ رَاءِ (عُمَرَ) وَمِثْلُ هَذَا شَائِدٌ لَا يَعْتَدُّ بِهِ.

ويُردُّ عليه اعتراضُ هنا، وهو أنه ترك شرطاً معتبراً في الحكم الذي قرَّر، فإن جواز الوجهين لا يكون إلا إذا أُعرب (الابن) صفةً للأول، فحينئذ يُحكم له بحكم الإتياع.

وأما إذا كان بدلاً، أو على تقدير نداءٍ آخر - فلا يصح فيه إلا وجهٌ، وهو ضم الأول، وذلك قولك : يازيدُ ابنَ عمرو، فـ(ابنُ عمرو) تُعربه بدلاً، فلا بدُّ من ضم (زيد) لأن البديل هو المقصود بالحكم دون الأول، فلا يتأتى فيه ما يتأتى في الصفة مع الموصوف، وكذلك إن قُدِّرَتْ قبل (الابن) حرفُ نداءٍ فهو أولى بالانقطاع من الأول وكلامه ليس فيه ما يُعطى هذا الشرط، وقد أشار في «التسهيل»^(٢) إلى هذا الشرط، وهو حقيقٌ بالاشتراط.

والجواب : أنه فرض المسألة سماعية، لأنه قال : «وَنَحْوُ كَذَا» ولم يفرضها صناعية، وإذا كان كذلك فالمثال الذي ذكر، وما أشبهه، جائزٌ فيه الوجهان على

(١) ديوانه ١٣٥، والمقتضب ٢٠٨/٤، وابن يعيش ٢٩٩/٢، ١٤٣/٣، والمغنى ١٩، والهمع ٥٤/٣، والتصريح ١٦٩/٢، والأشعوني ١٤٣/٣، والخزانة ٢٩٩/٩، والعيني ٣٥٤/٤، والبيت من قصيدة يمدح بها عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه.

(٢) انظر : ص ١٨٠.

الجملة، لأنك إن فرضت (الابن) صفة، فهو ذاك، وإنْ لَأَ، فأحدُ الوجهين لازم، فقد حصل جوازُ الوجهين، إلا أن أحدهما وهو الأصل على ثلاثة تقديرات، والآخر على تقدير / واحد، ولا خلل في عدم تفصيل الأوجه $\frac{238}{3}$ الصناعية. والله أعلم.

واضْمُمْ أَوْ اَنْصِبْ مَا اضْطَرَّارًا نُونًا

مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمِّ بَيْنَا

أخبر في هذين الشطر أن الشاعر إذا اضطرَّ إلى تنوين المنادى الذى كان مستحقَّ للبناء على الضم، وهو المفرد المعرفة، جاز له وجهان :

أحدهما : بقاءه على ضمِّه، وهو الذى ابتدأ به في قوله : «واضْمُمْ» لأن التنوين عارض للضرورة، فلا يُعتد به، بل يُجعل كالمعوم، فيبقى على ضمه.

وأيضاً : فيقويه شبهُ حركة البناء في المنادى بحركة الإعراب.

والثاني : ردهُ إلى أصله من النصب، ولذلك قال : «أو اَنْصِبْ» ولم يقل : أو افتح، كما قال : «واضْمُمْ» إشعاراً بأن الفتحة إعرابٌ لالبناء.

ووجهُ ذلك أن البناء إنما كان لشبهه بالمضمر، أو وقوعه موقعَ (كاف) الخطاب، أو تضمُّنه معناها.

وعلى كل تقدير فقد ضَعُفَ بالتنوين لأنه من خصائص الأسماء كالإضافة، ومِثْلُ هذا الاسمُ الذى لا ينصرف، إذا نُونَ ضرورةً ردُّ إلى

الجر بالكسرة، كقول امرئ القيس^(١):

* وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخَدِرَ خَدِرٌ عُنِيزَةٌ *

وهذا الوجه أقيسُ من الأول، إذ لم يُبقِ عربيُّ الاسمَ على جَرِّهِ بالفتحة حين اضطرَّ إلى صَرَفٍ ما لا ينصرف [كذلك ينبغي أن يكون المنادى.

وأيضاً فإنه بالتثنية أشبه المطول، فكان الوجه فيه النصب، غير أن البقاء على الأصل أكثرُ في السماع، ولذلك لم يسمع سيبويه النصب حسبما حكى عن نفسه^(٢).

وكان الناظم قدَّم الضم على النصب إشعاراً بأنه الأولى عنده، واعتماداً على ترجيح السماع.

والمسألة مختلف في المختار فيها من الوجهين، ولا خلاف في جوازهما.

فالخليل وسيبويه يختاران بقاءه على الضم، لما تقدم من القياس، ولشبهه بالمرفوع الذي لا ينصرف^(٣) ولأن السماع عليه^(٤)، أنشد سيبويه للأحوص^(٥)

(١) من معلقته، وهو من شواهد المغنى ٢٤٤٣، والتصريح ٢/٢٢٧، والأشعوني ٣/٢٧٤، والمعيني ٤/٣٧٤ وعجزة :

فقال لك الويلات إنك مرجلى

والخدر : اليهودج، وهو من مراكب النساء، ومرجلى : تاركى أمشى راجلة.

(٢) الكتاب ٢/٢٠٣.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٤) الكتاب ٢/٢٠٢.

(٥) الكتاب ٢/٢٠٢، وديوانه ١٧٣، والمقتضب ٤/٢١٤، ٢٢٤، ابن الشجري ١/٤٣١، والإنصاف ٣١١، المحتسب ٢/٩٣، المغنى ٢٤٤٣، التصريح ٢/١٧١، الأشعوني ٣/١٤٤، الخزائن ٢/١٥٠، المعيني ١/١٠٨، ٤/٢١١ وكان الأحوص يهوى امرأة، فتزوجها رجل يقال له : مطر، فلحقته الحسرة لذلك، وقال هذا الشعر هجاء له.

سَلَامُ اللَّهِ يَامَطَرُ عَلَيَّهَا

وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَامَطَرُ السَّلَامُ

وقالت بنت النضر بن الحارث، واسمها قُتَيْلَة، حين قَتَلَ النبي صلى الله عليه وسلم أباهَا^(١):

أُمَحْمَدُ وَالضُّنَّ ضِنْءٌ نَجِيبَةٌ

فِي قَوْمِهَا وَالْفَحْلُ فَحْلٌ مُفَرِّقٌ
وقال لبيد بن أبي ربيعة^(٢):

قَدَّمُوا إِذْ قِيلَ : قَيْسٌ قَدَّمُوا

وَارْفَعُوا الْمَجْدَ بِأَطْرَافِ الْأَسْلُ

أَرَادَ : يَا قَيْسُ.

وأما أبو عمرو وأتباعه^(٣) فيختارون النصب، لما تقدّم من القياس، والسماع أيضا، كقول عديّ بن ربيعة أو أخيه مهلهل^(٤):

(١) الروض الأنف ٢٨٨/٥، والعقد الفريد ٢٦٥/٣، ٢٧٩/٥، واللسان (ضناً، عرق) والضنء : الولد، والأصل والمعدن. ومُعَرِّقٌ : عريق في النسب أصيل، وعرق كل شيء : أصله، ويقال : رجل معرق في الحسب والكرم.

(٢) ديوانه ١٩٢، وروايته «إذ قال» وهو حفظوا المجدء والأسل : الرماح، والواحد أسلة، وسميت الرماح أسلاً تشبيهاً بالأسل، وهو نبات له أغصان كثيرة دقاق بلا ورق. ووجه الشبه بينهما الطول والاستواء .

(٣) هو أبو عمرو بن العلاء المازني، رحمه الله. وأتباعه هم عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، وأبو عمر الجرمي، وأبو العباس المبرد، رحمهم الله، وانظر (الأشمونى ١٤٥/٣).

(٤) المقتضب ٢١٤/٤، وابن الشجري ٩/٢، والنصف ٢١٨/١، وابن يعيش ٨/١٠، ١٠، والأشمونى ١٤٥/٣، المساعد ٤٩٦/٢، والخزانة ١٦٥/٢

والى : بمعنى (لى) وعدى : هو اسم مهلهل بن ربيعة أخى كليب. والأواقى : جمع واقية وهى الحافظة. يريد أنها تعجبت من حالى إلى هذه الغاية مع ما لقيت من الحروب والأسر والخروج عن الأهل. والضرب على الصدر من عادة النساء فى حالة الدهشة والانعجاج.

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَى وَقَالَتْ
يَاعَدِيَا لَقَدْ وَقَتُّكَ الْوَاقِي
وقال كُثَيِّرٌ^(١):

لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرُهَا
مَكَانَ يَاجَمَلًا حُيِّيتَ يَارَجُلُ
ويُروى «مَكَانَ يَاجَمَلُ» على اختيار الخليل وسيبويه، وقال الآخر^(٢):
يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ
مُؤَطِّبُ الْأَكْنَافِ رَحْبِ الذَّرَاغِ

وهنا مسائل ثلاث :

إحداها : أن قوله : «مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ» أراد به كُلُّ حَقٍّ أَنْ يُبْنَى،
والذي هو كذلك المفردُ العَلَمُ كما تقدم تمثيله، والنكرةُ المقصودةُ المفردة نحو :
يارجلُ، وعليه بيت كُثَيِّرٍ، والبيت بعده، فكانه نَبَّهَ على أنه لَا يُسْتَثْنَى من المبني
على الضم شيء .

وظاهرُ كلام النحويين كظاهر هذا النظم في تعميم الحكم في العَلَم وغيره
مما يجب بناؤه.

وذهب علماء سَبْتَةِ^(٣)، فيما حَدَّثَنَا شيخنا

(١) ديوانه ١٥٩/١، والهمع ٤٢/٣، والدرر ١٤٩/١، والأشمونى ١٤٤/٣، والعيني ٢١٤/٤
وقبله :

حَيْثُكَ عَزَّةٌ بَعْدَ الْهَجْرِ وَأَنْصَرَفْتُ فَحَى وَيْحَكَ مَنْ حَيَّاكَ يَاجَمَلُ

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت وتخريجه في «باب التعجب».

(٣) سَبْتَةُ - بفتح فسكون - مدينة مغربية تطل على البحر الأبيض، ونُسِبَ إليها جماعة من أعيان أهل
العلم.

الاستاذ^(١) - رحمة الله عليه - إلى أن ذلك مختص بالعلم، وعَلُوا ذلك بأن
المعرف بالقصد والإقبال لضرورة تلحق فيه، لأنهم إن / أراسوا تنوينه $\frac{٢٣٩}{٣}$
قدروه منكراً فانتصب.

ورواية بيت كثير يرد عليهم^(٢)، وأيضاً، فإن التنكير لايتأتى في كل
موضع؛ بل لأبد من موضع يكون قصد التنكير فيه مُخْلاً بمقتضى الحال،
فالأصح عموم الحكم.

(وما) من قوله : «ما اضطراراً نُونا» منصوبة المحل على المفعولية،
تنارَعها الفعلان قبلها.

والثانية : أنه قال : «مما له استحقاق ضمَّ بيِّنًا» فحُتم بقوله : «بيِّنًا»
وهو في موضع الصفة لـ « ضمَّ » بمعنى : ضمَّ أظهر وفائدة هذا التقييد
التحرُّز من الضمَّ المقدَّر، فإنه، وإن كان مقدراً، يلحقه التنوين على
الجملة، كقاضي وقتي، فأخرج الضمَّ المقدَّر من هذا الحكم، لئلا يُتوهم أنه
ينون ضرورة، وليس كذلك؛ لضرورة تدعو إلى ذلك، لأنه إما مبني أو
معرب، وعلى كلا التقديرين لا يضطر إلى تنوينه، لأن الحرف الذي قُدِّرت
فيه الضمة ساكن، نحو : ياقاضي، ويافتي، فإذا نُون حُذِفَ لالتقاءه
ساكناً مع التنوين، فلم يُفدِ التنوين في وزن الشعر شيئاً، كما أفاد إذا
كانت الضمة ظاهرة، وفي هذا البحث نظرٌ يتبين في باب ما لا ينصرف
إن شاء الله.

(١) هو أبو عبدالله محمد بن علي بن أحمد الخولاني، يعرف بابن الفخار وبالإلبيري، النحوي

(ت ٧٥٤هـ) وقد ذكره الشاطبي في كتابه هذا في مواضع كثيرة.

(٢) يعنى رواية «ياجمل» بالرفع، وقد سبق البيت والرواية .

والثالثة : أن هذه المسألة من المسائل المختصة بـ «الضرائر الشعرية»^(١) وكلامه فيها بناءً على أن تنويون المنادى جائز في الشعر، لأن الكلام في حركته المتبوعة ثانٍ عن كونه تابعاً لحركة، وأن ذلك حاصل، وهذا صحيح.

ولكن الكلام في أصلها، بالنسبة إلى هذا المختصر، كـ «الفصل» الذي لا يحتاج إليه، لأنه قد ترك من أحكام الكلام كثيراً، فكيف يذكر أحكام الشعر، وأحكام الكلام أكد بلاشك؟

فيُفترض من جهتين، من جهة كلامه في «الضرائر» وهي أحكام أقلية، ومن جهة تركه أحكاماً أكثرية، وقواعد ضرورية، وكان قادراً على وضعها موضع تلك الأقلية.

والعذر عن هذا من وجهين :

أحدهما : عام، وهو أن الاحتياج إلى أحكام «الضرائر» أكيدة بالنسبة إلى الشعراء، كما كانت أحكام «الاختيار» أكيدة بالنسبة إلى الجميع، فلا بد من الإلماع بشيء منها في أثناء الأبواب، ليعمل عليها مَنْ كان من أهلها؛ إذ ليس كلام النحويين مختصاً بأحكام «الاختيار».

إلا ترى أن سيبويه بَوَّبَ على أحكام «الضرائر» على الجملة^(٢)، ثم نبّه في الأبواب على تفاصيلها، فاتّبعه المصنّفون على ذلك في كتبهم المطولة والمختصرة، كالزجاجي وغيره، علماً منهم بأن الاحتياج إليها لأهلها لا يقصّر عن الاحتياج للجميع، فلا بد في أن يكون الناظم قد اتّبعهم في هذا المقصد.

(١) الضرورة في الشعر : الحالة الداعية إلى أن يرتكب فيه مالا يرتكب في النثر، كصرف مالا ينصرف، ومد المقصور، وقصر الممدود، وجمعها : ضرائر.

(٢) الكتاب ٢٦/١، وترجمته «هذا باب ما يحتمل الشعر».

وأيضاً فقد تكون المسألة شهيرة طَبَوِيَّة^(١)، فينبئ عليها لشهرتها، ولا تقصير في هذا.

والثاني : خاص، وهو أن لحاق التنوين للمبنى في غير التثنية غريب، ويكاد يكون غير معترف به؛ إذ كان تنوين صَرْفٍ، وتنوين الصَّرف إنما يلحق حركة الإعراب اللاحقة للمتمكّن من الأسماء، الذي لم يشبه الحرف ولا الفعل، فأنت ترى حركة الإعراب / لا يتبعها تنوين مع شبه [الفعل]^(٢) المعرب، نحو : أحمد، وإبراهيم، فأولى^(٣) ألا يتبع حركة البناء لشبه الحرف.

فلما كان الأمر كذلك، وكانت العرب قد ألحقت هنا تنوين الصَّرف، أراد أن ينبئ على ذلك، وأنه جارٍ على وجه قياسي، ليبنى على ذلك القول في أحكام التوابع، لأن التابع في هذا الباب يُحمل على لفظ، وهو اللفظ المبنى، وذلك أن حركة البناء هنا شبيهة بحركة الإعراب، ذلك أن الحركات في أواخر الكلم لغير التقاء ساكنين ثلاثة أضرب : ضَرْبٌ حَدَثَ بشيء، وضَرْبٌ حَدَثَ دون شيء، وضَرْبٌ لم يحدث بشيء ولا حدث دون شيء.

فالأول : هو الإعراب، وهو يحدث بالعامل.

والثاني : هو البناء، ويحدث من غير عامل ولا غيره.

والثالث : المبنى هنا وفي باب (لا) فإنها تحدث عند حدوث حرف النداء (ولا) ولا تحدث بهما؛ إذ ليس حرف النداء بعاملٍ مطلقاً، ولا حرفُ النفي بعاملٍ نصباً في مفرد يقبل التنوين من غير تنوين.

(١) لعله يقصد أنها في شهرتها كصوت الطويل في انتشاره، وقرعه لجميع الأذان. والله أعلم.

(٢) في الأصل «شبه الحرف» وهو سهو من الناسخ، وما أثبتته من (س، ت).

(٣) في الأصل «فأولى» وما اخترته من (س، ت).

فقد صار الضم في (المنادى) حادثاً بحدوث شيء، وبهذا أشبه حركة الإعراب، وغير أثر العامل، وبذلك دخل في حركات البناء، ومن حيث أشبه حركة الإعراب، ولم يلحقه تنوينٌ أشبه حركة مالا ينصرف، فلما كان كذلك لحقه التنوينُ في الضرورة، كما لحق مالا ينصرف في الضرورة.

هذا وجه لحاق التنوينِ على الجملة، إلا أن بعضهم حكّم الشبّه بما لا ينصرف، فردّ عند (الضرورة) إلى الأصل من النصب، كما يردّ في حالة الجر مالا ينصرف إلى الأصل من دخول الجر بالكسرة.

وبعضهم اعتبر مجرد شبّه الحركة بحركة الإعراب في المنصرف، فأتبعها على لفظها، كما تتبّع حركة المنصرف.

وكلاهما له نظر، فقد يمكن أن يكون الناظم جعل هذا مقدّمةً لإتباع (المنادى) على اللفظ، كأنه يقول : إن الضم هنا كالرفع، ولذلك نُونٌ، فكذاك يُتّبَع على اللفظ، والله أعلم.

وَبِاضْطِرَارٍ خُصُّ جَمْعُ يَأْوَلُ

إِلَّا مَعَ اللَّهِ وَمَحْكَى الْجُمْلِ

وَالْكَثْرُ اللَّهُمَّ بِالتَّغْوِيضِ

وَشَذِيذُ اللَّهُمَّ فِي قَرِيضِ

يعنى أن حرف (النداء) لا يُجمع بينه وبين الألف واللام، وهى (أل) في حالة «الاختيار» أصلاً، وإنما يُخصّ ذلك بالاضطرار الشعري، إلا ما استثنى، وذلك لأن (يارجل) معناه كمعنى (يا أيها الرجل) فصار معرفة بالقصد والإشارة إليه، فاستغنى بذلك عن الألف واللام، كما استغنت «أسماءُ الإشارة» بتعريف الإشارة عن الألف واللام، وكما استغنى بـ(اضرب) عن (لتضرب) فصار القصد

والإشارة في النداء كالعِوض من الألف واللام، فلا يُجمع بينهما في الكلام، فلا يجوز لك أن تقول : يا الرجلُ، ويا الغلامُ. وهذا مذهب سيبويه والبصريين^(١).

وأجاز ذلك الكوفيون مطلقاً، وأجاز بعض / النحويين دخولَ (يا) $\frac{٢٤١}{٣}$ عليها إذا كان ثمة تشبيه، نحو : يا لأسدُ شدةً، ويا خليفةً جوداً.

ودليل البصريين ما تقدم مضافاً إلى السماع. وأما الكوفيون فاحتجوا على ذلك بالقياس والسماع^(٢).

وأما القياسُ فقاموا ذلك على لفظ (اللّه) إذ جاز دخول (يا) مع الألف واللام فيه بإجماع، وليستا من أصل الكلمة، وإنما هما زائدتان، فكذلك يجوز أن تقول : يا الرجلُ، ويا الغلامُ، ويا الفاضلُ، ونحو ذلك. وأما السماع فقد أنشدوا^(٣):

فَيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانِ قَرَأَا

إِيَّاهُ كَمَا أَنْ تَكْسِبَانِي شَرًّا

وهذا، على طريقة ابن مالك، يمكن أن يدخل في قبيل «الاختيار» لتمكُّن قائله من أن يقول :

فَيَا غُلَامَانِ اللَّذَانِ قَرَأَا

(١) الكتاب ١٩٥/٢، ١٩٧، والإنصاف (٣٢٥/١).

(٢) الإنصاف (٣٢٥/١) المسألة السادسة والأربعون.

(٣) المقتضب ٢٤٣/٤، وابن السجري ١٨٢/٢، والإنصاف ٣٣٥، وابن عيش ٩/٢،

والنصر ١٧٣/٢ والهمع ٤٧/٣، والدرر ١٥١/١، والأشعوني ١٤٥/٣

وقائله مجهول، ومعناه واضح، وفي الشطر الثاني روايات .

وأنشدوا أيضا^(١):

مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَيَّمْتُ قَلْبِي

وَأَنْتِ بِخَيْرِ يَلَّةٍ بِالْوَدِّ عَنِّي

وهو من أبيات الكتاب، ولم يَرْتَضِ الناظم البناء على ما احتجوا به.

أما القياس على (يا الله) فغير صحيح عنده، فلذلك استثناه من المسألة

فقال: «إلا مع الله» وذلك لأن هذا الاسم قد اختص بأشياء خارجة عن القياس، منها هذا.

وأیضاً، فلدخول (يا) عليه، مع الألف واللام، وجه من القياس ليس في

غيره، حسبما يُذكر إن شاء الله تعالى.

وأما البيتان فهما من الشنوذ بالمكان المكين، وإنما شأنُ العرب إذا أرادت

نداء ما هما فيه، إن لم تُردِّ حذفهما، أن تأتي بـ(أى) فتقول: يا أيها الرجل، أو

تأتي أيضا باسم الإشارة فتقول: يا هذا الرجل، ولاتقول: يا الرجل ونحوه، إلا

في «الاضطرار» كما قال.

وأما جواز (يا الأسدُ شدة) فقال ابن مالك في «الشرح» هو قياس

صحيح، لأن تقديره: يامثل الأسد، ويامثل الخليفة. قال فحسُن لتقدير دخول

(يا) على غير الألف واللام^(٢).

(١) سيبويه ١٩٧/٢، والمقتضب ٢٤١/٤، والإنصاف ٣٣٢، وابن يعيش ٨/٢، والهمع ٤٧/٣،

والدرر ١٥٢/١، والخزانة ٢٩٣/٢

ومن أجلك: أي من أجلك قاسيتُ ما قاسيت. وتيمت قلبي: أذلتته واستعبدته. وعنى: على، من باب «نيابة الحرف عن الحرف».

وقال أبو سعيد السيرافي: «كان أبو العباس - يعني المبرد - لا يجيز (ياالتي) ويطعن على البيت. وسيبويه غير متهم فيما رواه. ومن أصحابنا من يقول: إن قوله: «يا التي تيمت قلبي» على الحذف، كانه قال: يا أيتها التي تيمت قلبي» فحذف وأقام النعت مقام المنعوت.

(٢) شرح التسهيل للناظم (ورقة ٢٠١ - ب) وقيله: «وأجاز ابن سعدان يا الأسد شدة، ويا الخليفة جوداً ونحوه مما فيه تشبيه، وهو أيضا قياس صحيح»

وفيما قاله ابن مالك نظر؛ إذ ليس تقدير (مثل) بمُزيلٍ لقُبْح الجمع بين (يا) والالف واللام، وإلاَّ فكان يلزمه أن يجيز (يا الرجل) لأنه في معنى (يا أيُّها الرجل) وليس مذهبه ذلك .

ويلزمه أن يقول : يا القَرِيَّةُ ، لأنه في تقدير (يا أهلَ القرية) وما أشبه ذلك. ولا يقول به ابن مالك ولا صاحب المذهب المذكور^(١)، فدلُّ على أن هذا كله غير صحيح، وأن ما ذهب إليه هنا، من مَنع إدخال (يا) على ما فيه الالف واللام، هو الصحيح إلا فيما استثنى.

والذي استثنى من ذلك فأجاز اجتماعهما فيه شيئان :

أحدهما : لفظ (الله) فإنه لا يختص اجتماعهما فيه بـ(الاضطرار) فيجوز ذلك فيه في (السَّعَةِ) فتقول: يا الله اغفر لي.

وعلَّ ذلك سيبويه بأن الالف واللام لا يفارقانه، وهما فيه عوضٌ من همزة (إله) فصارت بذلك كأنها من نفس الكلمة، وليس بمنزلة (الذي قال ذاك) لأن (الذي قال : ذلك) يعنى الموصول، وإن كان لاتفارقه الالف واللام، ليس باسمٍ غالبٍ على مُسمَّاه كزيدٍ وعمرٍ ، لأنك تقول : يا أيُّها الذي قال : ذاك كما تقول : يا أيُّها الرجلُ ، فامتنع أن تقول : يا الذي قال : / ذاك، كما امتنع (يا الرجلُ) ولا يجوز أيضا: يا الصَّعِقُ،
ولا يا الدُّبْران^(٢)، وإن كانت الالف واللام لاتفارقانه لأنهما ليسا

(١) هو ابن سعدان .

(٢) الصَّعِقُ الكلابي أحد فرسان العرب، واسمه خويلد، وسمي بذلك لأن صاعقة أصابته فقتلته، والصَّعِقُ أصلها صفة تقع على كل من أصابه الصَّعِق، ولكنه غلب على هذا الرجل، حتى صارت علما عليه كزيد وعمر.

عَوَضًا عن شيء من نفس الكلمة، كما كان ذلك في لفظ (الله) حين عَوَضْنَا من همزة (إلاه) هذا محصول تعليل سيبويه^(١).

والذي يصحح تنزلهما منزلة ماهو من نفس الكلمة [قطعُ الهمزة]^(٢) كما قال^(٣):

مُبَارَكٌ هُوَ وَمَنْ سَمَّاهُ

على اسْمِكَ اللَّهُمَّ يَا أَلَّهُ

كما أن الفعل الذي أوله همزة وصلٍ إذا سُمِّيَ به قطعتَ فقلت : جاعني أَقْتُلُ وإِضْرِبْ، ولو كانت في تقدير الانفصال لقالوا : (يا الله) موصول الهمزة، فهذا الوجهُ ما جاء فيه.

والثاني : من المستثنئين محكيُّ الجمل، يعنى به المنادى المسمى بالجملة التى تُلزم حكايتها بعد التسمية إذا كان في أولها الألف واللام، كما إذا سميت رجلاً بقولك : الرجلُ قائمٌ، فإنك تقول : يا الرجلُ قائمٌ . قال سيبويه : لأنه بمنزلة (تَأْبَطُ شَرًّا) لأنه لا يتغير عن حاله؛ إذ قد عمل بعضه في بعض^(٤).

يعنى أنه جملة يجب أن تُحكى ولا تُغَيَّرُ عن حالها.

== [اللسان - صقع]

وأما الدبران فهو نجم بين الثريا والجوزاء . وسمى بذلك لأنه يدبر الثريا، أي يتبعها، وهو من منازل القمر لزمته الألف واللام لأنهم جعلوه الشيء بعينه [اللسان - دبر].

(١) الكتاب ١٩٥/٢ ، ١٩٦ ، يتصرف في اللفاظ.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبتته من (س، ت).

(٣) المساعد ٥٠٩/٢ ، والإنصاف ٣٣٩ ، واللسان (أله).

(٤) الكتاب ٣٣٣/٣ .

وعَلَّلَ ذلك المؤلف بأن معناه : يامقولاً له : الرجلُ قائمٌ. قال : وقاس المبرد^(١) عليه دخولَ (يا) على المسمَّى به من موصولٍ فيه الألف واللام نحو : يا الَّذِي قام. قال : وهو قياس صحيح^(٢). يعنى من حيث هو في التقدير في معنى : يامقولاً له كذا.

ولم يعلِّلَ سيبويه إلا بما تقدم، فَمَنَعَ دخولَ (يا) على (الَّذِي قام) مسمًى به، كما لا يجوز أن تتنادى (الضاربُ أبوه) إذا كان اسماً، لأنه بمنزلة اسم واحد فيه الألف واللام، فكَذلك (الَّذِي) وما بعده من صلته بمنزلة اسم واحد فيه الألف واللام، كالحارث والنضر ونحوهما، مما فيه الألف واللام.

وظاهر كلام الناظم هنا موافقةُ سيبويه ومخالفةُ رأيه في «شرح التسهيل»^(٣) لأنه قال : «وَمَحْكِي الْجَمَلُ». (والَّذِي قام) ليس من محكى الجمل، لأنه يَجْرى بوجوه الإعراب، وصلته، وإن كانت جملةً داخليةً فيه كالجاء.

وإذا كان كذلك خرج عن مراده من ذلك اللفظ، فهذا الموضع من المواضع التي خالف فيها «التسهيل» و«شرح» وكان فيها مصيباً؛ إذ ليس التقدير ماقدَّره المؤلف، وإلا لزم ذلك في كل منادى، فيقدَّرُ فيه : يامقولاً له كذا، لأن الحكاية في التسمية بها وغيرها سواء، فزِيدُ وعمرو ونحوهما في النداء لا يقدَّرُ معهما شيء، فكَذلك كل ما جرى مجراها من الأعلام.

وأما الموصول فاسمٌ واحد كالاسم المبدوء بالألف واللام [فلم يَسْغُ فيه إلا ما ساء فيه]^(٤) ثم قال : «والأكثرُ اللَّهُمَّ» لَمَّا قَدَّمَ أنه يقال في النداء : يا اللَّهُ، في فصيح الكلام، ذكر الآن أن الأكثر في الكلام التعويض، وهو إلحاق الميم

(١) المقتضب ٢٤١/٤.

(٢) شرح التسهيل (ورقة ٢٠١ - ب).

(٣) ورقة (٢٠١ - ب).

(٤) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل (ت) وأثبت من (س).

المشددة آخر الاسم عوضاً من (يا) في أوله، فيقال : اللهم، فإذا الوجهان جائزان، والأكثر (اللهم)، فعليه معهود الاستعمال، ولذلك لم يقع في القرآن إلا (اللهم)

وفي قوله : «بالتعويض» تنبيه على أمرين :

أحدهما : التنبيه / على المذهب الراجح في هذه (الميم) وهو كونها $\frac{٢٤٢}{٣}$ عوضاً من (يا) قال سيبويه : وقال الخليل رحمه الله : اللهم نداءً، والميم هاهنا بدل من (يا) ^(١) قال : فهي هنا فيما زعم الخليل آخر الكلمة بمنزلة (يا) في أولها، إلا أن (الميم) هنا مَبْنِيَّةٌ في الكلمة، كما أن نون (مُسْلِمِينَ) في الكلمة بنيت عليها ^(٢). وهذا مذهب البصريين.

وزهد الكوفيون إلى أن (الميم) ليست عوضاً من (يا) وإنما هي مختصرة من (أُم) وأصل الكلام : يا الله أُمْنَا بخير، إلا أنهم لما كثروا استعمالهم لذلك، وجرى في ألسنتهم، حَذَفُوا بعض الكلمة للتخفيف، كما قالوا : (هَلُمُّ) في : هَلْ أُمُّ، و(وَيْلُمُّه) في : وَيْلُ أُمِّه، و(عِمَّ صَبَاحًا) في : أَنْعِمَّ صَبَاحًا، و(أَيْشٍ) والأصل : أَيْ شَيْءٍ، وذلك كثير.

ولو كانت عوضاً من (يا) لم يُجمع بينهما، لكن العرب جمعت بينهما كما سيذكر، فدلَّ على أنها غير عوض، لأن العرب لا تجمع بين العوض والمعوض منه.

وقول البصريين أصَوَّبٌ، لأن الاستفادة من قولك : اللهم، هو عين الاستفادة من قولك : يا الله، فلو كان في الكلام معنى زائد لَعُلِمَ، وكل ما قدره الكوفيون لادليل عليه، فوجب اطِّراحُه. وما جاء من الجمع بينهما

(١) الكتاب ١٩٦/٢.

(٢) نفسه ١٩٦/٢.

فشاذٌ لا يقاس عليه، وقد أفسدوا دعوى الكوفيين بأشياء أكثرها ضعيفة، فلا حاجة إلى إيرادها^(١).

والأمر الثاني : أن التعويض يقتضي ألا يُجمع بين الميم و(يا) فلا يُقال : يا اللَّهُمَّ لأن الجمع بين العوض والمعوض منه غير سائغ.

ويقتضيه أيضا قوله : « وَشَذَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضٍ » لأن الشاذ هو الذي لا يجوز في الكلام قياسا، وهذا رأى البصريين أيضا أن ذلك لا يجوز.

وذهب الكوفيون إلى جواز الجمع بينهما، وأن يقال في السَّعة : (يا اللَّهُمَّ) ومقالوه^(٢) مرجوح، فإن القياس إنما يجرى إذا فهمنا من العرب إجراء القياس، وذلك يكون بوجوده مسموعا كثيرا جدا في النثر والنظم، أو بمجرد سماعه من غير وجود معارض له، وليس مانحن فيه كذلك، لأن السماع إنما فشأ بعدم الجمع، ولم يوجد الجمع إلا في الشعر، ولا وُجد في الشعر إلا شاذا، كما قال الناظم : « وَشَذَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضٍ ».

فأخبر أنه شاذٌ في نفسه، وأن ذلك الشاذ إنما أتى في الشعر لا في الكلام، وكل واحد منهما قد كان كافيا على الجملة عند اشتهاار عدم الجمع، فقد فهم بسبب ذلك أن العرب لاتجمع بينهما في السَّعة.

ولم يعتبر الكوفيون هذا، وهو حقيقٌ بالاعتبار، فإن القياس لا ينبغي أن يُعمل جزأفاً وكيف اتفق؛ بل يُنظر في كلام العرب بالاستقراء الصحيح، والتتبُّع الحسن، فما وُجد مشهورا عندهم، لا يتحاشي من استعماله في النثر والنظم،

(١) انظر أدلة الكوفيين والبصريين في هذه المسألة في الإنصاف ٣٤١/١ (المسألة السابعة والأربعون).

(٢) في النسخ التي نرجع إليها «ومقاله» على الأفراد، وما أثبتته هو الذي يوجب السياق.

ساغ القياس عليه، كان له معارضٌ أولاً، لكن إن كان المعارض نادراً
اطُرِحَ ذلك المعارض، وأعمل القياس فيما اشتهر، وإن كان مشتهراً مثله
أعمالاً / معاً.

٢٤٤
٣

وما وُجد عندهم غير مشهور بل كان نادراً، فإن كان لمعارضٍ
أشهرَ ترك الأندَرُ للأشهر.

وإن لم يكن له معارضٌ أصلاً أُعْمِل، وإن كان إنما سُمِعَ في
الشعر؛ إذ لم يَقم دليل على أنه ممَّا اِخْتَصَّ بالشعر، فيُحْمَلُ على أنه من
مطلق كلامها، حتى يوجد ما يعارضه، ويدل على أنه ممَّا اِخْتَصَّ بالشعر،
قاله الشَّكُّونِيُّ (١).

وقد تقدم التنبيه منه على شيء من هذا، ومحلُّ بسطه «الأصول»
فالكوفيون لم يَعتَبِروا هذا الأصل؛ بل تلقَّوا كلَّ ما جاء في كلامٍ أو شعرٍ
نادراً أو شهيراً، فقاَسوا عليه، وجُدَّ له معارضٌ أو لم يوجد، فلم يَلْتَفِتُوا
إلى المعارض.

ويسبب ذلك اتساع عندهم نطاقُ القياس، وانخرمت عليهم أشياء من
الضوابط الاستقرائية.

ولما رأى أهلُ التحقيق البناءَ على مثل هذه «الأصول» المحققة
الاستقرائية مطرداً عند الخليل وسيبويه، وغير مطرد عند الكوفيين –
اعتمدوا على قياسهما، واعتمدوا على نقلهما وتحقيقهما، ونِعِمَّا فَعَلُوا.

وقوله : « وَشَدَّ يَا اللَّهُمُّ فِي قَرِيضٍ » يريد أن الجمع بين (يا) والميم
شَدَّ في القريض وهو الشَّعْر وهو (فَعِيل) بمعنى (مفعول) من : قَرَضْتُ

(١) سبقت ترجمته.

الشعرَ، أَقْرِضْهُ قَرَضًا، فهو قَرِيضٌ ومنه قول عبید بن الأبرص : «حَالَ الْجَرِيضُ
دُونَ الْقَرِيضِ»^(١) قاله الجوهری^(٢).

وقد يطلق (القَرِيض) في مقابلة (الرَّجَز) وهو نوع من الشعر، قال
الأخفش : هو كل ما كان على جزعين أو ثلاثة من أوزانهم، وأنشد ابن الأنباري
للأغلب العجلي^(٣):

أَرْجَزًا تُرِيدُ أُمَّ قَرِيضًا
أُمُّ هَكَذَا بَيْنَهُمَا تَقَرِيضًا

ومراد الناظم الأول

فمِمَّا جاء في الشعر من ذلك ما أنشده الكوفيون وأبو زيد^(٤):

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثُ أَلَمَّا
دَعَوْتُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ

(١) كتاب الأمثال لأبي عبید ٣١٩، واللسان (جرض، قرض) والجريش : العضة. والقريش : الشعر،
وحال : منع.

والمثل قاله عبید حين اشتتده المنذر قوله : «أقفر من أهله مَلْحُوبٌ» وقد هُم بقتله. ويضرب لكل
أمر يعوق دونه عائق.

(٢) الصحاح (جرض، قرض).

(٣) أو لحميد الأرقط، والرجز في مجالس ثعلب ٧٢، والهمع ١٦/٢، والدرر ٧٤/١، واللسان (ريش)
ويعده :

* كلاهما أُجِيدُ مُسْتَرِيضًا *

(٤) نوادر أبي زيد ١٦٥، والمقتضب ٢٤٢/٤، والمحاسب ٢٢٨/٢، وابن الشجري ١٠٣/٢، وابن يعيش
١٦/٢، والمغني ٢١٣، والتصريح ١٧٢/٢، والهمع ٦٤/٣، والأشعوني ١٤٦/٣، والخزانة ٢٩٥/٢،
والعيني ٢١٦/٤، واللسان (أله)

والحدث : ما يحدث من أمور الدهر. وألم : اقترب.

وأنشد الكوفيون أيضا قولَ الراجز^(١):

وَمَا عَبَّيْكَ أَنْ تَقُولِي كُلَّمَا

سَبَّحْتَ أَوْ هَلَّلْتَ يَا إِلَهَهُمَا

أُرْدُدْ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسْلِمًا

وقال الآخر^(٢):

غَفَرْتَ أَوْ عَذَّبْتَ يَا إِلَهَهُمَا

وهذا شاذ كما قال.

فصل في تابع المنادى

تَابِعْ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ نُونُ أَلْ

الزِّمَّةُ نَصْبًا كَأَزِيدُ ذَا الْحِيلِ

وَمَا سِوَاهُ ارْفَعْ أَوْ انْصِبْ وَاجْعَلْ

كَمُسْتَقْلٍ نَسَقًا وَبَدَلًا

وإن يَكُنْ مَصْحُوبَ أَلْ مَا نُسِقًا

فَفِيهِ وَجْهَانِ وَدَفْعٌ يُنْتَقَى

(١) الإنصاف ٣٤٢، والخزانة ٢/٢٩٦، واللسان (أله)

يروي «أوصلت» و«يا إلهم ما»

وما عليك : «ما» استفهامية، ولكن معنى الكلام على الأمر، والتسبيح : تنزيه الله وتعظيمه وتقديسه.

وهلت : قلت : لا إله إلا الله. وعلبت : دعوت، أو أدبت الصلاة الشرعية.

والشيخ هنا : الأب أو الزوج. ومسلما : اسم مفعول من السلامة.

(٢) الإنصاف ٣٤٣.

في النسخ التي نرجع إليها «فصل» فقط، وما أثبتته من بعض نسخ الألفية، وهو أوضح.

هذا الفصل يَذكر فيه التوابع الخمسة، وهى النعت، وعطف البيان، وعطف النسق، والتوكيد، والبدل، وذلك إذا تَبِعَتِ المنادى، لأن لها فى تَبَعِيَّتِهِ حكماً زائداً على ماتقدّم.

ولما كان النعت داخلاً فى التوابع بمقتضى إطلاقه ظهر أنه مخالفٌ للأصمعى فى منعه نعتِ المنادى مطلقاً، ومخالف لسيبويه فى تفصيله؛ إذ مَنَعَ نعتَ ماكان مختصاً بالنداء نحو : يامَلَأْمَانُ، ويالْكَاعُ، واللّهُمَّ. ومن / $\frac{٢٤٥}{٣}$ ثُمَّ أَعْرَبَ (فَاطِر) من قوله تعالى : «قُلِ اللّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ»^(١) منادىً ثانياً أو بدلاً^(٢).

فالناظم موافق للمبرد المُجِيز لنعتِ المنادى بإطلاق^(٣).

وحجة المؤلف أن المنادى اسم ظاهر كسائر الأسماء الظاهرة، فلا مانع من نعته.

وأيضاً فإن فى القرآن : {قُلِ اللّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ}^(٤) والظاهر أنه نعت، وتقديرُ استئنافية النداء خلافُ الظاهر، و(البدل) فى المشتق خلافُ الأصل، وإنما بابُ التابع المشتق أن

(١) سورة الزمر / آية : ٤٦.

(٢) الكتاب ١٩٦/٢

ومَلَأْمَانُ : لثيم، يقال للرجل إذا سَبَّ : يامَلَأْمَانُ، ويالْؤَمَانُ، ويامَلَأْمُ، وهو خلاف يامُكْرَمَانُ. وَلِكَاع : الأمة أو اللثيمة.

(٣) المقنضب ٢٣٧/٤ - ٢٣٩.

(٤) سورة الزمر / الآية : ٤٦.

يكون نعتاً. وحكى يونس : يافاسقُ الخبيث^(١)، إلى غير ذلك من المسموع. وقال الشاعر^(٢):

فما كَعْبُ ابنِ مَامةَ وابنِ سَعْدِ

بأجودَ منك يا عَمَرَ الجَوادِ

فالقياسُ والسماعُ مُتَعاضِدانِ على الجوازِ مطلقاً، فيما اختَصَّ بالنداءِ وفي غيره .

وما احتجَّ به الأصمعيُّ من أنه شبيه بالمضمر، والمضمر لا ينعت ، مردودٌ بأنَّ مشابهة المنادي للمضمر عارضة، فمقتضى الدليل ألا تُعتبر مطلقاً، كما لم تُعتبر مشابهة المصدرِ الأمرِ في نحو : ضرباً زيداً، لكن العرب اعتبرت مشابهة المنادي للضمير في البناء استحياساً، فلم يَزِدْ على ذلك.

كما أن (فَعَالٍ) العَلَمُ لَمَّا بُنِيَ حملاً على (فَعَالٍ) المأمور به^(٣) لم يَزِدْ على بنائه شيئاً من أحوال ماحِمْ عليه، ونظائر ذلك كثيرة. وأيضاً فإن سَلَّمَ أنه يُعتبر في غير البناء اعتبارَ الضمير - فعلى الجواز لا على اللزوم .

وسبب ذلك أن العرب قد أبقت عليه حكمَ أصله في أحد الاعتبارين، ألا ترى أنهم قالوا : يازيدُ نفسُهُ، على الغيبة، ويازيدُ نفسُكَ، على الخطاب ، فلو اعتبروا وقوعه موقع المضر البتة لاقتصروا على الخطاب كما يلتزمون : ياأنتَ نفسُكَ، فلا يقولون : ياأنتَ نفسُهُ .

(١) الكتاب ١٩٩/٢ .

(٢) هو جرير، يمدح عمر بن عبدالعزيز، رضي الله عنه. وسبق الاستشهاد بالبيت في باب «النداء».

(٣) (فَعَالٍ) العلم مثل : قَطَام، حَدَام، ورقاش، أسماء نساء.

و(فَعَالٍ) المأمور به مثل : نَزَالٍ، وَتَرَالٍ، وَتَرَالٍ، بمعنى : انْزِلْ واتركْ وأدركْ، وهي أسماء أفعال.

وإذا ثبت الاعتبار ان لم يمتنع أن يُنعت اعتباراً بحال الاسم
الظاهر، ولا يُمنع القول بإطلاق الجواز، حسبما يَظهر من الناطم.
وَيَسْطُ حكم التوابع على ما يُعطيه كلامه، بمنطوقه ومفهومه^(١)، أن
المنادى إذا أُتْبِعَ على قسمين :

أحدهما : أن يكون منصوباً، كالمضاف، والشبيه به، والمنكور، فهذا
القسم لا يَخْتَلِفُ حكمُ التابع معه في جميع ما تقدّم في التوابع، فالنداءُ
وغيره في ذلك سواء، وهو النصب في التابع، لأن المتبوع منصوب، لكن
إذا كان نعتاً، أو توكيداً، أو عطفَ بيان، نحو : يا غلامَ زيدَ الطويلَ،
ويا ضارباً أبوه الفاضلَ، وكذلك يا أبا عبدِ اللهِ محمداً، ويا بني تميمٍ
أجمعين لا يجوز غير ذلك.

وهذا مفهوم من تقييده هنا في قوله : «تابع ذى الضمِّ حُكْمُهُ كذا»
فقيّد موضع المخالفة الذى يُحتاج إلى ذكره، فبقي غيرُ ذى الضم على
الأحكام المتقدمة.

وخرج من هذا الإطلاق البدلُ، وعطفُ النسق، بقوله : «وَأَجْعَلَا
كَمُسْتَقْلٍ نَسْقًا وَبَدَلًا».

فيكون التابع في قوله : «تابع ذى الضمِّ» لا يريد به عمومُ التوابع؛
بل التوابع / الثلاثة : النعت، وعطفُ البيان والتوكيد، فلا يُؤخذ له على ^{٢٤٦}/_٣
إطلاقه، لتداخل التقسيم، فكأنه قال : تابع ذى الضمِّ إذا كان أحدَ الثلاثة
حُكْمُهُ كذا، وأما إذا كان بدلاً أو نَسْقًا فحُكْمُهُ حُكْمُ الْمُسْتَقْلِ.

(١) المنطوق - عند علماء الأصول - هو مجرد دلالة اللفظ، دون نظر إلى ما يستنبط منه - أو
بعبارة أخرى : هو ما دلَّ عليه اللفظ في محل النطق - وهو خلاف المفهوم، الذى هو ما دلَّ
عليه اللفظ في غير محل النطق.

والثاني من القسمين : أن يكون مبنيًا على الضمّ، وهو الذي أخذ الآن في الكلام على تابعه، وجعله على ضربين :

أحدهما : أن يكون التابع مضافًا من غير أن تلحقه الألف واللام، فحكمُ هذا النصبُ مطلقًا، وذلك قوله : (المُضَافُ بِنُونِ أُلْ) و«المُضَافُ» في كلامه صفة لـ «تابع» فتقول في (النعت) : يازيدُ ذا الجُمُعَةِ^(١)، وياعمرُ ضاربُ زيدٍ، ويارجلُ صاحبُ عمروٍ، ومثله الناظم بقوله : أزيدُ ذا الحِيلِ.
وفي (العطف البياني) : يازيدُ أبا عبدالله، عمروُ أخانا. وفي (التوكيد) :
ياتمimُ كُلّهم.

ووجه ذلك في النعت أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت، وحرفُ النداء لا يعمل في المضاف إلا النصب، وكذلك عطفُ البيان، هو كالنعت في وجه النصب، والتوكيد أيضا كالنعت في المعنى.

والضرب الثاني من قسمي تابع المبنى على الضم ماسوى ماتقدّم، وذلك التوابع الثلاثة، وما فيه الألف واللام من المضاف.

وحكمها جواز وجهين، وهما الرفعُ حملاً على اللفظ.

فتقول في (النعت) : يازيدُ الفاضلُ، ويا بكرُ الكريمُ. وفي (البيان) : يا غلامُ زيدُ، ويارجلُ بكرُ. وفي (التوكيد) : ياتمimُ أجمعون.

والنصبُ حملاً على الموضع، فتقول في (النعت^(٢)) : يازيدُ الفاضلُ، وفي (البيان) : يا غلامُ زيدًا، وفي (التوكيد) : ياتمimُ أجمعين^(٣).

(١) الجمّة - بضم الجيم - من الإنسان : مجتمع شعر ناصيته، وماترامى من شعر الرأس على المنكبين.

(٢) في الأصل و(ت) «النصب» وهو تصحيف، وما أثبت من (س).

(٣) في الأصل و(ت) «أجمعون» وهو تحريف، وما أثبت من (س).

وعلى الوجهين في (عطف البيان) أنشد سيبويه لرؤية^(١):

إِنِّي وَأَسْطَارِ سَطِرْنِ سَطِرًا

لَقَائِلُ يَنْصُرُ نَصْرًا

يُروى هكذا^(٢). ويروى: «يا نصرُ نصرًا نصرًا»^(٣) بالرفع والنصب على (عطف البيان) ويروى أيضا بالضم على (البدل)^(٤).

ويدخل في هذا القسم ما استثنى في القسم الأول، وهو المضاف المصحوب بأل نحو: يازيدُ الحسنُ الوجهُ [ويا عمرو الطويلُ القامةُ، يجوز في (الحسن، والطويل) الوجهان، الرفع، والنصب، فالنصب حملا على الموضع، لأن موضع المبني نصب فتقول: يازيدُ الحسنُ الوجهُ]^(٥) والرفع حملا على اللفظ نحو: يازيدُ الحسنُ الوجهُ.

وإنما جاز فيه الرفع وهو مضاف، لأن إضافته في نية الانفصال، ولذلك دخلت عليه الألف واللام، فكأنه غير مضاف، وهذا كله معنى قوله: «وماسواهُ أرفعُ أو أنصبُ» أي ماسوى المضاف العارى من الألف واللام، من التوابع

(١) الكتاب ١٨٥/٢، وملحقات ديوانه ١٧٤، والمقتضب ٢٠٩/٤، والخصائص ٣٤٠/١، وابن يعيش ٣/٢، ٧٢/٣، والمغني ٣٨٨، ٣٩٦، ٤٥٧، والهمع ٥٢/٤، والخزانة ٢١٩/٢، والعيني ١١٦/٤ وسطرن: كتبن. والأسطار: أسطار المصحف الشريف، يعني آيات القرآن الكريم. ونصر: هو نصر بن سيار أمير خراسان في الدولة الأموية، أو حاجبه، ويعدده:

بَلَّغَكَ اللَّهُ فَبَلَّغْ نَصْرًا

نَصْرَ بْنَ سَيَّارٍ يُثْبِنِي وَقَرًا

(٢) انظر: المراجع السابقة.

(٣) الكتاب ١٨٥/٢، وكذلك ماسبق من مراجع.

(٤) المرجع السابق ١٨٦/٢، وكذلك ماسبق من مراجع.

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

الثلاثة، يجوز فيه الرفعُ والنصبُ معاً. وعلى هذا يجوز الوجهان في التابع المطوّل نحو : يازيدُ الضاربُ عمرًا، والضاربُ عمرًا، فإنه أيضا في حكم المفرد.

وإذا كان المضاف إضافة غير محضة يجوز فيه الوجهان لشبهه بالمطوّل^(١) وهو : الحسنُ الوجهِ فالمطوّلُ أولى، وهذا صحيح.

والقسم الثاني من التوابع : البدلُ، وعطفُ النسق، وحكمه، حسبما نصَّ عليه، حكمُ المستقلِّ بالنداء، وقد تقدّم ذلك، وأن المنادى إن كان مفردا معرّفا بُنى على ما كان يُرفع به، وإلا أعرب نصبا، فكذلك يكون البدلُ هنا، وعطفُ النسق، وذلك قوله : «واجعلاً كمُسْتَقِلٍّ نَسَقًا وَيَدَلًّا».

(نَسَقًا وَيَدَلًّا) نَصَبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي لِـ (اجْعَلْ). والمفعول / الأول $\frac{٢٤٧}{٣}$ الكاف في «كُمُسْتَقِلٍّ» عَلَى حَدِّ قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ^(٢):

وإِنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِرٌ

ضَعِيفٌ وَلَمْ يَغْلِبِكَ مِثْلُ مُغْلِبٍ

فالكافُ اسمُ كـ (مِثْلُ) والنسقُ : أراد به المنسوق، ويريد أن هذين التابعين لهما حكمُ أنفسهما، لا حكمُ التبعية، فإن كانا مفردَيْنِ مقصودَيْنِ بالنداء بُنِيَ عَلَى الضَّمِّ مطلقاً، إلا ما استثنى في المنسوق. فتقول في (المعطوف) : يازيدُ وعمرُ، وياخالدُ ومحمدُ.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبت من (س، ت).

(٢) ديوانه ٤٤

يقول : إنه إذا فخر عليك الفاخر الضعيف عظم عليك فخره واشتد. وإذا غلبك المغلوب فغلِبَتْه غلبةٌ سوء، لأن النفس تأنف من أن يغلبها من هو دونها، ويعظم عليها ذلك، فهذه المرأة ضعيفة، إذ كان الضعف من أخلاف النساء، وقد فعلت بك فعل المغلوب إذا غلب وقدّر.

وكذلك إن كان المنادى معرباً نحو : يا عبد الله ومحمد، أو كان المعطوف عليه معرباً أيضاً والمعطوف مفرداً أو مضاف نحو : يا عبد الله وزيد، ويا عبد الله وأبا بكر.

وكذلك البدل نحو : يا زيد أخانا، ويا رجل زيد، ويا عبد الله أخانا، ويا أبا عبد الله زيد، وما أشبه ذلك.

ووجه ذلك أن حرف العطف لما كان مُشْرَكاً بين المعطوف والمعطوف عليه في حرف النداء يجب أن يكون حكم المعطوف مع العاطف على حكمه مع حرف النداء، وكذلك البدل، لأنه المقصود بالحكم، فكأن الحرف قد باشره، سواءً أقلنا : إنه على تقدير تكرار العامل أم على تقدير طَرَحِ الأول.

وقد ظهر من هذا الكلام موافقة الناظم للجمهور من البصريين في مسألتين إحداهما : مسألة عطف النسق، فإن مذهبهم، كما تقدم، اعتبار المنسوق بنفسه، كما لو ولى حرف النداء.

وذهب المازني، ونقله المؤلف عن الكوفيين، إلى جواز إجرائه مجرى النعت يجوز فيه الرفع والنصب، فيقولون : يا زيد وعمرو، وعمراً، كما تقول باتفاق : يا زيد والنضر، والنضر، ويا خالد والغلام، والغلام.

وما قالوه مخالف للسمع، والفرق بين هذا وبين المعطوف ذي الألف واللام أن هذا صالح لولاية (يا)، فلم يكون بُدُّ من اعتباره بذلك، بخلاف ما فيه الألف واللام، فإنه غير صالح لذلك، فأشبهه التوكيد والنعت .

قال المؤلف في «شرح التسهيل»^(١) : «مَرَّأُوهُ غَيْرُ بَعِيدٍ مِنَ الصَّحَةِ إِذَا لَمْ تَتَوَّ إِرَادَةَ حَرْفِ النِّدَاءِ، فَإِنَّ الْمُتَكَلِّمَ قَدْ يَقْصِدُ إِيقَاعَ نِدَاءٍ وَاحِدٍ عَلَى الْأَسْمِينَ، كَمَا يَقْصِدُ تَشْرِيكَهُمَا فِي عَامِلٍ وَاحِدٍ، نَحْوُ : حَسِبْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا حَاضِرَيْنِ، وَكَأَنَّ خَالِدًا وَسَعْدًا أَسْدَانًا.

وما قاله غير ظاهر، لأنك لو قصدت ذلك لكان المعطوف والمعطوف عليه في حكم الاسم الواحد المثنى، وذلك يُصَيِّرُهُ مَمْطُولًا، فَلَا يَسُوغُ فِيهِ عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ إِلَّا النَّصَبُ، لِأَنَّهُ يَشْبَهُ مَا إِذَا سَمَّيْتَ بِ(زَيْدٍ وَعَمْرٍو) فَإِنَّكَ تَقُولُ : يَازَيْدًا وَعَمْرًا، لَيْسَ غَيْرُ، فَصَارَ مِثْلَ نِدَائِكَ ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ رَجُلًا، فَإِنَّكَ تَقُولُ عَلَى كَوْنِهِمَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ : يَا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ، وَهُوَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ، وَعَلَى كَوْنِهِمَا أَشْيَاءَ مُنْفَصِلَةً مُتَعَدَّةً : يَا ثَلَاثَةً وَالثَّلَاثِينَ، وَهُوَ قَوْلُ الْفَارْسِيِّ^(٢).

والوجهان جائزان عند ابن خروف، فليس لك في (زيد وعمر) إلا وجهان، كلاهما خارج عما قال المؤلف، وهما البناءُ فيهما، أو / النصبُ $\frac{٢٤٨}{٣}$ فيهما.

وأما البناء في أحدهما دون الآخر فمُشْكَل. فَإِنْ قِيلَ : فَلْيَكُنْ كَالنَّعْتِ وَالْمَنْعَوِ وَغَيْرِهِ قِيلَ : النَّعْتُ غَيْرُ مَقْصُودٍ بِالنِّدَاءِ لِنَفْسِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ تَمَامِ الْأَوَّلِ، كَالتَّوَكِيدِ وَعَطْفِ الْبَيَانِ، بِخِلَافِ الْمَنْسُوقِ، فَإِنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَقْصُودٌ، فَصَارَا شَيْئَيْنِ مُتَّفَكِّينَ، فَالْصَّوَابُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ هُنَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) ورقة (٢٠٢ - ب).

(٢) الإيضاح : ٢٣٤.

والثانية : مسألة البديل، فإن الناس فيها على ماتقدم، وأجاز ابن مالك في «الشرح»^(١) أن يُجرى مجرى النعت والبيان والتوكيد، لأن للبديل عنده حالين، حالاً يجعل فيها كمستقل، وهو الكثير كما تقدم، وحالاً يُعطى فيها الرفع والنصب، لشبهه فيها بالتوكيد، وعطف البيان، والنعت، وعطف النسق المقرون بال، في عدم الصلاحية لتقدير حرف النداء قبله.

قال : وصحة هذه المسألة مرتبة على أن العامل في البديل هو العامل في المبدل منه^(٢).

وقد بين ذلك في (باب البديل) فإن القائلين بأن العامل في البديل والمنسوق غير العامل في المبدل منه والمعطوف عليه استدلوا بضم (زيد) في النداء في قولهم : يا أخانا وزيد، ويا أخانا زيد.

قال المؤلف : والجواب أن العرب التزمت في البديل والمعطوف أحد الجائزين في القياس، وهو تقدير حرف النداء، تنبيهاً على أنهما في غير النداء في حكم المستقل بمقتضى العامل، فلم يَجْزُ لنا أن نخالف ما التزمته.

هذا مقصود ما احتج به، فإن كان مقصوده بالإجازة ما أجاز الجواز القياسي الذي لا يعتبر التكلم به لأنه لم يسمع - فذلك لا يقدح فيما قال هنا، مع مافيه من الإشكال المتقدم.

وإن أراد الجواز الذي يتكلم به فقد صرح في (باب البديل) من «الشرح»^(٣) على المنع من ذلك، فوافق كلامه هنا، فلا خلاف في المقصود، والله أعلم.

(١) ورقة (٢٠٢ - ب).

(٢) المرجع السابق (ورقة ٢٠٢ - ب).

(٣) انظر : ؟

ومسألة ثالثة، وهى أن ابن الأنباري أجاز رفع النعت المضاف إذا كان المنعوت مبنياً نحو : يازيدُ صاحبُنا^(١).

وردّه المؤلف باستلزامه تفضيلَ فرعٍ على أصل، لأن المضاف لو كان منادى لم يكن بُدُّ من نصبه، فلو جُوزَ رفعُ نعتِه مضافاً لزم إعطاء المضاف في التبعية تفضيلاً على المضاف في الاستقلال^(٢).

وفيما قاله نظر، فإن ذلك لازم في النعت المطوّل، فلو اعتُبر ما قال لم يكن في نحو : يازيدُ الضاربُ الرجلِ، والضاربُ الرجلِ، والوجهان جائزان، مع أنه لو باشر حرفُ النداء لم يكن فيه إلا النصب.

والذى ينبغي الردُّ به حكايةُ سيبويه عن العرب كلُّهم أنهم يقولون : «أزيدُ أخاً ورَقاءً»^(٣) بالنصب وهو عَيْنُ مسألتنا، فالظاهر من النقل مخالفة ابن الأنباري.

ثم في عبارته شيء، وهو أنه خصَّ «التابع» هنا بـ«ذي الضم» دون غيره، وهذا يقتضى بظاهره أن هذا الحكم لا يكون في المبنى على الألف أو الواو نحو : يازيدُ، ويازيدون، وهذا الاقتضاء غير صحيح؛ بل الحكم المذكور جارٍ في

(١) قال في شرح التسهيل (ورقة ٢٠٢ - ب) : «وأجاز أبو بكر ابن الأنباري أن يرفع نعت المنادى المضموم إذا كان مضافاً، نحو : زيدُ صاحبُنا».

(٢) شرح التسهيل (ورقة ٢٠٢ - ب).

(٣) جزء من بيت أورده سيبويه بالكتاب (١٨٢/٢) وهو بتمامه :

أزيدُ أخاً ورَقاءً إن كنتَ ثائراً فقد عرَضَتْ أحناءُ حقٌ فخاصِمِ

وهو أيضاً من شواهد ابن يعيش ٤/٢، واللسان (حنا)

ورقاء : هي من قيس. ويقول : فلان أخو تميم، إذا كان من قومهم. والثائر : طالب الثأر. وأحناء الأمور : أطرافها ونواحيها، وكذلك ماتشابه منها، مفرداً جنَّو بالكسر فالسكون. ومعناه : إن كنت طالباً لثأرك فقد أمكنك ذلك، فاطلبه وخاصم فيه.

المبنى كَلَّه، فإنك تقول : يازيدانِ القائمانِ والقائمينِ، / ويازيدونَ القائمونَ ^{٢٥٠}/_٣ والقائمينِ، إذا نُعتَ بالمفرد.

فإن نُعتَ بالمضاف قلت : يازيدانِ صاحبِ عمرو، ويازيدونَ أصحابِ عمرو، هذا هو اللازم.

وكذلك سائرُ التوابع، يجرى فيها مع المبنى على غير الضم مايجرى مع المبني على الضم من الحكم، ولذلك قال في «التسهيل» حين أخذ في الكلام على التابع : «لتابع غير (أى) واسم الإشارة، من منادى كمرفوع، إن كان غير مضاف الرفع والنصب» إلى آخره^(١)، فقال : «كمرفوع» ولم يقل : من منادى مضموم.

وبيّن في «الشرح» مراده من ذلك^(٢)، فكان من حقه هنا أن يحرّر عبارته فيقول : تابع ذي البناء، أو مايعطى معنى مراده.

فلو قال مثلاً : تابع مبنى مضافاً بون أل – لأعطى العموم في الجميع، وصحَّ الإطلاق.

ثم استثنى من المنسوق ماكان منه بالآلف واللام بقوله : « وإن يَكُنْ مصحوباً ألْ مأنسِقاً » إلى آخره.

يعنى أن ماعطف على المنادى المضموم عطف النسق، وكان فيه ألف ولام، ففيه وجهان : الرفع والنصب، فإذا قلت : يازيدُ والرجل – جاز لك في (الرجل) الرفع والنصب، فتقول : يازيدُ والرجلُ، ويازيدُ والرجلَ.

(١) التسهيل : ١٨٨.

(٢) حيث قال فيه (٢٠٢ - ١) : «وقد تقدم أيضاً أن نداء المفرد المعرفة يحدث فيه بناء على ضمة ظاهرة أو مقدرة، أو على ألف أو على واو، فهو بذلك مرفوع، فلذلك قلنا : من منادى كمرفوع».

ومنه القراءتان : [يَاجِبَالُ أُوَيْيَ مَعَهُ وَالطَّيْرُ^(١)] يرفع (الطَّيْر) وهي قراءة الأعرج، وأبى نُوفَل، وأبى يحيى، وأبى عبد الرحمن^(٢). وينصبه وهي قراءة السبعة.

وأنشد الزجاجي^(٣):

أَلَا يَازَيْدُ وَالضُّحَاكَ سَيِّرَا
فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمَرَ الطَّرِيقِ
هذا بيان جواز الوجهين على الجملة.

وأما المختار منهما فاختلفوا فيه على أقوال أربعة :

أحدها : أنه الرفعُ مطلقا، وهو الذي رآه الناظم إذ قال : «وَرَفْعٌ يَنْتَقَى»
أى يُخْتَار. انْتَقَيْتُ الشَّيْءَ، بمعنى : اخترته، وَتَقَاوَةُ الشَّيْءِ: خِيَارُهُ.
وهذا مذهب الخليل وسيبويه، والمازني^(٤).

والثاني : أن المختار النصبُ مطلقا، وهو مذهب أبى عمرو بن العلاء،
وعيسى بن عمر، ويونس، والجزمي^(٥).

والثالث : التفرقة، فإن كان المنادى نكرةً مُقْبَلًا عليها فليس إلا الرفع، وإن
كان على غير ذلك - فكما قال الخليل، وهو مذهب الأخفش^(٦).

(١) سورة سبأ / آية : ١٠.

(٢) البحر المحيط ٢٦٣/٧.

(٣) الجمل ١٦٥، وابن يعيش ١٢٩/٨، والهمع ٢٨٢/٥، والدرر ١٩٦/٢، واللسان (خمر) والخمر -
بالتحريك - ماوارك من الشجر والأبنية والجبال وتحوها، ووهدة يخفى فيها الذئب .

(٤) الكتاب ١٨٦/٢، ١٨٧، والمقتضب ٢١٢/٢.

(٥) المقتضب ٢١٢/٤.

(٦) انظر رأيه في ارتشاف الضرب ١٣٢/٣ .

والرابع : أنه إن كانت الألف واللام لِمَحِ الصفة^(١) فكما قال الخليل، وإن كانت لمجرد التعريف فكما قال أبو عمرو، وهو مذهب المبرد^(٢)، واختاره ابن عبد المنعم السبتي^(٣)، حسبما أخبرنا شيخنا الأستاذ، رحمه الله عليه^(٤)، بذلك.

ووجهُ اختيار الرفع مطلقا ما فيه من مناسبة اللفظ المتقدم، وهو لفظ المعطوف عليه، لأن البناء فيه شبيهٌ بالإعراب، والتابع ليس بمضاف ولا شبيه بالمضاف.

وأيضاً فإنه مفرد، والأصل في هذا التابع إذا كان مفرداً ألا يُنصب.

وأيضاً فإن الرفع هو الأكثر في السماع، كانت الألف واللام للتعريف أو غيره، كان المنادى نكرةً أولاً قال سيبويه لما حكى مذهب النصب : فأما العربُ فأكثَرُ ما رأيناهم يقولون : يازيدُ والنَّضْرُ^(٥) - يعنى بالرفع - فإذا كان يحكى عن العرب أن الأكثر هو الرفع، وأن النصب ليس في كثرة الرفع، كان / اختياره أولى، ولذلك اختاره الناظم لأنه $\frac{٢٥٠}{٣}$ منقادٌ للسماع في قياساته، ومذاهبه، وهو صواب، لأن القياس أت من وراء السماع، ولذلك يقول سيبويه : قَفْ حَيْثُ وَقَفُوا، ثم فَسَّرَ^(٦).

(١) مثل الحارث والقاسم والعباس والضحاك والحسن والحسين.

(٢) المقتضب ٢١٢/٤.

(٣) سبقَت ترجمته في الجزء الأول.

(٤) هو الأستاذ أبو عبد الله بن الفخار، رحمه الله، وسبق ذكره غير مرة.

(٥) الكتاب ١٨٦/٢، ١٨٧.

(٦) في (ت) «ثم قس» والنص في الكتاب ٢٦٦/١ بالروایتين.

وهذه «قاعدة» موضعُ شرحها «الأصول» فكلُّ ما علَّل به أربابُ المذهب الآخر لا تنتهز مع السماع إلا بمقدار موافقتها له.

وقوله أولُ الفصل «تابع ذِي الضمِّ» منصوب بإضمار فعل من باب «الاشتغال» مُفسِّره (ألزِمه) أى انصب تابع ذِي الضم المضاف دون أل ألزِمه نصباً و«الحيل» جمع حيلة و«مانسُق» اسم «يكن» و«مصحوب أل» هو الخبر. والصحوب هو الذى صحبه غيره، أى صحبته الألف واللام. وأيّها مصحوب أل بعد صفته

تَلَزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ

هذا من تمام الكلام على «التوابع» فإن لـ(أى) واسم الإشارة هنا حكماً غير ماتقدم ويريد أن (أياً) الموصولة بهاء التنبيه إذا وقع عليها النداء فإن الذى يتبعها لزوماً أحد ثلاثة أمور :

إمّا الاسمُ المصحوب بالألف واللام، وإمّا اسمُ الإشارة، وإمّا الموصول الذى فى أوله الألف واللام.

وذلك أن (أياً) إنما جىء بها ليُتوصل إلى نداء مافيه الألف واللام؛ إذ كانت أدوات النداء كما تقدّم - لا تجتمع معهما، فأتوا بـ (أى) لذلك، كما أتوا بـ(ذى) التى بمعنى (صاحب) ليُتوصل بها إلى الوصف بأسماء الاجناس ثم ألحقوها هاء التنبيه عوضاً من الإضافة والصلة، وتوكيداً للتنبيه الذى فى (يا) ثم أتوا بما أرادوا نداءه فقالوا : يأيُّها الرجلُ، ويأيُّتها المرأةُ، ونحو ذلك، ولزموها إيَّاه لأنه المقصود بالنداء من جهة المعنى، وأجروه صفةً لـ(أى).

فقوله : «أيُّها» مبتدأ، و«مصحوب أل» إن كان مرفوعاً، مبتدأ ثان، خبره صفةٌ .

و«تَلَزَمُ» من صفةٍ قوله : «صفةٌ» أى صفة لازمة.

و«بعدُ» متعلّق (مصحوب) و(بالرّفْع) في موضع نصب على الحال من ضمير (تَلَزَمَ) العائد على (صفة).

والتقدير : هذا اللفظ الذي هو أيّها، مصحوبٌ ألٌ بعدها صفةٌ لازمةٌ لها حالة كونها مرفوعةٌ ، عند ذي المعرفة .

ومعناها أن (أيّها يلزمها الوصف بما فيه الألف واللام مرفوعا ، وهذا هو النوع الأول، وهو الأصل كما تقدّم.

وقوله : «أَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ» يريد أهل المعرفة من النحويين، وإنما أتى بها تنكيّتا، لأنه حَشَوْ بِغَيْرِ فائِدة؛ بل فيه فائدة، لكن هذا القول إما أن يكون راجعا إلى ما تقدّم من الأوصاف^(١)، لأنه قَدَمَ لـ(أيّها) أوصافاً، منها ما هو مُتَّفَق عليه، ومنها ما هو مُخْتَلَف فيه، ولكن أهل الحِذْق والمعرفة التامة أثبتوا ذلك لـ (أى) فأما المُتَّفَق عليه فهو وقوعُ ما فيه الألف واللام بعدها، وكونه لازما لا يُستغنى عنه، فلا أعلم خلافا في صحة قولك : يا أيّها الرجل، وأنّ صفة (أى) لا يجوز تركها، فلا يقال : (يا أيّها) مقتصرًا عليه. وأما المُخْتَلَف فيه منها فكونه صفةً، وكونه مرفوعا .

أما كونه صفةً فالخلاف فيه من موضعين :

أحدهما : أن الجمهور يَنْفُون عنه كونه / صفة: إذ ليست (أى)^{٢٥١}

عندهم موصولة، وإنما هي اسم تامٌ مبهمٌ يُتَوَصَّلُ به إلى نداء ذي الألف واللام.

(١) لا يخفى ما في هذه العبارة من خطأ، لأنه لم يكرر «إما» التي تقيد التفصيل هنا، على أنه قد ذكر - فيما يلي - الاحتمال الثاني لهذا التنكيث بقوله : «وأما رجوع التنكيث على هذا الأخير فممكّن أيضاً» وذلك بعد كلام طويل عن الاحتمال الأول، ويلفظ «أما» المفتوحة الهمزة.

وكان ينبغي أن يقول هنا : لكن هذا القول إما أن يكون راجعا إلى ما تقدم من الأوصاف وإما أن يكون راجعا إلى ماذهب إليه المازني من جواز الرفع والنصب في تابع «أى» - ثم يفصل الاحتمالين بعد ذلك - والله أعلم.

وذهب الأخفش إلى إجازة كونها موصولة، وأن مابعدھا صلة لها، لكن
حُذِفَ المبتدأ منها، وبقي الخبر والتقدير : يا أيُّها هو الرجل، كأنه : يا الَّذي هو
الرجل، ولايُتكلَّم به .

وردُّ عليه بأمور :

أحدها أنه يلزمه النصبُ لأنه منادى مطوّل . قالوا : وهذا لايلْزَم ، لأن
الصلة لاموضع لها من الإعراب، وإنما يطوّل الاسم بالمعمول.
وأيضاً لو كان كذلك لَلَزِمَ النصب في (بَعْلَبَك) ونحوه إذا نُودي، وليس
كذلك.

والثاني : أنه لو جاز كونها موصولة لجاز أن ظهور المبتدأ، وكان أولى
من الحذف، لأن كمال الصلة أولى من اختصارها، فإن لم يفعلوا ذلك قَطُّ دليلٌ
على أنها على غير ماقال.

والثالث : أنها لو كانت موصولة لجاز يُغْنِي عن المرفوع بعدها جملة فعلية،
وظرف ومجرور، ولجاز أن يكون بغير ألف ولام، كما يجوز ذلك في (أى) في
غير النداء، وفي جميع الموصولات مطلقاً وإن قلَّ. لكنهم التزموا معها ذا الألف
واللام دون زيادة، فدلَّ على أنها غير موصولة.

والثاني : أن ذا الألف واللام الواقع بعد (أى) صفةٌ مطلقا، كان مشتقاً أو
جامداً.

أمّا إذا كان مشتقاً فظاهراً إن قلنا: إنه ليس على حذف الموصوف، نحو:
يا أيُّها الفاضل.

وأمّا إذا كان جامداً فكذلك أيضاً، إلا أنهم استجازوا هنا الوصفَ
بالجامد، وهو قول النحويين المتأخّرين ونصُّهم.

وأما (ابن مالك) فقد ذكّر أن تابع اسم الإشارة إذا كان جامداً عطفُ بيانٍ لصفة، ويجرى مذهبه في (أى) وهو نصُّ ابنه في «شرح هذا النظم»^(١). وقد تقدم استدلاله على أنه عطف بيان في «باب عطف البيان»^(٢) وتقدم أن ظاهر «هذا النظم» أنه عطف بيان^(٣). ونصُّ هنا على الصفة.

ولما كان كذلك أمكن أن يكون رأيه كراى النحويين في كونه صفة وإن كان جامداً، ويكون مستثنى من حده المتقدم في «عطف البيان» فإنه كالعموم، أو كالإطلاق، ويكون ماهنا كالتخصيص، أو التقييد، وهو الأولى .

ويمكن أن يكون أطلق هنا لفظ الصفة، والمراد عطفُ البيان، كما فعل في «التسهيل»^(٤) اتكلاً على اشتراطه في «باب النعت» أن يكون النعت مشتقاً، فلا يدخل له (هذا الرجل) ولا (أيها الرجل) وأما كَوْنُ ذي الألف واللام مرفوعاً فذلك لازم فيه عند الجمهور.

وذهب المازني^(٥) إلى إجازة الرفع والنصب فيه، فتقول : يا أيها الرجل، ويا هذا الرجل، كما يجوز في سائر الصفات إذا قلت : يازيدُ الفاضلُ، والفاضلُ.

قال الزجاج في «معانيه» : ولم يُجزَّ أحدٌ من النحويين هذا المذهبَ قبله، ولا تابعه عليه أحدٌ بعده، فهو مطروح مردود لمخالفة كلام العرب.

(١) شرح ابن الناطم للألفية ٥٧٦.

(٢) انظر : ص ٤٣ ، ٤٤ .

(٣) انظر : ص ٤٣ .

(٤) ص ١٨١ .

(٥) انظر : شرح السيرافي (المجلد الثالث - ورقة ٣٨ - ب).

وهذا صحيح، فإن مخالفة العرب والنحويين جميعاً خطأ، فلأجل
 هذه المسائل - والله أعلم - / نَبَّهَ بقوله : «لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ».

٢٥٢
 ٣

وأما رجوع التثنية على هذا الأخير، فممكناً أيضاً، ولا سيما وهو
 رأى ضعيف جداً لا يليق بمنصب المازني.

وإنما لزم الرفع في الصفة هنا لأمرين :

أحدهما : أنه المنادى في التقدير كما تقدم، والمنادى المفرد

لا ينتصب.

والثاني : أن الشيء إنما يُحمل على الموضع في الأمر العام بعد
 تمام الكلام، و(أى) لم تَتِمَّ بعدُ، فلا تقول : يا أئى، ولا يا أيها، وتسكت، لأنه
 مَبْهُمٌ يلزمه التفسير، فصار هو و(الرجل) بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت :
 يارجل.

والنوع الثاني مِمَّا تُوصَفُ به (أى) اسم الإشارة، وهو الذى نَبَّهَ عليه

في قوله :

وَأَيْ هَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ

وَوَصَفُ أَيْ بِسَيِّئِ هَذَا يُرَدُّ

يَعْنَى أنه قد ورد عن العرب وصفُ (أى) باسم الإشارة الذى هو

(ذا) نحو : يا أيها الرجل، ومنه ما أنشد سيبويه^(١).

(١) الكتاب ١٩٣/٢، والمقتضب ٢١٩/٤، ٢٥٩، والمحتسب ٦٩/٢، وابن الشجري ١٥٢/٢،

وابن يعين ٧/٢

والبيت لذي الرمة (ديوانه ١٢٢) ومعناه : كأن هذا المنزل لدروسه، وتغير اثاره، وانطماس
 معاله لم يبق فيه أحد.

أَلَا أَيُّهَذَا الْمَنْزِلُ الدَّارِسُ الَّذِي

كَأَنَّكَ لَمْ يَغْهَدْ بِكَ الْحَيُّ عَاهِدُ

وإنما وُصفت (أى) بـ (ذا) وهى مبهمّة مثلها، لأن (ذا) لما وُصفت بما فيه الألف واللام، فصارت هى وصفتها بمنزلة شىء واحد - صَحَّ أَنْ يَوْصَفَ بِهَا (أى) التى لا تُوصَف إلا بما هما فيه.

بهذا وَجَّهَهَا سيبويه^(١)، وعلى هذا تَبَّه الناظم بقوله: «وَأَيُّهَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ» أى ذلك ثابتٌ في النقل، فلا ينبغي أَنْ يُعْتَرَضَ عَلَيْهِ، فَإِنَّ الْعَرَبَ تَتَوَسَّعُ فِي كَلَامِهَا كَمَا شَاءَتْ.

وروى عن الفارسي أنه قال : كنت قديماً أُسْتَوْجِسُ من وصف (أى) بـ (ذا) وأرى أنه لا فائدة فيه، لأنهما معاً مُبْهَمَانِ، حتى رأيت لأبى عمرو في بعض كتبه مثلَ الذى أنكرتُ.

قال بعضهم : قلت لأبى علي : إلا أن انضمَّام (الرَّجُلِ) إليه هو الذى يفيدُه اختصاصاً قال : فهذا يقع بـ (الرَّجُلِ) فأىُّ حاجة بنا إلى (هذا)؟ قال ابن خروف^(٢) : وهذا من أبى عمرو وأبى عليّ تحكُّمٌ، وَرَدُّ لِمَا قَالَتِ الْعَرَبُ وَاسْتَحْسَنَتْهُ ، ومنه^(٣).

* أَلَا أَيُّهَذَا الْمَنْزِلُ *

قال : وما يأتى على طريق التأكيد في كلامهم أكثرُ من أن يُحصى، مع أن (هذا) يقربُ به^(٤)، و(أى) أكثرُ إيهاماً منه.

(١) الكتاب ١٩٣/٢ .

(٢) سبقت ترجمته.

(٣) سبق البيت بتمامه.

(٤) في (ت) «يقرب منه».

دليل ذلك أن (هذا) يتبعه عطفُ البيان، ولا يتبع (أيًا) ويوقف عليه،
ولا يوقف على (أيُّ)

قال : وقد قال سيبويه في «باب وصف المُبْهَمَة»: وكأنك أردت أن
تقول : (يا الرجل) ولكنك قرَّبت بـ(ذا^(١)) انتهى.

فهذا وجهُ ثبوت الوصف بـ(ذا) مع ماتقدم قبله.

والنوع الثالث : الاسمُ الموصول الذي في أوله الألف واللام نحو :
يا أيُّها الذي قامَ، ومنه في القرآن الكريم : {وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ
الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ^(٢)} وإنما وُصل بـ(الذي) اعتباراً بصورة الألف واللام،
وكونه يعامل في النعت به معاملةً ما هما فيه، ولشَبَّهها بالألف واللام
الموصولة في اسم الفاعل والمفعول، نحو : يا أيُّها القائمُ، ويا أيُّها الفاعلُ.
وهذا النوع هو المراد بقوله: «أيُّها الذي».

وقوله : «وَرَدَّ» خبرُ قوله : «وأيُّهَذَا» وهو على حذف العاطف أي
«وأيُّها ذَا» و(أيُّها الذي) وَرَدَّ في كلام العرب. وكان الأولى أن يقول :
وَرَدَّا، بضمير المتنى، لكن أعاد ضميرَ / المفرد على معنى ما ذَكَرَ، $\frac{٢٥٣}{٣}$
كقوله^(٣):

فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَيَلْقَى

كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلُّيعُ الْبَهَقِ

(١) سيبويه ؟

(٢) سورة الحجر / آية : ٦.

(٣) سبق الاستشهاد بالشعر على المسألة نفسها في «باب التوكيد».

ولم يقل : (كأنهما) لأنه على معنى ماذكر.

ثم في هذين المثالين تنكيّت على أمرين :

أحدهما : أنه قال : «وَأَيْئُهَا الَّذِي وَرَدَ» يعنى : وَرَدَ سَمَاعًا، فكأنهما

على غير الاستعمال المستمر؛ إذ كان الأصل هو النوع الأول، وماسواه قليل بالنسبة إليه.

وعلى هذا يظهر أنه لم يجيء في المؤنث، ولا في المجموع غير (الَّذِينَ) ونحو ذلك، فلم يَأْتِ (يَأْيُهَا ذِي) ولا (يَأْيُهَا أَوْلَاءٍ) وكذلك لم يأتِ (يَأْيُهَا اللَّذَّانِ) ولا (يَأْيُهَا التّي) ولا (يَأْيُهَا اللَّائِي) ولا ما أشبه ذلك.

ولكن القياس على ماسمّع من ذلك فيه نظر، تركه الناظم تحت الاحتمال، بإحالاته على السماع، بخلاف ما فيه الألف واللام، فإنه مطلق الاستعمال كما نصّ عليه.

والثاني : أنه أتى بـ(ذَا) غير مَكْسُوعَةٍ^(١) بـ(الكاف) فكان في ذلك إشارة إلى أن (الكاف) كالمُنَافِيَةِ للدَّاءِ، وكذا نصّ عليه السيرافي في (أولئك) قال : (أولئك) لا ينادى، لأن الكاف للمخاطب، و(أولاء) غير الذى له الكاف، فكيف ينادى مَنْ ليس بمخاطب؟^(٢).

وما قال لازم في كل اسم إشارة لحقته (الكاف) فيمكن أن يشير الناظم إلى هذا المعنى، فكأنه إنما أشار بقوله : «وَرَدَ» إلى هذه المعانى المتقدمة، ولم يلتزم فيها قياسا، لما فيها من النظر.

(١) مكسوعة : متبوعة، يقال : كَسَعَ الشَّيْءَ بِكَذَا وَكَذَا، إذا جمعه تابعا له، ويقال : وردت الخيل يكسع بعضها بعضا.

(٢) شرح الكتاب (المجلد الثالث - ورقة ٣٨ - ب).

ثم قال : «ووصفُ أيُّ يسوَّى هذا يُردُّ»

يعنى أن (أيًّا) في هذا الباب لا توصف بغير ما ذكر من الأنواع الثلاثة [وأن وصفها بسواها] ^(١) مردود لا يقبل، لأنه ليس من كلام العرب، فلا يجوز أن يقال : يا أيُّها ذو الجُمَّة، ولا يا أيُّها صاحبُ الرجل، ولا يا أيُّها زيدٌ، ولا : يا أيُّها مَنْ جاعى، ولا ما أشبه ذلك.

وفي كلام الناظم في المسألة اعتراض من وجهين أو ثلاثة :

أحدها : أنه أطلق القول في (أل) وما صحبته، ولم يقيد ذلك بالجنسية، وهم قد نصّوا أنها لا تكون إلا التي للجنس .

فـ (أل) الغالبة على الاسم، كالصُعق، والنَّجم، والدُّبران ^(٢)، والتي للمُح الصفة، كالحارث والحسن - لا يجوز وصفُ (أيُّ) بها، فلا يقال : يا أيُّها الصُعق، ولا : يا أيُّها الدُّبران، ولا : يا أيُّها الحارث.

وكذلك (أل) التي يُجبر بها فقد العلمية نحو : الزيدان، والزيتون، والهندات، فلا تقول : يا أيُّها الزيدان، أو الزيتون، ولا : يا أيُّتها الهندات، ولا ما كان مثل ذلك.

وقد نبّه على هذا في «التسهيل» فقال : ويوصف بمصحوبها الجنس ^(٣)، فتترك هذا التقيد إخلالاً بلا بد .

والثاني : إطلاقه أيضاً في الوصف بـ(ذا) وهى عند سيبويه وغيره من النحويين إنما توصف بـ(ذا) التي وُصفت بذى الألف واللام .

(١) ما بين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة، وليست في نسخ الكتاب التى بين أيدينا .

(٢) مرّ تفسير المراد بهذه الكلمات الثلاث .

(٣) التسهيل : ١٨١، وفيه «بمصحوبها» .

وتأمل ماتقدم للفارسي والجرمي في الوصف بـ (ذا) فإنه مُشعر بهذا المعنى^(١) .

فظاهر كلام الناظم صحة الاختصار على اسم الإشارة في وصف (أى) وذلك مفتقر إلى / النقل ، ومخالف للناس ، ولو فرضنا ذلك لكان $\frac{٢٥٤}{٣}$ على خلاف القياس ، كما قال الفارسي والجرمي^(١) .

والثالث : أن قوله : «وَأَيْهَا مَصْحُوبَ أَلْ بَعْدُ» فإطلاق في (أى) بالنسبة إلى مافيه الألف واللام ، فإنه تارة يكون مذكراً ، وإطلاق (أى) بالنسبة إليه صحيح ، وتارة يكون مؤنثاً ، وإطلاق (أى) بالنسبة إليه غير صحيح ، فإنك تقول : يا أيتها المرأة ، ويا أيها الرجل ، ولا يقال : يا أيها المرأة .

وكلام الناظم يقتضى جواز ذلك ، وأنه المقول خاصة ، ولاسيما وقد قدم في (أى) الموصولة نحو هذا ، وهو فيها صحيح ، وهما هنا غير صحيح ، قال الله تعالى { يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ }^(٢) الآية ، فعدم تقييد (أى) هنا على ما ينبغي خلل ظاهر .

والرابع : أن (ذا) و (الذى) إذا وقعَا صفتين فهما مرفوعا الموضع ، لأنهما كالمعرف بالالف واللام ، وإذا كان الأمر كذلك فقد يتوهم أنهما ليسا كذلك ، والحكم في الأنواع الثلاثة واحد ، ولا بد لها من الرفع إلا على قول المازني^(٣) ، وهو مربود عند الناظم ، فلو بين ذلك لكان أولى ، ويتأكد ذلك بسبب ذكر الصفة بعد (ذا) نحو : يا أيها الرجل .

(١) انظر : ص ٣١٥ .

(٢) سورة الفجر / آية : ٢٧ .

(٣) إذ يجيز في التابع النصب كذلك ، وقد مرّ مذهبه ، وانظر : ص ٣١٣ .

والخامس : أن قوله : «ووصفُ أيُّ بسوى هذا يُردُّ» حشوٌ لا فائدة ، فيه لأنه لوبيّن أنها تُوصف بالأنواع الثلاثة ، ثم سكت لكان الاختصار عليها مفهوماً من كلامه ، كما أنه لمَّا ذكّر مايقع فاعلا لـ (نعم ، وبئس) وسكت فُهم له أن غير ذلك لايقع فاعلا لهما ، فكَذلك هذا الموضع ، مع أن عادته في أمثال هذا أن يكون تحت تنبيهه فائدةٌ أو فوائد . فما الذى أفاد بهذا الكلام ؟

والجواب عن الأول : أنه يمكن أن يكون أطلق القولَ اعتباراً بالأصل في الألف واللام ، من أنها ليست للمَح الصفّة ولا للغَلَبه ، ولذلك ترجع التّى للمَح الصفّة إلى التّى للتعريف المطلق ، وكذلك الغالبية هي المعرفة في الأصل ، لكن عَرَض لهما عارضٌ طارئ ، فاعتمد الناظم على الأصل ، وعلى كثرة الاستعمال فيه ، وألغى غيرها لذلك . وهذا جواب ضعيف .

وعن الثانى : أن الذى اقتضاه كلامه من انفراد (ذا) عن الوصف قد يلتزم ، فقد نصّ عليه بعض النحويين ، وأنت تقول : يا أيّها ذا ، لأن (ذا) يجرى مجرى ما فيه الألف واللام ألا ترى أن قولك : (مررتُ بزَيْدٍ هذا) فى معنى قولك : (مررتُ بزَيْدٍ الحاضر) فكما تدخل على ما فيه (أل) فكذلك تدخل على ما فى معناه .

وأيضاً فقد أشار فى «الشرح»^(١) ، إلى عدم التزام وصف (ذا) وأنشد على ذلك^(٢) :

(١) ورقة (٢٠٢ - ١) .

(٢) مجالس ثعلب ٥٢ ، وشرح التسهيل (ورقة ٢٠٢ - ١) ، والهمع ٥٠/٣ ، والأشعمونى ١٥٣/٣ ، وشذور الذهب ١٥٤ ، والعينى ٢٣٩/٤ ، والدرر ١٥٢/١ ويروى «فيمين وَغَلَّ» والواغل : هو الذى يدخل على القوم فى طعامهم أو شرايهم من غير أن يدعوه إليه ، أو ينفق معهم مثل ما أنفقوا .

أَيُّهَذَا نِ كَلَا زَانِكُمَا

وَدَعَانِي وَاعْلَا فَيَمَنْ يَغْلُ

ثم قال : والأكثر أن يُجمع بين الإشارة والالف واللام ، ثم أنشد على ذلك بيتاً للفَرَزْدَق صدره (١) :

* أَلَا أَيُّهَذَا السَّائِلِي عَنْ أُرُومَتِي *

ونظيره قول طَرْفَة (٢) :

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضَرَ الْوَغَى

وَأَنْ أَشْهَدَ الْذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي

وقول جَمِيل بن مَعْمَر (٣) :

أَلَا أَيُّهَذَا اللَّائِمِي أَنْ أَحِبُّهَا

تَأْمَلْ كَذَا إِنِّي رَأَيْتُكَ أَعْنَفُ

/ فلم يلتزم الفصل ، ولذلك لم يُقَيِّدهُ أيضاً في «التسهيل» (٤) ، ٢٥٥/٣

ويكون وجه الجواز في قولك : (يا أَيُّهَذَا) ماتقدم أنفاً ، وما في كلام ابن

(١) شرح التسهيل (ورقة ٢٠٢ - ١) وديوانه ٣٢٤/٢ ، وعجزة :

* أَجْدُكَ لَمْ تَعْرِفْ فَتَبَيَّرُهُ الْفَجْرُ *

ومعنى (أجدك) أجدُّ ، كأنه يستحلفه بجده وحقيقته ، ولا يتكلم به إلا مضافاً ، يريد أن أرومته ، أى أصله ، واضحة كالفجر .

(٢) من معلقته ، ديوانه ٨٢ ، وسيبويه ٩٩/٣ ، ١٠٠ ، والمقتضب ٨٥/٢ ، ١٣٦ ، والمحتسب

٣٢٨/٢ والإنصاف ٥٦٠ ، وابن يعيش ٧/٢ ، ٢٨/٤ ، ٥٢/٧ ، والمغنى ٣٨٣ ، والهمع ١٢/١ ، ٥١/٣ ، ٤٢/٤ والخزانة ١١٩/١

والزاجري : الذي يكفني ويمنعني . والوغي : الحرب . وأشهد الذات : أحضرها وأبشرها . يقول : يا من يلومني في شهود الحرب لثلا أقتل ، وفي إنفاق مالي لثلا أفترق ، وما أنت مخلدني إن قبلت منك ، فدعني أمارس الحرب ، وأنفق مالي ولا أخلفه لغيري .

(٣) شعر جميل بن معمر - لم أجده في ديوان بيروت .

(٤) ص ١٨١ .

خروف على استشكال الفارسي والجرمي^(١)؛ إذ ليس اسم الإشارة في الإبهام كأي.

وأما الثالث : فلا جواب لى عنه .

والجواب عن الرابع أنه قد يُفهم له الرفع باقتترانه بما له الرفع ، وهو ذوا الألف واللام .

وأيضاً فقد يقال : لما أتى بهما فى أسلوب النقل المحض لم يتعرض لإعرابهما ، وترك ذلك للناظر القانس ؛ إذ لافرق فى وصف (أى) بين (الرجل) وغيره باعتبار الأحكام اللفظية .
وعن الخامس^(٢) :

وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيُّ فِى الصُّفَةِ

إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيدُ الْمَعْرِفَةَ

يعنى أن اسم الإشارة حكمه فى الصفة حكم (أى) فى التزام وصفه ، لكن بشرط أن يكون اسم الإشارة مفتقراً إلى التفسير ، لإبهامه عند المخاطب ، فهو يُفِيدُ تَرْكُ الصِّفَةِ مَعْرِفَةَ الْمَشَارِ إِلَى الْتَفْسِيرِ ، فحينئذٍ لا بد من وصفه ، كما لا بد من وصف (أى) على الإطلاق ، وهذا معنى قوله : «إن كات تَرْكُهَا» يريد : ترك الصفة (يُفِيدُ الْمَعْرِفَةَ) . فنقول : ياذا الرجل ، ويا هذه المرأة .

ووجه ذلك : أن اسم الإشارة مُبْهَمٌ كَأَيُّ فِى الْأَصْلِ ، فيلزمه من التفسير ما يلزمها ، إلا أن يكون معه ما يعينه .

(١) انظر : ص ٣١٥

(٢) بعده فى جميع النسخ بياض بمقدار ثلاثة أسطر ، وكتب على هوامشها «هكذا وجد فى نسخة المؤلف بياض» .

ومن ذلك قول خُرَزْزَ بن لُوْذَانَ السُّوسَى ، أنشدته سيبويه ^(١) :

يَا صَاحِرُ يَا ذَا الضُّامِرُ الْعَنَسُ

وَالرُّحْلُ وَالْأَقْسَابُ وَالْجَلْسُ

وأنشد أيضا لعبيد بن الأبرص مجيباً لامرئ القيس في قوله ^(٢) :

* وَاللَّهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلًا *

يَا ذَا الْمُخُوفِنَا بِمَقْتَلِ شَيْخِهِ

حُجْرٍ تَمْنَى صَاحِبِ الْأَخْلَامِ ^(٣)

وأما إذا كان اسم الإشارة مستغنياً عن الصفة ، لكون تركها لا يفيت المعرفة بل هي حاصلَةٌ دونها ، فلا تُلْزَمُ الصفة ؛ بل يجوز لك أن تقول : يا هذا ، وتسكت ، ولك أن تأتي بها فتقول : يا هذا الرجلُ ، وهذا ظاهرٌ من مفهوم كلامه .
والألف واللام في « الصَّفَة » للعهد ، يريد الصفة المذكورة في (أى) لا الصفة مطلقاً ، وعلى هذا فكلُّ ماتقدم في صفة (أى) من لزوم الرفع ، وعدم الاستغناء عنها ، وغير ذلك من الأمور المتقدمة ، جارٍ هنا .

(١) الكتاب ١٩٠/٢ ، والمقتضب ٢٢٣/٤ ، والخصائص ٢٠٢/٢ ، وابن الشجري ٢٢/٢ ، ٢٢٢ ، وابن يعيش ٨/٢ ، والخزانة ٢٢٩/٢ .

والبيت لخُرَزْزَ بن لُوْذَانَ السُّوسَى أو لخالد بن المهاجر
والضامر : قليل اللحم . والعنس : الناقة الشديدة الصلبة . والرحل : كل شيء يعد للرحيل ، من وعاء للمتع ، ومركب للبعير ، وجلَسَ ورَسَنَ . والاقتاب : جمع قتب - بالتحريك - وهو رحل صغير على قدر السنام . والجلس : كساء يجعل على ظهر البعير تحت رحله . وجمعه : أحلاس .
ديوانه ١٢٤ ، قاله حين بلغه أن بنى أسد قتلت أباه .

(٢) الكتاب ١٩١/٢ ، وديوانه ٢٠ ، وابن الشجري ٢٢٠/٢ ، والخزانة ٢١٢/٢

يخاطب امرأ القيس ، وكان قد توعد بنى أسد الذين قتلوا أباه بالشعر الذي أوله البيت المذكور قبل هذا ، ويقول له : ماتنيته لن يقع ، وإنما هو أضغاث أحلام .

إلا أنه ، على هذا التقرير ، معترضٌ من جهة أنه أحوال في التزام الصفة في اسم الإشارة على (أى) وقد قَدِّم في (أى) أنها توصف بثلاثة أشياء : ما فيه الألف واللام ، واسم الإشارة ، والموصول المصدر بالالف واللام ، فلا بدُّ أن يوصف اسم الإشارة على مقتضى كلامه بالثلاثة . ووصفه بالأول لا أشكال فيه ، وكذلك الثالث ، إذ لا يمتنع أن يقال : يا هذا الذي قام .

وأما وصفه باسم الإشارة فغيرُ صحيح ، لاسماعاً ولا قياساً ، فعدم / السماع ظاهر .

٢٥٦
٢

وأما القياس : فلو قلت : (يا هذا ذا الرجل) لكان تكراراً من غير فائدة ، والفائدة إنما حصلت بـ (الرجل) وكذلك إذا قلت : (يا هذا هذا) فلا يفيد الثاني غيرَ ما أفاده الأول ، وقد فرضناه مفتقراً للبيان ، فتكراره لا بيان فيه .

والجواب عن هذا : أنه قَدِّم في (أى) ثلاثة أنواع من الصفة ، واعتمد علي واحد منها وهو الأول ، وأتى بماعده في معرض أنه سماع ، فالسماع لا يُحال عليه إذا لم يكن قياساً ، وهو إنما قال فيه : (وَرَدَ) ولم يحتم فيه بقياس ، فلا إحالة عليه .

فإن قلت : فأنت تصف (هذا) بـ (الذي) قيل : إن كان ذلك فليس في قوة ذى الألف واللام ، فلم يحفل به ، أو يقال : إنه أحوال علي الأنواع الثلاثة على الجملة ، وترك إخراج اسم الإشارة لأنه معلوم ، والله أعلم . واعلم أنه إنما قال : (كأنى في الصفة) لأنه لا يستوى حكم (أى) واسم الإشارة على الإطلاق ، ولا أيضاً يستويان في أحكام (هذا الباب ، أعني باب النداء .

الآتري أن (أيأ) يجوز حذفُ حرف النداء معها ، ولا يحسنُ مع اسم الإشارة ، إلى غير ذلك . ولا أيضا يستويان في جميع أحكام^(١) التوابع وإن ساوآها في الافتقار إلى الصفة ، ألا ترى أن (أيأ) لا يجوز أن يجرى عليها من التوابع سوى ماتقدم إلا عطف النسق ، والبدل ، بخلاف اسم الإشارة ، فإن التاكيد ، وعطف البيان ، يجرّيان عليه أيضا زيادةً على جرّيان البدل ، وعطف النسق .

وهذا كله مبينٌ في غير هذا الموضع ، وإنما القصد بيان أن تقييد الحكم بالصفة في كلامه ضروريٌ لأبدُ منه . والله تعالى أعلم .

فِي نَحْوِ سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ يَنْتَصِبُ

ثَانٍ وَضُمُّ وَأَفْسَحَ أَوْلاً تُصِيبُ

هذه مسألة أيضا تتعلق بـ (فصل التوابع) وهي مسألة ترجم عليها أبو القاسم في «الجمل»^(٢) ، «باب الاسمين اللذين لفظهما واحد والآخر مضاف منهما»^(٣) ، وذكر الناظم فيها أن (سعداً) الثاني ، وهو (سعدُ الأوس) ينتصب لاغير ، إذ لم يذكر فيه سوى ذلك .

وأما «سعدُ الأول» ، فذكر فيه وجهين :

أحدهما : الضم ، فنقول : (يا سعدُ سعدُ الأوس)^(٤) ، ومثله : يا زيدُ زيدُ

عمرو .

(١) مابين القوسين ساقط من (ت) .

(٢) في الأصل و ٢٠ (وهي مسألة ترجم عليها مثل ماترجم عليها أبو القاسم في الجمل» وما أثبتته من (س) هو الصواب .

(٣) انظر : ص ١٥٧ (نشرة جامعة اليرموك).

(٤) مابين القوسين ساقط من الأصل ، وأثبتته من (س ، ت) .

الوجه الآخر : الفتح ، فتقول : يَسْعَدُ سَعْدَ الْأَوْسِ ، وَيَا زَيْدَ زَيْدَ عَمْرٍو .

ومثله ما أنشد سيبويه لجريز ^(١) :

يَا تَيْمُ تَيْمَ عَمْدِي لَا أَبَا لَكُمْ

لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوَءٍ عَمَرُ

وأنشد أيضا ^(٢) :

* يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبُلِ *

وأنشد الفراء ^(٣) :

(١) الكتاب ٥٣/١ ، وديونه ٢٨٥ ، والمقتضب ٢٢٩/٤ ، والخصائص ٢٤٥/١ ، وابن الشجري ٨٣/٢ ، وابن يعيش ١٠/٢ ، ١٠٥ ، ٢١/٣ ، والهمع ١٩٦/٥ ، والأشمونى ١٥٣/٣ ، والخزانة ٢٩٨/٢ ، والعينى ٢٤٠/٤

ولأبائك : أصله أن ينسب المخاطب إلى غير أب معلوم شتما له واحتقارا ، ثم كثر استعماله حتى جعل فى كل خطاب يغلظ فيه على المخاطب . ولا يلقينكم : من الإلقاء ، وهو الرمى . والسروء : الفعله القبيحة . وعمر : هو عمر بن لجا ، شاعر كان ممن يهاجيه جريز . ومعناه : امنعوه من هجائى حتى تأمنوا أن أوقعكم فى بلية شديدة .

(٢) الكتاب ٢٠٦/٢ ، والمقتضب ٢٣٠/٤ ، وابن يعيش ١٠/٢ ، والمغنى ٤٥٧ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، والهمع ١٩٦/٥ ، والأشمونى ١٥٣/٣ ، والخزانة ٣٠٣/٢ ، واللسان (عمل) ويعدده :

* تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَأَنْزِلِ *

وينسب إلى عبد الله بن رواحة ، أو إلى بعض ولد جريز . واليعملات : الإبل القوية على العمل . والذبل : الضامرة من طول السفر . وأضاف (زيدا) إلى (اليعملات) لحسن قيامه عليها ، ومعرفته بحدائها .

(٣) أمالى ابن الشجري ١٥١/٢ ، ١٥٣ ، والإنصاف ٩٩ ، وابن يعيش ٢٤/٢ ، واللسان (عدى) والبيت للأختل ، ديوانه : ١٢٨

وعدى : متباعدين لا أرحام بينهم ، وعدى : أعداء . وآخر الدهر إلى آخر الدهر على «نزع الخافض»

أَلَا يَا اسْلَمِي يَاهَنْدُ هَنْدَ بَنِي بَدْرٍ

وإن كان حَيَانًا عِدَى آخر الدهرِ

وقدّم الضمُّ على الفتح لأنه القياس والأصل ، بخلاف الثاني .

هذا تصوير ما صَوَّر الناظم ، وبقي وجهُ ذلك لم يتَّعرض إليه بالنص ، لأنه بالنسبة إلى المقصد من تصوير كيفية النطق غيرُ ضروري ؛ إذ مَنْ يعرف ما قال يَنْحُو في المسألة نحوَ كلام العرب وإن لم يَعْرِف وجهًا لضم ولافتح ، وكذلك فعل في «التسهيل»^(١) / ولكنه قد أشار هنا $\frac{٢٥٧}{٣}$ إلى شيء من توجيهها واختيار بعض التؤيلات على بعض ، فلا بُدَّ من ذِكر ذلك وشرِّحه ، لأن أرباب المختصرات ، كالجزولى وغيره ، يشيرون إلى التوجيه ، فليُحَذَّ حَذُوهم على الاختصار بحسب ما يليق بالموضع ، والله المستعان .

فأما إذا كان الأول مضموما فوجهه ظاهر ، وينتصب الثاني إذ ذاك من خمسة أوجه :

أحدها : أن يكون (عطفَ بيان) على الأول على الموضع .
والثاني: أن يكون (بدلًا منه) كائنه في تقدير المباشرة لحرف النداء .

والثالث : أن يكون على (نداء) مستأنف حُذِف منه حرفالنداء .
والفرق بين هذا الوجه وما قبله أن هذا يجوز معه ذكر حرف النداء ، ولا يجوز ذلك في البديل .

وإن قيل : إنه على تقدير تكرار العامل ؛ إذ هو عند ذلك العامل كالتقدير المعنوى الذى لا يُتَكَلَّمُ به ، بخلاف الآخر فإنه تقدير لفظى .

(١) ص ١٨٢ .

والرابع : أن يكون منصوباً بإضمار (أعني) كائنه لما قال : يا سعدُ - قيل له : مَنْ تَعْنِي ؟ فقال : سعدُ الأوسِ . وهذا الفعل هو الذي يقدرُ في مواضع البيان .

والخامس : أن يكون (نعتاً) للأول كائنه قال : ياسعدُ المنسوبُ للأوس . وهذا الوجه ضعيف ، لأن الوصف بالجامد ، على توهم الاشتقاق ، موقوف على السماع فلا يُقال به ما وجد عنه منوحة ، وقد وجدنا ذلك : بجواز ما تقدّم من الأوجه .

وقد يُحتمل على ضعفه ، بنادُ على ما أصله ابنُ جنِّي بقوله : لا يَمْنَعُنكَ قوةُ القوى من إجازة الضعيف ، وبني ذلك على أصلٍ عربي حسن^(١) .

وأما إذا كان الأول مفتوحاً: فذلك عند الناظم فتحُ بناءٍ أو ما أشبه البناء ، لافتحُ إعراب ؛ إذا لو كان فتحُ إعراب لقال : وضُمُّ وانصبُ أو لا تُصبُ .

وإذا كان فتحُ بناء ، والثاني : عنده معربٌ بالنصب لأمبني لقوله : (يَنْتَصِبُ) ولم يقل : يَنْفَتِحُ - كان ظاهرَ الميل لمذهب السُّيرافي ، وهو أن يكون أتبع حركة الأول المبني حركةً الثاني المعرب ، لأن (سعدُ الأوسِ) في بيانه للأول مثلُ (ابن عمرو) واجتماع الأولين منهما في أنهما مبنيان مناديان^(٢) .

(١) الخصائص ٤٨٨/٢ «باب اللفظ يرد محتملاً لأمرين من صاحبه أيجازان جميعاً فيه أم يقتصر على الأقوى منهما دون صاحبه».

(٢) قال السُّيرافي في شرحه (الجلد الثالث - ورقة ٤٧ - ١) «مذهب سيبويه أن قولك : يازيد عمرو ، زيد الأول هو المضاف إلى عمرو ، والثاني هو توكيد للؤل وتكرير له ، ولاتأثير له في المضاف إليه . ومذهب أبي العباس أن الأول مضاف إلى اسم محذوف ، وأن الثاني مضاف إلى الاسم الظاهر المذكور ، وتقديره : يازيد عمرو وزيد عمرو ، وحذف «عمرو» الأول للاكتفاء بالثاني» قال السُّيرافي : وعندي وجه ثالث لم أعلم أحداً ذكره ، وهو قوى في نفسي ، وذلك أن تجعل أصله يازيدُ زيدُ عمرو ، فيكون «زيد عمرو» الثاني نعتاً للؤل ، مثل قولنا : يازيد بن عمرو ، ثم تتبع حركة الأول المبني حركة الثاني المعرب» ١ هـ .

وأجاز ذلك ابن خروف أيضا، فالفتحُ في الأول بناءٌ، وفي الثاني إعرابٌ،
ولعمري إنه ظاهر، وثبت له نظير في «باب النداء» متفق عليه.

والمسألة مُختلف فيها على ثلاثة أقوال من التأويل ، أحدها: هذا .

والثاني : مذهب سيبويه^(١) : أن الاسم المضاف إليه مخفوضٌ بالاول ،
والاسم الثاني : مُقَمَّمٌ بين المضاف والمضاف إليه . ونَظَرُ ذلك بمسألة (لَأَبَاكَ)
في إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه ، وفي قوله^(٢) :

* يَابُوسَ الْحَرْبِ *

وقولهم : يا طلحة أقبل ، وقول النابغة (٢) :

* كَلِّبْنِي لَهُمْ يَا أُمِّمَّةَ نَاصِبِ *

(١) الكتاب ٢/٢٠٦، ٢٠٧.

(٢) المرجع السابق ٢٠٧/٢، والخصائص ١٠٦/٣، وابن يعيش ١٠/٢، ١٠٥، ٣٦/٤، ٧٢/٥، وابن الشجرى ١/٢٧٥، ٨٣/٢، والمغنى ٢١٦، والتصريح ١/١٩٩، والحماسة بشرح الحزوقي ٥٠٠ وهو جزء بيت لسعد بن مالك البكرى، والبيت بتمامه:

يَا بُنُسَ الْحَرْبِ الَّتِي

وَضَعْتُ أَرَاهُطَ فَنَاسْتُ رَاحُوا

من قصيدة لسعد في الحرب التي نشبت بين بكر وتغلب لمقتل كليب ، وفيها يحضض على الحرب ، ويعرض بالحارث بن عباد البكرى الذي كان قد اعتزل الحرب .

ووضعت أراهم : حطت أقدار قوم بالعبود عنها ، وأسقطتهم عن مرتبة الشرف ، وفاستراحوا : أنثروا السلامة كالنساء ، ولم يعانوا أخطار المجد والسيادة .

(٢) ديوانه ٢، والكتاب ٢٠٧/٢، وابن يعيش ١٢/٢، وابن الشجرى ٨٣/٢، والهمع ٩١/٣،
والأسموني ١٧٣/٣، ٢٠٠/٤، والخزانة ٣٢١/٢، والمعنى ٣٠٣/٤، وعجزة:

* ولیل اُقاسیہ بطنی الکواکب *

ولكىنى : اتركينى . وناصب : ذو نصب وتعجب . ويطى الكواكب : طويل يخيل للناظر إلى كواكبه
أنها بطيئة فى سيرها .

وهذا كله قد خولف فيه ، ونقده المبرد^(١) من وجهين :

أحدهما : أن أطراد الفصل بين المضاف والمضاف إليه مخصوص بالشعر ، بشرط أن يكون / الفصل بظرف أو مجرور ، وقول سيبويه^{٢٥٨}/_٣ يلزم عليه الفصل بالثاني بين الأول ومخفوضه وليس بظرف ولا مجرور ، ولا الفصل في شعر ، فوجب القول بخلافه .

والثاني : أن الاسم الثاني غير مضاف إلى ما بعده ، وهو مع ذلك غير منون ، ولو كان على ما يقول سيبويه لكان منوناً ؛ إذ لا مانع يمنع من ذلك ، وهذا وإن كان المنتصرون لسيبويه قد أجابوا عنهما فالتأويل المذكور لا يقوى قوة الأول .

والثالث : مذهب المبرد^(٢) ، وهو أن المضاف إليه مخفوض بما يليه وهو «سعد» الثاني ، ومخفوض الأول محذوف لفظاً ، مراد معنى ، وإنما حذف لدلالة ما بعده عليه وهو نظير ما ذهب إليه في نحو : قطع الله يدَ ورجل من قالها ، وقول الشاعر^(٣) :

* بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْبِهِ الْأَسَدِ *

وقد نُقِدَ عليه من ثلاثة أوجه :

(١) المقتضب ٢٢٧/٢ .

(٢) المرجع السابق ٢٢٧/٢ .

(٣) هو الفرزدق ، ديوانه ٢١٥ ، وصدره :

* يَأْمَنُ رَأْيَ عَارِضٍ أُسْرُ بِهِ *

وهو من شواهد سيبويه ١٨٠/١ ، والمقتضب ٢٢٩/٤ ، والخصائص ٤٠٧/٢ ، والمغنى ٣٨٠ ، وابن يعيش ٢٠/٣ ، والتصريح ١٠٥/١ ، والأشعوني ٢٧٤/٢ ، والخزانة ٣١٩/٢ ، والعيني ٤٥١/٤ والعارض : السحاب يعترض الأفق . وذراعا الأسد : كوكبان نيران ينزلهما القمر . وجبهة الأسد : أربعة كواكب فيها عوج ، وهما من أحمد أنواء العرب ، إذا سقطا في جهة المغرب أعقبهما مطر غزير ، فذلك قال : «أسر به» .

أحدهما : أنه لو كان المضافُ إليه الأولُ محذوفًا لوجب رجوعُ التثوين ،
لإزالة ما أُوجب حذفَه ، لأنه إنما حُذِفَ للإضافة ، فلما حذف المضافُ إليه
المعاقبُ للتثوين وجب رَدُّه ، كما فى (كُلُّ ، وبعض) ونحوهما .

والثانى : أنه لو كان كذلك لم يَخْتَصْ هذا الحكمُ بالنداء ، فكنتَ تقول :
هذا زيدُ زيدُ عمرو ، ونحو ذلك ، لأن مخفوض الأولِ عنده محذوفٌ لدلالة الثانى
عليه ، وهو مُطْرِدٌ فى «باب الأعمال»^(١) ، فكونه اِختَصَّ بالنداء دليلٌ على خلاف
ما قال .

والثالث : أن تأخّر الدليل عند الحذف على خلاف الأصول ، فكان ما ذهب
إليه من هذا الوجه مرجوحاً .

هذا ما اعترض به وإن كان فيه نظر ، فما ذهب إليه أرجحُ ، لأن رأى
سيبويه والمبرد فيهما مخالفةُ القياس ، وما ذهب إليه جارٍ على باب مقيس فى
النداء .

فإن قيل : فقد ذهب الناظم إلى مذهب المبرد فى نحو : قَطَعَ الله يدَ
ورجلٍ من قالها ، حسبما تقدم فى «باب الإضافة»^(٢) ، وجَعَلَ قياسا ، فلمَ لمْ
يُلْحَقْ هذا الموضعُ بذلك كما ألحقه المبرد ؟ بل الناظمُ أولى بهذا من المبرد ، لأنه
يرى هناك جريانَ القياس ، فلو حمل المسألة هنا على حذف المضاف من الأول
لَحْمَلُها على وجه مقيس أيضا ، فكانَ عدولُه عن ذلك إلى وجه آخر ترجيحٌ من
غير مُرجح .

فالجوابُ بأمرين :

(١) يعنى باب «التنازع فى العمل»

(٢) ينظر : ٤ / ١٦٦ .

أحدهما : أنه قد شَرَطَ فى مسألة الإضافة أن يكون فى الثانى عطفٌ فى قوله :

بشَرَطِ عَطْفٍ وإضافةٍ إلى

مثل الذى له أَضَفْتَ الأَوَّلَ

ومسألة « النداء » لاعطف فيها وإنما فَرَّقَ بينهما ، والله أعلم ، لأن السماع إنما كَثُرَ مع العطف لادونه فلو أُجْرِى هذه المسألة على ذلك لكان قد أجزاها على ما ليس بقياس ، مع إمكان إجرائها على القياس .

والذى يُرَجَّحُ هذا أن حذف المضاف مع عدم العطف قليل بالاستقراء ، ومثل (يأسَعِدُ يأسَعِدُ الأَوْسِ) ليس بقليل قِلَّتْهُ فى غير النداء ، فدل ذلك على اختلاف البابين عند العرب .

والثانى : أنا لو سلَّمنا استواءهما لكان حَمَلُها على ما / حَمَلُها ^{٢٥٩}/_٣ عليه أَوَّلَى بمسائل « النداء » وحملُ بعضِ الباب على بعضِ أَوَّلَى من حَمَله على باب آخر . وأيضاً فإن هذا الحَمْلَ لاتقدير حذفٍ فيه ، فهو أَوَّلَى مما يقدرُ فيه الحذف ، لأن الحمل على الظاهر أَوَّلَى ، وإن أمكن أن يكون المراد غيره ، وهى من أصول العربية التى اعتمدها ابن مالك ، وأخذها بكلتا يَدَيْهِ ، فهذا ما اختار هنا .

وإذا ثبت هذا فيجوز فى (سَعَد) الثانى على رأيه وجهان :
النعثُ ك (يازيدُ بنَ عمرو) وعطفُ البيان خاصة .

ولا يجوز البذل لأنه فى حكم الانفراد عن الأول ، أعنى بالنسبة إلى الاستقلال بالعامل ، وكذلك إن كان على نداءٍ ثانٍ أو على إضمار فعل ، والتركيب ينافى ذلك كله .

وسعدُ الأوسِ هو سعدُ بنُ معاذ - رضى الله عنه - وهو سعد بنُ معاذ بن النُعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الأشهل بن جُشم بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك بن الأوس ، وهو أخو الخزرج بن حارثة بن ثعلبة [بن عمرو بن عامر بن حارثة بن امرئ القيس بن ثعلبة بن مازن بن الأزد . وقوله : «سعدُ الأوسِ» وقوله : «وافتحَ أولاً» جاء بهما على نقل^(١) ، والحركة وبذلك يستقيم الوزن ، إذ لو لم ينقل لانكسر^(٢) .

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبتته من (س ، ت) .

(٢) بعد هذا فى نسخة (س) مايلى : «نجز السفر الثالث الذى من خمسة أسفار من المقاصد الشافية فى شرح خلاصة الكافية ، من تأليف الإمام العالم الأوحد أبى إسحاق الشاطبى وقدس الله روحه ، وأسكنه من الجنان فسيحه ، ووافق الفراغ من نسخه ضحوة يوم السبت الثانى والعشرين من ربيع الثانى عام خمسة وتسعين وألف ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم» .

{المنادى المضاف إلى ياء المتكلم}

يُؤَبَّ هنا على الإضافة إلى الياء ، وإن كان قد وُضِع لها فضلاً فى «باب الإضافة» لأن لها فى «باب النداء» حكماً زائداً على ماتقدّم هناك ، كما فَعَلَ هنا فى التوابع ؛ إذ كان لها حكمٌ مختصٌ بالنداء .

ونذكر هنا ثلاث مسائل هى المشهورة فى الباب:

إضافة المنادى إلى الياء مباشرةً ، [وإضافتهُ إلى المضاف إليها]^(١) ، وإضافتهُ إلى الياء مع حذفها ، والتعويض منها .

فأما المسألة الأولى فهى التى فى قوله :

وَأَجْعَلْ مُنَادِىَ صَحٍّ إِنْ يُضَفَّ لِيَا^(٢)

كَعَبْدٍ عَبْدِيَّ عَبْدَ عَبْدًا عَبْدِيًّا

يريد أن المنادى إذا أضيف إلى الياء - يعنى ياء المتكلم - فإنه يجوز لك أن تجعله كهذه الأمثلة الخمسة ؛ لكن بشرط أن يكون صحيح الآخر ، فإن المنادى تاره يكون صحيح الآخر ، وتارة يكون معتلاً .

فإن كان معتلاً الآخر بالالف ، فلك فيه وجهان :

إبقاء الف على حالها ، وفتحُ ياء المتكلم بعدها على حَذِّه لو لم يكن منادى نحو : يافَتَاى . وقلُّبُها ياءً وإدغامُها فى ياء المتكلم ، وفتحُ ياء المتكلم نحو : يافَتَى ، وهو لغة هُذَيْل . وإن كان معتلاً الآخر بالياء أدغمَتها فى ياء المتكلم ، وفتحت فقلت : ياقاضِي .

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبتته من (س ، ت) .

(٢) فى بعض نسخ الألفية والكتاب « إِنْ تُضَفَّ لِيَا » بأسلوب الخطاب .

وهذا كله قد تقدّم في «باب الإضافة»^(١) ، فلم يحتج إلى إعادته هنا ؛ إذ لا يختلف الحكم فيه بالنداء . وإن كان صحيح الآخر : فهو المقصود ، لأنه الذي يتصوّر فيه تلك الأوجه ، وهي خمسة :

أحدها : أن تحذف الياء ، وتبقى الكسرة دليلاً عليها ، وهو مقتضى المثال الأول ، ومنه في القرآن الكريم : { يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ }^(٢) ، { قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ }^(٣) ، على قراءة السبعة^(٤) . { وَقَالَ نُوحُ رَبِّ لَا تَذَرْنِي }^(٥) . وهو كثير جدا .

ووجه حذفها أنها عوض من التنوين ؛ إذ هما متعاقبان . وأيضاً . فالياء حرف واحد كالتنوين ، وأيضاً لاتقوم بنفسها / حتى توصل بغيرها كالـ ٢٦٠ / ٣ التنوين ، وأيضاً موضعها الطرف كالتنوين ، فلما أشبهت التنوين من هذه الوجوه ، وكان التنوين يحذف في النداء - حُذفت الياء كذلك ، ولا محذور في ذلك ؛ إذ الكسرة التي كانت قبلها باقية لتدل عليها .
والثاني : إثبات الياء ساكنة نحو : يا غلامي ، وهو الذي أعطى مثاله الثاني ومنه ما روى عن أبي عمرو : { يَا عِبَادِي فَاتَّقُونِ }^(٦) . وقرأ هو ونافع وابن عامر : { يَا عِبَادِي لِأَخَوْفُ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ }^(٧) .

(١) انظر : ٤ / ٢٠٨ .

(٢) سورة الزمر / آية : ١٦ .

(٣) سورة الأنبياء / آية : ١١٢ .

(٤) وقرأ أبو جعفر { قُلْ رَبِّ احْكُم } بضم الياء . وقرأ ابن عباس وعكرمة ويحيى بن يعمر والجحدري والضحاك وابن محيصن { رَبِّي احْكُم } بياء ثابتة ، وفتح الألف والكاف ورفع الميم ، على صيغة اسم التفضيل .

وانظر : المحتسب ٦٩/٢ - ٧١ ، والكشاف ٢٣/٢ .

(٥) سورة نوح عليه السلام / آية : ٢٦ .

(٦) سورة الزمر / آية : ١٦ . وانظر : النشر لابن الجزري ٣٦٤/٢ .

(٧) سورة الزخرف / آية : ٦٨ .

وانظر : السبعة لابن مجاهد ٥٨٨ .

وحكى سيبويه عن يونس أنها لغة^(١) ، ثم أنشد لعبد الله بن عبد الأعلى
القرشى^(٢) :

وَكُنْتُ إِذْ كُنْتُ إِلَهِي وَخَدَكَا

لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ

ووجه إثباتها أنه الأصل ، لكنها أُسْكِنَتْ لأنها شبيهة بالتونين في تطرُّفه
وكونه على حرف واحد ، والتونين ساكن ، فأسْكِنَتْ لذلك .

وأيضاً : فالحركة مستثقلة على حرف العلة على الجملة ، وذلك من أسباب
إعلاله كَقَامَ وَبَاعَ ، فحذفت الحركة لذلك ، وهذه العلة غير مختصة بالنداء ؛ بل
هي جارية في إسكان ياء المتكلم على الإطلاق .

والثالث : حذف الياء وإزالة الكسرة وبناء الاسم على الضم ، وهو الذي
ينبغي أن يُضبط به المثال الثالث في كلام الناظم ، فإنه يمكن في ضبطه
الضمُّ . والفتحُ بغير ألف ، وإن كان مُحْكِيًا في المسألة ، فهي لغة ضعيفة لم
يحكها سيبويه بخلاف لغة الضم ، فإنها قوية فتقول : يا غلامُ ، إذا ناديتَ
غلامك ، حكاها سيبويه عن بعض العرب^(٣) .

(١) الكتاب ٢/٢٠٩ .

(٢) الكتاب ٢/٢١٠ ، والمقتضب ٤/٢٤٧ ، والنصف ٢/٢٣٢ ، والمغنى ٢٧٩ ، وابن يعيش ٢/١١ ،
والهمع ٤/٢٨١ ، والتصريح ٢/٣٦ ، والعيني ٣/٣٩٧ ، والدرر ٢/٦٠ .

(٣) الكتاب ٢/٢٠٩ .

ومنه ما حكى فى قراءة : { قُلْ رَبُّ أَحْكُم بِالْحَقِّ } . وهى قراءة أبى جعفر ^(١) . وقرأ أيضاً : { قَالَ رَبُّ انصُرْنِي بِمَا كَذَّبُونِ } ^(٢) . وشبه ذلك بضم الياء ، أراد (رَبِّي) ولم يُردِ المنادى المفرد ، بدليل حذف حرف النداء ؛ إذ حذفه كذلك قليل ، كما تقدم ، فلا يُحمل عليه مع وجود غيره .

وقد قالت العرب : يَا أَبْتَ وَيَا أُمَّتِ ، والتاء فيهما عوض من الياء ، كما سيأتى إن شاء الله تعالى .

قال شيخنا الأستاذ - رحمه الله - ^(٣) : هذا الوجه ينبغى ألا يجوز إلا فى موضع البيان لئلا يلتبس بغير المضاف ، حتى يكون مثل قراءة من قرأ : { قُلْ رَبُّ أَحْكُم بِالْحَقِّ } بضم الباء ، لأن الداعى مُقَرَّبٌ بالعبودية ، لأنه فى مقام الخضوع والاستكانة .

قال : وحذف حرف النداء هنا دليل آخر ، لأنه لا يطرَد حذفه من النكرة المقصودة ، وأطرادُ حذفه فى هذا الوجه دليل على أنه ليس بنكرة مقصودة . وقد حمل ابن جنى القراءة على أنها مثل : «اِفْتَدِرْ مَخْنُوقٌ» و«أَصْبَحَ لَيْلٌ» ^(٤) ، والأظهر خلافه .

ووجه هذه اللغة التكملة لشبه الياء بالتونين من حيث أزيلت الكسرة المحرزة لها حين لم يكن للتونين عندهم مُحَرِّزٌ .

(١) سورة الأنبياء / آية : ١١٢

وانظر : النشر لابن الجزى ٢ / ٣٢٥ .

(٢) سورة المؤمنين / آية : ٢٦ .

وانظر : النشر ٢ / ٣٢٥ ، البحر ٦ / ٤٠٢ .

(٣) يريد أبا عبد الله الفخار ، رحمه الله ، وقد ذكره مرارا ، وسبقت الترجمة له .

(٤) تقدم تخريج هذين المثليين ، وتفسيرهما فى أول باب النداء .

ويمكن أن يكون نَبُء على لغة الفتح وإن كانت نادرة ، وذلك قولك :
يا عبدُ ، تريد يا عَبْدِي ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر^(١) :

فَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَافَاتِ مَنِي

بِلَهْفٍ وَلَا بِلَيْتٍ وَلَا لَوَائِي

قالوا : أراد (يَالْهَفَا) فحذف الألف / اجتزأ بالفتحة منها ، كما

$\frac{٢٦١}{٣}$

اجتزى بالكسرة من الياء فى : يا عَبْدٍ .

والرابع من الأوجه : تحويل كسرة ما قبل الياء فتحةً ، وقلبُ ياء المتكلم ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها نحو : يا غلاماً أقبلُ ، وهو مقتضى المثال الرابع .

قال سيبويه : وقد يُبدلون مكانَ الياء الألف^(٢) ، ثم قال : وتقول :
ياعمّاً لاتفعَل ، ويأْمُنّا لاتفعَلْ ، أخبرنا بذلك يونس ، عن العرب الموثوق بهم . ثبت هذا فى النُّسخة الشرقيّة^(٣) .

وجهُ هذه اللغة : الفرارُ من الياء المتحركة المكسورة ما قبلها ، مع كثرة الإستعمال .

وكل ما تقدّم من التصرفات وأنواع الحذف إنما أعانهم عليه كثرة الدوران على ألسنتهم ، فإن النداء فى ذلك كثرةً ، ولذلك وقع فيه الترخيمُ وغيره ، وإذا وقفت فى هذا الوجه وقفت بهاء السكّت فقلت : يا غلاماً ، وياعمّاً ، فيضاهى المندوب .

(١) الخصائص ١٣٥/٣ ، والمحتسب ٢٧٧/١ ، ٢٢٢ ، والإنصاف ٣٩٠ ، ٤٤٩ ، ٥٤٦ ،
والتصريح ١٧٧/٢ ، والإشmoni ٢٨٢/٢ ، ١٥٥/٣ ، والخزانة ١٣١/١ ، والعينى
٢٤٨/٤ ويروى «فلست بمدرك» .

(٢) الكتاب ٢/٢١٠ .

(٣) يقصد نسخ الكتاب التى كانت متداولة عند المشاركة .

والخامس : البقاء على الأصل من إثبات الياء وفتحها ، وهو مفهوم المثال الأخير من أمثلته فتقول : يا غلامي أقبل ، ويا عبدي لا تقم .

وجه ذلك أن ياء المتكلم في مقابلة كاف المخاطب ، فوجب لها الحركة لذلك ، وكانت الفتحة لفتحها على الياء دون الكسرة .

وقوله : (كَعْبِدْ عَبْدِي) إلى آخره ، على حذف العاطف ، أى كَعْبِدْ ، وَعَبْدِي ، وَعَبْدٌ ، وَعَبْدًا ، وَعَبْدِي .

* * *

وأما المسألة الثانية من هذا الباب : فهي إضافة المنادى إلى المضاف إلى الياء ، وذلك قوله :

وَفَتَحُ أَوْ كَسِرُ وَحَذَفُ أَلْيَا اسْتَهَرَ

فى يابن أم يابن عم لامفـ

ومقصوده أن (الابن) المنادى إذا كان مضافا إلى (الأم) أو إلى (العم) وهما مضافان إلى الياء ، ففيه من أوجه الاستعمال ما ذكر .

وبيان ذلك ، على مقتضى كلامه ، وإشارته ، أن المنادى إذا أضيف إلى الياء فحكمه كحكم غير المنادى . هذا هو الأصل كما تقدم فى «باب الإضافة»^(١) .

إلا أن العرب استئنفت من هذا الحكم اسماً واحداً ، وهو (الإبن) إذا أضيف إلى (الأم) أو (العم) نحو : يا ابن أمي ، ويا ابن عمي .

ويلحق بهما ما أضيف إليهما (الابنة) عوض (الابن) فإن هذا له حكم آخر سيذكره .

(١) انظر ٤ / ١٩٣ .

وبقى ماسوى ذلك على ماتقدم ، نحو : يا ابنَ غلامى ، ويا ابنَه
أخى ، ويا أخاً أُمى ، ويا صاحبَ عَمى ، ويا غلامَ أخى ، وما أشبه ذلك .

والذى ذكر الناظم فى هذين اللفظين بالنص وجهان :

أحدهما : فَتَحَ الميم من (أُم) فتقول : يا ابنَ أُم ، ويا ابنَ عَم ،
ومنه قراءة الحَرَمِيِّينَ وأبى عمرو وحفص . عن عاصم (قَالَ ابْنُ أُمٍ إِنْ
الْقَوْمَ اسْتَنْصَعُونِي)^(١) . الآية . (قَالَ يَا ابْنَ أُمٍ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا
بِرَأْسِي)^(٢) .

والثانى : كَسَرَ الميم من غير ياء ، فتقول : يا ابنَ أُم ، ويا ابنَ عَم ،
ومنه قراءة مَنْ سِوَى المذكورين من السبعة^(٣) .

وهذا الوجه هو قوله : (أَوْ كَسَرُ وَحَذَفُ الْيَاءِ) . فقوله : (وَحَذَفُ
الْيَاءِ) قيدٌ للكسر فقط ، لأن الياء لَا تَثْبُتُ / مع الفتحة ، فلا يصح نَقَى ^{٢٦٢}/_٣
مالا يصحُّ ثبوته حقيقةً أو توهماً .

ويمكن أن يرجح حذفُ الياءِ إلى الفتح والكسر معا ، لأن الألف
أصلها الياء ، فكأنه اعتُبر مع الفتح أصلها ، فيكون على هذا التقدير قد
أشار فى الكسر والفتح إلى وجهين ، كما سيذكر .

(١) سورة الأعراف / آية : ١٥٠

وانظر : السبعة لابن مجاهد ٢٩٥ .

(٢) سورة طه / آية : ٩٤ .

وانظر : السبعة ٢٩٥ .

(٣) السبعة : ٢٩٥ .

ومثّل هذا في إطلاقه لفظ الياء على الألف المنقلبة عن الياء إطلاقاً سيبيويه على الألف هنا لفظ الياء وهي ألف ؛ إذ قال: وإن شئت قلت : حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم^(١) . قال : وعلى هذا قال أبو النّجْم^(٢) :

* يَا أَبْنَةَ عَمَّا لَا تُلَوِّمِي وَاهْجَعِي *

يريد في (يا ابنَ أُمِّ) و (يا ابنَ عَمِّ) حال الفتح .

وقاله الجرّمى في بيت أبي النّجْم قال : يمكن أن يريد (يا ابنَ أُمِّي) ثم قلب الياء ألفاً ، ثم حذفت استخفافاً .

وقال ابن خروف : يريد سيبيويه بقوله : (حذّفوا الياء) قلبوا الياء ألفاً ، ثم حذفوها ، فعلى هذا يكون قول الناظم : (حذّفُ الياء) من هذا القبيل .

وقوله : (اشْتَهَرَ) الضمير فيه عائد على الفتح ، أو الكسر مع حذف الياء ، فاعتبر لفظ (أو) ويريد أن هذين الوجهين هما اللذان اشتهرا في الكلام ، فهما أحسن من غيرهما .

واقتضى هذا الكلام أن هنالك من الأوجه ما لم يشتهر ، وقد أشار مفهوم الصفة في قوله : (وحذّفُ الياء) إلى ذلك ، لأن التقدير أن الفتح والكسر مع حذف الياء اشتهر ، فهما إذاً مع عدم حذفهما لم يشتهرا ، وهذا صحيح ، فقد قالوا : يا ابنَ أُمِّي ، ويا ابنَ عَمِّي - بإثبات الياء - ويجوز فيها الفتح والإسكان . وقالوا: يا ابنَ أُمِّا ، ويا ابنَ عَمِّا ، فالمجموع خمسة أوجه ، هذه الثلاثة منها قليلة .

(١) الكتاب ٢/ ٢١٤ .

(٢) المرجع السابق ٢/ ٢١٤ ، والمقتضب ٤/ ٢٥٢ ، والمحتمس ٢/ ٢٣٨ ، وابن عيش ٢/ ١٢ ، ١٣ ، والهمع ٤/ ٣٠٢ ، والتصريح ٢/ ١٧٩ ، والأشعري ٣/ ١٥٧ ، والعيني ٤/ ٢٢٤ ، والدرر ٢/ ٧٠ . يخاطب امرأته ، وكانت ابنة عمه . والهجوع : النوم بالليل خاصة .

فمن إثبات الياء قولُ أبي زُبَيْدٍ الطائي أنشدته سيبويه^(١) :

يَا بَنَ أُمِّي وَيَا شُقَّيْقَ نَفْسِي

أَنْتَ خَلَيْتَنِي لِأَمْرِ شَدِيدٍ

وقال مَعْدٍ يَكْرِبُ الْمَعْرُوفُ بِقَلَاءٍ^(٢) :

يَا بَنَ أُمِّي وَلَوْ شِئْتُكَ إِذْ تَدُ

عُوتَمِيمًا وَأَنْتَ غَيْرُ مُجَابٍ

وَيَحْتَمِلُ الْأُيُوتُ لِقَوْلِهِ : (وَحَذَفُ الْيَاءِ) مفهومٌ ، لأنه في قوة مفهوم

اللقب^(٣) ، ويكون قوله : (اشتَهَر) هو المُشِيرُ إِلَى مَايَشْتَهَرُ .

وفى تقريره «الشُّهْرَةُ» في الوجهين ما يَنْبَغُ على خلاف ما يظهر من

الزَّجَاجِي فِي «الْجَمَلِ»^(٤) ، من أن أثبات الياء أجودُ من حذفها ، والأمر عند

النحويين بخلاف ما قال ، وقد اعترضوا عليه في هذا الموضوع .

ويبقى النظر هنا في مسألتين :

إحداهما : في تَنْزِيلِ هَذِهِ الْأَوَاجِ وَتَوَجِّيهِهَا ، فأمَّا من يُبْقَى ذَلِكَ عَلَى

الْأَصْلِ ، فَلَا إِشْكَالَ فِيهِ ، وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ ، فَالنداء عنده لم يُحْدِثْ أَمْرًا زَائِدًا عَلَى

(١) الكتاب ٢١٣/٢ ، وديوانه ٤٨ ، والمقتضب ٢٥٠/٤ ، وابن يعيش ١٢/٢ ، وابن الشجري ٧٤/٢ .

١٣١ ، والهمع ٣٠١/٤ ، والتصريح ١٧٩/٢ ، والأشمونى ١٥٧/٣ ، والعينى ٢٢٢/٤ ، والدرر

٧٥/٢ . واللسان شقق من قصيدة له يرثى بها أخاه . وشُقَّقِيْق : تصغير شقيق وهو الأخ .

صفره دلالة على قربه من نفسه ، ولطف محله من قلبه . خَلَيْتَنِي لَدَهْرٍ شَدِيدٍ : تركنتى لدهر صعب

أكابده وحدى ، وقد كنت لى عرنا عليه ، وركنا استند إليه .

(٢) المقتضب ٢٥٠/٤ ، والجمل للزجاجى ١٦٢ ، وابن الشجري ٧٤/٢ ، ١٩٢ ، والوحشيات ١٣٢

والأغانى ١٢ / ٢١٢

والبيت من قصيدة قالها فى رثاء أخيه شرحبيل .

(٣) مفهوم اللقب - عند الأصوليين - هو تخصيص اسم غير مشتق بحكم ، وهو أحد أنواع مفهوم

المخالفة .

(٤) انظر : ص ١٦٢ (نشرة جامعة اليرموك)

ماكان قبل ، والأسمان فى هاتين اللغتين - أعنى لغة فتح الياء ولغة إسكانها - غيرُ مركَّبَيْن ؛ بل جاريان بالإعراب على ما ينبغى .

وأما ما عداهما : فالاسمان فيهما مركَّبَان ، جُعلا كاسم واحد لكثرة الاستعمال ؛ إذ / كان استعمالهم لهذين اللفظين كثيراً ، حتى ^{٢٦٣}/_٣ صاروا يستعملونهما فى غير موضعهما ، فيقولون للأجنبى : يا ابْنُ أُمِّ عَمٍّ ، فلما كان كذلك صَيَّرَ وهما كخمسَةِ عشرَ ، ولذلك يجوز كُتُبُهُما موصولَيْن هكذا : يا ابْنُؤُمِّ ويا ابْنَعَمٍّ ، تشبيها بْبَعْلَبَكَّ ، وكذا وقع رَسْمُهُ فى المصحف^(١) .

ثم منهم : من أبقى الاسمَ على كَسْرِهِ بعد حذف الياء ، كما قالوا : ياغُلَامَ وياعَمَّ .

ومنهم من قلبها أَلْفا ، كما قلبها فى : ياغُلَامًا .

ومنهم : من حَذَفَ وفتح الآخرَ إِتِّباعاً لحركة نون (ابن) على العكس من : يازيدُ بنُ عمرو .

أو بَنَى على الفتح تشبيها بخمسَةِ عشرَ .

وقد نَزَلَ ابن أبى الرِّيِّيع^(٢) هذه الأوجه فى التركيب على اللغات الخَمْسَ فى (ياغُلَامَ) فَمَنْ أثبت الياء فى (غُلَامِي) ساكنة أو متحركة ، أثبتَها هنا ، ومن حَذَفَ وكَسَرَ فى ياء (غُلَامَ) قال هنا : يا ابْنَ أُمِّ . ومن فتح هناك مع إثبات الياء مقلوبةً أَلْفا فَعَلَ كذلك هنا .

(١) رسمت موصولة فى سورة طه (آية : ٩٤) وأما التى فى سورة الأعراف (آية : ١٥٠) فقد

رسمت مفصولة .

(٢) سبقت ترجمته .

وأما من ضَمَّ فى (ياغلام) فلا يمكنه هنا إلا الفتح ، لأن الضم مختص بالمفرد ، و (ياابن أم) غير مفرد ، فبُنِيَ على الفتح .

وتبعه على هذا الأستاذ أبو عبد الله بن الفخار شيخنا ، رحمه الله^(١) .
وللنحويين هاهنا اختلاف فى التوجيه كثير ، فتأملهُ .

والثانية : فى حكم (ابنة) فى هذا الباب ، ولم يذكر الناظم ذلك ، فيؤهم أن حكمها مخالف لحكم (ابن) وليس كذلك ، ولذلك استشهد سيبويه ببيت «أبى النّجم» فى الكلام على (ابن) فأتى فى الشاهد (يابنة)^(٢) ، فهذا دليل على جريانها مجرى واحداً مع (الأم ، والعَمّ) فتقول : يابنة أمى ، ويا ابنة أم ، ويا ابنة أم ويا ابنة أم ، كما فى (الابن) سواء . وقد نص ابن عصفور على ذلك .

فهذا فيه ماترى ، ولأجواب لى عنه ، إلا إذا ثبت أن ماقاله ابن عصفور ليس كما قال . أو يقال لما لم يذكر ذلك الجمهور ، ولم يَفْصَلُوا القول فى (ابنة) كما فَصَلُوهُ فى (ابن) داخله الرّيب فى إثبات ذلك الحكم له . وهكذا فعل فى «التسهيل» و«الفوائد المحوية»^(٣) ، والله أعلم بما أراد .

وأما المسألة الثالثة من هذا الباب فهى فى إضافة المنادى إلى الياء مع حذفها والتعويض منها ، فقال فيها:

(١) سبقَت ترجمته .

(٢) وهو قول أبى النجم السابق :

* ابنة عمّا لاتلومى وافجى *

(٣) منه صورة بمركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى برقم (٣٦٥/نحو) مأخوذة عن نسخة المكتبة العامة بالرباط (رقم ٢٨٨/ق) وانظر فيه ص ٦٨ .

وفى النَّدَا أَبَتِ أُمْتِ عَرَضُ

وَإِخْسَرُوا فَتَحَ وَمِنْ أَلْيَا التَّاءِ عَوْضُ

ويريد أن (الأبَ ، والْأُمَ) هما المختصان بهذا الحكم ، وهو إلحاق التاء لهما عوضاً من ياء المتكلم ، وذلك أن الأصل : يا أبى ، ويا أُمى ، إلا أنه كثر فى ألسنتهم ، واستعملوها كثيراً ، فحذفوا الياء على عادتهم ، فكانهم أرادوا ألا يخلوا بالاسم حين حذفت الياء منه ، فالحقوا هاء التانيث من ذلك المحذوف ، كما أتوا بها فى (الزَّنادِقة) عوضاً من ياء (زَّنادِيق)^(١) ، واختصَّ النداء بهذا الحكم ، كما اختص بأشياء كثيرة ، فلاحظ هذا المعنى قال الناطم : (وَمِنْ أَلْيَا التَّاءِ عَوْضُ) فإذا لا يصح الجمع بينهما / ، ^{٢٦٤}/_٣ فلا يقال : يا أبَتِي ، ولا : يا أُمَّتِي ، كما لا يجمع بين ياء (زَّنادِيق) وهاء (زَّنادِقة) غير أنك إذا لم تلحق التاء عوضاً . فلك فى (الأبَ ، والْأُمَ) مالك فى المضاف إلى ياء المتكلم ، من تلك الأوجه الخمسة ، فتقول : يا أبى ، ويا أبَ ، ويا أبُ ويا أباً ويا أبى ، فلذلك قال : (وفى النَّدَا أَبَتِ أُمْتِ عَرَضُ) ولم يلزم ذلك الحكم ؛ بل جعله عارضاً ووارداً على ما يتصور من الأوجه فى مثله ، قاله السيرافى^(٢) .

فإذا تقرّر هذا ففى تحريك التاء عنده وجهان نصّ عليهما ، وهما الكسرُ والفتحُ ، فتقول : يا أَبَتِ ، ويا أُمْتِ ، ويا أَبَتَ ويا أُمْتَ ، وقد قرئ

(١) فى (ت) «من ياء زنديق» وهو تصحيف.

(٢) شرح الكتاب (المجلد الثالث - ٤٩ - ب) .

بهما: { يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا }^(١) ، { يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ }^(٢) . وذلك كثير . والفتح لابن عامر ، والكسر للباقيين من السبعة^(٣) ، وقد حكى الضمُّ في التاء وهو قليل ، فلذلك لم يذكره الناظم ، ولا أشار إليه .
 وقوله : (وَمِنَ الْيَا تَاءٍ عَوْضٌ) قَصَرَ الياءَ والتاء على عادته ، و«التاء» مبتدأ خبره (عَوْضٌ) و (من الياء) متعلق به ، لأنه بمعنى مُعَوِّضٌ ، على حد قولهم : زيداً أَجَلُهُ مُحَرَّرٌ .

* * *

(١) سورة يوسف / آية : ٤ .

(٢) سورة مريم / آية : ٤٢ .

(٣) السبعة لابن مجاهد ٣٤٤ ، والنشر ٢/٢٩٣ .

أسماء لازمت النداء

هذا الباب يذكر فيه ألفاظا لم تُستعمل إلا في النداء، وإنما تذكر في العربية، مع أنها مجرد لغة، لأن منها ما يطرّد، وما يقرب من الاطراد.

ونذكر معها كلمات هي موقوفة على السماع، وهذا شأن النحوي، قال :

وَقُلْ بَعْضُ مَّا يُخَصُّ بِالنَّدَا

لُؤْمَانُ نَوْمَانُ كَذَا وَاطْرَدَا

فِي سَبِّ الْإِنْثَى وَذَنْ يَأْخُبْ بَاثٍ

وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ التُّلَاثِي

وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فُعَلُ

وَلَا تَقْسُ وَجُرُ فِي الشُّفْرِ فُلُ

ما ذكره في هذا الباب على ضربين :

أحدهما : ما جاء منقولاً نقلاً لا يجرى فيه قياسُ البتّة، وذلك ثلاثة ألفاظ :

أحدهما : (قُلْ) وهو بمعنى (فلان)، قال ابن خروف: «يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ

مَحْذُوفًا مِنْ (فَلَانٍ) وَأَنْ تَكُونَ كَلِمَةً مُرْتَجَلَةً^(١) اسْتَعْمَلْتَ فِي النَّدَاءِ كُنَايَةً عَنْ

رَجُلٍ». انتهى.

(١) في جميع النسخ «محذوفة» وهو خطأ، والصواب ما أثبتته من حاشية (ت).

يقال : يَأْفُلُ أَقْبِلْ، بمعنى : يافلانُ، وفي الحديث : «أَيُّ قُلْ هَلُمَّ»
وقول الكميث^(١) :

وَجَاءَتْ حَوَادِثُ فِي مِثْلِهَا

يُقَالُ لِمِثْلَى وَيَهَا قُلْ

فإذا بَنَيْنَا على أنها كلمة مُرْتَجلة بمعنى (رَجُل) فهي مختصة
بالنداء بإطلاق، وإذا بَنَيْنَا على أنها محذوفة من (قُلَان) فاستعمالها
محذوفة هو المختص بالنداء.

وأما إذا استعملت تامة ففي النداء وغيره، وما جاء في الشعر في
غير النداء من استعمال (قُلْ) فلا يُقاس عليه، وسيذكره.

وقد يقال : (يَأْفَلَةُ) للمؤنث بمعنى : يافلانة، وعلى هذا نبه بقوله :
«وقُلْ بعضُ ما يَخْصُ بالنداء» أي إن هذا اللفظ من الألفاظ المخصوص
استعمالها بالنداء.

والثاني : (لُؤْمَانُ) من اللُّؤْم، بمعنى : لئيم، واللئيم هو الدنيء
الأصل، الشحيح النفس. يقال لُؤْمُ لُؤْمًا، ولامةٌ، ومَلَكَةٌ .

ولُؤْمَانُ - كما / قال - لا يُستعمل إلا في النداء.

والثالث : (نَوْمَانُ) وهو من النُّوم، ويُطلق على الكثير النُّوم، لأن
(فَعْلَان) للكثرة والامتلاء نحو : غَرَّتَانُ، وشَبَعَانُ، وغَضَبَانُ.

قال الجوهري : ويقال : يَانُومَانُ، للكثير النُّوم، ولا تَقُلْ : رجلُ
نَوْمَانُ، لأنه يَخْصُ بالنداء^(٢).

(١) ديوانه ٢٥/٢، وابن يعيش ٧٢/٤، واللسان (قُلان)

يقول : إنني أُنْتدب لجسام الأمور وعظائمه، ولقد حدثت حوادث مهمة، وعرضت أمور
يقال فيها لمثلَى : أسرع ولا تبطلَى.

(٢) الصحاح (نوم).

فهذا معنى قوله : «لَوْمَانُ نَوْعَانُ كَذَا» أي ك : (قُلْ) لا يستعملان إلا في النداء.

والضرب الثاني : ماجاء من ذلك مَقْيَساً أو قَرِيباً من المقيس، وهو ثلاثة أنواع، النوعان منها من هذا الباب، والثالث : ليس منه، لكنه أدخله معهما بالتَّبع :

أحدها : (فَعَالٍ) في سَبِّ المُوْنِث، وذلك قوله : « واطْرَدَا في سَبِّ الأَنْثَى وَزَنُّ يَاحْبَاتٍ » من الخُبْث، يعنى أن ماكان على (فَعَالٍ) مما يُسَبُّ به المُوْنِث فهو مَخْتَصٌّ بالنداء، وهو مطرِدٌ فيه مَقْيَس، لأنه كثر في السماع كثرةً يُقَاس على مِثْلها، نحو : (يَاحْبَاتٍ) من الخُبْث، و(يَافْسَاقٍ) من الفِسْق، و(يَاغْدَارٍ) من الغَدَر ، و(يَالْكَاعِ) من اللؤم بمعنى (لُكْمَاء) وهى اللئيمة، وما أشبه ذلك.

فيجوز لك على إطلاق القياس أن تقول : يَا لَام، وَيَا نَجَاسٍ، وَيَا قَذَارٍ، وَيَا رَجَاسٍ، من اللؤم، والنَجَس، والقَذَر، والرجس.

وكذلك كل ماكان سَبّاً من الفعل الثلاثى يجوز فيه بناء (فَعَالٍ) منه، فيختص بالنداء، ولا يقال في غيره.

وهذا النوع مختلف فيه، فمنهم من يجعله قياساً كالناظم، ومنهم من يَقِفُه على السماع. وهذا الخلاف أصله الشهادةُ بكونه بَلَغَ في الكثرة مبلغَ القياس أولاً، والناظم شَهِدَ بالأول، فلذلك قاسه.

والثاني : وزن (فَعَالٍ) المرادُ به الأمرُ المبنيُّ من الفعل الثلاثى، وهو قوله : «وَالأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِيَّ».

«الأمرُ» معطوف على «وَزَنُّ» و«هكذا» الإشارة — (ذا) إلى وزن (خَبَاتٍ) كأنه قال : واطْرَدَ الأمرُ مِثْلَ (فَعَالٍ) من الثلاثى من الأفعال، فأراد أن ذلك مُطْرِدٌ أيضاً مَقْيَس، كما اطرَدَ في اختصاصه بالنداء حين كان وصفاً.

والاطراد في الشيء : تَبَعِيَّةٌ بعضه على بعض حتى لا يتخلف، يقال :
اطرَد الامرُ، إذا استقام، واطرَد الشرُّ^(١) : تَبَعَ بعضه بعضا، ومنه اطراد النهر،
وهو جريانه.

فازاد أن ذلك استقام في القياس ولم ينكسر^(٢).

ومثال ذلك : (نَزَلَ) من : انزَلَ، و(حَذَرَ) من : احْذَرَ، ومنه ما نشد
سيبويه للأعشى^(٣):

مَنَاعِهَا مِنْ إِبْلِ مَنَاعِهَا
أَلَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا
وأنشد أيضا قول الآخر^(٤):

-
- (١) في الأصل «اطرد الشيء» وما أثبتته من (س، ت).
(٢) في (ت) «ولم ينكس» وصحح على حاشيتها ب«ينعكس» وكلاهما غير صواب.
(٣) الكتاب ١/٢٤٢، ٣/٢٧٠، وابن الشجري ٢/١١١، وابن يعيش ٤/٥١، والإنصاف ٥٣٧، والخزانة
١٦١/٥

ولم يعزه أحد للأعشى، ولا هو في ديوانه. ومناع : اسم فعل أمر بمعنى : امنع، والأرباع : جمع
رَبْع وهو ولد الناقة الذي تلده في الربيع، ويمكن أن يكون جمع : رَبْع، وهو المنزل أو الدار بعينها.
وانظر : شرح الشاهد التالي.

- (٤) الكتاب ١/٢٤١، ٣/٢٧١، والمقتضب ٣/٣٦٩، وابن الشجري ٢/١١١، ١٣٥، وابن يعيش ٤/٥٠،
والإنصاف ٥٣٧، والخزانة ١٦٠/٥، واللسان (ترك)

وينسب لطفي بن يزيد الحارثي، وذلك أن كندة كانت قد أغارت على إبله، فلحقهم، وجعل يقول ذلك
مهددالهم. وذكر البغدادي في الخزانة عن أبي عبيد أنهم كانوا في الجاهلية إذا غنموا الغنمة،
فلحقها أربابها قالوا للسانتين لها : * تراكها من إبل تراكها * أى خلوا عنها. فيقول السائقون :
* أما ترى الموت على أوراكها *

أى ماخيرها، أى إنا نحميها. وبعضهم يقول :

* مَنَاعِهَا مِنْ إِبْلِ مَنَاعِهَا * فيجاب بقوله :

أما ترى الموت لدى أرباعها * قال : وأولاد الإبل تتبعها. والقتال يشتد إذا لحق الإبل أصحابها.

تَرَاكِهَا مِنْ إِبْلِ تَرَاكِهَا

أَلَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا

ف(مَنَاع) من : اَمْنَعُ، وَ(تَرَاكِ) من : اَتَرُكُ، وانشد أيضا لأبي النُّجْم^(١):

* حَذَارٍ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارٍ *

أى : احْذَرُ، وانشد أيضا لرؤبة^(٢):

* نَظَارِكِي أُرْكَبَهَا نَظَارٍ *

أى : انْظُرْ، بِمَعْنَى انْتَظِرْ، وانشد لزهير^(٣):

وَلَنِعْمَ حَاشِنُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا

دُعِيْتَ نَزَالَ وَلَجٌ فِي الدُّعْرِ

(١) الكتاب ٢٧١/٣، والمقتضب ٢٧٠/٣، وابن الشجري ١١٠/٢، والإنصاف ٥٣٩، واللسان (حذر) ويعده :

حَتَّى يَصِيرَ اللَّيْلُ كَالنَّهَارِ

(٢) الكتاب ٢٧١/٣، والمقتضب ٢٧٠/٣، وابن الشجري ١١٠/٢، والإنصاف ٥٤٠

ومعناه : انتظر حتى أركبها.

(٣) ديوانه ٨٩، وسيبويه ٢٧١/٣، والمقتضب ٢٧٠/٣، وابن الشجري ١١١/٢، وابن يعيش ٢٦/٤، ٥٠، ٥٢، والخزانة ٢١٦/٦

يمدح هرم بن سنان المرمى. ومعناه : أنك مقدم شجاع إذا لبست الدرع فكنت حشوها، واشتدت الحرب حتى نادى الأقران : نزال نزال. ولج الناس في الدعر : أى تتابعوا في الفزع، وهو من اللجاج في الشيء، والتمادى فيه.

وأنشد أيضا^(١):

نَعَاءِ ابْنِ لَيْلَى لِلسَّمَاحَةِ وَالنَّدَى

وَأَيْدِي شَمَالٍ بَارِدَاتِ الْأَنَامِلِ

/ وأنشد لجريير^(٢):

نَعَاءِ أبا لَيْلَى لِكُلِّ طِمْرَةٍ

وَجَرْدَاءِ مِثْلِ الْقَوْسِ سَمِعَ حُجُولَهَا

أى : أنع ، من النعى وهو خبر الموت.

فهذا البابُ أيضا مقيسُ عند الناظم، فتقول على هذا (ضَرَابِ) من : اضْرِبْ، و(خَرَايَ) من : اخْرُجْ، و(عَمَالِ) من : اعملْ و(جَبَارِ) من : اجْبُرْ، و(قَتَالِ) من (اقتُلْ) ونحو ذلك.

وقد اختلف في هذا النوع أيضا، فحكى السِّيرافي عن بعض النحويين، ويذكر ذلك للمبرد، أنه لا يجعل الأمر من الثلاثي مطردا؛ بل يَقِفُه على السماع^(٣).

(١) الكتاب ٢٧٢/٣، والإحصاف ٥٢٨.

وهو مجهول القائل، ونعاء : اسم فعل أمر، بمعنى : أنع. والسماحة : الجود، وكذلك الندى.

والشمال : ريح تهب من جهة شمال. والأنامل : أطراف الأصابع، الواحد : أنملة. وباردات الأنامل : تصدر أطراف أصابع الناس فيها.

يقول : أنعه للندى والكرم عند شدة الزمان، وهبوب تلك الرياح التي هي أبرد الرياح، وأخفها للجذب.

(٢) الكتاب ٢٧٢/٣، والإحصاف ٥٣٨، وليس في ديوانه.

والطمرة : الخفيفة السريعة من الخيل. والجرءاء : القصيرة الشعر. وهذان الوصفان من الأوصاف التي توصف بها جياد الخيل وعتاقها. وشبهها بالقوس لانطوائها من الهزال، يريد أنه كان يجهدا في الحروب والغارات حتى هزلت. والحجول : جمع حَجَل، وهو القيد، يريد أنها كانت مذلة خاضعة للتقييد.

(٣) انظر : شرح الكتاب (المجلد الرابع - ورقة ١١٩ - ب).

والذى ذهب إليه سيبويه في هذا النوع، وفيما قبله، أنهما مُطَرِّدان
كمذهب الناظم، نَصُّ على ذلك في أبواب «مالا يَنْصَرَفُ» فقال : واعلم أن
(فَعَالٍ) ليس بمطَرِّدٍ في الصفات، نحو : خَلَقَ، ولا في مصدر، نحو : فَجَّارٍ،
وإنما يَطْرُدُ الباب في النداء، وفي الأمر^(١).

وقد مال الشَّلَوِيُّن^(٢) إلى رأى المبرِّد، وحَمَلَ عليه كلام سيبويه، وزعم أن
القياس أدَّاه إلى ذلك، قال: لأن باب الأمر أن يكون بالفعل، والعدْلُ عنه إلى
الأسماء ليس بقياس. وعلى هذا المعنى اعْتَمَدَ، ثم تأوَّل كلام سيبويه على أن
المراد بالاطراد الكثرة، وأراد بإطلاق الجواز أنه يريد الجوازَ على الجملة، على
معنى قوله في الاطراد.

وهذا كله خلافُ الظاهر من كلامه، وما علَّل به منع القياس لايلزم إذا كان
السماع بحيث يصلح أن يُقاس عليه لكثرتِه؛ لكن سيبويه شرط في اطراده
شرطاً، وهو أن يكون مبنياً من الفعل الثلاثي، فقال : واعلم أن (فَعَالٍ) جائزُمن
كل ماكان على بناء (فَعَلٍ) أو (فَعُلٍ) أو (فَعِلٍ) قال : : ولا يجوز من (أَفْعَلْتُ) لأننا
لم نسمعه من بنات الأربعة، إلا أن تَسْمَعَ شيئاً فتجيزه فيما سمعت،
ولاتجاوزَه^(٣).

وهذا الشرط هو الذى شَرَطَ الناظم في قوله : «من الثلاثي» فلا يجوز أن
تقول : (كَرَامٍ) من : أَكْرَمَ، ولا (خَرَّاجٍ) من أَخْرَجَ، ولا نحو ذلك. وما جاء منه

(١) الكتاب ٢٨٠/٣.

(٢) سبقت ترجمته.

(٣) الكتاب ٢٨٠/٣.

فَمَسْمُوعٌ نَحْوُ : (دَرَاكِ) مِنْ : أَذْرَكَ، وَ(بَدَارٍ زَيْدًا) مِنْ بَادَرْتُهُ، لِأَنَّهُ يُقَالُ : بَدَرْتُ إِلَيْهِ، وَبَادَرْتُهُ، فَهُوَ مِنْ (بَادَرْتُهُ) الْمُتَعَدَّى.

وَأُنْشِدَ يَعْقُوبُ، قَالَ : أُنْشِدُوا^(١) :

بَدَارِهَا مِنْ إِبِلٍ بَدَارِهَا

قَدْ نَزَلَ الْمَوْتُ لَدَى صِرْفَارِهَا

وَحَذَفُوا الزِّيَادَةَ لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ غَيْرَ أَصْلٍ اسْتَسْهَلُوا ذَلِكَ فِيهَا .

وَلَمْ يُمْكِنْ ذَلِكَ فِي (قَرَقَارٍ) بِمَعْنَى قَرَقِرَ، أَيْ صَوَّتَ، وَ(عَرَعَارٍ) بِمَعْنَى عَرَعِرَ، أَيْ اجْتَمَعُوا لِلْعَبِّ، لِأَصَالَةِ جَمِيعِ الْحُرُوفِ، فَخَرَجَ بِذَلِكَ عَنْ بِنَاءِ (فَعَالٍ) إِلَى مَا قَرِبَ مِنْهُ وَهُوَ (فَعْلَالٍ) أُنْشِدَ سَيَبُويَه لِأَبِي النُّجُمِ^(٢) :

قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا : قَرَقَارٍ

وَقَالَ النَّابِغَةُ^(٣) :

(١) انظر : معجم شواهد العربية ٤٨٣ .

(٢) الكتاب ٢٧٦/٣، وابن عيش ٥١/٤، والأشُمُونِي ١٦٠/٣، والخزانة ٢٠٧/٦، واللسان (قرد) يصف سحابة، وقبلة :

حـــــتى إذا كـــــان على مَطَار

يَمْنَاهُ وَالْيـــــســـــرى على التُّـــــرثَار

وَالصَّبَا : رِيحُ تَهَبُ مِنْ مَشْرِقِ الشَّمْسِ إِذَا اسْتَوَى اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ. وَالْمَعْنَى : قَالَتْ تِلْكَ الرِّيحُ لِلْسَّحَابِ : صَبْ مَا عِنْدَكَ مِنَ الْمَاءِ مُقَرَّنًا بِصَوْتِ الرِّعْدِ، يَعْنِي : ضَرْبَتِهِ رِيحُ الصَّبَا فَدَرَّ لَهَا، فَكَأَنَّهُا قَالَتْ لَهُ وَإِنْ كَانَتْ لَا تَقُولُ.

(٣) ديوانه ٣٥، وابن عيش ٥٢/٤، والأشُمُونِي ١٦٠/٣، والخزانة ٣١٢/٦

وَمَتَكْنَفِي جَنْبِي عَكَظُ : مُقِيمِينَ فِي كَنْفِي جَانِبِيهِ، وَالْكَتْفُ : النَّاحِيَةُ. وَعَكَظُ : سَوْقٌ قَرِيبَةٌ مِنْ مَكَّةَ، كَانَتْ تَقَامُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ. وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ : «بِهَاءٍ عَائِدٌ عَلَى عَكَظٍ. وَعَرَعَارُ : لَعِبَةٌ لِلصَّبِيَّانِ. وَالْمَعْنَى : أَنَّهُمْ أَمْنُونَ هُنَاكَ فِي إِقَامَتِهِمْ، لِعَزْهِمْ وَكَثْرَتِهِمْ، وَصَبِيَّانِهِمْ يَلْعَبُونَ هَذِهِ اللَّعِبَةَ لِرَفَاهِيَتِهِمْ وَأَمْنِهِمْ. وَالْبَيْتُ مِنْ شِعْرِ النَّابِغَةِ يَحْذَرُ بِهِ عَمْرُو بْنُ الْمُنْذَرِ ابْنَ مَاءِ السَّمَاءِ مَلِكَ الْحَيْرَةِ مِنْ قَوْمِهِ وَيَقُولُ لَهُ : إِنَّهُمْ نَزَلُوا بِمَكَازٍ، وَهُمْ كَثِيرُونَ يَسْتَعِينُونَ مِنْ لِقَاتِكَ.

مُتَكَنَّفِي جَنْبَى عَكَظَ كِلَيْهِمَا

يَدْعُو صَبِيَّهُمْ بِهَا عَرْعَارِ

وكان الناظم أراد نقل نص سيبويه في المسألة: إذ أتى بلفظ الأطراد، وشرط كون الفعل ثلاثياً، فعلى هذا كل ما جرى لشراح الكتاب في عبارة سيبويه من النظر جارها من أوله إلى آخره، فهو شرح للكلام ابن مالك هنا.

٢٦٧ / والنوع الثالث : (فُعَلُ) في سَبِّ الذكور، يعنى صفةً نظيره $\frac{3}{3}$ (فَعَالٍ) في سَبِّ الإناث، فيريد أن ذلك شائع في كلام العرب، وكثر واشتهر، لكن مختصاً بالنداء أيضاً، كنظيره في سَبِّ الإناث، نحو : ياغدرُ، ويافسقُ، ويا خُبثُ .

لكن لما كان هذا النوع عنده لم يكثر كثرة نظيره، لم يطلق فيه القياس، بل قال : «وَلَا تَقْسُ» فمنع من القياس فيه، ووقف على النقل وإن كثر وشاع.

وما ذهب إليه مذهب طائفة من النحويين، ومنهم من يجعله قياساً فيقول : ياكذبُويالؤمُ، وما أشبه ذلك. والتحاكمُ في هذا أيضاً إلى السماع .

ثم حكى مافى (فُلُ) شاذاً، وهو مجيئه في غير النداء ؛ فقال : « جرُّ في الشُّعر فلُ » يعني أنه يستعمل في غير النداء لكن في الشعر ضرورة .

وعين موضع السماع، وهو كونه جاء مجروراً، تحريماً في النقل، وتعييناً لموضع الشاهد، وتنبيهاً أنه إنما جاء في موضع واحد وإشارته

بذلك إلى بيت أبي النجم^(١):

* فِي لَجَّةٍ أُمْسِكُ فُلَانًا عَنْ قُلِّ *

وهنا تمَّ قصده إلا أنه يرد عليه السؤال من ثلاثة أوجه :

أحدهما : أن هذا النظم إنما المقصودُ به الإتيانُ بالأمور القياسية دون السماعية، إلا أن يُنبَّه على السماع تكلمةً بعد تحصيل المراد من القياس، وهو لم يفعل ذلك هنا؛ بل ترك من الأبنية ما هو عند طائفة من النحويين قياسٌ مطرد فيما يختص بالنداء، كـ(فَعَالٍ) عنده، وأتى بالفاظ شاذةً عوضَ ذلك، وهي : قُلُّ، وَلُؤْمَانُ، وَنُؤْمَانُ.

فقالوا : إن (مَفْعَلَان) في هذا الباب قياس نحو : مَكْرَمَان، وَمَلَأْمَان، وَمَكْذَبَان، وَمَخْبَثَان، فهذا من المسموع.

وأجازوا أن يقال : على هذا : مَفْسَقَانُ، ويا مَغْدِرَانُ، ويا مُلْكَعَانُ ، هذا إن اقتصرنا بالقياس على ما بُنِيَ للذم (وهو قول بعضهم : إن مَفْعَلَان) يختص بالذم^(٢) ورد عليه بقولهم : يامَكْرَمَانُ، فيقال قياساً عليه أيضا : يامَشْرَفَانُ، من (شَرَفَ) ويا مَفْقَهَانُ، من (فَقَّهَ) وما أشبه ذلك .

وإذا سلّمنا أنه غير قابل للقياس، ففيه من الشَّيَاع في الاستعمال، ومن الكثرة، ما يستحق به أن يُذكر مع (فَعَلٍ) فَتَرْكُهُ لمثل هذا، وذكرُهُ لمثل (قُلُّ، وَلُؤْمَانُ) عكس ما عليه الحُكْمَةُ الصناعية.

(١) سيبويه ٢/٢٤٨، ٣/٤٥٢، والمقتضب ٤/٢٣٨، وابن الشجري ٢/١٠١، والتصريح ٢/١٨٠، والأشموني ٣/١٦١، والخزانة ٢/٣٨٩، والعيني ٤/٢٢٨

واللَّجَّة - بالفتح - اختلاط الأصوات في الحرب. وأمسك فلانا عن قُل : يقال فيها : خذ هذا بدم هذا، وأسِر هذا بهذا. أو احجز بينهم.

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ت).

والثاني : أنه حين تعرّض لذكر الألفاظ المسموعة كان حقه أن يذكر جميعها أو أكثرها، كما فعل في «التسهيل»^(١) فأتى بـ(قُلْ، وَقُلَّة، وَمَكْرَمَان وَمَلَأْمَان، وَمَلَأْم، وَلُؤْمَان، وَنُؤْمَان).

وحكي غيره : مَخْبَثَان، وَمَكْذَبَان، وَأَشْيَاءٌ غَيْرَ هَذِهِ.

وإن سلمنا الإتيان ببعضها فكان حقه أن يأتى بأشهرها في النقل، وأكثرها تداولاً بين النحويين، كَمَكْرَمَان، وَمَلَأْمَان، ونحو ذلك، ويترك ذكر (لُؤْمَان، وَنُؤْمَان).

والثالث : أنه ذكرَ الشذوذ في (قُلْ) وهو من الأفراد المسموعة التي لو أهمل ذكرها لم يَلَمَّ على ذلك، وترك ذكرَ الشذوذ في (فَعَالٍ) المطرّد عنده، لأنهم قد استعملوا (لَكَاع) / في غير النداء، وأنشد النحويون على ذلك^(٢):

أَطُوفُ مَــا أَطُوفُ ثَم أَوِي

إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاع

وقد تقدّم أيضاً شذوذُ باب (فَعَالٍ) في الأمر^(٣)، وهو لم يُنبّه على ذلك، مع أنه أكّد من ذكر الشذوذ في (قُلْ).

(١) ص ١٨٧.

(٢) للحطّية، ديوانه ١٢٠، والمقتضب ٢٢٨/٤، وابن الشجري ١٠٧/٢، وابن يعيش ٥٧/٤، والهمع ٢٨٢/١، ٦٣/٢، والتصريح ١٨٠/٢، والأشعموني ١٦٠/٣، والخزانة ٤٠٤/٢، والعيني ٤٧٣/١، ٢٢٩/٤ قعيدة البيت : ريته وصاحبته، لقعودها فيه، وملازمتها له. ولكاع : لثيمة متناهية في اللّزم.

قاله يهجو امرأته، ومعناه : أسمى نهاري كله في طلب الرزق، فإذا أويت عند الليل أويت إلى بيت ريته في غاية اللّزم.

(٣) انظر : ص ٣٥٢، ٣٥٣.

والجوابُ عن السؤال الأول : أن القياس في (مَفْعَلَانٍ) غيرُ ثابت عنده؛ إذ لم يبلغ ماسَمِعَ منه مبلغَ ذلك، فيكون ذاهباً فيه مذهبٌ من اقتصر على المسموع. وهذا لا اعتراض فيه.

وأما كونه لم يذكره فيما شاع اختصاصه بالنداء (كما ذكرَ فَعَلَ) فإنما ذلك، والله أعلم، لأنه لم يتحقق عنده اختصاصه بالنداء^(١) ابتداءً، وذلك لأنه قد حكى : رجلٌ مَكْرَمَان، ورجلٌ مَلَكَمَان، وامرأةٌ مَلَكَمَانَة.

وحكى ابن خروف عن أبي الحسن أنه قال في «باب من التانيث» : فأما مَفْعَلَانٌ نحو : مَكْرَمَان ، ومَلَكَمَان، ومَخْبَثَان، ومَلَكَمَان، وما بُنِيَ على هذا البناء، فإذا جعلته للمؤنث ألحقت فيه الهاء، نحو : مَكْرَمَانَة ومَخْبَثَانَة، وهذا يجعل معرفة، تقول : هذا مَكْرَمَانٌ مُقْبِلًا، ومَكْرَمَانَةٌ مُقْبِلَةٌ.

قال ابن خروف : وفي هذا شيئان :

أحدهما : استعمالها في غير النداء، الثاني : استعمال الباب في المدح. انتهى.

فإذا كان الحكم هكذا فأيُّ شَيْعٍ يَثْبُت لـ(مَفْعَلَانٍ) في استعماله مخصوصا بالنداء؟

والجواب عن الثاني : أنه إنما قصد أن يأتى ببعض مُنبِّها على الباب، وموضعُ استيفاء المثل كُتِبَ اللغة أو المطولات في النحو، فالتنبيه في مثل هذا المختصرُ ببعض يكفي، وقد بين أن ما ذكره بعضٌ من جُملة حين قال : «بَعْضُ مَا يُخَصُّ بالنداء» فعليك أنت بالبحث عنها.

(١) مابين القوسين ساقط من (ت).

وأما كونه لم يأتِ بالمشهور من تلك الألفاظ فذلك، والله أعلم، لأن ما أتى به هو الذي تحقّق عنده أنه لم يستعمل في غير النداء، إذ كان غيرها قد نُقل فيه الاستعمالُ في غيره حسبما وقع التنبيه عليه آنفاً، ولم يكن ذلك كاختصاص بالضرورة كما قال في (قُلْ) بل استُعمل في الكلام فلم يعبأ به، وأتى بما يتخلّص به من الاعتراض عليه، وهو الألفاظ الثلاثة التي ذُكر.

والجواب عن الثالث : أنه ذُكر الشذوذ في (قُلْ) ولم يذكره في المقيس وهو موجود فيه، لأن المقيس إذا اطرد لم يضره المخالف الشاذ في اطراد؛ بل يبقى على حاله من الاطراد، ويوقف المسموعُ على محلّة، بخلاف المسموع إذا عارضه في استعماله استعمال آخر نحو : (قُلْ) فإن للقاتل أن يقول : قد استُعمل في النداء وغير النداء، فليس مختصاً، فيعارض بذلك، فلا يتخلّص له المثال من الاعتراض، فبيّن أن ما جاء في غير النداء إنما جاء في محل (الضرورة) لا في محل (الاختيار). ولذلك لم يُسمع في غير بيت أبي النّجم^(١)، كما نَبّه عليه بقوله : «وجرّ في الشّعْر قُلْ» وبقي ماعداً هذا الموضع مشتعملاً فيه (قُلْ) في النداء خاصة استعمالاً شهيراً، يشهد فيه أنه اختصّ بالنداء.

وهذا النوع من المسموعات الموقوفات على النقل قد يتفق كثيراً.

ألا ترى إلى استغنائهم بـ(ترك) عن / (وَذَرْ، وَوَدَعْ) وذلك مسموع، ثم $\frac{٢٦٩}{٣}$

(١) يعني قوله : * في لَجَّةِ أَمْسِكْ فَلَتَأْ عَنْ قُلْ * وقد تقدم.

إنهم حكموا (وَدَعَ) ولم تكن حكايته بمُخرجةٍ له عن قاعدة الاستغناء، لأن الاستغناء عنه شهير، وتَرَكُ الاستغناء غيرُ شهير، فكَذلك مسألتنا، ولها نظائر كثيرة.

فتأمل مقصدَ الناظم في التنبيه على الشنوذ في (قُلْ) وعدم التنبيه عليه في (فَعَالَ) يظهر لك أنه لو عكس الأمر لتوجَّه الاعتراضُ عليه، وهذا حَسَنٌ من التنبيه، وبالله التوفيق.

الاستغاثة

الاستغاثة : هى دعاء المُسْتَغْثِرِ المُسْتَنْصِرَ بِهِ، والمُسْتَعِينِ المُسْتَعَانَ بِهِ.
فهى تختصُّ بالنداء، فلذلك أتى بها فى أبوابه، لكن لها حكمٌ مختص بها
دون ماتقدم فى النداء، فلا بدُّ من ذكره.
والاستغاثة لها متعلّقان، وهما المُسْتَغَاثُ بِهِ، والمُسْتَغَاثُ مِنْ أَجْلِهِ، فابتدأ
بذكر المُسْتَغَاثِ بِهِ، فقال :

إِذَا اسْتُغِيْثَ اسْمُ مُنَادٍ خُفِضَ

بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَيَّا لِّلْمُرْتَضَى

يعنى أن الاسم المنادى إذا استُغِيْثَ بِهِ فحكمه أن يدخل عليه لامُ الجر
فيجرُّ بها، لكنها تكون مفتوحة، ولا تكون مكسورة كحالها فى غير النداء؛ بل
تَرْجِعُ إِلَى أَصْلِهَا مِنَ التَّحْرِكِ بِالْفَتْحِ؛ إِذْ كَانَ الْأَصْلُ، فِيمَا كَانَ مِنَ الْحُرُوفِ
عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ يُبْتَدَأُ بِهِ، أَنْ يُحْرَكَ بِالْفَتْحِ، لِأَنَّهَا أَخْفُ الْحَرَكَاتِ، فَرُوجِعَ هُنَا
الْأَصْلَ.

وفى قوله : «خُفِضَ بِاللَّامِ» تنبيه على مسألتين :

إحداهما : أن المنادى المفرد المبنى، والمنادى المعرب، فى هذا الحكم على
حدِّ سواء، وهو الرجوع إلى الإعراب والخفض باللام، فلا يبقى المبنى مبنياً كما
كان قبل دخول اللام، لأن اللام مُعَارِضٌ فِي وَجْهِ سَبَبِ الْبِنَاءِ، فَلَا يَصِحُّ بَقَاؤُهُ،
فَتَقُولُ : يَا زَيْدٌ، وَفِي الْمَثْنَى : يَا لَزَيْدَيْنِ، وَفِي الْمَجْمُوعِ : يَا لَزَيْدَيْنِ، وَفِي الْمُضَافِ
: يَا عَبْدَ اللَّهِ، وَيَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

وأما ما كان مبنياً قبل النداء فلا سبيلَ إلى إعرابه كغير المنادى.

والثانية : التبيهُ على أن هذه اللام هي الجارة لقوله : «خَفِضَ بِاللَّامِ» ولم يقل : خَفِضَ بغيرها، وذلك أن مذهب أهل البصرة أن هذه اللام ليست مختصرة من شيء؛ بل هي لام الجر التي في (لَزِيدٌ، وَلِعَمْرٍو).

وزهد الكوفيون إلى أنها ليست بلام الجر، وإنما أصلها (آل) بمعنى : أهل، ثم اختصر ذلك لكثرة الاستعمال^(١)، كما في

أَيْشٍ، وَيُؤْلَمُهُ، وَاللَّهُمَّ، في قولهم^(٢)، فالأصل أن يقال: يَا آلَ فلان، فلما اختصر صار : يَا لَ فلان.

ومن دليلهم على هذا فتحها، لأن لام الجر لا تفتح إلا مع المضمر، وليس هذا بمضمر.

وأيضاً فإن العرب وقفت عليها دون ما بعدها، كما قال، أنشدته ابن جُنَى^(٣):

(١) انظر : السيرافي (المجلد الثالث - ورقة ٥٢ - ١).

(٢) أصل «أيش» عندهم أي شيء.

وأصل «يؤلمه» ويؤل أمه، فحذفت لام (ويل) وهمزة (أم).

وأصل «اللهم» يا الله أمنا بخير. وانظر : الإنصاف ٢٤١/١ (المسألة السابعة والأربعون).

(٣) الخصائص ٢٧٦/١، ٣٧٥/٢، ٢٢٨/٣، والمغنى ٢٦٩، ٤٤٥، والهمع ٧٤/٣، والضرائع ٦/٢، والعيني ٥٢٠/١، والدرر ١٥٦/١.

وهو لزهير بن مسعود الضبي، ويحده :

وَلَمْ يَثِقِ الْعَوَاتِقُ مِنْ غَيْرِهِ بِغَيْرِهِ وَخَلَيْنَ الْحِجَالَا

والمنثوب : الذي يدمو الناس للحرب يستصرهم. وقوله : «يالا» يريد : يا بني فلان -

والعواتق : جمع عاتق، وهي الجارية التي لم تتزوج. وخلين الرجال : خرجن من الرجال من الفرع، فلا يثقن بأن يمنعن الأزواج والاباء والإخوة. يقول : نحن عندهن أوثق منكم.

فَخَيْرُ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ
إِذَا الدَّاعِي الْمُنُوبُ قَالَ يَا لَا

ولام الجر لا يُوقَفُ عليها باتفاق.

ولاحجة في هذا، أما البيت فقال المؤلف^(١): يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ
الأصل فيه : ياقوأم لأفِرَارَ، أولا تَفَرُّوا، ثم اختُصِرَ الكلام اكتفاءً بأوله، $\frac{٢٧٠}{٣}$
ونظيره قوله^(٢):

بِالْخَيْرِ خَيْرَاتٍ وَإِنْ شَرَّافَا
وَلَا أُرِيدُ الشُّرَّ إِلَّا أَنْ تَا
يريد : إِنْ شَرَّافًا فَشَرٌّ، وَلَا أُرِيدُ الشُّرَّ إِلَّا أَنْ تَشَاءَ.
وأما فتح اللام فعَلَّهُ البصريون بأوجه :

منها أنها فُتِحَتْ فَرَقًا بينها وبين لامِ المُسْتَفَاعَاتِ مِنْ أَجْلِهِ، لَأَنَّهَا لَوْ
بَقِيَتْ عَلَى كِسْرِهَا، وَاللَّامُ الْآخَرَى مَكْسُورَةٌ أَيْضًا، لَوَقَعَ اللَّبْسُ بَيْنَهُمَا.
ومنها أنها فُتِحَتْ تَشْبِيهًا لِلْمَنَادَى بِالْمُضْمَرِ، وَلِذَلِكَ بُنِيَ لَوَقُوعُهُ
مَوْقَعَهُ، فَلَمَّا تَمَحَّضَ شَبَّهَهُ بِهِ عَوْمِلَ مَعَامَلَتِهِ فِي دُخُولِ اللَّامِ، وَهَذَا الْوَجْهُ
مَكْمَلٌ لِلأَوَّلِ.

ومنها : أَنْ أَصْلَ اللَّامِ الْفَتْحُ، وَإِنَّمَا كُسِرَتْ فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ لَامِ
الابْتِدَاءِ حَيْثُ لَا يَظْهَرُ الْإِعْرَابُ، نَحْوُ : لِهَذَا غَلَامٌ؛ إِذْ لَوْ بَقِيَتْ مَفْتُوحَةً لَمْ
يُعْرَفْ مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ، فَلَمَّا وَقَعَتْ فِي النِّدَاءِ، وَهُوَ مَوْضِعٌ لَاتَدَخُّلِ فِيهِ
لَامُ الْابْتِدَاءِ، رُجِعَ الْأَصْلُ فِيهَا.

(١) شرح التسهيل (ورقة ١٢٠٤).

(٢) سيبويه ٣/٢٢١، وشرح شواهد الشافعية ٢٦٢، والهمع ٦/٢٢٠، والدرر ٢/٢٣٦،
واللسان (تا) والرجز للقيم بن أوس.

قالوا : ومن الدليل على قولهم الرجوعُ إلى الأصل وجوباً في المعطوف
دون إعادة (يا) نحو : يالْزَيْدِ ولعمري، كما سيأتى.

ولو كانت بعضُ (آل) لم يكن لكسرُها هناك موجب.

وأيضاً فلو كانت بعضُ (آل) لم تَدْخُلْ على ما لم تَدْخُلْ عليه (آل) نحو :
يَاللَّهُ، وَيَالنَّاسَ، وَيَالهَؤُلَاءِ، ونحو ذلك.

وأيضاً فما ادَّعَوْهُ خِلافُ الظاهر بغير دليل، والحملُ على الظاهر هو
الأصل، حتى يدل دليلٌ على خلافه.

فالصحيح إذاً ما ذهب إليه الناظم ومُوافِقُوه، من كَوْنِها حرفَ جَرٍّ.

وقوله : «كَيَّاَ لِلْمُرْتَضَى» مثالٌ من ذلك.

وفيه تنبيه على معنيين :

أحدهما : أنه أتى بـ(يا) دون غيرها، ولم يُنَبَّه على سواها إشارةً إلى أن
الاستغاثةَ مخصوصةَ بـ(يا) فلا يُستعمل فيها الهمزة، ولا (أَيَّا) ولا (هَيَّا) ولا
غير ذلك من الأنوات، لأنها أمُّ الباب، فتقول : يالْزَيْدِ، وَيالْعَمْرِي، وَيالْعَبْدَ اللَّهِ، وما
أشبه ذلك.

والثاني : أنه أتى في المثال بما فيه الألف واللام، فأشعر أنه ينادى في
هذا الباب، وإن لم يُنَادَ في غيره كما تقدم، فتقول : يَاللَّهُ، وَيَاللْمُسْلِمِينَ ،
وقال^(١) :

(١) المقتضب ٢٥٦/٤، والجمل للزجاجي ١٨٠، والهمع ٧٢/٣، والأشمونى ١٦٥/٣، والخزانة
١٥٤/٢، والدرر ١٥٥/١

وبيكيك : بيكي عليك. والثاني : المراد به بعيد النسب. والكهول : جمع كهل، وهو مَنْ جاوز الثلاثين
إلى نحو الخمسين والشبان : جمع شاب. ومعناه : بيكي عليك القريب، ويسر بموتك القريب، وهو
أحد الأعاجيب.

يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُفْتَرِبُ
يَا لَكْهُولٍ وَلِلشُّبَّانِ لِعَجَبٍ

وَأُنْشِدُ سِيَبِيهِ^(١) :

يَا عَطْفَانَا وَيَا رِيَّاحَ
وَأَبَى الْحَشْرِجِ الْفَتَى النَّفَّاحَ

وهو كثير.

فلا يُفْتَقِرُ في نداء مافيه الألف واللام إلى ما افتقر إليه قَبْلُ، وكأنه لما
دَخَلَ اللام وفَصَلَتْ بين (يا) والمنادى زال قَبْحُ اجتماع أداتَيْ تعريف.

وقوله : « إِذَا اسْتَغِيثَ اسْمٌ » فَعْدَى « اسْتَغَاثَ » بغير باء - مقصودُ منه، قال
في « الشرح »^(٢) « المعروف في اللغة تَعْدَى فِعْلُهُ بِنَفْسِهِ نحو : اسْتَغَاثَ زَيْدٌ عَمْرًا،
قال الله تعالى { إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ }^(٣) » وقال : { فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي
مِنْ شَيْعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ }^(٤).

(١) الكتاب ٢١٧/٢، والمقتضب ٢٥٧/٤، وابن يعيش ١٢٨/١، ١٣١، والهمع ٧٢/٣، والاشموني
١٦٥/٣، والخزانة ١٥٤/٢، والعيني ٢٦٨/٤
وقبله :

يَا الْقَوَمِي مَنِ لِلنُّهَى وَالْأَسْمَاعِي

يَا الْقَوَمِي مَنِ لِلنُّدَى وَالسُّمَاعِي

وعطاف ورياح وأبو الحشرج : أسماء رجال من قومه. والنفاح : الكثير النفخ، أى العطية.
يرثي رجالا من قومه، ويقول : لم يبق للعلا والمساغي من يقوم بها بعدهم.

(٢) ورقة (٢٠٣ - ب).

(٣) سورة الأنفال / آية : ٩.

(٤) سورة القصص / آية : ١٥.

قال : فألداعي مُسْتَفِيثٌ، والمَدْعُو مُسْتَفَاتٌ.

قال : والنحويون يقولون : استغاث / به، فهو مُسْتَفَاتٌ به، وكلام
العرب بخلاف ذلك.

وما قاله ظاهرٌ في معظم النقل، إلا أن سيبويه يستعمله في كتابه
بالباء، فله لم يقله إلا عن مُسْتَنَدٍ، أو يكون ممأ لم يُسمع.

وقد قال ابن سيده : إن «الاختزال» بمعنى «الحذف» لم يجده إلا
في كلام سيبويه، فانظره فيه.

وافتَحْ مَعَ الْمُعْطُوفِ إِن كَرَّرْتَ يَا

وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ اتِّتِيَا

يعنى أن اللام المذكورة إذا دخلت على المعطوف، فلا يخلو أن
تُكْرَرُ (يا) أولاً تُكْرَرُ، فإن كُرِّرَتْ فالفتحُ المذكور باقٍ مع المعطوف.

فإن قلت : يalzid وياالعمر، فتحت لام (عمر) كما فتحت لام
(زيد) لأن سبب الفتح حاصل، وهو دخولها على منادى مُسْتَفَاتٍ. ومنه
قول عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - حين طعنه العُجْ فَيُرْوِزُ لعنة
الله^(١) : يَا اللَّهُ وَيَا لِّلْمُسْلِمِينَ، وأنشد سيبويه^(٢) :

يَا لِعُطَافِنَا وَيَا لِرِيَّاحٍ

وَأَبَى الْحَشْرَجَ الْفَتَى النَّفَّاحِ

(١) هو أبو لؤلؤة المجوسي النهاوندي، غلام المغيرة بن شعبة رضي الله عنه. طعن أمير
المؤمنين عمر بن الخطاب. رضي الله عنه في خاصرته حين كبر لصلاة الصبح.

(٢) تقدم الاستشهاد به.

وأما إذا لم تُعَدَّ (يا) فإن اللام تكون على أصلها من الكسر، فتقول :
 يالزَيدِ ولِعمروِ فلام (عمرو) لا تكون إلا مكسورة.
 وهذا معنى قوله : «وفي سِوَى ذلك بالكسْرِ اثْنِيَا، أى في سِوَى المعطوف
 المكرَّر معه (يا) ومن ذلك قول الشاعر^(١) :

* يالْلَكُھولِ وللشُّبانِ للعُجبِ *

وإنما كُسِرَتْ وإن كانت داخلة على المستغاث المستحق للفتح، لأنه لما
 عُطِف أحدُ الاسمين على الآخر عُلِمَ أن الثاني داخل في حكم الأول، لأن خاصَّة
 (الواو) التشريكُ بين المعطوف والمعطوف عليه، لفظاً ومعنى، فأغْنَى عن فتحها،
 فلم يقع لبس بين (لام) المستغاث و(لام) المستغاث من أجله.

وهذا التعليل لمن جَعَلَ الفتحَ للفرق، ومن جَعَلَهُ لوقوعه موقعَ المضمر اعتلَّ
 بأنه قد يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه ، فلا يلزم الفتح في
 الثانية ، لأن الموضع غيرُ مُوجب وإن كان على التشريك في العامل كقولهم :
 رَبُّ رجلٍ وأخيه، وكلُّ شاةٍ وسَخَلَتْها بدرهم، ومررتُ بزيدٍ وعمراً . ومن ذلك
 كثير.

وهاهنا سؤال مُضْمَنُهُ دعوى الإخلال^(٢)، وهو أن الناظم ذكر في هذا
 الباب حكم المستغاث، وما يتعلق به في نفسه، ولم ينص على حكم المستغاث من
 أجله، وهو ركن من أركان الباب، لأن الاستغاثة تفتقر إلى الكلام في ركنين
 [لا يتم حكم الباب إلا بذكرهما، وهما المستغاث والمستغاث من أجله، فالعالمُ

(١) صدره :

يَبْكِيكَ ناءٌ بَعِيدُ الدارِ مُعْتَرِبُ

وسبق الاستشهاد به.

(٢) في الأصل «مضمن معنى الإخلال» وما أثبتته من (س، ت).

بأحدهما دون الآخر غيرُ عالم بباب الاستغاثة على الكمال، بل لابد من العلم بأحكام الركنين معا^(١) وحينئذٍ يكمل .

ولا يضر كون ذلك الكلام في أخصر ما يمكن، فالناظم اختصر هذا الباب اختصاراً، أفضى به إلى الاقتصار على ما لا يستقل به الباب دون ما ترك.

والجواب : أن يقال أولاً : إن الكلام في المستغاث من أجله ليس بجزء من الباب يختص به حكمٌ فيه دون حكمه في غيره، وإنما المستغاث من أجله اسم مجرور باللام المكسورة، على حدِّ سائر المجرورات باللام، فلم يكن فيه أمر زائد يتكلم عليه هاهنا .

وأيضاً : فلا يلزم في الاستغاثة الإتيان بالمستغاث من أجله؛ / بل $\frac{٢٧٢}{٣}$ يجوز الاقتصارُ على المستغاث بونه، كقول عمر - رضي الله عنه - يا الله، ويا للمسلمين، وقول مهلهل، أنشدته سيبويه^(٢) :

يَا بَكْرُ أَنْشِرُوا لِي كُلِّبًا

يَا بَكْرُ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ؟

فلم يذكر المستغاث من أجله باللام، وإن كان قد أتى به [لأنه جائز أن يأتي به^(٣)] على غير وجهٍ واحد، فتقول : يا زَيْدُ ادْفَعْ عَنِّي الْأَسَدَ، ويا زَيْدُ خَفْتُ الْأَسَدَ، ويا زَيْدُ قَتَلَنِي الْأَسَدُ، إلى غير ذلك من العبارات، كما أنه قد يُذكر بلام العلة. فتقول : يا زَيْدُ لِلْأَسَدِ، كقول أمية بن أبي عاخذ، أنشدته في الكتاب^(٤) :

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) تقدم الاستشهاد به في «باب التوكيد».

(٣) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٤) الكتاب ٢/٢١٦، وديوان الهذليين ٢/١٧٢ =

أَلَا يَالْقَوْمِي لِطَيْفِ الْخِيَالِ
أُرْقُ، مَن نَّازِحِ ذِي دَلَالِ
وَأُنْشِدْ أَيْضًا لِقَيْسِ بْنِ ذَرِيحٍ^(١) :
تَكْنُفْنِي الْوُشَاةُ فَارْزَعْجُونِي
فَيَا النَّاسَ لِلْوَأَشِيِّ الْمَطَاعِ

والنحويون إنما ذكروا المستغاث من أجله مع المستغاث إذا أتى باللام، لينبئوا على اختلافهما.

قال السيرافي : حين تَكَلَّمَ في هذه اللام، وفي أصلها : ثم عَرَضَ دخولها في النداء على معنيين مختلفين، فاحتجج إلى الفصل بينهما فيمن تستغيث به ، وتستغيث له^(٢)، فإذا كان كذلك ، وكانت لَامُ المستغاث من أجله غير لازمة، وإذا أتى بها بقيت على أصلها الاستعمال من الكسر، لم يُحتج إلى النصَّ عليهما .
وأيضاً : فإن معنى الكلام يبينهما، لأنك إذا قلت : يالْزَيْدُ لِلْأَسَدِ، فمعنى الكلام يستدعي هنا لَامَ التعليل، كأنك قلت : أدعو زيداَ للأسدِ، أى لأجل الأسد.

== والطيف : مايطيف بالإنسان في نومه من خيال من يهوى. وأرُق : منع من النوم. ونازح : بعيد، يعني حبيته. ودلال المرأة : حسن حديثها ومزجها.

(١) الكتاب ٢١٦/٢، والجمل ١٧٩، وابن يعيش ١٢١/١، والعيني ٢٥٩/٤

وينسب كذلك لحسان بن ثابت رضي الله عنه.

وتكنفني : أحاط بي، والكتف : الجانب والناحية. والوشاة : جمع واش، وهو النمام. وأزعجوني : أقلقوني . يعني أن الوشاة أفسدوا ما بيني وبين صاحبتى، وهى تطيع هؤلاء الوشاة، وتصدق كلامهم.

(٢) نص السيرافي (المجلد ٣ - ص ٥١ - ب) هو : ثم عَرَضَ دخولها في النداء على معنيين مختلفين، فاحتجج إلى الفصل بينهما. والمعنيان المختلفان أنك تدخل اللام على من تستغيث به، وهو منادى كقولك : يالزید وبالله، إذا استغثت بهم فتأديتهم، وتدخلها على من تستغيث له إذا دعوت قوماً إلى إمانته، كقولك : يا للضعيف والمظلوم، كأنه قال إن بحضرته : أدعوكم للضعيف والمظلوم.

فإن قلت : فمن أين تتعین اللام دون غيرها من حروف التعليل، فربما يقول القائل : أتى بالباء أو (فى) ويبنى على ذلك أن يقال : يalzid بالأسد، أى بسبب الأسد، وذلك لا يقال؟

فالجواب : أن في كلام الناظم ما يشير إلى اللام، وأنها التي تتعین دون غيرها، لأنه قال : «وفي سوى ذلك بالكسر اثتياً» وهذا الشطر لو كانت فائدته أن المعطوف غير المكرر معه (يا) تكسر لامة، ولم يقد غير ذلك، لكان حشوا؛ إذ كان ذلك مفهوما من الشطر الأول، وهو قوله : «إن كررت يا» لأنه يعطى بمفهوم الشرط أنها لا تفتح إن لم تكرر (يا) فلما لم يجتزئ بالمفهوم دون أن يذكر ذلك نصاً، وأتى بأداة الشمول وهى (ما) في قوله: «ومأ سوى ذلك» دل على أن ثم لماً أخرى غير لام المعطوف، وما ذاك إلا لأم المستغاث من أجله.

فهذا وجه ثانٍ من الاعتذار، ولا تستبعد هذا، فإن لابن مالك في هذا «النظم» إشارات يجتزئ بها عن صريح العبارات، وقد مر من ذلك أشياء، وسترى أخرى فيما يأتى إن شاء الله تعالى. ثم قال :

ولام ما استغيث عاقبت ألف

وهكذا اسم ذو تعجب ألف

يعنى أن لام المستغاث في أول الاسم تعاقب الألف في آخره، فتلحق هذه تارة كما تقدم، وتلحق هذه أخرى فتقول : يalzidأه، بمعنى : يalzid، وأنشد المؤلف في «الشرح»^(١):

يا يalzidأ لامل نيل عـ

وغنى بعد فاقه وهوان

(١) المغنى ٣٧١، والتصريح ١٨١/٢، والأشمونى ١٦٦/٣، والدرر ٢٠/٢

والفاقه : الفقر. والهوان : الذل والصغار.

ولا يجوز أن يُجمع بينهما فيقال : يَا زَيْدًا، لأنها كالعوض من اللام، ولا يجمع بين / العوض والمعوّض منه، كما لا تجتمع هاء $\frac{٢٧٣}{٣}$ (الجَّاحِجَة) مع ياء (الجَّاحِجِيع^(١)) ولا ألف (يَمَانٍ) مع ياء (يَمْنَى) ولاميم (اللهم) مع حرف النداء، وأشباه ذلك كثير^(٢).

وهذه الألف هي اللاحقة في المنذوب، وعلى ذلك الحدّ تلحقه، كما سيأتى إن شاء الله، إلا أنها هنا عَوْضٌ، وهناك غيرُ عَوْضٍ. وجاء قوله : «عَاقَبْتُ أَلْفَ» على لغة من يقف على المنصوب بحذف التنوين، فيقول : رأيتُ زَيْدًا^(٣)، ومنه^(٤):

* وَأَخْذُ مِنْ كُلِّ حَيٍّ عَصْمٌ *

ثم قال : «ومثله اسمٌ نو تَعَجَّبُ أَلْفٌ» ضمير « مثله » عائد على المستغاث، فيريد أن الاسم الذي يُتَعَجَّبُ منه يكون حكمه حكمَ الاسم المستغاث في جميع ما تقدم، فتلحقه اللام مفتوحة، وإذا عطفت عليه مع إعادة (يا) فتحت لام المعطوف، وإن لم تُعْدها كسرتهَا، وإذا أردتَ

(١) الجاحجة والجاحجيع : جمع جَحَاجٍ، وهو السيد الكريم.

(٢) الخصائص ٣٠٢/٢، ٣٠٥ «باب في زيادة الحرف عوضا من حرف آخر».

(٣) هي لغة ربيعة، وانظر : الخصائص ٩٦/٢، ٩٧.

(٤) للأعشى، وصدره :

إِلَى الْمَرْءِ قَيْسٌ أَطِيلُ السَّرَى

من قصيدة له مدح بها قيس بن معد يكرب.

والبيت في ديوانه ١٩، والخصائص ٩٧/٢، وابن يعيش ٧٠/٩، وشرح شواهد الشافعية

١٩١، والخزانة ٤٤٥/٤

والعصم - بضمعين - جمع عصام، وعصام القرية : وكاؤها أو عروتها. يعني عهدا يلحق به ويعز ويروي «عصم» بكسر ففتح، جمع عصمة، وهي السبب والحبل، أي العهد.

الإتيانَ بالمتعجبِ منه أتيتَ بلامه مكسورةً والخلاف الذي في اللام هناك جارٍ هنا، وتعويضُ الألفِ آخرًا من اللام كذلك.

وبالجملة فجميع تلك الأحكام جاريةٌ هنا، وأعطى ذلك من كلامه النصُّ على المماثلة، فتقول : يا للْعَجَبِ، ويا لَزَيْدٍ لِّلْعَجَبِ، ويا لِّلْعَجَبِ ويا لِّلْماءِ، ويا عَجْبَاهُ، ومن ذلك قول الشاعر، أنشده سيبويه^(١) :

لَخُطَّابُ لَيْلَى يالْبُرْتُنَ مِنْكُمْ

أَدُلُّ وَأَمْضَى مِنْ سُلَيْكِ الْمَقَانِبِ

ثم قال سيبويه : وقالوا : يا للْعَجَبِ، ويا لِّلْفَلَيْقة.

يعنى الداهية، كأنهم رأوا أمرًا عجبًا، فقالوا : يا لَّبُرْتُنَ، أى مثلكم يدعى للعظام^(٢).

قال : وقالوا : يا للْعَجَبِ، ويا لِّلْماءِ، لَمَّا رأوا عجبًا، أو رأوا ماءً كثيرًا، كأنه يقول : تعال يا ماء، أو تعال يا عَجَبُ، فإنه من أَيْامِكِ وَزَمَانِكِ^(٣).

قال : ومثل ذلك : ياللدَّوَاهِي، أى تَعَالَيْنَ، فإنه لا يُسْتَنْكَرُ، لَكُنْ، لأنه من إِبَاءٍ نَكْنُ وأحيانِ كُنْ^(٣).

(١) الكتاب ٢١٧/٢، وابن يعيش ١٣١/٨، واللسان (برثن)

والشعر لفرار الأسدي، أو قيس بن الملوح، أو قران الأسدي.
وليلي : امرأته.

وبرثن، قبيلة، أوحى من أسد. سليك : هو سليك بن السلكة، أحد عدائي العرب وصعاليكهم والمقانب : جمع مقنب، وهو الجماعة من الخيل، وكان سليك يسمى «سليك المقانب» وكانت قبيلة برثن قد داخلوا امرأته، وأفسدوها عليه، فقال هذا متعجبًا من فعلهم، وجعلهم في الاهتداء إلى إفسادها عليه، وانتزاعها منه أهدى من السليك.

(٢) في الكتاب (٢١٧/٢) «دُعِيَ للعظام» بصيغة الماضي.

(٣) الكتاب ٢١٧/٢.

ثم حكى عن الخليل تعويض ألف من اللام في الاستغاثه والتعجب معاً^(١)، وقال الأعشى^(٢):

بَانتْ لِنَحْزُنِّنا عَفَّارُهُ

يَا جَارَتَا مَا أَنتِ جَارُهُ

وقوله : «ألف» في موضع الصفة للتعجب، كأنه يقول : ومثله اسمٌ ذو تعجبٍ مألوفٍ في ذلك الاسم، تحزناً من أن يكون غير مألوفٍ في التعجب، وهذا يُتصوّر حيث لا يعرف السامع مع ما أراد بذلك النداء، إما بأن يكون المتعجب منه نكرة، نحو : يا رجل، فإن مثل هذا لاتألفه العرب في التعجب كما لا تألفه في الاستغاثه، فلا يجوز ذلك.

وإما بأن يكون معرفةً ولا قرينة تدل على قصد المستصريح، لالفظية ولا معنوية وذلك أن ماتقدم من أمثلة العرب يعرف السامع منها قصد المتكلم. فالقرينة اللفظية في البيت دليل ، ويا للتعجب ويا للقليلة - كذلك ، لأن العجب لا يستغاث إذا وقع واشتهر ، وكذلك ذُكرُ الداهية كذلك يدل عليها ، وكذلك : يا لئلاء، إذا كان الماء الكثير ظاهراً للعيان، أو في معنى ذلك، وهكذا سائرهما.

(١) نفسه ٢١٧/٢.

(٢) ديوانه ١١١، وابن يعيش ٢٢/٣، والأشموني ١٧/٣، والخزانة ٣٠٨/٣.

[ويأنت : فارقت. وتحزننا : يكون من : حَزَنَتْ يُحْزِنُهُ، وهي لغة قريش، أو من أحزنه يُحْزِنُهُ، وهي لغة تميم، وقد قرئ بهما. وعفارة : اسم إمرأته. وياجارتا : التفات من الغيبة إلى الخطاب، وأصله : ياجارتي، فقلبت الياء ألفاً. وجارة الرجل : امرأته التي تجاوره في المنزل.] وسبق الاستشهاد به في «باب التعجب».

بخلاف ما إذا قلت : يالْصَّاحِبِنا، وليس ثَمَّ ما يدل على أنه متعجب منه، فإنه لا يقال، كما لا تقول : جاعنى إنسانٌ، لأنه لا فائدة فيه.

وإذا كان كذلك فلا بد من اشتراط كَوْنِه معروفًا في التعجب منه،

وهو / معنى كونه ذا تعجبٍ مألوفٍ، وعلَّةُ ذلك تُشبهه علَّةُ «الْمُنْدُوبِ» التى $\frac{٢٧٤}{٣}$ تُذكر في بابِه إن شاء الله.

فإن قيل : فقد سقط للناظم هذا الشرطُ من المستغاث، وهو مُفْتَقِرُ إليه كما في التعجب؛ بل التعجب فرعُ الاستغاثَةِ، والمعنى فيهما واحد، فكان حقه أن يُنبَّه على أنه لا يُستغاثُ إلا معروفٌ، تحرُّزًا من النكرة؛ إذ لا يستغاث من لا يُعرف، فلا يقال : يالْرجُلِ، ولا يالْإنسانِ، وكذلك المعرفة إذا لم تتعين [فلا يقال] ^(١) يالْمَنْ جاعنى، ويلَ مَنْ قام أبوه، وما أشبه ذلك، وإطلاقه يَقْتَضِى هذا كُلُّه.

فالجواب : إما أن يقال : إن ذلك غير مشترط لا في التعجب ولا في غيره إلا في المندوب، لأن النحويين لم يشترطوه هنا، واشتروا ذلك في المندوب، فلو كان معتبراً لذكروه، ويحمل قول الناظم على إطلاقه، وقوله : «ألف» لا يريد به زيادة معنى.

وإما أن يكون عنده معتبراً حسبما تقدم في التعجب، واتكل على ما يعطيه مثاله في قوله : «يالْمُرْتَضَى» والمسألة بعدُ في محل النظر، لم أجد فيها ما أعتمد عليه.

وتمَّ سؤال ثانٍ، وهو أنه شَبَّه المتعجب منه بالمستغاث وحكم له بحكمه، فاقترضى أنه ليس له إلا ذاك، كما ليس للمستغاث إلا ما قال،

(١) زيادة تستقيم بها العبارة.

وليس للمستغاث إلا ما قال، وليس كذلك، لجواز خُلُو ذى التعجب من اللام والألف، فقد تقول : يَاطُولُ شَوْقِي إِلَى زَيْدٍ، وَيَا حُسْنَهُ، وَيَا عَجْبًا مِنْهُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَهُوَ كَثِيرٌ.

والجواب : أن المؤلف جَعَلَ هَذَا فِي «التسهيل» مِنْ قَبِيلِ النَّادِرِ فَقَالَ : وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهُمَا فِي التَّعْجِبِ ^(١)، وَأَنْشَدَ عَلَى ذَلِكَ بَيْتًا فِيهِ ^(٢):

* فَيَاطُولُ مَا شَوْقِي *

وَإِذَا كَانَ نَادِرًا عِنْدَهُ لَمْ يَضُرَّهُ تَرْكُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) التسهيل : ١٨٤

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو بتمامه :

أَوَانِسُ يَسْلُبُنَ الْحَلِيمَ فـ____وَادَهُ فَيَاطُولُ مَا شَوْقِي وَيَا حُسْنَ مُجْتَنَى

[شرح التسهيل - ورقة ٢٠٤ - ١].

{الندبة}

الندبة : هى الاستصراخ بالمفقود ، أو ما أُقيم مُقامة ، على جهة التفجّع أو التوجّع ، لا لأن يُجيب .

فإذا قلت : وأزِيدَاهُ ، وهو ميّت ، فانت لم تقصد بنداؤه أن يُجيبك ، وإنما قصدك التصويّتُ باسمه تفجّعاً لفقده .

وكذلك إذا كان غير مفقود ، لكن تنزّل منزلته كقول عمر - رضى الله عنه - حين أعلم بجذبٍ شديدٍ أصاب قوماً من العرب : وأَعْمَرَاهُ ، وأَعْمَرَاهُ ، وكقول الخنساءِ ومن أسر معها من آل صخر ، وهو غائب غير مرجو الحضور : وَأَصْخَرَاهُ ، وكقول الشاعر^(١) :

فَوَاكِبِي مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُحِبُّنِي

وَمِنْ عَابِرَاتِ مَالِهِنَّ فَنَاءُ

فهذا كله من المندوب الذى ليس بمفقود ، ولكنه حكم له بحكم المفقود ، لاجتماعهما فى بُعد رجائه بالنسبة إلى الأمر المقصود .

وابتدأ الناظم ببيان الحكم العام للمندوب وغيره ، فقال :

مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ وَمَا

نُكَّرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلَا مَا أَبْهَمَا

(١) هو مجنون ليلي ، قيس بنو اللوح العامري ، ديوانه ٤١ ، والتصريح ٢٨١/٢ ، والمساعد ٣٤/٢ والعبرات ك جمع عبرة ، وهى الدفعة .

وَيُنْدَبُ الْمُوصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ

كَبِئْسَ رَمَزَمَ يَلَى وَأَمِنْ حَفَرَ

يريد أن ما للمنادى من الأحكام المتقدمة يجعل للمندوب ، يعنى إلا
ما يذكره الآن من الأحكام / المخالفة لحكم المنادى ، وما تقدم ذكره من ^{٢٧٥}
الاختصاص بالمندوب ، لأن ما يذكره هنا زيادة على ما يشترك فيه المندوب
مع غيره .

وبيان ذلك أنه ذكر فى المنادى أنه إن كان مفرداً معرفة بنى على
الضم إن رفع بالضم ، وإلا فما كان يُرفع به قبل النداء .
وإن كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف نُصب .

وإن كان مبنياً قبل النداء يُقدر فيه الضم بعده ، وأن ما نُون
ضرورة فيه وجهان ، وأنه لا يُجمع بين (يا) والالف واللام ، وكذلك حكمُ
التوابع كلها ، وحكمُ المضاف إلى ياء المتكلم ، وغير ذلك مما تقدم ،
فيجرى هنا .

فإن قلت : كيف يجرى وكثير منه ينافى لحاق ألف النُبة كالمبنى
على الضم ، إذا لحقته الألفُ بنى على خلاف ذلك البناء ، وكذلك
المنادى المضاف ، كان المضاف إليه معرباً بالخفض ، فلما جاءت الألف
زال ذلك ، فلا يَسْتَبْتُ ما ذكر ، وقد تقدم له من أحكام المندوب أنه لا ينادى
من الحروف إلا بـ «وا» أو (يا) وأنه لا يُحذف معه حرف النداء فقد خالف
المنادى من هذه الوجوه ، وقد يمكن وحود غيرها؟

فالجواب : أن ما تقدم للمنادى قد استثناه ، فخرج بدليله ، وما عدا
ذلك فداخل فى المندوب على الجملة ، لأن فى المندوب استعمالين :

أحدهما : الأتزيد فيه على ما تقدّم فى باب النداء من الإختصاص شيئاً ،
فتقول : وأزیدُ ، وأزیدُ الظريفُ ، والظريفُ ، ووأ عبدُ الله العاقلُ ، وما أشبه
ذلك .

فهذا هو الذى يجرى بجميع أحكام المنادى ، وقد نبّه على هذا الاستعمال
فى الباب الذى نحن فيه .

والثانى : أن تَزِيد فيه هذه الأحكام التى تُذكر هاهنا ، وهى المخالفة لما
تقدم ، ولم يردِ هو هذا الاستعمال بقوله : (ما لِلْمَنَادَى اجْعَلْ لَمُنْدُبٍ) وهو
الأظهر ، على أنه مانع من جريان تلك الأحكام ، إلا أنها تارة تكون ظاهرة
فتقدّر ، وتارة تبقى على ظهورها .

الأتري أنك إذا قلت : وَأَزِيدَاهُ ، فالضم مقدّر فى آخر الاسم ، ولا يقال :
إنه مبنى على السكون أو على الألف ، وكذلك : وَأَغْلَامَاهُ ، فى : (ياغُلَامِ)
المضاف إلى الياء ، والإعرابُ مقدّر فى آخره ، ولا يقل : هو مبنى ، إذ لا موجب
لبنائه وهو مضاف ، كَوَأ غُلَامِيَاهُ وَأَغْلَامَ زِيدَاهُ .

نعم ، قد يُحذف من آخره لالتقاء الساكنين ، كما إذا نَدَبْتَ من اسمه
(يَحْيَى) فقلت : يَايَحْيَاهُ ، أو من اسمه (غُلَامِي) فقلت فى أحد الوجهين :
وَأَغْلَامَاهُ .

والمحذوف هاهنا فى حكم الثابت ، كما إذا حذفته فى الدُّرَج ، نحو قولك
: يَحْيَى العاقلُ ، وَغُلَامِي الفاضلُ .

وماعدا ذلك فعلى هذه الوجوه يَجْرَى ، فلا تَقُوت فيه أحكامُ المنادى بإطلاق ، حتى التنوينُ الاضطرارى ، ألا ترى إلى قوله^(١) :

* وَافْقَعَسَا وَأَيْنَ مِنِّي فَقْعَسُ *

ولو قال : (وَافْقَعَسُ) لجاز ؛ فما أتى به من الإطلاق المتقدم صحيح ، إلا ما استثنى هناك ، وذلك أمران .

والذى استثنى هنا من قاعدة ما ينادى فإنه أخرج من ذلك ثلاثة أنواع .

أحدها : النكرة ، وذلك قوله : (وَمَا نَكَرَ لَمْ يُنْدَبْ) يعنى أن ما / كان ^{٢٧٦}/_٣ قبل النداء نكرة ، وإن كان مقصوداً بالنداء ، لا يصح أن يُندَبَ كرجل وامرأة وغلّام ، إذا لم تقصد إضافته ، فلا تقول : وَارْجُلَاهُ ، ولا : وَامْرَأَتَاهُ ، ولا : يَا غُلَّامَاهُ ، ولا ما أشبهه .

والثانى : المُبْهَم ، وذلك قوله : (وَلَا مَا أَتْبَهَمَا) وأراد بالمبهم اسم الإشارة [والضمير ، لأن أسماء الإشارة^(٢)] ، تسمى مُبْهَمَات ، من حيث كانت تقع على كل مشار إليه ، وإنما يَتَّعَيْنُ اسمُ الإشارة بالقصد إليه أو بالنعته ، نحو (هذا) فلا يجوز أن تقول : وأهذا ، وكذلك الضمائر أيضا مُبْهَمَات ، من حيث كانت صالحة لكل مخاطب ، ولكل متكلم ، ولكل غائب ، وألزمت التفسير ، فلا بُدُّ لها منه فَوْضَعُهَا على الافتقار إليه ، فهى فى أنفسها ، مع قَطْع النظر عن التفسير ، مبهمات ، كما أن

(١) مجالس ثعلب ٥٤٢ ، والهمع ٣٦/٣ ، والدرر ١٤٨/١ ، ١٥٥ ، والأشمونى ١٦٨/٣ والرجز لرجل من بنى أسد ، ويعده :

* أَيْبَلَى يَأْخُذُهَا كَرُوسُ *

وفقّس : حى من أسد . وكروس : اسم رجل كان قد أغار على إبله .

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبت من (س) (ت) .

أسماء الإشارة موضوعة بَقِيْد الإشارة إلى المشار إليه ، فإذا قُطِع النظر عن ذلك القيد اسْتَبْهَمَتْ ، فلا يجوز أن تقول : يَاهُوَاه ، وَلَا : وَأَنْتَاه ، ولا ما أشبه ذلك .

والثالث : الموصولُ من الأسماء بصلة لا تَعَيِّن المقصودَ عند الجمهور وذلك مفهومُ قوله : (وَيُنْدَبُ الْمُوصُولُ بِالَّذِي اسْتَشْتَهَرَ) يعنى أن الموصول إما أن تكون صلته شهيرة بين الناس ، وتُمَيِّزُه من غير أوَّلَا ، فإن كانت كذلك جازت نُدْبَتُه ، كالممثل به فى قوله : (كَبِيرٌ زَمَزَمَ يَلِى وَأَمْنٌ حَفَرٌ) ، [وترتيبه : وَأَمْنٌ حَفَرٌ] ^(١) ، بئرَ زَمَزَمَاه وهو مَقُول فى نُدْبَةِ عِبْدِ المَطْلَب - جَدُّ رسول الله صلى الله عليه وسلم - لانه هو الذى اسْتَشْتَهَرَ بِحَفْرِهَا واستخراجها ، وقد كانت دائرة ، أُمُرٌ بذلك (فى النوم ، وعَيَّن له موضعُها ، ففَعَلَ ، فصارت مَعْلَمًا بعد ما كانت قد ذهب أثرها وعَيَّنْها ، فلما اسْتَشْتَهَرَ بها صار ذلك كالعَلَم له . فوصل موصولة بها فى النُدْبَةِ ^(٢) .

ويَجْرِى ذلك المجرى كُلُّ موصول بما شُهِرَ به ، من قولٍ أو فعلٍ أو صفة . فإن كانت الصفة مالا يُعَيِّن ولا يَسْتَشْتَهَر فلا يجوز أن يُنْدَب ، فلا تقول : وَأَمْنٌ فى الدَّارَاه ، ولا وَأَمْنٌ ذَهَبَاه ولا ما أشبه ذلك وهو مفهوم ما اشْتَرَط . والعلَّة فى منع نُدْبَةِ هذه الأنواع الثلاثة واحدة ، وهى أن النُدْبَةَ حُزْنٌ ونَوْحٌ وعدمُ تصبُّرٍ على فائتٍ لا عِوَضَ عنه عند النُدْبِ ، من فَضْلٍ أو شجاعةٍ ، أو كَرَمٍ أو قيامٍ بأمرٍ لا يقوم بمثله غيرُ صاحبه المفقود .

وإظهارُ البكاء والجَزَعُ ضعفٌ مِمَّنْ يَظْهَرُ ذلك منه ، لانه شأنُ النساء ، ولذلك قال الأخفش : النُدْبَةُ لاتعرفها العرب ، أولا يعرفها أكثرُ العرب ، وإنما

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبت من (س ، ت) .

(٢) فى (ت) «فى النداء» .

هى من كلام النساء ، أى إن التصبر والتعزى يُغنيان عنها ، والرجال بذلك أولى من النساء ، فهم محتاجون إلى تعظيم الذى حزنوا له ، والإتيان بأشهر أسمائه ، وأحمد خصاله ، ليكون عذراً لهم فيما أظهروا من الحزن والجزع ، فلا يحسن أن يأتوا فيها من اللفظ بما لا يعرف .

فإذا ثبت هذا فجملة مايجوز نُدبته من الأسماء : ماكان علماً ، كزيد وعمر ، وعبد الملك ، ورجلُ سميته بمعطوف ومعطوف عليه ، أو كان فى جملة ذلك الاسم مايدلُّ على فضيلة وشرف ، كمن حفر بئر / $\frac{٢٧٧}{٣}$ زمزم ، وأمير المؤمنين ، وما كان نحو هذا ، وهو الذى يتخلص بعد إخراج الأنواع الثلاثة النى أخرج الناظم عن حكم النُدبة .

وظهر بذلك موافقته فى هذه الجملة للبصريين ، وذهب الكوفيون إلى نفي اشتراط التعريف ، فأجازوا نُدبة النكرة مطلقاً^(١) .

وأشار ابن خروف إلى تفضيل ، وهو أن النكرة إن ظهر بِنُدبتها عذراً جاز ، وإلا فلا ، كما فى الموصول .

والدليل على صحة ما ذهب إليه الناظم القياسُ والسمع .

أما القياس فما تقدّم ، وأيضاً فقال سيبويه : ولو قلتَ هذا - يعنى ماكان مثل : يامن فى الداراه ، أو يارجلاه - لقلت : وأمن لايعنينى أمرهوه^(٢) . قال فإن كان ذا ترك ، لأنه لا يُعذر بأن يتفجع عليه ، فهو لا يُعذر بأن يتفجع وبهم^(٣) .

وعلى ماقال سيبويه من بيان العذر فى التفجع دارت النُدبة .

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف : ٣٦٢ (المألة الحادية والخمسون) .

(٢) الكتاب ٢/ ٢٢٨ .

(٣) نفسه ٢/ ٢٢٨ .

وأما مَنْ فَصَّلَ الأمر فيقول : قد يُوجد فى النكرة ما يكون فيه عُدْر .

وقد حكى الجرّمى عن بعضهم : يارجلأَ حَمَانَاه .

قال ابن خروف : لأن فيه عذراً ، وإذا كان كذلك ، مع أنه نكرة ، فلا ينبغي أن تُمنع ندبة النكرة على الإطلاق ، وعليه قد يقال : وأرجلاً أَطْعَمْنَاه ، ويارجلأَ يَكْرِمُ الضَيْفَانَاه ، ونحو هذا .

فإن قيل : هذا من المنسوب الموصوف ، وليس للناظم نصٌّ فى أن علامة الندبة تلحقه ، فرأى سيبويه أَلْتَلَحَقَ الصفات^(١) .

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن مذهب الناظم غير متعين الرجوع لمذهب سيبويه ، كما سيأتى إن شاء الله تعالى .

والثانى : على فَرَضِ المنع من ذلك لا يَمْتَنَعُ أصلُ الندبة من النكرة ؛ بل يجوز ، ويكتفى بدخلو (وَأَمَنْ) أولَ الاسم ، كما يَكْتَفَى بذلك إذا قلت : وَأَزِيدُ الظريفُ .

فعلى كل تقدير يصحُّ أن تُندب النكرة ، إمّا بالاختصار على (وَأَ) وإما بها مع الألف فى آخر الصفة .

وعلى أن ابن خروف قال فى هذا المثال : إنه ليس مثلُ الصفة التى أجاز يونس^(٢) ، وماقاله صحيح ، بدليل نصب (الرجل) وعدم بنائه ؛ إذ صار مثل ما تقدم فى قوله^(٣) :

(١) الكتاب ٢٢٥/٢ .

(٢) قال سيبويه (٢٢٦/٢) : «وأما يونس فيلحق الصفة الألف ، فيقول : وأزيدُ الظريفاهُ ، وأجمعتُ الشامييناهُ» .

(٣) سبق الاستشهاد به «باب النداء» وعجزه :

* فمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقُّ *

* أَدَارًا بِجُرُؤَى هِجَتِ لِلْعَيْنِ عِبْرَةً *

أيضا ، فقد تُدب النكرة من غير وصف ، ويظهر العذر كقولك :
وَأَعْلَمَاهُ ، وَكَرِيمَاهُ ، وَأَصْلِحَاهُ ، وَأَمِيرَاهُ ، وَأَسِيدَاهُ ، من غير قصد
إضافة .

٢٧٨

٣

فهذا وما كان مثله لا يمتنع ، لظهور العذر به ظهوراً بيّناً ، فالوجهُ
التفصيلُ ، هذا ما يحتج به لهذا القول .

والناظم لم يُفصل ، لأن عمدة السماع ، ولا سماع في المسألة
يُعْتَدُّ به ، والتعليل إنما يَنْهَضُ^(١) ، من ورائه . هذا كله في النكرة .

وأما الموصول . فالذي ذهب إليه الناظم فيه رأى سيبويه .

وحكى ابن الأنباري في «الإنصاف» الجوازَ مطلقاً عن الكوفيين ،
والمنعَ مطلقاً / عن البصريين^(٢) ، فيظهر أن مذهب التفصيل ثالث ، ولا
أُتْحَقَّقُ صحة هذا النقل عن البصريين ، فإن سيبويه هو رأسهم .

وقد قال حين بيّن [أن] النكرة واسم الإشارة : لا يُتَدَبَّنُ وكذلك :
وَأَمَّنْ فِي الدَّارَةِ فِي الْقُبْحِ^(٣) .

قال : وزعم - يعنى الخليل - أنه لا يستقبح (وَأَمَّنْ حَفَرَ بئر
زَمْزَمَةَ) لأن هذا معروف بعينه^(٤) .

(١) في الأصل «إنما يظهر» وما أثبت من (س ، ت) .

(٢) الإنصاف : ٣٦٢ (المسألة الحادية والخمسون) .

(٣) الكتاب ٢٢٨/٢ ، وما بين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة ، وليست في الأصول .

(٤) الكتاب ٢٢٨/٢ .

قال : وكأنَّ التبيينَ فى النِّدْبَةِ عِذْرٌ لِلتَّفْجُعِ ، فعلى هذا جرت النِّدْبَةُ فى كلام العرب ، هذا ما قال (١) .

ولا يَظْهَرُ منه المنعُ ولا وقوفُ الجواز على السماع ، ولم أر من الشُّرَاح من وقَّفه على السماع ، فانظر فى نُقْل ابن الأنبارى .

ووجه التفصيل ظاهر مما تقدّم فى تفصيل ابن خروف فى النكرة وقوله :
(بِالَّذِي اسْتَهَرَ) يريد اشتهر به ، فحذف الضمير المجرور لتكرّر الجار مع الموصول ، وهو قليل ، لكن الناظم أجازَه مطلقاً من غير شرط سوى تكرّر الحرف الجار .

وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ صَلَهِ بِالْأَلِفِ
مَتَلُّوْهَا إِنْ كَانَ مِثْلُهَا حُذِفَ
كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلُ

من صَلَهِ أَوْ غَيْرِهَا نِلْتَ الْأَمْلَ
وَالشُّكْلَ حَثْمًا أَوَّلَهُ مُجَانِسًا

إِنْ يَكُنْ أَلْفُ فَتْحُ بَوْفِهِمْ لَا يَسَا

مُنْتَهَى الاسم آخره ، يعنى أن آخر الاسم المندوب يوصل بالالف فى النُّدْبَةِ ، فقال : وَأَزِيدَاهُ وَأَغْلَامَ زِيدَاهُ ، وما أشبه ذلك ، وهو ظاهر على الجملة ، إلا أن المُنْتَهَى يختلف الأمر فيه ، وكله داخل تحت عموم لفظه ، فيشمل أنواعاً من المندوبات :

أحدها : المفرد ، وهوبين ، نحو : وَأَزِيدَاهُ ، وقول جرير يرثى عمر بن عبد العزيز - رضى الله تعالى عنه - (٢) :

(١) المرجع السابق ٢٢٨/٢ .

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت فى «باب النداء» ، انظر ص ٢٢٨ .

حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبْرَتْ لَهُ

وَقُمْتُ فِينَا بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا

والثانى : المضاف ، كان علماً كعبد الملك ، وأمرئ القيس ، أو كنية كابي عمرو ، أو غير ذلك كغلام زيد ، وصاحب الأمير ، فأخر الاسم فى الجميع هو آخر المضاف إليه .

أما فى العلم فظاهر ، فتقول : وأعبد الملكاه ، والمرأ القيساه ، ونحو ذلك .

وأما فى غير العلم : فلأن المضاف والمضاف إليه كالشئ الواحد ألا ترى أن المضاف إليه واقع موقع تنوين المضاف ، فتقول : واغلام زيداه ، وأمير المؤمنيناه .

والثالث : الاسم الممطول مسمى به ، فإنه بمنزلة الصلة والموصول ، وبمنزلة المضاف والمضاف إليه ، فى إن ماتعلق به صار معه كالشئ الواحد ، ولذلك يُعرب فى النداء كإعراب المضاف ، فتقول : وأحامياً الذماراه ، وأمطعماً الضيفاناه ، وأمفضلاً على الفقيراه ، وما أشبه ذلك . أما إذا لم يكن مسمى به فلا يقع هنا ، لأنه نكرة قبل النداء ، ولا ينادى وفيه الألف واللام ، وكذلك المعطوف والمعطوف عليه نحو : وأزیداً وأعمراه ، وأثلاثاً وثلاثيناه .

وقد مثل المؤلف فى «الشرح»^(١) بقوله : وأضرؤياً رعوس الأعداء ، وأثلاثاً وثلاثين ، ويلحاق الألف ، ولم يقیده بالعلمية ، وكذلك الأبدى^(٢) / $\frac{٢٧٩}{٣}$ فى «شرح الجزئية» أجاز ندبة الممطول من غير تقييد ، فانظر فى ذلك .

(١) شرح التسهيل [ورقة ٢٠٤ - ب] .

(٢) هو أبو الحسن على بن محمد بن محمد بن عبد الرحيم الخشنى الأبدى ، وسبقت ترجمته .

والرابع المثني والمجموع ، نحو : زَيْدَانُ وَرَيْدُونُ وَهِنْدَاتٌ ، فتقول :
وَأَزِيدَانَاهُ ، وَأَزِيدُونَاهُ ، وَهِنْدَاتَاهُ ، وهذا داخل تحت المفرد .

والخامس : الموصول ، وآخره آخر الصلة ، لأن الموصول لا يَتِمُّ اسماً
مُخْبِراً عنه إلا بصلته ، نحو : مَنْ أَكْرَمَنَا ، وَمَنْ حَفَرَ بئرَ زَمْزَمَ ، فتقول : وَأَمَنْ
أَكْرَمَنَا ، وَأَمَنْ حَفَرَ بئرَ زَمْزَمَاهُ .

والسادس : المركَّب ، آخره آخر الكلام ، وهو ثلاثة أقسام :
مُرْكَبٌ تركيبٌ مَزْجٌ ، نحو مَعْدٍ بِكَرْبٍ ، بِالْأَبَازِ ، فتقول : وَأَمْعِدْ بِكَرْبِيَّاهُ
وَابِلْأَبَازَاهُ .

وَمُرْكَبٌ تركيبٌ إِسْنَادٌ ، نحو : تَأَبَّطُ شَرًّا ، فتقول : وَأَتَأَبَّطُ شَرًّا .

وَمُرْكَبٌ من معطوف ومعطوف عليه ، وقد تقدم .

وهذا كله ظاهرُ الدخول تحت قوله : (وَمُنْتَهَى الْمُنْتَوْبِ صَلَهِ بِالْأَلِفِ) لأن
الْمُنْتَهَى في ذلك كله ظاهرٌ إما حقيقةً وإما حكماً ، وأشعر بذلك أيضاً قوله :
(كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلٌ ... مِنْ صَلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا) .

وبقى قسم سابع يحتمل الدخول ، وهو الموصوفُ بصفته ، أو عدمُ
الدخول لأن الصفة من حيث هي بيانٌ لموصوفها كالشيء الواحد معه ، فتشبهه
المضافُ والمضاف إليه ، والصلة والموصول ، فكما تلحق آخر المضاف إليه وآخر
الصلة ، كذلك تلحق آخر الصفة ، وَيُرْجَعُ ذلك أن الصفة قد جَرَتْ مَجْرَى
الموصوف في قولهم : هذا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو ، فلمْ يلحقوا الموصوف تنويناً ، توهمًا
أنه وَسَطُ الاسم .

وفى قولهم : لارجلَ ظريفَ لك ، فبُنِيَتِ الصِّفَةُ مع الموصوف كما ترى اعتباراً بأنها كجزء منه . وجاء بعض الموصوفات ملازماً له الصِّفَةُ مثل : يا أيُّها الرجلُ ، والجَمَاءُ الغَفِيرُ ، فإذا جرت الصِّفَةُ مَجْرَى الموصوف ، أو مجرى جزء الموصوف فى هذه المواضع - جرت مَجْراءُ فى النَّدْبَةِ ؛ إذ الصِّفَةُ من الموصوف فى المعنى ، ولأن التفجُّع والتوجُّع والتأسُّف قد تقع على صفات المندوب ، كما تقع على ذاته ، فلا يمتنع أن تَلَحِّقها العلامة ، وقد جاء ذلك عن العرب ، فقال بعضهم : وَأَجْمُجُمْتُ الشَّامِيَّتَيْنَاهُ ، وهما القَدَحَان .

وقال الشاعر ^(١) :

أَلَا يَا عَمْرُو وَعَمْرَاهُ

وَعَمْرُو بْنُ الزُّبَيْرِ

فَلَحِقَتْ كما ترى صِفَةُ المندوب ، وتوكيدَ المندوب ، وفى المضاف إليه نعتُ المعطوفِ على المندوب ، وهذا رأيه فى «التسهيل» ^(٢) ، وهو رأى يونس والكوفيين ، وللصفة أيضاً نظراً آخر من حيث إنها ليست مثلَ المضاف إليه ، ولا مثلَ الصلة ، ألا ترى أن المضاف إليه واقع موقع جزءٍ يُحذف له من المضاف ، وهو التنوين ، فيقوم مقامه بخلاف الصفة ، وكذلك الصلة هى من الموصول كالجاء ، بحيث لا يجوز السكوتُ عنها ، بخلاف الصفة فإنك بالخيار فى الإتيان بها وعدمه ، وهذا كافٍ فى صحة الانفصال حكماً .

(١) الأشعرونى ١٧١/٣ ، والمساعد ٥٣٨/٢ ، والعينى ٢٧٣/٤ .

(٢) ص : ١٨٥ .

وأيضاً ، إن ظهر لاتصالها بموصوفها وجهٌ في : هذا زيدُ بن عمرو ، / وما ذكر ، فقد ظهر وجهُ انفصالها^(١) منه في : يازيدُ الطويلُ ، فتُعَرَّبُ الصفة وتَبْنَى الموصوف ، وتشبيهُ صفةِ المندوب بصفةِ المنادى أولى ، من جهة ما اجتماع فيه من النداء ، من تشبيهها بما ليس من بابها ، وما ذكر من السماع فنادرٌ لا يُعْتَدُّ به في القياس ، وهذا رأى الخليل وتلميذه^(٢) . وقد بسط الفارسيُّ في «التذكرة» الاحتجاجَ للمذهبين فطالعه هنالك .

فإن كان الناظم ذهب هنا مذهبه في «التسهيل»^(٣) ، فقد تبين وجهه ، وإن كان مذهبه الرأى الآخر ، فقد ظهرت حجته ، والله أعلم .
وهنا مسائل :

إحدها : أنه ظهر من الناظم أن هذه الألف أصلية ، ليست هي الألف المنقلبة عن التنوين ، ولا يُعْوَضُ منها .

ونقل بعضهم عن بعض الكوفيين أنها ألف الندبة ، ولكن يُعْوَضُ منها التنوين في الوصل ، فيقولون : يازيداً وعمراً إذا وصلوا ، ويستدلون بقول الشاعر^(٤) :

* وَأَفْقَعْسَا وَأَيْنَ مِنِّي فَقْعَسُ *

وهذا شاذٌ ، مع أنه مما نُؤَن في الضرورة ، فنصب كقول الآخر^(٥)

* : يَاعَدِيَا لَقَدْ وَقَتَكَ الْوَأَقِي *

(١) في الإصل و (ت) «وجه اتصالها» وما أثبت من (س) هو الصواب .

(٢) الكتاب ٢/ ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٣) ص ١٨٥ .

(٤) سبق الاستشهاد بالرجز في الباب نفسه ، وفي «باب النداء» أيضاً .

(٥) هو عدى بن ربيعة (مهلهل) وسبق الاستشهاد به في «باب النداء» وصدره :

* ضَرَيْتَ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ *

والثانية أن قوله : (صَلِّ بِالْأَلْفِ) فجعل مدَّة النَّدْبَةِ ألفا ، ولم يقل : بالواو والياء ، فإن الجميع مدَّاتٌ تَلْحَقُ آخر المندوب ، إيداناً بأنها الأصل في الباب ، لأن الأصل فيها المدَّةُ المجهولة التي تكون بحسب ما قبلها ، كما يظهر من بعض النحويين والدليل على ذلك أمران :

أحدهما : أن الغرض مدُّ الصوت والإبعادُ فيه ، للمعنى المراد من النَّدْبَةِ والألف في ذلك أمدُّ صوتاً من غيرها . قاله ابن جنِّي^(١) .

والثاني ، أن الحركات اللازمة معها وغير اللازمة على سواء ، إذا لم يكن لبس فلا تُعتبران معها ، فتقول واغلامٌ زَيْداه ، ولا تعتبر الكسرة ، وكذلك إذا سُمِّيَتْ بِـ (قام زيد) أو بِـ (رايت زيدا) لا تعتبر الضمة ولا الفتحة ؛ بل تقول : وَأَقَامَ زَيْدَاهُ وَاَرَايتَ زَيْدَاهُ .

وكذلك حركات البناء فتقول في (يازيد) المبني : يا زَيْدَاهُ وفي (رَقَاشٍ) يَارَقَاشَاهُ ، وما أشبه ذلك . ولو كانت مدَّةٌ مطلقة لكانت تجرِّي مع الحركات بإطلاق ، كما تجرِّي مدَّةُ الإنكار والتذكُّر^(٢) ، وغيرهما من المدَّات ، وهي نحو من عشرة ، ذكرها ابن خروف .

وأیضا ، فلو كانت مدَّةٌ تُصِيرُ إلى الواو والياء كان ثمَّ لبسٌ أولا ولم يفعلوا ذلك ؛ بل التزموا الألف وحذفوا لها التنوين وياء المتكلم ، ولم يصيروا إلى غيرها إلا عند خوف اللبس ، كما سيأتى إن شاء الله تعالى .

والثالثة : أنه لما أطلق القول في إلحاق الألف دلُّ على أنه لم يعتبر ما اعتبره في «التسهيل» من استثنائه ما آخر ألف وهاء ، فإنه قال : ويستغنى

(١) الخصائص ١٢٧/٣ ، ١٥٥ .

(٢) انظر في مدة الإنكار : ابن يعيش ٥٠/٩ ، ٥١ ، وشرح الكافية ٤٠٩/٢ ، وفي مدة التذكر : ابن يعيش ٥٢/٩ ، وشرح الكافية ٤١١/٢ .

عنها - يعنى الهاء - وعن الألف فيما آخره أَلْفُ وهاء^(١) ، فلا يقال عنده
فى (عَبْدُ اللَّهِ) : يَاعْبُدُ اللَّهَاهُ ، ولا فى (جَهَّاهُ)^(٢) : ياجَهَّاهُ ، ولا فى
(أَوَاهُ)^(٣) ، مسمًى به : يَأْوَاهُ . وعَلَّ ذلك بالثقل الذى فيه .

وهذا يَحْتَاجُ إلى توقيف وظاهرُ / النحويين الإطلاقُ كما هنا ، فلا^{٢٨١}
يُدعى استثنائُه إِبْدَليْل ، والاستثقال هنا ضعيفُ الاعتبار ، ولو لاعتُبر
فيما كثرت حروفُه كَفَرَزْدَق ، أو فيما آخره هاءُ كَمَهْمَه^(٤) ، مسمًى به ،
فكان يمتنع : وَأَفَرَزْدَقَاهُ وَأَمَهْمَاهُ ، وما أشبه ذلك . أو يقال : لما كان
مثلُ هذا المستثنى نادرَ الاستعمال عاملُه معاملة النواذر .

ثم قال : (مَتْلُوهاً إِنْ كَانَ مِثْلُهاً حُذِفَ) أخذ يذكر هنا ما يَعْرَضُ
للإسم عند إلحاقها، ويعْرَضُ لها إذا لَحِقَتْ هى أيضاً بالنسبة إلى آخر
الاسم ، وبالنسبة إلى وصلها أو الوقف عليها ، فذكر هنا ، مما يُحذف
لها ، الإِلَفَ والتَنوينَ ، وفى آخر الفصل ذَكَرَ حذفَ الياءِ فى نحو : غلامى
، ولم يذكر غير ذلك ، فدَلَّ على أنه لا يُحذف عنده من آخر المنوب غيرُ
ذلك ، وبذلك ظهرت مخالفتُه للكوفيَّين فى حذفهم همزةَ التانيث ، فيقولون
: يازَكَرِيَّاهُ ، وفى رجلٍ اسمه (حَمْرَاءُ) ياحَمْرَاهُ ، وهذا لادليل عليه ، فلا
سبيل إلى القول به .

(١) التسهيل : ١٨٥ .

(٢) يقال : جَهَّجْه بالابل والسبع وغيره ، إذا صاح به ليكف ، وتَجَهَّجْه عنى ، أى اتَّهَّجْه .

والجَهَّجْه كأنه مركب من هذا .

(٣) الأَوَاهُ : الكثير التؤوه والدعاء .

(٤) المَهْمَه : المغازاة البعيدة ، والبلد القفز .

أما الألف فإنها تُحذف كما ذُكر ، فتقول في (موسى) : وأمُوسَاهُ ، وفي (يحيى) : يا يَحْيَاه ، وفي (مُتْنَى) : يامُتْنَاهُ ، وكذلك الألف في (ضَرَبَهَا) مسمى به ، تقول : واضْرَبْهَا ، وفي (ضَرَبَكُمَا) : واضْرَبْكُمَا . وكذلك الألف المبدلة من ياء المتكلم عند من يقول : ياغُلَامَا ، فتقول : وَأَغْلَامَاهُ ، فتُحذف الألف وتأتى بألف النُدْبَةِ .

فقوله : (مَتْلُوْهَا) الضمير فيه عائد على «الألف» في قوله : (صَلِّهُ بِالْأَلِفِ) و (مَتْلُوْهَا) هو السابق عليها الذى يجاورها من حروف الاسم ، وذلك الحرف لآخر .

وقوله : (إِنْ كَانَ مِثْلُهَا حُذِفَ) يريد : إن كان ذلك المتلوه ألفاً مثل الألف اللاحقة حُذِفَ ، وإنما حذفت ألفُ الاسم دون اللاحقة ، لأنك لما أتيت بها اجتمع ساكنان وهما الألفان ، فلا بد من حذف إحداهما لأن الألف لاتقبل الحركة ، فتحرك إحداهما ، وإذا وجب حذف إحداهما ، فلو حذفت ألف النُدْبَةِ لزم من ذلك نقضُ الغرض فلم يبق إلا حُذِفَ آخر الاسم .

وأيضاً ، فإن ألف النُدْبَةِ سبقت لمعنى يُقصد فيها ، وألفُ الاسم لم يؤت بها لمعنى بخصوصه على الجملة ، فإذا حُذفت بقى دليلُ عليها وهو ما بقى من الكلمة ، وإذا حُذفت ألفُ النُدْبَةِ لم يكن منها خَلْفٌ ، واختُلَ ما جئ بها لأجله ، فلم يكن بُدٌّ من حذف الألف السابقة .

وأيضاً ، فإن إلحاق ألف النُدْبَةِ حكمُ طارئٍ على الكلمة والقاعدة أن الحكم للطارئ ، ولو فرضت الأولى لمعنى لكان إثثارُ الطارئ أولى .

فإن قلت : هَلَا قَلْبُوهَا ياءً أو واوًا ، فحركوها كما فعلوا فى التثنية وجمع المونث السالم ، وهو أولى من الحذف ، لأنه رَدُّ إلى الأصل ؟

فالجواب أن التثنية لا بد من الإتيان بعلامتها ، فالضرورة داعية إلى تغيير اللفظ لأجلها ، بخلاف علامة النُّدْبَة ، فإنك في إلحاقها وعدم إلحاقها بالخيار ، / فلم تَدْعُ ضرورةً إلى تغيير اللفظ ، بل صارت الألف تسقط كما سقطت في قولك المُنْتَى الظَّرِيفُ .

وأيضاً ، لو حُذِفَت من المُنْتَى أو المجموع لالتبس بالمفرد إذا قلت : مُوسَانٍ أو حُبَلَات ، بخلاف النُّدْبَة .

وأما التنوين : فيُحْذَف أيضاً من آخر الأسم وذلك قوله : (كَذَاكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَل ... مِنْ صَلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا) يعنى أن التنوين اللاحق فى آخر تكملة الاسم كانت تلك التكملة صلة الموصول أوغير ذلك ، من مَمْطُول ، أو مُرَكَّب ، أو مضاف ومضاف إليه ، أو معطوف ومعطوف عليه - لا بد من حذفه أيضاً عند لحاق ألف النُّدْبَة ، فتقول : وَأَمَنْ أَكْرَمَ زَيْدَاهُ ، وَأَمَنْ ضَرْبُهُ عَمْرَاهُ ، أَوْ تَابُطُ شَرَاهُ ، وَازِيدَا وَعَمْرَاهُ ، وَاغْلَامَ زَيْدَاهُ . وهذا رأى البصريين .

وأجاز الكوفيون إثبات التنوين (التابع لحركة الإعراب ، فيقولون : وَاغْلَامَ زَيْدِيْنِهْ أَوْ زَيْدِنَاهُ - بتحريك التنوين)^(١) بالكسر أو الفتح . وذلك غير موجود فى الكلام ، فلا يعول عليه .

وإنما حُذِفَ التنوين معها ، وإن كان الأصل أن يثبت ويحرك لالتقاء الساكنين ، لأن ألف النُّدْبَة ليست بمنفصلة من المنذوب ، ولا فى تقدير الانفصال ، وإنما يثبت التنوين إذا كان الساكن منفصلاً أو فى تقدير الانفصال ألا ترى أنك تقول : زَيْدُونِ الْعَاقِلُ ، فتثبت محرّكاً لأن

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت) .

الساكن منفصل . وكذلك : أزيدُ نِيَهْ (فى مدَّة الإنكار^(١)) ، يَثْبُت التنوين ، لأن علامة الإنكار فى تقدير الانفصال . فإن قلت : كيف تفرَّق بين المدَّتَيْنِ وهما على حدٍّ واحد ، لأنهما أتيا بهما لمدِّ عَرَض آخر الاسم ، فأما أن يكونا عندك فى تقدير الانفصال فيجئُ منه قول الكوفيين ، وإما أن يكون معا متصلين فيحذف التنوين فى أزيدُنيَهْ^(٢)) ، وهو خلاف الإجماع . وأما التفرقة فلا يظهر لها وجه ، فكان تحكُّما ؟

فالجواب : أن التفرقة بينهما قد ظهرت فى استعمال العرب . كما تقرُّ ، فلو كانا معا على حدٍّ واحد فى الاتصال أو الانفصال لم يُفرِّقا بينهما ، فاستدلُّنا بتفرُّقتهما على أن الحكم عندها كما قال البصريون ، وهذا من باب «الاستدلال بالأثر على المؤثر» ولذلك قالت العرب : أزيدُانيَهْ ، ففصلت به (إن) حقيقة .

ووجه التفرقة من جهة المعنى . أن فى الإنكار شيئا من الحكاية ، لأنه جارٍ مجرى الاستثبات ، ولذلك جاء بهمزة الاستفهام بحركة الإعراب المتقدمة فى الكلام المُنْكَر ، ولا بد إذ أتيت ، وحافظت عليها ، وجعلت المدَّة تابعة لها ، أن تحافظ على تمام الاسم ، ومن تمامه التنوين ، كما حافظت على ذلك فى الحكاية ، بخلاف النَّدْبَةِ ، فإن القصد مجرد مدِّ الصوت ، وعلى ذلك بنى الكلام لا على حكايته ، فكانت المدَّة مبنيا عليها قصدا ، فلم يكن بدُّ من البناء عليها حكما ، والتنوين لا يلحق وَسْطُ الاسم ، فتعيَّن حذفه والله أعلم . وسيذكر حذف الياء بعد .

(١) انظر فى مدة الإنكار : ابن يعيش ٥٠/٩ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل ، وأثبتته من (س ، ت) .

وقوله : (نلتَ الأملَ) دعاءٌ للمخاطب ، كَمَلُ به البيت ، وهذا النوع ،
من التكميل الذى لايفيد معنى ، قليلٌ جدا فى هذا النظم .

ثم قال : (والشُّكْلُ حَتْمًا أَوَّلُهُ مُجَانِسًا) إلى آخره ، يعنى بالشُّكْلُ
الحركة . والحَتْمُ : اللزْمُ ، وأراد الحركة اللازمة التى هى حركة بناء .
و «لازمًا» حالٌ من هاء «أَوَّلُهُ» أو من «الشُّكْلُ» . وتقدير الكلام :
أَوَّلِ الشُّكْلِ مُجَانِسًا من الحروف حالةٌ كَوْنُهُ لازما .

ومعنى «أَوَّلُهُ» اجْعَلْهُ يليه . والمجانِسُ هو / المشاكِلُ ، وهو هنا ٢٨٢
حرف المد الذى يتبع الحركة إذا مُطِلَتْ ، كالألف للفتحة ، والواو للضمة ،
والياء للكسرة ، فإذا مُطِلَتْ الفتحة صارت أَلْفًا ، أو الضمة صارت واوًا ،
أو الكسرة صارت ياءً ، كما قال الشاعر^(١) :

* أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعَقْرَابِ *

وقال^(٢) :

* مِنْ حَيْثُمَا سَلَكَوا أَدْنُو فَاَنْظُرُ *

(١) المغنى ٣٧٢ ، والتاج (عقرب) وبعده :

* الشائلاتِ عَقَدَ الْأَنْبَابِ *

(١١) الإنصاف ٢٤ ، والهمع ٢٣٢/٥ ، وسر صناعة الإعراب ٢٩/١ ، والخزانة ١٢١/١ ،
والدرر ١٠٧/٢ ، واللسان (شرى)

وهو عجز بيت من بيتين هما بتمامهما :

الله يعلم أننا فى تلقئنا يوم الفراق إلى أحبابنا صُورُ

وأننى حيثما يَنْثَى الهوى بَصْرَى من حيثما سلكوا أدنوفاتظورُ

يريد أنه كان دائم التلفت إلى أحبابه يوم الفراق ، وأنه كان يتجه فى التفاته إلى الجبه
التي يسكنونها .

وقال ^(١) :

* نَفَى الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصِّيَارِفِ *

[فإذا] ^(٢) ، كانت الحركة مع حرف المد هكذا سُمِّيت مُجَانَسَةً لها .

ويريد أن آخر المنسوب إما أن يكون ساكنا أو متحركا ، فإن كان ساكنا أُلحِقَتَ الألف ، فَتَحَرَّكَ ذلك الساكنُ بالفتح لضرورة لألف وذلك إذا كان يَقْبَلُ الحركة ، كالقاضي والداعي إذا ندبته فقلت : يا قاضيًا ، مالم يكن تنوينا أو ياء المتكلم ، فإن التنوين - كما قال - يحذف ، وياء المتكلم سيأتى ذكرها أن شاء الله . فإن لم يَقْبَلِ الحركة فلا بد من حذفه كالألف ، وقد تقدم .

فإن كان متحركا فإما أن تكون الحركة إعرابية أو بِنَائِيَّةً ، فإن كانت إعرابية أُلحِقَتِ الألف ولم تعتبرها ، وذلك داخل تحت قوله : (ومنتهى المنسوب صِلُهُ بِالْأَلِفِ) وقد تقدم ما يظهر منه عدم اعتبار حركة الإعراب .

وإن كانت بِنَائِيَّةً فإما أن يكون إلحاق الألف للاسم يُوقِعُ فى المنسوب لَبْسًا أولاً ، وذلك بأن يُعَوِّضَ من تلك الحركة الفتحة لأجل الألف . فإن لم يُوقِعْ لَبْسًا

(١) هو الفرزدق ، وصدره :

* تَنْفَى يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ *

ديوانه ٥٧٠ ، وسيبويه ٢٨/١ ، والمقتضب ٢٥٨/٢ ، والخصائص ٣١٥/٢ ، والمحتسب ٦٩/١ ، ٢٥٨ ، ٧٢/٢ ، وابن الشجرى ١٤٢/١ ، ٢٢١ ، ٩٢/٢ ، ١٩٧ ، وابن يعيش ١٠٦/٦ ، والإنصاف ٢٧ ، ٢١ ، والتصريح ٣٧٠/٢ ، والأشمونى ٢٨٩/٢ ، والخزانة ٤٢٦/٤ ، والعينى ٢١٩/٣ ، ٥٨٦/٤ ، وتنفى : ترد تنفى . والضهير يعود على ناقة الفرزدق . والهجرة : وقت اشتداد الحر في الظهيرة . ونفى الدراهم : إثارتها للانتقام . والتنقاد : مصدر بمعنى النقد ، وهو التمييز بين جيد الدراهم والدنانير ورديتها . يصف سرعة سير ناقتها فى الهواجر ، فإدائها لشدة وقعها فى الحصى تنفيان فيقرع بعضه بعضا ، ويسمع له صليل كصليل الدراهم إذا انتقدتها الصير فى . وخص الهجرة لصعوبة السير فيها .

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة .

فحكمها حكم حركة الإعراب في عدم اعتبارها ، فتقول : يازيدُ يازيداً ،
ولاتقول : يازيدوه ، كما تقول : أعمروهُ في الإنكار ، لأن الألف هي الأصل كما
تقدم فإذا قُدِّرَ على إلحاقها وفتح ما قبلها من غير معارضٍ لم يُعدل عنه ، وكذلك
تقول في (رَقَاشٍ وَحَذَامٍ) : وارقَاشَاهُ واحذَامَاهُ ، ولاتقول : واحذَامِيَّةُ ،
ولايارقَاشِيَّةُ ، لعدم اللبس . وأجاز ذلك الكوفيون ، أعنى في الكسرة . وما قالوه
لم يُسمع من كلامهم ، فلا تُسمَعُ دعوَاهم ، وهذا حكم المضاف إلى ياء المتكلم
على لغة من قال في (النداء) : يا غلام - بالكسر - أو يا غلامُ - بالضم - فالضم
والكسر ليسا بإعراب ، مع أنهما غير معتبرين ، فإنك تقول : يا غلاماهُ ، لأن
الكسر لا يقع بـ (غلام) المنكَّر لأنه لا يُندب .

وإن كان الفتح وإلحاق الألف يُوقِعُ لَبْساً فأتْرُكُ آخرَ المندوب على حاله من
ضم أو كسر ، وأتَّبِعُه من حروف المد ما يُجانس تلك الحركة ، فتأتى بعد الضم
بالواو ، وبعد الكسر بالياء ، وهو قوله :

وَالشُّكْلُ حَنْمًا أَوَّلُهُ مَجَانِسًا

إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بَوَهْمٍ لَا يَبْسَا

يعنى باللبس الخاط ، يقال : لَبَسْتُ عليه الأمرُ أَلْبَسُهُ ، إذا خلطته عليه ،
فلم يَعْرِفْ وجهه . ومنه قوله تعالى : (وَلَلْبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلِيسُونَ)^(١) ، أى إن يكن
الْفَتْحُ يَلْبِسُ المقصودُ من الكلام بما يذهب إليه الْوَهْمُ وهو غير مقصود .

(١) سورة الأنعام / آية : ٩ .

وَالْوَهْمُ : ذَهَابُ ظَنِّ الْإِنْسَانِ إِلَى الشَّيْءِ وَهُوَ يُرِيدُ غَيْرَهُ ، يُقَالُ :
وَهَمْتُ فِي الشَّيْءِ - بِالْفَتْحِ / أَهِمُّ وَهْمًا ، بِالِاسْكَانِ ، إِذَا ذَهَبَ ٢٨٤
وَهَمُّكَ إِلَيْهِ وَأَنْتَ تَرِيدُ غَيْرَهُ .

وَأَمَّا (وَهِمَ فِي الْحِسَابِ) فَهُوَ بِالْكَسْرِ ، يَوْهَمُ وَهْمًا - بِالْفَتْحِ - إِذَا
غَلَطَ وَسَهَا فِيهِ ، فَهُوَ غَيْرُ الْأَوَّلِ ، فَبِإِثْنَيْنِ النَّاطِمُ بِالْوَهْمِ السَّاكِنِ الْهَاءُ
صَوَابٌ

ومثال ذلك ما إذا نديت : غُلَامَكَ ، أَوْ غُلَامَكُمْ أَوْ غُلَامَهُ ، أَوْ
غُلَامَهُمْ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، فَإِنَّكَ تَقُولُ : وَأَغْلَامَكِيَّةَ ، وَأَغْلَامَكُمُوهُ ،
وَأَغْلَامَهُمُوهُ . وَلَا تَقُولُ : وَأَغْلَامَكَاةَ ، فَإِنَّهُ يَلْتَبِسُ بِنَدْبَةِ غُلَامَكَ - بِفَتْحِ
الْكَافِ - وَلَاغْلَامَكُمَاةَ لِأَنَّهُ يَلْتَبِسُ بِنَدْبَةِ غُلَامَكُمَا ، وَكَذَلِكَ مَا بَقِيَ .

وَقَدْ تَحَصَّلَ مِنْ هَذَا أَنَّكَ إِذَا سَمِعْتَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ (وَأَغْلَامَكَاةَ)
عَلِمْتَ أَنَّ الْكَافَ كَانَتْ مَفْتُوحَةً خَطَابًا لِلْمَذْكَرِ ، وَكَذَلِكَ (وَأَغْلَامَهَاةَ) ،
تَعْلَمُ أَنَّهُ ضَمِيرُ الْمُؤنَّثِ ، وَكَذَلِكَ (وَأَغْلَامَكُمَاةَ) ، هُوَ ضَمِيرُ الْمُثْنَى ، وَمَا
أَشْبَهَ ذَلِكَ مِثْلُهُ .

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ مَرَّ أَنْفَا أَنْ آخِرَ الْمُنْدُوبِ إِنْ أُلْحِقَ الْأَلْفَ فَوْقَ اللَّبْسِ
امْتَنَعَ ذَلِكَ ، وَأَتَيْتَ بِمَجَانِسِ الْحَرَكَةِ ، وَكَانَ عِنْدَهُ الْمُثْنَى ، حَسْبَمَا ذَكَرَ
فِي «الشرح»^(١) ، مِمَّا يَقَعُ فِيهِ اللَّبْسُ إِنْ لَحِقَتْهُ الْأَلْفُ ، كَانَ مِنَ الدَّخَالِ
فِي هَذَا الْحُكْمِ ، فَالْأَوَّلَى عِنْدَهُ أَنْ يُقَالَ فِي الزَّيْدَيْنِ : وَزَيْدَيْنِيَّةَ ، خِلَافًا
لِلْبَصْرِيِّينَ الْمَانِعِينَ هَذَا .

قَالَ فِي «الشرح»^(٢) : وَالْبَصْرِيُّونَ يَلْتَزِمُونَ فَتْحَ نَوْنِ التَّثْنِيَةِ فِي

(١) شرح التسهيل (ورقة ٢٠٥ - ١) .

(٢) المرجع السابق (ورقة ٢٠٥ - ١) .

ندبة المثني ، فيقولون : يازيدَانَاهُ ، والكوفيون يُجيزون هذا ، ويجيزون أيضاً : يازيدَانِيَّةٌ قال : وهو عندي أَوْلَى من الفتح وسلامة الألف لوجهين :

أحدهما : أن في الفتح وسلامة الألف إيهامٌ أن اللفظ ليس لفظاً تثنية ، وإنما هو من الأعلام المختمة بألف ونون مزيدتين كسَلْمَان ومَرْوَان .

والثاني : أن أبا حاتم^(١) ، حكى أن العرب تقول في نداء «هَن» مُثْنَى : يَاهَنَانِيَّةُ ، ولم يَحْكُ : يَاهَنَانَاهُ ، والقياسُ إنما يكون على ماسمِع لا على ما لم يُسمع ، هذا ما قال . وهو يشير إلى التزام الكسر خلافاً لمن التزم الفتح أو أجاز الوجهين ، وهم أهل البصريتين^(٢) .

فإن كان مذهبه هذا ، فهو حَسْرٌ بأن يُدْخِلَ المثني تحت قوله : (أوله مُجَانِساً) إن كان ثُم لَبَسَ . وقد زعم أن هذا ملْبَسٌ ، فلا مَرِيَّةٌ في إرادته .

ثم يبقى عليه سؤال : وهو أنه قَدَّمَ أولَ الفصل أن آخرَ المندوب تَلَحُّقه الألف ، وأن الألف والتنوين يُحذفان لها ، وذكر هنا أن الحركة اللازمة تَتَّبِعُهَا المَدَّةُ عند خوف اللبس ، فأعطى مجموعَ الموضعين أن ما آخره ياءٌ ، سوى ما يَذْكُرُهُ إثرَ هذا ، أو وأو لا يَحْذَفُ بل يُحَرِّكُ بالفتح للألف اللاحقة ، فتَقُولُ في نحو (قَامُوا) أو (قَوْمِي) مسمًى بهما : وأَقَامُوا ، وأَقُومِيَا ، وكذلك في (ضَرَبْتَنِي) على لغة من أثبت الياء : ياضْرَبْتَنِيَا ، وفي (ضَرَبْنِي) : ياضْرَبْنِيَا إلى أشباه ذلك ، كما تقول في (القاضى) ياقاضِيَا ، وفي (غلامى) فى أحد الوجهين : واغْلَامِيَا . وهذا كله باطل لا يقوله عربى ، وإنما حكمه أن تُتَّبَعَ الحركةُ بمجانستها ، فإذا اجتمع المثلان من الياعين أو الواوين ، كان الحكم

(١) هو أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني كان إماماً في علوم القرآن واللغة والشعر (ت ٢٥٠) .

(٢) يريد البصرة والكوفة ، فثنى على التقليل ، كما يقال : القمران للشمس والقمر والعمران ، لأبى بكر وعمر رضى الله عنهما .

حكم / الألفين ، ، وذلك حذف إحداهما فتقول : وأقاموه ، وأقوميته ، $\frac{٢٨٥}{٣}$ واضربتيته ، واضربتيته .

فالجواب من وجهين :

أحدهما : أن يقال : لعله رأى نظراً المبرد في هذا متوجّها ، وذلك أن المبرد ألزم سيبويه القول بتحريك الواو والياء ، كما حرّكها مع ياء المتكلم ، وأن يقول : وأضربواؤه ، وأضربتيّناه ، ونظائره . وتابعه عليه ابن ولّاد^(١) المستنصر لسيبويه ، وقال : هذا الفصل صحيح ، ولجواب في هذا احسن منه ، فكان ابن ولّاد مال إلى هذا ، وجعله رأياً صحيحاً ، فيمكن ، على بعده ، أن يذهب إليه ،

والثاني : أن الواو والياء في هذه المواضع لم يعتبرها لعدم اعتبار ما هي فيه ، لأن قصده في هذا الباب الكلام على المشهور الاستعمال من الأسماء التي شأنها أن تُندب ، ولاشك أن لمشهور منها في الاستعمال ما آخره ألف أو تنوين أوياء متكلم ، أو ياء أصلية .

فالأصلية كالقاضي حكمها ظاهر . وياء المتكلم الثابتة الساكنة سيذكرها . وما آخره ألف أو تنوين قد ذكره . وما سوى ذلك نخيل في الكلام ، غير مستعمل عند العرب ، وإنما أجرى الناس فيه القياس كيف كان لو سُمي بـ (قومي) ، أو ضربتي ، وقاموا) ونحو ذلك مما هو نادر الاستعمال ، غير ضروري الذكر .

(١) هو أحمد بن محمد بن ولاد النحوي . كان بصيراً بالنحو أستاذاً ، وكان شيخه الزجاج يفضلّه على أبي جعفر النحاس . صنف المقصور والمعمود ، وانتصار سيبويه على المبرد (ت ٣٣٢ هـ) .

وأیضا ، فما آخره وأو من المعربات لا يوجد فى الكلام إلا أن یُسَمَّى
بجملة فیها ضمیر رفع اختُصَّت به .

وهذا كله وظیفَةُ أرباب المطوَّلات ، ولذلك لم یُیُوبْ فى هذا النظم على «باب
التَّسْمِیة» فلا ینبغى أن یمثَّل له هذا الفصل إلا بما هو مستعمل عند العرب ؛
وإذا ذاك لا یمیقى علیه فى المسألة إشكال .

وهذا هو الأولی فى الجواب ، وهو مقصود فى كلامه حسنٌ ، وتنقیحٌ لمحل
الفائدة وإنما مَثَّل فیما آخره الحركة بـ (غَلَامِهِ وَغَلَامِكُمْ وَغَلَامِهِمْ) لتحرك الآخر
فى الأصل ، وسقوط الصَّلَات فى أكثر الكلام ، والألف (غَلَامُكَ ، وَغَلَامُكِ) ونون
المثنى كافٍ فى التمثیل ، ویكون (غَلَامُهُ وَغَلَامُكُمْ) ونحوه مِمَّا لم یَقْصُد لقلَّة
استعماله والله أعلم .

وقوله : (إِنْ یَكُنْ الْفَتْحُ بِهِمْ لِأَبْسًا) أتى بـ (یكن) المضارع ، وموضعه
للماضى ، لأنه لاجواب له یَنْجُزِم ، فلا یُؤْتَى فیهِ بامضارع إلا قليلا ، وقد تقدم
مثله . وكذلك قوله :

وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكَنْتَ إِنْ تُرِدْ

وإن تَشَدَّ فَالْمَدُّ وَالْهَاءُ لَا تَزِدْ

فأتى بـ (إِنْ تُرِدْ) والوجه : إن أردتْ ، و(واقفاً) حال من فاعل (زِدْ) أى زِدْ
هَاءَ سَكَنْتَ حالةً كونك واقفاً .

ويعنى أنك إذا وقفت على آخر المنسوب ، وقد ألحقته الألف أو الياء أو
الواو ، زدتْ هَاءً تقف عليها ، وتسمى هَاءُ السكت ، فتقول : يازيدَاهُ ، ياعبد
الملِكَاهُ وأمير المؤمنينَاهُ ، فتكون تلك الهاء لاحقة للقصد الذى لَحِقَتْ لأجله فى
نحو : (يَا أَيَّتُهَا لَمْ أَوْتِ كِتَابِيَهْ)^(١) ، لبيان ما قبلها ، فإذا لَحِقَتْ فى نحو :

(١) سورة الحاقة / آية : ٢٥ .

[كِتَابِيَّة] . فلبيان الحركة ، وإذا لحقت الألف في النَّدْبَةِ فلبيان الحرف الذي بمنزلة الحركة لضعفه .

وقوله : (إن تُردِّد) راجع إلى إلحاق الألف والهاء ، فكأنه قال :
ومُنْتَهَى المندوبِ صَلُّهُ بكذا مطلقا ، وبالهاء إذا/ وقفت إن شئتَ ذلك ، ^{٢٨٦}
وإن شئتَ فلا تُردِّد شيئا من ذلك ، بل تأتي بالاسم المندوب على حدِّه لو
كان منادئ غير مندوب ، فنقول : وازيدُ ، وابدُ الملكِ ، واغلامُ ، وما أشبه
ذلك ، وأنشد سيبويه لابن قيس الرُّقِيَّات (١) :

تَبْكِيهِمْ دَهْمَاءُ مُغْوِلَةٌ

وَتَقُولُ سَلْمَى وَارْزَيْتِيَنَ

إلا أن لحاق المَدَّة أكثرُ ، وإن كان الوجهان معا سائغين ، فكأنه
قدَّم أحد الوجهين تنبيها على أوْلَوِيَّتِهِ .

فإن قيل : لِمَ لَمْ تَحْمَلِ التَّخْيِيرَ على إلحاق الهاء ، وذهبت إلى ذلك
المَحْمَلُ البعيد ، وقد لا تَلْحَقُ الهاء في الوقف ، كقول جرير (٢) :

حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ

وَقُمْتَ فِينَا بِأَمْرِ اللَّهِ يَاعُمَرَا

فوقف بغير هاء كما ترى ؟ فالجواب أن الوقف بغير هاء غير
معروف في الكلام ؛ بل الهاء لازمة في الوقف ، وهو مقتضى كلام
النحويين .

(١) ديوانه ٩٩ ، والكتاب ٢٢١/٢ ، والمقتضب ٢٧٢/٤ ، والتصريح ١٨١/٢ ، والمساعد
٥٣٥/٢ ، والعيني ٢٧٤/٤ يرثى سعدا وأسامة ابني أخيه ، وكانا قتلا في المدينة يوم
الحرّة . والدهماء : السوداء ، وهي أيضا : العدد الكثير من الناس : وممولة بأكية .
والرزية : المصيبة ، وأصله من المهموز (رَزِيئَةٌ) .
(٢) سبق الاستشهاد به في «بابي النداء والتدبة» .

وأيضاً ، فما فى بيت جرير لاحتجة فيه ، لأنه جار مجرى الوصل لا
مجرى الوقف ، وإلى هذا فهو نادر غير معتد به .

ثم هنا مسألتان :

إحداهما : إنه لما قال : «وَوَاقِفًا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ فَقَيْدُ ذَلِكَ بِالْوَقْفِ، دَلٌّ
بمفهومه على أنها لاتزاد في الوصل، وإنما اللاحقُ الألفُ خاصة، وذلك صحيح
فتقول : واغلاماً أين ذهبت؟ وازيداً مَنْ لى بك؟
وأنشد سيبويه لرؤبة^(١):

* فهِى تُتَادِي بِأَبَا وَابْنَيْمَا *

هكذا روى في بعض الروايات^(٢)، حكايةً للندبة، وهو كثير.

والثانية : أنه لما سَمَّاها هَاءَ السكت أفهم ذلك أنها ساكنة لاتحرك،
وأنها إذا وُصِلَ بها سَقَطَتْ، وهذا ظاهر، إلا أن يَشِدُّ شَيْءٌ فيحُفَظ، ويُنْشَدُونَ
هنا^(٣):

* يَامَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ نَاجِيَةٍ *

ومنه أيضاً^(٤):

(١) الكتاب ٢٢٣/٢، وملحقات ديوانه ١٨٥، والمقتضب ٢٧٢/٤، وابن يعيش ١٢/٢، واللسان (بنى،
رثا) وقبله :

بِكَاءُ تُكَلِّي فَقَدْتُ حَمِيماً

(٢) ويروى «بأبي وابنيما» و«بأباً وأبناما» ويروى «تُرَكِّي» بدل «تتادي».

(٣) الخصائص ٣٥٨/٢، والمنصف ١٤٢/٣، وابن يعيش ٤٦/٩، والهمع ٢٤٦/٥، والخزانة ٣٨٧/٢

ويعده : إذا أتى قُرْبُهُ للسانية

وناجية : اسم شخص. والسانية : الدلو العظيمة وأداتها، والناقة التي يستقى عليها من البئر.

(٤) سبق الاستشهاد به.

الْأَيَّاعُ مَرَوْ عَمْرَاهُ
وَعَمْرُو بْنُ الزُّبَيْرِ رَاهُ

على أن يكون هاء «عمرأه» متحركة.

وقائلُ وَعَبْدِيَا وَعَبْدَا

مضنٌ في النداءِ اليَا ذا سُكُونٍ أَبْدَى

«مَنْ» في قوله : «مَنْ فِي النَّدَا» مبتدأ، و«أَبْدَى» صلته، و«فِي النَّدَا» متعلق
بـ(أَبْدَى) و(الْيَا) مفعول به، و(ذَا سُكُونٍ) حال من (الْيَا)، وفاعل (أَبْدَى) هو
العائد على (مَنْ) (وقائل) خبر المبتدأ، و(وَعَبْدِيَا) وما عطف عليه مفعول (قائل)
وحُذِفَ العاطفُ ضرورةً.

والتقدير : الذي (أَبْدَى) في النداءِ اليَاءَ ذاتِ سُكُونٍ قائلٌ في الندبة
:وَعَبْدِيَا وَعَبْدَا.

ويعني أن مَنْ لفتهُ من العربِ إثباتُ الياءِ في (ياعْبُدِي) ساكنةٌ لا متحركة،
فإن له في نُدْبَةِ هذا المضاف وجهين :

أحدهما : تحريك الياءِ بالفتح، فيقول : وَاَعْبُدِيَا، وَاغْلَامِيَا، وَاَسِيدِيَا،
لأن الألف لما كانت ساكنة، والياءُ ساكنةٌ أيضاً، لم يكن بُدُّ من تحريك الياءِ أو
حذفها، فحرَّكوها لأن أصلها الحركة، فزال المحذور، فوافق في هذا الوجه
لغةً من يحرِّكُ الياءَ.

والثاني : أن تُحذف الياء فتقول : ياعْبُدَا، وَاغْلَامَا، وَاَسِيدَا، وما أشبه
ذلك، لأنها لما التقت ساكنةٌ مع الألف، وقَرُبَ شَبْهُهَا بالتثوين على ما تقرَّرَ قبل
هذا، حذفوها كما حذفوا التثوين وإن كانت مرادة .

وأما من أثبتتها متحركة فلا إشكال في دخولها تحت الأصل المتقدم

في قوله : « وَمُنْتَهَى الْمُنْتَوْبِ صَلُّهُ / بِالْأَلِفِ » وكذلك لغة من يقول : $\frac{٢٨٧}{٣}$ يا غلام ، أو يا غلام ، وفي لغة من قال : (يا غلاماً) تدخل تحت الاستثناء بقوله : «مَتْلُوها إن كان مِثْلها حُذِفَ».

فقد تبين أن خَمْس اللغات في المضاف إلى ياء المتكلم مأخوذٌ حكمُها من كلامه على اختصاره. وما ذَكَر في هذه المسألة من جواز الوجهين هو مذهب المبرد^(١). وأما سيبويه فمذهبه تحريك الياء مطلقاً في هذه اللغة^(٢)، لأنه رأى تحريكها، وهى اسم معتبر محافظٌ عليه، هو الوجه. ولمَّا ذهب إليه الناظم وجهٌ آخر كما تقدم. وكان تقديمه لقوله : «وَأَعْبَدِيًا» بإثبات الياء مشعر^(٣) بأنَّه أقوى من الوجه الآخر، وجعله في «شرح التسهيل^(٤)» على العكس، وأن إثباتها قليل. والظاهر ما أشعر^(٥) به هنا. ولذلك لم يذكر سيبويه غيره^(٥).

(١) انظر المقتضب ٢٧٠/٤.

(٢) الكتاب ٢٢١/٢.

(٣) ورقة (٢٠٤ - ب).

(٤) مابين القوسين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٥) الكتاب ٢٢١/٢.

الترخيم

الترخيم في اللغة : التسهيل والتلين، رَخِمَ مَنْطِقُهَا : لَانَ .
قال الجوهري^(١) : يقال : هو الحَذَفُ. قال ومنه ترخيمُ الاسم في النداء .
والمعروف في أصل اللغة ماتقدّم، ومنه بيت ذي الرّمة المشهور^(٢) :
لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ
رَخِيمٌ الْحَوَاشِي لَا هُرَاءَ وَلَا نَزْرُ
أى رقيق الحواشي سهلها .

وعلى أصل اللغة، مع الإحالة على الاصطلاح ، استعمله الناظم إذ قال :
تَرْخِيمًا اخْذَفَ آخِرَ الْمُنَادَى
كِيَاسُوعَا فَيَمْنُ دَعَا سُعَادَا
أى تسهيلًا وتيسيرًا .

وذلك أن المنادى يلحقه الترخيم تخفيفًا من اسمه إذا طال، لكثرة النداء في كلامهم، ولأنك محتاج إليه أبدًا في كل كلام تُخاطب به إنسانا لتعطفه على الاستماع منك لأمرك ونهيك وإخبارك.

وترخيمه : نَقْصُهُ عن تمام الصوت به، فهو في الاصطلاح حذفُ بعض حروف الاسم، ولذلك قال : «اخْذَفَ آخِرَ الْمُنَادَى» ففَسَّرَهُ بالحذف، وإنما قال : «آخِرَ الْمُنَادَى» فقيده بالنداء، لأن ترخيم المنادى هو المُطَرِّد في القياس .

(١) الصحاح (رخم).

(٢) ديوانه ٢١٢، والأشمونى ١٧١/٣

والبشر : جمع بشرة، وهى ظاهر الجلد ورخيم الحواشي : لين نواحي الكلام. والهراء : الهذيان والكلام الكثير بدون معنى. والنزر : القليل. يصفها بأن كلامها بين القليل والكثير.

وأما غير المنادى فلا يُرْخَمُ إلا في الضرورة، كما وقع تنبيهه عليه في آخر الباب.

وقيد الحذف بالآخر احترازاً من الوسط والأول، فلا يقع فيه ترخيم النداء.
وأيضاً، فالترخيم بمعنى (الحذف) في اصطلاح النحويين على وجهين :
أحدهما : ترخيم النداء هذا، ولا يقع إلا في آخر الاسم كما قال.
والآخر : ترخيم التصغير، وهو حذف زوائد الاسم لتقع بنية التصغير على
أصول الكلمة، ويسمى التصغير هناك تصغير الترخيم، وقد ذكره الناظم في
بابه فقال :

وَمَنْ بَتَرُخِيمٍ يُصَفِّرُ اكْتَفَى

بالأصل كالعُطِيفِ يَعْنِي المِعْطَفَا

وهذا قد يُحذف فيه الأولُ كالعُطِيفِ، والوسطُ كقُطَيْمَةٍ في (فاطمة)
والآخرُ كأُرَيْطٍ في (أُرْطَى)^(١) وأما المختص بالآخر فهو ترخيم النداء، فلذلك
عَيَّنَه.

وأفاد أيضاً بقوله : «أَخَرُ المنادى» فائدة أخرى، وأحال فيما بعد عليها،
وهي الإشعار بأن أصل (الترخيم) أن يكون بحذف حرف واحد، لأن الآخر
إنما يُطلق بالحقيقة على الحرف الآخر وحده .

(١) الأُرْطَى : نبات شجيري، ينبت في الرمل، ويخرج من أصل واحد كالعصى، ورقة دقيق، وثمره
كالعناب، والواحد : أرطاة.

وأما ما قبله فلا يطلق عليه أنه الآخر إلا مع الآخر / مجازاً لاحقيقة، $\frac{288}{3}$
ولذلك لا يُحذف غير الآخر مع الآخر إلا إذا كان معه كالحرف الواحد
حسبما يتبين في موضعه إن شاء الله.

ومن هنا، والله أعلم، أتى بمثال من الترخيم الذى فيه حذف الآخر
حقيقة، وهو (ياسعاً) في قولك : (ياسعادُ) فحذف الدال. ومثله (ياسعى)
في (ياسعيدُ) و(يائمو) أو (يائمي) في (يائمودُ) و(يافاطمُ) في (يافاطمةُ)
ومن ذلك كثير.

وسياتى بيان الترخيم تفصيلاً، وإنما هذا بيان جُملى.

وقوله : «فَيَمِنْ دَعَا سَعَادًا» يريد : فيمن ناداها.

وَجَوَزْنَهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا

أَنْتَ بِالْهَاءِ وَالَّذِي قَدْ رُخِّمًا

بَحَذْفِهَا وَفَرُّهُ بَعْدُ وَاحْظِلًا

تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ الْهَاءِ قَدْ خَلَا

إِلَّا الرُّبَاعَى فَمَا فَوْقَ الْعَلَمِ

دُونَ إِضَافَةِ وَإِسْنَادِ مُتَمِّ

قَسَمِ النَّاظِمِ الْأَسْمِ الْمُنَادِي بِالنِّسْبَةِ إِلَى تَرْخِيمِهِ ثَلَاثَةً

أقسام :

قسم لا يُحذف منه إلا الحرف الأخير.

وقسم يُحذف منه الأخير مع ما قبله.

وقسم يُحذف منه عجزه، ولا يكون ذلك إلا في مركَّب .

فأما القسم الأول : وهو الذى لا يُحذف منه إلا حرفٌ واحد، فهو الذى شرع الآن فى ذكره، وجعله على ضربين :

أحدهما : ما يُحذف منه الآخر من غير شرط، وهو قوله : «وَجَوَّزْنُهُ مطلقاً فى كذا» فأراد بالإطلاق عدم التقييد بشرط، يعنى أن ذلك جائزٌ من غير شرط، فى كل اسم مؤنث بالهاء، كان علماً أو غيره، فتقول فى (فاطمة، وعائشة) : يافاطمُ، وياعائشُ أقبلي، ومنه قول امرئ القيس^(١):

أَفَاطِمَ مَهْلاً بَعْضَ هَذَا التَّدْلِيلِ

وإن كُنْتُ قد أُنَمَّعْتُ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

وقول القطامي، أنشده سيبويه^(٢):

قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا

وَلَايِكَ مَوْقِفٌ مِنْكِ الْوَدَاعَا

أراد : أفاطمة، وياضبَاعَة.

(١) من معلقته، وانظر : وابن الشجري ٨٤/٢، والمغني ١٣، والتصريح ١٨٩/٤، والهمع ٣/٣٤، والأشمونى ١٧٢/٣، والعيني ٢٨٩/٤، والدرر ١٤٧/١

والتدلال والدلال إظهار المرأة الجراة على زوجها كأنها تخالفه، وما بها من خلاف. والتدلال والدلال من المرأة أيضاً : حسن حديثها ومزحها . وقوله : «مهلاً بعض هذا التدلل» أى كفى بعض ذلك عنى، وأقلى منه. وأزمنت : عزمت وأجمعت. وصرمي : قطعيتي. وأجملي : اعتدلى واتندى .

(٢) الكتاب ٢٤٣/٢، وديوانه ٣٧، وابن يعيش ٩١/٧، والهمع ٩٦/٢، ٩٢/٣، والأشمونى ١٧٢/٣ والخزانة ٣٦٧/٢، والعيني ٢٩٥/٤

وضباعة : بنت زفر بن الحارث الذى مدحه القطامي بهذه القصيدة - ولايك موقف : لاتجملني هذا الموقف وداعاً منك لي. أو على الدعا، كأنه قال : لاجعل الله موقفك هذا وداعاً لي.

وتقول في غير العلم : يامُسْلِمُ أَقْبَلِي، وياضاربُ أَقِيمِي، ومنه قول العَجَّاج،
أنشده سيبويه^(١):

* جَارِي لَأَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي *

وكذلك تُحذف الهاء على مقتضى إطلاقه، كان الاسم الذي هي فيه على
ثلاثة أحرف أو أقل أو أكثر، فيجوز أن تقول : ياطْلُحُ أَقْبَل، وياثْبُ أَقْبَلِي، إذا
سميت امرأة : ثَبَّة. وكذلك ياشأ أَقْبَلِي، إذا سميت بشاة، وكذلك إذا لم تسم.
ومن كلامهم : ياشأ اَنْجُنِي^(٢)، أراد شاة بعينها، ومعنى (اَنْجُنِي) أَقِيمِي.
يقال : دجن بالمكان : إذا ثبت وأقام فيه.

ولم يكثر الترخيم في شيء كثرته فيما آخره هاء التانيث، لأن الهاء شيء
مضاف إلى الاسم، وليس من بنيته، لأنها لاتعود في جمع مُكْسَرٍ، ولا جمع
سالم، كما تعود ألف التانيث، ولأنها لا يُكْسَرُ الحرف الذي قبلها إذا وقعت بعد
ياء التصغير، كما في : رُعَيْشِنَ وَأَرِيْطَ^(٣)، ودخولها في الكلام أكثر من دخول
ألفي التانيث، فكان حذفها أولى؛ إذ لا يخلت الكلام بحذفها.

(١) ديوانه ٢٦، والكتاب ٢٤١/٢، وابن الشجري ٨٨/٢، وابن يعيش ١٦/٢، ٢٠، والتصريح ١٨٥/٢،
والأشعوني ١٧٢/٣، والخزانة ١٢٥/٢، والعيني ٢٧٧/٤، واللسان (شقر، عذر) وبعده :

سَيَرَى وَاثْقَاتِي عَلَى بَعِيرِي

يخاطب امرأته. وعذير الرجل : ما يرومه ويحاوله من الأعمال التي يعذر عليها إذا فعلها، وفسر في
الشرط الذي بعده. وذلك أنه كان قد عزم على السفر، فأخذ يصلح حلسا لجملة، وبعده لذلك
السفر، فرأته امرأته فأنكرت عليه ذلك، وهزنت منه، فقال لها هذا الشعر.

(٢) الكتاب ٢٤١/٢.

(٣) رُعَيْشِنَ تصغير رُعش والرُعشَن : المرتعش، وجعل رُعشَن : سريع لاهتزازة في السير. والفون فيه
زائدة.

وأرِيط : تصغير أرطى، وهو نبات شجيري ينبت بالرمل، ومرتفسيره. والألف في (أرطى) زائدة
للإلحاق.

ومع زيادة النون والألف عومل الاسم معاملة الرباعي في التصغير، بخلاف ما إذا وقعت تاء
التانيث بعد ياء التصغير.

ثم ختم الكلام فيما فيه الهاءُ بحُكمٍ لابد من ذكره فقال : « والذي قد رُخِّمًا : بحذفِها وقَرُّه بعدُ ».

يريد أن مارُخِّم بحذف الهاء لايجوز / أن يرُخِّم بعد ذلك، وإن كان ^{٢٨٩}/_٣ قابلا للترخيم لو لم تدخل الهاء، فلا يجوز أن تقول في (فاطمة) : يا فاطِ، ولا في (مروانة) : يا مروًا، إذا سميتَ بها ولا ما أشبه ذلك؛ بل يُكتفى بحذف الهاء، قُلَّت الحروف أو كثرت، كان ما قبل الهاء زائداً أولاً، وما جاء من ذلك نحو قول العجَّاج، أنشده سيبويه^(١):

لَقَدْ رَأَى الرَّاعِنَ غَيْرَ الْبُطْلِ

أَنْتَ يَا مُعَاوِيَا ابْنَ الْأَفْضَلِ

حملة سيبويه والفرَّاء على أنه رُخِّم بعد حذف الهاء، وأن (يا) نداءً ثانٍ، لأنه لو كانت الياء من تمام الاسم لم يصلح نعتُهُ؛ إذ المرخِّم لا يُنْعَت وأجاز الفرَّاء حذفَ ما قبل الهاء إن كان زائداً، فيجوز عنده في (مروانة) يامرو، وفي (مرجانة) يامرَج. والسماع بذلك معدوم.

ووجه ما قال الناظم : أن ما قبل الهاء إن كان أصلياً، فالمنع ظاهر، لأن الحذف بعد الحذف إخلال، وإن كان زائداً لا يصلح للحذف، كالألف والنون في (مرجانة) فإنهما صارا بدخول الهاء عليهما كالأصلي الذي ليس بزائد.

ومن هاهنا احتجَّ سيبويه على الفرَّاء بأنه لو جاز حذف الزوائد لكان ينبغي أن يقول في (فاطمة) يا فاطِ .

(١) ديوانه ٤٨، والكتاب ٢/٢٥٠، والخصائص ٣/٢١٦، والهمع ٣/٨٦، والخزانة ٢/٣٧٨ ويرى الثاني في الديوان «أنتك يا يزيدُ يا ابن الأَفْطَلِ» يريد يزيد بن معاوية، وعلى هذه الرواية لاشاهد فيه.

قال : من قَبَل : أن الهاء لو لم تكن بعد الميم لقلت : يا فاطمِ ، كما تقول :
يا جاري ، فأنت تحذف ما هو من نفس الحرف ، كما تحذف الزوائد^(١).

يعنى : وهذا لا يقال باتفاق من الخَصْمين ، فكذلك ينبغي في الزوائد التي
قبل الهاء .

وقوله : «وَقَرَّةُ» أى استَكْمَلَه واستوفِ حروفه ، ولا تحذف منه بعد حذف
الهاء شيئا . يقال : وَقَرْتُ عليه حقَّه ، إذا استوفيتَه له ، وهذا من ذلك ، لأن عدم
الحذف منه استيفاءٌ له ، واستكمالٌ لحروفه . هذا تمام الكلام على هذا الضرب .

ويظهر أن الناظم أخلَّ به من جهة عدم الاشتراط فيه ، وذلك أن المؤنث
بالحاء يُشترط في ترخيمه بحذفها سبعة شروط :

أحدها : ألا يكون مضافاً ولا مضافاً إليه المنادى ، لأن المضاف إليه من
المضاف بمنزلة الصلة من الموصول ، وإذا رخصتَ فلما أن يقع الترخيم في آخر
المضاف أو في آخر المضاف إليه ، فإن وقع في آخر المضاف فقلت مثلاً في
(ضاربَ زيد) : يا ضاربَ زيدٍ ، لم يصلح ، لأن الترخيم لا يقع إلا في المغيَّر في
النداء ، وذلك المفرد المبني ، لأن النداء لما غيَّره وصيَّره مبنيًا بعد أن كان معرباً
في غير النداء تَجَرَّؤُوا عليه ، فغيَّروه بالترخيم ، (لأن النداء باب تَغْيِير ، والترخيم
تغيير ، والتغيير عندهم يَأْنَسُ بالتعغير ، فما لم يتغيَّر بالنداء لا يتغيَّر
بالترخيم)^(٢) وهذا من ذلك .

وأيضاً ، فإن الاسم المضاف لم يَتِمَّ بون المضاف إليه ، فلو رُخِّم المضاف
لم يكن الترخيم آخرَ ، ولوقوع الالتباس بـ(ضاربِ زيد) وهو في هذا الباب
محظور كما في غيره .

(١) الكتاب ٢/٢٤٥ ، وفيه وقد تحذف .

(٢) مابين القوسين ساقط من (س) .

وإن وقع في آخر المضاف إليه فقد وقع في غير منادى لأن المنادى إنما هو المضاف، وأما المضاف إليه فسيق لتعريف المضاف أو تخصيصه، فليس به وما جاء من الترخيم فيه فشاذاً كقول رؤبة ، أنشده سيبويه (١) :

إِذَا تَرَيْنِي الْيَوْمَ أَمْ حَمَزٍ

قَارَيْتُ بَيْنَ عُنْقِي وَجَمَزِي

/أراد : أَمْ حَمَزة. وأنشد أيضاً لزهير (٢) :

خَذُوا حَظَكُمْ يَا آلَ عَكْرِمَ وَانْكُرُوا

أَوَاصِرَنَا وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ تُذَكِّرُ

وأنشد الكوفيون (٣) :

٢٩٠
٣

(١) ديوانه ٦٤، والكتاب ٢٤٧/٢، والمقتضب ٢٥١/٤، وابن يعيش ٦/٩، والإنصاف ٢٤٩
العنق : ضرب من السير فسيح سريع، للبلبل والخيول، والجضم : ضرب من السير
أيضاً قريب من العدو، كالوثب والقفز.

يصف كبره وعلو سنه، وأنه أصبح يقارب خطوه في عنقه وجمزه.

(٢) ديوانه ٢١٤، والكتاب ٢٧١/٢، وابن الشجري ٢٢٦/١، وابن يعيش ٢٠/٢،
والإنصاف ٣٤٧، والأشمونى ١٧٥/٣، والخزانة ٣٢٩/٢، وخذوا حظكم : صونوا
نصيبكم من صلة القرابة، ولا تفسدوا ما بيننا وبينكم والأواصر : جمع أصرة وهى كل
صلة تعطف الرجل على الرجل، من رحم أو قرابة أو صهر أو معروف. والرحم : موضع
تكوين الولد.

وتخفف حاؤه بالسكون مع فتح الراء أو كسرها، ثم سميت القرابة من جهة الولاء رحماً،
فالرحم خلاف الأجنبي.

(٣) ابن الشجري ١٢٩/١، وابن يعيش ٢٠/٢، والإنصاف ٢٤٨، والتصريح ١٨٤/٢،
والخزانة ٢٣٦/٢، والعيني ٢٨٧/٤

ولا تبعد : لا تهلك ، يقال : بُعِدَ الرجل - بكسر العين - (يُبْعَدُ) بفتحها (بُعْدًا) بفتحتين،
إذا هلك. والميعة - بكسر الميم - الحالة التى يموت عليها الإنسان - يرثيه ويدعو له بأن
يبقى ذكره ولا ينسى ، فكل إنسان لابد له من الموت، فإن ذكر بالجميل فكأنه لم يموت .

أَيَا عُرْوَةَ لَا تَبْعِدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ

سَيَذَعُوهُ دَاعِي مَيْتَةٍ فَيُجِيبُ

وما أشبه المضافَ مثلُ المضافِ ، فلا يجوز أن يقال في (ضاربٌ طلحة) :

ياضارباً طَلَحَ، ولا في (ضاربةٌ زيداً) : ياضاربَ زَيْدًا، وما أشبه ذلك.

والثاني : ألا يكون نكرة غير مقصودة بالنداء، فلا يقول في (مُسْلِمَةٌ) إذا

ناديتها نداء التنكير : يامُسْلِمُ خُذْ بيدِي، ولا في (امرأة) : يا امرأ خُذْ بيدِي^(١)،

إذا ناداها الأعمى، لأن المنادى هنا لم يتغير في النداء، فلا يلحقه تغيرُ الترخيم كما تقدم.

والثالث : ألا يكون موصولا نحو : يامن هي ضاربةٌ، فلا يقال : يامن هي

ضاربٌ، ولاضاربٌ، لأن (ضاربة) ليس بمنادى، وإنما جيء به في الصلة بياناً

للمنادى.

والرابع : ألا يكون مركباً بواحد من التراكيب الثلاثة :

أما (تركيب المَزَج) فكما إذا سميت رجلاً بـ(خمسَ عشرة) فإنك لاتقول :

ياخَمْسَ عَشَرَ، فتحذف الهاء، وإنما تقول : ياخَمْسُ، إذا رخت فتحذف العَجْزَ.

وأما (تركيب الإسناد) فلا يرخم بحذف الهاء أبداً، فلو سميت رجلاً :

(جاءَ طَلْحَةُ) لا تقول: أصلاً لأنه ، إما أن يلتزم فيه منعُ الترخيم رأساً، كما

ظهر من سيبويه في أبواب الترخيم، فلا يرخم بحذف هاء ولاغيرها، لأنه مما

لايغيره النداء، فلم يُغَيَّرْ بالترخيم، فصار كالمضاف وغيره.

(١) في جميع النسخ «خذ» بصيغة خطاب المفرد المذكر في الموضعين. والصواب «خذى» لأنه يخاطب مفرداً مؤنثاً .

قال سيبويه في «تأبط شراً» ونحوه : ولو رخصتَ هذا لرخصتَ رجلاً
يسمى^(١) :

* يادارَعَبْلَةً بالجَوَاءِ تَكَلِّمِي *

وإما أن تبنى على دخول الترخيم فيه : فلا يكون إلا بحذف العَجَزْ كله؛ لا
بحذف الهاء، فالترخيم بالهاء لا يدخله البُتَّةُ، لأن مالحقه الهاء ليس هو المنادى.

وأما (تركيب العطف) كما لو سميت رجلاً بـ (عَمَرُو وَطَلْحَةُ) فلا يرخم
أيضاً، لأنه في النداء معربٌ كالمضاف إليه والمنكَّر.

وأيضاً، فإن الهاء ليست في آخر المنادى، وإنما هي في آخر الكلمة
المركَّبة مع ما قبلها فلا تقول : ياعَمَرُ وَطَلْحُ، ولا : يازيدُ وَحَمَزُ.

والخامس : ألا يكون مندوباً، فلا تقول في (وَاطْلَحْتُ) : واطْلَحُ، ولا في
(واحمزة) : وَاَحْمَزُ لأن علامة الندبة، وهي الألف، إن ألحقت فيه، فإذا حذفت
صار ذلك جمعاً بين حذفين وهو إجحاف.

وأيضاً، ففي حذفها بعد الإتيان بها نَقْضُ الغرض، لأنه إنما أتى بها لمدِّ
الصوت، والترخيم قَصْرٌ للصوت بالمندوب، ولأنها، أعنى الألف، كالتنوين، فإذا
ثبتت لم تُحذف قاله سيبويه^(٢). وإن لم تُلحق الألف فهي بصَدَد أن تُلحق، ولذلك
كان الأكثر إلحاقها، فصار المندوب كأنه محذوف منه، فلا يكرَّر عليه الحذف.

والسادس : ألا يكون مستغاثاً ولا جارياً مجراه وهو المتعجب منه، فلا
يقال في (طلحة) : يَا طَلْحُ، ولا في (حمزة) : يَا حَمَزُ، إذا كان مجروراً باللام،
فأنشبه المضاف إليه، ولأنه لم يتغير في النداء، فلم يصح تغييره بالترخيم.

(١) الكتاب ٢/٢٦٩، وفيه «يسمى بقول عنتر»

والبيت مطلع معلقة عنتر، وعجزه :

وَعِمِي صَبَاحًا دَارَ عَيْلَةٍ وَأَسْمِي

(٢) الكتاب ٢/٢٤٠.

والسابع : ألا يكون موصوفاً، لأن الترخيم حذف آخر الاسم للعلم به، والصفة بيان للموصوف لعدم العلم به، فهما متدافعان، ولذلك قال سيبويه^(١) في:

٢٩١
٣

* أَنْكَ يَامُعَاوِيَّ بْنَ الْأَفْضَلِ *

إنه ترخيم بعد ترخيم. وقد نص على هذا الرماني، وتبعه ابن خروف، وقال في البيت : لا يصلح فيه النعت لأنه منادى مرخماً، فهو في نهاية التعريف، فنعتُه بعيد، فعلى هذا يكون قول يزيد بن مخرم، أنشده سيبويه^(٢):

فَقُلْتُ تَعَالَ يَا زِيَّ بْنَ مُخْرَمٍ

فَقُلْتُ لَكُمْ إِنِّي حَلِيفُ صُدَاءٍ

أراد يزيد بن مخرم - شاذاً^(٣).

ويجري مجرى النعت على هذا التقدير التوابع كلها، من العطف البياني، والتوكيد، إلا البدل، ففيه بحث، وإلا العطف النسقي، فإن كل واحد منهما، أعنى من المعطوف والمعطوف عليه، مستقلٌ بالعامل من جهة المعنى، وفيه نظر أيضاً.

(١) سبق الشعر، وهو للعجاج، وانظر : الكتاب ٢/٢٥٠.

(٢) الكتاب ٢/٢٥٢، وابن الشجري ٨١/٢، والخزاعة ٢/٣٧٨.

والحليف : المحالف والمعاهد. وصداء : حي من اليمن. وقيل : اسم فرس له.

يذكر أنه دعي إلى الحلف فأبى أن ينقض حلفه لصداء، ويحالف غيرهم. أو : أراد أنه لا يحتاج، مع فرسه والاعتزاز به إلى حليف.

(٣) لا يخفى أن قوله : «شاذاً» خبر قوله : «يكون».

فهذه الشروط السبعة في ترخيم (المؤنث بالهاء) لازمة لابد منها، وأكثرها مشروط فيما ليس فيه الهاء مما يُرَخَّم بحذف آخره، كما سيذكر بحول الله. والناظم لم يُنبِّه على شيء منها، وإنما نبَّه على اشتراط (النداء) في مطلق الترخيم خاصة.

ثم إن في كلامه إيهاماً بمفهوم، لأنه اشترط فيما ليس فيه الهاء ألا يكون مضافاً ولا ذا إسناد، فاقْتَضَى، حين خَصَّ به هذين الشرطين، ألا يُشترطان في ذي الهاء، كما أنه لما اشترط الزيادة على الثلاثة والعلمية أفهم ذلك أنهما لا يُشترطان أيضاً في ذي الهاء.

واعلم أن هذه الشروط المذكورة التي لم يُنصَّ عليها راجعة في التحصيل إلى ثلاثة شروط، وهي أن يكون منادى، قد تَغَيَّرَ في النداء بالبناء، غير مندوب. فأما كونه منادى فقد نص الناظم عليه أول الباب بقوله : «تَرْخِيمُ احْذِفْ آخرَ المنادى» فيسقط به من الشروط السبعة : الأول، والثالث، والرابع، والسادس على وجهه.

أما الأول : فلأن الترخيم إنما يَلْحَقُ آخرَ المضاف إليه، وهو تمامه. وإليه ذهب أهل الكوفة حسبما يُذكر إن شاء الله، والمضاف إليه منادى، كما تقدم في توجيهه، وإنما المنادي : هو الأول، فخرج باشتراط النداء. ولا يَلْحَقُ آخرَ المضاف لأن المضاف إليه من تمامه كالتنوين، فليس بآخر الاسم، والترخيم إنما يَلْحَقُ آخر الاسم.

وأما الثالث : فكذلك أيضاً، لأن الصلة ليست هي ولا جزء منها منادى، والمنادى هو الموصول، فقد خرج هذا باشتراط النداء.

وأما الرابع : فكذا، لأن الجزء الأخير من المركب هو الذى آخره الهاء، وليس بمنادى؛ بل المنادى هو المجموع، والهاء لا تُنسب إلى المجموع؛ إذ ليس شأنُ الهاء أن تدخل على الجملة أو ما أشبهها، وإنما تدخل على المفرد، والمفرد في نفسه غيرُ منادى، فخرج هذا أيضا باشتراط النداء.

وأما السادس : فإن سيبويه شبهَ المستغاث الداخلَ عليه اللام بالمضاف إليه، لأنه مجرور مثله^(١)، فكانه غير منادى؛ إذ لم تعمل أداة النداء في لفظه وإنما عملت في موضعه.

ويُقَوَّى هذا قولُ من يقول : إن اللام متعلِّقة بفعلٍ مقدر لا بـ(أنادى) / ولا بـ(يا) وكأنه يقول : أَلجأُ لزيدٍ، إذا قلتَ : يا لزيدٍ، وقد $\frac{٢٩٢}{٣}$ يكون هذا الشرط راجعا إلى الشرط الآخر، وهو أن يكون قد تَغَيَّر بالنداء، فقد سقطت إذا الشروط الأربعة باشتراط النداء.

وأما الشرط الثاني : من السبعة، وهو الثاني من الثلاثة، فالاعتراض به لازم على الناظم وكذلك السادس؛ إن لم تعتبر شبه المستغاث بالمضاف إليه، وهو داخل تحت شرط حدوث البناء بالنداء. وأما الشرط الخامس من السبعة، وهو الثالث من الثلاثة، فلازم له كذلك؛ إذ ليس له ما يخرج به.

وأما السابع فمنازع في اشتراطه. وأجاب الشلَّوِين^(٢) بأنه قد يتوجَّه العِلْمُ المشتَرَطُ في الترخيم على الاسم، وعدمُ العِلْمِ على المسمَّى، فلا يتدافعان.

(١) الكتاب ٢/٢٤٠.

(٢) سبقت ترجمته.

وأما بيت سيبويه^(١): فلعله إعرابٌ من سيبويه، إذ كان الوجه الآخر لاغراباً فيه^(٢)، أو لعله اختياراً منه لذلك الوجه، لأنه موضع مدح، فتكريرُ النداء فيه أفخمُ من الإتيان به وصفاً، هذا ما قال^(٣).

ويقويه أن سيبويه أنشد^(٤):

فَقَلْتُمُ تَعَالَ يَا بَيْزَى بَنَ مُحْرَمٍ

على أنه ليس من الشاذ؛ بل على أنه من الجائز بإطلاق، وهو مع ترخيم الهاء أجوزُ.

ومثله قول امرئ القيس^(٥):

أَحَارِ بَنَ عَمْرٍو كَأَنِّي خَمِرٌ

وَيَغْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِمِرُ

وهذا الشاهد دالٌّ على جواز ترخيم الموصوف من باب الأولى، لأنه من الموصوف بـ(ابن) وتقرر في الكلام صَيْرُورَةُ (ابن) مع الموصوف في حكم المركب، بدليل حذف التنوين، فإن كان هذا يجوز ترخيمه، فمن باب أولى جوازُ ترخيم نحو: ياطلحةُ الفاضل، حارثُ الفاضل، فتقول: ياطلَحُ الفاضل، ويأحارِ الفاضل، وكذلك المعطوف، والمؤكد، والمبدل منه.

(١) يقصد قول العجاج:

فَقَدْ رَأَى الرَّأُونَ غَيْرَ الْبَطْلِ إِنَّكَ يَا مُعَاوِيَا ابْنَ الْأَفْضَلِ

وقد سبق الاستشهاد به.

(٢) يريد بالوجه الآخر أن تكون الياء من قوله: «يا ابن» ياء «معاوية» فلما رخم قيل: مُعَاوِي، وعلى هذا الوجه تكون (ابن) خبر (أن) لامنادي.

(٣) يعني الشلوين.

(٤) البيت ليزيد بن مخرم - وقد سبق، وعجزه * فَقَلْتُ لَكُمْ إِنِّي حَلِيفُ صَدَاءِ *

(٥) سبق الاستشهاد بالبيت في «باب النداء»، انظر ص ٢٢٧.

فالحاصل : أنه ترك من الشروط الثلاثة شرطين. فلو قال أول
الباب مثلاً :

تَرْخِيمًا احْدَفْ آخَرَ الْمَبْنِيِّ فِي نَدَى سَوَى الْمُنْتَوِبِ فَالْحَدَفُ كُفَى
- لحصل له في ذلك الشروط الأول المذكورة في حذف آخر الكلمة،
فيكون ما يذكره بعدُ من الشروط تاماً.

وفي قوله : «وَجَوَّزْنَهُ» أى الترخيم مبيِّن أن ذلك ليس بلازم؛ بل هو
من الجائز الموقوف على الاختيار الذى لك تركه وإبقاء الاسم على حالة
تاماً إن شئت، وهذا حسنٌ من التنبيه.

* * *

والضرب الثانى : من المرخَّم الذى لا يُحذف منه إلا حرف واحد،
وهو ما لا يُحذف منه ذلك الحرف إلا بقيود وشروط، وذلك (مالم يس فيه
الهاء) فقال فيه : «واَحْظَلْ تَرْخِيمَ مامنْ هذه الها قدخلًا» إلى آخره.
يعنى بـ(الحَظَل) المنع، وهو بالطاء المُشَالَة، يقال : حَظَل عليه الأمر
يَحْظَلُه - بالضم - إذا منعه منه، حَظَل الشئ، إذا كَفَّ بعضه، والحَظَل :
المنع من التصرف والحركة، أى امتنع ترخيم كذا.

ويريد أنه لا يجوز ترخيم مالم يكن مؤنثاً بالهاء إلا بشروط ثلاثة :

أحدها : أن يكون رباعياً فما فوقه، كان رباعياً / مع زوائد تلحقه $\frac{292}{3}$
أولاً، فلا يريد أن يكون رباعياً بالنسبة إلى الحروف الأصول فقط، وكذلك
فيما فوق الرباعي، فيجوز لك في (قَاسِمٍ) ياقَاسٍ، وفي (مَالِكٍ) يامالٍ، وفي
(أحمد) يا أَحْمَ، وفي (سَعِيدٍ) ياسَعِي. كما يجوز في (جَعْفَرٍ) ياجعْفَ،
وفي (فَرَزْدَقٍ) يافرَزْدَقَ.

والترخيم هنا إنما هو كما قال أولاً ، بحذف الحرف الأخير وحده؛ إذ هو الذي أشار إليه أولاً، فلا بد من استصحابه.

فلو كان الاسم ثلاثياً لم يَجْزُ ترخيمه بمقتضى مفهوم هذا الشرط، فلا يقال في (يازيد) : يازِئُ، ولا في (قَمَر) اسماً : ياقَمَ، ولا نحو ذلك. وما قرَّره رأى البصريين.

وزهب الكوفيون إلى جواز ترخيمه بشرط أن يكون محرك الوسط، إلا الكسائي منهم، فيمتنع عندهم : يازِئُ في (يازيد) ويجوز في (أسد، ونمر، وزُفر) يأس، ويانم ويازَف. وهذا مردود بالقياس والسماع^(١).

أما القياس : فإن الاسم المرخَّم عند العرب لابد أن يبقى بعد الترخيم على صورة الأسماء المعربة قبل : الترخيم، من كونه على ثلاثة أحرف فأكثر، لأن الأسماء المعربة لا تكون على أقل من ذلك إلا ما حُذِفَ منه، كابنٍ واسمٍ ودمٍ ويدٍ، وهو نادر.

وأما السماع : فإن العرب لم تترك مرخماً في النداء إلا على ثلاثة أحرف فأكثر ، ولم يوجد لها اسمٌ تركته بعد الترخيم على أقل من ذلك، فكان ما يُؤدِّي إلى مخالفة السماع مُطَرِّحاً، وقد احتجوا على أنه بعد الحذف يبقى على حرفين بأنه وجد في الأسماء ما هو على حرفين، حُذِفَ الثالثُ منه تخفيفاً، كيدٍ ودمٍ وأخواتهما، فكما حُذِفَ من (يدٍ ودمٍ) تخفيفاً إن قلنا : إنهما على (فعل) في الأصل ، وكان ذلك في غير النداء، فكذلك في النداء وهو أولى .

(١) انظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في (ترخيم الاسم الثلاثي) في الإنصاف ٣٥٦/١ (المسألة التاسعة والأربعون).

ويؤيد مآقالوه : أن العرب حَذَفَت من الرباعي المزيد حتى صار على حرفين أصليين نحو : يَأْقَاسُ، وَيَحَارُ في (قاسم، وحارث) وكذلك الباب كله، وليس في كلام العرب اسم يَتَكَمَّلُ ثلثه^(١) بالزائد مستقلاً بنفسه إلا في الترخيم، فكَذلك مانحن فيه، فإذا جاز هذا جاز الآخر، وإن امتنع [الآخر]^(٢) امتنع هذا، لكنه غير ممتنع باتفاق، فَلْيَكُنْ هذا مثله.

وأجيب عن ذلك : بأن تلك الأسماء المحذوفة قليلة الاستعمال، غير قابلة للقياس، فلا يلتفت إليها. والفرق بين نحو (نَمِر، وَزُقَر) ونحو (قاسم، ومالك) أن نحو (مالك، وقاسم) محفوظ الصورة التي ينتهي إليها، وهي صورة الثلاثي، بخلاف نحو : (نَمِر، وَزُقَر) فإنها غير محفوظة. ومن شأنهم في المحافظة على الثلاثي أن يَعتَبِروا الزائد^(٣) حتى يكون هو ثالث الحروف. ألا ترى أنهم يَجْتَزُّون^(٤) به في إقامة بنية التصغير، فيقولون في تصغير (هار) : هَوِير، وفي مَيْت : مَيَّيت، وما أشبه ذلك، فلم يَرُدُّوا الأصل اجتزاءً بالزائد في إقامة بناء الثلاثة في الصورة، فكذلك هذا، فهو غير مُسْتَنَكَّر في كلامهم، وَيُسْتَنَكَّر أن يصير بناء الثلاثة إلى بناء الحرفين من غير ضرورة /، وذلك لأنهم التزموا أن لا يُجاوِزوا الثلاثة، لأن قصدهم $\frac{٢٩٤}{٣}$ في الترخيم أن يقرَّبوا الاسم إلى بنات الثلاثة، فما كان على خمسة أحرف صَيَّرُوهُ إلى الأربعة، وما كان على أربعة صَيَّرُوهُ إلى الثلاثة،

(١) هذه الكلمة ساقطة من (ت).

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من (ت).

(٣) في (ت) «الزوائد».

(٤) في النسخ الثلاث «يجتزؤون» بدون همز، وأراه تصحيحاً.

والثلاثة أخفُ الأسماء عندهم، فكَرَها أن ينتقصوه؛ إذ كان قصدُهم أن ينتهوا إليه. والقاطعُ في المسألة عدمُ السماع بما قال الكوفيون.

وقولُ الناظم : «فما فوقُ» مقطوعٌ عن الإضافة، أي فما فوقَ الرباعي، وهو الخُماسي والسُداسي والسَّباعي.

والشرط الثاني : أن يكون الاسم علماً كجَعْفَرٍ وقاسِمٍ وخالدٍ ، فتقول : يا جَعْفُ ، ويا قاسِ ، ويا خالِ .

وقد كثر الترخيم في بعض الأعلام لكثرة دورانها، قال سيبويه : وليس الحذفُ لشيءٍ من هذه الأسماء ألزمُ منه لحارثٍ ومالكٍ وعامرٍ، وذلك لأنهم استعملوها كثيراً في الشعر، وأكثرُوا التسميةَ بها للرجال^(١). وأنشد قولَ مهلهلِ بن ربيعة^(٢):

يا حَارِ لا تَجْهَلْ على أَشْيَاخِنَا
إِنَّا نَوُو السُّوَرَاتِ والأَحْلَامِ
وأنشد أيضاً لامرئ القيس^(٣):

(١) الكتاب ٢٥١/٢.

(٢) المرجع السابق ٢٥١/٢، وابن يعيش ٢٢/٢

يخاطب الحارث بن عباد الذي قام بحرب بكر بعد مقتل ابنه بجير، الذي قتله مهلهل، وقال فيه المثل السائر : «بؤيسم نعل كليب» والجهل : الحمق والسفه. والسورة - بالفتح - الحدة والخفة عند الغضب، والحلم : الرزاة والوقار. يقول : فينا إباء وحدة عند الغضب، وحلم وزانة عند الرضا.

(٣) من معلقته، وهو من شواهد الكتاب ٢٥٢/٢، وابن الشجري ٨٨/٢، وابن يعيش ٨٩/٩، والإنصاف ٦٨٤، واللسان (كل، حبا) =

أَحَارِ تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِیْضَهُ
كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكْلِلٍ
وَأُنْشِدُ لِلنَّابِغَةِ^(١):

فَصَالِحُونَ جَمِيعًا إِنْ بَدَا لَكُمْ
وَلَا تَقُولُوا لَنَا أَمْثَالَهَا عَامٍ

قال : وهو في الشعر أكثر من أن أحصيه . انتهى .
وقرىء في الشاذ : «وَنَادُوا يَا مَالٍ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ»^(٢) .
وقد جاء في غير هذه الأسماء ، وهو جائز فيها ، كقول يزيد بن مخرم^(٣) :
فَقُلْتُمْ تَعَالَ يَا يَزَى بْنُ مَخْرَمٍ

البيت ، وأنشد سيبويه لمجنون بني عامر^(٤) :
أَلَا يَا لَيْلٍ إِنْ خُيِّرْتَ فِينَا
بِنَفْسِي فَاَنْظُرِي أَيْنَ الْخِيَارِ

والميض : اللامعان الخفي . وقوله : «كلمع اليدين» شبه انتشار البرق وتشعبه بحركة اليدين وتقليبهما . والحبي : السحاب المعترض بالافق . والمكلل : الذي في جوانب السماء كالإكليل ، أو المتراكب بعضه فوق بعض .

(١) ديوانه ٧١ ، والكتاب ٢/٢٥٢

يخاطب بني عامر بن صعصعة ، وكانوا عرضوا عليه وعلى قومه مقاطعة بني أسد ، ومحافتهم دونهم ، فقال لهم : صالحونا جميعا ، نحن وإياهم إن شئتم ، فلا تنفرد بصلاح معكم دونهم .

(٢) الكتاب ٢/٢٥٢ سورة الزخرف / آية : ٧٧ ، وتنسب هذه القراءة إلى علي بن أبي طالب وابن مسعود رضي الله عنهما ويحيى والأعمش . وانظر : المحتسب ٢/٢٥٧ .

(٣) سبق البيت ، عجزه : فقلت لكم إني حليف صدأ

(٤) الكتاب ٢/٢٥٣ ، وديوانه ١٢٢

بنفسي : أفديك بنفسي . يقول لها : إن خيرت بيني وبين غيري فانظري طويلا ، فإن لي أملا في أن أحظى باختيارك .

أراد : يَالَيْلَى. وأنشد لأوس بن حجر^(١):

* تَنَكَّرْتُ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ لَمِي *

أراد : لَمِيس، وهو كثير أيضاً.

وهذه الأمثلة صالحة للشرط الأول والثالث أيضاً لاشتغالها على الجميع.

فإن كان الاسم غير عَمَّ لم يصح ترخيّمه، فلا تقول في (ضارب) :

ياضار، ولا في (مُسَلِّم) : يامُسَلِّ.

وإن جاء من ذلك شيء فشاذاً لا يقاس عليه، وذلك قولهم : يا صاح، يريد :

يا صاحب، لأنه لما كثر استعمالهم لهذا اللفظ حذفوه، كما حذفوا (يَكُ، ولا أَدُر،

ولم أَبَلْ^(٢)) وكذلك قولهم : (يا قُلُ) إن قلنا : إنه مرخّم من (قُلَان) وهذا أقرب إلى

العلمية؛ بل هو من الأعلام، وهو بعدُ من الفصل الذي يَلِي هذا وإنما التزم الأ

يقع هذا العمل إلا في عَمَّ، لأن الأعلام أكثرُ في كلامهم، وهم لها أكثرُ

استعمالاً، ولأجل ذلك حذفوا منها في غير النداء، كقولهم : هذا زيدُ بنُ عمرو،

بحذف التنوين، ولم يقولوا : هذا غلامُ ابن أخيك، ولا هذا زيدُ بن أخيك، لَمَّا لم

يكثر كثرة الأول، ففي النداء أولى أن يحذفوا؛ إذ هو محل التغيير لكثرة

الاستعمال .

(١) ديوانه ١١٧، والكتاب ٢/٢٥٤، وأما ابن الشجري ٨١/٢

وعجزه :

وبعد التَّصَابِي والشَّبابِ المَكْرُمِ

وتنكر : تغير عن حاله أو عن زيه حتى يُنكَر. وتنكرَ لي فلان : أخذ يسيء إلي بعد أن كان يحسن.

والتصابي : تكلف الصبا. يقول لها : تغيرت عن حالك معي لما كبرت سني، وتجاهلتي بعد أن كنت تعرفيني وتوديني زمان شبابي.

(٢) انظر سيبويه ٢٥/١، ٢٦٦، ٢٩٤، ١٤٠/٢، ١٩٦، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢٥٦، ٥٠٦/٣، ١٨٤/٤، ٣٩٩.

والشرط الثالث : أن يكون مفردا ليس بمضاف، ولا أصله الجملة، وذلك قوله : «بِإِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمٍّ» أى قد تَمَّ ذلك العمل^(١) من غير أن يكون فيه إضافة ولا إسناد كالأمثلة المتقدمة، فإن كان مضافا /، ويدخل $\frac{٢٩٥}{٣}$ فيه ما أشبه المضاف، أو مركبا تركيب إسناده، لم يصح أن يُحذف من آخره شيء، فلا يجوز أن يقال في (ابن مالك) : يا ابن مالٍ، ولا في (صاحب جعفر) : يا صاحب جَعْفَرٍ.

وأیضا، فلا يقال في (تأبط شراً) : ياتأبط شرٌّ، ولانحو ذلك. ويدخل له هنا العلم المركب تركيب مزج، فإنه يرخم ولكن على ما يذكر بعد هذا من حذف عجزه، فلذلك لم يخرج عن الترقيم جملة، ووجه ذلك ما تقدم.

وقال السيرافي : لما كان المفرد حكمه في غير النداء مخالفاً لحكمه في النداء، وكان الترقيم إنما سوغه النداء جاز فيه، بخلاف غير المفرد، فإنه لما كان حكمه في النداء وغيره حكماً واحداً لم يؤثر فيه الترقيم، من حيث كان الترقيم لا يجوز في غير النداء^(٢).

وقد جاء الترقيم في المضاف في آخر المضاف إليه شاذاً، أنشد سيبويه^(٣) :

(١) في (ت) «ذلك العلم» وهو تحريف.

(٢) عبارة السيرافي كاملة هي : «وأما شرطنا الاسم المفرد فلأن الاسم المفرد قد أثر فيه النداء، فأتوجب بناءه بعد أن كان معرباً في غير النداء، والاسم المضاف معرب، وكذلك المضاف إليه إعرابه في النداء وغير النداء واحد، فلما كان حكم المفرد في النداء يخالف حكمه في غير النداء، وكان الترقيم إنما يسوغه النداء جاز فيه، ولما كان المضاف والمضاف إليه جارين على الإعراب في النداء كجريهما في غير النداء، وكان غير النداء لا يجوز فيه الترقيم لم يجز فيها» [المجلد ٢، ورقة ٦٥ - ١].

(٣) الكتاب ٢/٢٥٥، ونسبه سيبويه لبعض العباديين، وقال : هو مصنوع على طريقة. وسعد بن مالك : حي من بكر بن وائل، وهم رهط طريقة بن العبد.

أَسْفَدَ بَنَ مَالٍ أَلَمْ تَعْلَمُوا
 وَذُو الرَأْيِ مَهْمَا يَقُلْ يَصْدُقُ
 وكذلك شَذُّ في آخر المضاف، لكن في الهاء، أنشد المؤلف في ذلك^(١) :
 *ياعَلَقَمَ الْخَيْرِ قَدْ طَالَتْ إِقَامَتُنَا *

وهذا يمكن أن يكون على طريقة المؤلف في حذف الهاء للإضافة، كما قال في نحو : { وَلِإِقَامِ الصَّلَاةِ }^(٢). وقوله تعالى : { لَأَعْدُوا لَهُ عُدَّةٌ }^(٣) على قراءة معاوية ومحمد بن عبد الملك بن مروان^(٤). والذي يثبت من ذلك في الشذوذ الأول .

وقد تعلّق بذلك الكوفيون، وبأبيات نحوه لا تخرج عن الشذوذ، فأجازوا ترخيم المضاف في آخر المضاف إليه ، ولا وجه لذلك إلا ما يلزم مثله في الترخيم من غير النداء ، فإن أجازوا هنا الترخيم ، أعنى في آخر المضاف إليه والمضاف [إليه^(٥)] ليس بمنادى ، وإنما سيق لتعريف الأول أو تخصيصه - كان ينبغي أن يجوز ذلك قياسا أيضا في غير النداء، وهذا لا يكون، ولا أعلم في المنع من ذلك خلافا، فالصحيح ما ذهب إليه الناظم والبصريون^(٦). والله أعلم .

(١) شرح التسهيل للناظم (ورقة ٢٠٨ - ١) والأشمونى ١٧٣/٣، والمساعد ٦٤/٢

وينسب لأوس بن حجر، وعجزه :

هل كان منّا إلى ذي الغمر تسريعُ

وذر الغمر : موضع.

(٢) سورة الأنبياء / آية : ٧٣، والنور / آية : ٢٧.

(٣) سورة التوبة / آية : ٤٦.

(٤) انظر في هذه القراءة وتوجيهها : المحتسب ٢٩٢/١.

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة يستقيم بها المعنى ، والله أعلم.

(٦) انظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في جواز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه في : الإنصاف لابن الأثيري ٣٤٧/١ [المسألة الثامنة والأربعون].

وفي هذا الموضع على الناظم نَحْوُ مِمَّا عليه في المسألة قبلها، فإن
ماليس فيه الهاء يُشترط فيه، زيادةً على ما ذكره، خمسة شروط :
أحدها : ألا يكون موصولا، فلا يجوز حذف آخر الصلة.

فإن قلت : هذا الشرط يَخْرُجُ باشتراط العِلْمِيَّةِ لأن الموصول ليس
بعَلَمٍ - فالجواب : أنه ليس بخارج، لأنه قد يكون علما وهو موصول، وذلك
إذا سُمِّيَ به، فقد نَصَّ سيبويه في أبواب «مالا ينصرف»^(١) على أن
الموصول، إذا سُمِّيَ به، جارٍ مجراه قبل التَّسْمِيَةِ به، لأنه اسم مفرد ليس
بجملة، ولذلك أُجْرِيَ (الذي قام أبوه) مُجْرَى (الضارب أبوه) فلم يُدْخَلْ
(يا) عليه، وإذا كان كذلك صح أن اشتراطه صحيح.

والثاني : ألا يكون مركَّباً تركيبَ مَزْجٍ ؛ إذ لا يجوز : يامَعْدُ
يَكْرُ، ولا يامَارَ سَرْجٍ في (مَعْدِي كَرِب ، ومارَسَرْجِس)^(٢) ونحو ذلك.
وكذلك إذا سميت بخمسة عشر، فإنما يكون الترخيم فيه بحذف عَجْزِهِ.

وكذلك يُشترط ألا يكون تركيبه من معطوف ومعطوف عليه، كرجل
سميته بـ(زَيْدٍ وَعَمْرٍو) وقد / تقدم بيان امتناع ترخيم هذين النوعين^(٣).

$\frac{٢٩٦}{٣}$

والثالث : ألا يكون مَنْدُوباً.

والرابع : ألا يكون مُسْتَغَاثاً.

(١) الكتاب ٣/٣٣٢.

(٢) مارَسَرْجِس : اسم نبطي سَمِيَّ جَرِيرٌ تَغْلِبَ به نَفِيًّا لهم عن العرب، حيث يقول :

لَقَيْتُم بِالْجَزِيرَةِ خَيْلَ قَيْسٍ فقلتم مَارَ سَرْجِسُ لاقْتَالًا

وانظر : الكتاب ٣/٢٩٦.

(٣) في الأصل «وقد تقدم بيان امتناع الترخيم فيه بحذف» وفي (ت) «امتناع ترخيم هذين
الموضعين» وما أثبتته من (س).

وهذه الشروط هي المتقدمة، وكذلك الخامس وهو ألا يكون موصوفاً، ويزيد هنا شرطاً سادس، وهو ألا يكون المنادى مَبْنِيّاً بحكم الأصل.

وهذا الشرط نَبّه عليه ابن عصفور، وزعم أن الترخيم لا يكون في الأسماء المتوَعِّلَة في البناء، فعلى ماقاله لايجوز الترخيم في نحو (حَذَّامٌ، وَرَقَاشٍ) في لغة أهل الحجاز، ولا في نحو (حَذَّارٍ) مسمًى بها في اللغتين معا.

والجواب : أن الأول والثاني داخلا تحت اشتراط كَوْنُه منادى، فلا يُعْتَرَضُ بهما.

والثالث والرابع والسادس : ترجع إلى الشرطين الباقيين من الثلاثة المتقدمة، ألا يكون مندوباً، وأن يكون قد تَغَيَّرَ في النداء بالبناء.

وهذا في السادس إن سَلَّمْ أن ماقال ابن عصفور صحيح، وماتقدم في الشرطين من الثلاثة جارٍ هنا، فالوضع غير مُخْلَصٍ في كلام الناظم، فلو قال أول الباب معنى ماتقدم ذكره لزال هذا الشُّغْبُ، والله أعلم.

و«مُتَمَّماً» حال من «الرَّبُّاعِيّ العَلَمُ» أى حالة كَوْنِه مُتَمَّماً بلا إضافة ولا إسناد، وجاء على لغة (رَأَيْتُ زَيْدً) ^(١).

وأما القسم الثاني، وهو ما يُحْذَفُ منه الآخرُ وماقبله، فذلك قوله :

وَمَعَ الْآخِرِ اخْذِفِ الَّذِي تَلَا

إِنْ زَيْدٌ لَيْنًا سَاكِناً مُكْمَلًا

(١) وهى لغة ربيعة، يقفون على الاسم المنصوب المنون بالسكون، كما مثل. وانظر : ابن يعيش ٦٩/٩.

أَرْبَعَةٌ فَصَاعِدًا وَالْخُلْفُ فِي

وَأَوْبَاءٍ بِهِمَا فَتَحُ قُفَى

يَعْنَى أَنَّكَ تَحْذِفُ مَعَ الْحَرْفِ الْآخِرِ أَيْضًا مَا قَبْلَهُ، يَلِيهِ، إِنْ اشْتَمَلَ عَلَى شُرُوطِ أَرْبَعَةٍ زَائِدَةٍ عَلَى الشُّرُوطِ الْمُتَقَدِّمَةِ قَبْلُ، وَيُؤْخَذُ لَهُ أَنْ مَامَرٌ مِنَ الشُّرُوطِ مُرَادَةٌ هُنَا مِنْ مَحْصُولِ قَوْلِهِ : «وَمَعَ الْآخِرِ احْذِفِ» كَأَنَّهُ قَالَ : مَعَ الْآخِرِ الْمَشْتَرَطِ فِي جَوَازِ حَذْفِهِ تَكُ الشُّرُوطُ تَحْذِفُ أَيْضًا مَا قَبْلَ الْآخِرِ إِنْ كَانَ فِيهِ أَرْبَعَةٌ شُرُوطٌ زَائِدَةٌ :

أَحَدُهَا : أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ زَائِدًا لَا أَصْلِيًّا، فَلَوْ كَانَ أَصْلِيًّا لَمْ يَجْزُ، فَلَا يُقَالُ فِي (فَرَزْدَقَ) : يَأْفَرُزُ، وَلَا فِي (جَحْمَرَشَ)^(١) مَسْمًى بِهِ : يَاجَحْمُ، وَلَا فِي (مُخْتَارَ) : يَامُخْتُ، وَلَا فِي (مُنْقَادَ) : يَامُنْقُ، إِذَا سُمِّيَ بِذَلِكَ، وَلَا مَا شَبَّهَ ذَلِكَ. وَهَذَا الشَّرْطُ يَمْنَعُ جَوَازَ نَحْوِ : يَاقِمَ، فِي (يَاقِمَطَرُ)^(٢) وَيَاهِرَ، فِي (هَرَقُلَ) وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا يُرِيدُ عَلَى مَنْ قَالَ بِجَوَازِ ذَلِكَ^(٣).

وَالثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الزَّائِدُ حَرْفَ لَيْنٍ. وَحُرُوفُ اللَّيْنِ هِيَ الْوَاوُ، وَالْأَلِفُ، وَالْيَاءُ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ : «إِنْ زِيدَ لَيْنًا».

فَقَوْلُهُ : «إِنْ زِيدَ» هُوَ الشَّرْطُ الْأَوَّلُ.

وَقَوْلُهُ : «لَيْنًا» هُوَ هَذَا، أَىْ حَالَةً كَوْنِ الزَّائِدِ ذَالَيْنٍ، فَإِنْ كَانَ الزَّائِدُ غَيْرَ حَرْفِ لَيْنٍ لَمْ يَجْزِ حَذْفُهُ مَعَ الْآخِرِ، فَلَا تَقُولُ فِي (ضَفْنَدَدٍ، وَخَفْنَدَدٍ)^(٤) : يَاضَفْنَ

(١) الْجَحْمَرَشُ مِنَ النِّسَاءِ : الثَّقِيلَةُ السَّجَّةُ، أَوْ الْعَجُوزَةُ الْكَبِيرَةُ.

(٢) الْقِمَطَرُ : الْجَمَلُ الْقَوِيُّ السَّرِيعُ، وَرَجُلٌ قَمَطَرٌ : صَغِيرٌ. وَالْقَمَطَرُ أَيْضًا مَا تُصَانُ فِيهِ الْكُتُبُ.

(٣) انْظُرْ : ص ٤٢٠ .

(٤) يُقَالُ : امْرَأَةٌ ضَفْنَدَدٌ، إِذَا كَانَتْ ضَخْمَةً الْخَاصِرَةِ، مُسْتَرَخِيَةً اللَّحْمِ. وَرَجُلٌ ضَفْنَدَدٌ كَثِيرُ اللَّحْمِ ثَقِيلٌ مَعَ حَقْقٍ.

وَالْخَفْنَدَدُ : السَّرِيعُ، وَالظَّلِيمُ الْخَفِيفُ.

ولا يا خَفَى ولا في (رَخْوَدٌ)^(١): يارخو، ولا ما أشبه ذلك.

والثالث : أن يكون حرفُ اللَّيْن ساكنًا، وذلك / قوله : «ساكنًا» وهو $\frac{٢٩٧}{٣}$ نعت لـ(لَيْن) فإذا سَكَن حرفُ اللَّيْن، جاز حذفه ، فإن تحرك لم يجز أن يُحذف فتقول في (قَنَوْرٍ) ياقنَوْ ، وفي (هَبِيخ) : يا هَبِيْ – بتشديد الواو والياء^(٢) – ولا تقول : يا هَبِيْ ، ولا ياقنَوْ ، وكذلك تقول في (حوَلَايَا) ، ويرَدَ رَايَا^(٣) : يا حَوَلَايَ ، ويا برَدَ رَايَ ، ولا تحذف فتقول : يا حَوَلَا ، ويا برَدَ رَا ، وكذلك ما أشبهه .

والرابع : أن يكون ذلك الحرف الذي قبل الآخر مكملًا للأربعة ، أى يكون رابعَ الأحرف المتقدمة فاكثُر ، وهو قوله : (مُكَمَّلًا أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا) مثل أن يكون خامسها أو سادسها .

فكُونُهُ رابعًا مثل : حَمْرَاءَ وَعُثْمَانَ ، وكُونُهُ خامسًا مثل : عَنَتْرِيْس^(٤) ، ورجل اسمه «مُسْلِمُون» ونحو ذلك ، وكونه سادسًا نحو : زَكْرِيَّا .

فلو كان الحرف لا يبلغ أن يكون مكملًا للأربعة ، فلا يجوز حذفه مع الآخر نحو : عِمَاد ، وسَعِيد ، وثُمُود ، فلا يجوز أن تقول : يَاسَع ، ولا يَاعِم ، ولا يَأْتُم .

(١) الرُّخْدُ من الرجال : اللَّيْنُ العظام الرُّخْوًا، الكثير اللحم. ويقال : رجل رِخْوٌ الشباب أى ناعم، وامرأة رِخْوَةٌ : ناعمة.

(٢) القَنَوْرُ – بتشديد الواو – الشديد الضخم الرأس من كل شئ ، وكل فظ غليظ الهبيخ – بتشديد الياء – الأحمق المسترخى .

(٣) فى الكتاب (٢٦١/٢) «وذلك قواك فى رجل اسمه حَوَلَايَا أَوْبَرَدَ رَايَا» .

(٤) العنتريس : الداهية ، والشجاع ، والناقة الصلبة الوثيقة الشديدة الكثيرة اللحم الجريئة ، وقد يوصف به الفرس .

وخالف هاهنا الفراء فأجاز ذلك ، وهو مربود عند البصريين ، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك فى نظير هذا الشرط فيما تقدم فى قوله : «إلا الرباعي» فما فوق العلم^(١) .

وبقى شرط خامس نبّه عليه بعد هذا الشطر ، يتبين عند ذكره إن شاء الله ، وهو أن يكون حركة ما قبل الآخر مجانساً له .

فإذا توفرت هذه الشروط جاز حذف ما قبل الآخر ، كان الآخر أصلياً أو زائداً .

فأما كونه أصلياً فقولك فى (مَنْصُور) : يَمَنْصُ ، وفى (شِمْلَال) اسم رجل : ياشِمْل ، وفى مسمى بقِنْدِيل : ياقِنْد ، وفى (عَنْتَرِيس) : ياعَنْتَر ، وفى (عَضْرَ فُوط) ^(٢) : ياعَضْرَفُ .

وأما كونه زائداً : فقولك فى (عُثْمَان) : ياعُثْم و (أُسْمَاء) : يا أُسْم ، وفى (مَرْوَان) : يامَرْو ، ومنه قول الفرزدق ، وأنشد سيبويه^(٣) :

يَا مَرْوَانُ مَطِيئَتِي مَحْبُوسَةٌ

تَرْجُو الْحِبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَيْئَسْ

يريد : يامروان ، وأنشد أيضا^(٤) :

* يَانُعَمَ هَلْ تَحْلِفُ لَا تَدِينُهَا *

(١) انظر : ص ٤٢٠ .

(٢) العَضْرَفُ فوط : دويبه بيضاء ناعمة . أو ذكر الغطاء أو ضرب منه ..

(٣) الكتاب ٢٥٧/٢ ، وديوانه ٤٨٢ ، وابن يعيش ٢٢/٢ ، والتصريح ٢٢٦/٢ ، والأشمونى ١٧٨/٣ ، والعيني ٢٩٢/٤ .

ومروان : هو مروان بن الحكم ، وإلى المدينة من قبل معاوية رضى الله عنه . والحباء : العطاء . وأسند الرجاء إلى الناقة على سبيل المجاز . وانظر قصة هذا البيت فى حاشية « الكتاب » .

(٤) الكتاب ٢٥٧/٢ .

وتدقيقها : تجازيها .

يريد : يأنعمان ، وأنشد أيضا للبيد ، وقال ابن السَّيد^(١) : هو لأبي زُبَيْد الطائي^(٢) :

يَا أَسْمَ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ
إِنَّ الْحَوَادِثَ مَلَقِيٌّ وَمُنْتَظَرٌ

يريد : يا أَسْمَاءُ وقال عمر بن أبي ربيعة^(٣) :

قِفِي فَإِن تُرِي يَا أَسْمَ هَل تَعْرِفِينِي
أَهَذَا الْمُغِيرِي الَّذِي كَانَ يُذَكِّرُ؟

وَيَنْتَظِمُ فِي هَذَا السَّلَكِ مَا إِذَا سَمِيتَ رَجُلًا بِمُسْلِمِينَ وَمُسْلِمُونَ وَبِقُرَشِيٍّ ،
فَإِنَّكَ تَقُولُ : يَا مُسْلِمُ ، وَيَا قُرَشِيٍّ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ .

وَأَمَّا اشْتَرَطْتُ هَذِهِ الشُّرُوطَ لِأَسْبَابٍ قِيَاسِيَّةٍ وَافِقِهَا السَّمَاعُ ، فَاشْتَرَاطُ
زِيَادَةٍ مَا قَبْلَ الْآخِرِ لِأَنَّ الزَّائِدَ أَسْهَلُ شَأْنًا مِنَ الْأَصْلِيِّ ؛ إِذَا كَانَ حَذْفُ الْأَصْلِيِّ
بَعْدَهُ هَذِمًا لِبُنْيَةِ الْكَلِمَةِ .

وَاشْتَرَاطُ كَوْنِهِ حَرْفَ لَيْنٍ لِأَنَّهُ أَوْعَفُ مِنَ الْحَرْفِ الصَّحِيحِ .

وَاشْتَرَاطُ كَوْنِهِ سَاكِنًا لِأَنَّهُ أَوْعَفُ أَيْضًا ، بِخِلَافِ الْمُتَحَرِّكِ ، فَإِنَّهُ قَوِيٌّ
بِالْحَرَكَةِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّمَا يَكُونُ الْمُتَحَرِّكُ زَائِدًا لِلْإِلْحَاقِ ، فَهُوَ وَاقِعٌ فِي مُقَابَلَةِ
الْأَصْلِيِّ ، فَكَأَنَّهُ أَصْلِيٌّ ، فَلَمْ يُحْذَفْ لِذَلِكَ .

(١) الحل في شرح أبيات الجمل ٢٣٦ .

(٢) الكتاب ٢٥٨/٢ ، وابن الشجري ٨٧/٢ ، والتصريح ١٨٦/٢ ، والأشْمُونِي ١٧٨/٣ ، والعَيْنِي ٢٨٨/٤ .

وَانْظُرْ : مِلْحَقَاتُ دِيوَانِ لَبِيدٍ ٣٦٤ ، وَمِلْحَقَاتُ دِيوَانِ أَبِي زُبَيْدٍ ١٥١ .

وَالْحَدَّثُ : وَاحِدُ أَحْدَاثِ الدَّهْرِ وَنَوَائِبهِ . يَقُولُ لَهَا : أَصْبِرِي عَلَيَّ مَا يَحْدُثُ لَكَ مِنْ مَصَائِبِ الدَّهْرِ ،
فَإِنَّهَا مُتَرَادِفَةٌ عَلَى النَّاسِ ، مِمَّا مَا نَزَلَ ، وَمِنْهَا مَا هُوَ مُنْتَظَرٌ مُتَوَقَّعٌ .

(٣) دِيوَانُهُ ٨٥ ، وَالْجَمَلُ لِلزَّجَاجِيِّ ١٨٥ ، وَابْنُ الشَّجَرِيِّ ٨٧/٢ ، وَابْنُ عَيْشٍ ٢٢/٢ ، وَالْحَلَلُ ٢٢٨
وَالْمُغِيرِي : نِسْبَةٌ إِلَى الْمُغِيرَةِ ، جَدُّ وَالِدِ الشَّاعِرِ . وَهِيَ تَعْنِي الشَّاعِرَ

واشترط كونه مكملًا للأربعة فصاعداً قد تقدم وجهه^(١).

وهذا تعليل قد ينهض ، والتعليل الجارى على رأى سيبويه هو أن الحرفين لا يُحذفان فى الأصل إلا إذا كانا / زيادتين زديتا معاً ، كالألف $\frac{٢٩٨}{٣}$ صحراء ، والألف والنون فى (مروان ، وعمران) فإنهما فى مقابلة الألفين فى صحراء ، وكيائى النسب ، وزيادتي التثنية وجمع السلامة فى المذكر والمؤنث^(٢).

ومعنى كونهما زديتا معاً أن إحداهما لم تتقدم على الأخرى ، كما تقدمت الألف فى نحو (سُعْلَة)^(٣) على هاء التانيث ، لأن الهاء أتت لاحقاً للإسم بعدما تم بناؤه ، فالألف مما بُنيت عليه بخلاف ما تقدم ، فإن الكلمة إنما بُنيت عليهما معاً ، وكذلك زيادتا التثنية والجمع وياء النسب ، لم تزد واحدة بعد أخرى ، فلما كان كذلك لم يكونوا ليحذفوا واحداً ويبقى الآخر فى زيادتين كالزيادة الواحدة ، ثم أنهم ألحقوا بذلك نحو (مَنْصُور) لأنهم لما كانوا معاً يحذفون الآخر فى الترخيم ، فصار لذلك كالألف العريق فى الزيادة ، من حيث كانا يُحذفان تارةً ، ويثبتان تارةً ، كان الزائد قبل الآخر [مع الآخر]^(٤) ، يشبه الزيادتين اللتين زديتا معاً ، فُحذفَا معاً .

هذا أصل المسألة ، فالأصلان على هذا لا يُحذفان لأنهما ليسا بمنزلة حرف واحد زائد ، وكذلك الزائد الآخر مع أصلى قبله نحو :

(١) انظر : ص ٤٢٠

(٢) الكتاب ٢/٢٥٨

(٣) السُعْلَة - بكسر السين - الفول . وقيل : ساحرة الجن ، وجمعه سعالي.

(٤) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبت من (س ، ت) .

حُبَارَى^(١) ، فإن الألف إنما زيدت بعد تمام الكلمة بأصولها ، فالراء قبلها بائنة عنها ، أصليةً دونها .

وكذلك الزائدان إذا لم يُزادا معا ، تحرّك الأول منهما أو سكن ، كَقَنَوْرَ وَحَوَلَايَا ، ومثل : سِعْلَاة ، فإن واو (قَنَوْرَ) جعلت في مقابلة أصلية بعد ما كانت البنية قد كملت أصولها بونه ، فلم يكن الآخر معها بمنزلة زيادتين زِيدتا معا ، وكذلك (يا حَوَلَايا) مع الألف بعدها ؛ إذ لو زيدتا معا لكانت الياء ألفا ، والألف همزة ، كما في (حَمراء) لأن ما جعل مما قبل الآخر مع الآخر كالزيادة الواحدة ساكنٌ لا يتحرك ، بخلاف واو (مَنْصُور) ونحوه ، وكذلك (سِعْلَاة) لو كانت الألف مع التاء بمنزلة زائدٍ واحد لقلت في تصغيره: سُعَيْلَاة ، كما تقول : عُثَيْمَان ، أو سُعَيْلِيَت ، كما تقول : سُرَيْحِيْن . ولما كنت تقول : (سُعَيْلِيَّة) دلُّ على الانفكاك بينهما .

وأصل الزيادتين اللتين بمنزلة الزيادة الواحدة هما اللتان يكون أولهما حرف لين ساكن ، لأن المتحرك في ذلك الموضع لا يكون إلا زائداً للإلحاق أو شبهه ، فلا يكون مع ما بعده بمنزلة الزيادة الواحدة ، فلا يحذف إلا الأخير .

هذا وجه حذف الزيادتين ترخيماً ، وهو من أسرار «الكتاب»^(٢) التي لا توجد إلا فيه ، أو في كتابٍ مَنْ نَقَلَ مِنْهُ ، وإنما أتيت به ، وإن كان فيه طُول ، لأنه قاعدة الباب وسِرُّه ، وبه يحصل بيان ما اشترطه الناظم حصولاً تاماً . والله المستعان . ثم قال : (والخَلْفُ في واوٍ وياءٍهما فَتَحُ قُفْي) قُفْي : من قَفَوْتُهُ ، أى اتبعتُهُ ، يريد : اتَّبِعَ الفَتْحُ بهما .

يَعْنَى أَنَّ الواو والياء اللذين يقعان قبل الآخر إذا كان ما قبلهما مفتوحاً ، ففي جواز حذفهما مع الآخر ومنعه خلافُ بين النحويين .

(١) الحبارى : طائر طويل العنق ، رمادى اللون . على شكل الأوزة ، ذو منقار طويل .

(٢) يعنى «كتاب سيبويه» رحمه الله .

فمنهم من يُجيز حذفهما معه ، ويَحكم لهما بحكم ما لو كان قبلهما
من التحريك من جنسهما ، وهذا مذهب الفراء والجَرُمي ، فيقولان في
(فِرْتَوْس) مسمًى به : يافِرْدَ ، وفي (إِدْرَوْن) ياءِدرَ ، وفي (غِرْتَيْق) :
ياغِرْنَ ، وفي (زُمَيْل) : يازُمُ^(١) .

ومنهم من يمنع ذلك ، ولا/ يجيز إلا حذف الآخر ، فيقول : يافِرْتَوْسُ^{٢٩٩}
وياِدرُوْ ، وياغِرْتَيْ ، ويازُمُيْ .

فالمجيز يقول : هذا زائد زيد قبل الآخر ، وهو حرف لين ساكن ،
فُيحذف وإن كان حركة ما قبله ليست من جنسه .

وأيضاً ، فالواو والياء المفتوح ما قبلهما يجران مجراها لو كان ما
قبلهما من جنسهما ، ألا ترى أنهما لا يقعان قبل حرف الروي^(٢) ، مع
الحرف الصحيح ، فلا يجمع في القافية بين (العَقْل ، والمَيْل ، أو القَوْل) .
وأيضاً ، فيقعان رِدْفَيْنِ^(٣) كحَرْفَي المدِّ ، ويُجمع معهما بين
الساكنين كمدْيَق ونحوه^(٤) ، فلما كانا كذلك عوملا معاملة حرف المد .

(١) الإِدْرَوْنُ : حبل تشد به الدابة في محبسها ، والأصل ، أو الخبيث منه خاصة ، ويقال :
رجع إلى إدْرَوْنه ، أى إلى وطنه .

والغِرْتَيْقُ - بضم الغين وفتح النون - وكذلك الغِرْتَوْقُ : طائر أبيض ، وقيل : طائر أبيض
، وقيل : طائر أسود من طير الماء ، طويل العنق ، وإذا وصف بها الرجل فواحد هم غِرْتَيْق
وغِرْتَوْق ، بكسر الغين وفتح النون ، وهو الشاب الناعم
وأما الزُمَيْل فهو الضعيف الجبان الرذُل .

(٢) الرويُّ في علم العروض : الحرف الذي تبنى عليه القصيدة ، وإليه تنسب فيقال : قصيدة
بائية ، إذا كان رويها الباء .

(٣) الرَدْف في الشعر : حرف لين ومد ، يقع قبل الروي متصلاً به .

(٤) يعنى المضاعف الذي قد أدغم أحد الحرفين منه الآخر إذا صغر ، مثل : مُدَقَّ وأصَمَّ
وأنظر : الكتاب ٤١٨/٣ .

وأما المانع فيقول : الواو والياء في مثل هذا ليسا مع مابعدهما بمنزلة زيادتين زیدتا معا ، لأنهما إنما زیدتا بعد ما أَسْتَقَلَّتْ الكلمة بأصولها .
 وأيضا ، فليست للمد : بل لَتَكْثِيرِ الكلمة أولالإلحاق ، فالياء للتكثير ، وزيادة التكثير كزيادة الإلحاق ، إنما تلحق بعد حصول أصول الكلمة والواو للإلحاق ، فلم تعد مع بعدها كواو (مَنْصُور) مع مابعدهما ، فلم يَنْبَغْ أن يكونا كحرفي النداء . وهذا هو مذهب سيبويه ، وهو الجارى على القياس المتقدم ، فعلى هذا لابد في مذهبه من الشرط الخامس ، وهو أن تكون حركة ما قبلهما من جنسهما ، كما تقدّم تمثيلا . وكلّ ما كان هكذا فلا خلاف فيه ، فقولك في (مَرْوَان) : يامرؤ ، في (قَنْدِيل) : يا قنْدِر ، وفي (مَنْصُور) : يامنص ، مما يتفق عليه بمقتضى كلام الناظم ، وإنما الخلاف فيما وراءه . ولم يختر هنا مذهبا معينا ، كما فعل في «التسهيل»^(١) ، حيث ارتضى مذهب سيبويه ، ولعله قوى عنده قياس الجرمى . والله أعلم.

* * *

وأما القسم الثالث من أقسام المرخّم ، وهو ما يرخّم بحذف عجزه ، فهو الذى قال فيه :

وَالْعَجُزُ اخْذَفَ مِنْ مُرْكَبٍ وَقَلْ

تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمَرُو نَقْلُ

والمرخّم هكذا هو المركّب بكون غيره ، وقد تقدم أن المركب على ثلاثة

أقسام :

أحدها : المركّب من المعطوف والمعطوف عليه .

والثانى : المركّب تركيب مَزَجٍ وخطّ .

(١) ص : ١٨٨ .

والثالث : المركَّب تركيبَ إسناد.

فأجاز هنا الترخيمَ فى الثانى والثالث ، فاقترضى أن الأول لا يصح فيه هذا الترخيم ، كما أنه لا يصح فيه الترخيم المتقدم ، ووجه ذلك إنه معرَّب لم يتغيَّر فى النداء عن حاله قبل النداء ، فجرى مجرى الاسم الممطول ، ومجرى المضاف إليه ، بخلاف غيره فإنه إنما جرى مجرى المضموم فى النداء .

فأما المركَّب تركيبَ مزج فأجاز فيه الترخيمَ مطلقاً من غير قلة ، ولم يشترط فيه هنا شرط ، لأن ما تقدم فى القسم الأول لا يحتاج إليها فيه ، لما يذكّره على إثر هذا بحول الله ، لكن هذا الترخيم بحذف العجز ، وهو خلاف الصدر ، لأن المركَّب ، تركيبَ مزج أو تركيبَ إسناد ، له صدرٌ وعجزٌ ، فصدره نظيرُ صدر الكلمة المفردة ، وعجزه نظير عجزها .

وأيضاً ، فالجزء الثانى مشبّه بهاء التانيث التى تُحذف فى الترخيم / وذلك نحو : مَعْدٍ يَكْرِبُ ، ورَامَهُرْمَزُ ، وبِلَا لَابَازُ ، تقول: $\frac{٢٠٠}{٣}$ يَامَعْدِي ، ويَارَامَ ، ويَابِلَالُ ، وكذلك فى (عَمْرَوِيَّة) : يَا عَمْرَ ، وفى رجل اسمه (خَمْسَةُ عَشَرَ) : يَاخَمْسَةَ . ومن ذلك كثير .

وإنما حُذِفَ العَجْزُ هنا لأنه قد جرى فى كلامهم مجرى هاء التانيث فى كثير من الأحكام وذكر سيبويه ^(١) من وجوه الشبه بينهما أربعة أوجه :

(١) الكتاب ٣٦٧/٢ وما بعدها .

أحدها : التصغير ، لأن الاسمين إذا جُعلا اسماً واحدا صُغِرَ الصدر ، ثم أُتى بالعجز على حاله ، كما يُفعل بالهاء .

والثاني : النسب ، يُحذف له العَجْزُ في المركَّب ، كما تُحذف الهاء .

والثالث : أن العَجْزَ لا يُلْحَقُ بناتِ الثلاثة بالأربعة ، ولا بناتِ الأربعة بالخمسة . كما أن الهاء كذلك .

والرابع : أن العَجْزَ لا يغيَّرُ ما دَخَلَ عليه ، ولا يُفسدُ بُنْيَتَهُ كالهَاءِ سواءً وُثِّمَ وجه آخر ، وهو فتح ما قبل العَجْزَ ، كما يُفتح ما قبل هاء التانيث . فلما جرى مجراها عومل معاملةً لها .

واعلم أن هنا نظرين :

أحدهما : أنه أُطلق على المركَّب تركيبَ مَزْجٍ لفظاً المركَّب مطلقاً من غير تقييد ، وكان الأولى أن يقيده بتركيب المَزْجِ .

والجواب : إن ابن الضائع^(١) ، حكى أن المركَّب في اصطلاح النحويين هو المركَّب تركيبَ مَزْجٍ ، فإن كان كذلك فلا إشكال ، لأن الناظم إن ذاك اعتمد على الاصطلاح .

والنظر الثاني : أنه لم يشترط هنا في ترخيم المركَّب شرطاً ، ولا بد فيه من شروط ثلاثة ، وهى ألا يكون مندوباً كما تقدّم في نظائره ، وألا يكون مستغاثاً ولا متعجباً منه ، وقد تقدّم أيضاً ، وإن يكون علماً ، فإنه إن لم يكن علماً لم يُرَخِّم ، فلا يقال في رجال عدّتهم خمسة عشر : يا خمسة ، وإنما يجوز ذلك في الأعلام . وإطلاق الناظم يقتضى أن يكون ذلك في كل مركَّب علماً كان أو غيره ، وذلك غير صحيح .

(١) سبقت ترجمته .

وكذلك المركب تركيب إسناد لابد فيه من الشروط الثلاثة ، ولم يذكر شيئاً من ذلك ، فكان كلامه معترضاً .

والعذر أن يقال : لعله اكتفى بذكر المركب عن اشتراط العَلَمِيَّة ، فكأنه على حذف الموصوف ، أى : مِنْ عِلْمٍ مَرْكَبٌ ، لأن غالب التركيب فى الأعلام ، وينتهض هذا جداً فى المركب تركيب إسناد ؛ إذ لا يتصور أن تُنادى الجملة من حيث هى جملة ، وإنما ينادى الاسم .

وأما كونه غير مندوب أو مستغاث : ففيه ما تقدم قبل فى نظائره . ثم قال : (وقلّ ترخيمُ جملة) أى بحذف عجزها لتقدم ذكره ، يعنى أن المركب تركيب إسناد قلّ فيه الترخيم ، فيقال فى (تأبط شرّاً) : يَا تَأْبُطُ ، وفى (بَرَقَ نَحْرُهُ) : يَابَرَقَ ، وما أشبه ذلك ، والاكتر فى كلام العرب التزامُ حكايته ، ووجهُ ترخيمه تنزيلهُ منزلةَ المركب تركيب مزجٍ لشبهه فى التسمية بالكثير من كلمة واحدة .

وجمهور النحويين يمنعون ترخيم ذى الإسناد استناداً منهم لقول سيبويه بالمنع من ذلك فى « أبواب الترخيم » إذ قال : واعلم أن الحكاية لا تُرْحَمُ ، لأنك تريد أن ترحمَ غيرَ منادى وليس مما يغيّره النداء ، وذلك نحو : تَأْبُطُ شَرّاً ، وَبَرَقَ نَحْرُهُ ، وما أشبه ذلك .

قال ولو رَحُمْتَ هذا لَرَحُمْتَ رجلاً يسمى : (يادارَ عُبلةً بالجِوَاءِ تَكْلُمِي) ^(١) . يعنى يُلَقَّبُ بهذا / البيت ، فجرى الناس على هذا المذهب . $\frac{٢٠١}{٢}$

فجاء ابن مالك هنا وفى كتاب « التسهيل » ^(٢) فنصَّ على جواز ترخيمه نقلاً عن سيبويه ؛ إذ قال : (وذا عَمَرُو نَقْلًا) . قال فى « الشرح » ^(٣) : ونصّ - يعنى سيبويه - فى باب النُسب على أن من العرب من يُرْحَمُه

(١) الكتاب ٢/٢٦٩ ، وسبق التعليق على بيت عنتره .

(٢) ص : ١٨٨ .

(٣) انظر : (ورقة ٢٠٦ - ١) .

فيقول في (تَأَبَّطُ شَرًّا): يَأْتَابُطُ ، ورتب على ترخيمه النسب إليه قال: ولا خلاف في النسب إليه انتهى .

فلا شتهار المنع في المسألة عن سيبويه اعتنى بذكرها ، والتنبيه على أن صاحب المنع هو الناقل للإجازة عن العرب ، والذي نُقِلَ عن سيبويه وقع له في «باب الإضافة إلى الحكاية»

قال : فإذا أضفتَ إلى الحكاية حذفتَ وتركتَ الصدر بمنزلة عَبْدَ الْقَيْسِ وخمسةَ عَشَرَ ، حيث لزمه الحذفُ كما لزمها ، وذلك قولك في تَأَبَّطُ شَرًّا : تَأَبَّطِي .

قال ك ويدلك على ذلك أن من العرب من يُفَرِّدُ ، فيقول : يَأْتَابُطُ أَقْبَلُ ، فيجعل الأول مفردا ، فكذلك تُفَرِّدُهُ في الإضافة^(١) .

هذا نصه في المسألة ، وهو كما قال ابن مالك ، لكنه أَسْعَدُ بكلامه هنا منه بكلامه في «التسهيل» إذ قال هنا : (وَقُلْ) فوافق قولَ الإمام^(٢) : « من العرب مَنْ يقول كذا » .

وقال في «التسهيل» : ويجوز ترخيم الجملة وفاقا لسيبويه^(٣) ، فأطلق الجواز .

وأیضا ، فإن كلامه هنا أقربُ إلى مساعدة التأويل في الجمع بين الموضعين في كلام الإمام من كلامه في «التسهيل» ؛ إذ ظاهره أن ماقاله في «باب الترخيم» خطأ وأن الصواب ما قاله في «النسب» .

ولا بد هنا من بَيِّنِ القاعدة الأصولية باختصار ، فهي محتاج إليها . في هذا الموضوع ، وذلك أن العالم إذا صدر عنه قولان ، ظاهرهما التضاد ،

(١) الكتاب ٣/٣٧٧ .

(٢) یعنی سيبويه رحمه الله .

(٣) ص : ١٨٨ .

فطريقة ابن جنّي أنه إما أن ينصّ على الرجوع عن أحدهما أولاً ، فإن نصّ على الرجوع فظاهر ، وإن لم ينص ، فإما أن يكون أحدهما مُرسلاً والآخر مُعلّلاً أولاً ، فإن كان كذلك أخذ له بالمعلّل ، وإن لم يكن كذلك ، فإن كانا مُرسكين بحث عن التاريخ وأخذ بالمتأخّر ، فإن جهل التاريخ وجب البحث عن مدراكهما ، فأخذ له بالأقوى ، وجعل مذهبه تحسيناً للظن بالأئمة ، فإن تساوى اعتقداً رأيين ، فإن الداعي إلى التساوى عند الناظر هو الداعي لصاحبهما إلى القول بهما ، هذا بمقتضى العرف وإحسان الظن ، وأما القطع : فعلمه عند الله^(١) .

قال ابن جنّي : وقد كان أبو الحسن^(٢) لا يتحشّم من سلوك هذا المسلك ، يعنى اعتقاد القولين ، وأكثر كلامه عليه ، ثم حكى عن الفارسي^(٣) فى (هيهات) نحواً من ذلك .

هذه قاعدة ابن جنّي فى القولين ، فلننّى الآن عليها اصطلاحاً ، وإن كان فيها نظر متشعب ، فكان المؤلف ، والله أعلم ، اعتقد أن آخر القولين لسيبويه ما قاله فى « النسب » أو أنه المعضود بالسماع فاعتمده ، ولم يعتمد القياس فى المنع فى « باب الترخيم » لأنه لم يعضده بسماع ، ولأنفى عن العرب القول به . فقوله / الجواز مطلقاً لذلك .

$\frac{٣٠٢}{٣}$

والذى ينبغى التعويل عليه هنا أن يقال : إن النظر فى القولين ثانٍ عن ثبوتهما قولين : إما نصاً وإما ظاهراً ، كما يقول سيبويه فى تاء (بنت وأخت) مرة : إنها للتأنيث ومرة إنها ليست للتأنيث ونحو ذلك ،

(١) الخصائص ٢٠٥/١ ، وانظر فيه أيضاً ٤٩١/٢ .

(٢) هو سعيد بن مسعدة الأخفش ، انظر : الخصائص ٢٠٥/١ .

(٣) هو أبو على الفارسي أستاذ ابن جنى ، وانظر : الخصائص ٢٠٦/٢ .

فِيُثَبَّتْ عَلَى الْجُمْلَةِ مِنْ كَلَامِهِ فِيهَا قَوْلَانِ ، فَيَنْظُرُ فِي تَأْوِيلِهِمَا إِنْ أُمِكنَ ،
وَالْأَعْدَاءُ قَوْلَيْنِ عَلَى مَا ظَهَرَ .

أما «مسألة الترخيم» فلم يَثْبُتْ بَعْدُ فِيهَا قَوْلَانِ ، فكيف يُنْظَرُ فيما لم
يُثْبِتْ؟ وبيان ذلك أن سيبويه تكلم في أبواب «الترخيم» على وجه القياس ،
وأنت تعلم شِدَّةَ متابَعته للسَّماع في وَضْعِ القِياسات ، فلا بد أن يكون مَنَعُهُ
لِتَرْخِيمِ ذِي الإِسْنادِ مُسْتَدْتَدًّا إِلَى كَلَامِ الْعَرَبِ ، وأن أَكْثَرَ الْعَرَبِ عَلَى مَنَعِهِ .
ثم لما جاء إلى باب «النَّسَبِ» وهو باب يُحْذَفُ فِيهِ عَجْزُ الاسْمِ مطلقاً في كل
مَرْكَبٍ أَتَى جَوَازَ حَذْفِ الْعَجْزِ فِي ذِي الإِسْنادِ فِي «النَّسَبِ» بِحَذْفِهِ عِنْدَ
بَعْضِ الْعَرَبِ فِي «التَرْخِيمِ» تَشْبِيهًا بِالْمَرْكَبِ تَرْكِيبِ مَزْجٍ ، ولم يقل : إن ذلك
قياس فيه ، ولا إن قياس «النَّسَبِ» مَبْنَى عَلَى «التَرْخِيمِ» ؛ بل كما يَأْتِي فِي
مَوَاضِعَ بِالْمَثَلِ الْقَلِيلَةِ الِاسْتِعْمَالِ وَالنَّادِرَةِ تَأْنِيْسًا فِي مَوَاضِعِ الْقِياسِ وَفِي
أَبْوَابِ «النَّدَاءِ» مِنْ ذَلِكَ حَقٌّ صَالِحٌ .

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَالَّذِي حَكَى عَنِ الْعَرَبِ مِنْ تَرْخِيمِ ذِي الإِسْنادِ قَلِيلٌ ،
وَذَلِكَ مَفْهُومٌ مِنْ قَوْلِهِ : «مَنْ الْعَرَبُ مَنْ يَفْعَلُ كَذَا» وَلَمْ يَقُلْ : وَالِدَلِيلِ عَلَى ذَلِكَ
: أَنْ الْعَرَبَ تَفْعَلُ كَذَا ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، فَإِذَا لَا يَقْدَحُ مَا نَقَلَ فِي «النَّسَبِ»
فِيما اعْتَمَدَ مِنَ الْمَنَعِ فِي «بَابِ التَرْخِيمِ» وَإِذَا رَجَعَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْكَلَامِينَ إِلَى
مَعْنَى ظَاهِرٍ مِنْ لَفْظِهِ لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَنَّهُمَا قَوْلَانِ مُتَضَادَّانِ ،
فإِشَارَتُهُ فِي «هَذَا النِّظْمِ» جَارِيَةٌ عَلَى كَلَامِ سِيبَوِيهِ ، وَكَلَامِ سِيبَوِيهِ غَيْرِ
مُتَضَادٍّ ، فَالْأَحْسَنُ مَا فَعَلَ هُنَا ، وَلَا يُحْتَاجُ إِلَى إِثْبَاتِ قَوْلَيْنِ ، وَطَلَبِ التَّرْجِيحِ
بَيْنَهُمَا أَوْ التَّأْوِيلِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وقوله : (وَذَا عَمْرُو نَقَلَ) هو سيبويه ، وهو : عمرو بن عثمان بن قنبر ،
مولى لبني الحارث بن كعب بن عمرو . و (سيبويه) لقب له .

وزعم بعضهم أن معناه ثلاثون رائحة . قالوا : لأنه كان طيبَ الرائحة .

كان - رحمه الله - ثقةً ثبتاً فيما ينقله ، محققاً في علمه ، لم يرَ في زمانه مثله فهماً للكلام العرب ، وشرحاً لمقاصده ، وهو أثبتُ من أخذ عن الخليل على صغر سنه ، وكان سنّاً في مذهبه .

أخذ عن جماعة من أهل النحو واللغة والقرآن والحديث ، ولازم الخليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب ، وعليهما عولُ في النحو ، وأخذ عن عيسى بن عمر ، والأخفش الأكبر ، وأبى زيد سعيد بن أوس البصري المصادري ، وأبى عبيدة معمر بن المثنى ، واللحياني ، والأصمعي ، وابن أبى إسحاق ، وهارون القارئ .

روى عنه الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة .

توفي سنة ثمانين ومائة ، وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة .

٣٠٣
٢

/ وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفِ مَا حُذِفَ

فَالْبَاقِي اسْتَغْمَلْ بِمَا فِيهِ أَلْفٌ

وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا كَمَا

لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضْعًا تُمَمًا

هذه المسألة يذكر فيها حكم آخر الاسم بعد دخول الترخيم فيه .

وللعرب فيه وجهان :

أحدهما : أن تنوى المحذوف ، بمعنى أنك تقدّره أنه موجود لم

يُحذف ، فيبقى الاسم بعد الحذف على حكمه لو لم يُحذف منه شيء ،

وهذا الوجه يسمى «لغة مَنْ نَوَى» وإليها أشار بقوله : (وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ

حذفٍ ما حُذِفَ) .

والثانى : الأَتَنوى المحذوف ، بمعنى أنك تقدره كأنه لم يكن ، فتعامل الاسم بعد الحذف معاملته لو كان كذلك فى الأصل لم يُحذف منه شئ . وهذا الوجه يسمى «لغة من لم يَنَوِ» وليها أشار بقوله : (واجعلْه) . يعنى الباقي بعد الحذف «إن لم تَنَوِ مَحْذُوفًا كما لو كان بالآخر وَضْعًا ثَمًّا»

والأكثر فى الترخيم الحَمْلُ على «لغة من نَوَى» ولذلك كانت مُطْرَدَة فى كل شئ ، بخلاف «لغة من لم يَنَوِ» فإنه لا يحمل عليها إلا إذا لم يُؤْهَدْ اعتبارها إلى بُئْس ، كما سيذكر إن شاء الله .

ولهذا ، والله أعلم ، قَدَّم الناظم هنا «لغة من نَوَى» على الآخر .

وقد شَبَّهَتْ هذه اللغة بقولهم فى جمع (جارية) : جَوَارٍ - ببقاء الكسرة - دليلاً على ثبوت الياء تقديرا ، وأن الإعراب منوئٌ بها وشَبَّهَتْ الأخرى بحذف آخر المعتلِّ ، وجَعَلَ ما قبله حرفَ إعراب كَيَدٍ وَدَمٍ ، ولاشك فى أطراد الأول وعدم اطراد الثانى ، فلذلك كَثُرَ الترخيم على اللغة الأولى ، ولم يَكْثُر على الأخرى .

ومعنى كلامه : أن كِلَا الوجهين المذكورين جائزين قياسا ، إلا أنك إذا رَحَّمْتَ على «لغة من نَوَى» فالباقي مستعمل على ما كان أُلِفَ فيه قبل الترخيم ، لازيادة على ذلك ولانقصان .

وأما إن رحمته على اللغة الأخرى : فإن ما بقى من الاسم يُعاملُ معاملَ الاسم التام وَضْعًا ، الذى لم يُحذف منه شئ ، فما لَزِمَ فيه فى العربية ، من إعراب أو تصحيح أو إعلال أو غير ذلك ، لَزِمَ فى آخر هذا المُرْخَم .

هذا معناه على الجملة من غير تمثيل ولا تفصيل ، ثم أخذ فى التمثيل

فقال :

فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي ثُمُودَ يَا

ثُمُودُ وَيَأْتِي عَلَى الثَّانِي يَبَا

يعنى أن الوجه الأول إذا اعتبرتّه فإنك تقول فى ترخيم (ثُمُود) :
ياثُمُ ، فتترك آخر الاسم المحذوف على حاله ، كما كان قبل الحذف . ولو
كانت الدال ثابتة لقلت : ياثُمُودُ - بإثبات الواو - فكذلك تقول : ياثُمُ ،
بإثباتها على حالها غير منقلبة ، لأنها فى وسط الاسم لافى آخره ، وعلى
هذا تقول فى (طَلْحَة) : ياطْلَحْ ، فتبقى الحاء على فتحها ، كما لو كانت
التاء ثابتة ، وفى (حَمَزَة) : ياحْمَزْ ، وفى (قاسم) : ياقاسِ / - بكسر ٢٠٤
السين - إذ لو ثبتت الميم لكانت السين مكسورة ، وكذلك فى (حارث) :
ياحارِ .

وعلى هذا الترتيب يجرى سائر الأسماء ، فتقول فى (مَرُوان) :
يامَرُوقْ ، وفى (أَسْمَاء) : يَأَسْمُ ، وفى (مُسْلِمَان) : يامُسْلِمُ ، وفى
(مُسْلِمُون) : يامُسْلِمُ . ومن ذلك قراءة (وَنَادُوا يَامَالِ) ^(١) . ومنه قول امرئ
القيس ^(٢) :

أَحَارِ تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِيضَهُ

كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ

وقال ^(٣) :

أَحَارِ بْنِ عَمْرِو كَأَنِّي خَمِرُ

وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِمُرُ

(١) سورة الزخرف / آية ٧٧ : وتلك قراءة على بن ابن طالب وابن مسعود رضى الله عنهما
والأعمش ، وقد مر التمثيل بالقراءة المذكورة ، وانظر : المحتسب ٢٠٧/٢ .

(٢) من معلقته ، وتقديم الاستشهاد به فى الباب نفسه .

(٣) تقدم الاستشهاد به فى بابى «النداء» ، والترخيم» .

وَأُنْشِدُ سِيَبِيَّهِ لِلْقَطَامِي (١) :

قَبِي قَبْلَ التَّفْرِقِ يَاضُبَاعَا

وَلَايَكَ مَوْقِفُ مِنْكَ الْوَدَاعَا

وَأُنْشِدُ أَيْضَا لَابِنِ الْخَرَعِ (٢) :

كَأَدَتْ فَرْزَارَةُ تَشْشَقِي بِنَا

فَلْأُولَى فَرْزَارَةُ أُولَى فَرْزَارَا

وهو من ترخيم غير النداء ، وكذلك تقول في (كَنْهَوْرَ) : يَا كَنْهَوْرَ ، وفي

(فِرْنَوْسَ) : يَا فِرْنَوْ ، وفي (غِرْنَيْقَ) : يَا غِرْنَيْ ، وفي (حَوْلَايَا) : يَا حَوْلَايَ ، وفي

(كَرْوَانَ) : يَا كَرْوَ ، وفي (نَفْيَانَ) : يَانْفَى ، وفي (هَرْقَلْ) : يَا هَرْقَ - بالسكون -

وكذلك ما أشبهه (٣) ، كل ذلك يُعد فيه المحذوفُ كالموجود .

وعلى هذا الإطلاق في الوجه الأول يتعلق النظر بأمرين :

أحدهما : بيانُ أنه مخالف للكوفيين في امتناعهم من إبقاء آخر الكلمة

بعد الحذف ساكنًا مالم يَحذفوا الساكن مع الآخر ، فيقولون في (قِمَطْرَ ،

وَهَرْقَلْ) : يَاقِمَ ، وَيَاهَرْ ، ولا يقولون : يَاقْمِطُ وَيَاهَرْقُ .

والدليل على صحة مذهب البصريين (٤) : أن الفريقين اجتمعوا على أن

حركة ما قبل الآخر بعد الترخيم باقية في هذه اللغة على ما كانت عليه بعده ،

(١) تقدم الاستشهاد به في الباب نفسه .

(٢) هو عوف بن عطية بن الخرع التيمي ، والبيت من شواهد الكتاب ٢/٢٤٢ ، وانظر المفضليات ٤١٦ وتشفء بنا : نوقع بها فتشقى . وأولى لك : كلمة وعيد وتهديد . ومعناه : الشر أقرب إليك .

(٣) الكَنْهَوْرُ : السحاب المتراكم . والغِرْنَيْقُ من الرجال : الشاب الناعم . والكروان : طائر لاينام الليل ، يشبه البط ، وله صوت حسن . والنَّفْيَان - بفتح الفاء - السحاب ينفي أول شيء رَشَا ويردًا . وهَرْقَل : اسم ملك الروم .

(٤) انظر الخلاف بين البصريين والكوفيين في الإنصاف ١/٣٦١ (المسألة الخمسون) .

مِنْ ضَمٍّ أو فتح أو كسر ليكون فيها دليلٌ على المحذوف ، فكذلك ينبغي
فى الإسكان ، لأن فيه أيضاً ذلك المعنى ، فالتفرقة بينهما تفرقة لغير
معنى .

فإن قيل : إنما معنَى حذف الآخر دون الساكن حَذْرًا من أن يُشبه
الأدوات بسكون آخر ذلك الاسم ، وذلك محذور .

قيل : لو كان هذا معتبراً لامتنع ذلك فيما إذا كان قبل الآخر
مكسوراً ، فكان يجب حذفه أيضاً مع الآخر ، لئلا يُشبه المضاف إلى ياء
المتكلم ، ولما لم يكن ذلك مُغْتَفَرًا دون الإشعار بالمحذوف وجب أن يكون
فى مسألتنا كذلك .

والثانى : أن هذا الإطلاق ظاهر فى أن ما قبل المحذوف لايزول
عن حالته التى كان عليها لقوله : «فالباقى استعمل بما فيه ألف» يريد
ما ألف قبل الحذف ، فاقضى لذلك أن تقول فى (قاضون ، ومُصْطَفُون)
على هذه اللغة : ياقاض - بالضم - ويامُصْطَفَ - بالفتح - من غير ردٍّ
شئ مما حُذِفَ لأجل سكون الواو ، إذ كان الأصل : قَاضِيُون ، ثم نُقلت
حركة الياء لالتقائهما ، وكذلك (مُصْطَفُون) أصله : مُصْطَفِيُون ، ثم
مُصْطَفَاُون ، ثم مُصْطَفُون.

وهذا الرأى رآه المؤلف ، وخالف فيه النحويين : الخليل وسيبويه
ومن دونهما ، ونصُّ فى «التسهيل»^(١) على المخالفة .

ورأيهم فى ذلك أن تقول : ياقاضى ، ويامُصْطَفَى ، / برد $\frac{٣٠٥}{٣}$
المحذوف للساكنين ، لأن الساكن الثانى لما حُذِفَ للترخيم لم يكن لبقاء

(١) انظر : ص ١٨٩ .

الأصليّ ، غير مرجوع ، وجهٌ ؛ إذ كان مُوجب الحذف قد زال ، كما أنك تقول في الدَّرَج (غَيْرَ مُحَلَّى الصَّيْدِ)^(١) فتُحذف ياء (مُحَلَّى) فإذا وقفتَ عليها أثبتَها ، فقلت : (مُحَلَّى) لزوال ما أوجب حذفها ، هذا تعليل سيبويه^(٢) . وألزم المؤلفُ عليه أن يُعاد إلى كل متغيّر بسبب الترخيم ما كان يستحقه لولم يكن ذلك السبب موجوداً أصلاً ، فكان يقال في ترخيم (كَرَوَان ، نَزَوَان) : ياكراً ، ويانزاً ، قولاً واحداً . قال : لأن سبب تصحيح واوهما هو تلافى الساكنين وقد زال ، ومع ذلكُ يبقون الحكم المرتب عليه لكون المحنوف مثنوئ الثبوت .

قال : ولا فرق بين نيّة ثبوته ونية سبب حذف ياء (قاضون) وألف (مُصْطَفُون) حين يرخمان^(٣) .

ونقل أيضاً : احتجاجهم بالتشبيه برَدّ ما حُذف لأجل نون التوكيد الخفيفة عند زوالها وقفا كقول الواقف على (تَفْعَلُنْ) : هل تَفْعَلُون ، برَدّ واو الضمير ونون الرفع لزوال سبب حذفها ، وهو ثبوت نون توكيد وصلّا .

قال : وهذا التشبيه ضعيف ، لأن الحذف لأجل الترخيم غير لازم ، فيصح معه أن يُنَوَّى ثبوت المحنوف^(٤) .

هذا ما احتجّ به الجمهور ، وما رَدّه به المؤلف ، ومن هنا لم يرتض مذهبهم .

(١) سورة المائدة / الآية الأولى .

(٢) الكتاب ٢/٣٦٣ .

(٣) شرح التسهيل للناظم (ورقة ٢٠٦ - ب) .

(٤) المصدر السابق (ورقة ٢٠٦ - ب) ويَعده «وحذف نون التوكيد الخفيفة لأجل الوقف لازم، فلا يصح أن ينوي ثبوت المحنوف» .

وظاهر هذا النظم اعتقادُ هذا النظر ، فإن كان مقصوده ماظهر دُخل عليه أن يقال في ترخيم (رَادُّ) مسمًى به : يارَادُّ - بإسكان الدال - وفي ترخيم (تُضَارُّ ، ومُضَارُّ ، وأسْحَارُ)^(١) . ومسمًى بها: ياتُضَارُّ ، ويامُضَارُّ ، ويأسْحَارُ ، كما تقول في (مِكْرٌ ، ومِقْرٌ) يامِكْرٌ ، ويامِقْرٌ ، لكنه إنما يقال فيه : يارَادُّ ، وياتُضَارُّ ، أو تُضَارُّ إن كان مبنيًا للمفعول ويامُضَارُّ ، أو مُضَارُّ ، فتحركها بحركة الأصل ، ويأسْحَارُ ، فتفتحها ، لمناسبتها للالف ، وإذا كان كذلك فلم يُستعمل الباقي بما أُلِف فيه ، من حيث كان المألوف فيه السكون ، فترك إلى التحريك . وبموافقة الجماعة يقول في هذا ، فيلزمه في « التسهيل » و« شرحه » التناقض .

فإن قيل : إن هذا لايلزم ، لأن التحريك فيه ضرورى ؛ إذ لايجتمع ساكنان في مثله مالم يكن الثانى مدغما ، بخلاف نحو (قَاضُونَ ، ومُصْطَفُونَ) فإنه لاضرورة تدعو إلى رد المحنوف ، فوجب التنبيه عليه نون الاول .

فالجواب : أن الأمر في الجميع واحد ، إذ هو حُكْمٌ لفظى ، فإن اعتبرت اللفظ بعد الحذف ، لزم أن يقال : ياقاضى ، لزوال الساكن ، وكذلك يامُصْطَفَى ، كما تعتبره في التقاء الساكنين هنا ، فتقول : يامُضَارُّ ، وإن اعتبرت المحنوف لزم أن تقول : يامُضَارُّ - بالسكون - كما تقول : ياقاضُ ، ويامُصْطَفَ ، لا فرق بين الموضعين ، فإن التزم هذا هنا حسبما يقتضيه ظاهرُ لفظه خالف الناس .

والحق في أصل المسألة مع غيره . ويدُّ الله مع الجماعة .

(١) الإسحارُ والأسحارُ يقبحُ الهمزة وكسرها - بقل تسمن عليه الإبل ، وواحدته ، إسحارةُ وأسحارةُ .

/ وقد تكلم معه شيخنا الأستاذ - رحمه الله - في « شرح ٢٠٦
الجمال »^(١) بما لاحاجة إلى ذكره هنا لخروجه عن قصد الشرح. والله
الموفق.

وأما إن اعتبرت الوجه الثاني، وذلك « لغة من لم يَنْوِ فتقول في
(طَلْحَة) : يَاطْلُحُ ، وفي (حَمَزَة) : يَاحْمَزُ ، وفي (مَالِك) : يَامَالُ ، وفي
(قَاسِم) : ياقَاسُ فتبنى ذلك على الضم، لأنك لو فرضتَ غير محذوف
منه ما تعديتَه، وكذلك تقول في (مَرَوَّان) يا مَرَوُّ ، وفي (أَسْمَاء) : يا أَسْمُ .
ومن ذلك قول عَنَتْرَة أنشدته سيبويه^(٢) :

يَدْعُون عَنَتْرُ والرُّمَاحُ كَأَنَّهَا

أَشْطَانُ بِثَرَفِي لَبَانِ الْأَذْهَمِ

يُروى بضم الراء ، وأنشد أيضا للأسود بن يَعْفَرُ تصديقاً لهذه
اللغة^(٣) :

(١) شرح الجمل لأبي عبد الله ابن الفخار . وقد حققه الدكتور : حماد الشمالي ونال به
درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى .

(٢) من معلقته، وفي الكتاب ٢/٢٤٦، والمحتسب ١/١٠٩، وابن الشجري ٢/٩٠، ١٧٠،
والمغني ٤١٤، والهمع ٣/٨٨، والدرر ١/١٦٠

والأشطان : جمع شَطْن - بالتحريك - وهو العجل الذي يستقي به. واللبان : المصدر.
والأذهم الأسود، يعني فرسه. يقول : يستتصرونني في الحرب وينابونني، وقد تعاورت
الرماح فرسي الأذهم، وشرعت في صدره شروع الدلاء في الماء.

(٣) الكتاب ٢/٢٤٦، ونوادر أبي زيد ١٥٩، وابن الشجري ١/١٢٧، والتصريح ٢/١٩٠،
والمخصص ١٤/١٩٥

والمتعلل : المتعلل، وهو اللهر والشغل. يقول : إن الدهر يلح على الناس بصروفه دائباً، لا
يشغله شيء عما يريد أن يفعل. وهو يذهب ببهجة الإنسان وشبابه، وكفى عن الشباب
بالرداء لأنه أجمل الثياب. ثم نادى مالك بن حنظلة مستغيثاً بهم لأنه منهم.

الْأَهْلَ لِهَذَا الدَّهْرِ مِنْ مُتَعَلِّلٍ
 عَنْ النَّاسِ ، مَهْمَا شَاءَ النَّاسُ يَفْعَلُ
 وَهَذَا رِدَائِي عَنْهُ يَسْتَعِيرُهُ
 لَيْسَلُبْنِي حَقِّي أَمَالَ بَنَ حَنْظَلٍ
 يريد : حَنْظَلَةٌ .

وإنما قال ^(١) : «تصديقا» لأنه ترخيم في غير النداء ، وكذلك أنشد قول
 رُؤْبَةٍ ^(٢) :

إِذَا تَرَيْنِي الْيَوْمَ أُمُّ حَمَزٍ
 قَارِبْتُ بَيْنَ عَنَقِي وَجَمَزِي
 أراد : حمزة .

وعلى هذه اللغة تقول في (ثَمُودَ) : يَأْتِمَى - بالياء - كما نَبَّه عليه الناظم ،
 لأن الواو في هذه اللغة وقعت كأنها في آخر اسم متمكّن ، والحكم أن الواو
 لاتقع كذلك في أواخر الأسماء المتمكّنة ، فإن اقتضى ذلك قياسُ رُفُضٍ حسبما
 يأتى في التصريف إن شاء الله . فقلبت الواو ياءً ، والضمّة كسرة .

وكذلك إذا رَحِمْتَ (بُنُونٍ) قلت : يَابَنِي ، فقلبت الواو ياءً ، والضمّة كسرة
 كذلك ، وإذا رَحِمْتَ (قَمَحْدُوَّةً) تَقَلَّبَ الواو ياءً ، والضمّة كسرة فقلت :
 يَأَقْمَحْدِي ، وفي عَرْقُوَّةٍ : يَاعَرْقِي ، وفي (قَتُولٍ) : يَأَقْتِي ، وفي (قَطَوَانٍ) :
 يَأَقْطَا ، لأنك لما حذفت الألف والنون بقي الاسم (قَطَوَ) فوجب انقلاب الواو ألفا

(١) يعنى سيبويه (الكتاب ٢/٢٤٦).

(٢) سبق الاستشهاد بالرجز في الباب نفسه.

لتحركها وانفتاح ما قبلها ، كما تقول فى (فَتَى) : فَتَا ، وكذلك فى (نَفْيَان) : يَانْفَا وقولهم : (أَطْرُقُ كَرَا ، أَطْرُقُ كَرَا . إِنْ النُّعَامُ فى القُرَى)^(١) .

وكذلك مَنْ اسمُهُ (عَلَاوَة) تقول فيه : يا عَلَاء ، لأنك لما حذفْتَ التاء وقعت الواو طرفا بعد ألف زائده ، فوجب قلبها همزة ، كما قلت فى (كِسَاءٍ) وكان أصله (كِسَاو) وكذلك فى (عِنَايَة) : ياعِنَاء ، كما قلت : رِدَاء ، والأصل رِدَاى . وتقول فى (هَرِقْل) : يَاهِرِقُ ، وفى (مُضَارُ ، وَتُضَارُ ، وَأَسْحَارُ) ونحو ذلك مسمى به يا مُضَارُ ، ويأتُضَارُ ، ويا أَسْحَارُ . وتقول فى (قَاضُونَ) : ياقَاضِي ، وفى (مُصْطَفُونَ) : يا مُصْطَفَى ، فتردُّ المحذوف .

وتستوى اللغتان لفظا فى نحو : يامنُّصُ - ترخيم (منصُور) إلا أن الحركتين مختلفتان حُكْمًا .

وكلامه يقتضى أنه لم يَعتبر عدمَ النظير فى وزنٍ أو غيره إن أدى إليه الحكم فى هذا الوجه ، فتقول فى (سَفَرُجِل) على مذهبه : يأسْفَرُجُ ، وإن أدى إلى وزن (جَعْفَر) وهو مثال غير موجود ، وكذلك فى (طَيْلِسَان) على لغة كسر اللام : ياطَيْلِسُ ، وإن أدى إلى وزن (فَيْعِل) وهو بناء غير موجود إلا فى المعتل العين نحو : سَيِّدٌ ومَيِّتٌ .

وتقول أيضا فى (حِذْرِيَّة)^(٢) : ياحِذْرِي ، (و (فِعْلِي) ليس فى الكلام ، وفى (حَبْلَوِي) : / ياحَبْلَوِي ، فتقلب الواو ألفا ، فيؤدَّى إلى وزن

٢٠٧
٣

(١) من أمثالها السائرة. وأطرق : طأطأ رأسك. ويقال ذلك إذا أريد اصطياده.

ومعناه : تواضع أيها الكروان، فإن أكبر منك وأطول أعناقًا، وهى النعام، قد صيدت، وحملت من الدؤ إلى القرى، يضرب لمن يتكبر وقد تواضع منه أشرف منه ، وانظر : المستقصى للزمخشري ٢٢٢/١، واللسان (طرق، كرا).

(٢) الحِذْرِيَّة : الأرض الخشنة الغليظة.

(فَعَلَى) وَفَعْلَى ، إِذَا كَانَتْ أَلْفُهُ لَغَيْرِ التَّائِيثِ ، غَيْرُ مُوجُودٍ ، وَكَذَلِكَ (حَمْرَاوِي) تَقُولُ : يَاحْمَرَاءُ ، فَتَقْلِبُ الْوَاوَ هَمْزَةً ، فَيُؤْدِي إِلَى كَوْنِ هَمْزَةِ التَّائِيثِ مُنْقَلِبَةً عَنِ الْوَاوِ ، وَذَلِكَ غَيْرُ مُوجُودٍ فِيهَا ، فَلَيْسَتْ لِلتَّائِيثِ ، وَ(فَعْلَاءً) إِذَا كَانَتْ هَمْزَتُهُ لَغَيْرِ التَّائِيثِ مُعْدُومٌ أَوْ كَالْمُعْدُومِ .

هَذَا كُلُّهُ جَائِزٌ عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِهِ ؛ إِذْ لَمْ يَسْتَثْنِ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَا يُوقِعُ اللَّبْسَ خَاصَّةً كَمَا يَأْتِي ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْإِمَامِ وَالْجُمْهُورِ .

وَمَذْهَبُ الْمُبَرِّدِ إِلَى امْتِنَاعِ تَرْخِيمِ مَا أَدَّى تَرْخِيمَهُ إِلَى عَدَمِ النِّظِيرِ فِي هَذِهِ اللَّغَةِ^(١) ، وَارْتِضَاءِ الْمُؤَلِّفِ فِي «التَّسْهِيلِ»^(٢) ، وَلِئِنْمَا يَرْخُمُ عَنْهُمَا عَلَى «مَنْ نَوَى» لِيَبْقَى مُحَرَّرًا بِنَيْتِهِ الْأَصْلِيَّةِ ، فَلَا يَبْقَى مُحْذُورٌ^(٣) ، وَكَأَنَّ الْمُبَرِّدَ شَبَّهَ اعْتِبَارَ الْبِنْيَةِ بِاعْتِبَارِ الْإِعْلَالِ ، وَالْوَجْهَ مَقَالَهُ غَيْرَهُمَا .

قَالَ السَّيْرَافِيُّ : لَمْ يَذْكُرْ سَيِّبُوهُ هُنَا شَيْئًا اعْتَبَرُ فِيهِ بِنَاءً مَا يَبْقَى ؛ بَلْ اعْتَبَرُ مَا إِذَا عَرِضَ فِي الْكَلَامِ غَيْرُهُ الْعَرَبِ مِنْ حَرْفٍ إِلَى حَرْفٍ كَمَا تَقْدَمُ ، لِأَنَّهُ حَكْمٌ مُتْلَبٌ مُسْتَمَرٌّ^(٤) ، التَّغْيِيرُ فِي جَمِيعِ مَا تَقْدَمُ وَنَحْوُهُ .

قَالَ : فَأَمَّا الْبِنْيَةُ الْعَارِضَةُ فِي كَلَامِهِمْ ، الْخَارِجَةُ عَنْ أُبْنِيَّتِهِمْ ، فَلَا يَلْتَزِمُونَ تَغْيِيرَهَا إِلَى أُبْنِيَّتِهِمْ ، وَلَا إِخْرَاجَهَا مِنْ كَلَامِهِمْ كِإِبْرَاهِيمَ ، وَإِسْمَاعِيلَ ، وَقَابِيلَ ، وَإِبْرَيْسَمَ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، فَكَذَلِكَ (طَلَيْسَ) وَحُبْلَى) إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ عَرَضٌ ، هَذَا اعْتِذَاؤُهُ عَنْ سَيِّبُوهِ بِاخْتِصَارِ^(٥) . ثُمَّ أَخَذَ فِي الرَّدِّ عَلَى الْمُبَرِّدِ بِأَنَّهُ يَقَالُ لَهُ : مَا وَزَنَ (حَارُ) ؟ فَإِنْ قَالَ : (فَاعِلٌ) فَيَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ (طَلَيْسَ) فَيَعْلَنَ ،

(١) الْمُقْتَضِبُ ٤/٤ .

(٢) انظر : ص ١٨٩ .

(٣) فِي (س) «مَحْظُورٌ» .

(٤) الْمُتْلَبُ : الْمُسْتَقِيمُ .

(٥) شرح الكتاب (المجلد - ورقة ٧١ - ب) .

وإن قال : (فَاع) فليس فى الكلام . وإن قيل : (فَعَلَ) قيل له : قد علمت أن الألف زائدة لا أصلية ، ويلزم أن يكون (مَنْصُ) فَعْلُ ، و (مُنْذِر) ترخيم (مُنْذِر) فَعْلُ ، ويلزمه ألا يُجيز ترخيم شئ من هذه الأسماء ، وألاً يُرْخَم (خِضَم) لأن وزنه : فِعْ ولا (فَمَحْنَوَة) لأن : فَعْلَى ليس فى أصول الأبنية ، فالقول ألا يُعتبر الوزن .

وهذا للسيرافى حَسَنُ من الإلزام^(١) ، وهو لازم للمؤلف أيضا فى «التسهيل» ولله دَرُهُ فى هذه الأرجوزة^(٢) ، فإنه يلتزم فيها مخالفة رأيه فى «التسهيل» فى مواضع كثيرة ، فتكون مخالفته أحق من موافقته ، وقد مضى من ذلك مواضع .

ثم استثنى فى هذا الوجه الثانى ما يؤدى إلى اللبس فقال :
والتَّزِمُ الْأَوَّلَ فى كَمُسْلِمَةٍ
وَجَوَزَ الْوَجْهَيْنِ فى كَمَسْلَمَةٍ

يعنى أن الوجه الأول وهو «لغة من نوى» المحنوف ملتزم فيما كان نحو : مُسْلِمَةٍ ، تانيث مُسْلِمٍ ، فتقول : يامُسْلِمٍ - بفتح الميم - فى اللغتين جميعا . ولاتقول : يامُسْلِمُ ، لأن «لغة من نوى» لألبس يقع بسببها لبقاء الفتحة دليلاً على المحنوف ، ولو قلت : يامُسْلِمُ - بضم الميم - لأوقع ذلك اللبسَ ببناء (مُسْلِمٍ) المذكور ، فامتنع ذلك ، لكنه قال : (التَّزِمُ الْأَوَّلَ فى كذا) أى فى هذا المثال وما أشبهه / مما يقع به اللبس بين صفة المذكرة

٢٠٨
٣

(١) المصدر السابق (المجلد الثالث - ورقة ٧٢ - ١).

(٢) يقصد «الافية» .

المؤنث ، كمُسْلِم ومُسْلِمَة ، وصالح وصالحة ، ومُسْتَكْبِر ومُسْتَكْبِرَة ، وما أشبه ذلك من الصفات غيرَ الأعلام^(١) .

وهذا ممَّا تُعطيهِ قوَّةُ المثال ، وعلى ذلك لو كان الاسم علماً جاز الترخيم على «لغة من لم يَنُؤ» من غير اعتبار بلبسٍ أو عدمه ، لأن الأعلام ليست بموضع لبس ، لجواز تسميته المذكر بما فيه الهاء ، وتسمية المؤنث بما لا هاء فيه ، وهذا المعنى هو الذى أشار إليه بقوله : (وَجَوَزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمَسَلَمَ) أى فيما كان عاماً مطلقاً نحو : (مَسَلَمَة) فتقول : يامَسَلَمُ على «لغة من لم يَنُؤ» كما تقول : يامَسَلَمَ ، على لغة من نَوَى ، وكذلك تقول فى (حَمَزَة) : يا حَمَزُ ، وفى (طَلْحَة) : ياطَلْحُ . قال عنترة^(٢):

* يَدْعُونَ عَنَتْرُ وَالرَّمَا حَ كَأُنْهَا * ... البيت

فالحاصل أنه فرَّق فى إجازة «لغة من لم يَنُؤ» بين العلم الذى لا لبسُ معه والصفة التى يقع معها اللبس ، وهو المعتبر عند النحويين .

قال سيبويه بعد ما أطلق الجواز فى ترخيم الأعلام على «من لم يَنُؤ» :
واعلم أنه لايجوز أن تحذف الهاء ، وتَجْعَلَ الْبَقِيَّةَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ لَيْسَتْ فِيهِ الْهَاءُ
إذا لم يكن اسماً خاصاً غالباً ، من قبل أنهم لو فعلوا ذلك التَّبَسُّ المؤنث بالمذكر ، وذلك أنه لايجوز أن تقول للمرأة : ياخَيْيْتُ أَقْبَلَى .

قال : وإنما جاز فى الغالب - يعنى العَلَم - لأنك لاتذكر مؤنثاً ، ولا تؤنثُ مذكراً^(٣) .

(١) فى (س) «دون الأعلام».

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت فى الباب نفسه ، وعجزه :

أشطانُ بئرٍ فى لَبانِ الأدم

(٣) الكتاب ٢٠١/٢ .

قال السيرافي^(١) : الاسمُ الذي هو مؤنَّث في الحقيقة إنما تدخله هاء التانيث لتفصل بين المذكر والمؤنث ، فكَرَها الأَبس . قال : وهى فى الأعلام لم تَدْخُل فاصلة ، فإنه قد يسمَّى الرجل بخبيثة ، والمرأة بخبيث فلا لبس .

وذهب المؤلف فى «التسهيل»^(٢) ، و«شرحه»^(٣) ، إلى امتناع «لغة من لم يَنْوِ» فى الأعلام ، فذكر أنك إذا سميت امرأة أو رجلا بضخمة أو عَمْرَة ، لم يجز ترخيـمه على «لغة من لم يَنْوِ» لأنه يَلْتَبَس إذا قلت يا ضَخْمُ ، ويا عَمْرُ بِنْدَاء (ضَخْم ، وَعَمْرُ) لأن الذهن يسبق إلى أنه ندأ لرجل موصوف بالضخامة ، أو لمسمى بعمرو ، وكأنه عنده مخالف لمَسْلَمَة ونحوه ، لأنك إذا قلت فيه : يا مُسَلَّم - بالضم - لم يقع فيه لبسٌ ؛ إذ ليس فى المذكرين ما ينطلق عليه لفظ : مَسَلَّم بغير هاء . وكذلك تقول فى (طَلْحَة) : يا طَلْحُ ، وفى (حَمْزَة) : يا حَمْزُ ، إذ ليس فى مستعملاتهم رجل يُسَمَّى بطلَح ولا حَمَز ، ولا يُعْتَبَر نون هاء . فهذا رأيه فى هذا الموضع ، كما ترى مخالفا للنحويين . والصواب : ما ذهب إليه غيره ، والله أعلم .

ولكن يمكن أن يكون رأى هنا ما رآه فى «التسهيل» من مراعاة اللبس فى الأعلام ، ولذلك مثل بمَسْلَمَة ، فيكون مثاله مُشْعِراً بذلك ، فإن كان مراده هذا فَلَمَّا قاله وجهٌ إن كانت المسألة غير مُجْمَع عليها ، وهو أنهم قد استَقَرَّ منهم مراعاة اللبس ومجانبتُه ؛ بل قد ثبتت مراعاته فى هذا الباب ، كما فى (مَسْلَمَة) .

والمعنى الذى فى (مَسْلَمَة) موجود فى (ضَخْمَة ، وَعَمْرَة) وما أشبه ذلك ، فلا بد من مراعاة ذلك . والله أعلم .

(١) شرح الكتاب (المجلد الثالث - ورقة ٦٩ - ب) بتصرف.

(٢) ص : ١٨٩ .

(٣) ورقة (٢٠٦ - ب) .

وَلَا ضُطْرَارَ رَخْمًا وَنَدَا

مَا لِلنَّدَا يَصْلُحُ نَحْوَ أَخْمَدَا

يعنى أن العرب قد وقع لها الترخيمُ في غير النداء، وذلك على وجه «الضرورة الشعرية» لا في «الاختيار» فلا يُقاس عليه، إلا إن قيل به في شعر إن بلغ مبلغ القياس.

والترخيم القياسى إنما يختص بالنداء، وعلى أنه لا يكون في الاضطرار إلا فيما صلح لأن يكون منادى، ومباشراً لحرف النداء، فإذا لا يجوز أن يرخم مافيه الألف واللام، فلا يجوز أن يُقال في نحو ما أنشدته سيبويه من قوله العجاج^(١):

*أَوِ الْفَأْ مَكَّةً مِنْ وَرَقِ الْحِمَى *

يريد «الحمام» أنه رخم ضرورةً، لأنه لا يصلح أن يدخل عليه حرف النداء، لما فيه من الألف واللام، وكذلك كل ماها فيه إن اتفق في الضرورة حذف آخره فليس بترخيم، وإنما هو حذف على غير جهة الترخيم الاصطلاحي. ومن ذلك أيضا قولُ أبيد^(٢):

(١) الكتاب ٢٦/١، ١١٠، والخصائص ١٣٥/٢، ٤٧٣، والمحتسب ٧٨/١، والإنصاف ٥١٩، وابن يعيش ٧٤/١، ٧٥، والهمع ٧٧/٣، ٣٤٤/٥، والتصريح ١٨٩/٢، والأشموني ١٨٣/٣، والعيني ٥٥٤/٣، ٢٨٥/٤، واللسان (حم) وديوانه ٥٩ ويروي «قواطناً» وقيله :

وَرَبُّ هَذَا الْبَلَدِ الْمُحْرَمِ وَالْقَاطِنَاتِ الْبَيْتِ غَيْرِ الرَّيْمِ

ويريد بالقاطنات البيت - أى الكعبة - الحمام. والورق : جمع ورقاء، وهى الحمامة التى لونها سواد في غبرة .

(٢) ديوانه ١٣٨، والخصائص ٨١/١، ٤٣٧/٢، والهمع ٣٣٤/٥، وشرح شواهد الشافعية ٣٩٧، والتصريح ١٨٠/٢، والأشموني ١٦١/٣، والعيني ٢٤٦/٤ =

دَرَسَ الْمَنَّا بِمُتَّالِمٍ فَأَبَانَ
فَتَقَادَمَتْ بِالْحُبْسِ فَالسُّوبَانِ

أراد «المنازل».

فأما إذا صلح النداء فيجوز فيه الترخيم للضرورة، ومثل ذلك بـ(أحمد)
وهو علم يصلح لمباشرة أداة النداء.

ويتعلق بهذا الموضع التنبيه على ثلاث مسائل :

إحداها : أنه لما أطلق القول في هذا الترخيم، ولم يقيد بـ(لغة) بـ(لغة) دل
على جوازه على كلتا اللغتين. أما على «لغة من لم ينو» فمتفق عليه، كقول
الأسود بن يعقوب^(١):

وَهَذَا رِدَائِي عِنْدَهُ يَسْتَعِيرُهُ
لَيْسَلُبْنِي حَقِّي أَمَالِ بْنِ حَنْظَلٍ

يريد «ابن حنظلة» وأنشد أيضا لامرئ القيس^(٢):

لَنِعْمَ الْفَتَى تَعَشُوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ
طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجَوْعِ وَالْخَصَرِ

= ودرس عفا وذهب أثره. ومتالع وأبان : جبلان، ويقال لهما : أبانان على التغليب، كالعمرين
والقمرين. وتقادمت : قدمت. والحبس : موضع. والسويان : واد.

(١) سبق الاستشهاد بالبيت في الباب نفسه.

(٢) الكتاب ٢/٢٥٤، وديوانه ١٤٢، والهمع ٣/٧٧، والتصريح ٢/١٩٠، والأشعوني ٢/١٨٤، والعيني
٤/٢٨٠. وعشا إلى النار : رآها ليلا على بعد فقصدتها مستضيئا بها ليصل إلى أهلها. والخصر :
شدة البرد. وكان طريف بن مالك قد أجاره حين استجار به، بينما كانت القبائل تتحاماه خوفا
مما كان يطالب به من الملك.

أراد «ابن مالك» وأنشد أيضا لرجلٍ من بني مازن^(١):
 على دِمَاءِ الْبُذْنِ إِنْ لَمْ تُفَارِقِي
 أبا حَرْدَبٍ لَيْلًا وَأَصْحَابَ حَرْدَبٍ
 أراد «حَرْدَبَةَ» وأنشد أيضا^(٢):

أَسْعَدَ بَنَ مَالٍ أَلَمْ تَعْلَمُوا
 وَذُو الرِّأْيِ مَهْمَا يَقْلُ يَصْنَدُقُ
 وأما على «لغة من نَوَى» فرأى الجمهور كذلك، ومنه قول ابن أحمر، أنشده
 سيبويه^(٣):

أَبُو حَنْشٍ يُؤَرْقُنَا وَطَلَقُ
 وَعَمَّارُ وَأَيَّةُ أَكْالَا
 يريد «أُثَالَةَ» وأنشد أيضا لجريز^(٤):

- (١) الكتاب ٢/٢٥٥، وابن الشجري ٢/٨٩، ٩١
 والبدن : جمع بدنة، وهى الناقة التى تتخذ للذبح. يخاطب ناقته، ويحثها على مفارقة أبى حردبة
 الذى كان لصا قاطعا، ويقول لها : إن لم تطيعينى فى فراقه فعلى أن أنحر البدن بمكة نذرامنى.
 وهو - وإن كان يخاطب الناقة - إنما يخاطب نفسه، على المجاز والاتساع.
 سبق الاستشهاد بالبيت فى الباب نفسه.
 (٢) الكتاب ٢/٢٧٠، والخصائص ٢/٣٧٨، وابن الشجري ١/١٢٦، ١٢٨، والإنصاف ٢/٣٥٤
 والأشعموني ٢/٣٣، والعيني ٢/٤٢١
 وهو عمرو بن أحمر الباهلي. والبيت من قصيدة له يرثي بها جماعة من قومه، وهم أبو حنش،
 وطلق، وعمار، وأثالة، ويؤرقني : يسهرني. ويعدّه :
 أراهم رُقُفَتِي حتّى إذا ما
 تجافى الليلُ وانخزلُ انخزالَا
 إذا أنا كالذى يجرى لورْدٍ إلى آلِ فلم يُدْرِكْ بِلَا
 ديوانه ٢/٥٠٢، والكتاب ٢/٢٧٠، وابن الشجري ١/١٢٦، ٧٩، ٩١، والإنصاف ٢/٣٥٢، والتصريح
 ٢/١٩٠، والأشعموني ٢/١٨٤، والخزانة ٢/٣٦٣، والعيني ٤/٢٨٢، ٣٠٢ ويريد بالجبال هنا :
 أسباب الوصال. والرمام : جمع رمم، وهو الخلق البالي. والشاسعة : البعيدة. يريد أن حبال
 الوصال بينه وبين أمانة قد تنقطع بسبب الفراق والهجر.

أَلَا أَضْحَتْ حِبَالُكُمْ رِمَامًا

وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أُمَامًا

أراد « أُمَامَةٌ » وأنشد لابن حَبْنَاءَ التَّمِيمِي (١):

إِنْ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَّ لِرُؤُوسِهِ

أَوْ أُمْتَدِحُهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

وخالف المبرد في هذا الوجه، فمنعه في غير النداء، وهو محجوجٌ على ذلك

كما تقدم (٢)، وقد قَدَحَ فيها بما لا يُثَبِّتُ له ما قال، أما قوله :

*وَأَوْنَةٌ أَثَالَا *

فمعطوف على مفعول «يُورِقُنَا».

وأما بيت جرير فَرَدُّ فيه رواية سيبويه وقال : إنما الرواية هكذا :

*وما عهدُك كعهدِكِ يَا أُمَامًا *

فهو من ترخيم النداء.

وزعم أن عُمَارَةَ بنَ عَقِيلِ بنِ بِلَالِ بنِ جَرِيرٍ أنشدته إِيَّاهُ هكذا، وردَّ الناسُ

هذا الردُّ بأن سيبويه أوثقُ من أن يُتَّهَمَ.

وهكذا أخذ في تأويل جميع ما أنشدته سيبويه، وذلك إن أمكن في البعض

فلايتأتى في الجميع. فالصحيح ماذهب إليه عامة النحويين .

(١) الكتاب ٢٧٢/٢، وابن الشجري ٢٢٦/١، ٩٢/٢، والإنصاف ٣٥٤، والهمع ٧٧/٣، والأشموني ١٨٤/٣، والعيني ٢٨٣/٤

وهو المغيرة بن حَبْنَاءَ، وحَبْنَاءُ : اسم أمه. وابن حارثة هو ابن حارثة بن بدر الغداني، كان أبوه سيد غدانة. وقد علموا : قد علموا سبب ذلك، يعني أنه مشهور بينهم بمكارم الأخلاق.

(٢) انظر : ص ٤٥٨ ، ٤٥٩ .

وأيضا، فما ذكر من أن / الرواية على كَيْتَ إذا فُرض أنه صحيح، $\frac{310}{3}$
 فلا يلزم منه مقصوده، فإن القاعدة الأصولية أن روايةً لا تُقَدَح في رواية
 أخرى في الأحكام العربية إذا جاء الاختلاف من جهة العرب.
 وأيضا فإن القياس يقتضى عكس ما قال ، فإن حذف بعض الاسم
 مع إبقاء دليلٍ على المحذوف أحقُّ، بالجواز من حذفه من غير إبقاء دليل.
 ألا ترى أطرادَ نحو : قاضٍ، وغازٍ، وقلةً نحو : يدٍ، ودمٍ.
 والثانية : أن تمثيله بـ(أحمد) مع اشتراط ما يصلح للنداء من غير
 زيادة تدل على أن هذا الترخيم لا يختص بالهاء؛ بل يجوز وإن كان آخر
 الاسم غير الهاء (أحمد) الممثل به، فتقول في الشعر : جاعى أحمُ يا هذا،
 ومنه في الشعر^(١):

* أَمَالِ بْنِ حَنْظَلٍ *

وقول الآخر^(٢):

* أَسْعَدَ بْنَ مَالٍ أَلَمْ تَعْلَمُوا *

وما أشبه ذلك.

والثالثة : أن ذلك يدل على أن هذا الترخيم لا يختص بالأعلام بون
 غيرها، وإن كان أكثرُ الترخيم في الأعلام، فالهاء لا تختص ترخيمَ ما هي
 فيه بالأعلام، فتقول : على هذا في الشعر : مررتُ بحَنْظَلٍ، على «لغة من

(١) جزء من بيت الأسود بن يعفر الذي سبق الاستشهاد به في الباب نفسه، وهو بتمامه :

وهذا ردائي عنده يستعيره ليسليني حقي أمال بن حنظل

(٢) صدر بيت سبق الاستشهاد به في الباب نفسه، وعجزه :

ونو الرأي مهما يقلُّ يَصْنُقُ

نوى» وأنت تريد واحدة الحَنْظَلِ^(١)، ومررت بامرأ، تريد (امرأة) وما أشبه ذلك.

ومسألة رابعة : وهى أن يقال : لَمْ أَخْرَجْ مَا كَانَ نَحْوُ^(٢) :

دَرَسَ الْمَنَّا بِمُتَالِمٍ فَأَبَانَ

ولم يُدْخِلْهُ فِيمَا تَقْدِمُ لَهُ؟ وَلَمْ فَرَّقْ بَيْنَهُمَا، فجعل نحو :

أَمَالَ بَنَ حَنْظَلٍ

ترخيماً، ونحو :

دَرَسَ الْمَنَّا

ليس بترخيم وكلاهما حَذَفَ، وغاية ما بينهما أن يقال : أحدهما قليلٌ فلم يُعْتَبَرْهُ، والآخر : كثيرٌ فاعْتَبَرْهُ، وذلك لا يُقْدَحُ فِي تَسْمِيَةِ الْجَمِيعِ ترخيماً.

فالجواب : أن ما فعل من التَّفَرُّقَةِ ظاهر المعنى، وذلك أن الترخيم المصطلح عليه ماجرى على قانون معلوم، من حَذَفَ حرفٍ واحد أو حرفين زائدين، أو أولهما أصلي، على صفات مخصوصة، ويُشْتَرَطُ أَنْ يَبْقِيَ بَعْدَ الْحَذْفِ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ أَوْ أَكْثَرَ، مَالَمْ يَكُنِ الْمَحْذُوفُ هَاءَ التَّائِيثِ أَوْ عَجَزَ الْمَرْكَبِ، وهذا المعنى موجود فيما سماه ترخيماً في غير النداء.

أما ما كان من باب «دَرَسَ الْمَنَّا» فليس بجارٍ على ذلك.

(١) الحنظل : نبت يمتد كالبطيخ على الأرض، يضرب المثل بشدة مرارة ثمره.

(٢) صدر بيت للبيد، سبق الاستشهاد به في الباب نفسه، وعجزه :

فتقادت بالحيس فالسويان

ألا ترى أن المحذوف من «الْمَنَّا» حرفان أصليَّان، وذلك لا يكون في الترخيم، وكذلك قوله^(١):

* مُقَدِّمٌ بِسَبِّا الْكُتَّانِ *

إذا فُسِّرَ بِسَبِّنِي الْكُتَّانِ^(٢)، أو أراد بِسَبِّائِبِ؛ إذ لا يُحذف مع الآخر ما قبله من زائد إلا إذا كان حرفَ مدٍّ ولين كما مر، ومنه قوله الآخر: «أَلَاتَا» فأجيب «بَلَى فَا»^(٣).

وقول الآخر^(٤):

*ولا أريدُ الشرَّ إلا أنْ تَا *

وما أشبه ذلك.

فليس هنا من شروط الترخيم شيء، فلما كان كذلك علم أن ما تخلف فيه شرطُ الترخيم في النداء فليس بترخيم في غير النداء.

ومن هنا، والله أعلم، ضَبَطَ الناظم ذلك بما يصلح للنداء، إلا أن هذا التوجيه يقتضى أنه يسمَّى ترخيما إذا صلح للنداء، وإن لم يكن على شرط

(١) هو علقمة الفحل، والبيت بتمامه :

كَانَ إِبْرِيْقَهُمْ ظَنِيٌّ عَلَى شَرْفٍ مُقَدِّمٌ بِسَبِّا الْكُتَّانِ مَلُوثٌ

وهو في ديوانه ١٢٦، والخصائص ٨٠/١، ٤٣٧/٢، والمحتسب ٨١/١، ٧٧/٢، والمفضليات ٤٠٢، واللسان (سبب)

والشرف: الموضع العالي يشرف على ماحوله. ومقدم: على فمه خرقة. وسبباً: أصله سيائب، جمع سبيبة، وهى الشقة البيضاء من الكتان وغيره. وملثوم: ملثف بها، من قولهم: تلثم بالعمامة، إذا شدها على فمه. ويرى «مرثوم» وهو الذى كسر أنفه.

(٢) السَّبِّيَّةُ: ضرب من الثياب يتخذ من مشاقة الكتان أغلظ ما يكون.

(٣) سيبويه ٢٢١/٣، وفي الكامل ٢٣٦: «الأصمعي: كان أخوان متجاوزان لا يكلم كل واحد منهما صاحبه سائر سنته حتى يأتى وقت الرعى، فيقول أحدهما لصاحبه: أَلَاتَا، فيقول الآخر: بلَى» فا «يريد: ألا تنهض، فيقول الآخر: بلَى فانهض».

(٤) سبق الاستشهاد به في باب «الاستغاثة».

الترخيم، كما لو قلت : مررت بسَفَرٍ، تريد : (سَفَرَجَل) مسمًى به، لأنه لم يشترط إلا أن يصلح لمباشرة حرف النداء حسبما فسّر في «شرح التسهيل»^(١)، وسكت عن اشتراط ما / تقدّم في الترخيم.

وعلى هذا التوجيه المذكور يجوز أن يقال مثلاً :

*أَوَالفَا مَكَّةً مِنْ وَرَقِ الحَمَا *

*وَدَرَسَ المَنَازِرَ أَوْ المَنَازُ *

والجواب : أن قوله : «ماللندأ يصلح» يريد : مع ترخيمه بحيث لو باشره حرفُ النداء كان مرخماً ترخيماً صحيحاً، فجمع بين الموضوعين ولم يُردِ أحدهما، وقد نبّه على اعتبار ذلك في «الشرح»^(٢) فعلى هذا يستقيم كلامه على مقتضى التوجيه، فيجىء منه اشتراط الأمرين، وهما ألا يكون بالالف واللام، وأن يكون الحذف لانقاً بطريقة الترخيم، ويلزم على اعتبار هذا ألا يُحذف من غير العلم إلا هاء التانيث خاصة، وأن يكون الحرف الأصلي أو الحرفان في علم خاصة، وهو ظاهر.

وبالله التوفيق.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه.

(١) ورقة (٢٠٧ - ب).

(٢) المصدر السابق (ورقة ٢٠٧ - ب).

{ الاختصاص }

{ الاختصاص }

معنى الاختصاص عند النحويين : أن تأتي بـ(أيها) المختصة بالنداء من غير حَرْف نداء، تُفيد تأكيد الاختصاص للمتكلّم بما ذُكر في الخبر.

والباعث عليه إمّا فخر «أو تواضع أو زيادة بيان. هذا أصله، وهو شبه النداء، كما قال الناظم :

الْإِخْتِصَاصُ كُنْدَاءٍ يُونَ يَا
كَأَيْهَا الْفَتَى بِإِثْرِ ارْجُونِيَا

أما كونه يشبه النداء فلأوجه :

أحدها : إفادة الاختصاص بالمتكلّم دون غيره، كما أن النداء أفاد اختصاصَ المخاطَبَ دون غيره بالأمر والنهي والإخبار.

والثاني : أن كل واحد منهما لا يكون إلا بالنسبة إلى الحاضر، فالنداء للمخاطَب، والاختصاص للمتكلّم، وقد يكون للمخاطَب قليلاً، ولم يذكره الناظم لقلته، ولا يكون للغائب، [كما أن النداء لا يكون للغائب] ^(١).

والثالث : أن الاختصاص واقع في معرض التأكيد للكلام المتقدم، والنداء يكون كذلك أيضاً، لأنك قد تقول لمن كان مُقْبِلاً عليك، مُنْصِتاً لكلامك، مُسْتَمِعاً له : كان الأمر كذا يافلان، فاثبت بالنداء توكيدا، وبهذا شبه سيبويه ^(٢).

ولمّا أشبه الاختصاصُ النداءَ من هذه الأوجه الثلاثة أتوا له بالأداة المختصة بالنداء وهي (أيها).

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من (س).

(٢) انظر : الكتاب ٢/٢٣٦.

فمن هاهنا أخبر الناظم أن الاختصاص مثل النداء، نحو مأمِّل به من قولهم : ارْجُونِي أَيُّهَا الْفَتَى، وهو قوله : «كأَيُّهَا الْفَتَى بِإِثْرِ ارْجُوا نَوَالِي».

ومعناه : أَيُّهَا النَّاسُ ارْجُونِي، أَيْ ارْجُوا نَوَالِي فَبِإِثْرِ فَتَى، أَيْ كَرِيم.

وَالْفُتُوَّةُ : السُّخَاءُ وَالكَرَمُ، يَقَالُ : فَتَى بَيْنَ الْفُتُوَّةِ، وَقَدْ فَتَى، وَتَفَاتَى، وَوَقَعَ «أَيُّهَا» عَلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ فِي «ارْجُونِي» أَيْ ارْجُونِي أَيُّهَا الْكَرِيم.

وقوله : «نُونُ يَاءٍ» لَمَّا أَخْبَرَ أَنَّهُ مِثْلُ النِّدَاءِ أَوْ شَبْهُهُ تَوَهَّمُ أَنْ قَائِلًا يَقُولُ : فَلَا بُدَّ إِذَا أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ أَدَاةُ النِّدَاءِ، وَهِيَ (يَا) أَوْ غَيْرُهَا، فَازَالِ التَّوَهُّمَ بِقَوْلِهِ : «نُونُ» يَرِيدُ أَنْ حَرْفَ النِّدَاءِ لَا يَدْخُلُ عَلَى (أَيُّهَا) فَلَا يَقَالُ : ارْجُونِي يَا أَيُّهَا الْفَتَى.

وَمِنْ عَادَةِ الْإِمَامِ^(١) إِذَا شَبَّهَ شَيْئًا بِشَيْءٍ، وَقَرَّبَ أَوْجَهَ التَّشْبِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ أَوْجَهَ التَّفَرُّقِ، لِثَلَا يَتَوَهَّمُ مُتَوَهَّمُ أَنَّهُ هُوَ. فَالْناظِمُ حَذَا هُنَا حَذْوَهُ.

و«يَا» فِي كَلَامِهِ مِثَالُ عَبْرٍ بِهِ عَنْ حَرْفِ النِّدَاءِ مُطْلَقًا؛ إِذْ لَا يَرِيدُ أَنْ «يَا» وَحْدَهَا هِيَ الْمَمْنُوعَةُ الدَّخُولِ عَلَى «أَيُّهَا» نُونِ غَيْرِهَا كـ(أَيَّا، وَهَيَّا) وَنَحْوَهُمَا، وَإِنَّمَا / قَصَدَهُ نَفْيُ الْأَدَاةِ مُطْلَقًا.

وإِنَّمَا لَمْ تَدْخُلْ أَدَاةُ النِّدَاءِ لِأَنَّكَ لَا تَرِيدُ أَنْ تُنَبِّهَ غَيْرَكَ لِيَسْتَمَعَ كَلَامَكَ، لِأَنَّ (أَيُّهَا) وَاقِعَةٌ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ، وَ(يَا) لَا تَكُونُ إِلَّا تَنْبِيهًُا لِمُخَاطَبٍ،^{٢١٢}
وَهَذَا تَعْلِيلُ الْكِتَابِ^(٢)، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

(١) يَقْصِدُ سَيِّبُوهُ إِمَامَ الصُّنَّةِ، رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) سَيِّبُوهُ ٢٣٦/٢.

ومن الأمثلة في هذا الفصل قولك : أَمَا أَنَا فَأَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، ونحن نَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الْقَوْمُ. وقالوا : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّتَهَا الْعِصَابَةُ^(١).

ولما أتى بـ هذا المثال المذكور ظهر أنه أحرز به أشياء :

أحدها : أن المختص واقع بعد ضمير المتكلم لقوله : «ارْجُونِي» فلا يكون بعد ضمير غائب البتة، فلا يقال : زَيْدًا ارْجُوهُ أَيُّهَا الْفَتَى، ولا بعد ظاهر نحو : أَكْرِمُوا زَيْدًا أَيُّهَا الْفَتَى، ولا ما كان نحو ذلك.

فإن قلت : فقد حكى سيبويه أو مثَّل بقولهم^(٢) : عَلَى الْمُضَارِبِ الْوَضِيعَةُ أَيُّهَا الْبَائِعُ، فـ (أَيُّهَا) اختصاص راجع إلى «المُضَارِبِ» وهو ظاهر، ولم يأت به على أنه شاذ ولا ضرورة، وإنما أتى به على حَسَبِ التمثيل لمطلق الباب :

فالجواب : أن هذا المثال ليس على ظاهره، لأن سيبويه نصَّ بعد ذلك على أن الاختصاص لا يكون للغائب.

قال^(٣) : ولا يجوز أن تقول : إِنْهُمْ فَعَلُوا أَيُّتَهَا الْعِصَابَةُ، إنما يجوز هذا للمتكلم والمكلم المنادى.

وإذا كان كذلك عنده فقالوا : إِنْهُ مِنْ وَضَعَ الظاهر موضع المضمر، كأنه قال : عَلَى الْوَضِيعَةِ أَيُّهَا الْبَائِعُ. وقيل : إن الرواية : وَعَلَى صَارَتِ الْوَضِيعَةُ أَيُّهَا الْبَائِعُ، أو أَيُّهَا الْمُضَارِبُ .

(١) هذه الأمثلة الثلاثة من أمثلة سيبويه في الكتاب ٢/٢٣٢.

(٢) الكتاب ٢/٢٣٢.

(٣) المرجع السابق ٢/٢٣٦.

قال السيرافي : وهو أشبه بالصواب^(١)، فإذا لا اعتراض به على الوجهين.

فإن قيل : مفهوم هذا القيد المثالي يقتضي أن الاختصاص لا يكون مع ضمير المخاطب، فلا يقال : أنتَ تفعلُ كذا أيها الفاضلُ. وهذا غير مستقيم، لأن الاختصاص يقع مع ضمير المخاطب، وقد نصَّ عليه الناس، وحملوا ما كان نحو قول امرئ القيس^(٢):

* الْأَعْمُ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي *

على الاختصاص، وعلى النداء، وليس بينهم في جوازه للمخاطب خلافُ أعلمه، فكيف يُقيدُه بالمتكلم خاصة ؟

فالجواب : أن تقييد المثال لا يُقصر الحكم على المتكلم؛ إذ لنا أن نقول : لا مفهوم له، فيبقي مع ضمير المخاطب مسكوتاً عنه، لأنه عنده قليل، ألا ترى إلى قوله في «التسهيل»^(٣): «وقد يلى هذا الاختصاص ضميرُ مخاطبٍ، فأتى بـ(قَدْ) المفيدة للتقليل، فلم يُعتبره في هذا المختصر.

أو يقال : إن المثال قد يشمل ضميرَ المخاطب؛ إذ لنا أن نعتبر في ضمير المتكلم الوصفَ الأعم وهو الحضور، كأنه يقول : كهذا المثال وما أشبهه ممَّا فيه

(١) شرح الكتاب (مجلد ٣ ص ٦١ - ب).

(٢) مطلع قصيدة طويلة له في ديوانه : ٢٧، وعجزه :

وَهَلْ يَعْنَى مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي

وعم صباحا : أنعم صباحا. والطلل : ما بقي شاخصا من آثار الديار ونحوها.

يدعو للطلل بالنعيم، وأن يكون سالما من الآفات، وهذا من عانيتهم، وكأنهم يعنون بذلك أهل الطلل.

وقوله : «وَهَلْ يَعْنَى...» معناه : قد تفرق أهلك وذهبوا فتغيَّرتَ بعدم عما كنت عليه، فكيف تنعم

بعدهم! وكأنه يعنى بذلك نفسه، فضرب المثل بوصف الطلل.

(٣) ص : ١٩١.

ضميرُ حُضور، ولا يَسْقُطُ له شيء، ولا يَضُرُّنا في ذلك قِلَّةُ أحدِ الحُضُورَيْنِ، وهو حضورُ الخطاب، وكثرةُ الآخر، وهو خصوصُ المثال، فقد يَقْصِدُ هذا المعنى.

والأمر الثاني :

وقوعُ ذِي الاختصاصِ غيرَ مُبْتَدَأٍ به الكلامُ.

وإلى هذا المعنى أشار بقوله : «بِأَثَرِ ارْجُونِيَا» فَقَيَّدَ (أَيُّهَا) بكونه آتِيًا بِأَثَرِ (ارْجُونِي) / لامتقداً عليه.

٢١٢
٣

وهذا قيدٌ صحيح؛ إذ لا يجوز أن يقال : أَيُّهَا الْفَتَى ارْجُونِي، لأنه واقع موقع التوكيد، ومحلُّ التوكيد بعد تقرير المؤكِّد لاقبله.

والأمر الثالث : الإتيانُ له بِـ(أَيُّ) كالنداء، وهو قوله : (كَأَيُّهَا الْفَتَى) وقد تضمَّنَ هذا القيدُ ما تضمَّنَتْه (أَيُّ) في باب النداء، من لزوم «ها» التَّنْبِيهِ معها، ولزومُ وَصْفِهَا بما فيه الألف واللام، وَكُونِهَا مع المذكرِ المفردِ أو المثنى أو المجموع على لفظ (أَيُّ) ومع المؤنَّثِ المفردِ أو المثنى أو المجموع على لفظ (أَيَّةُ) وما أشبه ذلك.

وعلى ذلك قوله : «كُنْدَاءٌ نُونٌ يَا» فَشَبَّهَ الاختصاصَ بالنداء، فلا بد أن تكون (أَيُّ) معه كما هي مع النداء، وهو ظاهر أيضاً، لكنه لما أتى بِـ(أَيُّ) في المثال خاف أن يَتَوَهَّمَ لزومُهَا للاختصاص، فأخذ يتحرَّزُ من هذا اللُّزومِ المتوَهَّمِ، فقال :

وَقَدْ يُرَى ذَا نُونٍ أَيْ تِلْوَ أُلْ

كَمِثْلِ نَحْنُ الْعَرَبُ أَسْخَى مَنْ بَذَلْ

يعنى أنه قد يوجد في كلام العرب هذا الاختصاص دون أن يؤتي فيه بـ(أى) المذكورة [وذلك قليل^(١)]، ولذلك قيده بـ(قَدْ) وقلته بالنسبة إلى كثرتة بـ(أى).

وشرط ذلك أن يكون المختص تالياً لآل، يريد تابعاً للآلف واللام، أى ذا ألف ولام، نحو قوله : نحن العرب أسخى من بَذَل، فـ«العرب» منصوبٌ على الاختصاص، والسَخَاء : ضدُّ البُخْل، والبَذَل : العطاء، أى نحن أسخى من سَخَى وبَذَل المال.

ومنه : نحن العلماء أحقُّ الناس بالعمل، ونحن العرب أقرى الناس للضيف، وإنما اشترط أن يكون تلو (آل) لأن (أياً) إنما تدخل على ما فيه (آل) فإذا حذفت (أى) بقي ما دخلت عليه.

وأيضاً : فإن الموضع لا يُعتَبَر فيه صلاحيته للنداء، فيجوز دخول الآلف واللام على المختص.

وهذا الموضع فيه إشكالٌ من وجهين :

أحدهما : أنه اشترط شرطاً لم يشترطه النحويون، ولا هو ممن يُساعد عليه كلام العرب، وهو : تلوُّ المختص لآل، وذلك أن العرب تنصب على الاختصاص أحد ثلاثة أشياء :

الأول : ما فيه الألف واللام، وهو الذى مثل به، وقيّد المختص به.

والثاني : ما كان مضافاً إلى ما هما فيه، كقولك : إننا معشر العرب نفعلُ كذا. وفي الحديث : «نحن معشر الأنبياء لا نورث»^(٢). وقالوا : إننا أصحابُ

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (ت، س).

(٢) أخرجه البخاري في الخمس ١، وفضائل أصحاب النبي ١٢، والمغازي ١٤، ٣٨، والتفقات ٣.

ومسلم في الجهاد ٤٩، ٥٢، ٥٤، ٥٦، وأبو داود في الإمارة ١٩.

الشَّاءَ لَا يَبْقَى لَنَا مَالٌ، وَلَا تَصْبِرُ أَمْوَالُنَا عَلَى السَّنَةِ. ثَبَتَ هَذَا فِي النُّسخة
الشرقية^(١). وقالوا : (إِنَّا مَعْشَرَ الصُّعَالِكِ لَا قُوَّةَ بِنَا عَلَى الْمُرُوءَةِ)^(٢).

والثالث : العَلَمُ، والمُضَافُ إِلَى العَلَمِ، نَحْوُ مَا أَنشَدَهُ سَيَبُويه مِنْ قَوْلِ عَمْرُو
ابن الْأَهْتَمِ^(٣):

إِنَّا بَنِي مَنَقَرٍ قَوْمٌ ذُوو حَسَبٍ
فِينَا سَرَاةٌ بَنِي سَعْدٍ وَنَادِيهَا
وَأَنشَدَ أَيْضًا لِلْفَرَزْدَقِ^(٤):

أَلَمْ تَرَ أَنَّنَا بَنِي دَارِمٍ
ذُرَّارَةٌ مِنَّا أَبُو مَعْبُدٍ
وَأَنشَدَ أَيْضًا لِرُؤْيَةَ^(٥):

* بَنَّا تَمِيمًا يُكْشَفُ الضَّبَابُ *

(١) لم أجده في المطبوع، ولا في شرح السيرافي!

(٢) من أمثلة سيبويه في الكتاب ٢/٢٣٥.

(٣) الكتاب ٢/٢٣٣، وابن يعيش ٢/١٨، والهمع ٣/٣١، والدرر ١/١٤٧
ويؤنو منقر : حى من بني سعد بن زيد مناة بن تميم. والسراة : السادة، والواحد سري، والنادى :
مجلس القوم. يقول : فينا سادة بني سعد، وعندنا يجتمعون لتدبير أحوال العشيرة وإصلاح
أمورها.

(٤) ديوانه ٢٠٢، والكتاب ٢/٢٣٤

وذرارة : والد معبد بن زراره، وكنيته : أبو معبد. وانظر جمهرة أنساب العرب ٢٢٢.

(٥) ديوانه ١٦٩، والكتاب ٢/٢٣٤، وابن يعيش ٢/١٨، والخزانة ٢/٤١٣، والعيني ٤/٣٠٢،
والأشعوني ٣/١٨٣

والضباب : جمع ضبابية، وهو ندى كالغبار يفسى الأرض بالقيود، وضرب الضباب مثلاً لغمة
الامر وشدة، أى بنا تكشف الشدائد في الحروب وغيرها.

نحن بنى ضبة أصحاب الجمل

الموت ألقى عندنا من العسل

فهذه كلها أمثلة تدل على خلاف تقييده، فيكون غير صحيح.

والوجه الثاني : أنه ترك النص على شرط معتبر، وهو أن يكون

المختص المفسر ضمير متكلم أو مخاطب على ماتقدم في (أى) فإنه قد

يشكل الأمر في غير (أى) والحكم واحد، فالذى يشترط مع (أى)

يشترط هنا.

فإن قلنا : باختصاصه بالتكلم فذاك، وإن قلنا : بدخول

المخاطب، فيكون كما تقدم.

ومنه قول بعضهم^(٢): بِكَ اللَّهُ نَرْجُو الْفَضْلَ، وَسُبْحَانَكَ اللَّهُ

الْعَظِيمُ، ونحو ذلك.

وقد شرطوا أيضا في المنصوب أن يكون غير نكرة ولا مبهم،

فلا يقال : أنا هذا أفعل كذا وكذا، ولا أنا رجلاً أقرى الضيف، وإنما

يؤتى بالأسماء الظاهرة، والألفاظ الواضحة المعروفة، لأن الأسماء إنما

تذكرها توكيدا وتوضيحا للمضمر المتقدم، فإذا أبهم فقد سبق ما هو

أشكّل من المضمر، وذلك خلاف المقصود، ونقض الغرض، وكذلك النكرة

بهذه المنزلة.

(١) الهمع ٣/٢٠، والدرر ١/١٤٦، والاشموني ٣/١٨٧، والعقد الفريد ٤/٣٢٧، والطبري

٢١٧/٥، واللسان (يحيى)

قاله الحارث يم وقعة الجمل.

(٢) من أمثلة سيبويه في الكتاب ٢/٢٣٥.

ولكن هذا الشرط قد تقيّد باشتراطه في المنصوب (أل) فيبقى اقتصاره على ذلك، وتركه ما هو محتاج إليه.

والجواب عن الأول : أن القسمين الأخيرين عند المؤلف قليلة الاستعمال، والأمر العام ما ذكر، فكأنه لم يعتنِ بالبناء عليه.

وأيضاً فما أضيف إلى ذى الألف واللام بمنزلته، ألا ترى أنه كذلك في الحكم في «باب اسم الفاعل، والصفة المشبهة» حين جاز : مررت بالضارب صاحب الغلام، ومررت بالحسن وجه الآخر، كما جاز : مررت بالضارب الغلام، والحسن الآخر، وإذا كان بمنزلته في الحكم، فقد يكون مقصود الدخول في «تلو أل» والله أعلم.

وعن الثاني : أن ما تقدم اشتراطه مستصحب هنا حتى يظهر نسخته، ولا سيما وقد مثل بما يقتضيه وما قبل هنالك.

فإن قيل : باشتراط كون المنصوب غير نكرة ولا مبهمة، هل يجزى فيما تقدم أولاً؟

فالجواب : أنه غير محتاج إليه لأنه لازم؛ إذ لا بد من وصف (أى) ولا توصف بمبهمة ولا نكرة، وإنما توصف بذى الألف واللام، وقد مر ذلك في بابه، فلما زيد عليه.

واعلم أنه ذكر هنا النصّب، ولم يذكر وجهه، وقد يفهم من تسميته اختصاصاً أنه على تقدير : أخص، أو أعنى، وهذا التقدير ظاهر في المنصوب، وجاز في (أيها) لأن موضعه نصب، وإن كان لفظ المرفوع كالنداء بغير فرق.

التحذير والإغراء

التَّحْذِيرُ والإِغْرَاءُ متساويان في الأحكام، وإنما يَفْتَرِقَانِ في المعنى.
فالإِغْرَاءُ هو الإِلْزَامُ والتَّسْلِيْطُ، يقال: أَغْرَيْتُ الْكَلْبَ بِالصَّيْدِ، إِذَا أَرْسَلْتَهُ عَلَيْهِ، وَحَرَضْتَهُ وَسَلَّطْتَهُ.

والتَّحْذِيرُ بِضِدِّ هَذَا، وَهُوَ التَّخْوِيفُ مِنَ الشَّيْءِ، وَالحَذَرُ^(١)، وَالحَذَرُ: التَّحَرُّزُ، يُقَالُ: حَذَرَ وَحَذَّرَ مِنَ الشَّيْءِ، إِذَا تَحَرَّزَ مِنْهُ، وَابْتَدَأَ النَّازِمُ بِالتَّحْذِيرِ فَقَالَ:

إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبٌ

مُحَذَّرٌ بِمَا اسْتَبْتَارُهُ وَجَبَ

«إِيَّاكَ وَالشَّرَّ» فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ بِ«نَصَبٍ» وَمَا فِي قَوْلِهِ: «بِمَا اسْتَبْتَارُهُ وَجَبَ» وَاقْعَةُ عَلَى الْفِعْلِ الْمُضْمَرِ النَّاصِبِ لـ«إِيَّاكَ» فِي مِثَالِهِ، وَلـ«نَحْوَهُ».

وَيَعْنِي أَنَّ «إِيَّاكَ» إِذَا عُطِفَ عَلَيْهِ، وَلَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ إِلَّا بِالْوَائِ وَخَاصَّةً، يُنْصَبُ هُوَ مَا عُطِفَ عَلَيْهِ بِفِعْلِ مُسْتَتِرٍ لَا يَظْهَرُ أَوَّلًا.

وَبَيَانُ مَا قَصِدُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ أَتَى فِي هَذَيْنِ الشُّطْرَيْنِ وَمَا بَعْدَهُمَا بِأَقْسَامِ خَمْسَةٍ، يَتَّفَقُ الْحُكْمُ فِي بَعْضِهَا، وَيَخْتَلِفُ فِي بَعْضِهَا، وَجَمَلْتُهَا مَحْمُولَةً عَلَى كَلَامِهِ أُنْكَ إِذَا أَتَيْتَ بِـ(إِيَّا) مَعْطُوفًا عَلَيْهَا أَوْ غَيْرَ مَعْطُوفٍ عَلَيْهَا، فَالْفِعْلُ لَازِمٌ الْإِضْمَارُ، وَهُوَ النَّاصِبُ لَهَا، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِـ(إِيَّا) فَإِنْ لَمْ تَعْطَفْ وَلَا كَرَّرْتَ فَلَا يَلْزَمُ إِضْمَارُ الْفِعْلِ؛ بَلْ يَجُوزُ الْإِضْمَارُ، وَإِنْ عَطَفْتَ أَوْ كَرَّرْتَ فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِضْمَارِ، وَلَا يَجُوزُ الْإِظْهَارُ، وَهَذَا بَيَانُ الْأَقْسَامِ عَلَى الْجُمْلَةِ.

(١) هذه الكلمة ساقطة من (س).

وأما على التفصيل فالقسم الأول : الإتيان بالأداة المشهورة في التحذير، وهى (إِيَاءُ) الضمير المنصوب المنفصل، معطوفاً عليها، نحو مأمثل به، من قوله : «إِيَاكَ وَالشَّرُّ» فهذا القسم ينتصب فيه (إِيَاءُ) بفعل واجب الاستتار، تقديره : إِيَاكَ بَاعِدْ وَالشَّرُّ، أو إِيَاكَ اتَّقِ وَالشَّرُّ، أو إِيَاكَ نَحْ، أو ما كان بهذا المعنى.

ومثّل ذلك : إِيَاكَ وَالْأَسَدَ، فالمعطوف والمعطوف عليه معاً ينتصبان بذلك الفعل، كما قاله الناظم، لأن واو العطف شَرَّكَت بينهما في العامل، وكأنَّ العرب جعلت هنا (إِيَاكَ) بدلَ اللفظ بالفعل الناصب، فلا يظهر معه أصلاً.

وما مثّل به الناظم فيه قيدان معتبران :

أحدهما : تقييد (إِيَاءُ) بالخطاب، فلا تقول : إِيَاهُ وَالْأَسَدَ، ولا إِيَاىَ وَالشَّرُّ، وسيأتى كلامه على هذا، وإنما يقال : إِيَاكَ وَالشَّرُّ، أو إِيَاكُمْ وَالشَّرُّ، وكذلك إِيَكُمْ ، وإِيَاكُمْ. وسيأتى توجيهه عندما يُنبّه عليه إن شاء الله.

والثاني : تقييد العطف بالواو من بين سائر حروف العطف، فلاتقول : إِيَاكَ فَالشَّرُّ، ولا إِيَاكَ ثُمَّ الشَّرُّ، لأن المقصود التحذير من جَمْع هذين، وليس المراد أن تُحذَر هَذَا ثُمَّ هَذَا، ولا أن تُحذَر هَذَا فَهَذَا، وإنما القصد أن تُحذَر هَذَا من هَذَا.

فإن قلت : إن العطف يعطى أن كل واحدٍ منهما مُحذَرٌ منه أو مُحذَرٌ، لأن المعطوف شريك المعطوف عليه في معنى العامل، وإذا كان كذلك فلا فرق بين الواو وبين الفاء وَكَمْ .

فالجواب : أن معنى التَّشْرِيك فيه ليس على حقيقته، لأن (إِيَّاكَ) مُحَذَّرٌ لَا مُحَذَّرٌ مِنْهُ، و«الأسد» مُحَذَّرٌ مِنْهُ لَا مُحَذَّرٌ، فلا يجرى هذا الحُكْم ^{٢١٦}/_٣ في غير / الواو، وإنما جاز في الواو بِلَحْظِ التَّشْرِيك في مجرد التحذير، وإن كان التحذير بالنسبة إليهما مختلفا، هذا مُحَذَّرٌ، وهذا مُحَذَّرٌ مِنْهُ. ونَظَرُهُ السِّيرافي بقولك : خَوَّفْتُ زَيْدًا الْأَسَدَ، فزَيْدٌ مُخَوَّفٌ، وَالْأَسَدُ مُخَوَّفٌ، وليس معناه واحدًا، لأن الْأَسَدَ مُخَوَّفٌ مِنْهُ، وزَيْدٌ مُخَوَّفٌ، على [معنى]^(١) أنه يجب أن يَحْذَرُ [منه]^(١)، ولفظ «خَوَّفْتُ» قد تناولهما جميعا، فـ(إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ) الناصبُ لهما معنى واحدٌ، وطريقُ التخويف مُخْتَلَفٌ فيهما^(٢).

وإذا كان كذلك فقد يُحْتَمَلُ هذا في الواو بعد السَّماع، ولا يُحْتَمَلُ في غيرها من حروف العطف. وقد حرَّرَ ابن الضائع هذا المعنى تحريرا حَسَنًا، فطالعُه في موضعه من كتابه.

والقسم الثاني : أن تَأْتِيَ بِـ(إِيَّا) دون عطف، وذلك قوله :

(١) الكلمتان بين الحواصر زيادة من شرح السيرافي، وليستا في النسخ، وهما ضروريتان لاستقامة الكلام.

(٢) قال السيرافي في «شرح الكتاب» (مجلد ٢ ورقة ٦٦ - ١) ما نصه : «فإن قال قائل : إذا جعلت الأسد عطفا على إِيَّاكَ بالواو فقد شاركه في معناه، لأن المعطوف بالواو أو يشارك المعطوف عليه، ألا ترى أنك تقول : ضربت زيدا وعمرا، فالضرب واقع عليهما جميعا، فينبغي أن يكون الأسد مشاركا لإِيَّاكَ، فيكون الأسد مشاركا مُخَوَّفًا كما كان المخاطب، ويكون المخاطب محذورا مُخَوَّفًا كما أن الأسد محذور مخوف - قيل له : لا يُسْتَنَكِرُ أن يكون التخويف واقعا بهما وإن كان طريق التخويف مختلفا، ألا ترى أنك تقول : خَوَّفْتُ زَيْدًا الْأَسَدَ، فزَيْدٌ مُخَوَّفٌ، وَالْأَسَدُ مُخَوَّفٌ، وليس معناه واحدًا، إلا أن الأسد مُخَوَّفٌ مِنْهُ، وزَيْدٌ مُخَوَّفٌ، على معنى أنه يجب أن يحذر منه، ولفظ «خَوَّفْتُ» قد تناولهما جميعا، وكذلك إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ، المعنى الناصب لهما معنى واحد، وإن كان طريق التخويف مختلفا فيهما» أ. هـ.

وَدُونَ عَطْفٍ ذَا إِيَّاءٍ أَنْسَبَ وَمَا
سِوَاهُ سَنَثُرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا
إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوْ التَّنْكِارِ
كَالضَّيْفِ الضَّيْفِ يَأْذَا السَّارِي
فيريد أن (إِيَّاء) إذا أَتَتْ من غير عطف فأنسب إليها مانسب إلى (إِيَّاء)
المعطوف عليها، وهو لزوم استتار الفعل، ف(ذا) إشارة إلى النصب بما استتاره
وَجَبَ، فلا يجوز إظهار الفعل فتقول : إِيَّاكَ يَازِيدُ، أَوْ إِيَّاكَ لَا تَفْعَلْ كَذَا^(١)، كَأَنَّكَ
قلت : إِيَّاكَ نَحْ، أَوْ إِيَّاكَ بَاعِدْ.
وإنما لم يظهر فيه الفعل لأنهم لما كَثُرَ هذا في كلامهم ألزموه الحذف
اختصاراً لفهم المعنى.
ولم يذكر مع (إِيَّاء) هذه مايقع بعدها، وهى في ذلك على ثلاثة أوجه : أَلَا
يقع بعدها شيء كما مثل، وأن يقع بعدها المحذَرُ منه مُصَرِّحاً به غير معطوف،
نحو : إِيَّاكَ الْأَسَدَ، وَإِيَّاكَ الشَّرَّ، وأن يقع بعدها (أَنْ) والفعل، نحو قوله^(٢) :
فَيَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ قَرَأَا
إِيَّاكُمَا أَنْ تَكْسِبَانِي شَرًّا
وهو مع (أَنْ) كثير.
فإمّا أن يكون سَكَتَ عن ذلك جملةً، لما في تفصيل الحكم فيه من الخلاف
والشُّغْبُ^(٣).

(١) في (س) : «إِيَّاكَ يَازِيدُ لَا تَفْعَلْ كَذَا».

(٢) سبق الاستشهاد بالشعر في «باب النداء».

(٣) الشُّغْبُ - بالفتح والإسكان - تهيج الشر وإثارة الفتن والاضطراب، والجلبة والخصام.

وإما أن يكون اعتقد أن المنصوب بعدها من جملة أخرى، كأنه على
إضمار فعل آخر، وإن كان ذلك قليلا إلا أنه^(١) يصلح للقياس، كالذي أنشده
سيبويه عن ابن أبي إسحاق^(٢):

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فـــــــإِنَّهُ

إلى الشرر دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

فنصب (المِرَاءَ) على معنى : اتَّقِ الْمِرَاءَ.

وكذلك ما أنشده الفراء من قول الجَعْدَى^(٣):

أَلَا أُبْلِغُ أَبَا عَمْرٍو رَسُولاُ

وإِيَّاكَ الْمَحَايِنَ أَنْ تَحِينَا

وَيَحْتَمِلُ المعنى فيما إذا وقعت (أَنْ) بعد إِيَّاكَ، نحو : إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ،
فيقدِّره منصوبا بـ(اتَّقِ) ونحوه، ولا يجعله على حذف الجار. ومنه ما أنشده يونس
لجَرِير^(٤):

إِيَّاكَ أَنْتَ وَعَبْدُ الْمَسِيحِ

أَنْ تَقْرِيَا قَبْلَةَ الْمَسْجِدِ

(١) في الأصل و(ت) ولأنه وهو تحريف.

(٢) الكتاب ٢٧٩/١، والمقتضب ٢١٣/٣، وابن يعيش ٢٥/٢، والخزانة ٦٣/٣، والعيني ١١٣/٤، ٣٠٨،
وينسب الشعر للفضل بن عبد الرحمن القرشي، يقوله لابنه. والمراء : المجادلة والمخالفة في الكلام،
واللحاجة فيه.

(٣) معاني القرآن ١٦٦/١.

(٤) سيبويه ٢٨٧/١، والمقتضب ٢١٣/٣، وقصيدة البيت بالديوان ١٢٧، ولكن ليس من بينها هذا
البيت.

ويعنى بعبد المسيح الأخطل، ويخاطب الفرزدق بهذا البيت ليله إلى الأخطل.

وَأَنشُدِ الْفَرَاءَ^(١):

فَبُجَّ بِالسُّرَائِرِ فِي أَهْلِهَا
وَأَيَّاكَ فِي غَيْرِهِمْ أَنْ تَبُوحَا

وَأَنشُدِ الْكُوفِيِّينَ^(٢):

فَيَا الْغُلَامَانَ اللَّذَانِ قَرَأَا
إِيَّاكُمَا أَنْ تَكْسِبَانِي شَرًّا

أو يكون على حذف الجار أيضا، لكن هو مع (أَنْ) كثير، أعنى وقوعَ (إِيَّاكَ) قبل (أَنْ) بخلاف نحو: إِيَّاكَ الْمَرَاءَ / وإذا قَرَضْنَاهُ عَلَى $\frac{٢١٧}{٣}$ الإضمار فذلك المضمَرُ يجوزُ إظهاره، فهذان الوجهان يمكن أن يكون الناطق قد ذهبَ فيهما مذهبَ الجُمْلِ، لا مذهبَ المفردات، فيكون (إِيَّاكَ) جملة، و(الْمَرَاءَ) جملةً أخرى.

وكذلك (أَنْ تَفْعَلَ) بعد (إِيَّاكَ) جملةً أخرى، والجمل قد يُترك عطفها بعضها على بعض، لاسيما إن جَرَتْ مَجْرَى التوكيد لما قبلها، وعلى تقدير الجملتين وَجْهٌ سيبويه والشرأحُ بيتُ ابن أبي إسحاق^(٣)؛ إذ قَدَرُوهُ بفعَلَيْنِ، فكذلك نقول نحن في كل ما جاء من هذا، وإنما منع سيبويه والجمهورُ المسألةَ على أنها من عطف المفردات، فإذا قَدَرْنَاهَا جملتين لم يَمْتَنِعَ.

(١) معاني القرآن ١/١٦٥.

(٢) سبق الاستشهاد بالشعر.

(٣) يعنى قول الفصل بن عبد الرحمن القرشي لابنه :

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمَرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

وسبق استشهاد الشارح به.

قال ابن خَرُوف : لا يجوز حذفُ حرفِ العطف من الأسماء المفردة إلا في الشُّعْر، ويجوز حذفُه من الجمل. قال : وهو في القرآن كثير، كقوله : { قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ^(١) } . إلى آخر الآيات.

قال : وإنما حذف مع الجمل لأن كل جملة قائمة بنفسها.

هذا ما قال ابن خروف، والمعنى المقصودُ من كلامه صحيح، وهذا المعنى يظهر من كلامه في «التسهيل» حيث قال : ولا يُحذفُ العاطف بعد (إيًّا) إلّا والمحذُورُ منصوب بإضمار ناصب آخر، أو مجرورٌ بمن^(٢).

فظاهرُ هذا الكلام جوازُ حذفِ العاطف قياساً، ولا علينا أن يكون ذلك قليلاً.

وإذا ثبت هذا كله فالناظم لم يتكلم على هذا، لأننا إن فرضنا وقوع المنصوب بعد (إيًّا) فعلى جملة أخرى من القسم التالي، لهذا كرّرت توكيداً، فلا حاجة إلى عاطف معها، وإن وقع بعدها (أن) والفعل فعلى ذلك أيضاً، أو على إضمار الجار؛ إذ يجوز ذلك مع (أن، وأن) كما تقدّم في بابه.

وقد يجوز أن يقال : إياك من الأسد، على تقدير : بأعد نفسك من الأسد، وهذا الحكم لا يختص بهذا الباب، فلم يذكره هاهنا؛ إذ هو مُحالٌ به على موضعه، فعلى كلا الوجهين حاجةٌ إلى ذكر شيء من ذلك في هذا القسم، للاستغناء عن ذلك بذكره في موضعه.

وما تقدّم من النصّ عن «التسهيل» ربّما يبحث عنه الناظر فيه، فلا يجده في النسخ المستعملة بأيدينا، لأن «باب الإغراء والتحذير» غير موجود فيها، وهو موجود في النسخة الكبرى منه.

(١) سورة الشعراء / آية : ٢٣.

(٢) التسهيل : ١٩٢.

وقد ذَكَرَ أَبُو حَيَّانَ (بن حَيَّان) ^(١) في شَرْحِهِ للتسهيل : أن هذا الباب يُثَبَّت في بعض النسخ، وَيَعْنَى النسخة الكبرى.

والقسم الثالث : مَاعَدَ (إِيَّأ) لكن من غير عطف ولا تَكَرَّار، وذلك قوله : « وَمَا عَدَاهُ سَتَرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا ».

الضمير في قوله : « عَدَاهُ » ^(٢) عائد على (إِيَّأ) على الوجهين، أى وما عَدَا (إِيَّأ) كانت بعطفٍ أو بغير عطف ، لن يلزم سَتَرُ فِعْلِهِ إلا مع كذا.

يريد أنك إذا أَتَيْتَ بما تُحَذِّرُ به نون (إِيَّأ) فيجوز أن يكون ناصبه مقدراً / ويجوز أن يكون ظاهراً.

$\frac{318}{3}$

فإذا قلت : نَفْسُكَ يَازِيدُ، فهو منصوب بفعل مضمر، تقديره : نَفْسُكَ أَتَقِ، أو نَفْسُكَ احْذَرُ، ويجوز أن تُظْهِرَ ذلك الفعل، فتقول : أَتَقِ نَفْسُكَ، أو احْذَرُ نَفْسُكَ.

ومثله : الجدارَ يَاهَذَا، وَالْأَسَدَ يَافَتَى، وَالشُّرِيافَتَى، أى اتَّقِ الجدارَ، وَاتَّقِ الْأَسَدَ، وَاحْذَرِ الشُّرَّ، وما أشبه ذلك ، ولك أن تُظْهِرَ ذلك كُلَّهُ .

وإنما جاز إظهاره هاهنا لأنه الأصل في كل مضمرٍ مقدَّر، ولأن هذه الأشياء ونحوها لم تُكْثَر في كلامهم كثرةً (إِيَّاكَ) وحدها، أو مع العطف.

(١) مابن القوسين ساقط من (س).

(٢) في بعض نسخ الألفية «سَوَاهُ»

ومن أمثلة الإظهار في هذا النحو قولُ جرير، أنشده سيبويه^(١):

خَلَّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي الْمَنَارَ بِهِ

وَأَبْرَزُ بَبْرَزَةٍ حَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدَرُ

والقسم الرابع : ماعدا (إيأ) إذا صحَّبه العطف، وهو أحد ما استثنى في قوله : «إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوْ التَّكْرَارِ».

واستثناؤه هذا القسم والذي بعده من جواز إظهار الناصب دليلٌ على أنه لا يجوز الإظهار فيهما؛ بل يلزم الاستتارُ فيما إذا أُتيتَ بالمحذَرِّ معطوفاً عليه محذَرٌّ آخر، وذلك قولك : رَأْسُكَ وَالْحَائِطُ، وَنَفْسُكَ وَالشَّرُّ، على تقدير : اتَّقِ نَفْسَكَ وَالشَّرَّ، أو : بَاعِدْ نَفْسَكَ وَالشَّرَّ. والعطف هاهنا منزَّلٌ على العطف مع (إيأ) من حيث كان كل واحد منهما محذَراً على الجملة، وإن كان المعنى على أن أحدهما محذَرٌّ، والآخر منه لا على الاشتراك الحقيقي.

فإن قيل : إن هذا الإطلاق يقتضي أن الإضمار هنا لازمٌ مع العطف كيف كان، فيدخل فيه ماتقدّم، ويدخل فيه أيضاً ما إذا كان المعطوف مُشَارِكاً للأوّل في كونه محذَراً، كقولك : الأسد والذئب، أو قولك : رَأْسُكَ وَجَنَبُكَ ، أو قلت : نَفْسُكَ وَغَيْرُكَ، أو نَفْسُكَ وَوَلَدُكَ، أو ما أشبه ذلك، مما يصلح أن يؤتى بعده بالمتقَى منه، فهل يكون هذا مثلَ ذلك، فيلزم الإضمار، أم يكون حكمُ هذا حكمَ المفرد، فلا يلزم الإضمار، ويكون إطلاقه مُشْكِلاً؟

(١) الكتاب ٢٥٤/١، والعيني ٣٠٧/٤، وابن الشجري ٣٤٢/١، وابن يعيش ٣٠/٢، وديوانه ٢٨٤، واللسان (برز).

والبيت من قصيدة يهجو بها عمر بن لجا. والمثار : جمع منارة، وهي أعلام الطريق. وبرزة : أم عمر بن لجا، أو إحدى جداته. يقول له : تتجّ عن سبيل الشرف، ودعه لمن هو أجدر به منك، ممن يعمره، ويبنى مناره وأعلامه، وأبرز بأمك برزة هذه حيث اضطرك القدر من لزوم وضعه.

فالجواب : أن العطف المعتبر هنا إنما هو ما كان نحو : رَأْسَكَ والحائطُ، ونَفْسَكَ والشرُّ، فهو الذي يُلْزَمُ الإضمار، وأما ما كان غير ذلك فلا، لأنك إذا قلت : الأسدَ والذئبَ، فهما اسمان في حكم الاسم الواحد، كأنك تقول : هَذَيْنِ اتَّقِ، فكما أنك تَتَصَبَّ المثنى في التَّحذِيرِ إذا لم تَعْطِفْ عليه بما يجوز إظهاره، فكذلك ما كان في تقديره. أَلَا تَرَى أَنَّهُ يجوز لك أن تعطف المحذَّر منه عليهما، فليس إطلاق العطف بمستقيم، غير أن هذا لا يَرِدُ على الناظم، لأنه قال : «إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ» فالألف واللام قد تكون للعهد فيما تقدَّم من قوله : «إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ» وإذا كانت للعهد فيما تقدَّم خَرَجَ عن ذلك ما كان العطف فيه مُرَادِفًا للتثنية، وهذا حَسَنٌ.

والقسم الخامس : ماعدا (إِيَّا) إذا صحبه التكرار، وهو تكرارُ الاسم الأول بلفظه، فالإضمار هنا لازمٌ، نحو قولك : الأسدَ الأسدَ والجِدَارَ الجِدَارَ، أَيْ احْذَرِ الأسدَ، وَاثَّقِ الجِدَارَ. / وتقول : الصَّبِيُّ الصَّبِيُّ، أَيْ لَا تُوطِئِ الصَّبِيَّ، وإنما لم يَظْهَرِ الفعل في هذين القسمين، لأن اللفظ الأول من اللفظَيْن كأنَّهُم جعلوه بَدَلًا من اللفظ بالفعل، فصار كـ(إِيَّاكَ) في قيامه مقامَ الفعل.

ونظيرُ ذلك في الأول من القسمين قولهم : مَا أَنْتَ إِلَّا سَيِّرًا، وإنما أَنْتَ سَيِّرًا^(١).

وفي الثاني : قولهم : زَيْدٌ سَيِّرًا سَيِّرًا، وقد مرَّ ذلك^(٢) :

(١) انظر : سيبويه ١/٢٢٥.

(٢) انظر «باب المفعول المطلق» وسيبويه ١/٢٢٥.

قال سيبويه: فلو قلت: نفسك، أو رأسك، أو الجدار، كان إظهارُ الفعل جائزاً نحو قولك: اتَّقِ رأسك، واحفظ نفسك، واتَّقِ الجدارَ.

قال: فلما تُثَبِّت صار بمنزلة إِيَّاكَ، وإِيَّاكَ بدلٌ من اللفظ بالفعل، كما كانت المصادرُ كذلك، نحو: الحَذَرُ الحَذَرُ^(١).

وقوله: «كالضَّيِّغَمَ، الضَّيِّغَمَ» مثالٌ من التكرار، و«ياذَا السَّارِيَّ تَمَامُ المِثَالِ، اسمُ فاعلٍ من: سَرَى يَسْرِى، وهو سَيْرُ الليل خاصةً. والضَّيِّغَمُ: الأسدُ.

وَشَذُّ إِيَّائِي وَإِيَّاهُ أَشَدُّ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذَ
لَمَّا ذَكَرَ أَوَّلًا أَنَّ التَّحْذِيرَ إِنَّمَا يَكُونُ لِلْمَخَاطَبِ عَلَى حَسَبِ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي
الْمِثَالِ الْمَتَقَدِّمُ تَبَهُ هَاهُنَا عَلَى مَا يَخَالِفُ ذَلِكَ الْمِثَالُ أَنَّهُ شَاذٌ، وَأَتَى فِي هَذَا الْقَصْدِ
بِمَسَائِلَ ثَلَاثَ :

إحداها: بَيَانُ شَذُوذِ (إِيَّا) المتصلة ببياء المتكلم، نحو: إِيَّائِي، وإِيَّانَا، فلا
يَقَالُ عنده: إِيَّائِي وَالْأَسَدُ، وَلَا إِيَّائِي وَالشَّرُّ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزُ ذَلِكَ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ
لَا يَأْمُرُ نَفْسَهُ، وَلَا يَنْهَى نَفْسَهُ، وَإِنَّمَا الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ لِلْمَخَاطَبِ، وَمَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ
فَشَاذٌ يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.

ومِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: إِيَّائِي وَأَنْ يَحْذَفَ أَحَدُكُمْ الْأَرَنْبَ، حَكَاهُ سَيْبَوِيهِ^(٢)،
وَمَعْنَى الْحَذْفِ أَنْ يَرْمِيهِ بِسَيْفٍ وَنَحْوِهِ.

وَحَكِي أَيْضًا عَنْ بَعْضِ مُلُوكِ الْيَمَنِ: إِيَّائِي وَإِيَّا الرُّكْبَ.
وَحَكِي أَيْضًا سَيْبَوِيهِ^(٣): أَنَّ بَعْضَهُمْ يَقَالُ لَهُ: إِيَّاكَ، فَيَقُولُ: إِيَّائِي، كَأَنَّهُ
قَالَ: إِيَّائِي أَحْفَظُ وَأَحْذَرُ.

(١) الكتاب ٢٧٥/١.

(٢) المرجع السابق ٢٧٤/١.

(٣) الكتاب ٢٧٤/١.

فَحَمَلَ هَذَا عَلَى الْخَبَرِ، وَلَمْ يَحْمِلْهُ عَلَى الْأَمْرِ، بِخِلَافِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ
إِيَّائِي وَأَنْ يَحْذِفَ، فَإِنَّهُ حَمَلَهُ عَلَى أَنَّهُ أَمْرٌ لِلْمَخَاطَبِ، كَأَنَّهُ [قَالَ] : إِيَّائِي
بَاعِدْ أَيُّهَا الْمَخَاطَبُ وَحْذِفْ الْأَرَنْبَ، وَلَمْ يَأْمُرْ نَفْسَهُ؛ إِذْ لَا يَصِحُّ ذَلِكَ، وَلِذَلِكَ
لَا يَصِحُّ إِضْمَارُ فِعْلٍ، فَهَذَا عِنْدَ النَّازِمِ شَاذٌ.

وَالثَّانِيَّةُ : بَيَانُ أَنَّ (إِيَّائِي) الْمُتَّصِلَةَ بِهَاءِ الْغَائِبِ أَشَدُّ مِنْ (إِيَّائِي) وَذَلِكَ
قَوْلُهُ : «وَأِيَّاهُ أَشَدُّ» يَعْنِي مِنْ (إِيَّائِي).

وَذَلِكَ أَنَّ الْعِلَّةَ فِي مَنَعِهِمَا مَعًا وَاحِدَةٌ، مِنْ حَيْثُ كَانَ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ
مُخْتَصِّينَ بِالْمَخَاطَبِ، فَمَا جَاءَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ نَادِرٌ شَاذٌ. وَإِشَارَتُهُ بِذَلِكَ
لَمَّا حَكِيَ سَبِيحِيهِ عَمَّنْ لَا يَتَّهِمُهُ عَنِ الْخَلِيلِ أَنَّهُ سَمِعَ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ : إِذَا
بَلَغَ الرَّجُلُ السُّتَيْنِ فَأِيَّاهُ وَأَيُّ الشُّوَابِّ^(١)، أَيْ إِيَّاهُ حَذَرُ الشُّوَابِّ، فَهُوَ
أَمْرٌ لِلْمَخَاطَبِ، كَمَا فِي (إِيَّائِي).

وَهَذَا الْمَثَالُ شَاذٌ مِنْ وَجْهَيْنِ : مِنْ الْوَجْهِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ النَّازِمُ،
وَمِنْ جِهَةٍ إِضَافَةٍ (إِيَّائِي) إِلَى الظَّاهِرِ، وَلِذَلِكَ قَالَ فِي «التَّسْهِيلِ» : وَشَدُّ
«إِيَّاهُ وَإِيَّ الشُّوَابِّ» مِنْ وَجْهَيْنِ^(٢).

وَالثَّلَاثَةُ : إِخْبَارُهُ بِأَنَّ هَذَا الَّذِي ذَكَرَ أَنَّهُ شَاذٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَمَنْ
قَاسَ عَلَيْهِ فَقَدْ أَشَدُّ عَنْ سَبِيلِ جَمَاعَةِ النُّحَوِيِّينَ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ : «وَعَنْ^{٣٢٠}/_٣
سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ أَشَدُّ» أَيْ إِنَّ مَنْ قَالَ بِالْقِيَاسِ فَقَدْ خَرَجَ عَنِ
السَّبِيلِ الْقَاصِدِ، وَالطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ.

وَهَذَا الْكَلَامُ قَدْ يُشْعَرُ بِوُجُودِ خِلَافٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَهُوَ خِلَافُ
لَا أَتَحَقَّقُهُ مُنْصَوِّصًا عَلَيْهِ إِلَّا مَا أَذْكَرُهُ لَكَ.

(١) المرجع السابق ٢٧٩/١.

(٢) التَّسْهِيلُ : ١٩٢.

وذلك أن سيبويه^(١) أتى بـ(إِيَّكَ ، وإِيَّايَ ، وإِيَّاهُ) في مُطْلَق التَّمْثِيلِ غَيْرَ مَقِيدٍ بِشَذُوذٍ وَلَا قِلَّةٍ، فقال في «باب التحذير» : ومن ذلك قولك : إِيَّكَ وَالْأَسَدَ ، وإِيَّايَ وَالشَّرَّ، كأنه قال : إِيَّكَ فَاتَّقِيْنِ وَالْأَسَدَ ، وكأنه قال : إِيَّايَ لَا تُتَّقِيْنِ وَالشَّرَّ، فـ(إِيَّكَ) مُتَّقَى، و«الأسدُ والشَّرُّ» مُتَّقِيَانِ.

قال : ومثله : إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَـبَ .

قال : ومثله : إِيَّكَ ، وإِيَّاهُ ، وإِيَّايَ، كأنه قال : إِيَّكَ بَاعِدْ ، وإِيَّاهُ ، أَوْ نَحْ .

قال وزعم أن بعضهم يقال له : إِيَّكَ، فيقول : إِيَّايَ، كأنه قال : إِيَّايَ أُحْفَظُ وَأُحْذَرُ^(٢).

فهذه العبارة من سيبويه تُشعر بأن تحذير المتكلم والغائب قياسٌ كتحذير المخاطب، والشُّرَّاح، كالسيرافي وابنِ خَرُوف، حَمَلُوهُ عَلَى ظَاهِرِهِ^(٣)، وَلَمْ يَقْيِدُوهُ إِلَّا بِأَنْ التَّحْذِيرَ هُنَا رَاجِعٌ لِلْمَخَاطَبِ، لَا لِلْمَتَكَلِّمِ وَلَا لِلْغَائِبِ.

قال السيرافي : مامعناه : إِنْ الْقَائِلُ : إِيَّايَ وَالشَّرَّ، لَيْسَ يُخَاطَبُ بِهِ نَفْسَهُ وَلَا يَأْمُرُهَا، وَإِنَّمَا يَخَاطَبُ رَجُلًا، يَقُولُ لَهُ : إِيَّايَ بَاعِدْ عَنِ الشَّرِّ، فَيَنْصَبُ (إِيَّايَ) بِـ(بَاعِدْ) وَمَا أَشْبَهَهُ، وَيَحْذِفُ حَرْفَ الْجَرِّ مِنْ «الشَّرِّ» وَيُوقِعُ الْفِعْلَ الْمَقْدَرُ عَلَيْهِ، فَيُعْطِفُهُ عَلَى الْأَوَّلِ، لِأَنَّ الْفِعْلَ قَدْ وَقَعَ عَلَى الْأَوَّلِ، قَالَ : وَمِثْلُهُ : إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ^(٤).

(١) في (ت) : «وهو أن سيبويه».

(٢) الكتاب ٢٧٤/١.

(٣) في الأصل «على ذلك» وما أثبتته من (ت، س).

(٤) شرح السيرافي (مجلد ٢ ورقة ٦٦ لـ).

قال الشَّلُوبِيُّ : هذا الذى قاله السَّيرَافِي واضح، لأن إضمار فعل المتكلم في الأمر وفعل الغائب لا يكون.

قال : وقد نصَّ سيبويه على أن فعل المخاطب هو الذى يُضمر فيما تقدّم. قال : ولكن يمكن أن يكون الإنسان يخاطب نفسه، فيقول : احذري إيايَ والشرَّ، فلا يُحذف إلا فعلُ المخاطب. وقال ابن خروف : ليس هذا أمراً بنفسه، إنما خاطب رجلاً، فحذره نفسه والشرَّ، أى بمُباعدتها من الشر. قال : والمعنى لا تُقَرَّبِ الشرَّ فيأتيك مِنى ماتكره، أى اتَّقِ الشرَّ، واتَّقِ مُعاقبتى لك عليه.

وأجاز الشَّلُوبِيُّ في قوله^(١) : (ومثله إياك ، وإياه، وإيايَ أن يكون أراد : ومثله أن تُقَرَّبَ إياك مع الشرَّ، وإياه مع الشرَّ، وإيايَ كذلك، يعنى أن لا تكون (إياه) معطوفة على (إياك) وعلى (إيايَ) وإن كان الأظهر أن يكون معطوفاً وقَعَ موقعَ الظاهر في قولك : إياك زيداً، وإيايَ زيداً، فجعله مُحْتَمِلاً لأن يكون سيبويه يُجيز : إيايَ والشرَّ، وإياه والشرَّ.

فكلام الشَّلُوبِيِّ أقربُ لتجويز القياس، وإن كانت عباراتهم لا تُتَّباع كما تقدّم .

وقد أجاز ابن خروف في (إيايَ والشرَّ) أن يكون خبراً، كأنه قال : إيايَ احذري وأحفظي، كأنه جوابٌ مَنْ قيل له : إياك والشرَّ. فقال : إيايَ والشرَّ، وجعله تأويلاً لكلام سيبويه، قال : وهو صحيح، يعنى هذا الوجه من التأويل.

(١) أي قول سيبويه، وقد سبق للشارح نقله.

فقد ظهر من مجموع هذا الكلام أن (إيأى والشر) جائزٌ على الوجهين، على الأمر وعلى الخبر، وكذلك (إيأه) على ما ظهر من /كلام ٣٢١
الشُّلُوبَيْن، فإن كان الناظم أراد بالقائِس مَنْ تقدَّم ذكره والا فلا أدري مَنْ المُخَالِفُ في المسألة. والمستند الذي عوِّل عليه الناظم هو السماع، لأن الذي اشتهر في الكلام تحذيرُ المخاطَب (إيأك) لا بـ(إيأى) ولا (إيأه) وعلى أنه قد أجاز في «التسهيل»^(١): إيأى والشر، ومنعه هنا، وهذه عادته في اضطرابه في الاختيار، وقد جعله في «الفوائد» نادرا.

والسبيل : الطريق. والقَصْد : العَدْل، والقَصْد أيضا : إتيانُ الشيء والذهابُ نحوه. واتَّبَذَ فلان، أى ذهب ناحيةً، فكأنه قال : ومَنْ قاسَ فقد خَرَجَ عن طريق العَدْل والصواب، أو خَرَجَ عن الطريق القاصد الموصِل إلى الصواب والحق.

وَكَمْ حَذَرٌ بِلَا إِيَّاءٍ اجْعَلَا

مُغْرَى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا

لَمَّا أتمَّ الكلام على أحكام التحذير، شرع في التنبيه على أحكام الإغراء.

ولمَّا كان التحذير والإغراء معًا يجريان مجرى واحدًا أحال في حكمه على حكم التحذير، ويعنى أن الاسم المُغْرَى به حكمه حكم الاسم المحذَّر في جميع ما تقدَّم تفصيله من الأحكام، من لزوم إضمار الناصب وعدم لزومه، وفي كونه مكرَّرًا أو معطوفًا عليه، وغير ذلك. إلا في حكم واحد، وهو الإتيان بـ(إيأ) فإنها لاتقع في الإغراء، كما تقع في التحذير [لأن معناها مختص بالتحذير، فلا موقع لها في غيره.

(١) ص : ١٩٢.

وقد تقدم في كلامه في التحذير^(١) خمسة أقسام، اثنان منها مع (إيأ) وثلاثة مع غيرها، فالتى مع (إيأ) هى قولك :

إيأكَ والأسد، بتابع معطوف، إيأكَ، بغير تابع أصلاً.

وهذان غير داخليين في الإغراء. لاختصاصهما بـ(إيأ) فبقي الثلاثة الأخر، وهو الإتيان بالحنور وحده، أو به مع معطوف، أو به مكرراً، فهذه هى الأوجه التى تتصور في الإغراء.

فالقسم الأول، وهو الإتيان بالمُعْرِى به وحده، فنحو قولك : شَأْنُكَ يَازِيدُ، وأمرَكَ ياعمرُو، تريد : الزَّمْ شَأْنَكَ، والزَّمْ أَمْرَكَ. وتقول : زِيداً، أى : الزَّمْ، ومنه قول أبى نُؤَيْبٍ^(٢) :

جَمَالُكَ أَيُّهَا الْقَلْبُ الْقَرِيبُ

سَتَلْقَى مَنْ تُحِبُّ فَتَسْتَرِيحُ

أى الزَّمْ تَجْمَلُكَ وَحَيَاكَ. ويجوز هنا إظهار الفعل، لأن الاسم إذا أتى به مفرداً لم يَجْرِ مَجْرَى المَكْرَر، لكثرة الاستعمال في المَكْرَر بخلاف هذا، فالتَّزِم المَكْرَر الحذف لذلك دون المفرد.

فإن قلت : فقد نُصِّوا على لزوم الإضمار وإن كان مفرداً، نحو قولك : حَذْرُكَ يَازِيدُ، وَعَذِيرُكَ مِنْ زَيْدٍ. قال عمرو بن معدٍ كَرِب ، أنشده سيبويه^(٣) :

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (ت، س).

(٢) ديوان الهذليين ٦٨/١.

(٣) الكتاب ٢٧٦/١، وابن يعيش ٢٦/٢، والهمع ٢١/٣، والدرر ١٤٥/١، والأغانى ٣٢/١٤ يقول لأبى المرادى، أو لقيس بن مكشوح المرادى.

والحباء : ما يكرم الرجل به صاحبه، وهو كذلك الاختصاص بالتكريم. وعذيرك : هات عذرك. ويروى «حياته».

أَرِيدُ حِبَابَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي

عَذِيرَكَ مِنْ خَلِيلِكَ مِنْ مُرَادٍ

وَالْعَذِيرُ : بمعنى العُذْر والمُعْذِرَة . وأنشد أيضاً لِذِي الإصْبَعِ
العَدَوَانِي^(١) :

عَذِيرَ الْحَيِّ مِنْ عَدُوِّ

نَ كَانُوا حَيَّةَ الْأَرْضِ

ونحو هذا، إنما هو على معنى : الزَّمَّ حِذْرَكَ، والزَّمَّ عَذِيرَكَ، أى
عُذْرَكَ /، وهو مما لا يظهر فيه الفعل، فقد خالف بهذا «باب التحذير». ٢٢٠
٣

فالجواب : أن هذا ليس من باب (الزَّمَّ) وإنما هو من باب المصادر
التي عملت فيها أفعالها، فصارت مثل : ضَرْبًا زِيدًا، وإذا كانت كذلك
خرجت عن كونها منصوبةً من «باب الإغراء»

وأيضاً، فهذا إنما يكون في بعض الأشياء التي يكثر في الكلام
استعمالها، فهي خارجةٌ بكثرة الاستعمال عن جواز الإظهار، وهى مع
ذلك موقوفة على السماع.

والقسم الثاني، وهو الإتيان بالمُعْرِى به مع العطف عليه، نحو قولك
: شَأْنُكَ وَالْعِلْمُ، وشَأْنُكَ وَالْحَجُّ.

(١) الكتاب ٢٧٧/١، والعيني ٣٦٤/٤، والخزانة ٢٨٦/هـ، والأصمعيات ٧٢، واللسان (حي)
يذكر تفرق عدوان وتشتتهم في البلاد مع كثرتهم وعزتهم، بعد أن كانوا يُخْشَوْنَ
ويهابون كما تخشى الحية المنكرة. ويقال : «فلان حية الوادى» وإذا كان شديد
الشكيمة، مانعا لحوزته.

ومن ذلك «أَهْلَكَ وَاللَّيْلُ»^(١) أى لَزِمَ أَهْلَكَ، أُوْبَادِرْ أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ، يعنى بادِرْهم قبلَ اللّيل.

وهذا تَمَامُ مَايَلِزَمُ فِيهِ إِضْمَارُ الْفِعْلِ، فلا يجوز أن تقول : الزَّمْ شَأْنَكَ وَالْحِجْ، كَانَهُمْ جَعَلُوا الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ بَدَلًا مِنَ الْفِعْلِ بِالْفِعْلِ، وَالْعِلَّةُ هُنَا وَفِي التَّحْذِيرِ وَاحِدَةٌ، وَلِذَلِكَ أَتَى بِهِمَا سَبِيْبِيهِ مُخْتَلِطَيْنِ، لَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَهُمَا، لِأَنَّهُمَا أَمْرٌ وَالْآخِرُ نَهْيٌ.

وَالْقِسْمُ الثَّالِثُ : الْإِتْيَانُ بِهِ مُكْرَّرًا بَلَا عَطْفٍ، نَحْوُ: اللَّيْلُ اللَّيْلُ، أَيْ الزَّمَهُ وَأَذَرِكُهُ، وَالطَّرِيقُ الطَّرِيقُ، إِذَا أَرَدْتَ : الزَّمَهُ، وَأَخَاكَ أَخَاكَ، وَأَنْشُدَ سَبِيْبِيهِ لِمُسْكِينِ الدَّارِمِيِّ^(٢):

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مَنَ لَا أَخَا لَهُ

كَسَّاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ

ومنه قولك : اللَّهُ اللَّهُ فِي أَمْرِي، أَيْ الزَّمْ تَعْظِيمَهُ وَالْوَسِيلَةَ بِهِ.

وهذا أيضا لايجوز فيه إظهار الفعل، وقد تقدّم تعليلُ ذلك في التَّحْذِيرِ.

وهذا البابُ كُلُّهُ، أعنى (بابَ الإِغْرَاءِ) مختصٌّ بِالْمَخَاطَبِ، لا يَكُونُ لِمَتَكَلِّمٍ وَلَا لِفَانِئٍ، فَلَا يَقَالُ : شَأْنِي وَالْحِجْ، لِأَنَّهُ إِغْرَاءٌ أَمْرٌ، كَمَا أَنَّ التَّحْذِيرَ نَهْيٌ، وَهُمَا يَخْتَصِمَانِ بِالْمَخَاطَبِ.

(١) مثل سائر، أورده أبو هلال العسكري في الجمهرة (١٩٦/١) وقال : «أَيُّ أدرك أَهْلَكَ مع اللّيل، وهو على مذهب قولهم : استوى الماء والخشبة، وقال الجرّمى : بادر أَهْلَكَ قبل اللّيل. وقال ابن درستوية : يريد الحق أَهْلَكَ، لأنه لايجوز أن يعنى : بادر أَهْلَكَ، إنما يبادر اللّيل ويسابقه، وانظر سببويه ٢٧٥/١.

(٢) الكتاب ٢٥٦/١، والهمع ٢٨/٣، والأشمونى ١٩٢/٣، والخزانة ٦٥/٣، والعيني ٣٠٤/٤، والأغاني ٦٩/١٨، وديوانه ٢٩.

والبّيت من الأمثال الشعرية السائرة. والهيجا : الحرب، يمد ويقصر. يقول : استكثر من الخلان فإنهم عون على الزمان، وإن من عَمِهم كمن شهد الحرب ولاسلاح معه.

فإن قلت : إن كلام الناظم يُعطى بعمومه أنه قد جاء (الإغراء للمتكمم والغائب، وأنه اختلف في القياس عليه، وأن رأيه عدم القياس لقوله : (إن)^(١) الإغراء كالتحذير في كل ما قد فصل، وهذه المسألة مما قد فصل قبل.

فالجواب : أن هذه مغالطة، لأن الشذوذ إنما نقله في (إياً) وقد استثنى هو (إياً) في قوله : (بلاً إياً) فسقطت حكاية الشذوذ، والخلاف في القياس عليه. على أنه قد جاء الإغراء للغائب، ومنه في الحديث «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ»^(٢) ثم قال : «وَالْأَفْعَلِيَّةُ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ» . فانغرى الغائب ، وكذلك جاء إغراء المتكمم، كقولهم : على زيداً، وقال سيبيويه^(٣) : وَحَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ : عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي وَهُوَ مِنْ إِغْرَاءِ الْغَائِبِ، وَلَكِنْ هَذَا قَلِيلٌ، وَمُتَأَوَّلٌ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ لِلْمَخَاطَبِ، كَأَنَّهُ قَالَ : بَصُرُوهُ وَدَلُّوهُ عَلَى الصَّوْمِ، وَعَلَى زَيْدًا، أَيْ أَخَذَنِي زَيْدًا، أَيْ اجْعَلْنِي أَخْذَهُ، وَكَذَلِكَ : عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي، وَكُلُّ هَذَا شَاذٌ، كَمَا تَقَدَّمَ .

(١) مابين القوسين ساقط (ت).

(٢) أخرجه البخاري في الصوم ١٠، والنكاح ٢، ٣، ومسلم في النكاح ١، ٣.

(٣) الكتاب ج ١/٢٥٠ . ونص سيبيويه في الكتاب : « وحديثي مَنْ سمعه أن بعضهم قال : عليه رجلاً لَيْسَنِي . وهذا قليلٌ شبيهه بالفعل » .

أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ وَالْأَصْوَاتِ

مَانَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَنَ

هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوْهَ وَمَنَ

/ اسم الفعل : هو الاسم الموضوع بالأصالة موضع الفعل نائباً $\frac{٢٢٢}{٣}$
عنه فيما له من عملٍ ومعنى.

واسم الصَّوْتِ : هو اللفظُ المخاطَبُ به مالا يَعْقِلُ، أو الموضوعُ
حكايةً لصوته. فهذا البابُ مشتمل على ثلاثة الأنواع.

وابتدأ الكلام في النوع الأول، وهو اسم الفعل، ويُريد أن ماكان
من الأسماء نائباً عن فِعْلٍ من الأفعال، قائماً مقامه يُسَمَّى (اسمَ فعل).
والمراد بالنيابة هنا النيابة المعنوية، أى ماناب في أداء معناه حقيقةً،
ولا يريد النيابة مطلقاً، في المعنى والعملِ وغيره، لأنه قال بعد هذا :
«وَمَا لِمَا تَنْتَوِبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا»

فلو كان المراد هو النيابة في العمل أيضاً لكان معنى الكلام :
ولأسماء الأفعال النيابة عن الفعل في العملِ ما للفاعل من عملٍ، فيكون
إخباراً بأنها تنوب عنه فيما هى نائبةٌ عنه، وهذا تَكَرَّارٌ لا طائِلَ تحته،
فالمقصود نيابة المعنى خاصةً.

وقوله : «مَانَابَ عَنْ فِعْلٍ» مُشعر بأن اسم الفعل نائبٌ عن الفعل بلا
واسطة، فحصل من ذلك مسألتان مُخْتَلَفٌ فيهما :

إحداهما : أن (شَتَّان، وَصَه، وَمَه) ونحوها أسماء لا أفعال^(١)؛ إذ لا يقال في الفعل : إنه ناب عن فعل .

وهذا مذهب البصريين، وذكر عن الكوفيين أن أسماء الأفعال أفعال حقيقة، وهو مذهب غير جارٍ على طريقة صناعة، لأن الأفعال تتصل بها ضمائر الرفع البارزة، فتقول : اضرب يا زيدان، واضربوا يا زبيون، وأنت تقول : صه يا زيد، وصه يا زيدان، وصه يا زبيون، لا غير، فلو كانت أفعالاً لآتصلت بها الضمائر.

والثانية : أنها نائبة عن الأفعال أنفسها بلا واسطة، وهو مذهب الجمهور. وذهب قوم إلى أنها نائبة مناب المصادر النائية مناب الأفعال، فقولك : (صه) نائب مناب قولك : سَكُوتًا، و(سَكُوتًا) في موضع (اسْكُتْ) وكذلك سائرهما.

فعلى الأول لاموضع لها من الإعراب.

وعلى الثاني هي في موقع نصب، لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب. وما ذهب إليه الناظم أولى، لأنها لو كانت موضوعة موضع المصادر لَجَرَتْ بوجوه الإعراب كالمصادر، لأنها لم تكن دالة إلا على ما يستحق الإعراب، فكونهم التزموا بناءً دليل على خلاف ما ذهبوا إليه، وصحة ما مال إليه الناظم. وقد استدل من ذهب إلى ذلك بأن الاسم يجرى مجرى المسمى في معهود اللغة، وهذه الأسماء يلحقها ما يلحق الأفعال، من التنوين نحو : صه، ومه، وأف، وإيه، ومن الألف واللام نحو : النجاة، والتصغير نحو : رويدا، والتثنية

(١) في الأصل و(س) : «أسماء الأفعال» بالإضافة، وهو تحريف، وما أثبت من (ت).

نحو: «دُهُدُرَيْن سَعْدُ الْقَيْن»^(١) أى هَلَك سَعْدُ الْقَيْن^(٢)، والتركيب نحو: هَلُمَّ، وَحِيَهْل^(٣).

فلو كانت مُعَاقِبَةً للفعل، ونَائِبَةً مَنَابَهُ وبمعناه من كل وجه – لَمَا سَاغَتْ فيها هذه الأحكام التى لا تكون إلا للاسم^(٤).

وهذا ضعيف، / فإن مايقوم مقام الشيء لو أُعْطِيَ حَكَمَ ذلك $\frac{٢٢٤}{٣}$ الشيء من كل وَجْه لكان إِبْأَهُ، وهذا فاسد، بل الذى يقوم مقام الشيء، وكان من غير جِنْسِهِ، يقوم مَقَامُهُ فيما لَايُخْلُ بِحَكْمِهِ في نفسه، فإِسْمَاءُ الأفعال يُعامل لَفْظُهَا معاملةً الأسماء، ويُعامل معناها معاملةً الأفعال، لأن معانيها معانى الأفعال. فالأصحُّ ماذهب إليه الناظم.

ثم أتى بأربعة أمثلة نَبَّ بها على مسألتين :

(١) أمثال أبى عبيد ٨٣، وجمهرة الأمثال ٤٤٨/١، ومجمع الأمثال ٢٢٦/١، والمستقصى

٨٣/٢، واللسان (دهدر)

(٢) اختلف العلماء في لفظ هذا المثل ومعناه اختلافا شديدا. وأصح ما قيل في معناه : أن الدهدر معناه الباطل . وأصله أَنَّ الْقَيْن – وهو الحداد - يضرب به المثل في الكذب ، ثم إن قينا ادعى أن اسمه سعد، فدُعِيَ به زمانا، ثم تبين كذب دعواه ف قيل له ذلك. أى جمعت باطلين ياسعد القين. ومعنى تثنية الباطل أن القين مشهور بالكذب في السُرى، وقد انضم إليه الكذب في انتحال الاسم، فاجتمع كذبان. ويضرب لمن جاء بباطلين.

ودهدرين» مفعول به لفعل محذوف تقديره «جمعت» و«سعد» منادى مبني على الضم لأنه علم مفرد، وه القين» نعت له، يجوز رفعه ونصبه.

وانظر تفصيل القول في المثل : حاشية كتاب الأمثال لأبي عبيد.

(٢) هَلُمَّ : اسم فعل أمر بمعنى : إيت وتعال، وهى مركبة – على الأصح – من (ها) التى للتنبية، و(لُم) من قولهم : لُمَّ الله شعثه، أى جمعه، كانه أراد : لُمَّ نَفْسَكَ إِلَيْنَا، أى اقترب منا.

وَحِيَهْلَ : اسم فعل أمر كذلك، معناه الحث والاستعجال، وهو مركب من : (حَى) و(هَلْ) وفيه لغات أخرى. وانظر : (ابن يعيش ٤١/٤ – ٤٥) .

(٤) في جميع النسخ «لا تكون إلا للفعل» وما أثبتت – من عندي – هو الذى لا يستقيم المعنى إلا به والله أعلم.

إحدهما : أن النيابة المرادة هنا هي الوَضْعِيَّة، فإن النيابة على وجهين :

أحدهما : النيابة في مَعْهُود الاستعمال، لا في أصل الوَضْع، كنيابة المصادر عن أفعالها، نحو : ضَرْبًا زِيدًا، وهو أَخِي حَقًّا، وما أشبه ذلك، فالأسماءُ النَّائِبَةُ هذه النيابة ليست أسماءَ أفعال، وإنما هي على أصل وَضْعها، لكن عَرَضَ لها نيابةٌ في الاستعمال، ولم تَخْرُجْ بذلك عن حقيقة أصلها، ولذلك ظهر فيها تأثيرُ العامل التي ثابت عنه.

والثاني : النيابة في أصل الوَضْع، وهي النيابة التي صيرت الأسماءَ على حُكْم الأفعال في العمل وغيره؛ بل على حُكْم الحروف التي وُضعت نائِبَةً عن الحرف، كـ (إِنَّ) وأخواتها كما تقدّم. وهذه هي النيابة المرادة هنا، أحرز ذلك تمثيله.

والمسألة الثانية : إشارته إلى أنواع اسم الفعل، وذلك أن اسم الفعل ينقسم بانقسام الفعل، والأفعال ثلاثة : أمرٌ، وماضٍ، ومضارع، فكَذلك أسماء الأفعال ثلاثة :

أحدها : اسمُ فعلِ الأمرِ نحو (صَلِّ) بمعنى : اسْكُتْ و(مَنْ) بمعنى : انْكُفْ، و(إِيه) بمعنى : حَدِّثْ و(نَزَالَ) بمعنى : انْزِلْ، و(قَرَقَارٍ) بمعنى : قَرِّقِرْ، و(حِيَهْلَ) بمعنى إِيْتِ، نحو : إِذَا ذُكِرَ الصَّالِحُونَ فَحِيَهْلًا بِعُمَرَ^(١). وقد نَبَّه عليه بمثالين، وهما (صَلِّ، وَمَنْ).

والثاني : اسم الفعل الماضي، نحو (هَيَّهَات) بمعنى : بَعْدَ، و(هَمَّهَام) بمعنى : فَنَى، و(دُهُدُرَيْنِ) اسم : هَلَكَ، أو بَطَلَ، و(سَرَعَانَ) بمعنى : سَرَعَ.

(١) أخرجه أحمد في مسنده ١٤٨/٦، وأبو عبيد في غريب الحديث ٨٧/٤.

ورأت امرأة من العرب شاةً سال أنفها، فقالت : «سَرَعَانِ ذِي إِهَالَةٍ»^(١) أى سَرَعَ شَحْمُ هذه الشاة.

والإهالة : الشَحْمُ ، و (وَشَكَانَ) بمعنى : سَرَعَ أيضاً، و (سَتَّانَ) بمعنى : افترق، وهو مثاله الذى نَبَّه عليه به. و(بُطَّانَ) بمعنى : أَبْطَأَ.

والثالث : اسم الفعل المضارع، نحو : (وَاهَا) بمعنى : أُعْجِبُ، و(وَيَّ) كذلك، و(وَاهُ) بمعنى : أَتَوَجَّعُ، و(وَأَفَّ) بمعنى : أَتَضَجَّرُ، و(وَكَيْحُ) بمعنى : أُنْكِرُهُ، و(وَاهَا) بمعنى : أُجِيبُ، و(بَجَلُ) و(قَطُ) بمعنى : أَكْتَفَى ، و (حَسُّ) بمعنى : أَتَوَجَّعُ.

فإن قلت : إطلاقه يقتضى أحد أمرين ، كلُّ منهما محذور، وذلك أنه لا يخلو إما أن يريد بالنيابة هنا النيابة بالأصالة أولاً.

فإذا أراد النيابة بالأصالة، فلا تدخل تحت إطلاقه سوى ما كان من نحو (صَهْ، وَمَهْ، وَنَزَالٍ، وَهَيْهَاتَ) ونحو ذلك مما تقدّم ذكره، ويبقى (إِلَيْكَ، وَعَلَيْكَ، وَبُؤْنَكَ، وَعِنْدَكَ، وَلَدَيْكَ) وما كان نحوها غير داخل، لأن كونها أسماء أفعال ليس بِحَقِّ الأصل؛ إذ كان أصلها أن تكون ظرفاً ومجروراً، نحو : جُنْتُ إِلَيْكَ، واعتمدتُ عليك، ونزلتُ عندَكَ / ونحو ذلك، $\frac{٢٢٥}{٣}$ وهو قد نصُّ على دخولها في الباب على أنها من أسماء الأفعال بقوله :

(١) أمثال أبي عبيد ٣٠٥، وجمهرة الأمثال ٥١٩/١، ومجمع الأمثال ٢٢٧/١، واللسان (سرع، وشك) ويروي «لَوْشَكَانَ ذَا إِهَالَةٍ»

وأصله أن رجلاً كانت له نعجة عفا، وكان رُغامها يسيل من منخريها لهزالها، فقيل له : ما هذا الذى يسيل من منخريها؟ فقال : هذه إهالة، فقال السائل : «سرعان ذى إهالة» أراد أن يدكها قد عجل بسيلائه من قبل أن تذبح ، وقيل أن تمسها النار. يضرب للرجل يخبر بكينونة الأمر قبل وقته.

وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَ

وَهَكَذَا تُؤْنَكُ مَعَ إِلَيْكَ

فجعلها أسماء أفعال كالذى قَدُمَ، فيناقض إطلاقه أولاً كلامه آخرًا، وإن أراد النيابة على أعم من ذلك، فيدخلُ له (عَلَيْكَ، وَإِلَيْكَ) ويدخل معه المصادرُ النائية عن أفعالها لزومًا، نحو : ضَرَبًا زِيدًا، وَحَمْدًا، وَشُكْرًا، وَعَجَبًا، وما كان من ذلك، وهو كثير جدًا - فيقتضى أنها أسماء أفعال اصطلاحًا، وداخلًا في أحكامها، وهذا كما ترى ليس كذلك، فإن نيابة هذه المصادر عن الأفعال عارضةٌ، وفي حالٍ ما، وهى باقية على بابها الأصلي، ولذلك لم تُبْنِ كما تُبْنَى أسماء الأفعال، فلا بد من الإشكال على كلا التقديرين.

فالجواب : أن المراد النيابة الأصلية وما جرى مجراها، فالأصلية مافى (صَة، ومَة، وهيَّات).

وأما اللاحقة بها فـ(تُؤْنَكُ، وَعِنْدَكَ، وَإِلَيْكَ) ونحوها، وذلك أنها تَمَحَّضَت للنيابة وإن كان أصلها غير ذلك، بخلاف (ضَرَبًا زِيدًا) ونحوه، فإنه نَابَ في بعض الأحوال، ويظهر الفعلُ في أحوالٍ أُخَر. والدليل على عُروض النيابة بقاء الإعراب، فإنها لو تَمَحَّضَت لذلك لُبِنَت.

فإن قلت : فـ(عِنْدَكَ، وَقُدَّامَكَ، وَوَرَاءَكَ) ونحوه مُعَرِّبَةٌ أو مَبْنِيَّةٌ؟

فإن قلت : مُعَرِّبَةٌ، فهى مثل (ضَرَبًا زِيدًا)

وإن قلت : مَبْنِيَّةٌ، فمن أين لك هذا وهى باقية على ماكانت عليه قبل النيابة من كَوْنِها منصوبةً بفعلها الذى نابت عنه؟

فالجواب : أنها مَبْنِيَّةٌ لما سيذكر عند ذِكْرِ الناظم له إن شاء الله.

وفي (أَوْه) لغات ، إحداها : ماذكره الناظم ، وأَوْه ، وأَوْه ، وأَوْه ، وأَوْه ،
وأَوْه^(١).

ومَابِمَعْنَى أَفْعَلَ كَأَمِينَ كَثُرَ وغيره كَوَى وَهِيَهَاتَ نَزُرَ
يريد أن اسم الفعل، بمعنى فَعَلَ الأمر، كَثُرَ في كلام العرب، نحو ماذكر
في التمثيل قبل هذا .

ومنه : أَمِينَ، وَأَمِينَ، ممدودا، وهو مثاله، ومقصورا أيضا. فمن الممدود
قوله^(٢):

يَا رَبِّ لَا تَسْلُبْنِي حُبَّهَا أَبَدًا
وَيَرْحَمْ اللَّهُ عَبْدًا قَالَ أَمِينًا
ومن المقصور قوله^(٣):

تَبَاعَدَ مِنِّي فَطَحَلُ إِذْ سَأَلْتُهُ
أَمِينَ فَزَادَ اللَّهُ مَا بَيْنَنَا بُعْدًا
ومنه أيضا (هَأَ، وهَاءَ) مقصوراً وممدوداً، و(هَأَكْ، وهَاءَكْ) وكلها بمعنى :
خَذَ. ومنه بلا كاف : { هَأُوْمُ أَقْرَأْ وَكِتَابِيَهْ^(٤) } .

(١) انظر في هذه اللغات : ابن يعيش ٣٨/٤ ، ٣٩ .

(٢) ابن الشجري ٢٥٩/١ ، ٣٧٥ ، وابن يعيش ٣٤/٤ ، والأشموني ١٩٧/٣ ، واللسان (أمن) ونسبه
صاحب اللسان إلى عمر بن أبي ربيعة، وليس في ديوانه، كما أنه ينسب لمجنون ليلى أيضا
(ديوانه ٢٨٣).

(٣) ابن يعيش ٣٤/٤ ، والأشموني ١٩٧/٣ ، واللسان (أمن)

ويروي «إِذْ رَأَيْتَهُ» و«وَابْنَ أَمَه»

وَفُطَحَلُ : اسم رجل بعينه. والمعنى أن هذا الرجل حينما وقع نظري عليه تباعد عني، ونأى بجانبه،
فأنا أدعو الله أن يستجيب لي دعائي، بأن يزيد البعد بيني وبينه.

(٤) سورة الحاقة / آية : ١٩ .

و(هَلُمُّ) الحجازية^(١)، بمعنى : أقبل، أو أَحْضِرْ، ومنه قوله تعالى :
{وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا} ^(٢) وقوله : {قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ} ^(٣).

و(تَيْدٌ، وَرَوَيْدٌ) كلاهما بمعنى : أمهل. و(حِيَهْلَ) بمعنى : إيتِ، نحو :
: فحِيَهْلًا بَعْمَرُ^(٤)، بمعنى : أقبل. و(هَيْتَ، وَهَيْتُ، وَهِيَا، وَهَيْكَ، وَهَيْكَ،
وهَيْكَ) بمعنى : أَسْرِعْ، و(بَلَّهْ) بمعنى : دَعْ، وذلك كثير.

وأما ما كان بمعنى الماضي أو المضارع فقليل كما ذكر.

وقوله : «كَوَى» مثال من اسم فعل المضارع، وهو بمعنى : أُعْجِبُ.
ومنه عند الخليل وسيبويه. قوله تعالى : {وَيَكُنُّ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ} ^(٥)
الآية. وأنشد سيبويه^(٦):

وَيَ كَانَ مَنْ يَكُنُّ لَهُ نَشَبٌ يُحْ سَبَبٌ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِيشُ ضُرٌّ / ٣٢٦
٣

(١) مذهب أهل الحجاز أن تكون بلفظ واحد مع الواحد والمثنى والجمع، والمذكر والمؤنث. أما
مذهب بني تميم فهو تغليب جانب الفعل، فيثنون ويجمعون، ويذكرون ويؤنثون.

(٢) سورة الأحزاب / آية ١٨.

(٣) سورة الأنعام / آية : ١٥٠.

(٤) الحديث بتمامه «إذا ذكر الصالحون فحيهلاً بعمراً» ومَرَّ الاستشهاد به وتخرجه في صدر
الباب.

(٥) سورة القصص / آية : ٨٢.

(٦) الكتاب ٢/١٥٥، والخصائص ٣/٤١، ١٦٩، وابن يعيش ٤/٧٦، والهمع ٥/١٢٤،

والخزانة ٦/٤٠٤، والأشعوني ٣/١٩٩

والبيت لزيد بن عمرو بن نفيل، وقبله :

سألتانيسى الطلاق أن رأتانسى قلّ مالى قد جئتماني بنكرٍ

يعنى زوجتيه اللتين ذكرهما في بيت قبله وهو :

تلك عُرْسَايَ تتطلقان على عمى سدر إلى اليوم قول زُودٍ وهَثَرٍ

والنشب : المال.

وقد تقدّم بعض الأمثلة، ومنه باب (فَعَالٍ) ثلاثياً وهو قياس، ورباعياً وهو سَمَاع، نحو : قَرَقَارٍ، وَعَرَعَارٍ.

وقوله : «هَيْهَاتَ» مثالٌ من اسم الفعل الماضي، وفيه لغات : هَيْهَاتَ، وهَيْهَاتَ، فالفتح لأهل الحجاز، والكسر لتميم وأسد.

ومن العرب من يَضُمُّها، ومنهم من يَتَوَّن في اللغات الثلاث، وقُرِئَ بجميع ذلك قوله تعالى : [هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ^(١)]، فبالكسر لأبي جعفر المدني، ومع التَّنَوْن لأبي حَيَوَة، وروي عنه الضمُّ بالتنوين وعدمه، والفتحُ بلا تنوين للجماعة، وبالتنوين لخالد بن إلياس، ورُوي سكُونُ التاء عن أبي عمرو، والأعرج، وعيسى بن عمر، وهَيْهَاتَ بلا نون، وأَيْهَاتَ، وَأَيْهَانَ، وهَيْهَانَ، وَأَيْهَاتَ. هذه كلها لغاتٌ منقولة^(٢).

وإنما كَثُرَ ذلك في الأمر، لأن باب الأمر والنهي لا يكون إلا بالفعل، فلَمَّا قَوِيَت الدَّلَالَةُ فيه على الفعل حَسُنَتْ إِقَامَةُ غيره مُقَامَهُ، بخلاف الخبر لأنه لَا يَخْصُ بالفعل؛ إذ كُنْتَ تَأْتِي بالخبر من غير فعل، نحو : زَيْدُ أَخُوكَ، وَعَمْرُو صَاحِبُكَ، وَالْأَمْرُ لَا يَكُونُ ذلك فيه، فلَمَّا ضَعُفَت الدَّلَالَةُ على الفعل في الخبر قَلَّ ذلك فيه. وَنَزَرَ الشَّيْءُ، نَزَارَةً وَنَزُورًا، إِذَا قَلَّ.

وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَاءٍ عَلَيْكََا

وَهَكَذَا تُونُكَ مَعَ إِلَيْكََا

كَذَا رُوِيَ بَلَهُ نَاصِرٍ بَيْنِ

وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

(١) سورة المؤمنون / آية : ٣٦

(٢) انظر : المحاسب ٩٠/٢، وابن يعيش ٦٥/٤.

يعنى أن من أسماء الأفعال ظرفاً ومجروراً وفيرها، وعدّ منها خمسة :
أحدها : (عَلَيْكَ) نحو : عليكَ زيداً، بمعنى : الزَّمْ زيداً، ومنه قوله تعالى :
[عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ] ^(١).

والثاني : (نُوتَكَ) نحو : نُوتَكَ زيداً، بمعنى : خَذْ زيداً.
قالت تميمٌ للحجاج : أَقْبِرْنَا صَالِحاً ^(٢)، وكان قد صَلَبه، فقال :
نُونُكُمُوه ^(٣).

ومنه قول الشاعر، أنشدّه أبو زيد ^(٤) :
أَعْيَاشُ قَدْ ذَاقَ الْقَيُْونَ مَرَارَتِي
وَأَوْقَدْتُ نَارِي فَادْنُ نُوْتُكَ فَاصْطَلِ
والثالث : (إِلَيْكَ) نحو قول المرار ^(٥) :
إِلَيْكُمْ يَا لِنَامِ النَّاسِ إِنِّي
تُشِغْتُ الْعِزَّ فِي أَنْفِي تُشْوَعَا
أى : اذْهَبُوا وَتَنَحَّوْا، وقول القطامي ^(٦) :

-
- (١) سورة المائدة / آية : ١٠٥.
(٢) في الأصل و(س) «صلحا» وهو تحريف. وما أثبتته من (ت) واللسان (نون).
(٣) الخبر في اللسان (نون).
(٤) البيت لجرير من قصيدة يهجو بها الفرزدق وعبّاش بن الزبيرقان، ديوانه ٦٢/٢، والإيضاح
للفارسي ١٦٥، واللسان (نون).
والقيون : جمع قين، وهو الحداد، ثم أطلق على كل صانع. واذنْ نُوتَكَ : اقترب مني.
(٥) اللسان وأساس البلاغة (نشع) والنشوع - بفتح النون - السُعُوط، ويضمها : المصدر، يقال :
نَشَعْتُ الرجل، إذا سَعَطْتَهُ.
(٦) ديوانه ٤٤، واللسان (تيز) يصف بكرة اقتضبها، وأحسن القيام عليها إلى أن قويت وسمعت،
وصارت بحيث لا يقدر على ركوبها، لقوتها وعزة نفسها. وقبله :
=

* إِلَيْكَ إِلَيْكَ ضَاقَ بِهَا ذِرَاعًا *

والرابع والخامس على وجهين، تارةً يكونان اسمي فعل، وتارةً مصدرين.
فأما كونهما اسمي فعل فينصبان المفعول، وهو قوله : «كَذَّا رُوَيْدَ بَلَّةَ نَاصِبِينَ».

فأما : (بَلَّةَ) فمعناها : دَعُ، ومنه في الحديث : «أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أَذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ، بَلَّةَ مَا أَطْلَعْتُمْ عَلَيْهِ»^(١).
ويَحْتَمِلُ الْمَصْدَرُ، وَقَالَ ابْنُ هَرْمَةَ^(٢):

تَمْشِي الْقَطُوفُ إِذَا غَنَّى الْحُدَاةُ بِهَا
مَشَى النُّجَيْبَةُ بَلَّةَ الْجَلَّةِ النُّجَبَا
وَيُرْوَى :

* مَشَى الْجَوَادُ قَبْلَةَ الْجَلَّةِ النُّجَبَا *

كَمَا بَطَلْتُ بِالْقَدْنِ السَّيَاعَا	فَلَمَّا أَنْ جَرَى سَمْنٌ عَلَيْهَا	=
وَنَحْنُ نَنْظُنْ أَنْ لَا تَسْتَطَاعَا	أَمَرْتُ بِهَا الرِّجَالَ لِأَخْذِهَا	
إِلَيْكَ إِلَيْكَ ضَاقَ بِهَا ذِرَاعَا	إِذَا التَّيَازُ ذُو الْعَضَلَاتِ قَلْنَا	

والتياز : الرجل فيه غلظ وشدة. والعضلات : جمع عَصَلَةٍ، وهى كل لحمه غليظة شديدة في ساقه أو غيره.

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، سورة ٢٢، والتوحيد ٢٥، ومسلم في الجنة ٢، ٥، وأحمد في مسنده ٢٣١٣/٢، ٤٢٨، ٤٦٦، ٤٩٥.

(٢) ديوانه ٥٧، وابن عيش ٤٩/٤، واللسان والتاج (بله).
والقطوف من الدواب : التى تسمى السير. والحدأة : جمع حاد، وهو الذى يسوق الإبل بالحداء، وهو الغناء لها. والنجبية واحدة النُّجْب والنجائب، وهى خيار الإبل. والجلَّة من الإبل : مسانئها.

وَأُنْشِدَ اللَّحْيَانِي^(١) :

بَسَطْتُ إِلَى الْمَعْرُوفِ كَفًّا عَرِيضَةً
تَنَالُ الْعِدَى بَلَّةَ الصَّدِيقِ فُضُولَهَا
وَأُنْشِدُ قَوْلَهُ^(٢) :

* بَلَّةَ الْأَكْفِ كَانَتْهَا لَمْ تُخْلَقِ *

بالنصب والجر.

وأما (رُوَيْدٌ) : فمعناها : أمهل، نحو : رُوَيْدَ زَيْدًا، وأنشد سيبويه
للهمذلي^(٣) :

(١) سبقت ترجمته ١ / ٣٢٦.

(٢) ابن يعيش ٤/٤٧، ٤٨، والخزانة ٦/٢١١، والمغنى ١١٥، والتصريح ٢/١٩٩، والأشعري ٢/١٢١،
٢٠٣/١، والهمع ٣/٢٩٧، والدرر ١/٢٠٠

والبيت لكعب بن مالك شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم من قصيدة له يوم الخندق (ديوانه
٢٤٥) وقامه وقيله :

نصلُ السيفِ إذا قَصُرْنَ بِخَطُونَا قُدُمًا وتُلَحِّقُهَا إذا لم تَلْحَقِ
فترى الجماجم ضاحياً هامئها بله الاكف كانها لم تُخْلَقِ

ورواية بيت الشاهد كما ترى «فترى الجماجم» وإنما ينشدونه «تذر الجماجم» حتى لا يكون له تعلق
بما قبله.

والجماجم : جمع جُمجمة، وهى عظم الرأس المشتعل على الدماغ. وضاحياً : بارزاً. والهامات :
أعلى الرئوس. والمعنى : اترك الأكف ولا تسأل عنها إذا كانت الجماجم قد أطارتها سيوفنا.

(٣) الكتاب ١/٢٤٣، والمقتضب ٣/٢٠٨، ٢٧٨، وابن يعيش ٤/٤٠، والأشعري ٣/٢٠٢، واللسان
(جديد، مين) وديوان الهمذليين ٣/٤٦

والبيت للمعلل الهمذلي. وعلى : قبيلة من كنانة. وجدٌ : قطع. والمين : الكذب، ويقال : فلان متماين
الود، إذا كان غير صادق فيه.

يذكر الشاعر قطيعة بينهم وبين هؤلاء القوم، على ما بينهم من قرابة وأخوة.

ويقال : جدُّ ثدى أمهم إلينا، أى بيننا وبينهم خثولة وقرابة من جهة أمهم، وهم منقطعون إلينا بها.
ويروى «ولكن دُهُم» وهو الأنسب للمعنى. والله أعلم.

/ رُوِيْدَ عَلِيًّا جُدْمًا تُدِيْ أُمَّهُمْ

إِلَيْنَا وَلَكِنْ بَغَضُهُمْ مُتَمَائِنٌ

قال^(١): وسمعنا من العرب من يقول: والله لو أردت الدراهم لأعطيتك، رُوِيْدَ ما الشُّعْرُ، يريد: أُرُوِدُ الشعرَ، كقول القائل: لو أردت الدراهم لأعطيتك فَدَعِ الشُّعْرَ.

ومن هذا النوع (عَلَى) بمعنى: أولئني، نحو: عَلَيَّ زَيْدًا، وَعَلَى بَزِيدٍ. ومنه (عِنْدَكَ) بمعنى خُذْ، نحو: عِنْدَكَ زَيْدًا.

ومنه (لَدَيْكَ) بمعنى: خُذْ أيضًا ومنه قول ذي الرمة^(٢):

فَدَعِ عَنْكَ الصَّبَا وَلَدَيْكَ هَمًّا

تَوَقَّشَ فِي فُؤَادِكَ وَاخْتَبَلَا

أَي: وَخَذَهُمَا.

منه (وَرَأَاكَ) بمعنى: تَأَخَّرَ، و(أَمَامَكَ) بمعنى: تَقَدَّمَ.

ومن كلامهم: «وَرَأَاكَ أَوْسَعُ لَكَ» أَي تَأَخَّرَ وَأَنْتِ أَوْسَعُ لَكَ.

وقال الفرزدق^(٣):

(١) الكتاب ٢٤٣/١.

(٢) ديوانه ٤٢٧، واللسان (وقش)

ورواية الشطر الأول في الديوان «فَعَدُّ عَنْ الصَّبَا وَعَلَيْكَ هَمًّا» ورواية الثاني في اللسان «وَاحْتِيَالًا بِالْحَاءِ وَالْبَاءِ».

وتوقش: تحرك، ويقال: سمعت وَقَّشَهُ، أَي حَسَّهُ وحركته.

(٣) ديوانه ٣٠٧/٢ (بيروت)

وجشأت النفس: جاشت من حزن أو فزع. واللهازم: جمع لهزمه - بكسر اللام - وهي عظم ناتية في اللحي تحت الأذن - واستعارها لوسط النسب والقبيلة.

إِذَا جَشَأَتْ نَفْسِي أَقُولُ لَهَا ارْجِعِي
وَرَأَيْكَ فَاسْتَحْيِ بِيَاضَ اللَّهَازِمِ
ومنه (مَكَانَكَ) بمعنى : اثبت، قال الشاعر، وهو ابن الإطَّابَةِ^(١) :
وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأَتْ وَجَأَشَتْ
مَكَانَكَ تُخَمِّدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي
ومنه ماحكان ابنُ جني من (كَذَاكَ) بمعنى : احفظ، أو اتَّقِ، وأنشد^(٢) :
أَقُولُ وَقَدْ تَلَاخَقْتَ الْمَطَايَا
كَذَاكَ الْقَوْلُ إِنَّ عَلَيْكَ عَيْنَا
أى : اتَّقِ الْقَوْلَ أَوْ احْفَظْهُ.

ثم قال الناظم بعد ذكر (بَلَّةَ وَرُوَيْدَ) : «وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ» يعنى
أنهما يكونان مصدرين منصوبين بفعلين لازمي الإضمار، فيعملان إذ ذاك
الخفض فيما بعدهما على الإضافة.
والدليل على كونهما غيرَ اسمي فعلٍ إذا خَفَضَا ما بعدهما : أن أسماء
الأفعال لاتُضاف أبدا، كما تُضاف أسماءُ الفاعلين والمفعولين والمصادر.
وحكى الفارسي عن أبي عمرو الشَّيْبَانِي : مَا بَلَّهَكَ لَا تَفْعَلُ كَذَا، أَيْ مَالَكَ،
وَأَنْشَدُوا فِي الْخَفْضِ (بَلَّةَ) لَكَعْبُ بْنُ مَالِكٍ^(٣) :

(١) الخصائص ٢/٢٥، وابن يعيش ٤/٧٤، والمغني ٢٠٢، والعيني ٤/٤١٥، والتصريح ٢/٣٤٣،
والهمع ٤/١٢٦، والدرر ٢/٩، والأشعوني ٣/٣١٢
وجشأت النفس : نهضت وارتفعت من شدة الفزع أو الحزن. وجاشت : اضطربت من حزن أو
فزع.

(٢) الخصائص ٣/٣٧، والعيني ٤/٣١٩، واللسان (الحق) وديوانه ٧٩ وتلاحقت المطايا : لحق بعضها
بعضا. وعينا : جاسوسا يتسمع إليك. وروايته في اللسان «كفأك القول» أى أرفق وأمسك عن
القول.

(٣) سبق الاستشهاد بالبيت.

تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتَهَا

بَلَّهَ الْاَكْفُ كَانَتْهَا لَمْ تُخْلَقِ

ويقال في (رُوَيْدٌ) : رُوَيْدٌ زَيْدٌ - بالخفض - قال سيبويه^(١) : حدثنا من لانتهم أنه سمع من العرب من يقول : رُوَيْدَ نَفْسِهِ، جعله كقوله : «فَضْرَبَ الرِّقَابَ»^(٢) . وكقوله^(٣) :

عَذِيرَ الْحَيِّ.

وقد تأتي صفةً أيضاً كقولك : ساروا سَيْرًا رُوَيْدًا، هذا بيانُ كونهما غيرَ اسمي فعلٍ.

وأيضاً هما مصدران، كما قال، أما (رُوَيْدًا) فتصغير (إِرْوَادٍ) مصدر : أَرَوَدَ إِرْوَادًا، تصغير التَّرخيم، بمعنى (إِمْهَالًا) فـ(رُوَيْدَ زَيْدٍ) مرادفٌ : إِمْهَالَ زَيْدٍ. وأما (بَلَّهَ) فقولهم : مَابَلَّهَكَ؟ أى : ماحالك؟ - يُرشد إلى معنى المصدرية.

وقد أشعر كلام الناظم أنهما لا يعملان النصب وهما مصدران، وهذا مذهب أبي العباس، أن النصب بها ممتنع، فلا يقال عنده : رُوَيْدًا زَيْدًا، لأجل التصغير، كما لا يقال : ضُوَيْرِبُ زَيْدًا.

(١) الكتاب ٢٤٥/١.

(٢) سورة محمد عليه الصلاة والسلام / آية : ٤.

(٣) هو ذو الإصبع العنقواني، والبيت بتمامه :

عَذِيرَ الْحَيِّ مِنْ عَذْرٍ وَأَنْ كَانُوا حَيَّةَ الْأَرْضِ

وهو في سيبويه ٢٤٦/١، والعيني ٣٦٤/٤، والخزانة ٢٨٦/٥، والأصمعيات ٧٢، والأغانى ٤/٣، والحيوان ٢٣/٤، واللسان (حيا) وعذيرُ الحى : هاتِ عذْرَ الحى عدوان. وكانوا حية الأرض : كانوا في شدة شكيمتهم، وحمائيتهم لحوزتهم، كحية الأرض أو حية الوادئ.

قال ابن خروف : وهذا ليس مثل ذلك، لأن اسم الفاعل عملٍ بشبّه الفعل، والفعل لا يُصغَّر، فلم يعمل مُصغَّراً، والمصدر عمل بنفسه، من حيث كان حدثاً لا يُشبّه الفعل، فلا يمنع التصغيرُ عمله، وتقلّ اجازة سيبويه^(١) : رُوِيَكَ عَبْدُ اللَّهِ، وَذِكْرُهُ لَهُ فِي «بَاب : حَذَرَكَ» وَأَنَّهُ إِنَّمَا هُوَ نَصَبٌ بِ(رُوِيَ) المصدر، / فقد أجاز النصبُ به.

ولم يُعرَّج عليه الناظم، وكأنَّه رأى النصب على خلاف القياس مع عدم السماع أو ظنَّه.

وَمَا لِمَا تُنَوِّبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ

لَهَا وَأَخَّرَ مَا لِي فِيهِ الْعَمَلُ

يعنى أن هذه الأسماء التى سُمِّيت بها الأفعال لها من العمل مالم لأفعال التى نابت عنها، فلا بُدَّ لها من مرفوعٍ على الفاعلية، إما ظاهراً إن كان ممَّا يصح ظهورُ فاعله، كاسم الفعل الماضى، وإما مضمراً إن لم يصح ذلك فيه، كاسم فعل الأمر.

فمثالُ ما ظهر فيه الفاعل قولُ الشاعر^(٢) :

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَأَهْلُهُ

وَهَيْهَاتَ خَلٌ بِالْعَقِيقِ نَوَاصِلُهُ

(١) الكتاب ٢٥١/١.

(٢) هو جرير، ديوانه ٤٧٩، والخصائص ٤٢/٣، وابن يعيش ٢٥/٤، والعيني ٧/٣، ٣١١/٤، والهمع ١٤٥/٥، والدرر ١٤٥/٢، والتصريح ٣١٨/١، ١٩٩/٢، والبيت من قصيدة يجيب فيها الفرزدق على إحدى نقائضه.

والعقيق : اسم لمواضع كثيرة ببلاد العرب، وهى أودية شققتها السيول فأنهرتها ووسعتها.

وقال الآخر^(١):

تَذَكَّرْتُ أَيَّامًا مَضَيْنَ مِنَ الصَّبَا

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ إِلَيْكَ رَجُوعَهَا

ومثال المضمر قوله تعالى : {قُلْ هَلُمْ شُهَدَاكُمْ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا^(٢)} وهو كثير.

فإذا كلُّ اسم فعلٍ لازمٌ له الفاعلُ كالفعل، ثم بعد ذلك ينقسم إلى ماينوب عن مُتَعَدٍّ، وإلى ماينوب عن لازمٍ غير متعد.

فأما ماناب عما يَتَعَدَّى : فنحو قولك : رُوِيَ زيدا، وهلم زيدا، بمعنى : قَرِيه.

وقد يكون بمعنى مالا يتعدى نحو قوله تعالى : {هَلُمُّ إِيَّانَا^(٣) أَيْ : تَعَالَوْا، وَحِيَهْلِ الثَّرِيدَ، وَبَلَّهَ زِيدًا، وَتَرَكَهَا، وَمَنَاعَهَا، وَعَلَيْكَ زِيدًا، وَدَوْنَكَ عَمْرًا. وأما ماناب عما لايتعدى فكثير، نحو : صَهْ، وَمَهْ، وَهَيْتَ، وَنَزَالَ، وَأَمِين، وَهَيْهَاتَ، وَسَرَعَانَ، وَوَشْكَانَ، وَهَمَّاهُم، ونحو ذلك.

وعلى هذا إذا كان الفعل يتعدى بالحرف تعدى اسمه كذلك، ولذلك قال : إذا ذُكِرَ الصالحونَ فَحِيَهْلًا بِعُمَر^(٤)، لَمَّا كَانَ اسْمًا لـ(عَجَلٌ) وقالوا : حَى عَلَى الصلاة، لَمَّا كَانَ اسْمًا لـ(أَقْبِلْ) وقالوا : حِيَهْلِ الثَّرِيدَ، اسْمًا لـ(إِيْتِ)

(١) البيت للأحوص، ديوانه ١٥٠، وابن يعيش ٦٥/٤، ٦٦، وروايته في الديوان «وهيهات هيهاتاً» والمعنى : تذكرت مامر من أيام شبابي، وتمنيت رجوعه، ولكن كيف يرجوع ما فات وانقضى.

(٢) سورة الأنعام / آية : ١٥٠.

(٣) سورة الأحزاب / آية : ١٨.

(٤) سبق الاستشهاد بهذا الأثر وتخرجه.

وظاهر هذا الإطلاق أن كل ما يكون للفعل من عملٍ في ظرف، أو مجرور، أو حال، أو مستثنى، أو تمييز، أو غير ذلك - فاسمُ الفعل قائمٌ مقامه فيه، فتقول على هذا : نَزَلَ عِنْدِي، بمعنى : انْزَلَ عِنْدِي. ومنه في العمل في المجرور^(١):

* تَرَاكِهَا مِنْ إِبْلِ تَرَاكِهَا *

ومن العمل في الحال : مَا أَنْشَدَهُ سَيَبُويه للكميت^(٢):

نَعَاءٍ جُذَامًا غَيْرَ مَوْتٍ وَلَا قَتْلِ

وَلَكِنْ فِرَاقًا لِلدَّعَائِمِ وَالْأَصْلِ

فـ(غَيْرَ مَوْتٍ) حال، أى انْعَهُمْ غَيْرَ مَوْتَى وَلَا مَقْتُولِينَ.

وكذلك في الاستثناء : هَلُمُّ الشُّهُودَ إِلَّا زَيْدًا، وفي التمييز، نحو قول المرأة « سَرْعَانَ ذِي إِهَالَةٍ »^(٣) وكذلك تعمل أيضا في جواب الأمر نحو :

مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي^(٤).

(١) سيبويه ٢٤١/١، ٢٧١/٣، والمقتضب ٣٦٩/٣، ٢٥٢/٤، وابن الشجري ١١١/٢، ١٣٥، والإنصاف ٥٣٧، وابن يعيش ٥٠/٤، والخزانة ١٦٠/٥، ٢٨٧، واللسان (ترك)

والرجز لطفيل بن يزيد الحارثي، وكانت كندة قد أغارت على نعه، فلحقهم، وجعل يقول مهذبا لهم :

تراكها من إبل تراكها ألا ترى الموت لدى أوراها

(٢) الكتاب ٢٧٦/١، وابن يعيش ٥١/٤، والإنصاف ٥٢٩، واللسان (نعا) والكميت من بني أسد بن خزيمة، وكذلك جذام، ولكنهم لحقوا باليمن وانتسبوا إليهم، وكان الكميت متعصبا لمضر، وجاء لليمن فقال هذا البيت.

ومعناه : انع جذاما غير ميتين ولا مقتولين، ولكن مفارقين لأصلهم ودعاتهم من مضر، ومتنسبين إلى غيرهم من اليمن.

(٣) سبق الاستشهاد بالمثل.

(٤) سبق الاستشهاد به، وهو لابن الإطبات، وصدره :

وقولي كَلَمًا جَشَأْتُ وَجَشَأْتُ

وأنشد ثابتٌ في «دلائله»^(١) قولَ الشاعر^(٢):-

رُوِيَ تَصَاهُلٌ بِالْعِرَاقِ جِيَادَنَا

كَأَنَّكَ بِالضُّحَاكِ قَدْ قَامَ نَادِبُهُ

وأما النصب بعد الفاء فلا يكون فيها، لأن ذلك يحتاج إلى تقدير العامل بالمصدر نحو: جِئْنِي فَاكْرَمَكِ، أى: لِيَكُنْ مِنْكَ مَجِيءٌ فَاكْرَامٌ مِنِّي، وهذا لايتأتى في اسم الفعل، وعلى أن مثل هذا لم يقصد إليه الناظم فلا اعتراض عليه به.

و«ما» في قوله: «وَمَا لِمَا تَنْتَوِبُ» مبتدأ، خبره «لها» وهى واقعة

على العمل، / و«ما» الثانية للفعل، أى: ما للفعل المَنْتَوِبُ عنه مستقرٌّ $\frac{٣٢٩}{٣}$ لأسماء الأفعال.

ثم قال، «وَأَخْرُ مَا لِذِي فِيهِ الْعَمَلُ»

لَمَّا كَانَ إِطْلَاقُهُ فِي قِيَامِ اسْمِ الْفِعْلِ مَقَامَ الْفِعْلِ فِي الْعَمَلِ يُوْهِمُ جَوَازَ التَّصَرُّفِ فِي الْمَعْمُولِ بِالتَّقْدِيمِ - نَبَّهَ عَلَى عَدَمِ هَذَا التَّوْهُمِ، وَأَنَّهُ لَايجوزُ فِيهِ تَقْدِيمُ الْمَعْمُولِ، فَلَتَقُولُ: زَيْدًا عَلَيْكَ، وَلَا عَمْرًا رُوَيْدًا، وَلَا نَحْوَ ذَلِكَ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ وَالْفَرَّاءِ .

وذهب الكسائى إلى جواز التقديم في الباب مطلقاً، مُحْتَجًّا فِي ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: { كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ^(٣) } لِأَنَّ الْمَعْنَى عِنْدَهُ: عَلَيْكُمْ كِتَابُ

(١) هو أبو القاسم ثابت بن حزم السرقسطي، كان بصيراً بالحديث والفقه والنحو والغريب والشعر، وله كتاب «الدلائل في غريب الحديث» (ت ٣١٣هـ).

(٢) جمهرة الأمثال ١/ ٤٨٣، ٤٨٩، واللسان (رود) دون نسبة.

(٣) سورة النساء / آية: ٢٤.

الله، أي الزُمُوا، كما قال في الآية الأخرى { عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ } ^(١) ويقول الراجز ^(٢):

يَا أَيُّهَا الْمَانِحُ دَلَوِي نُونَكَ
إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ
فالمعنى عنده : نُونُكَ دَلَوِي.

وما استشهد به لايَتَعَيَّن فيه ما قال، والظاهر في الآية أن «كِتَابَ اللَّهِ» منصوبٌ على المصدر، أي كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ كِتَابًا، ودَلُّ عليه قوله تعالى قبل ذلك : { حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمُهَاتُكُمْ } ^(٣) وكذا وكذا، كما انتصب (صِبْغَةَ اللَّهِ) ^(٤) (فَصَنَعَ اللَّهُ) ^(٥) ونحوه على مثل ذلك.

وأما البيت فعلى إضمار الفعل، كانه قال : الزَّم دَلَوِي، نُونُكَ دَلَوِي، وإذا أمكن هذا لم يكن فيما ذكر مُتَمَسِّكٌ مع فَقْد السماع. وأيضاً فالقياسُ مانعٌ من ذلك، وذلك أن اسم الفعل لا يشبه الفعل لفظاً، ولا يتصرف تصرفه، ولذلك لا تتصل به ضمائر الرفع البارزة، ولا تلحقه نون التوكيد ولا نون وقاية في غير الشنوذ، ولا أداة من أدوات الأفعال.

(١) سورة المائدة / آية : ١٠٥.

(٢) الإنصاف ٢٢٨، وابن يعيش ١١٧/١، والخزانة ٢٠٠/٦، والمغنى ٦٠٩، ٦١٨، والعيني ٣١١/٤، والتصريح ٢٠٠/٢، والهمع ١٢٠/٥، والدرر ١٢٨/٢، والأشمونى ٢٠٦/٣، واللسان والنتاج (مبع)

والرجز لرجل جاهلي من بني أسد بن عمرو، بن تميم. والمَانِح : هو الرجل يكون في جوف البئر يملأ الدلاء. فإن كان وقوفه على شفيره، ينزع الدلاء ويجذبها فهو مانح، بالطاء. ونونكا : خذ. ويعده :

يُنُونُ خَيْرًا وَيُجُونُكَ

(٣) سورة النساء / آية : ٢٣.

(٤) سورة البقرة / آية ١٢٨.

(٥) سورة النمل / آية : ٨٨.

وإذا كان كذلك لم يسعُ أن يجرى مجراه ، ولا أن يتصرف تصرفه في المعمول وهذا ظاهر^(١) .

و«نِى» فى قوله : «وَأَخْرُ مَالِذِي» إشارة إلى أقرب مذكور ، وهو اسم الفعل المُشْتَغَل بِذِكْرِهِ .

وفى بعض النسخ : «وَأَخْرُ مَالِذَا فِيهِ الْعَمَلُ» فالأول إشارة إلى الأسماء والثانى إشارة الاسم ، ووقع فى قافية البيت الأول «عَمَلٌ» وفى الثانى «الْعَمَلُ» معرفاً ، وليس بإيطاء^(٢) ، وقد تقدّم مثله .

وَاحْكُم بَتَنكِيسِ الَّذِي يُنُونُ

مِنْهَا وَتَغْرِيفُ سِوَاهُ بَيْنُ

يعنى أن ما كان من هذه الأسماء قد دخله التنوين فهو نكرة ، وما لم يدخله التنوين فهو معرفة . والتنوين الذى يدخلها يسمى «تنوين التثنية» .

وأسماء الأفعال بهذه النسبة على ثلاثة أوجه :

أحدها : ما لا يأتى إلا لمعرفة ، فلا يدخله تنوين نحو : رُوِيَ ، بُلِّغَ ، وآمِنَ .

والثانى : ما لا يأتى إلا لنكرة ، فيلزمه التنوين نحو (إِيْهَا) فى الكَفِّ ، و(وَاهَا) فى التَّعَجُّبِ و(وَيْهَا) فى الإِغْرَاءِ و(فَدَاءُ لَكَ)^(٣) بالكسر والتنوين .

(١) انظر الخلاف بين البصريين والكوفيين فى هذه المسألة فى الإنصاف ٢٢٨/١ والمسألة ٢٧ .

(٢) الإيطاء فى الشعر هو أن تتكرر القافية لفظاً ومعنى فى القصيدة الواحدة ، وهو عيب من عيوب القافية .

(٣) جزء من بيت من الرجز يقول :

وَيْهَا فَدَاءُ لَكَ يَافِضَالَهُ أَجْرُهُ الرَّمْحُ وَلِاتِّهَالَهُ

وانظر فيه نوادر أبى زيد ١٦٢ ، وحاشيته .

والثالث : مايجوز فيه الوجهان ، والتنكيرُ : فيلحقه التنوين ،
والتعريفُ : فلا يلحقه ، نحو : إِيهِ وإِيهِ ، وَصَّةٌ وَصِيٍّ ، وَمَآءٌ وَمَاٍ .

وحكى الفارسي في «التذكرة» عن أبي عثمان ، / عن أبي زيد ، أنه ٣٣٠
سمع أبا السَّمَاك يقول : هَؤُلَاءِ قَوْمُكَ ، فَتَوْنٌ على جهة التنكير . وهذا
غريبٌ في أسماء الإشارة .

ومعنى التنكير أن يكون مدلولُ اسم الفعل غيرَ معهود عند المأمور أو
المنهيٍّ ، فكأنه يأمره بأمرٍ غيرِ مُعَيَّنٍ أو ينهاه عنه ، والتعريفُ بخلافه ، وهو
أن يكون مدلوله معهوداً عند السماع .

فإذا قال : إِيهِ ، بغير تنوين ، فكأنه قال له : حَدِّثْ الحديثَ الذى أنت
فيه ، وإذا قال إِيهِ ، فكأنه قال له ك حَدِّثْ بكل ماتريد .

وكذلك إذا قال : صَّةٌ ، فكأنه قال : اسْكُتْ عن هذا الذى أنتَ تَذْكُرُ ،
وإذا قال : صِيٍّ ، فكأنه قال : اسْكُتْ عن كل حديث . وكذلك سائر أسماء
الأفعال.

وقوله : (وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنٌ) أى وتعريفُ ما سوى المحكوم بتنوينه
بَيِّنٌ لا إشكال فيه .

ويشعر قوله : (وَأَحْكَمُ بَيِّنُكِرِ الَّذِي يُنَوِّنُ مِنْهَا) بأن هذا موقف على
السَّمَاع ، كأنه يقول : ما جاء فى السَّمَاع منوَّناً حكمتَ عليه بالتنكير ،
ومالم يُنَوِّنْ فاحكُم عليه بالتعريف ، فجعل إليك الحكمَ بالتنكير أو التعريف
عند وجود التنوين أو عدمه ، ولم يجعل لك إلحاقَ التنوين فيما ليس فيه ،
ولاحذَفْهُ مما هو فيه ولو أراد هذا لقال : إذا أردتَ التنكيرَ فألحقِ التنوين ،
وإذا أردتَ التعريفَ فأحذِفْهُ أو لا تلحقه .

وما أشار إليه هو الحق ، لأن ذلك مُتَلَقًى من السماع ، ليس للقياس فيه مدخل .

وكذلك أصل هذا الباب إنما هو السماع ، والأحكام القياسية فيه قليلة كما رأيت .

واعلم أن هذا الكلام يقتضى أن مالم تُنَوَّنْ العربُ فهو معرفة ، وأن ذلك بين ظاهر .

وهذه المسألة تحتاج إلى نظرٍ فيها وتتبع لكلام الأئمة ، هل الأمر كذلك أم لا ؟

وهنا فرغ من الكلام على النوع الأول من أنواع هذا الباب ، ثم أخذ فى النوع الثانى والثالث فقال :

وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَالًا يَعْقِلُ
مِنْ مُشَبِّهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ
كَذَا الَّذِي أُجْدَى حِكَايَةً كَقَبُ
وَالزَّمُ بِنَا النُّوعَيْنِ فَهُوَ قَدْ وَجَبَ

وهذا النوع الثانى هو ماخُوطِبُ به غيرُ العاقل على سبيل الزجر أو الحث أو الاستدعاء ، أو غير ذلك مما يُراد منها ، فقال : إن هذا النوع ممَّا خُوطِبَ به مالا يعقل يُسمَّى صَوْتًا ، وإنما سُمِّى صوتًا ، ولم يُطلق عليه أنه اسم فعل ، لأنه لم يُضَع ليدل على فعلٍ وينوبُ منابه ، وإنما وُضِع ليحصل به زجرُ البهيمة ، أو دعاؤها ، أو نحو هذا ، لأن الكلام إنما يُوضع للعاقل الذى يفهم الخطاب .

فلو قيل : إنها تدلُّ على معانى أفعالٍ - لصحَّ أن يقال إن العرب وضعت لغير العاقل كلامًا تخاطبه به ، وهذا غير صحيح ، فلذلك يسمى صوتًا .

فإن قيل : فقد أُطلق عليها لفظُ القول في نحو قول عديّ بن الرُّقاع ^(١) :

هُنَّ عجم وقد عرفن من القو

لِ هَيَّ واجدُمى وياى وقومى

وهذه أسماء أصوات / لَزَجَر الإبل ، فجعلها من جملة ما يُطلق ^{٣٣١} عليه القول ، والقول لا يكون إلا دالًّا على معنى ، كما مرَّ من أنه يعمُّ الكلمة والكلم والكلام ، وكل واحد من هذه تدل على معانٍ وُضع له ، فهذه الأصوات إذاً دالَّةٌ على معنى ، ومعانيها الأفعال بلا شك ، فقد استوتت مع أسماء الأفعال .

فالجواب : أنه أُطلق عليها لفظُ القول مجازًا ، كما جعل البكاء قولاً في قول الشاعر ^(٢) :

وَقَالَتْ لَهُ الْعَيْنَانِ سَمْعًا وَطَاعَةً

وَحَدَرْتَا كَالدَّرِّ لَمَّا يُنْقَبُ

وجعل ما يفهم من حال الشئ قولاً في قوله ^(٣).

امْتَلَأَ الْحَوْضُ وَقَالَ قِطْنِي

مَهْلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي

(١) لم اهتمد إليه .

(٢) اللسان (قول) الخصائص ٢٢/٨

وحدرتا : أسالتا . والدر : اللؤلؤ العظيم الكبير . وجعله غير مثقب ، لأن ذلك أصفى له ، وأتم لحسنه .

(٣) الخصائص ٢٢/٨ ، ابن الشجرى ٣١٣/١ ، ١٤٠/٢ ، وابن يعيش ١٣١/٢ ، ١٢٥/٣ ، والعينى ٣٦١/٨ ، والأشمونى ١٢٥/٨ ، واللسان (قطط ، قول) وقطنى : حسبى .

وقول الآخر^(١) :

قَالَتْ لَهُ الطَّيْرُ تَقْدُمُ رَاشِدًا

إِنَّكَ لَا تَرْجِعُ إِلَّا حَامِدًا

فهذا كله من الإطلاق المجازي الذي لا يُعَدُّ في الإطلاقات الحقيقية التي كلامنا فيها .

لكنه لما كانت مُفْرَدَاتِهِ شَبِيهَةً بِالْفَافِ التَّخَاطُبِ بَيْنَ الْعُقَلَاءِ ؛ إِذْ لَيْسَتْ بِأَصْوَاتٍ مُطْلَقَةً كَالْمُدَّاتِ وَالتَّرْنُمَاتِ ، وَكَانَتْ مَقَاصِدُهَا كَمَقَاصِدِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ فِي خُطَابِ الْعُقَلَاءِ ، وَالْفَافِ لَا تُؤَوِّزُ الْأَفْعَالَ ، أَشْبَهَتْ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ مِنْ هَذِهِ الْأَوْجِهَةِ ، فَأَتَتْ بِهَا النَّازِمُ وَغَيْرُهُ مَعَ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ وَقَالَ فِيهَا : (مِنْ مُشَبِّهِ اسْمِ الْفِعْلِ) أَيْ مُشَبِّهِهِ بِالْأَوْجِهَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَ«يُجْعَلُ» فِي قَوْلِهِ : (صَوْتًا يُجْعَلُ) بِمَعْنَى يُسَمَّى ، تَقُولُ :

جَعَلْتُ وَلَدِي زَيْدًا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : { وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَّا نَاثِقُونَ }^(٢) ، فَسَّرَهُ الْجَوْهَرِيُّ بِـ (سَمَوْا)^(٣) ،

فَمِمَّا وَضَعَ مِنْهَا لِلزُّجَرِ (هَلَا) لِلخِيلِ ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٤) :

* وَأَيُّ جَوَادٍ لَا يُقَالُ لَهُ هَلَا *

(وَعَدَسٌ) لِلْبَغْلِ ، قَالَ ابْنُ مُفَرِّغٍ^(٥) :

(١) الخصائص ٢٢/١ ، ٢٥/٢ ، والخزانة ٣١٢/٤ ، واللسان (قول) والرجز لأبي النجم .

(٢) سورة الزخرف / آية : ٢٠ .

(٣) الصحاح (جعل) .

(٤) اللسان (هلا) وروايته «وأي حَصَان»

(٥) المحتسب ٩٤/٢ ، وابن الشجري ١٧٠/٢ ، والإنصاف ٧١٧ ، وابن يعيش ١٦/٢ ، ٢٣/٤ ، ٧٩ ،

والخزانة ٤١/٦ ، والهمع ٢٩٠/١ ، والدرر ٥٩/١ ، والعيني ٤٤٢/١ ، ٢١٦/٣ ، ٣١٤/٤ ،

والتصريح ١٣٩/١ ، ١٤٠ ، ٢٨١ ، ٢٠٢/٢ ، والأشعوني ١٦٠/١ ، ٢٠٨/٣ ، واللسان (عدس)

وبيوانه ١١٥

عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ
نَجَّوْتِ وَهَذَا تَحْخِمْ لِيْنَ طَلِيْقُ

و (هَيْد) و (هَاد) زَجْرُ الْإِبِلِ ، وَأُنْشَدَ أَبُو عَمْرٍو (١) :

* وَقَدْ حَدَوْنَاهَا بِهِيْدٍ وَهَلَا *

و (هِيَج) زَجْرُ النَّاقَةِ ، قَالَ الشَّاعِرُ (٢) :

* تَنْجُو إِذَا قَالَ حَادِيهَا لَهَا هِيَج *

وَكَذَلِكَ (عَاج) قَالَ الشَّاعِرُ (٣) :

كَأَنِّي لَمْ أَزْجُرْ بِعَاجٍ نَجِيْبَةً

وَلَمْ أَلْقَ عَنْ شَحْطٍ صَدِيْقًا مُصَافِيَا

وَمِمَّا وَضَعَ مِنْهَا لِلدَّعَاءِ (هِيْ ، وَهِيْ) دَعَاءُ الْإِبِلِ إِلَى الْعَلْفِ .

و (عَو) دَعَاءُ لِلْجَحْشِ ، وَ (بَس) لِلْغَنَمِ ، وَ (جَوْت) دَعَاءُ الْإِبِلِ إِلَى الْمَاءِ .

و (هَدَغ) لَصْفَارِ الْإِبِلِ ، الْمُسَكَّنَةِ عِنْدَ النَّفَارِ . وَلَا يُقَالُ : ذَاكَ لِحِثَتِهَا

وَلَا مَسَانَّتُهَا وَيَكْفِي هَذَا الْمَقْدَارُ فِي التَّمَثِيلِ .

== والبيت أول أبيات ليزيد بن مفرغ الحميري يخاطب بها بغلة . وعدس : زجر للخيل لتسرع .

وعباد : هو عباد بن زياد أخو عبيد الله بن زياد .

(١) ابن يعيش ٨٠/٤ ، والخزانة ٣٦٩/٦ ، واللسان (هيد)

والرجز لقيلان بن حريث أو القتال الكلابي ، ويَعْدُهُ :

* حَتَّى يُرَى أَسْفَلُهَا صَارَ عَلَا *

(٢) اللسان (هيج)

(٣) اللسان (عوج)

والنجبية : الناقة التي تفضل غيرها من النوق . ونجائب الإبل : خيارها .

والشحط : بعد المكان ونحوه . والمصافى : الذي يخلص في الإخاء والمودة وروايته في اللسان «خيلاء» .

ثم قال : «كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً» .

«أَجْدَى حِكَايَةً» بمعنى أعطى قَصْدَهَا وأصل ذلك من (الْجَنَوَى) وهى العَطِيَّة . وَالْجَادَى : السائل ، وَأَجْدَيْتُهُ : أعطيتُهُ الْجَنَوَى يعنى أن ما كان من الألفاظ يُعطى قصدَ الحكاية ، ويُفهم منه يُسمَّى صوتًا أيضًا .

وهذا هو النوع الثالث من التنويع الأول ، وهو عند الناظم ، مع ماقبله ، نوعٌ واحد ، لأنه يُشَبِّهه فى كونه لفظًا غيرَ مرادٍ به معنى من المعانى المرادة فى التخاطب ، لكن الأول يَزِيدُ على هذا بكونه زَجْرًا أو دعاءً ، وهذا ليس كذلك ، وإنما المقصودُ به أن يُحَكِّى به صوتُ مَا واقع فى الوجود ، من حيٍّ أو غيره ، فالذى من الحيِّ ك (غَاقٍ) فى حكاية صوت الغراب ، و (شَيْبٍ) / فى حكاية صوت مَشَافِر الإبل للشُرْبِ $\frac{٣٣٢}{٣}$ قال الشاعر ^(١) :

تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِى مُتَنَلِّمٍ

جَوَانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسِلَاحٍ

و (عِيطٍ) فى حكاية صوت الفِثْيَانِ إذا تَصَايَحُوا فى اللعب .
(وَطِيخٍ) فى حكاية صوت الضُّحِكِ .

(١) ابن يعيش ١٤/٣ ، ٧٢/٤ ، ٨٥ ، والخزاعة ١٠٤/١ ، ٣٤٣/٤ ، والأشعوى ٢١١/٣ ،
واللسان (شيب ، بصر) وديوانه ٦٠٩

والضمير فى «تداعين» يعود على «النوق» التى سبق ذكرها . وتداعين : دعا بعضهن بعضا . والشيب : حكاية أصوات مشافِر الإبل عند الشرب . والمتنلِّم : المتكسِّر والمتهدِّم ، يريد : حوضا متثلِّما . والبصرة : حجارة رخوة فيها بياض ، وبها سميت البصرة . والسلام : جمع سَكِيمَة ، وهى الحجارة .

و (مِصْرٌ) فى حكاية صَوِيَّتٍ يَخْرُجُ مِنْ ضَمِّ الشَّفَتَيْنِ ، معناه (لا) وفيه إطماع . والذى من غير الحَيِّ وما فى معنى غير الحَيِّ نحو (طَائِقُ) فى حكاية صوت الضَّرْبِ ، تقول العربُ : سمعت طَائِقُ طَائِقُ ، و (طَقُ) فى حكاية صوت وقع الحجارة ، و (قَبُّ) فى حكاية صوت وقع السيِّف . وهذا مثال الناظم .

ومنه أيضا (خَازٍ بَازٍ) للذُّبَابِ ، أصله حكاية صوته ، قال ابن أحمر (١) :

تَفَقُّأُ فُوقَهُ الْقَلْعُ السُّوَارِي

وَجُنُّ الْخَازِ بَازٍ بِهِ جُنُونًا

(وَحَاسِنٌ مَاسِنٌ) للقُمَاسِ ، كأنه حكاية صوته إذا حُرِّكَ .

وأتى بالمثال لفائدة ، وذلك أن الحكاية تُطْلَقُ عند النحويين على وجهين

معناهما واحد :

أحدهما : حكاية الأصوات الواقعة فى الوجود وهى التى تكلَّمُ فيها الآن .

والثانى : حكاية الكلام ، وهو الذى يُحكى بالقول وغيره ، نحو : قلتُ :

زَيْدٌ قَائِمٌ . ويقال لزَيْدٍ : ابنُ فلانٍ ، [ومن زَيْدًا؟] (٢) وَمَنْ زَيْدٌ؟ ونحو ذلك . فلو لم

يأتِ بالمثال لأوهم أن المراد غير ما قُصِدَ له ، فعَيَّنَ مقصوده . بمثاله .

ثم قال : «وَالزَّمُ بِنَا النُّوعَيْنِ فَهُوَ قَدْ وَجَبَ» .

(١) سيبويه ٣/٣٠١ ، والإنصاف ٣١٣ ، وابن يعيش ٤/١٢١ ، والخزانة ٦/٤٤٢ ، واللسان (فقا ، خوز)

يصف روضة . وتفقا : أصله : تنفقا ، أى تنشق . والضمير فى قوله : «فوقه» يعود على «الهَجْل» فى بيت سابق ، وهو المطمئن من الأرض والروض أحسن ما يكون فى مطنن ، لأن السيول تجتمع فيه والقلع : جمع قلعة ، وهى القطعة العظيمة من السحاب . والسوارى : جمع سارية ، وهى السحابة التى تنشأ ليلا . والخازِ بازٍ هنا : إما نبت ، وجنونه : طوله وسرعة نباته . وإما ذباب يطير فى الربيع يدل على خصب السنة . وجنونه : هزجه وطيوان . والضمير فى «به» يعود على الهَجْل» فى البيت السابق .

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل.

أراد بالنوعين أسماء الأفعال وأسماء الأصوات ، يريد أن بناء هذين النوعين لازمٌ على كل حال ، لأن سبب البناء موجود ، فلا بد من وجود مُسَبِّبه .
فأما (أسماء الأفعال) فسببُ بنائها مختلف فيه ، فمنهم من جعله تَضَمُّنُها معنى لام الأمر ، وهذا إنما يَمْشِي في أسماء فعل الأمر .
فإذا قلت : (نَزَّالٍ) فهو بمعنى : لِنَنْزِلْ ، وكذلك (صَهْ) بمعنى : لَتَسْكُتْ ، و (مَهْ) بمعنى : لَتَكْفُفْ ، وكذلك سائرُها . فلما تضمنت معنى الحرف بُنِيَتْ كما بُنِيَتْ أسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، لتضمنها معنى «إن» والهمزة .
واعتذر قائلُ هذا عما جاء منها للماضي والمضارع بأن الأصل والباب للأمر ، وما عاده محمولٌ عليه . وهذا رأى جماعة .
ومن النحويين مَنْ جعل سببَ البناء فيها مُتَّاسِبَتَهَا لِمَا وَقَعَتْ مَوْقَعَهُ ، وهى الأفعال المبنيّة .

وضَعَفَهُ المؤلف بأن ما لا يُعرب من الأفعال شَبِيهُهُ بالعرب ، لوقوع الماضى مَوْقَعُ المضارع فى مواضعه المذكورة ، ولذلك لَمْ تَلْحَقْهُ هَاءُ السُّكُوتِ ، إذ كانت لا تَلْحَقُ معرباً ولا شَبِيْهُهَا به ، وَلِئَكون الأمر جارياً فى أحكامه مَجْرَى المجزوم ، فَيُسَكَّنُ آخرُهُ حيث يُسَكَّنُ آخرُ المجزوم ، وَيُحذف حيث يُحذف ، بخلاف غيره من المَبْنِيَّاتِ كـ (الَّذِي وَالتَّى) وأيضاً فمنها ما وَقَع مَوْقَعُ المضارع ، وهو مَبْنِيٌّ بخلاف فعله .

والذى ارتضاه المؤلف فى بناء هذه الأسماء ما قاله أولُ الرُّجُزِ من كون هذه الأسماء . نَائِبَةٌ عن الأفعال ، وكانت عاملةً غيرَ معمولة ، فاشْبَهَتْ (إن) وأخواتها ، فَبُنِيَتْ ، وذلك قوله : (وَكُنْيَابَةٌ عَنِ الْفِعْلِ بِلاَ تَأْنُرُ) وقد تقدّم شرحه (١) .

(١) انظر : ج ١ ص .

وهو أولى ممّا ذهب إليه غيره .

فإن قلت : / إنه قد تقدّم من جملة هذه الأسماء (عليك ، ودونك ، ٢٢٢
والتيك) وما جلبَ معها ، فاقترضى هذا العموم أنها مبنية ، وظهرها أنها
ليست بمبنية ، لظهور النصب فيما كان أصله النصب منها كـ (دونك ،
وأمامك ، ووراءك) ونحو ذلك ، فمن لك بيناتها؟

وأيضاً ، هي مضافات ، والمضاف لا يبنى ، لأن الإضافة تُعارض
البناء .

وأيضاً ، فإن البناء إنما يكون فيما كانت النيابة بحق الأصل
والوضع الأول ، كصه ، ونزال ، وأما ما كانت النيابة فيه عارضة فلا .

وهذه الأشياء من هذا القبيل الثاني ، لأن (دونك ، وأمامك ، والتيك)
ونحوها استعملت غير نائبة ، ثم عرّضت لها النيابة ، فهي مثل (ضرباً
زيداً) وبابه في هذا المعنى ، فأحد الأمرين لازم ، إمّا بناء الجميع ، فيبنى
(بابُ . ضرباً زيداً) ، وإمّا إعراب الجميع ، فيكون (دونك) وبابه معرباً ،
لكن الأول باطل بالإجماع ، فنُبت الثاني ، وهو إعراب الجميع .

وقد حكى ابن خروف الاتفاق على أنها مُعربة ، ونُصبها بالأفعال
التي صارت أسماء لها .

ولا يمكن أن يقال : لم يُرِدْها في عقد البناء لقوله قبل : «والفعل من
أسمائه عليك .. إلى آخره» فلم يجعله جنساً خارجاً عنها ، بل أدخله فيها ،
فهذا مُناقض لما قالوه ، وكذلك فعل في «التسهيل» الصغير والكبير^(١) .

(١) انظر : ص ٢١٢ .

فالجواب : أن القول بإعرابها مما ينبغي أن يُنظر فيه ، وذلك أنهم أطلقوا على هذه الألفاظ أنها أسماء أفعال ، ولم يُطلقوا ذلك على قولك : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَسَقَيْتُ لَزِيدٍ ، وَرَعَيْتُ لَهُ ، فدلَّ على المخالفة بينهما في الأحكام .

وأيضاً ، فَإِنَّ (عَلَيْكَ ، وَدُونَكَ) وَيَابَهُ قد تحملت ضمائر مرفوعة لأبد منها ، كالأفعال وأسماء الأفعال ، كقولهم : عَلَيْكَ أَنْتَ نَفْسُكَ زَيْدًا ، وَدُونَكَ أَنْتَ نَفْسُكَ ، وَعِنْدَكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ عَمْرًا ، وما أشبه ذلك ، فوَكَّدُوا وَعَطَفُوا عليها ، وَأَجْرَوْهَا مُجْرَى الأفعال .

وَأَنْتَ لَاتَقُولُ فِي (ضَرَبْتُ زَيْدًا) وَيَابَهُ : إِنَّهُ قد تَحَمَّلَ ضميراً فاعلاً ، ففتفعل فيه هذه الأشياء ؛ بل جَرَتْ (عَلَيْكَ) وَأَخَوَاتُهَا مَجْرَى (صَنَ ، وَمَ ، وَهَلُمَّ) ونحوها في ذلك ، وإذا كانت كذلك فلا مَحْذُور في دعوى البناء فيها كلها ، كسائر أسماء الأفعال ، لأنها - وإن كان أصلها المصادر والظروف ونحوها - قد خرجت عن ذلك الباب إلى باب آخر ، وإلى وضع آخر لازم لها ، فليس ذلك بمُخْرِجٍ لها عن باب ما دخلت فيه في حكم من الأحكام .

وَمِمَّا يُحَقِّقُ لك تَمَحُّضَهَا في أسماء الأفعال أنها لا يصح تعلُّقها بالفعل إذا ظهر ، فَإِنَّ الْقَائِلَ : (عَلَيْكَ زَيْدًا) بمعنى : الزَمَهُ - لو أظهرته . فقلت : الزَمَ زَيْدًا عَلَيْكَ ، لم يصح ، كما صَحَّ في (ضَرَبْتُ زَيْدًا) أن تقول : اضْرِبْ زَيْدًا ضَرْبًا ، وكذلك (إِلَيْكَ) لو قلت : (تَنَحَّ إِلَيْكَ) لم يَسْغُ ، وفي (دُونِكَ زَيْدًا) خَذْ زَيْدًا دُونَكَ ، وإن ساغ في بعضها لم يَطْرُدْ في سائرها .

وهذا دليل على عدم مراعاتهم لأصلها / ، وعلى تَمَحُّصِ النِّيَابَةِ ٣٣٤

كما في (صَنَ ، وَمَ) ونحوه ، فلا فارق في البناء بين البابين .

وأما كَوْنُهَا مُضَافَاتٍ . فلا يُخْرِجُهَا ذلك عن حكم البناء ، وذلك لأن من
المضاف ما هو مبنى ك (كَمْ) فى قولك : كَمْ رجلٌ عِنْدَكَ؟

وأما موافقتها المعربَ لفظاً : فلا يلزم منه كونها معربةً ، كما كان (لا
غُلَامَيْنِ فى الدار) ونحوه موافقاً لقولك : (مررتُ بغُلَامَيْنِ) ولم يمنع ذلك من
القول ببنائها مع (لا) ولذلك فى العربية نظائر .

قال الفارسى : فإن قيل : ما تُنْكِرُ ألا تكون هذه الأشياء مبنيةً لأن فيها
جاراً ومجروراً ، نحو (عَلِيكَ ، وإِلَيْكَ) والجارُ والمجرور إنما يقع فى موقع
المعرب ، ألا ترى قولهم : مررتُ بزيدٍ وعمرو؟

فالجواب : أن ما ذكرَ لادلِيلٍ فيه ، لأن الجار والمجرور قد يقعان موقعَ
المبنى ، ألا ترى قولهم : يالْزَيْدُ ، ويالْرِجَالُ ، فقد وقعا مفردَيْنِ مبنيين نحو :
يازيدُ ، ويارجالُ ، فكما جاز وقوع هذا موقعَ المبنية ، وكذلك (عَلَيْكَ ، وإِلَيْكَ) .

وأيضاً ، فإذا ادعى فيها الإعرابُ لم يَحُلْ من أن يكون العاملُ فيها فعلاً
أو غيره . أما غيره فغيرُ عاملٍ فيه باتفاق . وأما فعلُها : فقد تَضَمَّنَتْه ، فهى
العاملةُ بونه ، والشئُ لا يعمل فى نفسه .

وإن قلت : إنها لم تَتَضَمَّنْهُ (مطلقاً - لزم ألا تكون أسماءُ أفعال ، وقد
فُرض أن الأمر كذلك ، هذا خُلْفٌ .

وأيضاً ، يلزم فى (صَة ، ومَة) ونحوها أن تكون معمولةً لعاملٍ هو الفعل
الذى تَضَمَّنَتْهُ^(١) ، وذلك فاسد .

(١) ما بين القوسين ساقط من (س) .

فإن قلت : فهذا الذى زعمتُ خَرَقُ للإجماع الذى نقله ابنُ خروف ، وخَرَقُ الإجماع ممتنع ، وصاحبه مُخطئ قطعاً ، لأن يدُ الله مع الجماعة .

فالجواب أن يقال : أما أولاً فادعاءُ الإجماع لا يصح ، وذلك أنى أظن أنه مرُّ على ما تقدّم فى كلام ابنِ جُنَى فى بعض كتبه أن شيخه الفارسى قال بالبناء فيها ، مُحْتَجاً بما تقدّم من تَمَحُّضها للدلالة على الأفعال حتى دخلت فى أسمائها ، ثم رأيتُه منقولاً عن أبى الحسن^(١) ، تحقيقاً لاظناً ، ذكره عنه الفارسى فى « التذكرة » فالإجماع الذى ادّعاه ابنُ خروف غيرُ ثابت .

وأما ثانياً ، فإن سلّمناه فليست المخالفة للإجماع فى حكم من الأحكام المتقرّرة التى يلزم عنها المخالفة فى قياس أو سماع ، لأن (عِنْدَكَ ، وَوَرَأَكَ) ونحوهما مع القول بالإعراب والبناء على حدّ سواء ، فإنما حقيقةُ الخلاف فى تأويل لا فى حكم ، إذ كانت هذه الأشياء لازمةً للإضافة ليجوز إفرادها ، فلم يظهر فيها فرقٌ بين الإعراب والبناء .

وأما لو كانت المخالفة فيما يوجبُ حكماً ظاهراً لكانت المخالفة حينئذٍ محظورة : وعلى هذا النحو جاءت مخالفةُ ابنِ جُنَى فى نحو : هذا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ^(٢) ، إنما خالفهم فى تأويل لا فى نفسِ حكم قياسى أو سماعى .

وقد نصّ الأصوليون ، فى مسألة إحداثِ دليلٍ أو تأويلٍ مخالفٍ لِمَا أجمعوا عليه مع الموافقة فى مَحْصُولِ الحُكْم ، على الخلاف .

ورَجَّحَ المحققون منهم الجواز ؛ إذ لا مخالفةٌ فى الحكم . وهذه المسألة مذكورة فى « الأصول » وهذا أقصى ما ظهر فى بيان هذه المسألة ، والله الموفق للصواب .

(١) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٠هـ) .

(٢) انظر : الخصائص ٢٢٠/٣ .

وأما (أسماء الأصوات) فسببُ بنائها أنها لا تكون في الكلام عاملة ولا معمولة؛ إذ لا يدخلها معنى من المعاني التي تستحقُّ بها دخولُ العوامل ، فصارت في الحكم ك(هَلْ وَبَلْ ، وَقَدْ) ونحوها ، فاستحققت البناء لذلك .

فإن قلت : فإين ذَكَرَ الناظمُ هذا السببُ؟

فالجواب : أنه قد يدخلُ له تحت قوله «وَكِنْيَابَةٌ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا تَأْتِرُ» لأن أسماء الأصوات تُعطى من المقصود ، في الزجر والاستدعاء ، ما يُعطيه الفعل لو كان المزجور أو المُستدعى مِمَّنْ يُخَاطَبُ ، فأشبه اسمُ الصوت اسمُ الفعل (لذلك ، فكان داخلا تحت نيابة الفعل بلا تَأْتِرُ ، أو يكون لها عدمُ التأثرُ علّةُ تامة^(١)) على ما تقرّض في «باب المعرب والمبنى» .

وأما (حكاية الأصوات) كغَاقُ ، وَقَبْ ، فُحِمِلت على أسماء الأصوات المزجورُ بها ، أو المدعوُ بها ، على اعتبار شَبَّهها بأسماء الأفعال ، أو يُجْعَلُ عدمُ التأثرُ لها علّةُ تامة مستقلة ، كما مرّ والله أعلم .

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت)

{نونا التوكيد}

لِلْفِعْلِ توكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا

كُنُونِي أَذْهَبَنَّ وَأَقْصِدَنَّ هُمَا

أخذ يتكلم فى نُونِي التوكيد ، الشديدة والخفيفة ، وما يلحق الفعل معهما من الأحكام ،

وابتدأ بالتعريف بهما ، ويكوْنُهُمَا مُخْتَصَّيْنِ بالفعل .

فأما اختصاصُهُمَا بالفعل فنَبَّهَ عليه بقوله : «لِلْفِعْلِ توكِيدٌ بِنُونَيْنِ» .

يريد أن التوكيد بهما مختص بالفعل . وأشعر بذلك تقديمه المجرور ، لأن التقديم مُؤَذِّنٌ بالاختصاص كقوله : «إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ»^(١) ، معناه : مانعبد إلا إِيَّاكَ ، وما نستعين إلا إِيَّاكَ .

وما ذكره من الاختصاص صحيح ، وقد تقدّم به فى «باب الكلام وما يتألف منه» أن النون من معرّفات الفعل ومن خواصّه فى قوله :

بَيَّنَّا فَعَلْنَا وَأَتَتْ وَيَا أَفْعَلِي

وَنُونِ أَقْبَلْنَا فِعْلٌ يَنْجَلِي

وما جاء على خلاف ذلك فشاذ لا يقاس عليه ، نحو ما أنشده ابن جنى^(٢) :

(١) سورة الفاتحة / آية : ٥

(٢) الخصائص ١٣٦/١ ، والمحاسب ١٩٣/١ ، والخزانة ٤٢٠/١١ ، والمغنى ٣٣٩ ، والعينى ١١٨/١ ، ٦٤٨/٣ ، ٣٣٤/٤ ، والتصريح ٤٢/١ ، والأشمونى ٤٢/١ ، ٢١٢/٣ ، وملحقات ديوان رؤبة ٧٣ وأريت : أصله : أرايت ، بمعنى : أخبرنى . والأملود : الناعم ، يقال : غصن أملود ، ورجل أملود . ومرجلاً : مسرّح الشعر مزينه . والبرود : جمع برد ، وهو كساء مخطط يلتحف به . ==

أَرَيْتَ إِنْ جَاعَتْ بِهِ أُمْلُودًا
مُرَجَّلاً وَيَلْبَسُ الْبُرُودًا
* أَقَاتِلُنْ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا *
وَأُنْشِدْ أَيْضًا (١) :

يَا لَيْتَ شِعْرِي عَنْكُمْ حَنِيفًا
أَشَاهِرُونَ بَعْدَنَا السُّيُوفَا ؟
وقوله : «هُمَا كُنُونِي كَذَا» هذا هو التعريف بهما وبموضعهما ،
يعنى أنهما نُونَانِ يُشْبِهَانِ النُّونَيْنِ فِي «أَذْهَبَنَّ ، وَأَقْصِدْنَهُمَا» فالأولى
مشددة ، والثانية مخففة .
وإنما قال : «كُنُونِي كَذَا» ليعين عينهما وموضعهما ، فإن النُونَاتِ
التي تلحق الفعل ثلاثة أنواع : هذا أحدها .

والثاني : نون المضارعة في نحو (تَفْعَلُ) وموضعها أَوَّلُ الفعل .
والثالث : نون الرفع ، وذلك إذا اتصل بالفعل ألف اثنين / نحو : $\frac{٣٣٦}{٣}$
يَضْرِبَانِ ، أو أو جماعة نحو : يَضْرِبُونَ ، أو ياء واحدة مُخَاطَبَةٌ نحو :
تَضْرِبِينَ ، وموضعها الآخر ، إلا أنها لا تُشَبِّه ما تقدّم من جهة التشديد
في إحداهما ، والتسكين في الأخرى ، ومن جهة المعنى أيضاً ، لأن هذه
تُفِيد التأكيد ، بخلاف نون الرفع .

== ويروى «جنت» و «أحضرى» ومعناه : أرايت إن ولدت هذه المرأة رجالاً هذه صفته أيقال
لها : أقيمى البينة أنك لم تأت به من غيره؟

(١) الخزائن ٤٢٧/١١ ، والعيني ١٢٢/١ ، واللسان (شهر) وملحق ديوان رؤية ١٧٩
وليت شعري : ليت علمي . وحنيفاً : منادى مرخّم من حنيفة ، وحرف النداء محذوف .
وحنيفة أبو قبيلة من العرب . وشهر الرجل سيفه : سلّه وأبرزه من غمده .

ومن أمثلة الشديدة : قوله تعالى {لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ} .
ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ^(١) . وقوله تعالى : {قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَتَّبِعُنَّ ثُمَّ لَتَنْبَأَنَّ
بِمَا عَمِلْتُمْ}^(٢) .

ومن أمثلة الخفيفة قوله تعالى : {لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ}^(٣) واجتمعنا في قوله
تعالى : {لَيْسُ جَنَّةً وَلَكُونَا مِنَ الصَّاغِرِينَ}^(٤) . ومن ذلك كثير .

ونَبَّه بقوله : (واقصِدْنَهَا) على أن ضمير النصب ، وإن كان مُتصلا
بالفعل ، فهو كلمة أخرى تلحق النون قبْله ، وهذا بخلاف ضمير الرفع ، فإنه ،
وإذا اتَّصل ، كالجِزءِ مِمَّا اتَّصل به ، ولذلك يُسَكَّن له آخر الفعل ، فلا تلحق
النون إلا بعد الضمير ، كما سيَتَبَيَّن في أثناء كلامه في الباب.

ثم أخذ يذكر ما تَلَحَّاقان من الأفعال ، وفي أي حال تَلَحَّقان ، فقال :

يُؤَكِّدَانِ افْعَلْ وَيَفْعَلْ أَتِيَا

ذَا طَلَبِ أَوْ شَرَطَا أَمَا تَالِيَا

أَوْ مُتَّبِعَا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا

وَقُلْ بَعْدَمَا وَلَمْ وَيَعْدَلَا

(١) سورة التكاثر / آية ٦ ، ٧ ، ٨ .

(٢) سورة التغابن / آية : ٧ .

(٣) سورة العلق / آية : ١٥ .

(٤) سورة يوسف عليه السلام / آية : ٣٢ .

وغير إِمَّا مِنْ طَوَائِبِ الْجَزَا
 وَأَخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحَ كَابِرُ
 وَأَشْكَلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا
 جَانَسَ مِنْ تَحْرُكٍ قَدْ عَلِمَا
 فَعَيْنٌ أَوَّلًا أَنهَا تَلْحَقُ مِنَ الْأَفْعَالِ : الْأَمْرَ وَالْمَضَارِعَ ، بقوله : «يُؤَكَّدُ إِنْ
 أَفْعَلٌ وَيَفْعَلٌ» .

يريد أنهما مختصان بهذين الفعلين ، فيخرج الماضي عن أن تَلْحَقَهُ ، فلا
 تقول : قَامَنَّ زَيْدٌ ، وَلَا اسْتَكْبَرَنَّ بَكْرٌ ، ولانحو ذلك ، وسواء أكان الماضي فى
 معنى المستقبل أم لم يكن فى معناه .

أما مع كَوْنِهِ عَلَى أَصْلِهِ مِنَ الْمُضِيِّ ، فذلك ظاهر .
 وأما إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْمُسْتَقْبَلِ فَقَدِيقَال : إنه ليس كذلك ؛ بل تَلْحَقَهُ
 النُّونَانِ إِذَا ذَاكَ .

وقد اسْتَشْهَدَ عَلَيْهِ فى «شرح التسهيل» بما جاء فى الحديث من قوله عليه
 السلام : «فَإِمَّا أَدْرَكَنَّ أَحَدُ مِنْكُمْ الدُّجَالَ»^(١) . فلحقت «أَدْرَكَنَّ» وهو ماضٍ حين
 كان بِمَعْنَى الْمُسْتَقْبَلِ ، وأنشد عليه^(٢) :

دَامَنَّ سَعْدُكَ إِنْ رَجِمْتَ مُتَيِّمًا
 لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحَا

(١) انظر الحديث فى صحيح مسلم بشرح النووي / كتاب الفتن وأشراط الساعة ، ٦١/١٨ .

(٢) المغنى ٣٣٩ ، والعينى ١١٨/٤ ، ٣٤١/٤ ، والتصريح ٤١/١ ، والهمع ٤٠١/٤ ، والدرر ٩٩/٢ ،
 والأشمونى ٢١٣/٣

والمُتَيِّمُ : من استعبدته الحب ، وذهب بعقله . والصَّبَابَةُ : المحبة والعشق . والجَانِحُ : المائل .

فلحقت (دام) لما كان دُعاءً ، وقال الآخر فى (أفعل) فى
التعجب (١) :

وَمُسْتَبْدِلٍ مِنْ بَعْدِ غَضِيَا صُرِيْعَةً

فأخبره لِطُولِ فَقْرٍ وَأَخْرِيَا

أراد «وأخريين» و «أفعل» فى التعجب عنده ليس بأمر ، وإنما هو
خبرٌ فى الأصل كـ (أفعل) وأنت ترى أن الماضى كالمضارع فى هذا .
والناظم لم يذكر ذلك .

ويجاب عن هذا بأن دخول النون على الماضى قليلٌ فى الاستعمال
، لم يذكره النحويون ، ولا عولوا على ما جاء منه ، وكذلك فعلُ هنا ، وذكر
ماتدخل عليه التَّوْنان ، وهو الأمر والمضارع .

٢٣٧

٣

وأطلق الحكم فى الأمر ولم يُقَيِّده ؛ إذ / قال : «يُؤَكِّدَانِ أَفْعَلُ» أى
مطلقا ، وقَيِّدَ المضارعَ بقيود ؛ إذ قال : (وَيَفْعَلُ أَتِيًا كَذَا وَكَذَا) فـ (أَتِيًا)
حال من (يَفْعَلُ) ، (ذَا طَلَبَ) حالٌ من ضمير (أَتِيًا) .

وَسَكَّنَ لَامَ (يَفْعَلُ) إمَّا إجراءً للوصل مُجرى الوقف ، وإما ضرورةً
لتصوُّر (عَلْ) بصورة (فَعْلُ) و (فَعْلُ) يجوز تسكينُ عينه ، و(فَعْلُ) كذلك ،
وقد جاء فى مشابهة (فَعْلُ) قول الشاعر ، أنشده أبو زيد (٢) :

(١) سبق الاستشهاد به فى «باب التعجب».

(٢) النوادر ١٧٠ ، والخصائص ٣٤٠/٢ ، ٩٦/٣ ، والمنصف ٢٣٧/٢ ، والشافية ٢٢٤ ،
٢٢٦ ، واللسان (بخس)

والرجز للعذافر الكندى ، ويعدده :

* وهات بُرُّ الْبَخْسِ أَوْ بَقِيْعًا *

والسويق : طعام يُتَّخَذُ مِنْ مَدَقَّقِ الْحَنْطَةِ وَالشَّعِيرِ . وَالْبَخْسُ : الذى يزرع بماء
السماء .

* قَالَتْ سُلَيْمَى اشْتَرَى لَنَا سَوِيْقًا *

أما (الأمر) فكونه أمراً هو المسوِّغ لدخولهما فيه تأكيداً له ، فتقول :
أَكْرَمَنْ زَيْدًا ، وَأَكْرَمَنْ زَيْدًا ، أنشد سيبويه للأعشى (١) :

وَأَيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرِبْنَهُمَا

وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

أراد (اعْبُدْنِ) وأنشد أيضا لزهير بن أبي سلمى (٢) :

تَعْلَمَنَّ هَا لَعَمْرُ اللَّهِ ذَا قَسَمًا

فَأَقْصِدْ بِذَرْعِكَ وَانْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ

وهو كثير .

وفى معنى الأمر الدعاء ، نحو قول كعب بن مالك ، أو عبد الله بن رواحة ،
رضى الله عنهما (٣) :

(١) الكتاب ٥١٠/٣ ، وابن الشجرى ٣٨٤/١ ، ٢٦٨/٢ ، والإنصاف ٦٥٧ ، وابن يعيش ٣٩/٩ ، ٨٨ ،
٢٠/١٠ ، والعينى ٣٤٠/٤ ، والهمع ٣٩٧/٤ ، والتصريح ٢٠٨/٢ ، وديوانه ١٠٣

والبيت من قصيدة يمدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان قد عزم على الإسلام ، ولكن
غلبت عليه شقوته فمات على كفره .

(٢) الكتاب ٥٠٠/٣ ، ٥١٠ ، والمقتضب ٣٢٢/٢ ، والخزانة ٤٥٠/٥ ، ٤١/١٠ ، ١٩٤/١١ ، والهمع
٢٦٢/١ ، وديوانه ١٨٢ والبيت من قصيدة يقولها للحارث بن رقاء الصيداوى ، وكان قد أغار على
قومه ، فأخذ إبلأ له وعيدا فتوعده بها إن لم يرد عليه ما أخذ . وتعلم : أعلم . و «ها» حرف تنبيه
فصل بينهما وبين (ذا) الإشارية بالقسم ، وهو قليل واقصد بذرعك : مثل من أمثالهم ، ومعناه :
لا تتكلف ما لا تطيق ، ولا تتجاوز قدرك وتتعد طورك ، يتوعده بذلك . والانسلاخ : الدخول فى الأمر ،
ومعنى العبارة : لا تدخل نفسك فيما يعينك ، ولا يجدى عليك .

(٣) سيبويه ٥١١/٣ ، والمقتضب ١٣/٣ ، والتصريح ٢٠٢/٢ ، والهمع ٣٩٧/٤ ، وسيرة ابن هشام
٧٥٦

والسكينة : ما تسكن به النفس وتأنس به . والمراد : ثبتنا على الإسلام بنصر نبيك صلى الله عليه
وسلم .

فَأَنْزَلْنَاهُ سَكِينَةً عَلَيْنَا

وَبَيَّنَّا الْأَقْسَامَ إِنَّ لَاقِيَنَا

وأما (المضارع) فَقَيْدُ لِحَاقِ النَوْنَيْنِ له بمواضع معلومة ، منها مآلحاهما فيه كثير ، ومنها مآلحاهما فيه قليل .

فأما مآلحاهما فيه كثير فتلاثة مواضع :

أحدها : أن يكون المضارع تالياً أداةً طَلَبَ ، وذلك قول الناظم : «تَالِيَا ذَا طَلَبٍ» أى تابِعاً حرفاً ذَا طَلَبٍ .
والأنوات الطَلَبِيَّةُ أربع :

أحدها : لام الأمر نحو : لِنَفْعَلَنَّ كَذَا وكَذَا ، وَلِنُكْرِمَنَّ زَيْدًا

والثانية : (لا) النهى ، فإنها طَلَبِيَّةٌ أيضاً نحو : لَا تُكْرِمَنَّ زَيْدًا ، ومنه قوله تعالى : {وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ} (١) .

وقوله : {وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ شِئْنَا إِنَّا فَاعِلُونَ} الآية (٢) .

وقوله : {فَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُتَرِينَ . وَلَا تَكُونُوا مِنَ الَّذِينَ كَذَبُوا} الآية (٣) .
وأنشد سيبويه للأعشى (٤) :

أَبَاثَابِتٍ لَا تَعْلَقُكَ رِمَاحُنَا

أَبَا ثَابِتٍ واقِعْدْ وعِرْضُكَ سَالِمٌ

(١) سورة يونس / الآية : ٨٩ .

(٢) سورة الكهف / آية : ٢٣ .

(٣) سورة يونس / آية : ٩٤ ، ٩٥ .

(٤) الكتاب ٣/ ٥١٠ ، وبيوانه ٥٨

وأبو ثابِت : كنية يزيد بن مسهر ، ناداه بكنيته استخفافاً لاتعظيماً . ولاتعلقك رماحنا : لاتعرض لقتالنا ، فتنشب فيك رماحنا . جعل النهى للرماح مجازاً ، والنهى فى الحقيقة هو المهجو .

وقال أيضاً^(١) :

* وإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا * البيت

والثالثة : حروف الاستفهام ، وهى (الهمزة) نحو : أَتَقُومُنْ يَا زَيْدُ؟
وَأَنْشُدْ سَيِّبِيهِ^(٢) :

* أَقْبَعَدَ كِنْدَةَ تَمْدَحُنْ قَبِيلًا *

و (هَلْ) نحو : هَلْ تُكْرِمُنْ زَيْدًا ؟

وَأَنْشُدْ سَيِّبِيهِ لِلْأَعْشَى^(٣) :

فَهَلْ يَمْنَعُنِي أَرْتِيَادِي الْبِلَاءَ

دَ مِنْ حَـذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي

وَأَنْشُدْ أَيْضًا^(٤) :

(١) سبق الاستشهاد بالبيت ، وهو للأعشى ، وعجزه :

* وَلَا تَتَّبِعْ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدْ *

(٢) الكتاب ٥١٤/٣ ، والخزانة ٢٨٣/١١ ، والتصريح ٢٠٤/٢ ، والهمع ٣٩٨/٤ ، والدرر ٩٦/٢ ،
والأشعرونى ٢١٤/٣

وهو عجز بيت لامرئ القيس (ديوان ٣٥٨) وصدره :

* قَالَتْ فَطَيْمَةُ حَلَّ شِعْرُكَ مَدْحُهُ *

وحلَّ شعرك مدحه : كُفَّ وأعدل عن مدحه . والحلَّ : المطرود عن الماء .

وكندة : قبيلة من اليمن . والقبيل : الجماعة من قوم مختلفين ، وأراد به هنا القبيلة بنى الأب
الواحد .

(٣) الكتاب ٥١٣/٣ ، والمحاسب ٣٤٩/١ ، وابن يعيش ٤٠/٩ ، ٨٦ ، والعينى ٣٢٤/٤ ، والهمع
٣٩٨/٤ ، والدرر ٩٦/٢ ، ونيوانه ١٤

والأرتياد : المجئ والذهاب . والمعنى : لا يمنع التجول فى أرجاء الأرض حذراً من الموت أن
يأتينى ، ولا الإقامة فى الديار تقريه قبل وقته ، فاستعمال السفر أجمل بى مادام الأجل واحداً .

(٤) الكتاب ٢٥٧/٢ ، ٥١٤/٣ .

ونُعم : ترخيم نعمان . وتكبينها : تجازيها .

* هَلْ تَحْلِفْنَ يَانِعْمَ لَا تَدِينُهَا *

و (متى) نحو : متى تقومين ؟ وانظر متى تفعلن ؟

و (كيف) نحو : كيف تقولن لزيد ؟

وأنشد سيبويه قول الشاعر (١) :

فَأَقْبِلْ عَلَى رَهْطِي وَرَهْطِكَ نَبْتَحِثْ

مَسَاعِينَا حَتَّى نَرَى كَيْفَ نَفْعَلَا

ومن نحو قولك : مَنْ يُكْرِمُنِي فَأَكْرَمَهُ ؟

و (ما) نحو : مَا تَصْنَعُنْ يَا زَيْدُ ؟

وعلى الجملة ، فحروف الاستفهام داخله فى هذا المعنى .

وإنما لَحِقْنَا مع الاستفهام لأنه طَلَب ، فَلِحَقْ بِ (افْعَلْ) فى المعنى .

والرابعة : أدوات العَرَضِ والتَّحْضِيضِ ، لأنهما يرجعان فى

المعنى إلى الطَّلَبِ نحو : هَلْأَ تقومين ؟ وَآلَا تقولن كذا ؟ ولولا / تقولن ؟ $\frac{238}{3}$

وكذا سائرهما .

الموضع الثانى : أن يكون المضارع فعلَ شرطٍ تالِيًا (إِذَا)

المكسورة ، وذلك قوله : «أَوْشَرَطًا إِذَا تَالِيًا» .

يعنى أن النون تلحق المضارع إذا كان فعلَ شرطٍ وقع قبله «إِذَا»

وحقيقة (إِذَا) هاهنا أنها (إِنْ) زيد عليها (ما) توكيدا ، وليست

(إِذَا) التى لأحد الشينيين ، لكن اختصرت ذلك مُجْتَزِئًا باللفظ على عادته .

(١) الكتاب ٥١٣/٣ ، والخزانة ٢٨٥/١١ ، والعينى ٣٢٥/٤ ، والهمع ٣٩٨/٤ ، والأشمونى

٢١٤/٣

ورَهْطُ الرجل : قومه وعشيرته الأقربون . ونَبْتَحِثْ : نفتش ونستقصى .

والمساعى : المناقب والمآثر التى يحصل عليه الإنسان لِسعيه . يقوله لمن يفاخره .

ومثال ذلك : إِمَّا تُكْرِمُنَّ أَحَدًا فَافْكِرْمُ زَيْدًا .

ومنه قوله تعالى : {فَإِمَّا تَنْفِقْنَهُمْ فِي الْحَرْبِ ، فَشَرِّدْ بِهِمْ} الآية (١) .

وقوله تعالى : { وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمْ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ } الآية (٢) .

وقوله : {إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ} (٣) . وهو كثير .

ولحاق النون هو الأكثر وقد لا تَلْحَقْ نحو قول حسان (٤) :

إِمَّا تَرَى رَأْسِي تَغْيُرُ لَوْنَهُ

شمطاً فأنصب كالثغام المخلص

وأنشد الفارسي في «الإغفال» (٥) .

إِمَّا تَرَى شَمَطًا فِي الرَّأْسِ لَاحَ بِهِ

مِنْ بَعْدِ أَسْوَدَ دَاجِي اللَّوْنِ فَيَنْتَانِ

فَقَدْ أَرُوْعَ قُلُوبَ الْغَانِيَاتِ بِهِ

حَتَّى يَمْلَنَ بِأَجْيَادٍ وَأَعْيَانِ

قال : وذلك كثير في الشعر .

(١) سورة الأنفال / آية ٥٧ :

(٢) سورة الإسراء / آية : ٢٨

(٣) سورة الإسراء / آية : ٢٣

(٤) انظر شرح الكافية الشافية ١٤١٠/٣ ، ومع الهوامع ٢٩٩/٤ وديوانه ص ١٨٠ والرواية فيه كالثغام المحمول .

(٥) الشعر لرومي بن شريك الضبي ، نادر أبي زيد ١٩٢ ، والمقتضب ١٩٧/٢ ، والمنصف ٥١/٣ ، واللسان (فين) والشمط في الشعر : اختلاف بلونين من سواد وبياض . والداجي : الشديد السواد .

والفيتان : الشعر الكثير الأصول ، أو الطويل الحسن . وأروع : أعجب . والأجباد : جمع : جيد ، وهو العنق ، والاعيان : جمع عين .

وهذه المسألة فيها قولان لأهل العربية :

أحدهما : مذهب أبى العباس^(١) أن النون هنا لازمة مع (إمّا) ولا تكون (إمّا) نونها إلا فى الشعر ، والاستقراء يشهد لهذا القول .

والثانى : التخيير فى النون وعدمها ، وهو مذهب سيبويه^(٢) ، وكأن الناظم توسّط بين المذهبين ، فجعله أكثرىً ، أعنى لحاق النون مع (ما) وقليلاً بعد (ما) و (لم) وبعد (لا) وغير (إمّا) من طوالب الجزاء لأن السماع عنده كذلك .

وجه كثرة لحاقها مع (ما) أنهم شبّهوا (ما) هاهنا فى التوكيد بها باللام الداخلة فى جواب القسم .

وحكى الفارسى فى «الإغفال» عن أحمد بن يحيى^(٣) ، أن النون أدخلت هنا ليفرق بينها أن تكون حشواً ، وبينها أن تكون فى معنى (الذى) وكذلك «بِعَيْنٍ مَا أَرَيْتُكَ»^(٤) ، إذا أسقطوا (ما) أسقطوا النون .

قال^(٥) : وهذا فاسد ، لأنه لو لم تدخل النون لجزم ما بعدها ، فتبين به أن (ما) ليست بموصولة .

الموضع الثالث : أن يكون المضارع فى القسم مثبتاً غير منفى ، مستقبلاً فى المعنى ، وذلك قوله : «أَوْ مُثَبَّتاً فى قَسَمٍ مُسْتَقْبَلاً» .

(١) يعنى المبرد ، وانظر : المقتضب ١٢/٣ .

(٢) الكتاب ١٥/٣ .

(٣) هو ثعلب .

(٤) مثل سائر ، وانظر : جمرة الأمثال ٢٣٦/١ ، والمستقصى ١١/٢ .

ومعناه : اعجل وكن كانى أنظر إليك . يضرب فى استعجال الرسول .

(٥) أى أبو على الفارسى .

«مُتَّبِعًا» عطفٌ علي «شَرْطًا» وهو حال من «يَفْعَلُ» وهو الضمير في «آتِيًا» و «مُسْتَقْبَلًا» من صفة «مُتَّبِعًا» و «فِي قَسَمٍ» في موضع نصب على الحال ، يعني أن النون تَلَحُّقُه أيضًا كثيرًا إذا كان موصوفا بهذه الأوصاف الثلاثة ، يعني فيما سوى ماتقدم :

أحدها : أن يكون مُتَّبِعًا غيرَ منفى ، فإنه إن كان منفياً ، فذلك قليلٌ فيه إن جاء منفياً بـ (ما) أو (لم) أو (لا) على حسب ما يذكره هذا .
فقولك : (لم يَقُومَنَّ زيدٌ) قليلٌ ، وكذلك (لَا يَقُومَنَّ زيدٌ) إذا كان نفياً ، و (ما يَقُومَنَّ زيدٌ) كذلك .

والثاني: أن يكون في قَسَمٍ ، يعني جوابَ قَسَمٍ ، نحو: لَتَفْعَلَنَّ كذا ، فإنه إن كان مُتَّبِعًا في غير / قَسَمٍ لم يَجْزَ لَحَاقُ النون له ، فلا يقال : ^{٢٣٩}_٣ يَقُومَنَّ زيدٌ ، ولا : يَخْرُجَنَّ أبوك ، وما جاء من ذلك فشاذاً محفوظ غيرٌ مقيس ، أو قليلٌ نادر .

فمن ذلك ما حكى سيبويه من قولهم : بِجَهْدٍ مَا تَفْعَلَنَّ كذا^(١) . وفي مَثَل^(٢) :

(١) الكتاب ٥١٦/٣ .

(٢) سيبويه ٥١٧/٣ ، وابن يعيش ١٠٣/٧ ، ٥/٩ ، ٤٢ ، والخزانة ٢٢/٤ ، ٢٢١/١١ ، والتصريح ٢٠٥/٢ ، والأشمونى ٢١٧/٣ ، واللسان (شكر ، غصه) وكتاب الأمثال لأبى عبيد ١٤٥ وهو صدر بيت عجزه

* قديمًا وَيُقْتَنَطُ الزَّنَادُ مِنَ الزَّيْتِ *

ويروى عجزاً لبيت صدره :

* إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ سَيِّدٌ سَرَقَ أَبْنُوهُ *

والعضة : واحدة العِضَاءِ ، وهو شجر عظام . والشكير : ما ينبت حول الشجرة من أصلها .

وقيل : صفار ورقها . ومعناه : أن الصفار إنما تنبت من الكبار . ويضرب في مشابهة الرجل أباه .

«فِي عِصَةِ مَا يَنْبُتُنْ شَكِيرُهَا»

وقالوا في مثل : «بِأَلَمٍ مَا تُخْتَنِنَةُ»^(١) ، وأنشد لجذيمة الأبرش^(٢) :

رَيْمًا أَوْفَيْتُ فِي عَلمِ

تَرْفَعُنْ نُوبِي شَمَّالَاتُ

وهذه المواضع قد لزمتهما (ما) لِتَصْرِفَهَا إِلَى غير الواجب ، فيتوجَّه لِحَاقِ

النون .

وقد حكى أيضاً سيبويه عن يونس أنهم يقولون : رَيْمًا تَقُولُنْ ذَلِكَ^(٣) .

فهذه الأشياء ليست بقياس ، وهي قليلة نادرة ، فلا اعتبار بها ، فَتَقْيِيدُ

الناظم الْمُثَبَّتَ بكونه فِي قَسَمٍ لَابُدَّ مِنْهُ فِي الْقِيَّاسِ .

والثالث : أن يكون مُسْتَقْبَلًا فِي الْمَعْنَى لَا حَالًا ، فإنه إن كان حَالًا لَمْ يَجْزُ

لِحَاقِ النون ، لأن النون من الأدوات الْمُخْلِصَةُ الْفِعْلَ لِلْمُسْتَقْبَالِ ، فلا يَصْلَحُ أَنْ

تَلْحَقَ مَا هُوَ حَالٌ فِي الْمَعْنَى ، فإذا جاء فِي الْقَسَمِ مَا الْمُرَادُ بِهِ الْحَالُ أَتَى بِاللَّامِ

دون النون ، فتقول : وَاللَّهِ لَيَقُومُ زَيْدٌ ، أَيْ : لَهُوَ يَقُومُ ، كَذَا قَدَّرَهُ ابْنُ أَبِي الرَّيْبِ

وغيره عَلَى حَذْفِ الْمَبْتَدَأِ . وَالْمُؤَلَّفُ لَمْ يَلْتَزِمْ هَذَا .

(١) ختن الرجل الصبي خَتْنًا ، وَخَتَانًا ، وَخَتَانَةً : قَطَعَ قَلْبَهُ وَكَذَلِكَ الصَّبِيَّةُ . وَمَعْنَى الْمَثَلِ : لَا تُخْتَنِينَ إِلَّا بِشَرِّطِ الْإِلَمِ . وَيَضْرِبُ لِمَنْ يَطْلُبُ أَمْرًا لَا يَنْبَغُ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ .

(٢) الْكِتَابُ ٥١٨/٣ ، وَالنَّوَادِرُ ٢١٠ ، وَالْمَقْتَضِبُ ١٥/٣ ، وَابْنُ الشَّجَرِيِّ ٢٤٣/٢ ، وَابْنُ بَيْعِشٍ ٤٠/٩ ، وَالْعَيْنِيُّ ٣٣٤/٣ ، ٣٢٨/٤ ، وَالتَّصْرِيحُ ٢٢/٢ ، ٢٠٦ ، وَالْهَمْعُ ٢٢٠/٤ ، ٤٠١ ، وَالذَّرَرُ ٤١/٢ ، ٩٩ ، وَالْأَشْمُونِيُّ ٢٣١/٢ ، ٢١٧/٣ .

وَالْعِلْمُ الْجِبَلُ . وَالشَّمَالَاتُ : جَمْعُ شَمَالٍ ، وَهِيَ الرِّيحُ الَّتِي تهبُّ مِنْ جِهَةِ الشَّمَالِ . يَفْخَرُ بِأَنَّهُ يَحْفَظُ أَصْحَابَهُ فِي رَأْسِ جَبَلٍ إِذَا خَافُوا الْعَدُوَّ ، فَيَكُونُ طَلِيعَةً لَهُمْ .

(٣) الْكِتَابُ ٥١٨/٣ .

ومثاله فى الحال قراءة البزى^(١) : «لأقسم بيوم القيامة»^(٢) ، «لأقسم بهذا البلد»^(٣) .

وأنشد المؤلف على ذلك قول الشاعر^(٤) :

لئن تك قد ضاقت عليكُم بيوتكم

ليعلم ربى أن بىتى واسع

وأنشد أيضاً^(٥) :

وعيشك ياسلمى لأوقن أننى

لما شئت مستحل ولو أنه القتل

وأنشد أيضاً^(٦) :

لعمرى لأبغض كل امرئ

يزخرف قولا ولا يفعل

فإذا اجتمعت هذه الأوصاف الثلاثة ، فمقتضى كلام الناظم أن النون تلحق الفعل المضارع إذ ذاك ، نحو قوله تعالى : {ولئن لم يفعل ما أمره لئسجنن وليكونن من الصاغرین}^(٧) .

(١) فى السبعة لابن مجاهد (٦٦١) أن هذه القراءة لقنبل لا للبزى .

(٢) سورة القيامة / آية : ١

(٣) سورة البلد / آية : ١

(٤) التصريح ٢٥٤/٢ ، والأشمونى ٢١٥/٢ ، ٢٠/٤ ، والخزانة ٦٨/١٠ .

(٥) لم أجده فى معجم الشواهد .

(٦) العينى ٣٢٨/٤ ، والتصريح ٢٠٢/٢ ، والأشمونى ٢١٥/٢

وروايته فيها «يمينا لأبغض» وأبغض : أكره وأمقت . ويزخرف : يزين . يقسم أنه يعقت كل من يزين أقواله بحلول المواعيد ، ثم لا يفعل ما يعد به .

(٧) سورة يوسف عليه السلام / آية : ٢٢

وقوله : { وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ وَلَيَسْأَلُنَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَمَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ }^(١) . وقوله : { وَلَيَبْذُلْنَهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا }^(٢) .
وأنشد سيبويه للبيد^(٣) :

فَلَتَصْلِقَنَّ بَنَى خَبِيرَةً صَالِقَةً
تُلْصِقُهُمْ بَخْ وَأَلْفِ الْأَطْنَابِ
وأنشد أيضا للناطقة الذبياني^(٤) :

فَلَتَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدُ وَلَيَرْكُبَنَّ
جَيْشُ إِيْلِكَ قَوَادِمَ الْأَكْوَارِ
وذلك شائع كثير .

وفى كلام الناظم فى هذه لمسألة نظرٌ من وجهين :
أحدهما : أن قوله : «يُؤَكِّدُ أَنْ أَفْعَلُ» إلى آخره ، لا يخلو أن يريد : على
الجواز ، أو على اللزوم ، وعلى كلا التقديرين الإطلاق غير صحيح .

(١) سورة العنكبوت / آية : ١٣

(٢) سورة النور / آية : ٥٥

(٣) الكتاب ٥١٢/٣ ، واللسان والتاج (ضبن) وليس فى ديوانه .

وضبينة : حى من قيس . والصلقة : الصدمة فى الحرب . والأطناب : جمع طُنْب - بضمتين -
وهو الطويل من حبال الأخبية . والخوالف هنا : متأخر الأطناب

والمعنى : لتصبحن الخيل هذا الحى فتجرحهم فى البيوت منهزمين حتى تلحقهم بمأخبرها .

(٤) الكتاب ٥١١/٣ ، والمقتضب ١٤٢/٨ ، ٣٥٤/٣ ، والخصائص ٣٤٧/٢ ، والمنصف ٧٩/٢ ،
والإنصاف ٤٩٠ ، وديوانه ٣٥ ، ويروى «وَلَيَبْذُلْنَهُ» يقوله لزعه بن عمرو الكلابى ، يرد به على
توعده وتهده ، والأكوار : جمع كُور ، وهو الرجل بأداته . والقادمة للرجل كالقريبوس للسرّج .
وكان من عادتهم أنهم يركبون الإبل فى بدء الغزو حتى يطولوا بساحة العدو ، فينزلون عنها إلى
الخيال .

ومن رواه «وَلَيَبْذُلْنَهُ جَيْشًا إِيْلِكَ قَوَادِمُ الْأَكْوَارِ» جعل الإبل هى التى تدفع الجيش ، وجعل الدفع
للأكوار مجازا .

أما إن أراد على الجواز ، وأن تلحق إن شئت - فيبطل ذلك بالنوع الثالث ، وهو الفعل المثبت في القسم ، فإن النون فيه ، إذا اجتمعت الشروط لازمة ؛ إذ لا يجوز أن تقول : والله ليقيم زيد ، وأنت تريد الاستقبال ؛ بل لابد من النون نحو : والله ليقيم زيد .

وأما إن أراد اللزوم فباطل أيضاً ، لأن (افعل) إنما تلحقه النون / جوازا ، وكذلك (يفعل) عند كونه طلباً ، وعند كونه فعل شرط قد $\frac{٢٤٠}{٢}$ تقدمه (إمّا) فإنه يجوز أن تقول : إمّا تقوم فافعل كذا ، وإمّا تقم فافعل كذا

قال سيبويه^(١) : وإن شئت لم تقم النون - يعنى مع (إمّا) - كما أنك إن شئت لم تجيء بها ، يعنى بـ (ما) مع (إن) .

وإذا كان كذلك كان إطلاقه مشكلاً جداً ، لا يقال : إنه أراد الوجه الأول ، وهو جواز لحاقها مطلقاً ، لأن النون ، وإن لزمت في القسم ، فذلك أمر « أكثرى » ، ولا يمتنع عدم اللحاق ، فإنه قد جاء في الحديث من قوله عليه السلام : « ليرد على أقوم أعرفهم ويعرفوننى »^(٢) ، فلم يثبت بالنون وهو مستقبل ، لأن الورد يوم القيامة . وعادته^(٣) البناء على الحديث ، واعتباره في القياس وإن كان قليلاً ، وقد جاء منه الشعر ، قال الشاعر ، أنشده ابن خروف وغيره^(٤) :

(١) الكتاب ٥١٥/٣

(٢) أخرجه البخارى في الفتن ١ ، ومسلم في الفضائل ٢٦ ، وأحمد في مسنده ٤٨/٥ ، ٥٠ ، ٣٣٣ ، ٣٣٨ .

(٣) أى الناظم .

(٤) المقرب ٢٦/١ ، والخزانة ٦٥/١٠ ، والهمع ٢٤٦/٤ ، والدرر ٤٦/٢ ، والحامسة بشرح المزيقى ٥٥٧ ==

تَأَلَّى ابْنُ أَوْسٍ حَلْفَةً لِيَرُدَّنِي
إِلَى نِسْوَةٍ كَانَتْهُمْ مَفَائِدُ

وقال الآخر ، ونسبه المؤلف لعبد الله بن رَوَاحَةَ^(١) :

فَلَا وَابِي لَنَأْتِيَهَا جَمِيعًا
وَلَوْ كَانَتْ بِهَا عَرَبٌ وَرُومٌ

إذا كان ذلك جائزا فلا مَحْذُور في إطلاقه الجواز في ذلك ، لأننا نقول :
هو نادرٌ جداً ، وغيرٌ معتَبَر به عنده ، ولا عند النحويين ، فلا ينبغي أن يُجعل
هذا النادر في مقابلة غلبة أحاقها ، حتى يقال : هما وجهان جائزان ، ففيه
ما ترى .

والوجه الثاني : أن الفعل المُثَبَّت المستقبَل في القسم لا تلحقه النون إلا
بانضمام قَيْدٍ آخر ، وهو ألا يُفْضَل بين اللام التي يُجَاب بها وبين الفعل بفاصلٍ
، من معمولٍ أو حرفٍ تَنْفِيسٍ ، فإنه إن فُصِّل بينهما بأحد ذَيْنِكَ لم تَلْحَقْ النون
أصلاً ، نحو قوله تعالى : { وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى }^(٢) . ونحو ما أنشده
المؤلف من قول الشاعر^(٣) :

== والبيت لزيد الفوارس بن حصين الضبى . وتألى : حلف . والمفائد : جمع مفاد ، وهو المسعر
والسفود . ومعناه : حلف هذا الرجل ليأسرئننى ، ثم يمتن على ، فيردنى على نسوة كأنهن
مساير لاحتراقهن وجدأبى ، وغماً على .

(١) السيرة ٧٩٣ ، والروض الأنف ٣١/٧ ، وشرح شواهد المغنى ٣٥٧/٧ ، وديوانه ١٠٣ والبيت من
عدة أبيات قالها - رضى الله عنه - في غزوة مؤتة - سنة ثمان من الهجرة ويروى «فلا وأبى مآب
لنأتينها» بالنون الخفيفة ، وعليه فلا شاهد فيه و «مآب» قرية من أرض البلقاء بالشام .

(٢) سورة الضحى / آية : ٥

(٣) التصريح ٢٠٤/٢ ، دون نسبة إلى قائل

فَوَرَبِّي لَسَوْفَ يُجْزَى الَّذِي أَسْأَلُ

لَفَهُ الْمَرْءُ سَيِّئًا أَوْ جَمِيلًا

وكذلك المعمول إذا فصل به ، نحو قوله تعالى : {وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ إِلَى اللَّهِ تَحْشَرُونَ} (١) .

وأنشد المؤلف (٢) :

يَمِينًا لَيَوْمًا يَجْتَنِي الْمَرْءُ مَا جَنَّتْ

يَدَاهُ فَمَسْرُورٌ وَلَهُ فَانْ نَادِمٌ

وأنشد أيضا قول الآخر (٣) :

قَسَمًا لِحِينَ تُشَبُّ نِيرَانُ الْوَعَى

يُلْقَى لَدَى شِرْفَاءِ كُلِّ عَلِيلٍ

فهذا الشرط لأبد منه في لحاق النون الفعل المُكْتَبِ المستقبَل في القسم

والناظم لم يذكره ، فَيَرِدُ عليه جوازُ قولك : والله لَسَوْفَ يَقُومَنَّ زَيْدٌ ، وهو

غير جائز ، وعلى أنه لم يُبَيَّنْ أن هذه النون لازمة للام ، لاتأتى في الكلام دونها إلا شاذًا .

ويمكن أن يجاب عن الوجه الأول : أن كلامه مُشْعِرٌ بالجواز لقوله :

«يُؤَكِّدَانِ أَفْعَلَ وَيَفْعَلُ» أى يحصل هذا في الوجود مطلقاً من غير لزوم ، ويكون

دخولهما المُكْتَبِ المستقبَل في القسم جائزاً أيضاً ، إما اعتداداً بالقياس على

(١) سورة آل عمران / آية : ١٥٨

(٢) انظر شرح التسهيل (المطبوع) ٢٠٩/٣ .

(٣) انظر شرح التسهيل (المطبوع) ٢٠٩/٣ ، وشرح الكفاية الشافية ٨٣٦/٢ والمساعد ٣١٧/٢ .

القليل الذى حكاه ، فجعلهما وجهين جائزين ، ولم يذكر ترجيحاً وربما
فعل مثل هذا فى هذا النظم ، وقد مر منه بعض مواضع .

/ وإما أن يكون ذهب فى ذلك مذهب الكوفيين ، فإنه نقل ذلك ^{٣٤٩}/_٣
عنهم ، وأنهم يُجيزون الأمرين مطلقاً .

حكى ذلك الأبذى فى «باب القسم» من (شرح الكُراسَة) ^(١) ، وقد
يُنقل المؤلف عن مذهب البصريين إلى مذهب غيرهم إذا رآه نظراً ،
ويخالف هنا مذهبَه فى سائر كتبه . وقد مر لذلك نظائر .

وهذا الجواب ضعيف والجواب عن الثانى : لم يحضرنى الآن .
ثم قال : « وَقَلْ بَعْدَ مَا وَلَمْ يَعْدَ لَأَ .. إلى آخره .

هذه المواضع التى لحاق النون فيها قليل ، وذلك مواضع أربعة :
أحدها : أن يقع الفعل بعد (ما) فلحاق النون فيه قليل ، والأكثر
أن تقول : مايقوم زيد ، وقد جاء نحو (مايقومُ زيدُ) قليلاً .
وقد تحتمل (ما) فى كلامه أن تكون النافية كما مثّل ، ويحتمل أن
يريد (ما) الزائدة ، وبه فسرها ابن الناظم ^(٢) ، وهى التى تقع فى نحو :
« ومن عِصَّةٍ مَا يَنْبُتُنْ شَكِيرُهَا » .

(١) فى الأصل ، وس «الكرامية» وما أثبتته من (ت)

والأبذى هو أبو الحسن على بن محمد بن محمد الخشنى الأبذى ، نحوى ، من أهل
المعرفة بكتاب سيبويه ، والواقفين على غوامضه ، ومن أحفظ أهل وقته لخلافات
التحويين (ت ٦٠٨ هـ)

(٢) شرح ابن الناظم : ٦٢٢

وقولهم : «بِأَلَمَ مَا تَخْتَنُّهُ»^(١) ، وقولهم : «بِعَيْنِ مَا أَرَيْتُكَ»^(٢) ، وقول جَذِيمَةَ^(٣) :

رَيْمًا أَوْفَقِيْتُ فِي عَلمِ
تَرَفَعَنْ ثَوْبِي شَمَمَالاتُ

وقد تقدم ذكره^(٤)، وما حكى يونس من قولهم : رَيْمًا تَقُولُنَّ ذلك ، وَكَثُرَ مَا تَقُولُنَّ ذاك وكذلك يقال : فَلَمَّا يَقُومُنَّ زَيْدٌ ، وهذا جائز في الكلام على قَلَّةِ ، وذلك مع لزوم (مط) فأشبهت لام [الأمر]^(٥) ، في لزومها الفعل المستقبل طالبة بالنون .

وأيضاً ، فإن الكلام غير واجب ؛ إذ هو مستقبل ، ودخلت (ما) تشبيهاً لها في توكيدها الكلام بـ (ما) اللاحقة في الشروط ، فحُسِّنَ إدخال النون ، وكذلك يقال في (ما) إذا حُمِلَتْ في كلامه على أنها النافية : لَمَّا كان الكلام غير واجب أشبه الاستفهام وغيره ، فدخلت النون .

والأولى أن يُحْمَلَ كلامه على الوجهين ، ولذلك لم يقيدُها بالنافية ، وإلا فلو أراد النافية لقال : «وَقَلُّ بَعْدَ نَفْيِ مَا وَلَمْ وَلَا» لكن كان الأولى به أن يبيِّن ذلك ، وإلا فيدخل عليه أيضاً (ما) الاسمية الموصولة ، وإن كان بعيداً أن يتوهم دخولها .

(١) سبق الاستشهاد به . انظر ص ٥٣٨ .

(٢) سبق الاستشهاد به . انظر ص ٥٣٨ .

(٣) سبق الاستشهاد به . انظر ص ٥٤٠ .

(٤) انظر : ص ٥٤٠ .

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة ، وليست في النسخ . والله أعلم .

والثانى : أن يقع بعد (لم) الجازمة ، فإن النون تدخله أيضا ، ولكن قليلاً ، لكون المنفى غير واجب ، فيجوز لك أن تقول : لم يَقُومَنَّ زيدٌ ، ومنه ما أنشده ابن جني من قوله (١) :

* واحمرَّ للشرِّ ولمَّ يَصْفَرَّا *

وأنشد سيبويه (٢) :

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا
شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

قال سيبويه (٣) : شَبَّهه بالجزاء حين كان مجزوما ، وكان غير واجب .

ويقال : أقسمتُ عليك لَمَّا لَمْ تَفْعَلْنِ ، لَمَّا كان في القسم شَبَّهُ بقولهم : نَتَفَعَلْنِ ، لأنه طلبُ مثله .

لكن جعله الناظم آتياً في الكلام (٤) : لقوله : (وقل) .

وإنما يُطلقُ هذه العبارة في الغالب على الجائز في الكلام ، وسيبويه لا يُجيزه إلا في الشعر في الاضطرار . ووجه ذلك الحملُ على (لا) و (ما) .

(١) انظر سرَّ صناعة الإعراب ٦٧٩/٢ .

(٢) الكتاب ٥١٦/٣ ، ونوادر أبي زيد ١٣ ، وابن الشجري ٣٨٤/١ ، والإنصاف ٦٥٣ ، وابن يعيش ٤٢/٩ ، والخزانة ٤٠٩/١١ ، والعيني ٤٢٩/٤ ، والتصريح ٢٥٠/٢ ، والهمع ٤٠٠/٤ ، والأشعوني ٣١٨/٣ .

والرجز لابن جبابة اللص أو غيره . يصف جبلاً قد عمَّه الخصب ، وحفه النبات وعلاه ، فصار كالشيخ المعمم . وإنما خص الشيخ لوقاره في مجلسه ، وحاجته إلى الاستكثار من الثياب

(٣) الكتاب ٥١٦/٣

(٤) يعني في النثر والسعة .

والثالث : أن يقع بعد (لا) النافية / لأن الناهية قد تقدمت له قبل $\frac{٢٤٢}{٣}$ في الأدوات الطلبية، فيجوز هنا أن تقول أعجبنى رجل لايقومن غدا، لكنه قليل .

ومنه قوله تعالى : {وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً} (١) . ف (لَا تُصِيبُ) ليس فيه إلا النفي بـ (لا) فدخل النون مع (لا) جائز .

وقد تأوله المبرّد على أن المعنى النهى ، وهو واقع على الظالمين ، كانه قال : لَا تَتَعَرَّضُنَّ لِأَنْ تُصِيبَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ، كقولهم : لَا أَرَيْنَاكَ ههنا ، وكقوله تعالى : {لَا يَحِطُّمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ} (٢) .

وهذا عند الناظم خلاف الظاهر من الآية ، وإنما قوله : «لَا تُصِيبُنَّ» في موضع الصفة لـ {فِتْنَةً} وغير هذا تكلف .

والرابع : أن يقع بعد غير (إمّا) من الأدوات الشرطية ، وذلك قوله : «وَعَبَّرَ إِمَّا مِنْ طَوَائِبِ الْجَزَا» .

أى إن نون التوكيد تدخل أيضاً على الفعل الواقع بعد الأدوات الطلبية للجزاء ، ماعدا (إن) الداخلة عليهما (ما) فقد تقدم حكمها .

(١) سورة الأنفال / آية : ٢٥

(٢) سورة النمل / آية : ١٨ .

فإذا قلت : إن تقومن أكرمك ، ومهما تطلبن أعطك ، ومتى تأتيني أكرمك ، وحيثما تكونن أذهب إليك ، وكذلك سائرهما ، فهو جائز ، لكنه قليل ، وأنشد سيبويه^(١) :

مَنْ يُثَقِّفَنَّ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَبٍ
أبداً وَقَتْلُ بَنِي قَتَيْبَةَ شَافِي

والعلة كونه غير واجب قال سيبويه^(٢) : وقد تدخل النون بغير (ما) في الجزاء ، وذلك قليل في الشعر ، شبهوه بالنهي حين كان مجزوماً غير واجب . ويحتمل كلام الناظم أن أدوات الشرط مسوغة لدخول النون مطلقاً ، سواء كان الفعل معها في جملة الشرط أو في جملة الجزاء ؛ إذ لم يقيد ذلك بفعل الشرط ، فيجوز على هذا أن تقول : إن تكرمني أكرمك ، ونحو ذلك وعلى ذلك قال الشاعر ، وهو ضمرة بن ضمرة النهشلي^(٣) :

نَبَتْ نَبَاتَ الْخَيْرِ زُرْنِي فِي الثَّرَى
حَدِيثًا مَتَى مَا يَأْتِكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا

وأنشد أيضاً لابن الخرع^(٤) :

(١) الكتاب ٥١٦/٣ ، والمقتضب ١٤/٣ ، والخزانة ٣٩٩/١١ ، والعيني ٢٣٠/٤ ، والتصريح ٢٠٥/٢ ، والهمع ٤٠١/٤ ، والأشمونى ٣١٠/٢ ، ٢٢٠/٣ والبيت لبنت مرة بن عاهان الحارثي ، قوله في مقتل أبيها ، قتلته باهلة ويتقفن : يدرك ويظفر به . والأب : الراجح . تقول : من ظفرك به من آل قتيبة فليس براجع إليهم أبداً ، لما في قتلهم من شفاء نفوسنا .

(٢) الكتاب ١٧/٣

(٣) سيبويه ٥١٥/٣ ، الخزانة ٣٩٥/١١ ، والعيني ٢٤٤/٤ ، والهمع ٤٠٠/٤ ، والأشمونى ٢٢٠/٣ وينسب البيت إلى النجاشي الشاعر أيضاً . يهجو قوماً ، ويصفهم بحدثان النعمة . والخيراني كل نبت ناعم . والخير : المال . معناه : نعيم نماء حسناً كما ينبت الخيراني في نعمته وإيناه ، أى وإن كنتم نبتم بأخرة فإن الخيراني متى يدرك ينفع

(٤) سيبويه ٥١٥/٣ ، والخزانة ٣٨٧/١١ ، ومعاني الفراء ١٦٢/١ ، والعيني ٢٢٠/٤ ، والتصريح ٢٠٦/٢ ، والهمع ٤٠١/٤ ، والأشمونى ٢٢٠/٢ والشعر لعوف بن عطية بن الخزرج ، أو للكثير بن ثعلبة . ومعناه واضح .

فَمَهْمَا تَشَاءُ مِنْهُ فَرَاةٌ تُعْطِيكُمْ

وَمَهْمَا تَشَاءُ مِنْهُ فَرَاةٌ تَمْنَعَا

قال الأعلام^(١) : ليس من مواضع النون ، لأنه خبر يَحْتَمِلُ الصدق والكذب .

ثم لما ذكر مواضع لحاق النونِ الفعل ، أخذ يتكلم في حكم آخرِ الفعل ، وما يَعْرِضُ له من التَّحْرُكِ بغير حركته ، أو من حَذْفِهِ ، أو نحو ذلك . فقال : «وَأَخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحَ» إلى آخره .

يعنى أن آخر المؤكَّد لا يخلو إما أن يكون قد لَحِقَهُ ضميرٌ أولاً ، فإن لم يَلْحَقْهُ ضمير فإن الآخر يُحْرَكُ بالفتح ، نحو قَوْلِكَ : (افْعَلْنَ) في الفعل ، و (افْعَلْنَ) أيضاً .

ومنه مأمثلٌ به في قوله : (كَابِرْزَا) أراد ابْرُزْنَ ، فابْدلها ألفاً ، ومنه^(٢) .

* وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا *

وقوله أيضاً^(٣) :

* فَلَا يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبِلَادَ *

(١) هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوى الشنتمرى ، كان عالماً بالعربية واللغة ، ومعانى الأشعار ، حافظاً لها ، حسن الضبط لها ، مشهوراً بإتقانها (ت ٤٧٦هـ) .

(٢) للأعشى ، وسبق الاستشهاد به ، وصدره :

* وَإِيَّاكَ وَلَا مِيتَاتٍ لَا تَقْرِبُنَهَا *

(٣) للأعشى أيضاً ، وسبق الاستشهاد به ، وهو بتمامه :

فَلَا يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبِلَادَ دَ مِنْ حَنَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي

فلا بد من الفتح ، وذلك أن آخر الفعل إما أن يكون ساكناً أو متحركاً ، فإنه كان ساكناً ك (اضْرِبْ ، ولا تَضْرِبْ) فلا بد من التحريك ، لأن النون ساكنة إن كانت الخفيفة ، وكذلك إحدى نونى المشددة ، / $\frac{٢٤٣}{٣}$ وهى الأولى ، ساكنة ، لأن الحرف المشدّد من حرفين ، فالتقى ساكتان ، فإذا حُرِّك فإمّا بالفتحة ، أو بالضمة ، أو بالكسرة ، فلا يجوز تحريكه بالكسرة لا لتبّاسه بفعل المؤنث نحو : لاتَضْرِبْنَ ياهنّد ، ولا بالضمة أيضاً لأجل التباسه بفعل الجماعة المذكّرين نحو : لاتَضْرِبْنَ يازيدون ، فلم يبق إلا الفتح .

وإمّا أن يكون آخر الفعل متحركاً نحو : لَيَضْرِبْ ، فى جواب القسم ، فلا بدّ من التحريك بالفتح أيضاً ؛ إذ لو بقى على حركته لالتبس بفعل الجماعة .

وهذا القسم داخل تحت قوله : «وَأَخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحَ» دلّ على مراده فيه أنه قال بعد : (واشْكَلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ) إلى آخره ، قدل على أن الأول لم يتصل به ذلك المضمّر .

ولا يختص هذا الحكم بالصحيح الآخر ، بل يجرى فيما آخره وأو أو ياء [نحو] هل تَغْرُوزُنْ يازيدُ ؟ وهل تَقْضِيْنُ ياعمرُو ؟ إذ لم يُفَرِّقْ بين صحيح ومعتل ، لكن يبقى ما آخره محذوف للجزم أو شبهه .

وذلك إذا قلت : اغْرُ ، واقْضِ ، فأردت إلحاق النون ، هل يردّ الآخر أولاً ؟ وإذا اتبعت ظاهر كلامه فلا بدّ من الردّ ، لأنه قال : (وآخر المؤكّد افْتَحَ) فيقتضى أن محذوف آخره لابدّ من ردّه ، حتى يحصل فيه

هذا الحكم ، وهذا صحيح ، فتقول : اغزُونُ يازيدُ ، واقضينُ ياعمرُ ، وكذلك إذا لحقت النون في الجزاء نحو : إمَّا تَقْضِينَ ، فافعلْ كذا ، وإمَّا تَغْزُونَ فافُتِّت .

وأما الألف فلا يمكن فتحها وهي ألف ، فلا بد من النص على الحكم فيها ، فسيأتي ذلك له إن شاء الله .

ولم يتكلم ههنا إلا على اللغة الشهيرة ، ولبنى فزارة لغة فيما آخره ياء وهو حذفها ، فيقولون : هل تَقْضِينَ يازيدُ؟^(١) . وعليه أنشدوا^(٢) :

وَابْكُنْ عَيْشًا تَوَلَّى بَعْدَ جِدَّتِهِ
طَابَتْ أَصْلَانُهُ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ
وقال الطرماح^(٣) :

ولئن أردت لأن ترى بك زُنْدَتِي
لَتَرَنَّ زُنْدَةً مَرْخَةً وَعَفَارِ
وجمهور العرب على ما تقدم ، ومنه قوله تعالى : [قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ]^(٤) ، وقوله : [فإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى] الآية^(٥) . وأنشد سيبويه^(٦) :

فَلَتَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدُ وَلِيَرَكَّ بَنُ
جَيْشُ إِلَيْكَ قَوَادِمُ الْاَكْوَارِ

(١) في جميع النسخ «هل تَقْضِينَ» بإثبات الياء . والصواب ما أثبتته .

(٢) المغني ٢١١ ، والهمع ٤٠٢/٤ ، والدرر ١٠٢/٢ ، والسبع الطوال ٢٨٣ ، وقبلة : يا عمرُ أحسنْ نَمَاكُ الله بالرشدِ وأقر السلام على الأنقاء والتُمدِ

(٣) لم أجده حتى الآن

(٤) سورة سبا / آية : ٢

(٥) سورة البقرة / آية ٢٨ ، وطه / آية : ١٢٣

(٦) للناطقة الذيباني ، وسبق الاستشهاد به .

وإن لَحِقَه ضمير ، فلا يَخْلُو ذلك الضمير أن يكون حرفَ لينٍ أولاً ، فإن كان حرفَ لينٍ ، وهو الألف والياء والواو ، فالآخرُ يحركُ بِمَجَانِسِ ذلك الحرف ، فإن كان أَلْفًا حُرَّكَ الآخر بالفتح ، لأن الفتحة هي المَجَانِسَةُ له ، فتقول : اضْرِبَانُ يَزِيدَانِ ، وإن كان يَاءً حُرَّكَ بالكسر ، نحو : اضْرِبَيْنُ يَاهُنْدُ ، وإن كان واوا حُرَّكَ بالضم نحو : اضْرِبَيْنُ يَزِيدُونَ وهذا معنى قوله : «واشْكُلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَانَسَ» إلى آخره وضمير «اشْكُلُهُ» عائد على «الآخر» .

والشُّكْلُ: هو التحريك ، أى حَرَّكَ آخِرَ الفعل إذا كان قبل مضمراً ، هو حرفُ لينٍ بما جَانَسَ ذلك اللَّيْنِ . وَمُجَانِسُ كل حرفٍ من الحركات معلوم ، وذلك قوله : (بِمَا جَانَسَ مِنْ تَحْرُكٍ قَدْ عَلِمَا) إذ من المعلوم مجانسةُ / الضمة للواو ، والفتحة للآلف ، والكسرة للياء .

٢٤٠
٣

وإن لم يكن الضمير حرفَ لينٍ ، ولا يكون إلا ضميرَ نصبٍ للمخاطَبِ أو الغائب ، نحو : هل يَضْرِبُكَ زَيْدٌ ؟ وهل تَكْرُمُهُ أَنْتَ ؟ فلا حكم له أيضاً ، لأنه ككلمة أخرى ، فالنون إنما تَلْحَقُ قبله ، فكانه لم يَلْحَقْهُ شيء ، فكان تحريكه بالفتح .

فالحاصل من كلامه ، ومن التفصيل المذكور ، أن ما اتَّصَلَ بِهِ ضميرُ رفعٍ بارزٌ ، هو حرفُ لينٍ ، فحركةُ الآخر بِمَجَانِسِ ذلك الحرف ، وإن لا فلا بُدَّ من الفتح .

وقوله : «لَيْنٌ» أصله لَسِيْنٌ ، فَخَفَّفَ ، وهو بدل من «مُضْمَرٍ» أو عطفُ بيانٍ ، أو نعت . ولما كان ، وهو اللَّيْنُ ، تارة يَتَّبِعُ مع النون إذا لُحِقَتْ ، وذلك إذا كان أَلْفًا ، وتارة لَا يَتَّبِعُ ، وذلك إذا كان ياءً أو واوا ، شَرَعَ فِي ذلك ، فقال :

والمُضْمَرُ اخْذِفْنُهُ إِلَّا الْأَلِفُ

وإنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفٌ

فَجَعَلَهُ مِنْهُ رَافِعًا غَيْرَ أَلِيَا

وَالْوَاوِيَاءُ كَأَسْوَغَيْنِ سَفِيَا

وَاخْذِفْنُهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي

وَاوِيَا شَكْلُ مُجَانِسٍ قَفِي

نَحْوُ اخْشَيْنَ بَاهِنْدُ بِالْكَسْرِوِيَا

قَوْمُ اخْشَوْنُ وَاضْمُ وَقِسْ مُسَوِيَا

يعنى أن المضمر المذكور ، وهو اللين ، لابد من حذفه إذا لحقت إحدى النونين ، فتقول : اضْرِبْ يَزِيدُونَ ، واضْرِبْ يَاهُنْدُ ، فتُحذف الواو والياء ، لأنهما ساكنتان ، والنونان كذلك ، فَيَلتقى ساكنان ، فيُحذف اللين لالتقائهما ، ماعدا الألف ، فإنها لاتُحذف ، فلا تقول فى (اضْرِبْ) : اضْرِبْ يَزِيدَانِ ، لالتباسه بفعل الواحد ، فابْقُوا الألف ولم يَضُرْ بقاءها ، وإن كان اجتماع الساكنتين حاصلًا ، لأن النون المشددة بعد الألف [كالمشدد بعد الألف] ^(١) فى رادٌ ، ودابةٌ ، وشابةٌ .

فإن قلت : فهلاً قالوا : اضْرِبْ يَاهُنْدُ ، واضْرِبْ يُونُ ، لأنهم أيضا يقولون : تُمُودُ الثوبُ ، وهلْ تَضْرِبُ يَاهُنْدُ؟ تريد تَضْرِبُ يَاهُنْدُ ، وأصمٌ ، ومُدِيقٌ ، فى تصغير أصمٌ ، ومُدِيقٌ .

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل ، وأثبتته من (س ، ت)

فالجواب : أن الحذف إذا لم يقع به لبسٌ أولى ، لأنه أخف ،
بخلاف ما إذا كان ملبساً ، فإنه مُجْتَنَّبٌ فتقول : اضْرِبَانْ ، وهل
تَضْرِبَانْ ؟ كقوله تعالى : {وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ} (١) .

وإطلاقُ الناظم ، مع ذِكْرِهِ ما آخِرُهُ أَلْفٌ ، مُشْعِرُ بَأْنِ ما آخِرُهُ
وَأَوْ أَوْ يَاءٌ مُسَاوٍ فِي هذا الحكم لما آخِرُهُ حرفٌ صحيح ، فإنه لم يَتَكَلَّمْ
فيه بغير ما حَصَلَ فِي إطلاقِ العبارة ، فيقتضى أَنْ مِثْلُ (يَغْزُو ،
وَيَزْمِي) إِذَا اتَّصَلَ بِهِ وَاو الضمير أو يَأْؤُهُ قَلَتْ فِيهِ : هل تَغْزُنُ
يازيدون؟ وهل تَزْمُنُ؟

وكذلك فِي الياء تقول : هل تَغْزِنُ يَاهنْدُ؟ وهل تَدْعِنُ؟ فتُحذفُ
المضمِر ، كما نَصُّ عَلَيْهِ ، وَتُحذفُ الآخر ، لأنه كان قَبْلَ لَحَاقِ النون
مع وَاو الضمير ويائه محذوفاً ؛ إِذْ كُنْتَ تقول قبل النون : هل تَغْزُونُ
يازيدون؟ وهل تَزْمُونُ؟ وهل تَغْزِينَ يَاهنْدُ؟ وهل تَزْمِينَ؟ فلما جَاءَتْ
النون / حُذِفَ الضمير أيضاً على ما قال ، فَحُذِفَ الآخرُ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى ^{٢٤٥}_٣
النصِّ عَلَيْهِ ، لأنه قد كان محذوفاً ، وليس حذفه لأجل نون التوكيد ؛ بَلْ
للتصريف فإنما موضعُ ذِكْرِهِ بَابُ آخر .

ومن مثله قولُ خَالِدِ بْنِ سَعْدِ الْحَارِثِيِّ ، جَاهِلِيٌّ يَخاطبُ
امْرَأَتَهُ (٢) :

(١) سورة يونس / آية : ٨٩

(٢) اللسان (مرر ، مان)

والأمر : المصارين يجتمع فيها الْفَرْث . وَالْفَرْقُ : العظم الذي عليه اللحم ، فإذا أَكَلَ
لحم قَبِلَ لَهُ : مَفْرُوقٌ . وَقَبْلَهُ :

إِذَا مَا كُنْتُ مُهْدِيَةً فَاهْدِي مِنَ الْمَائِثَاتِ أَوْ قَطَعَ السَّنَامُ

يَأْمُرُ بِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ ، وَأَلْتَهْدِي مِنَ الْجَزِيرِ إِلَّا أَطْيَابِهِ . وَالْمَائِثَاتُ : جمع مائة ، وهى
لحمة تت السرة إلى العانة ، وقيل : السرة وما حولها .

وَلَا تُهْدَى الْأَمْرُ وَمَا يَلِيهِ

وَلَا تُهْدِنُ مَغْرُوقَ الْعِظَامِ

وأما إذا كان الضمير ألفاً نحو : هل تَغْزُونَ؟ وهل تَرْمِيَانِ؟ فإنها تبقى على حالها فتقول : هل تَغْزُونَ؟ وَاغْزَوَانُ ، وهل تَرْمِيَانُ؟ وَارْمِيَانُ .
وفتح آخر الفعل لأنه كان كذلك قبل لحاق النون ، فلم يَحْتَجْ إلى التَّنْبِيهِ عليه .

والعلة في بقاء ألف الضمير ما تقدم ، فقد حَصَلَ حَكَمُ الصَّحِيحِ الْآخِرِ ، والمعتل الآخر بالواو أو بالياء مع التجرد من الضمير ، ومع لحاقه .
ويبقى قسم واحد وهو المعتل الآخر بالألف مع التجرد من الضمير ، نحو : يَخْشَى ، وَيَرْضَى ، وَخَشَى يَارِزِيدُ ، وَارْضَ ، ومع لحاقه نحو : ارْضُوا يَارِزِيدُونَ ، وَارْضُوا يَارِزِيدَانِ .

أما هذا الأخير : فداخل أيضاً تحت الاستثناء في قوله : «إِلَّا الْأَلْفُ»
فإنها لا تُحذف أصلاً ؛ بل تبقى على حالها قبل لحاق النون ، كما تقدم في الياء والواو .

وأما ماعده فأخذ في حكمه فقال : «وإن يَكُنْ في آخِرِ الْفِعْلِ أَلْفٌ» يريد أن الفعل إذا كان في آخره ألف نحو (يَرْضَى ، وَيَخْشَى) فإنه على قسمين : أحدهما : أن يكون ذلك الفعل قد رَفَعَ فاعلاً ليس بياء الضمير ولا واؤه .
والثاني : أن يكون قد رَفَعَ فاعلاً هو الواو أو الياء .

فإن كان الفاعل غير الواو والياء ، وسواء كان مضمراً أو ظاهراً ، فالحكم أنك تَقْلِبُ الألف ياء مطلقاً ، كانت منقلبة عن ياء ، كاسْعَيْنُ ، فإنه من (السَّعَى) أو عن واو كَارْضَيْنُ ، وكذلك المضارع منهما نحو : هل تَسْعَيْنُ؟ وهل تَرْضَيْنُ؟ لما يَأْتِي في التصريف إن شاء الله .

وإذا انقلبت ياءٌ فتحتّها ، وذلك: قوله : (فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعًا غَيْرَ
الْيَا وَالْوَاوِ يَاءً) والهاءُ فى (اجْعَلْهُ) عائدٌ إلى الألف . وفى (مِنْهُ) عائدٌ
إلى الفعل و (رافِعًا) حال من هاء (منه) و(غير) مفعول بـ «رافِعًا» و
«يَاءٌ» مفعول ثانٍ لـ «اجْعَلْ» أى اجعل الألف من الفعل ياءً حالةً كونه
رافِعًا غيرَ واوٍ الضمير ويائه ، فتقول : اخْشَيْنُ يازيدُ ، وارْضَيْنُ ،
ولْتَخْشَيْنُ ، ولْتَرْضَيْنُ .

ومثّل الناظم بقوله : «اسْعَيْنُ» من (السَّعَى) وهو العَدُو ، وأيضًا
العمل والكَسْب ومنه قوله تعالى : {فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ} ^(١) ، لا يريد
العَدُو فى المشى ، وإنما يريد العملَ والاكتساب ، وهو تفسير مالك بن
أنس فى الآية ، وهو موافقٌ للغة ، وكلُّ مَنْ وَلِيَ شَيْئًا على قوم فهو سَاعِرٌ
عليهم ، ومنه: السَّعَى على الأرملة واليتيم ، و(السَّاعِى) لوالِى الصدقة .
ومن مثّل هذا الفصل قولُ الشاعر ، أنشدّه سيبويه (٢) :

اسْتَقْدِرِ اللَّهَ خَيْرًا وَارْضَيْنِ بِهِ

فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ جَاءَتْ مَيَاسِيرُ

وإن كان الفاعل الواو والياء ، فإن آخر الفعل ، وهو الألف / ، ^{٢٤٦}
يُحذف ههنا ، وتبقى الياء والواو غيرَ محذوفتين ؛ بل تُحرَكُانِ بالحركة
المجانسة ، وذلك قوله : «واَحْذِفْهُ من رَافِعِ هَاتَيْنِ» [إشارةً إلى الواو
والياء ، والهاء فى «احْذِفْهُ» عائدٌ على الألف ، أى احذف الألف من
الفعل الرافع للواو والياء .

(١) سورة الجمعة / آية : ٩

(٢) الكتاب ٢٨/٣ ، وابن الشجرى ٢٠٧/٢ ، ٢٠٩ ، والمغنى ٨٣ وروايته فيها «دارت»

وهو لعثمان بن ليلى العذرى أو غيره . واستقدر الله : سله أن يقدر لك الخير .

وأما الواو والياء أنفسهما فلا يُحذفان ؛ بل يُثَبَّتَان ويُحَرَّكَان بالحركة المجانسة لهما ، فالواو تُحَرَّك بالضم ، والياء تُحَرَّك بالكسر ، فتقول : أَخْشَوْنُ يَازِيدُونَ ، وَأَخْشَيْنُ يَاهُنْدُ ، ومنه قوله تعالى : {لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْبَاقِينَ} ^(١) . وقال تعالى : {فَأَمَّا تَرَيْنِ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا} الآية ^(٢) .

وَدَلُّ على الإثبات فيهما قوله : «وفي واو ويا شَكْلٌ مُجَانِسٌ» لأنه لا يكون الشكْل إلا في مُثَبَّت .

واعلم أن كلامه في الألف والواو والياء قَرَضَهُ على أنها ضمائر ، لأنه قال : «واشْكَلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ» .

ثم قال : «والمُضْمَرُ أَحَدُهُنَّ إِلَّا الْأَلْفُ» ثم جرى على ذلك في بقية الكلام ، ولم يَتَعَرَّضْ لكونها علامات في لغة (يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةً) ^(٣) وكان حقه التنبيه على ذلك ، وأن الحكم فيهما مُسْتَوٍ ، لكن لما كانت لُغَةً قليلة لم يتكلم عليها ، ولا أنها ألف أو واو أو ياء ، سواء كانت ضميراً أو علامة ، فمعلوم أنه لا يختلف الحكم فيها بخلاف الاعتقاد .

وإنما لم تُحذف الواو والياء هنا ، كما حُذفت فيما إذا كان ما قبلهما من الحركة من جنسهما ، وفُرِّقَ بينهما مع أن الوجه أن لو كانا على حُكْمٍ واحد من الحذف أو الإثبات والتحريك ، لأن الواو والياء اللَّتَيْنِ ما قبلهما من جنسهما إذا

(١) سورة التكاثر / آية : ٦ ، ٧ .

(٢) سورة مريم / آية : ٢٦ .

(٣) ويعبر عنها كذلك بلغة «أكلوني البراغيث» وهي لغة طين أو إزد شنومة . يجعلون الفعل مع هذه الضمائر مسند إلى الاسم الظاهر ، ويعدون الضمائر أحرفاً دالة على التثنية والجمع ، (كما تدل التاء في (قامت هند) على تأنيث الفاعل .

جاء بعدهما ساكن حُدُفَتَا له نحو: اضْرِبُوا ابْنَ زَيْدٍ ، واضْرِبِي ابْنَ زَيْدٍ ، وإذا انفتح ما قبلهما لم يُحْدَفَا ؛ بل حُرِّكَا بمجانسهما نحو: اخْشَوْا اللَّهَ ، واخْشِي اللَّهَ .

فإن قيل : لِمَ لَمْ تُرَدِّ الألفُ المحذوفة فيقال : اخشأونُ ، واخشأينُ ، كما رُدُّ الساكن في (قُولاً) و (قُولُنْ) .

فقد أجاب المازني عن هذا : بأن لام (قُلْ) أصلها الحركة ، فلما حُرِّكَت رَجَعَتْ إلى أصلها ، فرجع الساكن فليست الحركة بعارضة ، بخلاف (اِخْشَوْنَ) ، فإن واو الجمع وياء المؤنث لا أصلَ لها في الحركة ، فكان تحريكهما عارضا ، فلم يُعْتَدَّ بالحركة ، فلذلك لم تُرَدَّ الألف .

وعُورِضَ هذا الجواب بـ (قُلِ الْحَقُّ) فَإِنَّ اللّامَ قد تحركت بحركة النقاء الساكنين ، ولم يُرَدِّ المحنوف .

فأجاب السِّيرافي : بأن الساكن لم يُرَدْ في (قُلِ الْحَقُّ) لأن الساكن من كلمة أخرى ، ولا يلزم لَمْ (قُلْ) أن يلقاها ساكن ، بخلاف (قُولُنْ) فإن النون تَبَيَّنَتْ مع الكلمة فصارت لازمة ، فلا بد من العِلَّتَيْنِ ، وهما لزوم النون ، وأصالة التحريك .

وقول الناظم : (قُفَى) أى اتَّبِع .

وقوله : (نحوُ اخْشَيْنُ يَاهنْدُ بالكسْرِ) تمثيلٌ للتحريك المجانس .

وكذلك قوله : (يَا قَوْمُ اخْشَوْنِىْ وَاضْمُمْ)

وقوله : (وقِسْ مُسَوِّيًا) أمرٌ / بالقياس على ماذكر ، وأنك ^{٣٤٧}/_٣ لاتقتصر على مثل ماذكر .

فإن قلت : ما فائدة الأمر بالقياس وقد علم أنه قياس ، وأن ينبّه على ذلك ، وأيضاً فـ «مُسَوِّيًا» ظاهر أنه لفائدة فيه؟

فالجواب : أن قوله : (وقِسْ) توطئة لقوله : (مُسَوِّيًا) وذلك أنه ذكر مثل هذه المسألة ، ممّا اللام فيه ياء ، وذلك (اسْعَيْنُ) وهو من (السَّعَى) و (اخْشَوْنُ) وهو من (الْخَشْيَةِ) فلو لم يقل : (وقِسْ مُسَوِّيًا) لم تدخل له غير ما كانت اللام فيه أصلها الياء ، واقتضى أن ما اللام فيه وأو على خلاف ذلك الحكم ، وهو غير صحيح ، لأنك تقول : اقْرَيْنُ ، وارْضَيْنُ . وقد قال (١) :

* اسْتَقْدِرِ اللَّهَ خَيْرًا وارْضَيْنُ به *

ومع الضمير : ارْضَوْنُ ، وارْضَيْنُ ، فلا فرق بين نوات الواو ونوات الياء ، فَنَبَّه على وجوب التسوية بين النوعين فقال (وقِسْ مُسَوِّيًا) . ولم يذكر هنا أن نون الرفع تُحذف ، ولابد من ذلك لأن النون التوكيدية إذا لَحِقَتْ اجتمع النونات ، فاستقبل ذلك ، فحذفوا نون الرفع ، فإذا وَقَف على الخفيفة حُذِفَتْ وروُجِعَ الأصل .

هذا التعليل يُعَلَّل به من يزعم أن ما لحقته نون التوكيد ، واتصل به ألف الضمير أو واؤه أو ياءه ، باقٍ على إعرابه وإليها ذهب الناظم .

(١) سبق الاستشهاد به ، وعجزه :

* فَبَيْنَمَا الْمُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ *

وقد تقدم تنبيهه على الإعراب فيه في « باب المعرب والمبنى » حيث قال : « وأَعْرِفُوا مُضَارِعًا إِنَّ عَرَبًا مِنْ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ » .

ومن يَزْعُمُ أنه مبني يُعَلَّلُ بأن نون الرفع حُذفت للبناء ، لا لاجتماع النونات ، فصار إذ ذاك يُشَبِّه المنصوب .

والناظم كان حقه أن يبيِّن حذفها ، ولا يَتَكَلَّمُ على ما يُعطيه المثل في قوله : (اخْشَيْنِ ، واخْشَوْنِ) ولكنه قد يَجْتَزِيءُ بالمثل في أمثال هذه الأشياء :

وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلِفِ

لَكِنَّ شَدِيدَةً وَكَسْرُهَا أَلِفٌ

وَالْفَاءُ زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكَّدًا

فَعِلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أُسْنَدًا

لما كان الناظم قد تَكَلَّمَ على حكم ما اتصل به الواو والياء من الأفعال ، أخذ يَتَكَلَّمُ فيما اتصل به الألف ؛ إذ حكمه مخالف .

وقد تقدم أنه لا يُحذف مع نون التوكيد ، فإذا ثبت فليثبتوه حكمان ذَكَرَهُمَا فقال : « وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلِفِ . لَكِنَّ شَدِيدَةً » .

هذا هو الحكم الأول ، يعني أن النون التوكيدية الخفيفة لا تقع بعد الألف ، إذا أُريدَ توكيدُ الفعل الذي في آخره أَلِفٌ ، سواء كانت تلك الألف ضميراً أو علامةً ، بخلاف الشديدة فإنها تقع بعدها مطلقاً فنقول : اضْرِبَانُ ، وَلْتَضْرِبَانُ ، وهل تَخْرُجَانُ ؟ ومنه قوله تعالى : { وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ } ^(١) .

(١) سورة يونس عليه السلام / آية : ٨٩

ولاتأتى بالخفيفة هنا فلا تقول : اضْرِبَانْ ، ولتَضْرِبَانْ ، وهل تَخْرُجَانْ؟

۳۴۸
۳ ووجه / ذلك : أن الألف ساكنة ، فإذا التقت مع النون وهى ساكنة لزم أحد أمرين : إما أن تبقى كما هى ، وذلك مُحْذُور ؛ إذ ليس فى الكلام الجارى على الألسنة العربية ساكنان فى كلمة يكون أولهما ألفا ، والثانى غير مدغم ؛ بل لابد من أن يكون مُدْغَمًا ، أو تُحذف الألف ، وهو القياس ، لكن يَلْتَبَسُ الاثنان بالواحد ، فيمتنع هذا القياس .

وأما النون : فإما أن تُحْرَكَ بالفتح أو بالكسر ، فإن تحركت بالفتح الذى هو الأصل التَّبَسَ بفعل الواحد ، وإن تُحْرَكَ بالكسر التبتست النون بنون الإعراب ، وإذا لم يكن سبيل إلى شئ من ذلك فلا بُدَّ أن تمتنع المسألة رأساً .

قال بعضهم : فمن وكَّد من العرب بالنون الخفيفة ، ثم عَرَضَ له تأكيدُ أمرِ الاثنین لم يتجاوز لفظه قبل التوكيد وإن أراد التوكيد ، وهو عنده معنى قول الخليل : إذا أردت الخفيفة فى فعلِ الاثنین كان بمنزلة إذا لم تُردِ الخفيفة فى فعلِ الاثنین ، فى الأصل والوقف ، لأنه لا يكون بعد الألف حرفٌ ساكن ليس بمدغم ، ولاتُحذف الألف فيَلْتَبَسَ فعلُ الواحد والاثنین^(١) .

وهذا المذهب الذى ذهب إليه الناظم ، وهو مذهب الخليل وسيبويه ، وقد مرَّ وجهه .

(١) الكتاب ٢/٥٢٥

وذهب يونس والكوفيون إلى جواز لحاق النون الخفيفة فعلَ الاثنين ،
والحجة لهم فيما ذهبوا أن النون الخفيفة مخففة من الثقيلة ، وقد أجمع الجميع
على أن الثقيلة تدخل هنا ، فكذاك النون الخفيفة .

وأيضاً أقصى ما فى الباب أن يقال : ذلك يؤدى إلى إلتقاء الساكنين فى
غير إدغام ، فكذاك جاء فى كلام العرب من غير إدغام ؛ إذ كانت الألف تقوم
مقام الحركة لإفراط مدّها ، فجاء فى قراءة نافع المدنى (قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي
وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي) ^(١) . بإسكان ياء «مَحْيَايَ» وصلًا ^(٢) ، وفيه الجمع بين
الساكنين على غير شَرْطه عندكم .

وحكى بعض العرب : «التَّقْتُ حَلَقَتَا الْبَطَانِ» ^(٣) ، بإثبات الألف مع لام
التعريف وعن بعضهم : ثُلُثَا الْمَالِ ^(٤) .

وقرى : (أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ) ^(٥) ، و { أَسْفَقْتُمْ } ^(٦) ، و { أَنْتُمْ أَشَدُّ
خُلُقًا } ^(٧) ، ونحو ذلك بإبدال الهمزة الثانية ألفًا ^(٨) ، و { هَأَنْتُمْ هَؤُلَاءِ } ^(٩) .

(١) سورة الأنعام / آية : ١٦٢

(٢) السبعة فى القراءات : ٢٧٤

(٣) من أمثالهم السائرة ، وانظر : كتاب الأمثال لأبى عبيد ٣٤٣ والبطان للقتب : الحزام الذى يجعل
تحت بطن البعير . ولكل بطن حلقتان فإذا التقتا عند الهرب وشدة العدو ، والراكب لا يقدر من
الخوف أن ينزل فيشده ، فقد تنهاى الشر . يضرب فى بلوغ الشدة ، وانتهائها إلى غايتها .

(٤) فى الانصاف (٦٥١) «وقد حكى عن بعض العرب أيضا أنه قال : له ثُلُثَا الْمَالِ بإثبات الألف» .

(٥) سورة البقرة / آية : ٦

(٦) سورة المجادلة / آية : ١٣

(٧) سورة النازعات / آية : ٢٧

(٨) انظر القراءات لهذه الأحرف وأمثالها فى : السبعة ١٣٤ ، والنشر ٣٦٢/١ وما بعدها .

(٩) سورة آل عمران / آية : ٦٦

وكذلك فى غير الألف نحو : { هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ }^(١) . و
 { أُولَئِكَ }^(٢) ، بالابدال أيضا . وهذه كلها يلزم فيها التقاء
 الساكنين .

فإن قلت : يمنع ذلك فى نون التوكيد ، فلا بد من القول به هنا : إذ
 لافرق بينهما ، لكن القول بذلك باطل ، فكذلك القول بالفرق باطل ، وفى
 المسألة حُجَج غير هذه .

وأجاب عنها البصريون^(٣) ، فأما كونها مخففة من الثقيلة ، فغير
 مُسَلَّم ، بل تقول : إنها غيرها لمخالفتها لها لفظا ومعنى .

أما (فى اللفظ) : فلأن الخفيفة تتغير فى الوقف ، فتقلب ألفا ،
 وتُحذف أيضا فى الوقف رأسا ، وتُسْقَطُ للساكن الآتى بعدها ، كما
 سيأتى ذكره إن شاء الله ، بخلاف الشديدة ، فلو كانت أصلاً لاعتُبر
 ذلك ، فلم يكونوا / ليغيروها بإبدالٍ ولا حذف .
 ٢٤٩

وأما (معنى) فلأن الشديدة أشدُّ تأكيداً من الخفيفة ، على ما نقل
 سيبويه عن الخليل ، وهو رئيس أهل اللغة^(٤) . ولو كانت أصلها لكان
 المعنى واحداً .

وأما ما نقل من السماع فقليل ، وإن سلّم فذلك سماع فى غير
 محل النزاع ؛ إذ لم يقل عربى قط : اضْرِبْ بِيَّانَ ، بالإسكان ، ولا هل
 تَضْرِبْ بِيَّانَ ؟

(١) سورة البقرة / آية : ٣١ .

(٢) سورة الأحقاف / آية : ٣٢ .

(٣) انظر (اختلاف البصريين والكوفيين فى هذه المسألة : فى : الإنصاف ٦٥٠ ، المسألة
 الرابعة والتسعون) .

(٤) الكتاب ٣/ ٥٠٩ .

فإن قلت : فالقياس يُثبت ذلك .

فالجواب : أن كَوْنَ العرب لم يتكلموا بذلك ، مع اعتيادهم للتوكيد بالنون ، دليلٌ على اعتزامهم أطراح ذلك القياس ، وإلا فلو كان معتبراً عندهم لنطَقُوا به ولو يوماً ما ، فتركُّهم له رأساً دليلٌ على أطراحه جُملةً .

وهذا من «باب الاستدلال بالأحكام» وهو باب معروف في الأصول ،
يجرى مجرى الاستدلال بالسمع ، وقد بيَّنه ابن جنى في «الخصائص»^(١).

وكان شيخنا القاضي - رحمه الله - يعتمد ، ويحتجُّ به .

ثم قال : «وكسرها ألف» هذا هو الحكم الثانى ، يعنى أن الحكم المعتاد لهذه النون ، والمألوف فى كلام العرب ، وهو الكسر ، وذلك إذا وقعت بعد الألف ، نحو : هل تَضْرِبَانُ ؟ واضْرِبَانُ .

وإنما كُسرت ، وكان الأصل فيها الفتح ، لأنها هنا زائدة بعد ألف زائدة ، فأشبهت نون الاثنين حين قلت : ضَارِبَانِ ، وَغُلَامَانِ . وأما فى غير هذا الموضع : ففُتِحَتْ لأنها حرفان ، الأول منهما : ساكن ، ففُتِحَتْ ، كما فُتِحَتْ نون (أَيْنَ) هذا تعليل سيبويه^(٢) . ثم قال : «وَأَلْفَا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدًا» إلى آخره .

يريد أن هذه النون المتقدمة ، وهى الشديدة ، إذا أُكِّدَتْ فعلاً لحقه ضميرُ جماعة الإناث ، وهو النون ، فهى التى تُؤَكِّدُ بها نون الخفيفة ، فزِدْ قَبْلَهَا أَلْفًا إذا أُدْخِلَتْها على ذلك الفعل .

فقوله : «مُؤَكِّدًا» حال من ضمير «زِدْ» وهاء «قبلها» عائدٌ إلى النون الشديدة المذكورة قبل ، و «فِعْلًا» مفعول بـ «مُؤَكِّد» أى زِدْ قَبْلَ الشديدة ألفاً حال كَوْنِكَ مُؤَكِّدًا فعلاً أُسْنَدُ إليه نونُ الإناث .

(١) الخصائص - باب فى تحارض السماع والقياس - ١١٧/١

(٢) الكتاب ٢٧/٣ هـ .

فأما زيادة الألف : فلا بُدُّ منها ، لأنك لو قلت : (اضْرِبْنِ) لكان مُسْتَثْقَلًا لاجتماع ثلاثة أمثال ، كما استثقلوا ذلك مع نون الرفع في (اضْرِبْنِ) حتى حذفوها ، ولم يمكن هنا الحذف لئلا يلتبس بفعل الواحد ان قلت : (اضْرِبْنِ) فاضطروا إلى أن زادوا ألفًا ، فصلوا بها بين الأمثال ، فزال القبح ، وخَفَّ الاستثقال ، وهذا معنى ما علَّل به سيبويه (١) .

فتقول إذا : اضْرِبْنَانِ ياهنداتُ ، وهل تَضْرِبْنَانِ ، ولا تَخْشَيْنَانِ ، وهَلَا تَرْمِيْنَانِ ، وما أشبه ذلك .

وأما إحالته في هذا الموضع على الشديدة وحدها دون الخفيفة ، فلمَّا تقدَّم ذكره في فعل الاثنين ، فالخلافُ فيهما واحد ، والتوجيه واحد ، فكل ما ذكر هناك فهو مذكور هنا ، فلا معنى للإعادة ، ومذهبه مذهب سيبويه والخليل والبصريين ما عدا يونس (٢) .

وبقى النَّظَرُ في النون بعد هذه الألف ، وحكمها الكَسْرُ كالنون في فعل / الاثنين ؛ إذ العلة في كَسْرهما واحدة ، وهي التشبيه بنون $\frac{٢٥}{٣}$ الاثنين .

والناظم لم يَنْصُرْ عليها هنا ، لكن تدخل له تحت عبارته الأولى في قوله : «وكَسْرُهَا أَلِفٌ» إذ معناه : أن كسرها بعد الألف مألوف ، وهذه نونٌ بعد أَلِفٍ ، فتكون مكسورة ، فكان قولُه : « وَلَمْ تَقَعْ مَفْتُوحَةً بَعْدَ الْأَلِفِ » قاعدةٌ شاملة لما يقع في آخر الفعل من الألف سواء أكان

(١) الكتاب ٢٦٦/٣

(٢) المرجع السابق ٢٧٧/٣

ألف ضمير أو غيره كما هنا ، فقد حصل حكم كسرهما هناك ، فلا معنى لإعادة ذكرها .

وَأَحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفٌ
وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقَفَ
وَارْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا
مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عَدَمًا
وَأَبْدِلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلِفًا
وَقَفَا كَمَا تَقُولُ فِي قَفْنٍ قَفَا

تكلّم في هذه الأبيات على العوارض اللاحقة للنون ، وإنما تكلم في ذلك على النون الخفيفة ، فدلّ ذلك من كلامه على أنها المختصّة بهذه الأحكام التّغييرية ، بخلاف الشديدة ، وهو كذلك ، فإن الشديدة لا تتغيّر لقوتها في نفسها ، حين كانت من حرفين مدغم أحدهما في الآخر ، ولتحركها ، بخلاف الخفيفة ، فكلّ ما ذكر من التّغيير في الخفيفة متّنفّ عن الشديدة ، فإذا بقيّ الشديدة ساكن لم يؤثّر شيئاً ، وكذلك إذا وقفت عليها فلا تغيّر يلحقها من حذف ولا إبدال ؛ بل تقول : أَكْرِمَنَّ ابْنَ زَيْدٍ ، وَلَتَضْرِبَنَّ الرَّجُلَ ، وَلَتُكْرِمَنَّ زَيْدًا ، وكذلك تقول : يَازِيدُ اضْرِبَنَّ ، وَلَتَخْرُجَنَّ ، وَيَازِيدُونَ لَتَخْرُجَنَّ ، وَيَاهندا اخْرُجَنَّ .

وإن خففتها في الوقف على حدّ قولهم (١)

(١) الخصائص ٢٢٨/٢ ، ٣٢٠

والبيت مطلع قصيدة لطرفة (ديوان ٦٣) وبعده :

* وَمِنْ الْحُبِّ جُنُونٌ مُسْتَعِرٌ *

وهر : اسم امرأة - ومستعر : مشتعل ومتوقد

* أَصَحَّوَتَ الْيَوْمَ أَمْ شَأَقَّتْكَ هِرْ *

فلا أثر له، لأنها الشديدة، والوقف عارض^(١).

ثم نكر لحذفها موضعين:

لحدهما: إذا جاء بعدها ساكنٌ من كلمة أخرى، وذلك قوله: «وَأَخِيفُ خَفِيفَةً» يعني أن النون الخفيفة إذا رَفِقَهَا ساكن، يريد: جاء بعدها، فإنها تُحذف معه، فتقول اضْرِبْ ابْنَكَ، تريد: اضْرِبْ ابْنَكَ، وَلْتُكْرِمِ الرَّجُلَ، ولا تُضْرِبْ ابْنَكَ، ومنه قول الشاعر^(٢):

وَلَا تُهَيِّنِ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَزُكَّعَ يَوْمًا وَالدُّفْرُ قَدْ رَقَعَا

ولأنما حُذِفَتْ هنا لضعفها وسكونها، فلم تَقَوْ أَنْ تكون كالتنوين، فتكسّر للساكنين، لأن التنوين مختصٌ بما هو أقوى، وهو الاسم.

وهذه النون مختصةٌ بما هو أضعفُ وهو الفعل، وعلى أنهم قد عاملوا

(١) قال ابن جنى في الخصائص (٢/٣٢٠): «ومنها أنهم قد أجروا الحرف المتحرك مجرى الحرف المشدّد، وذلك أنه إذا وقع رَوِيًّا في الشعر المقيد سكن، كما أن الحرف المشدّد إذا وقع رويّا في الشعر المقيد خُفّف، فالمتحرك نحو قوله: وقاتم الأعماق خاوي المخترق فاسكن القاف وهي مجرورة والمشدّد نحو قوله:

* أَصَحَّوَتَ الْيَوْمَ أَمْ شَأَقَّتْكَ هِرْ *

فحذف إحدى الراءين، كما حذف الحركة من قال «المخترق» اهـ.

(٢) ابن الشجري ١/٣٨٥، والإنصاف ٢٢١، وابن يعيش ٩/٤٣، ٤٤، والخزانة ١١/٤٥٠، والمغنى ١٥٥، ٦٤٢، والعينى ٤/٣٣٤، والتصريح ٢/٢١٨، والهمع ٤/٤٠٤، والدرر ١/١١١، ٢/١٠٢، والأشمونى ٣/٢٢٥.

والبيت للأصمعي بن قريع السعدي، ولا تبين: من الإمامة، وهو الإيقاع في الذل والحقارة. وعُلّ لغة في (لعل) والركوع: الانتشاء والميل، وأراد به الانحطاط من المرتبة، والسقوط من المنزلة.

التوين معاملتها ، فقريء : { قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ } ^(١) . ولا الليلُ سابقُ النهارِ } ^(٢) ، وأنشدوا لأبي الأسود ^(٣) :

* ولا ذاكرَ الله إلا قليلاً *

ثم قال : « وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقَفَ » وهو الموضع الثاني لحذفها ، يعنى أن النون الخفيفة تُحذف أيضا إذا وقفت ، وكانت بعد ضممة أو كسرة ، ولا تكون بعد ضمة أو كسرة إلا لضميرٍ محذوفٍ واوٍ أو ياء ، فتقول : / يازيدون اضربوا ، ويا هندُ اضربي ، ويازيدون اخشوا ، وياهندُ اخشى ، وما أشبه ذلك .

٢٥١
٣

ووجه ذلك أن النون هنا شبيهةٌ بالتنوين ، لأن كل واحدة منهما زائدةٌ على الكلمة ، ساكنةٌ ، فلما أشبهتها عُولمت في الوقف معاملتها ، فكما قالوا في الوقف على المرفوع : هذا زَيْدٌ ، بحذف التنوين ، وفي الوقف على المخفوض : مررتُ بِزَيْدٍ ، كذلك قالوا فيما هو نظيرُ المرفوع والمجرور ، وهو المضمومُ والمكسورُ من الفعل : اضربوا ، واضربي . وهذا الذي قال جارٍ على اللغة الشهري .

وأما على قياس مَنْ قال : هذا زَيْدٌ ، ومررتُ بِزَيْدٍ ^(٤) ، فينبغي ألا تُحذف نون التوكيد ؛ بل تبدل واوٌ بعد الضمة ، وياءٌ بعد الكسرة . فتقول : اخشيني واخشوا ، وهو قياس صحيح .

(١) سورة لإخلاص / آية ١ ، ٢

وهي قراءة جماعة منهم إبان بن عثمان ، وزيد بن علي ، ونصر بن عاصم ، وابن سيرين والحسن ، وابن أبي إسحاق (البحر المحيط ٥٢٨/٨)

(٢) . وهي قراءة عمار بن عقيل بن بلال (البحر) المحيط ٢٣٨/٧

(٣) سبق الاستشهاد به في (باب إعمال اسم الفاعل) وصدده :

* فآلَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ *

(٤) هم أزد السراة ، يجرّون الرفع والجر مجرى النصب . وانظر : ابن يعيش ٧٠/٩

وهذا الذى قَرَّرَ الناظم : هو مذهبُ سيبويه والخليل^(١) .

وأما يونس : فلا يَحذفُ النونَ مطلقاً؛ بل يقول : اخشَوْوا، واخشَيْيَ على كل لغة، فيبدل الواوَ والياءَ النونَ.

وألزمه سيبويه^(٢) أن يقول ذلك في غير الموقوف نحو : هل تَضْرِبُوا؟ وهل تَضْرِبِي؟ لأن النون إذا كانت باقية هي أو بدلها، فالواجب ألا يرجع ما حُذِفَ .
ولما كان حذفُ النون هنا، على رأى الناظم، يَلْزَمُ معه رَدُّ ما حُذِفَ أخذ يبيِّن ذلك، فقال : « وَاَرَدُّ إِذَا حَذَفَتْهَا فِي الْوَقْفِ » . إلى آخره.

يعنى أنك إذا حذفتَ النونَ الخفيفة للوقف، فإنك تَرُدُّ ما حُذِفَ لأجلها في الوصل، من ضمير أو علامة رفع، وذلك قوله : يازيدون اضربُوا، وياهندُ اضْرِبِي، فرددت الواوَ والياءَ لزوال ما أوجب حذفهما، وهو النون الساكنة. وكذلك : اغزُوا يا زيدون، واغزِي ياهندُ.

ويونس هنا موافق للخليل وسيبويه في اللفظ ، ولذلك حكى عنه الموافقة للعرب.

وأما التفسير فمختلف، لأن الخليل يقول : هي واو الضمير وياؤه، وعلى قول يونس هما بدلُ من النون^(٣).

(١) في الكتاب (٢٢ / ٣) «وقال الخليل : إذا كان ما قبلها مكسوراً أو مضموماً ، ثم وقفت عندها لم تجعل مكانها ياء ولا واوا ، وذلك قولك للمرأة ، وأنت تريد الخفيفة : اخشِيْ ، وللجميع وأنت تريد النون الخفيفة : اخشَوْا ، وقال : هو بمنزلة التثنية إذا كان ما قبله مجروراً أو مرفوعاً »

(٢) الكتاب ٢ / ٢٢ هـ .

(٣) الكتاب ٣ / ٢٢ هـ .

فقول الناظم : (وَأَرْدُدْ مَا كَانَ عُدِمَ فِي الْوَصْلِ) جارٍ على مذهب الخليل، لا على مذهب يونس. وتقول على هذا : يَاهَنْدُ أَخْشَى، وَيَازِيدُونَ أَخْشَوْا؛ إِذْ كَانَ وَاءُ الضَّمِيرِ وَياؤه لَمْ يُحذفْ، فَلَمْ يَكُنْ ثَمَّ مَا يُرَدُّ. وعلى رأى يونس : أَخْشَيْي وَأَخْشَوْا، كما تقدم.

وتقول : يَاهَنْدُ هَلْ تَقُومِينَ؟ وَيَازِيدُونَ هَلْ تَقُومُونَ؟ فَتَرُدُّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ، وَتَرُدُّ أَيْضاً عِلَامَةَ الرَّفْعِ لَزَوَالِ مُوجِبِ حذْفِهَا.

وكذلك تقول : لِتَخْشَوْوُنْ، وَلِتَخْشَيْيْنِ، وَلِتَقْضُوُنْ، وَلِتَقْضَيْيْنِ.

وألزم سيبويه يونس أن يقول في هذا : لِتَخْشَوْا، وَلِتَخْشَيْي، وَلِتَضْرِبُوا وَلِتَضْرِبِي، فلا تُرَدُّ النون، لأنه يعوّض من التثوين الواو والياء، وفي قوله^(١) : ولكن العرب على مايقوله الخليل، وليس مع يونس سماع، وإنما قاله بالقياس على المفتوح، والمصيرُ إلى ماقالته العرب هو الواجب.

وفي قوله : «وَأَرْدُدْ» إلى / آخره من النُّطَرِ نظيرُ ما تقدم قبل هذا، ٣٥٢ من عدم تَنْبِيْهِه على حذف نون الرفع إذا أُتِيَ بنون التوكيد، فهأ هنا لا يَنْبِيْنُ أَيْضاً ما الذي يُرَدُّ، لأنه إذا قَدَّمَ أَنَّهُ يُحذف الضمير، ولم يذكر خلافه، فلا يفهم له هنا الردُّ إلا فيما حُذف، لكن هذا الموضع لا يعود عليه منه إشكال، وإنما يعود مما تقدم خاصة، فتأمل.

ثم قال : «وَأَبْدَلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلْفًا وَقَفًّا»

يريد أنك إذا وقفت على النون الخفيفة ، وكان ما قبلها مفتوحا، فلابد من إبدالها أَلْفًا، ولايجوز الوقفُ عليها وهى على حالها، فلا تقول : يَازِيدُ قَفَنْ، وإنما يقال : يَازِيدُ قِفًا.

(١) الكتاب ٥٢٢/٣.

وكذلك : يازيدُ اَرْضَيَا، وهل تَقْضِيَا؟ وهل تَدْعُوَا؟ في (اَرْضَيْنِ، وهل تَقْضَيْنِ؟ وهل تَدْعُونِ؟) وجه ذلك : شَبَّهَهَا بالتونين، فكما أنهم يُبدِلونه في الوقف، إذا تَبِعَ المفتوحَ، أَلْفًا فتقول : رأيتُ زَيْدًا، وأكرمتُ عَمْرًا، فكذلك هنا، فهما متساويان في الوقف هنا، يُحذفان مع المضموم والمكسور، ويُبدلان أَلْفًا مع المفتوح.

ومن مُثْل هذه المسألة قوله تعالى : {لِيُسْجَنَ وَيَكُونَ مِنَ الصَّاعِرِينَ^(١)}. وقوله : {كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا^(٢)} القراء كلهم على إبدالها في الوقف أَلْفًا. وقال الشاعر، أنشدته سيبويه^(٣):

* يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا *

وأنشد أيضاً قول الآخر^(٤):

* وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاعْبُدَا *

وأنشد أيضاً قول الآخر^(٥):

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمِ بِنَا فِي دِيَارِنَا

تَجِدُ حَطْبًا جَزْلاً وَنَاراً تَأْجُجَا

(١) سورة يوسف عليه السلام / آية : ٣٢.

(٢) سورة العلق / آية : ١٥.

(٣) سبق الاستشهاد به، ويعدّه :

شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّ مَعْمَا

(٤) سبق الاستشهاد به أيضاً، وصدره :

وَأَيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرِبُنَهَا

(٥) سبق الاستشهاد به في «باب البذل».

يريد : تَأْجُجْنَ، أى تَأْجُجُ، وهو مما لَحِقَتْهُ النون في الإيجاب ضرورة.

وقال الآخر، أظنه ابن أبي ربيعة^(١):

وَقُمَيْرٌ بَدَأَ ابْنَ خَمْسٍ وَعِشْرَ — رَيْنَ لَهُ قَالَتِ الْفَتَاتَانِ قَوْمًا
وقال الآخر^(٢):

* وَأَحْمَرٌ لِلشُّرِّ وَلَمْ يَصْفَرُ *

وذلك شهر.

وقوله : « كَمَا تَقُولُ فِي قِفْنٍ قِفَا » أى كما تقول في (قِفْنٍ) بالنون : قِفَا، بالالف. وينبغي أن يكتب الأول بالنون، والثاني بالالف، وإن كان القياس الكُتِبَ بالالف في النون الخفية مطلقا، اعتبارا بقَصْدِ الناظم من إظهار النون التى تُبْدَل، فهو لم يقصد فيها إلا كَوْنَهَا نُونًا حتى تَتَبَيَّنَ أولاً، ثم يحكم عليها بالإبدال.

(١) نواذر أبي زيد ٥٣٦، وابن الشجري ٣٢٤/٢، وديوانه ٢٢٦

وقمير : تصغير قمر. يريد أنه لما بدا النور، وظهر القمر آخر الليل، لأنه ابن خمس وعشرين ليلة قالت الفتاتان لي : قم لئلا يراك الناس.

(٢) سبق الاستشهاد به.

مالا ينصرف

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيَّنًا

مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْاسْمُ أَمْكَنًا

هذا باب «ما يَنْصَرِفُ ومالا يَنْصَرِفُ»

ولمَّا كان الكلام في أحكام (الصَّرْفِ) أو عدمه ثانيًا عن تصور معناه : ابتدأ الكلام في معناه، فأعلم أن (الصَّرْفَ) هو تنوين يلحق الاسم مُبَيَّنًا لمَعْنَى يكون الاسم بسببه أَمْكَنَ، أى يُدْعَى بأنه أَمْكَنُ، وذلك أن الأسماء عند النحويين على قسمين، وذلك باعتبار التمكن وعدمه : مُتَمَكِّنٌ، وغير مُتَمَكِّنٍ.

و(المتَمَكِّن) في اصطلاحهم : يطلق على ثلاثة معان :

/ أحدها : أنه المَعْرَبُ المتصَرِّفُ بوجوه الإعراب، فغيرُ المتَمَكِّن ٣٥٣
على هذا : ما اقتصر فيه على وجه واحد وإن كان مُعْرَبًا، نحو : أَيْمَنُ
اللَّهُ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ .

والثاني : أنه الاسمُ الذى تَعْتَوِرُ عليه المعاني الموجبة للإعراب،
وهى الفاعلية، والمفعولية ، والإضافة، فأسماءُ الإشارة على هذا متمكِّنة
وإن كانت مَبْنِيَّة ، وهذا أعمُّ من الأول ، وكلاهما غيرُ مرادٍ الناظم .

والثالث : وهو مراده ، أنه كل اسمٍ مستحقٌّ للإعراب ، لكونه لم
يُشَبَّه الحرف، أى هو متمكن في بابهِ ، وغير المتَمَكِّن : هو كل اسم
خَرَجَ عن استحقاق الإعراب ، لشبهِ حَصَلَ بينه وبين ما لا يدخله إعرابُ
أبدًا، وهو الحرف، أى لم يتمكَّن في الاسمية .

والأول على قسمين :

(مُتَمَكَّنٌ أَمْكَنَ) وهو الذى يَجْرِى بوجوه الإعراب على أصلها، من الرفع بالضمّة، والنصب بالفتحة، والجر بالكسرة ، وهذا هو الذى قَصِدَ بالذكر .
(ومتَمَكَّنٌ غيرُ أَمْكَنَ) وهو الذى نَقَصَ عن تلك الرُتَبَةِ، ولم يخرج عن بابهِ جملةً، وهو الجارى ببعض وجوه الإعراب وهو الرفع والنصب، نون بعضٍ وهو الجر.

فأخبر أن (الصَّرْفُ) تنوينٌ، و(التنوين) : نون ساكنة مَزِيدَة في آخر الاسم لمعنى يختصُّ به .
وذلك المعنى على أوجه :

منها أن يدل على بقاء الأصالة، ويسمى «تنوين الصَّرْفِ» وهو الذى أراد بقوله : «الصَّرْفُ تنوينٌ» أتى بالجنس الذى يشمل مايدل على الأصالة وما لا يدل على ذلك؛ بل على معنى آخر كـ«تَنْوِينُ التَّنْكِيرِ» الدالُّ على تنكير ما هو صالح للتعرف كـ(هَـ، وَهَـ، وَأَفْ) وكـ«تَنْوِينُ الْعَوْضِ» اللاحق عَوْضاً من مضاف إليه، كـ(جَيْنِذٍ، وَيَوْمَضٍ) ونحوهما، وكـ«تَنْوِينُ الْمُقَابَلَةِ» اللاحق مقابلاً لنون جمع المذكر، كـ (مُسْلِمَاتٍ)

ولما كان ذلك داخلاً عليه بيَّن أنه يريد منها ما هو دالٌّ على معنى الاسم، وذلك المعنى من أجله سُمِّيَ الاسم أَمْكَنَ ، و الأَمْكِنِيَّةُ، فكأنه قال: التنوينُ هو النون الدالَّةُ على الأَمْكِنِيَّةِ في هذا الاسم ، وذلك نحو : رجلٌ ، و فرسٌ ، وزيدٌ ، وعمرو .

فإن التنوين في هذه الألفاظ لا يدل على معنى زائد على الأَمْكِنِيَّةِ؛ إذ ليس عَوْضاً من شىء، ولا مقابلاً لشىء، ولا مُبْنِيّاً تنكيرَ شىء؛ إذ كان يلحق الفكرة والمعرفة، فتحصل تعريفُ (الصَّرْفِ).

ومقصوده بتعريفه تبيين أن مادخله (الصرف) يسمى مُنصرفاً،
ومالم يدخله يسمى غير منصرف، (فَصَهٍ، وَمَهٍ) ونحوه لا يسمى
منصرفاً، لأن ذلك التنوين فيه لم يلحق لمعنى الأمكنية، حتى لو فرضنا
فيه التعريف ببحقه التنوين.

وكذلك (إِذْ) في (حِينَئِذٍ) ونحوه لا يسمى مُنصرفاً، إذ لم يلحق لالاً
على الأمكنية.

وكذلك (مُسَلِّمَات) ونحوه لم يلحقه التنوين الصُرْفِي، حتى
لو فرضنا أن ليس له مقابلٌ لِلْحَقِّ.

وإذا ثبت هذا التعريف ورد عليه أسئلة :

أحدها : أن (الصرف) هو التنوين الدالُّ على معنى الأمكنية،
والأمكنية إنما وجدناها باستقراء مواقع التنوين، حتى رأينا أن تنوين
نحو (رجلٍ، وزيدٍ) إنما لحق / دالاً على معنى الأمكنية.

٢٥٤
٣

فمعنى الأمكنية لم نجده من غير ذلك؛ إذ لم تُشَافِهْنَا العربُ بذلك.
وإذا كانت معرفتنا لمعنى الأمكنية إنما صدرت من جهة (تنوين
الصرف) صار هذا التعريف دَوْرِيّاً لأننا لانعرف (الصرف) إلا بكونه يدل
على الأمكنية وهذا بالغرض، ومعنى الأمكنية لم نعرفه إلا بالصرف وهذا
بالاستقراء، والدَّوْرُ في التعريفات فاسد^(١).

والثاني : أن المعنى الذي عرّف به أتى به مُبْهِمًا؛ إذ قال : مُبَيَّنًا
معنى من شأنه أن يكون الاسمُ به أمكن.

وذلك المعنى لم يُعَيَّنْه باسمه ولا عرّفه، كما ينبغي في (التعريف)

(١) الدَّوْرُ - عند المناطقة - توقف كل من الشئيين على الآخر.

فحاصلُ ذلك أنه أحوال في (التعريف) على ما هو مُتَقَرَّرٌ إلى التعريف، ولم تُوضع الرسومُ إلا على البيان.

والثالث : أن المعرّف بالآلف واللام، والمضاف، إما أن يقول : إنها مُنْصَرَفَةٌ أو غيرُ منصرفة، فالقولُ بأنّها منصرفة غيرُ صحيح على مقتضى التعريف؛ إذ لم تُنْصَفْ بالصرْف وهو التنوين، وهذا بالحسّ، وإذا لم تُنْصَفْ به لم يصح أن يقال : إنها مُنْصَرَفَةٌ، والقولُ بأنّها غيرُ منصرفة باطل، وإن لم يلحقه الصرفُ الذي هو التنوين، وهذا بإجماع.

وأيضاً، يُطْلَقُ النحويون على المضاف وذِي الآلف واللام الانصرافَ كثيراً، فيقولون : إن غير المنصرف إذا أُضيف أو دخلته الآلف واللام انْصَرَفَ.

ولا يقال : إن الآلف واللام، والإضافة، لَمَّا كانا يُعاقبان التنوين سُمِيَ ما هما فيه منصرفاً حُكْماً للمُعاقِبِ بِحُكْمِ مَا عَاقَبَهُ، ولذلك دخله الجرُّ مع الآلف واللام والإضافة، فلا غَرَوُ أن سَمَوْهُ مُنْصَرِفًا - لأننا نقول : إذا كان الاسم الذي لا يُنْصَرَفُ لم يكن فيه تنوين - فما الذي عاقبت الإضافة أو الآلف واللام؟ فهذه ليست بمعاقبةٍ صحيحة، وإنما تَجْرِي المعاقبةُ بَيِّنَةً في نحو : الرجل، وغُلامٌ زيدٍ.

وأما مثَل : حَمْرَاءُ الْأَسَدِ، ومَسَاجِدُ بَنِي فُلانٍ، فما الدليل على هذا؟ والرابع : أن هذا التعريف يقتضى أن نحو : (مُسْلِمَاتٍ، وصَالِحَاتٍ) قبل التَّسْمِيَةِ، وكذلك بعد التَّسْمِيَةِ، نحو (عَرَفَاتٍ، وأَذْرَعَاتٍ) غيرُ مراد، لأن التنوين المذكور لم يلحقه.

وإذا كان كذلك فإذا قلت : هذه عَرَفَاتٌ مُبَارَكًا فيها، فمنعته التنوين والخفضُ على لغة من قال بذلك - فما الذي مُنِعَ هنا؟

فإن قلت : تنوينُ الصرف. فكيف هذا وهو تنوين مقابلة وإن كان مسمًى به؟ والدليل على ذلك بقاء اللفظ على ما كان عليه في اللغة الأخرى، ومعاملته معاملَةً مَالُو كان جَمْعاً حَقِيقَةً، ولا خلاف أن تنوين (عَرَفَاتٍ) قبل التسمية به هو

التنوينُ بعد التسمية به على اللغة الشهيرة. وقد قالوا : إنه تنوين مقابلة، فكَذلك بعد التسمية به.

فقد حصل في ظاهر الوجود أن تُم من المنصرف ما لا يدخله تنوينُ الصَّرْف المذكور، فصار التعريف غير مُتَعَكِّس^(١).

فأما السؤال الأول : فقد يجاب عنه بأن الدَّور ساقطُ في التعريف، لأن التعريف حَصَلَ أن الصَّرْف هو التنوينُ المفيدُ لمعنى الأَمَكْنِيَّة، فالصرف / متوقفٌ على معنى الأَمَكْنِيَّة، والأَمَكْنِيَّة لا تتوقفُ ^{٣٥٥}_٣ على معرفة (الصَّرْف) بل إنما تتوقف على معرفة حُصول وجوه الإعراب فيه، لأن وجوه الإعراب ما دخلت فيه واستوفاهَا إلا لمعنى فيه يسمَّى الأَمَكْنِيَّة، أى هو متمكِّن في وجوه الإعراب الثلاثة.

والتنوين الصَّرْفِي : تابعٌ لوجوه الإعراب بعد تقرُّر حصولها له، وإنما كان يكون دَوْرًا لو توقفت معرفة الأَمَكْنِيَّة على معرفة التنوين الصَّرْفِي، وليس كذلك.

وأما الثاني : فيجاب عنه بأن المعنى المعروف به مَشْرُوح، لأنه قال : «به يكونُ الاسمُ أَمَكْنًا» فاشتقُّ له من الأَمَكْنِيَّة وصفًا، فمعناه : يكون به الاسمُ ذا أَمَكْنِيَّة، والمعنى المراد هو الأَمَكْنِيَّة، فليس فيه إبهامٌ كما زَعَم.

وأما الثالث : فإن المنصرف إنما يطلق عند النحويين^(٢) في مقابلة غير المنصرف، فلا يقال للاسم : (مُنْصَرَف) إلا إذا كان بحيث

(١) العكس - عند المناطقة - تبديل في طرفي القضية لتنشأ قضية أخرى مساوية للأولى في الصدق. وعند الأصوليين - انتفاء الحكم لانتفاء العلة.

(٢) في (س، ت) : «عند المحققين».

يدخله المانع، فَيَمْتَنِعَ صَرْفُهُ، وذلك إذا كان فيه التَّنْوِين. (وغير الْمُتَصَرِّفِ) هو مامْنَعٌ تَنْوِينُ الصَّرْفِ، كما يقرُّه الناظم.

فإِذَا لا يقال فيما فيه الألف واللام أو الإضافة إنه (مُتَصَرِّفٌ)^(١) إلا بضربٍ من المجاز، وهو اعتبار المُعَاقَبَةِ على الجملة، حين كانا يُعَاقِبَانِ التَّنْوِينَ.

والدليل على ذلك : أن سيبويه إنما يقول فيما فيه الإضافة أو الألف واللام : إنه أَنْجَرٌ، ولا يقول : أَنْصَرَفَ. ألا تراه قال في «بابِ الْمَجَارِي»^(٢) : وجميعُ ما لا ينصرف : إذا دخلت عليه الألف واللام أو أَضِيفَ أَنْجَرٌ، لأنها أسماءٌ أُدْخِلَ عليها ما يَدْخُلُ على الْمُتَصَرِّفَةِ. ولم يقل : أَنْصَرَفَ، كما عُبِّرَ عَمَّا فيه التَّنْوِينُ بِالْمُتَصَرِّفِ، فالحقُّ فيما فيه الألف واللام ألا يقال فيه : مُتَصَرِّفٌ^(٣)، ولا غيرُ مُتَصَرِّفٍ، كما لا يقال للمثنى والمجموع على حَدِّهِ : إنه مُتَصَرِّفٌ أو غيرُ منصرف.

فإِذَا لا يَصْدُقُ على ما فيه الألف واللام أو الإضافة أنه مُتَصَرِّفٌ، لأنه لا تَنْوِينُ فيه، ولا غيرُ منصرف، لأنه لم يكن المانع له منه شِبْهُ الفعل؛ بل الألف واللام أو الإضافة.

وأما السؤال الرابع : فالجواب عنه أن المجموع بالألف والتاء لا يُسَمَّى مُتَصَرِّفًا، وإن كان ابن الناظم يَنَازِعُ في ذلك^(٤)، لأن «تَنْوِينَ الصَّرْفِ» مَفْقُودٌ منه وهو باقٍ على أصله، وكذلك إذا نُقِلَ إلى التَّسْمِيَةِ على اللغة الشهيرة اعتباراً بالأصل.

(١) ساقط من (س).

(٢) يعنى «باب مجارى أو آخر الكلم من العربية» وهو الباب الثاني من كتابه (١٣/١).

(٣) الكتاب ٢٢/١، وانظر كذلك ٢٢١/٣.

(٤) شرح ابن الناظم : ٦٣٣.

وأما مَنْ مَنَعَ فإنه اعتُبر حالة التسمية وهو إذ ذاك مفردٌ فيه تاء التانيث فأنشبه (عَلَقَاةً) إِذَا سَمَّيْتَ بِهِ رجلاً، فإنك تمنعه (الصَّرْفُ) فكَذَلِكَ (عَرَقَاتُ) ونحوه. وإذا كان معنى الإفراد فيه معتبراً^(١) خرج بذلك عن كَوْنِ تنوين مقابلة، لأن تنوين المقابلة مختصٌّ بالجمع، وهذا ليس بجمع.

فإن قلت : فكَذَلِكَ (عَرَقَاتُ) ونحوه مفردٌ على اللغة الشهيرة؛ إذ هو اسمٌ لجَبَلٍ بعينه.

فالجواب : أن معاملتهم إياه معاملةً الجمع في كونه يُجْرُ بما يُنْصَبُ به، ولا يُمنَع صَرْفُهُ مع توفرِ عللِ المنع وهو التانيث والتعريف - دليل على اعتبار معنى الجمع فيه، وعدم اعتبار معنى الإفراد، وهذا واضح والله الموفق.

وقوله : «أَتَى مُبَيَّنًا» جملة في موضع الصفة لـ(تَنْوِين) و(مَعْنَى) مفعول بـ(مُبَيَّنًا) و(به) متعلِّق بـ(يكون) والجملة في موضع الصفة.

فَأَلَفُ التَّائِيثِ مُطْلَقًا مَنَعُ

صَرَفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ

هذا أحد موانع الصرف، وهو الألف الذي للتانيث، وجملة الموانع التي ذكر هنا عشرة :

التانيثُ بأقسامه الثلاثة، والألف والنون، والوصف، والوزن بقسميه، والعَدْلُ، والجمع على (مَفَاعِلٍ) أو (مَفَاعِيلٍ) والعلمية، والتركيب، والعُجْمَة، وألف الإلحاق.

(١) في جميع النسخ «معتبر» وهو تحريف واضح.

وزاد بعضهم أَلَفَ التنكير، كَقَبَعْتُرى، ضَبَغْتُرى^(١)، مسمًى بهما، وهذا قليل فلم يَعتبره، وزيد أيضاً شِبْهُ العُجْمَةِ، وهو الجمع المتناهي مُسمًى به.
وقد ذَكَرَ الناظم التسميةَ به، وأخبر أنه ممنوع الصرف، ولم يُعَيِّن مانعَه.
والظاهر أنه مُنِعَ الصرفَ عنده تشبيهاً بأصله.
وزاد آخرُ : وشِبْهُ العَلَمِيَّةِ، كالألفاظ التوكيد، ولعلها تَدْخُلُ له تحت العَلَمِيَّةِ.
وابتدأ بألف التانيث، وهو أحد أقسام التانيث الثلاثة، وهو الذي يَمْنَعُ مطلقاً في المعرفة والنكرة، وذلك أنه جَعَلَ مانعَ الصرف على وجهين :
أحدهما : مامَنع مطلقاً.

والثاني : مامَنع في حال التعريف، دون حال التنكير.
فأما المانع مطلقاً : فثلاثةُ أشياء : أَلَفُ التانيث مقصورة أو ممدودة،
والوصفُ إذا اجتمع مع زائِدِي (فَعْلَان) أو مع الوَزن، أو مع العَدْل، ووزنُ
(مَفَاعِل) أو (مَفَاعِيل).

وأما المانع حالَ التعريف خاصةً فما سوى ذلك.
وابتدأ الناظم بالقسم الأول، وبألف التانيث منه، فقال : «فألفُ التَّأْنِيثِ»
إلى آخره.

يعنى أن الألف التي للتانيث، سواء كانت مقصورة أو ممدودة، يَمْتَنِعُ،
بدخولها وحدها، صرفُ الاسم الذي حَوَى هذا الألف، كَيْفَمَا وقع ذلك الاسم،
كان نكرة، أو معرفةً بالعلمية أو منكراً بعد التعريف.

(١) القبعثرى : الجمل العظيم، وهو أيضاً : الفصيل المهزول. والضبطرى : الشديد والأحمق. وكلمة
يفرَّعُ بها الصبيان.

وكذلك الإفراد والجمع والاسم والصفة، الحكم سواء في ذلك، فتقول: هذه امرأة حُبلى، وهذه بُشْرَى حَسَنَة، وَذِكْرَى بَلِيغَة، هذا في المقصورة.

وتقول في الممدودة: هذه صحراء، وَجَبَّة حمراء، وصفراء، وكذلك كَبْرِيَاءُ، وَسِيمِيَاءُ^(١)، وفي العَلَمِيَة نحو: زَكْرِيَاءُ، وعاشُوراء. وَإِنْ نَكُرْتَ قلت: زَكْرِيَاءُ آخَرُ.

وهذا مما لاختلاف فيه بين النحويين.

وأُطْلِقَ عليها في (صَحْرَاء) ونحوه لفظُ الألف اعتباراً بأصلها. والأصل: صَحْرَاءُ، بالفتح، فَقُلِبَتْ أَلِفُ التَّائِيثِ، وهى الثاني، همزةً لوقوعها طَرَفًا بعد أَلِف زائدة.

وقد يُحْتَمَلُ أَنْ يَرْجِعَ قَوْلُهُ: «مُطْلَقًا» لِلْمَنْعِ، كَأَنَّهُ قَالَ: إِنْ الْأَلِفُ يَمْنَعُ الصَّرْفَ مُطْلَقًا، فِي حَالِ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ. وَيَكُونُ قَوْلُهُ: «كَيْفَمَا وَقَعَ» رَاجِعًا إِلَى الْأَلِفِ، يَعْنِي سِوَاءَ أَكَانَ الْأَلِفُ بَاقِيًا عَلَى أَصْلِهِ غَيْرَ مُنْقَلَبٍ أَمْ مُنْقَلَبًا هَمْزَةً، الْحُكْمُ وَاحِدٌ فِي إِطْلَاقِ الْمَنْعِ.

ولعل هذا التفسير أسعدُ بكلام الناظم^(٢) لموافقته الاستعمال؛ إِذْ يُقَالُ: أَلِفُ التَّائِيثِ تَمْنَعُ مُطْلَقًا، وَوزن (مَفَاعِل) يَمْنَعُ مُطْلَقًا، يَعْنِي أَنَّهُ يَمْنَعُ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكْرَةِ، مَعَ أَنَّ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ لَا مَانِعَ لَهُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى.

وَجَعَلَ أَلِفَ التَّائِيثِ هُنَا مَانِعًا / مُنْفَرِدًا، وَشَأْنُ مَوَانِعِ الصَّرْفِ أَلَا^{٣٥٧}_٣ تَمْنَعُ إِلَّا إِذَا اجْتَمَعَ مِنْهَا سَبَبَانِ فَأَكْثَرُ، وَلَكِنْ هَذَا ثَابِتٌ فِيهِ، وَفِي مُوَازِنِ

(١) السُّيْمِيَاءُ : العلامة.

(٢) يَعْنِي : أَوْفَقَ لَهُ، وَأَعْرَضَ عَلَيْهِ.

(مَفَاعِلٍ، وَمَفَاعِيلٍ) وما عَداهما فهو الذى لا يَمْنَعُ وحده على ما سيأتى ذكره إن شاء الله.

وعلى أن كثيرا من متأخري النحويين يَرْتُون ذلك إلى علتين، لا إلى علة واحدة، طَرْدًا لما ثَبَت في غير ذلك.

فأما شيخنا القاضى - رحمه الله - فكان يقول : قد يقال : إنه أَشْبَهَ مافيه عِلَّتَانِ تَوْهَمًا، فكان اجتماع التائِثِ المعنوي مع اللفظي عِلَّتَانِ ثِنْتَانِ، وكان معنى الجمع مع لفظه الذى لانظيرَ له عِلَّتَانِ أيضا، طَرْدًا لقاعدة «اجتماع العِلَّتَيْنِ اللفظيةِ والمعنويةِ التى بسببها أُنْثِرَ الشُّبْهَ.

وغيره من شيوخنا وغيرهم يعبرون عن العِلَّتَيْنِ بالتائِثِ، ولزوم التائِثِ، وعبرَ عن ذلك شيخنا الأستاذ^(١) - رحمه الله - بلزوم حرفِ التائِثِ، وبقاء الكلمة عليه.

وفي (مَفَاعِلٍ) يقولون : المانعُ الجمعُ المُتَنَاهِي، وعدمُ النُّظيرِ في الأحاد، فقد صيِّروا العلةَ الواحدةَ عِلَّتَيْنِ.

والناظم إنما بَنَى على ظاهر الحال، وأن الاسم لم يُوجد فيه، في الظاهر، إلا علةً واحدة، ومافصلُ غيره فراجعُ إلى مَعْنَى واحدٍ في التحقيق. والله أعلم.

وإنما مُنَعَ صرفه كَيْفَمَا وَقَعَ، لوجود عِلَّةِ المنع، أما قبل التسمية فظاهر، وكذلك بعد التسمية، لأن العِلْمِيَّةَ إنما زادت ثِقَلًا وَسَبَبِيَّةً للمنع، فإن نُكِّرَ بعد التسمية زالت العِلْمِيَّةُ، وبقي على أصله قبل العِلْمِيَّةِ.

وجرى الناظم في هذا البيت على تذكير الألف إذ قال : «وَأَلِفُ التَّائِثِ مُطْلَقًا مَنَعٌ» ولم يقل : «مَنَعَتْ».

(١) هو أبو عبدالله بن الفخار، وسبقت ترجمته.

وكذلك قوله : «صَرَفَ الَّذِي حَوَاهُ» ولم يقل : «حَوَاهَا» وذلك جائز،
 فـ(الحَرَفُ) يجوز تذكيره وتأنيثه، كما قال (١):

* كَافًا وَمِيمًا وَسِينًا طَاسِمًا *

وكما قال (٢):

* كَمَا بَيَّنْتُ كَافٌ تَلَوُحٌ وَمِيمُهَا *

وَزَائِدًا فَعْلَانٌ فِي وَصْفٍ سَلِمٌ

مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءٍ تَأْنِيثٍ خُتِمٌ

هذا هو الأمر الثاني من موانع الصرف مطلقا، وهو الوَصْفُ، لكنه
 لا يمنع وحده؛ بل مع عَلَّةٍ أُخْرَى، وجَعَلَهُ مانعا مطلقا في ثلاثة مواضع،
 هذا أحدها، وهو مع زَائِدِي (فَعْلَانٌ) وهما الألف والنون.

ويريد أن الألف والنون إذا اجتمع مع الوصفية، وهو معنى قوله :
 «فِي وَصْفٍ» فإنه يَمْنَعُ صرفَ الاسم، سواء كان ذلك الاسم نكرة أو
 معرفة، فتقول : رَجُلٌ غَضْبَانٌ، وَإِنَاءٌ مَلَأْنُ مَاءً، ونحوه.

فإن قلت : من أين يُفْهَمُ أنه يَمْنَعُ مطلقا، ولعلَّه في حالٍ نون حالٍ؟
 إذ لم يَذْكَرْ ذلك هنا؟

فالجواب : أنه يَتَحَصَّلُ من وجهين :

أحدهما : من إطلاقه المنع ولم يَخْصُصْهُ، والأصلُ في الإطلاق حَمْلُهُ

في كل ما يَحْتَمِلُهُ، ولو أراد / حالة نون أخرى لَقَيَّدَ، كما يفعل ذلك في ٣٥٨
 غير هذا الموضع.

(١) سبق الاستشهاد به.

(٢) سبق الاستشهاد به.

والثاني : أن قوله : «وَزَائِدًا فَعْلَانٌ» معطوفٌ على ألف التانيث، كأنه قال : وألفُ التانيثِ مطلقاً منعٌ، وزائد (فَعْلَان) كذلك، وإلا فإين خبرُ قوله : «وَزَائِدًا فَعْلَانٌ»؟ فليس إلا معطوفاً كقولك : زيدٌ في الدارِ وعمروُ، فالمنعُ فيه مُطلق.

وقوله : «وَزَائِدًا فَعْلَانٌ» اشترط في وصفها علةُ الزيادة، فلو كانت إحداهما أصلية لم يكن لهما تأثيرٌ في المنع، كـ(تَبَّانٍ) من : التَّبْنِ، و(طَحَّانٍ) من : الطَّحْنِ، و(سَمَّانٍ) من : السَّمْنِ، وما أشبه ذلك.

فإذا كانتا معاً زائدتين فحينئذٍ يترتبُ على ذلك منعُ الصِّرفِ، وينهَضُ الزَّائِدَانِ مُوجِبًا.

لكنه شَرَطَ في هذا المنع شرطاً وهو أن يكون سالماً من لحاق تاء التانيث عند إطلاقه على المؤنث وصفاً له، وذلك أن يكون (فَعْلَانٌ) الذي في مُقَابَلَةِ (فَعْلَى) نحو : سَكْرَانُ، وَمَلَأْنُ، وَغَضِبَانُ، وَعَطَشَانُ، وَعَجَلَانُ، لأنك تقول في مُؤَنَّثَةٍ : سَكْرَى، وَغَضِبَى، وَمَلَأَى، وَعَطَشَى، وَعَجَلَى.

فلو كان تانيثه بلحاق الهاء لم يكن منعُ صرفه مطلقاً، نحو : رجلٌ سَيْفَانُ، وَخَمْصَانُ، وَعُريَانُ، وَنَدْمَانُ، ونحو^(١) ذلك، فإنك تقول في تانيثه : سَيْفَانَةٌ، وَخَمْصَانَةٌ، وَعُريَانَةٌ، وَنَدْمَانَةٌ.

وكذلك على مَنْ قال في نحو (سَكْرَان) : سَكْرَانَةٌ ، لا يُمنع صرفه مطلقاً لَفَقْد شرط الامتناع . وحكى المؤلف أنها لغةُ لبني أسد^(٢) ، يقولون في (سَكْرَان) : سَكْرَانَةٌ .

(١) السيفان : الرجل الطويل المشوق الضامر، كالسيف. والخمسان : خالي البطن ضامرها (الجانح) والندمان : الأسف الكاره للأمر بعد فعله.

(٢) التسهيل : ٢١٨.

ويشمل اشتراط الناظم ما إذا لم يكن له مؤنث أصلاً لا ، بالهاء ، ولا على (فَعْلَى) لأن قوله : «سَلِمَ مِنْ أَنْ يُرَى مَخْتُوماً بَتَاءِ تَأْنِيثِ» أعمُّ من أن يكون له مؤنث بغير تاء ، أو لا مؤنث له أصلاً.

فعلى هذا تمنع صرف (رَحْمَان) من أسماء الله تعالى. فتقول : الله رَحْمَانٌ رَحِيمٌ. وهذا أحد القولين فيه.

فمنهم من قال بما تقدم نظراً إلى امتناع (فَعْلَانَة) فيه، فيمتنع لأنه لم يُؤنث بالتاء.

ومنهم من قال بصرفه في النكرة، نظراً إلى أنه ليس له (فعلى) قال الأستاذ^(١) - رحمه الله - : والأول أولى، لأن باب (فَعْلَى) أوسع من باب (فَعْلَانَة) والدخول في أوسع البابين واجب.

ومن هذا ما حكى من قولهم : رجلٌ لَحْيَانٌ، إذ ليس له (فَعْلَى) ولا (فَعْلَانَة).

وجه امتناع صرفِ هذا القليل مطلقاً شبهُ الألف والنون بالالف والهمزة في باب (حَمَاء)

والشبه بينهما من أوجه، وهى أنهما، في الموضعين، زيادتان زِيدَتَا معاً، والأولى منهما ألفٌ، وقبلها ثلاثة أحرف، ولاتلحقها التاء، وبناء المؤنث مخالفاً لبناء المذكر.

فلما قوى الشبه بين (فَعْلَانٌ، فَعْلَى) وبين (فَعْلَى، أَفْعَلٌ) هذه القوة جرى مجراه في الامتناع مطلقاً.

(١) هو أبو عبد الله ابن الفخار. وسبقت ترجمته.

وهذا ظاهرٌ تعليل سيبويه^(١). وربما أُطلق على (فَعْلَان) أنها بدل من (فَعْلَاء) أعنى بدلَ النون من الهمزة، وقد فَعَلَ ذلك في «باب البذل»^(٢).

فإن قلت : جَعَلَهُ الوصفَ يَمْنَعُ مطلقاً مع الألف والنون مُشْكِلٌ، لأن ذلك لا يصحُّ إلا إذا كان الاسم نكرة، أما إذا كان معرفة، فإن التعريف يذهب بالوصفية، لأن الوصفية والعلمية مُتَنَافِيَان لا يَجْتَمِعَان، وإطلاقه يقتضى أن الوصفية مع صاحبها مانعٌ في النكرة والمعرفة، وهذا لا يصح.

وهذا الإشكالُ وُارِدٌ في سائر المواضع / التى يَمْنَعُ فيها الوصفُ $\frac{٢٥٩}{٣}$ مع غيره مطلقاً، وهو الوزْنُ والعَدْلُ الآتى ذكرهما إثرَ هذا.

فالجواب : أن الناظم لما قال : «وَزَائِدًا فَعْلَانٌ فِي وَصْفٍ» فهذا المَسَاقُ يقتضى أنه إنما تَكَلَّمَ على كَوْنِهِ وصفاً فيه الألف والنون، ومافيه الألف والنون من الأوصاف إنما يَتَّصِرُ في النكرة، كما في السؤال، فيصح أن يقال فيه : إنه يَمْتَنَعُ صَرْفُهُ مطلقاً، أى لا يَخْتَصُ ذلك بِكَوْنِهِ غيرَ مُسَمًّى به، أو مُسَمًّى به ثُمَّ نُكِّرَ بعد التَّسْمِيَةِ، لأنه إذا نُكِّرَ يُرَاجَعُ به الأَصْلُ حَكْماً، فَيَلْحَظُ فيه معنى الوصفية، فكانه على أصله من التَّنْكِيرِ.

وهذا رأى سيبويه^(٣)، وهو ظاهر كلام الناظم، ويلزم على طريقة الأخفش أن يَصْرَفَهُ بعد التَّنْكِيرِ، كما يقول ذلك في (أَحْمَر) إذا سُمِّيَ به ثم نُكِّرَ.

(١) الكتاب ٢١٦/٣.

(٢) المرجع السابق ٢٤٠/٤.

(٣) الكتاب ١٩٨/٣.

فإن قلت : فقد تقدّم أنه يذكر في هذا القسم ما ينصرف في النكرة والمعرفة، وهذا الذي قرّر هنا مخالفٌ لذلك، من حيث صار الكلام فيه بالنسبة إلى تنكيهه خاصة .

فالجواب : أن محصّوله أنه لا ينصرف لا في النكرة ولا في المعرفة .
أما في النكرة : فلمّا ذكر أنفأ، وكلام الناظم صالحٌ للتفسير به .
وأما في المعرفة : فلما فيه من المانع الذي يذكره، بعد ، وهو العِلْمِيَّة والالف والنون، فعلى كل تقدير لا ينصرف أصلاً .
وقد يقال، وهو مختصٌّ بهذا النوع : إن الالف والنون منعت وحدها لما تقرّر من الشبّه بينها وبين همزة التانيث حين قال سيبويه^(١) إن النون بدلٌ من الهمزة .

قال ابن خروف : يعنى بدل العوض، فلما أجروا عليها حكم الهمزة جرت مجراها في المنع وحدها، وتكون العِلْمِيَّة على هذا غير مؤثّرة .

وهو ما يظهر من كلام الناظم، لأنه قال : «وزائداً فعُلاَنَ في وصفٍ» فجعل الوصفيّ موضوعاً، والالف والنون مانعاً، ولم يجعل الوصفية مانعاً نصّاً، وإلاّ فكان يقول : « وزائداً فعُلاَنَ مع وصفٍ سلِمَ » إلى آخر وهذا المنزَع هو ظاهرُ كلام سيبويه، لكن هذا التفسير غير مطّرد في الأنواع الثلاثة، فالجواب الأول : أوّلَى، وهو المطّرد فيها، كأنّ المشبّه لم يقوَ عنده أن يكون قائماً مقام المشبّه به .

وقوله : «خُتِمَ» جملةٌ في موضع الحال من ضمير «يُرى» وهو ضمير «الوصف» وجاء الماضي حالاً خالياً من (قَدْ) إذ هو جائزٌ عنده كقوله : (أَوْ جَاوَكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يَقَاتِلُوكُمْ)^(٢) الآية . وبتاء تانيثٍ متعلّق به «خُتِمَ» .

(١) الكتاب ٤ / ٢٤٠ .

(٢) سورة النساء / آية : ٩٠ .

وَوَصَفُ أَصْلِيٍّ وَوِزْنُ أَفْعَلًا
 مَمْنُوعٌ تَأْنِيثٌ بِتَاكَأَ شَهْلًا
 وَالْفِعْلَيْنِ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ
 كَأَرْبَعٍ وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّةِ
 فَالْأَذْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وَضِعٌ
 فِي الْأَصْلِ وَصَفًا انْصِرَافُهُ مُنْعٍ
 وَأَجْدَلُ وَأَخْيَلُ وَأَفْعَى
 مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَتَلَنُّ الْمُنْعَا

هذا هو الموضع الثاني من المواضع التي يكون فيها الوصفُ ممنوعاً من الصِّرف مطلقاً، وذلك / مع وَزْنِ الْفِعْلِ الْغَالِبِ عَلَى الْفِعْلِ، فإذا كان نكرة امتنع صرفه للعلتين نحو : أَحْمَرُ، وَأَصْفَرُ، وَأَسْوَدُ، وما أشبه ذلك.

٣٦٠
 ٣

وَقَيْدُ مَنْعِ الصَّرْفِ مطلقاً في هذا النوع بَقِيْدَيْنِ :

أحدهما : أن تكون الوصفيةً أصليةً لاعارضة، بمعنى أن أصل الموضع في ذلك الاسم أن يكون صفة، ولا يضره بعد ذلك أن يستعمل استعمال الأسماء في بعض المواضع، كما سيذكره.

فقولك : (هذا ثوبٌ أَحْمَرُ وَأَخْضَرُ) موضوعٌ على أن يكون وصفاً، فيمتنع صرفه مطلقاً، في النكرة، والمعرفة إذا سُمِّيَ به، وإذا نُكِّرَ بعد التسمية.

حكى ابن خروف عن أبي زيد الأنصاري قال : قلت للهذلي : كيف تقول للرجل له عشرون عبداً، كلُّ واحدٍ منهم اسمه «أَحْمَرُ»؟ قال :

عشرون أَحْمَرَ، قال : فقلت : فكيف تقول : إذا كان يقال لهم : أَحْمَدُ؟ فقال :
عشرون أَحْمَدًا، فأجري «أَحْمَدًا» ولم يُجَرِ «أَحْمَرَ» وهذا موافق لما يُعطيه النظم.
فلو كانت الوصفية عارضة لم تُعْتَبَر، كما سنبينه.

والشروط الثاني : أن يكون تأنيثه بالتاء ممتنعاً، وذلك قوله : «مَمْنُوع
تَأْنِيثٍ بِتَاءٍ» وإنما يُؤْنِثُ بِبِنْيَةٍ أُخْرَى إِنْ كَانَ لَهُ مُؤْنِثٌ، وذلك أن (أَفْعَلُ) إذا كان
وصفاً على ثلاثة أوجه :

أحدها : (أَفْعَلُ، أَفْعَلَةٌ) نحو : أَرْمَلُ، وَأَرْمَلَةٌ، فهذا الضَرْبُ لا يُحْكَمُ له
بمطلق الانصراف، فإنه الذي تَحَرَّزَ منه، وإنما يُذكر بعد هذا، حتى تدخله
العلمية، فإنه ممَّا يَنْصَرَفُ في النكرة، ويمتنع صرفه في المعرفة.

والثاني : (أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ) مُقَدَّرًا بِ(مَنْ) فهذا يدخل له تحت إطلاقه هنا،
لأنه قد اجتمع فيه أنه وصفٌ أصليٌّ، وأن التاء لا تدخل في مؤنثه، فلا يَنْصَرَفُ
في معرفة ولا نكرة لاقبل التسمية ولا بعدها.

أما قبل ذلك فظاهر، وأما بعده فليشبه الأصل عند سيبويه^(١):

يوافق الأخفشُ هنا سيبويه، لكن على معنى آخر، وهو أن هذا عنده من
باب الحكاية، فاتفقَهما من وجهين مختلفين.

والثالث : (أَفْعَلُ، فَعْلَاءٌ) نحو : أَحْمَرُ، وَأَبْيَضُ، وقد تقدم.

ويندرج تحت هذا الإطلاق^(٢) نحو : رجلٌ أَدْرُ، وآلى ، أى عظيمُ الأَلِيَّتَيْنِ،
وأَكْمَرُ، للعظيم الكَمَرَة، وما أشبه ذلك ممَّا ليس له (فَعْلَاءٌ) ولا (أَفْعَلَةٌ) وهو نظير
(لَحْيَان) في باب (فَعْلَان)

(١) الكتاب ٣/١٩٤.

(٢) في (ت) : « ويندرج هذا تحت الإطلاق » والصواب ما أثبت.

وجهُ المنع في هذه مطلقاً أن الوزن المختصُّ بالفعل، والوصفُ الأصليُّ موجودان فيه في حال التذكير أولاً.

وأما حالة التعريف فللعلمية التي خَلَفَت الوصفية، فإذا نُكِّرَ بعد التعريف صار يُشبه أصله قبل التسمية، فمُنِعَ الصرفُ، وهو مذهب سيبويه^(١).

وأما أبو الحسن^(٢) فصَرَفَه في التذكير بعد التسمية، وقال : إنما المانع له في التذكير الوصفيةُ ، وقد زالت بالتسمية، فلم يَبْقَ له مانعٌ إلا الوزن وحده، وهو لا يَمْنَعُ وحده.

وكلام العرب على ما قال سيبويه، وقد تقدّم ما حكى أبو زيد عن الهذلي^(٣). وقد نُقِلَ عن أبي الحسن أنه قال في كتابه / «الأوسط» : إن $\frac{٣٦١}{٧}$ (أَفْعَل) صفةٌ لا يَنْصَرِفُ في معرفة ولا نكرة. قال : والقياس أن يَنْصَرِفُ في النكرة. قالوا : فقد وافق سيبويه في السماع وذكر أن القياس هو الصَرْفُ، وهو ظاهر.

وقد رَجَّحَ الفارسي في « التذكرة » مذهب سيبويه، بإجماعهم على تَرْك صرف (أَذْهَمَ، وَأَبْطَحَ) ونحوهما، مما اسْتَعْمَلَ استعمالَ الأسماء من هذه الصفات.

وبيانُ ذلك : أنه ليس في تسميتهم بـ(أَحْمَر) ونحوه أكثرُ من أن يستعملوها استعمالَ الأسماء، وقد سَلَبُوا عنها معنى الصفات. وهذا المعنى موجود في قولهم : (أَذْهَمَ) وبابه، وقد امتنعوا من صَرْفِهِ، فكذلك ينبغي أن يكون (أَحْمَر) وبابه إذا سُمِّيَ به، ثم نُكِّرَ.

(١) الكتاب ١٩٤/٣.

(٢) يعني سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط. وتقدمت ترجمته.

(٣) نظر : ص ٥٩٠.

وقد تقدّم الاعتذارُ عن إطلاق الناظم، وإنما لم تُؤثّر العلتان عند لحاق التاء من قبل أنها قد أُخرجت عن تأثير وزن الفعل؛ إذ كان الفعل لا تلحقه هاء التانيث.

وعلى هذا التعليل يَسْتَتِبُ الحكم فيما له مؤنث بغير التاء، أو فيما ليس [له]^(١) مؤنث أصلا.

ومثّل ما مُنِعَ التاء بـ(أشْهَل) وهو من قسم (أفْعَل، فَعْلَاء)

ثم لما قَيّد الوصفَ بالأصلي احتاج إلى بيان ما أشار إليه بالقيد، فقال : «وَالْغَيْنُ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ»

يريد أن الوصفية إذا كانت عارضةً للاسم، ليست في أصل وضعه، لامتّعَبَ بها، فلا تُؤثّر منعاً، كما أثّرت الأصلية.

فإذا قلت : مررتُ بنِسْوَةٍ أربع، ورأيت نِسْوَةً أربعاً، وهو الذي مثّل به، فلا تَمَنَعُهُ الصرف، لأن (أَرْبِعاً) أصله الاسمية، وأن يدل على مجرد ذلك العدد.

فمن قال : مررت بنسوة أربع، إنما اعتَبَر معنًى غير المعنى الأصلي، وهو تأويله بمتعدّدات ونحوه من المشتق، وهو خلاف المعنى الأصلي.

وكذلك أيضاً، لامتّعَبَ بالعارض في الاسمية؛ بل يُعتبر الأصل من الوصفية، وهو قوله : «عَارِضَ الْإِسْمِيَّةِ» [وهو معطوف على قوله : «عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ»]^(٢) مُسَلَّط عليه «الغَيْنُ» أى وَالْغَيْنُ «أيضاً» عارضُ الاسمية .

(١) زيادة من عندي تستقيم بها العبارة.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبت من (س، ت).

فإذاً من الأسماء ما أصلُ وضعه أن يكون وصفاً، ثم عَرَضَ فيه أن وقع اسماً من غير اعتبار معنى الوصفية، فتمنعه الصَّرْفُ؛ إذ كانت الاسمية عارضة لا يُعْتَدُ بها.

وارتكَبَ هنا قطعَ همزةِ الوصل في «الإسمِيَّة» إذ لم يَسْتَقِمْ له تحريكُ اللام وسقوطُ همزة «اسم» لما يَلْقَى فيه من «الكف»^(١) في (مُسْتَفْعِلُنْ) والكفُّ لا يقع في (وَتَدِ)^(٢) فاضطُرَّ إلى إثباتِ الهمزة وإبقاء لام التعريف على إسكانها، كما قال الشاعر^(٣):

إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ

بَنَتْهُ وَإِفْشَاءَ الْحَدِيثِ قَمِينٌ

ثم بيَّنَ بالمثال مراده بهذا الثاني، فقال: «فالأدْهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وَضِعٌ».. إلى آخره.

يعنى أن قولهم: «الأدْهَمُ» مراداً به (الْقَيْدُ) انصرافه مُنْع، لكونه وُضِعَ في الأصل لأن يكون وصفاً من (الدُّهْمَةُ) وهى السَّوَادُ، كقولك: ثوبٌ أدْهَمُ، وفرسٌ أدْهَمُ، وبعيرٌ أدْهَمُ، وناقَةٌ دُهْمَاءُ، كاخْمَرَ وَحَمَرَاء. ثم استعملَ لِلْقَيْدِ الدُّهْمَتِ، وتَنَوَّسَى ذلك المعنى فيه، فصار يُطلقُ لِبَاعْتِبَارِ الوصف، ولكن بَقِيَ قَى عدم

(١) الكف - في العروض - إسقاط الحرف السابع الساكن، كحذف النون من (مفاعلين) و (فاعلاتن) و (مستفعلن).

(٢) الودت - في العروض - ماكان من أجزاء التفاعيل على ثلاثة أحرف، وهو ضريان: أحدهما: حرفان متحركان يتلوها ساكن، وهو الودت المقرون، نحو (فَعُو، عِلُنْ) والثاني: حرفان متحركان بينهما ساكن، وهو الودت المفروق، نحو (لات) من (مفعولات).

(٣) نواذر أبي زيد ٢٠٤ (٥٠٥) وابن يعيش ١٩/١٣٧، والعيني ٥٦٦/٤، والهمع ٢٢٤/٦، والدرر ٢٢٧/٢، واللسان (نث، قمن) وهو لقيس بن الخثيم (ديوانه ١٠٥) والثالث: نشر الحديث. وقيل: نشر الحديث الذى كتبه أحق من نشره. قمين حَرَى، يقال: هو قمين وقمن بكذا، أى حَرَى وخليق وجدير.

الصَّرْفُ على أصله، فتقول : / جُعِلَ على رِجْلِهِ أَذْهَمُ، ورَأَيْتُ على رجله $\frac{٢٦٢}{٣}$ أَذْهَمَ، كما تقول : رأيتُ على رجله قَيْدًا ولا تختلف العرب في مَنَعِ صَرْفِ هذا النوع.

ومنه (الأسودُّ) للعظيم من الحيَّات وفيه سَوَادٌ، أصلُه الصفة. ثم استعمل اسما.

(الأَرَقَمُ) الحَيَّةُ، للحيَّة التي فيها سوادٌ وبياض، واستعمل اسما كذلك.

فالدليل على أنها استعملت اسماً، قولهم : الأَذاهِمُ، والأَسَاوِدُ، والأَرَاقِمُ، فجمعوها على (أَفَاعِل) لأن مثل هذا الجمع يَخْتَصُ بالأسماء لا بالصفات، إنما الصفات على (فُعُل) كحُمْرٍ، صُفْرٍ.

وقد يأتى في الصفات قليلاً نحو : الأَبَارِقِ، والأَجَارِعِ، والأَبَاطِجِ.

والأَبْطَحُ : المكانُ المُنْبَطِحُ. والأَجْرَعُ : المكانُ المُسْتَوِي من الرَّمْلِ والأَبْرَقُ : ما فيه لونٌ مختلفٌ، وهو الحُمْرَةُ والبياض، يقال : تَبْرَقُ أَبْرَقُ.

وهذه المسألة والتي قبلها مما يُقَوَّى مذهبُ سيبويه في اعتبار الأصل في نحو (أَحْمَر) إذا نُكِّرَ بعد التَّسمية.

ثم ذَكَرَ ما استعمل صفة في بعض اللغات، واسماً في بعضها، فقال : «وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى مَصْرُوفَةٌ»

يعنى أن هذه الألفاظ وهى : (الأَجْدَلُ) وهو الصَّقْرُ، و(الأَخْيَلُ) وهو طائرٌ أخضرٌ على جناحه لُعْمَةٌ تخالف لَوْنَه ، يُقَالُ : هو الشَّقْرَاقُ ، و (أفعى) للحية المعروفة - كُلُّها مصروفةٌ في الأشهر من الكلام، لأنها أسماءٌ غير صفات عند الأكثر وغيرُ مصروفةٌ عند بعض العرب لأنها

عندهم صفات، لأن (الجَدَل) شِدَّةُ الخَلْق، فصار (أَجْدَل) عند هؤلاء في معنى: شَدِيد، وكذلك (أَخِيلٌ) من الخَيْلَانِ لِلْوَنه، ولذلك يقال: رجلٌ أَخِيلٌ، أى كثير الخَيْلَان.

ومِمَّا جرى فيه منعُ الصرف قولُ حسان بن ثابت - رضي الله عنه -^(١):

ذَرِينِي وَعِلْمِي بِالْأُمُورِ وَشِيَمَتِي

فَمَا طَائِرِي فِيهَا عَلَيْكَ بِأَخِيَلًا

وكذلك (أَفْعَى) لأنها من معنى (فَوَعَة السَّم) أى شِدْته.

قاله ابن جني، كأنه على تقدير القلب، أو من باب الاستدلال بالاشتقاق الأكبر^(٢).

قال سيبويه^(٣): كأنه صار عندهم صفةً، وإن لم يكن له فعلٌ ولا مصدر.

وإنما أتى الناظم بهذا لِيُبَيِّنَ^(٤) أن ماكان فيه وجهان أصليان، والاسمية والوصفية - ففيه وجهان في منع الصرف وعدمه، مَبْنِيَّان على ذَيْنِكَ الوجهَيْن؛ إذ ليس أحدهما أصلاً للآخر. ألا تَرَى أنك لاتقول: لكل شديد: أَجْدَلُ، ولا لكل من اشتد سُمُهُ: أَفْعَى، كما تقول لكل مافيه السواد أسودٌ، ولكل مافيه الدُهْمَةُ أَدْهَمُ.

(١) العيني ٣٤٨/٤، والتصريح ٢١٤/٢، والأشمونى ٢٣٧/٢، واللسان (خيل) وديوانه ٣٤٨

والشيمة: الطبيعة. والأخيل: مشنوم عند العرب، ولذلك ضربوا به المثل في الشنم فقالوا: «أشام الأخيل» لأنه يقع على دبر البعير فينقرها، فيخزل ظهره، وإنما يتشاصون به لذلك.

(٢) الاشتقاق الأكبر هو أن تأخذ زحلاً من الأصول الثلاثة، فتعقد عليه وعلى تقالبيه الستة معنى واحداً، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه. وانظر: الخصائص ١٣٣/٢.

(٣) الكتاب ٢٠١/٢.

(٤) في (ت): «بهذين البيتين» وهو تحريف.

فالذى قد استعمل (أجذلاً) ونحوه اسماً لم ينقله من الوصفية إلى الاسمية، ومن اعتقد وصفيته فإنما اعتبر معنى الاشتقاق مجرداً، وذلك موجود في أصل الوضع، فكل واحد من الاستعمالين ممتاز من الآخر، فلم يكن ليرد أحدهما في الصرّف أو عدمه إلى الآخر، لاستحقاق كل واحد منهما الأصالة، ولا يضر في هذا كون أحد الوجهين أكثر من الآخر إذا كان أصلاً في نفسه.

وقوله : «وَقَدْ يَتَلَنُ الْمُنْعَا» «النون» عائدة إلى الألفاظ الثلاثة، أى قد يُمنع / صرّفهن قليلاً، ودلّ على القلة إتيانه بـ«قَدْ» ولم يبين كونهما لغتين؛ إذا الحاصل من ذلك ما ذكره من قلة الانصراف وقلة منعه. ومنع عدل مع وصف مُعْتَبَرُ
 فِي لَفْظِ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَأَخْرُ
 وَوَزْنَ مَثْنَى وَثَلَاثَ كَهُمَا

مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا
 وهذا هو الموضع الثالث الذى يكون الوصف فيه ممنوعاً من الصرّف مطلقاً، وذلك مع العدل. والعدل : هو أن تريد لفظاً، فتثقل عنه إلى غيره مما يعطى معناه، لضرب من التخفيف أو المبالغة. وذلك أن قولك : (مَثْنَى) معدول عن لفظ : اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، أو عن لفظ (اثْنَيْنِ) مراداً به التفصيل.

فإذا قلت : جاء القومُ مَثْنَى، فمعناه : جاء القومُ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، أى مرتبين في المجيء هذا الترتيب. فعُدل هذا عن ذلك، أو تقول : عدل عن (اثْنَيْنِ) المراد به اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، من قولهم : الزيدان خيرُ اثْنَيْنِ في الناس، أى هما خيرُ الناس إذا قُسموا هذا التقسيم.

وكذلك (ثلاث) معدولٌ عن (ثلاثة) المراد به التفصيلُ على ما ذكر، وهكذا سائرهما.

فإذا اجتمع الوصف والعَدْل امتنع صرفُ الاسم مطلقاً، في النكرة والمعرفة، وهو قوله : «وَمَنْعُ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٍ» فإطلاق القول في منع الصِّرف، كان نكرة أو معرفة. وكذلك إذا نُكِّر بعد التَّسْمِيَةِ، لشَبَه الأصل مع العَدْل.

وهذا يجيء على رأى سيبويه^(١)، وَمَنْ لا يراعى الأصل يصرفُه هنا. والذي جرى عليه في هذا النظم هو مذهب سيبويه، أى منع هذين الأمرين مُعْتَبَر مشهور في الاستعمال، مُرْتَكَب فيه في مثل هذه الألفاظ الثلاثة. أما (مُنْتَى، وثَلَاث) فنحو : رأيت رجلاً مُنْتَى، ورأيت رجلاً ثَلَاث، وكذلك (رُبَاع) ومنه الآية الكريمة : [جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولَى أَجْنَحَةٍ مُنْتَى وَثَلَاثَ رُبُعٍ] (٢).

والمعنى : أُولَى أَجْنَحَةٍ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، وثَلَاثَةٍ ثَلَاثَةٍ، وأربعةٍ أَرْبَعَةٍ، وهو تفسير الخليل وأبي عمرو^(٣). وأنشد سيبويه قولَ ساعدةَ بن جُوَيْهَة^(٤):

(١) الكتاب ٢٢٤/٣.

(٢) سورة فاطر / آية : ١.

(٣) الكتاب ٢٢٥/٣.

(٤) الكتاب ٢٢٥/٣، والمقتضب ٢٨١/٣، وابن يعيش ٦٢/١، ٥٧/٨، والعيني ٣٥٠/٤، والمغني ٦٥٤.

وديوان الهذليين ٢٣٧/١

والبيت من قصيدة يرثي بها ابنه، وقيله :

ولو أنه إذ كان ماحمٌ واقما بجانب من يخفى ومن يتودد

يتحسر على أن أهله بواد لا أنيس به إلا السباع والوحوش، ويتمنى أن لو كان يعيش، حين مات ابنه، بمكان مأهول، مع من يعزيه ويشاركه أحزانه. ويروى «سباع» .

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بَوَادٍ أُنَيْسُهُ

سَبَاعٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَتْنِي وَمَوْحَدٌ

أى اثنان اثنان ، وواحد واحد ، وهو معنى عدلها .

وأما (أُخْرُ) فنحو : جاعى الزيدون رجالاً أُخْرُ، ورأيت رجالاً أُخْرَ، ومررتُ برجالٍ أُخْرَ، قال الله تعالى : {فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ} (١).

وجه عدله مختلف فيه، فرأى سيبويه (٢) وطائفة أن (أُخْرَ) من باب (الكبرى والكبر) و(الصغرى والصغر) حقه أن يكون صفةً بالالف واللام؛ إذ كان (الصغر، والكبر) كذلك، فلا تقول : هؤلاء نسوةٌ صغرُ، ولاكبرُ، ولا نحو ذلك.

فلما عدل (أُخْرُ) عن هذا الأصل منعوا صرفه.

وقيل : إن (أُخْرَ) معدول عن (أَخْرَ) هذا اللفظ، فكان الأصل أن / $\frac{٣٦٤}{٣}$ تقول : مررت بنسوةٍ أُخْرَ من هؤلاء، كما تقول : أفضل من هؤلاء، فكانهم عدلوا عن لفظ (أَخْرَ) إلى لفظ (أُخْرَ) ورجع الأستاذ (٣) - رحمه الله - هذا الثاني على الأول.

وقد نُقل عن الفارسي : أن (مَتْنِي وثَلَاثَ) ونحوه إذا سُمي به انصرف، لأنه إذا كان معرفةً فليس فيه إلا التعريفُ خاصةً؛ إذ ليس معدولاً في (٤) حال التسمية، لأنه لم يُعدل إلا عن اسم العدد. وذلك المعنى قد ذهب بالتسمية، ولا يُشبه حاله حين كان معدولاً، لأنه الآن

(١) سورة البقرة / آية : ١٨٤ .

(٢) الكتاب ٢٢٤/٣ .

(٣) هو أبو عبد الله ابن الفخار، وسبقت ترجمته.

(٤) في جميع النسخ «معدول» بالرفع، ولا وجه له، فهو تحريف وسهو من الناسخ

معرفة، وكان في حين عدله نكرة ، فإذا نُكِرَ أشبه أصله، فامتنع صرفه. وإطلاق الناظم مخالفٌ لهذا. وقد ردَّ الناسُ هذا المذهب، ولعله رَجَعَ عنه. ومذهبه في «الإيضاح»^(١) مذهبُ الجمهور، وهو نصُّه في « التَّذَكُّرَةِ » إذ قال حين نقل كلام أبي العباس في (مَتْنِي، وَثَلَاثَ، وَرَبَاعَ) : إِذَا سُمِّيَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ. فالقياسُ الانصرافُ، وذلك أن الوصفَ يَزُولُ، فيخلُفه التعريفُ الذي للعلم، والعدلُ قائمٌ في الحالين جميعاً، ثم جعل قياسَ غيرها من العدول قياسَها.

وأما ابن عصفور فارتضى مذهبَ الفارسي، ومُرْتَضَاهُ عند غيره غيرُ مُرْتَضَى، لأن شَبَهَ الأصل من العدل حاصلٌ، والعَلَمِيَّةُ مُحَقَّقَةٌ، فسببُ المنع موجود، فالوجهُ امتناعُ الصِّرفِ.

وأيضاً، هو مذهبُ لانظيرَ له؛ إذ لا يوجد ما يَنْصَرَفُ في المعرفة، ولا يَنْصَرَفُ في النكرة، وإنما المعروفُ العكس.

وقول الناظم : «لَفْظِ مَتْنِي وَثَلَاثَ وَأُخْرَ» أى في هذه الألفاظ الثلاثة المذكورة، وإنما عَيَّنَ أَنْفُسَ الألفاظ، وهى في الحقيقة غيرُ مرادة؛ بل المرادُ الوزنُ، لأجل «أُخْرَ» وذلك أنه لفظٌ لا يُقَاسُ عليه غيره في عدله المختصُّ به، فهو موقوفٌ على السماع، لكن ذَكَرَهُ لشُهْرَةِ استعمالِهِ وكثْرَةِ تَدَاوُلِهِ، فلذلك احتاج إلى أن يَسْتَدْرِكَ بعد ذلك حُكْمَ الكَلِمَةِ لِمَتْنِي وَثَلَاثَ، فقال : «وَوِزْنُ مَتْنِي وَثَلَاثَ كَهَمَا» إلى آخره، فبقي (أُخْرَ) على ما قَسُرَ فيه، من الاقتصار على لَفْظِهِ، وماعداه أخبر أن وزنه مثله، من واحدٍ لأربعٍ .

(١) انظر : ص ٢٩٤ .

ومعنى ذلك أن ماوافق (مُتْنَى، وَثَلَاثُ) في وزنهما من واحد إلى [أربعة]^(١) فهو مثلثهما، يريد : في الحُكْم بِالْعَدْلِ وَالْوَصْفِ وَتَرْتَبُ مِنْ الصَّرْفِ مطلقاً في النكرة والمعرفة.

وهذا المقدارُ هو المقيس منها، وما عدا ذلك فسماع لا يُتَعَدَّى به مَحَلُّهُ، ف(فُعَالٌ، وَمَفْعَلٌ) من (واحدٍ) ممنوعُ الصَّرْفِ، لِلْوَصْفِ وَالْعَدْلِ، وهما وزن (مُتْنَى، وَثَلَاثُ) الذى ذَكَرَ، فتقول : [جاعى ناسٌ أَحَادٌ]^(٢) وجاعى ناسٌ مَوْحَدٌ وقال الآخر، أنشده الفارسي وغيره^(٣):

أَحْمُ اللّٰهُ ذَلِكُ مِنْ لِقَاءِ
أَحَادٍ أَحَادٍ فِي شَهْرِ حَلَالٍ
وقال الآخر^(٤):

* سِبَاعُ تَبَغَّى النَّاسَ مُتْنَى وَمَوْحَدُ *

وقد تقدّم.

وكذلك (مُتْنَى، وَثَنَاءُ) نحو : جاعى الناسُ مُتْنَى مُتْنَى ، وَثَنَاءُ ثَنَاءً ، وكذلك (مَثَلْتُ ، وَثَلَاثُ) و (مَرَبِعُ ، وَرِبَاعُ) نحو : مررتُ بقومٍ مَثَلْتُ وَثَلَاثَ ، ومررتُ بقومٍ / مَرَبِعَ ، وَرِبَاعَ ، وإنما قال : « مِنْ وَاحِدٍ »

٣٦٥

٣

(١) الكلمة التي بين الحاصرتين من عندي، ومكانها بياض بجميع النسخ. والله أعلم.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٣) ابن يعيش ٦٢/١، واللسان (منى) والمخصص ١٧/١٢٤، وروايته فيها :

مَنْتُ لَكَ أَنْ تَلْقَانِي الْمَنِيَا

ومعناه : قَدُرْتُ لَكَ الْإِقْدَارَ، يقال : مَنَى اللَّهَ لَهُ الْمَوْتَ، يَمْنَى، أَيْ قَدَّرَ.

وَالْمَنَى : الْقَدْرَ. وَأَحْمُ اللَّهَ كَذَا، وَحَمَهُ : قَضَاهُ وَقَدَّرَهُ.

(٤) سبق الاستشهاد به، وهو لمساعدة بن جؤية، وصدره :

وَلَكُنَّمَا أَهْلَى بَوَادِرِ أَيْنَسُهُ

فَذَكَّرَ «لأربع» فأنث ضرورة؛ إذ كان الأولى أن يقول: من واحدٍ لأربعة، وهذا سماع.

واقْتصارُهُ على العَدَلِ من واحدٍ إلى أربعة فيه نظر، فإنه إن أراد القياس فقد قاسه في «التسهيل»^(١) إلى خَمْسَةٍ، وزاد: إلى عَشْرَةٍ، فيقال: عنده زائداً على ما ذُكِّرَ: مررتُ بقومٍ مَخْمَسَ وخُمَاسَ، ومَعَشَرَ وعُشَارَ. وقد قال الكميت في ((عُشَارٍ) أنشدَه الجوهري وغيره^(٢)):

وَلَمْ يَسْتَرِيئُوكَ حَتَّى رَمَيْ— سَتَ فَوَيْقَ الرُّجَالِ خِصَاءَ عُشَارٍ

بل قد قاسه الكوفيون فيما فوق ذلك إلى التَّسْعَةِ، فأجازوا: سُدَاسَ ومَسْدَسَ، وسُبَاعَ ومَسْبَعَ، وثَمَانٍ ومَثْمَنَ، وتُسَاعَ ومَتْسَعَ.

ولا اعتراض في هذا عليه، ولكن الاعتراض إنما هو في تركه قياسَ ما قاسه في «التسهيل» وإن كان مراده السماع، فالذي سُمِعَ من ذلك أَحَادٌ ومَوْحَدٌ، وثَنَاءٌ ومَثْنَى، وثَلَاثٌ.

وحكى الجوهري: مَثْلَثٌ، ورُبَاعٌ، وخُمَاسَ، وعُشَارَ، فكان حقه أن يقتصر على المسموع، لكننا نعلم أنه إنما أراد القياس، فهو مُقْصَرٌ فيه.

والجواب: أن السماع الذي بَلَغَ مَبْلَغَ القياس إنما هو ما ذكره الناظم هنا، ولذلك حكى الجوهري عن أبي عُبَيْدٍ أنه لم يُسْمَعْ (عُشَارٌ) إلا في قول الكميت المتقدم^(٣)، وذكر أنه لم يُسْمَعْ إلا: أَحَادٌ، وثَنَاءٌ، وثَلَاثٌ، ورُبَاعٌ، فبقي (خُمَاسٌ) ولم يذكر سيبويه أيضاً نِيْفًا على (رُبَاعٍ)^(٤).

(١) قال الناظم في التسهيل (٢٢٢): «وعلى موازن (فُعَال ومَفْعَل) من عشرة وخمسة فما دونها سماعاً، وما بينهما قياساً، وفقاً للكوفيين والزجاج».

(٢) الصحاح واللسان (عشر) ودلائل الإعجاز ١١٨، ١٢٨، وديوانه ٤٠ واستراته: استبطأه.

(٣) الصحاح (عشر).

(٤) الكتاب ٢/٢٢٥.

فما فعله حسن، ولذلك [قال]:^(١) «فَلْيُعْلَمَا» أى فليُعلم أن ماعدا هذه لايُقاس، ولا يُبلغ ماسُمع منه مبلغُ القياس، فبقي مذهبُ الكوفيين وغيرهم ممن عدَّى القياس إلى غير ما ذكر.

وذكر هنا من أنواع المَعْدُول ثلاثة، وترك سائر الأنواع لموضعها، لأن المقصود هنا ذكر ما يمتنع فقط^(٢):

وَكُنْ لِجَمْعٍ مُشَبِّهِ مَفَاعِلًا
أَوْ الْمَفَاعِيلِ يَمْنَعُ كَافِلًا
وَذَا اغْتِلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي
رَفَعًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَسَارِي
وَلِسَرَائِيلَ بِهِذَا الْجَمْعِ
شَبَّهُ أَقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ
وَأَنَّ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقَ
بِهِ فَالْأَنْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقُّ

هذا هو الأمر الثالث من الأمور التي تمنع من الصرْف مطلقا، وهو الجمع المتناهي، يعنى أن ماكان من الجموع يشبه مَفَاعِلَ (أو مَفَاعِيلَ) فإنه ممنوع الصرْف.

ولا يريد بمُشَبِّهِ (مَفَاعِلِ) و(مَفَاعِيلِ) ما كان أوله ميمٌ زائدة، ولا ما كان ثانية أصليا ولا غير ذلك، وإنما يريد ماكان على هذا الشكل من الجموع مطلقا،

(١) مابين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة، وليست في النسخ.

(٢) في الأصل و(س) «مايُمتنع مطلقا» وما أثبتته من (ت) هو الصواب.

فَيَدْخُلُ تَحْتَهُ (فَوَاعِلٌ، وَفَعَائِلٌ وَفَعَالِلٌ، وَفَيَاعِلٌ^(١)) وكذلك إِذَا دَخَلَتْهَا الْيَاءُ قَبْلَ الْآخِرِ، وَمَا كَانَ نَحْوَهَا، وَذَلِكَ نَحْوَ (مَسَاجِدٌ) وَ(قَنَادِيلٌ) جَمْعُ : قَنَدِيلٍ، وَ(خُورَابٍ، وَرَسَائِلٌ، وَجَعَاغِرٌ، وَصَيَارِفٌ) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، الْحُكْمُ فِي الْجَمِيعِ سَوَاءً.

وهذا التمثيل أشار فيه إلى قيود / مُعْتَبَرَةٌ فِي مَنَعِ الْجَمْعِ، $\frac{٢٦٦}{٣}$ وضابطه : كُلُّ جَمْعٍ ثَالِثٌ حُرُوفِهِ أَلْفٌ ثَابِتَةٌ، وَبَعْدَهَا حَرْفَانِ، أَوْ ثَلَاثَةٌ أَحْرَفٍ أَوْ سَطْحًا يَاءٌ، عَارِ مِنْ التَّائِيثِ أَوْ يَاءِ النُّسْبِ .

وقد اشتمل هذا التعريف على قيود مقصودة : أحدها : أَنْ يَكُونَ الْجَمْعُ ثَالِثٌ حُرُوفِهِ أَلْفٌ، تَحَرُّزًا مِنْ نَحْوِ (أَفْعَلَةٍ، وَفُعُولٌ، وَأَفْعَالٌ) وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ جَمْعًا لَا تُشَبِّهُ الْأَحَادَ الْمَشْهُورَةَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، لَا تُعْتَبَرُ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ، فَـ(أَفْعَلَةٌ) لَا يَقَعُ مَفْرَدًا، وَكَذَلِكَ (إِفْعَلٌ) إِلَّا نَادِرًا نَحْوُ : إصْبَعٌ وَ(فُعُولٌ) لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ إِلَّا نَادِرًا، مِثْلَ مَا حَكَى سَيِّبِيهِ مِنْ قَوْلِهِمْ : «سُنُوسٌ» لَضَرْبٍ مِنَ الثِّيَابِ^(٢)، وَكَذَلِكَ (أَفْعَالٌ) هُوَ بِنَاءٌ لَاحِظٌ فِيهِ لِلْمَفْرَدِ، إِلَّا مَا حَكَى سَيِّبِيهِ مِنْ قَوْلِهِمْ : هُوَ الْأَنْعَامُ^(٣) أَوْ مَا قُلَّ مِنْ ذَلِكَ.

وَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْأُبْنِيَّةُ وَمَا أَشْبَهَهَا تَخْتَصُّ بِالْجَمْعِ كـ(مَفَاعِلٍ، وَمَفَاعِيلٍ) وَهِيَ مُنْصَرَفَةٌ مَعَ ذَلِكَ - لَمْ تُعْتَبَرْ مَانِعًا، لِأَنَّهَا تُشَبِّهُ الْمَفْرَدَاتِ فِي الْوِزْنِ وَفِي الْحُكْمِ .

(١) كَتَبَ هَذَا الْوِزْنَ فِي جَمِيعِ النَّسَخِ (فَعَا) فَقَطْ. وَمَا أَثْبَتَ هُوَ الَّذِي يُوَافِقُ الْجَمْعَ الَّذِي مِثْلُهَا فِيهَا فِيمَا يَلِي. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) الْكِتَابُ ٢٧٤/٤.

(٣) الْكِتَابُ ٢٣٠/٣.

أما في الحُكْم : فإنها تَجْرى في التفسير مَجْرى الواحد فتقول : أَقْوَالُ
وَأَقَاوِيلُ، وَأَنْعَامُ وَأَنْعَائِمُ، وَأَيْدٍ وَأَيَادٍ.

وأما في الوزن : فإن (فُعُولاً) يُشبه (فُعُولاً) و(أَفْعَالاً) يُشبه (أَفْعَالاً) إلى
ما جاء من المفردات فيها، بخلاف (مَفَاعِلٍ) أو مَفَاعِيلٍ فإنها لا تُجمع أصلاً
جمعَ تكسير؛ بل هي غايةٌ مُنتهى الجموع.

ولذلك يقول ابن الحاجب^(١) : إن سبب منعه الصرف كونه صيغةً مُنتهى
الجموع.

وهو يظهر من كلام سيبويه^(٢)، فهذا قَيْدُ أفاده التمثيل.

والثاني : أن تكون الألف الثالثة ثابتة لا محذوفة، فإنها لو كانت محذوفةً
لَجَاز تنوينه، وذلك قولهم في (ذَلَّزِلْ، وَزَلَّزِلْ، وَجَنَادِلْ) : ذَلَّلْ، وهي أساقِلُ
القَميصِ، وَزَلَّلْ، وَجَنَّدَلْ. وهذا - على فَرَضِ أنها جموع حَقِيقَةٌ - تَنْصَرَفُ، لأن
بناء (مَفَاعِلٍ) قد ذهب لفظاً، فَأَتَى بالتنوين، وجُعِلَ كأنه عِوَضُ من المحذوف.

والثالث : أن يكون بعد الألف حرفان أو ثلاثة أَوْسَطُهَا ياءً، تحرُّزُ من جمع
التكسير الذي بعد الألف الثالثة فيه حرفٌ واحد، نحو : كِبَاشُ، وَدِيَارُ، وكذلك
جمعُ السلامة بالتاء، نحو : عَلَامَاتُ، فإن كان بعد الألف ثلاثة أحرف، أَوْسَطُهَا
ألفٌ، فليس بمقصودِ الذُّكْرِ، لأن ذلك كُلُّهُ مَصْرُوفٌ.

فإن قيل : إن المثال يخرج نحو : نَوَابٌ، وَشَوَابٌ، مِمَّا هو مُدْغَمُ الحَرْفَيْنِ،
لأن (مَفَاعِلٍ) غَيْرُ مُشْعِرٍ به .

(١) شرح الكافية للرضي ٥٤/١.

(٢) انظر : الكتاب ٢٢٩/٣.

فالجواب : أنه ليس كذلك، لأن وزن : نَوَابُ (مَفَاعِلُ) ولا بُد، لكن عَرَضَ فيه الإدغامُ لاجتماعِ المثلثين، فهو داخل. وإنما كان يكون خارجاً لو أتى بمثال (فَعَالِلِ) مما يُمكن إدغامه ولم يُدغم، فهناك يكون للمعترضِ مقالٌ، من حيث يقصد بـ(فَعَالِلِ) ما كان ملحقاً بالتضعيف نحو : (مَهَادِدٍ) في جمع (مَهْدَدٍ)^(١) و(قَرَادِدٍ)^(٢) في جمع (قَرَدَدٍ) وما أشبه ذلك.

أما إذا لم يأتِ إلا بـ(مَفَاعِلِ) فليس فيه ما يردُّ نحو (نَوَابُ) عن الدخول.

والرابع : أن يكون عارياً من هاء التانيث، فإنه إن صحبَ الهاء صار إلى شبه المفردات نحو : خَزَابِيَّةٍ، وَعَبَاقِيَّةٍ^(٣)، وشبه ذلك، فتقول : / $\frac{٣٦٧}{٣}$ قومٌ جَحَاجِحَةٌ، وصَيَاقِلَةٌ^(٤)، وما أشبه ذلك.

والخامس : أن يكون عارياً من ياءِ النسب، فإن صحبها أشبه المفرداتِ فصرِف، نحو : مَدَانَتِي وَمَسَاجِدِي، وما أشبه ذلك، للحاقه بباب (تَمِيمِي، وَقَيْسِي) كما لحق الأول أيضاً بباب (تَمَرَةٍ، وَنَمْرَةٍ) ولا يدخل في هذا الشرط نحو : كَرَّاسِي، وَيَخَاتِي، فإن الياعين ليستا للنسب إلا في المفرد، ولم تلحقا^(٥) الجمع، فلا بُدُّ هنا من منع

(١) مَهْدَدٌ : اسم امرأة.

(٢) الْقَرَدَدُ : ما ارتفع من الأرض وظلظ.

(٣) الْخَزَابِيَّةُ من الرجال والحمير والإبل : الغليظ القصير. وَالْعَبَاقِيَّةُ : الداهية نو الشر والنكر، واللس الخارب الذي لا يحجم عن شيء.

(٤) الْجَحَاجِحَةُ : جمع جَحَّاجٍ، وهو السيد السمع الكريم. والصياقلة : جمع صَيْقَل، وهو من صناعته الصُّقْل، أي جلاء السيف والمرأة ونحوهما.

(٥) في جميع النسخ «تلحقها» والصواب ما أثبتته، والله أعلم.

الصرف، بخلاف (مَدَانِي) فَإِنَّ الْيَايَيْنِ لاحتقان الجمع للنسب، وهذا في الجمع، وهذا الذي قِيَّده في قوله : « وَكُنْ لَجَمْعٍ مُّشَبِّهِ كَذَا » فأما (مَفَاعِلُ) إذا وقع للمفرد، فمقتضى كلامه أنه مصروف إلا (سَرَاوِيلَ) وماسمى به من هذه الجموع. وذلك صحيح لأن مُوَازنَ (مَفَاعِلَ) أو (مَفَاعِيلَ) على ستة أقسام :

أحدها : أن يكون هذا الوزن عارضاً فيه لأجل الإعلال لا أصلياً وذلك نحو : التَّرامِي ، والتَّداعِي ، فإن لفظه لفظُ مُوَازنَ (لَمَفَاعِلَ) بلا شك، ولكنه ليس بأصلياً فيه، وأصله (التَّفَاعِلُ) نحو : التَّقَابِلُ، والتَّضَارِبُ، إلا أن الضمة قلبت كسرة لأجل [الياء] فعلى هذا تصرفه ولا بد، فتقول : ماكرهُتُ ترامياً، ولا أحببتُ تداعياً.

والثاني : أن يكون عارضاً فيه لأجل^(١) لِحَاقِ ياء النسب، كقَوْلِكَ في (صَبَاحٍ، وَقَذَالٍ) : صَبَاحِيٌّ، وَقَذَالِيٌّ، فإن هذا يوازن (مَفَاعِيلَ) لفظاً، لكنه في الحُكْمِ على غير ذلك، لأن اليَايَيْنِ للنسب، فهما كالكلمة الأخرى، ليست الكلمة مَبْنِيَّةً عليهما كهاء التانيث، فلا بد هنا من الصرف أيضاً.

والثالث : أن تكون الألف الثالثة فيه عَوْضاً من إحدى يائِي النسب نحو : يَمَانٍ، وشَامٍ، فإن وزنه في اللفظ موافق لـ (مَفَاعِلَ) إلا أنه في الأصل : يَمَنِيٌّ، وشَامِيٌّ، فخرَجَ عن ذلك الوزن وحُكْمِهِ، فتقول : هذا يَمَانٍ، أو رجلٌ شَامٍ، ورأيت رجلاً شَامِيّاً أو رجلاً يَمَانِيّاً.

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س ، ت) .

والرابع : أن تكون الألف شبيهة بالمعوّض من إحدى الياعين، وليست بها،
 وذلك : ثَمَانٍ، وَرَبَاعٍ، وَشَنَاحٍ^(١)، ونحوه، فاللفظ لفظُ (مَفَاعِل) وهو في التقدير :
 ثُمْنِيٌّ، وَرَبْعِيٌّ، وَشَيْخِيٌّ، فكانُ الألف عِوَضٌ إذا لم تَقُلْ بحذف الألف والإتيان
 بالياعين، فهذا مَصْرُوفٌ أيضا .

فتقول : رأيتُ من النعاج ثَمَانِيًا قال أعشى بكر^(٢) :

وَلَقَدْ شَرِبْتُ ثَمَانِيًا وَثَمَانِيًا

وَتَمَانٍ عَشْرَةً وَاثْنَتَيْنِ وَارْبَعًا

ورأيتُ رَبَاعِيًا من الإبل، وَشَنَاحِيًا من الرجال، وهو الطويل .

فهذه الأقسام الأربعة مصروفةٌ، لخروجها في الحقيقة عن وزن (مَفَاعِل)
 و(مَفَاعِل) وأما (سَرَائِل) و(مَسَاجِدُ) مسمًى به، وهما القسمان الباقيان،
 فممنوعا الصِّرفِ لشبَّههما بالجمع، على ماسيذكره إن شاء الله. وذلك لأنهما
 على (مَفَاعِل) حقيقةً.

فإذاً الحاصلُ في منع الصِّرفِ هو وزن (مَفَاعِل) أو (مَفَاعِل) فكان من
 حقِّ الناظم أن يختصر^(٣) الكلام فيقول : ماكان على (مَفَاعِل) أو(مَفَاعِل)
 حقيقةً، فممنوعُ الصرف، ولايحتاج إلى هذا التطويل، ولايدخل له شيء مما
 تقدّم .

(١) الرباع : الذكر من الإبل إذا طلعت رباعيته، وذلك إذا دخل في السنة السابعة.
 والرباعية – مثل الثمانية – إحدى الأسنان الأربع التي تلي الثنايا، بين الثنية والناب، للإنسان
 وغيره. والاثني : رباعية ، والشَنَاح الفَقْي من الإبل ، والاثني : شَنَاحِيَّة. والشَنَاح من الرجال :
 الطويل.

(٢) الأشموني ٧٢/٤، وشرح الكافية الشافية ١٦٧٤، واللسان (ثمن).

(٣) في جميع النسخ «أن يختصر» ولا معنى له هنا. وما أثبت من عندي. والله أعلم بالصواب.

والجواب : أن المانع من الصُّرْف ليس مجرد البنية، وإنما المانع كَوْنُهُما على صيغة جَمْعٍ تَنْتَهِي إِلَيْهَا الجُمُوع، ولانْظِيرَ لها في الأحاد، فَتَقْيِدُ السببُ بِكَوْنِهَا للجمع، وهو / الذي قصد الناظم الإشارةَ إليه. ٣٦٨
٣

ثم نَبَّهَ على ما يُلْحَقُ به من المفردات تشبيهاً، لا لوجود السبب حقيقة، فلو اختصر كما قلتَ لَفَاتِهِ التنبيةُ على العلةِ المانعة. وأيضاً لَكَانَ يُفْهَمُ منه أن مجردَ الوزنِ هو المانع، وليس بموافقٍ لما ذَكَرَ الناسُ من السبب، فكان مافعله من ذلك صحيحاً لا اعتراضَ فيه.

و«الكافل» : الضامن، كالكَفِيل : كَفَلْتُ بالشئ كَفَالَةً، تَحَمَّلْتُ به. فمعنى قوله : «بِمَنْعٍ كَافِلًا» أى كُنْ مُتَكَفِّلاً بِمَنْعِ صَرْفِهِ، وضامناً له، فإن العرب كذلك تفعل، و«بِمَنْعٍ» يتعلق به «كَافِلًا» أى كُنْ كَافِلاً له بِالْمَنْعِ.

ثم قال : «وَذَا اعْتِلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي»... إلى آخره. لما كان للمعتلِّ اللام عند الناظم حكمٌ ليس للصحيح، شَرَعَ في تَبْيِينِهِ.

ويعنى أن ما كان من مُوَازِنِ (مَفَاعِلِ) أو (مَفَاعِيلِ) من الجُمُوع يُشَبِّه (الْجَوَارِي) في اعتلال اللام، فإنه يَجْرَى في الرفع والجر مَجْرَى (سَارٍ) يريد في التَّنَوُّنِ، وحذف الآخر لالتقاء الساكنين وتقدير الإعراب، باقٍ على حَدِّ مَنْعِ الصَرْفِ.

فليريد أنه يُجْرِيهِ مُجْرَاهُ في كل شئ حتى في كَوْنِهِ منصرفاً يُجْرُ بالكسرة؛ بل إنما يُجْرُ بالفتحة، وهى هنا مُسْتَقْبَلَةٌ مِثْلُ الكسرة، فلا تَظْهَرُ، فتقول في الرفع : هذه جَوَارٍ، وَغَوَاشٍ، وَمَرَامٍ، جمع (مَرْمَى) كما تقول : هذا رجلٌ سَارٍ، وداعٍ، ورامٍ وغارٍ.

والأصل في الرفع : جَوَارِيْ، وَغَوَاشِيْ، وَمَرَامِيْ، فحُذِفَت الحركة استئثالا في موضع الجر والرفع، ثم سيق التنوينُ عَوْضاً من الحركة المحذوفة، ثم حُذِفَت الياء لالتقاء الساكنين. وهذا التفسير جارٍ على طريقة الأكثرين.

فإن قيل : إن الناظم زعم أنها عنده تَجْرِي مَجْرَى (سَارٍ) فتتوینُها إذا للصرْف لا للعَوْض، كما كان (سَارٍ) أصله : سَارِيْ، ثم حُذِفَت الحركة استئثالا، فالتقى ساكنان، فحُذِفَت الياء وَبَقِيَ التنوينُ، كما كان، فإنما يقال على طريقته : كان الأصل : جَوَارِيْ، وَغَوَاشِيْ، وَمَرَامِيْ، وهو الأصل الأول للأسماء كلها، فحُذِفَت الضمة في الرفع والكسرة في الجر، استئثالا، ثم حُذِفَت الياء لالتقائها ساكنة مع تنوين الصرْف، فصار : هَؤُلَاءِ جَوَارٍ، ومررتُ بِجَوَارٍ، وكذلك باقي الباب. فصار هاهنا (جَوَارٍ) في اللفظ كـ(سَارٍ) و(جَارٍ) من : جَرَى يَجْرِي، و(عَارٍ) فزال عنه بِنَاءُ (مَفَاعِلٍ) أو (مَفَاعِلٍ) فبقي على صرْفه.

وأما في النصب، فلما كانت حركة الياء، وهي الفتحة، لا تُسْتَثْل على الياء، لم يكن لحذفها مُوجِب، فبقي بناء (مَفَاعِلٍ) محفوظاً فيه. فذلك قالوا : رأيتُ جَوَارِيْ، وَغَوَاشِيْ.

ومن الدليل على صحة اعتبار اللفظ في (جَوَارٍ) إذا صار كـ (سَارٍ) ماتقدم من قولهم : ذَلْذَلْ، وَزَلْزَلْ، وَجَنْدَلْ، وَجَنْدَلْ، مصروفاً؛ إذ كنتُ تقول: نظرتُ إلى ذَلْذَلْ، وإلى جَنْدَلْ، فتخفُض بالكسرة حين زال مثال (مَفَاعِلٍ) لفظاً^(١).

فالجواب : أن هذا ليس بمُرَادٍ له، وإنما مراده مجردُ حذفِ الآخر والإتيانِ بالتنوين .

ومن الدليل على هذا من كلامه قوله في آخر الباب :

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصاً فَنِي إِعْرَابِهِ نَهَجَ جَوَارٍ يَفْتَنِي

(١) انظر : ص ٦٠٥ .

يَعْنَى فِي كُلِّ مَا تَقْدُمُ لَهُ مِنْ أَنْوَاعِ الْمَنْعِ الصَّرْفِ غَيْرِ الْمُنْصَرَفِ
الْمُتَقَدِّمِ.

وَإِذَا / كَانَ قَدْ أَحَالَ عَلَيْهِ، فَلْيَصِحَّ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَنَّهُ مَصْرُوفٌ، $\frac{369}{3}$
لأنه إن ساءِغِ التعليل في (جَوَارٍ) ونحوه من أنه على وزن (جَنَاح) فزال
المانع، فلا يَجْرِي له ذلك فيما إذا سَمِيتَ امرأةً بَقَاضٍ، وَرَأَمٍ، وَغَايِرِ
وِثْمَانٍ، ونحو ذلك^(١).

أَفْتَرَى أَنْ مَانِعِ الصَّرْفِ زَالٌ هُنَا، كَلَّا بَلْ هُوَ بَاقٍ؛ إِذْ لَيْسَ التَّائِيثُ
وَالْعَلَمِيَّةُ وَالتَّنْوِينُ لِأَبَدٍ مِنْهُ عَلَى مَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ^(٢)، الَّذِي اعْتَمَدَهُ النَّازِمُ،
وَهُوَ تَنْوِينُ الْعَوَظِ لِاتَّنْوِينِ الصَّرْفِ.

وَعَلَى هَذَا لَا يَمْشِي عَلَى مَا مَضَى مِنَ التَّعْلِيلِ، إِلَّا عَلَى أَنَّهُ لَمَّا
حُذِفَتِ الْيَاءُ لِلاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ وَجِدَ تَقْدِيرُ الْإِعْرَابِ فِي الْيَاءِ مُحَرِّزاً لَهَا،
فَمُنْعٌ مِنَ الصَّرْفِ لِبَقَاءِ مُحَرِّزِ الْمَثَالِ الْأَصْلِيِّ، فَلَمَّا حُذِفَ تَنْوِينُ الصَّرْفِ
أَتَى بِالتَّنْوِينِ الَّذِي يَكُونُ عَوَظاً مِنَ الْيَاءِ الْمُحْذَوْفَةِ؛ وَإِذَا ذَاكَ يَطْرُدُ لَهُ
تَعْلِيلُهُ الَّذِي عُلِّلَ بِهِ السُّؤَالُ، وَيَسْتَقِيمُ عَلَى مَقْتَضَى كَلَامِهِ فِيمَا بَعْدُ، عَلَى
مَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَأَمَّا كَانَ يَمْشِي لَهُ ذَلِكَ إِذَا سَمِيتَ بِنَحْوِ (يَرْمِي، وَيَغْزُو) حِينَ
وَجَبَ عَلَى مَذْهَبِ الْخَلِيلِ (يَرْمٍ، وَيَغْزٍ)^(٣) إِذْ لَهُ أَنْ يَقُولَ: زَالٌ بِنَاءُ الْفِعْلِ
وَتَغْيِيرٌ، فَرُجُوعٌ الْأَصْلِ، وَلَكِنْ هَذَا غَيْرُ مُطَرِّدٍ، وَلَا مُؤَوِّفٌ بِالْفَرْضِ،
فَالصَّحِيحُ مَا تَقْدُمُ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَ(ت) : «وَعَوَّه» وَفِي (س) «وَعَزَّو» وَاتَّبَعَتْ مَا ظَنَنْتُ أَنَّهُ الصَّوَابُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) انْظُرْ : الْكِتَابُ ٢٢٧/٣.

(٣) الْكِتَابُ ٣١٢/٣، ٣١٦.

وأما ما استدُل به من (ذَلْزَلٍ، وَزَلْزَلٍ) فليس مثل (جَوَارٍ) لأن (ذَلْزَلًا) حَصَلَ التَّنْوِينُ الْعَوَظِيُّ مِنْهُ فِي حَرْفِ الإِعْرَابِ، فَلَمْ يُمَكَّنْ أَنْ يَبْقَى عَلَى فَتْحِهِ حَالَةَ الْجَرِّ، بِخِلَافِ (جَوَارٍ) فَإِنَّ التَّنْوِينَ فِيهِ مَانِعٌ فِي الظَّاهِرِ لِحَرَكَةِ مَا قَبْلَ الْآخِرِ، وَفَتْحَةُ الإِعْرَابِ غَيْرُ ظَاهِرَةٍ، فَاُمَكَّنَ تَقْدِيرُهَا مَعَ وَجُودِ التَّنْوِينِ؛ إِذْ لَا فَتْحَ فِيهِ، كَمَا فِي (جَنْدَلٍ) وَنَحْوِهِ فَاغْتَرَقَا.

وقوله : «وَذَاغْتِلَالٍ» منصوبٌ بفعل مضمر من «باب الاشتغال» يفسره «أَجْرِهِ» و«رَفْعًا وَجَرًّا» مصدران في موضع الحال، والكاف : بمعنى (مِثْلُ) وهى في موضع الحال من باب «ضربته شديداً» أى أَجْرِهِ إِجْرَاءٌ مِثْلُ إِجْرَاءِ «سَارٍ» ثم قال : «وَلِسَرَاوِيلَ بِهَذَا الْجَمْعِ».. إلى آخره.

يريد أن هذا اللفظ له بِمَفَاعِيلَ وَمَفَاعِلَ، شَبَهُ اقْتَضَى ذَلِكَ الشَّبْهَ مَنَعَ الصَّرْفَ مطلقاً، في النكرة والمعرفة [لأنه على زنة (مَفَاعِيلَ) كقراطيس وقناديل، فَحَكُّمُوا فِيهِ الشَّبْهَ فَمَنْعُوا الصَّرْفَ، كما مَنْعُوا فِي الْجَمْعِ، لأن ثمرة الشَّبْهَ أَنْ يَجْرَى الْمَشَبُّهَ عَلَى حَكْمِ الْمَشَبُّهَ بِهِ. وعند ابن الناظم أنه نَبَّهَ بِهَذَا الْكَلَامِ عَلَى خِلَافٍ مِنْ خَالَفَ فِي عُمُومِ مَنَعَ الصَّرْفِ، يَعْنِي فِي النُّكْرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ^(١). وَزَعَمَ أَنْ فِيهِ وَجْهَيْنِ : الصَّرْفَ، وَعَدَمَهُ، أَيْ إِنْ ذَلِكَ الشَّبْهَ اقْتَضَى عُمُومَ مَنَعَ الصَّرْفِ فِي جَمِيعِ وَجُوهِ الِاسْتِعْمَالِ، خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ غَيْرَ ذَلِكَ^(٢).

وكانُ الْمُخَالَفَ رَأَى أَنَّ الْقَاعِدَةَ الْعَرَبِيَّةَ أَنَّ الْمَشَبُّهَ لَا يَقْوَى قُوَّةَ الْمَشَبُّهَ بِهِ، فَيَكُونُ هَذَا مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ.

أَلَا تَرَى أَنَّ أَلْفَ الْإِلْحَاقِ قَدْ أَشْبَهَتْ أَلْفَ التَّائِيثِ، فَمُنْعُ صَرْفٍ مَا هِيَ فِيهِ، لَكِنْ لَمَّا لَمْ يَقَوْ قُوَّةَ أَلْفِ التَّائِيثِ لَمْ يَمْنَعْ إِلَّا فِي الْمَعْرِفَةِ، فَيَكُونُ هَذَا الْمَوْضِعُ كَذَلِكَ.

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) شرح ابن الناظم : ٦٤٧.

وهذا قد يُجاب عنه بأن الشَّبهَ في باب مالا ينصرف يُؤثِّرُ إرطلاق،
ويُلحق المشبَّه بالمشبَّه [به] ^(١).

ألا ترى إلى امتناع صرف (أَحْمَر) المنكَّر بعد التسمية وغير ذلك.

ومنه. مسألة الإلحاق، لأن الشَّبهَ لم يَحْصُلْ إلا بعد التسميه؛ إذ

كانت قبلها / تَلَحُّقها الهاء نحو : عِلْقَاة، وألفُ التانيث من حقيقتها أُلَا ^{٢٧٠}
٣ تَلَحُّقها التاء.

ومن هناك ^(٢) غَلَطَ أبو عبيدة في مسألة :

* فَكَّرَ فِي عَلَقَى وَفِي مَكُورٍ ^(٣) *

كما سيأتى إن شاء الله.

فلما امتنعت التاء بالعلمية حَصَلَ الشَّبهُ، فَحَصَلَ مَنعُ الصرف.

ومقتضى كلام الناظم أن (سَرَاوِيل) عنده مفرد لاجمع، وهو

مذهب سيبويه. قال ^(٤): وَأَمَّا سَرَاوِيلُ فَشَيْءٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ أَعْجَمِيٌّ أَعْرَبُ

كما أَعْرَبُ الْأَجْرُ، إِلَّا أَنَّ سَرَاوِيلَ أَشْبَهَ مِنْ كَلَامِهِمْ مَا لَا يَنْصَرِفُ فِي

معرفة ولا نكرة، كما أَشْبَهَ بَقَمُ الْفَعْلِ، يَعْنِي بَعْدَ التَّسْمِيَةِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ

نَظِيرٌ فِي الْأَسْمَاءِ.

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من عندي وليست في النسخ، وفي (ت) «بالمشبهات».

(٢) في الأصل «ومن ذلك» وما أثبتته من (س، ت).

(٣) سيبويه ٢١٢/٣، ومجالس العلماء للزجاجي ٥١، وشرح شواهد الشافعية ٤١٧، واللسان (مكر، علق)

والرجز للعجاج، ديوانه ٢٩. ويروي «يَسْتَنُّ» و«فَحَطَّ» يصف ثورا يرتعي في ضروب من الشجر.
وَكُرٌّ : رجح. ويستن : يرتعي.

وَحَطَّ : نزل. والعلقى : شجر له أفنان طوال دقاق، وأوراق لطاف.

والمكور : جمع : مَكْرٍ، بالفتح، وهي نبتة غبراء لها ورق وليس لها زهر.

(٤) الكتاب ٢٢٩/٣.

فما قاله الناظم في البيت هو عَيْنُ مَانَصُ عليه سيبويه.

وقد قيل : إن (سَرَوَائِلَ) جمع (سِرْوَالَةٍ) وأنشد أبو العباس في واحدتها^(١):

عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ سِرْوَالَةٌ
فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَنْتَعِطٍ

وقد حكى سيبويه عن يونس أن من العرب من يقول في تحقير (سَرَاوِيلَ) : سُرِّيَّالَاتُ لَأَنَّهُمْ جَعَلُوهَا جَمَاعَةً بِمَنْزِلَةِ (بَخَارِيصَ)^(٢) وعلى هذا قد تَضَمَّنَتْ ضَابِطُ الْجَمْعِ، فَلَا يُحْتَاجُ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ. وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ لُغَةً فَلَيْسَ بِخِلَافٍ، وَلَكِنَّ الْأَشْهَرَ فِيهِ الْإِفْرَادُ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَحْكِهِ يُونُسُ إِلَّا عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ، فَاعْتَمَدَ النَّازِمُ مَا هُوَ الْأَشْهَرُ، وَالسَّرَاوِيلُ مَعْرُوفٌ، وَهُوَ أَعْجَمَى.

وقوله : «وَأَنَّ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقَ بِهِ» إِلَى آخِرِهِ.

يعنى أن هذا الجمع المُوازن (مَفَاعِلَ) أَوْ (مَفَاعِيلَ) إِذَا سُمِّيَ بِهِ فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّ مَنَعَ الصَّرْفِ كَأَصْلِهِ، فَتَقُولُ فِي (مَسَاجِدَ) مَسْمُومٌ بِهِ: هَذَا مَسَاجِدُ، وَرَأَيْتُ مَسَاجِدَ، وَمَرَرْتُ بِمَسَاجِدَ.

وكذلك مَا لَحِقَ بِالْجَمْعِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَمْعًا حَقِيقَةً، كَهَوَازِنَ، وَشَرَاحِيلَ.

ومنه (سَرَاوِيلُ) إِذَا سُمِّيَ بِهِ أَيْضًا عَلَى اعْتِقَادِ أَنَّهُ مَفْرَدٌ، فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُنْعَمَ صَرْفُهُ، فَتَقُولُ : هَذَا سَرَاوِيلُ، وَرَأَيْتُ سَرَاوِيلَ، وَمَرَرْتُ بِسَرَاوِيلَ .

(١) المقتضب ٣/٣٤٦، وابن يعيش ١/٦٤، والخزانة ١/٢٣٣، والعيني ٤/٣٥٤، والتصريح ٢/٢١٢،
والهمع ١/٨٠، والدرر ١/٧، والأشعوني ٣/٢٤٧، واللسان (سرل).

(٢) الكتاب ٣/٤٩٣، البَخَارِيصُ : جَمْعُ بَخْرِيصَةٍ، وَبَخْرِيصٌ، وَهُوَ مِنَ الْقَمِيصِ وَالْدَرْعِ : مَا يُوَصَّلُ بِهِ
الْبَدَنُ لِيُوسِعَهُ.

أما الجمع إذا سُمِّيَ به فوجهٌ منع صَرْفِهِ التشبيهُ بأصله، لكونه ،
على مثال لا نظير له في الأحاد العربية، وكذلك إذا نُكِّرَ بعد التَّسْمِيَةِ،
وهو أُخْرَى لِقُرْبِهِ من أصله، وكذلك (سَرَائِل) يَمْتَنِعُ للمثال تَشْبِيْهِهَا .

وقد زعم الفارسي أن (سَرَائِل) إذا سُمِّيَ به امتنع صَرْفُهُ
للتعريف والتأنيث، وأَخَذَهُ من لفظ سيبويه، وذلك، على ما نَبَّهَ عليه ابنُ
خروف، غيرُ مُحْتَاجٍ إليه، للاكتفاء بالمثال عن علَّةٍ ثانية، ولو كان ذلك
مُعْتَبَرًا لَصَرِفَ (مَسَاجِدُ) اسمَ رجل، لأنه لاعلةٌ زائدةٌ على المثال، من
عَلَمِيَّةٍ أو تَأْنِيثٍ أو غير ذلك.

ولم يُنَبِّهْ هنا الناظم على وجه المنع، ولعله اكتفى بالتنبية عليه في
(سَرَائِل)

ويقال : حَقُّ الشَّيْءِ يَحِقُّ، إذا وَجَبَ . وَأَحَقَّقْتُهُ : أَوْجَبْتُهُ، كأنه قال :
مَنْعُهُ يَجِبُ .

وفي قوله : «وإنَّ بِهِ سُمِّيَ» شَيْءٌ من جهة العربية وهو أن «بِهِ»
مَقَامُ مَقَامِ [الفاعل]^(١) كأنه قال : وإنَّ سُمِّيَ بِهِ، فواجبٌ فيه التأخيرُ عن
الفعل، ولايجوز التقديمُ، كما لايجوز تقديمُ الفاعل.

ولايقال : إن المفعول المَقَامُ مُضْمَرٌ، تقديره : وإنَّ بِهِ سُمِّيَ الإنسانُ
أو الرجلُ، أو ما أشبه ذلك مِمَّا يصحُّ إضمارُهُ / للعلم به، لأن عادة أهل
النحو أن يقولوا في بِنْيَةِ الفاعل : إذا سَمَّيْتَ بكذا صَرْفَتَهُ، أَيْ مَنْعَتَهُ،
ولايذكرون المفعولَ غالبا طَرَحًا له، لعدم الحاجةِ إليه، فالمبنىُ للمفعول من
ذلك، فإن سَلَّمَ ذلك التقدير فهو من الضَّعْفِ بمكان.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

ويمكن أن يكون ارتكَبَ مذهبَ الكوفيين ضرورةً ، لاسيما وهو إثر (إن) الشرطية، فقد قال بعض البصريين ذلك في نحو (إن زيدا قام) كما تقدم ، فهو أخفُّ، وكذلك أتى في البيت قبله بضرورةٍ أخرى، وهو تقديمُ مفعول المصدرِ الموصولِ عليه، وذلك قوله : «وَلِسِرَاوِيلُ» بِهَذَا الْجَمْعِ شَبَهُ» فَإِنْ «بِهَذَا» متعلق بـ«شَبَهُ» وهو مصدر، فيقدر بـ(أن) والفعل، وقد قُدِّمَ المجرور عليه، ولا يمكن أن يقدر «شَبَهُ» هنا بمُشَبِّهِه، كما قُدِّرَ (عَجِبَ) بِمُعْجَبٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : { أَكَاَنَ لِلنَّاسِ عَجَبًا } [الآية (١)].

وإنما هذا ضرورةٌ على حَدِّ الضرورة في النُّظيرِ الموصولِ من قوله (٢):

تَقُولُ وَصَكَّتْ صَدْرَهَا بِيَمِينِهَا

أَزْوَجِي هَذَا بِالرُّحَى الْمُتَقَاعِسُ

على رأى مَنْ حَمَلَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ.

وهنا أتمَّ الكلامَ على ما يَمْنَعُ من الصرف مطلقا، وذلك في ثلاثة مواضع، تَجْمَعُ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ.

ثم أخذ يتكلَّمُ فيما يَمْتَنَعُ في حال التعريف دون حال التنكير، فقال :

وَالْعَلَمَ أَمْنَعُ صَرْفُهُ مُرَكَّبًا

تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوِ مَعْدٍ يَكْرِبًا

(١) سورة يونس / آية : ٢.

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت في باب «المضاف إلى ياء المتكلم» وهو للهاذول بن كعب .

[إلى آخر ما أتى به فيه] ^(١)

وهذا القسم لا يمتنع الصرف فيه إلا مع العَلَمِيَّة، فلذلك إذا زالت رُجوع الأصل في الاسم فأنصرف، وإذا لم يُسمَّ به بقي منصرفاً على أصله.

وَكَوْنُ الْعَلَمِيَّةِ مانعاً ظاهراً، لأنها ثَانِيَّةٌ عَنِ التَّكْثِيرِ وهو الأصل.

وابتدأ بالتَرْكِيبِ مع الْعَلَمِيَّةِ، فَأَعْلَمَ أَنَّ الْعَلَمَ يُنْعَى صَرْفُهُ إِذَا كَانَ مُرَكَّباً تَرْكِيبَ مَزْجٍ، مِنْ حَيْثُ كَانَ التَّرْكِيبُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ :

تَرْكِيبٌ إِضَافَةٌ، كَعَبْدِ اللَّهِ، وَامْرَأَةِ الْقَيْسِ.

وتَرْكِيبٌ إِسْنَادٌ، كَتَأْبَطَ شَرًّا، وَبَرَقَ نَحْرُهُ، وَذَرَى حَبًّا، وَشَبَّ ذَلِكَ.

وتَرْكِيبٌ مَزْجٍ، وَهُوَ أَنْ تُصِيرَ الْكَلِمَتَانِ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ، وَكُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا كَجُزْءِ الْاسْمِ، فَتُجْعَلَ الثَّانِيَّةُ مَحَلًّا لِلْإِعْرَابِ كَهَاءِ الثَّانِيَّةِ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ : مَعْدِيكَرَبٌ، وَهُوَ مِثَالُهُ، وَهُوَ اسْمُ رَجُلٍ، وَيَلَا لَابَاذُ، وَيَعْلَبُكُ، وَرَامَهُرْمَزُ، وَحَضْرَمَوْتُ، وَمَارَسَرْجِسُ. وَأُنْشِدَ سَبِيحُوه لَجَرِيرٍ ^(٢) :

لَقَيْتُمُ بِالْجَزِيرَةِ خَيْلَ قَيْسٍ

فَقُلْتُمُ مَارَسَرْجِسَ لَا قِتَالَ

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) الكتاب ٢٩٦/٣، والمقتضب ٢٣/٤، وابن يعيش ٦٥/١، واللسان (سرجس) وديوانه ٤١٤

ومارسرجس : اسم نبطي سمي جرير به تغلب نفيا لهم عن العرب.

يخاطب به بني تغلب في قتالهم لقيس عيلان، والمعنى : يامارسرجس، إنكم تقولون عند لقائهم :

لأنقاتلكم، جينا منكم وخورا.

و(قَالِي قَلَا) مثل (مَعْدِيكَرَب) أنشد سيبويه^(١):

سَيُصْنِبُ فَوْقِي أَقْتَمُ الرِّيشِ وَأَقْعَا

بِقَالِي قَلَا أَوْ مِنْ وَرَاءِ دَبِيلِ

وأكثرُ هذه الألفاظ تختلف فيها العربُ، فمنهم من يجعلها مضافاً ومضافاً إليه، وهذا غير داخل في المقصود، ومنهم من يجعلها كالاسم الواحد، وإعرابها في الآخر، وعلى هذا تكلم الناظم والنحويون في هذا الباب.

فلما كان المقصود أحد أقسام المركب خصه بالذكر.

/ فإن قلت : فقد زعم ابن الضائع^(٢) أن المركب في إطلاق $\frac{٢٧٢}{٣}$ النحويين المراد به هذا المركب تركيب مَزَج، فكان الأولى ترك التفسير، لأنه مُسْتَغْنَى عنه.

فالجواب : أن هذا لم يتقرر بعدُ أنه رأى الناظم، فلا يُحمل عليه حتى يثبت لنا أنه عنده كذلك.

فإن قلت : فقد كان يُكتفى بالتمثيل عن التفسير؛ إذ هو مُغْنٍ عنه، لأن (مَعْدِيكَرَب) كذلك هو.

(١) الكتاب ٢/٢٠٥، والمقتضب ٤/٢٤، واللسان (دبل، قتم) والبلدان (دبيل) وسبب هذا البيت أن الشاعر كان عليه دين لرجل من يحصب، فلما حان قضاء الدين فر وترك رقعة مكتوباً فيها البيت وبيت قبله هو :

إذا حان دين اليحصبى فقل له
تَزُودُ بِرَادٍ وَاسْتَعْنِ بِدَلِيلِ
والأقتم : الأغبر اللون. وقالي قلا : مدينة من مدن خراسان أو من ديار بكر. ودبيل : مدينة من مدائن السند.

(٢) سبقت ترجمته.

فالجواب : أن (مَعْدِيكَرِب) لا يتعين فيه تركيبُ المزج، لإمكان تركيب الإضافة، فلم يكن له بُدٌّ من تَعْيِينِهِ بغير المثال. ثم أتى بالمثال تَبْيِينًا لما ذَكَرَ على عادته.

ويدخل في معنى التمثيل بمقتضى القاعدة ماسمى به من النكرات، وكان مركبًا مَبْنِيًّا للتركيب نحو : خَمْسَةُ عَشَرَ، وَصَبَاحَ مَسَاءٍ، وَيَوْمَ يَوْمٍ، وَلَقِيْتَهُ كَفَّةً كَفَّةً^(١) وما أشبه ذلك، فيجرى مجرى مامثل به من مَعْدِيكَرِب، ويكون على الوجهين المذكورين من التركيب والإضافة.

فإن قيل : إن هذا الكلام يقتضى أن كل ماركب تركيب مزج، سواء أكان آخر الاسمين صوتًا أم غيره، فحكمه هذا الحكم من الإعراب، غير مُنْصَرَفٍ، لأنه قال : «أمنع صرفه مركبًا تركيب مزج» فعلى هذا ما جاء من نحو (سَيَبُويهِ، وَعَمْرُويهِ، وَنَفْطُويهِ) مُعَرَّبٌ عنده، فيكون إعرابه إعراب غير المنصرف، وهذا غير صحيح عنده، لأنه قد تقدم في «باب العلم» نصه على أنه مبني؛ إذ تكلم على المركب فقال : «ذَا إِنْ بَغِيرَ وَيْهِ تَمَّ أُعْرِبًا» فتحصل منه أنه مبني لأنه مختوم بويهِ، وهو قد أطلق هنا في إعراب المركب غير مُنْصَرَفٍ، وهو من المركب، فاقترضى إعرابه غير منصرف، وهو تناقض.

ولا يقال : إن الإعراب فيه مَحْكِيٌّ، وقد نص هو عليه في «التسهيل»^(٢) وغيره، فيدخل له من حيث نقل فيه ذلك، ويكون تَبْيِينُهَا على ذلك القليل كيف يكون الإعراب فيه.

(١) من أمثالهم، وانظر : كتاب الأمثال لأبي عبيد ٣٧٧، ومعناه : مواجهة، كإن كل واحد منهما قد كف صاحبه عن مجاوزته إلى غيره.

(٢) انظر : ص ٢٢١.

لأننا نقول : هذا يعود عليه بالنقص، لأن كلامه في هذا النظم، إنما ينبغي على كلامه فيه فقط، فإذا بُني على غيره كان فاسدَ الوضع، فليزَم الإشكال.

والجواب : أنه لما تكلم هنا على ما كان معرباً خاصةً، فبين وجه إعرابه، وأنه على ترك الصرف، لأنه قال : «وَالْعَلَمَ أَمْنَعُ صَرْفُهُ مُرَكَّبًا» ولم يقل : أضعفه غير منصرف، وإنما كان كلامه هنا مختصاً بمنع الصرف، فهذا ينبغي على كونه معرباً له موضع آخر غير هذا. وإنما تقدم له قبل أن المركب تركيب مزج معرب إلا ما ختم بويه - تنزل كلامه على ما تقرّر من أنه لا مدخل لـ (سَيَبَوِيهِ) وبابه هنا على طريقته.

وإذا قلنا : إنه لم يذكر فيه إعراباً، ثم ثبت ذلك فيه لدخل تحت هذا الكلام، ولم يلزم فيه تناقض على هذا القصد. ولو فرضنا أيضاً أنه ذكر وجه الإعراب في (سَيَبَوِيهِ) مع وجه البناء لكان داخلاً من حيث إعرابه تحت هذا الكلام، وكذلك لو لم يذكر فيه إعراباً ولا بناءً لكان محالاً به على كونه معرباً.

ولو سلّمنا الإشكال من أصله، وأنه / ذكر هنا الإعراب في $\frac{272}{3}$ المركب، لم يدخل هنا المختوم بالصوت، لأن المثال يُحرز مراده، وهو (مَعْدِيكَرِب) إذ ليس بمختوم بصوت، فيُقيد كلامه بمثاله، ولا يدخل (سَيَبَوِيهِ) وبابه، فكلامه هنا صحيح على كل تقدير، ولا إشكال فيه. وإنما منع التركيب مع العلمية، لأن التركيب صير المركب قليلاً في كلامهم، غير جارٍ على أبنيتهم المعتادة، فأشبهه الأعجمي، كإبراهيم وإسماعيل.

وأيضا، صار الاسم الثاني منها بمنزلة هاء التانيث، فأنشبه المؤنث: إذ كان الإعراب يقع على غير الأول، كما يقع في (طَلْحَة) على غير الاسم.

كَذَاكَ حَاوِي زَائِدِي فَعْلَانَا

كَغَطَفَانٍ وَكَأَصْبَهَانَا

هذا نوع آخر من المانع مع العَلَمِيَّة، وهو زيادة الألف والنون، وقد تقدّم له ذكرهما في المنع مع الوصف، وهذا قِسْمٌ لذلك، و«حَاوِي» صفةٌ لموصوفٍ محذوف، وهو (العَلَم) كانه قال: وكذلك العَلَمُ حَاوِي زَائِدِي فَعْلَان.

ويعنى أن الاسم العَلَم إذا كان فيه الألف والنون الزائدتان امتنع صرفه، نحو (غَطَفَان) وهو الذى مثّل به الناظم، و(أَصْبَهَان) كذلك.

و«غَطَفَان»: اسمٌ لأبي قبيلةٍ من قبائل العرب، وهو غَطَفَان بن سَعْد بن قَيْس بن عَيْلان^(١)، قال الشاعر^(٢):

لَوْلَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لَذُنُوبَ لَهَا

إِلَى لَامَتِ نَوُو أَحْسَابِهَا عَمَرَا

وأصْبَهَان: اسم أرض. وأراد بالمثاليين ماكان علماً لإنسان كغَطَفَان، أو علماً لأرضٍ أو بلدٍ كأصْبَهَان.

(١) في (س، ت) «قيس عيلان».

(٢) الخصائص ٣٦/٢، والخزانة ٣٠/٤، والهمع ٢٠٣/٢، والدرر ١٣٧/١.

وغطفان: قبيلة ترجع فزارة إليها في النسب. والمراد بالذنوب هنا الإساءات.

واللوم: التعنيف. والأحساب: جمع حسب، وهو الشرف الثابت للإنسان ولأبائه. وعمر: هو عمر بن هبيرة الفزاري، من عمال سليمان بن عبد الملك. ويروي «إذن للام» يقول: لو كانت غطفان غير مسيئة إلى لأم أشرافها عمر بن هبيرة هذا في تعرضه إلى، ومنعوه عنى.

فمن الأول : عَمْرَان ، وَعُثْمَان ، وَسَلْمَان ، وَعَيْلَان ، وَعَدْنَان وهو كثير ومن الثاني : حَوْرَان وأَذْرَبِيجَان ، وَنُعْمَان ، ونحو ذلك .

ويدخل في مُضْمَنٌ هذا المعنى ما سُمِّيَ به من الأسماء أو الصفات التي في آخرها الألف والنون الزائدتان ، كما إذا سَمِيتَ بِغُضْبَانٍ ، أو بِسَرْحَانٍ ، أو سَيْفَانٍ ، أو مَرْجَانٍ ، أو ما أشبه ذلك .

ولا يلزم هنا اشتراطُ عدم لحاق التاء في المؤنث ، لأنه ، إذا سُمِّيَ به مذكَّرٌ أو مؤنَّثٌ ، لم تلحقه التاء أصلاً ، فلم يَحْتَجْ إلى اشتراط ذلك .

وفى قوله : « زَائِدَيَّ فَعْلَانٌ » إشعارٌ بأنَّ لأبْدَ من زيادتهما معا ، فلو كان أحدهما زائداً ، والآخر أصلياً ، لم يكن ذلك مانعاً ، لأن الألف والنون إنما كانت للصَّرْفِ لشَبَّهَها بِالْفِي حَمَرَاءَ وَزَكْرِيَاءَ .

ومن جملة الشَّبَّه أنهما زيادتان زِيدَتَا مَعًا ، فعلى هذا ما كان من الأسماء في آخره الألف والنون ، واحْتَمَلَتِ النون فيه الأصالة والزيادة ، فلك وجهان في الصَّرْفِ وعدمه ، اعتباراً بأصالتها أو زيادتها فيجوز لك - إذا سَمِيتَ بُرْمَانٍ ، أو حَسَانٍ ، أو دِهْقَانٍ^(١) ، أو شَيْطَانٍ - وجهان ، فإن اعتقدتَ أنها من الرَّمِّ والحِسِّ والدَّهْقِ ، ومن «شَيْطٍ»^(٢) ، لم تَصْرِفْهَا ، وإن اعتقدتَ الْحُمْلَ على قولك : أرضٌ مَرَّتْ مِنْهُ^(٣) ، ومن الحُسْنِ ، والدَّهْقَنَةِ ، والتَّشْيِيطُنِ^(٤) صرفتها .

(١) الدَّهْقَان - بكسر الدال وضمها - التاجر ، فارسي معرب .

(٢) في اللسان «والشيطان فعلان من شاط يشيط» .

(٣) في جميع النسخ «رمنة» ولم أجدها في كتب اللغة . والصواب أنها «مَرْمَنَةٌ» أي كثيرة شجر الرمان .

(٤) الدهقنة : الإلانة ، يقال : دهمق الطعام ، إذا ألانة والتشيطن : من قولك : تشيطن الرجل ، إذا صار كالشيطان ، وفعل فعله .

فإذا تَمَحَّصْتَ لجهة الأصالة صُرِفَتْ ، كما إذا سَمَّيْتَ بَطْحَانٍ مِنْ
 (الطُّحْن) أو/ بَتْبَانٍ مِنْ (التَّبْن) أو بَسْمَانٍ مِنْ (السَّمْن) ونحو ذلك . $\frac{٢٧٤}{٣}$
 وقد تقدّم نحو هذا فى الصفة ، والمانع على هذا العَلَمِيَّةِ
 والزيادتان ، أو تقول: شَبَّهَ الألف والنون هنا بالألف والنون فى (فَعْلَان ،
 فَعَلَى) والأول هو الجارى على كلام الناظم ، إذ قال : « كَذَلِكَ حَاوَى
 زَائِدَتِي فَعْلَان » فاشعر بأن زيادتهما هى السَّبَبُ فى المنع ، ويَحْتَمِلُ أَنْ
 يريد الوجه الآخر ، لأنه لم يَنْصُ على أَنَّ نَفْسَ الألف والنون هو المانع .
 وَحَوَى الشَّيْءَ : بمعنى مَلَكَهُ ، وصار فى حَوْزِهِ . واسم فاعله
 (حَاوَى)

كَذَا مُؤَنَّثُ بِهِاءٍ مُطْلَقًا
 وَشَرَطُ مَنَعَ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى
 فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كَجُورٍ أَوْ سَقَرٍ
 أَوْ زَيْدٍ اسْمَ امْرَأَةٍ لِأَسْمَ ذَكَرٍ
 وَجَهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقَ
 وَعُجْمَةٌ كِهْنَدَ وَالْمَنَعُ أَحَقُّ
 قد تقدم من أقسام المؤنث ما أخره ألفٌ ممدودة أو مقصورة ،
 وهو يَذْكَرُ الآن مابقى من الأقسام ، وإنما أتى بها هنا لمخالفتها لما
 تقدم ، فاتى هنا للمؤنث بأقسام سِتَّةَ ، لأن المؤنث لا يَخْلُو ، إذا كان
 معرفةً إما فى الأصل أو بالنقل ، من أن يكون فيه هاءُ التانيث أولاً .
 فما فيه الهاءِ قِسْمٌ ولا تفصيل فيه .
 وأما العاري من الهاءِ فلا يَخْلُو من أن يكون زائداً على ثلاثة
 أحرف ، أو يكون على ثلاثة .

فما زادت حروفه على ثلاثة قِسْمُ ثانٍ لاتفصيل فيه .
 وأما الثلاثى فإِما أن يكون مُحَرَّكُ الوِسطِ أَوَّلًا ، فالْمَحْرُكُ الوِسطِ قِسْمُ
 ثالث انتهى التفصيلُ فيه .

وأما الساكنُ الوِسطِ فعلى ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون أعجمياً

والثانى : أن يكون منقولاً للمؤنثِ ممَّا غَلَبَ عليه التذكير

والثالث : أن يخلو من الوجهين ، فيكون غيرَ أعجميٍّ ولا منقولٍ ممَّا غَلَبَ
 عليه فهذه ثلاثة مضمومةٌ إلى الثلاثة الأول ، فالجميع ستة أقسام ، تضمنها
 كلامه هنا .

فالقسم الأول : ما فيه هاءُ التانيث مطلقا ، وهو المراد بقوله : « كَذَا مُؤنَّثٌ
 بهاء و » « مُؤنَّثٌ » صفةٌ للعَلَمِ المقدَّر ، استغنى عن ذِكْرِهِ للعِلْمِ به ، وقال : « يهَاء »
 احترازاً من المؤنَّث بالالف ولأنه تقدَّم .

وقوله : « مطلقا » أى غيرَ مقيَّد بشيءٍ ممَّا قُيِّدَ به ما بعده من الأقسام .
 يعنى أن العَلَمِ المؤنَّث بالهاء يَمْتَنِعُ صرفه على كل حال ، سواء أكان ثلاثياً أم
 ثنائياً أم فوق ذلك .

فإذا سَمَّيْتُ بِشَفَّةٍ ، أو ظُبَّةٍ ، أو عِضَّةٍ ، أو رَقَّةٍ ، أو شِيَّةٍ ^(١) ، منعته
 الصرفَ فتقول : هذه شَفَّةٌ قد جَاءَتْ ، ومررتُ بِشَفَّةٍ .

وكذلك رأيتُ ظُبَّةً ومررتُ بِعِضَّةٍ ، ونحو ذلك . وهذا مما لا خلاف فيه .

(١) الظُّبَّةُ : حد السيف والسنان والخنجر وما أشبهها . والعِضَّةُ : الفرقة ، والقطعة والكذب . والرقَّة :
 الأرض الخضراء ، والمال ، والفضة ، والدراهم المضروبة منها والشِّيَّةُ : العلامة .

وكذلك تقول فى الثلاثى : هذه عَمْرَةٌ ورأيتُ مَيَّةً ، ومررتُ بمَيَّةً ،
فَتَمَنَعَهُ الصَّرْفُ .

وكذلك الزائد على الثلاثة نحو : فاطمة ، وعائشة ، وأُمَامَة ، وما
أشبه ذلك .

وسواء فى هذا ما كن علماً لمؤنث أو لمذكر ، فَيَمْتَنَعُ الصَّرْفُ ، كما
لو سميت رجلاً بما تقدم ذكره ، وطلّحةً ، وحمزةً ، ومرةً / وعُتْبَةً ، $\frac{٢٧٥}{٣}$ ،
وربيعةً ، وما أشبه ذلك ،

ولفظه شاملٌ لهذا كله ؛ إذ قال : كَذَا مُؤنثٌ بهَاءٍ مُطلقاً ، فإن
المؤنث بالهاء هو اللفظ ، كان واقعاً على مذكر أو مؤنث . والوجهُ فى
المنع ظاهر .

ويُردُّ عليه سؤال ، وهو أنه قد جاء مِمَّا فيه هاءُ التانيث ما إذا
سُمى [به] انصرف عند الجمهور ، وذلك (أخت ، وبنت) فإنك إذا جعلته
اسماً لرجل صرفته فقلت : هذا أختٌ قد جاء ، وهذا بنتٌ قد مرَّ ، وإذا
ثبت هذا فقلوه فى المؤنث بالهاء : سيمتنع مطلقاً مُشكلاً .
والجواب : أن يقال أولاً : إنه قليلٌ نادر ، فلم يُعتدَّ به .

وأيضاً ، فقد قال قوم بَمَنَعِ الصَّرْفِ فيهما . ومنهم من زعم أنها
للتانيث ، حكى ذلك ابن السراج ، فقد يمكن أن يقال : إنها عند الناظم
كذلك ، وإنه يمتنع الصَّرْفُ فيهما وإن كان مخالفاً لسيبويه^(١) ، ويدل
على هذا القول ويؤيِّنه الجمعُ بالآلف حيث حذفوا التاءَ منهما ، ولم
يقولوا : أُخْتَاتُ ، ولا بِنْتَاتُ .

(١) انظر : الكتاب ٢٢١/٣ .

وأيضاً ، فسيبويه يعتبر صورة التاء فيها في النسب ، فيقول في (أُخْتُ) :
أُخْرِي ، وفي (بنت) : بَنَوِي^(١) .

والإيه ذهب الناظم على مايتى في «باب النسب» إن شاء الله ، فيظهرُ
قولُ من قال بهذا ، أو يكون داخلا تحت كلام الناظم .

ثم إنا نقول ثانياً : ليست بقاء تائيت ، وإنما هى تاءُ أخرى للإلحاق ، ف
(أُخْتُ) ملحق بـ (قُفْل) و (بُنْتُ) ملحق بـ (عِدْل) ولو كانت للتائيت لكان ما قبلها
مفتوحاً ، كَشَفَّةٍ ، وَرِقَّةٍ .

قال سيبويه^(٢) : وإن سميت رجلاً ببنتٍ أو أُخْتُ صرفته ، لأنك تقول :
بَنَيْتُ الاسم على هذه التاء ، وألحقتها ببناء الثلاثة ، كما ألحقوا سَنَبَةً بالأربعة ،
ولو كانت كالهاء لَمَا أُسْكِنُوا الحرف الذى قبلها ، فإنما هذه التاء فيها كطاء
عَفْرِيتٍ .

ثم قال^(٢) : ولو أن هذه الهاء التى فى دَجَاجَةٍ كهذه التاء انصرفت فى
المعرفة . فهذا نصُ سيبويه على أنها ليست للتائيت ، وإنما تائيت (بنت) كتائيت
(جُمْل) بلا هاء تائيت ؛ بل بالبنية . فإذا لا أعترض على الناظم .

وفى قوله : «مُؤَنَّثُ بَهَاءٍ» إشعارُ بأن جمع المؤنث بالالف والتاء لا يُمنع
صرفة لأنه قال : «بِهَاءٍ» ولم يَقُلْ : «بتاء» وإن كانت عادته أن يطلق على هاء
التائيت لفظَ التاء اتِّسَاعاً ، فمحافظته على التعبير بالهاء دليل على ما ذُكِرَ ،
وعادةُ النحويين .

والقسم الثانى : ما ليس فيه هاءٌ من المؤنث الزائدة حروفه على ثلاثة ، وهو
مراده من قوله : «وَشَرَطُ مَنْعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى فَوْقَ الثَّلَاثِ» .

(١) المرجع السابق ٣/ ٣٦٠ ، ٣٦٢ .

(٢) المرجع السابق ٣/ ٢٢١ .

والعارى : هو الذى يُجرَّد عن الهاء ، وهو صفة للمؤنث ، أى شرطُ منع المؤنث العارى .

ولا ينبغى أن يقدر (العَلَم) لأن العلم العارى لا يستلزم كونه مؤنثا ، وليس كلامه إلا فى المؤنث ، فلا بُدَّ من أن يكون المنعوت هو لفظُ المؤنث ، لتقدم ذكره قريبا فى قوله : «كَذَا مُؤنَّثُ بِهَاءٍ» .

و«ارتقى» بمعنى : عَلَا وارتفع ، أى ارتفع عن الثلاثى ، وزاد عليه .

وقوله : فَوْقَ الثَّلَاثِ على حذف مضاف ، لأن الاسم لا يرتقى فوق / ثلاثة أحرف ، وإنما يرتقى فوق ما هو على ثلاثة أحرف من الأسماء ، $\frac{٢٧٦}{٣}$ فالتقدير : فوق ذى الثلاث . وأُنْثُ «الثَّلَاث» ويريد الحروف ، لأن الحروف تذكر وتؤنث وقد تقدم فى النظم مواضع من هذا .

وحَذَفَ ياءَ «العَارِ» للنظم ، وهو جائز فى الكلام أيضا . ويريد أن العارى من هاء التانيث شرطه فى امتناع صرفه أن يكون رباعيا فأعلى ، نحو : سَعَادُ ، وَزَيْنَبُ .

وكذلك إذا سميت امرأة بنحو : عُقَاب ، أو عَقْرَب ، أو أَرْنَب ، أو ذِرَاع .

فهذا كله ممتنع الصرف فى المعرفة ، لأن الرباعى يقوم الحرف الرابع فيه مقام هاء التانيث .

والدليل على ذلك أن الثلاثى إذا صُغِر رُدَّتْ إليه التاء ، فقلت فى (هِنْد) : هُنَيْدَة ، وفى (دَعْد) : دُعَيْدَة ، وفى (نُعْم) : نُعَيْمَة ، إلا ماشدًا .

وإذا صُغِرَ الرباعي لم تُرَدِّ إليه التاء وإن كان فى تقدير التاء ، كما رُدَّتْ إلى الثلاثى ، لأن الحرف الرابع قام مقامها ، فتقول : (سَعِيدٌ) فى سَعَادَ ، و (زَيْنِبُ) فى : زَيْنَبَ ، إلا ما شذَّ .

وإذا كان كذلك فكانُ الهاء فيه ثابتة ، فجرى على حكم ما فيه التاء .
والقسم الثالث : المؤنث العارى من هاء التانيث، والثلاثى المحرك الوسط، وهو المشار إليه بالمثل فى قوله : «أَوْسَقَرُ» .

وأراد أن شرط منع العارى من الهاء أن يكون زائدا على الثلاثة ، أو كهذا اللفظ الذى هو « سَقَرُ » فتحريك الوسط يقوم عنده مقام الزائد على الثلاثة فى منع الصرف إذا اجتمع مع العَلَمِية ، نحو مامثل من (سَقَر) وهو اسمُ عَلَمٍ من أسماء (جَهَنَّمَ) أعاذنا الله منها . ومثله (أَطَى) من أسماء (جَهَنَّمَ) أيضا .

وإذا سميت امرأة بـ (قَدَم) أو نحوه من المحرك الوسط ، فالحكم كذلك أيضا ، فتقول : هذه قَدَمٌ ، ومررتُ بِقَدَمٍ ، كما تقول : هذه سَقَرُ .
قال الله تعالى : { سَأُصْلِيهِ سَقَرَ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا سَقَرُ }^(١) ، وقال : { مَا سَلَكَكُمْ فى سَقَرٍ }^(٢) .

وإنما امتنع وإن كان ثلاثيا لأجل حركة الوسط ، كأنها قامت مقام الحرف الرابع . وهذا تعليلٌ بعد السماع ، وإن لا فلو كانت الحركة قائمةً مقام الحرف الرابع لم يُؤْتِ بالهاء فى التصغير ، ولَمَّا كانت الهاء لأبَدُ منها فيه دلَّتْ على أنها ليست عَرَضًا حقيقة ، ولا قائمةً مقامها فى التَّحْصِيل ، ولكنهم قالوا ذلك لأن

(١) سورة المدثر / آية : ٢٦ ، ٢٧

(٢) سورة المدثر / آية : ٤٢ .

الحركة لَمَّا كانت زيادة على الحرف ، وكان الساكن الوسط ينصرف في أحد الوجهين ، ووُجِدَ ما حُرِّك وسطه ممنوع الصِّرفِ البتَّة كالرباعي - جَعَلُوا الحركة كأنها تقوم مقامه .

وأصل التعليل أن يقال : إن المانع حاصلٌ في الثلاثي وغيره ، وهو العَلَمِيَّة والتأنيث ، لكنه استثنى من ذلك الساكن الوسط ك (دَعْد) لأجل ما حَصَلَ بالسكون من الخفة ، كما سيأتى إن شاء الله تعالى .

وخالف ابن الأنباري في لزوم المنع في هذا القسم ، فأجاز الوجهين اعتبارا بكونه ثلاثيا ، والجماعة على خلافه .

والقسم الرابع : / ما كان من المؤنث العَلَم ساكن الوسط ، لكن ^{٢٧٧}/_٣ عَرَضَتْ فيه علَّة العُجْمَة زائدة على عِلَّتَيْهِ ، وذلك الذى أشار إليه بقوله : «أوكْجُور» .

أى وشرط العارى من الهاء الزائدة على الثلاثة أو زيادة العُجْمَة ك «جُور» ونحوه .

وجُورُ : اسم بلدة . تقول : هذه جُورُ ، ونزلت بجُور . ومثل ذلك (مَاهُ) وهو اسم موضع . و (حِمَصُ) وهو اسم بلدة .

وعله المنع مطلقا هنا ما قالوا من أن الساكن الوسط ينصرف لكون ثِقَل إحدى العِلَّتَيْن قابلتها خِفَةُ الاسم ، فلم يَبْقَ إلا علَّة واحدة ، والعلَّة الواحدة لا تمنع ، و (جُورُ) وأخواتها زاد فيها العُجْمَة مع عِلَّتَيْهَا ، وهما التعريف والتأنيث ، فقابلت خِفَةَ إحدى العلل ، فبقى فيه عِلَّتَان ، فوجب المنع ، وهذا مذهب الجمهور .

وذهب ابن مُعْطٍ في «أَلْفِيَّتِهِ» إلى إجازة الوجهين ، كهِنْد ودَعْد ، حسبما يظهر من كلامه حيث قال :

أَمَّا مِثَالُ عُجْمَةِ الْأَعْلَامِ
فَنَحْنُ وَإِسْحَاقَ وَإِبْرَاهِيمَ
إِلَّا ثَلَاثِيًّا بِهِ قَدْ سَكْنَا
ثَانِيهِ فَالْصَرْفُ كَنُوحٍ عَيْنًا
إِلَّا مَوْثَنًا كَمِصْرَ الْمُعْرِفَةِ
فَذَا كَهْنَدٍ بَعْضُهُمْ مَا صَرْفَةٌ
فَاسْتَثْنَى مِنَ الْأَعْجَمِيِّ الثَّلَاثِيَّ السَّاكِنِ الْوَسْطِ مَا كَانَ مَوْثَنًا ، فَجَعَلَ فِيهِ
وَجْهَيْنِ كَهْنَدٍ .

وهذا غَلَطٌ ، لِأَنَّ الْمَوْثَنَ مِنْ هَذَا النَّوْعِ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْمَنْعُ ، وَهُوَ الْمَحْكِيُّ عَنْ
الْعَرَبِ ، وَالْمَقُولُ بِهِ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ ، وَإِنَّمَا جَوَّزَ الْوَجْهَيْنِ فِي غَيْرِ الْأَعْجَمِيِّ الْمُشَارِ
كَهْنَدٍ ، كَمَا يَتَبَيَّنُ .

وَالْقِسْمُ الْخَامِسُ : مَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي غَلَبَ [عَلَيْهِ] التَّذْكِيرُ ^(١) ،
اسْمًا عَلَمًا لِمَوْثَنٍ ، وَهُوَ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ : «أَوْزَيْدٍ اسْمُ امْرَأَةٍ» يَرِيدُ أَنْ
شَرَطَ الْمَوْثَنَ الْعَارِيَّ فِي مَنْعِ صَرْفِهِ أَنْ يَكُونَ كَذَا أَوْ كَذَا ، أَوْ مِثْلَ (زَيْدٍ) اسْمًا
عَلَمًا لَامْرَأَةٍ ، إِذْ (زَيْدٍ) اسْمٌ أَغْلَبَ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْمَذْكَرِ ، فَكُلُّ مَا كَانَ مِثْلَهُ
كَعَمْرٍو ، وَعَدْلٍ ، وَقَفْلٍ ، وَحَبْلٍ ، وَقَلْبٍ ، وَنَوْمٍ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، فَهُوَ مِثْلُهُ فِي هَذَا
الْحُكْمِ إِذَا سُمِّيَ بِهِ الْمَوْثَنُ .

وَوَجْهُهُ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ قَدْ غَلَبَ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْمَذْكَرِ ، وَصَارَ مَتَمَّنًا فِيهِ ، كَانَ
الْخُرُوجُ بِهِ إِلَى غَيْرِ بَابِهِ ، وَاسْتِعْمَالُهُ فِي غَيْرِ مَا شُهِرَ فِيهِ ، ثِقَلًا أَدَّى إِلَى أَنْ

(١) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ زِيَادَةٌ مِنْ عِنْدِي تَسْتَقِيمُ بِهَا الْعِبَارَةُ .

قابل الخِفة التي فيه فانتَهَضت العلَّتَان ، وهما التعريف والتأنيث ، مانِعَيْنِ من الصِّرف .

قال سييويه^(١) : فإن سَمَّيتِ المؤنث بَعَمْرٍو أو زِيدٍ لم يَجْزُ الصرفُ . هذا قول [ابن] أبي إسحاق وأبى عَمْرٍو فيما حَدَّثَنَا يونس . قال ^(١) : وهو القياس ، لأن المؤنث أَشَدُّ مُلَاءً مَةً للمؤنث ، والأصل عندهم أن يُسَمَّى المؤنث بالمؤنث ، كما أن أصل تسمية المذكر بالمذكر .

فإذا خالفوا ذلك فَسَمُّوا المؤنثَ بالمذكر ، ثَقُلَ عليهم ، فمَنَعوه الصرفَ ، وهو أيضا رأى الأخفش والمازني^(٢) . وَرَوَى عن عيسى بن عُمر ، ويونس ، والجَرْمِي^(٣) ، أنهم يجيزون في هذا القسم / الوجهين : $\frac{٣٧٨}{٣}$ ، الصرفَ ، وعدمه ، كَهِنْدٍ وَدَعْدٌ فيقولون : هذه زِيدٌ مُقْبِلَةٌ ، وزِيدٌ مُقْبِلَةٌ ، كما تقول : هذه دَعْدٌ مُقْبِلَةٌ . ، وَدَعْدٌ مُقْبِلَةٌ .

قال المبرد : وَحَجَّتْهُمُ أَنَا إِذَا سَمَّيْنَا مُؤنَّثًا بِمؤنث ، وهو ثلاثي ساكن الوسط ففيه اللغتان قولاً واحداً ، الصرفُ وَتَرَكَ الصرفُ وقد نقلناه من ثَقُلَ إلى ثَقَل ، والمنقولُ من حالِ خِفةٍ إلى حالِ ثِقَلٍ أُخْرِيَ بجواز اللغتين ، لأن ما هو في أحدِ حَالَيْهِ خَفِيفٌ أَخْفُ مِمَّا هو في كِلَا حَالَيْهِ ثَقِيلٌ

(١) الكتاب ٢٤٢/٣ ، وما بين الحاصرتين زيادة منه ، وليست في النسخ !

(٢) انظر : المقتضب ٣٥١/٣ .

(٣) المرجع السابق ٣٥٢/٣ .

قال : كما لو سَمِينَا رجلاً بمؤنث على ثلاثة أحرف : كَقَدَمَ ، وسَقَر ، فليس فيه إلا الصرفُ لخفة التذكير^(١) .

وأجاب ابن الضائع : بأن تسمية المؤنث بالمؤنث ، أو المذكر بالمذكر ، ليس فيه شبهُ العُجْمَةِ ، لأنك سميتَ الشيءَ بما يلائمه ، كتسمية العربيِّ بالعربي^(٢) .

وأما إذا سميتَ المؤنثَ بالمذكر فقد سميتَ الشيءَ بما لا يلائمه ، فأنشبه الأعمى .

قال^(٣) : فإن قيل : فامتنعَ صرفَ (قَدَمَ) و (سَقَر) اسمَ رجلٍ لأن فيه التعريفَ وشبهَ العُجْمَةِ .

قلت : نعم ، لو كانت العُجْمَةُ الثلاثيةُ تمنعَ الصرفَ لَوَجِبَ منعهُ على مذهب سيبويه . وقد ثبت أن العُجْمَةَ الثلاثيةَ تُقاومُ خفةَ البناء ، كما تقدم في (جُودَ) و (ماه) و (حِمَصَ) .

(١) عبارة المبرد في المقتضب (٢٥٢/٣) هي «وأما عيسى بن عمر ويونس بن حبيب وأبو عمر الجرمي ، وأحسبه قول أبي عمرو بن العلاء ، فإنهم كانوا إذا سموا مؤنثاً بمذكر على ما ذكرنا رأوا صرفه جائزاً ، ويقولون : نحن نجيّز صرف المؤنث - إذا سميناه بمؤنث على ما ذكرنا ، وإنما أخرجناه من ثقل إلى ثقل ، فالذي إحدى حالتيه حالُ خفةٍ أحقّ بالصرف ، كما أنا لو سميناه رجلاً ، أو غيره من المذكر باسم مؤنث على ثلاثة أحرف ليس له مانع لم يكن إلا الصرف . وذلك أنك لو سميت رجلاً قدماً أو فخذاً أو عضداً ، لم يكن فيه فيه إلا الصرف لخفة التذكير» .

(٢) شرح الجمل الكبير ، المجلد الأول (٤٤ - ١)

(٣) نص قول ابن الضائع في «شرح الجمل الكبير (الموضع السابق) هو «فإن قيل : فامتنع الصرف رجلاً اسمه قدم أو سقر ، لأنك أيضاً سميت الشيءَ بما لا يلائمه ، فهو يشبه العجمة . قلت : نعم لو كانت العجمة الثلاثية تمنع الصرف لوجب على قول سيبويه منع (قدم) اسم رجل ، فما يشبهها أولى أن يمنع . والعجمة الثلاثية تؤثر في مقاومة خفة البناء كما تقدم في حمص وماء وجور» اهـ

ثم أخذ يَحْتَج لصحة مذهب سيبويه بما تجده في «شرح الجمل» فانظر فيه والأول هو الذي ذهب إليه الناظم هنا ، وفي «التسهيل»^(١) .

وقوله «لَأَسْمَ ذَكَرَ» توكيدٌ لقوله : «اسْمَ امْرَأَةٍ» .

والقسم السادس : ماعدا ماتقدّم من الثلاثي الساكنِ الوَسَطِ ، وهو قوله : «وَجَهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيراً سَبَقَ وَعُجْمَةٌ» .

يعنى أن ما كان من المؤنث الثلاثي الساكنِ الوَسَطِ لم يَسْبِقْ له تذكيرٌ قبل استعماله عَلَماً ، كما سبق لـ (زَيْدٍ) اسمَ امرأةٍ ، ولا كان فيه عُجْمَةٌ ، كما كان في (جُودٍ) ونحوه ، ففيه وجهان : الصرفُ وعدمه ، وذلك مثل (هِنْدٍ) وهو مثاله ، تقول : هذه هِنْدٌ يافتي ، ومررتُ بهند ، وقال أبو حَيَّة في منع الصرف^(٢) :

أَمِنْ هِنْدَ الْخَيْيَالِ أَلَمْ وَهْنًا

بَأَشْنَعَتْ عِنْدَ سَاهِمَةٍ مَنِينٍ

ونحوه (دَعْدُ) قال الشاعر ، فجمع بين الوجهين ، أنشده سيبويه^(٣) :

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مَنْزَرِهَا

دَعْدُ وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدُ فِي الْعُلْبِ

(١) انظر : ص ٢١٩ .

(٢) لم أجده في شعره المجموع (جمع وتحقيق : د يحيى الجبوري) .

(٣) الكتاب ٢٤١/٣ ، والخصائص ٦١/٣ ، ٣١٦ ، والنصف ٧٧/٢ ، وابن يعيش ١٧٠/١ ، والأشمونى ١٥٤/٣ ، واللسان (دعد ، لفع) والبيت لجريز ، ديوانه ٢٧ ، ويروى «ولم تُقَدِّ»

والتلفع : الالتحاق بالشوب . والفضل : الزيادة . والمُنْزَر : الإزار ، وهو ثوب يحيط بالنصف الأسفل من البدن . والعلب : جمع علبة ، وهي إثناء من جلد يشرب به الأعراب . يقول : هي حضرية مترفة لا تلبس لبس الأعراب ، ولا تشرب كما يشربون ، ولا تأكل مما يأكلون .

وكذلك (نُعم ، وجُمِّل ، وميُّ) كقول ذى الرُّمَّة ، أنشدته سيبويه^(١) :
 دِيَارَ مَـيَّةٍ إِذْ مَيُّ تُسَاعِفُنَا
 وَلَا يَرَى مَثَلَهَا عُجْمٌ وَلَا عَرَبٌ
 وأنشد أيضا^(٢) :

* يَا هِنْدُ هِنْدُ بَيْنَ خَلْبٍ وَكَيْدٍ *

وأنشد أيضا للأخطل^(٣) :

أَيَّامَ جُمِّلٍ خَلِيلًا لَوْ خَافَ لَهَا
 صُرْمًا لَخَوَّلَاطُ مِنْهُ الْعَقْلُ وَالْجَسَدُ

فجاءت هذه الأسماء مصروفةً ، وإن شئتَ منعتَ الصرف .
 وإجازته للوجهين مُوافقةٌ لمذهب الجمهور ، خلافاً لما ذهب إليه الزجاج ،
 من الجَزْم بمنع الصرف ، وردَّ على النحويين فى صَرَفِهِ وقال^(٤) ، لاحجة لهم
 فيما أنشدوا دليلاً على صرفه ، لأن ما لا يَنْصَرَف كثير فى الشُّعر . قال :
 ولا ينبغي أن يُعتبر جهةُ البناء^(٥) .

(١) الكتاب ٢٨٠/١ ، ٢٤٧/٢ ، ونوادر أبى زيد ٣٢ ، وابن السجري ٩٠/٢ ، والخزانة ٢٣٩/٢ ،

والهمع ٢١/٣ ، والدرر ١٤٥/١ ، وديوانه ٣

ويروى «مُسَاعِفَةٌ» وتساعفنا : تدانينا وتواتينا . ورخم (مَيَّةٌ) فقال : مَيُّ ، فى غير النداء ضرورة ،
 وقيل : كانت تسمى مَيًّا ومَيَّةً .

(٢) الكتاب ٢٣٩/٢ ، واللسان (خلب)

والخلب : لحية رقيقة تصل بين الأضلاع ، أو حجاب بين القلب والكبد .

(٣) الكتاب ٢٣٨/٢ ، وليس فى ديوانه

والصرم - بفتح الصاد وضمها - القطيعة والهجران . وخوَّلَط : اختل وتغير .
 و«خليلاً» منصوب على الاختصاص والتعجب ، والمعنى : أعجبُ بها خليلاً ، وما أعجبها خليلاً .
 ويروى «جمل خليل» على أنه مبتدأ وخبر .

(٤) انظر : شرح السيرافى ، المجلد الرابع (١٠٣ - ١)

(٥) فى (ت) «ولا يعتبر جهة البناء» .

وردَّ الناس على الزجَّاج مذهبَه ، قال السيرافى^(١) : لاختلاف بين مَنْ مَضَى من البصريين والكوفيين فى جواز / صَرْفَه .

٢٧٩
٣

قال : وعندى أنهم لم يُجمعوا عليه إلا لشهرته فى كلام العرب .
ورعاية الخِفَّة فى نُوحٍ ولُوطٍ إجماعاً يَرُدُّ على الزجَّاج فى قِيَّاسِه .
قال ابن الضائع^(٢) : كلام السيرافى صحيحٌ وبَيِّنٌ فى الرَدِّ عليه .
قال : وأيضاً ، فقد صرَّح سيبويه أن صَرْفَه لغةٌ حيث قال : مَنْ جعل (ابنًا) مع ما قبله اسماً واحداً يقول : هذه هِنْدُ بنتُ فلانٍ ، فى لغة مَنْ صَرَفَ (هِنْدًا) .

قال^(٣) : فهذا يَدُلُّ على استقرارها لغة ، ولم يَجِءْ بالبیت هو ولا غيره ليُثَبِّتْها لغةً .

قال : ولما كان الثلاثى أقلَّ الأصول ، وسَكَنَ وَسَطُه ، كان أخفُّ أبنية الأسماء ، فلا يُبعد أن تُقاوم خِفَّتُه إحدى العِلَّتَيْنِ ، فلا تُؤثِّرُ واحدةً ، فيُنْصَرَفُ .

قال : ثم إذا صحَّ السماع لم يُلْتَفَتْ إلى قياس^(٤) ، فلا معنى للقياس إلا أن يُوَصَّلَ إلى معرفة كلام العرب . فإذا ثَبَتَ الكلام فائى معنى للقياس؟!

وأيضاً ، لو فُرِضَ أنه لم يَأْتِ إلا فى الشُّعر ، فلا ينبغي أن يُدَّعى فيه الضرورة ؛ إذ لم يكن له معارضٌ فى غير الشعر ، بل يُحمل على أنه

(١) شرح السيرافى - المجلد الرابع (١٠٣ - ١) .

(٢) شرح الجمل الكبير - المجلد الأول (٤٠ - ب) .

(٣) فى شرح الجمل «فقوله : فى لغة من صرف يدل ...» وهو أوضح .

(٤) فى الأصل «ثم إذا صحَّ السماع ولم يُلْتَفَتْ قياس» وفى (س) «ثم إذا صحَّ السماع لم يُلْتَفَتْ قياس» وهو موافق لما فى شرح الجمل . وما أثبتته من (ت) .

كلامهم حتى يثبت المعارض ، وهو أصل نص عليه الشلّوبين في طرّة على كتاب ابن ملكون^(١) .

وأما الترجيح بين الوجهين فقال سيبويه^(٢) : ترك الصرف أجود . وهو الذى نص عليه الناظم فى قوله : « والمنع أحق » وإنما نص على أن المنع أحق لوجهين :

تبيين مذهبه فيهما ، وأنه موافق لصاحب الكتاب .

والثانى : التنكىت على الرّمخشرى حيث عكس القضية ، فجعل الصرف هو اللاحق^(٣) .

قال ابن الضائع^(٤) : وإنما غلطه فى ذلك خطأؤه فى أن جعل حكمه كنوح ولوط^(٥) ، وهما مصروفان فى القرآن ، يعنى مع وجود العلتين ، وهما : العلمية والعجمة . قال : فحكم أن الصرف أفصح . انتهى .

وهذا القياس من الرّمخشرى مضاد للسمع ؛ إذ حكى سيبويه ذلك نقلاً عن العرب ، ولم يحكم بذلك رأياً رآه .

فالصحيح ماذهب إليه الناس ، وإنما قال : الأحق المنع ، لأن العلتين موجودتان فالأصل القياسى المنع ، حتى أنكر الزجاج صرفه ، وزعم أنه ضرورة كما تقدم^(٦) .

(١) سبقت ترجمة كل من الشلّوبين وابن ملكون .

(٢) الكتاب ٢٤٠/٣ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٨ .

(٤) شرح الجمل الكبير - المجلد الأول (٤٠ - ب) .

(٥) عبارة ابن الضائع هى وغلطه فى ذلك أن جعل حكمه كنوح ولوط وهى أفصح .

(٦) انظر : ص ٦٣٤

ومفهوم كلامه فى قوله : « فى العَادِمِ تَذْكِيرٌ سَبَقَ » أن الحكم كذلك ، سواء سَبَقَ للسَم قبل ذلك تَانِيثٌ أم لم يَسْبِقْ له شىء ؛ بل كان مُرْتَجِلاً مثلاً ، فلو سَمِيتَ امرأة بِشَمْسٍ ، أو قَدَرٍ ، أو حَرْبٍ ، أو عَيْنٍ ، أو نحو ذلك مما اسْتَعْمَلَ قبل العلمية مؤنثاً ، فالوجهان فيه جائزان .

وعلى الناظم هنا دَرَكٌ ، وهو أن كلامه أعطى أن الوجهين إنَّما يَجْرِيان فيما عَدِمَ تذكيراً سابقاً قبل تسميه المؤنث به .

فأما إذا سَبَقَ له التذكير قبل ذلك . فلا يكون حكمه هذا ، وهذا فى ظاهره جارٍ فى نحو : قَدَرٍ ، وشَمْسٍ ، وَعَيْنٍ ، مسمى بها .
فأما فى نحو (هِنْدٍ) الذى مَثَّلَ به ، وكذلك فى (دَعْدٍ) ، وَجُمْلٍ ، وَنَعَمٍ فلا .

قال ابن خروف : قد أحاط العِلْمُ بأن هذه الأسماء ، يعنى (دَعْدَا) وماذَكَرَ معه ، منقولةً من مذكَّرٍ ، وإذا كان ذلك كما قاله ابن خروف كان الحُكْمُ فيها على مقتضى النظم / منع الصرف لاغير ؛ إذ كانت داخلةً ^{٢٨٠}/_٣ فى القسم الخامس كـ (زَيْدٍ) اسمَ امرأةٍ ، وهذا فاسدٌ ، لأنهم نَصُّوا على جواز الوجهين من غير خلاف أذْكَرُهُ ، والمعتَبَرُ عندهم فى جواز الوجهين أمران :

أحدهما : كونه قبل العلمية لمؤنث ، كَقَدَرٍ مسمى به .

والثانى : أن يكون قد غلب بعد التسمية به على المؤنث .

ومن هذا القسم جعل سيبويه (هِنْدًا) و (دَعْدًا) ونحوهما ، لأنهما لما غلب استعمالهما فى المؤنث تنوَّسى أصلهما ، وهو جواب

الْفَرَاءُ فِي مَنْعِ صَرْفِ (أَسْمَاءَ بْنِ خَارِجَةَ) مَعَ أَنَّهُ عِنْدَهُ (أَفْعَالٌ) فَقَدْ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَنْصَرَفَ لِأَنَّ تَأْنِيثَ الْجَمْعِ لَا يَرَاوِي فِي (بَابِ مَا لَا يَنْصَرَفُ) فَقَالَ : كَثُرَ تَسْمِيَةُ الْمُؤَنَّثِ بِهِ ، فَصَارَ كَزَيْنَبَ ، اسْمُ رَجُلٍ ، فَهُوَ عِنْدَ سَيِّبُوهِ (فَعَلَاءٌ) فَعَلَى مَذْهَبِهِ لَا يَنْصَرَفُ إِذَا نُكِّرَ ، وَيَنْصَرَفُ عَلَى مَذْهَبِ الْفَرَاءِ .

وَيَجَابُ عَنِ الدَّرَكِ الَّذِي عَلَى النَّازِمِ بِأَن قَوْلَهُ : «فِي الْعَادِمِ تَذْكَيرٌ سَبَقَ» مَا سَبَقَ ذِكْرُهُ مِنَ التَّذْكَيرِ ، وَهُوَ (زَيْدٌ) اسْمُ امْرَأَةٍ ، فَأَشَارَتْهُ بِالسَّبْقِ لِسَبْقِيَةِ الذُّكْرِ ، لَا لِسَبْقِيَةِ التَّسْمِيَةِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : وَجْهَانِ فِيمَا عَدِمَ مِثْلَ ذَلِكَ التَّذْكَيرِ الْمَذْكَورِ ، وَهُوَ كَوْنُهُ اشْتَهَرَ فِي الِاسْتِعْمَالِ ، حَتَّى لَمْ يَتَنَاسَّ مَعَهُ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْمُؤَنَّثِ بَعْدَ ذَلِكَ ، فَلَوْ سَبَقَ التَّذْكَيرَ لَكُنْهُ تَنْوِيسٌ بِغَلْبَةِ اسْتِعْمَالِهِ فِي الْمُؤَنَّثِ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ مِمَّا تَقَدَّمَ .

وَيَشْعُرُ بِهَذَا قَوْلُهُ بَعْدَ : « أَوْ عُجْمَةً » وَلَا يَرِيدُ إِلَّا مَا تَقَدَّمَ لَهُ ذِكْرُهُ وَهَذَا مُمْكِنٌ ، وَهُوَ خِلَافُ مَا تَقَدَّمَ فِي تَفْسِيرِ كَلَامِهِ أَوَّلًا ، وَمَا تَقَدَّمَ هُوَ الْأَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِ ، وَالسَّابِقُ لِلنَّازِمِ ، وَلَكِنْ يُلْزَمُهُ فِيهِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْإِشْكَالِ ، وَرُبَّمَا يُحْمَلُ عَلَى التَّفْسِيرِ الْأَوَّلِ .

وَيُجَابُ عَنِ السُّؤَالِ بِأَن (هَذَا) وَأَخَوَاتِهِ لَمَّا غَلَبَ عَلَى الْمُؤَنَّثِ ، حَتَّى صَارَ بِحَيْثُ تَنْوِيسٍ أَصْلُهُ مِنَ التَّذْكَيرِ ، عَادَ إِلَى حُكْمِ مَا لَمْ يَسْبِقْ لَهُ تَذْكَيرٌ ، فَصَحَّ إِطْلَاقُ الْعِبَارَةِ عَلَيْهِ بِهَذَا اللَّحْظِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فَإِذَا يَشْمَلُ لَهُ هَذَا الْقِسْمُ عَلَى كِلَا التَّفْسِيرَيْنِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ :

الْوَجْهَانِ الْمَذْكَورَانِ فِي السُّؤَالِ وَالثَّلَاثُ : أَنْ لَا يَسْبِقُ لَهُ شَيْءٌ ، كَمَا إِذَا سَمِيَتْ امْرَأَةٌ بِ (دَيْنَرٍ) مَقْلُوبِ (زَيْدٍ) فَيَكُونُ فِيهِ الْوَجْهَانِ .

وَنَقَّصَهُ مِنْ هَذَا الْفَصْلِ حَكْمُ الْمَذْكُورِ إِذَا سُمِّيَ بِمَوْثُوثٍ كَرَجُلٍ
يُسَمَّى بِـ (قَدْرٍ) أَوْ (ذِرَاعٍ) أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ .

وإنما تَرَكَ ذِكْرَهُ لِقِلَّتِهِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَلِذَلِكَ لَا تَجِدُهُمْ أَكْثَرَ الْأَمْرِ
يَذْكُرُونَ فِيهِ الْأَعْلَامَ إِلَّا مَعَ قَرَضِ التَّسْمِيَةِ ، لِعَدَمِ مَجِيئِ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ
الْعَرَبِ ، أَوْ لِنُدُورِهِ ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَضْحَفْ بِهِ فِي هَذَا النَّظْمِ الْمُخْتَصَرِ .

وَالْعَجْمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ مَعَ

زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعَ

يعنى أن الاسم العلم إذا كان عَجْمِيَّ الْوَضْعِ ، أَيْ وَضَعْتَهُ
الْعَجَمُ ، فَانْتَقَلَ إِلَى كَلَامِ الْعَرَبِ مِنْهَا - يَمْتَنِعُ صَرْفُهُ لَوْجُودِ الْعِلْتَيْنِ ،
وَهُمَا التَّعْرِيفُ وَالْعُجْمَةُ ، لَكِنْ لَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا بِشَرْطَيْنِ :

أحدهما : أن يكون تعريفه أعجمياً ، بمعنى أن العَجَمَ هِيَ الَّتِي
عَرَفْتَهُ وَصَيَّرَتْهُ عِلْمًا ، ثُمَّ بَعْدَ بَعْدٍ ذَلِكَ نَقَلْتَهُ الْعَرَبُ إِلَى كَلَامِهَا ،
وَاسْتَعْمَلْتَهُ كَذَلِكَ .

وَذَلِكَ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِ : «وَالتَّعْرِيفُ» لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى «الْوَضْعِ»

كَانَهُ / قَالَ : وَالْعَجْمِيُّ الْوَضْعُ ، وَالْعَجْمِيُّ التَّعْرِيفُ صَرْفُهُ امْتَنَعَ . $\frac{٢٨١}{٣}$

وَهَذَا الشَّرْطُ الَّذِي ذَكَرَ لَا بُدَّ مِنْ تَفْصِيلِ الْكَلَامِ فِيهِ ، وَبِذَلِكَ يَتَبَيَّنُ
مُرَادُهُ .

فَالْأَسْمَاءُ الْعَجْمِيَّةُ الْوَضْعُ يَنْقَسِمُ أَرْبَعَةً أَقْسَامًا ، لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو أَنْ
يَكُونُ اسْتَعْمَلُ عِلْمًا فِي كَلَامِ الْعَجَمِ وَفِي كَلَامِ الْعَرَبِ مَعًا ، أَوْ يَكُونُ فِي
كَلَامِ الْعَجَمِ نَكْرَةً وَاسْتَعْمَلُ كَذَلِكَ عِنْدَ الْعَرَبِ ، أَوْ يَكُونُ نَكْرَةً عِنْدَ الْعَجَمِ
عِلْمًا عِنْدَ الْعَرَبِ ، أَوْ يَكُونُ عِلْمًا عِنْدَ الْعَجَمِ نَكْرَةً عِنْدَ الْعَرَبِ . وَالْجَمِيعُ
لَهُ حَكْمٌ مَأْخُوذٌ مِنْ كَلَامِ النَّاظِمِ هُنَا .

فأما الأول : وهو أن يكون علماً في كلام العجم والعرب معاً ، فلا إشكال في منع ذلك إذا اشتمل على الشرط الثاني الذى يذكره وعليه يدل نصه ، إذ قال : « والعجمى الوضع والتعريف » أى الذى يكون التعريف الموجود فيه كان ممّا وضعت العجم ، لأنه إنما تكلم على العلم ، فلو كان نكرة عند العرب لم تصدق عليه هذه العبارة ، ومثاله : إبراهيم ، وإسماعيل ، وإسحاق ، ويعقوب ، وهرمز ، وفيروز ، وقارون ، وفرعون ، وهامان ، وأشبه ذلك .

فلا بد من صرفها لتوفر شرط المنع ، وإنما امتنع لأنه يتمكن فى كلام العرب ، كما يتمكن النكرة ، فنقل عليهم من حيث كان خارجاً عن أصل كلامهم .

وأما الثانى : وهو أن يكون نكرة فى كلام العجم والعرب معاً ، فلا إشكال فى صرفه . وعلى ذلك دلّ مفهوم كلامه ، لأنه إنما قيد منع العجمة بكونه علماً . وإذا انتفت العلمية لم يبق فى الاسم إلا العجمة وحدها ، وهى لا تمنع كذلك وأيضاً ، الأعمى إذا دخل فى لغة العرب نكرة ، واستعمل فيها على تلك الحال صار داخلاً فيها ، ومن معهود كلامها ، فلم يُقلّ عليهم ثقل المعرفة ، فلا يُمنع صرفه إلا بما يُمنع صرف الاسم العربى المحض ، ولا يضر كونه جاء على مثال لم يأت مثله فى كلام العرب ، كالأجر ، فإن خروجه عن أمثلتها يشبه خروج النواذر فى العربى المحض عن الأمثلة المعهودة ، كإبل ونحوه ، ممّا جاء عادماً للنظير ، وهذا معنى تعليل سيبويه^(١) .

ومثال ذلك : اللجام والديباج ، والاستبرق ، والسجيل ، والقسطاس ، والبردى ، والنيروز ، والفريد ، والزنجيل ، واليرندج ، والياسمين . ومن ذلك كثير .

(١) الكتاب ٣ / ٢٣٤ .

فإن سُمِّيَ بشيء من هذا كان منصرفاً ، ولا اعتبار بالعُجْمَة ،
لأنه قد جرى مجرى العربى فى استعماله نكرةً ، إلا أن يجتمع فيه
علَّتَان من علل الاسم العربى ، فالوزنُ مع العلمية فى نحو : (بَقَم)
مسمًى به ، فيُمنع صرفه إذ ذاك ، كما يمنع صرف (ضَرَبَ) مسمى
به .

وأما الثالث : وهو أن يكون نكرةً عند العجم ، علماً عند العرب ،
فالذى يقتضيه كلام الناظم الصرفُ ، لأنه شرط فى المنع أن يكون
التعريف منسوباً إلى العجم ، لقوله : «والعَجَمِيُّ الوَضْعُ والتَّعْرِيفُ» .
وهذه الطريقة تظهر من سيبويه ، لأنه قال ^(١) وأما إبراهيمُ ،
وإسماعيلُ ، وإسحاقُ ، وكذا إلى آخرها ، فإنها لم تقع فى كلامهم إلا
معرفةً على / حدٍّ ما كانت فى كلام العجم ، ولم تُمكن فى كلام العرب ، $\frac{٢٨٢}{٣}$
كما تَمَكَّن الأول ، يعنى النكرة ، ولكنها وقعت معرفةً ، إلى آخر الكلام .
فظاهره أنه اعتُبر فى المنع كونُ العجم عَرَفْتَهَا ، وهو ظاهر الجزولى أبى
موسى فى «الكراسة» وبه فسرهما الدُّبَاج ^(٢) .
قال أبو الحسن الأُبْدِيُّ ^(٣) : سألت شيخنا أبا الحسن الدُّبَاج -
رحمه الله - عن قول أبى موسى : «أَوْ تَلْقِيهِ مِنَ الْعَجَمِ عِلْماً» فقال لى :

(١) الكتاب ٢٣٥/٣

(٢) هو أبو الحسن على بن على بن جابر الإشبيلي اللخمي النحوى ، كان نحويًا أدبياً مقرئاً
جليلاً ، تصدر لإقراء النحو والقرآن نحو خمسين سنة (ت ٦٤٦ هـ) .

وسبقت ترجمة الجزولى .

(٣) سبقت ترجمته .

هذا إنما معناه أن يُتَلَقَّى من العجم علماً، بمعنى أن يكون في كلام العجم علماً، فانتقل إلى كلام العرب علماً، وكذا وُجد كلُّ ما جاء من ذلك ممنوعاً الصرف . قال الأُبْدِيُّ : فرضتُ عليه ماقدّمته ، يعنى : من أن معناه أن العرب لم تستعمله حين تَلَقَّتْهُ من العجم إلا علماً وقلت له : إن الأستاذ أبا على - يعنى الشُّلُوبِينَ - كان يعتقدُه ، فقال لى : هذا المذهب لم أره لأحد إلا ماقلت لى عن الأستاذ أبى على ، قال : فقلت له : وأى أثر لاشتراط العِلْمِيَّة فى كلام العجم؟ فلم يحضُرْ له فيه جوابٌ إلا موافقة السماع .

قال : وتمسك رحمه الله بلفظ سيبويه ، وذكره ، ثم قال : إن هذا الكلام يحتمل التأويل . انتهى .

ويبنى على ذلك أن يُصرف (قَالُونَ) و (بُنْدَارُ) لأنهما معرفتان عند العرب ، منقولان من الصفة ، إذ كان (قَالُونَ) عند العجم بمعنى (جَيِّدٌ) وكذلك الآخر أصله عند العرب الصفة .

وإنما جَلَبْتُ هذه بياناً لكلام الناظم ، وشرحاً لمُدْرِك مذهب .

وقد ظهر أن مُدْرِكه ما جاء فى السماع ، وما يظهر من كلام سيبويه . وأما أن يظهر لاشتراط كونه علماً عند العجم وجه ، فَبَعِيد .

ومذهب أبى على الشُّلُوبِينَ مخالفٌ لهذا كما تقدم ، فلا يشترط إلا كونه لاستعماله العرب علماً ، فسواء استعملته العجم نكرة أو معرفة ، لافرق بينهما بالنسبة إلى ما يرجع إلى كلام العرب ، فيُمنع إذا صرف (قَالُونَ) و (بُنْدَارُ) ونحوهما على هذا .

والأولى فى النّظر ماذهب إليه الشُّلُوبِينَ ، وهو مذهب المؤلف فى «التسهيل»^(١) ، وكلام سيبويه محتمل .

(١) من : ٢١٩ .

وأما الرابع : وهو أن يكون علماً عند العجم ، نكرةً عند العرب ، فعلى كلام الناظم لأبد من الصرف ، إذ قَرَضَ كلامه في منع الصرف ، إنما هو فيما كان عند العرب علماً وهذا ليس بعلم عندهم ، فلا منع ، ووجه ذلك ظاهر ، لأن [ما]^(١) ، لأجله صُرِفَ القسم الثاني موجوداً هنا ، فلا بُدَّ . ومحال أن يعتبر العلمية عند العجم هنا من اعتبارها في القسم الذي قبل هذا في منع الصرف ؛ إذ لا تُمرّة لذلك ، وليس في الاسم غيرُ العجمة ، وانتفى حكمها بتصرفُ العرب . فإذا سُمِّيَ به بعد ذلك ، فليس إلا علّة واحدة وهي العَلَمِيّة .

وقد حكى ابن عُبيدة أنه سأل شيخه عن مثال من هذا الاسم ، قال : فقال لى الأستاذ : إنها قَرَضُ مسألة لا أنكرُ لها مثالا .

٢٨٢
٣

ويبقى هنا نظراً في معنى العَجْمِيّ الذي ذكره الناظم والنحويون . فالعجميُّ عندهم [ما] ليس من / كلام العرب ، من أى لغة كان سوى لغة العرب ، واللسانُ العجميُّ هو ما خالف كلامَ العرب ، لا يختصُّ ذلك بأمة دون أمة ، فكلُّ لسان غير لسان العرب عجميٌّ .

فإن قلت : ما بُني قياساً على كلام العرب ، هل هو من قبيل العجمي أولاً؟ مثل أن تُبنى من (ضَرَبَ) مثل : دَرِهَمَ ، أو جَعْفَرٍ ، أو سَفَرَجَلٍ ، فتقول : ضَرِبَبُ وضَرِبَبُ ، وضَرِبَبُ وضَرِبَبُ ، وضَرِبَبُ ، ونحو ذلك .

فالجواب عن هذا رأيته لأبى الحسن الأَبْذِيّ^(٢) : أن ذلك يَنبَنى علي الخلاف فيما بُنى من ذلك ، هل هو قياسٌ أولاً؟

(١) مابين الحاصرتين زيادة تستقيم بها العبارة ، وليست في النسخ .

(٢) سبقت ترجمته .

فَمَنْ قَالَ بِالْقِيَاسِ فِيهِ مُطْلَقًا جَعَلَهُ مِنَ كَلَامِ الْعَرَبِ ، فَصُرِّفَ فِي الْمَعْرِفَةِ ،
وَمَنْ لَمْ يَقْسُ جَعَلَهُ خَارِجًا مِنْ كَلَامِهِمْ كَالْأَعْجَمِيِّ ، فَيُمنَعُ الصَّرْفُ .

و«العَجَمِي» فِي كَلَامِ النَّاظِمِ وَاقِعٌ عَلَى الْاسْمِ ، [مَنْسُوبٌ إِلَى الْعَجَمِ ،
وَهُمْ خِلَافُ الْعَرَبِ . وَقَدْ يُقَالُ أَعْجَمِي^(١)] ، مَنْسُوبٌ إِلَى الْأَعْجَمِيِّ ، بِمَعْنَى
الْعَجَمِ ، وَقَدْ يُطْلَقُ (الْأَعْجَمُ) وَيُرَادُ بِهِ الَّذِي لَا يُفْصَحُ وَلَا يُبَيَّنُ كَلَامُهُ وَإِنْ كَانَ
مِنَ الْعَرَبِ ، وَمِنْهُ زِيَادُ الْأَعْجَمِ^(٢) . قَالَ الْجَوْهَرِيُّ^(٣) .

وَالْأَعْجَمُ أَيْضًا : الَّذِي فِي لِسَانِهِ عُجْمَةٌ وَإِنْ أَفْصَحَ بِالْعَجَمِيَّةِ .

وَقَدْ غَلَطَ ابْنُ قَتَيْبَةَ النَّاسَ فِي اسْتِعْمَالِهِمَا مَعًا بِمَعْنَى وَاحِدٍ ، وَقَالَ : إِنْ
الْأَعْجَمِيُّ الَّذِي لَا يُفْصَحُ وَإِنْ كَانَ نَازِلًا بِالْبَادِيَّةِ ، وَالْعَجَمِيُّ مَنْسُوبٌ إِلَى الْعَجَمِ
وَإِنْ كَانَ فَصِيحًا^(٤) .

وَمَا قَالَ لَا يَلِزَمُ ، لِأَنَّ (الْأَعْجَمِيَّ) يُسْتَعْمَلُ كَمَا قَالَ ، وَيُسْتَعْمَلُ أَيْضًا
مُرَادِفًا لِلْعَجَمِ كَمَا تَقَدَّمَ وَقَدْ رَدَّ عَلَيْهِ فِي هَذَا ابْنُ السَّيِّدِ ، وَرَدُّهُ صَحِيحٌ .

فَإِنَّمَا اسْتَعْمَلَ النَّازِمُ « الْعَجَمِيَّ » لَوْجِهَيْنِ :

كَثْرَةُ اسْتِعْمَالِ (الْعَجَمِ) الَّذِي نَسَبَ إِلَيْهِ وَقَلَّةُ غَيْرِهِ ، وَلِيَخْلُصَ عَنْ
اعْتِرَاضِ الْمُعْتَرِضِ إِنْ اتَّفَقَ .

(١) سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ .

(٢) مَا بَيْنَ الْحَاضِرَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ وَ (س) وَاثَبَتْهُ مِنْ (ت) .

(٣) هُوَ زِيَادُ بْنُ سُلَيْمٍ ، مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ ، وَمِنْ شُعْرَاءِ الدَّوْلَةِ الْأُمَوِيَّةِ ، كَانَ يَنْزِلُ أَصْطَخَرَ ، وَكَأْثَرُ
الْحُكْنِ فِي شِعْرِهِ ، لِفَسَادِ لِسَانِهِ بِفَارَسٍ ، تَوَفَّى فِي حُدُودِ الْمَنَاءِ ، وَأَنْظَرُ : الشُّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ ٤٣٠ ،
وَحَوَاشِيهِ .

(٤) الصَّحَاحُ (عَجَم) .

(٥) أَدَبُ الْكَاتِبِ - كِتَابُ الْمَعْرِفَةِ : ٣٦

وهنا انتهى الكلام على الشرط الأول فى (العَجْمى) .

والشرط الثانى : لمنع صرفه : أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف ، وذلك قوله : «مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ» أى مع زيادة على ثلاثة أحرف ، وذلك كإِسْمَاعِيلَ ، وإِبْرَاهِيمَ ، وَمُوسَى ، وَعِيسَى ، وَهَامَانَ ، ونحو ذلك . فلا خلاف فى منع صرف هذا كله .

فإن كان على ثلاثة أحرف . فإنه عند الجمهور مصروفٌ مطلقا ، وهو رأى الناظم ؛ إذ لم يشترط فى المنع مع العلمية إلا الزيادة على الثلاث ، إلا ما تقدم له فى نحو (جُودٍ) مما فيه التانيثُ زيادةً على العلتين ، فقد مرَّ حكمه .
وأما غيره : فقسَّم الثلاثى قسمين :

أحدهما : أن يكون ساكنَ الوسط ، مثل (نُوح ، ولُوطٍ) وحكمه الصرفُ إلا عند الزُمَخْشَرى^(١) ، فإنه أجاز الوجهين ، كباب (هِنْد ، ودَعْد) لمقاومة خِفَّة وَسَطِهِ إحدى العِلَّتَيْنِ .

وأظن أن أصل هذا رأى لابن قُتَيْبَةَ ؛ إذ حكى فى «أدب الكُتَّاب» أن بعضهم ترك صرفه .

وجعل ابن الضائع هذه الحكاية من ابن قُتَيْبَةَ غَلَطًا . قال إذ لم يَحْكِهِ غَيْرُهُ ، ولا أَسَنَدُهُ هُوَ لِأَحَدٍ ، وحكى هو أنه لاخلاف فى صرف (نُوح ، ولُوطٍ)^(٢) .

(١) ابن يعيش ٧٠/٨

(٢) شرح الجمل الكبير - المجلد الأول (٣٩ - ١) .

وأيضاً ، فإن العُجْمَة في منع الصرف / أضعفُ من التائنيث ، $\frac{٢٨٤}{٣}$ لأن العُجْمَة لا تمنع إلا بشروط حَسْبِما يأتى ، والتائنيثُ يمنع مع التعريف مطلقاً ألا ترى أن الاسم الذى غلب عليه التائنيثُ ، وهو على أكثر من ثلاثة أحرف كزَيْنَب ، إذا سُمي به مُذَكَّر لم يَنْصرف ، وإن كان قد انتقل عن التائنيث ، لأن الحرف الرابع صار كالحاء ، فالتائنيثُ أَقْوَى .

وقد كان فى (هِنْد) اللغتان ، فيجب أن تكون العُجْمَة لاتمنع بإطلاق فى (نَوْحٍ ، وَلُوطٍ) فلا يقال : إنها تَمْنَعُ قياساً على (هِنْد) فإن القياس لا يكون إلا مع تساوى الفرع والأصل فى الحكم من غير فارق ، وقد ثَبَتَ الفارق ، فلا يصحُّ القياس .

والثانى : أن يكون متحركُ الوَسَط ، فحكى بعض المتأخرين فيه ثلاثة أقوال : الصَّرْفُ مطلقاً ، وَمَنْعُهُ مطلقاً ، وجوازُ الوجهين . وظاهر سيبويه الأول^(١) .

ووجهُ اشتراط الزيادة على الثلاثة وجودُ الثَقَل فى الاسم ، بخلاف الثلاثى لخِفَّتِهِ .

وقوله : «مَعَ زَيْدٍ عَلَى الثَّلَاثِ» أراد: مع زيادة ، والزَيْدُ ، والزَيْدُ : الزِيَادَة . ومنه قول ذى الإصْبَعِ العَنَوَانِي^(٢) :

وَأَنْتُمْ مُعْشَرُ زَيْدٍ عَلَى مِائَةٍ فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ طَرًّا فَكَيْدُونِي

حكى الجوهريُّ أنه يُروى بفتح الزاى وكسرهما^(٣) .

(١) انظر : الكتاب ٣ / ٢٢٥

(٢) اللسان (زيد) وابن يعيش ٣٠ / ١ ، والمفضليات ١٦١ ، ١٦٢ .

(٣) الصحاح (زيد) .

كَذَاكَ تَوْزَنُ يَخْصُ الْفِعْلُ

أَوْ غَالِبٍ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى

يعنى أن العلم إذا كان ذا وزنٍ خاصٍّ بالفعل ، أو غالبٍ على الفعل ، فإنه ممنوعُ الصرفِ أيضا .

والوزنُ : معناه مقابلةُ حروفِ الاسمِ حروفَ الفعل ، أصليا بأصلي ، وزائداً بزائد ، مع موافقة الحركات والسكنات ، وتعيين الزوائد ، مثل ما مثل به من (أحمد ، ويعلى) .

فإن (أحمد) العلم على وزن (أحمد) من قولك : أحمدُ الله ، وكذلك (يعلى) العلم ، على ، وزن (يرضى) و(يخشى) وذلك لأن الأصل في الأسماء أن تنفرد عن غيرها بوزنها وسائر أحوالها .

فلما وقعت هذه الأشياء موافقة لما هو فرعٌ كانت بذلك خارجةً عن أصلها ، وداخله فيما هو فرع ، وهو الأفعال ، فامتنع منها ما يمتنع من الأفعال ، وهو الجرُّ والتنوين .

وإذا ثبت هذا فأبينةُ الأسماء بحسب موافقتها لأبنية الأفعال وموازنتها لها ، وعدم ذلك ، أربعة أقسام :

أحدها : ألا توافقها أصلا ، مثل : أفعولٌ ، وفِعْلَالٌ ، وفَعْلَلٌ ، وإفْعِيلٌ ، وفُعْلٌ ، وفِعْلَلٌ ، مثل : أسْلُوبٌ ، وشِمْلَالٌ ، وسَفَرَجَلٌ ، وإصْلِيلٌ ، وطَنْبٌ ، ودرهمٌ ، وكثيرٌ من ذلك ، فلا إشكال في بقائها على أصلها من الصرْف عند التسمية بها ؛ إذ ليست أبْنيتها من أبنية الأفعال في شيء ، فضلاً عن أن تكون غالبية عليها ، أو مختصة بها ، وهو بينٌ من مفهوم كلام الناظم .

والثاني : أن يوافق البناءُ البناءَ، لكن يكون بناؤهما مشتركاً

بينهما، ليس بغالبٍ على الاسمِ دون الفعلِ، ولا على الفعلِ دون الاسمِ،

كفَعَلَ، وفَعَلَ، وفَعِلَ، وفَاعَلَ، مثل : طَلَّلَ، وَعَصَّدَ، وَكَبَّدَ، وَكَاهِلُ / $\frac{٣٨٥}{٣}$ وَخَاتَمَ. ويوافقها من الفعل : ضَرَبَ، وَكَبَّرَ وَعَلِمَ، وَقَاتَلَ، وَقَاتَلَ.

فهذه الأبنية غير مختصةٌ بواحد من الجنسَيْنِ دون الآخر، فليست

الأفعال فيها بأوَّلَى من الأسماء، فلا يمتنع صرفُ ماسمى به من الأفعال

على هذه الأبنية وأشباهاها، وهو ظاهر من مفهوم كلام الناظم، وهو مذهب الجمهور.

وخالف في ذلك عيسى بن عُمَر، فكان لا يصرف ذا الوزن المشترك

المنقول من فِعْلٍ، ويقول : كلُّ فعلٍ ماضٍ سُمي به فإنه لا يصرف إذا كان

فارغاً من فاعله^(١). واحتجَّ على ذلك بما أنشدته سيبويه من قول سُحَيْمِ

بن وَثِيلِ اليربُوعي^(٢):

(١) قال سيبويه (٢٠٦/٣) : «وأما عيسى فكان لا يصرف ذلك. وهو خلاف قول العرب، سمعناهم يصرفون الرجل يسمى : كَعْسَبًا، وإنما هو من الكَسْبَةِ، وهو العَنُو الشديد مع تداني الخطأ».

(٢) الكتاب ٢٠٧/٣، وابن يعيش ٦١/١، ٦٢/٣، ١٠٥/٤، والخزانة ٢٥٥/١، ٦٤/٥، ٤٠٢/٩، والمغنى ١٦٠، ٣٣٤، ٦٢٦، والعيني ٣٥٦/٤، والتصريح ٢٢١/٢، والهمع ٩٨/١، والأشعموني ٢٦٠/٣

وابن جلا : واضح مشهور لا يخفى مكانه. والثنايا : جمع ثنية، وهي الطريق في الجبل. ومعناه : أنني مشهور، مضطلع بالشدائد، وكتاب لصعاب الأمور، إذا حسرت اللثام عن وجهي أعريت عن نفسي فعرقتوني بما كان ييلفكم عنى .

أَنَا ابْنُ جَلَّادٍ وَطَلَّاعُ الثَّنَائِيَا
مَتَى أَعِ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي
(وَجَلَّادٌ) فعل ماضٍ واقعٌ على أبيه.

وسيبيويه على خلافه، وتأوله على أنه على الحكاية، كأنه قال : أنا ابنُ الذي
جَلَّادًا واشتهر^(١)، كما حكى الآخر في قوله، أنشده سيبويه^(٢) :
كَذَبْتُمْ وَبَيَّتِ اللَّهُ لَا تَنْكِحُونَهَا
بَنِي شَابٍ قَرْنَاهَا تَصُرُّ وَتَحْلُبُ

وقال^(٣) : إن قول عيسى خلاف قول العرب، سمعناهم يصرفون الرجل
يسمى بكغسبٍ، وهو فعل من الكغسبة، وهو العنو الشديد مع تداني الخطأ.
والثالث : أن يوافق الاسم وزن الفعل، والفعلُ أغلبُ عليه، وهو المراد
بقوله : « أَوْغَالِبُ » يعني على الفعل، وقد يكون في الأسماء، وذلك كبناء
(أَفْعَلُ ، أَوْ نَفْعِلُ ، أَوْ تَفْعَلُ ، أَوْ يَفْعَلُ) من الابنية الموافقة للمضارع.

وكذلك بناء : إِفْعَلُ ، وَأَفْعَلُ ، وَأُفْعَلُ ، وَفُعِلُ ، وما أشبه ذلك، فإنها تقع
للأسماء قليلا نحو : أَفْكَلُ ، وَأَرْمَلُ ، وَأَيْدَعُ ، وَأَرْجِسُ ، وَتَنْضُبُ وَتَنْفُلُ،

(١) الكتاب ٢٠٧/٣، وعبارته وكأنه قال : أنا ابن الذي يقال له : جلاء.

(٢) الكتاب ٨٥/٢، ٢٠٧/٣، والمقتضب ٩/٤، والخصائص ٣٦٧/٢، والتصريح ١١٧/١، واللسان
(قرن)

وينسب إلى رجل من بني أسد. والقرن هنا : الضغيرة. وتصر : تشدد ضرور الماشية ليجتمع
الدر فتحلب.

ومعناه : لن نتكهنوا من نكاحها يا بني المرأة التي يقال لها : شاب قرناها، وتحلب الماشية، يعني
أنها عجوز راعية.

(٣) أي سيبويه، وقد نقلت هذا النص في حاشية الصفحة السابقة.

وَتُدْرَأُ، وَيَرْمَعُ، وَيَعْمَلُ، وَإِصْبَعُ وَأَصْبَعُ وَأَبْلَمُ، وَأَصْبَعُ، وَدُبُلٌ، وَرُبُمٌ^(١). وما كان على نحو هذه الأبنية فقليل في الأسماء.

فإذا سَمَّيْتَ رجلاً بواحد منها لم تَصْرِفْه، لمشابهته بناء الفعل الذي هو فَرَعٌ عن الاسم.

وكذلك إذا سَمَّيْتَ بشيء من الأفعال المُوازنة لهذه لم تَصْرِفْه أيضاً، كما لو سَمَّيْتَ بأضْغَرَمَ، أو أَكْرَمَ، أو أَكْرِمُ، أو نحو ذلك.

وقد سَمَّوْا : يَزِيدُ، وَيَشْكُرُ، وَتَغْلِبُ، وَيَعْمُرُ، فَمَنَعُوا الصرف، فكَذلك ما كان مثلاً.

والمثالان اللذان أتى بهما الناظم وهما «أَحْمَدُ» وَيَعْلَى» من هذا النوع، وهما منقولان من الفعل.

والرابع : أن يكون الوزن مختصاً بالفعل، ليس للاسم فيه نَصِيبٌ، وهو قوله : «كَذَاكَ تُوزَنُ يَخْصُ الْفِعْلُ»

(١) الأفلك : الزعدة، وأبو بطن من العرب. والأرمل : المحتاج. والأيدع : صبغ أحمر، وقيل : الزعفران. والنجس : نبت من الرياحين، وزهرته تشبه بها العين. واحدته : نرجسة. والتنضب : شجر ينبت ضخماً على هيئة السرح، وعيدانه بيض ضخمة، ذو شوك قصار، وثمر مثل العنب الصفار يذلل. وواحدته : تنضبة. والتتفل : الثعلب، وقيل : جروه. والتدرا : اسم موضوع للدرء والدفع.

يقال : السلطان نوتدرا، أي ذو عدة وقوة على دفع أعدائه عن نفسه.

واليرمع : حجارة لينة رقاق بيض تتلألا في الشمس. واليعمل : البعير التجيب المطبوع على العمل، والانتى : يعمل. والإصبع : واحدة الأصابع، وفيه عدة لغات، منها : إصْبَعُ، وَأَصْبَعُ – بكسر الهمزة أوضمها وفتح الباء، وَأَصْبَعُ – بضم الهمزة والباء. والأبلم : الخوص، وفيه ثلاث لغات : أَبْلَمُ، بضم الهمزة واللام، وَأَبْلَمُ – بكسرها، وَأَبْلَمُ – بفتحها، وواحدته : أبلمة.

والدتل : دويبة شبيهة بابن عرس. والرثم : الاست.

يعني أنه ممنوع أيضا، وما يقع هنا من الأعلام لا يكون إلا منقولاً من الفعل، بخلاف ما قبله، فإنه قد يكون منقولاً من غير فعل، كَتَنْضَبُ، وَتَنْقُلُ، وَإَصْبِعُ، وكذلك (أَكْلُبُ) ونحوه من الجمع، لأنه على وزن : أَقْتُلُ ، وأما هذا فلا.

٢٨٦
٢

ومن الأمثلة المختصة بالفعل : فَعِلَ، وَفُوعِلَ، وَقَعِلَ / وَقَعَلَ.

فإذا سُمِّيَ بضَرْبٍ ، أو ضُورِبَ، أو دَخِرَجَ، أو ضَضْرَبَ - لم ينصرف ، ولذلك لم تصَرَفَ العرب (بَذَرُ) اسمُ مَا، أنشد أبو الحسن، وقال : سمعت يونس يُنشد هذا البيت لكثير عزة^(١):

سَقَى اللَّهُ أَمْوَاهَا عَرَفْتُ مَكَانَهَا

جُرَابًا وَمَلَكُومًا وَبَذَرًا وَالْغَمْرًا

وأما (سَلَّمَ) فعجميٌ ، وكذلك (يَقُمُ) وفي «الصحاح» قلت لأبي علي الفارسي : أعربى هو ؟ يعني يَقُمًا . فقال : مُعَرَّبٌ، وليس في كلامهم اسم على (فَعَلَ) إلا خمسة (خَضُمُ) بن عمرو بن تميم، وبالفعل سُمِّيَ، و(يَقُمُ) لهذا الصَّبْغِ و(سَلَّمَ) موضع بالشام، وهما أعجميان. وَ (بَذَرُ) اسم ماء من مياه العرب، و(عَثَرُ) موضع^(٢). وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَا سُمِّيَا بالفعل، فثبت أنه ليس من أصول أسمائهم، وإنما يختصُّ بالفعل.

(١) الكتاب ٢٠٨/٣ (حاشية) من نسخة أخرى، والمنصف ١٥٠/٢، ١٢١/٣، وابن يعيش

٦١/١، وديوانه ٨٠/٢

وَجُرَابٌ وَمَلَكُومٌ وَبَذَرٌ وَالْغَمْرُ : أسماء مياه - دعا بالسقى لهذه المياه، وهو يقصد أهلها النازلين بها مجازاً.

(٢) الصحاح (يقم).

فإن قيل : إذا كان هذا الإطلاق يقتضي أن كل اسم كان وزنه مختصا بالأفعال أو غالبا فيها - فصرفه ممتنع، فنحن نجد أفعالا كذلك، لكنها تُصرف إذا سُمِّيَ بها، وذلك مثل المضاعف نحو : مُدٌّ، وشُدٌّ، وكذلك إذا كان معتل العين نحو : قِيلَ، وبيِعَ، فإنه يُصرف في المعرفة.

وكذلك إذا سُمِّيَتْ بـ(ضُرِبَ) بعد أن خَفَّفْتَهُ فقلت : ضُرِبَ.

وفي (عِلْمَ) : عِلْمٌ، فإنك تُصرفه، وكلها على وزن (فُعْل)

وقد تقرر أن (فُعْل) لا ينصرف علما للوزن الغالب والعلمية، فقد انخرمت عليه تلك القاعدة.

فالجواب : أن هذه الأفعال المذكورة خارجة عن قَصْدِهِ، لأنها ليست على وزن الأفعال، لأن (مُدٌّ، وشُدٌّ) في اللفظ (فُعْل) فهو كَمُدٌّ، وقُفْلٌ، وهو كثير في الأسماء، وكذلك (قِيلَ، وبيِعَ) لفظه على وزن قِيلَ، ودينٌ، وهو في الأسماء كثير. وكذلك (ضُرِبَ، وعِلْمَ) على وزن : قُفْلٌ، والعرب هنا إنما تراعي صورة اللفظ غير مختصة بالأفعال ولاغالبية فيه.

فإن قلت : هذا مُشْكِل، فإنهم إذا سَمَوْا بـ (يَزِيدَ، وَيَشْكُرَ) أو نحو ذلك.

منعوا صرفه مع أنه الآن ليس على وزن الفعل، فإذا كنتم تعتبرون اللفظ، فاصرفوا (يَزِيدَ، وَيَشْكُرَ) مسمي بهما، لأن (يَفْعَلُ، وَيَفْعَلُ) قد تغير إلى شكل آخر، وإن أبيتم إلا المنع فلا بد أن تمنعوا (مُدٌّ، وشُدٌّ) ونحو ذلك.

فالجواب : أن (مُدٌّ، وشُدٌّ) وسائر ما ذكر قد خرج إلى وزن من أوزان الأسماء، بخلاف (يَزِيدَ، وَيَشْكُرَ) فإنه لم يخرج إلى وزن يكون للأسماء، فلمَّا لم يحصل له في التغيير وزن من أوزان الأسماء بقي عليه حكم الوزن الفعلي. والله أعلم .

وقوله : «أَوْ غَالِبٍ، معطوف على قوله : «يَخُصُّ الْفِعْلَاءُ» كأنه قال :
خاصٌّ بالفعل، أو غَالِبٍ عليه.

ومثله ، من عَطَفَ الاسم على الفعل، قولُ الشاعر^(١):

* أُمُّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أُوْدَارِجَ *

وقد تقدم جواز ذلك.

وَمَا يَصِيرُ عَلَّمًا مِنْ ذِي أَلْفٍ

زِيدَتْ لِلْحَاقِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ

يعني أن الاسم إذا كان ذا أَلْفٍ في آخره زائدة، وزيادتها
للإلحاق، فإنه إذا سُمِّيَ به لا ينصرف.

فإن قلت : لِمَ فَرَضَ المسألة في اسم مُلْحَقٍ سُمِّيَ به، ولم
يَفْرَضْها على أعمُّ من هذا، فيقول مثلاً : والعَلَمِيَّةُ / تمنع مع ألف ^{٢٨٧}/_٣
الإلحاق، فيُشْمَلُ ماسمًى به مِمَّا فيه تلك الألف، وماوُضِعَ من الأعلام
كذلك إن فُرِضَ مُرْتَجِلاً مثلاً.

فالجواب : أن الألف التي للإلحاق لا تكون إلا في الأجناس،
ولا تكون في الأعلام، والاستقراء يُبَيِّنُ ذلك.

فإنما تكون أَلْفُ الإلحاق في العَلَمِ إذا كان منقولاً، فأراد أن يُنبِّهَ
على هذا المعنى، فأتى بتلك العبارة.

وقوله : «زِيدَتْ لِلْحَاقِ» يريد في آخر الاسم، لأن أَلْفَ الإلحاق
لا تَلْحَقُ أولاً ولا وَسْطاً، وإنما تقع للإلحاق آخرًا.

(١) تقدم الاستشهاد به في «باب العطف».

وتحرَّزُ بقوله : «زِيدَتْ» من الألف المنقلبة عن الأصل نحو (مَفْزَى) و(مَدْعَى) و(أَرْطَى) عند من قال : أَيْمُ مَرْطَى^(١)، فإن الألف هنا لا أثر لها في منع صَرْفٍ؛ إذ كانت بمنزلة الرداء من (جَعْفَر) وبمنزلة ما انقلبت عنه، إلا أن يأتي مانع آخر غير الألف.

ومثال ما فيه ألف الإلحاق (أَرْطَى) عند من قال : أديمٌ مَارُوطٌ^(٢)، و(عَلَقَى) و(مِعْزَى) و(ذِفْرَى)^(٣) و(تَنَرَأَى) على قراءة التنوين^(٤)، و(حَبْنَطَى)^(٥) ونحو ذلك.

وهذه كلها إذا سَمَّيت بها امتنع صرفها، وسبب ذلك أن الألف صارت شبيهة بألف التانيث حين كانت ألف التانيث [لاتلحقها هاء التانيث]^(٦) وكذلك (عَلَقَى) وبابه، إذا سُمِّي به لاتلحق الهاء أصلاً، وقد كانت تلحق قبل العَلَمِيَّة، فتقول : عِلْقَاءُ، وَأَرْطَاءُ، ولاجتماعهما أيضاً في الزيادة. فلَمَّا حَصَلَت المشابهة بينهما صارت ألف الإلحاق تمنع كالف التانيث.

فإذا نُكِّرَ بعد التسمية لم يَبْقَ إلا علة واحدة، وهى لَحَاق الألف، فلا يمتنع صرفه.

وهنا نظرٌ من وجهين : أن ألف الإلحاق على وجهين :

-
- (١) اختلف في ألف (أَرْطَى) الأولى، فقليل : إنها أصلية، لقولهم : أديمٌ مَارُوطٌ، وقيل : زائدة، لقولهم : أديمٌ مَرْطَى. والأرطي : شجر ينبت بالرمل، وله نور، ورائحته طيبة. ووحدته : أَرْطاة
 - (٢) العلقي : شجر تنوم خضرته في القيط، وله أفنان طوال دقاق، وورق لطاف. ووحدته : علقاة. والذفرى : العظم الشاخص خلف الأن.
 - (٣) سورة المؤمنون / آية : ٤٤
 - والقراءة بالتنوين هى قراءة ابن كثير وأبي عمرو. [السبعة : ٤٤٦]
 - ومعناه : متواترة متعاقبة.
 - (٤) الحبنط من الرجال : الغليظ القصير البطين. والأنثى حبنطاة.
 - (٥) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبت من (س، ت).

الأول : أن تَلَحَقْ أخيراً وحدها ، كعَلَقَى وسائر ماتقدم من الأمثلة وما قاله الناظم فيه صحيح .

والآخر : أن تَلَحَقْ طَرَفًا بعد ألف زائدة ، فتتقلب همزة نحو : عَلِبَاءُ ، وَحَرِبَاءُ ، فَإِنِهُمَا مَلْحَقَانِ بِقِرطَاسٍ وَسِرِبَالٍ^(١) ، وكذلك : قُوبَاءُ^(٢) ، مَلْحَقَةٌ لَهُ بِنَاءُ قُسْطَاسٍ ، وَغَوْغَاءُ ، وَضَوْضَاءُ ، عِنْدَ مَنْ نُونٌ ، مَلْحَقٌ بِفَضْفَاضٍ ، وَصَلْصَالٍ^(٣) . وَإِذَا ثَبِتَ هَذَا وَأَنَّ الهمزة أصلها الألف فيقتضي كلامُ الناظم أن نحو : (عَلِبَاءُ) لا ينصرف إذا سُمِّيَ به ؛ إذ للقائل أن يقول : إنها أَضْبَهَتْ همزةَ التانيث في (صَحْرَاءَ) ونحوه ، لأن كل واحدة منهما منقلبة عن ألف يمتنع الصرف بها ، شَبَّهَتْ أَلْفُ الإِلْحَاقِ قَبْلَ الإِبْدَالِ همزةً بِأَلْفِ التَّانِيثِ قَبْلَ الإِبْدَالِ أيضًا ، وكذلك تُشَبَّهُ بِهَا بعد الإبدال ، فيمتنع الصرف .

وهذا الحكم هنا غير صحيح ؛ بل الصحيح أن (عَلِبَاءَ) و(حَرِبَاءَ) ونحوهما من الملحقات التي آخرها همزة إذا سمي بها تنصرف البتَّةُ ، ولا يجوز المنع ، لأن همزة الإلحاق لا تشبه همزة التانيث ، من جهة أن همزة الإلحاق منقلبة عن ياء لا على ألف ، وهمزة التانيث منقلبة عن ألف لا عن ياء ، فافترقا في الحكم لأجل افتراقهما في التقدير .

-
- (١) العلباء : عصب العنق الغليظ ، وهما علباوان . والحرياء : دويبة يستقبل الشمس برأسه ، ويكون معها كيف دارت ، ويتلون ألوانا بحر الشمس . والآنثي : حرياءة .
والقِرطاس : الصحيفة الثابتة التي يكتب فيها . والسريال : القميص والدرع .
(٢) في جميع النسخ «قرباء» بالراء ، ولم أجدها في كتب اللغة ، وأراها تصحيفا .
والقوباء : داء معروف يظهر في الجسد ويخرج عليه ، ينتشر ويتسع ، يعالج ويدوى بالريق .
(٣) القسطاس : بضم القاف وكسرهما : الميزان . والغوغاء : سفلة الناس .
والضوضاء : أصوات الناس وجلبتهم . والفضفاض : الواسع والكثير . والصلصال : الطين اليابس مالم يجعل خزفا .

بهذا علَّل الصرفَ ابنُ أبي الرَّبيع، ويُنَبِّه الأستاذ / - رحمه الله^(١) - بأنَّ الحرف إذا كان منقلبا عن مانعٍ مَنَعَ، كالهزمة في (صَحْرَاء) وإذا كان منقلبا عن غير مانع لم يَمْنَعْ كهزمة (عِلْبَاء) وإذا كان كذلك، فإطلاق الناظم مُخِلٌّ، وكان الواجب عليه أن يُقَيِّدَ الألف بالمقصورة، كما فعل في «التَّسْهِيلَيْنِ»^(٢) و«الفوائد»^(٣).

والوجه الثاني : أن أَلَف التَّكْثِير في هذا الحكم مساويةٌ لأَلَف الإلحاق، كما إذا سَمِيتْ بَقَبْعَثْرَى ، وَضَبَّغَطْرَى^(٤)، ونحوهما مما أَلَفهُ للتكثير، فإن صرفه ممتنع لشَبَّه الألف بأَلَف التائيت، ولا فرق بين الألفَيْن في هذا الحكم، فَلِمَ اقْتَصَرَ على إحداهما وَتَرَكَ الأخرى، وتركها^(٥) موهمٌ بجواز الصرف؟

والجواب عن الأول : أن الألف إذا أُطلقت فحقيقةٌ مفهوماً أنها غير المنقلبة؛ إذ كان انقلابها يصيرُها إلى حقيقةٍ أخرى تسمى همزة، فلا تُحْمَل على غير صورتها الأصلية إلا لموجب.

فإن قلت : فَلِمَ حُمِلَت أَلَف التائيت حيث ذكرها أول الباب على وَجْهَيْهَا، (ولم تُحْمَل هذه على وجهيها)^(٦) كذلك؟

فالجواب : أن أَلَف التائيت هناك أُرِدْفها بقوله : «مُطْلَقاً مَنَعَ» وهذا الإطلاق ليس إلا لحالَّتَيْهَا معاً، من بَقَائِهَا على أصلها وانقلابها

(١) سبقت ترجمتها ، ويعني بالأستاذ أبا عبدالله ابن الفخار.

(٢) التسهيل : ٢١٩.

(٣) الفوائد المحوية.

(٤) القبعثري : الجمل العظيم الشديد. والأثنى قبعثرة. والضبطري : الشديد والأحمق.

(٥) في (ت) «وترك الأخرى».

(٦) مابين القوسين ساقط من (ت).

همزة، وإلا فلا معنى لقوله : ثُمَّ : «مُطْلَقًا» أو لقوله : «كَيْفَمَا وَقَعَ» على ماتقدم من التفسيرين.

وأما هذه فلم يُطْلَق الحكم فيها؛ بل ذُكِرَها بالاسم الذي يَسْبِقُ إلى الفهم منه لاصورتها الأولى، اتِّكَالًا على نكاء الفِطْنَةِ على عادته في هذا النظم، وهي من مُحَاسِنِهِ فيه. وقد سبق من نحو هذا أشياء كثيرة. وبالله التوفيق.

والجواب عن الثاني : أن ألف التَّكْثِيرِ ليست بالكثير، وإنما وَقَعَتْ في قليل من الألفاظ، فلم يَغْتَنِ بِذِكْرِهَا بحسب القَصْدِ في هذا المختصر، وعلى أنه لم يُنَبِّهْ على ذلك في «التسهيل» فإله أعلم لِمَ تَرَكَ ذلك، اَلِدُّورُهُ، أم لعلهُ أُخْرَى، أم لِلْغَفْلَةِ عنه؟ أما هنا فلا اعتراض عليه.

وقوله : « فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ » اسم «ليس» ضمير عائد على مَدْلُولِ ما في قوله : «وَمَا يَصِيرُ عِلْمًا» والخبر «يَنْصَرِفُ» ويحتمل أن يكون اسمها ضمير الشأن، كقولهم : ليس خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ^(١)، والأول أولى.

وَالْعِلْمُ امْنَعُ صَرْفُهُ إِنْ عُدِلَا

كَفَعَلَ التَّوَكُّيدِ أَوْ كَتَعَلَا

الْعَدْلُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ :

عَدْلٌ عَلَى (فُعَالٍ) وَعَدْلٌ عَلَى (مَفْعَلٍ) وقد تقدم ذكرهما^(٢)، وهما مختصان بالصفات وَعَدْلٌ عَلَى (فُعَلٍ) وَعَلَى (فَعَالٍ) وهما مختصان بالأعلام، ويلحق بهما خامس، وهو الْعَدْلُ عَنِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وهو مختص بـ(أَخَرٍ) في الصفات، وقد تقدم^(٣)، وبـ(سَخَرٍ) في المعارف، وهو الذي ذُكِرَ هنا.

(١) الكتاب ٧٠/١.

(٢) انظر : ص ٦٠١ .

(٣) في الأصل و(س) «مذكر أفعال» وهو خطأ أو سهو من الناسخ. وما أثبتته من (ت) وحاشية الأصل.

فالذى يَتَكَلَّمُ عليه هنا ما كان من العَدْلِ في المعارف، لأنه من القسم الذى يَنصَرِفُ في النكرة، فَبَيَّنَ أن العلم يُمنع صرفه إذا كان معدولا إلى (فَعَلَ) كَفَعَلَ المختصَّ بباب التوكيد، وكَجَشَّمَ الذى هو عَلمٌ لرجل.

فقلوه : «امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَ كَكَذَا» يريد إن عُدِلَ على هذا الوزن

الذى هو / على (فَعَلَ) وأتى فيه بنوعين :

٢٨٩
٣

أحدهما : (فَعَلَ) التوكيد، يعني ماكان موازنًا لـ(فَعَلَ) في ألفاظ التوكيد، وذلك (جُمِعُ، وَكُتِعُ، وَيُصَعُ، وَيَتَعُ) فإن هذه معدولة عما كان الأصلُ فيها إلى (فَعَلَ).

واختلف في المعدول عنه ماهو؟

فالذى قاله الفارسي إنه معدول عن (جَمَاعَى) لأنه جمع (فَعَلَاءَ) و(فَعَلَاءَ) إذا كان غير صفة قياسه (فَعَالَى) كصَحْرَاءَ وصَحَارَى، فَعُدِلَ إلى (فَعَلَ) تخفيفا.

وقيل : إنه معدول عن (فَعَلَ) لا عن فَعَالَى لأنه جمع (فَعَلَاءَ) و(فَعَلَاءَ) مؤنث (أَفْعَلُ)^(١). وقياس (فَعَلَاءَ أَفْعَلُ) أن يُجمع على (فَعَلَ) فكان قياس (جُمِعُ) أن يكون (جُمُعَاءَ) فَعُدِلَ عنه إلى (فَعَلَ) وكذلك سائر الألفاظ.

واعترض هذا الفارسي بأن (أَفْعَلُ فَعَلَاءَ) لا يُجمع على (فَعَلَ) إلا إذا امتنع مُذَكَّرُهُ من الجمع بالواو، والنون، كحَمْرَاءَ وحُمُرٍ، لأنه لا يقال : أحْمرون.

وأما إذا جُمع مذكَّره بالواو والنون فليس قياسٌ مؤنثه (فُعَلٌ) ولا هو من باب (أَفْعَلْ فَعْلَاءً).

وأيضاً، العدلُ : يُقصد به ضربٌ من التخفيف، وهذا نقيض الغرض، لأنه (فَعْلًا) أخفُّ من (فُعَلٌ) ولم يبيِّن الناظم وجهَ العدل.

والثاني من النوعين (فُعَلٌ) الذي في غير التوكيد كـ«ثُعَلٌ» الذي مثَّل به، وهو أبو حَيٍّ من طَيِّيء، وهو ثُعَلُ بن عمرو أخو نَبْهان، وهم الذين عَنَاهم امرؤ القيس بقوله^(١):

رُبُّ رَامٍ مِنْ بَنِي ثُعَلٍ
مُخْرِجٌ كَفْيِهِ مِنْ سُنْبُرِهِ

وكذلك «جُشَمٌ» الذي مثَّل به بعد، وهو أبو حَيٍّ من الأنصار، وهو جُشَمُ بن الخَزْدَج، وكان يقال: إِنَّ سَرَكَ العِزِّ فَجَّحَجَ بِجُشَمٍ^(٢)

و«جُشَمٌ» في ثَقِيف، وهو جُشَمُ بن ثَقِيف، وجُشَمُ بن مُعاوية بن بكر بن هَوَازِن.

ومثله (عُمَرُ، وَزُفَرُ) و(زُحَلُ) اسم الكوكب، و(قُثْمُ)

وهذا البناء معدول عن (فَاعِلٍ) كأنهم أرادوا أَنْ يقولوا : عامِرُ، وزَافِرُ، وزَاحِلُ، وقَاثِمُ، ثم عدلوا عنه إلى (فُعَلٌ)

(١) ديوانه ١٢٢، وابن يعيش ٣٦/١٠، ٣٧، وشرح شواهد الشافية ٤٤٦، واللسان (ثعل) وروايته في الديوان «مُتَلَجِّ كَفْيِهِ فِي قُتْرَةٍ»

وتشتهر بنو ثعل بالرمي، ومنهم هذا الرامي، واسمه عمرو، وكان من أرمي العرب. ومتلج : يدخل كفيه في القُتْر، وهي بيوت الصائد التي يكمن فيها لئلا يظن له الصيد فينفر منه. والستر - بضم تين - جمع سِتْر، بالكسر، وهو ما يستتر به.

(٢) اللسان (جمع) وَحَجَّجَ الرجل : ذكر جحجحا من قومه. والجحجاج : السيد الكريم.

وهذا إنما تُلْقَى من السماع، أعنى كونه معدولا عن شيء، ولذلك جعل ابنُ الحاجب هذا العدلَ مُقَدَّرًا، وجعل العدلَ في (جُمَعَ، وكَتَعَ، وأُخِرَ) ونحو ذلك محققًا^(١)، لأن (جُمَعَ) وما ذكر معه أدنى القياس إلى حقيقته في الأصل، بخلاف نحو (عُمِرَ، وزُفِرَ) فإن القياس لم يَهْتَدِ إليه حتى سُمِعَ غيرُ مصروف^(٢).

ومن هنا يرد على الناظم اعتراضان :

أحدهما : أن ما كان من نحو (عُمِرَ، وزُفِرَ) مَنعُ صرفه عنده مبنئٌ على تحقيقِ العلةِ المانعة وهو العدلُ، وهو مما لا يَهْتَدِى إليه بقياس، وإنما يُتْلَقُ من السماع - أعنى كونه معدولا - وليس لنا سبيلٌ إلى ذلك من السماع إلا من جهة صَرَفه وعدم صرفه.

ولذلك يقول بعض النحويين في ضابط وجود المعدول : هو أن يُنْظَر إلى (فَعَلَ) كيف جَرى في كلامهم؟ فإن رأيتَه لم يُصَرَفَ علمتَ أنه معدول، وإن كان له / أصل في النكرة حكمتَ عليه بالنقل، نحو (صَرَدَ، ونُفِرَ)^(٣) وما ليس له أصل في النكرة حكمتَ بالعدل، نحو (زُفِرَ) وقال بعضهم : إذا وجدته معرباً غيرَ مصروف، ولم تعلم له أصلاً في النكرات، فهو معدول، نحو (قُتِمَ)^(٤) وإلا فغيرُ معدول، نحو (أُدِيَ) يقال

(١) في جميع النسخ «مخففاً بالفاء» وهو تصحيف، وما أثبتته موافق لما في شرح الكافية.

(٢) شرح الكافية ٤٠/١.

(٣) الصرد : طائر فوق العصفور، يصيد العصافير، وجمعه : صِرْدَان. والنفر : طير كالعصافير حمر المناقير، وواحدة : نُفْرَة، والجمع : نغران.

(٤) يقال : رجل قُتِمَ، إذا كان كثير العطاء، أو مجتمع الخلق. وقثم أيضاً : ذكر الضباع، واسم رجل.

مَعْدُ بْنُ عَدْنَانَ بْنِ أَدَدٍ، فَإِنَّ الْعَرَبَ صَرَفْتَهُ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ لَهُ أَصْلَ فِي النَكَرَاتِ. فَإِنْ وَجَدْتَ لَهُ أَصْلًا، فَالْأَصْلُ فِيهِ الصَّرْفُ، وَأَنَّهُ غَيْرُ مَعْدُولٍ، نَحْوُ (حُطْمٍ) اسْمُ رَجُلٍ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ السَّمَاعُ بِمَنْعِهِ، فَتَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْقُولٍ مِنْ تِلْكَ النَكْرَةِ، نَحْوُ : (عُمَرُ) وَهَذَا الْعَقْدُ الثَّانِي أَسْعَدُ بِمَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ^(١)، وَهُوَ الصَّحِيحُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ حَكَى الصَّرْفَ فِي (أَدَدٍ) مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ فِي النَكْرَةِ، وَهَذَا يَدُلُّ مِنْ كَلَامِ سَيَبَوِيهِ عَلَى أَنَّ أَصْلَ (فَعُلٍ) الصَّرْفُ وَإِنْ لَمْ يُسْمَعْ لَهُ نَكْرَةٌ.

وَإِذَا ثَبِتَ هَذَا فَقَوْلُهُ : «أَمْنَعُ صَرَفَهُ إِنْ عُدِلَ» نَوْرِي^(٢)، لِأَنَّهُ وَقَفَ الْحُكْمَ بِمَنْعِ الصَّرْفِ عَلَى وَجُودِ الْعَدْلِ فِي هَذَا الْقَانُونِ. وَعِنْدَهُمْ أَنَّ وَجُودَ الْعَدْلِ مَوْقُوفٌ عَلَى سَمَاعِ مَنْعِ الصَّرْفِ، وَإِلَّا فَهُوَ مَصْرُوفٌ، وَهَذَا نَوْرٌ ظَاهِرٌ^(٣)، وَهُوَ فَاسِدٌ.

وَالْإِعْتِرَاضُ الثَّانِي : أَنَّ الْعَدْلَ فِي نَحْوِ (عُمَرُ) مَوْقُوفٌ عَلَى السَّمَاعِ، وَهُوَ قَدْ أَطْلَقَ الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ وَلَمْ يَقَيِّدْهُ؛ بَلْ قَالَ : «كَفَعَلِ التَّوَكُّيدِ أَوْ كَثَعَلًا» وَ«تُعَلُّ» عَلَى وَزْنِ (فَعُلٍ)^(٤) فَيَقْتَضِي أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ، وَهُوَ مَسْمُومٌ بِهِ، يُمْنَعُ صَرَفُهُ وَإِنْ كَانَ لَهُ أَصْلٌ فِي النَكَرَاتِ، إِذِ (التُّعَلُّ) هِيَ الزَّوَادُ [فِي الْأَسْنَانِ]^(٥) وَاخْتِلَافٌ فِي مَنَبَتِهَا، يَرْكَبُ بَعْضُهَا بَعْضًا، فَعَلَى هَذَا كُلِّ (فَعُلٍ) كُلُّ مَعْرِفَةٍ أَوَّلَ الْوَضْعِ فَلَا يُصَرَّفُ، وَكَذَلِكَ إِذَا سُمِّيَ بِوَاحِدٍ مِنَ النَكَرَاتِ، سِوَاءِ أَكَانَ اسْمًا

(١) الْكِتَابُ ٢٢٢/٣.

(٢) النور - عند المناطقة - توقف كل من الشينين على الآخر.

(٣) فِي جَمِيعِ النُّسخِ «عَلَى وَزْنِ فَعْلَاءَ» وَكَانَتْ يَقْصِدُ وَزْنَ كَمَا جَاءَ فِي النَّظْمِ. وَالْأَحْسَنُ مَا أَثْبَتَ.

(٤) مَا بَيْنَ الْحَاصِرَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ، وَأَثْبَتَهُ مِنْ (س، ت).

جنس كَصَرْدٍ وَنُفَرٍ^(١) أم صفة كَلْبِدٍ وَحُطَمٍ^(٢)، أو مصدرا كَهُدًى، وَتَقَى، أو جمعا نحو: غُرَفٍ وَظَلَمٍ، وهذا كله فاسد بنصوص النحويين وكلام العرب.

وقد وافق النحويين في «التسهيل» فقال حين ذكر المعدول عن (فَاعِلٍ) عَلَمًا : وطريق العلم به سماعه غير مصروف، عاريًا من سائر الموانع^(٣).

اللهم إلا أن يكون العدل مُحَقِّقًا من غير ذلك ك(فَعَلٍ) في النداء، نحو : خَبْتُ، وَفُسِقْتُ، وَلُكِعْتُ، إِذَا سُمِّيَ بها، وكذلك ماكان من المعدول في الأوصاف، وفي التوكيد، ونحو ذلك، فهذا مُحَقِّقُ العدل.

ومثاله لَا يُعْطَى إِلَّا مَا كَانَ عَلَمًا عندهم، نحو (تُعَلِّ) فَحَصَلْ مِنْ هَذَا أَنْ مَا كَانَ مَتَاكِّدًا عَلَيْهِ ذِكْرُهُ تَرْكُهُ، وما كان واجبًا عليه أَنْ يُبَيِّنَهُ، ويُخْرِجَهُ عَنْ مُقْتَضَى الْقَاعِدَةِ أَهْمَلَهُ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ.

والجواب : عن الاعتراضين معًا أن الناظم إنما تكلَّم على العَلَمِ الذي ثُبِتَ كَوْنُهُ مَعْدُولًا، لأنه قال : «وَالْعَلَمُ أَمْنَعُ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَا» يريد : إِنْ ثُبِتَ كَوْنُهُ مَعْدُولًا قَبْلَ النَّظَرِ الْقِيَاسِ فِيهِ.

وثبوت عدله يكون بوجوه :

أحدها : أَنْ يَثْبُتَ مِنْ مَوْضِعٍ آخَرَ كَثَبُوتِ كَوْنِ (أَخَرَ) مَعْدُولًا /، $\frac{٢٩١}{٢}$ وكذلك (فَعَالٌ) وَ (مَفْعَلٌ) فِي الْعَدَدِ، نحو : أَحَادُ، وَمَوْحَدٌ، وَثَنَاءٌ، وَمَثْنَى،

(١) سبق تفسير هاتين الكلمتين ، انظر هامش رفق (٢) ص ٦٦٠ .

(٢) يقال : مال لَبْدٌ، أى كثير لا يُخَافُ فناؤه، كأنه التبذ بعضه على بعض. والرجل الحطم والحطمة هو القليل الرحمة بالماشية، العنيف برعاية الإبل في السوق والإيراد والإصدار.

(٣) التسهيل : ٢٢٢ .

وثَلَاثُ، وَرَبَاعُ، وما أشبه ذلك، مِمَّا قِيسَ أو لم يُقَسَّ، فإذا سَمِينَا بواحد منها فقد سَمِينَا بما ثَبِتَ عدله، فلا بد من منع الصرف، لأننا قد ثَبِتَ عندنا عدلُها سماعاً؛ بل كذلك نقول فيمن سُمِّيَ بِسُدَّاسٍ وَمَسْدَسٍ، ونحوه إلى عَشَارٍ وَمَعَشَرٍ، وإن لم نسمعه، ولا قلنا بالقياس فيه، لأن طريقة (فَعَالٍ، وَمَفْعَلٍ) في العدد من واحد إلى عشرة، ثَبِتَ قصدُ العدل فيه على الجملة. فهذا طريقٌ واضحٌ يَثْبِتُ به العدل وإن لم يكن المعدول علماً بَعْدُ.

والثاني : ما في باب ما لا يقع إلا في «النداء» خاصة، وذلك (فَعَلٌ) في المذكر (فَعَالٍ) في المؤنث، فإنهما معدولان عن (فَاعِلٍ، وَفَاعِلَةٍ) نحو : ياخُبْتُ، ويا خَبَاثَ، ويا لُكْعُ، ويا لُكَاعَ، ويا فُسْقُ، ويا فُسَاقِ، وهو في (فَعَالٍ) مَقِيسٌ عند الناظم، قد ثَبِتَ عليه في بابهِ^(١)، و(فَعَلٌ) شائعٌ عنده غيرُ مَقِيسٍ، ومَقِيسٌ عند غيره، وكذلك ما جاء فيه من (مَفْعَلَانٍ) معدولٌ أيضاً، فكل هذا إذا سُمِّيَ به مذكَّرٌ امتنع صرفه، لثبوت عدله في غير باب (مالا ينصرف).

والثالث : ما ثَبِتَ العدلُ فيه في باب (التوكيد) وذلك : جُمِعُ، وَكُتِّعُ، وَبُصِعُ، وَبُتِّعُ، ولا يلزم فيه اعتراض، لأن الذي أثبت فيه عدمَ الصرفِ للعدل في باب (التوكيد)^(٢) فإذا سَمِيتُ بها الأشخاص صارت إلى باب آخر غير بابها، فحَكَمَ عليها بامتناع الصرف.

والرابع : ما ثَبِتَ في باب (فَعَالٍ) وذلك أنه قد ثَبِتَ في [منع الصرف]^(٣) بالعدل في غير التَّسْمِيَةِ، فالذي لمعنى الأمر، ك(نَزَالٍ، وَتَرَكَ) معدولٌ عن : انْزَلْ، وَاثْرُكْ، وكذلك ما أشبهه.

(١) انظر : باب النداء، ص.

(٢) في (س) «عدم العدل للصرف» وهو خطأ.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من عندي تستقيم بها العبارة، ويصح المعنى. والله أعلم.

والذى بمعنى الصفة كـ(حَلَّاقٍ) للمَنِيَّةِ، و(جَعَّارٍ) للضُّبُعِ، معدولٌ عن
: حَالِقَةٍ، وجَاعِرَةٍ، وكذلك نحوه.

والذى بمعنى المصدر كـ(يَسَّارٍ، وفَجَّارٍ) وقد ذُكر (فَعَّالٍ) في
«النداء»^(١). والذى في النداء والأمر مُطَرِّدٌ، وما عداهما سماع.

وعلى كل تقدير إذا سُمِّيَ بما قيس وما سُمِعَ مذكَّرٌ فإنه يمتنع
للعدل والعلمية، وقد يُصرف، وذلك قليل، فإن سُمِّيَ به مؤنثٌ فسيأتي
الكلام عليه إن شاء الله إثر هذا.

وإذا ثُبِتَ العدلُ في هذه الأنواع، وهى قياس أو سماع، فلا دَوْرَ
يلزم في تعريف الناظم، لأنه أحوال على ما عُلِمَ عدله في غير باب (مالا
يُنْصَرَفُ) أو في باب (مالا ينصرف) لكن في حال أخرى، كالتسمية
بـ(فَعَّلَ) التوكيد، فإنه غير ما ثبت رم الصرف^(٢).

وانما الذى يلزم فيه الدَوْرُ ما ذكره في السؤال، ونحن لانقول : إنه
قاصد لإدخاله في الباب على الوجه المذكور، لِمَا يلزم من المحذور؛ بل
يبقى موقوفاً على السماع / مطلقاً، لأن العدل فيه لم يَثْبُتْ بعد، فليس
 $\frac{٣٩٢}{٣}$ بداخل تحت قوله : «إِنْ عُدِلَ» . وإنما يتكلم على ما ثُبِتَ عندنا.

فإن قلت : هذا خلاف ما ظهر منه بالمثال، فإن جميع ما ذكر هنا
مخالف لما مَثَّلَ به وهو (تُعَلِّ) إذ ليس بواحد من تلك الأقسام، ولا يَثْبُتُ
عدله إلا من باب (مالا ينصرف) فالإشكال باقٍ.

فالجواب أن المثال قد أعطى أنه معدول، وأنه لا يُنْصَرَفُ سماعاً من
العرب، والذى قصد بالإتيان به أن ما كان مثله في ثبوت العدل فهو مثله

(١) انظر : ص ٣٤٩

(٢) هكذا جاء بالنسخ الثلاث، وكتب على حاشية الأصل «كذا بياض بالأصل».

في منع الصرف مُجرى ذلك المسموع . وباب (عُمَرَ ، وَزُقَرَ ، وَتُعَلَ) الصرف . وإنما كان يلزم الإشكال أن لو أتى به ليقس عليه مثله^(١)، ممّالا يثبت عدله إلا بمنع الصرف ، وليس كذلك؛ بل أتى به من باب السماع فقط، لتقيس أنت عليه مايثبت عندك عدله من وجه آخر، ومالم يثبت فلا تُجرّيه في منع العرب صرفه، فلا معنى للأمر بمنع صرفه وقد كان وضّعه كذلك.

فإذا تقرّر هذا حصل أن ما أجزى الناظم من القياس ليس فيما مثّل به، وأن ما مثّل به ليس بقياس، وأن ما أورد في المسألة جارٍ على قوانين العرب والنحويين على اختصار عبارته بلطف إشارته، وهي من محاسنه.

ثم أتى بمسألة (سَحَرَ) فقال :

وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرَ إِذَا

بِهِ التَّنْفِيذُ قَصْدًا يُفْتَبَرُ

يريد أن يبين أن (سَحَرَ) إذا قصد به أن يكون ليوم بعينه، فإن العرب منعت الصرف، فتقول : جِئْتُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرَ، ولقيتُكَ يَوْمَ الْخَمِيسِ سَحَرَ، وأن السبب لمنع صرفه العدل والتعريف.

وإنما اعتنى بذكر المانع في (سَحَرَ) لإشكال منعه الصرف على حسب مايتبين بحول الله، وذلك أنه وضع لوقت بعينه، فهو معرفة، لأن ماوضع لشيء بعينه خصوصاً فهو معرفة، والتعريف فيه تعريف العَلَمِيَّةِ الجِنْسِيَّةِ، وهي مانعة كالشخصية.

ولما كان تعريفه على غير وجه التعريف المعلوم في نظائره، وهو إما بالالف واللام، وإما بالإضافة – صار كأنه عدل عما كان يستحقه إلى وجه آخر

(١) في الأصل «أن لو أتى بالقياس عليه مثله» وفي (س) «أن لو أتى بالقياس عليه» وكلاهما خطأ. وما أثبتته من (ت).

من التعريف، كما عدل (أمس) في لغة من قال : مُذْ أَمْسُ^(١). وكما عدل (أخر) عما كان الأصل في تعريفه من الألف واللام.

هذا الذي يمكن في توجيهه منع الصرف في (سَحَرَ) وهو الذي أراده الناظم.

ولمّا فيه من الإشكال زعم بعضهم^(٢) أنه مبني على الفتح لتضمّنه معنى حرف التعريف، وردّه ابن الناظم بأمور^(٣):

أحدها : أنه لو كان كذلك لكان غيرُ الفتح أولى به، لأنه في موضع نصب، فكان يَلْتَبِسُ البناءُ بالإعراب، فوجب اجتنابه، كما اجْتَنَبَ في (قَبْلُ، وَيَعْدُ) والمنادى [المفرد المعرفة]^(٤).

والثاني : أنه كان يكون جائز الإعراب (حِينَ) في قوله^(٥):

(١) هم بنو تميم. أما أهل الحجاز فيكسرونه في كل المواضع. (سيبويه ٢/٢٨٣).

(٢) هو صدر الأفاضل، كما في «شرح الكافية الشافية» للناظم : ١٤٧٩، والهمع ١/٩٢.

وهو أبو الفتح ناصر بن عبد السيد بن علي بن المطرز، النحوي الأديب المشهور بالمطرزي. من أهل خوارزم، برع في النحو واللغة والفقه على مذهب الحنفية، وكان لهم كالأزهري للشافعية، صنف : شرح المقامات، والمعرب في لغة الفقه، والمغرب في شرح المعرب، والإقناع في اللغة وغيرها (ت ٦١٠هـ).

(٣) شرح ابن الناظم : ٦٥٦.

(٤) مابين الحاصرتين زيادة من شرح ابن الناظم.

(٥) هو النابغة الذبياني، وعجزه :

وقلت أَلَمَّا أَصْنَحُ وَالشَّيْبُ وَأَزَعُ

والبيت في ديوانه ٥١، وسيبويه ٢/٣٣٠، والمنصف ١/٥٨، وابن الشجري ١/٤٦، ١٣٢/٢، ٣٦٤، وابن يعيش ١٦/٨١، ٩١/٤، ١٣٦/٨، والإتصاف ٢٩٢، والخزانة ١/٥٥٠، والمغنى ٥١٧، والعيني ٢/٤٠٦، ٢٥٧/٤، الهمع ٣/٢٣٠، والدرر ١/١٨٧، والتصريح ٢/٤٢ الأشموني ٢/٢٥٦، ٢٢٦/٣، ٨/٤، ويروي «أَلَمَّا تَصَحُّ» =

* عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا *

لتساويها في ضَعْف سبب البناء لكونه عارضا.

والثالث : أَنْ دَعَوَى الْجُمْهُورُ أَسْهَلُ، لَأنَّه أَقْرَبُ إِلَى الْأَصْلِ،

٢٩٢
٢

بخلاف / دَعَوَى الْبِنَاءِ، وَدَعَوَى الْأَسْهَلِ أَرْجَحُ.

فَتَبَّتْ أَنَّهُ غَيْرُ مَبْنِي كَمَا قَالَ الْجُمْهُورُ، وَأَنْ مَعْنَى حَرْفِ التَّعْرِيفِ

فِيهِ لَيْسَ عَلَى التَّضْمِينِ؛ بَلْ عَلَى الْعَدَلِ عَمَّا هُوَ فِيهِ كَمَا تَقْدُمُ.

وَبَعْدَ ذَلِكَ، فَيُرَدُّ عَلَى النَّازِمِ فِي مَذْهَبِ إِشْكَالَانَ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي (عُدُوَّةٍ، وَبُكْرَةٍ) لَوْ قُتِرَ بَعِينُهُ : إِنَّهُ مَمْنُوعٌ

الصَّرْفِ لِلتَّعْرِيفِ وَالتَّائِيثِ، لِأَنَّهُ مِنْ يَوْمٍ بَعِينُهُ، وَلِدُخُولِ الْهَاءِ فِيهِ،

وَلَا يَقُولُونَ فِيهِ : إِنَّهُ مَعْدُولٌ؛ بَلْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُ غَيْرُ مَعْدُولٍ، مَعَ أَنَّهُ قَدْ

عُرِفَ عَلَى غَيْرِ مَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ مِنَ التَّعْرِيفِ، وَهُوَ الْآلِفُ وَاللَّامُ، أَوْ

الْإِضَافَةِ، وَهُوَ الْمَعْلُومُ فِي بَابِهِ، فَيَقُولُ الْقَائِلُ : لَا بُدَّ هُنَا مِنْ أَحَدٍ أَمْرَيْنِ:

إِمَّا أَنْ يَكُونَ التَّعْرِيفُ عَلَى غَيْرِ جِهَتِهِ الْمَعْهُودَةِ عَدَلًا، فَيَكُونُ نَفْيُهُمْ

إِيَّاهُ عَنْ (عُدُوَّةٍ، وَبُكْرَةٍ) خَطَأً، وَكَانَ إِذْ ذَاكَ يُلْزَمُ إِتْيَانُ النَّازِمِ بِهِمَا مَعَ

(سَحَرٍ) إِذْ لَافَرَقَ عَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ.

وَأَمَّا أَنْ يَكُونَ ادِّعَاؤُهُمُ الْعَدْلَ فِي (سَحَرٍ) بَاطِلًا، فَلَا بُدَّ مِنَ الْبَحْثِ

عَنْ عِلَّةٍ أُخْرَى، أَوْ صَرْفِ (سَحَرٍ) وَصَرْفُهُ خَطَأً، لِأَنَّ الْعَرَبَ مَنَعَتْهُ،

فَأَشْكَلَ هَذَا كُلُّهُ.

= وعَاتَبْتُ : لَمْتُ. والمشيبي : المشيب، وهو أبيضاض الشعر الأسود، والدخول في حد
الشيبي. والصبا - بالكسر والقصر - الميل إلى هوى النفس. وأصح : من :
صحايصحو، إذا زال سكره ورواه : ناه زاجر.

يذكر أنه بكى على الديار في حين مشيبيه ومعاتبته لنفسه على طريقه وصباه.

والثاني : أن (ضُحَى، وضَحَوَّةً، وعِشَاءً، وعِشِيَّةً) وأخواتها مما هو لوقت بعينه، قد صرفتها العرب، مع أنها معارف، لكونها لوقت بعينه ك(سَحَر، وغُدُوَّة، ويُكْرَة) ومع أنها موضوعة في التعريف غير وضعها؛ إذ كان حقها أن تعرف بالآلف واللام، كما في نظائرها.

فالعرب لم تعتبر هنا ما زعموا أنها اعتبرته في (سَحَر) وهذا تناقض من القول، واعتبار لما أهملته العرب.

ولما ثبت أن العلتين المذكورتين في (سَحَر) غير معتبرتين في ظاهر الأمر - أراد الناظم أن يُحَقِّق لك ماقاله النحويون، ويثبت عندك بالتنبيه عليه بخصوصه، لتعلم أن ماقالوه من ذلك إنما ارتكبه لمعنى صحيح، لا يغفلون عنه، فقال : * والعدلُ والتعريفُ مانعاً سَحَرَ *
وأحال الناظر على البحث في وجه ذلك.

وجه ماقالوه من ذلك أنهم وجدوا (سَحَرَ) غير منصرف، فعلموا أن لابد من العلتين.

فأما التعريف فأوضحه المعنى؛ إذ كان لوقت معين.

وأما العدل : فبيئه كونهم لم يتصرفوا فيه، ولم يستعملوه على غير جهة الظرفية، فتبينوا أن ذلك إنما هو لأجل وضعه في غير موضعه، واستعماله على غير طريقته.

وهذه قاعدة عَرَبِيَّةٌ إذا استعمل الشيء في غير موضعه وعلى غير وجهه، لم يتصرف تصرفاً ماهو باقٍ على أصله.

وقد بين ذلك ابنُ خَرُوف في الظروف، خصوصاً في شرح «الكتاب» في باب (مايَحْتَمِلُ الشُّعْر).

وإذا ثبت هذا فـ(غُثُوَّةٌ، وَبُكَرَةٌ) لَمَّا كانا متصرفين على غير طريقة (سَحَر) ظهر أن العَدْلَ فيهما / غير مراد، وأن تعريف العلمية فيهما بحق الأصل، لا بالخروج عن الأصل؛ إذ لو كان كذلك لم يتصرفوا فيها. فقالوا : إن المانع فيهما مع العلمية التثنيثُ.

٢٩٤
٣

وأما (ضَحَى، وَضَحْوَةٌ) وبابه، وإن كان ليوم بعينه، فإن عدم التصرف فيهما دَلٌّ على أن التعريف فيهما ليس بحق الأصل؛ بل عُدِلَ بهما عن طريقهما من التعريف بالآلف واللام، أو الإضافة.

ولمَّا كانوا قد صَرَفُوهَا دَلٌّ على أنها في أنفسها ليست بمعارف؛ بل جَرَتْ مَجْرَى قولهم : مارأيتهُ أَوَّلَ من أمسٍ، وأنت تريد اليوم الذي قبل يومك، ومارأيتهُ عامًّا أَوَّلَ، وأنت تريد العام الذي قبل عامك، فاللفظ لفظ النكرة، والمعنى على خلاف ذلك، فكذلك (ضَحَى، وَضَحْوَةٌ) لفظه نكرة، والمعنى معنى المعرفة. وهذا كله من الاستدلال بالأحكام وهو باب واسع في الأصول، وعليه المعوّل في كثير من الأحكام العربية. ثم قال :

وَابْنُ عَلَى الْكَسْرِ فَعَالٍ عَلَمًا
مُؤَنَّثًا وَهُوَ نَظِيرُ جُشَمًا
عِنْدَ تَمِيمٍ وَاصْتَرَفَنُ مَا نَكُرًا

مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرًا

يعنى أن (فَعَالٍ) على وزن (حَذَارٍ، وَتَرَاكٍ) إذا صار عَلَمًا، سواء أكان أصلها الأمر أم غير ذلك من أقسام (فَعَالٍ) وكانت تلك العلمية معلقة على مؤنث - فإن فيه وجهين :

أحدهما : البناء على الكسر مطلقا، وهو مذهب عرب الحجاز، وذلك قوله : « وَابْنُ عَلَى الْكَسْرِ ».

والثاني : الحكمُ له بحكم (جُشَم) وغيره من المعدولات إذا كانت أعلاما،
وذلك إعرابه إعرابَ مالا ينصرف، وهو مذهب بني تميم، وذلك [قوله] «هُوَ نَظِيرُ
جُشَمًا عِنْدَ تَمِيمٍ» أى نظيره في الإعراب غيرَ منصرف كما تقدم فيه.
(فَعَالٍ) المسمَّى به قد تكون العرب هى التى سَمَتْ به، نحو (حَذَام) اسم
امرأة. قال الشاعر^(١):

إِذَا قَالَتْ حَذَامُ فَصَدَّقُوها
فإنَّ القَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامُ
(وَقَطَام) اسم امرأة.

قال النابغة^(٢):

أَتَارِكَةٌ تَدُلُّهُمَا قَطَامُ
وَضِيْنَا بِالتَّجْرِيبَةِ وَالْكَلامِ
(وَرَقَاشِ) وكذلك، قال الشاعر ، ونسبه الجوهري الى امرئ القيس^(٣):

(١) ابن الشجري ١١٥/٢، والخصائص ١٧٨/٢، وابن يعيش ٦٤/٤، والمغنى ٢٢٠، والعيني ٣٧٠/٣،
والتصريح ٢٢٥/٢، والأشعوني ٢٦٨/٣، وجمهرة الأمثال ١١٦/٢، واللسان (حزم)
والشعر للجيم بن صعيب أو دَيْسَم بن طارق. وحذام : امرأة الشاعر.
وكل مصراع من هذا البيت مُكَلِّ سائر في تصديق الرجل مخبره.

(٢) ابن الشجري ١١٥ / ٢، وابن يعيش ٦٤/٤، واللسان (رقش) وديوانه ٧٥، ويروي «والسلام»
والتدلل : الثقة بمحبة الرجل ثقة تدعو إلى الإفراط عليه . ودَلَّ المرأة ودَلَّها : تدلها على زوجها،
وذلك أن تريه جراءة عليه في تَفَنُّج وتشكل ، كأنها تخالفه وليس بها خلاف. والضن - بكسر
الضاد - الإمساك والبخل.

(٣) ديوانه ٢٠٢، والصاحح واللسان (رقش)
والنحر : أعلى الصدر، أو موضع القلادة منه. واللَبَّة : وسط الصدر والمنحر والجيد : العنق، وغلب
على عنق المرأة .

قَامَتْ رَقَاشٍ وَأَصْحَابِي عَلَى عَجَلٍ
تُبْدِي لَنَا النُّحْرَ وَاللُّبَاتِ وَالْجِيدَا

و (غَلَابٍ) اسم امرأة كذلك.

وفي غير الأدميين (سَفَارٍ) اسم ماء، وقال الجوهري^(١): اسم بئر، وهو واحد. قال الفرزدق^(٢):

مَتَى مَاتَرْدُ يَوْمًا سَفَارٍ تَجِدِيهَا

أَدْنِيهِمْ يَزْمِي الْمُسْتَجِيرَ الْمُعَوَّرَا

و(حَضَارٍ) اسم كوكب، ويقال: حَضَارٍ وَالْوَزْنُ مُحْلِفَان، وهما نجمان يطلعان قبل: سهيل، فيُخْلَفَ إِذَا طَلَعَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ سُهَيْلٌ لَشَبْهِهِ بِهِ^(٣). وهذان اللفظان قد يظهر أنهما مذكَّران، لأن الماء مذكَّر، والنجم مذكَّر، وليس في الاعتبار كذلك؛ بل الْقَصْدُ فِي التَّسْمِيَةِ بِهِمَا لِحُظِّ التَّانِيثِ، ذكره سييويه^(٤).

(١) الصحاح (سفر).

(٢) المقتضب ٥٠/٣، والمغنى ٩٧، واللسان (صفر، عور) وديوانه ٣٥٥

وأديهم: تصغير أدهم، ويعني ابن مرداس أحد بني كعب، وكان شاعرا خبيثا.

والمستجيز: الذي يطلب الماء. والتعوير: الرد، يقال: عَوَّرْتُهُ عَنْ حَاجَتِهِ، أَيْ رَدَدْتُهُ عَنْهَا، وَعَوَّرْتُ الرَّجُلَ، إِذَا اسْتَسْقَاكَ فَلَمْ تَسْقِهِ.

(٣) في اللسان (حضر) «قال أبو عمرو بن العلاء: يقال: طلعت حَضَارٍ وَالْوَزْنُ، وهما كوكبان يطلعان قبل سهيل، فإذا طلع أحدهما ظُنَّ أَنَّهُ سُهَيْلٌ لِلشَّيْبَةِ، وكذلك الْوَزْنُ إِذَا طَلَعَ، وهما محلطان عند العرب، سميا محلطين لاختلاف الناظرين لهما إِذَا طَلَعَا، فيحلف أحدهما أَنَّهُ سُهَيْلٌ، ويحلف الآخر أَنَّهُ لَيْسَ بِسُهَيْلٍ».

(٤) الكتاب ٢٧٩/٣.

و(وَيَّارٍ) اسم أرض كانت لقوم عاد، وهي التي ذكرها الأعشى / ٢٩٥
 في قوله، أنشدته سيبويه^(١):

ومــــر دَهْرٌ على وَيَّارٍ
 فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَيَّارُ

فكلُّ ما كان على (فَعَالٍ) من هذا القسم فيه وجهان على ما قال
 الناظم، البناء مطلقاً لأهل الحجاز، والإعرابُ من غير صرف لبني تميم.
 ودلُّ على إرادة أهل الحجاز، وإن لم يذكرهم، مَسَاقُ الكلام، لأنه
 قال في الإعراب: «وَهُوَ نَظِيرُ جُشَمًا عِنْدَ تَمِيمٍ» فبقي الوجه الآخر، وهو
 البناء، لأهل الحجاز، لأنه ليس في الاستعمال مَنْ يخالف بني تميم سوى
 أهل الحجاز.

وَتَمِيمٌ : هو تَمِيمُ بن مُرَّ بن أَدَّ بن طَلْحَةَ بن إِيَّاس بن مُضَرَّ.
 وقد تكون (فَعَالٍ) لم تُسَمَّ العربُ بها أحداً، وذلك ثلاثة أنواع :
 أحدها : (فَعَالٍ) في الأمر، نحو : نَزَالٍ ، وَتَرَكَ ، وَحَذَارٍ ، وَمَنَاعٍ ،
 وقد تقدم ذكره^(٢).

والثاني : (فَعَالٍ) في المصادر، كقولك: فَجَارٍ ، تريد الفَجْرَةَ .
 أنشد سيبويه للناطقة^(٣) :

(١) الكتاب ٢٧٩/٣، والمقتضب ٥٠/٣ ، ٢٧٦ ، وابن الشجري ١١٥/٢ ، وابن يعيش
 ٦٤/٤ ، والتصريح ٢٢٥/٢ ، والهمع ٩٤/١ ، والدرر ٨/١ ، والأشعموني ٢٦٩/٣ ،
 واللسان (وير) وديوانه ١٩٤

ويَّار : أرض كانت لعاد بين اليمن ورمال بيزن، وقبل البيت :

ألم تَرَوْا إِرْمًا وعَادًا أودى بها الليل والنهار

(٢) انظر : ص ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ .

(٣) الكتاب ٢٧٤/٣ ، وابن يعيش ٢٨/١ ، ٤/٥٢ ، والخزائن ٦/٣٢٧ .

أَنَا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا

فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاخْتَمَلْتُ فَجَارَ

و (يَسَارِ) اسم لليسرة أو الميسرة. قال الشاعر أنشدته سيبويه^(١):

فَقُلْتُ امْكُثِي حَتَّى يَسَارَ لَعَلَّنَا

نَحْجُ مَعًا قَالَتْ أَعَامًا وَقَابِلَةً

و(بَدَادِ) اسم لـ(بَدَادَ) قال الجعدي، ويقال هو اللقيط بن زارة، وقيل :

لابن كُرَاع، أنشدته سيبويه^(٢):

وَذَكَرْتُ مِنْ لَبَنِ الْمُحَلَّقِ شُرْبَةً

وَالْخَيْلُ تَعْدُو بِالصَّعِيدِ بَدَادِ

(١) الكتاب ٣ / ٢٧٤ ، وابن يعيش ٤ / ٥٥ .

(٢) الكتاب ٣ / ٢٧٥ ، والمقتضب ٣ / ٣٧١ ، وابن الشجري ٢ / ١١٣ ، وابن يعيش ٤ / ٥٤ ، والخزانة ٦ / ٣٦٣ ، والهمع ١ / ٩٤ ، والدرر ١ / ١٠ ، والأشمونى ٣ / ٢٧٠ ، واللسان (بدد، حلق) وديوان النابغة الجعدي ٢٤١

ويروي البيت كذلك لعوف بن الخزع التميمي.

والمحلق : إبل موسومة بالنار على وجهها بمثل الحلق، والصعيد، وجه الأرض.

وبداد : متبذدة متفرقة

يقوله اللقيط بن زارة، وكان قد انهزم في حرب أسر فيها أخ له، هو معبد بن زارة، فعيره بذلك، ونسب إليه الحرص على الطعام والشراب، وأن ذلك سبب هزيمته. وقبله :

هَلَا عَطَفْتَ عَلَى ابْنِ أُمِّكَ مَعْبِدَ وَالْعَامِرِيُّ يَقُوْهُ بِصِرْفَانِ

وقال حَسَّانُ بن ثابت ، رضي الله عنه ^(١) :

كُنَّا ثَمَانِيَةً وَكَانُوا جَحْفَلًا

لَجِبًا فَشَلُّوا بِالرَّمَا ح

ومنه قولهم : (لَامَسَاسٍ) تقول العرب : أَنْتَ لَامَسَاسٍ ^(٢) «أى [لا] تَمَسِّنِي ولا أَمْسُكُ».

وقُرِيءَ في غير السَّبْعِ «قَالَ فَأَذْهَبُ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَامَسَاسٍ» ^(٣) قراها أَبُو حَيَّوَةَ ^(٤)، فهو اسم للمَسِّ.

وكذلك هَمَامٌ، يقال لَاهَمَامٌ، أَيْ لَا أَهْمُ بِذَلِكَ هَمًّا، قَالَ الْكُمَيْتُ ^(٥):

عَادِلًا غَيْرَهُمْ مِنَ النَّاسِ طُرًّا

بِهِمْ لَاهَمَامٌ لِي لَاهَمَامٌ

(١) ديوانه ١٠٠٨، والخزانة ٣٦٢/٦، واللسان (بدد)

والجحفل : الجيش الكثير فيه خيل، والجمع : جحافل. واللب : من قواك : لَجِبَ القومُ لَحِبًا، إذا صاحوا وأجلبوا. واللب – بفتحتين – ارتفاع أصوات الأبطال واختلاطها. ويداد : متفرقين. وكان عيينة بن حصن بن حذيفة أغار على سرح المدينة، فركب في طلبه ناس من الأنصار، منهم أبو قتادة الأنصاري، والمقداد بن الأسود الكندي، فربوا السرح، وقتل رجل من بني فزارة، فقال حسان رضي الله عنه :

هَلْ سَرَّ أَوْلَادَ اللَّقِيطةِ أَنَّنَا
كُنَّا ثَمَانِيَةً وَكَانُوا جَحْفَلًا
سَلِمَ غَدَاةَ فَوَارِسِ الْمَقْدَادِ
لَجِبًا فَشَلُّوا بِالرَّمَا حَ بَدَادِ

(٢) اللسان (مسس).

(٣) سورة طه / آية : ٩٧.

(٤) المحتسب ٥٦/٢، أمارة الجماعة فهي (لَامَسَاسٌ) – بكسر الميم وفتح السينين.

(٥) المحتسب ٥٦/٢، واللسان (همم)

يمدح آل البيت عليهم الصلاة والسلام. وقبله :

إِنْ أُمْتُ لَمْ أُمْتُ وَنَفْسِي نَفْسَانِ
مِنَ الشُّكِّ فِي عَمَى أَوْ تَعَامِي

و(كَفَّافٍ) اسم للكَّفِّ، يقال : دَعْنِي كَفَّافٍ^(١).

والثالث (فَعَالٍ) في الصفات، وهو قسمان :

قسمٌ لا يكون إلا في النداء، نحو : يافَسَاقِ، وياخَبَاتِ، وما أشبه ذلك، وقد تقدم في بابه^(٢).

وقسمٌ يقع في النداء وغيره، مثل : جَعَارٍ، للضُّبُعِ، اسمٌ للجاعرة، أنشد سيبويه للنايعة الجعدى^(٣):

فَقُلْتُ لَهَا عَيْثِي جَعَارٍ وَجَرَرِي

بَلَحْمِ امْرِئٍ لَمْ يَشْهَدْ الْيَوْمَ نَاصِرُهُ

ويقال لها : قَتَّامٌ، لأنها تَقْتُمُ، أى تَقْطَعُ.

وقال الشاعر في (حَلَّاقٍ) اسم للحالقة، وهى المُنْيَةُ، أنشده سيبويه^(٤):

(١) معناه : أن تكف عني وأكف عنك، قال رؤبة :

فَلَيْتَ حَطْلَى مِنْ نَدَاكَ الضَّافِي
وَالنَّفَمِ أَنْ تَتْرَكَنِي كَفَّافٍ
وانظر : (أساس البلاغة - كف).

(٢) انظر : ٣٤٩ .

(٣) الكتاب ٢٧٣/٣، والمقتضب ٢٧٥/٣، وابن الشجري ١١٣/٢، واللسان (جرر، جعر) وملحقات ديوانه ٥٦٩٠

وعَيْثِي : أفسدى، والعيث أشد الفساد. وجعار : معول عن الجاعة، وسميت الضبع بذلك لكثرة جَفَرها. والجعر : نحو كل ذي مخلب من السباع. وجررى : أكثرى من الجر. ولم يشهد : لم يحضر.

وقوله : «عَيْثِي جَعَارٍ» مثل من أمثالهم، يضرب لمن ظفر به عدوه، ولم يكن يطمع فيه من قبل. وانظر : المستقصى ١٧٣/٢.

(٤) الكتاب ٢٧٣/٣، والمقتضب ٣٧٢/٣، وابن الشجري ١١٤/٢، وابن يعيش ٥٩/٤، واللسان (حلق) والبيت للأخزم بن قارب الطائي أو للمقدد بن عمرو.

والأكساء : جمع كَسَاءٍ - بالضم والفتح - وهى الأديار. وضربَ الرقاب : نضرب رقابهم، وهو من المصادر التى تنوب عن أفعالها. ولأيهام المغنم : لا يشغلهم عن ضربهم اهتمامهم بالحصول على المغنم، وإنما لهم هو مواصلة الضرب.

لَحِقَتْ حَلَاقٍ بِهِمْ عَلَى أَكْسَانِهِمْ
ضَرَبَ الرُّقَابَ وَلَايُهُمُ الْمَغْنَمُ
وَأُنْشَدَ أَيْضًا لِلْمُهْلِلِ^(١):

مَا أُرَجِّى بِالْعَيْشِ بَعْدَ نَدَامِي
قَدْ أَرَاهُمْ سُقُوا بِكَاسِ حَلَاقٍ!
وَيُكْثِرُ الْمَثَلُ هُنَا يَحْصُلُ بِهِ الْإِتْسَاعُ فِي التَّسْمِيَةِ، لِأَنَّهَا أَبْوَابُ
مَسْمُوعَةٍ، وَإِنَّمَا الْقِيَاسُ مِنْهَا (فَعَالٍ) فِي الْأَمْرِ، وَفِي النَّدَاءِ. وَقَدْ ذَكَرَ
الزَّمَخْشَرِيُّ مِنْهَا كَثِيرًا^(٢). وَنَقَلَ ذَلِكَ ابْنُ خُرُوفٍ، فَأَنْقَلَهُ مِنْ ثَمَّةٍ / إِذَا ^{٢٩٦}
أُردَّتْهُ.

فَإِذَا كُلُّ مَا سُمِّيَ بِهِ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ صَرْفُهُ عِنْدَ بَنِي
تَمِيمٍ، وَيُبْنَى عَلَى الْكَسْرِ عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ.

وَبَقِيَ عَلَى كَلَامِ النَّازِمِ سَوَالَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ قَدْ تَقَرَّرَ عِنْدَ أَهْلِ النُّحُوِّ أَنَّ (فَعَالٍ) فِي جَمِيعِ أَقْسَامِهِ
مَعْدُولٌ، وَلِذَاكَ أَتَى بِهِ النَّازِمُ فِي (بَابِ الْعَدْلِ) وَإِذَا ثُبُتَ أَنَّهُ مَعْدُولٌ فَهُوَ
أَيْضًا مَعْرِفَةٌ، كَانَ لِلْأَمْرِ أَوْ لغير ذلك.

وَقَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ سَيِّبُورِي، وَنَصَّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ : وَإِذَا كَانَ جَمِيعُ هَذَا نَكْرَةً،
يَعْنِي مَا سُمِّيَ بِهِ مِنْ أَقْسَامِ (فَعَالٍ) انْصَرَفَ كَمَا يَنْصَرَفُ (عُمَرُ) فِي

(١) الْكِتَابُ ٢٧٣/٣، وَالْمَقْتَضِبُ ٣٧٣/٣، وَابْنُ الشَّجَرِيِّ ١٤/٢، وَالْعَيْنِيُّ ٢١٢/٤، وَالْأَغَانِيُّ
١٣٧/٤، وَاللَّسَانُ (حَلَقُ)

قَالَ الْمُهْلِلُ فِي يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ حَرْبِ الْبُسُوسِ، قَتَلَ فِيهِ أَصْحَابَهُ، وَأَجَلَتْهُ الْحَرْبُ وَغَرِبَتْهُ.

(٢) انْظُرْ : ابْنُ يَعِيشَ ٦٢/٤.

النكرة، لأن (فَعَالٍ) لايجيء معدولاً عن نكرة^(١).

فقولهُ : «إن هذا لايجيء معدولاً عن نكرة» دليلٌ على أن (فَعَالٍ) في جميع أحوالها معرفة.

وَبُيِّنَ أيضاً أَنَّهُ كُلُّهَا مُؤَنَّثَةٌ، اسْتَدُلُّ سَبِيحُهُ عَلَى ذَلِكَ بِأَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ. وَيَسُطُّ الْمَسْأَلَةُ الشَّلُوبِيْنَ فِي «كِتَابِ الْأَسْئَلَةِ وَالْأَجْوِبَةِ» بِمَا فِيهِ مَقْنَعٌ، فَحَصَلَ مِنْ جَمِيعِ ذَلِكَ أَنَّ (فَعَالٍ) قَدْ اجْتَمَعَ فِيهِ الْعِلَتَانِ، التَّعْرِيفُ وَالْعَدْلُ، وَثَالِثَةٌ وَهِيَ التَّائِيثُ.

وَكُلُّ عِلْمٍ مُؤَنَّثٌ : فَالْحَاجَازِيُونَ يَبْنُونَهُ عَلَى الْكُسْرِ، وَبَنُو تَمِيمٍ يُعَرِّبُونَهُ مَمْنُوعُ الصَّرْفِ، كَمَا ذَكَرَ النَّاطِظُ، فَيَقْتَضِي ذَلِكَ كُلُّهُ أَنَّ (فَعَالٍ) إِذَا كَانَ لِلْأَمْرِ، نَحْوُ : (نَزَالٍ) فِيهِ لِلْعَرَبِ وَجْهَانِ مِنْ حَيْثُ ثَبَّتَ أَنَّهُ عِلْمٌ لِمُؤَنَّثٍ مَعْدُولٍ.

وَكَذَلِكَ بَاقِي الْأَقْسَامِ، نَحْوُ : حَلَّاقٍ، وَحَمَّادٍ، وَلَكَاعٍ، وَهَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ، لِأَنَّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى لُزُومِ الْكُسْرِ فِيمَا سَوَى (رَقَّاشٍ) وَنَحْوِهِ مِنْ أَسْمَاءِ الْمُؤَنَّثِ. فَإِذَا سُمِّيَ بِ(نَزَالٍ، أَوْ حَمَّادٍ، أَوْ بَدَّادٍ) امْرَأَةً كَانَ كَرَقَّاشٍ فَإِنْ بَقِيَ عَلَى أَصْلِهِ فَلَا خِلَافَ فِي لُزُومِ الْبِنَاءِ عَلَى الْكُسْرِ.

وَقَدْ قَالَ فِي «التَّسْهِيلِ» : وَاتَّفَقُوا عَلَى كُسْرِ (فَعَالٍ) أَمْرًا أَوْ مُصَدَّرًا أَوْ حَالًا أَوْ صِفَةً جَارِيَةً مَجْرَى الْأَعْلَامِ، أَوْ مَلَاظِمَةً لِلنَّدَاءِ^(٢).

وَالسُّؤَالُ الثَّانِي : أَنَّهُ أَطْلُقَ الْقَوْلَ فِي اللَّغَتَيْنِ مَعًا، وَأَنْ تَمِيمًا تُعَرِّبُهُ مَطْلَقًا عِنْدَ التَّسْمِيَةِ بِهِ، وَالْحَاجَازِيُونَ يَبْنُونَهُ مَطْلَقًا.

أَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْحَاجَازِيِّينَ فَالْإِطْلَاقُ صَحِيحٌ. وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى بَنِي تَمِيمٍ فَغَيْرُ صَحِيحٍ، لِأَنَّهُمْ يَفَرِّقُونَ بَيْنَ مَا آخَرُهُ رَاءٌ وَغَيْرِهِ، فَمَا آخَرُهُ رَاءٌ يُوَافِقُونَ فِيهِ الْحَاجَازِيِّينَ، حَرَصًا عَلَى الْإِمَالَةِ، نَحْوُ : حَضَارٍ، وَسَفَارٍ، وَوَبَارٍ، وَيَسَارٍ.

(١) الْكِتَابُ ٢٧٩/٣.

(٢) التَّسْهِيلُ : ٢٢٣.

وما آخره غير راء فهو الذي يُعربونه غيرَ منصرف. وأين هذا من كلام الناظم؟ فيقتضي أن نحو (سَفَارٍ) معرب عند بني تميم مطلقاً، وليس كذلك.

والجواب عن الأول أن قوله : «عَلَمًا» يبين أنه لا يريد إلا ماسمى به مؤنث. وبيان ذلك : أن (فَعَالٍ) تقرر في السؤال أنه في أصل وَضْعهِ معرفة معدول، وإذا كان كذلك فكان اجتزاؤه بأن يقول : «وابنٍ على الكسرِ فَعَالٍ مُطْلَقًا» كافياً، لأنه على تقدير : وفي كل نوعٍ كذلك، فصارت فائدة قوله : «عَلَمًا» ساقطة.

وكذلك قوله : «مُؤنَّثًا» لأنه قد تقرر تانيته، ولما كان / قد حافظ على ^{٢٩٧}/_٣ ذكر قَيْدِ العَلَمِيَّةِ والتانيث، دلَّ ذلك على قَصْدِ إِيْهِمَا، وتعريفٍ بمعنى لا فيهما^(١)، وما ذاك إلا ما كان عند التسمية.

وأيضاً، فلفظُ العَلَمِ إنما الغالب في استعماله ما كان مُسَمًى به، وواقعاً على الأناسي، وما يَأْلَفُون ذلك ثانٍ عن أصل الوضع، فليس معنى كونه علماً مؤنثاً إلا كونه مسمى به، وذلك يشمل ماسمَت العرب به، نحو : حَدَّامٌ، وَرَقَّاشٌ، وما سَمَّينا نحن به من سائر الأقسام.

وهنا يظهر لقَيْدِ التانيث فائدةٌ هي مقصودةٌ للناظم أيضاً، وهي حاصلة من مفهوم تلك الصفة، أن هذه الأشياء إذا كانت علماً لمذكر فلا يكون حكمها البناء؛ بل غيره.

وقد تقدّم اشتمالُ القاعدة الأولى من العَدْلِ عليه، فهو إذاً ممَّا يمتنع صرفه مطلقاً في لغة الحجازيين ولغة التميميين معاً، وهذا هو الأشهر فيه.

(١) في (ت) «لا إليها» والمعنى - والله أعلم - ليس فيهما.

وقد حُكي الصرفُ وهو ضعيف، فإذا لا إشكال في كلام الناظم على هذا.
والجواب عن الثاني : أن بعضهم حُكي عن بعض بني تميم طَرَدَ القاعدة
في (فَعَالٍ) مطلقاً، فيما أخره راءٌ، وفي غير ذلك. وأجاز ذلك سيبويه، قال : وقد
يجوز أن ترفع وتُنصب ما كان في آخره الراء^(١)، وأنشد قول الأعشى^(٢) :

وَمَرَرْتُ دَهْرُ عَلَى وَبَارٍ
فَهَلَكْتُ جَهْرَةً وَبَارٍ

لكن الأشهر عنهم فيما أخره راءٌ موافقةُ الحجازيين، فكأنه لما راهم
مختلفين فيه أطلق فيهم القول بطَرَدَ القياس، وهو صحيح في الجملة، إلا أن
الأولى بيانُ ذلك لو اتَّفَقَ.

وبقي الكلامُ في وجهِ بناء ما بُنِيَ من ذلك.

أما (فَعَالٍ) في الأمر فقد تقدَّم له في «المعرب والمبني» وجهٌ ذلك، وهو شبهُ
الحرف في النياحة عن الفعل، من غير أن يكون معمولاً لعامل، فأشبهه «إن»
وأخواتها، وذلك في قوله : « وَكِنْيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلا تَأْتِرُ ».

وتقدَّم مذهبُ مَنْ ذهب إلى أن البناء فيها لتضمُّن معنى لام الأمر، وحملِ
اسم الفاعل الخَبَرِيَّ على الأَمْرِيَّ. وما ذكره أولى وأجْرَى في القياس.

وأما ماعدا ذلك من الأقسام فإنما بُنِيَ بالحَمَلِ على الأمر، لشبهِه به في
التأنيث والعدُل والتعريف، لأن البنية مؤنثة فيها كلها، ومعدولةٌ عن حدِّها فيها،
ومعرفةٌ كذلك. فلما شابَها هذا الشبُّهُ عُمِلت معاملتها في البناء. والدليل على
أن البناء للشبُّهِ (فَعَالٍ) التي للأمر أنه حيث كثر الشبُّهُ لم يكن فيه إلا البناء،

(١) الكتاب ٢٧٩/٣.

(٢) سبق الاستشهاد به.

لغة واحدة ، وحيث نَقَصَ ^(١) كان فيه اللغتان ، وذلك إذا سُمِّيَ بواحدة منها .

وذلك أن غير العلم منها فيه الدلالة على المصدر كالتى للأمر،
 فـ(فَعَالٍ) في المصدر شديدة الشُّبْهِ بـ(نَزَالٍ) و(فَعَالٍ) في الصفة شديدة
 الشُّبْهِ بـ(فَعَالٍ) في النداء، وقد وَجِبَ البناءُ لهما . و(فَعَالٍ) في النداء
 شديدة المشبّه بالأمر، فإذا وقعت التَّسْمِيَةُ بَعْدَ الشُّبْهِ / فَأَعْرَبَ غَيْرَ ^{٣٩٨}
 منصرف.

وإنما وافق التميميون الحجازيين فيما آخره راءً حرصاً على
 الإمالة، لأن إجتَاح الألف، أى إمالتها، أخفٌ عليهم، ليكون العمل من وجه
 واحد، فأرادوا الخِفَةَ، وعلموا أنهم إن كَسَرُوا الراء وصلوا إلى الإمالة
 لأجل الكسر، فإن رَفَعُوا أو نَصَبُوا لم يصلوا إليها، فالكزموه الكسرَ لذلك،
 وهو تعليل الخليل ^(٢). وقد تَمَّ كلامه في المعدول.

ثم ذَكَرَ حُكْمًا آخَرَ يَعُمُّ جميعَ أنواع هذا القسم، فقال : «واصْرِفْنَ
 مَانُكْرًا» إلى آخره،

يعني أن كل ما أُثِرَ فيه التعريف، فكان فيه مانعاً معتبراً ومؤثراً،
 بعد أن كان الاسم مصروفاً قبل التعريف، فإنه إذا نُكِّرَ بعد تعريفه
 انصَرَفَ، وعاد إلى ماكان عليه قبل التعريف.

فتقول في المركب : رأيتُ مَعْدِيكَرَبَ وَمَعْدِيكَرَبًا آخَرَ.

(١) في الأصل و(س) «نقص» بالضاد، وما أثبتته من (ت) هو الصواب، لأنه في مقابلة قوله :
 «كثر» من قبل.

(٢) الكتاب ٢٧٨/٣.

وفي ذي الألف والنون : مررتُ بعُثمانَ العاقلِ وبعثمانِ آخرَ، ومررتُ بطلحةَ وطلحةِ آخرَ، ورأيتُ زينبَ وزينباً أُخرى، ومررتُ بإسماعيلَ وإسماعيلِ آخرَ، وكذا إلى آخر ما ذكرُ.

فإن قلت : إن ماتقدم، مما يمتنع فيه الصرف مطلقا، تؤثر فيه العلمية [مع أنه إذا نُكِّر لا ينصرف ، كما إذا سَمِيتُ بـ(ثلاث ورُبَاعَ وأُخر) ونحو ذلك، فإنه إذا سَمِيتُ به أثرت العلمية^(١) لمنافاة الوصف لها، وكذا كل ما مُنِع مع الوصف، كبناء (أَفْعَل) وزيادتي (فَعْلان)، فلم يبق مع العدل أو مع الوزن أو مع زيادتي (فَعْلان) إلا العلمية، فأثرت، ولولاهُنَّ، لانصرف مع فرض زوال الوصفية، وإذا كان كذلك اقتضي أن ذلك كله ينصرف في النكرة، وذلك غير صحيح لما تقدم ذكره من رجوعه لشبّه الأصل الذي هو كونه وصفاً.

فالجواب أن العلمية لما لم يظهر لها أثر [في الظاهر؛ إذ كان الاسم قبل التسمية ممنوعاً الصرف، ثم بعد التسمية كذلك عداها فيه كأنها لم تؤثر أصلاً، وهو قد قال : «من كل ما التعريفُ فيه أثرٌ»^(٢)] فخرج بهذا الاعتبار ماتقدم من تأثير العلمية.

أو يكون المعنى في قوله : «في كل ما التعريفُ فيه أثرٌ» أي : ما كان التعريف مختصاً بالتأثير فيه، وعلى هذا التقدير لإشكال فيه.

ثم لما كان مذهبه في (جَوَارٍ) ونحوه أنه في الرفع والخفض مُنُونٌ بَيِّنٌ أن هذا مُطَرِّدٌ فيما كان مثله مما يزول بإعلاله سببُ المنع فقال :

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنقُوصًا فَنَفِي

إِعْرَابِهِ نَهَجَ جَوَارٍ يَقْتَنِي

الضمير في «منه» عائد على ماقدّم مما أثّرت فيه العلمية، يعني أن ما يكون من الأسماء التي أثّرت فيها العلمية منقوصا، وهو ما آخره ياء قبلها كسرة، فإنك تحكّم فيه بحكم (جَوَارٍ) المتقدّم، وتسلّك في ذلك سبيله، فتجعله في حالة الرفع وحالة الخفض منصرفا، والتنوينُ فيه تنوينُ عوضٍ لاتنوينُ صرفٍ، كما تقدّم في مسألة (جَوَارٍ) قبل هذا^(١).

فإذا سَمَّيت امرأة بقاضٍ، أو شَجَر شَجِر، أو عَمْرٍ زوَمَرَامٍ، أو نحو ذلك صرفته الرفع والجر، أي ألحقته التنوينَ عوضاً من المحذوف، سواء أقلت: إنه عوضٌ من ذهاب الحركة أم عوض من الياء على ما مضى في التعليلين، فهما يجريان في هذا الموضع فتقول: هذا قاضٍ، ومررتُ بقاضٍ، ورأيتُ قاضِي ياهذا، وكذلك هذه شَجِر، وهذه / عَمْرٍ ^{٢٩٩}/_٣ ورأيتُ شَجَرِي وَعَمْرِي ياهذا، وكذلك باقي الباب.

وتقول في (جَوَارٍ) اسمُ رجل أو امرأة: هذا جَوَارٍ، ومررتُ بجَوَارٍ، ورأيتُ جَوَارِي قَبْلُ.

وتقول إذا سَمَّيت بـ(يَغْزُو، وَيَذْعُو): هذا يَغْزُو، وهذا يَذْعُو، ومررتُ بِيَغْزُو وَيَذْعُو، قُلْتُ أولا الواو ياء، لأن الواو المضموم ما قبلها لاتقع في أواخر الأسماء العربية، وإن اقتضى ذلك قياسُ رُفُضٍ، فصار كـ(يَقْضِي، وَيَرْمِي) مسمًى به. وأنت تقول فيه: هذا يَقْضٍ، ومررتُ بِيَقْضٍ، وهذا يَرْمٍ، ومررتُ بِيَرْمٍ، فكذلك ما آخره وأو إذا صار إلى الياء.

(١) انظر: ص ٦٠٩، ٦١٠.

وعلى الجملة، فكل ماسمى به ممّا أخره ياءٌ قبلها كسرة، وكان التعريف قد منع صرفه، فإنه في الرفع والجر مثل (جَوَارٍ) والعة الموجبة لذلك في (جَوَارٍ) هي الموجبة في هذا كله. كما ذكر، والتتوينُ تنوينُ عَوْضٍ، وليس بتتوين صرفٍ، لأنه لو كان تنوينٌ صرفٌ لأدّى إلى أن يكون التعريف والتأنيث في نحو (قَاضٍ) اسمَ امرأةٍ غيرَ مُوجبٍ لمنع الصرف، وهذا باطل باتفاق.

وقد تقدّم بيان هذا، وبيان أن مذهب الناظم إنما هو أن التتوين عَوْضٌ لاتتوين صرف^(١)، لإحالة هذا الفصل على ذلك في الحكم، وأنه مُنتهَجٌ نَهْجَةً، وجارٍ على سبيله.

وأما النصب : فحكمه حكم الصحيح، لأنه لما كانت الحركة ظاهرةً فيه، غيرَ مستثناةٍ على الياء، صارت الياء في قولك : رأيتُ جَوَارِيَّ قَبْلُ، ورأيتُ يَرْمِي، وَيَقْضِي، وقَاضِي، كدال^(٢) (مَسَاجِدٍ، وَيَزِيدُ) ونحو ذلك، وهو مفهومٌ قولِ الناظم في تَقْيِيدِهِ الإِيتْيَانَ بالتتوين بالرفع والجر. وما تقرّر هنا هو مذهب الخليل^(٣).

وأما يونس : فوافق في الجمع وخالف في المفرد، وزعم أن نحو (جَوَارٍ) إذا سمي به، فإنه يجري مجرى الصحيح، يعني في عدم حذف الآخر، فتقول : هذا جَوَارِيَّ يافتي، بإثبات الياء، ورأيت جوارِيَّ، ومررت بجوارِيَّ، فتُظهر فتحةَ الخفض، كما تُظهرها في الصحيح، وكذلك ماسمي به من نحو : قاضٍ، وغازٍ، وَيَرْمِي، وغير ذلك مما تقدم. فتقول : هذا قاضِي، ورأيت قاضِي، ومررت بقاضِي.

(١) انظر. ص ٦٠٩ ، ٦١٠ .

(٢) في الأصل (و ت) «كذلك» وهو تحريف. وما أثبتته من (س) هو الصواب، إن شاء الله.

(٣) الكتاب ٣/٣١٢.

وكذلك هذا يَرْمِي، ورأيت يَرْمِي، ومررت يَبْرِمِي، إذا كا اسماً لمؤنث^(١).

وهذا مذهب عيسى والكسائي. حكى ذلك السِّيرافي. ولم يَرْتَضِه النازم، فلم يَبْنِ عليه حكماً.

وقد ردَّ الخليلُ على يونس قوله بأنه لو كان من شأنهم أن يَلْزِمُوا الحركةَ حالةَ الجر، فيُجرونه مُجرى الصحيح - لكان من حقهم أن يُلْزِمُوا الحركةَ في حالة الرفع أيضاً^(٢)، فكما يَلْزِمهم أن يقولوا: مررتُ بقاضي، اسمُ امرأة، فكذلك يَلْزِمهم أن يقولوا: هذا قاضي، إذ كانوا يُجرون المعتلُّ هنا مُجرى الصحيح، وكذلك / حَكْمُ التَّسْمِيَةِ بالجمع، لافرق^{٤٠٠} بينهما، وذلك لأن العرب تَفْتَح الياء في الجر عند الضرورة، وتكسرهما أيضاً عند الضرورة.

فأما الفتح: فنحو قول الهذلي، أنشدته سيبويه^(٣):

(١) المرجع السابق ٣/٢١٢.

(٢) العبارة في الكتاب (٣/٢١٢) هي «وقال الخليل: هذا خطأ، لو كان من شأنهم أن يقولوا هذا في موضع الجر لكانوا خلفاء أن يُلْزِمُوهُ الرفع والجر، إذ صار عندهم بمنزلة غير المعتل في موضع الجر، ولكانوا خلفاء أن ينصبوها في النكرة إذا كانت في موضع الجر، فيقولوا: مررت بجواري قبل، لأن ترك التثنية في ذا الاسم في المعرفة والنكرة على واحدة».

(٣) الكتاب ٣/٣١٣، والخصائص ١/٣٣٤، ٣/٦١، والمنصف ٢/٧٥، ٧٦، ٣/٦٧، وديوان الهذليين ٢/٢٠، واللسان (لوب، عبط، عرا)

والشعر للمعتل الهذلي. والمعاري: جمع مَعْرَى، وهو الفراش، يعني فُرْش الحور اللاتي في بيت قبل هذا، لأن المرأة تتعري فيه. أو المعاري: أجزاء الجسم التي تتعري. والواضحات: البيض. والملوب: الذي أجرى عليه الملايب، وهو ضرب من الطيب فارسي. والعباط: جمع عبيط أو عبيطة، وهي الناقة التي تتحر لغير علة. شبه الطيب في حمرة بدم العباط.

أَبَيْتُ عَلَى مَعَارِي وَاضِحَاتٍ
 بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كَدَمُ الْعِبَّاطِ
 وَأُنْشِدُ أَيْضًا لِلْفَرَزْدَقِ^(١) :
 فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ
 وَلَكِنْ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا
 وَأُنْشِدُ أَيْضًا، وَهُوَ مَا اسْتَشْهَدَ بِهِ يُونُسَ^(٢) :
 قَدْ عَجَبْتُ مِنْى وَمِنْ يُعْيَلِيَا
 لَمَّا رَأَتْنِي خَلَقًا مُقْلُولِيَا
 وَأَمَّا الْكُسر : فنحو ما أنشده أيضا لابن قيس الرُّقَيَاتِ^(٣) :

(١) الكتاب ٣١٣/٢، ٣١٥، والمقتضب ١٤٣/١، وابن يعيش ٦٤/١، والخزانة ٢٣٥/١، والتصريح ٢٢٩/٢، والهمع ١١٥/١، والدرر ١٠/١، والأشعموني ٢٧٣/٣، واللسان (عرا، ولى) وليس في ديوانه، وانظر : ابن سلام ١٧، والشعر والشعراء ٧٦ وعبدالله هو عبدالله بن أبي إسحاق النحوي. كان أعلم أهل البصرة وأعقلهم، وفُرِعَ النحو وقاسه، وكان يلحن الفرزدق في قوله :
 بعض زمان يا ابن مروان لم يدع
 من المال الأمسحتا أو مُجْلَفُ
 وفي قوله :

مستقبلين شمال الشام تضربنا
 على زواحف تُزْجِي مَخْطَا رِيسِ

فهجاه من أجل هذا. ومعنى «مولى مواليا» أن عبدالله بن أبي إسحاق كان مولى لآل الحضرمي، وكان آل الحضرمي حلفاء لبني عبدشمس بن عبدمناف بالولاء. فهو يقول : لو كان ذليلا لهجوته، ولكنه أذل من الذليل!

(٢) الكتاب ٣١٥/٢، والمقتضب ١٤٢/١، والخصائص ٦/١، ٥٤/٣، والمنصف ٦٨/٢، ٧٩، والعيني ٣٥٩/٤، والتصريح ٢٢٨/٢، والهمع ١١٥/١، والأشعموني ٢٧٣/٣، واللسان (علا، قلا)
 والبيت للفرزدق، وليس في ديوانه. ويعيليا : تصغير (يَعْلَى) اسم رجل. والخلق : البالي، والمراد هنا الذى ضعف لكبر سنه. والمقلولى : المنكمش، أو الذى يتقلّى على فراشه، أى يتململ ولا يستقر.

(٣) ديوانه ٣، وسيبويه ٣ / ٣١٤، والمقتضب ١٤٢/١، ٣٥٤/٣، والمحاسب ١١١/١، والخصائص ٣٦٢/١، ٣٤٧/٢، والمنصف ٦٧/١، ٨١، وابن الشجري ٢٢٦/٢، والهمع ١٨٤/١
 =

لَبَّارِكَ اللّٰهُ فِي الْفَـــــــوَانِي هَلْ
يُصْنَبُـــــــحْنَ إِلَّا لَهْنُ مُطْلَبُ

وأنشد أيضا لجريز في نحوه^(١):

فَيَوْمًا يُوَافِينَ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي
وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَفَوُّلُ

فكما أن العرب لايفتحون إلا إذا اضطروا، ولا يظهرن الكسر أيضا إلا إذا اضطروا، ويونسُ يَفْتَحُ في الكلام، فكذلك حَقُّهُ أن يَكْسِرَ في الكلام، ويضم في الرفع أيضا، وهذا لا يقوله عربيُّ بالقياس أصلاً، ويزيد الجمعُ زيادةً أخرى إذا سُمِّيَ به، لو حُكِمَ له في الجر بحكم الصحيح لكان لازماً لهم ذلك فيما قبل التسمية، فيقولون : مررتُ بجوارِي قَبْلُ، لأن ترك التنوين في النكرة والمعرفة على حدٍّ واحد، وهذا لا تقولهُ العرب في السَّعة أصلاً.

وما أنشدهُ يونسُ شاهداً من قوله^(٢):

* قَدْ عَجِبْتُ مِنْي وَمِنْ يُعِيلِيَا *

== واللسان (غنا)

والغواني : جمع غانية، وهي المرأة الغنية بحسنها وجمالها عن الزينة. ومُطْلَبٌ - بتشديد الطاء وفتح اللام - معناه ك مُطْلَب، بفتح الميم واللام وسكون الطاء. والمراد أنهن كثيرات المطالب. وفي البيت عدة روايات.

(١) ديوانه ٤٥٧، والكتاب ٣/٣١٤، والنوادر ٢٠٢، والمقتضب ١/١٤٤، ٣/٣٥٤، والخصائص ٣/١٥٩، والمنصف ٢/٨٠، ١١٤، وابن الشجري ١/٧٦، وابن يعيش ١٠/١٠١، ١٠٤، والعيني ١/٢٢٧ والبيت من قصيدة يهجو بها الأخطل. ويرى «يوافيني» و«يجازين» و«غيراً صَباً» أي من غير صَباً منهن إلى، وعلى هذه الرواية لاشاهد فيه.

والقول : دابة تزعم العرب أنها تهلك الإنسان. وتقول : تتقول، أي تهلك الإنسان وتذهب به. يصف النساء وأنهن لاعهد لهن، فيوما يجازين العشاق بوصل، ويوما يهلكتهم بالصدود والهجران.

(٢) سبق الاستشهاد به، وعجزه :

لَمَّا رَأَيْتِي خَلْفًا مُقْلَوِيَا

فمن باب ماتقدم.

وقوله : «نَهَجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي».

النَّهَجُ : الطريق الواضح، وكذلك الْمَنَهِجُ وَالْمَنْهَاجُ. وَقَفَوْتُ أَثَرَهُ قَفْوًا وَقَفْوًا،
وَأَقْتَفَيْتُهُ، وَتَقَفَيْتُهُ، إِذَا اتَّبَعْتَهُ، أَيْ تَتَّبِعَ فِي إِعْرَابِهِ طَرِيقَ (جَوَارٍ) الْمُتَقَدِّمِ.

وَالِاضْطِرَارُّ أَوْ تَنَاسُبُ صُورَةٍ

ثَوِ الْمُنْعِ وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ

هذه تكملة تكرر^(١) على الباب، ويعنى أن ما شأنه أن لا ينصرف لكون المانع
موجودا قد يوجد منصرفا مع وجود ذلك المانع، وإنما يكون ذلك لسبب أهمل
لأجله سبب المنع، والسبب الموجب لذلك أمران على ما ذكره :

أحدهما : الاضطرار، وهو أن يكون الوزن لا يستقيم للشاعر إلا بصرف
مالا ينصرف، فهذا سبب موجب، ردُّ به الاسم إلى أصله، لأن أصله الانصراف،
وهو في الشعر كثير جدا، وذلك كقول امرئ القيس^(٢):

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدرَ خِدرَ عُنَيْزَةٍ

فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجَلِي

وقال النابغة الذبياني^(٣):

(١) في الأصل و(س) «تكن» وهو تحريف، وما أثبتته من (ت).

(٢) من معلقته، وانظر : المغنى ٢٤٢، والعيني ٣٧٤/٤، والتصريح ٢٢٧/٢، والأشموني ٢٧٤/٣
وعنيزة : ابنة عم له، كان عاشقا لها. والخدر : الهودج، وهو من مراكب النساء. ومرجلي : تارك
أمشي راجلة. وكانت عنيزة حملته على غارب بغيرها يوم دارة جلجل، فكان يجنح إليها فيدخل
رأسه في خدرها ويقبلها، فإذا امتعت آمال خدرها.

(٣) سبق الاستشهاد به في باب «نونا التوكيد».

فَلَتَأْتِيَنَّكَ قَاصِدٌ وَلَيَرْكَبَنَّ
جَيْشٌ إِلَيْكَ قَوَائِمَ الْأَكْوَارِ
وقال الآخر (١):

فَأَتَاهَا أَحْيَمِرُ كَأَخِي السُّهْمِ
بِعَضْبٍ فَقَالَ كُونِي عَقِيرًا
وأنشد سيبويه للعجاج (٢):

* قَوَائِمًا مَكَّةً مِنْ وَرَقِ الْحَمَى *

وقال الآخر (٣):

إِذَا مَا غَزَوْا بِالْجَيْشِ حَلَقَ فَوْقَهُمْ
عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ

(١) هو أمية بن أبي الصلت الثقفي، ديوانه ٣٥، والعيني ٣٧٧/٤، والأشموني ٢٧٤/٣، والمقرب ٢٠٢/٢

والضمير في «أتاها» يعود على ناقة صالح عليه السلام. والأحيمر : تصغير : أحمر، وهو لقب عاقر ناقة صالح، واسمه قدار بن سالف، وكان أحمر وأزرق أصهب.

وقد ضربت به العرب المثل في الشؤم فقالوا : «أشأم من أحمر عاد» لأنه لما عقر الناقة هلكت بفعله ثمود. وكأخي السهم : مثل السهم. والعضب : السيف القاطع. وعقير : معقورة، وهو وصف يستوي فيه الذكر والمؤنث.

(٢) سبق الاستشهاد به في باب «الترخيم».

(٣) هو النابغة الذبياني، ديوانه ٤٢، والتصريح ٢٢٧/٢، ودلائل الإعجاز ٣١٦، واللسان (عصب)

والعصائب : جمع عصبه وعصابة، وهي كل جماعة من الرجال والخيل وفرسانها، أو من الطير وغيرها ما بين العشرة إلى الأربعين. وتهتدي بعصائد : يتبع بعضها بعضا، ويهتدي بعضها ببعض. ومعناه أن النسور وغيرها من سباع الطير إذا رأت أهبتهم للقتال علمن أن ستكون ملحمة، فهي ترفرف فوق رؤسهم وتتبعهم، حتى تأكل من لحوم من سيقتلون من الأعداء.

وقال الآخر^(١):

٤٠١
٣

/ ما إن رأيتُ ولا أرى في مُدَّتِي

كجَوَارِي يَلْعَبْنَ فِي الصُّخَرِ

وقال النابغة الذبياني^(٢):

عَلَى لِعَمْرٍو نِعْمَةٌ بَعْدَ نِعْمَةٍ

لِوَالِدِهِ لَيْسَتْ بِذَاتِ عَقَّارِبِ

وقال أيضا^(٣):

وَبَقْتُ لَهُ بِالنُّصْرِ إِذْ قَبِلَ قَدْ غَرَضْتُ

كَتَائِبُ مِنْ غَسَانٍ غَيْرُ أَشَائِبِ

إطلاق الناظم في صرف مالا ينصرف يدلُّ على موافقة الجماعة

في موضعين : أحدهما : عدمُ إخراج (أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ) من هذه الكلمة،
خلافاً للكِسَائِي وتلميذه الفراء في قولهما : إِنْ (أَفْعَلُ مِنْكَ) لَا يُصْرَفُ،
واستدلُّوا بأن (مِنْ) هي المانعة له من ذلك.

(١) ابن يعيش ١٠/١٠١، وشرح شواهد الشافعية ٤٠٢، والخزانة ٢٤١/٨، وأمالى الزجاجي ٨٣

وعدتي : عمري. والجواري : جمع جارية وهي الشابة من النساء. والبيت مع كثرة تدواله
في كتب النحو واللغة لم يعلم قائله.

(٢) ديوانه ٥٥، والمحاسب ٤٩/٢، وابن الشجري ٢ / ١٨٠ والهمع ٢٩٩/٤، والدرر ٦٨/٢،
واللسان (عقرب)

وعمره هو عمرو بن الحارث الأصغر الفسائي. ويقال : عيش ذو عقارب، إذا لم يكن
سهلاً، أو فيه شر وخشونة. والعقارب : المُنْ، على التشبيه.
والمعنى : لعمره على نعمة حديثة بعد نعمة قديمة لوالده، نعمة هنيئة غير ممنونة.

(٣) ديوانه ٤٢، واللسان (أشب)

والأشائب : جمع أشابة، وهي الأخلاط. يقول : وثقت للممدوح بالنصر، لأن كتائبه
وجنوده من غسان وحدها، وهم قومه وينو عمه ولم يختلط بهم غيرهم، ولا احتاجوا إلى
جيش من سواهم.

قال السيرافي : وهذا فاسد، بدلالة قولهم : خَيْرُ مَنْكَ، وَشَرُّ مَنْكَ، وإذا كان كذلك دَلُّ على أن مانعه ليس وجودَ (مِنْ) بل الصفة والوزن، كَأَحْمَرَ وَأَصْفَرَ.

والصرف هنا لا يكون بالتثوين وحده إلا في المرفوع والمنصوب.

وأما المجرور : فإنما يكون بالجر بالكسرة والتثوين معا، سواء أُلْنَا : إن المانع مَنَعَ الجرُّ والتثوينَ معا أم قلنا : إنه مَنَعَ التثوينَ فقط، وزال الخفض بالكسرة لعلَّة أخرى على حسب اختلافهم في ذلك.

أما على قول من قال : إنما امتنع الجرُّ لئلا يلتبس بالمضاف إلى الياء المحذوفة فظاهر.

وأما على القول الآخر : فكذلك ، لأن التثوين لا يتبع في الجر إلا الكسرة، فلا يقال مثلا :

* وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخَدِرَ خَدِرَ عُنِيزَةٍ ^(١) *

ولا ما أشبه ذلك.

والموضع الثاني : موافقتهم في صرف ما آخره أَلْفٌ مِمَّا لا يَنْصَرَفُ كغيره، خلافاً لابن عصفور، حيث زعم أنه لا يجوز صرفه، لأنه لا فائدة فيه، لأنه إذا نُونَ حُذِفَت الألف لالتقاء الساكنين، فَسَقَطَ منه مثلُ ما رُدُّ إليه، فلم يَقَعْ فيه زيادة، ولا يمكن أيضا تحريك الألف فيكون كقوله ^(٢):

(١) لامرئ القيس من معلقته. وسبق الاستشهاد به، وعجزه :

فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي

(٢) هو النابغة الذبياني، وسبق الاستشهاد به، وصدره :

إِذَا مَا غَزَوْا بِالْجَيْشِ حَلَّقَ فَوْقَهُمْ

* عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ *

فلا يمكن الزائدة ولا البدل، ولأجلهما صُرف ما لا ينصرف في الضرورة.

قال ابن الضائع : مثل هذا لا ينبغي أن ينبّه عليه لو كان صحيحاً، فقد يقول القائل : يمكن أن يكون له فائدة، وذلك أنه قد يكون بعد تلك الألف [ساكن فيجب حذف الألف، فإذا نَوْنَا الاسم حركنا التنوين لالتقاء الساكنين، فزدنا حرفاً متحركاً، وكذلك يمكن أن يكون بعد الألف^(١)] همزة، فإذا نَوْنَا نقلنا حركة الهمزة إلى التنوين، فَسَقَطَ حَرْفٌ، وعلى هذا يكون في صرف ما لا ينصرف زيادةٌ تُؤَوِّلُ إلى نقص. انتهى مانصُّ ابن الضائع.

وهذا التقرير قد يُضَادُّه ماتقدم في (باب النداء) في تنوين المنادى ولكن قد يقال : إنه لم يقصد فيه الكلام على ما أخره ألف؛ بل يكون ماتقدم مُشْعِراً بارتضائه مذهب ابن عُصْفُور، لأن كلامه هناك مقيدٌ، وكلامه هنا مطلق، والمقيد قاضٍ على المطلق عند المحققين.

ومعنى ذلك أنه قد تقدّم وجهٌ منعه لتنوين المنادى المبني إذا لم يظهر فيه الضمُّ، وأن ذلك لأفائدة فيه^(٢).

وهذه المسألة بعينها جاريةٌ / في غير المنصرف إذا أُريد تنوينه، $\frac{٤٠٢}{٣}$ وهو عَيْنٌ احتجَّ به ابنُ عُصْفُور، فكان الناظم رآه دليلاً واضحاً فقال بمقتضاه.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) انظر : ص ٢٨٥ .

وما ألزمه ابنُ الضائع لا يلزم، فإنَّ الغالب في مَعهود الضُرورات أن لا زيادة في لحاق التنوين ما آخره ألفٌ ولا نقصان، وما صَوَّره أمورٌ اتِّفاقية نادرة لا تلتفت العربُ إلى مثلها، فلا ينبغي أن يعولَ عليها. وإذا أمكن هذا لم يكن بين الموضعين في كلام الناظم تعارض.

والأمر الثاني الموجب لصرف ما لا ينصرف : التَّنَاسُبُ، وهو أن ينوَّنْ مُوازنته لمُنون ليس فيه مُوجب للمنع، وهذا لا يقع إلا في الكلام المسجّع، لأن الكلام المسجّع يجري في الحكم مجرى الشعر المُقَفَّى.

ألا ترى أنه قد جاء حرف الإطلاق في السَّجْع، قال الله تعالى : {وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا^(١)}. فاتى بالألف للإطلاق، كما قال الشاعر^(٢):

* ظَنَنْتُ بِأَلٍ فَاطِمَةَ الظُّنُونَا *

وكذلك قولُ الله تعالى : {يَقُولُونَ يَا لَيْتَنَّا أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا الرَّسُولَ^(٣)}. ويعد ذلك {فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَ^(٤)}. فإنما هذا لمناسبة ما قبل ذلك وما بعده، من الوقف على الألف المُبدلة من التنوين، فكذلك يُصرف ما لا ينصرف لمناسبة المنصرف.

ومنه قوله تعالى : {إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا^(٥)} وكذلك قوله : {كَأَنَّهُمْ قَوَارِيرٌ. قَوَارِيرٌ مِنْ فِضَّةٍ قَدَرُهَا تَقْدِيرُ^(٦)}.

(١) سورة الأحزاب : ١٠.

(٢) هو خزيمه بن مالك بن نهد، اللسان (ردف) وصدره :

إذا الجوزاءُ أرْدَقَتِ الثريا

(٣) سورة الأحزاب : ٦٦.

(٤) سورة الأحزاب : ٦٧.

(٥) سورة الإنسان : ٤.

(٦) سورة الإنسان : ١٥، ١٦.

قرأ ذلك كذلك نافع وأبو بكر وهشام والكسائي^(١).

وجه ذلك ظاهر، فـ(سَلَسِلًا) نُونٌ لمناسبة مُجَاوِرِهِ، وهو (وَأَغْلَلاً وَسَعِيرًا) (قَوَارِيرًا) الأول : لمناسبة الفواصل، والثاني : لمناسبة الأول، وهذا ظاهر.
وقول الناظم : «أَوْتَنَسَبُ» يُشعر أن التَّنَاسُب هو العِلَّة في صرف ما لا ينصرف.

وكذلك : «وَلَا ضُطِرَّ» مشعرُ بأنه العِلَّة في صرفه، ويستوى في ذلك النثر والنظم.

وقد حكى ابنُ جُنَى أن المتنبَّى أنشده قوله^(٢) :

وَقَدْ صَارَتِ الْعَيْنَانِ قَرْحَى مِنَ الْبُكَاءِ

وَصَارَ بَهَارًا فِي الْعُيُونِ الشَّقَائِقُ

قال : فقلت له : هَلَا قُلْتَ : «قَرْحًا مِنَ الْبُكَاءِ» بصرف «قَرْحًا» لتَنَاسُبِ قوله في المِصْرَاعِ الثاني : «وَصَارَ بَهَارًا» قال : فَاسْتَحْسَنَ المتنبِّي ذلك.
وهذا النوع من الصرف جائز، وهو رأي الجمهور.

وقد زعم بعض النحويين أن صرف ما لا يَنْصرف مطلقًا لغَةً، وَحَكَى الْكِسَائِي أن بعضهم يَصرف كُلَّ ما لا يَنْصرف إِلَّا (أَفْعَلْ مِنْكَ) وقال الأخفش :

(١) وقرأ الباقر «سَلَسِلًا» و«قَوَارِيرًا» بدون تنوين.

وانظر : السبعة : ٦٦٣.

(٢) ديوانه بشرح العكبري ٢٤٢/٢

والبيت من قصيدة يمدح بها الحسين بن إسحاق التتويحي.

وَقَرْحَى : جمع قريح، وهو الجريح. وَالْبَهَار : زهر أصفر. وَالشَّقَائِق : جمع شقيقة، وهي زهر أحمر يُنسَب إلى النعمان ، فيقال : شقائق النعمان ، وقالوا : وإنما سُمِّيَ بذلك ، وأضيف إلى النعمان ، لزن النعمان بن المنذر نزل على شقائق رمل قد انبتت الشجر الأحمر ، فاستحسنها وأمر أن تُحْمَى ، وقيل : شقائق النعمان .

والمعنى : صارت الجفون قرحى من كثرة البكاء، وحمرة الخد صفرة لأجل البين .

سمعنا من العرب مَنْ يَصْرِفُ هذا، ويصرف جميع ما لا ينصرف. وقال :
هذا لغة الشعراء، لأنهم اضطرُّوا إليه في الشُّعر فَصَرَفُوهُ، فجرت
ألسنتُهم على ذلك، واحتملوا ذلك في الشعر لأنه يَحْتَمِلُ الزيادة ، كما
يَحْتَمِلُ النقصان.

وهذا الذي حَكَّوْا، مِنْ أنها لغة، لم يَثْبُت، ولا عُرِفَ في كلام العرب
أن مثل هذا يكون في الكلام إلا / للتناسب.

٤٠٣
٣

وأما الشعر : فمحلُّ الضرورة، فلا تَثْبُتُ به لغة.

ثم قال : «وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ» يَعْنِي أَنْ الاسم المنصرف
الباقى عَلَى أصله قد تَمَنَعَ العرب صرفه، وإن لم توجد فيه عَلَتَا المنع، لكن
ذلك قليل، دَلُّ عَلَى ذلك بـ«قد» في قوله : «قَدْ لَا يَنْصَرِفُ»

وأكثرُ ما جاء هذا النوع في الأعلام، ومنه قول العباس بن مِرْدَاس
السُّلَمي^(١):

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ
يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ

وقال الآخر^(٢):

وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِرُ نُو الطُّولِ وَنُو العَرَضِ

(١) الإنصاف ٤٩٩، والخزانة ١٤٧/١، والعيني ٣٦٥/٤، والتصريح ١١٩/٢، والهمع
١٢١/١، والدرر ١١/١، والأشعوني ٢٧٥/٣

والبيت ضمن سبعة أبيات أنشدها عباس بن يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم في
غزوة حنين يعاتبه على عدم التسوية بينه وبين غيره من المؤلفات قلوبهم في العطاء. وانظر
قصتها في كتب السيرة والخزانة.

(٢) هو نو الإصبع العدوانى، والبيت من عدة أبيات له في الأغاني ٤/٣، وانظر : الإنصاف
٥٠١، وابن يعيش ٦٨/١، والعيني ٣٦٤/٤، واللسان (عمر) =

ولا يريد القبيلة، لأنه قال : «نُو الطُولِ ونُو العَرْضِ» فوصفه بـ«نو» التي للمذكر. وقال الآخر^(١):

وَمُصْنَبٌ حِينَ جَدَّ الْأَمْرُ أَكْثَرَهَا وَأَطْيَبَهَا

فمِرْدَاسٌ، وعامرٌ، ومُصْنَبٌ : لامانعٌ فيها من الصرف إلا العلمية، وهي لاتمنع وحدها.

وقال نَوْسَرُ بْنُ دَهْبَلٍ الْقُرَيْعِيُّ^(٢):

وَقَائِلَةٌ مَا بَالَ نَوْسَرٌ بَعْدَنَا

صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدٍ

وقال حسان بن ثابت - رضي الله عنه -^(٣):

نَصَرُوا نَبِيَّيْهُمْ وَشَدُّوا أَنْزَهُ

بِحُنَيْنٍ يَوْمَ تَوَاكَلِ الْأَبْطَالِ

وقال الآخر، وهو عند ابن الأنباري منسوب إلى الفرزدق، ونسبه الجوهري إلى ابن أحمر^(٤):

== وعامر : هو عامر بن الظرب العدواني، أحد خطباء العرب وحكامهم، وهو الذي قيل فيه المثل «إن العصا قرعت لذي الحلم» على بعض الأقوال.

ونو الطول ونو العرض : كناية عن عظم جسمه ، والعرب تتمدح بذلك.

(١) هو ابن قيس الرقيات، ديوانه ١٢٤، والإنصاف ٥٠١، والأصول ٦٩٧/٢، وابن يعيش ٦٨/١، والخزانة ١٥٠/١.

(٢) مجالس ثعلب ١٧٦، والإنصاف ٥٠٠، والعيني ٣٦٦/٤، والأشمونى ٢٧٥/٣، والخزانة ١٤٩/١

وما بال دوسر : ماشأته وما حاله. صحا قلبه : سلا أحبابه، وترك ما كان عليه من الصباية.

(٣) ديوانه ٣٣٤، والإنصاف ٤٩٤، ومعاني القرآن للفراء ٤٢٩/١، ١٧٥/٢، واللسان (حن) وحنين : واد بين مكة والطائف، وبه كانت غزوة حنين.

(٤) الخصائص ١٩٨/٢، ٣٢٧/٣، والإنصاف ٤٩٥، وابن يعيش ٣٧/١، ٣٨، واللسان (زبر) وديوان الفرزدق ٢٥٥، ٣٦٦، والخزانة ١٤٨/١ =

إِذَا قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنُوحٍ قَصِيدَةً

بَهَا جَرَبٌ عُدْتُ عَلَى بَزْوِيرٍ

وَبَزْوِيرُ الشَّيْءِ : كَمَالُهُ ، يُقَالُ : أَخَذْتُ الشَّيْءَ بَزْوِيرَهُ ، أَيْ أَخَذْتُهُ كُلَّهُ ، وَلَمْ
أَدْعُ مِنْهُ شَيْئًا ، وَقَالَ الْآخَرُ (١) :

قَالَتْ أُمَامَةُ مَالِ الثَّابِتِ شَاخِصًا

عَارِي الْأَشْجَاعِ نَاجِلًا كَالْمَنْصُلِ

إِلَى أُبَيَاتٍ غَيْرِ هَذِهِ ، ذَكَرَهَا ابْنُ الْأَثْبَارِيِّ فِي «الْإِنْصَافِ» (٢) وَأَكْثَرَهَا
أَعْلَامٌ ، وَكَانَتْهُمْ رَاعُوا الْعَلَمِيَّةَ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ وَحَدِّهَا لِلضَّرُورَةِ ، كَمَا أَهْمَلُوهَا
أَيْضًا لِلضَّرُورَةِ .

وَالنَّاظِمُ لَمْ يَلْتَزِمَ فِي الْمَسْأَلَةِ مَذْهَبًا مَعِيْنًا ، وَإِنَّمَا أَخْبَرَ بِمَا جَاءَ فِي
السَّمَاعِ خَاصَّةً ؛ إِذْ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ ظَاهِرٌ فِيمَا قَالَ مِنْ مَنَعِ صَرْفِ الْمَنْصَرَفِ ،
وَيَصْنَعُ تَأْوِيلُ جَمِيعِ مَا جَاءَ مِنْهُ .

وَالْمَسْأَلَةُ مُخْتَلَفٌ فِيهَا عَلَى قَوْلَيْنِ :

= وَالغَاوِيُّ : غَيْرُ الرَّشِيدِ . وَيَهَاجِرُ : فِيهَا عَيُوبٌ مِنْ هَجَاءٍ وَنَحْوِهِ . وَعَدْتُ عَلَى بَزْوِيرٍ .

نَسَبْتُ إِلَى بِكَامَالِهَا ، مَأْخُذٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : أَخَذْتُ الشَّيْءَ بَزْوِيرَهُ ، أَيْ كُلَّهُ وَلَمْ أَدْعُ مِنْهُ شَيْئًا .

(١) الْإِنْصَافُ ٤٩٩ ، وَالْخَزَانَةُ ١٤٩/١

وَالثَّابِتُ : اسْمُ رَجُلٍ . وَشَاخِصًا : فَاتَحًا عَيْنَيْهِ لِإِطْرَفٍ . وَيَكُونُ ذَلِكَ عِنْدَ الذَّهُولِ أَوْ مِثَارْفَةِ الْمَوْتِ .

وَالْأَشْجَاعُ : جَمْعُ أَشْجَعٍ ، وَهُوَ الْعَصَبُ الَّذِي يَصِلُ الرَّسْغُ بِالإِصْبَعِ ، أَوْ الْعَظْمُ الَّذِي يَصِلُهُمَا ، لِكُلِّ
إِصْبَعٍ أَشْجَعٌ . نَاحِلًا : هَزِيلًا ضَعِيفًا ، الْمَنْصُلُ : السِّيفُ .

(٢) فِي الْمَسْأَلَةِ السَّبْعِينَ (٤٩٣ - ٥٢٠) .

أحدهما : جوازُ منع صرف المنصرف للضرورة، وهو مذهب الكوفيين، ورأى الأخفش وابن بَرّهان من البصريين، ونُقل عن الفارسي، وارتضاه ابنُ الأنباري^(١).

ومذهب جمهور البصريين إلى المنع، وهو مذهب الفارسي في «التذكرة».

فأما الكوفيون فحجّتهم القياس والسمع، فأما القياس : فإنه لما جاز صرفُ ما لا ينصرف اتفاقاً، وهو خلاف القياس، جاز أيضاً العكس؛ إذ لا فرق بينهما في هذا.

وأما السماع فما تقدّم.

وأما البصريون فحجّتهم أن صرف ما لا ينصرف إنما جاز في الضرورة، لأنه من أصل الاسم، والاسم غير المنصرف مستحقُّ لأحكام الأسماء، من الإخبار عنه ونحو ذلك من أحكام الأسماء المختصة بها، فإذا اضطروا ردُّوه إلى أصله، وإن لم ينطقوا / به في حال السَّعة، كما لم $\frac{٤٠٤}{٣}$ ينطقوا بنحو (ضننوا)^(٢) في حال السَّعة، بخلاف منع المنصرف لأنه ليس من أصل الاسم ألا ينصرف، فَمَن أجاز ذلك كان مُخطئاً مُجبراً لما لادلالة عليه.

(١) انظر : الإنصاف ٤٩٣.

(٢) يشير إلى قول قعنب بن أم صاحب :

مَهْلًا أَعَاذَلْ قَدْ جَرَيْتَ مِنْ خَلْقِي أَنِّي أَجُودُ لَأَقْوَامَ وَإِنْ ضَنَّوْا

وانظر : سيبويه ٢٩٩/١، ٣١٦/٣، ٥٣٤، ونوائر أبي زيد ٤٤، والمقتضب ١٤٢/١، ٢٥٣، ٣٥٤/٣، والخصائص ١٦٠/١، ٢٥٧، والمنصف ٣٢٩/١، ٦٩/٣، ٣٠٣، والحماسة بشرح المرزوقي ١٤٥٠، واللسان اظلال، حم، ضنن

يقول : إنه جواد لا يمنعه العدل الجود، حتى ولو كان من وجود عليهم بخلاء.

وأما السماع فلم يَلِغْ في الكثرة مَبْلَغًا يُقاس عليه بسببها، وأكثرُ ما جاء في الأعلام، حتى إن «السُّهَيْلِيَّ» ذهب إلى جواز ذلك في الأعلام دون غيرها، وهو مذهب ثالث في المسألة، والكوفيون إنما أجازوا ذلك في كل شيء، فهم محتاجون إلى السماع والكثرة فيه، وذلك غير موجود.

وقد أورد الفارسي في «التَّذَكُّرَةِ» على أصل مذهب البصريين سؤالاً لم يُجِبْ عنه، وهو أنه قال : أَفَيَجُوزُ في الضرورة ألا أُعَرِّبَ الفعل المضارع، لأن الأصل كان فيه ألا يُعَرَّب، كما كان الأصل في الاسم أن يصُرَف^(١)، فإذا لم أُعَرِّبه رددته إلى الأصل في الضرورة، كما رددتُ الاسم إلى الصرف في الضرورة. واستشهد على ذلك بما أنشده من قوله^(٢):

* فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ *

وقول جرير^(٣):

(١) في الأصل و(س) «ألا يصرف» وهو سهو، والصواب ما أثبتته من (ت).

(٢) هو امرؤ القيس، والمذكور قطعة من قوله :

فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِظِل

ديوانه ١٢٢، ٢٥٨، وسيبويه ٢٠٤/٤ ونوادر أبي زيد ٣١٣، والخصائص ٧٤/١، ٣١٧/٢، ٣٤٠، ٩٦/٣، والمحاسب ١٥/١، ١١٠، وابن يعيش ٤٨/١، والخزانة ٢٥٠/٨، والتصريح ٨٨/١، والهمع ١٨٧/١، والدرر ٣٢/١

والمستحقب : المكتسب، وأصل الاستحقاق : حمل الشيء في الحقيقة. والواغل : الداخل على القوم في شراهم ولم يدع إليهم.

قاله حينما أدرك ثار أبيه فتحلل من نثره ألا يشرب الخمر حتى يثار به ويروي «فالיום أسقى» و«فالיום فاشرب» وعلى هاتين الروايتين لاشاهد فيه.

(٣) ديوانه ٤٨، والخصائص ٧٤/١، ٣١٧/٢، وياقوت (نهر تيرى)

والبيت بتمامه هو :
=====

* وَلَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ *

ونحو ذلك.

قيل : أما الأبيات فليس بدليل قاطع، لأنه يجوز أن يكون أجراه في الوصل مُجْراه في الوقف، مثل (سَبَسَبًا^(١)) وبقي النظر في : هل يجوز ألا يُعْرَب؟

هذا ما قال، ولم يُجِبْ عنه، وكأنه إشكال على مذهب البصريين، لكن الجواب عنه يظهر بأدنى نظر.

ولمَّا رأى الناظم المسألة نظريَّة لم يلتزم فيها مذهباً؛ بل أخبر بالسماع فقط وقبله، وسَلَّمه تَنكِيْثاً على من تَهَجَّم من النحويين البصريين على ردِّ روايات رَوَّاهَا الكوفيون، وتكذيب ناقلِها فيها؛ إذ ليس هذا شأن العلماء، كقولهم : الرواية في بيت العباس^(٢) : «يَفُوقَانِ شَيْخِي أَوْ شَنْجِي^(٣)» والرادُّ له هو المبرد.

== سِيرُوا بني العم فالأموارُ منزلُكم نَهْرُ تَبْرَى فلا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ

والأموار : إقليم بين البصرة وفارس.

(١) يريد قول رؤية :

تَتَرَكُ مَا بَقِيَ الدَّبْسِ سَبَسَبًا

وقبله :

إِذَا الدَّبْسُ فَوْقَ الْمُتُونِ دَبًّا

وَهَبَّتِ الرِّيحُ بِعُورِ هَبًّا

[ديوانه ١٦٩، والمحاسب ١٤٨/١، والشافعية ٢٥٤]

والدبي : الجراد قبل أن يطير. والمتون : جمع متن، وهو المكان المرتفع الصلب.

والحور - بضم الميم - الغيار. والسببب : القفر والمغارة.

(٢) يعني قول العباس بن مرداس السابق :

فَمَا كَانَ حِصْنُ وَلَا حَابِسُ يَفُوقَانِ مَرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ

(٣) الشَّنْج - بفتحين - الشيخ، يقال : شَنَّجَ عَلَى غَنَجٍ، أى شيخ على جمل.

قال المؤلف في «الشرح» : وللمبرد إقدامٌ في ردِّ ما لم يَرَوْ، كقوله في قول
العباس بن مرداس، ثم أنشد البيت : الروايةُ :

* يَقُوقَانِ شَيْخِي *

مع أن البيت بذكر مرداس ثابتٌ بنقل العدل عن العدل في «صحيح
البخاري»^(١)، وذكر «شَيْخِي» لا يُعرف له سندٌ صحيح، ولا سَبَبٌ يَدِينُهُ من
التسوية، فكيف من الترجيح؟

ذكره المؤلف حيث نقل ردَّ المبرد روايةً سيويه^(٢):

* وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أَمَامًا *

وما قاله هو الحقُّ، وَمَنْ عَلِمَ حُجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَعْلَمْ، وروايةٌ لا تُنْقَضُ في
روايةٍ أخرى، لأن الجميع عن العرب: إذ لا يَسُوغُ نسبةُ الناقل، إذا كان عدلاً،
إلى الكذب أو الوهم إلا ببرهان واضح، وإلا فالظاهر الصدق.
وكذلك قالوا في بيت نَوْسَر^(٣): الروايةُ :

* وَقَائِلَةٌ مَا لِلْقُرَيْعَى^(٤) *

وهذا ردٌّ غير مسموع، اللهم إلا أن يُقَدِّحَ في الشاهد من جهة الدلالة
باحتمال غير ما قال الخصم، فهناك يُسَلَّمُ إن كان ظاهراً أو غير مرجوح بالنسبة
إلى الدَّعْوَى.

(١) ليس في البخاري، وإنما هو في صحيح مسلم، كتاب الزكاة ٧٢٨/٢، حديث رقم ١٢٧.

(٢) سبق الاستشهاد بالبيت في «باب الترخيم» وهو لجريز، وصدره :

أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالُكُمْ رِمَامًا

(٣) تقدم الاستشهاد به، وهو بتمامه :

وَقَائِلَةٌ مَا بِالْ نَوْسَرِ بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدٍ

(٤) انظر : الإنصاف ٥٠١.

فهرس موضوعات الجزء الخامس

الموضوع	الصفحة
التوكيد	٢
العطف	٣٩
البذل	١٩٠
النداء	٢٣٣
المنادى المضاف إلى ياء المتكلم	٣٣٤
أسماء لازمت النداء	٣٤٧
الاستغاثة	٣٦١
النُدبة	٣٧٦
التَّرخيم	٤٠٥
الاختصاص	٤٦٦
التَّحذير والإغراء	٤٧٥
أسماء الأفعال والأصوات	٤٩٤
نونا التوكيد	٥٢٨
مالا ينصرف	٥٧٥



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية
مركز إحياء التراث الإسلامي

المقاصد الشافية

في شرح الخلاصة الكافية

للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشافعي
(٧٩٠هـ)

الجزء الخامس

تحقيق

الدكتور عبد المجيد قطامش

ح جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشاطبي، إبراهيم بن موسى
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح ألفية ابن مالك.
/ إبراهيم بن موسى الشاطبي - مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ
١٠ مج.

ردمك: ٩٩٦٠٠٠٣-٨٣٣-٥ (مجموعة)
٩٩٦٠٠٠٣-٨٣٨-٦ (٥ج)

١- اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية - الصرف / العنوان
ديوي ١، ٤١٥ ١٤٢٨/٣٤٤٣

رقم الإيداع: ١٤٢٨/٣٤٤٣
ردمك: ٩٩٦٠٠٠٣-٨٣٣-٥ (مجموعة)
٩٩٦٠٠٠٣-٨٣٨-٦ (٥ج)

حقوق الطبع محفوظة

لمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي

جامعة أم القرى

مكة المكرمة

الطبعة الأولى

١٤٢٨م - ٢٠٠٧م

إعراب الفعل

٤٠٥

أَرْفَعُ مُضَارِعًا إِذَا يُجْرَدُ

مَنْ جَازِمٌ وَنَاصِبٌ كَتَسَعَدُ

قد تقدم في أول الأرجوزة أن الفعل المضارع معرب إن عرئ من نون توكيد مباشر، ومن نون جماعة المؤنث، ومراً بيانه هناك^(١).

وتقدم أيضاً أن إعرابه : رفع، ونصب، وجزم، كما أن إعراب الاسم رفع ونصب، وجر، ومراً إعراب الاسم وما يتعلق به.

فأخذ هنا في الكلام على إعراب الفعل، وابتدأ بالرفع لأنه الأصل، ويعني أن الفعل المضارع إذا تجرد من الناصب والجازم فإنه يرفع حينئذ، فتقول : أنتَ تَسْعَدُ، وزيدٌ يَسْعَدُ، ويخرجُ أبو عبدالله، وما أشبه ذلك. وأتى بالتجريد عن الناصب والجازم على مساق الشرطية ، لأنه قال : أرفعه إذا تجدد، فيحتمل أن يكون قد جعل التعرئ هو نفس الرفع للفعل، فيكون مذهبه هنا مذهبه في «التسهيل» لأنه جعل التعرئ هو الرفع، فقال : يرفع المضارع لتعريه من الناصب والجازم، لا لوقوعه موقع الاسم خلافاً للبصريين^(٢).

ويحتمل أن يكون قد جعل التعرئ شرطاً في الرفع لا عاملاً، كأنه قال : أرفعه بشرط التعرئ، فيكون الرفع مسكوتاً عنه في كلامه، وإنما ذكر الشرط في الرفع ولم يذكر السبب فيه، لأن الشرط أكيد الذكر، وليس

(١) انظر : « باب المعرب والمبني » البيتين الخامس والسادس (جزء ١ ص ٦).

(٢) التسهيل ٢٢٨.

السبب عنده بأكيد الذكر. وأيضا فالشرط مُتَّفَقٌ على اعتباره.

وقد قيل : إنه الرفع، والسبب مختلف فيه، وهو بعد في محل الاجتهاد، فسكّت عن تعيينه إبقاءً للناظر فيه.

وقد اختلف في الرفع هنا على ثلاثة أقوال :

أحدهما : ماذهب إليه في «التسهيل» من أنه التعرّي من الناصب والجازم^(١)، وهو مذهب القرأء وأصحابه.

والثاني : أنه ارتفع لوقوعه موقعَ الاسم، وهو مذهب سيبويه والجمهور من البصريين^(٢).

والثالث : أنه ارتفع بالزوائد الأربع التي في أوله، وهو أضعفها وأشدّها مخالفةً للقياس والسماع.

والذي نكّت عليه، إن كان أراد أن التعرّي هو الرفع، هو مذهب البصريين.

وجه التَّنكِيت أن الرفع لو كان الوقوعَ موقعَ الاسمَ لَمَّا ارتفع بعد (لَوْ) ولا بعد حرف التحضيض، لأنها مختصة بالأفعال، فليس المضارع بعدها في موضع اسم، فالرفعُ، على قولهم، في هذا معدوم، ولا يقال : إن المراد بوقوعه موقعَ الاسم وجودُ ذلك فيه على الجملة، وأنت تعلم أن الاسم قد يقع بعد (لَوْ) وحرف التحضيض نحو: «لَوْذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي»^(٣).

(١) المرجع السابق : ٢٢٨.

(٢) الكتاب ١١/٣.

(٣) كتاب الأمثال لأبي عبيد : ٢٦٨.

والسوار : حلية من الذهب، مستديرة كالحلقة، تُلبس في المعصم أو الزند.

والعرب تلبس الإماء السوار، فهو يقول : لو كانت اللاطمة حرة لكان أخف عليّ. ويضرب في الكريم يظلمه الدنيا الخسيس.

وقوله (١):

* فَهَلَا نَفْسٌ لِيَلِي شَفِيعَهَا *

فقالوقوع موضع الاسم حاصل - لأننا نقول : لا يخلو مرادكم بالوقوع موقع الاسم من أن يكون / بمعنى أن الموضع للاسم في الأصل ٤٠٦ أو في الاستعمال، أو ماهو أعم من هذا.

فالاول : مُنْتَقِضُ بالرفع بعد حروف التخصيص لأنه ليس للاسم في الأصل.

والثاني منتقض بالرفع بعد (كاد) فإنه ليس للاسم في الاستعمال. والثالث: منتقض بالجزم بعد (إن) الشرطية، فإنه موضع صالح للاسم في الجملة، نحو : إن زيداً قامَ أكرمته. وإذا بطل على كل تقدير صح أن الرفع له ماتقدم.

وهذه الأدلة من ابن مالك غيرُ واردة على مقصد سيبويه في الوقوع موقع الاسم، فانظره لابن خروف في «شرح الكتاب» فليس بنا حاجة إلى الإطالة بذكره. والمسألة على الجملة لايتنبني عليها حكم، فالأمر فيها قريب، ثم أخذ في ذكر النواصب فقال :

وَيَلَنِ انْصِبُهُ وَكَيَّ كَذًا بِأَنْ

لَا بَعْدَ عِلْمٍ وَالتِّي مِنْ بَعْدِ ظَنِّ

(١) هو الصمة القشيري، والبيت بتمامه :

وَيُنْتُتُ لِيَلِي أُرْسَلَتْ بِشَنَاعَةٍ إِلَى فَهَلَا نَفْسٌ لِيَلِي شَفِيعَهَا

الخزانة ٣/٦٠، ٥١٣/٨، والمغنى ٧٤، ٢٦٩، ٢٠٧، ٥٨٤، والعيني ٣/٤١٦، ٤٥٧/٤، ٤٧٨، والتصريح ٢/٤١، ٢٦٣، والهمع ٤/٢٥٣، والدرر ٢/٨٢، والأشمونى ٢/٢٥٩، ٥٢/٤، والحماسة بشرح المرتضى ١٢٢٠

يقول : خبرت أن ليلي أرسلت إلى ذا شفاعة تطلب جاها عندي، فلأ جعلت نفسها شفيعا.

فَانْصَبَ بِهَا وَالرُّفْعَ صَحَّحَ وَاعْتَقِدَ
تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنْ فَهُوَ مُطْرَدٌ
وَيَغْضُضُهُمْ أَهْمَلُ أَنْ حَمَلًا عَلَى
مَا أَخْتَهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا

ذكر الناظم نواصب أربعة وهى : لَنْ، وَكَيْ، وَأَنْ، وَإِذَنْ، وهى التى تَنْصَبُ
بنفسها. وما عداها غيرُ ناصبٍ نفسه، كَحَتَّى، والواو والفاء فى الأجوبة الثمانية،
وَأَوْ، بمعنى (إِلَّا)

فهذه وما أشبهها مما نُصِبَ، الفعل بعدها منصوبٌ بإضمار (أَنْ) لا يَنْفَسُ
ذلك الحرف على حَسَبِ ما يَذْكُرُهُ إِنْشَاءً.

والضمير المنصوب فى «انْصَبَ» عائدٌ على الفعل، أى انصب بهذه
الحروف المذكورة.

أما «لَنْ» فينتصب الفعل بعدها بها لا بغيرها، فتقول : لَنْ يُكْرِمَكَ زَيْدٌ، وَلَنْ
يُهَيِّنَكَ عَمْرُو.

وجَعَلَهُ الناصبَ نفسَ «لَنْ» دليلٌ على اعتقاد مذهب سيبويه أنها ليست
بمرْكبة من (لَا أَنْ) كما يزعمه الخليل، فإن النصب على مذهبه يكون به «أَنْ»
وحدها لا بـ «لَنْ» بجُمْلَتِهَا^(١).

والمختار ما أشار إليه الناظم أنها غيرُ مرْكبة، لأن التركيب على خلاف
الأصل، فلا يُدْعَى إلا بدليل، ولا دليل، و(لَا أَنْ) مع الفعل والفاعل كلام تام، ولو
كان أصلها (لَا أَنْ) لكان الكلام تاما بالمفرد، وهو محال.

(١) الكتاب ٥/٢.

ورَدَّه سيبويه بأنه لو كان كذلك لم يتقدّم معمولٌ معمولها عليها، لأن ما في حَيِّز الصلة لا يتقدم على الموصول، و(أَنْ) حرفٌ موصول. وأنت تقول : زيداَ لَنْ أَضْرِبَ، وهو جائز، قَدْ لُ على عدم تقدير الخليل^(١).

وأما «كَيَّ» فتنصب أيضا بنفسها، فتقول : جِئْتُكَ لَكَيَّ تُكْرِمَنِي. ومنه قوله تعالى : {لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ}^(٢). وقوله : {لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ}^(٣) الآية.

ودَلُّ من كلامه على كونها ناصبةً بنفسها عطفه «كَيَّ» على «لَنْ» كانه قال : وَبِكَيَّ أَنْصِبُهُ أَيضاً.

وهنا إشكال في كلامه / وهو أنه نَصُّ على نصبها بنفسها مطلقا ٤٠٧ من غير تقييد، وذلك غير صحيح، لأن (كَيَّ) على وجهين :

أحدهما : أن تكون ناصبةً بنفسها كما قال، ويتعين ذلك إذا دخلت عليها لامُ الجر، نحو الآيتين المتقدمتين.

والثاني : أن تكون جارةً لاناصبية؛ بل يكون نصب الفعل الواقع بعدها بإضمار (أَنْ) و(أَنْ) والفعل في موضع اسم هو مجرور «كَيَّ»

والجرُّ بها ثابت من كلام العرب، فإنها قد وقعت موقعَ اللام مع اسم الاستفهام. قال سيبويه : وبعض العرب يجعل «كَيَّ» بمنزلة (حَتَّى) يعنى حرفَ جرٍّ، وذلك أنهم يقولون : كَيْمَه؟ في الاستفهام، فيعملونها في

(١) المرجع السابق ٥/٣.

(٢) سورة الحديد : ٢٣.

(٣) سورة الأحزاب : ٣٧.

الاسماء، كما قالوا : حَتَّامَةٌ؟ وَحَتَّى مَتَى؟ وَلِمَه^(١)؟ ثم أتمَّ الكلام عليها، وأنَّ النصب بعدها بِـ(أَنْ) مضمرة، لأنه لاوجه في (كَيْمَةٌ) إلى حذف الألف إلا أنها مثل اللام في (لِمَةٍ) ولايدخل هنا اللامُ عليها لأنها حرفٌ جرٌّ مثلها، وحرفُ الجر لايدخل على مثله، وإذا كان ذلك ثابتا من كلام العرب كان كلامه هنا بإطلاقه غيرَ مستقيم.

والعجبُ أنه أتمَّ الكلامَ عليها في كتبه، وتركَ ذكرَ ذلك هنا، إلا أن يقال : إنه ذهب هنا مذهبَ الكسائي في جعله «كَيٌّ» قِسْمًا واحدًا، وهى الناصبة بنفسها، وتَأَوَّلَ (كَيْمَةٌ) على أنها منصوبة على مذهب المصدر، كقول القائل : أقومُ كَيَّ تقومَ. فسمعه المخاطب ولم يفهم «تَقُومُ» فقال : كَيْمَةٌ؟ يريد : ماذا؟

فالتقدير : كَيٌّ تفعلُ ماذا؟ فموضع «مَةٍ» نصبٌ على جهة المصدر والتشبيه به، وليس لـ«كَيٍّ» في «مَةٍ» عمل، وهو مذهب مردود لاينبغي أن يقال به، وحملُ كلام الناظم عليه ضعيفٌ جدًا.

وقد حكى الأستاذ^(٢) - رحمه الله - أن بعض المتأخرين ذهب إلى أن «كَيٌّ» الداخلة على الأفعال هى الناصبةُ على كل حال، سواءً تقدّمها حرفُ جر أم لا، فإن تقدّمها فلا إشكال في أنها الناصبة، وإذا لم يتقدّمها كان مقدراً قبلها.

وأما من جعلها من العرب حرفَ جر فإنه لايدخلها على الأفعال أصلا، لأن جعلَ ذلك في (لام كَيٍّ) و(لام الجحود) و(حتى) الجارة ينبغي أن يكون موقوفا على السماع، ولو كان ذلك قياسا لجاز أن تقول : عجبْتُ مِنْ تَكْرِمَتِي،

(١) الكتاب ٦/٣.

(٢) هو أبو عبدالله ابن الفخار، وسبقت ترجمته.

وهذا لك بِتَقْوَمَ، تريد : من أن تُكْرِمَنِي، وبأنْ تَقْوَمَ، فإذا لم يكن ذلك قياسا وجب الاختصار على الموضع الذي قامت الدلالة على أنه من ذلك. قال الأستاذ^(١) : وهذا تحقيق في الموضع كان يجب الأخذ به، لولا أن سيبويه قد أثبت دخول (كَي) الجارة على الأفعال^(٢).

هذا ما حكاه الأستاذ، وما أسعده بكلام الناظم حين أتى بها في (باب حروف الجر) فدل ذلك على اختصاصها بالأسماء، وأتى بها هاهنا، فدل على اختصاصها بالأفعال.

والدليل على أن هذا رأيه أنه لم يذكر (كَي) فيما يُنصب بعده الفعل/ بإضمار (أن) حين أتى بحتى، ولام كى، ولا الجحود، والجواب ٤٠٨ بالفاء، والواو، وأو، ولم يأتِ معها بـ(كَي) الجارة، كما أتى بها غيره مع هذه الأشياء، فهذا يوضح أنه ما أراد سواه، ولا قصد إلا إيائه. والقياس يعضده، وذلك أن «كَي» ظهر منها أمران:

أحدهما : دخولها على الأسماء على حد دخول حروف الجر، نحو : كَي مَه؟ كما تقول : حَتَّى مَه، وَلِمَه؟ ولا شك في كونها هنا جارة، ولا تكون جارة حتى تختص بما جرته.

والثاني : دخولها على الأفعال المضارعة، فيُنصب ما بعدها، والأصل أن يُنسب الفعل إليها حتى يدل على خلاف ذلك دليل.

وأیضا، قد دل الدليل الواضح على صحة وقوعها في النواصب، وهو دخول اللام الجارة عليها، نحو: [لِكَيْلَا تَأْسَوْا]^(٣). وهي هنا ناصبة

(١) هو أبو عبدالله ابن الفخار، وسبقت ترجمته.

(٢) الكتاب ٥/٣.

(٣) سورة الحديد : ٢٣.

باتِّفاق.

والأصل في العامل ألا يعمل حتى يَخْتَص، فَأَنْتَج هذا النظرُ غيرَ مانِّقَه
الاستاذ - رحمه الله - ولا يلزم من ذلك مخالفةُ السماع، ولا إبطالُ القياس، لأن
«كى» بهذا الاعتبار لفظٌ مشتركٌ لموضعين^(١)، ولأنَّكَر مثل هذا.

وقد يُجاب عن السؤال أيضا على مذهب الجماعة ومذهبِه في
«التَّسْهِيل»^(٢) وغيره أنْ ما أتى به هنا صحيح، لأنه إنما أتى بـ«كى» الناصبة
وحدها، ولم يتعرض للجارة.

والدليل على هذا من كلامه أنه ذكر الجارة في حروف الجر، وجعلها منها
إذ قال : «مُدُّ مُنْذُ رَبِّ اللُّمِّ كَى وَأَوْ وَتَا» فَأَتَى هناك بها حرفَ جر، ومُحال أن
يريد أن الجارة هناك هي الناصبة هنا، فلا بد من مُبَايَنَة إحداهما للأخرى،
فَتَبَيَّنَت القسمان من كلامه، إلا أنه يبقى نظراً آخر. وهو أنه لم يَذْكُر في الجارة
ما هو واجبُ الذكر فيها، من كونها لاتجرُ إلا تقديراً، فيقع بعدها الفعل مقدراً
قبله (أن) ولا يقع بعدها الاسم الصريح إلا (ما) الاستفهامية.

فإِطلاقُه أنَّها حرفُ جر، ولم يَذْكُر لها غير ذلك، يُوهَم أن لها حكم سائرِ
الحروف، وليس كذلك، فالإخلال واقعٌ في عدمِ ذِكْرِ حكم مجرورها.

فلو قال مثلاً إذا أخذ في ذكر ما يَنْتَصِب على إضمار (أن) :

وَيَعْدُ كَى إِضْمَارُ أَنْ يَغْلِبُ أَنْ

جَرَّ بِهَا نَحْوَاتِّهِ كَيْلَا يَهْنُ

أو نحو هذا - لتخلص عن هذا الشُّغْب، فالواجب إذا حمَّله على ما تقدم

(١) اللفظ المشترك هو الذي له أكثر من معنى، كلفظي (العَيْن، ورَأَى) ونحوهما.

(٢) انظر : ص ٢٢٩.

قبل هذا .

ثم قال : « كَذَا بَأْنٌ لِابْعَدَ عِلْمٍ » يَعْنِي أَنَّ (أَنْ) المفتوحة حكمها حكمُ (أَنْ) و(كَيْ) في كونها ناصبةً بنفسها، ولا خلاف في هذا، لكنه شرط ألا تكون (أَنْ) بعد العلم، وحقيقة هذا الاشتراط وما ذكر معه يُعطى في (أَنْ) تقسيماً، وهو أن (أَنْ) على ثلاثة أقسام :

أحدها : ألا تقع بعد عِلْمٍ ولا ظَنٍّْ، فهذه هي الناصبة للفعل، نحو : جِئْتُكَ أَنْ تُكْرِمَنِي، وأعجبني أن تقومَ (وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ) ^(١) ونحو ذلك.

ولاتقع غير ناصبة إذا دخلت على المضارع إلا نادراً، كما سيذكره، وهو الذي ابتدأ به الناظم.

والثاني : أن تقع بعد (العِلْم) فمقتضى اشتراطه ^(٢) ألا تقع الناصبة بعده دليل على أنها بعد العلم غير ناصبة للفعل وإن وقعت بعده، فتقول : علمتُ أَنْ يَقُومَ زيدٌ وعلمتُ أَنْ لَا يَقُومَ / زيدٌ، ترفع الفعل هنا ٤٠٩ لاغير، إذ أُخْرِجَ (أَنْ) معه عن النصب جملة، وكونها بعد العلم مخففة من الثقيلة هو السبب في عدم النصب، على ما يذكره إثر هذا.

ولا يختص هذا الحكم بـ(عِلْمٍ) وحدها؛ بل كل ما يُعطى معنى العلم فحكمه حكمه، نحو : تَيَقَّنْتُ أَنْ لَا يَقُومَ زيدٌ، ورأيتُ أَنْ تَخْرُجَ، وتحققتُ أَنْ لَا تَقُومَ، ونحو ذلك لقوله : «لَابْعَدَ عِلْمٍ» فعمُ أفعال العلم.

والثالث : أن تقع بعد (الظن) نحو : ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ، وَخَلِيتُ،

(١) سورة البقرة : ١٨٤ .

(٢) في الأصل «كلامه» وما أثبتته من (س، ت) أولى.

وَرَأَيْتُ، ونحوها مما يُعطى معنى الظن.

فإذا وقعت (أَنْ) بعد أحد هذه الأفعال أو نحوها فلك وجهان :

أحدهما : أَنْ تنصب بها ما بعدها، فتقول : حَسِبْتُ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ، وَخَلْتُ أَنْ تَخْرُجَ. ومنه قوله تعالى : {أَلَمْ أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يَتْرَكُوا^(١)} الآية. وقوله : {أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى^(٢)} وقوله : {إِنْ ظَنَّا أَنْ يَقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ^(٣)} وَ{تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ^(٤)}.

وقدّم النصب هنا كانه أرجح عنده من الرفع وأكثر، ويشعر بذلك قوله : «فَأَنْصَبُ بِهَا» فأتى بالنصب في مساق الاعتماد عليه، ثم استدرّك وجه الرفع وصحّحه، وإلا فكان يقول : «فَأَنْصَبُ بِهَا وَارْفَعُ» وكذلك قال ابن المؤلف في «تكملة الشرح^(٥)» قال : ولذلك اتفق على النصب في : أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا^(٦) وكان أكثر القراء على النصب في قوله تعالى : {وَحَسِبُوا أَنْ لَاتَكُونَ فَتْنَةً^(٧)} وهم غير أبي عمرو وحمزة والكسائي، والرفع لهؤلاء الثلاثة^(٨).

والثاني : ألا تنصب بها، بل يبقى ما بعدها على رفعه، نحو قولك : حَسِبْتُ أَنْ لَا تَقُولَ ذَلِكَ، وَظَنَنْتُ أَنْ لَا تَفْعَلَ ذَلِكَ.

ومنه قوله تعالى : {وَحَسِبُوا أَنْ لَاتَكُونَ فَتْنَةً^(٧)}. على قراءة أبي عمرو وحمزة

(١) سورة العنكبوت : ١، ٢.

(٢) سورة القيامة : ٣٦.

(٣) سورة البقرة : ٢٣٠.

(٤) سورة القيامة : ٢٥.

(٥) لوحة [٢١٦ - ١].

(٦) سورة العنكبوت : ٢.

(٧) سورة المائدة : ٧١.

(٨) السبعة لابن مجاهد : ٢٤٧.

والكسائي^(١).

وهما على وجهين مختلفين، أما النصبُ بعدها فلجريانها على بابها، من عدم التحقيق وثبوت التردد، فصارت كالرجاء بـ(عسى) فالموضع لـ(أن) الناصبة.

وأما الرفع فعلى معنى أنك أثبت ذلك في ظنك، وأدخلته مُدخل العلم، وعلى إجرائه مجرى العلم صارت هنا (أن) غيرَ ناصبة. وإلى هذين أشار بقوله : «وَأَتَى مِنْ بَعْدِ ظَنِّ. فَأَنْصِبُ بِهَا وَالرُّفْعَ صَحَّحَ» يعنى أن (أن) إذا وقعت بعد الظن فالنصب هو الأكثر، والرفع صحيح جائز.

ثم أخذ في بيان وجه الرفع بعدها حيث لم تقع ناصبة فقال : «وَأَعْتَقِدُ تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنْ»

يعنى أن (أن) التى لا تنصب الفعل الواقع بعدها لا ينبغي أن يُعتقد أنها هى الناصبة للفعل؛ بل هى غيرها، لأن عامل النصب من شأنه ألا يتخلف عن عمله في موضع من المواضع من غير مانع، وأن يكون مختصاً بما يعمل فيه، لا يدخل على غيره كسائر العوامل، فإن شأن العامل أن يكون عاملاً على / الإطلاق، ومختصاً بما يعمل فيه على اللزوم، إلا ما ٤١٠ خَرَجَ من هذا عن أصله، نحو (ما) فإنها تعمل مرةً ولا تعمل أخرى، وذلك خلاف القاعدة الأصلية، والقياس المستمر؛ فلا بد أن يُعتقد في (أن) هذه التى لم تعمل أنها غير الناصبة، وأنها المخففة من (أن) الناسخة للابتداء، فيقال : إنها لم تعمل [لأنها المختصة بالأسماء فلا تعمل في الأفعال. لكن قد يقول القائل : ما الحامل لكم على هذا التقدير، ولعلها (أن) الناصبة، لم

(١) المرجع السابق : ٢٤٧.

تعمل هنا^(١) كما لم تعمل في مواضع أخرى كما سيأتى؟

فأجاب الناظم عن هذا بأن تخفيف (أَنْ) مُطْرَد في كلام العرب، على أن يكون اسمها مقدر لا يبرز إلا في الضرورة، وبيان أطْراده قد تقدم في باب (إِنْ) ووقوع الفعل بعد (أَنْ) غير الناصبة للفعل كثير مطرد أيضا، كما تقدم.

فالحق أن يُحمل المُطْرَد على المُطْرَد، ولا يُحمل على أنها (أَنْ) الناصبة للفعل لم تعمل، فإن ذلك ليس بمُطْرَد ولا كثير، بخلاف التخفيف من (أَنْ) وحكمها مبين في موضعه، فلم يحتج إلى ذكره هنا، وعلى أنه كَرَّرَ حكمها في «التسهيل» في باب (إِنْ) وفي نواصب الأفعال^(٢)، وإن التكرار ينافي الاختصار.

واعلم أن الذى تعرض للكلام عليه من (أَنْ) المخففة من الثقيلة هي التي لم يقع بينها وبين الفعل فاصل سوى (لا) النافية، لأنه إذا وقع بينهما فاصل غير (لا) لم يقع بينها وبين الناصبة للفعل بُسْ، لأنك إذا قلت : خَلْتُ أَنْ سَيَكُونُ كَذَا، أو خَلْتُ أَنْ لَنْ تَقُومَ - لم يمكن أن تكون هنا ناصبة، لمكان الفاصل الحائل بين (أَنْ) وبين ماكان يمكن أن يكون معمولاً لها، فلا يحتاج إلى تفرقة بين المخففة والناصبة في مثل هذا، وإنما يحتاج إلى ذلك حيث يمكن على الجملة أن تعمل (أَنْ) فيما بعدها، وذلك إذا لم يقع بينهما فَصْل، كقولك : علمتُ أَنْ تَقُومَ، وَخَلْتُ أَنْ تَخْرُجَ، وذلك على الوجه غير الأحسن المنبئ عليه في باب (إِنْ) أن يقع من الفواصل ما لا يمنع (أَنْ) من تأثيرها في معمولها، وذلك (لا) نحو : خَلْتُ أَلَّا تَقُومَ، وعلمتُ أَلَّا تَخْرُجَ، فهاهنا يحتاج إلى قانون التفرقة بين (أَنْ) الناصبة للفعل والمخففة من الثقيلة.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) انظر : التسهيل : ٦٥، ٢٢٨.

ثم قال : «وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلُ أَنْ»

يعنى أن بعض العرب أهمل (أن) فلم يُعملها وهى الناصبة للفعل، فيقول :
أعجبني أن يقوم زيدٌ، وهو قليل.

ومنه ما روى في غير السَّبْع من قوله تعالى : {لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ
الرُّضَاعَةَ} ^(١) برفع «يُنْمِ» ^(٢) وأنشد السِّيرافي، ورواه ابن جني، عن أحمد بن
يحيى ^(٣) :

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَحُكْمًا
مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَ أَحَدًا
وقد يكون منه ما أنشد الفراء من قوله ^(٤) :

(١) سورة البقرة : ٢٣٣.

(٢) البحر المحيط ٢/٢١٣، وفيه «ونسبها النحويون إلى مجاهد».

(٣) السيرافي (المجلد الأول - ص ١٢٩) والخصائص ١/٣٩٠، والمنصف ١/٢٧٨، والإنصاف ٥٦٣،

وابن يعيش ٧/١٥، ٨/١٤٣، والمغنى ٣٠، ١٩٧، والعيني ٤/٣٨٠، والتصريح ٢/٢٣٢ والأشموني

٣/٢٨٧، والخزانة ٨/٤٢٠

ومعنى البيت واضح، وقائله غير معروف على الرغم من شدة تداوله في كتب النحو واللغة.

(٤) معاني القرآن ١/١٣٦، وابن يعيش ٧/٩، والعيني ٢/٢٩٧، والأشموني ١/٢٩٢، والخزانة

٨/٤٢١، واللسان (نوح)

وقبله :

إِنِّي زَعِيمٌ يَأْتُوْنِقَةً إِن سَلِمْتَ مِنَ الرِّزَاحِ

وسَلِمْتَ مِنْ عَرَضِ الحُتُوفِ مِنَ الْفُتُوْءِ إِلَى الرُّوْاحِ

والرياح : شدة الضعف في الإبل حتى تكاد تلتصق بالأرض فلا تستطيع النهوض.

ويرى «من الرُّوْاحِ» وهو الموت. والعرض : ما يطرأ من أحداث الدهر.

والحُتُوفِ : جمع حُتَفٍ، وهو الموت. =

أَنْ تَهْـبِطِينَ بِإِلَادَ قَوْمِ

يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

ثم أخذ في توجيه هذا الإهمال فقال : «حَمَلًا عَلَى مَا أَخْتَهَا»

يعنى أنها الناصبة للفعل، أهملت بالحمل على (ما) أختها، وهى المصدرية، لأنها أختان في تأويلهما بالمصدر، فكما أن الفعل إذا وقع بعد (ما) مُهْمَلٌ غير منصوب، فكذلك حُمِلَتْ (أَنْ) عليها فقيـل : «أَنْ تَقْرَأْنَ» ونحو ذلك.

وقوله : «حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا»/

٤١١

يعنى أن هذا الإهمال إنما هو في [موضع استَحَقَّتْ فيه العمل، لافي موضع لاستحققه فيه، فـتَحَرَّزْ من وقوعها بعد عِلْمٍ أو طَنْ، فإنها هناك غير مستَحَقَّةٌ على التفسير]^(١) المذكور أولا، فليس مخصوصاً بهذا البعض الذى حكى عنه.

وما قررُ من التوجيه هو رأى البصريين، وأحمد بن يحيى من الكوفيين. حكاه عنه ابن جنى في كتاب «التعاقب» له ومذهب الكوفيين في التوجيه : الحملُ على أنها المخففة من الثقيلة، أُتِيَ بها من غير فصل، وهو مذهب الفارسي، حكاه عنه ابن جنى أيضا في البيت المتقدم^(٢) :

* أَنْ تَقْرَأْنَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا *

والأظهر فيه خلافه، لقوله في البيت :

* وَأَنْ لَاتُشْعِرَا أَحَدًا *

== والطلاح : جمع طلحة، وشجر الطلح أعظم العضاء، وأكثره ورقا، وأشدّه خضرة، وأمدّه ظلا.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) انظر : الخصائص ١/٣٩٠.

فَنَصَبَ بِهَا، فَلَوْ كَانَتْ الْأُولَى عِنْدَهُ الْمَخْفُفَةُ لَكَانَ مِنَ التَّنَاسُبِ أَنْ تَكُونَ
الثَّانِيَةَ كَذَلِكَ. وَالْمَذْهَبَانِ مُتَقَارِبَانِ.

لَكِنْ عَلَى النَّازِلِ هُنَا دَرْكُ مَا مَعَ مَا تَقَدَّمَ لَهُ فِي بَابِ «إِنْ» وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدَّمَ فِي
الْمَخْفُفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ أَنْ الْأَحْسَنَ الْفَصْلُ، وَيجوزُ تَرْكُ الْفَصْلِ قَلِيلًا، وَذَلِكَ فِي
قَوْلِهِ (١): «وَلِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَاً

ثُمَّ قَالَ: «فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْرٍ أَوْ كَذَا» إِلَى آخِرِهِ. وَنَبَّهَ عَلَى مَا جَاءَ مِنْ
نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «لَمِنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ» (٢). وَنَحْوِ الْبَيْتَيْنِ الْمُتَشَدِّينِ (٣)،
فَظَاهِرُهُ فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّهَا الْمَخْفُفَةُ، وَهَاهُنَا تَقَضُّ ذَلِكَ، فَحَمَلَهَا عَلَى (أَنْ) النَّاصِبَةِ
لِلْفِعْلِ لَا عَلَى الْمَخْفُفَةِ وَالْجَوَابِ أَنْ النَّازِلُ قَصَدَهُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ صَحِيحٌ.

فَأَمَّا قَصْدُهُ فِي بَابِ (إِنْ) فَالْإِخْبَارُ عَنِ الْمَخْفُفَةِ إِذَا تَعَيَّنَ ذَلِكَ فِيهَا، وَذَلِكَ
عِنْدَ وَقْعِهَا بَعْدَ الْعِلْمِ، أَوْ بَعْدَ مَا كَانَ نَحْوَهُ، فَلَمْ تَتَعَيَّنِ الْآيَةُ وَلَا الْبَيْتَانِ
بِخُصُوصِهَا لِتُمَثِّلَ عَدَمَ الْفَصْلِ فِي الْمَخْفُفَةِ.

وَأَمَّا نَبَّهَ عَلَى مَا يَصِلُحُ أَنْ يَكُونَ مِثَالًا لَهُ هُنَاكَ، وَذَلِكَ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الْعِلْمِ
أَوْ الظَّنِّ نَحْوُ: عَلِمْتُ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ، وَظَنَنْتُ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.
وَأَمَّا الْقَصْدُ هُنَا فَالْإِخْبَارُ عَنِ (أَنْ) الَّتِي لَا تَقَعُ بَعْدَ عِلْمٍ وَلَا ظَنٍّْ، وَهُوَ
مَوْضِعُ الْخِلَافِ.

فَالْكُوفِيُّونَ يَحْمِلُونَهُ عَلَى الْمَخْفُفَةِ، وَالْبَصْرِيُّونَ عَلَى النَّاصِبَةِ لِلْفِعْلِ،

(١) النِّزَامُ بِتَمَامِهِ كَمَا جَاءَ فِي بَابِ «إِنْ وَأَخَوَاتِهَا» هُوَ:

وَلِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَاً وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيْفُهُ مَمْتَنَعًا
فَالْأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْرٍ أَوْ نَحْوِ أَوْ تَنْفِيسٍ أَوْ لَوْ وَقَلِيلًا ذَكَرُوا

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: ٢٣٣، وَسَبَقَ اسْتِشْهَادُ بِهَا.

(٣) انْظُرْ: الصَّفْحَةَ السَّابِقَةَ.

فلا تناقض. وعلى هذا التوهّم استظهر بقوله : «حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا»
 أى إنما هذا التأويلُ حيث تَسْتَحِقُّ العمل، فإنَّ الموضع الآخر حيث
 لا تَسْتَحِقُّ العمل مُتَّفَقٌ عليه، وهذا حَسَنٌ من التَّنْبِيهِ كما مرَّ تفسيره آنفًا.
 وَنَصَبُوا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ
 إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوَصَّلَا

أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ وَانْصَبِ وَارْفَعَا
 إِذَا إِذْنٌ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا
 هذا هو الموضع الرابع من الأدوات الناصبة بأنفسها، وهو (إِذْنٌ)
 وهو حرف جوابٍ وجزاء.

فقوله : «وَنَصَبُوا بِإِذْنٍ» نصٌّ في أنها الناصبة بنفسها.
 وقد حكى المؤلف في «التسهيل» عن الخليل^(١) : أن النصب
 بعدها بإضممار (أَنْ) قال : ابْنُهُ^(٢) : وإنما مُسْتَنَدُهُ فيه قولُ السِّيرَافِي
 في/ أول شرح الكتاب : رَوَى أَبُو عُبَيْدَةَ عن الخليل أنه قال : ٤١٢
 لَا يَنْصَبُ شَيْءٌ مِنَ الْأَفْعَالِ إِلَّا بِأَنْ مُظْهَرَةً، أَوْ مَضْمُرَةً فِي (كَيْ، وَلَنْ
 وَإِذْنٌ) وغير ذلك.

قال^(٣) : وليس في هذَانِصُّ، لجواز أن تكون مركبة عنده من (إِذْ)
 التي للتعليل و(أَنْ) كما يقول في (لَنْ)

(١) التسهيل : ٢٣٠.

(٢) تكملة شرح التسهيل لابن الناطم (٢١٧ - ب).

(٣) أى ابن الناطم.

قال : وهذا على ضَعْفِهِ أَقْرَبُ مِنْ تِلْكَ الدَّعْوَى (١).

هكذا قال، ولم يَدْرِ أن سيبويه حكى ذلك عنه في باب (إِذَنْ) وَرَدَّ عَلَيْهِ، فتأمله (٢).

والنصب بعدها بإضمار (أن) مذهب الزجاج أيضا، وَرَدَّ عَلَيْهِ الفارسي في «الإغفال» بما فيه كفاية، فطالعه ثَمَّةُ إذ لا حاجة إليه هنا (٣).

ثم شرط في عملها النصبَ شروطاً أربعة :

أحدها : أن يكون الفعل الذي تنصبه مستقبلاً من جهة معناه.

فقوله : «المُسْتَقْبَلُ» على حذف الموصوف، أى : وَنَصَبُوا بِإِذَنْ الفعلَ المستقبَل، كقولك لمن قال : أَتَيْكَ غَدًا، فتقول : إِذَنْ أَكْرَمَكَ.

ومن ذلك قول ابن عَنَمَةَ الضَّبِّي (٤) :

ارْدُدْ جِمَارَكَ لَا تُنْزِعْ سَوِيَّتَهُ

إِذَنْ يُرَدِّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ

(١) عبارة ابن الناظم كما في تكملة شرح التسهيل (٢١٨ - ١) هي : «وليس في هذا نص على أن انتصاب المضارع بعد (إِذَنْ) عند الخليل بأن مضمرة، لجواز أن تكون مركبة من (إِذْ) التي للتعليل و(أَنْ) عند الخليل بأن مضمرة، لجواز أن تكون مركبة من (إِذْ) التي للتعليل و(أَنْ) محنوقاً همزتها بعد النقلة، على نحو ما يراه في انتصابه بعد (أَنْ) والقول به على ضعفه أقرب من القول بأن (إِذَنْ) غير مركبة».

(٢) انظر : الكتاب ١٦/٣.

(٣) الإغفال.

(٤) الكتاب ١٤/٣، والمقتضب ١٠/٢، وابن يعيش ١٦/٧، والخزانة ٤٦٢/٨، والحماسة بشرح المرزوقي ٥٨٦، والمفضليات ٣٨٣، واللسان (كوب، سوا) ويروى «ارْجَرَّ حمارك لا يَرْتَعُ بروضتنا» والززع : السلب. والسوية : شيء يجعل تحت برذعة الحمار، كالحِلس للبعير، والجمع. سوايا. والعير : الذكر من الحمير. والمكروب : الشديد القتل. والمعنى : أنته عنها، وإزجر نفسك عن التعرض لنا، وإلا رددناك مضيقاً عليك ممنوعاً من إرادتك.

فلو كان الفعل غير مستقبل لم تَنْصِبْ (إِذَنْ) فتقول إذا حَدَّثْتَ حديثًا :
 إِذَنْ أَظْنُهُ فاعلا، وإِذَنْ أَظْنُكَ صادقًا، فرفعتَ لأنك حالة الإخبار في ظَنْ،
 فخرجتَ بذلك عن باب (أَنْ، وَكَيْ) لأنهما لا يَنْصَبَانِ إلا المستقبل، وهى مشبهة
 في العمل بهما، فلا يجوز أَنْ تَنْصِبَ إلا ما يَنْصَبَانِ، وهو المستقبل.

والثاني من شروط النصب بها : أَنْ تقع صدرَ الكلام، وذلك قوله : «إِنْ
 صُدِّرَتْ» والتَّصْدِيرُ فيها على إطلاقه، من كَوْنِهَا لا يقع قبلها شىء، لاحرفُ عطفٍ
 ولاغيره، لأنه قد ذَكَرَ وجهين فيما إذا تقدَّم حرفُ العطف.

و«إِذَنْ» لها ثلاثة أحوال، أَنْ تتقدَّم، وَأَنْ تتأخَّر، وَأَنْ تتوسط.

فأما إذا تقدَّمت : فتَنْصِبُ، فتقول في جواب من قال : آتِيكَ : إِذَنْ أَحْسِنُ
 إِلَيْكَ. وأما إذا تَوَسَّطَتْ أو تأخَّرت : فلا تعمل، فتقول في الجواب : أَنَا إِذَنْ
 أَكْرَمُكَ، وواللهِ إِذَنْ أَكْرَمُكَ.

ومنه قول كُثَيِّرٍ عَزَّةً، أنشده سيبويه^(١):

لَنْ عَادِلِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا

وَأَمْكَنْنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا

فقوله : «إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا» مبنيٌّ على اليمين^(٢)، فصار متوسطًا.

(١) الكتاب ١٥/٣، والخزانة ٤٧٣/٨، والعيني ٤٨٢/٤، وابن يعيش ١٣/٩، ٢٢ والهمع ١٠٦/٤،
 والتصريح ٥/٢، والأشعوني ٢٨٨/٣

والضمير في «بمِثْلِهَا» يعود للأمنية. وأصل الإقالة في البيع، وهو فسخه.

وكان عبد العزيز بن مروان قد جعل له أن يتمنى عليه بعد أن مدحه، فتمنى أن يجعله عاملاً، وكان
 كثير أمياً لا يعرف الكتابة، فاستجله عبد العزيز وأبعده، فقال هذا الشعر.

(٢) يعني قوله في البيت السابق لهذا :

حلفتُ بربِّ الراقصاتِ إلى مِثِّي يَقُولُ الْفَيَّافِيُّ نَصَهَا وَزَمِيلُهَا

وكذلك إذا قلت : أَكْرَمَكَ إِذَنْ، فَأُخِّرَتْ.

وقد أنشد بيتَ حُكى فيه النصب بها مع توسُّطها، وهو قوله^(١):

لَا تَتَرَكُنِي فِيهِمْ شَطِيرًا

إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيْرَا

ومُنشِده الفراء.

وإنما أَعْمَلْتُ مَبْتَدَأَةً وَلَمْ تَعْمَلْ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، لأنها أصل وضعها جوابٌ تَكْفَى من بعض كلام المتكلم، كما تكفى (نَعَمْ، وَلَا) فتقول : إِنْ تَزُرُّنِي أَزُرُّكَ، فيقال : إِذَنْ أَزُورُكَ، أى للشَّرْط الذى شرطت، فنابت عن الشرط، وكَفَّتْ من ذكره.

فلما كانت جواباً قَوِيَتْ في الابتداء، لأن الجواب لا يتقدّمه كلام.

ولمّا وَسُطَّتْ وأُخِّرَتْ زَايِلُهَا مذهبُ الجواب، فبَطُلَ عملها.

وشَبَّهَهَا الخليل بـ(أرى) / فى أنه إذا تقدّم بُنِيَ الكلام عليه فأعمل. ٤١٣
فإذا توسّط أو تأخّر أُلْفِيَ لدخوله بعد بناء الكلام على غيره، فصار لغوّاً،
فكذلك (إِذَنْ)

والثالث من الشروط أن يكون الفعل الذى تعمل فيه بعدها لا قبلها،

وذلك قوله : «وَالْفِعْلُ بَعْدُ» وهى جملة فى موضع الحال من ضمير

«صُدِّرَتْ» [أى : إِنْ صُدِّرَتْ]^(٢) (إِذَنْ) حالة كون الفعل واقعاً بعدها.

(١) معانى القرآن ٢٧٤/١، ٢٣٨/٢، والإنتصاف ١٧٧، والخزانة ٤٥٦/٨، والمغنى ٢٢، والمعنى

٢٨٢/٤، والتصريح ٢٣٤/٢، وابن يعيش ١٧/٧، والهمع ١٠٦/٤، والدرر ٦/٢، واللسان (شطر)

وينسب لرؤية، وليس فى ديوانه. والشطير : الغريب.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

وليس هذا الشرط داخلا تحت الأول، لأن (إِذَنْ) قد يكون الفعل واقعا بعدها، وهى بَعْدُ غيرُ مُصدِّرةٌ نحو : إِنِّى إِذَنْ أَكْرَمَكَ، وما أشبه ذلك، فإن تقدُّم الفعل عليها لم يصح نصبه، فلا يجوز أن تقول : يقومُ إِذَنْ زيدٌ، ويُخرجُ إِذَنْ. ووجه ذلك راجعُ إلى ما تقدَّم قبل هذا، من أن حَقَّها التَّصدير. وأيضاً، لا يُتَصَرَّفُ في معمولها بالتقديم، لأن اخْتِيَّها وهما (أَنْ، وَكَيْ) لا يكون ذلك فيهما، فلا يتقدَّم معمولُها، فكذاك ما حُمِّلَ عليهما، وهو أُخْرَى بذلك، لنَقْصِ رُتْبَتَهُ عن رُتْبَتِهِما.

والرابع : أن يكون الفعل مُتَّصِلاً بـ(إِذَنْ) غيرَ مفصول بينهما بفواصلٍ مُعْتَدَّةٍ به. وذلك قوله : «مُوصِلاً أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ». و«مُوصِلاً» حال من «الفعل» والعامل فيه الكَوْنُ والاستقرارُ الذى دَلَّ عليه الظرف: بل الظرفُ نفسه لقيامه مقامه.

فإذا اتصل الفعل بـ(إِذَنْ) نَصَبْتُ فَقُلْتُ : إِذَنْ أَقَوْمَ. فإن فَصَلَ بينهما فاصلاً فلا يخلو أن يكون مِمَّا يُعَدُّ فاصلاً أولاً، فإن كان كذلك بَطَلَ العمل، فلا يجوز أن تقول : إِذَنْ أَنَا أَكْرَمَكَ، ولا إِذَنْ زيدٌ يُحْسِنُ إِلَيْكَ؛ بل يجب الرفع، وكذلك إذا فَصَلَ بمفعول أو غير ذلك نحو : إِذَنْ طَعَامَكَ أَكُلُ، وإِذَنْ درهماً أُعْطِيكَ.

وإنما امتنع النصبُ لأجل الفصل بين العامل والمعمول؛ إذ كنت لا تفصل بين (أَنْ) أو (كَيْ) ومنصوبيها، فلا تقول : أعجبنى أَنْ زيداً تُضْرِبَ، ولا جنتك كَيْ درهماً تُعْطِينِي، فصارت (إِذَنْ) كحروف الابتداء، نحو (إنما، وكأنما) لاتعمل شيئاً.

وإن كان الفاصل [لايَعْدُ فاصلاً] ^(١) لم يَضُرْ، وبقي العمل منسحباً على الفعل، وذلك اليمين نحو : **إِذَنْ** والله أَكْرَمُكَ، وما أشبه ذلك، لأن القَسَمَ في حكم الزائد المطرَح، ودخوله كخروجه، وإنما دخوله لمجرد التوكيد، ولذلك يقع في مواضع لا يقع فيها غيره.

ثم ذَكَرَ حكم مَا إذا تقدَّمها حرفُ العطف فقال : « **وَأَنْصَبْ** وَارْفَعْ » إلى آخره.

يعنى أنه إذا وقعت (**إِذَنْ**) من بعد حرف العطف، ولم يتقدمها غيره، فلك في العمل وجهان : أحدهما : **النصبُ** فتقول : **فإِذَنْ أَكْرَمُكَ**، وإِذَنْ أَتَيْكَ.

قال سيبويه ^(٢) : ويلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف { **وَإِذَنْ لَايَلْبَثُوا خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا** } ^(٣).

قال ^(٤) : وسمعنا بعض العرب قرأها : « **وَإِذَنْ لَايَلْبَثُوا** » وهي قراءة

هارون / القارئ. ٤١٤

والثاني : **الرفعُ**، فتقول : **وَإِذَنْ أَكْرَمُكَ**، وهو الأكثر. ومنه قوله تعالى : { **فَإِذَنْ لَايُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا** } ^(٥). وقراءة الجماعة : { **وَإِذَنْ لَايَلْبَثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا** }.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) الكتاب ١٣/٣.

(٣) سورة الإسراء : ٧٦، وقراءة النصب هذه هي قراءة أبي عبد الله بن مسعود، رضي الله عنهما، وأنظر : البحر المحيط ٦٦/٨.

(٤) الكتاب ١٣/٣.

(٥) سورة النساء : ٥٣.

وإنما جاز الوجهان لأن حرف العطف صَيَّرَ (إِذَنْ) بتقدمه عليها كمتوسطة، فالغيت تارة اعتبارا بتوسطها، وأعملت تارة اعتبارا بكون العاطف غير مُعْتَدٍّ به.

ويدخل تحت إطلاقه نوع آخر من مسائل العطف، وذلك أن العطف يجوز أن يكون عطفَ جملة على جملة ليس بينهما عِلَاقَة، فالنصبُ هنا هو المحكومُ به، لأن (إِذَنْ) في ابتداء الجملة.

ويجوز أن يكون عطفَ شيء ليس بجملة على ما قبله مما له به عِلَاقَة، فلم تقع (إِذَنْ) مبتدأ بها، فالحكم فيه الرفع.

ويتبين لك هذا في مسألة سيبويه^(١)، وهي قولك : إِنْ تَأْتَنِى أَتِكَ، وَإِذَنْ أَكْرَمَكَ، [فان جعلتَ (وَإِذَنْ أَكْرَمَكَ)^(٢) جملةً مستأنفة غير متعلقة بالأولى أعملت والغيت على وجهي العطف، وإن جعلتها متعلقة جزمت، فقلت : وَإِذَنْ أَكْرَمَكَ، عطفًا على (أَتِكَ) وإن شئتَ نصبتَ لا على (إِذَنْ) بل على العطف على الجواب، كقوله تعالى : {فَيَغْفِرْ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَن يَشَاءُ}^(٣). بعد قوله : وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ. الآية.

فقد تُصَوِّرُ في المسألة وجهان على الجملة، إعمالُ (إِذَنْ) إهمالها، لكن قد يقال : إنه لا يشمل كلام الناظم لقوله : «وَأَرْفَعًا» فجعل قسيمَ النصب الرفع، وفي مسألتنا الجزمُ، فكيف يصح أن يريد مثلَ هذا؟

والجواب : أن نَفْسَ الرفع هاهنا ليس بمقصودٍ في نفسه، وإنما المقصودُ عدمُ إعمالِ (إِذَنْ).

(١) الكتاب ١٥/٣.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل (ت) وأثبتته من (س).

(٣) سورة البقرة : ٢٨٤.

وإذا كان المقصود هذا دَخَلَ فيه ماكان في معناه مِمَّا لَاتَعْمَلُ فيه (إِذَنْ) وعلى أنك في هذه المسألة قادرٌ على جعلها من قَبِيلِ مايكون فيه الفعل مرفوعاً، بَجْعَلْكَ (إِذَنْ) في موضع (إِنْ) أوإتيانك بفعل الشرط ماضياً ويفعل الجواب مضارعاً، في أحد الوجهين، على ماسيُذَكَّرُ إن شاء الله تعالى.

فعلى كل تقدير يشمل كلامُ الناظم أمثالَ هذه المسائل، والله أعلم.

وعلى كلام الناظم في مسألة (إِذَنْ) أسئلة :

أحدها : أنه جَزَمَ بالنصب مع وجود الشروط الأربعة؛ إذ قال : «وَنَصَبُوا» وأطلق القولَ في ذلك، وهذا الإطلاق غيرُ صحيح، إذ النحويون يحكون مع اجتماع الشروط الوجهين : النصبَ والرفع.

فقد حكى سيبويه عن عيسى بن عمر^(١) : أنا ناسأ من العرب يقولون :

إِذَنْ أَفْعَلُ في الجواب، يعني مع اجتماع الشروط. قال : فأخبرتُ يونس بذلك فقال : لَاتُبْعَدَنَّ ذا، [ولم يكن ليروى إلا ماسمع، جعلوها بمنزلة (هَلْ، وَهَلْ) ومنه الحديث «إِذَنْ يَحْلِفُ يارسولَ الله»^(٢) فقد ثبت الوجهان. وكلام الناظم يقتضى الاقتصارَ على وجه واحد، وهو إخلالٌ في النقل.

والجواب عنه أن إلغائها مطلقاً لغةً ضعيفة، على خلاف ما عليه جمهور العرب، ولذلك قال في «التسهيل» : وينصب غالباً بـ(إِذَنْ) وحكاية سيبويه تدل على قلته إذا لم يحفظه يونس وقال له : لَاتُبْعَدَنَّ ذا^(٣).

وهذا مما يدل على ضَعْفِها في القياس، وقِلَّتِها في السماع، فلم يَبْنِ

(١) الكتاب ١٦/٣.

(٢) أخرجه البخارى في الرهن ٦، والنقعات ٤، والأيمان ١٧، ومسلم في الأيمان ٢٢٠.

(٣) مابين الحاصرتين ساقط من الاصل، وأثبتته من (س، ت) وانظر : التسهيل ٢٢٠.

الناظم عليها على عادته في البناء على الشَّهير من اللغات.

والسؤال الثاني : أنه استثنى من الفصل بين (إِذَنْ) والفعل اليمينَ خاصةً، فَيُعْطَى بمفهومه في الاختصار في جواز الفصل عليه أَلَّا يُفْصَلَ بغير اليمين، لدخوله تحت منع الفصل /، وذلك لا يصح، لأن الفصل يقع ٤١٥ أيضا بالنداء نحو : إِذَنْ يَازِيدُ أَكْرَمَكَ، لأنه يَجْرَى مَجْرَى الْقَسَمِ في كونه الْفَصْلُ بِهِ كَلَّا فَصْلٌ.

وكذلك (لا) النافية إذا فُصلَ بها، لم يَمْنَعها ذلك عملها، لعدم اعتبارها فاصلاً؛ إذ كانت تدخل بين الجار والمجرور، والناصب والمنصوب، وغير ذلك.

وكذلك يقول ابنُ عُصْفُور في الظرف والمجرور، قياساً على القسم والنداء [لأنهما قد يُتَصَرَّفُ فيهما بالتقديم والتأخير ما لا يُتَصَرَّفُ في المفعول، فصارا بذلك في حكم القسم والنداء] ^(١).

وقد جمع بعضهم شروطَ إعمال (إِذَنْ) واستثنى من الفصل ما ذكرتُ لك، فقال :

أَعْمِلْ إِذَنْ إِذَا أَتَتْكَ أَوْلاً

وَسُقْتَ فِعْلاً بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلاً

وَاحْذَرْ إِذَا أَعْمَلْتَهَا أَنْ تَفْصِلَ

إِلَّا بِحَلْفٍ أَوْ نِدَاءٍ أَوْ بِرَأٍ

فجعل النداءَ و(لا) مع اليمين.

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

وزاد بعضهم على هذا الظرفَ والمجرورَ فقال :

والظَرْفَ والمَجْرورَ زِدْهُمَا على

قَوْلِ ابنِ عُصْفُورٍ نَبِيلِ النُّبَلَا

وزاد ابن خروف أيضا الدعاءَ إذا فُصِّلَ به، فلا اعتبار به في ذلك، نحو

قولك : إِذْنُ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ بِفَعْلٍ كَذَا.

هذه ستة أشياء، ذَكَرَ الناظم منها واحداً فقط، وأهمل البواقِي، وهذا كُلُّ

فيه ما تَرَى

والجواب : أنه في ذلك مُتَّبِعٌ لكلام سيبويه، لأنه إنما تكلَّم على الفصل

بالْقِسْمِ خاصة، وكأنَّ ما عدا ذلك إنما هو قياسٌ على الْقِسْمِ.

وأما (لا) فقد عُلِمَ من حكمها أنها تَدْخُلُ في الاختيار بين العامل والمعمول

مطلقاً، فلم يَحْتَجْ إلى ذكر ذلك فيها، وزيادة ابن عُصْفُور قد لا يُسَلِّمُ له فيها، لأن

الظرفَ والمجرورَ إنما يُتَّسَعُ فيهما بالسَّماعِ، ولذلك لَمَّا اسْتَدَلَّ الفارسيُّ على

جواز تقدم خبر (لَيْسَ) عليها بجواز تقدُّم معموله، وتَلَا قَوْلَهُ تعالى : (أَلَا يَوْمَ

يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) (١).

اعترض عليه بأن الآية لا دليل فيها، لأن الظرفَ والمجرورَ قد يُتَصَرَّفُ

فيهما بالتقديم حيث لا يُتَصَرَّفُ في المفعول.

وردَّ هذا الاعتراض بأن التصرف في الظرفَ والمجرورَ، وإن كَثُرَ، موقوفٌ

على السماعِ، فلا يَقَعُ إلا حيث سُمِعَ، والظرفَ والمجرورَ لم يَقَعْ واحدٌ منهما،

(١) سورة هود : ٨.

فاصلاً^(١) أصلاً، فلا ينبغي أن يقال به، وإن كانوا قد قالوا في (لن)^(٢):

لَنْ مَارَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا

أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ

فَفَصَّلُوا بَيْنَ (لَنْ) ومعمولها، وهى أشدُّ في طلب الاتصال من (إِذَنْ) فذلك موقوف على السماع.

ومازاده ابن خروف فيلزمه أن يُجيز ذلك في جمل الاعتراض مطلقاً، فيقول: إِذَنْ فاعْلَمْ أَكْرَمَكَ، وَإِذَنْ لو علمت أَكْرَمَكَ، وما أشبه ذلك. ويطول الأمر في هذا، فالأولى الاقتصارُ على ما قرُبَ مرَّاه، وسهّل في الحكم تناوله، كالتداء والقسم.

والسؤال الثالث: أن قوله: «وَأَنْصِبُ وَارْفَعَا» ظاهره الإشعار بقوة النصب، وفضيلته على الرفع لتقديمه إيَّاه، وكثيراً ما يجرى ذلك في كلامه وقد عرفت أن الرفع هو الأكثرُ على تقدّم ذكره.

والجواب عنه: أن التقديم والتأخير ليس بواجب التحكيم، وأيضاً / ٤١٦ فالوجهان جائزان على الجملة.

وقد مرَّ أنه لا يقتصر على المثال المذكور أولاً؛ بل يدخل فيه غيره، والإعمال والإلغاء مختلف بحسب المسائل، فهو قد أطلق القول في الوجهين، ولم يعتبر جهة التقديم والتأخير. والضمير في «قَبْلَهُ» عائد على الفعل.

(١) من هنا ساقط من (س)

(٢) المقرب ٥٦، والمغنى ٢٨٣، ٥٢٩، ٦٩٤، والأشعموني ٢٨٤/٣ وتقديره: لن أدع القتال مع شهود الهيجاء مدة رؤية أبي يزيد.

وقوله : «مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ» على حذف مضافٍ تقديره : من بعد حرف عطف،
أو في عطف، ويريد الحرف.

وَيَبَيِّنُ لَا وَلَاَمَ جَرُّ التَّزْمِ

إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةً وَإِنْ عُدِمَ

لَأَنْ أَعْمِلَ مَظْهَرًا أَوْ مُضْمَرًا

وَبَعْدَ نَفْيٍ كَانَ حَثْمًا أَضْمَرًا

هنا أخذ في الكلام على ما ينتصب بإضمار الناصب، والمضمر هاهنا
(أَنْ) وحدها من بين سائر أخواتها، لأنها أُمُّ الْبَابِ (كـ) (يا) في حروف النداء،
(و) (الهمزة) في حروف الاستفهام، (و) (إِنْ) في حروف الشرط.

والمواضع التي تقع فيها (أَنْ) ناصبةً على ثلاثة أقسام :

أحدها : أَنْ تكون مضمرة لاتظهر أصلا، ومواضعها المذكورة في هذا
النظم خمسة، وذلك بعد (حَتَّى) ولام الجُحود، والجوابِ بالفاء، والواو، (وَأَوْ)
بمعنى (حتى) أو (إِلَّا)

ولم يذكر (كَيْ) الجارة، وقد تقدّم التنبية على ذلك.

والثاني : أَنْ يجوز فيها الأمران، ولها موضعان، وذلك بعد : لام (كَي)
بغير (لَا) وبعد حرف العطف المعطوف به الفعلُ على الاسم الصريح.

والثالث : أَلَّا يجوز الإضمارُ أصلا، وذلك فيما عدا ماتقدّم.

وخصّ بالنص ما إذا وقعت بعد لام (كَي) إذا كانت معها لا. وبه ابتدأ
الكلام في هذا الفصل فقال : «وَيَبَيِّنُ لَا وَلَاَمَ جَرُّ التَّزْمِ إِظْهَارُ أَنْ»

يعنى أنه إذا كان موضعُ (أَنْ) بعد لام جر (و) (لَا) الذي هو حرف نفي
فإظهارها لازم فتقول : جَنَّتْ لِيْلَأُ تَعْتَبِنِي، وَتَحَصَّنْتَ لِيْلَأُ تَخَذُلْنِي.

{لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ} (١). {لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ} (٢)
الآية.

وإنما لزم إظهارها لما يلزم لو أضمرت من قُبْح اللفظ باجتماع
لامين إذا قلت : لِأَنَّ تَعْتَبِنِي، كما أنهم لا يلحقون لام التوكيد بعد (إن)
حيث الخبر مصدرًا بـ(لا) إلا نادرا نحو (٣) :

وَأَعْلَمُ أَنْ تَسْلِيْمًا وَتَرْكًا

لِلأَمْتَشَابِهَانِ وَلَا سَوَاءً.

لأجل قُبْح اجتماع المثنيين.

وإنما قال : «وَلَمْ جَرٌ» ولم يَقُلْ : ولام كَيْ، لأن لام الجر لاتقع في
مثل هذا الموضع إلا كانت للتعليل، وهى لام (كَيْ) وأيضاً، فأطلق في لام
الجر لما يحتاج إليه إثر هذا فيما إذا لم يَأْتِ معها (لا) فإنها قد تكون
للتعليل ولغير التعليل، كما يتبين إن شاء الله.

وقوله : «ناصبَةٌ» حالٌ من (أَنْ) عاملها (إظهارٌ) ومراده أن يبين أن
هذا الحكم لـ(أَنْ) الناصبة للفعل، لاللمهملة، ولا للتي أصلها (أَنْ).

ثم قال : «وَأِنْ عُدِمَ لَأَفَأَنْ أَعْمَلِ مَظْهَرًا أَوْ مُضْمَرًا»

يعنى أن (لا) إذا لم يُؤْتِ بها مع الجر، فلك في (أَنْ) وجهان :

أحدهما : أَنْ تَظْهَرِ (أَنْ) وهو الأصل فيها، لأن الإضمار/على خلاف ٤١٧

(١) سورة البقرة : ١٥٠.

(٢) سورة الحديد : ٢٩.

(٣) المحتسب ٤٣/١، والخزانة ٣٢٠/١٠، والعيني ٢٤٤/٢، والهمع ١٧٥/٢، والتصريح ٢٢٢/١،
والأشعوني ٢٨١/١

والبيت لأبي حزام العكلى. ومعناه أن التسليم على الناس وعدمه ليسا مستويين، والأقربين من
السواء.

الأصل، فتقول : جئتُكَ لأنْ تَكْرِمَنِي، وضربتهُ لأنْ يَتَأَدَّبَ.

والثاني : أنْ تُضْمِرَهَا، فتقول : جئتُكَ لِتُكْرِمَنِي، وضربتهُ لِيتَأَدَّبَ.

وهذا الحكم لا يختص بلام (كي) بل يكون معها كما ذكر، ويكون مع لام العاقبة، نحو قوله تعالى : [فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا^(١)]. وهذه اللام راجعةٌ في الحقيقة إلى الأولى، ولكن المؤلف من عادته أن يعتبر الظاهر في المعاني.

والثالث : اللام الزائدة في نحو : أريدُ لِتَفْعَلَ كذا^(٢)، ومنه قوله تعالى : [يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ]^(٣)، وقوله : [وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ]^(٤).

ومنه قول الشاعر^(٥):

أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأْتُمَا

تَمَثَّلُ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلٍ

وأنشد المؤلف في «الشرح»^(٦):

وَمَنْ يَكْ ذَا عُمُودٍ رَطِيبٍ رَجَابِهِ

لِيَكْسُرَ عُمُودَ الذَّهْرِ فَاكْسِرْهُ

وهذه المعاني الثلاثة التي يتأتى معها دخول اللام على المصدر، فيؤتى لها

(١) سورة القصص : ٨.

(٢) في الأصل «أريد أن تفعل كذا» وهو خطأ. والصواب ما أثبتته من (س، ت).

(٣) سورة النساء : ٢٦.

(٤) سورة المائدة : ٦.

(٥) هو كثير عزة، ديوانه ٢٤٨/٢، والمحاسب ٢٢/٢، والخزانة ٢٢٩/١٠، والمغني ٢١٦.

(٦) البيت لنصيب الأسود، أو لتوبة بن الحمير، ديوان نصيب ٩٢، والمغني ٢١٥، ورواية الأول فيه «ومن يك ذا عظم صليب رجاً به».

بـ (أَنْ) والفعل.

ويبقى قِسْمٌ رابع خالف حكمه هذا الحكم، وذلك لَامُ الجُحود، فلذلك استدرَكها إثرَ هذا.

وإنما خُصَّ الإِضمار باللام دون غيرها، لأنه لايجوز ذلك مع غيرها، كالباء و (فى) ونحو ذلك : بل يُلْتزَم الإِظهار، نحو : رَغِبْتُ فى أَنْ تَفْعَلَ، وعن أَنْ تَخْرُجَ، وعَجِبْتُ مِنْ أَنْ تَضْرِبَ زَيْدًا، وَسُرِرْتُ بِأَنْ تَقُولَ كَذَا. وكذلك سائرُها، لأن استعمال اللام فى الكلام أَكْثَرُ من استعمال غيرها، فاستُخِفَّ ذلك فيها لكثرة نَوْرِها فى الاستعمال دون غيرها.

ثم استثنى من جواز الوجهين لَامُ الجُحود، وهو أول المواضع الخمسة فقال : «وبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتْمًا أَضْمَرًا».

يريد بعد اللام التى بعد نَفْيِ (كان) ولايريد مطلق نَفْيِها؛ بل بقيد تقدُّم لام الجر، فهو مستثنى من وقوع (أَنْ) بعد لام الجر مُضْمَرَّةً أو مُظْهَرَةً.

ومعنى كلامه أن لام الجر إن إذا وقعت بعد (كان) المُنْفِيَّة. فإن العرب أَلْزَمَتْ إِضْمَارَ (أَنْ) فلا يجوز إظهارُها، فتقول : ما كُنْتُ لِأَفْعَلَ، وما كان زَيْدٌ لِيَقُومَ، ولايجوز أن تقول : ما كان زَيْدٌ لِأَنْ يَفْعَلَ، ولا لِأَنْ يَقُومَ، ومنه قوله تعالى : {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ} ^(١) وقوله : {مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ} ^(٢). {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ} ^(٣). وهو كثير.

وتسمى لَامُ الجُحود، لأنها تقع بعد الجُحود، وهو النفي.

(١) سورة الأنفال : ٣٣.

(٢) سورة آل عمران : ١٧٩.

(٣) سورة آل عمران : ١٧٩.

ويريد بقوله : «وَنَفَى كَانَ» فِعْلَ الْكَوْنِ مطلقا، كأنه يقول : وَنَفَى فِعْلُ كَوْنٍ، وليس المثال بُعِثَ لِلْمَاضِي فِي قَصْدِ النَّاظِمِ؛ بل الحكم جَارٍ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ الْمَنفَى مُضَارِعًا، نَحْوُ يَكُنْ لِيَفْعَلَ. ومنه قوله تعالى : { لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُفْغِرْ لَهُمْ وَلَا لِيُهْدِيَهُمْ سَبِيلًا }^(١). نَعَمْ الَّذِي يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ فِعْلُ الْكَوْنِ مَاضِيًا مَعْنَى، وَلَا / يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيًا لَفْظًا.

٤١٨

وَوَقَعَ لَابِنُ خُرُوفٍ هَاهُنَا مُخَالَفَةٌ لِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ، فَرَزَعَمُ أَنْ لَامَ الْجُودِ قَدْ تَقَعَ بَعْدَ النَّفْيِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَمَّ (كَانَ) إِذَا اقْتَضَى الْمَعْنَى ذَلِكَ، وَجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى { مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ }^(٢). قَالَ : لِأَنَّ الْمَعْنَى : مَا كَانَ اللَّهُ لِيَفْعَلَ كَذَا، وَهَذَا خِلَافُ مَا عَلَيْهِ النَّاسُ. وَالْحَقُّ أَنَّ اللَّامَ فِي الْآيَةِ إِنَّمَا هِيَ اللَّامُ الَّتِي تَدْخُلُ فِي الْإِيجَابِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ : { يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ }^(٣). بِدَلِيلِ قَوْلِهِ إِثْرُ الْآيَةِ الْمُسْتَشْهَدِ بِهَا : { وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ }^(٤).

وَأَتَى أَيْضًا بِحَدِيثٍ وَقَعَ لِأَبِي عُبَيْدٍ فِي «غَرِيبِهِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ أَنَّهُ قَالَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ : «مَا أَنَا لِأَدْعُهُمَا، فَمَنْ شَاءَ أَنْ يَنْحَضِجَ فَلْيَنْحَضِجْ»^(٥) أَيْ يَنْقُدْ مِنَ الْغَيْظِ. وَهَذَا أَيْضًا نَادِرٌ.

وَالصَّيْمُرِيُّ أَطْلَقَ الْقَوْلَ بِذَلِكَ، وَأَنْ لَامَ الْجُودِ هِيَ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ النَّفْيِ مُطْلَقًا^(٦).

(١) سورة النساء : ١٣٧.

(٢) سورة المائدة : ٦.

(٣) سورة النساء : ٢٦.

(٤) سورة المائدة : ٦.

(٥) غريب الحديث ١٤٧/٤.

(٦) التيسرة والتذكرة ٤٠٤/١.

وعلى ما قال الناظم : جِلَّةُ النحويين، وهم أعرف بكلام العرب، لأن ذلك راجع إلى صحة ظهور (أن) وعدم صحته.

فالجمهور على جواز ظهورها فى نحو : ما جئتُكَ لتَسُبُّنِي، ولزوم إضمارها فى : ما كان زيدٌ لِيَقُومَ، وإنَّما لزم الإضمار هنا دون ما تقدَّم لأن لام الجَحْد جوابٌ لفعلٍ ليس تقديره تقدير اسم، ولا لفظه لفظ الاسم، وهو الفعل الداخِل عليه السَّين أو سوف

فقولك : (ما كَانَ زيدٌ لِيَخْرُجَ) الأصل فيه : كان زيدٌ سَيَخْرُجُ، أو سوف يَخْرُجُ ففكروا فى الجواب إظهارَ (أن) لأن ظهورها يحقق تقدير الاسم، فيخرج بذلك عن مذهب الجواب.

وأىضا، تقديرُ الكلام من حيث كان جواباً لمستقبل : ماكان زيدٌ مُقَدَّراً لأنَّ يَخْرُجَ، أو مستَعِداً، أو هَامِماً أو عازِماً، أو نحو ذلك من التَّقْدِيرَاتِ التى توجِبُ الاستقبالَ للفعل، و (أن) توجِبُ الاستقبالَ فيه، فاستغنى عن ذكر (أن) بما تَضَمَّنَ الكلامُ من الدلالة على الاستقبال.

وقد زعم الكوفيون أن اللام هنا فى الناصبة بنفسها، سواء كانت لامَ جَحْدٍ أم لا، وليسست عندهم بلام جَرٍّ، وذهبوا فى ذلك مذاهبَ لافائدة فى الاشتغال بها إذا فهم وجهُ الكلام، وهو ما ذكر الناظم مما تقدَّم شرحه. ثم قال :

كَذَاكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلُحُ فِى

مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوْ الْآ أَنْ خَفِى

وهذا موضع ثانٍ من المواضع الخمسة التى يلزم فيها إضمار (أن) ويعنى أن الحذف لازم فى (أن) أىضا إذا وقعت بعد (أو) التى بمعنى (حتى) أو التى بمعنى (إلا) وذلك أن (أو) على وجهين إذا وليها المضارع :

أحدهما : أن يكون ذلك المضارع مساوياً للفعل التي قبلها في الشك أو الإبهام أو غيرهما، فحكم هذا أن يتبع الثاني الأول في الإعراب، فتقول : هو يَقِيمُ أو يَذْهَبُ، ويعجُبُنِي أن تُقِيمَ أو تَذْهَبَ، وَلَيَقُمَ زيدُ أو يَذْهَبَ، وهذا مُبَيَّنٌ في باب العطف.

والثاني : أن / يكون المضارع بعد (أو) مخالفا لما قبلها، بأن يكون ما بعدها على الشك وما قبلها على اليقين، فحكم هذا عدم التبعية للإعراب، لأنه لم يشارك في الحكم، فلا يشاركه في الإعراب؛ بل يُنصب بـ (أن) لازمة الإضمار، كما قال الناظم.

و (أو) في المخالفة تارة تكون بمعنى (حتى) وأراد الجارة المرادفة لـ (إلى) نحو : **لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي**، ولأَسِيرَنَّ أَوْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ. ومن ذلك ما أنشده الأشتانَداني من قول عبد الله بن ثعلبة^(١) :

فَلَا وَأَسَافَ لَا تَلْطَوْنَ دُونَهُ

تيوسا بقوسي أو تعضكم الحربُ
وحكى الكسائي في قراءة أبي : **{تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا}**^(٢). تقديره :
حتى يُسْلِمُوا.

وتارة تكون بمعنى (إلا) كقولك : **لَأَقْتُلَنَّكَ أَوْ تَسْقِيَنِي**، ولَأَقْتُلَنَّ الكافرَ
أو يُسْلِمَ. وأنشد سيبويه لزياد الأعجم^(٣):

(١) معاني الشعر ، ص ٢١ .

(٢) سورة الفتح : ١٦، وانظر : البحر المحيط ٩٤/٨ .

(٣) الكتاب ٤٨/٣، والمقتضب ٢٨/٢، وابن السجري ٢١٩/٢، وابن يعيش ١٥/٥، والمفنى ٦٦، والعيني ٣٨٥/٤، والتصريح ٢٣٦/٢، والأشعوني ٥٩٥/٢، واللسان (غمر) .
والغمر : العصر باليد - والقناة : الرمح. والكعب : هو الناشئ في أطراف الأنايب.

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ

كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

التقدير : إلا أن تستقيم. وأنشد أيضا لامرئ القيس (١) :

فَقُلْتُ لَهُ لَاتَبِكَ عَيْنُكَ إِنَّمَا

نُحَاوِلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ فَنُعْزِرَا

فإن قلت : كان يجزيه أن يقول : إذا يَصْلَحَ في موضعها (إلا) ولا يحتاج إلى ذكر (حتى) لأن كل ما يقدر بحتى يصح أن يقدر بإلا. فلو قلت : لألزمناك إلا أن نقضيَني حقى، وتقاتلونهم إلا أن يسلموا، أو غير ذلك من المثل - لصح المعنى، مع أن سيبويه (٢) والنحويين إنما يقدرونها بـ (إلا) ويفسرونها بذلك، فيقولون : و (أو) بمعنى (إلا أن) فظهر أن الإتيان بحتى شطط من غير معنى زائد.

وقد قال ذلك ابن النازم في «التكملة» (٣) من أن كل ما يصح فيه تقدير (أو) بـ (إلى أن) يصح أن يقدر بـ (إلا أن).

فالجواب : أن المعنى فيما قال ظاهر، لأن قول القائل : لألزمناك أو نقضيَني حقى، ولأسيرن أو تغرب الشمس - ليس معناه أن السير أو اللزوم

(١) ديوانه ٦٦، والكتاب ٤٧/٣، والمقتضب ٢٧/٢، والخصائص ٢٦٣/١، وابن عيش ٢٢/٧، ٢٣ والخزانة ٥٤٤/٨، والأشموقي ٢٩٥/٣.

قاله لعمرو بن قميئة اليشكري، حين استصحبه في مسيره إلى قيصر ليستعد به على بني أسد، وقبله :

بكى صاحبي لما رأى الربّ دونه وأيقن أنا لاحقان بقيصراً

(٢) انظر : الكتاب ٤٧/٣.

(٣) معنى تكلته لشرح التسهيل، وانظر : لوحة ٢١٨ - ب .

يقع عند عدم الغروب أو القضاء، وأما إذا وقع ذلك فلا يقع سَيْرٌ ولا لزوم؛ بل المعنى أن السَّيْرَ واللزوم واقعٌ على كل حالٍ إلى هذه الغاية، بخلاف ما إذا قلت : لأَقْتُلَنَّهُ أو يُسَلِّمَ، فإن المعنى فيه أن القتل يقع عند فَقْدِ الإسلام خاصةً، لا أنه واقعٌ إلى غاية الإسلام. فمعنى (حَتَّى) فى الأول ظاهر، وفى الثانى محال.

نعم، قد يقول القائل : لأَكْزِمَنَّكَ أو تَقْضِيَنِى، على معنى (إِلَّا) كأنه يقول : إلَّا أن تَقْضِيَنِى، على ما تقدم فى الوجه الثانى، وذلك صحيحٌ وداخلٌ تحت قوله : «أو إلَّا». وعليه فسرٌ سيبويه والنحويون.

وسبب ذلك أن معنى إلَّا لازمٌ لمعنى (إِلَى) فإن قولك : لأَكْزِمَنَّكَ إلى هذه الغاية، كمعنى قولك : لَتُصِلَنَّ اللزومُ إلَّا أن تَقْضِيَ، وهذا ظاهر، فإذا لأَبْدُ من ذكره.

فإن قلت : على كل حال لا يحتاج إلى ذكرها؛ إذ لا يوجد معنى (إِلَّا) مفارقاً لمعنى (إِلَى) فكان الاجتزاء بها أولى.

فالجواب : أن الاختصار على (إِلَّا) لا يشعر بمعنى (إِلَى) فذكره محتاجٌ إليه لأجل ذلك.

وقوله : «أَنْ خَفِيَ» «أَنْ» مبتدأ. و«خَفِيَ» خبره، و«بَعْدُ» متعلق بـ ٤٢٠ «خَفِيَ» كأنه قال : تَخَفَى (أَنْ) أيضاً بعد كذا وكذا.

فإن قلت : ما الذى أحرزَ بقوله : «أَنْ خَفِيَ». وكان قوله : «كَذَاكَ» مُجْزِئاً عنه، لأنه يُعطى تشبيهه حكم هذا المتأخرُ بحكم المتقدم، وذلك يكفى، فالظاهرُ لِبَادئِ الرَّأْيِ أنه حَشَوُ؟

فالجواب : أنه احترازٌ وليس بحشو، وذلك أن قوله : «كَذَاكَ» إشارة

إلى متقدّم.

فإمّا أن تعتبر دلالة الكاف فتقول : إنه إشارة إلى غير القريب، وذلك لام (كى) إذا لم تكن بـ (لا) والوجهان هناك جائزان، فلو لم ينص على لزوم الإخفاء لأخذ له الوجهان، وهو فاسد.

وإمّا ألا تعتبر دلالتها فتقول : إنه يشير إلى أقرب مذكور، فذلك غير ظاهر، لأن الكاف لاتقع فى إشارة إلى القريب، فلا يفهم أنه راجع فى لزوم الإضمار إليه، فلا بد من ذكر ذلك رفعا لهذا الإيهام.

وقوله : «خفى» يحتتمل أن يكون فعلا ماضيا، ويحتتمل أن يكون وصفا، لكن خفف الياء للقافية، وأصلها التشديد.

وَيَعْدُ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ أَنْ

حَتَّمُ كَجُدٍ حَتَّى تَسُدَّ ذَا حَزْنٍ

وَتَلَوْحَتَّى حَالاً أَوْ مُؤَوَّلاً

بِهِ أَرْفَعُنْ وَأَنْصِبِ الْمُسْتَقْبَلَ

وهذا موضع ثالث من المواضع التى يلزم فيها إضمارُ (أَنْ) وذلك بعد (حَتَّى) فلا يجوز أن تظهر معها (أَنْ) أصلا، فلا تقول: سِرْتُ حَتَّى أَنْ تَطْلُعَ الشمسُ، ولا جُدُ حَتَّى أَنْ تَسُرَّ ذَا حَزْنٍ.

وما ذكر من أن النصب بعدها بإضمار (أَنْ) هو مذهب سيبويه والبصريين.

وذهب الكوفيون والجَرَمِيُّ من البصريين إلى أن النصب بحَتَّى نفسها^(١).

(١) انظر : الإنصاف ٥٩٧ (المسألة الثالثة والثمانون) .

زعم الكوفيون أنها ليست بحرف جر، وإنما هي ك (كَيْ، وَأَنْ) فإذا دخلت على الأسماء فالجر بعدها بإضمار (إلى) وهو مذهب مَرْدُودُ، أصله الدُّعْوَى.

وإنما الأقرب أن يدعى فيها أنها لفظ مشترك للنصب في الأفعال، والجر في الأسماء، كما يقول السَّيرافي في (لا) من حيث كان أصلها النَّفْيُ، ثم تعمل في الاسم النصب والرفع، وفي الفعل الجزم نحو: لَاتَفْعَلْ، فهذا يمكن أن يقال.

ولكن الأصح ما ذهب إليه الناظم، لأن الجر قد ثبت من عملها. ومواقعها المعلومة في الكلام ثلاثة: تقع حرف ابتداء، تأتي بعدها الجملة الاسمية والفعلية، وتقع حرف عطف وقد تقدم ذلك، وتقع حرف جر، كما تقدم أيضا.

وها هنا لم يثبت لها نَصْبٌ بِأَمْرٍ بَيِّنٍ، فإذا رجعنا إلى المواضع الثلاثة أمكن فيه منها أن تكون جارة لأجل نصب الفعل بعدها، فلا بد من تقدير ما يصير به الفعل في تقدير الاسم المجرور وهو (أَنْ) وصارت (حَتَّى) في ذلك كلام الجُحود و (كَيْ) الجارة ونحو ذلك.

وهذا غير خارج عن قياس النحو، بخلاف ما إذا ادعى أنها ناصبة مطلقا، والاسم بعدها مجرور بـ (إلى) فإن هذا غير جارٍ على / ٤٢١ قياس، ولا يساعده سماع.

وقوله: «إِضْمَارُ أَنْ حَتْمٌ» «إِضْمَارُ أَنْ» مبتدأ و «حَتْمٌ» خبر، وهو بمعنى: لازم. و «بَعْدَ حَتَّى» متعلق باسم فاعل حال، يعمل فيه قوله: «حَتْمٌ» أى: إضمار (أَنْ) لازم حالة كونها بعد (حَتَّى) ويجوز تعلُّقه بـ

«إِضْمَارٌ» وذلك شاذ، كقولهِ^(١):

* كان جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلِدَا *

ويريد أن إضمار (أَنْ) لازم، لا يجوز إظهارها مع (حَتَّى) كأنهم جعلوها عوضاً من اللفظ بـ (أَنْ).

وشبهه سيبويه (أَنْ) في هذه المواضع بالفعل في (أما) في قولهم: أما أنت مُنْطَلِقًا انطلقتُ معك.

ومثال الناظم وهو: «جُدَّ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزْنٍ» «حَتَّى» فيه بمعنى (كَيْ) كأنه قال: جُدْ كَيْ تَسُرَّ ذَا حَزْنٍ. و (حَتَّى) إذا نَصَبْتَ لها معنيان:

أحدهما هذا، وهو أن يكون ماقبل (حتى) سبباً فيما بعدها، ولم يقع، ومنه قولك: أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخَلَ الْجَنَّةَ، وكلمته حتى يأمرُكِي بشئ،

والثاني: أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها، وسواء أكان ماقبلها سبباً فيما بعدها أم لا، إلا أنه إذا لم يكن سبباً فإنه يتعين الغاية نحو: سُرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ؛ إذ المعنى: سُرْتُ إِلَى أَنْ تَطْلُعَ، وإذا كان سبباً فيما بعدها احْتَمَلَ الغاية، ومعنى (كَيْ) كقولك: سُرْتُ حَتَّى أَدْخَلَ الْمَدِينَةَ، فقد تريد معنى: إِلَى أَنْ أَدْخَلَ، وقد تريد معنى: كَيْ أَدْخَلَ، لكن يتعين، الدخولُ في الأول دون الثاني، ومثال الناظم مُحْتَمِلٌ لِلْوَجْهِ الْأَوَّلِ أَيْضاً، وهو معنى الغاية، إلا أن

(١) هو العجاج يشكو عقوق ابنه له، ملحقات ديوانه ٧٦، والمحاسب ٣١٠/٢، والمنصف ٢٩/١، ١٣٠، ٢٠/٣ وابن يعيش ١٥١/٩، والخزانة ٤٢٩/٨، والعيني ٤١٠/٤، والهمع ٣٠٥/١، والأشمونى ٢٨٤/٣.

وقبله:

رَبِّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَدَا رَأَى نَهْدًا كَالْحَصَانِ أَجْرَدَا

الآخر أظهر.

ثم ذكر الموضع الذى يُرفع فيه ما بعدها، والموضع الذى يُنصب فيه، لأنها على ما تقدم ذات استعمال فقال : «تَلَوْحَتَّى حَالاً أَوْ مَوْلاً، بِهِ أَرْفَعَنُ». «تَلَوْ» مفعول به «أَرْفَعَنُ» و«حَالاً» حال منه. و«بِهِ» متعلق به «مَوْلاً». ويعنى أن «تَلَوْ» (حتى) وهو الفعل الذى بعدها يليها، لا يخلو من أحد أمرين :

إما أن يكون حالاً حقيقةً، أو مؤلاً بالحال، وإما أن يكون مستقبلاً.

فإن كان حالاً أو مؤلاً به فهو مرفوع، لا يضم بعد (حتى) شئ. وإن كان ذلك الفعل مستقبلاً فهو منصوب على إضمار (أن) بعد (حتى) فتقول فى المستقبل : لأَسِيرُنَّ حتى تطلعَ الشمسُ، وسِرُّ حتى تدخلَ المدينة، وكلمته حتى يأمرَ لى بشئٍ ومنه مثاله : جُدَّ حتى تَسْرُدَا حَزَنٍ، فما بعد (حتى) هنا مستقبل، و (أن) إنما تدخل على المستقبل. وفى الحال تقول : سرتُ حتى أدخلُ المدينة الآنَ، ومَرَضَ حتى لايرْجُوهُ، وضربته أمس حتى لا يستطيعَ اليوم أن يتحرك. ومنه قول حسان بن ثابت - رضى الله عنه^(١):-

(١) ديوانه ٣٠٩، سيبويه ١٢٩/٣، ٦٩١، والهمع ١١٤/٤، والدرر ٧/٢، والأشمونى ٣٠١/٣. يمدح آل جفنة الفسائيين. ويقشون : يغشاهم الناس وينزلون بديارهم - وماتهر كلابهم : لاتنبج، وهو كناية عن جودهم واعتيادهم لقاء الأضياف والسواد هنا : الشخص. يقولون : لايسألون عمن يبدو لهم من الأشخاص، لعلمهم بأنهم طلاب معروف. وأنهم سيلقونهم بالضيافة دون سؤال.

يُغْشَوْنَ حَتَّى مَاتَهُرُ كِلَابُهُمْ

لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ

فالفعل هنا مرفوعٌ ولابدُّ، لأنه مراد به الحال، و (أَنْ) مُخَلَّصَةٌ

للاستقبال، / فلا يصح أن تدخل إلا على المستقبل.

٤٢٢

وأما المؤول بالحال فذلك المضارع الماضي مَعْنَى، إذا كان مسبباً

عما قبل (حتى) فنقول : سَرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا، على معنى : سَرْتُ فَإِنَّا الْآنَ

أَدْخُلُ، على معنى أنك تحكى حالَ الدخول، لا على الحقيقة، فإنه قد مضى.

ومنه قوله تعالى : (وَزَلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا

مَعَهُ^(١)، الآية، على قراءة الرفع وهى لنافع^(٢)).

هذا حاصل ما ذكر الناظم، إلا أن هذا الكلام يَحْتَمِلُ بَسْطًا به

يتبين مقصوده، وما احتوى عليه هذا الاختصار.

فالمضارع الواقع بعد (حتى) لا يخلو أن يقع بعد المفرد أو بعد

الجملة. فإن وقع بعد المفرد فليس إلا النصب بإضمار (أَنْ) لأن غير

النصب لا يُتَصَوَّر. وذلك قوله : سَيَرَى حَتَّى أَدْخَلَ الْمَدِينَةَ، لأن (حتى) هنا

حرف خفض فى التقدير، وما بعدها مخفوض بها، والخافض والمخفوض

فى موضع خبر «سَيَرَى» ولا يصح أن يكون حرف ابتداء، لأن الكلام

بعدها يكون إذ ذاك مستأنفاً، فيبقى المبتدأ بلا خبر، فلا بد أن يكون فى

موضع خفض، وذلك لا يكون إلا بعد تقدير (أَنْ) فلا بد من النصب هنا.

فإن وقع الفعل بعد الجملة : فلا يخلو أن تكون تلك الجملة تقتضى

(١) سورة البقرة : ٢١٤ .

(٢) وقرأ الباقون بالنصب. وانظر : السبعة : ١٨١ .

وقوعَ الفعل أولاً تقتضى وقوعه.

فإن كانت لاتقتضى وقوعه فلا بُدَّ من نصب ما بعد (حتى) نحو قولك :
ماسرْتُ حتى أدخلها، وهل سرتُ حتى تدخلها؟ لأن ما قبلها لا يقتضى وقوع
الفعل، وما بعد (حتى) لا يكون فى الرفع إلا مسبباً عما قبلها، فلا يصح الرفع،
لأن عدم السبب غيرُ سبب للدخول، فلا يصح إلا النصب، بمعنى ماسار إلى هذه
الغاية.

وقد أجاز الأخفش هنا الرفعَ قياساً منه قولك : ما تأتينا فتُحَدِّثنا، فإنَّ
ما قبل (الفاء) مثلُ ما قبل (حتى) فى أنهما سببُ فيما بعدهما، وأنت تُجيز
الوجهين مع (الفاء) فكذلك مع (حتى).

قال النحويون : وهذا منه قياس فى موضع السماع، لأن الرفع وضع فيه
المضارع موضعَ الماضى، و (حتى) موضع (الفاء) فلا يقال منه إلا ما قالته
العرب، لأنه خروج عن الأصل. ألا ترى أنهم قدروا : سرتُ حتى أدخلها بقولك :
سرتُ فدخلتُ؟

وإن كانت الجملة تقتضى الوقوع فلا يخلو أن يكون سبباً فيما بعد
(حتى) أو غير سبب، فإن كان غير سبب فلا بد من النصب، نحو : سرتُ يؤذُنُ
المؤذُن، وسرت حتى تطلع الشمس، فالسبب ليس بسبب فى أذان المؤذُن، ولا فى
طلوع الشمس.

وإذا لم يكن سبباً فلا يرفع، لأن الرفع من شرطه أن يكون ما قبل (حتى)
سبباً فيما بعدها.

وهذا القسم ليس كذلك، فإنما المعنى هنا معنى: إلى أن يؤذُن المؤذُن،
وإلى أن تطلع الشمس، وهو ماضٍ فى المعنى، لكنه مؤوَّل بالمستقبل، لأنه

بالنسبة إلى السير مستقبل.

وإن كانت الجملة سببا فيما بعدها فلا يخلو أن يكون مابعدهما / ٤٢٢
مستقبلا في المعنى أو ماضيا أو حالا.

فرن كان مستقبلا فلا بد من النصب، نحو قولك: أسلمتُ حتى
أدخل الجنة، وكلمته حتى يأمر لي بشئ، ولأسيرنُ حتى تطلع الشمسُ،
وحتى أدخل المدينة.

وهذا ظاهرُ الدخولِ تحت نص الناظم. ومعناها هاهنا معنى (كَي)
في المثالين الأولين، وفي الآخرين معنى (إلى).

ولا يجوز هنا رفعُ ما بعد (حتى) لأن الرفع لا يُحصل مايراد من
الاستقبال، بخلاف ما إذا نصبت بإضمار (أن) التي تخلُص للاستقبال.

وإن كان ماضيا في المعنى جاز الرفعُ والنصبُ، فالرفع على حكاية
الحال، كما تقدّم، وقد نبّه عليه. والنصب على معنى الاستقبال، لأن قولك
: سرتُ حتى أدخل المدينة، والدخولُ ماضٍ في معنى المستقبل، وذلك
بالنسبة إلى حال السير.

وإن كان حالا فالرفعُ خاصة لقوله : «حالا أو مؤولا به ارفعن».

فالحاصل من هذا التقسيم : أن الرفع إنما يكون إذا كان ما بعد
(حتى) حالا أو مؤولا بالحال، وهو مانصُّ عليه. وسائر الأقسام داخلة
تحت قوله. «وأنصب المُستقبلا» إذ لا يصح فيها إلا أن تكون مستقبلة.
وقد جعل في «التسهيل»^(١) علامة كَوْن ما بعدها مستقبلا كونه غاية لما
قبلها، أو متسببا عنه، فيصح تقدير (حتى) بمعنى (إلى أن) أو بمعنى

(١) انظر : ص ٢٣٤ .

(كَيُّ) وعلامة كونه حالا صحة جَعَلَ (الفاء) مكان (حتى).

ولابد من التسبب في الرفع، ولذلك كان علامة ذلك (الفاء) المقتضية للتسبب، وذلك أن (حتى) أصلها أن تكون جارة، وكونها جارة يأتي بمعنيين : بمعنى (إلى) وبمعنى (لام السبب) وماعدا ذلك، من ابتداء الغاية والعطف، إنما هو اتساع فيها، ولذلك يصحبها معنى الغاية في جميع الأقسام، فإذا اتسع فيها فلا يكون ذلك إلا في موضع لاتصلح أن تكون فيه جارة، ولا يمكن كونها جارة إذا دخلت على غير الاسم الصريح إلا مع تقدير (أن) وذلك لا يصح إلا مع الفعل المستقبل.

وأما الحال والجملة الاسمية فلا يصلح معها (أن) فلا تدخل عليها الجارة فهنا تكون حرف ابتداء، فيرتفع الفعل بعدها؛ إذ لا سبيل إلى تقدير (أن) وما فيه الوجهان فعلى اللُّحْظَيْن المذكورَيْن.

وعلى الناظم بعد هذا سؤالان :

أحدهما : أن كلامه يقتضى أن الفعل المضارع إذا كان حالا، كيفما وقع، لازم فيه، ولم يقيد ذلك بقيد. والفعل الحالى لا يرتفع إلا بشرط أن يكون ما قبله سبباً له، وأن يكون مُوجِباً، وأن يكون بعد جملة. فإذا اجتمعت الشروط الثلاثة صحَّ الرفع، وإلا لم تجز المسألة.

أما إن لم يكن ما بعد (حتى) مسبباً عما قبلها نحو : سرتُ حتى تطلع الشمس، على معنى : سرتُ حتى الشمس الآن طالعة، فلا يجوز الرفع، لأن العرب لا ترفع هنا الفعل إلا إذا كان مسبباً، ولا يجوز النصب أيضاً لأنه فعلٌ حال.

وأما إن لم يكن ما قبلها مُوجِباً فكذلك لا يجوز الرفع، لأن/ عدم ٤٢٤

السَّيْرُ لا يكون سبباً للدخول إذا قلتُ : ما سرتُ حتى أدخل المدينة، ولابدُّ في الرفع من السببيِّه كما ذكرُ، ولا يجوز النصب لأنَّ الفَرْضَ أنَّ الفعل حال.

وأما إذا وقع قبلها المفرد نحو : سَيرِي حتى أدخل المدينة، فلا يجوز الرفع، لأنَّ ما بعد (حتى) جملة مبتدأة، فيبقى المبتدأ بلاخبر كما تقدم، ولا النصبُ لأنَّه فعل حال، والناس قد شرطوا في الرفع في الحال هنا الشروط الثلاثة، فإنَّ تخلف شرط لم تجز المسألة بحال.

فأنت ترى قولَ الناظم : «وتَلَوْ حَتَّى حَالاً أَوْ مُؤَوِّلاً بِهِ اِرْفَعَنَّ» يقتضى بإطلاقه أن يُقال ذلك كله، وأنَّ يَقَعَ فعلُ الحال في كل موضع، فيقال : سَيرِي حتى أدخلها، وماسرتُ حتى أدخلها، وسرتُ حتى تطلعُ الشمسُ، وذلك كله غير جائز. ولا يقال : إنَّ هذه المسائل تَمْتَنعُ رأساً، ولم يتكلم هو إلا على ما يجوز، [لأننا نقول : الجواز^(١)] والمنع من كلامه نستفيده لامن خارج، لأنَّه موضوع لبيان ما يجوز في الكلام وما يمتنع.

والسؤال الثاني : أنَّ المستقبل على وجهين كما ذكرُ في الحال، مستقبل حقيقة كقولك : كلمته حتى يأمر لى بشئ، ومؤوِّل كقولك : سرتُ حتى أدخل المدينة، لأنَّ معناه : فدخلتُ، لكنَّه يرجع إلى المستقبل بالتأويل كما ذكرُ، وحقيقته الماضي، فيقتضى أن ما أدلَّ بالمستقبل ليس بمنصوب؛ إذ لم يثبت النصبُ إلا للمستقبل حقيقة وإلا فإطلاقه القول فيه بعد تقييد الحال يشعر بأنَّ التأويل فيه غير مقصود، وهذا غير صحيح؛ بل هو كالمستقبل في الحكم، إلا أنَّه يُلاحظ فيه لحظان، فينصب ويرفع باعتبارهما.

والجواب عن الأول أن يقال أوَّلاً : إنَّ الناظم إنما تكلم على الحال

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

والمستقبل حيث يصلح وقوعه، وإليك النظرُ في ذلك، ولأنكُ في هذا، فقد يترك المُختَصَرُ مثلَ هذا اتِّكالاُ على مايقع في تفسيره.

وأيضاً، أصل (حتى) أن تكون جارة كما تقدّم، فلا يصلح مع تقدّم المفرد غيرها، كما ذكر قَبْلُ، فلم يَحْتَجْ إلى التَّنْبِيهِ عليه، ولا إلى اشتراط وقوع الجملة قبلها، لأنه مع (حتى) الابتدائية ليس بكلام. ومعلوم أن مالمس بكلام غيرُ معتبرَ عند النحويين، ولاجانز.

وأما اشتراط كَوْنِ الكلام مُوجِباً في وقوع الفعل الحالى بعد (حتى) فلم يَذْكُرْه، لأن الكلام غيرُ الموجب لايكون سبباً فيما بعد (حتى) وإذا لم يكن سبباً فالفعل غيرُ واقع لعدم وقوع ما قبلها، ولا مَعْنَى لَكُونِ الفعل مستقبلاً إلا كونه غيرُ واقع، فلم يصلح الموضع لفعل الحال أصلاً.

وأيضاً، فما المانع من أن يكون ذهب في ذلك مذهب أبي الحسن^(١) في جواز الرفع، فيكون الحال والمستقبل واردين على الموضع، والقياسُ علي (مَا تَاتَيْنَا فَتَحَدَّثْنَا) صحيحٌ في نفسه.

وأما اشتراطُ أن يكون ما قبلها / سبباً لما بعدها فقد يقال : إن ٤٢٥ ذلك غير لازم عنده، كمذهب الكوفيين القائلين بجواز قولك : سرتُ حتى تطلعُ الشمسُ، بالرفع حكى الفراء عن الكسائي : أن من العرب مَنْ يرفع بعدها وإن لم يكن الأول سبباً للثاني وحكى : إِنَّا لَجُلُوسٌ فَمَا نَشْعُرُ حتى يَقَعُ حَجَرٌ بَيْنَنَا^(٢)، وأنشد^(٣):

(١) يعنى الأخفش، وسبق مذهب.

(٢) معانى القرآن ١٣٤/١، وفيه «حتى يسقط».

(٣) المرجع السابق ١٣٤/١.

وَقَدْ خُضِنَ الْهَجِيرَ وَعُمِنَ حَتَّى

وَيَفْرُجُ ذَاكَ عَنْهُمْ الْمَسَاءُ

وعلى هذا اثبتنى مذهب أبى الحسن^(١) فى المسألة المتقدمة وإذا كان كذلك لم يكن ما أطلقه الناظم فاسداً. وهذا لجواب فى غاية التكلف، والحق أنه لم يبين على بيان مواقع الفعل بعد (حتى) وهو إخلال.

والجواب عن الثانى : يقال : أتى بالمستقبل على أعم من أن يكون حقيقة أو مؤولاً، وكأنه قال : وأنصب المستقبل حقيقة أو تأويلاً، لأنه لما بين ذلك فى الحال علم أن المستقبل يكون فيه ذلك.

وأيضاً : المستقبل المؤول^(٢) راجع إلى الحقيقى، لأن استقبال الفعل إنما هو بالنسبة إلى المتكلم، يتصور وقوعه حالا فى الإخبار لا بالنسبة إلى ما قبل (حتى) من الفعل؛ إذ هو بالنسبة إليه مستقبل ليس إلا، فلذلك أطلق لفظ الاستقبال، ولم يقيد كالحال.

وَيَعْدُ فَأَجَوَابِ نَفْمٍ أَوْ طَلَبِ

مَحْضِينَ أَنْ وَسْتَرْهُ حَتْمُ نَصَبِ

هذا موضع رابع من المواضع التى يلزم فيها إضمار (أن) وذلك بعد (الفاء) الموصوفة بما ذكره، وهو أن تشتمل على ثلاثة أوصاف :

أحدها : أن تقع جواباً، ومعنى كونها جواباً أن يكون ما قبل (الفاء) من كلام منفي، أو فعل طلب، سبباً فيما بعدها من الفعل، وشرطاً فيه وذلك لأن الفاء فى جميع أماكنها عاطفة.

وقد يتناول العامل بالعطف الشئتين بإعراب واحد، ويلفظ واحد، على وجه

(١) يعنى الأخفش، وسبق مذهب.

(٢) فى الأصل «الاستقبال الأول» وما أثبتته من (س، ت).

واحد، وعلى وجهين مختلفين.

فالوجهُ الواحد كقولك : زيدُ يقومُ فيتكلمُ، وأنت تاتينى فتحدثنى.
والوجهان المختلفان كقولك : لو يتركُ زيدُ وعمروُ لظلم أحدهما الآخر، ولو تركَ زيدُ والأسدُ لأكَّه، فالتَّركُ وقعَ عليهما معاً فى اللفظ، وأحدهما ممنوعٌ، والآخر ممنوعٌ منه. يجرى الحكم فى (الفاء) فالعطف بها على وجهين :

أحدهما ظاهر، وهو أن يكون الثانى جارياً على الأول فى إعرابه وظاهرٍ معناه وهذا قد تقدّم فى «باب العطف».

والآخر متأولٌ، وهو أن يكون ماقبل (الفاء) معلقاً بما بعدها، شرطاً فيه، وهو المتكلمُ فيه الآن، وذلك على أوجهٍ مختلفة، أُخِجَتْ إلى التغيير وإضمار (أن) لتدل على تلك الوجوه.

وذلك أنك إذا قلت فى النفى : ماتتيني فتحدثنى، فالعرب تنصب (فتحدثنى) لتدل به على معنيين لا يدلُّ الكلامُ عليها مع الرفع:

أحدهما : أن يكون الإتيان منفيًا نفيًا مطلقاً، والحديثُ ممتنعٌ من أجل عدم/ الإتيان، ولو وجدَ الإتيان لوجدَ الحديث.

٤٢٦

والوجه الآخر : أن يكون المعنى : ماتتيني أبداً إلا لم تحدثنى، أى منك إتيانٌ كثيرٌ ولا حديثٌ منك، فالمنفى هو الإتيان الذى يكون معه الحديث، لا الإتيانُ مطلقاً.

فهذان الوجهان منعاً عطف (تحدثنى) على (الإتيان) المنفى، لأنه إذا رفع فليس أحدهما شرطاً فى الآخر.

ومن هنا يظهر معنى كلام الناظم، فى كونه حكماً على ما بعد

(الفاء) بالنصب حتمًا إذا كان جوابًا لما ذكر، أى مسببًا عما قبلها، فذكر أن (أن) تنصب بعد (الفاء) فى جواب النفى أو الطلب، ولم يذكر جواز الرفع، وإن كان النحويون قد أجازوه فى المسألة، لأن الرفع لا يكون مع بقاء كونه جوابًا فإذا قلت : ماتتيني فتحدثنى، ارتفع من وجهين :

أحدهما : أن تُترك الثانى مع الأول فى النفى، كأنك قلت : ماتتيني وما تُحدثنى. ولا سببية فى هذا.

(والآخر : أن يكون موجبًا، والعطف عطفُ الجمل، كأنك قلت : ماتتيني، ثم أنت تححدثنى الآن، ولاسببية فى هذا أيضا)^(١) فلم يحتج إلى ذكر ذلك بحسب قصد ذكر النصب.

ولما كان الرفع لا يستقيم فيه المعنى الذى أرادوا صرفوا الكلام عن ظاهر لفظه، لئلا يبطل ما قصده من المعنى، وتأولوه على معناه، فجعلوا الكلام الأول فى تقدير مصدر، وإن لم يكن لفظه لفظ المصدر، وجعلوا الثانى مقدراً بمصدر غير ظاهر، فلذلك قُدرت (أن) فعملت عملها. فالكلام فى تقدير : ما يكون منك إتيانُ حديث، ولا يُنطق به لأنه لا يعطى من المعنى ما يعطيه الكلام الأول. ولم تظهر «أن» لأن ظهورها لفظًا كالمصدر الذى ظهر، ولم يظهر المعطوف عليه؛ إذا الظاهر إنما هو الفعل، فكان من المشاكلة لزوم الإضمار، وعليه نبه بقوله : «وسرته حتم» والضمير عائد على «أن» وهى جملة اعتراض بين المبتدأ الذى هو «أن» وخبره الذى هو «نصب» وقوله : «وبعد نفى» متعلق بـ «نصب» .

وقد حصل أن مذهبه كونُ النصب بإضمار «أن» وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين.

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت) .

وذهب الجرّمي إلى أن الناصب (الفاء)، كذلك (الواو) الشبّيهة وكذلك (أو) بمعنى (إلا أن) وذهب الفرّاء إلى أن النصب بالخلاف، كما قالوا مثل ذلك في خبر المبتدأ إذا كان ظرفاً، وفي المفعول معه، وخُطِبُ الخلاف هنا يسير، لا يَتَّبِنِي عليه إلا حفظُ حِكْمَةِ هذه لصناعة خاصة، فلا ينبغي أن يَتَشَاغَلَ فيها بالترجيح، إلا أن ماتقدم تقديره أمكنُ في الحكمة الصناعية^(١).

الوصف الثاني : أن تكون جواباً لأحد أمرين : إما النفي، وإما الطلب. وذلك قوله : «جوابِ نَفْيٍ أو طَلَبٍ» ويشملهما أن تكون جواباً لغير الواجب، فإنه إن كان في الواجب لم يَجْزُ النصب إلا في الشُّعْر، ويكون وَجْهُهُ في الضرورة كما في غير الواجب. ومن ذلك قوله، إنشده سيبويه^(٢) :

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِابْنِي تَمِيمٍ

وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرْيَحَا

وأنشد للأعشى، وقال : أنشدنا يونس^(٣) :

ثُمْتُ لَا تَجْزُونَنِي عِنْدَ ذَاكُمُ

وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي إِلَهُ فَيُعْقِبَا

(١) انظر اختلافهم في هذه المسألة في الإنصاف : ٥٥٧ (المسئلة السادسة والسبعون).

(٢) الكتاب ٣٩/٣، والمقتضب ٤٢/٢، والمحاسب ١٩٧/١، وابن يعيش ٢٧٩/١ والخزانة ٥٢٢/٨، وشرح شواهد المغنى ١٦٩، والعينى ٤٩٠/٤، والهمع ٢٦٥/١، ١١٩/٤، ٣٧٩، والدرر ٥١/١، ٧/٢، ١٠، ٩٠، والأشعمونى ٢٠٥/٣، والبيت للمغيرة بن حبياء، ويروى «لاستريحاً» وعلى هذه الرواية لاشاهد فيه.

(٣) الكتاب ٣٩/٣، وديوانه ٩٠

وقبله :

وأدفع عن أعراضكم وأعيركم لسانا كمقراض الخفاجى ملجبا

يقولون : لا يفتي بما أصنع منكم جزاء، ولكننا جزائي عند الله.

لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَدْخُلُ الذَّلُّ وَسَطَهَا

وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعْصَمَا

وقال : وهو ضعيف فى الكلام^(٢)، وإنما بابُه غير الواجب كما ذكر.

فأما (النَّفَى) فنحو قولك : مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا، وما تُكْرِمُنَا فَتُكْرِمُكَ.

ومنه قوله تعالى : (مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ)^(٣). وقوله تعالى : {لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا}^(٤).

وأنشد سيبويه للفرزدق^(٥) :

فَمَا أَنْتَ مِنْ قَيْسٍ فَتَنْجِ دُونَهَا

وَلَا مِنْ تَمِيمٍ فِي اللَّهِاءِ وَالْفَلَاصِمِ

وأنشد أيضا لرجل من بنى دارم^(٦) :

(١) الكتاب ٤٠/٣، والمقتضب ٢٤/٢، والمحتسب ١٩٧/١، وديوانه ٤، ويأوى : يلجأ. ويُعصم : يُمنع.

يفتخر بعزة قومه ومنعتهم، وحماية من يسجير بهم.

(٢) الكتاب ٤٠/٣.

(٣) سورة الأنعام : ٥٢ .

(٤) سورة فاطر : ٣٦ .

(٥) ديوانه ٨٥٦، والكتاب ٣٣/٣، والهمع ٤/١٢٥، والدرر ٨/٢، واللسان (غلصم)

والبيت من قصيدة له يهجو فيها جريرا وقيس بن عيلان، وكان جرير يكافح عن قيس لخزولة فيهم، فنفاه عنهم، كما نفى عنه الشرف فى تميم :

واللهاء : جمع لهاء، وهى مدخل الطعام فى الحلق. والغلاصم : جمع غلصمة، وهى رأس الحلقوم، ويكنى باللهاء والغلاصم عن أعالى القوم وعلتهم.

(٦) الكتاب ٣٥/٣، والمقتضب ١٧/٢، والإهاب : الجلد مالم يذبغ.

كَأَنَّكَ لَمْ تَذْبَحْ لِأَهْلِكَ نَعْجَةً
فَيُصْنِجُ مُلْقَى بِالْفَنَاءِ إِهَابُهَا
وَأُنْشَدَ لِلْفَرَزْدَقِ أَيْضاً^(١) وَمَقَامَ مَنْ قَامَ فِي نَدِينَا
فَيَنْطِقُ إِلَّا بِالتِّي هِيَ أَعْرَفُ
وَأُنْشَدَ أَيْضاً لِلْعَيْنِ^(٢) :
وَمَا حَلَّ سَفْهَدِي غَرِيبٌ بِبِلْدَةٍ
فَيُنْسَبَ إِلَّا الزُّبَيْرِقَانُ لَهُ أَبُ
وَقَالَ الْآخَرُ^(٣) :
لَمْ أَلْقَ بَعْدَهُمْ حَيًّا فَأُخْبِرُهُمْ
إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَى هُمْ
وَأَمَّا (الطَّلَبُ) فَعَلَى أَنْوَاعٍ سِتَّةٍ :

-
- (١) ديوانه ٥٦١، والكتاب ٣٢/٣، والخزانة ٥٤٠/٨، والعيني ٣٩٠/٤، والأشعموني ٣٠٤/٣، ٣٠٥.
والسندي : النادى، وهو مجلس القوم يتحدثون فيه. ومعناه : إذا نطق ناطق منا فى مجلس
الجماعة عرف صواب قوله فلم ترد مقالته.
- (٢) الكتاب ٣٢/٣، والخزانة ٥٤٢/٨، ويروى «غريباً»
يقول : تغرب رجل من بنى سعد، وهم رهب الزبيرقان السعدى، فستل عنه نسبه انتسب إليه. لشرفه
وشهرته .
- (٣) ابن عيش ٢٦٧/٧، والمغنى ١٤٦، والخزانة ٢٥٠/٥، ٢٥٥، والعيني ٢٥٦/١، والتصريح ١٠٤/١،
والأشعموني ١١٥/١، والحعاسة بشرح المزيوى ١٣٩٢
ويروى لأول «وما أصاحب من قوم فأذكرهم» وهى الرواية الأشهر : والبيت لزياد بن حمل التميمي،
وكان قد نزل بصنعاء اليمن، فاجتواها وحن إلى أهله بنجد. والمعنى : لست أصاحب قوما فأذكر
لهم قوماً إلا ويزيد هؤلاء قوماً حباً إليّ، لما أسمعهم من ثنائهم عليهم.

أحدها (الأمر) نحو: أَكْرَمُ زَيْدًا فَيُكْرَمُكَ، وَأَحْسَنُ إِلَيْهِ فَيَشْكُرُكَ.
ومنه قول أبي النّجْم، أنشد سيبويه^(١) :

يَأْنَاقُ سِيرِي عَنَّا فَسِيحًا

إلى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحًا

والثاني (النهي) نحو : لَا تَكْذِبْ فَتُهَانَ، وَلَا تَعْجَلْ فَتَنْدَمَ. ومنه قوله تعالى : { لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ }^(٢) وقوله : { وَلَا تَطْفُوا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي }^(٣).

والثالث (الدعاء) نحو : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا فَتَدْخُلْنَا الْجَنَّةَ. وأنشد ابن المولف في «التكملة»^(٤):

رَبِّ وَفَقْنِي فَلَا أَعِذْ عَنْ

سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ

والرابع (الاستفهام) نحو قولك : هَلْ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا، وَإِنْ بَيْتُكَ فَأُزَوِّدَكَ.

ومنه قوله تعالى : { فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ }^(٥).

(١) الكتاب ٢/٢٥٠، والمقتضب ٢/١٢، وابن يعيش ٧/٢٦، والعيني ٤/٢٨٧، والهمع ٤/١١٩،
والتصريح ٢/٢٣٩، والأشعموني ٣/٣٠٢، واللسان (عنى).

والعنق : ضرب من سير الدابة والإبل. والفسيح : الواسع. وسليمان : هو سليمان بن عبد الملك.

(٢) سورة طه : ٦١.

(٣) سورة طه : ٨١.

(٤) العيني ٤/٢٨٨، والتصريح ٢/٢٣٩، والهمع ٤/١٢٠، والدرر ٢/٨٢، والأشعموني ٣/٣٠٢. وسنن
الطريق : نهضة، يقال : امض على سفنك والسنن : الطريق، أى وجهك وقصدك.

(٥) سورة الأعراف : ٥٣.

والخامس (العرض) نحو : **الْأَنْتَزِلُ فَتُصِيبَ خَيْرًا**، وأنشد ابن
الناظم عليه^(١) :

يَا أَبْنَ الْكَرَامِ أَمَا تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا

قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَى كَمَنْ سَمِعَا

والسادس (التحضيض) وهو قريب من (العرض) فى المعنى. ومن
أمثله قوله تعالى : **[لَوْلَا أَخَّرْتَنِى إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ مِنْ
الصَّالِحِينَ]**^(٢) : وتقول : **هَلْ أَكْرَمْتَ زَيْدًا فَيَكْرَمَكَ**.

فهذه الأنواع الستة داخلة تحت (الطلب) لأن فيها كلها معناه.

وأما (التمنى) و (الترجى) فليسا بداخلين تحته؛ إذ معناهما
مخالف لمعنى (الطلب) ولكن الحكم فيهما واحد، وقد ذكره بعد هذا.

والوصف الثالث : أن يكون النفى والطلب اللذان وقعت (الفاء)
جوابا لهما مَحْضَيْنِ، ومعنى المَحْضُ : الخالص، أى لابد أن يكونا
خالصَيْنِ من غيرهما، يريد : **إِلَّا يُكُونُ النِّفَى بِالتَّوِيلِ، وَلَا الْطَلْبُ بِالتَّوِيلِ**
أيضا؛ بل يكونان صريحين.

والصريح منهما ما تقدّم التمثيل به وأما غير الصريح، وهو / ٤٢٨
المحرّز منه، فالنفى كقولك : **أَنْتَ غَيْرَاتِ إِلَيْنَا فَتَحَدَّثْنَا**، وغير قائم الزيدان
فيكْرُمُهُما، فهنا لا يُنْصَبُ عنده ما بعد (الفاء) لأن النفى هنا بالتأويل،
إذ كانت (غَيْرٌ) أصلها مخالف، واستعملها فى النفى بالتأويل، كما

(١) شذور الذهب ٣٠٨، والمعنى ٣٨٩/٤، والتصريح ٢٣٩/٢، والأشعرونى ٣٠٢/٣، وشرح ابن
الناظم ...

(٢) سورة المنافقون ١٠٠.

قال تعالى : {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ} ^(١). وعدم الجواز في هذا مذهب ابن السراج.

وقد ذهب إلى النصب بعده قومٌ من النحويين، واختاره المؤلف في «التسهيل» ^(٢) لأجل دخول (لا) النافية في العطف، كما ذكر في الآية التي في «الفاحة».

وردَّ ذلك ابنُ السراج بأن (غَيْراً) ليس بحرف نفى، وإنما هو اسمٌ مضاف. وتحرَّز أيضاً بكون النفي محضاً من أن يكون قد صحَّب ما يخرجُه عن معناه إلى الإيجاب مع بقاء أدواته كقولك : مازلتَ تأتيَنَّا فتحدِّثُنَّا، ولا تزالُ تأتيَنَّا فتحدِّثُنَّا، (فلا بدُّ هنا من الرفع في «تحدِّثُنَّا» ^(٣))

وكذلك أخواتُ (زال) التي يشترط فيها النفي نحو : ما انفكَّ، وما فتَّى، وما برَّحَ، فالنفي هنا قائم، والمعنى معنى (أنتَ تأتيَنَّا فتحدِّثُنَّا) فلا بد من الرفع في «تحدِّثُنَّا» إلا على قول من يقول ^(٤) : وألحقَ بالحجازِ فأستريحَ فلم يكن النفي هنا محضاً.

وهذه المسألةُ أُدخلُ في رأس المسألة منها في هذا الموضع، وهو قوله : «ويعَدَّ فأجوابِ نفي» لأن هذا ليس بنفي في الحقيقة، وكذلك قولك : ما أنت إلا تأتيَنَّا فتحدِّثُنَّا، لصيرورته إيجاباً.

(١) سورة الفاتحة : ٧.

(٢) انظر : ص ٢٢٦.

(٣) مابين القوسين ساقط من (ت).

(٤) هو المغيرة بن حنبل، وسبق الاستشهاد بالبيت، وصدره :

سأترك منزلي لبني تميم

ومن النفي المؤول التشبيه في قولهم : كَأَنَّكَ وَالْ عَلَيْنَا فَتَشْتُمْنَا، وكَأَنَّكَ أَمِيرٌ فَتَضْرِبُنَا.

النصب هنا مذكور، لأن المعنى معنى النفي، كَأَنَّكَ قلت : ماأنتَ والِ علينا فتشتُمْنَا، وما أنتَ أَمِيرٌ فتضربُنَا.

ولكن الناظم أخرجه عن مراده لكون مثل ذلك غير مطرد في باب النفي، ومن ذلك ما جاء في (حَسِبْتُ) من قولهم : حَسِبْتُه شَتَمْنِي فَأَنْتَبَ عليه، نَصَب «فَأَنْتَبَ» من حيث الشك الذي في (حَسِبْتُ) وهو يشبه النفي، لأن المعطوف فيه غير واجب الوقوع، والثوب لم يقع، لأن الشتم لم يتحقق وجوده، فكأنه في تقدير : ما شَتَمْنِي فَأَنْتَبَ عليه، وهذا ليس بقياس في مثله، فلذلك تحرز منه.

ويدخل له في التحرز أيضا نفى (قَلَمًا) لأن النفي فيها ليس بحق الأصل، وإنما هو بالتأويل، فلاتقول : قَلَمًا يَأْتِينِي فَأَكْرَمَهُ، وإن جاء فإنما يكون مُتَلَقًى من السماع.

وانظر في ذلك.

وأما (الطلب) غيرُ المحض، وهو المتحرز منه، فيقع في الأمر، والدعاء، والاستفهام.

فأما (الأمر) فقد يكون بلفظ الخبر، كقولهم : حَسْبُكَ يَنْمُ الناسُ، واتَّقَى اللهَ أَمْرُقُ فَعَلَ خيرًا يُكَبُّ عليه.

ومنه قوله تعالى : {تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ} (١).

(١) سورة الصف : ١١.

ثم قال : {يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ} . فجَزَمُ الجوابِ فيها دالٌّ على أن

المعنى :

اكَتَفِ نَيْمَ النَّاسِ، وَلَيَتَّقِ اللَّهَ امْرُؤٌ. والمعنى في الآية : آمَنُوا بالله

٤٢٩

ورسوله / وجاهدوا في سبيل الله.

فمَثَلُ هذا لا يُنْصَبُ فيه الفعلُ بعد (الفاء) على ما يقتضيه (النَّظْمُ)

فلا تقول : حَسْبُكَ الْكَلَامُ فَيَنَامَ النَّاسُ، وَلَا تَتَّقِ اللَّهَ امْرُؤٌ فَيُتَّابُ، ولانحو

ذلك، وهو نَصُّ المؤلف في «التسهيل» ونَسَبَ الجواز إلى الكسائي^(١). قال

: ابنه في «التكملة»^(٢): والقياس يَأْبَى ذلك، لأن المَصْحَحَ للنصب بعد

(الفاء) بإضمار (أَنْ) إنما هو تَأَوَّلَ ما قبلها بالمصدر، ليصح العطف عليه،

فإذا كان قبل (الفاء) أمرٌ بلفظ المبتدأ والخبر، أو اسم فعل، تعذَّر تأوُّله

بالمصدر، لتعذَّر تقديره صلةً لـ(فامتنع نصب ما بعد (الفاء)).

قال : ومن ثَمَّ لم يوافق الكسائيُ فيما ذهب إليه أحدٌ، إلا أن بعض

أصحاب كتاب سيبويه، وهو أبو الحسن بن عُصْفُور، أجاز نصبَ جواب

اسم الفعل غير المشتقِّ، ثم رُدَّ عليه بتعذُّر تقدير المصدر من اسم الفعل،

وفي الرد نظرٌ، ليس هذا موضعه.

وسيأتي الكلامُ على اسم الفعل إثرَ هذا إن شاء الله ، حيث تعرضُ

له الناظم.

وأما (الدُّعاء) فكالأمر في هذا، والخلافُ فيه واحد، إلا أن الفرَّاء

(١) التسهيل : ٢٣٢.

(٢) انظر : لوحة (٢٢٠ - ١).

وافق الكِسَائِي في النصب، فيجوز عندهما أن تقول : غَفَرَ اللهُ لَكَ فَيُدْخِلُكَ
الجنة، كما لو كان بلفظ الأمر عند المؤلف.

وقد حكى ابن المؤلف في «التكملة» عن البصريين منع النصب في
جواب الدعاء إذا كان بغير لفظ الطلب، وأجازه ابن عُصْفُور، وظاهر كلام
النحويين الجواز، لأن عباراتهم في الجواز مطلقة، وابنُ السَّراج نصُّ على عدم
الجواز، وهو الذي يقتضيه السماع؛ إذ لم ينقل البصريون ذلك سماعاً عن
العرب، وإنما نقلوه حيث يكون الأمر محضاً لا مؤولاً، وإذا كان الأمر محضاً
كان النصب جواباً على القياس.

وأما إذا خرج عن ذلك فلا يقاس؛ إذ الأمر ليس على بابه، فلا يترتب عليه
من النصب ما يترتب على ما جاء على أصل الباب، فالأظهر ما أشار إليه من عدم
النصب.

وأما (الاستفهام) فإذا لم يتمحض معناه للكلام بعده ويتبين فلا يجوز
النصب بعده عند الناظم، فإن النصب عند المؤلف فيما ولي (الفاء) أو (الواو)
بعد الاستفهام لا يجوز إلا إذا لم يتضمن وقوع الفعل، إماماً لأنه استفهام عن
الفعل نفسه نحو : هل تسير فتصيب خيراً؟ وإماماً لأنه استفهام عن متعلق الفعل،
غير محقق الوقوع نحو : متى تسير فأراقك؟

وفي الحديث : «مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ؟ مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ؟ مَنْ
يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ بِهِ؟»^(١) فينصب لأنه جواب فعل غير واجب.

(١) أخرجه البخاري في كتاب صلاة المسافرين - باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل
والإجابة فيه ٥٢١/١ حديث رقم ١٦٨.

فلو كان الاستفهام عن متعلق فعل محقق الوقوع كقولك : لِمَ تَأْتِينَا
فتحدثنا؟ وأين ذهب زيدٌ فَنَتَّبِعُهُ؟ فالفعل هنا محقق الوقوع، فليس
الاستفهام فيه بمتمّحّض، فلم يجز النصب لأنه في معنى الواجب.

وعلى أن ابن كَيْسَانَ^(١) حكى النصب في جواب الاستفهام في
نحو: أين ذهب زيدٌ فَنَتَّبِعُهُ؟ وكم مَالُكَ / فنعرّفه؟ ومن أبوك فنُكْرِمَهُ؟
٤٣٠

— قال ابن المؤلف^(٢): ولا أراه يَسْتَقِيمُ على مَأْخِذِ البصريين إلا بتأويل
ماقبل (الفاء) باسم معمولٍ لفعل أمر دَلُّ عليه الاستفهام، والتقدير : ليكنْ
منك إعلامٌ [بموضع ذهاب زيد فاتباعُ منّا، وليكنْ منك إعلامٌ بِقَدْرِ مالِكَ
فمعرفةُ منّا، وليكنْ منك إعلامٌ^(٣) بِأَبِيكَ فإِكْرَامُ مناله.

ثم على الناظم هنا دَرَك من وجهين :

أحدهما : أن نَصَّهُ على كَوْنِ النفي مَحْضًا يَقْتَضِي أنه إذا دَخَلَ
الاستفهام على النفي، فَصَيَّرَهُ تَقْدِيرًا لَا يَنْتَصِبُ الفِعْلُ معه بعد (الفاء) فلا
تقول : أَلَمْ يَقُمْ زيدٌ فيكرمك؟ لأن النفي هنا غير متمّحّض؛ بل صَيَّرْتَهُ
الهمزة إى معنى آخر غير النفي، لكن ذلك جائز مطلقا، ولا أعلم أحداً
خَالَفَ فيه.

قال سيبويه^(٣): وتقول : أَلَمْ تَأْتِينَا فتحدثنا؟ إذا لم يكن على الأول،
يعنى : إذا لم تَعْطِفْهُ على المجزوم، ثم أنشد في النُّصْبِ^(٤):

(١) تكملة شرح التسهيل : لوحة ٢١٩ - ب.

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت) وهو موافق لما في التكملة لابن الناظم.

(٣) الكتاب ٣/٣٤.

(٤) الكتاب ٣/٣٤، وابن السيرافي ٥٤٨، والشتنمرى ٤٢١/١، واللسان (فرتج) ويروى «ألم تَسْلَى

فتخبرك» ==

أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُخْبِرَكَ الرَّسُومُ

على فِرْتَاجٍ، وَالطَّلُّ الْقَدِيمُ

ثم قال بعد ذلك^(١) : وتقول : أَلَسْتُ قد أَتَيْتُنَا فَتَحَدَّثْنَا؟ إذا جعلته جواباً، ولم تجعل الحديث وقعَ إلاً بالإتيان.

فهذا وما كان مثله النصبُ فيه بعد (الفاء) سائغ، وذلك عند الناظم، بمقتضى اشتراطه، غير سائغ، وهو إخلال.

ولو كانت المسألة مختلفاً فيها لكان له بعضُ العذر في الاحتراز منها إن لم يُحجَّجْ بالدليل.

والوجه الثاني أن الاستفهام أيضاً قد يتغير معناه ولا يكون مَحْضاً، فينتصبُ جوابُهُ بعد (الفاء) وذلك نحو قولك : هل أَتَيْتُنَا فَتَحَدَّثْنَا؟ إذا جعلت (هَلْ) تُعطي معنى النفي.

وكذلك : هل أَحْسَنْتَ إِلَى فَاكْرَمَكَ؟ لأن (هَلْ) قد تَأْتِي للإشعار بالنفي نحو قوله : {هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ} ^(٢). {وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ} ^(٣). وهو جائز قياساً بلا إشكال. والتقيدُ هنا يُعطى خلافَ ذلك.

ولا يقال : إنه دائرُ بين النفي والاستفهام، فلا بُدَّ أن يَدْخُلَ تحت أحدهما إن لم يَدْخُلَ تحت الآخر، وكلاهما يَشْمَلُهُ كلامُ الناظم - لأننا نقول : كلا المَحْمَلَيْنِ غيرُ مَحْضٍ في معناه، لأن الاستفهام، الذي هو الأصل، متروكُ بالمعنى

= والبيت للبرج بن مسهر الطائي. والرسوم : جمع رسم، وهو الأثر الباقي من الدار بعد أن عفت. وفِرْتَاج : موضع ببلاد طيس. والطلل : مابقي شاخصاً من آثارها الديار ونحوها.

(١) الكتاب ٢/٢٥٠.

(٢) سورة فاطر : ٢.

(٣) سورة آل عمران : ١٢٥.

الطاريء، والنفي غير أصيل في (هل) فلا يدخل له تحت واحد منهما .
والجواب عن الأول : أن نصب الفعل بعد التقرير [الأول^(١)] ليس
جواباً للتقرير، وإنما هو جواب للنفي.

وذلك أنك إذا قلت : أَلَمْ تَأْتِنَا فَتُحَدِّثْنَا؟ [أصله : لم تأتينا
فَتُحَدِّثْنَا]^(٢) على معنى : لم تأتينا مُحَدِّثًا، وهكذا كلُّ ما دخل عليه
الاستفهام من النفي.

والنصبُ قبل الاستفهام جائز، لأن ما قبل (الفاء) منفي حقيقة، فإذا
دَخَلَتِ الهمزةُ فإنما دَخَلَتْ بعد استقرار النفي المحض، فأحدثت التقريرَ
فبقي اللفظ كما كان، لوجود مُحَرِّزِهِ، وهو أداة النفي، ولا يضرُّ حدوثُ
ما حدث من المعنى، لأنه غيرُ قادح في أصل معنى الكلام.

والذي يبيِّن هذا أن التقرير لو كان النصبُ جواباً له لكان نصباً
بعد الواجب، وذلك لا يكون إلا في الشُّعْر، لأن المعنى قد أتيتنا مُحَدِّثًا.
ونظيرُ هذا في اعتبار الأصل قولهم : كَأَنَّكَ لَمْ تَأْتِنَا فَتُحَدِّثْنَا، وقولُ
الدارمي، أنشده سيبويه^(٣):

كَأَنَّكَ لَمْ تَذْبَحْ لِأَهْلِكَ نَعَجَةً

فَيُصْبِحَ مَلْقَى بِالْفَنَاءِ إِهَابُهَا

قال الأعمى : شاهدهُ / النصبُ وإن كان معنى الكلام الإيجاب، ٤٣١
مراعاةً لَمَا كان قبل دخول «كأن» يَعْنِي أن معنى الكلام أنك ذَبَحْتَ،

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتته من (س، ت).

(٣) سبق الاستشهاد به.

وكذلك المعنى في : كَأَنَّكَ لَمْ تَأْتِنَا، أَى قَدْ أَتَيْتَنَا.

وعلى ما تقرّر نصّ ابن خروف في التقرير، وقال في هذا البيت : أبقي
النصب كما أبقي الباء في قولك : أَلَسْتُ بِزَيْدٍ؟ يعنى حين دخل التقرير، فنسخ
معنى النفي اعتباراً بالأصل، فإذا قد دخل هذا المعنى تحت النفي المحض، فلا
إشكال على الناظم فيه.

والجواب عن الثانى جارٍ على الجواب الأول في المعنى، لأن أصل الكلام
الاستفهام، فروعى ذلك الأصل، والذي يبين ذلك أن النفي فيه ليس بصريح
الدلالة إلا من جهة ما يلزم عن الاستفهام المراد به التقرير.

وأصل المعنى أن المتكلم يستفهم المخاطب عن الإحسان الذى علّق عليه
الإكرام، وجعله سبباً فيه، تقريراً له عليه إذا قال : هل أحسنت إلى فاكرمك؟
والمخاطب يعلم أنه لم يحسن إليه، فإذا لا إكرام؛ إذ لم يقع إحسان، فالنفي
راجع إلى ما عند المتكلم والمخاطب، لا إلى نفس الاستفهام، لكن حصل من
المجموع النفي معنئ، والاستفهام حاصل، فلا درك على هذا الوجه. والله أعلم.
ولما أتم الكلام على (الفاء) أخذ يذكر حكم (الواو) أختها في هذا الحكم،
وهو الموضع الخامس من مواضع لزوم الإضمار، فقال :

وَالْوَاوُ كَالْفَاءِ إِنْ تُفِيدَ مَفْهُومَ مَعَ

كَأَنَّكَ تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرُ الْجَزْعَ

يعنى أن (الواو) التى بمعنى (مَعَ) حكمها حكم (الفاء) في جميع مآلها،
من كونها تقع جواباً للنفي المحض، والطلب المحض، أو جواباً للتمنى أو
الترجى، على حسب ما يذكره بعد هذا.

فينتصب ما بعدها بـ(أن) لازمة الإضمار، وليس مع (الواو) جواباً، لأن

السببية معها لاتكون، وإنما هو على نحوٍ من الجواب في النفي والطلب.
وجهُ النصب بعدها نحوُماً تقدّم في (الفاء) من أن المعنى معها
قد يكون على غير جهة مجرد الجَمْع الذي هو الأصلُ فيها.

فإذا قلت : ماتَتَيْنَا وتحدّثْنَا، فأصل الجَمْع فيه يُفيد التّشريك في
عدم الإتيان، ثم إنهم قد يُريدون معنى زائداً على الجَمْع المطلق، وهو
المعية، أي : ما تَجَمّع بين الإتيان والحديث معاً، فأرادوا أن يدلّوا على
هذا المعنى بتغيير الكلام عن حدّه؛ إذ كان أصل الكلام لأيوّدِيه، ففعلوا
في (الفاء) ليحصل لهم ما أرادوا، فقَدَرُوا (أن) وألزموها الإضمار،
وقَدَرُوا العطفَ على مصدر يُعطيه معنى الكلام الأول، على حَسَب ما تقدّم
في (الفاء) من كل وجه، ولذلك أحال الناظم في حكم (الواو) على (الفاء)
ولا يكون هذا إلا بعد غير الواجب، وهو النفي والطلب اللذان ذكّر.

فأما (النفي المحض) فنحو : ماتَتَيْنَا وتحدّثْنَا، ويقال : لايسَعُنِي
شئٌ وَيَعْجِزُ عنك. ومنه قوله تعالى : (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَلُوا مِنْكُمْ
وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ)^(١).

وإذا دَخَلَ الاستفهام / على النفي فالحكمُ كذلك، لأن الأصل النفي ٤٣٢
كما تقدم، فلا اعتراض به على الناظم. ومنه قول الحطّية، أنشدّه سيبويه
رحمه الله تعالى^(٢):

(١) سورة آل عمران : ١٤٢.

(٢) الكتاب ٤٢/٣، والمقتضب ٧٢/٢، والمغني ٦٦٩، والعيني ٤١٧/٤، والهمع ١٢٧/٤، والدرر ١٠/٢،
والأشعري ٣٠٧/٣، وديوانه ٢٦ بقوله لال الزيرقان بن بدر، وكانوا قد جفوه فانتقل عنهم
وهجاهم.

أَلَمْ أَكْ جَارِكُمْ وَيَكُونْ بَيْنِي
وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةَ وَالْإِخَاءَ

ومن ذلك ما أنشده أيضا، من قول دُرَيْدِ بْنِ الصَّمَّةِ^(١):

قَتَلْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ خَيْرَ لِدَاتِهِ
نَوَابًا فَلَمْ أَفْخَرْ بِذَاكَ وَأَجْزَعَا

وقال حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ - رضي الله عنه - أنشده ابن خروف^(٢):

فَإِنْ لَمْ أَصْدُقْ ظَنُّكُمْ بَتِّيُّقِنِ
فَلَا سَقَّتِ الْأَوْصَالَ مِثْلِي الرُّوَاعِدُ
وَيَعْلَمُ الْكُفَّائِي مِنَ النَّاسِ أَنَّنِي

أَنَا الْحَافِظُ الْحَامِي الدَّمَارِ الْمُرَاوِدُ
نصب (يَعْلَمُ) على (لَمْ أَصْدُقْ) أى : إن لم يَجْتَمِعْ هذان، وهذا في صَرِيح
النفي.

وأما النفي غير الصَّرِيح فلا يَنْتَصِبُ بعده الفعل، كما لو قلت : أنت غيرُ
قائمٍ وتَسِيرُ، لأن النفي غير متمحُّض، وكذلك : مازال يَأْتِينَا ويَحْدِثُنَا، وَقَلَّمَا
يَأْتِينَا ويَحْدِثُنَا، وما أنت إِلَّا تَأْتِينَا وتَحْدِثُنَا، وما كان مثل ذلك، من الأشياء التي
لم يكن النفي فيها صريحا، فلا بدَّ فيها من الرفع، كما تقدَّم في (الفاء).

(١) الكتاب ٤٣/٣، وابن الشجري ٣٧٣/١

واللغات : جمع لِدَّة، وهو التُّرْب الذي ولد يوم ولادتك.

وكان نَوَابُ الْأَسَدِيِّ قد قتل عبدالله بن الصَّمَّةِ أَخَا دُرَيْدٍ، فقتله دُرَيْدٌ بِأَخِيهِ. فهو يقول : لم أجمع
بين الفخر والجزع، بل فخرت بإدراك ثَارِ أَخِي غير خائف من قوم قاتله، لعزتي ومعنيتي.

(٢) ديوانه ٤٩/١، ورواية المصراع الأخير فيه «أَنَا الْفَارِسُ الْحَامِي الدَّمَارَ الْمُنَاجِدُ».

وأما (الطلب) فعلى ستة أنواع :

فالأمر نحو : زُرْنِي وَأَزُورَكَ، أَيْ : لِيَكُنْ مِنْكَ لِي زِيَارَةٌ، وَزِيَارَةٌ مِنْي لَكَ.

وأنشد سيبويه للأعشى^(١):

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُوْا إِنِّ أُنْدَى

لَصَوْتٍ أَن يُنَادِي دَاعِيَانِ

والنهي نحو قولك : لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ، وأنشد سيبويه

للاخطل^(٢):

لَأَنَّهُ عَنِ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ

عَارُ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

وقوله تعالى : (وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ)^(٣) الآية. تحتل

النصب والجزم.

والدعاء نحو : رَبِّ وَفَّقْنِي وَأُطِيعَكَ.

وأما نحو : غَفَرَ اللَّهُ لَكَ وَيُدْخِلُكَ الْجَنَّةَ، فعلى ماتقدم في (الفاء) وسيأتي

إن شاء الله تعالى.

(١) الكتاب ٤٥/٣، والإنصاف ٥٣١، وابن يعيش ٣٣/٧، والمغنى ٣٩٧، والعيني ٣٩٢/٤، والتصريح

٢٣٩/٢، والأشعموني ٢٠٧/٣، وإيس في ديوان الأعشى، وينسب كذلك إلى الحطيئة أو ثار بن
شيبان النمرى. وأندى : أبعد صوتا، وقبلة :

تقول حليلتى لما اشتكتنا سيدركنا بنو القرم الهجان

(٢) الكتاب ٤٢/٣، والمقتضب ١٦/٢، وابن يعيش ٢٤/٧، والخزاعة ٥٦٤/٨، وشرح شواهد المغنى

٢٦١، والعيني ٣٩٣/٤، والتصريح ٢٣٨/٢، والأشعموني ٧/٢ وهذا البيت أشرد بيت قيل في
تجنب إتيان مائه عنده. وقد وجد في عدة قصائد، ومن ثم اختلف في قائله، فنسب إلى المتوكل
الليثي الكتاني، وإلى سابق البربري، وإلى الطرماح، وإلى أبي الأسود النؤلى.

(٣) سورة البقرة : ٤٢.

والاستفهام نحو : هل تَأْتِينَا وَتُحَدِّثُنَا؟ وذلك إذا كان الاستفهام عن الفعل،
أو عن متعلق الفعل، وهو غير محقق الوقوع نحو : هل تَأْتِينَا وَتُحَدِّثُنَا؟ وَمَنْ
يَأْتِينَا وَيُحَدِّثُنَا؟

فأما إن كان الاستفهام يتضمن وقوع الفعل لا يكون النصب إلا ما مرَّ في
(الفاء).

وأصل هذه المسألة للفارسي في «الإغفال» إذ رُدُّ على الزجَّاج في
تجويزه النصب في قوله تعالى : {يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ
وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ} (١).

وأنه لو قال : وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ، على معنى : لَمْ تَجْمَعُوا بَيْنَ ذَا وَذَا — لَجَانَ،
ولكن الذي في القرآن أجودُّ.

فَرُدُّ عليه الفارسي في هذا بمعنى ماتقدّم، من كَوْنِ الفعل هنا واجباً
محقق الوقوع، فلا يصح فيه النصب إلا على مَنْ يَنْصِبُ في الواجب، وهو شاذٌّ،
وقد ذَكَرَ مثل ذلك في (الفاء).

والعَرَضُ نحو : أَلَا تَنْزِلُ وَتُصِيبُ خَيْرًا؟

والتَّحْضِيضُ نحو : هَلَا تَنْزِلُ وَتُصِيبُ خَيْرًا.

والتَّمَنَّى والترجى سيأتيان إن شاء الله.

فالحاصل : أن (الفاء) و(الواو) في هذا الباب على حُكْمٍ واحد، وهو
مانصٌ عليه الناظم.

وأتى بمثالٍ من ذلك نُصِبَ فيه ما بعد (الواو) بعد النهي، وهو قوله، «لَا تَكُنْ

(١) سورة آل عمران : ٧١.

جَلْدًا وتُظْهِرُ الْجَزْعَ» أى لا يجتمع فيه الجَلْدُ وإظهارُ الجزْع، والواو فيه تُفِيدُ الْمَعْنَى.

وإنما قَيَّدَها بذلك لأن (الواو) إذا لم تُفِدْ ذلك المعنى فهى على أصلها من الجَمْعِ المطلق، فلاحاجة إلى تَغْيِيرِ / الكلام، وإخراجه عن أصله.

والجَلْدُ من الرجال : الصَّلِيبُ الْقَوِيُّ على الشىء، يقال منه : جَلَدَ الرجلُ جَلْدًا، وَجَلَادَةً، وَجُلُودَةً، فهو جَلْدٌ وَجَلِيدٌ.

والجَزْعُ : ضد الصَّبْرِ، وقد جَزِعَ - بالكسر - من الشىء، وأَجَزَعَهُ غَيْرُهُ.

وجواب «إِنْ تُقَدِّمُ» في البيت محذوف، دَلَّ عليه قوله : «والواو كالفاء» وكان الوجه أن يأتى بالماضى، فإن الإتيان بالمضارع مختص بالشعر.

وكذلك قوله بعد «إِنْ تَسْقُطِ الْفَاءُ» وقد مرَّ من هذا مواضع.

وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمَدُ

إِنْ تَسْقُطِ الْفَاءُ وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ

وَشَرَطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعُ

إِنْ قَبْلَ لَا نُونٍ تَخَالُفٍ يَقَعُ

يَعْنَى أَنْ الْفِعْلَ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ غَيْرِ الْوَاجِبِ فِي الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ الَّتِي تَقْدِّمُ تَفْصِيلُهَا، وَهِيَ يَنْتَصِبُ بَعْدَهَا مَعَ (الفاء) فَإِنَّهُ يَنْجَزِمُ مَعَ سَقُوطِ (الفاء) إِلَّا مَا وَقَعَ بَعْدَ النَّفْيِ، فَإِنَّهُ لَا يَنْجَزِمُ.

فَقَوْلُهُ : «وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ» مُتَعَلِّقٌ بِ«اعْتَمَدُ» وَ«جَزْمًا» مَفْعُولُ «اعْتَمَدُ»

وغيرُ النَّفْيِ هُوَ الطَّلَبُ إِنْ سَقَطَتِ (الفاء) الَّتِي انْتَصَبَ بَعْدَهَا، فَتَقُولُ فِي

الأمر: إِيْتِنَا تُحَدِّثُنَا، وَأَسْلِمُ تَسْلَمُ.

ومنه قوله تعالى : {وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا} ^(١). وفي الحديث : «وَأَحْسَنُ مُجَاوَرَةٍ مَنْ جَاوَرَكَ تَكُنْ مُسْلِمًا» ^(٢).

وتقول في النهي : لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمُ.

وفي الدعاء : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا تَدْخِلْنَا الْجَنَّةَ، وَارْزُقْنَا مَا لَا نَتَّصِدُقُ بِهِ.

وفي الاستفهام : هَلْ جَاعَنِي أَكْرَمُهُ؟ وَأَيْنَ بَيْتِكَ أَزْرَكَ؟

وفي العَرْض : أَلَا تَنْزِلُ تُصِيبُ خَيْرًا.

وفي التَّحْضِيض : هَلَّا نَقْرَأُ تَنْتَفِعُ؟ وَأَنْشُدَ الْفَرَاء ^(٣):

لَوْ كُنْتُ إِذْ جِئْتَنَا حَاوَلْتُ رُؤْيَتَنَا

أَوْ جِئْتَنَا مَاشِيًا لَا يُعْرِفُ الْفَرَسُ

ذهب الخِذْبُ ^(٤) إلى (لو) هنا تحضيض لاتَمَنُّ.

وأما النفي : فَلَا يَنْجُزُ الْفِعْلُ بَعْدَهُ إِذَا سَقَطَتْ (الفاء) وإنما يكون مرفوعا

فتقول : مَا تَأْتِينَا تُحَدِّثُنَا، وَلَا يَجُوزُ «تَحَدَّثْنَا» لِذَلِكَ اسْتِثْنَاهُ النَّازِمُ.

وعلة ذلك سَتَذْكُرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

ثم ذكر أن الجزم، حيث ذَكَرَ، لا يكون إلا إِذَا قُصِدَ الْجَزَاءُ، وذلك قوله :

«وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ» وهى جملة فى موضع الحال، العامل فيها «تَسْقُطُ» من

(١) سورة البقرة : ١٣٥.

(٢) رواه ابن ماجه فى : أبواب الزهد - باب الورع والتقوى، حديث (٤٢٧٠) ٤٢٩/٢، والترمذي فى الجامع - كتاب الزهد - باب من اتقى المحارم، حديث (٢٣٠٥) ٥٥١/٤.

(٣) معانى القرآن ٢٨٤/٢.

(٤) هو أبو بكر محمد بن طاهر الانصارى الإشبيلي، نحوى مشهور، حافظ بارع، كان يرحل إليه فى العربية، موصوفا فيها بالحقق والنبل، مات فى عشر الثمانين وخمسمائة.

قوله : «إِنْ تَسْقُطِ الْفَاءُ» أى إن سَقَطَتِ الْفَاءُ حَالُ كَوْنِ الْجَزَاءِ مَقْصُوداً
بذلك الفعل، أو يكون عاملة «اعْتَمِدَ» أى اعْتَمَدَ الْجَزْمُ فِي هَذَا الْحَالِ، يعنى
أن الحكم بالجزم فيما ذكر إنما يكون إذا قُصِدَ به كونهُ جزاءً لما تقدّم من
الكلام، أى مسيئاً عنه، فهناك يصح الجزم.

أما إن لم يُقْصَد به الجزاء فلا يَنْجُزِم، نحو قولك : أَكْرَمَ زَيْدًا
يُكْرِمُكَ، فـ«يُكْرِمُكَ» جزاء «أَكْرَمَ» أى أن إِكْرَامَهُ لك مسببٌ عن إِكْرَامِكَ لَهُ،
فإن لم تُقْصَد ذلك رفعتَ فقلت : أَكْرَمَ زَيْدًا يَكْرِمُكَ، فـ«يَكْرِمُكَ» مستأنف،
أى هو كذلك، أو فى موضع الحال من «زَيْدًا»

ومِمَّا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ مَجْزُوعاً لِأَنَّهُ / قُصِدَ بِهِ الْجَزَاءُ جَمِيعُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ٤٣٣
الأمثلة.

ومِمَّا جَاءَ غَيْرَ مَجْزُوعٍ لِأَنَّهُ لَمْ يُقْصَد بِهِ الْجَزَاءُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : (ثُمَّ
ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ)^(١). وَقَالَ تَعَالَى : (فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي
الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى)^(٢). وَأَنْشُدُ سَيَبُويَةَ لِلْأَخْطَلِ^(٣):

وَقَالَ قَائِلُهُمْ أَرْسُوا نَزَاوِلَهَا

فَكُلُّ حَتَفٍ أَمْرِي يُقْضَى لِمِقْدَارٍ

وَأَنْشُدُ أَيْضًا، وَنَسَبَهُ ثَعْلَبٌ لِعَمْرِو بْنِ الْإِطْنَابَةِ وَنَسَبَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ

(١) سورة الأنعام : ٩١.

(٢) سورة طه : ٧٧.

(٣) الكتاب ٩٦/٣، ابن يعيش ٥٠/٧، والخزانة ٨٧/٩، وليس في ديوانه. ويروى «وقال رائدهم»
والرائد هو الذى يتقدم القوم ليطلب لهم الماء والكلا. والمراد هنا زعيم القوم. وأرسوا : أقيموا.
ونزاو لها : نحاولها ونعالجها والضمير يعود على الحرب. والحتف : الهلاك، والمعنى : قال رائد
القوم ومقدمهم : أقيموا نقاتل، فإن موت كل نفس يجري بمقدار الله تعالى وقدره، لا الجبن ينجيه،
ولا الإقدام يُرديه.

لَعَمْرُو بْنِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ (١):

خَالَفْتُ فِي الرَّأْيِ كُلَّ ذِي فَخْرٍ
يَا مَالٍ وَالْحَقُّ عِنْدَهُ فَقِفُوا
تُؤْتُونَ فِيهِ الْوَفَاءَ مُغْتَرِفًا
بِالْحَقِّ فِيهِ لَكُمْ فَلَا تَكْفُوا
اسْتَشْهَدُ سَيَبُويه بِعَجْزِ الْأَوَّلِ وَصَدْرِ الثَّانِي، وَأَنْشُدُ أَيْضًا (٢):
كُونُوا كَمَنْ أَسَى أَخَاهُ بِنَفْسِهِ
نَعِيشُ جَمِيعًا أَوْ نَمُوتُ كِلَانًا
وَأَنْشُدُ أَيْضًا لِلْأَخْطَلِ (٣):

كُرُوا إِلَى حَرَّتِكُمْ تَعْمُرُونَهُمَا
كَمَا تَكُرُّ إِلَى أوطَانِهَا الْبَقَرُ
فهذه الشواهدُ وأمثالُها إنما يُرفع فيها الفعل على أحد ثلاثة أشياء : إمَّا
على القَطْعِ وابتداء الكلام، أو على الحال من المعرفة، أو على الصفة من النكرة،
وعلى هذه يُحمل الفعل بعد النفي.

(١) الكتاب ٩٦/٣.

(٢) الكتاب ٩٦/٣، وروايته فيه «أسى» وهما سواء، والمؤساة والمؤاساة بين الرجلين : التسوية بينهما،
ويقال : أسى فلان فلانا بعله، إذا أناله منه، أو جعله مساويًا له فيه. وقال سيبويه : «كأنه قال :
كونوا هكذا، إنا نعيش جميعًا أو نموت كلانا إن كان هذا أمرنا» والبيت ينسب لمعروف الدبيري أو
لصفوان بن محرز الكناني، وأنظر : ابن السيرافي ٥١١.

(٣) الكتاب ٩٩/٣، ابن يعيش ٥٠/٧، الأشموني ٣/٢٠٩، ديوانه ١٠٨ وكروا : ارجعوا. والحرّة :
أرض ذات حجارة سود نخرة. غيّرهم بالنزول في الحرّة لحصانتها، وإيواء الأذلاء إليها،
وامتناعهم بها.

وعليه في هذا الاشتراط نَظَر، فإن ما يَنْجِزُ بعد هذه الأمور على

ضريين :

أحدهما : أن يكون الجزاء مقصوداً فيه كالأمثلة المتقدمة.

والآخر : ألا يُقصد ذلك فيه، ومع ذلك فالجزم فيه سائغ كقولك : قُلْ له
يَفْعَلْ كذا، ومُرْهُ يَحْفِرِ البئرَ، ونحو هذا، فالجزم هنا صحيح وإن لم يكن على
معنى : إن تَقُلْ له يفعل، وإن تَأْمُرْهُ يَحْفِرْ، وهو كثير.

وفي القرآن الكريم : {قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ^(١)}.
فـ«يُقِيمُوا» مجزوم على جواب «قُلْ» وليس المعنى على : إن تَقُلْ لهم

يُقِيمُوا، ولو كان على ذلك المعنى لم يَتَخَلَفْ عن الإقامة أحدٌ، وليس كذلك، فدلُّ
على أنه ليس على معنى قَصْدُ الجزاء.

وكذلك قوله تعالى : {فَذَرَهُمْ يَخْوضُوا وَيَلْعَبُوا^(٢)}. {ذَرَهُمْ يَأْكُلُوا

وَيَتَمَتَّعُوا^(٣)}. {قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا^(٤)}. {فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثْنِي
وِيرِثْ^(٥)}. على قراءة أبي عمرو، بجزم «يرِثْ»^(٦) وهو كثير.

وإذا ثبت هذا، فمفهوم اشتراط الناظم يقتضى أن مثل هذا لا يَنْجِزُ، وهو

غير صحيح.

والجواب من وجهين :

(١) سورة إبراهيم عليه السلام : ٣٦.

(٢) سورة المعارج : ٤٢.

(٣) سورة الحجر : ٣.

(٤) سورة الجاثية : ١٤.

(٥) سورة مريم : ٦٠، ٥٥.

(٦) وكذلك يقرؤها الكسائي. وقرأ الباقر بن الرقع، وانظر : السبعة ٤٠٧.

أحدهما : أن يُقال : لعلهُ قائلُ بمذهب المازنِي والفرَاء القائلين بأنَّ (يَفْعَل) مبنيٌّ لأنه فعل أمر، يعنى (افْعَلْ) لكن زيد فيه حرفُ المضارعة حكاية، فإذا قلت : مُرهُ يَحْفِرْهَا، أو قُلْ له يَفْعَلْ، بمعنى : قُلْ له افْعَلْ، وأتى بالباء لأن صاحب الفعل غائب، كما تقول : حَلَفَ زيدٌ لِيَخْرُجَنَّ، ولفظُ يمينه «لَاخْرُجَنَّ».

قال السيرافي : وقوَاهُ الزجَّاج، وإذا ساغ هذا فلا عتَبَ عليه.
والثاني : أنه لو سلَّم نفي الخلاف في المسألة. لكان له وجهٌ من التأويل يرجع به إلى ما اشتَرَط، وذلك بأن يقدَّر أن المعنى على : إن تَقُلْ له يَفْعَلْ، على قصد الجزاء. إمَّا من جهة تَغْلِيْب الظنِّ بأن الأول إذا وقع وقع الثاني، وإمَّا ثقةً بأن الأمر كذلك يكون. وهذا لا إشكال فيه في كلام العباد، وأما في كلام الله تعالى : فعلى أن يكون ذلك/ راجعاً إلى اعتقاد ٤٣٥ العباد[وطنيهم]^(١)، كما قال سيوييه في قول الله تعالى : (فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئَنَّا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى)^(٢).

وقد تقدَّم تقرير هذا المعنى، وبهذا التقرير يدخل كلُّ ما اعترض به تحت اشتراط الناظم، فلا يبقى إشكال.

وفي قوله : «والجزاء قد قُصِدَ» إشعارٌ بالجزم للفعل في الجواب، لأن الجزاء إنما يكون لشرطٍ تقدَّمه. ولا شك أن المعنى في الكلام مع الجزم على الشرط والجزاء.

وقد أشعر بذلك أيضا في البيت بعد هذا، فقولك: أَكْرَمَنِي أَكْرَمَكَ،

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبت من (س، ت).

(٢) سورة طه : ٤٤.

في معنى : **إِنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمَكَ**، **وَلَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمَ**، في معنى : **إِنْ لَا تَدْنُ مِنْهُ تَسْلَمَ**، **وَاللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا تَدْخُلْنَا الْجَنَّةَ**، في معنى : **إِنْ تَفْعَلْ ذَلِكَ يَكُنْ هَذَا**، وكذلك الاستفهام وغيره، فقولك : **أَيْنَ بَيْتُكَ أَزْرَكَ؟** في معنى : **إِنْ أَعْرِفْ مَوْضِعَ بَيْتِكَ أَزْرَكَ**، وقولك : **أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا تُكْرِمَ**، في معنى : **إِنْ تَنْزِلُ تُكْرِمَ**، ولا خلاف في هذا إلا أنهم اختلفوا في الجازم ماهو؟ فمنعهم مَنْ جَعَلَ الْجَزْمَ بِـ (إِنْ) مقدرة، كائنه قال : **إِنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمَكَ**، ثم وَضَعَ الْأَمْرَ مَوْضِعَ الشَّرْطِ.

ومنهم من جَعَلَ الْجَزْمَ بِنَفْسِ الْأَمْرِ، لِمَا تَضْمَنُ مِنْ معنى الشرط، وكلام سيبويه يَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ، وهو أظهر في الثاني، وإليه ذهب المؤلف، واختار ابنه الأول، والخطبُ في المسألة يسير، وكلاهما مُحْتَمَلٌ مِمَّا يُقَالُ بِهِ، فلا حاجة إلى الإكثار، وإنما كان هذا في غير الواجب، لأن الشرط غير واجب، فلا يقوم مقامه إلا غير واجب مثله، لأن الواجب بخلاف غير الواجب، فلا يصلح للقيام مقامه.

ولما كان النفي في التَّحْقِيقِ واجباً لم يَصْلَحْ أَنْ يَقُومَ مَقَامَ غَيْرِ الْوَاجِبِ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَحْتَمِلُ الصَّدْقَ وَالْكَذْبَ إِذَا قُلْتَ : **مَا تَأْتِينَا**، والشرط لا يَحْتَمِلُ ذلك.

وأيضاً إِذَا قَدَّرْتَ (إِنْ) في مَوْضِعِ (مَا تَأْتِينَا تُحَدِّثُنَا) فلا يَخْلُو أَنْ تَبْقَى النَفْيُ أَوَّلًا، فَإِنْ لَمْ تَبْقَ لَزِمَ أَنْ يَقُومَ مَا لَيْسَ فِيهِ حَرْفُ نَفْيٍ مَقَامَ مَا هُوَ فِيهِ، وذلك غير صحيح، كما يُذَكِّرُ فِي النِّهْيِ إِثْرَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. فَإِنْ قُلْتَ : **فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ النَفْيَ غَيْرُ وَاجِبٍ**، ولذلك نَصَبْتُ مَعَهُ بَعْدَ (الْفَاءِ) وَهَاهُنَا زَعَمْتُ أَنَّهُ وَاجِبٌ.

فالجواب : أن المنفى هناك بغير الواجب أنه غيرُ الخبرِ المُثَبِّتِ،
وهاهنا معناه أنه غيرُ الخبرِ مطلقاً.

فالحاصل أن الجزم بعد النفي مُمْتَنِعٌ، وهو مذهب البصريين.
وزهد الكوفيون إلى جوازه، ونُسِبَ إلى أبي القاسم الزجاجي القولُ
به من ظاهر كلامه في «الجُمْل» وهو مذهبُ مردودُ بما تقدم أنفاً، فلذلك
لم يعتبره الناظم. واعلم أن كلام الناظم يَشْمَلُ ما تقدّم، ممّا ينتصب بعد
(الفاء) وما سيأتى، فإن الترجي لم يتقدّم له ذِكْرٌ، كما تقدّم تفسيره،
وإنما ذكّره متأخراً عن هذا الموضع، وهو ممّا يَنْتَصِبُ معه الفعل بعد
(الفاء) فَيُنْجَزُ الفعل مع إسقاطها بمقتضى هذا / الإطلاق. فتقول : ٤٣٦
لَعَلِّي أَرَاكَ أُنْتَفِعُ بِكَ، وكذلك التمنيُّ نحو : لَيْتَ لِي مَالاً أُنْفِقُ مِنْهُ.

وممّا جاء من الجزم في التمنيِّ قول الشاعر^(١) :
لَعَلَّ التِّفَافَاتُ مِنْكَ نَحْوِي مُيَسَّرُ
يُمْلُ مِنْكَ بَعْدَ الْعُسْرِ لِلْيُسْرِ جَانِبًا

والكلام في جزمه على ما تقدم.

ثم لما كان النهي محتاجاً إلى ضَمِيمَةٍ في جَزْمِ جوابه أُرْدِفَ بالكلام
عليها فقال : «وَشَرَطُ جَزْمِ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعَ إِنْ قَبْلَ لَا»

يعنى أن الجزم إذا وقع بعد النهي فلا بد أن يكون ذلك الجزم بحيث
يصح أن يقع (إِنْ) في التقدير قبل (لَا) التي للنهي، فإذا استقام الكلام
صَحَّ الجزم.

(١) لم أجده .

فإذا قلت : لَاتَدْنُ من الأسد تَسَلَّمَ - صَحَّ الجزم هنا، لأنك إذا قَدَرْتَه بـ(إن) [قلت : إن لَاتَدْنُ من الأسد تَسَلَّمَ، وهذا الكلام صحيح، بخلاف ما لو قلت : لَاتَدْنُ من الأسد يَأْكُلُكَ، فهاهنا لا يصح الجزم، لأنك إذا قَدَرْتَه بـ(إن)]^(١) قبل (لا) لم يَسْتَقِم؛ إذ كنت تقول : إن لَاتَدْنُ من الأسد يَأْكُلُكَ. وهذا مُحَال لا يصح، من جهة أن عدم الدنو لا يكون سبباً في الأكل، وهذا معنى التَّخَالَف الذي نَبَّه عليه بقوله : «بُون تَخَالَف يَقَعُ»

يعنى من غير أن تقع مخالفة بين التقدير بالشرط والكلام الأول، فإذا حصل التخالف لم يصح الجزم، فينتقل إلى غيره، فيلزم الرفع هنا على الاستثناف.

وهذا الحكم في الجزم مُخَالَف لحكم النصب إذا قلت : لَاتَدْنُ من الأسد فَيَأْكُلُكَ؛ إذ المعنى فيه : إن تَدْنُ منه يَأْكُلُكَ، فلا يصح فيه الإتيان بـ(لا) بعد (إن) إذ يصير المعنى : إن لَاتَدْنُ منه يَأْكُلُكَ، وهذا محال.

وكذلك إن قلت : لَاتَدْنُ من الأسد فَتَسَلَّمَ، تقديره على الجزم : إن تَدْنُ منه تَسَلَّمَ، وهو غير صحيح، فلا بد من الرفع.

ومن هنا قال سيبويه^(٢) : وليس كل موضع تدخل فيه الفاء يَحْسُنُ فيه الجزاء. ألا ترى أنك تقول : مَا تَأْتِينَا^(٣) فَتَحَدِّثْنَا، والجزاء هنا مُحَال. وذلك بعد ما قرَّر أن قولك : لَاتَدْنُ من الأسد يَأْكُلُكَ - بالجزم - قبيح، يعنى غير جائز، وأنت إن رفعت فالكلام حسن، وكذلك إن أدخلت الفاء فَحَسَنَ.

(١) مابين القوسين ساقط من (ت).

(٢) الكتاب ٩٧/٣.

(٣) في الكتاب «ما تَأْتِينَا».

والفرقُ بينَ الموضوعين، حيثَ لزمَ في الجزمُ الإتيانُ بـ(لا) دونَ النصب، أنَ الجزمُ إنما يجوزُ في فعلٍ يصحُّ كونهُ جواباً لشرط، دَلُّ عليه فعلُ النهي، وفعلُ النهي منقًى في المعنى، فلا بُدَّ من تقدير فعل الشرط على موافقته فتقول : لا تَدْنُ من الأسد تَسَلِّمُ.

وأما النصب : فإنما يجوزُ في فعلٍ مسبَّب عن فعل قبل (الفاء) لاعتناؤه، لكنه نهى عنه طلباً لنفي السبب لانتفاء سببه، كما في قولك : لا تَدْنُ من الأسد فيأكلُك، فإن «الأكل» هنا أتى به مسبباً عن «الدنو» ونهى عنه، خوفاً من وقوع مسببه الذي هو «الأكل» بوقوعه.

فالجزم بعد النهي لازم لنفي ما قبله، والنصب بعده لازم لثبوت ما قبله. فهذه علَّة اشتراط صحة الإتيان بـ(لا) بعد (إن) في الجزم.

وقد ظهر أن الناظم ذهب في المسألة مذهب الإمام والبصريين.

وذهب الكسائي إلى جواز / التخالف بين التقدير والمقدّر، فتقول ٤٣٧ على مذهبه : لا تَدْنُ من الأسد يأكلُك، وتقديره بإسقاط (لا) كأنه قال : إن تَدْنُ منه يأكلُك. وقد احتج الكسائي بقول بعض العرب : لا تَسْأَلُونَا نُجِيبُكُمْ بما تَكْرَهُونَ.

وفي الحديث «أن بعض الصحابة قال في بعض المغازي : يارسول الله، لا تَشْرَفْ يُصِيبَكَ سَهْمٌ من سِهَامِهِمْ^(١)».

وروى أيضا : «مَنْ أَكَلَ من هذه الشجرة فلا يَقْرَبْ مسجدنا يُؤْذِنَا بريح الثوم^(٢)» بجزم «يؤْذِنَا».

(١) أخرجه البخاري في مناقب الأنصار ١٨، والمغازي ١٨، ومسلم في الجهاد ١٣٦.

(٢) أخرجه البخاري في الأذان ١٦٠، ومسلم في المساجد ٦٨، ٧٣، ٧٥، ٧٦ وأحمد في مسنده ٣٧٤، ١٨٦، ١٢/٣، ٢٦٦، ٢٦٤، ٢١، ١٢/٢.

والأكثر في الرواية على إثبات الياء، وجاء أيضا : «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»^(١).

وهذا الذي استدلَّ له به لَمْ يَنْقُصْ فيه إذا سَلَّمَ صحَّةُ الاستشهاد بالحديث في أحكام العربية، وهى طريقة المؤلف، لنُدُورِهِ، ولجواز أن يكون المجزوم ثانيًا بدلًا من المجزوم أولًا لا جوابًا، فالصحيح ما عليه البصريون، وهو كلام العرب. وقوله : «وَشَرَطُ» مبتدأ خبره «أَنْ تَضَعَ» و«إِنْ» مفعولٌ «تَضَعُ» و«دُونَ تَخَالُفٍ» متعلِّقٌ باسم فاعلٍ حالٍ من (إِنْ) أى حالةٌ كون (إِنْ) بلا مخالفة في ذلك الكلام المقدَّر.

وفي لفظه شىء، وذلك أنه جعل الشرطَ وَضَعَ (إِنْ) قبل (لا) ولم يتعرض لـ(لا) والشرط إنما هو أن توجد (لا) في التقدير، وكونها تُوضع (إِنْ) قبلها أو بعدها أمرٌ آخر.

قلو قال مثلا : أن تَضَعَ (لا) مع (إِنْ) لكان أصرَحَ في مقصوده، ولكن لَمَّا كان وضعُ (إِنْ) قبل (لا) لازماً لوجودها اكتفى بذلك لوضوح المعنى. والله أعلم. نَجَزَ الجزء المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه.

ويتلوهُ إن شاء الله تعالى : والأمر إن كان بغير فعل فلا.

وصلَّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

وكان الفراغ منه يوم الخميس المبارك تاسع عشر شهر رجب الفرد سنة اثنين وستين وثمانمائة من الهجرة النبوية، على ساكنها أفضل الصلاة والتسليم.

(١) أخرجه البخاري في العلم ٤٢، والحج ١٣٢، والمغازي ٧٧، والأضاحي ٥، والأدب ٩٥، والحيود ٩، والفتن ٨، والتوحيد ٢٤
ومسلم في الإيمان ١١٨ - ١٢٠، والقسامة ٢٩، والفتن ٥٠.

تَنْصِبُ جَوَابَهُ وَجَزَمَهُ أَقْبَلًا

لما قدم أن الأمر يَنْصِبُ بعده الجواب إذا كان مَحْضًا، وكان كل مايدلُّ على الأمر المَحْضُ داخلا فيه، فدخل عليه ثُمَّ أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ كُلُّهَا، إذ هي تدل على الأمر دلالة مَحْضَةٍ، لا بالتأويل ولا بغير الوضع الأصلي - أراد أن يُخرج ذلك، وَيَخُصُّ مواضع النصب، وَيَبَيِّنُ أن أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ لايجري فيها ذلك الحكم، الذي هو النصب بعد الفاء.

وأيضا لَمَّا كان مايدل على الأمر، وكانت دلالته غير مَحْضَةٍ، خارجًا عن أن يَنْصِبَ معربا بعد الفاء، بماقيد به هناك - أراد أن ينص هنا على أن الجزم جائز فيه، وإن لم يَجْزُ النصب، فقال : «وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بَغِيرِ أَفْعَلَ» إلى آخره.

يعني أن الأمر إذا أتى في الكلام بصيغة غير صيغة الفعل المخصوص بالأمر - فلا يجوز النصب معه بعد الفاء، سواء كانت تلك الصيغة - للأمر في الأصل أولًا، ويجوز الجزم إذا سقطت الفاء، وقُصد معنى الجواب كما تقدم.

وقد تقدم أن صيغة (أَفْعَلَ) يَنْتَصِبُ معها الفعل بعد الفاء، فلذلك لم يذكره.

وقد ضَمَّ هذا الكلام من أنواع الصيغ الدالة على الأمر ثلاثة :

أحدهما : اسمُ الفعل، سواء كان على وزن (فَعَالٍ) أو على غير ذلك.
فأما ما جاء على (فَعَالٍ) فقولك : نَزَالَ أَكْرِمَكَ، وَمَنَاعَ زَيْدًا مِنَ الشَّرِّ تَوَجَّرَ عليه، وَتَرَكَ زَيْدًا يَخْرُجُ، ونحو ذلك، فَتَجْزَمُ بقصد الجواب، والجزم على ماتقدم.
ولايَسْوُغُ النصب بعد الفاء، فلا تقول : نَزَالَ فَأَكْرِمَكَ، ولا مَنَاعَ زَيْدًا فَتَوَجَّرَ عليه. وأجاز ذلك الكسائيُّ من أهل الكوفة، وابنُ جُنَيٍّْ من أهل البصرة،

ذَكَرَ ذَلِكَ فِي «الْخَصَائِصِ»^(١) وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ بَعْضُ الْمَتَأَخِّرِينَ كَابْنِ عَصْفُورٍ، اعْتِبَارًا بِالِاشْتِقَاقِ فِيهِ، فَإِنَّهُ يَتَأَثَّرُ بِسَبَبِهِ أَنْ يُبْنَى مِنْهُ الْمَصْدَرُ كَالْفِعْلِ، فَكَمَا تَقُولُ فِي تَقْدِيرِ (أَنْزَلَ أَكْرِمَكَ) : لِيَكُنْ مِنْكَ نَزُولٌ فَإِكْرَامٌ مِنِّي، كَذَلِكَ تَقُولُ فِي (نَزَالَ) لِإِفْرَاقِ بَيْنِ التَّقْدِيرَيْنِ فِي الْفِعْلِ وَاسْمِ الْفِعْلِ.

وَرَدَّ عَلَيْهِ ابْنُ الْمُؤَلَّفِ فِي «التَّكْمِلَةِ»^(٢) بَأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَوْنِ (نَزَالَ) وَشَبِيهِهِ مُشْتَقًّا مِنَ الْمَصْدَرِ مَا يُصَحِّحُ تَأْوِيلَهُ بِالْمَصْدَرِ، لِأَنَّ الْمَصْحُوحَ لِلنَّصَبِ فِي الْفِعْلِ هُوَ صَحَّةُ تَأْوِيلِهِ بِالْمَصْدَرِ، مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ يَصِحُّ / أَنْ يَقَعَ صِلَةٌ لـ(أَنْ) مُؤَوَّلًا بِالْمَصْدَرِ، حَتَّى يَصِحَّ : أَنْ يُعْطَفَ عَلَيْهِ بِالْفَاءِ، وَكَذَا فِي الْفِعْلِ سَائِغٌ إِذَا قُلْتَ : لِيَكُنْ مِنْكَ أَنْ تَقُومَ فَتُكْرِمَ، فِي تَقْدِيرِ : قُمْ فَتُكْرِمَ، بِخِلَافِ اسْمِ الْفِعْلِ الْمَشْتَقِّ مِنَ الْمَصْدَرِ، فَإِنَّهُ لَا يَقَعُ فِي صِلَةٍ (أَنْ) وَلَا يَقْدَرُ بِالْمَصْدَرِ، وَلَيْسَ بِمَصْدَرٍ فِي نَفْسِهِ، فَبَانَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا.

(١) قَالَ ابْنُ جَنِّي (٤٩/٣) : «فَمَاذَا دَرَاكَ وَنَزَالَ وَنَظَّارٌ فَلَا أَنْكَرَ النَّصَبِ عَلَى الْجَوَابِ بَعْدَهُ، فَاقُولُ: دَرَاكَ زَيْدًا فَتَنْظَرُ بِهِ، وَنَزَالَ إِلَى الْمَوْتِ فَتَكْسِبُ الذِّكْرَ الشَّرِيفَ بِهِ، لِأَنَّهُ، وَإِنْ لَمْ يَتَصَرَّفْ، فَإِنَّهُ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ، أَلَا تَرَاكَ تَقُولُ : أَنْتَ سَائِرٌ فَاتَّبِعْكَ، فَتَقْضِبُ مِنْ لَفْظِ اسْمِ الْفَاعِلِ مَعْنَى الْمَصْدَرِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعْلًا، كَمَا قَالَ الْآخَرُ :

إِذَا نَهَى السَّفِيهَ جَرَى إِلَيْهِ وَخَالَفَ وَالسَّفِيهَ إِلَى خِلَافِ

فَاسْتَنْبَطَ مِنَ السَّفِيهِ مَعْنَى السَّفَهَةِ. فَكَذَلِكَ يَنْتَزِعُ مِنْ لَفْظِ (دَرَاكَ) مَعْنَى الْمَصْدَرِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعْلًا

أهـ

(٢) التَّكْمِلَةُ عَلَى شَرْحِ «التَّسْهِيلِ» [وَرَقَّةٌ ٢٣١ - ب].

وأما ما جاء على غير (فَعَالٍ) فنحو : صَنَ أَكْلُكُمْ، وَمَهْ تَكْرَمُ، وَرُوَيْدَ أَحْسَنُ إِلَيْكَ، وأنشد ثابتٌ في «دلائله»^(١) قولَ الشاعر^(٢) :

رُوَيْدَ تَصَاهَلُ بِالْعِرَاقِ جِيَانَنَا

كَأَنَّكَ بِالضَحَّاكِ قَدْ قَامَ نَادِيَهُ

ومنه أيضا : عَلَيكَ زَيْدُ أَكْرَمِكَ، وَنُونُكَ عَمْرُأُ أَحْسَنُ إِلَيْكَ، وَمَكَانُكَ تَحْمَدُ رَأْيِكَ، ومنه قول الشاعر^(٣) :

وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَّأَتْ وَجَشَأَتْ

مَكَانُكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

وكذلك ما أشبه هذا من أسماء الأفعال.

ولا يجوز النصب كما قال، لا يَسُوغُ التَّوِيلُ بالمصدر، لأنها غيرُ مشتقة، ولا صالحةٌ لأن تقع في صلة (أَنْ) ولا أَنْ يُقَدَّرُ منها ما يصح فيه ذلك، حتى يصح العطفُ إذا كان النصب راجعا إلى عطف مَصْدَرٍ على مَصْدَرٍ، قال الفارسي :

وليس العطف بالفاء في هذا كالجواب، فيجوز لقائل أن يقول : يجوز أن يُجَابَ بالفاء كما جاز أن يُجَابَ بجوابٍ مَجْزُومٍ، لأنَّ الجواب المجزوم ليس

(١) هو أبو القاسم ثابت بن حزم بن عبد الرحمن السرقسطي الحافظ. كان عالما بصيرا بالحديث والفقه والنحو والغريب والشعر (ت ٣١٣هـ)

أكمل كتاب «الدلائل» في شرح الحديث، الذي ألفه ابنه محمد قاسم بن ثابت بن حزم السرقسطي (ت ٣٠٢هـ) ومات قبل أن يكمله.

وانظر : بغية الوعاة ٢/٢٥٢، ١/٤٨٠.

(٢) البيت في اللسان (رود) وجمهرة الأمثال ١/٤٨٣، ٤٨٩، دون نسبة.

(٣) الخصائص ٣/٣٥، وابن يعميش ٤/٧٤، والمغني ٣/٢٠٣، والعيني ٤/٤١٥، والتصريح ٢/٣٤٣، والهمع ٤/١٢٦، والدرر ٢/٩، والأشموني ٢/٣١٢، واللسان (جشأ) والبيت لعمرو بن الإطنابة. يتحدث عن نفسه. وجشأت : نهضت وارتفعت من شدة الفزع والحزن. وكذلك : جاشت.

بمعطوفٍ فيقتضى أن يكون المعطوف عليه مثله، فلهذا أجاز : صَـ يَكُنْ خَيْرًا لك، وَحَسْبُكَ يَنْمُ النَّاسُ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : ائْتِنِي أَتَكَ، جاز وإن كان الأول مبنيًا والثاني معريًا، لأنه ليس بمعطوف، ولو كان أراد العطف لم يجز : زُرْنِي أُرْكَ. وقد أجاز ذلك الكسائي، فيجوز عنده أن تقول : عَلَيْكَ زِيدًا فَأَكْرِمَكَ، وَصَـ فَأُكَلِّمَكَ، وهو مرئود بالقياس المتقدم آنفًا، وبعدم السماع فيه، فلا يُلْتَفَتُ إليه.

والنوع الثاني : من الأنواع الدالة على الأمر بلفظ الخبر، وهو على وجهين :

أحدهما : أن يكون دعاء، والآخر : أن لا^(١). والدعاء عند النحويين يُطلقون عليه لفظ الأمر، لأن صيغته كذلك.

فأما الدعاء بلفظ الخبر فكقولك : غَفَرَ اللَّهُ لَكَ يَدْخُلُكَ الْجَنَّةَ، وَأَكْرَمَكَ لَأَيُّهَا سَيِّدُكَ، ونحو ذلك.

قال ابن الضائع : وَيَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى، يَعْنِي مَجْرَى (حَسْبُكَ يَنْمُ النَّاسُ) ونحوه في الدعاء قولك : غَفَرَ اللَّهُ لِي أَنْجُ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ، أَيْ. إِنْ غَفَرَ اللَّهُ لِي نَجَوْتُ، فهذا معناه معنى (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي أَنْجُ) لكنه جاء مَجْئَ لَفْظِ الْإِخْبَارِ بِالْغُفْرَانِ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ، فَصَحَّ الْجَزْمُ، لِأَن مَعْنَى الشَّرْطِ فِيهِ صَحِيحٌ، وَلَا يَصِحُّ النَّصْبُ، فَلَا تَقُولُ : غَفَرَ اللَّهُ لَكَ فَيَدْخُلَكَ الْجَنَّةَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ وَجْهُ ذَلِكَ. وَأَجَازَهُ الْفَرَاءُ وَالْكَسَائِيُّ، وَلَيْسَ لِهَما فِي ذَلِكَ سَمَاعٌ يُسْتَنْدُ إِلَيْهِ، وَلَا قِيَاسٌ يُعَوَّلُ عَلَيْهِ.

(١) يعني ألا يكون دعاء.

وأما غير الدعاء فمنه قولك : حَسْبُكَ يَنْمُ الناسُ^(١)، أى اكْتَفَى يَنْمُ الناسُ، وقالوا : اتَّقَى اللهَ امرؤُ فَعَلَ خَيْرًا يُكَبُّ عَلَيْهِ^(٢)، معناه : لِيَتَّقَى، ومنه قوله تعالى : {يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ}^(٣)، الآية : بعد قوله : {تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ}^(٤).

قال الزجاج : هو جوابُ لـ(تُؤْمِنُونَ) أى إن تُؤْمِنُوا يَغْفِرْ لَكُمْ، وهو خبر معناه الأمر، والدليل عليه قراءة ابن مسعود : {آمِنُوا وَجَاهِدُوا}^(٥) وفي الآية مَحْمَلٌ آخر.

ولا يجوز أن تَنْصَبَ بعد الفاء، فتقول : حَسْبُكَ فَيَنْمَ الناسُ، ونحو ذلك، والعلَّةُ في المنع عند ابن المؤلف^(٦) ما تَقَدَّمَ في اسم الفعل، من عدم صحة تقديره بالمصدر، لأن الجملة الاسميَّة أو الفعلية لا يصح أن تَتَقَدَّرَ بالمصدر، ولا تقع صلة لـ(أن) فلا يصح أن يَنْتَصِبَ بعدها شيء.

والنوع الثالث : التَّحْذِيرُ والإِغْرَاءُ ونحوهما، نحو : إِيَّاكَ وَزَيْدًا تَسْلَمُ مِنْهُ، وَأَخَاكَ أَخَاكَ تَقْوَى بِهِ، وهذا أوَّلَى في الجزم من قولك : حَسْبُكَ يَنْمُ الناسُ، لأنَّ باب «التَّحْذِيرُ والإِغْرَاءُ» قام فيه المفعول مَقَامَ الفِعْلِ، فهو مَقْدَرٌ كَأَنَّهُ مَنْطُوقٌ بِهِ، و«حَسْبُكَ» لَفْظٌ خَبَرِيٌّ يُعْطَى معنى فعل الأمر، ولادلالة له على لفظه، فكان أبعدَ

(١) من أمثلة سيبويه في الكتاب ١٠٠/٣.

(٢) من أمثلة الكتاب أيضا ١٠٠/٣، ٥٠٤، وروايته «وفعل» بالواو.

(٣) سورة الصف : ١٢.

(٤) سورة الصف : ١١.

(٥) البحر المحيط ٢٦٣/٨.

(٦) ص.. وانظر : التكملة على شرح التسهيل [ورقة ٢٣١ - ب].

منه، إلا أنهم لَازِمُوا هنا تقديرَ الفعل^(١) وعدمَ اللفظ به، فصار الأمر بغير (فَعَلَ) كما في (تَوَكَّلْ، وَعَلَيْكَ) وعلى ما اقتضاه كلام الناظم هنا لايقال : إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ فَتَسَلَّمْ^(٢) وَلَا أَخَاكَ أَخَاكَ فَتَقَوَّى به، لأنه شبيه بأسماء الأفعال في لزوم إقامته مقام الفعل.

ومن هذا الباب ما قام من المصادر مقام أفعال الأمر لزوماً، كضرباً زيداً يَتَأَدَّبُ، ولا يقال : فَيَتَأَدَّبُ.

وهذا كُلُّهُ إنما أُتيتُ به على ما يَحْتَمِلُهُ كلامه، وما يُسَوِّغُهُ القياس، ولم أرَ فيه نصّاً فانظر فيه. ووجه امتناع النصب ماتقدم من تعذر تقدير الكلام بالمصدر، وعدم تَأْتِي جَعْلِهِ صلةً (أَلْ).
وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نُصِبَ

كَتَنَصِبِ مَا إِلَى التَّمَنَّى يَنْتَسِبِ

هذا تمامُ الكلام في الجواب بالفاء، وهو ما لم يدخل له تحت العَقْد المتقدم، لأن (الرَّجَاءَ) ليس بطلب، كما كان الاستفهامُ والعَرَضُ والتَحْضِيضُ ونحوها طلباً، وكذلك (التَّمَنَّى) لأنَّ الطلب إنما هو ما أُعْطِيَ معنى (افْعَلْ) فالاستفهامُ والعَرَضُ وغيرُهُما فيها معنى (افْعَلْ) فقولك : هَلْ قَامَ زَيْدٌ؟ في معنى : أَخْبِرْنِي عن قيام زيدٍ، وكذلك : أَلَا قُمْتَ، وهَلْأَ قُمْتَ، في معنى (قُمْ) بخلاف الرَّجَاءِ والتَّمَنَّى.

وقد جعل ابنُ الناظم^(٣) (التَّمَنَّى) داخلاً تحت الطلب، فهو عنده

(١) في (ت) «الزموا هنا تقديم الفعل» وهو تحريف.

(٢) في (ت) «إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ».

(٣) انظر : شرح ابن الناظم : ٦٧٧.

قسمُ سابعٌ من أقسامه. وقد يُشعر بذلك قولُ الناظم : «كَتَّصِبَ مَا إِلَى التَّمْنَى
يَنْتَسِبُ» فأتى به في مساق المقرّر الحكم، حيث جعله مشبهاً به.

فإن أراد الناظم هذا فهو بعيدٌ، لبُعد الطلب في التقدير من معنى التمنى.
ألا ترى أنه لا يستلزم حضورَ مخاطبٍ كالترجى، بخلاف الاستفهام وغيره مما
تقدم، فالتمنى والترجى من باب واحد، والفرق بينهما أن الرجاء إنما يكون في
الممكن، كقوك : لعلّى أحجّ، ولعلّى أكرمك، والتمنى يكون في الممكن وغير
الممكن، نحو : ليت لي ما لا أنفقُ منه، و^(١):

لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرًا

لَانَرَى فِيهِ عَرِيبًا

فأخبر الناظم - رحمه الله - أن الفعل يَنْتَصِبُ بعد الفاء في الرجاء،
فتقول في الرجاء : لعلّ لي ما لا أنفقُ منه، وقرأ حفص عن عاصم : {لَعَلّٰى أَبْلُغُ
الْأَسْبَابَ. أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلٰهِ مُوسَى} ^(٢) بنصب (أَطَّلِعَ) ^(٣) وقرأ
عاصم أيضًا : {وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهٗ يَزَكُّى. أَوْ يَذْكُرُ فِتْنَتَهُ الذُّكْرٰى} ^(٤) بنصب

(١) سيبويه ٣٥٨/٢، والمقتضب ٩٨/٣، والمنصف ٦٠٢/٣، وابن يعيش ١٠٧، ٧٥/٣، والخزانة
٢٢٢/٥، وديوان عمر بن أبى ربيعة ٤٣١

والبيت لعمر بن أبى ربيعة أو للعرجى. ويَعْدَهُ :

ليس إِيَّاي وإِيَّاكَ ولا نخشى رقبيا

وعَرِيبٌ : أحد، فعيل بمعنى مفعول، ومعناه : أى متكلم يخبر عنا، ويعرب عن حالنا، وهى من
الألفاظ التى لايتكلم بها إلا فى التثنية، ومن أمثالهم : ما بها عريب، يقول لمحبوبته : ليت هذا الليل
الذى نجتعم فيه طويل كالشهر، لانبصر فيه أحدا سوانا، ولانخاف فيه رقبيا.

(٢) سورة غافر : ٣٦، ٣٧.

(٣) وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم (فَأَطَّلِعُ) رفعا.

وانظر : السبعة : ٥٧٠.

(٤) سورة عبس : ٤، ٣.

(فَتَنْفَعُهُ^(١)) وذلك كله على جواب (لَعَلَّ) ومعناها الترجي.

وأنشد الفراء^(٢):

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْدُولَاتِهَا
يُدْلِلُنَا اللَّمَّةُ مِنْ لَمَاتِهَا
فَيَسْتَرِيحُ الْقَلْبُ مِنْ زَفَرَاتِهَا

بنصب «يَسْتَرِيحُ»

والنصب بعدها ليس بكثير، لم يَطْرُدْ في الكلام أن يقال : لَعَلَّكَ تَأْتِينَا
فَتَحْدُثُنَا، ولكنه قد جاء في الكلام الفصيح الذي هو القرآن، فلا يقال : إنه
ممتنع.

وقد حكى ابنُ المؤلف في «التكملة»^(٣) عن البصريين أنهم يَمْنَعُونَ النصب
بعد (الرُّجَاء) لأنه في حكم الواجب، وحكى جوازَه عن الكوفيين، بناءً على كَوْنِ
«لَعَلَّ» تَأْتِي للاستفهام وللشك فيُجَابُ في الوجهين. ومن أمثلتهم : لَعَلَّى سَاحِجٌ
فَأُزَوِّرَكَ. والاستفهام بـ(لَعَلَّ) غير معروف عند البصريين. وقد استدلل المؤلف على

(١) قرأ الباقر بالرفع. وانظر السبعة ٦٧٢.

(٢) معاني القرآن ٩/٣، ٢٢٥، والخصائص ٣١٦/١، والإنصاف ٢٢٠، وشرح شواهد الشافعية ١٢٩،
والغنى ١٥٥، والعيني ٢٩٦/٤، والتصريح ٢/٢، والأشعرى ٣١٢/٣، واللسان (لم) ويروى
«تدلينا» و«تدني لنا» و«فتستريح النفس»

وصروف الدهر : نوابه وحدثاته. والنولات : جمع دولة - بضم الدال - وهو مايتداول، من مال أو
ملك أو سنن، ويتغير ويتبدل، فيكون لقوم دون قوم. ويدلنا : من الدولة - بفتح الدال - وهي
الانتقال من حال الشدة إلى حال الرخاء. واللمة : اللقاء اليسير.

والزفرة : إخراج النفس بعد مده. وتجمع على (زفرات) بتحريك الفاء، وأسكنت في الشعر للضرورة.

(٣) تكملة ابن الناطم على شرح التسهيل [لوحه ٢٢٠ - ١].

ثبوته بقوله عليه السلام: «لَعَلَّنَا أُعْجَلْنَاكَ»^(١) ويقول: {وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلُّهُ
يَزْكِي} ^(٢) ولا حجة في شيء من ذلك.

/ والصحيح أنها محمولة على التمني في نصب الجواب، لأن التمني
والترجي متقاربان في المعنى، فكانهم أَشْرَبُوا (لَعَلُّ) معنى (لَيْتَ) فنصبوا،
وكذلك قال الجزولي^(٣): وَأَشْرَبَهَا معنى (لَيْتَ) من قرأ (فَاطِلَع) ^(٤) نصباً.

وإلى هذا أشار الناظم بقوله: «كَنَصَبٍ مَا إِلَى التَّمْنَى يَنْتَسِبُ» أى
نُصِبَ عَلَى حَدِّ نَصَبٍ مَا انْتَسَبَ إِلَى التَّمْنَى، لتقارب مَعْنِيَّيْهِمَا.

ولمَّا كَانَ النصب في الترجي عنده ثابتاً نَبَّهَ عليه، وعلى أنه من
كلام العرب، بقوله: «وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نَصَبٌ» وأنه مثل التمني،
فلا بدُّ من القول بقياسه، كما يقوله الكوفيون، خلافاً للبصريين على
ما حكى ابنه عنهم، لكن ليس على ما يتأوله الكوفيون، بل على ما يتأوله
البصريون.

وقوله: «بَعْدَ الْفَاءِ قَيْدٌ لِلنَّصَبِ بَعْدَ «الرَّجَاءِ» وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ مُقْتَصَرٌ
بِهِ عَلَى مَا بَعْدَ الْفَاءِ، فَإِذَا لَمْ يَدْخُلْ مَا بَعْدَ الْوَائِي فِي هَذَا الْحُكْمِ، فَلَا يُقَالُ:
لَعَلِّي أَحْبُّ وَأَزْوَرُّ.

وذلك غير مستقيم، لأن النحويين المتأخرين من البصريين يُجيزون
ذلك مطلقاً.

(١) أخرجه البخاري في «كتاب الوضوء» باب ٣٤ [فتح الباري ٢٨٤/١] رقم (١٨٠) ومسلم في :
الحيض ٨٣، وأحمد في ٢١/٣، ٢٦.

(٢) سورة عيس : ٣.

(٣) الجزولي.

(٤) سورة غافر : ٢٧، وهذه القراءة لحفص عن عاصم، كما تقدم.

والجوابُ بالفاء والواو في الأجوبة الثمانية صحيحٌ سائغٌ عندهم، ولم يَسْتَنْوُوا تَرْجِيًّا ولا غيره.

والجواب عن هذا أن ذِكْرَ الفاء ليس بَقَيْدٍ يُخْرِجُ الواو، بل ذَكَرَهَا لِيُحَقِّقَهَا بما تَقَدَّمَ من النفي والطلب. والناظم قد تقدم له أن الواو كالفاء في وقوعها جواباً إذا كانت بمعنى (مَعَ) يعنى حيثما وقعت، ومن مواقعها الرجاء والتمنى، فلا بُدَّ أن تقع الواو فيهما فتقول إذن: لَعَلِّي أَحْجُ وَأُزَوِّجُ، على معنى: لَعَلِّي يَجْتَمِعُ لي حَجٌّ وزيارةٌ لك، وهذا ظاهر.

وقوله: «كَتَبْتُ مَا إِلَى التَّمَنَّى يَنْتَسِبُ» أى أن الفعل بعد الفاء إذا كان منتسباً إلى التمني، أى واقعاً جواباً له، لأنه إذا وقع جواباً انتسب له، فقل: جواب التمني، فإنه ينتصب أيضاً، لأن الكلام مع التمني غير واجب، فاستوى في ذلك مع الاستفهام والدعاء ونحوهما، فتقول: لَيْتَ لي مَالاً فَأَنْفَقَ منه، ومنه قوله تعالى: {يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً} ^(١). وتقول في الواو إذا وقعت جواباً: لَيْتَ لي مَالاً وَأَنْفَقَ منه، ومنه قراءة حفص وحمزة: {فَقَالُوا يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا نَكُذِّبُ بَايَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ} ^(٢) بنصب «نُكْذِبُ» و«نَكُونُ» ^(٣) على جواب التمني، أى ياليتنا يَجْتَمِعُ لنا هذا وهذا، وقرأ ابن عامر ^(٤) بنصب «نَكُونُ» على الجواب، ورفع «نُكْذِبُ» عطفاً على «نُرَدُّ»/ ولم يذكر هاهنا كونَ ما بعد الفاء جواباً في القصد، لذكر ذلك فيما تقدم، فلم يحتج إلى إعادته لأنه معلوم.

(١) سورة النساء: ٧٣.

(٢) سورة الأنعام: ٢٧.

(٣) وقرأ الباقون بالرفع فيهما. وانظر السبعة ٢٥٥.

(٤) المرجع السابق: ٢٥٥.

و«ما» في قوله : «مَا إِلَى التَّمَنَّى» موصولة، وهى واقعة على الفعل الواقع جواباً. بعد الفاء.

وَأَنَّ عَلَى اسْمِ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفَ

تَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذَفٌ هَذَا هُوَ الْمَوْضِعُ الثَّانِي مِنَ الْمَوْضِعِينَ الَّذِينَ يَجُوزُ فِيهِمَا إِظْهَارُ (أَنْ) وَإِضْمَارُهَا، وَذَلِكَ إِذَا عُطِفَ الْفِعْلُ عَلَى الْاسْمِ الْخَالِصِ. يعنى أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا عُطِفَ عَلَى اسْمِ خَالِصٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ الْفِعْلَ يَنْتَسِبُ بـ(أَنْ) ثَابِتَةً غَيْرَ مُحذوفة، أَوْ مُحذوفةً غَيْرَ ثَابِتَةٍ، لَكِنْ قَوْلُهُ: «الْخَالِصُ» يُمَكِّنُ أَنْ يَفْسَّرَ بِأَحَدِ وَجْهَيْنِ :

أحدهما أَنْ يُرِيدَ بِهِ مَا أَرَادَ النَحْوِيُّونَ بِقَوْلِهِمْ : الْاسْمُ الصَّرِيحُ، أَيْ غَيْرُ الْمُؤَوَّلِ، وَمَتَلَّوْا ذَلِكَ بِنَحْوِ قَوْلِكَ : أَعْجَبَنِي قِرَاعَتُكَ وَتَفْهَمَ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : وَأَنْ تَفْهَمَ. وَمِنهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا)^(١) عَلَى قِرَاءَةِ النَّصْبِ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ مِنْ عَدَا نَافِعًا مِنَ السَّبْعَةِ^(٢). وَأَنْشُدَ سَيِّبِيهِ قَوْلَ الشَّاعِرِ، وَهُوَ لَمَيْسُونُ بِنْتُ بَحْدَلِ الْكَلَابِيَّةِ^(٣):

(١) سورة الشورى : ٥١.

(٢) انظر : السبعة : ٥٨٢.

(٣) الكتاب ٤٥/٣، والمقتضب ٢٧/٢، والمحاسب ٢٢٦/١، وأمالى ابن الشجري ٢٨٠/١، وابن يعيش ٢٥/٧، والخزانة ٥٠٣/٨، ٥٧٤، والمغنى ٢٦٧، ٢٨٢، ٣٦١، ٤٧٩، ٥٥١، والعيني ٣٩٧/٤، والتصريح ٢٤٤/٢، والهمع ١٤١/٤، والدرر ١٠/٢، والأشمونى ٣١٣/٣

والعبادة : جبة الصوف. وتقرعني : تبرد، وهو كناية عن السرور والرضا. والشفوف : جمع شَفٍ، بالكسر، وهو الثوب الرقيق يصف الجسد.

وكانت ميسون زوج معاوية بن أبي سفيان، وأم ابنه يزيد، وكانت بدوية، فلما تسرى معاوية عليها ضاق صدرها، فعذلها على ذلك قائلاً لها : أنت في ملك عظيم، ماتدين قبره، وكنت قبل اليوم في العباة، فقالت هذا البيت، وهو ضمن قصيدة قوامها تسعة أبيات، أوردها البغدادى في الخزانة. ومعنى البيت أن ليس العباة مع قرة العين، وصفاء العيش أحبُّ إلى من لبس الحرير مع نكد العيش.

لَلْبَسِ عِبَاءَةً وَتَقَرُّ عَيْنِي

أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

ولا يختص هذا العطف بالواو، بل يجوز في غيرها أيضا، ولذلك لم يقيد ذلك الناطم، فيدخل فيه العطف (أو) كما في الآية المذكورة، والعطف بـ(ثم) نحو قوله^(١):

إِنِّي وَقَتْلِي سَلِيمًا ثُمَّ أَعْقِلُهُ

كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتْ الْبَقَرُ

وبغير ذلك.

وقوله : «عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ» أعم من أن يكون ذلك الاسم مصدراً أو غيره، فالمصدر كما تقدم، وغير المصدر نحو قوله، وهو كَعَبُ الْغَنَوِيِّ، أنشده سيبويه^(٢):

وَمَا أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي

وَيَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلٍ

جَعَلَ «وَيَغْضَبُ» معطوفاً على «الشَّيْءِ» أي ما أنا بقَوْلٍ للشَّيْءِ: غيرُ نافع،

(١) العيني ٣٩٩/٤، والتصريح ٢٤٤/٢، والهمع ١٤١/٤، والدرر ١١/٢، والأشمونى ٣١٤/٣، واللسان (عيف) ويرى «كَلْبِيًّا» و«سَلِيكًا» والآخرى هي المشهورة لدى الناس.

والبيت لأنس بن مدركة الخثعمي. وسَلَمٌ أو كَلِبٌ أو سَلِيكٌ : اسم رجل. وأعقله : أودى ديتة، من العقل، وهو الدية. وعَافَ الشَّيْءَ يعافه : كرهه فلم يشربه طعاماً أو شرباً. والمعنى أم مثلي ومثلي قتلي لسليم ودع ديتة كمثل الثور، إذا امتنعت البقر من شروعيها وعجز البيت مثل سائر، يضرب للرجل يؤخذ بذنب غيره.

(٢) الكتاب ٤٦/٣، والمقتضب ١٩/٢، والمنصف ٥٢/٣، وابن يعيش ٣٦/٧، والخزانة ٥٦٩/٨، والأصمعيات ٧٦

ومعناه : لست بقَوْلٍ بشيء يؤدى إلى غضب صاحبي، ولا ينفعى.

وَلَا نَ يَغْضَبُ، أَى للسبب المؤدى إلى الغَضَب، وقال الآخر^(١):

وَلَوْلَا رِجَالُ مَنْ رِزَامُ أَعَزَّةُ

وَأَلْ سُبَيْعٍ أَوْ أَسْوَعَكَ عَلَقَمَا

ومثال إظهار (أَنْ) في هذا قول الشاعر^(٢):

أَبَتْ الرُّوَادِفُ وَالتُّدَيْ لِقُمْصِهَا

مَسَّ البُطُونِ وَأَنْ تَمَسَّ ظَهْرًا

وإنما لَزِمَتْ (أَنْ) هنا لأجل المُشَاكَلَةِ، من حيث كَانَ الفعل لَا يُعْطَفُ عَلَى الاسمِ إِلَّا إِذَا كَانَ الاسمُ مُشَاكِلاً للفعل، كاسمِ الفاعل ونحوه، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُشَاكِلاً فَلَا يَدُ مِنْ رَدِّ الفعلِ إِلَى الاسمِ، وَذلكَ مَعَ تَقْدِيرِ (أَنْ).

وإنما / جاز إظهارها لأنها إذا ظهرت مع الفعل كالاسم الصريح، ولذلك يُطْلَقُ سِيبَوِيهِ^(٣) عَلَى (أَنْ) أَنَّهَا اسمٌ، لَمَّا كَانَتْ فِي تَقْدِيرِهِ، فَنَاسَبَتْ لِذلكَ المَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَهُوَ الاسمُ الصَّرِيحُ المَتَقَدِّمُ، فَجَازَ الإِظْهَارُ لِذلكَ، وَفَارَقَ بِذلكَ بَابَ (مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا) وَهُوَ المَتَحَرِّزُ مِنْهُ عَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ، لِأَنَّ المَعْطُوفَ عَلَيْهِ لَيْسَ بِصَّرِيحٍ، فَلَوْ أَظْهَرَ لَمْ يَكُنْ فِي اللَّفْظِ مَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ، فَامْتَنَعَ.

وَمِنْ هَذَا تَحَرُّزُ بِقَوْلِهِ : «عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ» لِأَنَّ المَصْدَرَ فِي (مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا) غَيْرُ خَالِصٍ^(٤)، بَلْ هُوَ مُقَدَّرٌ تَقْدِيرًا مَعْنَوِيًّا، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَظْهَرَ (أَنْ)

(١) سيبويه ٥٠/٣، والمحاسب ٣٢٦/١، والعيني ٤١١/٤، ١١٧/٤، ١٤٢، والتصريح ٢٤٤/٢؛ والأشعموني ٢٩٦/٣، واللسان (وزم) والمفضليات ٦٦ والبيت للحصين بن الحمام المري، ويده :

لأقسمت لانتفك مني محاربا على آلة حديد، حتم، تنذما

(٢) قائله عمر بن أبي ربيعة، ديوانه، ص ٤٩٢ (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد) .

(٣) انظر: الكتاب ٢٢٨/٤.

(٤) في الأصل «غير صالح» وهو تحريف.

تَقْدُمُ ذِكْرُهُ عِنْدَ ذِكْرِ الْأَجْوِيَةِ.

والوجه الثاني : أن يكون معنى «الاسم الخالص» الذي لم يُشَبَّه بالفعل، فكأنَّه خالِصُ الاسميَّةِ، وعلى هذا حَمَلَهُ ابْنُ النَّاظِمِ، ومثاله ماتقدم، قال : فلو كان المعطوف عليه وصفاً شَبَّهَها بالفعل لم يَجُزْ نَصْبُ الفعلِ المعطوفِ على ذلك الوصف، كما قد نَبَّهَ عليه بقوله : «عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ» أى غير مقصودٍ به معنى الفعل^(١)، قال ابن النازم : واحْتَرَزَ بذلك من نحو : الطائرُ فيَغْضَبُ زَيْدُ الذبابُ، فإن «يَغْضَبُ» معطوف على اسم الفاعل، ولا يمكن أن يُنصب، لأن اسم الفاعل مؤوَّلُ بالفعل، لأن التقدير: الذي يَطِيرُ فيغضبُ زَيْدُ الذبابُ، هذا ما قاله^(١)، وهو ممكن في التفسير، إلا أنه يَرِدُ على كلا التفسيرين إشكال.

أما الأولُ فلاشكُّ أنه يَدْخُلُ عليه النصبُ، بل وجوبُهُ في مسألة (الطائرُ فيغضبُ زَيْدُ الذبابُ) ونحوها من مسائل عَطَفَ الفعل على الاسم الذي بمعناه، نحو : مررتُ برجلٍ ضاربٍ وَيَشْتُمُ، والنصبُ هنا غير سائغ، لأنه في المعنى كعطفِ فِعْلٍ على فِعْلٍ، كما تقدم في «باب العطف».

وأما الثاني : فيُخْرِجُ له عن الحكم بالنصب المصدرُ المقدَّرُ بـ(أن) والفعل، لأنه ليس باسم خالِصٍ عن قَصْدٍ معنى الفعل، لأن قولك : أُعْجِبْتَنِي قِراءَتَكَ وَتَفْهَمُ، في تقدير : أن تقرأ وتَفْهَمَ، فلم يتمحض إلى جانب الاسم.

فإن قال : إن المصدر غير شبيه بالفعل وإن كان عاملاً عمله، وإنما عَمِلَ بالنيابة لبالشَّبهِ، إذ لا شَبَّهَ له بالفعل كشَبَّهَ اسم الفاعل به.

فالجوابُ أن هذا الاعتذار يُدْخِلُ له في وجوب المنصب مسألة (الطائرُ

(١) شرح ابن النازم : ٦٨٧.

فيغضبُ زيدُ الذبابُ) لأن اسم الفاعل، بالالف واللام، إنما عمله بالنيابة
لابالشُّبّه، لأنه في تقدير : الذى يطيرُ فيغضبُ زيدُ الذبابُ، والدليل على
ذلك أنه يعمل وإن كان في معنى الماضى كما تقدّم، فالإشكال واردٌ على
التفسيرين / معاً.

ويمكن أن يجاب عن الأول بأن المصدر المقدّر بـ(أن) والفعل حاصلٌ
له حكمُ النصب كيف اعتقدته، فإن اعتبرت فيه تقديرَ الفعل فهو منصوب،
فالمعطوفُ عليه مثله، وإن اعتبرت لفظُ المصدر فهو صريح في الاسمية.
وأما اسم الفاعل فله أيضاً جهتان :

جهةٌ اسميةٌ الخالصة إذا قدرتها فيه، بحيث يكون نحو (قائم) في
حكم : كاهلٍ، وغاربٍ، فلاشك على هذا التقدير في نصب الفعل بعده، نحو
: يُعْجِبُنِي فَأُضِلُّ وَيَتَكْرَمُ. وعلى هذا التقدير يصح قولك : عجبْتُ من رجلٍ
ضاربٍ وَيَشْتُمُ، بالنصب.

والأخرى جهةٌ معنى الفعل، والعطفُ فيها في المعنى من «باب عطفِ
الفعل على الفعل» وقد تقدم أن الفعل يُعطف على الاسم الذى يُعطى
معنى الفعل، إعمالاً لمعناه، وإهمالاً للفظه، فكانه ليس باسم صريح بذلك
الاعتبار، فخرج له عن الحكم بالنصب.

وأما الثانى : من الإشكاليّين فهو قوى، والاعتذارُ عنه صعب، فلذلك
كان التفسير الأول الذى جرى عليه الناس أولى، والله أعلم.

وقوله : «فِعْلٌ» مرفوعٌ بفعل مضمر، يُفسّره «عُطِفَ» تقديره : وإن
عُطِفَ على اسم خالصٍ فِعْلٌ عُطِفَ، و«ثَابِتًا» حال من (أن) وذكره لأن

تذكيره جائز، و«مُنْحَذَفٌ» معطوف عليه، على لغة : رأيتُ زَيْدٌ^(١) أراد «أو مُنْحَذَفًا»

وَشَذُّ حَذَفٍ أَنْ وَنَصَبٌ فِي سِوَى
مَامَرٍ فَأَقْبَلَ مِنْهُ مَاعِدُلٌ رَوَى

يعنى أن حذف (أَنْ) مع بقاء نصبها في غير المواضع المذكورة، حذفها فيه لا يجوز في الكلام، وما جاء منه فشاذٌ يُحفظ ولا يُقاس عليه، ومِمَّا جاء من ذلك ما أنشده سيبويه لعامر بن جُوَيْن الطائى^(٢):

قَلَمَ أَرَمِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاجِدٍ
وَنَهْنَهَتْ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ

أراد : بعد ماكدتُ أَنْ أفعله، وأنشد الكوفيون قولَ طرفة^(٣):

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضَرَ الْوَغَى
وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

(١) هي لغة ربيعة أوطى، يقفون على الاسم المنصوب المنون بالسكون بدل الألف، ومنه قول الأعشى :
«وَأَخَذُ مِنْ كُلِّ حَى عَصَمٌ»
وانظر : ابن يعيش ٦٩/٩.

(٢) الكتاب ٣٠٧/١، والإنصاف ٥٦١، والمغني ٦٤٠، والعيني ٤٠١/٤، والهمع ٢٠٠/١، ١٤٣/٤، والدرر ٣٢/١، ١٣/٢، والأشعوني ٣٦١/١، ٣١٥/٣، واللسان (خبس)
والخباسة : الغنيمة، ونهنت : كفكت ومنعت.

(٣) سيبويه ٩٩/٣، ١٠٠، والمقتضب ٨٥/٢، ١٣٦، والمحاسب ٣٢٨/٢.
والبيت من معلقته، ويرى «اللائمى» وه أن أحضره والزاجر : الناهي، واللائم : العاذل العاتب.
والوغي : الجلبة والصوت، والحرب لما فيها من الصوت والجلبة. يقول : أيها الرنسان الذى ينهاني
عن حضور الحرب وشرب الخمر وإنفاق مالي فيه، هل تضمن لي إذا أنا امتنعت عن ذلك أن تدفع
عني الموت؟

وحكي الكسائي عن العرب : لا بُدَّ من تَتَبِعَها^(١). وقيل : خُذِ اللصُّ قبلَ يَأْخُذْكَ^(٢). وهذا نادر، وكلامُ العرب على خلاف ذلك، بل إذا حُذِفَتْ (أَنْ) رفعتَ الفعل، نحو قولهم : «تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»^(٣) وعلى الرفع أنشد سيبويه قولَ طرفة^(٤) :

أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَغَى

وَأَنْ أَشْهَدَ الذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

ويقال : تَفْعَلُ كَذَا أَحْسَنُ، وَتُكْرِمُ الضَّيْفَ خَيْرٌ لَكَ، والمراد : أَنْ تَفْعَلْ، وَأَنْ تُكْرِمَ كقول الله تعالى : {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ}^(٥) ومن ذلك في / أحد الوجهين قوله تعالى : {تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ}^(٦) الآية بعد قوله : {هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ}^(٧) ففسرُ التَّجَارَةِ بالفعل، والمراد مصدره، فلما حُذِفَتْ أداته وهي (أَنْ) رُفِعَ، وهو كثير في كلام العرب.

وقوله : (فَأَقْبَلَ مِنْهُ مَا عَدَلَ رَوَى) تنكيتُ على مذهب الكوفيين القائِلين بجواز الحذف مع بقاء النصب، قياساً على ما شدُّ من ذلك، على عاداتهم

(١) المغني ٦٤٠

(٢) مثل سائر، كتاب الأمثال لأبي عبيد : ٩٧، والمعيدى : رجل منسوب إلى معد، قيل هو الصعقب بن عمرو النهدي، وقيل : شِقَّةُ بن ضمرة التميمي. وأصل المثل حادثة مستفيضة في كتب الأمثال والأخبار. ويضرب برجل النابه الذكر ولا منظر له. ويروى « أن تسمع » وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.

(٣) سبق الاستشهاد بالبيت كاملاً، وانظر : الكتاب ١٠٠/٣،

(٤) سورة البقرة : ١٨٤.

(٥) سورة الصف : ١١.

(٦) سورة الصف : ١٠.

في القياس على الشذوذات، فكأنه يقول : إن ما جاء من ذلك برواية العدل فإن حكمه أن يُقبل قَبُولًا، ويُحفظ فَقَطْ، لأنه شاذ، لا أن يُقاس عليه. وهذا ردُّ من جهة السَّماع، والقياسُ أيضًا غيرُ قابلٍ له، لأن عوامل الأفعال أضعفُ من عوامل الأسماء، فلم تَقَوْ أن تُحذف ويبقى عملُها، كما تُحذف عواملُ الأسماء، ويبقى عملُها : وإنما حُذِفَتْ (أن) فيما تقدم لوجهٍ من القياس موافقٍ للسمع، ولولا ذلك لَمَّا أُعْمِلَ فيها القياس، وهذا ظاهر.

وجَرَّ «سوى» بـ(فى) لأنها عنده متصرفة، وقد تقدم نصُّه على ذلك في باب

«الاستثناء».

عوامل الجزم

بِلَا وَلَا مَطَالِبًا ضَعَّ جَزْمًا
 فِي الْفِعْلِ هَكَذَا بِلَمْ وَلَمْ
 وَاجْزَمَ بِلِإِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهُمَا
 أَيُّ مَاتَى أَيُّنَ أَيِّنَ إِذْ مَا
 وَحَيْثُ مَا أَتَى وَحَرْفُ إِذْ مَا
 كِلِإِنْ وَبَاقِي الْأَنْوَاتِ أَسْمَا

ابتدأ أولاً بتعداد الجوازم للفعل، فذكر خمس عشرة أداة، وقسمها على

قسمين :

أحدهما : ما يجزم فعلا واحداً، وهن الأربع المتقدمة : لَا وَاللَام، وَلَمْ، وَلَمَّا.
 ودل على ذلك من كلامه قوله : «ضَعَّ جَزْمًا فِي الْفِعْلِ» وأول ما يثبت بهذه العبارة
 الفعل الواحد، وأيضا لما ذكر قوله : «وَاجْزَمَ بِلِإِنْ» فاستأنف ذكر الحكم بالجزم،
 ودل ذلك على أنه قسم آخر أعقبه بأنه يجزم فعلين بقوله : «فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيْنَ»
 فحصل أن ماتقدم في القسم الأول إنما يجزم فعلا واحداً، بسبب تقييده القسم
 الثاني، وإطلاقه في القسم الأول.

فأما (لا) فهي الناهية، لقوله : «طَالِبًا» وهو حال من فاعل «ضَعَّ» كأنه قال
 : ضَعَّ جَزْمًا فِي الْفِعْلِ بـ(لا) و(اللام) حالة كَوْنِكَ طَالِبًا بهما^(١)، ولا تكون طالبا

(١) في الأصل «نَهْيًا» وما أثبتته من (س، ت).

بهما إلا وهما أداتان للطلب.

وتحرزُ بكون (لا) للطلب من النافية، نحو : لا يقومُ زيدٌ، فإنها غير عاملة، لدخولها على الأسماء والأفعال، وعدم اختصاصها بالفعل.

ومثال ذلك قولك : لا تُضربُ زيداً، ولا يُخرجُ من عندك، ومنه قوله تعالى : {لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا} ^(١). و{لَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ} ^(٢) و{لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ} ^(٣) الآية.

وإنما قال : «طالباً» فأتى بلفظ الطلب الذي هو أعمُّ من الأمر والنهي ليحصلَ له معناهما، لأن النهي طلب، وكذلك الأمر طلب.

وقد أتى بادأتين، إحداهما للنهي، والأخرى للأمر، فلو لم يأت بلفظ الطلب لاحتاج إلى أن يقول : (لا) للنهي، واللام للأمر، فآثر الاختصار.

وأيضاً فيشمل لفظ الطلب الدعاء، نحو قوله تعالى : {رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا} رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا ^(٤) ونحو ذلك. وكذلك قول جرير يهجو الأخطل ^(٥):

بَكَى دَوْبِلٌ لَا يُرْقَى إِلَهُ دَمْعُهُ

أَلَا إِنَّمَا يَبْكِي مِنَ الدَّلِّ دَوْبِلٌ

(١) سورة طه : ٦١.

(٢) سورة النساء : ١٧١.

(٣) سورة الحجرات : ١١.

(٤) سورة البقرة : ٢٨٦، ونص الآية الكريمة {رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ}.

(٥) ديوانه ٣٦٦ (بيروت) واللسان (دبل)

والدويل : ولد الحمار، أو هو ولد الخنزير والحمار، وبه لقب الأخطل، لقبته به أمه وهو صغير ويقال : رقأت الدمعة، إذا جفت وانقطعت. ولا أرقأ الله دمعة، أى لا رفع الله دمعة.

وأما اللام فهي لام الأمر نحو : لِيَقُمْ زيدٌ، وَلِيَكُنْ كذا، ومنه قوله تعالى : {فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي} (١). وقوله : {فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ} (٢).

وقرأ عثمانُ وأنسُ وأبى : «فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرِّحُوا» بالتاء (٣).

ويشمل الطلب لام الدعاء نحو : لَتَغْفِرِ اللَّهُمَّ لَنَا، ومنه قوله تعالى : {وَنَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رِيْقًا} (٤). وقول أبى طالب (٥):

فَلْيُكُنِ الْمَغْلُوبُ غَيْرَ الْغَالِبِ

وَلْيَكُنِ الْمَسْلُوبُ غَيْرَ السَّالِبِ

ولم ينص الناظم على اشتراط ظهور اللام، ولا بُدُّ منه على مذهب البصريين، لكنه بإطلاقه يدلُّ على ذلك، لأن الأصل في كل عامل الظهور، وأيضاً فإنه أتى باللام مع : لا، ولم، ولمّا، وهُنَّ لا يُضمَرْنَ أبداً، فكذلك اللام، وهو المذهب الصحيح، وذلك لأنَّ الجزم في الأفعال نظيرُ الجر في الأسماء، وقد ثُبِتَ في حروف الجر أنها إنما تعمل ظاهرة، فكذلك حروفُ الجزم. وما جاء من ذلك

(١) سورة البقرة : ١٨٦.

(٢) سورة البقرة : ٢٨٢.

(٣) سورة يونس : ٥٨.

وفي النشر (٢٨٥/٢) «عن أبي بن كعب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ {قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فلتفرحوا} هو خير مما تجمعون» يعنى بالخطاب فيهما، حديث حسن أخرجه أبو داود وكذلك في كتابه. وقرأ الباقون بالغيب.

(٤) سورة الزخرف : ٧٧.

(٥) السيرة النبوية ٢/٢٥٥، والأشعموني ٢٤٤، وقبله :

ياربُّ إِمَّا تَخْرِجْنِي طَالِبِي

فِي مَقْنَبٍ مِنْ تِلْكَ الْمَقَانِبِ

والمقنب - كمنبر - جماعة الخيل والفرسان. وقيل: مابين الثلاثين إلى الأربعين من الخيل.

مخالفاً للقاعدة فشاذاً، نحو ما أنشدته سيبويه لحسان بن ثابت رضي الله تعالى عنه^(١):

مُحَمَّدٌ تَفَدَّ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ
إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالاً
وأنشد أيضاً لمتهم بن نويرة^(٢):

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبِعُوضَةِ فَاحْمِشِي
لَكَ الْوَيْلُ حُرُّ الْوَجْهِ أَوْ يَبْكِي مَنْ بَكَى
وأنشد الفراء^(٣):

فَلَا تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي
وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ فِيكَ نَصِيبٌ
وأنشد أيضاً^(٤):

مَنْ كَانَ لَا يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرٌ
فَيَذْنُ مِنِّي تَنْهَهُ الْمَقَادِرُ

(١) الكتاب ٨/٣، والمقتضب ١٢٢/٤، وابن الشجري ٣٧٥/١، والإنصاف ٥٢٠، وابن يعيش ٢٥/٧، ٦٠، ٦٢، ٢٤/٩، والخزانة ١١/٩، والمغني ٢٢٤، ٦٤١، والعيني ٤١٨/٤، والتصريح ١٩٤/٢، والهمع ٢٠٩/٤، والدرر ٧١/٢، والأشعموني ٥/٤

وينسب البيت كذلك للأعشى وأبي طالب. والتبال والوبال : سوء العاقبة.

(٢) الكتاب ٨/٣، وابن يعيش ٦٠/٧، ٦٢، وابن الشجري ٣٧٥/١، والإنصاف ٥٢٢، والبعوضة : مائة بالبادية، بها كان مقتل مالك بن نويرة فيمن قتلوا بامر خالد بن الوليد.

ويقال : خمش وجهه، إذا جرح بشرته. وحر الوجه : ما أقبل عليه منه، أو هو الحد أو الوجنة. يحض النساء على أن يبيكين هؤلاء القتلى ويخمشن وجوههن.

(٣) معاني القرآن ١٥٩/١، والعيني ٤٢٠/٤، والمغني ٢٢٤، والأشعموني ٥/٤ يخاطب هذا الشاعر ابنه بهذا البيت لما سمع أنه يتمنى موته.

(٤) معاني القرآن ١٦٠/١، والخصائص ٣٠٣/٣، واللسان (زجر) وروايته فيها «المزاجر».

وذهب الكسائي إلى جواز ذلك، وعليه حمل قوله تعالى : {قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ} ^(١) الآية / أَيْ لِيَغْفِرُوا، وفي بيت مُتَمِّم شاهد له أيضا على مذهب المؤلف ^(٢). قال ابنه ^(٣): لتمكنه من أن يقول : «وَلْيَبْكِ» وكذلك قوله ^(٤):

قُلْتُ لِبَبْوَابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا

تَأْذَنُ فَإِنِّي حَمُوءُهَا وَجَارُهَا

لأنه لو لم يؤثر الجزم باللام المحذوفة لقال : (إِيذَنُ) بلفظ الأمر.

وهذا كله لادليل فيه لشنوده، والآية مجزومة على جواب الأمر، أَيْ قُلْ لَهُمْ : اغْفِرُوا يَغْفِرُوا، وكذلك {قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ} ^(٥) الآية.

ثم قال : {هَكَذَا بَلَمْ وَلَمَّا} يعنى أن الفعل يُجزم بهذين الحرفين أيضا، وهما لَمْ وَلَمَّا.

أما (لَمْ) فهي أداة معناها النفي، وهي مختصة بنفى الماضى المنقطع، تقول : نَدِمَ زَيْدٌ وَلَمْ تَنْفَعُهُ الدَّامَةُ، أَيْ مَا نَفَعَتْهُ عَقِيبَ نَدَمِهِ،

(١) سورة الجاثية : ١٤.

(٢) حيث قال في «التسهيل» (٢٣٧) : «وقد يجزم مسبب عن صلة الذى تشبيها بجواب الشرط، اهـ

(٣) التكملة على شرح التسهيل [لوحه ٢٢٢ - ب].

(٤) المغني ٢٢٥، والعيني ٤٤٤/٤، والهمع ٣٠٩/٤، والدرر ٧١/٢، والأشموني ٤/٤، واللسان (أذن)

والرجز لمنظور بن مرشد. والرواية الأشهر فيه «تِيذَنُ» بكسر التاء وبالياء، وتوجيه هذه الرواية أن أصله (تَأْذَنُ) ثم كسر حرف المضارعة على لغة من يقول : تَعْلَمُ، بكسر التاء، فانقلبت الهمزة ياء، وهو انقلاب غير لازم إلا في التفاء همزتين نحو : إيمان وإيلاف. وحَمَّ المرأَ وَحَمَّاهَا : أبو زوجها ومن كان من قبيلة من الرجال.

(٥) سورة إبراهيم عليه السلام : ٣١.

بخلاف (لَمَّا) فإنها لنفي الماضي غير المنقطع، تقول : نَدِمَ وَلَمَّا تَنَفَّعَهُ الدَّامَةُ إِلَى الْآنَ، فَ(لَمْ) لنفي (فَعَلَ) و(لَمَّا) لنفي (قَدْ فَعَلَ).

فمقال الجزم بَلَمْ قولاك : لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ. ومنه قوله تعالى : {هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا} ^(١). فهذا نفي للماضي المنقطع، وكذلك قول عبدالله بن عبدالأعلى القرشي أنشده سييويه ^(٢):

وَكُنْتُ إِذْ كُنْتُ إِلَهِي وَخَدَكَا

لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ

فيصح أن يقال هنا : لَمْ يَكُنْ، ثُمَّ كَانَ. وكذلك قول الطِّرِمَاح ^(٣):

لَمْ يَفْتَنَّا بِالْوِثْرِ قَوْمٌ وَلِلضِّيمِ

رَجَالٌ يَرْضَوْنَ بِالْإِغْمَاضِ

وَأَمَّا (لَمَّا) فمثالها : لَمَّا يَقُمْ زَيْدٌ. ومنه قوله تعالى : {أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ

تَتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ ^(٤) الْآيَةَ. أَيْ وَلَمْ يَعْلَمْ إِلَى الْآنَ، فلا يقال في مثل هذا: لَمْ يَكُنْ ثُمَّ كَانَ. وقال تعالى : {كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرُهُ} ^(٥). وقال الشاعر ^(٦):

فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ أَكَلٍ

وَلَا فَأَنْزِلْنِي وَلَمَّا أَمَزَّقِ

(١) سورة الإنسان : ١.

(٢) الكتاب ٢/٢١٠، والمقتضب ٤/٢٤٧، والنصف ٢/٢٣٢، وابن يعيش ٢/١١، والمغني ٢٧٩.

والعيني ٣/٣٩٧، والتصريح ٢/٣٦، والهمع ٤/٢٨١، والدرر ٢/٦٠.

(٣) ديوانه ، ١٧٦ (ط ٢ ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م) بيروت .

(٤) سورة التوبة : ١٦ .

(٥) سورة عبس : ٢٢ .

(٦) ابن الشجري ١/١٣٥، والمغني ٢٧٨، والأشعموني ٤/٥، والأصمعيات ٥٨، والشعر والشعراء

٣٦١، وبهذا البيت لقب الشاعر المعزق.

واعلم أن (لَمْ) على ثلاثة أقسام : نافية، وهى الجازمة المذكورة هنا، واستثنائية بمعنى (إلا) وهى نحو قولك : عزمتُ عليكَ لَمْأَ فَعَلْتَ. ومنه قوله تعالى : {وَكِنْ كُلَّ لَمْأَ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ} ^(١) و{إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ} ^(٢) على قراءة التشديد، وهى لابن عامر وعاصم وحمزة ^(٣). وحرفٌ وجوبٌ لوجوبٍ فيما مضى، نحو : لَمْأَ قامَ زيدٌ قامَ عمرو.

والثانية والثالثة : لاحظُ للجزمِ فيهما، وكلامُ الناظم لا يقتضى اختصاصَ الجزمِ بالنافية دون غيرها، ففيه إيهام، إذ لم يُبين ذلك، وكان حقه أن يبين.

والقسم الثانى من قسمى الجوازِم ما يجزمُ فعلين، وهى إحدى عشرة أداة، وهى :

إِنْ، وَمَنْ، وَمَا، وَمَهْمَا، وَأَيُّ، وَمَتَى، وَأَيَّانَ، وَأَيْنَ، وَإِذْ مَا، وَحَيْثُمَا، وَأُنَّى.

وهى قسمان : حروفٌ، وأسماءُ، / وسيذكر ذلك.

فأما (إِنْ) المكسورة الخفيفة فتقول فيها : إِنْ يَقُمْ زيدٌ يَقُمْ عمرو. ومنه قوله تعالى : {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا} ^(٤). وقوله : {إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ} ^(٥).

وهى أمُّ الباب، ولذلك يجوز أن يليها الاسمُ في اللفظ في فصيح

(١) سورة يس : ٣٢.

(٢) سورة الطارق : ٤.

(٣) وقرأ باقي السبعة (لَمْ) بالتخفيف. وانظر: السبعة ٦٧٨.

(٤) سورة الأنفال : ٢٩.

(٥) سورة النور : ٣٢.

الكلام^(١)، وإن كان على إضمار الفعل، فتقول : إن زيداً قامَ أكرمته، ولا يجوز ذلك في غيرها إلا في الشعر، نحو ما أنشد سيبويه^(٢):

صَفْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ
أُيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمِلُ
وأيضاً فما عداها إنما يعمل عملها لتضمَّن معناها.

وأما (مَنْ) فهي اسم لمن يعقل، ومثال الجزم بها قولك : مَنْ يُكْرِمُنِي أَكْرِمُهُ، قال تعالى : (وَمَنْ يُؤْمِن بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ)^(٣) وقال : (وَمَنْ يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ)^(٤) الآية. وأنشد سيبويه للأعشى^(٥):

وَمَنْ يَغْتَرِبَ عَنْ قَوْمِهِ لَا يُزَلْ يَرَى
مَصَارِعَ مَظْلُومٍ مَجْرَأً وَمَسْحَبًا
وَتُدْفَنُ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وَإِنْ يُسَىءُ
يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارُ فِي رَأْسِ كَبْكَبَا

(١) (ت) «في صحيح الكلام».

(٢) الكتاب ١١٢/٣، والمقتضب ٧٥/٢، وابن الشجري ٣٣٢/١، ٣٤٧، والإنصاف ٦١٨، وابن يعيش ١٠/٩، والخزانة ٤٧/٣، والعيني ٢٣٤/٤، ٥٧١، والهمع ٣٢٥/٤ والدرر ٧٦/٢، والأشعوني.

والبيت لكعب بن جعيل. والصعدة : القناة. والحائر : القرارة من الأرض يستقر فيها السيل، فيتحير ماءه، أي يستدير ولا يجري قدما. يصف امرأة، وشبهها بهذه الصعدة، وجعلها في حائر لأن ذلك أنعم لها، وأشد لتثنيها إذا اختلفت الريح.

(٣) سورة التغابن : ١١.

(٤) سورة الطلاق : ١١.

(٥) الكتاب ٩٢/٣، والمقتضب ٢٢/٢، وديوانه ٨٨، واللسان (كبيب) والمجر والمسحب : مصدران ميميّان، أو أسما مكان من : الجر والسحي. وكبكب : اسم جبل بمكة. والمغنى : من اغتراب عن قومه وقع عليه ظلم كثير، فيحتمله لعدم نأحره، وأخفى الناس حسناته، وأظهروا سيئاته، حتى تكون كالنار في رأس الجبل شهرة وظهورا.

وأنشد أيضا لزهير^(١):

وَمَنْ لَا يَقْدُمُ رِجْلُهُ مُطْمَـنِّنَةً

فِيُثْبِتُهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ تَزَلُّقٍ

وأما (ما) فهي اسم مبهمة يقع على كل شيء، ومثال الجزم بها : ماتفعل
أفعل مثله. قال الله تعالى : {مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا
يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ}^(٢). وقال تعالى : {وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ
اللَّهُ}^(٣) {وَمَا تَتَّقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفِّ إِلَيْكُمْ^(٤) الآية. وقال حسان^(٥):
مَا يَقْسِمُ اللَّهُ أَقْبَلَ غَيْرَ مُبْتَنِّسٍ

مِنْهُ وَأَقْعُدُ كَرِيمًا نَاعِمَ الْبَالِ

وقال الكمي^(٦):

وَمَا يَكُ فِي النَّاسِ مِنْ نَائِلٍ

جَزِيلٍ فَنَائِلُهُمْ أَجْزَلُ

وأما (مهما) فهي بمعنى (ما) وكذلك أصلها عند الخليل (ما) ثم أدخلت
عليها (ما) فاستقبحوا تكرار اللفظ، فأبدلوا الألف الأولى هاء^(٧).

(١) الكتاب ٨٩/٣، والمقتضب ٢٢/٢، ٢٧، وليس في ديوانه.

ويقال : زلقت القدم زلقاً، إذا زلت ولم تثبت. يقول : من لمن يقدم رجله مثبتاً لها في موضع مستو
- زلقت رجله. ويضرب مثلاً للرجل لم يستعد للأمر قبل محاولته.

(٢) سورة فاطر : ٢.

(٣) سورة البقرة : ١٩٧.

(٤) سورة الأنفال : ٦٠.

(٥) ديوانه ٣٢٤/٨.

(٦) لم أجده في شعره المطبوع (جمع الدكتور دلود سلوم).

(٧) الكتاب ٥٩/٣.

ومن الجزم بها قول الله تعالى : (وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ)^(١). وقال زهير^(٢):

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ

وَلَوْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمُ

وأما (أى) فنحو قولك : أى الناس يأتيني أكرمهُ، وهى لتعميم أوصاف الشيء. ومن الجزم بها ما أنشده سيبويه من قول ابن همام السلولى^(٣):

لَمَّا تَمَكَّنَ دُنْيَاهُمْ أَطَاعَهُمْ

فِي أَى نَحْوٍ يُمِيلُوا بِدِينِهِ يَمِيلُ

وقال لبيد^(٤):

فَأَى أَوْأَنٍ مَا تَجِرُنِي مَنِيتِي

بِقَصْدٍ مِنَ الْمَعْرُوفِ لَا أَتَعَجَّبُ

وأما (مَتَى) فمثالُ الجزم بها قولك : مَتَى تُكْرِمُنِي أَكْرِمَكَ. قال الحطَّيْنَةُ أنشده سيبويه^(٥):

(١) سورة الأعراف : ١٣٢.

(٢) المغنى ٢٢٣، ٣٣٠ والهمع ٣١٩/٤، والدرر ٣٥/٢، ٧٤، والأشمونى ١٠/٤، ومعلقاته. والخلقة : الطبيعة التى يُخلقُ المرءُ بها.

(٣) الكتاب ٨٠/٣، والأشمونى ١٠/٤، واللسان (مكن) يصف رجلا اتصل بالسلطين، فأضاع دينه فى اتباع أمرهم ولزوم طاعتهم. وتمكن دنياهم : تمكن من دنياهم، فحذف حرف الجر. وأوصل الفعل بنفسه.

(٤) ديوانه : ٤، والقصد : المعتدل. ومعناه أن منيتى إذا لم تجتنى بما يطمئن نفسى فلست أرى ذلك عجيبا، فقد خبرت فعل المنية فيمن فقدتهم.

(٥) الكتاب ٨٦/٣، والمقتضب ٦٥/٢، وابن الشجرى ٢٧٨/٢، وابن يعيش ٦٦/٢، ١٤٨/٤، ٤٥/٧، والعينى ٤٣٩/٤، وديوانه ٢٥

وتعشو : تأتياها ظلما فى العشاء ترجو عندها خيرا. وخير نار : أى نار معدة للضيوف التى تطرق ليلا.

/ مَتَى تَأْتِي تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ

تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مَوْقِدٍ

وَأُنْشِدُ أَيْضًا قَوْلَ الْآخِرِ^(١):

مَتَى تَأْتِنَا تُلَمِّمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا

تَجِدُ حَطْبًا جَزْلًا وَنَارًا تَأْجُجًا

وَأُنْشِدُ أَيْضًا لَطَرْفَةَ^(٢):

وَلَسْتُ بِحَالِلِ التَّلَاعِ مَخَافَةً

وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدِ

وَأَمَّا (أَيَّانَ) فَالْإِسْمَاعُ بِهَا قَلِيلٌ، وَلَكِنَّهُ جَائِزٌ^(٣) نَحْوُ: أَيَّانَ تَأْتِنِي أَتْلُكَ،

وَمِنْهُ قَوْلُهُ الشَّاعِرُ^(٤):

(١) الكتاب ٨٦/٣، والمقتضب ٦٦/١، والإنصاف ٥٨٣، وابن يعيش ٥٣/٧، ٢٠/١٠، والخزانة ٩٦/٩

والهمع ٢٢١/٥، والدرر ١٦٦/٢، والأشعموني ١٣١/٣

والبيت لعبيد الله بن الحر من قصيدة تجاوز ثلاثين بيتاً، قالها وهو في حبس مصعب بن الزبير بالكوفة. وتلمع: من ألم الرجل بالقوم إلماً، إذا أتاهاهم فزل بهم.

والجزل: الغليظ، وتأججت النار: توقدت. أراد أنهم يوقدون الجزل من الحطب لتقوى نارهم، فينظر إليها الضيوف على بعد ويقصدونها.

(٢) الكتاب ٧٨/٣، والخزانة ٦٦/٩، والمغني ٦٠٦، والعيني ٤٢٢/٤، ومعلته.

والحالل: الكثير الحلول والنزول، والتلاع: جمع تلة، وهي مجري الماء من روس الجبال إلى بطون الأودية. ويسترفد القوم: يطلبون رغدي وعطائي.

يقول: لا أنزل التلاع تغدياً من الضيف الطارق، أو خوفاً من استعانة قومي بي في حرب الأعداء، وإنما أحل الأماكن المشرفة التي تظهر للضيف، ومتى طلب القوم رغدي وفدتهم، وإذا استعانوا بي في قتال الأعداء أعتتهم.

(٣) في (ت) «ولكنه غير جائز» وهو خطأ.

(٤) العيني ٤٢٢/٤، والأشعموني ١٠/٤.

أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا وَمَتَى

لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَـزِرًا

وقد جعلها الفارسي في «التذكرة» من قبيل ما لا يُجَازَى به، نحو: كَيْفَ،
وَكَمْ، وما ذاك إلا لِنُورِ السَّمْعِ فيها.

وَأَمَّا (أَيْنَ) فمثال الجزم بها قولك: أَيْنَ تَجْلِسُ أَجْلِسْ. قال الله تعالى:
(أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ)^(١). وقال ابن همام السلولي أنشده سيبويه^(٢):

أَيْنَ تَضْرِبُ بَنَّا الْعُدَاةَ تَجِدُنَا

نَحْصِرُ الْعِيسَ نَحْوَهَا لِلتَّلَاقِي

وأنشد أيضا^(٣):

صَعْدَةُ نَابِتَةً فِي حَائِرٍ

أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمِلُ

وَأَمَّا (إِذْ مَا) فهي (إِذْ) التي هي ظرفٌ لِمَا مَضَى، زِيدَتْ عليها (مَا)
فصارت بمعنى (إِنْ) للمستقبل، نحو: إِذْ مَا تَقُمْ أَكْرِمَكَ.

ولا تكون شرطية دون (مَا) أصلا، والخلاف في كونها حرفا أو ظرفا
سيأتي بُعِيدَ هذا إن شاء الله.

(١) سورة النساء: ٧٨.

(٢) الكتاب ٥٨/٣، والمقتضب ٤٨/٢، وابن عيش ١٠٥/٤، ٤٥/٧، والأشعموني ١٠/٤ والبيت لعبدالله
ابن همام السلولي.

والعادة: جمع عاد. والعيس: الإبل البيض، والمفرد أعيس وعيساء.

ومعناه: إن تضرب بنا العداة في موضع من الأرض تصرف العيش نحوهم للقائهم. ولم يرد أنهم
يلقون العدو على الإبل، لأنهم كانوا يرحلون على الإبل. فإذا لقوا العدو قاتلوا على الخيل.

(٣) سبق الاستشهاد به في الباب نفسه.

ومن الجزم بها في السَّماع ما أنشده سيبويه من قول ابن همام
السَّلُولي^(١):

إِذْ مَا تَرَيْنِي الْيَوْمَ مُزْجِي ظَعِينَتِي
أَصْعَدُ سَيْرًا فِي الْبِلَادِ وَأَفْرِغُ
فِلَائِي مِنْ قَوْمِ سِوَاكُمْ وَإِنَّمَا
رِجَالِي فَهُمْ بِالْحِجَازِ وَأَشْجَعُ
وَأَمَّا (حَيْثُمَا) فهي (حَيْثُ) لحقتها (ما) ولا تكون شرطية إلا مع (ما)
فلذلك أتى بها مع (ما) كما فعل في (إِذْ مَا) بخلاف سائر الأنوات، فإنها يكون
منها جوازٌ بما دونها، فتقول: أَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ [وَأَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ]^(٢)
وَمَتَى مَا يَأْتِيَنَّكَ، وَمَتَى تَأْتِيَنَّكَ، ونحو ذلك، فكلُّ ما قيده الناظم بـ(ما)
فلا يكون جازماً إلا بها.

ومن الجزم بها قولك: حَيْثُمَا تَجْلِسُ أَجْلِسُ، وأنشد ابن الناظم^(٣):
حَيْثُمَا تَسْتَقِمُّ يُقَدِّرُ لَكَ اللَّهُ
نَجَاحًا فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ
وَمِمَّا يُشْعِرُ بِالْجَزَاءِ فِيهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: { وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلَّوْا

(١) الكتاب ٥٧/٣، وابن الشجري ٢٤٥/٢، وابن يعيش ٣٧/٧، ٦/٩، والخزانة ٣٢/٩ ويرى «أزجي مطيتي» يخطب امرأة، والإزجاء: السوق. والظعينة: المرأة مادامت في الهودج. وأصعد: انحدر. وأفرغ: أصدد وارتفع. وفهم وأشجع: قبيلتان.

(٢) سورة النساء: ٧٨.

(٣) شرح ابن الناظم ٦٩٥، والمغني ١٣٣، والعيني ٤٢٦/٤، والأشموني ١١/٤ والغابر: الباقي، وهو كذلك الماضي، لأنه من الأضداد، والأول هو المراد.

وَجُوهَكُمْ شَطْرَهُ^(١) فَأَتَى بِالْفَاءِ فِي الْجَوَابِ.

وأما (أَنْتَى) فهي لتعميم الأحوال، وقد تَأْتَى ظَرْفَ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ.
ومثال الجزم بها قولك : أَنْتَى تَفْعَلُ كَذَا أَكْرَمَكَ، ومنه قول لَبِيدٍ أَنشده
سَيَبُوه^(٢):

فَأَصْبَحْتَ أَنْتَى تَأْتِيهَا تَبْتَنِسُ بِهَا

كِلَا مَرْكَبِيهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرٌ

وهنا انتهى ما أتى به من / الأنوات الجازمة لفعلين. ودل ذلك على
أن (كَيْفَ، وَكَمْ) لا يكونان منها، وكذلك (إِذَا).

أما (كَيْفَ) فمذهبُ البصريين عدمُ الجزاء بها، وخالف في ذلك
الكوفيون، فجعلوها في الجزاء بها كَمَتَى وَأَيْنَ، فيجوز عندهم أن تقول :
كَيْفَمَا تَكُنْ أَكُنْ، وَكَيْفَ تَفْعَلْ أَفْعَلْ^(٣).

وأما (كَمْ) فذكر غير قُطْرِبَ أنه جائز أن تقول : كَمْ تَلْبَسُ أَلْبَسُ،
ونحوه. ومُعْتَمِدُهُم القياسُ على ظروف الزمان والمكان لمُلَاقَاتِهَا إِيَّاهَا في
المعنى، إذ كان معنى (كَيْفَمَا تَكُنْ أَكُنْ) في أَيِّ حَالٍ تَكُنْ أَكُنْ، كما أن
معنى (أَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ) في أَيِّ مَكَانٍ تَكُنْ أَكُنْ، ومعنى (مَتَى تَقُمْ أَقُمْ) في

(١) سورة البقرة : ١٤٤.

(٢) الكتاب ٥٨/٣، والمقتضب ٤٨/٢، وابن عيش ١١٠/٤، ٤٥/٧، والخزانة ٩١/٧، ٤٥/١٠، وديوانه
٢٢٠.

وتَبْتَنِسُ : يصبك بؤس. ومركباها : ناحيتاها اللتان ترام منهما، وهما قادمة الرجل وأخرته.
وشاجر : مشيتك. يخاطب ابن عمه قائلًا له : إنك ركبْتَ أمرَ الاخلاص لك منه، فانت بمنزلة من
ركب ناقة صعبة، لا يقدر على النزول عنه، لأن رجليه قد اشتبكا بركائبها، وكلا مركبيها لا يستقر
عليه، إن ركب على مركبها المقدم وهو الرجل، وجده صعبا، وإن ركب على مركبها المؤخر، وهو
الكفل، مال به وصرعه.

(٣) انظر في هذه المسألة : الإنصاف : ٦٤٣ (المسألة الواحدة والتسعون) ومغني اللبيب : ٢٠٥.

أَيَّ زَمَانٍ تَقُمُ أَقْمُ.

وأيضاً فكل اسم من أسماء الاستفهام قد استعمل في هذا الباب، إلا (كَيْفَ، وَكَمْ) وهما قابلان، من حيثُ وقعا مستفهماً بهما، لاجتماع أنوات الشرط والاستفهام، في كون مابعدهما غير مُوجِب، فإذا دخل جميعُ أسماء الاستفهام في الشرط سَمَاعاً لونهما فالقياسُ سائِعٌ فيهما، فيدخلان.

وهذا قياسُ يَهْدِمُه السَّمَاع، إذ لم تفعل العربُ ذلك، ولم يُوجَد لها الجزمُ بِكَيْفَ، وإن كان الجزمُ بها في المعنى صحيحاً^(١)، إذ جائزُ أن تقول: كَيْفَ تَصْنَعُ أَصْنَعُ.

ومِمَّا يدل على ذلك قوله تعالى: {يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ}^(٢). وقوله: {فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ}^(٣) إذ المعنى: كَيْفَ يَشَاءُ بَسْطُهُ بَسْطُهُ، وكَيْفَ يَشَاءُ أَنْ يُنْفِقَ أَنْفَقَ.

وإنما امتنع البصريون من الجزاء بهما لعدم السَّمَاع، لا لأجل القياس، إذ هو قابل للجزاء بهما.

قال الفارسي في «التذكرة» حين ذكر (كَيْفَ): ونظيرُ ذلك في أنْ لم يُجَازَ به (كَمْ، وَأَيَّانَ) قال: ولو جُوزَ بِكَيْفَ لكان جائزاً، والمعنى عليه، قال: وعلى ذلك يدل كلام سيبويه، وأشار بذلك إلى قول سيبويه^(٤): وسألتُ الخليلَ - رحمه الله - عن قوله: كَيْفَ تَصْنَعُ أَصْنَعُ. فقال: هي مُسْتَكْرَهة، وليست من حروف الجزاء، ومَخْرَجُها على الجزاء، لأن معناها: على أَيِّ حالٍ تَكُنْ أَكُنْ.

(١) (ت) «صحيحاً في المعنى».

(٢) سورة المائدة: ٦٤.

(٣) سورة الروم: ٤٨.

(٤) الكتاب ٦٠/٣.

وقد فَرَّقَ النحويون بين (كَيْفَ) وغيرها بأوجه، منها أن جوابها لا يكون إلا نكرة فتقول : كيف زيد؟ فيقال : سَقِيمٌ، ولاتقول : السقيم، لأنه سؤال عن الحال، والحال نكرة، بخلاف (مَتَى) وغيرها، فإن جوابها يكون معرفة ونكرة، فلَمَّا قَصُرَتْ عن حال أخواتها لم يَبْلُغ من قُوَّتِها أن تَجْرَى في الجزاء مَجْراها.

ومنها أن (كَيْفَ) قَصُرَتْ عن نظائرها أيضاً بأنها لا يُخْبَر عنها، ولا يعود إليها ضمير، كما/ يكون ذلك في : مَنْ وَمَا، وَمَهْمَا، وأى وهذا الوجهُ ضعيف، والمعتمدُ السَّماع.

وعُلِّلَ المنع في (كَمْ) بأنهم استَغْنَوْا عن الجزاء بها بالجزاء بـ(ما) لدخول معناها تحت معنى (ما) إذا قلت : مَا تَأْكُلُ أَكُلُ عَدَدَهُ^(١)، وما تَلْبَسُ أَلْبَسُ عَدَدَهُ، فتقع على المَعْدُودَات وغيرها، لما فيها من الإبهام، كما استَغْنَوْا عن (وَذَرِ، وَوَدَعْ) بِتَرْكِ. وباب «الاستغناء» كثير^(٢).

وقد عُلِّلَ الفارسي أيضاً بهذا النحو في (كَيْفَ) وذكر غيره أنهم استَغْنَوْا عنها بأئى، لأنها تأتي بمعناها.

وأما (إِذَا) فلا يُجَازَى بها أيضاً في الكلام، كما أشعر به النظم، فلا يقال : إِذَا تَقَمَّ أَقَمُ، وإنما الوجهُ الرفعُ، إلا أن يُضْطَرَّ شاعر إلى الجزم فيجوز، لأن معنى الجزاء حاصل فيها، وأنها للمستقبل كـ(إِنْ) ولأن وقتها غير معلوم، فأشبهت (إِنْ) في جِهَالَةِ الوقت، لأن الكَوْن مع (إِنْ) لا يَدْرَى كَوْنُهُ، فلا يَدْرَى وَقْتُ كَوْنِهِ.

(١) كلمة «عده» ساقطة من الأصل، وأثبتها من (س، ت).

(٢) انظر : الخصائص ٢٦٦/١ (باب الاستغناء بالشيء عن الشيء).

ومما جاء مجزوماً بها ما أنشده سيبيويه من قول قيس بن الخطيم^(١):

إِذَا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصْلُهَا

خُطَانًا إِلَى أَعْدَائِنَا فَتَضَارِبِ

فقلوه : «فَتَضَارِبِ» دليلٌ على جَزْمٍ ماعطفٍ عليه، وهو موضع «كان» وذلك

يدل على جزم موضع «قَصُرَتْ» وأنشد أيضا للفَرَزْدَق^(٢):

تَرْفَعُ لِي خِنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي

نَارًا إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقْدِرُ

وأنشد أيضا لبعض بني سلول^(٣):

إِذَا لَمْ تَزَلْ فِي كُلِّ دَارٍ عَرَفْتَهَا

لَهَا وَأكْفُ من دَمْعِ عَيْنَيْكَ تَسْجُمُ

قال سيبيويه^(٤): فهذا اضطرار، وهو في الكلام خطأ، ولكن الجيد قول

(١) الكتاب ٦١/٣، والمقتضب ٥٧/٢، وابن الشجري ٣٣٣/١، وابن يعيش ٩٧/٤، ٧٤/٧، والخزانة ٢٥/٧، وديوانه ٤١

ومعناه أن سيوفنا إذا قصرت في لقاء الأعداء عن الوصول إليهم وصلناها بخطانا نحوهم، وإقدامنا عليهم، حتى تنالهم سيوفنا.

(٢) الكتاب ٦٢/٣، وابن الشجري ٣٣٣/١، وابن يعيش ٤٧/٧، والخزانة ٢٢/٧، وملحقات ديوانه ٢١٦

وخندف : قبيلة، يقول : إذا قعدت بغير قبيلته فإن قبيلتي خندف ترفع لي من الشرف ما هو كالنار الموقدة.

(٣) الكتاب ٦٢/٣، والشنتمري ٤٣٤/١، وابن السيرافي ٥٣١
والواكف : السائل القاطر. وتسجم : تصب. ويروى «تَسْجُمُ» بالياء، و«يَسْجُبُ» بالباء، وعلى هذه الرواية يكون من قصيدة بائية لجريز.

(٤) الكتاب ٦٢/٣.

كَعْبُ بْنُ زُهَيْرٍ^(١)؛

وَإِذَا مَا تَشَاءُ تَبَعْتُ مِنْهَا
مَغْرِبَ الشَّمْسِ نَاشِطًا مَذْعُورًا
وَأُنْشِدُ أَيْضًا فِي الرَّقْعِ لَذَى الرُّمَةِ^(٢)؛
تُصْنِفِي إِذَا شَدَّهَا بِالرُّحْلِ جَانِحَةً
حَتَّى إِذَا مَا اسْتَوَى فِي غَرْزِهَا تَثْبُ

وإنما كان الوجه الرقع، لأن (إذا) إنما تكون لما كان من المستقبل معلوم الوقوع، بخلاف (إن) فإنها إنما تكون لما يجهل وقوعه، ولذلك يجوز أن تقول : آتِيكَ إِذَا احْمَرَّ الْبُسْرُ، أو إِذَا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ولا يصلح أن تقول : آتِيكَ إِنْ احْمَرَّ الْبُسْرُ، أو إِنْ غَرَبَتِ الشَّمْسُ، ففارقت (إِنْ) بذلك، فلم تَجْرَ مجراها، لكنها من حيث الاستقبال والمشاركة لها، فاعتُبر ذلك في الضرورة.

ثم قال الناظم - رحمه الله - (وَحَرْفُ إِذْ مَاكِنْ) إلى آخره.

يعنى أن هذه الأدوات التى تَجْزَمُ فعَلَيْنِ على قسمين : أسماء، وحروف.

(١) الكتاب ٦٢/٣، وابن يعيش ١٣٤/٨، وديوانه ١٦١

والناشط : الثور يخرج من بلد إلى بلد، وهذا أو حسن له وأذعر. وصف ناqqته بالنشاط والسرعة بعد سير النهار كله، وشعبها في انبعاثها وسرعتها بثور قد دعر من صائد أو سبع.

(٢) الكتاب ٦٠/٣، وابن يعيش ٩٧/٤، ٤٧/٧، واللسان (صفا) وديوانه ٩ ويقال : أصغت الناقة، إذا أمالت رأسها إلى الرجل، كأنها تستمع شيئاً حين يشد عليها الرجل. وجانحة : مائلة. والفرز للرجل كالركاب للسرّج. يصف ناقة بأنّها تسكن حين يشد عليها الرجل، فإذا استوى راكبها عليها سارت بسرعة.

فأما الحروف فَإِنْ وَإِذْ مَا. أَمَا/ كَوْنٌ (إِنْ) حرفاً فمعلوم، ولا خلاف ١٧/
 فى ذلك، وأما كون (إِذْ مَا) حرفاً فهو موضع الإشكال، ولذلك اعتمد
 التعريف بذلك فيها، فقال: (وَحَرْفٌ إِذْ مَا) فقدّم الخبر تنبيهاً على
 الاعتناء بكونها حرفاً لا اسماً، أو أتى بها نكرة مبتدأ بها، والخبر ما
 بعدها، إشعاراً بالحصْر فى المعنى، أى إنّما هى حرفٌ لا اسم، وشبَّهها
 بـ (إِنْ) التى هى شهيرة فى الحَرْفِيَّةِ، ونَبَّه بهذا الحَصْر على الخلاف
 الواقع فى (إِذْ مَا).

فمذهب سيبويه أنها حرف^(١)، كما ذهب إليه الناظم، وكان أصلها
 (إِذْ) التى هى ظرف زمانٍ لِمَا مَضَى، فضُمَّت إليها (ما) وصيِّرتا حرفاً
 واحداً يدل على الاستقبال، وصار التركيب ناقلاً لها.

عن حُكْم أصلها، كما كان التركيب فى (إِنَّمَا) و (قَلَمًا) ونحوهما
 ناقلاً لها^(٢). عن الحكم الأول. ولو كانت باقية على أصلها لكانت ظرفاً لما
 مَضَى، ولم يصح إن تقع للجزاء.

وأيضاً فلا دليل يدل على بقاء الاسميّة ومعناها كمعنى (إِنْ)
 فالحمل على ما ظهر أوّلَى، وهو أصلٌ مُبَيَّن فى الأصول، ولا نُكْرَ فى أن
 تكون الكلمة قبل التركيب من قَبِيل، ثم تنتقل بالتركيب إلى قبيل آخر، كما
 فى (قَلَمًا) ونحوه. وعلى ما ذهب إليه الإمام^(٣) جمهور النحويين.

(١) انظر: الكتاب ٥٦/٣، ٥٧.

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ت).

(٣) يعنى سيبويه رحمه الله.

ونُقل عن المبرد وابن السراج والفارسي القول بأسميتها كما كانت في الأصل، وأنها بمعنى : أى حين، أو بمعنى : أى مكان. ورد عليهم ابن خروف وغيره بالاستقبال ويقولونه^(١) :

* إِذْ مَا تَرَيْنِي الْيَوْمَ مُزَجِي طَعِينَتِي *

والمراد، لا محالة : إما تَرَيْنِي، فدخل «الْيَوْمَ» يفسد معنى : أى حين، بلا بُد، وقد استدل لمذهبه بأن نُقل (إِذْ) مع (مَا) للاستقبال لا يُخرجها عن وضعها، فإنها قد تأتي للاستقبال، حكى ذلك عن أبي عبيدة، واستدلوا على ذلك بقوله^(٢) :

يَجْزِيهِ رَبُّ الْعَالَمِينَ إِذْ جَزَى

جَنَاتِ عَدْنٍ فِي الْعَالِي الْعُلَى

وأيضاً فلو كان التركيب مع (ما) مُخرجاً عن الاسمية إلى الحرفية لكان مُخرجاً لـ (حَيْثُما) عن الاسمية، وذلك غير صحيح بالاتفاق، فإنها عند الجميع اسمٌ لاحرف، فكذلك ينبغي أن تكون (إِذْ مَا).

وأجيب عن الأول بأن استعمال (إِذْ) في الاستقبال غير معروف، وما احتج به لاحجة فيه، لاحتمال حملها على المضى.

وعن الثاني بالفرق بين (إِذْ مَا) و (حَيْثُما) أن (حَيْثُما) لم تزل عما كانت عليه قبل من الدلالة على المكان، بخلاف (إِذْ مَا) فإنها كانت قبل دخول (ما)

(١) هو عبدالله بن همام السلولى، وقد تقدم الاستشهاد به، عجزه :

* أَصْعَدُ سَيْرًا فِي الْبَلَدِ وَأَفْرَعُ *

(٢) هو أبو النجم، واستشهد به ابن الشجرى فى أماليه ٤٥/١، ١٠٢، ورواية الأول فيه : ثم جزاه الله عنا إذ جزى، والعللى : جمع علية - بكسر العين وضمها مع تشديد اللام - وهى الغرفة.

عليها اسمَ زمانٍ ماضٍ، فلما دخلت / (ما) عليها صيرتها تدل على غير ١٨
 ما كانت تدل عليه، وهو مستقبل، ولم تظهر فيها أمارَةً اسميةً، فلذلك
 ادعى في (حيثما) البقاء على ما كانت عليه، بخلاف (إذ ما) وهذا واضح.
 وأما الأسماءُ فَمَا عدا ما ذكر، وذلك قوله : «وَبَاقِيَ الْأَنْوَاتِ أَسْمَاءُ»
 أى باقى الأدوات الجازمة لفعلين أَسْمَاءُ للاحروف، وإن كانت مع ذلك تدل
 على معنى (إن) لكن أمارات الأسماء موجودة.

والباقى المذكور تسع أدوات، كلها قد تضمن معنى (إن) وبذلك
 عملت عملها، وهى على خمسة أضرب : اسمٌ مَحْضٌ، واسمٌ يشبه
 الظرف، وظرفُ زمانٍ، وظرفُ مكانٍ، وجَارٌ على حُكْمِ ما صاحبه.
 فالأول : ثلاثُ أدوات، وهى : مَنْ، وَمَا، وَمَهْمَا.

والثانى : (أنى) إذ هى فى معنى (كَيْفَ) وقد تُستعمل ظرفاً كقوله :
 {أَنْتَى لَكَ هَذَا} (١). أى مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا؟ وَيَلْحَقُ بها (كَيْفَ) عند مَنْ الْحَقِهَا.
 والثالث : (متى) و (أَيَّانَ) وَيَلْحَقُ بها (إِذَا) فى الشعر.

والرابع : (حيثما) و (أين).

والخامس : (أى) فهى بحسب ما تضاف إليه، إن أضيف إلى اسم
 مَحْضٍ فهى اسم، أو إلى ظرف فهى كذلك، نحو قولك : أَيُّهُمْ تُكْرِمُهُ
 يُكْرِمُكَ، وأى مكانٍ تَجْلِسُ أَجْلِسُ فيه، وأى يومٍ تَسِرُ أَسِرْ مَعَكَ.
 وفى قوله : «وَبَاقِيَ الْأَنْوَاتِ أَسْمَاءُ» إشعارٌ بأنحِتَامِ اسمية (مَهْمَا)
 عنده، وهو كذلك عند النحويين، لثبوت اسميتها بإعادة الضمير عليها فى

(١) سورة آل عمران : ٣٧.

نحو قوله تعالى : { وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ }^(١) الآية، إلا أبا زيد السهيلي^(٢)، فإنه زعم أنها تكون اسماً فى الموضع الذى يعود عليها فيه ضمير كما فى الآية، وتكون حرفاً فى الموضع الذى لا يعود عليها فيه ضمير، كقول زهير بن أبى سلمى^(٣):

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ

وَلَوْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تَعْلَمُ

قال : هى هنا حرف، لأنها لا موضع لها من الإعراب، فهى بمنزلة (إن) قال : وإنما كانت كذلك لأنها مركبة من (مَا) الشرطية و (ما) الزائدة، فإذا غلب عليها حكم الحرف الزائد كانت حرفاً، وإذا غلب عليها حكم (مَا) الشرطية صارت اسماً. ثم فرّق فى الدعوى بينها وبين (حيثما) و (كيفما).

وردّ عليه الشلّوبين بأنه بنى فى البيت على أنها ليس لها فيه موضع من الإعراب، وإنما ذلك إذا كان «مِنْ خَلِيقَةٍ» فاعل «كان» إن كانت تامة، أو اسمها إن كانت ناقصة، و «مِنْ» زائدة، و «عِنْدَ امْرِئٍ» خبر الناقصة، أو متعلق بها إن كانت تامة. وهذا لضرورة تدعو إليه إذا ثبتت اسميتها، ويمكن أن يكون/ لها فى البيت موضع من الإعراب، بتقدير كَوْنٍ مرفوع ١٩

(١) سورة الأعراف : ١٣٢.

(٢) هو أبو زيد وأبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي الأندلسي المالقي الحافظ، كان عالماً بالعربية واللغة والقراءات، جامعاً بين الرواية والدراية، عالماً بالتفسير وصناعة الحديث، واسع المعرفة عزيز العلم. وصنف : الروض الأنف فى شرح السيرة، وشرح الجمل، والتعريف والإعلام بما جاء فى القرآن من الأسماء والأعلام، وغير ذلك (ت ٥٨١هـ).

(٣) المغنى ٣٢٢، ٣٣٠، والهمع ٢١٦/٤، ٣١٩، والدرر ٣٥/٢، ٧٤، والأشمونى ١٠/٤، ومعلته.

والخليفة : الطبيعة التى خلق الله الإنسان عليها. وخالها : طنها.

(كان) ضميراً عائداً على «مَهْمَا» وأنته حملاً على المعنى، و«مِنْ خَلِيقَةٍ» تفسيرٌ معنى «مَهْمَا» وهذا صحيح. وما ذكره من التوحيد إنما يصح مع موافقة السَّمْع، وهو لم يُوافقه فلا يُلْتَفَت إليه.

وقوله : «وَحَرَفُ إِذْ مَا» مبتدأ وخبر، والخبر مقدم، والاصل : وإِذْ مَا حرفٌ، ولكنه قَدَّمَهُ لما ذُكِرَ من التَّنَكُّيتِ على مَذْهَبِ المخالف، ويجوز أن تكون «حرفٌ» مبتدأ خبره مابعد، وابتدأ بالنكرة لما فيها من معنى الحَصَرِ المقصود، كقولهم : «شَرُّ أَهْرُ ذَا نَابٍ»^(١) أى : ما أَهْرُهُ إِلَّا شَرٌّ، فكذلك المعنى هنا.

فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيَنِ شَرْطُ قُدَمَا

يَتَلَوُ الْجَزَاءَ وَجَوَابًا وَسِمَا

ذَكَرَ فِي هَذَيْنِ الشُّطْرَيْنِ أَوَّلًا أَنَّ هَذِهِ الْأَدَوَاتِ الْمَذْكُورَةَ تَطْلُبُ فَعْلَيْنِ اثْنَيْنِ فالضمير في قوله : «يَقْتَضِيَنِ» عائِدٌ على لأدوات، والاقْتِضَاءُ هُنَا بِمَعْنَى الطَّلَبِ، أَيْ يَطْلُبُنِ فَعْلَيْنِ، وَالْفِعْلَانِ الْمَطْلُوبَانِ هُمَا : فِعْلُ الشَّرْطِ، وَلابدُّ مِنْ كَوْنِهِ مَجْزُومًا فِي اللفظِ إِنْ كَانَ مُضَارِعًا، أَوْ فِي الْمَوْضِعِ إِنْ كَانَ مَاضِيًا، لِأَنَّهُنَّ مِنَ الْأَدَوَاتِ الْجَوَازِمِ، وَفِعْلُ الْجَوَابِ، وَلابدُّ أَيْضًا مِنَ الْجَزْمِ فِيهِ، أَوْ فِي مَوْضِعِهِ.

وَفِي قَوْلِهِ : «فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيَنِ» إِشْعَارٌ بِأَنَّ الْأَدَوَاتِ الْمَذْكُورَةَ هِيَ الْعَامِلَةُ الْجَزْمَ فِي الْفَعْلَيْنِ مَعًا، لِأَنَّهُ وَضَعَهَا جَوَازِمَ، ثُمَّ ذَكَرَ مُحَلَّ الْجَزْمِ الَّذِي تَطْلُبُهُ، فَذَكَرَ فِعْلَيْنِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْجَزْمَ فِيهِمَا مَعًا بِالْأَدَاةِ الدَّاخِلَةِ عَلَى جُمْلَةِ الشَّرْطِ، وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّازِمُ هُوَ أَحَدُ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ.

(١) من أمثلة سيبويه في الكتاب ٣٢٩/١، وهو مع ذلك مثل سائر، يضرب فيما يستدل به على الشر، كأنهم سمعوا هريز كلب في وقت لا يهر في مثله إلا السوء، فقالوا ذلك أى إن الكلب إنما عمله على الهريز شر. وانظر : مستقصى الأمثال ١٢٠/٢.

فمن النحويين مَنْ ذهب إلى جَزْمهما بالأداة وحدها كما تقدم.
ومنهم مَنْ ذهب إلى أن الفعل الأول مجزوم بها، والثاني : مجزوم بفعل الشرط، فليس على هذا المذهب بجازمة إلا فعلاً واحداً.
ومنهم من ذهب إلى أن الأداة هي الجازمة للأول وحده، وأما الثاني فمجزومٌ بالأداة وما عَمِلَتْ فيه، وهو فعل الشرط. وعليه حُمِلَ قولُ الخليل^(١) : إِنَّكَ إِذَا قُلْتَ : إِنْ تَأْتَيْتَنِي أَتَكَ، فـ (أَتَكَ) انجزمت بـ (إِنْ تَأْتَيْتَنِي) وقد يظهر من كلام سيبويه في قوله : وَيَنْجُزُ الجواب بما قبله^(٢).
وذهب الكوفيون إلى أن جزم فعل الجواب على الجوار، لمجاورته المجزوم، وهو فعل الشرط.

والأصح من هذه المذاهب مذهبُ الناطم، وقد أشعر في كلامه بالعلّة التي لأجلها ذهب إلى ما ذهب إليه، وذلك أن العمل أصله الطلب، فكل عامل / إنَّما يثبت له العملُ إذا ثبت طلبُه له، وإذا كان يطلب أكثر من ٢٠ عامل واحدٍ فلا بدُّ من أن يَفْتَضَى جميع ما يطلبه، كالفعل اللازم، والمتعدّي إلى واحد، أو إلى اثنين، أو ثلاثة. وبهذا احتجُّوا في القول بعمل المبتدأ في الخبر، وليس بفعلٍ ولا مُشْتَقٍّ من فعل، وهو ظاهر.

لكن شرط العمل بعد ثبوت الطلب أمران :

أحدهما : الاختصاصُ وهو في الحقيقة، المحقُّ للطلب.

والثاني : أن لا يصير مع مطلوبه كالشيء الواحد، فالعلة هي الطلب، وهو المناسب للعمل وما عدا ذلك شرط.

(١) الكتاب ٦٣/٣.

(٢) المرجع السابق ٦٢/٣.

وهذه المسألة موضعُ بيانها الأصول، وقد ذكرها النحويون، وإليها الإشارة بقول الناظم : «فِعْلَتَيْنِ يَقْتَضِيَنِ» فَأَتَى بَعْلَةُ الْعَمَلِ، لِيُشْعَرَ أَنَّ الْأَدَاةَ هِيَ الطَّالِبَةُ لِلْفَعْلَيْنِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، وَحَصَلَ شَرْطُ الْعَمَلِ، وَهُمَا الْاِخْتِصَاصُ، وَالْإِصْصِيرُ الطَّالِبُ كَجَزءٍ مِنَ الْمَطْلُوبِ - ثَبَّتَ لَهُ الْعَمَلُ بِلا شَكٍّ، وَثَبَّتَ أَنَّ الْفِعْلَ لَيْسَ بِعَامِلٍ فِي الْفِعْلِ، لِأَنَّ الْفِعْلَ غَيْرُ طَالِبٍ لِلْفِعْلِ.

فَإِنْ قِيلَ : إِنَّهُ طَلَبَهُ لَمَّا كَانَ شَرْطًا - فَيَقَالُ : فَالْشَّرْطُ هُوَ الطَّالِبُ لَا الْفِعْلَ، وَكَذَلِكَ يُقَالُ فِي قَوْلِ الْخَلِيلِ^(١) : إِنْ الْجُمْلَةُ، مِنَ الْأَدَاةِ وَالْفِعْلِ، هِيَ الْعَامِلَةُ، لِأَنَّ الْفِعْلَ دَخِيلٌ فِي الطَّلَبِ، وَالْأَدَاةُ هِيَ الطَّالِبَةُ.

وَأَمَّا مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ فَضَعِيفٌ جَدًّا، فَلَا مَعْنَى لِلِاسْتِغْثَالِ بَرْدُهُ.
وَقَدْ خَالَفَ النَّازِمُ هُنَا مَذْهَبَهُ فِي «التَّسْهِيلِ» إِذْ جَعَلَ الْفِعْلَ الْأَوَّلَ هُوَ الْجَازِمَ لِلثَّانِي^(٢)، وَمَذْهَبُهُ هُنَا أَسَدُّ.

واعتُرضَ هذا المذهبُ بأوجه، مِنْهَا أَنَّ الْأَدَوَاتِ لَا تَقْتَضِي الْفَعْلَيْنِ مَعًا، وَإِنَّمَا تَقْتَضِي الْفِعْلَ الْأَوَّلَ، وَالْفِعْلَ الْأَوَّلَ هُوَ الَّذِي يَقْتَضِي الثَّانِي، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هُوَ الْعَامِلَ. وَقَدْ تَقَدَّمَ الْإِشَارَةُ إِلَى الْجَوَابِ عَنْهُ.

أَيْضًا، فَالْجَزْمُ فِي الْفِعْلِ نَظِيرُ الْجَرِّ فِي الْأَسْمِ، وَلَيْسَ فِي الْحُرُوفِ الْجَارَةِ مَا يَعْمَلُ جَرِّينَ دُونَ إِتِّبَاعٍ، فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ عَامِلَ الْجَزْمِ كَذَلِكَ، تَسْوِيَةً بَيْنَ النَّظِيرَيْنِ. وَهَذَا الْإِعْتِرَاضُ سَاقِطٌ مَعَ أَصْلِ الْعَمَلِ، وَهُوَ الطَّلَبُ.

وَأَيْضًا، فَقَالُوا : لَا يُوجَدُ عَامِلٌ يَعْمَلُ فِي مَعْمُولَيْنِ عَمَلًا مُتَّفَقًا. قِيلَ : إِنَّمَا

(١) انظر : الكتاب ٦٣/٣، وقد سبق نصه.

(٢) حيث يقول في «التسهيل» (٢٣٧): «وجزم الجواب بفعل الشرط، لا بالأداة وحدها، ولا بهما، ولا على الجوار، خلافاً لزاعمي ذلك».

يَعْمَلُ عَمَلًا مُخْتَلِفًا. وهذا لَا يَلِزَمُ (لأنه) ^(١) إذا قام الدليل، فلا يلزم إيجاد
النظير. وقد بَسَطَ هذا المعنى ابن جني في «الخصائص» ^(٢).

وقد اعترضوا بغير ذلك مما لَا يَثْبُتُ مع تلك القاعدة.

والغالب في هذا النظم إنه إذا خالف/ فيه «التسهيل» فما ذهب إليه ٢١
هو الأصح، والأجري على القواعد. وقد مضى من ذلك أشياء.

ثم قال : «شَرْطٌ قَدْماً يَتْلُو الْجَزَاءُ» «شَرْطٌ» هنا مبتدأ، «وقَدْماً»
خبره، وهي جملة مستأنفة لاتعلّقها من حيث اللفظ بما تقدم، إلا إن قُدِّرَ
حَذْفُ العاطف. وكذا قوله: (يَتْلُو الْجَزَاءُ).

وأراد بهذا الكلام أن جملة الشرط لها صَدْرُ الكلام، فلا يجوز إلا
أن تأتي بها أولاً، ثم تأتي بالجواب، فتقول : إن تُكْرِمَنِي أُكْرِمَكَ، و«إن
تُكْرِمَنِي» هي جملة الشرط، «وأُكْرِمَكَ» هو الجواب.

فإن قلت : أُكْرِمَكَ إن تُكْرِمَنِي، كان ذلك ممتنعاً عند الناظم، وكذلك
إذا قلت : أنا مُكْرِمَكَ إن أُكْرِمَتَنِي.

ولكون الشرط له صَدْرُ الكلام لم يَجْزُ تقديم معمولٍ معمولٍ عليه،
فلا يقال : متاعك إن أَخَذْتَ أُعْطِيكَ، ولا يجوز النصب في الاسم المبتدأ
قبله على إضمار الفعل من «باب الاشتغال» نحو : زيدُ إن تُكْرِمَهُ يُكْرِمَكَ،
وقد تقدم ذلك في «باب الاشتغال».

فعلى هذا إذا وُجِدَ ما هو جواب من جهة المعنى قد تقدّم على
الشرط فليس به، وإنما هو دليل عليه كقوله تعالى : {قَدْ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ

(١) مابين القوسين ساقط من (س، ت).

(٢) انظر : «باب في عدم النظير» ١٩٧/١.

كَذِبًا إِنَّ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ^(١). وقوله : {أَنْتُمْ لَنَا لِأَجْرًا إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ^(٢)}. ونحو ذلك.

وخالف فى هذا الكوفيون والمبرد وأبو زيد الأنصارى، فجعلوا الجواب جائزاً للتقدم، وزعموا أن ما تقدم على الشرط فهو الجواب حقيقه، وقد احتج أبو زيد على صحة ما ذهب إليه بمجئ الجواب قبل الشرط مقرونًا بالفاء فى نحو قول الشاعر، وهو قيس بن مسعود^(٣) :

فَلَمْ أَرْقِهْ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا وَإِنْ يَمُتْ
فَطَعْنَةُ لَأَغْسُ وَلَا بِمُقْمَرٍ

وعلى هذا أيضا حمل قول عمران بن حطان^(٤) :
فَتُفْسِي صَرِيحًا مَا تَقُومُ لِحَاجَةٍ
وَلَا تَسْمَعُ الدَّاعِيَ وَيُسْمِعُكَ مَنْ دَعَا
قال : أراد : وَمَنْ دَعَا يُسْمِعُكَ.

ورد هذا المذهب بأن حرف الشرط دال على معنى فى الشرط والجزاء، وهو الملازمة بينهما، فوجب تقديمه عليهما، كما وجب تقديم سائر حروف المعانى على ما فيه معناها.

(١) سورة الأعراف : ٨٩.

(٢) سورة الشعراء : ٤١.

(٣) النوادر ٧٠، والخصائص ٢/٢٨٨، والإنصاف ٦٢٦، واللسان (غسس) والبيت لزهير بن مسعود، كما فى المصادر السابقة. والفس : الرجل الضعيف اللئيم.
والمقمر : الجاهل الذى لم يجرب الأمور. والضمير فى قوله : «أرقه» عائد على الحليس بن وهب، وكان زهير طعنه فى غارة على قومه.

(٤) البيت ليس فى النوادر، واستشهد به ابن يعيش فى ٧/٦٠، ٩/٢٤.

وأما البيت الأول فلا حُجَّةَ فيه، لاحتمال كون الفاء لعطف ما بعدها على شئٍ تقدَّم قبلها، ولأفكلُّ ما جاء في كلام العرب، ممَّا ظاهره تقدم الجواب، لم يأتِ بالفاء إلا أن تكون عاطفة، ولا بُدُّ في الجواب من الفاء إذا كان مثل قوله : {قَدْ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا} (١) الآية.

وأما البيت/ الثاني : فعلى تسكين العين تخفيفاً، كما سكنت القاف ٢٢ في قوله : {وَيَتَّقُهُ} في قراءة حفص (٢). والصحيح ما ذهب إليه الجمهور. وقوله : {يَتْلُو الْجَزَاءُ} أى الْجَزَاءُ يَتْلُو الشرط، وأراد بالشرط على هذا التفسير جملة الشرط، لأداة الشرط وحدها، ويحتمل هذا الكلام تفسير اثنان، وهو أن يكون الشرط في كلامه يُراد به الأداة، ويعنى أن أدوات الشرط لها صدر الكلام، فلا يجوز أن يتقدم عليها معمولها وهو فعل الشرط، ولا معمول معمولها ويكون ذلك مفيداً أمرين :

أحدهما : أن يكون تنكيته على مذهب الكسائي القائل بجواز تقديم طَعَامَكَ إِنْ أَكَلَ أَكْرَمَكَ، وتنكيته على الكسائي والفراء في جواز تقديم ما انتَّصَبَ بالجزاء، نحو : زَيْدًا إِنْ يَقُمْ تَضْرِبُ. ودليلهم على ذلك أنَّ الجزاء حَقُّ التقديم على (إِنْ) كقولك : أَضْرِبُ إِنْ تَضْرِبُ، وكان حقه الرفع، لكنه لما تأخَّر انجَزَمَ بالجوار، ودليل ذلك قوله أنشدته سيبويه (٣) :

(١) سورة الاعراف : ٨٩.

(٢) سورة النور : ٥٢ ، وانظر : السبعة لابن مجاهد ٤٥٧، ٤٥٨.

(٣) الكتاب ٦٧/٣، والمقتضب ٧٢/٢، وابن الشجرى ٨٤/١، وابن يعيش ١٥٨/٨، والخزانة ٢٠/٨، والهمع ٢٥٠/١، ٢٣١/٤، والعينى ٤٣/٤، والتصريح ٢٤٩/٢ والأشمونى ١٨/٤.

والبيت لجريز بن عبد الله البجلي، أو لعمر بن خثارم البجلي. وكان جريز البجلي تنافر هو وخالد بن أرقطة الكلبي إلى الأقرع بن حابس التميمي، وكان عالم العرب في زمان، فقال جريز هذا عند المنافرة.

يَا أَفْرَعَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَفْرَعَ

إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ

فالتقدير : تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ، وغير ذلك من الأبيات المرفوع فيها الفعل، وإذا ثبت له الصِّدْرِيَّةُ والشَّبَّةُ بأنوات الاستفهام التى لها الصِّدْرُ، لَكُونِ كل واحد منهما يقتضى إبهامَ وقوع الفعل، ولذلك كان عندهم كُلُّ ما يُسْتَفْهَمُ به يصح فيه أن يكون شرطاً.

وأما أن أصل الجواب التقديمُ فليس كذلك، بل الأمر بالعكس، لأن الشرط سببٌ فى الجزاء، والسببُ رُبَّتَهُ التقديم على المسبب، وإذا كان كذلك فمعموله أولى بالتأخير.

وأما الأبيات فسيأتى توجيهها إن شاء الله تعالى.

والأمر الثانى : أن يكون مُبَيَّنًا أن اسم الشرط إذا كان معمولاً لفعله فإنه لا يجوز أن يتقدم الفعل على الاسم، وإن كان معمولاً، وحقَّ المعمول التأخيرُ عن عامله فى الرُّتْبَةِ، كما تقرّر فى الكتب المُبَسَّوطة، فلا يجوز أن تقول فى نحو (أَيُّ رَجُلٍ تُكْرِمُ يَكْرِمُكَ) : تُكْرِمُ أَيُّ رَجُلٍ يَكْرِمُكَ، لأن قاعدة تأخير المعمول فيه غير معتبرة، لمكان تضمُّن معنى (إِنْ) التى لها صدر الكلام، فلزم تقديم المعمول لأجل ذلك، قال تعالى : أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى (١) وقال ابن همام (٢):

* فَي أَيُّ نَحْوٍ يُمِيلُوا دِينَهُ يَمِلُ *

(١) سورة الإسراء : ١١٠ .

(٢) سبق الاستشهاد به، وصدره :

* لَمَّا تَمَكَّنَ تَمَكَّنَ أَطَاعَهُمْ *

وقال الآخر^(١):

* مَتَى تَأْتِي تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ *

٢٣ / فـ «مَتَى» معمول لـ «تَأْتِي» وقد تقدم عليه. ومثل ذلك كثير، فكان
الناظم خاف أن يُتوهم جواز التقديم في مثل هذا اعتباراً بالأصل، فنَبّه
على جواز التقديم، فكأنه يقول: أداة الشرط لايتقدم عليها شيء من
المعمولات ولا من العوامل.

فإن قيل كيف لك بمنع التقديم وأنت تقول: زيدا رأيتُه تُضربُ،
وزيداً متى رأيتُه تُكْرِمُ، وما أشبه ذلك، فتقدم معمول «تُضربُ» وهو جواب
الشرط، ولايضرُّ كونه مرفوعاً، فإنَّ الرفع هنا سائغ، لمكان مُضَيِّ فِعْلٍ
الشرط، كما سيأتى إن شاء الله تعالى. فيظهر أنَّ هذا عَيْنُ مَرَدَدَتْ عَلَى
الكسائي، وهو جائز عند سيبويه والبصريين نَصُّ عليه سيبويه في أبواب
«الاشتغال» وقَبْلَهُ الجمهور، وإذا كان كذلك انهدم ما بنيته في هذا
التفسير الأول.

فالجواب أن هذه مَغْلَطَةٌ، لأن سيبويه إنما أجاز ذلك حيث جعل
قولك: «تُضربُ» في: زيدا إن رأيتُه تضربُ، دليلاً لى الجواب، أصله
التقديم، لا أنه الجواب بَعِيْنُهُ، ولذلك إنما أجازَه حيث يكون فعل الجواب
مرفوعاً. وأما إذا كان مجزوما فهو عنده ممنوع، نَصُّ على هذا أيضا،
واعتل للمنع بأنه جوابُ، فلا يتقدم ما في حَيْزِهِ على الشرط، فالفعل
المرفوع دليل على الجواب، فجاز تقديم معموله، لأن جملة الشرط صارت

(١) هو الحطينة، وسبق الاستشهاد به، وعجزه:

تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدٍ

إذ ذاك كجملته الاعتراض. وهذا صحيح.

فإذا لم يتقدم معمولُ الجواب على الشرط فيما أجازته سيبويه أصلاً.

وإذا تقرّر أن مراد الناظم بقوله : «شَرْطٌ قُدِّمًا» هذا التفسيرُ الثاني بَقِيَ التفسير الأول كأنه ساقطُ الاعتبار، فيُعرض به.

والجواب أن التفسير الأول على هذا دَلٌّ على معناه من كلام الناظم قوله : «يَتَلَوُ الْجَزَاءُ» أى إِنَّ الْجَزَاءَ يَتَلَوُ ذَلِكَ، أى يَتَّبِعُ ما ذَكَرَ من الشرط وفعله، فإنه لَا يَخْلُو أن يريد أنه يَتَلَوُ أداة الشرط وحدها، أو أداة الشرط مع فعله، فالأول لا يصح، لأنه يَصِيرُ الجوابُ فاصلاً بين أداة الشرط ومعمولها وهو أجنبيٌّ منهما، وإذا فَسَدَ هذا ثَبِتَ يَتَلَوُ أداة الشرط مع فعلها، فيكون مفيداً لمرتبّة الجزاء، وإنه بعدَ الشرط لاقبله.

وما أُوهم خلافَ ذلك فدلِيلُ على الجواب وليس إيّاه، على ما مضى تفسيره. ولا يَبْعُدُ أن يَقْصِدَ الناظم هذا التفسير الأخير، كما تقدم فى نظائره من المقاصد الخَفِيَّة. والله أعلم.

وقوله «وَجَوَابًا وَسِمًا» ضمير «وُسِمَ» عائد على «الْجَزَاء» وهو أقرب مذكور، إِنَّ الْجَزَاءَ/ وَسِمَ بلفظ الجواب، فيُطْلَقُ عليه أنه جزاء، وأنه جواب. ٢٤ وكذا قال فى «التسهيل» : وتسمى الجملةُ الثانيةُ جزاءً وجواباً^(١)، لأنها قد ادَّعِيَتْ فيها أنها لازمةٌ لِمَا جُعِلَ شرطاً، كما يلزَمُ، فى عُرْفِ الناس، والجواب السؤال.

(١) التسهيل : ٢٣٦.

والجزاء : الإساءة أو الإحسان، فسُمِّيت بذلك على الاستعارة والتشبيه،
والواسمُ بهذين الوُسْمَيْنِ هم النحويون أهلُ الاصطلاح.

وقوله : «وُسْمٌ» أى جُعِلَ لفظ الجواب سِمَةً على تلك الجملة، و «جواباً»
مفعول ثانٍ لـ «وُسْمٍ» لأنه بمعنى (سُمِّي).

ثم أخذ يذكر كيفية مجئ الفعلين، فعل الشرط، وفعل الجزاء، فقال :

وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ

تُلْغِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعَكَ الْجَزَاءُ حَسَنَ

وَرَفَعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنَ

فَقَسَمَ الأمر فيهما إلى إقسام ثلاثة، تصير في التحقيق أربعة :

أحدهما : أن يكونا معاً ماضيين، فتقول : إن قام زيدُ قام عمرو، وإن
أكرمته أكرمتك. ووقوعُ الماضى هنا ليس بالأصل، لأن الفعلين معاً مستقبَلان
في المعنى بسبب أداة الشرط، ولكن لما كان الفعلان معاً قد علم، باقتران (إن)
أو إحدى أخواتها، استقبألهما لم يُعْتَبَر بالصيغة، فإن الصيغة عندهم : إنما
يُحَافَظ عليها في الدلالة على الزمن المخصوص إذا كان الموضع محتملاً، وأما
إذا كان ثَمَّ ما يعين الزمان فلا مبالاة بالصيغ.

هكذا يقول ابن السراج والفارسي في هذا النوع. وقد اعترضه الشكويين
بكى ولام الجحود، واختار أن سبب الإتيان بالماضى أمرٌ معنوي، وهو تحقيق
الأمر، وأنه صار في الاعتقاد كالواجب، والعربُ تفعل مثل هذا، كقوله تعالى :
{أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ} ^(١).

(١) سورة النحل : ١.

ولمّا كان الجوابُ مرتبطاً بالشرط، وأنه لا بُدَّ من وقوعه عند وقوعه،
أتوا بلفظ الماضي تحقيقاً للوقوع.

والثاني أن يكون الفعلان مضارعين، فتقول : **إِنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمُكَ،**
وَإِنْ تُحْسِنْ إِلَيَّ أَحْسِنْ إِلَيْكَ. وهذا هو الأصلُ في الباب والحقيقة، إذا
الأصل مطابقة اللفظ للمعنى، والمعنى مع هذه الأدوات على الاستقبال،
فالمطابقة أولى.

والثالث : **التخالفُ**، ويعني به أن يكون الفعلان مختلفين في المضي
والمضارعة لا متفقين، فيكون أحدهما ماضياً والآخر مضارعاً، ولا يريد
بالتخالف **التخالف المطلق** فيقع مثلاً الماضي مع الأمر، أو المضارع مع ٢٥
الأمر، بل إنما يريد **التخالف بين ماذكر، وذلك الماضي والمضارع.**
وللتخالف هنا صورتان :

إحدهما : أن يكون فعل الشرط ماضياً، وفعلُ الجزاء مضارعاً،
وذلك نحو قولك : **إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرُو، وَإِنْ أَكْرَمْتَنِي أُكْرِمُكَ.** ويجوز في
الجزاء هنا وجهان : **الرفعُ والجزم** كما نذكره إثر هذا.

وهذا الوجه قليل بالإضافة إلى التوافق، ومنه قوله تعالى : **{مَنْ كَانَ**
يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ
مِنْهَا} ^(١). وقوله تعالى : **{مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّتْهَا نُوفًا لِيَهُمَّ**
أَعْمَالُهُمْ فِيهَا} ^(٢).

(١) سورة الشورى : ٢٠.

(٢) سورة هود : ١٥.

وَأَنشُدْ فِي الْكِتَابِ لِلأَسْوَدِ بْنِ يَعْقُرٍ (١):

أَلْأَهْلَ لِإِهْدَا الدَّهْرِ مِنْ مُتَعَلِّلٍ

عَلَى النَّاسِ مِنْهُمَا شَاءَ بِالنَّاسِ يَفْعَلِ

وَأَنشُدْ لِلْفَرَزْدَقِ (٢):

دَسَّتْ رَسُولًا بِأَنَّ الْقَوْمَ إِنْ قَدَرُوا

عَلَيْكَ يَشْفُوا صُدُورًا ذَاتَ تَوَغِيرِ

وَمَعْنَاهُ فِي (إِذَا) قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ (٣):

تَرْفَعُ لِي خِنْدَفٌ وَاللَّهُ يُرْفَعُ لِي

نَارًا إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقْبِدُ

وَقَوْلُ الْآخَرِ السَّلُولِي (٤):

إِذَا لَمْ تَزَلْ فِي كُلِّ دَارٍ عَرَفْتَهَا

لَهَا وَكَيْفُ مِنْ دَمْعٍ عَيْنَيْكَ تَسْجُمُ

لَأَنَّ (لَمْ) وَمَا بَعْدَهَا فِي تَقْدِيرِ فِعْلِ مَاضٍ.

وَالصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ، وَهُوَ رَابِعُ الْأَقْسَامِ، أَنْ يَكُونَ فِعْلُ الشَّرْطِ مُضَارِعًا وَفِعْلُ

الْجَزَاءِ مَاضِيًا، نَحْوُ: إِنْ تَقُمُ قُمْتُ، وَإِنْ تُكْرِمْنِي أَكْرَمْتُكَ.

(١) الْكِتَابُ ٢/٢٤٦، ٣/٦٩، وَيَعْدُهُ:

وَهَذَا رِدَائِي عِنْدَهُ يَسْتَعِيرُهُ لَيْسَلْبَنِي حَقِّي أَمَالِ بْنِ حَنْظَلٍ

وَسَبَقَ الْاسْتِشْهَادَ بِالْبَيْتَيْنِ فِي «بَابِ التَّرْخِيمِ».

(٢) الْكِتَابُ ٣/٦٩، وَالْهَمْعُ ٤/٣٣٠، وَاللِّسَانُ (وغيره) وديوانه ٢٦٢

وَدَسَّتْ رَسُولًا: أَرْسَلْتَهُ فِي خَفِيَّةٍ لِلْإِخْبَارِ. وَالتَّوْغِيرُ: الْإِغْرَاءُ بِالْحَقْدِ، وَيُقَالُ: أَوْغَرْتُ صَدْرَهُ عَلَى فُلَانٍ، إِذَا أَحْمَيْتَهُ مِنَ الْغَيْظِ.

(٣) سَبَقَ الْاسْتِشْهَادَ بِالْبَيْتِ.

(٤) سَبَقَ الْاسْتِشْهَادَ بِهِ.

واقترضى كلام الناظم، حيث لم يفرق بين هذه الوجوه الأربعة، أن الجميع جائز، ولا فضل لأحدهما على الآخر فى القول بالقياس، وقد قال المتأخرون : إنه ضعيف قال الشلوكيين : ولا أحفظ منه إلا بيتاً واحداً، وهو قوله^(١):

مَنْ يَكْدِنِي بِسِيٍّ كُنْتُ مِنْهُ

كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

وضعفه من جهة المعنى، وذلك لأن الإتيان بالماضى فى الشرط أو فى الجزاء إنما القصد به تحقيق الأمر، وأنه كالواقع، فكيف يجعل مع هذا القصد مرتباً على فعل لم يكن، وإنما هو بعد مستقبل، بدليل الإتيان بالمضارع فيه، فضعف لذلك.

وأيضاً فتكون أداة الشرط قد هيئت للعمل بجزمها الفعل الأول، ثم قُطعت عنه؛ بخلاف ما إذا كان الأمر بالعكس، فإن فعل الشرط إذا لم يعمل فيه الشرط فليس فيه تهيئة للعمل وقطع عنه، لأنه إذا عمل فى الثانى علم أنه قد عمل فى الأول من باب أولى، وكذلك إذا كانا معاً ماضيين لايلقى/ فيه محذور، لاستواء العمل فى الموضعين، فهذا معنى ٢٦ توجيه الشلوكيين.

ولم ير الناظم ذلك، فإنه قد جاء عنده فى النثر الفصيح، وفى النظم الذى قوته قوة النثر، فمن النثر، فمن النثر ما فى الحديث من قوله

(١) هو أبو زبيد الطائي، ديوان ٥٢، وجمهرة القرشى ٢٦٢، والمقتضب ٥٩/٢، والخزانة ٧٦/٩، والعينى ٤٢٧/٤، والأشعوى ١٧/٤.

وكاده يكديه كيدا : خدعه ومكر به . والشجا : ما يعترض فى الحلق كالعظم. والوريد كل عرف يحمل الدم من الجسد إلى القلب، وهو ينبض أبداً.

صلى الله عليه وسلم: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»^(١).

وفى حديث عائشة رضى الله عنها : «إن أبا بكر رجلٌ أَسِيفٌ، إنْ يَقُمْ مَقَامَكَ رَقٌّ»^(٢).

ومن النظم قول الشاعر^(٣):

إِنْ يَسْمَعُوا سَيِّئًا طَارُوا بِهِ فَرَحًا

مِنِّي وَمَا سَمِعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

وقول الآخر^(٤):

إِنْ تَصْنُرْ مُوْنَا وَصَلْنَاكُمْ وَإِنْ تَصِلُوا

مَلَانَا أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِرْهَابًا

وصاحبُ البيت الأول متمكن من أن يقول بدل «إِنْ يَسْمَعُوا»: «إِنْ سَمِعُوا».

وصاحبُ البيت الثانى متمكن من أن يقول بدل «وَصَلْنَاكُمْ»: «نُؤَاصِلُكُمْ»، وإنْ تَصِلُونَا تَمَلُّوْنَا» فلمَّا لم يقولوا ذلك مع إمكانه وسهولة تعاطيه علم أنهم غير مُضْطَرِّين.

(١) أخرجه البخارى فى «كتاب الإيمان» - باب قيام ليلة القدر من الإيمان» فتح البارى ٩١/١ (الحديث رقم ٣٥).

(٢) أخرجه البخارى فى «كتاب الأنبياء» - الباب التاسع عشر» فتح البارى ١٧/٦ (الحديث رقم ٣٢٨٤).

(٣) المحتسب ٢٠٦/١، والمغنى ٦٩٢، والأشمونى ١٧/٤، وسقط اللالى ٣٦٢، وحماسة أبى تمام ١٤٥٠.

والبيت لقنّب بن أم صاحب. ويروى «سبة طاروا بها» والسبة: ما يُسَبُّ به الإنسان من العيوب.
(٤) العينى ٤٢٨/٤، والهمع ٣٢٢/٤، والدرر ٧٤/٢، والأشمونى ١٧/٤ والصرم: القطيعة. والإرهاب: الإخافة.

قال المؤلف : وقد صرَّح بجواز ذلك الفراء، وجعل منه قوله تعالى : {إِنْ نَشَأْ نُنْزِلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ} ^(١) لان «طَلَبَ» بلفظ الماضى، وقد عطف على «نُنْزِلُ» وحقُّ المعطوف أن يصلح لطلوله محلُّ المعطوف عليه.

هذا جُملة ما احتجَّ على مذهبه، ولعله يقول فى قوله ^(٢):

* مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئِ كُنْتُ مِنْهُ *

أنه صالح لان يُقال فيه : «مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئِ أَكُ مِنْهُ» فيجربى على حكم الاختيار، والحقُّ أنه نادر ليس فى رتبة ما تقدم كما يقول النحويون، كُلُّ ما احتجَّ به المؤلف جارٍ على طريقته، وقد تقدم له نظائر من هذا النوع.

وقوله : «وَمَاضِيَيْنِ» مفعولُ ثانٍ لـ (تَلْفِيهِمَا) أى تَلْفِيهِمَا ماضِيَيْنِ أو مضارعين، وألْفَى بمعنى وَجَدَ.

ثم عطف بذكر بعض الأحكام اللاحقة لبعض الأقسام فقال : «وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعَكَ الْجَزَأَ حَسَنٌ».

يعنى أن فعل الجزاء يَحْسُنُ رفعه، ولا يكون حينئذٍ إلا مضارعاً، وذلك إذا كان فعل الشرط فعلاً ماضياً.

وقوله : «حَسَنٌ» يَقْتَضِي أنه لا يَقْتَصِرُ فيه على الرفع، بل يجوز فيه وجهُ آخر وهو الجزم، ولم يَحْتَجْ إلى ذكره لأنه معلومُ الدخولِ فى حكم الجزم، لما تقدم من إطلاقه جزمَ الفعلين، وإنما ذكر مالم يتقدَّم له، فتقول فى الرفع : إِنْ

(١) سورة الشعراء : ٤٤.

(٢) سبق الاستشهاد به، وهو لأبى زبيد الطائى، وعجزه :

* كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ *

أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمَكَ، وَإِنْ قَمْتَ أَقَوْمٌ، وَمِنْهُ مَا أَنْشَدَهُ سَيِّبِيهِ^(١):

وإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ

يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمٌ

وقال الآخر^(٢):

فَإِنْ كُنْتَ لَا يُرْضِيكَ أَنْ لَا تَرُدَّنِي

إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالَكَ رَاضِيَا

٢٧/

/ وقال الآخر :

* وَإِنْ بَعُدُوا لَا يَأْمَنُونَ اقْتِرَابَهُ *

ولا يلزم هنا أن يكون فعل الشرط ماضياً لفظاً ومعنى تقدّم في

الأمثلة بل يجوز أن يُدْخَلَ له في عبارته ما كان ماضياً معنى لا لفظاً،

وذلك المضارعُ إذا دخلت عليه «لَمْ» كقولك «إِنْ لَمْ تُكْرِمْنِي أَكْرَمَكَ». ومنه

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى، ديوانه ١٥٣، والكتاب ٦٦/٣، والمقتضب ٧٠/٢، والمحتسب ٦٥/٢، والإنصاف ٦٢٥، وابن يعيش ١٥٧/٨، والغني ٤٢٢، والعيني ٤٢٩/٤، والتصريح ٢٤٩/٢، والهمع ٣٣٠/٤، والدرر ٧٦/٢، والأشعوني ١٧/٤.

والخليل : المحتاج، مأخوذ من الخَلَّة - بفتح الخاء - وهي الحاجة. والمسألة : السؤال. والحرم : الحرام. يقول : إذا ستل لم يعتل لسأله بأن ماله غائب أو محرم على طلابه.

(٢) الخصائص ٤٣٣/٢، والمحتسب ١٩٢/٢، وابن الشجري ١٨٥/١، وابن يعيش ٢٨٠/١، والعيني ٥١/٢، والتصريح ٢٧٢/١، والأشعوني ٤٥/٢.

وينوي الشرط الأول «فإن كان لا يرضيك حتى تردني» وهو الرواية الأشهر.

والبيت لسوار بن المضرب، وكان الحجاج دعاه إلى أن يخرج لحرب الخوارج، فهرب منه خوفاً على نفسه.

وقطري هو قطري بن الفجاعة، وكان على رأس الخوارج.

قولُ أعشى باهلة^(١):

لَا يَأْمَنُ النَّاسُ مُمَسَّاهُ وَمُصْبَحَهُ

مَنْ كُلُّ أَوْبٍ وَإِنْ لَمْ يَأْتِ يُنْتَظَرُ

والقوافي مرفوعة. وعلى هذا يكون الماضي فى قوله : «وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ» أعمُّ من أن يكون ماضيا لفظا ومعنى، أو معنى دون لفظ، فيشمل ذلك قولك : إِنْ لَمْ تُكْرِمْنِي لَمْ أَكْرِمْكَ، فهما ماضيان، وكذلك إِنْ أَكْرَمْتَنِي لَمْ أَكْرِمْكَ، أو بالعكس، فإنهما ماضيان.

وإنما جاز رفع الفعل الواقع جواباً، والشرطُ ماضٍ، من جهة أنه مُقَدَّرُ التقديم، وليس عندهم فى موضعه، فهو فى الحقيقة دليلُ الجواب، كما قلت: أَكْرِمْكَ إِنْ أَكْرَمْتَنِي، ولو قَدَّرْتَ أنه نَفْسُ الجواب لَوَجِبَ الجزم، فقلت : إِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرِمْكَ.

والذى سوَّغ ذلك مجئُ فعل الشرط ماضيا، لأنه إذا كان ماضيا لم يظهر فيه عملُ الجازم، فَحَسُنَ الإتيان بعده بما لايتَّجزم، على حَدِّ ما لو أتى قبل الشرط.

أَلَأَتَرَى أَنَّهُ لَايَجُوزُ: أَتِيكَ إِنْ تَأْتِنِي، إلا فى الشعر، ويجوز: أَتِيكَ إِنْ أَتَيْتَنِي.. فهذا مثله، وذلك لأن العرب ممَّا يَكْرَهُونَ أن تعمل (إِنْ) أو غيرها من

(١) هذا البيت من قصيدة طويلة للأعشى يرثى بها أخاه لأمه المنتشر بن وهب الباهلى وهى من عيون قصائد المراثى وأبرعها، وقد أوردها البغدادي كاملة فى الخزائن (١٨٥/١ - ٢٠٠) وشرحها، كما توجد فى الأصمعيات كذلك (٨٧ - ٩٢).

والمُسَمَّى والمُصَنَّب : مصدران مميَّان بمعنى : الإسماء والإصباح. والأدب : الجهة والناحية يقول : لا يأمّنه الناس على حال، سواء غازيا أم لا، فإن كان غازيا خافوا أن يغير عليهم، وإن لم يكن غازيا عاشوا فى قلق أيضا، لأنهم يترقبون غزوه وينتظرونه ويروى الثانى : «فى كل فج وإن لم يفز ينتظره والفج : الطريق الواسع.

أدوات الجزاء فى لفظ الفعل جَزَمًا، ثم لا يكون لها جواب (يَنْجزم)^(١)، فعلى هذا الوجه جاز الرفع، فالجزم والرفع على وجهين مختلفين عند سيبويه^(٢).

وأما المبرد فزعم أنه هو الجواب بنفسه، وأنه على أرادة الفاء^(٣)، ولم يَرْتَضِ مذهب سيبويه، من جهة أن الفعل هنا فى موضعه وهو الجواب، فادعاء كونه مقدماً إخراج له عن موضعه، ودَعَوَى لا دليل عليها. وهذا المذهب ظاهر من كلام الناظم إذ قال: «وَيَعْدُ ماضٍ رَفَعَكَ الْجَزَا حَسَنٌ» فجعله نفس الجزاء، ولو أراد أنه دليل عليه يقال: رَفَعَكَ الفعل، أو نحوه ممّا لا يُفْهَم له به أنه جزاء بنفسه.

والذى صَحَّحَه الناس مذهب غير المبرد، لأن حذف الفاء من الجزاء لا يكون إلا فى الشعر، وهذا كثير فى الكلام، وذلك دليل على أنه ليس من ذلك القَبِيل، واحتجوا أيضاً بغير هذا، ولكن قد يترجَّح مذهب المؤلف بما ذُكِر، وبأن الجواب هنا يُغْتَفَر فيه حذف الفاء، لأنه لمّا لم يظهر فى الفعل الشرطى جزم كان الجواب كجواب (إِذَا) رَفَعًا، تشبيهاً لـ (إِنْ) بـ (إِذَا) لمّا لم يَنْجزم بها فعل الشرط لم يَنْجزم فعل الجواب.

وأما إن كان فعل/ الشرط مضارعاً فإن الجواب إذا كان مضارعاً ٢٨ إنما بابه الجزم كما تقدم، ولا يجوز فيه الرفع إلا نادراً، وهو مراد الناظم بقوله: «ورَفَعَهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنٌ».

(١) مابن القوسين ساقط من (ت).

(٢) الكتاب ٦٦/٣.

(٣) المقتضب ٦٩/٢، ٧٠.

الضمير في «رَفَعُهُ» عائد على «الجزء» على حذف المضاف، يعنى أن رفع الفعل المضارع الواقع جزءاً، إذا كان فعلُ الشرط مضارعاً، ضعيفُ نادر، لم يَقُلْ : إنه شاذُّ، كما قال غيره: منْ أنه لايجوز إلا في الشعر، لأن مثل هذا عنده ثبت في النثر، حكى ابن جني في «المحتسب» عن طلحة بن سليمان أنه قرأ: {أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ} برفع «يُدْرِكُكُمُ»^(١).

وفي الشعر من هذا جملةٌ صالحة، نحو قول جرير بن عبد الله البجلي أنشده في الكتاب^(٢):

يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ
إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ

وأنشد أيضاً للعجيز السلولي^(٣):

وَمَا ذَاكَ أَنْ كَانَ ابْنُ عَمِّي وَلَا أَخِي
وَلَكِنْ مَتَى مَا أَمْلِكِ الضَّرَّ أَنْفَعُ
وَالْقَوَافِي مرفوعة. وقال الآخر^(٤):

(١) المحتسب ١/١٩٣.

(٢) سبق الاستشهاد به.

(٣) الكتاب ٣/٧٨، والخزانة ٩/٧٠، والأصول لابن السراج ٢/٢٠٢، والأغاني ١٤/١٥١
يفخر بأنه إذا قدر على الضر والأذى أثر عليهما والإحسان. وضمير «كان» عائد على قوله :
«المستلجم» في بيت قبله، وهو :

ومستلجمٌ قد صكَّ القوم صكَّهُ
بعددته له ما فرط القيل بالضحى
بعيدُ الموالى نيل ما كان يَمْنَعُ
وبالأمس حتى أبنا وهو أضلَعُ

(٤) الكتاب ٣/٧٠، والمقتضب ٢/٧٢، وابن يعيش ٨/١٥٨، والخزانة ٩/٥٧، والتصريح ٢/٢٤٩،
والعيني ٤/٤٣١، والأشعوني ٤/١٨، واللسان (طبع) وديوان الهذليين ١/١٥٤ =

فَقُلْتُ لَهُ أَجْمَلُ فَوْقَ طَوْفِكَ إِنَّهَا

مُطَبَّعَةٌ مَن يَأْتِيهَا لَا يَضِيْرُهَا

وهذا النوع قليل.

ووجه ما أشار إليه من ضَعْفِهِ ما تقدم من أَنَّ العرب تَكْرَهُ أَنْ يَظْهَرَ لَدَاةُ الشرط عملٌ فى اللفظ، ثم لا يكون له جواب مجزوم، وهكذا أَجْرَى الأمر فى كلامهم، على ما أخبر به سيبويه عنهم^(١)، وهو معنى ما علَّل به المسألة على الجملة.

وأما تأويل الكلام فعلى أحد وجهين:

أحدهما : أن يكون على التقديم والتأخير، فيكون الفعل المرفوع دليلُ الجواب، لا جواباً حقيقة، كانه قال : إِنَّكَ تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ، وكذلك : أَنْفَعُ مَتَى ما أَمْلِكُ الضَّرَّ، وَلَا يَضِيْرُهَا مَن يَأْتِيهَا، كما تقدَّم فى توجيه المسألة قبل هذا، فيكون مثل ما أنشده سيبويه^(٢):

هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ

وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ

= والبيت لأبى ذؤيب الهذلي، يصف قرية كثيرة الطعام، من امتار منها وحمل فوق طاقتة لم ينقص ذلك من طعامها شيئاً. والطرق : الطاقة. والمطبعة : الملوثة. وخساره يصيره : ألحق به الضرر - ويرى «فقلت تحمل» و «قليل تحمل».

(١) الكتاب ٦٦/٣.

(٢) الكتاب ٦٧/٣، وابن الشجرى ٣٣٩/٨، والخزانة ٢/٣، ٢٢٦/٥، ٦٦/٩، ٥٤٧، والتصريح ١٢٦/٨، والهمع ٢٠٥/٤.

وسراقة : رجل من القراء، نسب إليه الرياء وقبول الرشوة، وحرصه عليها حرص الذئب على فريسته.

أى : والمرء ذنبٌ إن يلقَ الرُّشاً. وما أنشدَه أيضا لذى الرِّمة^(١):

وأنتى مَتى أَشْرِفَ على الجَانِبِ الذِّى

بِهِ أَنتِ مِنْ بَيْنِ الجَوَانِبِ ناظِرُ

أى : إننى ناظرٌ متى أَشْرِفُ.

والثانى : أن يكون على حذف الفاء من الجواب، فإن الفعل المضارع بعد

الفاء يُرفع، فكأنه قال : إن يُصرَعُ أخوكَ فَتُصرَعُ، وَلَكِنْ مَتى ما أُمْلِكُ الصِّرْءُ

فأنفعُ، وَمَنْ يَأْتِهَا فلا يَصِيرُهَا، فيكون على حدِّ قول جابر بن ثابت، أنشدَه فى

الكتاب^(٢):

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

والشرُّ بالشرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

وأنشد. أيضا للأسدى^(٣):

(١) الكتاب ٦٨/٣، والمقتضب ٧١/٢، والخزانة ٥١/٩، وديوانه ٢٤١، وقبله :

فيا مَتى هل يُجْزَى بكائى بعثه مرارا وأنفاسى إليك الزوافرُ

ومعنى البيتين : يا مَتى، هل تجزى بكائى من أجلك ببكائك من أجلى، وهل تجزى نظرى إليك فى كل جهة تكونين فيها بنظرك إلى كذا؟

(٢) الكتاب ٦٥/٣، والنوادر ٣١، والمقتضب ٧٢/٢، والخصائص ٢٨١/٢، والمحاسب ١٩٣/١،

والمنصف ١١٨/٣، وابن يعيش ٢/٩، ٣، والخزانة ٤٩/٩، والعينى ٤٢٣/٤، والتصريح ٢٥٠/٢،

والهمع ٣٢٨/٤.

والبيت نسب سيبويه وخدمة كتابه إلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت رضى الله عنهما «رواه

جماعة لكعب بن مالك الأنصارى، وقبله :

إن يسلم المرء من قتل ومن هرم للذة العيش أفناه الجديدان

فإنما هذه النيا وزينتُها كالزاد لا بـد يوما أنه فاني

(٣) الكتاب ٦٥/٣، والمحاسب ١٢٢/١، ١٩٣، والعينى ٤٤٨/٤، والأشمونى ٢١/٤، واللسان (نكم).

ونكحه حقه : حبسه عنه، ونكحه الورْد : منعه إياه. والشرب : الخطر من الماء.

بَنِي ثَعْلٍ لَا تَنْكَعُوا الْعَنْزَ شَرِّهَا

بَنِي ثَعْلٍ مَنْ يَنْكَعِ الْعَنْزَ ظَالِمٌ

٢٩

/ التقدير : قاله يُشكرها، وَمَنْ يَنْكَعِ الْعَنْزَ وظالمٌ.

وكلا التوجيهين لايجوز إلا فى الشعر عند الجمهور، ولكن الذى يُعطيه لفظ الناظم أن الرفع على حذف الفاء، لأنه جعله هو الجزاء بنفسه، لقوله : «ورفعه بعد مضارع فاعاد الضمير على الفعل الواقع جزاءً بنفسه، أى : ورفع الجزاء بعد مضارع وهن.

وهذا التوجيه مذهب المبرد^(١)، والاول لسيبويه^(٢)، وكلاهما ممكن.

ويقال : وهن الإنسان يهن، وهن بالكسر أيضا، ضعف، وهنته أنا، وأوهنته، وهنته.

وَأَقْرُنْ بِهَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْجَعِلْ شَرْطًا لِإِنْ أَوْ غَيْرَهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

قَدَّمَ الناظم - رحمه الله - أن الفعل الماضى والمضارع يقعان جواباً للشرط، وأطلق القول فى ذلك إطلاقاً، ولم يبين أنه مُقتصرُ به على الفعل خاصة، بل أشار إلى أن الفعل ينجزم إذا كان مضارعاً، وأنه إذا كان ماضياً فى موضع جزم، ولم يذكر مايقع من غير ذينك الفعلين جواباً، ولا ما لا يصلح منها أن يكون كذلك، فذكر هنا ذلك.

ولما كان الواقع جواباً منه ما لا يحتاج إلى الفاء ولايفتقر إليها، ومنه ما يفتقر إليها، بقاعدة حسنة مختصرة، حاصلها أن كل ما صلح من جهة المعنى أن يكون جواباً للشرط إن لم يمكن أن يأتى شرطاً لـ

(١) المقتضب ٦٩/٢، ٧٠.

(٢) الكتاب ٦٦/٣.

(إن) أو غيرها من أخواتها، أى يقع بعدها - فهو مُقْتَرَفٌ إِلَى الْفَاءِ، لَابْدُ لَهُ منها.

وهذا معنى قوله : «إِنْ جُعِلَ شَرْطًا لَأَنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ» أى : لو فُرض أن يجعل يلى أداة الشرط لم يصلح.

ويُفْهَم منه أنه إن صلح جعله يلى الشرط فلا يُقَرَنَ حتماً بالفاء، فتقول : إِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ، بغير فاء، لأنك تقول : إِنْ أَكْرَمْتُكَ كَانَ كَذَا، وكذلك تقول : إِنْ تُكْرِمَنِي أَكْرِمَكَ، بلا فاء، لأنك تقول : إِنْ أَكْرِمْتُكَ يَكُنْ كَذَا، وكذلك إذا قلت : مَتَى أَكْرَمْتُكَ كَانَ كَذَا، أو متى أَكْرِمَكَ يَكُنْ كَذَا. وهذا صحيح.

(فإن قلت : إِنْ تُكْرِمَنِي فَقَدْ أَكْرَمْتُكَ، فلا بد من الفاء، لأنه لا يصلح أن تقول : إِنْ قَدْ أَكْرَمْتُكَ، وكذلك : إِنْ أَكْرَمْتَنِي فزِيدُ يَكْرِمَكَ، لَابْدُ فِيهِ مِنَ الْفَاءِ، لأنك [لا] ^(١) تقول : إِنْ قَدْ أَكْرَمْتُكَ، وكذلك : إِنْ زِيدُ يَكْرِمَكَ، كان كذا) ^(٢) وقد ذَكَرَ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ فِي «التسهيل» ^(٣).

والذى يُحْصَلُ تَفْسِيرُهَا عَلَى الْكَمَالِ أَنْ يُذَكَّرَ مَا يَصْلَحُ أَنْ يَقَعَ تَالِيَا لـ (إِنْ) لَمَّا يَخْصُهُ مِنَ الْأَوْصَافِ، فَإِذَا انْحَصَرَ فَمَا خَرَجَ/ عَنْ ذَلِكَ ٣. فلا بد له من الفاء، فتقول : الأصل أن تكون جملة الجواب مصدرية بفعل متصرف، غير طلبى، ماضٍ، مجردٍ من (قَدْ) لفظاً أو تقديرًا، أو غيرها من الأدوات مطلقاً، كالنَّفَى ونحوه، أو مضارع مجردٍ، أو منفى بـ

(١) هذه الكلمة ساقطة من الأصل، وأثبتها من (ت).

(٢) مابين القوسين ساقط من (س).

(٣) حيث فى يقول (٢٣٦) : «وتسمى الجملة الثانية جزاء وجواباً، وتلزمه الفاء فى غير الضرورة إن لم يصح تقديره شرطاً».

(لَمْ) أَوْ (لَا).

وقد جمع هذا العَقْدُ أو صافاً بها يصح وقوعُ الجملة جواباً من غير فاء.
أحدهما : أن تكون الجملة مصدرّة بفعل، فلو كانت مصدرّة باسم لم
تَصْلُح أن تقع جواباً للشرط دون فاء، لأنها لاتقع تالية للشرط، فلا تقول : إِنْ
تَأْتَيْتَنِي زَيْدٌ مُكْرِمُكَ، لَأَنْتَ لَا تَقُولُ : إِنْ زَيْدٌ مُكْرِمُكَ يَكُنْ كَذَا.

وما جاء مما يُخَالِف هذا فشاذٌ يُحْفَظ، نحو ما أنشده سييويه^(١):

بَنِي تُعَلِّ لَأَتْنَكْعُوا الْعَنْزَ شَرِيهَا

بَنِي تُعَلِّ مَنْ يَنْكَعِ الْعَنْزَ ظَالِمٌ

وأنشد أيضا^(٢):

* مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا * الْبَيْتِ

فإن قيل : فانت تقول : إِنْ زَيْدٌ قَامَ أَكْرِمُهُ، فَلِمَ لا يجوز على ذلك أن يقال :
إِنْ أَكْرَمْتَنِي زَيْدٌ قَامَ، فضابطُ الناطم يقتضى جوازَ هذا.

فالجوابُ : أن قولك : «إِنْ زَيْدٌ قَامَ» ليست بجملة اسمية، وإنما هي فعلية،
و«زيدٌ» مرفوع بفعل مضمَر من باب «الاشتغال».

ودليلُ ذلك أن (إِنْ) من خواصِّ الأفعال لا تدخل إلا عليها، لكنهم أضَمروا
بعدها لَمَّا كانت أمَّ الباب، وأيضاً لا يليها الاسم إلا وبعده فعلٌ مفسَّر، كقوله
تعالى : {وَأِنْ أَحَدُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ}^(٣).

(١) سبق الاستشهاد به.

(٢) سبق الاستشهاد به، وعجزه :

* وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ *

(٣) سورة براءة : ٦..

فلو قلت : (إن زيد قائم) لم يصح فلا يصح، إذن أن تقول : إن قام زيد عمرو قائم. نعم أسلم الإلزام إن كان ما بعد الاسم فعلاً، نحو قولك : إن تأتيني زيد يقل ذاك. فقله : «زيد يقل ذاك» جملة مصدرة باسم، لكنه على إضمار فعل من باب «الاشتغال» ولذلك جزم «يقل ذاك» فكأنه قال : إن تأتيني يقل زيد ذاك.

أجاز هذه المسألة سيبويه، وجعلها نظير : زيدا ضربته، لما كان الجواب موضع ابتداء على الجملة^(١).

وقد منع المسألة الزجاج في «معانيه» ورد عليه الفارسي في «الإغفال» واستشهد بكلام سيبويه فيها، فإذا قد صار قولك : (زيد يقل ذاك) من وجه يصح أن يجعل شرطاً لـ (إن) لأنك تقول : إن زيد أتاني أكرمته، وإن زيد يأتي أكرمته، في الشعر.

فالحاصل أنك إن اعتبرت الفعل المقدّر فهو معتبر في الشرط والجزاء، فتخرج الجملة عن التصدير بالاسم، فليس ما عترض به من الجمل المصدرة بالاسم، وإن لم تعتبر التقدير، وإنما اعتبرت مجرد الظاهر، فاعتبارها جارٍ أيضاً في / الشرط والجزاء. وقد تقدم أنه جائز ٣١ في الشرط على تقدير الفعل، فكذلك يجوز في الجزاء فلا اعتراض به، لأننا نقول : الجملة المصدرة بالاسم لا يمتنع وقوعها جواباً بغير فاء مطلقاً، بل يمتنع في وجه، وهو إذا كان الاسم مبتدأ ليس على إضمار فعل، ويجوز في وجه، وهو إذا كان على إضمار الفعل. وهذا ظاهر.

الوصف الثاني : أن يكون الفعل متصرفاً، وقد تقدمت أمثله ذلك،

(١) الكتاب ١١٤/٣.

فلو كان غير متصرف لم يصلح أن يقع جواباً دون فاء، لأنه لا يقع تالياً للشرط فلا تقول: **إِنْ تُكْرِمْنِي عَسَى أَنْ أُكْرِمَكَ**، ولا **إِنْ تُكْرِمْنِي نِعَمَ الرَّجُلُ أَنْتَ**. كذلك (بئسَ، وليسَ) بل لابد من الفاء، قال الله تعالى: **{إِنْ تَبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ}**^(١). وقوله **{إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا، فَعَسَى رَبِّي}**^(٢). الآية.

وإنما امتنع ذلك لأنه لا تصلح هذه الأفعال أن تقع شرطا، فلا تقول: **إِنْ عَسَى أَنْ تَقُومَ**، ولا **إِنْ نِعَمَ الرَّجُلُ أَنْتَ**، ولا ما أشبه ذلك.

الوصف الثالث: أن يكون الفعل غير طلبى، فإن كان طلبيا فلا يقع جوابا إلا الفاء وذلك قولك: **إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَأَكْرِمُهُ**.

والأفعال الطلبية هي فعل الأمر كما ذكر، ومنه قوله تعالى: **{قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ}**^(٣).

والنهي، نحو ما في قراءة ابن كثير: **{وَمَنْ يَفْعَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَفُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا}**^(٤).

والدعاء، نحو قوله تعالى: **{وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا}**^(٥). وفي الحديث: **(اللَّهُمَّ إِنْ أَمْسَكَتَ نَفْسِي فَاغْفِرْ لَهَا، وَإِنْ أَرْسَلْتَهَا فَاحْفَظْهَا)**^(٦). وكذلك **(لَا تَفْعَلْ)** في الدعاء، وكذا إذا كان الدعاء بالماضي أو المضارع، نحو: **إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَغْفِرَ اللَّهُ لَهُ**، وإن قعد فـ **يَرْحَمُهُ اللَّهُ**.

(١) سورة البقرة: ٢٧١.

(٢) سورة الكهف: ٣٩، ٤٠.

(٣) سورة آل عمران: ٣١.

(٤) سورة طه: ١١٢، وانظر: السبعة ٣٢٤.

(٥) سورة الأنفال: ٢٢.

(٦) أخرجه البخاري في «كتاب التوحيد» - باب السؤال بأسماء الله تعالى والاستعاذة بها - فتح الباري ٣٧٨/١٢ (الحديث رقم ٧٣٩٣).

ومنه ما أنشدته سيبويه من قول الشاعر^(١):

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالًا بَلَّغْتِهِ

فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وَصْلَيْكَ جَاوِزُ

فـ «قَامَ» (دعأٌ عليها، وقد يكون الفعل طلبياً بالأداة — لداخلة عليه، كالاستفهام، والعرض، والتخضيض،) ونحو ذلك، فتلزم الفاء، لكن هذا داخل تحت القَد الآخر، وهو قيد التجرد، فكلُّ هذه الأفعال لاتصلح أن تكون جواباً إلا بالفاء، لأنها لاتصل أن تلي أداة الشرط فلا تقول: إنِ اضْرِبْ زيداً، ولا يجوز ذلك.

والوصف الرابع: التجرد من الأدوات الداخلة، فأما في الماضي

فإن يتجرّد خصوصاً / من (قَد) لفظاً أو تقديرًا، ومن غيرها عمومًا، فإن ٣٢ لم يتجرّد عن (قَد) في اللفظ فلا (تقع جواباً دون الفاء، لأنه لا يصح أن يلي الصرط، فلا تقول: إنْ أَكْرَمْتَنِي قَدْ أَكْرَمْتُكَ،) (لأنك لاتقول: إنْ أَكْرَمْتُكَ)^(٢) وكذلك: إنْ قَدَّرْتَهَا، فإنها في حكم المنطوق بها، فلا بد من الفاء، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّ يَسْرِقَ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾^(٣).

(١) هو نو الرمة، ديوان ٢٥٢، والكتاب ٨٢/١، والمقتضب ٧٧/٢، والخصائص ٢٨٠/٢، وابن الشجري ٢٤٤/٨، وابن يعيش ٢٠/٢، ٩٦/٤، والمغني ٤٢٥، وابن أبي موسى: هو بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري. والوصل - بكسر الواو - المِفصل، وهو ملحق كل عظمين، والمراد بوصلها المفصلان اللذان عند موضع نحرها والجازر: اسم فاعل من: جزر الناقة، إذا نحرها. ويروي «إذا ابن أبي موسى بلال» بالرفع. يخاطب ناقته ويقول لها: إذا بلغتني الممروح فقد استغنيت عنك، لأنني سأحل عنده في خصب وسعة واستقرار، فلا أحتاج إلى الرحيل عليك، ودعا عليها بالنحر والجزر، وقد عيب عليه ذلك.

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ت).

(٣) سورة يوسف عليه السلام: ٧٧.

وقوله تعالى : [إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ] ^(١) والتقدير كقوله تعالى : [إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ قَبْلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ. وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ] ^(٢).

ودليل كونه على تقدير (قُدٌّ) أنه ماض في المعنى، لأن الصدق ليس مسبباً عن كون القميص قُدٌّ من قُبُلٍ، ولا الكذب مسبباً عن كونه قُدٌّ من دُبُرٍ، فكأنه قال : إن كان قميصه قُدٌّ من قُبُلٍ فقد صدقت، أى فقد كان قولها صادقاً، وكذلك في الطرف الآخر.

وكذلك إن لم يتجرد عن غير (قد) عموماً فلا بُدَّ في وقوعه جواباً من الفاء، كما إذا دخلت عليه أدوات الاستفهام، أو العَرَضُ، أو التحضيض، أو النفي، أو نحو ذلك، كقولك : إِنْ أَكْرَمْتَنِي فَهَلْ أَكْرَمْتَ عَمْرًا، وَإِنْ قَامَ زَيْدٌ غَمَا قَامَ عَمْرُو. وأما التجرد في المضارع فإِنْ لَاتَدْخَلَ عَلَيْهِ أَدَاةٌ مِنَ الْأَدَوَاتِ مَاعِدَا (لَمْ) وَ(لَا) فَلَوْ دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الاسْتِفْهَامِ أَوْ الْعَرَضِ، أَوْ السَّيْنِ، أَوْ سَوْفَ، أَوْ قَدْ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ لَمْ يَسْتَغْنِ فِي كَوْنِهِ جَوَابًا عَنِ الْفَاءِ، فَتَقُولُ : إِنْ أَكْرَمْتَ زَيْدًا فَهَلْ تُكْرِمُ عَمْرًا؟ أَوْ فَهَلْ تُكْرِمُ عَمْرًا، أَوْ فَسَوْفَ تُكْرِمُ عَمْرًا. قال الله تعالى : [فَإِنْ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي] ^(٣) أَوْ فَقَدْ أَكْرَمَكَ.

ولا تقول : إِنْ أَكْرَمْتَنِي سَوْفَ تُكْرِمُ زَيْدًا، وَلَا قَدْ تُكْرِمُ زَيْدًا، لِأَنَّ وَاحِدَةً مِنْ تِلْكَ الْأَدَوَاتِ لَا يَصِحُّ أَنْ تَلِيَ أَدَاةَ الشَّرْطِ إِلَّا (لَمْ) وَ(لَا) فَإِنَّ الْفَاءَ لَا يَفْتَقَرُ إِلَيْهَا مَعَهُمَا، فَتَقُولُ : إِنْ قَامَ زَيْدٌ لَمْ يَقَمْ عَمْرُو (وَإِنْ قَامَ زَيْدٌ لَا يَقَمْ عَمْرُو، لِأَنَّكَ تَقُولُ :

(١) سورة المائدة : ١١٦.

(٢) سورة يوسف عليه السلام : ٢٦، ٢٧.

(٣) سورة الأعراف : ١٤٣.

إِنْ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ لَمْ يَقُمْ عَمْرُوٌ^(١) وَإِلَّا تَقُمْ أَقُمْ. قال الله تعالى : {فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا} (٧) الآية. وقال : {إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ}^(٢).

فإذا تقرر هذا ثبت أن ما اجتمعت فيه من الجوابات هذه الأوصاف الأربعة لم تلزمه الفاء، فتقول : إِنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمَكَ، وَإِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ، ونحو هذا لاتقدم له أمثلة كثيرة، وكلها يصح أن يقع فعل شرط.

فإن قيل : قول الناظم «وَأَقْرُنْ بِقَا حَتْمًا جَوَابًا / صفته كذا» إلى ٣٣ آخره لا يخلو أن يريد أن ماعدا ذلك لاتقرن به الفاء أصلا، لصحة وقوعه شرطا، فإذا جاء أحد الفعلين الموصوفين جواباً لم تدخل عليه الفاء أصلا، فيكون «حَتْمًا» وصفا لا يفيد مفهوماً في المسألة.

أو يريد أن ماعدا ذلك لاتلزمه الفاء حتماً، بل قد تأتي مع أحد الفعلين الفاء، وقد لاتأتي، فانت في ذلك بالخيار، ويكون وصف «الانحِتَام» يُعطى مفهوماً، وكلاً القصدين غير مستقيم.

فإن كان قصده الأول لزم أن لاتدخل الفاء مع الموصوف بما ذكره أصلا، وذلك باطل، فإن الفاء معه جائزة الدخول، فتقول : مَنْ يُكْرِمْنِي فَأُكْرِمُهُ، وَإِنْ تَأْتِنِي فَأُعْطِيكَ، قال الله : {فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا^(٤)}. وقال تعالى : {وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ}^(٥). وقال تعالى : {قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا}^(٦). وهو كثير.

(١) ما بين القوسين ساقط من (س).

(٢) سورة البقرة : ٢٤.

(٣) سورة التوبة : ٤٠.

(٤) سورة الجن : ١٣.

(٥) سورة المائدة : ٩٥.

(٦) سورة البقرة : ١٢٦.

وإن كان قصده الثاني لزم أن يجوز الوجهان في الفعل الماضي الموصوف بما ذكر، وذلك باطل أيضا، فإن الماضي الذي هو مسبب عن فعل الشرط لاتفعله الفاء فلا تقول : إن قام فقام عمرو، ولا إن أكرمتني فآكرمتك، ولا يثبت الذي كان بقوله^(١):

فَقَامَ بِفَاسٍ بَيْنَ وَصَلَيْكَ جَاوِزُ

لأن «قام» دعاء، ولا بقوله تعالى : {فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ}^(٢) لأنه على تقدير (قد) كما لو ظهرت، وليس «الصدق» مسببا عن الشرط، بل هو قيله، ومثله لا يصح أن يقع شرطا لأنه غير مستقبل بـ(إن) فعلى كل تقدير هذا المفهوم الذي أعطاه النظم غير منتظم في سلك الصحة، إلا أن يقال : إن المفهوم هنا معطل، فهو على خلاف عاداته، ويقتضي إهمال مسألة من الباب، هي غاية الشهرة، والحاجة إليها ضرورية.

فالجواب أن كل واحد من القسمين صحيح، فأما الأول، وهو كَوْنُ ماعدا ما ذكر لا يقرن بالفاء أصلاً، فصحيح، لأن المضارع على قسمين :

أحدهما : أن يكون في الجواب على تقدير مبتدأ، فلا بد هنا من الفاء لزوماً، لأن الجملة صارت اسمية . والاسمية لأبد فيها من الفاء كما تقدم ذكره. وعلى ذلك حمل المضارع بعد الفاء كما تقدم ذكره. وعلى ذلك حمل المضارع بعد الفاء سيبويه والنحويون.

فإذا قلت : إن تُكرمني فأُكرمك، فالمعنى فأننا أكرمك، لأنه واقع عند

(١) هو ذو الرمة، وسبق الاستشهاد به، وصدره: إذا ابن أبي موسى بلأً بلفته

(٢) سورة يوسف عليه السلام : ٢٦.

سيبويه موقع الابتداء^(١).

قال السيرافي : ولولا هذا لم يَحْتَجْ إلى الفاء، يعنى لولا أنه واقع
موقع الابتداء، والمعنى / فأننا أكرمك، لم يحتج إلى الفاء. ٣٤

وقال ابن خروف في قول سيبويه : وإنما ارتفع لأنه مبني على
مبتدأ^(٢): هذا نصُّ بأنه لا يُرفع بعد الفاء إلا على البناء على المبتدأ ظاهر
أو مضمّر. قال : ولذلك أدخلها، يعنى الفاء، ولو لم يُرد الاسم لم يدخلها،
ولجزم الفعل.

وعلى هذا أيضا حمل ابن خروف كل ما دخلته الفاء من الجوابات،
فجعل الأجوبة أخباراً مبتدآت، كقوله تعالى : {إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ} ^(٣)
وكذلك قوله : {فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ} ^(٤).

وإذا كان كذلك فالجملة الجوابية لأرباط لها إلا أن يؤتى بالفاء
لترابطها بالجملة الشرطية، إذا كان الجزم الحاصل به الربط مفقوداً، ليس
على تقدير الظهور، وهى في ذلك نظير جملة الحال، في أنها لا بُدَّ فيها من
الواو وإن لم يكن فيها ضميرٌ عائد على ذى الحال، إذ لا بُدَّ من الربط
بينهما.

وبهذا المعنى يتوجّه دخولُ الفاء حيث دَخَلَتْ. ومن تلك الجهات كلها
لم يصح أن تقع تالية للشرط، لأن الشرط مختصٌ بالفعل، لا يدخل على
سواه، فإذا كان كذلك فقد دخل هذا القسم تحت ضابطه الذى يَفْتَضِى

(١) قال سيبويه في الكتاب (٦٩/٣) : «وقال : إن تأنى فأكرمك، أى فأننا أكرمك، فلا بد من رفع
«فاكرمك» إذا سكّط عليه، لأنه جواب، وإنما ارتفع لأنه مبني على مبتدأ».

(٢) الكتاب ٦٩/٣.

(٣) سورة المائدة : ١١٦.

(٤) سورة يوسف عليه السلام : ٧٧.

لنزوم الفاء.

والقسم الثاني : ألا يكون الفعل على تقدير مبتدأ أصلاً، فلا بد من الجزم، لأنه لا مانع من دخوله، ولا مُسَوِّغَ لغيره، وليس هذا بموضع للفتاء، لأنه لمعنى الشرط وهو حاصل بالجزم، فلا يصح أن تدخل الفاء هنا أصلاً، وهو الذى يُعطيه المفهوم (على التقدير الأول، فلا خَلَلٌ في عبارته هذا فُرْ المضارع.

وكذلك الماضى أيضا على قسمين :

أحدها : أن يكون مستقبل المعنى بالشرط، فلا بد هنا! چن التجرد عن الفاء، إذ ليس الماضى هنا على تَقْيِير (قَدْ).

وأيضاً فعلى ما قاله ابن خروف : إنما تَدْخُلُ الفاء إذا كان الفعل في تقدير مبتدأ، فإذا لم يكن كذلك فلا مَدْخُلَ للفاء، وهو ما أعطاه المفهوم، من جهة أن الماضى في موضع جزم، لأنه في موضع المستقبل الذى يَحْصُلُ فيه الربط بالجزم.

والثانى : أن لا يكون مستقبل المعنى بالشرط، بل يكون على تقدير (قَدْ) فقد دخلت (قَدْ) في التقدير فهى كالظاهرة، وأنى إذا أتيتَ بها لأبْدُ لك من الإتيان بالفاء، إذ لأبْدُ من الربط، فقد دَخَلَ هذا القسم تحت ضابط لنزوم الفاء، فالكلام صحيح.

وأما الثانى، وهى ما أعطاه المفهوم من أن ما عدا ما ذكر غيرُ لازمة فيه الفاء / بل يجوز أن تلحق وأنْ لَأْ، فصحيح، لأنَّ الحاصل من ٣٥ المضارع إذا وقع جواباً أنه يجوز فيه الأمران، لكن على قَصْدَيْنِ مختلفين، فإذا لم تَأْتِ بها فهو بنفسه الجواب. وإن أتيتَ بها فالجواب

جملة اسمية، وذلك لا يقدح في إطلاق جواز الوجهين، فكم من موضع في الكلام يكون الوجهان المختلفان فيه في اللفظ على قسدين مختلفين، بل هذا عند أهل البيان^(١) لازم، بخلاف ما إذا كان المضارع غير مجرد، فإنه لا بد من الفاء، ولا يجزى فيه وجه سوى ذلك، فلحاق الفاء فيه عند ذلك حتم.

والحاصل أيضا من الماضي غير المقرون بقدر في اللفظ كما ذكر في المضارع، لأنه إذا كان يجوز فيه أن يؤتى بالفاء وأن لا يؤتى بها، لكن على قسدين، فقد جاز الوجهان، فالفاء غير لازمة.

ولا يقال : إن الماضي مع الفاء مقرون بـ(قد) تقديرًا، فهو كاللفظ بها معه، فلم يصح أن يكون في الماضي المجرد وجهان لأننا نقول : هو مجرد لفظًا، فالوجهان جائزان، وأيضًا فلحاق الفاء مع قطع النظر عن تقدير (قد) إنما يكون على إضمار المبتدأ كما تقدم من كلام ابن خروف، فلا اعتبار بتقديرها. فكأنها لم تقدر إذا كان الحكم في الإتيان بالفاء وغيرها وهو تقدير المبتدأ. فإذا ثبت هذا كان الفعل الماضي والمضارع المذكوران يجوز فيهما الوجهان على الجملة فكلام الناظم صحيح وقوله : «واقرن بفا» أراد : بفاء، بالمد، لكن قصر ضرورة، فصار مثل ما حكى من قولهم : شربت ما يافتى. وفي هذا النظم منه مواضع كثيرة.

وقوله : «لو جعل» جملة شرطية في موضع الصفة لجوابا» أى جواباً هذه صفتها، و«أنجعل» فعل مطاوع لـ(جعل) تقول : جعلت الشيء في موضع كذا فانجعل. وذلك قياس في (فعل) المقصود به العلاج، نحو : قسمته فانقسم، وفصلته فانفصل، وصرفته فانصرف، وما أشبه ذلك. ثم قال :

(١) في الأصل «أهل الشأن» وما زبته من (س، ت) هو الصواب.

وَتَخْلُفُ الْفَاءُ إِذَا الْمُفَاجَأَةُ

كَانَ تَجْدُ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ

يعنى أن (إذا) التى للمفاجأة، وهى التى فى قولك : خَرَجْتُ فإذا زيدٌ قائمٌ، تقوم مقام الفاء، فتقع فى موضعها خَلْفًا منها، كما فى المثال المذكور، وهو إن تَجْدُ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ ومثله : إن يَقُمْ زيدٌ إِذَا هو مَائِلٌ بين يَدَيْكَ. ومنه قوله تعالى / : [وإن تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ] ^(١) ومنه أيضا : [وإذا أَدَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَاءٍ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا] ^(٢).

قال الفراء : العرب تجعل (إذا) تَكْفِي من (فَعَلْتُ، وَفَعَلُوا) لو قال مكانها : (مَكْرُوا) لكان صواباً ^(٣).

وإنما وقعت (إذا) المفاجأة بدلاً من الفاء لشبَّهها بها، فى أن كل واحدة لاتقع مبتدأة كـ«إنما» وغيرها من حروف الابتداء، بل لابدُّ أن تقع مَبْنِيَّة على كلام، وأيضاً (إذا) فى الآية واقعةٌ موقعَ الفعل، كأنه قال : قَنَطُوا، كما أن الفاء فى الجواب واقعة موقعَ الفعل، فلما اشْتَبَهَا فى هذا التصرفُ وقعت (إذا) موقعَ الفاء لذلك، ليس ذلك لكونها فى معناها، لأن الفاء تدخل على (إذا) فتقول : خَرَجْتُ فإذا زيدٌ قائمٌ. وفى كلامه فى (إذا) نظرٌ من وجهين :

(١) سورة الروم : ٣٦.

(٢) سورة يونس : ٢١.

(٣) عبارة الفراء فى معانى القرآن (٤٥٩/١) هى «العرب تجعل (إذا) تكفى من فَعَلْتُ وَفَعَلُوا، وهذا الموضع من ذلك، اكتفى بـ(إذا) من (فعلوا) ولو قيل : (من بعد ضراءٍ مَسَّتْهُمْ مَكْرُوا) كان صواباً».

أحدهما : أنه يَقْتَضِي أَنْ (إِذَا) تَخْلُفَ الْفَاءَ حَيْثُمَا وَقَعَتْ، فَكُلُ مَوْضِعٍ تَقَعُ فِيهِ الْفَاءُ يَصِحُّ أَنْ تَقَعُ فِيهِ (إِذَا) فَإِذَا نَقْتَضِي أَنْ تَقُولَ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : إِنْ تَقُمْ فَعَسَى أَنْ تَأْتِنِي، إِنْ تَقُمْ إِذَا عَسَى أَنْ تَأْتِنِي، وَفِي (إِنْ تَقُمْ فَقَدْ قَامَ عَمْرُو) : إِنْ تَقُمْ إِذَا قَدْ قَامَ عَمْرُو، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي تَدْخُلُ فِيهَا الْفَاءُ.

وليس كذلك، بل (إِذَا) إنما تدخل على الجملة الاسمية خاصة، ولا تدخل على كل الجمل الاسمية، بل على غير الطلبية، فلاتقول : إِنْ تَأْتِنِي إِذَا هَلْ أَنَا مُكْرِمُكَ؟ كما تقول : إِنْ تَأْتِنِي فَأَنَا مُكْرِمُكَ، وإنما تقول : إِنْ تَأْتِنِي إِذَا أَنَا مُكْرِمُكَ، كما في الآية : {إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ} ^(١) وكما في مثاله «إِذَا لَنَا مَكْفَأَةٌ» وأما غير ذلك فلا، لأنها مختصة بالجملة الاسمية، ألا ترى أنه لا يجوز بعدها نصبُ الاسم على إضمار فعل من باب «الاشتغال» بل يلزم الرفع على الابتداء، نحو : خرجتُ فإذا زيدٌ يضربهُ عمرو، وهو مذهب النازم في (إِذَا) كما مرَّ تقريره في بابهِ، فإطلاق هذا الكلام مُشْكَلٌ كما ترى.

والثاني : أنه نصُّ في «التسهيل» على أن (إِذَا) لاتقع في موضع الفاء إلا إذا كانت جواباً لـ (إِنْ) خاصة، فقال : وقد تنوب بعد (إِنْ) (إِذَا) المفاجأة عن الفاء في الجملة الاسمية غير الطلبية ^(٢). فقيدهُ النيباتة بأن تكون بعد (إِنْ) وبأن يكون ما بعدها جملةً اسمية غير طلبية، وهو ما ذكر قبل هذا. وعلى هذا المعنى شرح ابنُه هذا الموضع في «التكملة» ^(٣).

وإذا استقرأت كلام العرب فقلماً تجده إلا على ما قال، وهذا النظم

(١) سورة الروم : ٣٦.

(٢) التسهيل : ٢٣٨، وما بين القوسين ساقط من الأصل و(ت) وأثبت من (س) والتسهيل.

(٣) التكملة على شرح التسهيل لابن النازم (لوحه ٢٢٧ - ١).

يَقْتَضِي أَنْ تَقَعَ بَعْدَ (مَنْ) وَ(مَا) وَ(مَتَى) وَغَيْرَهَا مِنَ الْآلَوَاتِ فَتَقُولُ / : ٣٧
 مِنْ يَكْرِمُنِي إِذَا أَنَا أَكْرِمُهُ، وَمَتَى تَأْتِنِي إِذَا أَنَا أَحْسَنُ إِلَيْكَ، وَمَا أَشْبَهَ
 ذَلِكَ، وَهَذَا غَيْرُ مَقُولٍ كَمَا ذُكِرَ.

وَالْجَوَابُ : أَنْ تَمَثِّلَهُ قَيْدُ فِيمَا ذُكِرَ، إِذْ لَمْ يَأْتِ (إِذَا) جَوَابًا إِلَّا بَعْدَ
 (إِنْ) وَمَعَ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ غَيْرِ الطَّلِبِيَّةِ، ذَلِكَ قَوْلُهُ : «كَأَنَّ تَجِدُ إِذَا لَنَا
 مُكَافَأَةً» فَإِنَّهُ قَالَ : «وَتَخَلَّفُ الْفَاءُ الْمُفَاجَأَةُ» فِيمَا كَانَ نَحْوَ هَذَا الْمَثَالِ،
 وَمِنْ عَادَتِهِ إِفَادَةُ التَّقْيِيدِ بِالْمَثَلِ، وَقَدْ مَرَّ مِنْ هَذَا شَيْءٌ كَثِيرٌ.

وَالْفَاءُ فِي قَوْلِهِ «وَتَخَلَّفُ الْفَاءُ» مَفْعُولٌ بِ«تَخَلَّفُ» وَ«إِذَا الْمُفَاجَأَةُ»
 هُوَ الْفَاعِلُ، يُقَالُ : خَلَفَ فُلَانٌ فُلَانًا، إِذَا جَاءَ بَعْدَهُ، وَخَلَفَهُ إِذَا كَانَ خَلِيفَةً
 بَعْدَهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : {اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي} ^(١). وَالْمُكَافَأَةُ : الْمُجَازَاةُ، يُقَالُ
 : كَافَأْتُهُ عَلَى مَا كَانَ مِنْهُ مُكَافَأَةً، وَكَفَاءٌ : جَازِيَتُهُ عَلَى فِعْلِهِ.

وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنَ

بِالْفَا أَوْ الْوَائِ بِتَثْنِيَّتِهِ قَسَمٌ

ذَكَرَ النَّازِمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي آخِرِ هَذَا الْبَابِ مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِأَصْلِ
 الْبَابِ، فَذَكَرَ مِنْهَا مَسْأَلَتَيْنِ يَشْتَرِكُ فِي النَّظَرِ فِيهِمَا بِأَبُ النُّوَاصِبِ
 وَالْجَوَازِمِ، وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا عُطِفَ عَلَى الْفِعْلِ الشَّرْطِيُّ، أَوْ عَلَى الْفِعْلِ
 الْجَزَائِيِّ.

وَابْتَدَأَ بِذِكْرِ الْعُطْفِ عَلَى فِعْلِ الْجَزَاءِ فَقَالَ : «وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا
 إِنْ يَقْتَرِنَ» إِلَى آخِرِهِ.

(١) سُورَةُ الْأَعْرَافِ : ١٤٢.

يريد أن الجزاء إذا عُطِفَ عليه فعلٌ بأحد حرفَين، وهما الواو والفاء، فإنَّ ذلك الفعل يجوز فيه ثلاثة أوجه، وهو التثنيُّ الذي ذَكَرَ [أنه]^(١) مستحقُّ لها، وهو معنى قوله : «قَمِنُ» أى جديرٌ وخليقٌ بها، وإنما قال ذلك لكونها عنده جاريةٌ على القياس، صحيحةُ التنزيل على حسب ما يذكر بحول الله.

وذكر الجزاء مطلقاً، وهو أعمُّ من أن يكون بالفعل أو بغيره، ولم يُقَيِّده بالفعل الذى يظهر فيه الجزم، أو يكون في تقدير الظهور وهو المضارع والماضى، لأن الحكم واحد فيما إذا كان كذلك، أو كان جملة اسمية أو غير ذلك، فتقول إذا كان فعلاً : إن تُكْرِمْنِي أُكْرِمَكَ وأُحْسِنُ إِلَيْكَ، بالجزم، وأُحْسِنُ إِلَيْكَ، بالرفع، وأُحْسِنُ إِلَيْكَ، بالنصب. وكذلك الماضى تقول : إن أتيتنى أحسنتُ إليك وأكْرِمَكَ، وأكْرِمَكَ، وأكْرِمَكَ.

وكذلك إذا كان الجزاء غير الفعل المتقدم نحو : إن تَزُرَّنِي فأنَا مُحْسِنٌ إِلَيْكَ وأكْرِمَكَ، بالجزم، وأكْرِمَكَ، بالرفع، وأكْرِمَكَ بالنصب. وشَرَطَ الناظم في هذا الجواز أن يكون العطف بأحد هذين الحرفين، وهما الفاء والواو.

فمثال الفاء قوله تعالى : [وَأِنْ تَبَدَّلَا بِمَا فِى أَنْفُسِكُمْ أَوْ تَخَفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ / فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ]^(٢) قُرِئت هذه الآية ٣٨ بالثلاث الحركات في «يَغْفِرُ» و«يُعَذِّبُ» فقراءة الجزم لِمَنْ عَدَا. نافعا

(١) بدل هذه الكلمة في النسخ الثلاث «هو» وما أثبتته من عندى، وهو الذى تستقيم به العبارة. والله أعلم.

(٢) سورة البقرة : ٢٧٤.

وابن عامر^(١). وقراءة الرفع لهما^(٢)، وقراءة النصب في غير السبع، حكاها سيبيويه^(٣)، وهى مرويّة عن ابن عباس وأبي حيوة والأعرج^(٤).

ومثال الواو قوله تعالى : {وَأِنْ تُخَفُّوْهَا وَتُؤْتُوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ}^(٥) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر «ونُكْفِرُ» بالرفع مع النون، وكذلك ابن عامر وحفص إلا أنهما قرأ بالياء، وقرأ الباقر بالنون والجزم^(٦)، وروى عن الأعمش أنه قرأ بالنصب مع النون^(٧).

وقال تعالى : {مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ}^(٨) قرأ أبو عمرو وعاصم بالرفع مع الياء، وقرأ حمزة والكسائي بالياء وجزم الراء، والباقر برفع الراء مع النون^(٩)، وأنشد سيبيويه في النصب للأعشى^(١٠):

(١) في (س) «لن عدا نافعاً».

(٢) هذه الجملة ساقطة من (س) أيضاً.

والصواب في قراءة هذين الحرفين هو ما جاء في كتاب السبعة (لابن مجاهد (١٩٥) والإقناع لابن الباذش (١٦) = من أن قراءة الرفع لعاصم وابن عامر، وقراءة الجزم لمن عداهم من السبعة.

(٣) الكتاب ٩٠/٣.

(٤) البحر المحيط ٣٦٠/٢.

(٥) سورة البقرة : ٢٧١.

(٦) السبعة ١٩١.

(٧) البحر المحيط ٣٢٥/٢.

(٨) سورة الأعراف : ١٨٦.

(٩) السبعة ٢٩٨.

(١٠) الكتاب ٩٢/٣، والمقتضب ٢٢/٢، واللسان (كيب) وديوانه ٨٨

والسحب والمجر : مصدران ميميّان، أو اسما مكان من السحب والجر. وكيبك : اسم جبل بمكة.

والمعنى : من يقترب عن قومه يجرى عليه من أنواع الظلم الكثير، وإن أحسن أخفى الناس حسناته، وإن أساء أظهرها سيئاته، حتى تكون واضحة مشهورة كالنار في رأس جبل.

وَمَنْ يَفْتَرِبْ عَنْ قَوْمِهِ لَا يُزَلْ يَرَى
 مَصَارِعَ مَظْلُومٍ مَجْرًا وَمَسْحَبًا
 وَتُدْفَنَ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وَإِنْ يُسَيِّءْ
 يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارُ فِي رَأْسِ كَبْكَبَا
 وقد حُمل على هذا قولُ عنترَةَ^(١) :
 متى ما تلقنى فردين ترجفُ

رَوَانِفُ أَلِيَّتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا

فإن كان العطف بغير الواو فمقتضى كلام الناظم أن ثلاثة الأوجه لا تجوز
 في المعطوف، وكذلك الحكمُ عند سيديهِ^(٢) والبصريين أن الفعل إذا عُطف به (ثم)
 أو غيرها، فالتثنية غير جائز، بل إنما يجوز عندهم في ذلك وجهان :
 أحدهما : التشريك في الجزم، فتقول : إِنْ تَأْتِنِي أَتَكَ ثُمَّ أَحْسِنِ إِلَيْكَ.
 والآخر الرفعُ فتقول : وَأَحْسِنِ إِلَيْكَ.
 ومن الأول قوله تعالى : {وَأَنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلَ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا
 أَمْثَالَكُمْ}^(٣).

(١) ابن السجري ٢٨/١، وابن يعيش ٥٥/٢، ١١٦/٤، ٨٧/٦، وشرح شواهد الشافعية ٥٠٥، والخزانة
 ٥٠٧/٧، ٢٢٠/٨، والعيني ١٧٤/٣، والتصريح ٢٩٤/٢، والمهمع ٢٤٠/٤، والدرر ٨٠/٢، وديوانه
 ١٠٨

والبيت من عدة أبيات يخاطب بها عمارة بن زياد العبسي، وكان يحسد عنترَةَ على شجاعته،
 ويظهر لقومه تحقيره، فقال له هذه الأبيات.
 وفردين : منفردين أنا وأنت خاصة، ليس معي ولا معك معين. والروانف : أطراف الأيدين،
 واحدها رانفة. وتستطار : يطلب منك أن تطير خوفاً وجنباً. والعرب تقول لمن اشتد به الخوف :
 طارت نفسه خوفاً.

(٢) الكتاب ٨٩/٣.

(٣) سورة محمد عليه الصلاة والسلام : ٣٨.

ومن الثانى : قوله تعالى : {وَإِنْ يُقَاتِلُواكُمْ يُوَلُّوكُمْ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يَنْصُرُونَ} (١).

وذلك أن الرفع والجزم أمرهما ظاهر، ولذلك جازا في غير الواو والفاء، فالجزم على التشريك إما في اللفظ إن كان الجزم ظاهرا، وإما في الموضع إن لم يكن كذلك، والرفع على الاستئناف.

وأما النصب فعلى مَنَزَع (ماتَّائِبِينَ فَتُحَدِّثُنَا) كأن قولك : إِنْ تُكْرِمْنِي أَكْرِمَكَ وَأَحْسِنْ إِلَيْكَ، أَوْ فَأَحْسِنْ إِلَيْكَ، أَرَدْتَ بِهِ : إِنْ تُكْرِمْنِي يَكُنْ مِنِّي إِكْرَامٌ لَكَ؛ وَإِحْسَانٌ، أَوْ فإِحْسَانٌ، ولايجوز إظهار (أَنْ) هاهنا كما تقدم.

وإنما اختَصَّ هذان الحرفان بهذا الحكم للوجه الذى اختَصَّ لأجله

بدخولهما في الأجوبة الثمانية، لَمَّا / في الفاء من معنى السببية، وإِما في ٣٩ الواو معنى المعية، وكل واحد من هذين المعنيين يقتضى الاتصال بما قَبْلُ، بخلاف غيرهما من الحروف فإنها ليست كذلك قال سيبويه: واعلم أن (ثُمَّ) لَا يُنْصَبُ بِهَا كَمَا يُنْصَبُ بِالْوَاوِ وَالْفَاءِ، وَلَمْ يَجْعَلُوهَا مِمَّا يُضْمَرُ بَعْدَهُ (أَنْ) وَلَيْسَ يَدْخُلُهَا مِنَ الْمَعَانِي مَا يَدْخُلُ فِي الْفَاءِ، وَلَيْسَ مَعْنَاهَا الْوَاوِ، وَلَكِنهَا تُشْرِكُ وَيُتَدَأُّ بِهَا (٢).

وإذا كان الامر ماقَرَّره لم يكن النصب بعد (ثُمَّ) أو غيرها إلا من باب قوله (٣).

(١) سورة آل عمران : ١١١ .

(٢) الكتاب ٨٩/٣ .

(٣) سبق الاستشهاد به، وهو للمغيرة بن حبياء، وصدره :

سأترك منزلي لبني تميم

* وَالْحَقُّ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا *

وقد جعلوا النصب مع الفاء والواو ضعيفا، لأنه عطف على الجزاء وهو واجب، والنصب إنما بآبُه غيرُ الواجب، لكنه في الجزاء قوياً من حيث كان الجزاء ليس بواجب الوقوع إلا بعد وقوع الأول، فلمَّا كان كذلك ضارَّعَ ما لا يُوجب الفعل كالاستفهام، فنصبوا لذلك.

وقد تقرَّر أن هذا في الفاء والواو ولمعنى فيهما [فلا يلحق بهما] ^(١) غيرهما، لأنه إمَّا للتشريك، ولا إشكال، وإمَّا للاستئناف، ومعنى النصب خارجٌ عن هذين. وقوله : «إِنْ يَقْتَرِنُ» أتى به مضارعاً على الوجه الأقل، لأنَّ الجواب محذوف لدليل قوله : «والفعلُ من بعدَ الجزاءِ بتلخيصِ قَمِنْ».

ونظيره من كل وجه بيئتُ الكتاب ^(٢):

هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ

والمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ

ويقال : هو قَمِنْ لِكُذَا، وَقَمِنْ بِهِ، أَيْ حَقِيقٌ وَجَدِيرٌ.

ثم أخذ يذكر العطف بالواو والفاء على فعل الشرط فقال :

وَجَزَمَ أَوْ نَصَبَ لِفِعْلِ إِثْرَ فَا

أَوْ أَوْ أَوْ إِنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اخْتِصَفَا

يعنى أن الفعل إذا وقع بين جملتي الشرط والجزاء فصارتا تكتنفانه، أى

تُحِيطَانِ بِهِ، وكان ذلك الفعل إِثْرَ وَاوٍ وِفَاءٍ - فجائزٌ فيه وجهان :

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت).

(٢) سبق الاستشهاد به.

أحدهما : الجزم، وذلك على التثريك في العامل، نحو قولك : إن
تَأْتِنِي فَتَنْزِلْ عِنْدِي أَكْرِمُكَ، أو : وَنَزَلَ عِنْدِي.

والوجه الآخر : النصب، وذلك على ماتقدم من تقدير المصدر
معطوفاً عليه هذا الفعل بإضمار (أن) كقولك : إن تَأْتِنِي فَتَنْزِلْ عِنْدِي
أَكْرِمُكَ، أو : وَتَنْزِلْ عِنْدِي.

والتقدير : إن يَكُنْ منك إتيان فنزول أَكْرِمُكَ، أو مع نزول.
والنصب هنا أمثلُ شيئاً منه في المسألة الأولى، لأن العطف هنا
على فعل الشرط، وفعل الشرط غير واجب، فكان قريباً من الاستفهام
والأمر والنهي، ونحوهما.

ومن مثل الوجه / الثاني ما أنشده سيبويه من قول ابن زهير^(١) :
وَمَنْ لَا يَقْدَمُ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً

فِيئُبَّتْهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَزْلَقُ

والنصب في هذه المسألة أيضاً ضعيف، لأن النصب في قولك : إن
تَأْتِنِي فَتَحْدُثْنِي أَكْرِمُكَ، معناه معنى الجزم، إذ كان قولك : (إن يَكُنْ منك
إتيان فحديث أَكْرِمُكَ) في معنى قولك : إن تَأْتِنِي فَتَحْدُثْنِي أَكْرِمُكَ،
فكروا أن يَخْطُوا به من بابه إلى باب آخر من غير زيادة معنى.

وأما البيت فالنصب فيه جيد، لأنه إنَّ النفس حسن كما تقدم، سواء
كان بعد شرط أو لا.

ومنع الناظم الرفع في هذا الفعل، لأنه أجاز الجزم والنصب بعد ما
أجاز في المسألة الأولى الأوجه الثلاثة، فدل على أن الثالث غير جائز،

(١) سبق الاستشهاد به.

فلا يجوز على هذا أن تقول : **إِنْ تَأْتِنِي فَتُحَدِّثْنِي أَكْرَمَكَ**، ولا : **وَتُحَدِّثْنِي**، بالرفع، لأن «**فَتُحَدِّثْنِي**» موضوعُ موضعٍ (مُحَدِّثًا) كما كان كذلك لم يَأْتِ بحرف العطف. ولو قلت : **إِنْ تَأْتِنِي وَمُحَدِّثًا** أو **فَمُحَدِّثًا** – كان الكلام فاسدًا لأنه ليس في الكلام منصوبٌ يُعطف عليه. وأما ضمير «**تَأْتِنِي**» فلا يصح العطف عليه، وإذا كان كذلك لم يكن للرفع وجه. هذا معنى تعليل سيبويه^(١).

وقد أجاز ابن خروف الرفع مع الواو خاصةً على الحال، كأنه قال : **إِنْ تَأْتِنِي وَأَنْتِ تَسْأَلْنِي**، ولا يُقَدَّرُ الفعل مع الواو إلا بالجملة، فلا يُقَدَّرُ «**وَسَائِلًا**» كما يُقَدَّرُ :

نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِيًا^(٢)

بالجملة، أى : وأنا أرهنهم.

والناظم لم يَرْتَضِ هذا، بل وقف مع سيبويه والجماعة، لكن قد مضى له في باب «الحال» جوازُ وقوع المضارع المثبت حالاً مع الواو، على إضمار المبتدأ، ومخالفة مَنْ ذهب إلى المنع في المسألة، فما باله منع ذلك هنا؟ فكان الأولى به أن يُجيز الرفع مع الواو، لأن ما أُلْزِمَ سيبويه هنا من وقوع الحال مع الواو قد أجاب عنه بأنه على تقدير الجملة، كما قاله ابن خروف، واستدل عليه بالسُّماع، فهو لازم له، فاقتصراره مع الواو على الوجهين غيرُ سديد، أما مع الفاء

(١) الكتاب ٨٨/٣.

(٢) العيني ١٩٠/٣، والهمع ٤٦/٤، والدرر ٢٠٣/١، والأشعوني ١٨٧/٢، والشعر والشعراء ٦٥١/٢، واللسان (رهن).

والبيت لعبدالله بن همام السلولي، وكان عبداً لله بن زياد قد توعدّه فهرب إلى الشام واستجار ببزيد فأمّنه، وكتب إلى عبداً لله يأمره بالصفح عنه.

ومعناه : لما خفت سيوفهم نجوت منهم بالهرب، وأبقيت في أيديهم مالكا، ومالك هو عريف الشاعر.

فلا سبيلَ إليه، فكان من حقِّه أن يجمع بين كلاميه.

وقيدَ جوازَ الوجهين في المسألة بشرطين ذكرهما: وأحد الشرطين : أن يكون العطف بالفاء أو الواو كما مرَّ، فدلَّ أن ذلك عنده مختص بهما، ولا يجوز في غيرهما، وهو ردُّ لما أجازاه الكوفيون فيما نقل عنهم في (ثم) من النصب، كما أجازاه الجميع في الواو / والفاء، فيقولون : **إِنْ تَأْتَنِي ثُمَّ** ٤١ **تُحَدِّثْنِي أَكْرَمْتُكَ**، بنصب «تُحَدِّثْنِي» ومن حجتهم في هذه قراءة من قرأ : {وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ} ^(١) بنصب «يُدْرِكُهُ» وهي قراءة قتادة ونُبَيْح والجراح، وقد قرئَ بالرفع، وهي لطلحة بن سليمان وإبراهيم النخعي ^(٢). والجزمُ قراءة الجماعة.

وهذه القراءة لم يثبت البصريون بها حكما، لندورها وكونها في القياس كقوله ^(٣):

*** وَالْحَقُّ بِالْحَجَازِ فَأَسْتَرِيحَا ***

لكنها أمثلُ قليلا، لأنَّ الشرط ليس بواجب في نفسه، وقد تقدَّم وجهُ اختصاص الواو والفاء بهذا الحكم دون غيرهما، فالأولى عدمُ القياس في غيرهما.

والشرط الثاني : أن يكون الفعل مُكْتَنَفًا بجملتي الشرط والجزاء، وذلك قوله : «إِنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا» يعني أنه لابدُّ من أن تكون جملة

(١) سورة النساء : ١٠٠.

(٢) المحتسب ١/١٩٥، والبحر المحيط ٣/٢٢٦، ٢٢٧.

(٣) سبق الاستشهاد به، وصدره :

سأترك منزلي لبني تميم

الشرط وجملة الجزاء قد أحاطتا به، فصار بينهما، وقد تقدم تمثيل ذلك.
 واكْتَنَفَا في كلامه من قولهم : اكْتَنَفَ القومُ، إذا اتَّخَذُوا كَنِيفًا
 لإبلهم، والكَنِيفُ : حَظِيرَةٌ مِنْ شَجَرٍ تُجْعَلُ لِلإِبِلِ، أى إن اتَّخَذَ بالجملتين
 كَنِيفًا، ولا يكون من : اكْتَنَفَ القومُ زِيدًا، أى أحاطوا به، لأنه أتى بالفعل
 مُسْتَنَدًا إلى ضمير الفعل، وليس هو المحيط بالجملتين، بل هما المحيطان
 به، فإنما يريد أنه اتَّخَذَ بهما كَنِيفًا، أى ما يجرى مجراه.

فإن قلت : ما الذى احتَرَزَ بقوله : «إن بالجمْلَتَيْنِ اكْتَنَفَا» وهو إنما
 يريد أن يكون ذلك الفعل تابعاً لجملة الشرط، سواء أكانت الجملةتان
 تَكْتَنِفَانِهِ أَمْ لَا، فَيُظْهِرُ أن وصف الاكْتَنَافِ غيرُ مُحْتَاجٍ إليه؟
 فالجواب : أن هذا الكلام أحرَزَ به أمرين :

أحدهما : ما تقدّم من كونه تابعاً لجملة الشرط لالجملة الجواب، إذ
 قد تقدّم الحكم في ذلك. والآخر : أنه قَصِدَ أن يكون الفعل المعطوف
 بالواو أو الفاء زائداً على فعل الجواب إن كان فعلاً، لأنه إن لم يكن زائداً
 على ذلك فهو الجوابُ بَعَيْنِهِ، وذلك يَتَصَوَّرُ في المعطوف بالفاء، وإذا كان
 هو الجوابُ بَعَيْنِهِ فلا يجوز فيه هذان الوجهان أصلاً، بل يلزم فيه بعد
 الفاء الرفعُ، كقولك : إن تَأْتِنِي فَأُحَدِّثُكَ، وذلك أن الشرط في الأصل جملةٌ
 مَبْنَاهَا على فعل وفاعل. والجوابُ جملةٌ أُخْرَى بَأَنَّهُ من الأولى، مَبْنَاهَا
 على مبتدأ وخبر، أو فعل وفاعل، رُبَطَ إحداهما بالآخرى حرفُ (إن) أو
 غيره من أخواته، ولا حاجة إلى الفاء إذا كان الجواب فعلاً، وجيء بها لَمَّا
 احتِيجَ إلى الجواب بالابتداء والخبر، ثم جُعِلَ مكانَ المبتدأ الفعلُ فارْتَفَعَ،
 وليس الجواب الفاء إذا كان مرفوعاً مثل ما انتَّصَبَ / بين المجزومين، ٤٢

لأن ما انتَّصَبَ بين المجزومين مصدرٌ معطوف على مصدر فعلٍ الشرط.

ولوقلت : **إِنْ يَكُنْ إِيْتَانُ فُحْدَيْتُ، وَسَكْتُ،** فليس ذلك بمعطوفٍ على مصدرٍ فعلٍ الشرط، بل هو مرفوع على تقدير مبتدأ بعد الفاء، تقديره : **فَأَمْرِي حَدِيثٌ،** أو نحو هذا.

هذا تعليل السِّيرافي، وهو معنى ما في الكتاب من قول سيبويه : **وَأَمَّا** مَنَعَهُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ مَا **اِنْتَّصَبَ** بَيْنَ **الْمَجْزُومِينَ** أَنْ هَذَا **مُنْقَطِعٌ** مِنَ **الْأَوَّلِ** - يَعْنِي قَوْلَكَ : **فَأُحَدِّثُكَ - أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : إِنْ يَكُنْ إِيْتَانُ فُحْدَيْتُ أَحَدُكَ،** فَالْحَدِيثُ مُتَّصِلٌ بِالْأَوَّلِ، شَرِيكَ لَهُ. **وَإِذَا قُلْتَ : إِنْ يَكُنْ إِيْتَانُ فُحْدَيْتُ،** ثُمَّ **سَكْتُ،** وَجَعَلْتَهُ جَوَابًا لَمْ يَشْرَكَ **الْأَوَّلَ،** وَكَانَ مُوتَفِعًا بِالْإِبْتِدَاءِ^(١). فعلى هذا بَنَى النَّاظِمُ.

وقد تقرر من هذا أَنَّ كِلَا **الْوَجْهَيْنِ** لَا يَجُوزُ فِي جُمْلَةِ الْجَوَابِ، فَلَا يَجُوزُ **الْجَزْمُ،** لِأَنَّهُ مَقْرُونٌ بِالْفَاءِ، وَلَيْسَ بِمَعْطُوفٍ، وَلَا يَجُوزُ **النَّصَبُ،** لِأَنَّكَ لَمْ تَقْصِدْهُ، فَلَا بُدَّ مِنَ **الرَّفْعِ،** فَلِهَذَا شَرَطَ **الْناظِمُ** **شَرْطَ «الْاِكْتِنَافِ»** وَظَهَرَ مِنْهُ أَنَّ مَا أَجَازَهُ **ابْنُ طَاهِرٍ**^(٢) (مَنْ **النَّصَبُ** مَعَ **الفَاءِ** لَمْ يَرْتَضِهِ، وَإِنَّمَا أَجَازَهُ **ابْنُ طَاهِرٍ**)^(٣) فِي **الشَّعْرِ** حَمَلًا عَلَى **المَعْنَى؛** لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : **إِنْ تَأْتِنِي فَأُحَدِّثُكَ** فَ«أُحَدِّثُكَ» هُنَا يَتَقَدَّرُ **بِالمَصْدَرِ** كَالْجَوَابِ، وَهُوَ أَيْضًا **وَاقِعٌ،** فَوْقَ **الشَّرْطِ** مِثْلَهُ، فَجُعِلَ كَالْمُنْقَطِعِ لِذَلِكَ، وَلَا يَلْتَفِتُ فِيهِ إِلَى **تَقْدِيرِ** **الْإِتِّصَالِ** إِذَا **مُثِّلْتَهُ** **بِالمَصْدَرِ،** لِأَنَّهُ **تَمَثِيلٌ** لَا يَنْطَلِقُ بِهِ، وَيَكُونُ **مَعْنَى** **الكَلَامِ : إِنْ يَكُنْ إِيْتَانُ يَكُنْ حَدِيثٌ،** لِأَنَّكَ لَوْ أَزَلْتَ **الفَاءَ** لَجَزَمْتَ،

(١) الكتاب ٨٩/٣.

(٢) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي، المعروف بالحَدَبِّ، نحوي مشهور، بارع حافظ، اشتهر بتدريس الكتاب، وله عليه طرر منبوبة مشهورة، وله تعليق على الإيضاح، وغير ذلك، وكان يرحل إليه في العربية، موصوفاً بالحذق والنبيل، وكان من حذاق النحويين، وأئمة المتأخرين، وكان أجل تلاميذه ابن خروف - توفي في عشر الثمانين وخمسمائة.

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ت).

فَرُوْعِيْ ذَٰلِكَ.

وأجاز ذلك ابنُ خروف، وعلى هذا التأويل الذي بَسَطَه عن شيخه^(١)، وهو ضعيفٌ جداً، ولذلك لم يُجِرْهُ إلا في الشعر. والشرطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَعْنَى فِيهِمْ هذا الفصل يَذْكَر فيه ما يُعْرِض من الحذف للجملة الجوابية، أو للجملة الشرطية، وذلك أنه قد تَقَرَّر قَبْلُ في مواضع أن الحذف إنما يكون إذا عَلِمَ المحذوف، وكانت عليه دلالة تُعَرِّف به، وأما إذا لم يكن ثَمَّ دليل فلا سبيلَ إلى الحذف.

والحذفُ هاهنا على ثلاثة أوجه :

حذفُ جملة الجواب، وهو الأكثر، وحذفُ جملة الشرط، وهو دون ذلك، وحذفُها معاً، وهذا الثالث نادر، ولذلك لم يُعَرَّجْ عليه الناظم، ومنه قول النَّمِرِ بْنِ تَوَلِّبٍ^(٢):

فَإِنْ الْمَنِيَّةُ مَنْ يَخْشَاهَا

فَسَوْفَ / تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا ٤٣

أى : أَيْنَمَا يَذْهَبُ تُصَادِفُهُ، وكذلك قول الآخر^(٣):

(١) يعنى ابن طاهر الذى سبقت ترجمته.

(٢) الجمل للزجاجي ٢٧٣، والتصريح ٢٥٢/٢.

(٣) الخزائن ١٤/٩، والمغني ٦٤٩، والعيني ١٠٤/١، ٣٣٦/٤، والتصريح ١٩٥/١، والهمع ٣٣٦/٤، والدرر ٧٨/٢، والأشعموني ٣٣/١، ٣٦/٤.

والبيت لروية، ملحقات ديوانه ١٨٦، ويروى «بنات الحى» و«إِنَّ» بزيادة نون في الموضعين. والضمير المستكن في «كان» يعود على «البلع» في بيت سابق.

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ

أَيُّ وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَهَذَا أَمْتَنَاهُ أَوْ أَرْضَاهُ، تَعْنِي الْبَعْلُ.

وَابْتَدَأَ النَّازِمُ بِذِكْرِ حَذْفِ الْجَوَابِ فَقَالَ : «وَأَشْرَطُ يُعْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ».

يَعْنِي أَنَّ جُمْلَةَ الشَّرْطِ يُغْنِي ذِكْرَهَا عَنْ ذِكْرِ جُمْلَةِ الْجَزَاءِ، فَتُحْذَفُ جُمْلَةُ الْجَزَاءِ لَعَلَّ الْمَخَاطَبَ بِالْمَحْذُوفِ، وَلَا يُغْنِي بَاغْنَاءُ الشَّرْطِ عَنِ الْجَوَابِ كَوْنُ الشَّرْطِ هُوَ الدَّالُّ بِنَفْسِهِ فَقَطْ، بَلِ الْمَقْصُودُ أَنَّهُ يُذَكَّرُ بِهِ فَيَسْتَقِلُّ الْكَلَامُ، اتِّكَالًا عَلَى مَا عِنْدَ الْمَخَاطَبِ مِنَ الْعِلْمِ.

وَالْعِلْمُ الْحَاصِلُ عِنْدَ الْمَخَاطَبِ قَدْ يَكُونُ لَتَقَدَّمَ ذِكْرُ مَعْنَى الْجَوَابِ بِعَيْنِهِ، وَيَكُونُ لَتَقَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ وَلَيْسَ بِهِ، وَقَدْ يَكُونُ لَغَيْرِ ذَلِكَ.

فَمِنْ الْأَوَّلِ قَوْلُكَ : أَكْرِمُكَ إِنْ أَكْرَمْتَنِي، وَأَتِيكَ إِنْ أَتَيْتَنِي.

فَالْجَوَابُ الْمَحْذُوفُ هُنَا هُوَ عَيْنُ مَا تَقَدَّمَ، وَالتَّقْدِيرُ : إِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرِمُكَ، وَإِنْ أَتَيْتَنِي أَتِكَ، وَلَكِنْ حُذِفَ لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ، وَتَنْبِيهُ النَّازِمِ عَلَيْهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ^(١):

* إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعِ أَخُوكَ تُصْرَعِ *

وقوله^(٢):

* وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَا إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ *

(١) هو جرير بن عبدالله البجلي. وتقدم الاستشهاد به، وصدره :

يَا أَقْرَعُ بِنِ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ

(٢) سبق الاستشهاد به، وصدره :

هَذَا سِرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَنْدَرُسُهُ

وهو كثير.

ومن الثانى قوله تعالى : {قَالَتْ إِنِّى أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا} ^(١)
فليس المعنى : إِنْ كُنْتَ تَقِيًّا فإِنِّى أَعُوذُ بِالرَّحْمَنِ مِنْكَ، وإنما المعنى : إِنْ كُنْتَ
تَقِيًّا فلا تَقْرَبْنِى، (وقولك : فلا تَقْرَبْنِى) ^(٢) دلت عليه الاستعاذة، لأن الاستعاذة
هى طلب العوذِ والبُعْدِ من كل ضار.

ومنه أيضا قوله تعالى : {إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلْنَا عَلَى عَبْدِنَا} ^(٣)
الآية هو محذوفُ الجواب، تقديره : إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ فَأَقْبِلُوا مَا أَمَرْتُ بِهِ، لأن قوله
: {وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ} حُكْمُ الزِّمَةِ المكلفُ، فذلُّ على طلب القبول.
وكذلك يَجْرِى الحكم في جواب (لَوْ) لأنها شرط، ومنه قوله تعالى : {وَلَوْ
أَنَّ قُرْآنًا سِيرَّتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلَّمَ بِهِ الْمَوْتَى} ^(٤) الآية، أى
لكان هذا القرآن.

ومنه قول امرئ القيس ^(٥):

فَلَوْ أَنَّهَا نَفْسٌ تَمُوتُ جَمِيعَةً
وَلَكِنَّهَا نَفْسٌ تَسَاقُطُ أَنْفُسًا

(١) سورة مريم عليها السلام : ١٨.

(٢) مابين القوسين ساقط من (ت).

(٣) سورة الأنفال : ٤١.

(٤) سورة الرعد : ٣١.

(٥) ديوانه ١٠٧، وابن يعيش ٨/٩

وتموت جميعة : يعنى أنه مريض، فنفسه لاتخرج مرة واحدة، ولكنها تموت شيئا بعد شىء، وهو
معنى قوله : «تساقطُ أنفسا» أى شيئا بعد شىء. ويروى «تساقطُ» بضم التاء وكسر القاف، أى
يموت بموتها عدة من الأنفس.

أى لكان ذلك أهْوَنَ، أو نحو ذلك، ومنه ما يذكّره إثرَ هذا في اجتماع الشرط والقَسَمِ.

ويُعترض على الناظم هنا بأنه أطلق القولَ في فعل الشرط مع حذف الجواب والحقُّ إذا كان محذوفاً أن يكون فعل الشرط ماضياً، كما مضى في الأمثلة المتقدمة من نحو ذلك : أَكْرِمَكَ إِنْ أَكْرَمْتَنِي. / ٤٤ ولا يجوز : أَكْرِمَكَ إِنْ تُكْرِمْنِي إلا في الشعر، وذلك لأن العرب تكره أن يظهر الجزمُ في الشرط، ثم لا يَنْجَزِمُ الجوابُ في اللفظ. وقد مرَّ ذلك، ومن هُنَاك قُلُ أن يأتى الجواب مرفوعاً والشرطُ مجزومٌ، وكَثُرَ رفعُهُ إذا كان فعل الشرط ماضياً كما تقدم، فكان من حَقِّ الناظم أن يبيِّنَ هذا، ويُقَيِّدَ كلامه، فإنه يقتضى أن الجواب يُحذف إذا عَلِمَ مُطْلَقاً، سواءً كان فعل الشرط ماضياً أو مضارعاً، وهذا لا يصحُّ، ولا أجْدُ الآنَ له جواباً، إلا أنه لم يَتعرَّضْ لذكر ذلك.

ثم ذَكَرَ حذفَ جملة الشرط فقال : «وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَعْنَى فُهِمَ».

يَعْنى أن الشرط قد يُحذف أيضاً، ويبقى الجوابُ مذكوراً، لكن إن كان المعنى مفهوماً، أى معنى المحنوف وهو الشرط.

وكررَ ذكرَ شرط «الْعِلْمُ» تأكيداً، وتذكيراً بأنَّ هذا لا يكون إلا عند المعرفة بالمحنوف كائناً ما كان، ولأمرٍ آخرَ يَذْكُرُ إثرَ هذا بحول الله.

وتحقيقُ «العكس» أن معنى ما تقدم أنَّ الجواب يُحذف دون الشرط، فإذا حَوَّلْتَ هذه القضيةَ قلت : إن الشرط يُحذف دون الجواب، وقُلِّلَ الحذفَ هنا بقَدِّ في قوله : «قَدْ يَأْتِي» يريد أنه ليس حذفه بكثير، كما كان

كثيراً في الجواب.

ومثاله أن تقول : أَفَعَلَ كَذَا وَإِلَّا ضَرَبْتُكَ تقديره : وَإِلَّا تَفَعَلَ ضَرَبْتُكَ.

ومنه قوله عليه السلام : «إِمَّا لَا فَأَعْنِي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ»^(١).

التقدير : إِنْ كُنْتَ لَا تَفَعَلُ غَيْرَ هَذَا، أَوْ لَا تَقُولُ غَيْرَ هَذَا فَأَعْنِي. وفي حديث

الغامدية قوله عليه السلام : «إِمَّا لَا فَأَذْهَبِي حَتَّى تَلِدِي» الحديث^(٢). وكذا تقول

العرب : إِمَّا لَا فافْعَلْ كَذَا، أَيْ أَنْ كُنْتَ لَا تَفَعَلُ غَيْرَ هَذَا فافْعَلْ كَذَا. ومن ذلك

قول الشاعر^(٣):

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍّ

وَإِلَّا يَغْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ

وقال الآخر^(٤):

(١) أخرجه مسلم في «كتاب الصلاة» - باب فضل السجود والحث عليه، ج ١ ص ٢٥٣، (الحديث رقم ٢٢٦).

(٢) أخرجه مسلم في «كتاب الحدود» - باب من اعترف على نفسه بالزنا، ج ٣ ص ١٣٢٣، (الحديث رقم ٢٢).

(٣) هو الأحوص، ديوانه ١٩، والإحصاف ٧٢، والمغني ٦٤٧، والعيني ٤٣٥/٤، والتصريح ٢٥٢/٢، والهمع ٤/٣٣٦، والدرر ٢/٧٨، والأشموني ٤/٢٥.

والكفء : المساوى في نسب وغيره، مما تعتبره الشريعة صفات لازمة للتكافؤ بين الزوجين والمفرق : وسط الرأس الذى يفرق فيه الشعر. والحسام : السيف.

وكان الأحوص يهوى امرأة جميلة، فتزوجها رجل دميم الخلقة، يقال له : مطو، فلحقته الحسرة لذلك، فهجاه وتهده.

(٤) هو المثقب العبدى، المفضليات ٢٩٢، وابن الشجرى ٢/٣٤٤، والخزانة ١١/٨٠، والمغني ٦١، والعيني ٤/١٣٩، والهمع ٥/٢٥٤، والدرر ٢/١٨٥، والأشموني ٣/١١٠، والفت من اللحم : المهزول، وهو ضد السمين. والفت من الحديث : الردىء. واطرحني : أتركني.

والمعنى : إما أَنْ تكون أخا مخلصاً، أعرف منه مساوئ من محاسني، وما يفسد مما يصلح، وإلا فاتخذني عدواً لك أحذر وأحذرني.

فإِمْأْ أَنْ تَكُونَ أَخِي بَحَقْ
 فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَنًى مِنْ سَمِينِي
 وَإِلَّا فَاطْرِحْنِي وَاتَّخِذْنِي
 عَدُوًّا أَتَقِيكَ وَتَتَّقِيَنِي
 وقال الآخر^(١):

أَقِيمُوا بَنِي النُّعْمَانِ عَنَّا صُدُورَكُمْ
 وَإِلَّا تَقِيمُوا صَاغِرِينَ الرُّؤْسَا
 وعلى الناظم هنا إشكال، وهو أنه أطلق القول بالحذف، ولم يُقَيِّدهُ،
 وحذفُ جملة الشرط لايجوز على ماذكر في «التسهيل» إلا بشرطين :
 أحدهما : أن يكون الجازم (إن) نون غيرها من الأدوات، ومنه
 ماتقدم من الأمثلة، فإن كان غيرَ (إن) فلايجوز^(٢)، لايقال : مَنْ يَأْتِنِي
 أَكْرَمُهُ وَمَنْ لَا فَلَا أَكْرَمُهُ، وكذا لا يقال : مَتَى تَمْدَحُ زَيْدًا يُعْطِكَ، وَمَتَى لَا
 فَلَا يُعْطِكَ، ونحو ذلك، لأن السماع/ إنما جاء في (إن) وحدها، وهو فيها ٤٥
 قليل، كما أشار إليه فلا يتعدى.

والثاني : أن يقع بعد (إن) لا النافية كما تقدم تمثيله، فإن لم يقع
 بعدها (لا) فلا يجوز الحذف، فلا تقول : إِنْ جِئْتَنِي فَأَنَا أَتِيكَ وَإِنْ فَلَا
 أَتِيكَ، أو تقول : إِنْ أَحْسَنْتَ إِلَيَّ أَكْرَمْتُكَ وَإِنْ فَلَا أَكْرَمُكَ، تريد : وَإِنْ
 أَبْغَضْتَنِي فَلَا أَتِيكَ، وَإِنْ أَسَأْتَ إِلَيَّ فَلَا أَكْرَمُكَ، ومثل هذا لاتقوله العرب.

(١) هو يزيد بن الحذاق الشنّي، المفضليات ٢٩٨، وابن الشجري ٢٨٢/١، وابن يعيش ١١٥/٦،
 واللسان (قوم).

ويروي «كارمين» وأقيموا صدوركم : أزيلوا عوجها.

(٢) بعد هذا خرم مقدار ورقتين في نسخة (س).

وكلام الناظم يَنْتَظِم بِإِطْلَاقِهِ هَذَا كُلَّهُ، وَلِأَجْلِ ذَلِكَ قَالَ فِي «التَّسْهِيلِ»
يُحْذَفُ الْجَوَابُ كَثِيرًا لِقَرِينَةٍ، وَكَذَا الشَّرْطُ الْمُتَوَلِّدُ بِ(لَا) تَالِيَةً (إِنْ)^(١).

والجواب عن الشرط الأول أنه يمكن أن يكون لم يُرَاعَ شَرْطُ وَجُودِ (إِنْ)
بَلْ يَجُوزُ عِنْدَهُ قِيَاسًا أَنْ يُقَالَ : مَنْ يَأْتِيهِ أَكْرَمُهُ، وَمَنْ لَا فَلَا أَكْرَمُهُ، وَكَذَا فِي
سَائِرِ الْأَنْوَاتِ. وَلَا مَانِعَ مِنْ هَذَا فِي الْقِيَاسِ، وَإِنْ كَانَ السَّمَاعُ إِنَّمَا وَرَدَ بِ(إِنْ)
فَلَيْسَ فِي ذَلِكَ مَا يَنْتَفِي الْقِيَاسُ فِي غَيْرِهَا، وَعَلَى أَنْ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ قَدْ حَكَى فِي
كِتَابِ «الْإِنْصَافِ» لَهُ عَنِ الْعَرَبِ : مَنْ سَلَّمَ عَلَيْكَ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، وَمَنْ لَاقَا تَعَبًا بِهِ^(٢).
وَهَذَا نَصٌّ فِي الْجَوَانِ.

وعن الثاني أن وجود (لَا) مع الأداة قد أعطاه قوةً كلامه لأنه اشترط فهمَ
المعنى بقوله : «إِنْ الْمَعْنَى فُهِمَ» وذلك أَنَّ (لَا) إِذَا جَاءَتْ مَعَ (إِنْ) يَظْهَرُ أَنَّهَا نَفَى
لِمَا تَقْدَمُ إِثْبَاتُهُ، وَإِذَا كَانَتْ كَذَلِكَ فَقَدْ لَزِمَ الْعِلْمُ بِمَا نَفَتْ، وَذَلِكَ هُوَ الْوَاقِعُ بَعْدَهَا
بِلَايِدٍ، فَقَدْ صَارَتْ (لَا) هِيَ الدَّالَّةُ عَلَى الْمَحْذُوفِ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ، وَبِهَا يُفْهَمُ مَعْنَى
الْفِعْلِ الْمَحْذُوفِ.

أَمَّا إِذَا لَمْ يُؤْتِ بِلَا، كَمَا إِذَا قُلْتُ : إِنْ أَحْسَنْتَ إِلَيَّ أَكْرَمْتُكَ، وَإِنْ فَلَا
أَكْرَمْتُكَ، فَلَا يُفْهَمُ مَعْنَى الْمَحْذُوفِ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى : وَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ إِلَيَّ،
أَوْ يَكُونَ : وَإِنْ أَسَأْتُ إِلَيَّ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، وَإِذَا لَمْ يُفْهَمْ مَعْنَاهُ لَمْ يَجْزُ حَذْفُهُ، فَلِهَذَا
كَرَّرَ قَوْلَهُ : «إِنْ الْمَعْنَى فُهِمَ» مَعَ أَنَّهُ تَقْدَمُ لَهُ ذَلِكَ الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ : «قَدْ عَلِمَ» وَكَثِيرًا
مَا تَجَدَّ فِي كَلَامِهِ مَا ظَاهَرَهُ الْحَشْوُ أَوْ التَّكْرَارُ، وَهُوَ مُنْطَوِّعٌ عَلَى فَائِدَةٍ أَوْ فَوَائِدَ.
وَأَيْضًا لَا يَمْتَنِعُ ذَلِكَ بَوْنَ (لَا) إِذَا فُهِمَ الْمَعْنَى، مِثْلُ أَنْ يُقَالَ لَكَ : أَتُكْرِمُ

(١) التَّسْهِيلُ : ٢٣٨، وَفِيهِ «وَكَذَا الشَّرْطُ الْمُنْفِي بِلَا» وَهَذَا سِوَاهُ.

(٢) الْإِنْصَافُ ١/٧٢.

زيداً وإن أساء إليك؟ فتقول : أَكْرِمُهُ وَإِنْ، وقد جاء نحو هذا عن العرب،
ولكن في الشعر كقوله^(١):

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ

كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ

ولكن مثل هذا قليل، وإنما يكثر مع (لا) ثم قال :

وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمٍ

جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهُوَ مُلْتَزِمٌ

وَإِنْ تَوَالَيْتِ وَقَبِلْتُ خَبَرَ

فَالشَّرْطُ رَجْعٌ مُطْلَقًا بِلَا حَذَرٍ

/ وَرَبِّمَا رَجْعٌ بَعْدَ قَسَمٍ

٤٦

شَرْطٌ بِلَاذِي خَبَرٍ مُقَدَّمٌ

هذه المسألة جزء مما قبلها، لكنها اجتمعت مع مايجوز حذف

جوابه، وهو القسم، فأخذ يتكلم فيما يُحذف جوابه منهما لدلالة جوابِ
الآخر عليه.

وأراد بهذا الكلام أن القسم والشرط إذا اجتمعا في كلام واحد

فإن جواب المتأخر منهما يُحذف مُطلقاً، استغناءً عنه بجواب المتقدم، فإن

تقدم الشرط استغنى بجوابه عن جواب القسم، وإن تقدم القسم استغنى

بجوابه عن جواب الشرط، في الأمر العام، ورَبِّمَا كان الأمر بالعكس وإن

تقدم القسم.

(١) سبق الاستشهاد به.

هذا إذا لم يتقدم نو خبر، فإنه إن تقدم استغنى بجواب الشرط مطلقاً، سواء تقدم على القسم أم تأخر عنه، هذا جملة ما أراد ذكره.

والحاصل منها قسمان : قسم يُستغنى فيه بجواب الشرط مطلقاً، وقسم يُستغنى فيه بجواب ما تقدم، ولا بد من بسطها فنقول :

أما قوله : «واحذف» فإن مقتضاه وجوب الحذف، إذ لو أراد الجواز لقال : وجوز الحذف، أو واحذف إن شئت، وقد صرح بهذا المراد بقوله : «فهو ملتزم» وضمير «فهو» عائد على «الحذف» المفهوم من «احذف» كقوله تعالى : {وَأَنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ} (١) أي فالحذف ملتزم، ولزوم الحذف صحيح، إذ لا يجوز أن يظهر معاً كما سيأتي، فلا نقول : لئن قام زيد لأكرمه أكرمه، أو بالعكس.

وتضمن هذا الكلام معنى آخر، وهو أنه لا يكون ذلك إلا إذا كان جوابهما معاً أمراً واحداً، فإنه كان كذلك استغنى بجواب أحدهما عن الآخر للعلم بما حذف، فلو لم يتحدا في المعنى لم يجز حذف واحد منهما، إذ لا يبقى دليل على ما حذف.

وقد تبين هذا في قوله : «والشرط يغني عن جواب قد علم» فشرط العلم. وهذه المسألة داخلة تحت ذلك الشرط، ولأجل هذا صح أن يجتمع الشرط والقسم في كلام واحد، وهو قوله : «لدى اجتماع شرط وقسم» يعني اجتماعهما في كلام واحد، ولا يجتمعان كذلك إلا إذا كان بينهما جامع، وذلك إذا كان الجواب هو المقسم عليه، نحو : والله لئن قام زيد لأكرمه، ونحو ذلك، وعلى هذا فـ«التأخير» في كلامه المراد به إذا تصدر الشرط والقسم معاً قبل مجيء جواب واحد منهما، لا أنه يريد : إذا تصدر واحد مع جوابه، ثم تأخر الآخر مع

(١) سورة الزمر : ٧.

جوابه / لأنهما إذ ذاك غير مجتمعين، وقد قال : «لَدَى اجْتِمَاعِ كَذَا» . ٤٧

فإذا تقرر هذا فالذي ذُكر في هذه المسألة قسمان :

أحدهما : أن يجتمعا من غير أن يتقدم عليهما ذو خبر، فالحكم هاهنا كما قال، أن يُحذف جوابُ الآخر منهما لدلالة جواب الأول عليه، فتقول إذا تقدم الشرط : إن جاعني زيدُ واللهُ أَكْرَمُهُ، ولاتقول : لأَكْرَمَنَّهُ.

وتقول إذا تقدم القسم : واللهِ لئن أَتَيْتَنِي لأَكْرِمَنَّكَ، ولا يجوز أَكْرِمَكَ، إلا نادراً كما سيأتي. ومن ذلك قوله تعالى : (وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ) ^(١) الآية. ومنه قول كثير ^(٢) :

لئن عادَ لي عبدُ العزيزِ بِمِثْلِهَا

وأمكنني منها إذا لا أقيلُهَا

أنشده سيبويه ^(٣)، وقال الآخر ^(٤) :

لئن نأثباتُ الدهرِ يوماً أدلن لي

على أمِّ عمرو نolle لا أقيلُهَا

(١) سورة النور : ٥٣ .

(٢) سبق الاستشهاد به في باب «إعراب الفعل» .

(٣) الكتاب ١٥/٣ .

(٤) لم أجده .

وهو كثير .

ووجهُ هذا أن الشرط إذا تقدم، مثلاً، فالاعتمادُ في الكلام إنما هو عليه، والقَسَمُ جيء به بعد ذلك للتوكيد، فصار كالمغنى إذ لم يُعْتَنَ به فيُقَدَّم، فصار الجواب إذن لِمَا اعْتُمِدَ وهو الشرط فاستَحَقَّ الجزم، صار على حُكْمِ ما لو لم يكن قَسَمٌ.

وكذلك إذا عكست الأمر فقَدِمَتِ القسم صار هو المَعْتَنَى به المُقَدَّم، فاستَحَقَّ الجواب، فلم يصح الجزم، ودخل الشرطُ بعد ذلك من حيث كان جواب القسم معلقاً عليه، كما دخل الظرف في قولك وَاللَّهِ الْأَرْضُ بَيْنَكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، حين كان الجواب معلقاً عليه، ومطلب الوقوع فيه، وهذا ظاهر والقسم الثاني: أن يجتمع الشرط والقسم مع تَقَدَّمَ ذِي خَبَرٍ، وهو قوله: (وإن تَوَالَيَا وَقَبِلُ ذُو خَبَرٍ).

أى إن تَوَالَى الشرطُ والقسمُ وقبلهما نو خَبَرٌ، فالحكم كذا، وذو الخبر هنا المبتدأ، يريد أنه تَقَدَّمَ عليها المبتدأ، فإن الراجع إذ ذاك الشرطُ، فهو الذى يُؤْتَى له بالجواب، ويبقى القَسَمُ دون جواب استغناءً بجواب الشرطُ، وأراد بقوله: (مُطْلَقاً) أى سواءُ كان المُتَقَدِّمُ الشرطُ أم القسمُ، فالمعتبر مُعْتَبَرٌ بتقديم القَسَمِ، بل الحكمُ للشرط دون حَذَرٍ.

ويعنى بقوله: «بلا حَذَرٍ» أنه لا مانع يُلْقَى في ذلك، كما كان يُلْقَى إذا لم، يتقدَّم نو خَبَرٌ، فتقول هنا: أنا أن تَأْتِنِي وَاللَّهِ أَكْرَمُكَ، وأنا وَاللَّهِ إن تَأْتِنِي أَتَكَ، فيستوى الأمران.

وعَلَّ المؤلف ترجيحَ الشرط في إغناء جوابه هنا مطلقاً / بأن تقدير ٤٨ سقوطه مُخَلَّ بالجملة التى هو منها، وتقديرُ سقوط القسم غيرُ مُخَلٍّ، لأنه

مَسْئُوقٌ لِمَجْرَدِ التَّوَكُّيدِ، وَالِاسْتِغْنَاءِ عَنِ التَّوَكُّيدِ سَائِغٌ، فَفَضَّلَ الشَّرْطَ بِلِزُومِ
الِاسْتِغْنَاءِ بِجَوَابِهِ مُطْلَقًا إِذَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ وَعَلَى الْقِسْمِ نَوْ خَبَرٌ. هَذَا مَا قَالَهُ فِي
هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

ثُمَّ قَالَ: (وَرُبَّمَا رُجِّعَ بَعْدَ قَسَمٍ شَرْطٌ) إِلَى آخِرِهِ.

يَعْنَى أَنَّهُ قَدْ جِئَ نَادِرًا تَرْجِيحُ الشَّرْطِ عَلَى الْقِسْمِ وَإِنْ تَقَدَّمَ الْقِسْمُ،
فِيَأْتِي الْجَوَابُ لِلشَّرْطِ، وَيُسْتَفْنَى بِهِ عَنِ جَوَابِ الْقِسْمِ، وَذَلِكَ مَعَ عَدَمِ تَقَدُّمِ ذِي
خَبَرٍ، وَهُوَ قَوْلُكَ (بِلَاذِي خَبَرٍ مُقَدَّمٍ) لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ نَوْ الْخَبَرِ مَوْجُودًا مُقَدَّمًا فَقَدْ
تَقَدَّمَ أَنَّهُ مُطْلَقًا فَيَقَالُ وَاللَّهِ إِنْ قَامَ زَيْدٌ أَكْرَمُهُ، وَبَابُهُ الشَّعْرُ، وَلِذَلِكَ قَالَ: «وَرُبَّمَا»
فَأَتَى بِإِدَاةِ التَّقْلِيلِ. وَمِنْهُ مَا أُنْشِدَهُ الْفَرَّاءُ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(١):

حَلَفْتُ لَهُ إِنْ تُدْلِجَ اللَّيْلُ لَا يَزُلْ

أَمَامَكَ بَيْتٌ مِنْ بُيُوتِي سَائِرِ

وَأُنْشِدُ أَيْضًا^(٢):

(١) معاني القرآن ٦٩/١، والخزانة ٣٤١/١١

وَالِإِدْلَاجُ : سِيرَ اللَّيْلُ كُلَّهُ. وَأَرَادَ بِالْبَيْتِ جَمَاعَةً مِنْ أَقَارِبِهِ. بِقَوْلٍ : إِنْ سَافَرْتَ اللَّيْلَ أَرْسَلْتَ جَمَاعَةً
مِنْ أَهْلِي يَسِيرُونَ أَمَامَكَ، يَخْفَرُونَكَ وَيَحْرُسُونَكَ إِلَى أَنْ تَصِلَ إِلَى مَأْمَنِكَ. وَقَالَ الْبَغْدَادِيُّ فِي
الْخَزَانَةِ : «هَذَا الْبَيْتُ لَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ وَلَا تَمَتُّهُ وَاللَّهِ أَعْلَمُ بِهِ».

(٢) معاني القرآن ٦٧/١، ١٣١/٢، والخزانة ٣٣٦/١١، والمغنى ٢٣٦، والعيني ٢٣٨/٤، والتصريح
٢٠٤/٢، والهمع ٢٥٢/٤، والدرر ٥٠/٢، والأشعْمُونِيُّ ٢٩/٤ وَالْبَيْتُ لَامْرَأَةٍ مِنْ عَقِيلٍ وَيَعْدُهُ:
وَأَرْكَبُ حِمَارًا بَيْنَ سِرَجٍ وَفُرُوعٍ
وَأُعْرِ مِنْ الْخَاتَامِ صَفْرَى شِمَالِيَا

وَالْقَيْظُ : شِدَّةُ الْحَرِّ. وَالْبَادِي : الْبَارِزُ. وَرُكُوبُ الْحِمَارِ بَيْنَ الْفُرُوعِ وَالسِّرَجِ هَيْئَةٌ مِنْ يَنْدُدُ بِهِ وَيَفْضَحُ
بَيْنَ النَّاسِ. وَأَعْرُ : مَضَارِعُ أَعْرَاءٍ، إِذَا جَعَلَهُ عَارِيَا.
وَالْخَاتَامُ : لُغَةٌ فِي الْخَاتَمِ. وَصَفْرَى الشِّمَالِ : خَنْصَرُهَا. وَمَعْنَاهُمَا : إِذَا كَانَ حِمَارًا لِلْفُضَيْحَةِ،
وَجَعَلَ شِمَالِي عَارِيَةً مِنْ حَسَنَتِهَا وَزَيْنَتِهَا بِقَطْعِهَا.

لئن كَانَ مَا حَدَّثْتَهُ الْيَوْمَ صَادِقًا
أَصُمُّ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بِأَدْيَا
وقال ذو الرمة^(١):

لئنْ كَانَتْ الدُّنْيَا عَلَى كَمَا أَرَى
تَبَارِيحَ مَنْ مَيَّ فَلَمَّوْتُ أَرْوَحُ
ومن أبيات الحماسة^(٢):

لئنْ كُنْتُ لَا أَرْمِي وَتَرْمِي كِنَانَتِي
تُصِيبُ جَانِحَاتِ الذَّنْبِلِ كَشْحَى وَمَنْكَبِي
وفيه كثرة ما، ولذلك قال: (وربما) ولم يقل وشذ.
وفى هذا الفصل نظر من وجهين:

أحدهما: أن ترجيح المتقدم من الشرط والقسم ليس مطلقاً، بل ذلك عند المؤلف مالم يكن الشرط امتناعياً، وهو الشرط بـلَوْ أو لولا فإنه إذا كان بأحدهما فالحكم للشرط وحده، تقدم على القسم أو القسم عليه، ولذلك قال في «التسهيل» وإذا توالى قَسَمٌ وأداهُ شرطٌ غير امتناعي^(٣): وذكر في «الشرح»^(٤):

(١) المغنى ٢٣٦، وديوانه ٨٦

والتباريح: الشدائد، وتباريح الشوق: توجهه. وأروح: أرحم، من الروح، وهو الرحمة.

(٢) ديوان الحماسة (١٨٣/١) نشرة جامعة الإمام محمد بن سعود.

والبيت من ستة أبيات قالها جندل بن عمرو، وقد ضرب بنو عم له مولاه حوشباً.

والكنانة: جعبة صغيرة من آدم للذبل. والجانحات: الكاسرات للجناح، من قولهم: جناحه، إذا أصاب جناحه. والكشع: ما بين الخاصرة والضلوع. والمنكب: مجتمع رأس العضد والكف.

جعل الكنانة هنا مثلاً لمولاه، والمعنى: إن رمى مولاي ولم أرم أنا فكان الذبل أصابني، فأغضب وانتصر له.

(٣) التسهيل: ١٥٣.

(٤) شرح التسهيل للناظم [لوحة ١٧٢ - ١].

أنه تحرّر من «لو» «ولولا» فإنك تقول: لو قام زيد والله لقام عمرو، وكذلك في (لولا) وإذا كان كذلك دخل على الناظم في نظمه أن يقال في الشرط الامتناعي: والله لو قام زيد لأكرّمته، وذلك لا يقال.

والجواب عن هذا أنه إنما تكلم في هذا الباب في الشرط غير الامتناعي، لانه أفرد للامتناعي فصلاً يُذكر إثر هذا، فالظاهر أنه لم يتعرض له.

والثاني: أنه ذكر فيها إذا سبق ذو الخبر وجهاً واحداً، وهو ترجيح الشرط خاصه وهذا مما ينازع فيه، لا يخلو أن يستند في ذلك إلى قياس أو سماع.

أما القياس فعلى خلاف ما قال، بل مقتضاه أن يكون الشرط والقسم معاً، بعد ذي الخبر، إما على أحدهما قبل دخوله، فيقال: أنا إن أتيتني والله أنك، أو يقال أنا والله إن أتيتني لأتيتك. وبيانُ تسوية هذا قياسياً أن الجملة إذا وقعت خبراً للمبتدأ فهي على حكم الاستقلال، كما لو لم تكن خبراً، إلا ما يلزم من إعادته الضمير، ألا ترى أنها تقع شرطية واستفهامية وغير ذلك، ولا يكون مؤثراً فيها.

وإما أن يكون التقدير غير مُراعى فيهما على الإطلاق لِمَا نسُخَّ بالنسبة إليهما معاً فيجوز الوجهان مطلقاً بعد ذي الخبر، كان المقدم الشرط أو القسم، وعلى هذا يدل كلام سيبويه في «مسأله»^(١): أنا والله إن تأتني لا أتك، إذ حسنَ الجزمُ في (لاأتك) على أن يكون الشرط

(١) الكتاب ٨٤/٣.

وجوابه خبر «أنا» والقسم مُلغى .

وأجاز ابن خروف أن يُرفع على جواب القسم وجوابه خبر «أنا» والشرط مُلغى، وهو كلام صحيح متمكن فى القياس وما ذكره المؤلف من الاعتلال لترجيح الشرط فضعيف، فإن سقوط الشرط إذا كان مُخْلاً فذلك يخلُ سقوطُ القسم بحسبِ القصد، فإنَّ قصدَ التوكيد ينافى حذف المؤكد، كما أن سقوط الشرط يُنافى قصدَ التقييد به.

وايضاً فهو لازمٌ له بعينه إذا لم يتقدم نوخبر، وإلا فمما الفارق بين تقدير سقوطه بعد ذى الخبر وسقوطه دونه، لافرق بينهما فى القياس أصلاً.

وايضاً فالترجيحُ بتقدير السقوط ضعيف من جهة أخرى، وهى أن تقدير السقوط جملةً إذا سلمنا أنه مُخْلٌ فى الشرط دون القسم لا يؤثر فيما نحن بسبيله، لأن سقوط أحد الجوابين إنما هو للدلالة عليه، فكأنه موجود لفظاً، فلا يعود حذفُ جواب الشرط عليه بنقصٍ ولا أخلال، فالظاهر خلاف ما قال.

وأما السماع فليس له ما يدل على لزوم ما التزم ويمكن أن يقال فى الجواب: إنه تعلقُ بكلام الإمام سيبويه فى «المسألة» وهو قوله: وتقول: أنا والله إن تَأْتَنِي لَأَتَنَّكَ، لأن هذا الكلام مبنى على «أنا» ألا ترى أنه حَسَنُ أن تقول: أنا والله إن تَأْتَنِي أَتَنَّكَ، فالقسم هنا لغوٌ، فإذا بدأتَ بالقسم لم يجزُ إلا أن يكون عليه^(١).

فهذا الكلام بظاهره يُعطى أن القسم مع تقدم ذى الخبر لغوٌ وأن المعتبر هو الشرط وعليه أخذ السيرافي كلامَ سيبويه، فلا اعتراض عليه بهذا المعنى.

(١) الكتاب ٨٤/٣.

(فصل لَو)

لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِي مَضِيٍّ وَيَقْلُ
إِيْلَاهَا مُسْتَقْبَلًا لَكِنْ قَبْلُ
وَهِيَ فِي الْاِخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَايْنُ
لَكِنْ لَوْ أَنْ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنُ
وَأِنْ مُضَارَعُ تَلَاها صُورُفَا
إِلَى الْمَضِيِّ نَحْوُ لَوِيْفِي كَفِيْ

ذَكَرَ فِي هَذَا الْفَصْلِ وَمَا بَعْدَهُ بَعْضُ أَدْوَاتٍ تَتَعَلَّقُ بِبَابِ الشَّرْطِ، وَبَعْضُ
أَدْوَاتٍ لَا تَتَعَلَّقُ بِهِ.

أَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِبَابِ الشَّرْطِ فَـ (لَوْ) وَهِيَ الَّتِي ابْتَدَأَ بِهَا، وَ(أَمَّا) وَ(لَوْلَا)
و(لَوْمًا) لِأَنَّهُمَا فِي مَعْنَى الشَّرْطِ مِثْلَ (لَوْ) وَقَدْ يَقَعَانِ تَحْضِيضًا. وَذَكَرَهَا فِي
هَذَا الْمَوْضِعِ وَاضِحُ التَّنَاسُبِ.

وَأَمَّا مَا لَا تَعَلَّقُ بِبَابِ الشَّرْطِ فَحُرُوفُ التَّحْضِيضِ . لَكِنْ ذَكَرَهَا هُنَا
لِوَجْهِينَ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ مَا يَشْتَرِكُ فِي الْبَابَيْنِ، وَهُوَ (لَوْلَا) وَ(لَوْمًا) فَإِنَّهُمَا
يَقَعَانِ فِي بَابِ الشَّرْطِ وَفِي بَابِ التَّحْضِيضِ أَدْرَجَ ذِكْرَ سَائِرِ أَدْوَاتِ
التَّخْصِيصِ بِالْأَنْجَرَارِ، لِمُشَارَكَةِ (لَوْلَا) وَ(لَوْمًا) فِي ذَلِكَ.

وَالْآخَرُ: أَنَّ أَدْوَاتِ التَّحْضِيضِ لَمْ يَكُنْ لَهَا بَابٌ تَخْتَصُّ بِهِ، فَذَكَرَهَا فِي
آخِرِ هَذَا الْبَابِ فَصْلًا عَلَى حِدَةٍ، إِذْ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهَا، وَشَرْكُهَا مَعَ أَدْوَاتٍ مِثْلِهَا

مطلقاً من غير اعتبار معنى.

وَلنَرْجِعْ إِلَى كَلَامِهِ فَنَقُولُ تَقَعُ (لَوْ) عَلَى وَجْهَيْنِ فِي الْكَلَامِ:

أحدهما: أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيهَ كَأَنْ، وَأَنْ، وَكَيْ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:

«وَدَّأَوْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ»^(١)

وقوله «يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمِّرُ أَلْفَ سَنَةٍ»^(٢).

ولم يتعرض الناظم في هذا النظم إلى ذكر أحكام الموصولات الحرفية أصلاً، وذكر أحكامها من حيث هي موصولات، بل إنما ذكرها من حيث تعلقها بابواب آخر، كالعمل ونحوه، فلذلك سَكَتَ عن ذكر هذا الوجه.

والثاني: أَنْ تَكُونَ شَرْطِيَّةً، وَهِيَ الَّتِي تَعْرِضُ لَهَا الْآنَ فَقَالَ: (لَوْ

حَرْفُ شَرْطٍ) وَمَعْنَى كَوْنِهَا حَرْفَ شَرْطٍ أَنَّهَا تَقْتَضِي جُمْلَتَيْنِ: الْأُولَى مِنْهُمَا مُسْتَلْزِمٌ لِلثَّانِيَةِ فَالْأُولَى شَرْطٌ، وَالثَّانِيَةِ جَوَابٌ ذَلِكَ الشَّرْطِ.

فَإِذَا قُلْتَ: لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقَامَ عَمْرُو، فَانْتَ قَدْ أَتَيْتَ بـ (لَوْ) لِتَجْعَلَ قِيَامَ

زَيْدٍ يُلْزَمُ مِنْ وَجُودِهِ قِيَامُ عَمْرُو. فَالْجُمْلَةُ الْأُولَى كَجُمْلَةِ الشَّرْطِ فِي (إِنْ) وَالثَّانِيَةِ كَجُمْلَةِ الْجَوَابِ، مِنْ حَيْثُ كَانَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْجُمْلَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ سَبَباً فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْآخَرَيْنِ.

لَكِنِ الْأَحْكَامُ مُخْتَلِفَةٌ، فَمِنْ الْاِخْتِلَافِ بَيْنَهُمَا أَنْ (لَوْ) إِنَّمَا تَكُونُ

حَرْفَ شَرْطٍ فِي الْمَضِيِّ لَا فِي الْاِسْتِقْبَالِ/ وَلِذَلِكَ قَالَ النَّازِمُ: «حَرْفُ ٤٩

شَرْطٍ فِي مَضِيٍّ» أَيْ إِنَّهَا مُخَالِفَةٌ لِأَوَاتِ الشَّرْطِ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ:

(١) سورة القلم: ٩.

(٢) سورة البقرة: ٩٦.

لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقَامَ عَمْرُوهُ فالمراد أن قيام زيد لو كان واقعا فيما مضى لكان قيامَ عمرو، فالمراد أن قيام زيد لو كان واقعا فيما مضى لكان قيام عمرو، واقعا أيضاً لوقوعه فيما مضى، بخلاف ما إذا قلت : إن قام زيدُ قامَ عمرو، فإن معناه إن يَكُنْ من زيدٍ قيامٌ فيما يُسْتَقْبَلُ يَكُنْ من عمرو قيامٌ أيضاً بسببه.

وقد تضمن قوله : « في مُضَيٍّ » أن الفعل الواقع بعدها، جواباً أو شرطاً، إنما يكون ماضياً صِغَةً، كما يكون ماضياً مَعْنًى، وقد أشعر بهذا أيضاً قوله : « وَيَقُلُّ : إِيْلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلٌ ».

ومن ذلك قوله تعالى: «لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا»^(١) وقوله: «وَلَوْ رُبُّوا الْعَادُو لِمَا نَهَوْا عَنْهُ»^(٢). وهو كثير. وهذا هو الباب الأغلِبُ في الاستعمال .

ثم قال: « وَيَقُلُّ : إِيْلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلٌ » يعنى أن الباب فيها أن الفعل لا يقع بعدها إلا ماضياً، لكنه قد يقع بعدها المستقبل قليلاً، وأراد بالمستقبل هنا المستقبل الزمان، سواء كان ماضياً أو مضارعاً، فيجوز عنده أن يقال : لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقَامَ عَمْرُوهُ، بمعنى لو يقومُ زيدٌ فيما يُسْتَقْبَلُ لَقَامَ عَمْرُوهُ. ومن ذلك قوله تعالى : { فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ }^(٣). ولذلك يقدَّرُ بعضُ الناس (لو) بأن) كانه قال : وإن افْتَدَى به لم يُقْبَلْ منه. وقال تعالى : { وَلَيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ }^(٤).

(١) سورة الأنبياء : ٢٢.

(٢) سورة الأنعام : ٢٨.

(٣) سورة آل عمران : ٩١.

(٤) سورة النساء : ٩.

وقال الشاعر^(١):

وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ

عَلَى وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَانِحُ

لَسَلَّمْتُ تُسْلِيمَ الْبَشَاشَةِ أَوْزَقَا

إِلَيْهَا صَدَى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَانِحُ

فالمعنى في الآية : وَلْيَخْشَ الَّذِينَ إِنْ تَرَكَوْا، وكذلك البيت. وهذا قليل في الكلام، ولكنه مقبول كما قال الناظم : «لَكِنْ قُبِلَ» وإشارته بقوله^(٢) : «قُبِلَ» إلى أن السماع به ثابت لا يقبل التأويل إلا بتكلف، والحمل على الظاهر هو الواجب حتى يدل دليل على خلافه، فالشواهد المتقدمة لمدفع فيها.

وهو تنكيث على مَنْ يَجْعَلُ (لَوْ) مختصة بالماضي أبداً، وأنها لا يقع بعدها المستقبل، ويتوَلَّى ما جاء من ذلك راداً على مَنْ ذهب إلى الجواز، وهم طائفة من النحويين، ومنهم الفراء على ما حكاه عنه الزمخشري في «المفصل»^(٣)، والظاهر ما قاله الناظم، وإليه ذهب في «التسهيل»^(٤) أيضاً. ولَمَّا كان ما جاء من الشواهد على ذلك مقبولاً دل على كونه قياساً، وإن كان وقوع الماضي بعد (لَوْ) هو الأكثر.

(١) المفني ٢٦١، والعياني ٤٥٣/٤، والهمع ٣٤٢/٤، والدرر ٨٠/٢، والأشموني ٢٨/٤ والشعر لتوبة

بن الحمير، والجندل : الحجارة، والصفائح : الحجارة العراض التي توضع على القبر. وزقا : صاح. والصدى : رجع الصوت في الجبال والكهوف ونحوهما.

(٢) في الأصل و(ت) «بكونه» وما أثبتته من (س) هو الصواب.

(٣) ابن يعيش ١٥٥/٨.

(٤) ص ٢٤٠.

ثم قال : «وهي في الاختصاص / بالفعل كإن» إلى آخره. ٥٠

يعنى أن (لَوْ) حكمها في وقوع الفعل بعدها حكمُ (إن) يقع الفعل بعدها لزوماً، فكذاك (لَوْ) فكما لايجوز أن تقول : إن زيد قائم أكرمته، كذلك لا تقول : لو زيد قائم لقام عمرو، بل لابد من ولاية الفعل، إلا ما شدَّ نحو قول عدي بن زيد^(١):

لَوْ بَغَيْرِ الْمَاءِ حَلَقِي شَرِقُ

كنت كالفصان بالماء اعتصاري

لكن لا تلزم ولاية الفعل لـ (لَوْ) في اللفظ، كما لا يلزم ذلك في (إن) فكما تقول : إن زيد قام أكرمته، فكذاك تقول : لو زيد قام لأكرمته، قال الله تعالى : {قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي} ^(٢) الآية، فهو على تقدير فعل يفسره قوله «تَمْلِكُونَ» أى لو تملكون خزائن رحمة ربِّي، كما كنت فاعلاً ذلك، بنحو قولك {إِنْ أَمَرْتُ هَآؤُكَ} ^(٣) الآية وقوله : {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ} ^(٤) الآية.

(١) سيبويه ١٢١/٣، والخزانة ٥٠٨/٨، ١٥٢/١١، ٣٠٣، والمغنى ٢٦٨، والعيني ٤٥٤/٤، والتصريح

٢٥٩/٢، والهمع ٣٤٨/٤، والدرر ٨١/٢، والأشعوني ٤٠/٤، واللسان (عصر) وديوان عدي ٩٣

والشرق : الذى يفص بالماء ونحوه، فلا يقدر على بلعه، والفصان : صفة من الفصص. والاعتصار : أن يفص الإنسان بالطعام فيشرب الماء قليلاً قليلاً ليسيفه. وصدر البيت مثل سائر، يضرب للمتأذى ممن يرجى إحسانه.

ومعنى البيت أنى شرقت بغير الماء أسفت شرقي بالماء، فإذا غصصت به فبم أسيفه.

(٢) سورة الإسراء : ٨٠٠.

(٣) سورة النساء : ١٧٦.

(٤) سورة التوبة : ٦.

ومن ذلك في (لو) قول بعض العرب : «لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْنِي»^(١) وكذلك تقول : «لَا مَاءَ وَلَوْ بَارِدًا»^(٢)، على تقدير (كان) كما تقول : «إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ» فهي في هذه الأحكام مثل (إِنْ) فلذلك أحوال في اختصاصها بالفعل على (إِنْ) إلا أن (لَوْ) تختصُّ عنده بحكم زائد على (إِنْ) وذلك صِحَّةٌ وقوع (أَنْ) المفتوحة الهمزة المشددة بعدها، وذلك قوله مستدرِكًا ذلك الحكم : «لَكِنْ لَوْ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنُ»

أراد : لكن (لو) قد تقترن بها (أَنْ) فـ(أَنْ) مبتدأ خبره ما بعده، والجملة خبر «لَكِنْ».

يَعْنَى : قد تاتى بعدها تليها، بخلاف (إِنْ) فإن ذلك لا يكون فيها، وذلك قولك : «لَوْ أَنَّ زَيْدًا جَاءَنِي لَأَكْرَمْتُهُ» ولو أَنَّهُ كَلَّمَنِي لَأَحْسَنْتُ إِلَيْهِ، ومنه قوله تعالى : {وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ}^(٣) الآية.

{وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ^(٤)}، {وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا}^(٥) الآية، وهو كثير.

ووقعت «قَدْ» هنا في قوله : «قَدْ تَقْتَرِنُ» في غير موضعها، لأنها تستعمل للتقليل، وليس وقوع (أَنْ) بعد (لَوْ) بقليل، بل هو كثير، فكان حقه ألا يأتى بها

(١) كتاب الأمثال لأبي عبيد ٢٦٨

والسوار : حلية من الذهب مستديرة كالحلقة، تلبس في المعصم أو الزند. ومعناه.

لوكانت التي لطمتني حرة لهان الأمر، ولكن أخف على. ركنى عن الحرة بذات السوار، لأن العرب قلما تلبس الإمام السوار. ويضرب في الرجل الكريم يظلمه الدنيء الخسيس.

(٢) من أمثلة سيبويه (الكتاب ٢٢٧/١).

(٣) سورة النساء : ٦٦.

(٤) سورة البقرة : ١٠٣.

(٥) سورة النساء : ٦٦.

وفي قوله : «لَكِنْ لَوْ أَنْ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنُ» إشارة إلى أنها في وقوع (أَنْ) بعدها على غير حكمها لو لم تقع بعدها، لأنها قبل وقوع (أَنْ) بعدها مختصة بالفعل كما قال، فلو كانت إذا وقعت (أَنْ) بعدها على ذلك الحكم بحيث يُقَدَّر لها فعل يعمل فيها يكون والياً لـ(لَوْ) في التقدير، لم يَحْتَج إلى هذا الاستدراك، فلا بُدَّ أَنْ يكون الحكم عنده مخالفاً، وماذا كان إلا أَنْ (أَنْ) وما بعدها في تقدير اسم مبتدأ محذوف الخبر [وإن كان لا يُتَكَلَّمُ به] ^(١) كائنا إذا قلت : (لَوْ أَنْكَ قَائِمٌ) لو قيامك موجود، فصارت كـ(لولا) في وقوع المبتدأ / بعدها محذوف الخبر، وإن كان لا يُتَكَلَّمُ به، وبـ(لولا) شَبَّهَها ٥١ سيبويه ^(٢). وهذا الذي ذهب إليه الناظم هنا من أَنْ (أَنْ) وما بعدها في تقدير مبتدأ هو مذهب سيبويه ^(٣) والجمهور.

وذهب المبرد ^(٤) إلى أطراد وقوع الفعل بعدها، فجعل (أَنْ) وما بعدها في موضع اسم مرفوع على الفاعلية بفعل مضمر، كما كان ذلك حين وقع بعدها الاسم في نحو قوله تعالى : {قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ} ^(٥) الآية.

ورأى أن أطراد الحَمَل على الفعل بعد (لَوْ) أولى من الاختلاف.
وقال ابن خروف : والأولى أَنْ يكون على إضمار (كان) الشَّائِنَةِ،
وتكون جملة الابتداء أو الخبر مفسرة، قال : ويجوز أَنْ تكون الجملة

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل و(س) وأثبت من (ت).

(٢) الكتاب ١٣٩/٣.

(٣) المرجع السابق ١١/٣.

(٤) المقتضب ٧٧/٣.

(٥) سورة الإسراء : ١٠٠.

الاسمية وقعت موقع الفعلية.

وذهب أبو الحسن في «المسائل الصغير» إلى أن (أن) بعد (لو) زائدة، وكُرِّر الاسم للتوكيد، كما كُرِّر في قولهم : ضربتُ القومَ بعضهم، وأعمل (أن) وإن كانت زائدة، كما أُعْمِلت الحروف الزائدة، واحتج له الفارسي في «التذكرة». وماذهب إليه الناظم هو الأظهر، لأن الإضمار على خلاف الأصل، وقد يكون الشيء في موضعٍ على حالٍ، فيُخَالَف به في آخرٍ عن تلك الحال إلى حالٍ أخرى، كما نصبوا (غُثُوَّةً) مع (لَدُنْ) فقالوا^(١):

لَدُنْ غُثُوَّةٌ حَتَّى دَنَتْ لِرُغُوبٍ

ولا ينصبون بعد (لَدُنْ) إلا (غُثُوَّةً) وكما قالوا : اذهبْ بِذِي تَسْلَمٍ^(٢)، فأضافوا إلى الفعل والمراد الاسم، لكنهم لا يستعملون مع (ذِي) إلا الفعل، ولهذا نظائر، فـ(أن) بعد (لو) من هذا القبيل.

وأیضا فإن (أن) مشبهة بالفعل، ولذلك عَمِلَتْ عملَه، وهو الرفع والنصب، وحُمِلت في ذلك على (لَوْ لَا) لأنها أختها من جهة المعنى.

(١) هو أبو سفيان بن حرب رضى الله عنه، وصدر البيت :

وما زال مُهْرَى مَزَجَرِ الْكَلْبِ مِنْهُمْ

وهو من عدة أبيات قالها يوم أحد يذكر فيها صبره، وقبلة :

ولو شئت نجتنى كميت طمرة ولم أحمل النعماء لابن شعوب

وانظر : السيرة النبوية ٧٥/٢، والعيني ٤٢٩/٢، والتصريح ٤٦/٢، والهمع ٢١٨/٢ والدرر ١٨٤/١، والأشمونى ٢٦٣/٢، واللسان (لَدُنْ)

ومزجر الكلب : الموضع الذى يزجر الكلب فيه، أى يكف وينهى، يقال : هو منى مزجر الكلب، ويمزجر الكلب، أى بتلك المنزلة، وهى كناية عن القرب، والضمير في قوله : «دنت» يعود إلى الشمس.

(٢) من أمثلة سيبويه (الكتاب ١١٨/٢، ١٥٨).

وأيضاً فالحملُ على الظاهر، وإنْ أمكن أن يكون المراد غيره أصلُ من أصول العربية، وهو معتمدٌ عند الناظم، وسيبويه يقول به مواضع، ألا ترى كيف جعل (سَيِّدًا) من ذوات الياء، مع إمكان جَعْلِهِ من ذوات الواو بالاشتقاق من قولهم : سَادَ يَسُودُ، ولكنه أثار الظاهر، وكذلك دَعَوَى الزيادة على خلاف الظاهر.

وفي إطلاق الناظم القول في المسألة إشكالٌ مآ، وذلك أنْ غيره يشترط في وقوع (أن) بعد (لَوْ) أن يكون خبرها فعلا، وذلك ليكون عوضا من ظهور الفعل بعد (لو) وعلى هذا كلامُ العرب كقوله تعالى : { وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا }^(١) الآية. وقال : { وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ }^(٢) الآية. { وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ }^(٣) / { وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَانِكَةَ }^(٤) الآية. وهو من الكثرة بحيث لا يُحصَى، فلا بُدَّ من اشتراطه، إذ لا يجوز أن يقال : لو أنْ زيدًا حَاضِرِي لأكرمته. وإطلاقُ النظم يقتضى الجواز، لأنه لم يَقيد (أن) بأن يكون خبرها فعلا.

والجواب : أن ذلك غيرُ مُشترط، وإنما اشترطه السيرافي.

قال ابن الضائع : وجرى منه على غَلَطٍ، يعنى من السيرافي، وتبعه عليه الزمخشريُّ في «المفصل»^(٥) وردّه ابن الضائع وابن مالك بأن وقوع خبر (أن) غيرَ فعلٍ شائع في كلام العرب، كقوله تعالى : { وَلَوْ أَنَّمَا فِي

(١) سورة النساء : ٤٦.

(٢) سورة النساء : ٦٤.

(٣) سورة البقرة : ١٠٣.

(٤) سورة الأنعام : ١١١.

(٥) انظر : ابن يعيش ٨/١٥٥.

الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ^(١) الآية. ومنه قول الشاعر^(٢):

لَوْ أَنَّ حَيًّا مُدْرِكُ النَّجَاجِ
أَذْرَكَهُ مُلَاعِبُ الرَّمَّاحِ

وقال الآخر^(٣):

وَلَوْ أَنَّ مَا أَبْقَيْتِ مِنِّي مُعَلَّقُ
بَعُودٍ ثَمَامٍ مَا تَأَوَّدَ عَوْدُهَا
أنشدهما المؤلف على ما حكاها عنه ابنه في «التكملة»^(٤) وأنشد أيضا غير
هذين^(٥)، وأنشد النحويون للفرزدق^(٦):

(١) سورة لقمان : ٢٧.

(٢) هو لبديد بن ربيعة، ديوانه ٢٢٣، والمغني ٢٧٠، والعيني ٤٦٦/٤ والهمع ١٧١/٢، والدير ١١٥/١، والأشموني ٤٢/٤

وملاعب الرماح هو أبو براء عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب، عم لبديد، وكان أبو براء أحد
الفرسان الذين ضرب العرب بهم المثل في الشجاعة والفروسية، فقالوا : «أفرس من ملاعب
الأسنة».

(٣) هو الحسين بن مطير أو غيره، العيني ٤٥٧/٤، والأشموني ٤٢/٤، وأمالى القالي ٤٢/١، واللسان
(ثم)

والثمام : نبت ضعيف له خوص، ربما حشى به وشد خصاص البيوت، وتؤد : تعوج. يصف نحول
جسمه وهزاله بسبب الحب، وهجران المحبوبة.

(٤) التكملة على شرح التسهيل لابن النازم [لوحة ٢٢٩ - ب].

(٥) وهو قول صخر بن عمرو :

ولو أن حياً فانتُ المـسـوتِ فاته أخو الحرب فوق القارح العنـوانِ

وقول الآخر :

ولو أنها عصفورة لحسبتُها مسومة تدعو عبداً وأزناً

(٦) ديوانه ٨٤٢، برواية «ضننتُ به نفسُ حاتم» وابن يعيش ٦٩/٣، والعيني ١٨٦/٣ وشذور
الذهب ٢٤٥، ٤٤٢، وقبله : ==

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا
عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمٌ
والظاهر أن ذلك لا يلزم، بل يقع خبر (أَنْ) فعلاً واسمًا، وإن كان وقوع
الفعل أكثر.

ثم قال: «وَأَنَّ مُضَارِعُ تَلَاهَا صُرْفًا إِلَى الْمَضِيِّ» يعنى أن المضارع إذا
تلاها، أى وقع بعدها، فإنه يَنْصَرَفُ بوقوعه بعدها إلى الْمَضِيِّ، فيصير في ذلك
مثل (لَمْ) و(لَمَّا) و(رُبَّمَا) فتقول: لَوْ يَقُومُ زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُهُ، ومنه قوله تعالى: {وَلَوْ
تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ} (١) الآية. {وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرْوْنَ الْعَذَابَ} (٢).
{وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى رَبِّهِمْ} (٣) {لَوْ يَعْلَمُ الَّذِينَ كَفَرُوا حِينَ لَا يَكُونُونَ} (٤) {وَلَوْ
لَقَسَمْتَ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ} (٥).

فالمضارع في هذه الآيات وأشباهاها مَصْرُوفٌ إِلَى الْمَاضِي، وكذلك في
قول الشاعر (٦).

فلما تصافنا إداوة أجهشت إلى غصون العنبري الجراهم
فجاء بجلمود له مثل رأسه ليشرب ماء القوم بين الصرائم

وكان الفرزدق صافن رجلا من بني العنبر إداوة، فسماه العنبري أن يؤثره على نفسه بحصته من
الماء، ففعل الفرزدق، وفي ذلك قال هذه الأبيات. والرواية بكسر الميم من «حاتم» على أنه بدل من
الضمير المتصل في قوله: «جوده» وكان يمكن فيه الرفع على أنه فاعل للفعل «ضَنَّ» ولكن لما
كانت القوافي مجرورة، والبدل ممكن، عدل إليه فراراً من الأقواء الذى هو عيوب الشعر.

(١) سورة الأنعام: ٢٧.

(٢) سورة البقرة: ١٦٥.

(٣) سورة الأنعام: ٣٠.

(٤) سورة الأنبياء: ٣٩.

(٥) سورة الواقعة: ٧٦.

(٦) هو كثير عزة ديوانه ٦٥/١، والخصائص ٢٧/١، والعيني ٤٦٠/٤، ولأشعوني ٤٢/٤ وقبلة:

رهبانٌ ندين والذين عهدتم يتيكون من حذر العذاب قعودا

ورخروا: سقطوا.

لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا

خَرُّوا لِعِزَّةٍ رُكْعًا وَسُجُودًا

ومنه قوله : «لَوْ يَفِي كَفَى» أى لو وفى لنا بعهده كفى مؤنة التعب أو الطلب أو نحو ذلك.

وفي هذا الإطلاق شىء، وذلك أن الناظم قد ذكر أولاً أن الأكثر أن يقع بعدها الماضى، وقد يقع بعدها المستقبل قليلاً، وفي كلا الحالتين لا يمتنع أن يقع بعدها المضارع وغيره، وإذا كان كذلك فإذا أُريدَ بما بعدها الاستقبال فقد يكون مابعداً ماضياً الصيغة كقوله^(١):

* وَلَوْ أَنْ لَيْلَى الْأَخْلِيَّةِ سَلَّمَتْ *

وقد يكون مضارعاً نحو ما أنشده المؤلف من قوله الشاعر^(٢):

لَا يُلْفِكَ الرَّاجِيكَ إِلَّا مُظْهِرًا

خُلُقَ الْكَرَامِ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمًا

وإذا كان / الأمر في (لَوْ) على هذا فلا يصح إطلاق القول بأن ٥٣ المضارع إذا وقع بعدها يُصرف إلى الماضى إلا بأن يدعى أن المضارع لا يقع بعدها بمعنى الاستقبال أصلاً، وذلك شىء لم يثبت في كلام العرب. ولهذا قال المؤلف في «التسهيل» حين ذكر مخلصات المضارع إلى الماضى : ولو الشرطية غالباً^(٣)، فقيّد بالغلبة تنبيهاً على أن ذلك غير لازم فيها.

(١) هو توبة بن الجير، وسبق الاستشهاد بالبيت، وعجزه :

عَلَى وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَانُحٌ

(٢) المغنى ٢٦١، والعينى ٤٦٩/ث، والتصريح ٢٥٦/٢، والأشعموني ٣٨/٤ ومعناه : لا يجدك الذين

يرجون إحسانك إلا مظهراً خلق الكريم ولو كنت فقيراً.

(٣) التسهيل : ٥.

فما فعله الناظم فيه ماترى، إلا أن يقال : إنه لم يَعتبر ما جاء من ذلك، إذ هو قليلٌ في قليل، وهو وقوع الفعل بعدها مستقبلا، فلذلك ترك ذكره.

ولم يتعرض هنا في (لو) إلى حكم جوابها، وعلى أى وجه، وليس في مثاله ما يُشعر بذلك، لأنه لو قصد ذلك لأتى باللام، لأن الفعل المثبت إذا وقع جواباً لها لحقته اللام غالبا، وإن كان مضارعاً فإنما يقع مقرونا بـ(لم) الجازمة، أو ماضٍ منفى بـ(ما) وماعدا هذا فنادر، وليس للناظم في هذا كلام، وهو إخلال بالمسألة، إذ لا يُعرف من كلامه كيف جوابها، فلو قال مثلا .

تُجَابُ بِالْمَاضِي بِلَمْ أَوْ بِمَا
أَوْ بِالْمُضَارِعِ بِلَمْ قَدْ جُزِمَا
لَكَفَى فِي هَذَا الْحُكْمِ، لِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَى جَوَابِهَا هَذَا.

(أَمْ وَلَوْلَا وَلَوْمَا)

أَمْ كَمَهُمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ وَقَا
لِتَلَوِ تَلَوِهَا وَجُوبًا أَلِفَا
وَحَذَفُ ذِي أَلِفَا قَلُ فِي نَثَرٍ إِذَا
لَمْ يَكُ قَوْلُ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

عرف الناظم - رحمه الله (أَمْ) هنا بأنها في معنى قولك : مَهْمَا يَكُنُ مِنْ شَيْءٍ وهذا صحيح، وذلك أنها تُسَمَّى حرفَ تَقْصِيلٍ وابتداءٍ، لأنها تَقْصِلُ الجُمْلَةَ التي تليها عن الكلام الذي قبلها وتَقْصِلُ الكلامَ تَقْصِيلًا، فتقول : أكرمتُ زيدًا، وأما عمرًا فلم أكرِمُهُ. وتقول : أَمْ زيدٌ فأكرِمُهُ، وأما عمرو فأهِنُّهُ. قال تعالى : (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ. وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ)^(١) وهي مضمَّنة معنى قولك : مَهْمَا يَكُنُ مِنْ شَيْءٍ، كما ذكر.

فإذا قلت : أَمْ زيدٌ فأكرِمُهُ، فكانت قلت : مَهْمَا يَكُنُ مِنْ شَيْءٍ فأكرِمُ زيدًا، فهي قد تَضَمَّنَتْ معنى حَرْفِ الشَّرْطِ، والفعل المشروط به، وما تَضَمَّنَ من فاعله، فلذلك أُتِيَ لها بجواب كما يُؤْتَى للشرط بجواب، وكان بالفاء لأنه تَضَمَّنَ معنى الشرط الذي يكون جوابه بالفاء.

وقوله : «وَقَالَ تَلَوِ تَلَوِهَا» إلى آخره «فاء» هنا مبتدأ، وابتدأ بالنكرة لأنها غير مُرَادَةٍ بعينها، والخبر قوله : «أَلِفَا» وما قبله متعلق به، أي إنَّ الفاء أَلِفُ / لِتَلَوِ تَلَوِهَا وجوبًا، وتَلَوِهَا : ماوَلَى اللفظ الذي وليها.

فإذا قلت : أمّا زيدٌ فمُنْطَلِقٌ، فالنّدى وليّ (أمّا) قولك : «زيدٌ» والذي وليّ زيداً قولك : «منطلقٌ» وإيّاها تلزم الفاء.

وقد تضمّن هذا الكلام مسألتين :

إحداهما : أن قوله في الفاء أنّها تلزم مُشْعَرُ بأن ذلك هو جوابها، وأنها لا بُدَّ لها من جواب، ويبيّن ذلك أنّه جعلها في معنى أداة الشرط وفعلها، وأداة الشرط لا بُدَّ لها من جواب، فكذلك ماتضمن معناها.

والثانية : أن الجواب لا يليها، إذ قال : «وَقَفَا لِتَوَلِّيَّهَا» والفاء قد تقرر أنها إنما تدخل على الجواب، فإنّ الجواب لا يكون إلا تالياً لِمَا يَتْلُوها، فلا يجوز أن تقول : أمّا فزيدٌ منطلقٌ، وإن كان (أمّا) نائباً عن الشرط وفعله وفاعله، بل لا بُدَّ من الفصل بينهما، فتقول : أمّا زيدٌ فمُنْطَلِقٌ. وعِلّة ذلك وجهان :

أحدهما : أن (أمّا) كان القياس أن يظهر بعدها فعل الشرط، كما يظهر مع (مَهْمَا) وغيرها من الأدوات المضمّنة معنى (إن) فلَمَّا حُذِفَ فعل الشرط لجعل العرب (أمّا) نائبةً عنه قَدِمَ بعض الكلام الواقع بعد الفاء ليكون كالعوض من المحذوف، كما كانت (مَا) في قولك : (أمّا أنتَ مُنْطَلِقًا انطلقتُ مَعَكَ) كالعوض من الفعل.

والثاني : أن الفاء إنما وُضِعَتْ في كلام العرب للإتباع، لتجعل ما بعدها تابعا لما قبلها، ولم تُوضع لتكون مستأنفة. والإتباعُ فيها على ضربين : إمّا إتباعُ مفردٍ لمفرد، وإمّا إتباعُ جملةٍ لجملة.

فلو قلت : أمّا فزيدٌ منطلقٌ، لَوَقَعَت الفاء مستأنفة ليس قبلها مفردٌ ولا جملةٌ يكون ما بعدها تابعاً له، إنما قبلها حرفٌ معنًى لا يقوم بنفسه، ولا تتعقد به فائدة، فَقَدِمُوا الاسم لذلك، فقالوا : أمّا زيدٌ فمُنْطَلِقٌ، ليكون ما بعدها تابعا لما

قبلها على أصل موضوعها. وهذا معنى تعليل الفارسي وابن جني وغيرهما. وهنا نظران :

أحدهما : أنَّ الفاصل بين (أماً) وجوابها، وهو تاليها، لا يكون جملة، وإنما يكون مفرداً.

وكلامه لا يُعطى هذا المعنى، وذلك أنه قال : «لِتَلُوْتِلُوْهَا» والتلُو والتلّو مفهومان إطلاقاً أعمُّ من أن يكون مفرداً أو جملة، وذلك لا يستقيم، إذ لا يجوز أن يقال : أماً زيدٌ قائمٌ فهو كذا، ولا ما كان نحو ذلك، لأنَّ المقصود بالتالي هنا أن يكون فاصلاً بين (أماً) وجوابها كما تقدم، والفصل يقع بالمفرد، كما قالوا في اللام بعد (إن) من كونها مؤكّدة معنى (إن) فكرهوا اجتماعهما لفظاً، فالزموا الفصل بينهما / بفاصلٍ ما، ٥٥ فكذا هنا، فيجوز الفصل بالاسم والظرف والمجرور ونحو ذلك، فتقول : أماً يوم الجمعة فانت قائمٌ، وأماً في الدار فانتا قاعدٌ، وأما زيدٌ فسائرٌ. فإن قلت : إن الجملة قد يُفصل بها في الكلام، كما قال تعالى : (وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ. فَسَلَامٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ)^(١) ونحو ذلك، فما بعد (إن) يكون جملة من فعل وفاعل، وأنت قد قيّدت الفصل بالمفرد، والناظم قد أطلق القول في ذلك، فتدخل له جملة الشرط، لا يحتاج إلى التقييد بالمفرد.

فالجواب : أن جعله على إطلاقه يُؤدّي إلى مفهوم لا يجوز باتفاق وهو وقوع الجملة التامة فاصلاً، كقولك : أماً زيدٌ في الدار فينأى، وذلك فاسد كما تقدم، فلا بُدَّ من التقييد المذكور. وأما جملة الشرط فشبيهة

(١) سورة الواقعة : ٩٠، ٩١.

بالمفرد، من حيث عدم الاستقلال، فقامت مقام صدر الجملة من عجزها، وصارت مع أداة الشرط كالصلة مع الموصول، وأنت تقول : أمّا الذى جاعني فأكرّمه، كما قال تعالى : [وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَنِي الْجَنَّةِ] ^(١) فالتقيد صحيح، والإخلال به فاسد.

والنظر الثاني : أنه يقصد أن يتكلم على حكم الفاصل بين (أمّا) وجوابها، ومّا العامل فيه، وكان حقه أن يبين ذلك، إذ ليس مما يهتدى إليه الناظر في هذا النظم، وفيه شغبٌ وخلاف، فكان ضروريّ البيان. ولو قال مثلاً :

وتِلْوَهَا جُزْءُ الْجَوَابِ قُدِّمًا

لِلْفَصْلِ وَالْأَفْعَالِ لَنْ تُقَدِّمًا

أو ما كان نحو هذا لكان مجزياً، لأن الذى يفصل بين (أمّا) وجوابها هو جزء من الجواب، عاملٌ أو معمول، كقوله : [فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ] ^(٢) [وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ] ^(٣) وأمّا الدار فزيد، وأمّا يوم الجمعة فانت سائر، وأمّا ضاريك فزيد، ونحو ذلك، ولا يتقدم الفعل، فلاتقول : أمّا يقوم فزيد، ولانحو ذلك.

ثم قال : «وَحَذَفُ ذِي الْفَاعِلِ فِي نَثَرٍ» إلى آخره.

يريد أن الفاء اللاحقة لتلوتلو (أمّا) بابها أن تكون ثابتة لازمة في موضعها، ثم إنه يجوز حذفها على الجملة، لكن ذلك فيها قليلٌ إن لم يُحذف معها القول، وهذا من كلامه يقتضى أن حذفها إذا حذف معها القول كثير، لأنه قال :

(١) سورة هود عليه السلام : ١٠٨.

(٢) سورة الضحى : ٩.

(٣) سورة فصلت : ١٧.

وَحَذَفَ ذِي الْفَأَا : قَلُّ نَتَرٍ إِذَا

لَمْ يَكْ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

فمفهوم الشرط هنا أنه إن كان القول نُبِذَ معها فالحذف ليس

بقليل، فهو إذن كثير .

فأما حذفُ الفاء مع غير القول فمنه ما جاء في الكلام ، وهو الذي

أشار إليه / بقوله : قَلُّ فِي نَتَرٍ « وذلك نحو ما وقع في « البخاري » من ٥٦

قوله عليه السلام : « أَمَّا بَعْدُ ، مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطاً لَيْسَتْ فِي

كِتَابِ اللَّهِ » الحديث (١) . ومنه ما جاء في النظم أيضا ، نحو ما أنشده

الفارسي وابن جنى وغيرهما (٢) :

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ

وَلَكِنْ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ

وأنشدوا أيضا قول الآخر (٣) :

(١) أخرجه البخاري في « كتاب البيوع - باب الشراء والبيع مع النساء » فتح الباري ٣٧٠/٤ (الحديث رقم ٢١٥٥) .

(٢) المقتضب ٦٩/٢ ، والمنصف ١١٨/٣ ، وابن الشجري ٢٨٥/١ ، ٢٩٠ ، ٣٤٨/٢ ، وابن يعيش ١٣٤/٧ ، ١٢/٩ ، والمغني ٥٦ ، والمعيني ٥٧٧/١ ، ٤٧٤/٤ ، والتصريح ٢٦٢/٢ ، والهمع ٣٥٦/٤ ، والدرر ٨٤/٢ ، والأشعوني ١٩٦/١ ، ٢٢٤ ، ٤٥/٣ ، والخزائن ٤٥٢/١ ، ٣٦٤/١١ ، واللسان

والبيت للحارث بن خالد المزخومي ، والعراض : جمع عَرْض - يضم فسكون - وهو الناحية .

والمواكب : الجماعة ركباناً أو مشاة ، وقيل : ركائب الإبل للزينة .

(٣) ابن يعيش ١٣٤/٧ ، ١٢/٩ ، وأسرار العربية ١٠٦ ، والخزائن ٤٥٢/١ ، ٣٦٤/١١ ، واللسان (خسر) والبيت لرجل من الضباب ، وقيله :

تَزَاحَمْنَا عِنْدَ الْمَكْسَارِمْ جَعْفَرُ بِأَعْجَازِهَا إِذْ أَسْلَمْتَهَا صَدُورُهَا

وجعفر : أبو قبيلة ، والأعجاز : جمع عجز ، وهو المخضر من كل شيء ، وأراد بها هنا النساء لأنهن متأخرات عن الرجال ، وأسلمتها : خذلتها ولم تعنها . =

فَأَمَّا الصُّوْرُ لِأَصْدُوْرٍ لِّجَعْفَرٍ

وَلَكِنْ أَعْجَازًا شَدِيْدًا ضَرِيْرَهَا

وأما حذفها مع القول فكقولك: أَمَا زَيْدٌ أَجِئْتَ تَفْعُلْ كَذَا، قال الله تعالى :
(فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ) (١) الآية، تقديره: فيقال لهم :
أَكْفَرْتُمْ . وقوله تعالى : (وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ) (٢) .
ونَبَذَ معناه طَرَحَ وَالْقِي من اللفظ ، فلم يُذَكَّر ، يقال : نَبَذْتُ الشَّيْءَ ، إذا
أَلْقَيْتَهُ من يدك .

لَوْلَا وَلَوْمًا يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءَ

إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُوْدٍ عَقْدًا

وَبِهَمَا التَّخْضِيضُ مِنْ هَلَا

أَلَا أَلَا وَأَوَّلِيْنَهَا الْفَعْلَا

وَقَدْ يَلِيْهَا اسْمٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ

عَلَّقَ أَوْ بَظَاهِرٍ مُّؤَخَّرٍ

يريد أ (لَوْلَا) و (لَوْمًا) حرفان من حروف الابتداء ، يلزم أن يقع
بعدهما المبتدأ والخبر ، وذلك إذا كان يدلان على امتناع الشيء لوجود غيره ،
وذلك أن هذين الحرفين يقعان في الكلام على وجهين :

= والصنور : جمع صدر ، وأراد به هنا أكابره وأشرافهم . والضرير : المضارة ، وأكثر ما يستعمل
في الفيرة ، يقال : ما أشد ضريره عليها .

يقول : إن بني جعفر لا رجال فيهم ، فهم كالنساء ، وأما نسائهم فهن شديدات الضرر ، هن
كالرجال في المقاومة والمدافعة ، وإيصال الضرر للأعداء .

(١) سورة آل عمران : ١٠٦ .

(٢) سورة الجاثية : ٣١ .

أحدهما : أن يكون حَرْفِيَّ تَخْضِيسٍ ، وسيذكرهما إثر هذا .

والآخر : أن يكونا حَرْفِيَّ امْتِنَاعٍ لوجود ، وهو الذي ابتدأ به ، وبهذا المعنى يكونان حَرْفِيَّ شَرْطٍ كـ (لَوْ) فلا بُدَّ من جواب ، لكنه لم يذكر ذلك ، وهو مما يُضْطَرُّ إلى ذكره ، فكان حقه أن يذكر ذلك .

ومعنى الامتناع للوجود فيهما أنك إذا قلت : لولا زيدُ لأكرمْتُكَ ، فالإكرامُ ممتنعٌ لوجود زيدٍ ، أي إن وجود زيدٍ هو السببُ في امتناع الإكرام .

وقوله : « يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءُ » يعني (لَوْلَا) و (لَوْمًا) يقع بعدهما جملة الابتداء والخبر لزومًا ، فلا يجوز إلا أن تقول : لولا زيدُ لَقَامَ عمروُ . ومنه قوله تعالى : (وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ)^(١) . فالمرفوع بعدها مبتدأ ، وخبرُه محذوف لدلالة الكلام عليه ، وقد يظهر إذا لم يكن عليه دليل . وقد تقدّم الكلام على ذلك في باب « المبتدأ والخبر » وإنما تعرضُ هنا للزوم الجملة الابتدائية .

وقد أحرز هذا المعنى فوائد

/ إحداها : أن الجملة الفعلية لا تقع بعد (لَوْلَا) ولا (لَوْمًا) فلا يقال : هـ لَوْلَا قُمْتَ لأكرمْتُكَ ، وإن جاء من ذلك شيء فمحفوظ محلُّه الشعر ، نحو ما أنشدته السَّيرافي من قول الجَمُوح أخى بنى ظَفَرٍ ، من سُلَيْم بن مَثُور (٢) :

(١) سورة النساء : ٨٣ وسورة النور : ١٠ ، ١٤ ، ٢٠ .

(٢) ابن الشجرى ٢١١/٢ ، وابن يعيش ٩٥/٨ ، ١٤٦/٨ ، والإنصاف ٧٣ ، والخزانة ٤٦٣/١ ، والسبع الطوال ٥٥١ ، واللسان (عذر) =

لَا دَرَّ دَرَكٍ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ

لَوْلَا حَدِّتْ وَلَا عُدْرِي لِمَحْنُودٍ

أي لَوْلَا الْحَدُّ وَالْحَرَمَانُ ، وقال الآخر^(١) :

أَلَا زَعَمْتَ أَسْمَاءُ أَنْ لَا أَحِبُّهَا

فَقُلْتُ بَلَى لَوْلَا يَنَازِعُنِي شَغْلِي

أي لولا منازعة الشغل .

والثانية : أن الاسم الذي بعدها مرفوع بالابتداء ، خلافاً لمن زعم أنه مرفوع بفعل مُضَمَّرٌ تقديره : لولا حَضَرَ زَيْدٌ لأكرمْتُكَ ، أو نحو ذلك ، وهو منقول عن الكسائي ، واستدل على ذلك بظهور الفعل في البيتين المذكورين ، وهو مَرْجُوح ، لأن حذف الخبر أوّلَى من حذف الفعل ، لأن الخبر هو المَخْبَرُ عنه في المعنى ، فَحُذِفَ ما ذُكِرَ أوّلَى من حَذَفَ ما لم يُذَكَّر .

وأيضاً فحذف الفعل دون فاعله قليل جداً في الكلام ، لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد ، فلا يحذف ما هو كالبعض ، ويبقى البعض الآخر ، فإنّ اعتقادُ مذهب سيبويه هو الأولى^(٢) ، وهو ما رآه الناظم .

= وقيله :

قالت أمانة لما جئت زائرهما فلأرमित ببعض الأسهم السود

وأمانة : زوجته ، ولأردرك : لا كان فيك خير ، وأتيت بخير ، يدعو عليها .

وحديث : حرمت ومنعت والعذرى : العذرة يقول لها : قد رميت واجتهدت في قتالهم ، ولكني حرمت النصر عليهم ، ولا يقبل عذر لحروم .

(١) ابن يعيش ١٤٦/٨ ، والخزانة ٢٤٦/١١ ، والمغنى ٢٧٦ ، والهمع ٤٣/٢ ، والدرر ٧٧/١ ، وديوان الهذليين ٣٤/١ .

والبيت لأبي ذؤيب ، يقول : ادعت أسماء على أنني لا أحبها ، فقلت لها : بلى أحبك ، وأحافظ على عهدك ، لا يمتنعني من التودد إليك إلا الشواغل والموانع .

(٢) الكتاب ١٢٩/٢ « هذا باب من الابتداء يضم فيه ما يبنى على الابتداء » .

والثالثة : التنبيه على أن (لَوْلَا) ليست بعاملة في المرفوع بعدها ، وهو مذهب المحققين . ومن النحويين مَنْ ذهب إلى أنها عاملة فيما بعدها الرفع ، نقله الفراء عن بعض النحويين ، ونقله ابن الأنباري عن الكوفيين مطلقاً^(١) .

وحكى هذا المذهب عن ابن كيسان ، والمعنى عند هؤلاء غير الفراء في قولك : (لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ) لَوْ لَمْ يَمْنَعْنِي زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ ، لكن الفعل حُذِفَ ، ثم أُقِيمَت (لا) مقام ما حُذِفَ ، كما أُقِيمَت (ما) مقام الفعل في قولهم : أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ .

وأما الفراء فيقول : يرتفع الاسم بـ (لَوْلَا) لاستقلال الكلام به ، وأنعقاد الفائدة ، واللأم جوابها . وردَّ الفراء على الآخرين بوجهين :

أحدهما : أنه لو كان كما قالوا لَوَقَعَ « أَحَدٌ » بعدها ، فكنت تقول : لَوْلَا أَحَدٌ لَأَكْرَمْتُكَ ، إذ المعنى عندهم ، لو لم يَمْنَعْنِي أَحَدٌ ، وَلَمَّا لم يَجْزُ ذلك كان التقدير غير مأم قدروا .

والثاني : امتناع : لولا أخوك ولا أبوك ، أي لو لم يَمْنَعْنِي أخوك ولا أبوك ، فلو كان ذلك لَمَّا اِمْتَنَعَ وردَّ مذهبه أيضا بوجهين :

أحدهما : أن (لَوْلَا) غير مختصة بالاسم ، لوقوع الفعل بعدها كما تقدم ، ومن شرط العمل الاختصاص كما تقرر في الأصول فلا يصح عمل مالم يَخْتَصَّ ، وهو ردُّ السيرافي .

وضَعَفَهُ ابن الضائع بأن وقوع الفعل بعدها ضعيف مختص

(١) انظر : الإنصاف (٧٠/٨) المسألة العاشرة « القول في العامل في الاسم المرفوع بعد لولا » .

والاثني : أن أصل الحرف إذا عَمِلَ في اسم واحد أن يعمل الجرُّ لا الرفع ولا النصب .

وهذا الثاني لا يَلْتَزِمُونَهُ ، إذ من مذهبهم أنَّ الحرف قد يَعْمَلُ غيرَ الجرِّ في اسم واحد ، كما يحكى عنهم في اسم (إن) وخبر (ما) ونحو ذلك .

والرابعة : التَّنْبِيهُ على أن ضمير الجرِّ إذا وقع بعدها فهو ضميرُ رفع ، أي في موضع رَفْع ، فليس بمجرور الموضع ، لأنه ذَهَبَ إلى أنهما يَلْزَمَانِ الابتداء ، فَاتَى بلفظ اللزوم ، قَدْ لُ على ما ذُكِرَ .

وهذا رأى الأخفش والفراء خلافاً لِمَا ذَهَبَ إليه سيبويه والخليل ويونس ، من أنه في موضع جرٍّ على ظاهره^(١) ، فهي إذا قلت : (لَوْلَاكَ ، وَلَوْلَاهُ) من حروف الجرِّ .

واستدلَّ على صحَّة ما ذهب إليه الناظم بأنَّ الضمائر قد يقع بعضها موقعَ بعض ، وقد قالوا : ما أنا كَأَنْتَ ، فلو وقعوا ضميرَ الرفع موقعَ ضميرِ الجرِّ ، فلذلك يجوز عكسه ، وهو وقوعُ ضميرِ الجرِّ موقعَ ضميرِ الرفع ، واحتجَّ الفراء بأنها لو كانت (لولا) مِمَّا تَخْفُضُ لأوشك أن تُرَى خافضةً للظاهر ، ولو في الشعر، قال : وإنما قالوا : لَوْلَاكَ ، كما اتَّفَقَ ضميرُ الرفع والخفض في : فعلنا ، وبِنَا ، وكان إعراب المَكْنَى بالدلالات لا بالحركات ، وأيضا فلا بُدَّ لكل حرفٍ جرٍّ من متعلِّق ، فإين متعلِّقه ؟ وليس بزائد فيقال : إنه لا متعلِّق له ، بل هو كسائر الحروف التي لا تُرَاد ، فإذا لم يكن (لَوْلَا) متعلِّق دَلَّ على أنه ليس بحرف جرٍّ ، كما يَزْعُم المخالف .

(١) الكتاب ٢/ ٣٧٣ ، ٣٧٤ .

وقوله : « عَقْدًا » أى رَبَّطًا ، أى إذا رَبَّطًا امتناعاً بوجود ، وهو
ما تقدم شرحه من معنى الشرطية .

ثم قال : « وَبِهِمَا التَّحْضِيضُ مِزٌ » إلى آخره ، هذا هو المعنى
الثاني لِلْوَلَا وَلَوْما ، وهو التحضيض .

يعنى أن التحضيض يقع في الكلام بهما ، وكذلك بـ (هَلَا)
مشددة اللام ، و (أَلَا) مشددة ، و (أَلَا) مخففة .

فهذه خمسُ أنوات ذكرها للتحضيض ، وعطف (هَلَا) على بِهِمَا
وهو ضميرٌ مخفوض من غير إعادة الخافض ، لأنه جائز عنده في الكلام ،
وقد تقدم .

ثم ذكر في الجملة أنها لا تختصُ بالفعل وحده لفظاً ، بل يليها
الفعل مطلقاً ، ويليهما الاسم على تقدير الفعل . فالحاصل أنها ك (إِنْ) و
(لَوْ) في أنها لا يليها إلا الفعل لفظاً أو تقديرًا ، فقد يُتَوَهَّم أنها عوامل
في الفعل ، لكن لما لم يذكر ذلك دلَّ على أنه معدوم فيها ، وإلا فلو كان
ذلك لذكره ، كما ذكر في (لَمْ) و (لَمَّا) و (إِنْ) ونحوها ، وبذلك يُعلم
من كلامه أن (لَوْ) غير عاملة ، و (أَمَّا) كذلك حين لم يُنبَّه على ذلك .

ونصُّ هنا على أن الباب فيها أن يليها الفعلُ ظاهراً / لقوله : ٥٩
« وَأَوَّلَيْتُهَا فِعْلًا » يريد : في اللفظ ، ولذلك قال بعد ذلك .

« وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ عَلَّقَ » فجعل الاسم في هذا القسم
على تقدير الفعل .

ومثالُ ولايتها الفعلُ لفظاً قولك : هَلَا أَكْرَمْتَ زَيْدًا ، وَأَلَا ضَرَبْتَ
عَمْرًا ، وَلَوْلَا تَقَوْمٌ فَتُكْرَمَ .

ومِمَّا جاء منه في (لَوْلَا) قوله تعالى : (لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ)^(١) وفي (لَوْمًا) قوله تعالى : (لَوْ تَأْتَيْنَا بِالْمَلَكَةِ إِن كُنْتَ مِنَ الصَادِقِينَ)^(٢) . وهذا هو الأصل فيها ، وإنما يقدَّر بعدها إلحاقاً لها بالأصل .
ثم قال : « وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ » إلى آخره .

« بِفَعْلٍ » متعلق بـ (عَلَّقَ) والفعل في موضع الصفة لـ « اسْمٌ » أى :
وقد يليها اسمٌ معلقٌ بفعل مضمر ، يعني أن الاسم قد يقع بعدها ، لكن متعلقاً
بفعل مُضْمَر ، ومعني كونه معلقاً به ، أى معمولاً له ، فتقول إذا قيل : (أكرمتُ
عمرًا) : فهُلَا زَيْدًا ، أى : هَلَا أكرمتُ زَيْدًا . ومنه قول الشاعر ، وهو جرير^(٣) :
تَعْدُونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ

بَنَى ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيُّ الْمُقَنَّعُ

أى : لَوْلَا تَعْفِرُونَ الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَ ، وهَلَا تَعْدُونَ الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَ . ومنه أيضا

(١) سورة النمل : ٤٦ .

(٢) سورة الحجر : ٧ .

(٣) ديوانه ٣٣٨ ، والخصائص ٤٥/٢ ، وابن الشجري ٢٧٩/١ ، ٣٣٤ ، ٢١٠/٢ ، وابن يعيش ٣٨/٢ ، ١٠٢ ، ١٤٤/٨ ، ١٤٥ ، والخزانة ٥٥/٣ ، ٢٤٥/١ ، والمغنى ٢٧٤ ، والعيني ٤٧٥/٤ ،
والهمع ٢١١/٢ ، والدرر ١٣٠/١ ، والأشعموني ٥١/٤ ، واللسان (ضطر) وتعدون : تعتقدون .
والعقر : ضرب قوائم الناقة بالسيف عند نحرها ، والنيب : جمع ناب ، وهي الناقة المسنة .
والمجد : العز والشرف . والضوطرى : الرجل الضخم اللثيم الذي لاغناء عنده . ويؤو ضوطرى
كنية : ثم وسب . والكمي : ا لشجاع المتكفي في سلاحه . والمقنع : الذي على رأسه البيضة
والمغفر . والمعنى : أنكم تعدون عقر الإبل المسنة التي لا يتنفع بها ، ولا يرجى نسلها أفضل
مجدكم ، هلا تعدون قتل الشجعان أفضل مجدكم ، وهو تعريض بجبنهم وضعفهم عن مقاتلة
الشجعان . والبيت من قصيدة لجرير يهجو بها الفرزدق .

ماأنشدته سيبويه من قوله (١) :

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا

يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبَيَّنَتْ

وعلى هذا حَمَلَ البصريون ما أنشدته الكوفيون من قوله (٢) :

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ

إِلَىٰ فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

أى : هَلَّا كَانَ الأمر كذا، على إضمار (كَانَ) الشَّائِئَةِ ، وكذلك ما أنشدته
الفراء من قول الآخر (٣) :

أَلَا بَعْدَ لَجَاجَتِي يَلْحِينَنِي

هَلَّا التَّقَدُّمُ وَالْقُلُوبُ صِحَاحُ

فهو على (كان) الشَّائِئَةِ ، و«التقدم» مبتدأ، والجملة بعده حالية
قامت مقام الخبر، كقوله عليه السلام : «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ

(١) سيبويه ٣٠٨/٢ ، والنوادر ٥٦ ، وابن يعيش ١٠١/٢ ، ١٠٢ ، والخزانة ٥١/٣ ، ٨٩/٤ ، ١٩٥ ،

١١٢٠٣/١٩٣ ، والمغنى ٧٧ ، ٢١٩ ، والعيني ٣٦٦/٢ ، ٣٥٢/٣ ، والأشعموني ١٦/٢ .

والبيت لعمر بن قعاس أو قنعاس المرادى المذحجى ، ويَعْدُهُ :

ترجل لمتى وتقم بيتي وأعطيتها الإتاوة إن رضيتُ

والمحصلة - بكسر الصاد - التي تحصل الذهب من تراب المعدن وتلخصه منه .

ويروى بفتح الصاد ، ويريد امرأة أتزوجها بمتعة .

(٢) هو الصمة القشيري ، وسبق الاستشهاد بالبيت في باب « إعراب الفعل » .

(٣) معاني القرآن ١٩٨/١ ، ومجالس ثعلب ٦٠ ، والعيني ٤٧٤/٤ ، والرواية الأشهر « تلحونني »

واللجاجة : ملازمة الأمر وإياء الانصراف عنه . ولج فلان : تهادى في خصومته ، ولحا الرجل
أخاه : لامه وعذله .

يقول : أتلوهموني الآن بعد ما فرط مني من الغضب والخصومة ؟ فهَلَّا كانت هذه الملامة والقلوب
عامرة بالمحبة !

سَاجِدٌ»^(١) قاله ابن خروف . وكان الكوفيون يُجيزون وقوعَ الاسم بعد هذه الأحرف ، ويستدلون بالبيتين ، وذلك ممنوع عند البصريين .
والذي ارتضاه الناظمُ مذهبُ البصريين ، وهو الراجع ، لأن السماع يُسأدهم .

وكذلك يلهايا الاسم مُعلِّقا بفعل ظاهر مُؤخَّر عن ذلك الاسم ، فتقول: هَلْأُ زَيْدًا ضَرَبْتَ ، هَلْأُ عَمْرًا أَكْرَمْتَ . ولا يجوز هنا رفعُ الاسم لأنها لايليها إلا الجملة الفعلية ، كما ذكُر من مذهب الناظم والبصريين .

فإن قلت : هَلْأُ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ ، هَلْأُ عَمْرًا أَكْرَمْتَهُ ، ونحو ذلك ، فهو من قَبيل النوع الأول الذي علِّق بفعل مضمَر ، لأن الفعل قد اشتَقَلَ بضمير الأول عنه ، فلا بُدَّ من تقدير فعلٍ ناصبٍ ، كما مرَّ في باب « الاستغال » .

(١) أخرجه مسلم في « كتاب الصلاة - باب ما يقال في الركوع والسجود » ج ١ / ٢٥٠ (الحديث رقم ٢١٥) .

مَا قِيلَ أَخْبِرْ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرَ
عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأُ قَبْلُ اسْتَقَرَّ
وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسَّطُهُ صَلَةُ
عَائِدُهَا خَلْفُ مُعْطَى التَّكْمِلَةِ

هذا الباب يُسَمَّى «بابَ الإخبارِ» وَضَعَهُ النَحْوِيُّونَ بِقَصْدِ التَّدْرِيبِ
وَالِامْتِحَانِ، وَلِأَنَّهُ يُعْرَضُ فِيهِ مَسَائِلُ صُنْعِيَّةٌ، قَدْ يَقْلُطُ فِيهَا الْكُبْرَاءُ مِنْ أَهْلِ
هَذَا الشَّأْنِ لِقَلَّةِ التَّدْرِيبِ فِيهِ، وَفِيهِ فَائِدَةٌ، وَهِيَ الْقُدْرَةُ عَلَى التَّصَرُّفِ فِي
الْكَلَامِ، وَلِذَلِكَ يَسْمَى عِنْدَ الْقَدَمَاءِ «سَبْكَ النَحْوِ».

وَقَدْ كَثُرَ فِيهِ النَحْوِيُّونَ، وَوَضَعُوهُ عَلَى أَبْوَابِ النَحْوِ، كِبَابِ الْفَاعِلِ،
وَالْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ وَ (كَانَ) وَجَمِيعِ الْمَفْعُولَاتِ، وَالتَّوَابِعِ، وَالْإِعْمَالِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ،
لِيُحْصَلَ لِلطَّالِبِ بِالِامْتِحَانِ فِيهِ مَلَكَةٌ يَقْوَى بِهَا عَلَى التَّصَرُّفِ.

وَأَوَّلُ مَا تَعَرَّضَ النَّازِمُ إِلَيْهِ فِي هَذَا الْبَابِ التَّعْرِيفُ بِمَعْنَى «الإخبارِ»
وَهُوَ عِنْدَ النَحْوِيِّينَ أَنْ تُدْخَلَ (الَّذِي) عَلَى الْكَلَامِ الَّذِي فِيهِ الْاسْمُ الْمَخْبَرُ
عَنْهُ، وَاقْعَةُ عَلَى مَعْنَى ذَلِكَ الْاسْمِ، ثُمَّ تُبَدِّلُ مِنْ ذَلِكَ الْاسْمِ ضَمِيرًا عَلَى
حَسَبِهِ فِي الْإِعْرَابِ، وَالْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، وَيَكُونُ
ذَلِكَ الضَّمِيرُ عَائِدًا عَلَى ذَلِكَ الْمَوْصُولِ أَيْضًا عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ الضَّمِيرِ،
وَمُطَابَقًا لَهُ فِيمَا تَقْدِمُ، ثُمَّ تُصَيِّرُ ذَلِكَ الْاسْمَ الَّذِي أُرِدَتْ الْإِخْبَارُ عَنْهُ خَبْرًا
لِلْمَوْصُولِ، وَيَأْتِي الْجُمْلَةُ صَلَةُ الْمَوْصُولِ.

فإذا قيل لك : أخبر عن «زَيْدٍ» من قولك : (قَامَ زَيْدٌ) بِالَّذِي - قلت :
الَّذِي قَامَ زَيْدٌ، ففى «قام» ضميرُ فاعلٍ يعود على «الذى» وهو الواقع فى
موضع «زَيْدٍ» إلا أنه استتَرَ لأنه مفرد مذكر، واتَّصَلَ لأنه لا مانعَ له من
الاتصال.

والدليل على ذلك أنه لو كان مُتَّعًى لقلت : اللَّذَانِ قَامَا الزَّيْدَانِ، أو
مجموعاً لقلت : الَّذَيْنِ قَامُوا الزَّيْدُونِ، فيَبْرُزُ الضمير. و«زَيْدٌ» فى آخر
الكلام خبرُ «الَّذِي».

وهذا معنى ما أراده الناظم - رحمه الله - بقوله : «مَا قِيلَ أَخْبِرْ
عَنهُ بِالَّذِي خَبَّرَ عَنِ الَّذِي» إلى آخره.

يعنى أن الاسم الذى يقال لك إذا سُئِلْتَ عنه : أخبر عنه بـ (الَّذِي)
يقع خبراً عن (الَّذِي) حالة كَوْنِهِ (الَّذِي) قد استقرَّ مبتدأً أولَ الكلام، فعلى
هذا لأبْدُ من تقديم (الَّذِي) مرفوعاً على الابتداء، والاسم المخبر عنه مؤخرُ
عنه، لأنه قد قَيِّدَ (الَّذِي) بأنه قبلَ الخبر استقرَّ مرفوعاً على الابتداء، فـ
«مبتدأً حال من «الَّذِي» لأن المراد به فى النظم مجردُ اللفظ المخبر به فى
المسألة.

٦٣

ثم قال : وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسَطُهُ صِلَةٌ يعنى أن ماسوى (الَّذِي)
والاسم المخبر عنه، فَاجْعَلْهُ وَسْطاً مَا بَيْنَ (الَّذِي) وذلك الاسم، صلة لـ
(الَّذِي) نحو : الَّذِي ضَرَبْتَهُ زَيْدٌ، فـ (الَّذِي) قد سَبَقَ مرفوعاً على
الابتداء، و«زَيْدٌ» هو المخبر عنه بـ (الذى) وما توسطَ بينهما وهو قولك :
«ضَرَبْتَهُ» فى هذا المثال صلة لـ (الَّذِي) ولأبْدُ لكل صلة من عائد يعود
عليها، فأخبر أن العائد هو «خَلَفَ مُعْطًى لِنُكْمَلَةٍ» ويريد بـ «مُعْطًى

التَّكْمِلَةُ : «زَيْدًا» فى المثال المذكور وهو الاسم المخبر عنه، لأنَّ الكلام به تَمَّ وَكَمُلَ، فهو الذى أُعْطِيَ تكملةً الكلام، وخَلَفَهُ هو الضمير الموضوع فى موضعه، وهو هنا الهاء فى «ضَرَبْتُهُ» وَنَبَّهَ بهذا على أنه لا بُدَّ للمخبر عنه مِنْ يَخْلُفُهُ فى موضعه، وهو الضمير العائد على الموصول، كما تقدم فى التعريف أولاً.

وقوله :

نَحْوُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ قَدْ

ضَرَبْتُ زَيْدًا كَانَ قَادِرَ الْمَأْخَذِ

هذا مثالٌ مبيِّنٌ لمراحده، وَنَبَّهَ على أصله، وهو ضَرَبْتُ زَيْدًا، وقد تقدم بَسْطُهُ.

ثم قال : «قَادِرِ الْمَأْخَذِ» أى : فاعْلَمْ مَأْخَذَ الإخبار عن «زيد» من قولك : ضربتُ زَيْدًا، حتى تصيرُ إلى قولك : الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ، على ما تقدم شرحه.

ثم نَبَّهَ على وجوب مراعاة الاسم المخبر عنه فى الإتيان بالموصول، من الإتيان بالموافق لا بالمخالف، فقال :

وِبِالَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّتِي

أَخْبِرَ مُرَاعِيًا وَفَاقَ الْمُثَبَّتِ

يريد أنكَ تُراعَى فى الإخبار عن الاسم أن يكون الموصول مُوَافِقًا له فى الأفراد والتنثية والجمع، والتذكير أو التأنيث، فإذا كان الاسم المخبر عنه مفرداً مذكراً قلت : الذى ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ، كما تقدم، فجئتُ بِ (الَّذِي) لأنها واقعة على المفرد، و«زَيْدٌ» مفرد، ولا بد أن يَخْلُفَهُ الضمير مفرداً أيضاً مذكراً مثله.

وإن كان مثنى نحو : ضَرَبْتُ الزَّيْدَيْنِ. قلت : اللذانِ ضَرَبْتُهُمَا الزَّيْدَانِ، فأتيتُ بِ (الَّذِي) مثنى، وبِالضمير مثنى.

وإن كان مجموعاً نحو : ضَرَبْتُ الزَّيْدِينَ.

قلت : الَّذِينَ ضَرَبْتُهُمُ الزَّيْدُونَ، وكذلك فى التائىث، فتقول فى (ضَرَبْتُ هَذَا، وضَرَبْتُ الهِنْدِيْنَ، وضَرَبْتُ الهِنْدَاتِ) : التى ضَرَبْتُهَا هِنْدُ، وَالتَّانِ ضَرَبْتُهُمَا الهِنْدَانِ، وَالتَّانِى ضَرَبْتُهُنَّ الهِنْدَاتُ. و«المُثَبَّتُ» فى كلامه هو الاسم المخبر عنه، فقد انطبق التعريف المتقدم فى تفسير الإخبار على ما أردته بهذا الكلام.

إلا أنه ىرد على الناظم وغيره فى هذا الكلام إشكال، لأنه يقتضى أن يكون/ الاسم المفروض هو المخبر عنه، و«الَّذِى» أو «لَأَلْفُ وَاللَّامُ» وهو ٦٤ المخبر به، لأنهم يقولون : «بَابُ الإِخْبَارِ بِالَّذِى وَبِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، وكذا قال الناظم : «مَاقِيلَ أَخْبِرَ عَنْهُ بِالَّذِى» فجعل «الَّذِى» مُخْبَرًا به، والاسم هو المخبر عنه، وما تقدم من التفسير يقتضى أن ىقال : أَخْبِرَ عَنْ «الَّذِى» لأنه المجعولُ مبتدأ، والاسمُ هو المخبرُ به.

وقد أجاب النحويون عن هذا بأجوبة، منها لابن عصفور أنهم إنما أرادوا بقولهم: «الإِخْبَارُ بِالَّذِى وَبِالْأَلْفِ وَاللَّامِ» أن يُخْبِرَ عن المسمى، ويكون اسم المخبر عنه فى وقت الإخبار (الَّذِى) أو الألف واللام، ألا ترى أنك إذا قلت : الذى قام زيدٌ، أو القائمُ زيدٌ، فالاسم الواقع على المخبر عنه إنما هو «زيد» لأن المخبر عنه هو الفاعل.

وقال ابن الضائع : الأقربُ أن يكون الكلام محمولاً على معنى، وذلك أن «زيداً» هو المخبر عنه فى الحقيقة. فإذا قلنا : القائمُ زيدٌ، فزيدٌ صاحبُ الصفة، وهو المخبر عنه فى الحقيقة، وإن كان فى اللفظ خبراً، فعبروا عنه بأنه مُخْبَرٌ عنه نظراً إلى الحقيقة؟

قال : فإن قيل : قلم لم يُتَمِّمْ الحقيقة فيقدموه ، فيجعلوه مخبراً عنه كما هو المخبر عنه في الحقيقة؟

قلت : تأخيرهُ وتقديمُ (الَّذِي) أقربُ مأخذاً غفى الصنعة، بأن تجعل الموصولَ أولَ الجملة التي فيها الاسمُ المخبرُ عنه، وتجعله آخرًا، وتجعلَ في موضعه ضميراً يعود على الموصول معرباً بإعرابه، وترفعه فتجعله خبراً عن الموصول في اللفظ.

وأيضاً فإذا أخرته لم يَجُزْ أن يكون (الَّذِي) صفة، فلذلك بنوا على تأخيرهِ.

قال : ومِمَّا يدل على أن هذا إرادتهم قولهم : أَخْبِرْ عن زيدٍ، فلا يمكن أن يَنْتَزِلَ إلا على هذا. قال : وإنما يتوجه قولُ ابنِ عصفور في قولهم : أَخْبِرْ بِالَّذِي. انتهى.

وقد وَجَّهَ بآئهِ على القلب، ويأن (عن) بمعنى الباء، وذلك بعيد، والله أعلم.

قَبُولُ تَأْخِيرِ وَتَغْرِيفِ لِمَا

أَخْبِرَ عَنْهُ هَاهُنَا قَدْ حُتِمَا

كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبَى أَوْ

بُضْمَرِ شَرْطُ قَرَاعِ مَا رَعُوا

لَمَّا عَرَفَ بِمَعْنَى الْإِخْبَارِ أَتَى بِالشُّرُوطِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي الْأَسْمِ الْمَخْبَرِ عَنْهُ، إِذْ كَانَ الْاسْتِقْرَاءُ يُعْطِي أَنْ لَيْسَ كُلُّ اسْمٍ يَجُوزُ الْإِخْبَارُ عَنْهُ أَوْ بِهِ، فَلَا بُدَّ مِنْ مَرَاعَاةِ ذَلِكَ، وَإِذَا ذَاكَ يَصَحُّ الْقِيَاسُ فِي مَسَائِلِ الْإِخْبَارِ.

وَأَتَى هُنَا بِشَرْطِ أَرْبَعَةِ الْأَسْمِ الْمَخْبَرِ عَنْهُ/ لَا بُدَّ مِنْهَا :

أحدها : أن يقبل التأخير، وهو قوله : (قَبُولُ تَأْخِيرٍ) وهو مبتدأ خبره قوله : (قَدْ حُتِمًا) أى أن شرط قَبُولِ التأخير فى المخبر عنه حَتْمٌ لازمٌ لا بُدُّ منه، فإذا صحَّ جوازُ التأخير فى الاسم جاز الإخبار عنه، فإذا أُخبرت عن «زيد» من قولك : زيد قائمٌ - قلت : الذى هو قائمٌ زيدٌ، فجاز ذلك لأن تأخير «زيد» جائز فى الجملة، فلو لم يجز التأخير لَمْ يَجْزِ الإخبار، وذلك الأسماء المتضمنة لمعنى الاستفهام، وسائرُ ما يُلْزَمُ التَّصْدِيرُ، نحو : أَيُّهُمْ قَامَ؟ فلا يجوز الإخبار عن «أى» فلاتقول : الذى هك قامَ أَيُّهُمْ؟ لأن «أياً» لها صدر الكلم.

وكذلك إذا أُخبرت عن «مَنْ» من قولك : مَنْ جَاءَكَ؟ أو (مَا) من قولك : مَا عِنْدَكَ؟

وكذلك أسماء الشرط لا يخبر عنها، لأن لها صدر الكلام، فلا تقول إذا أردت الإخبار عن «أَيُّهُمْ» من قولك : (أَيُّهُمْ يُكْرِمُنِي أَكْرَمُهُ) : الذى هو يُكْرِمُنِي أَكْرَمُهُ أَيُّهُمْ. وكذلك سائرُ أسماء الشرط، كالاستفهام سواء.

وأيضاً فإذا عَوِضْتَ الضمير من اسم الشرط، أو من اسم الاستفهام، زال معنى الشرط، وزال معنى الاستفهام، لأن الضمير لا يتصمَّنُ مَعْنَى حرف، فاختلف معنى الصلَّة بعد دخولها، ويختصُّ اسم الشرط بأنَّ ما بعده من الفعل مجزوم، فيلزم أن يكون الضمير جازماً، وذلك غير موجود فى كلام العرب.

ومِمَّا يُلْزَمُ التصديرُ فلا يُخْبَرُ عنه (كَمْ) الخبرية، فلا يجوز أن تُخْبَرَ عن (كَمْ) من قولك : كم بَطَلُ جَدَّتُ، فتقول : الذى هو بَطَلُ جَدَّتُ كَمْ، لِمَا يُلْزَمُ فيها من مُحَالَاتٍ عَرَبِيَّةٍ، منها الجرُّ بالضمير، وإبطالُ معنى (كَمْ) حين جئِ بضميرها، والتأخير فيها.

ومن ذلك ما أضيف إلى واحد من الأسماء المتقدمة، نحو : غُلَامٌ مَنْ يَأْتِكَ

فَأَكْرَمَهُ، وَغَلَامٌ مِّنْ أَكْرَمِكَ؟ وَغَلَامٌ كَمَ رَجُلٍ جَاعِك؟ فَلَا تَقُولُ : الَّذِي هُوَ مِّنْ يَأْتِيكَ فَأَكْرَمُهُ غَلَامٌ، وَلَا الَّذِي هُوَ مِّنْ أَكْرَمِكَ غَلَامٌ، وَلَا نَحْوَ ذَلِكَ.

ومنها الاسم المضاف، نحو : جاعنى غلامٌ زيدٌ، فالغلام لا يجوز تأخيرهُ، لأنه عامل فى المضاف إليه، وكالجزء منه فلا يتأخرُ، فلا تقول: الذى جاعنى هو زيد غلامٌ، وأيضاً فيلزمُ أن يكون الضمير خافضاً، وذلك لا يصح، وأيضاً فيكون «الغلام» مقطوعاً عن الإضافة، وهو غير جائز، فإنما يُخْبَرُ عنه مع المضاف إليه، فتقول : الذى جَاعَنِي غَلَامٌ زيدٌ.

ومنها ضميرُ الأمرِ والشأنِ نحو: هو زَيْدٌ قائمٌ، فلا يجوز الإخبار عنه، لأنه لازمُ التقديم على الجملة الواقعة خبراً له، فلا يجوز أن تقول /:الذى هو زيدٌ قائمٌ هُوَ، لأنك إذا أضمرتَه كانت الجملة خبراً لذلك ٦٦ الضمير، فيلزمُ أن يكون فيها عائدٌ عليه، لأنه ليس بضميرٍ للشأن، وإنما يَسْتَقْنَى عن إعادة الضمير من الجملة ضميرُ الشأنِ وَحْدَهُ، وَخَلْفَهُ ليس كذلك.

وأيضاً فتكون (الذى) هنا واقعة على الجملة التى هى (زيدٌ قائمٌ) فتصير (الذى) نائبةً عن ضمير الأمر، وذلك لا يجوز. قاله ابن الضائع. وعَلَّ ذلك ابن عصفور بأنه يلزم أن يعود ضمير الأمر إذا أخرته على ما قبله، وذلك لا يجوز.

فمن هذه الأنواع وأشباهاها تَحَرَّزُ بقوله : «قَبُولُ تَأْخِيرٍ».

والشرط الثانى : لجواز الإخبار قَبُولُ الاسم التعريف، وذلك قوله : (وَتَعْرِيفٍ) وهو معطوف على (تَأْخِيرٍ) كأنه قال: قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَقَبُولُ تَعْرِيفٍ. فإذا قَبِلَ الاسم التعريفَ صَحَّ الإخبار عنه، وذلك لأنه لا بُدَّ من

إضماره وجعل ضميره حالاً محلّه ومعرباً بإعرابه، والضمير معرفة، فلا بدّ من اشتراط التعريف، فإذا أخبرتَ عن «قائم» من قولك : زيدٌ قائمٌ - قلت : الذى زيدٌ هو قائمٌ، وهذا على مذهب غير ابن السّراج، وسيأتى التنبيه عليه إن شاء الله. فمثل «قائم» يقبل التعريف، فيجوز الإخبار عنه، فإن لم يصح تعريفه لم يصح الإخبار عنه.

وتحت هذا أنواع، منها الحال، فلا يجوز الإخبار عن «قائماً» من قولك : ضربتُ زيداً قائماً، لأنّ الحال من شرطها التنكير، وأنت لو أخبرتَ عنها لجعلتَ الضمير خلفاً منها، فقلت : الذى ضربتُ زيداً إياه قائمٌ، فادى إلى إن ينتصب الضمير على الحال، وهو معرفة، وذلك غير مستقيم.

ومنها التمييز، لما يلزم من تنكيره أيضاً، فإنك لو أخبرتَ عنه لجعلتَ الضمير خلفاً منه، يُعرب بإعرابه، وذلك ممتنع، فلا تقول إذا أردت الإخبار عن «زيتاً» من قولك : عندي رطلٌ زيتاً : الذى عندي رطلٌ إياه زيتٌ، ولا يجوز ذلك.

ومنها المجرور بـ (رُبُّ) نحو : رُبُّ رجلٍ يقول ذلك، فلا تقول : الذى رُبُّه يقول ذلك رجلٌ، لما يلزم من تعريفٍ مخفوضٍ «رُبُّ» ومن شرط «رُبُّ» الارتفاع إلا النكرة.

ومنها مخفوض «كُلُّ» نحو : كُلُّ رجلٍ يأتيني أكرمه، فلا يجوز أن تقول : الذى كُلُّه يأتيني أكرمه رجلٌ، لما يؤدى إليه من خفضٍ «كُلُّ» للمعرفة المفردة ذلك لايجوز، إذ لا يقال : كُلُّ الرجلِ أكرمه، وإنما يجوز ذلك إذا قلت : كُلُّ الرجالِ أكرمهم. ويجوز أن يُخبر عن مخفوضها إذ ذاك، فتقول : الذين كُلُّهم أكرمهم الرجال.

ومنها المخفوضُ باسم (لا) العاملة عملَ (إن) نحو : لاغلامَ رجلٍ عندك،

فلا يجوز أن تقول : الذى لا غلامه عندك رجل / لما يؤدى إليه من عمل ٦٦
 (لا) فى المعرفة، وذلك لا يصح. وهذه أمثلة تدل على ما كان من شاكلتها.
 الشرط الثالث : أن يصح الاستغناء عن المخبر عنه بأجنبى يؤضع
 موضعه فى كلام الذى هو فيه، وهو قول الناظم : (كَذَا الْغَنَى عَنْهُ
 بِأَجْنَبِيٍّ) والضمير فى (عنه) للاسم المخبر عنه، أى الاستغناء عنه بأجنبى
 عنه حتمً أيضاً، فإن كان كذلك صحَّ الإخبار عنه، كما إذا أخبرت عن
 (الكاف) من قولك : زيدٌ أكرمك، فإنك تقول : زيدٌ أكرمَه أنت، لأن الأجنبى
 يصح أن يؤضع فى موضع (الكاف) استغناءً به عنه، فتقول : زيدٌ أكرمَ
 عمراً.

فإن كان لا يصح الاستغناء عنه لم يصح الإخبار عنه، وذلك الضميرُ
 الرابطُ قبل الأخبار، كالهاء فى (زيدٌ ضربته) لا يجوز الإخبار عنه، لأنه
 يلزم أن يجعل فى موضعه ضمير يعود على الموصول، فيزول ربطه.
 فإن قيل : يبقى متأخراً يربط الخبر - فالجواب : أنه إذا أخر فلا
 يبقى فى الخبر، ومثاله لَوْجَازَ : الذى زيدٌ ضربته هو، فزيدٌ مبتدأ، خبره
 «ضربته» والجملة صلة (الذى) فإن جعلت ضمير «ضربته» عائداً على
 «زيد» بقى (الذى) بون ضمير عائِدٍ عليه من صلتِه. وذلك ممتنع. وإن
 جعلته عائداً على (الذى) بقى المبتدأ وهو (زيد) لاضمير له فى خبره،
 وذلك ممتنع أيضاً.

وهذا المنع مُنْسَحَبٌ على ما لو كان الرابط ظاهراً، كأسماء الإشارة
 فى نحو قوله تعالى : (وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ)^(١). فإن أردت الإخبار عن

(١) سورة الأعراف : ٢٦.

«ذلك» من قولك : قيامُ زيدٍ ذلك حسنٌ، [قلت]^(١) الذى قيامُ زيدٍ هو حسنٌ ذلك، لأن «هُوَ» عائدٌ على (الذى) فيبقى المبتدأ بلا رابط.

وكذلك إذا كان الرابط تَكَرَّراً للمبتدأ بلفظه، نحو : زيدٌ ضَرَبْتُ زيدا.

فإن كان فى الجملة رابطاً ثانٍ عائدٌ على المبتدأ جاز الإخبار عنه لوجود الشرط، وهو الاستغناء عنه بأجنبى، نحو قولك : زيدٌ ضَرَبْتُه فى داره، فالهاء فى «ضَرَبْتُه» يصح أن يجعل فى موضعه أجنبى، نحو قولك : زيدٌ ضَرَبْتُه فى داره، فإنَّ يصح أن تقول : الذى ضَرَبْتُه فى داره هُوَ، فالهاء من «ضَرَبْتُه» تعود إلى (الذى) وبقى ضمير «فى داره» رابطاً للخبر بالخبر عنه، وهو «زيد» و«هو» الأخير عائدٌ على «زيد» أيضاً.

الشرط الرابع : أن يصح الاستغناء عنه بمضمَرٍ يحل محلّه، وذلك قوله : «أَوْ بضمَرٍ» تقدير كلامه: كذا الغناء عنه بمضمَرٍ شرط، أى مُعْتَبَرٌ مُرَاعَى، وذلك لأن الاسم المخبر عنه لا بد من جعل المضمَرٍ يَخْلُفه فى أحكامه إذا أُخِر، فلا بد إذن من صحه إضماره. فإذا قلت: ضربت زيدا، فزيدٌ يصح إضماره فتقول : ضربته، إذن أن تُخْبِر عنه فتقول : الذى ضَرَبْتُه زيدٌ.

فإن لم يصح إضماره لم يصح الإخبار عنه، ولهذا أمثلة :

منها النعت، إذا أخبرت عنه دون المنعوت لم يجز، نحو: ضَرَبْتُ زيدا العاقل، فلا يجوز أن تقول : الذى ضَرَبْتُ زيدا إياهُ العاقل، لما يؤدى إليه من وقوع الضمير نعتاً، وذلك ممنوع.

ومنها الاسمُ المنعوت، فلا تقول : الذى ضَرَبْتُه العاقلَ زيدٌ، لما يؤدى إليه من نعت المضمَر، وذلك لايجوز، اللهم إلا أن تريد الإخبار عن المنعوت بنعته، فيجوز ذلك، نحو قولك فى المثال المذكور: الذى ضَرَبْتُه زيدٌ العاقل، وإضماره

(١) مابين الحاصرتين زيادة من عندى تستقيم بها العبارة.

يصح لأن النعت والمنعوت بمنزلة الاسم المفرد، فزيدُ الأحمرُ عند من لا يعرف زيداً وحده بمنزلة زيدٍ عند مَنْ يعرفه وحده، وأنت تقول: زيدُ العاقلُ جاعلي، فتضميره بنعته، فلذلك يسوغ الإخبار عنه.

ومنها الأسماءُ العاملةُ كُلُّها، لا يجوز الإخبار عنها، لأنها لا يصح أن تضمّر، فلو قلت: ضربكُ زيداً حسنٌ وهو عمراً قبيحٌ - لم يجز، لما يؤدي إليه من إعمال الضمير، وذلك غير جائز عند أهل البصرة، فإنّ إن أردت الإخبار عن «ضربك» فقلت: الذي هو زيدٌ أحسنُ ضربك، لم يجز، لبعد الضمير عن العمل.

وأجاز ذلك أهل الكوفة، فيقال: إذن على مذهبهم في قولك: زيدٌ ضاربٌ عمراً، إذا أخبرت عن «ضاربٍ»: الذي زيدٌ هو عمراً ضاربٌ.

والسماعُ بمثل ما ذهبوا إليه لا يكون إلا في الشاذ، نحو قول زهير^(١):

وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمْ

وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمَرْجُمِ

كأنه قال: وما الحديثُ عنها بالحديثِ المرجم، وقد مرَّ بيانهُ في «إعمال المصدر» ولكن يجوز على كلا المذهبين إذا أخبرت عنه بمفعوله فقلت: الذي زيدٌ هو ضاربٌ عمراً، وكذلك تقول في قولك: (ضربكُ زيداً حسنٌ) الذي هو حسنُ ضربكُ زيداً، لأن العامل على هذا يجوز إضماره، لأنك تقول: ضربكُ زيداً حسنٌ تبعتهُ فيه، فالهاءُ في «فيه» عائدةٌ إلى الضربِ بمفعوله.

وأختلفوا في الخبر إذا كان مشتقاً هل يجوز الإخبار عنه، نحو: زيدٌ قائمٌ، بناءً على أن الضمير يخلقه أولاً؟

(١) سبق الاستشهاد به في باب «إعمال المصدر».

فمن النحويين مَنْ مَنَعَ هذا، لأنَّ المشتقَّ يَتَحَمَّلُ ضميراً، والضمير لا يتحمَّله.

قال / ابن الضائع: وهذا لا يلزم إلا في الموضع الذي يُشترط فيه ٦٩ الاشتقاق، وبالجمله في الموضع الذي يُخَالَفُ الإضمارُ الإظهارُ. والناظم لم يلتزم أحدَ القولين، وإنما التزم ما يَنْبَنِي عليه الخلاف. ومنها المفعولُ له، لا يجوز الإخبار عنه عند ابن عَصْفُور، لأنه لا يصح أن يقع في موضعه المضمَرُ معرباً كإعرابه.

فإذا قلت: قمتُ إجلالاً لزيدٍ، فأنخبرتُ عن «إجلالٍ» فقلت: الذي قمتُ إِيَّاهُ إجلالُ لزيدٍ، فهذا غير صحيح، لأنه يصحُّ أن يُعْرَبَ «إِيَّاهُ» مفعولاً له أصلاً.

وغيرُ ابن عَصْفُور أجاز الإخبارَ عنه، لكن لا على نصب الضمير، إذ هو ممنوع عند الجميع، كما قال ابن عصفور، بل على أن تدخل عليه اللام، فتقول: الذي قمتُ له إجلالُ لزيدٍ.

ومنها الاسمُ الواقع بعد خافِضٍ لا يقع بعده مضمَرٌ كالكَافِ، وَحَتَّى، والتاء، وَمِنْ، والواو، و«ثُو» بمعنى: صَاحِبٍ. فإذا قلت: زيدٌ كعمرو، فأردتُ الإخبارَ عن «عَمْرُو» لم يَجْزُ، لأنك تقول: الذي زيدٌ كعمرو، وذلك لا يجوز إلا في الضرورة، نحو قوله^(١):

(١) سيبويه ٢/٢٨٤، والعيني ٣/٢٥٦، والخزانة ١٠/١٩٥، والتصريح ٢/٤، والهمع ٤/١٩٦، والدرر ٢/٢٧، والأشعوني ٢/٢٠٩، وديوان روية ١٢٨.

والبيت رؤية أو العجاج. يصف حماراً وأتته. والبعل: الزوج. والحلائل: جمع حليلة، وهي الزوجة. والحاظِل: المانع، وهو والعاصل سواء، والمراد المانع من التزويج، لأن الحمار يمنع أتته من حمار آخر يريدهن. والمعنى أن تلك لآئن جديران بأن يمتنعن هذا لحمار.

فَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَافِلًا
كَهُـو وَلَا كَهُنْ إِلَّا حَافِلًا

فإن (الكاف) إنما تخفض الظاهر لا المضمَر.

وكذلك إذا قلت : ألقى رَحْلَهُ حَتَّى الزَّادِ، فأردت أن تخبر عن «الزَّاد» لم يَجْز، إذ كنت تقول : الذى ألقى رَحْلَهُ حَتَّاهُ الزَّادُ، و (حَتَّى) لا تخفض المضمَر إلا اضطراراً نحو قوله^(١):

فَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْقَى أَنَسُ
فَتَى حَتَّى يَا بَنَ أَبَى يَزِيدِ

وكذلك (نُو) إذا قلت: رأيتُ ذَا المَالِ، لا يجوز أن تخبر عنه، فتقول: الذى رأيتُ ذَاهُ المَالُ لَأَن (ذَا) لا يَجْزُ المضمَرُ إلا نادراً، نحو^(٢):

* أَبَانَ نَوَى أُرُومَتَهَا ذُووَهَا *

وكلُّ ما كان مثل هذه الأنواع يمتنع الإخبار عنها.

هذه جملة الشروط التى جاء بها الناظم - رحمه الله - لجواز الإخبار عن الاسم.

وقوله : (فَرَاعَ مَارَعَوًا) يقال : رَاعَى الأمرُ يُرَاعِيهِ، إذا نَظَرَ إلَامَ يَصِير.

(١) الخزائن ٤٧٤/٩، والعينى ٢٦٥/٣، والهمع ١٦٦/٤، والدرر ١٦/٢، والأشمونى ٢١٠/٢ ويرى «يا ابن أبى زياد» و«لا يلقاه ناسى» وحتاك : إليك، أى إلى لقيك. ومعناه : أنهم لا يجدون فتى إلى أن يلقوك، فحينئذ يجدون الفتى. والله أعلم.

(٢) ابن عيش ٥٣/١، ٢٨٨/٣، والهمع ٢٨٤/٤، والدرر ٦١/٢

والبيت لكعب بن زهير، ديوان ٢١٢، وصدره :

* صببنا الخرزجية مرهفات *

ويرى «أبار» بدل «أبان».

وَرَأَيْتُهُ أَيْضًا: لَاحِظَتُهُ، وَرَأَيْتُهُ أَيْضًا: مِنْ مُرَاعَاةِ الْحَقُوقِ، أَيْ الْمَحَافَظَةِ عَلَيْهَا، وَرَأَيْتُ الشَّيْءَ: حَفِظْتُهُ، وَمِنْهُ: رَأَى الْإِبِلَ وَالْمَا شَيْءَ كُلِّهَا. أَيْ لَاحِظَ مَا حَفِظُوا مِنْ هَذِهِ الشَّرُوطِ، وَانْظُرْ إِلَى مَاذَا يَصِيرُ الْأَمْرُ فِيهَا تَجِدُهَا ضَرُورِيَّةً لَاشْتِرَاطِ.

وعلى الناظم فى هذا الفصل نظرٌ من وجهين:

أحدهما : أنه أتى بأربعة شروط، كَرَّرَ مِنْهَا اثْنَيْنِ عَلَى شِدَّةِ مَحَافَظَتِهِ عَلَى الْإِخْتِصَارِ وَاجْتِنَابِ الْإِكْثَارِ.

والثانى : أنه اقتصَرَ فترك شروطاً مُعْتَبَرَةً عِنْدَ النَحْوِيِّينَ، لِأَبَدٍ مِنْهَا، إِذْ بَهَا يَصِحُّ الْإِخْبَارُ، / وَبِدُونِهَا لَا يَسْتَقِيمُ، وَالتَّى تَرَكَ أَكْثَرَ مِنَ التَّى ذَكَرَ، ٧. وَهَذَا غَرِيبٌ. فَأَمَّا التَّكَرُّارُ فَإِنَّهُ شَرْطُ قَبُولِ التَّعْرِيفِ فِي الْأَسْمِ الْمَخْبَرِ عَنْهُ، وَشَرْطُ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِمَضْمَرٍ، وَهَذَانِ فِي الْحَقِيقَةِ شَرْطٌ وَاحِدٌ، إِذْ شَرْطُ قَبُولِ التَّعْرِيفِ دَاخِلٌ فِي اشْتِرَاطِ وَقُوعِ الْمَضْمَرِ مَوْقِعَهُ، فَلَوْ أَسْقَطَ اشْتِرَاطَ قَبُولِ التَّعْرِيفِ لَخَرَجَ لَهُ الْحَالُ وَالتَّمْيِيزُ وَمَخْفُوضُ (رُبُّ) وَ (كُلُّ) وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا تَقْدِمُ شَرْحَهُ، عَنْ أَنْ يُخْبَرَ عَنْهُ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا لَا يَخْلُفُهُ الْمَضْمَرُ، وَلَا يُسْتَفْنَى عَنْهُ بِهِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ ثَبَتَ أَنَّ اشْتِرَاطَ قَبُولِ التَّعْرِيفِ فَضْلٌ لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ.

وَلَمَّا ظَهَرَ هَذَا التَّكَرُّارُ لِابْنِ الضَّائِعِ، حِينَ أَتَى النَحْوِيُّونَ بِالشَّرْطَيْنِ الْمُفْتَرِقَيْنِ، أَعْتَذَرَ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُضْمَرَ، لِأَنَّ إِعْرَابَهُ يُنَاقِضُ التَّعْرِيفَ، وَالْمَضْمَرُ مَعْرِفَةٌ، يَعْنَى كَالْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ، وَمِنْهَا مَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُضْمَرَ لِأَنَّ لَهُ حُكْمًا آخَرَ يُنَاقِضُ الْإِضْمَارَ، كَالنَّعْتِ وَالْمَنْعُوتِ. قَالَ: فَلِهَذَا جَاءَ وَابَهُمَا شَرْطَيْنِ، وَإِلَّا فَجَوَازُ الْإِضْمَارِ يَعُمُّ الْوَجْهَيْنِ. قَالَ:

ويمكن أن يكون الحال والتمييز مثالين للثاني، لأن إضمارهما يمتنع من الوجهين: التعريف، وأنهما لمعنى لايدلُّ الإضمار عليه، فالإضمار يُبطل المعنى المرادَ منهما، كما في النعت والمنعوت. هذا ما قاله ابن الضائع.

ولايجزى اعتذاره في هذا النظم، لأن مقصوده الاختصار والجمع للمسائل المتعددة في اللفظ اليسير، بخلاف غيره ممن قصد البسط. ويسوغ الاعتذار عنه بما ذكر.

وأيضاً فإنى أقول: أن اشتراط قبول التأخير غير محتاج إليه مع اشتراط الاستغناء بأجنبى أو بمضمر، وذلك أن قبول التأخير احتراز من أسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، و (كَمْ) الخبرية، وما أضيف إلى واحد من ذلك، ومن المضاف. وكل واحد من هذه لا يصح الاستغناء عنه بالضمير أصلاً، لأن الضمير لا يؤدى معناه، ولا يخفض مابعده، وقد تقدم التنبيه على ذلك، وهو احتراز أيضاً من ضمير الشأن والقصة، وهو مما لا يصح فيه الاستغناء بأجنبى، إذ لا يقع موقعه غيره، ولذلك لم يقع ضميره موقعه كما تقدم، فإذا الشرطان الأولان فضل غير محتاج إليهما.

وأما الاقتصار، وترك ما هو محتاج إليه، فإنه أهمل ذكر شروط سبعة سوى ما ذكر:

- أحدها: أن يكون فى الإخبار عن ذلك الاسم فائدة، كجميع/ ماتقدم ٧١
من الأمثلة الجائزة، فلو عرى الإخبار عن الفائدة لم يسغ فإذا قيل لك :
أخبر عن «ضرب» من قولا : ضربت ضرباً - لم يجز، لأنك إذا قلت:
[الذى]^(١)، ضربته ضرب - كان غير مفيد، لأن كل أحد يعلم أن الذى

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من عندى يستقيم بها التمثيل.

ضَرَبْتَ ضَرْبٌ، وقد رُدَّ مذهبُ أهل الكوفة في معاملتهم ضميرَ المتكلم والمخاطب^(١)، إذا أخبر عنه مُعاملةُ الظاهر حين أجازوا في الإخبار عن «أنا» من قولك: أنا قائمُ: الذي أنا قائمُ أنا، وفي: أنت قائمُ الذي أنت قائمُ أنت، وإنما رَدَّه أهلُ البصرة لأوجُهٍ، منها كونُ الخبر غيرَ مفيدٍ فالفائدة، ولأبَدٍ، مطلوبةٌ في الإخبار.

وكذلك لا يجوز أن يُخبر عن «أثنين» من قولك: هذا ثاني اثنين، فلا تقول: الذي هذا ثانيهما اثنين، ولا عن «ثلاثة» من قولك: هذا ثالث ثلاثة، فلا تقول: الذي هذا ثالثهم ثلاثة، ولا ما كان نحو ذلك، لأن كونهما اثنين، أو كونهم ثلاثة قد تقرر قبل المجئ بالخبر، فكان الإخبار غيرَ مفيد، فامتنع ذلك، والأمثلة في هذا كثيرة.

والثاني: أن يكون ذلك الاسم متصرفاً، يجرى بوجوه الإعراب، ويقع فاعلاً، ومفعولاً، ومبتدأً، وخبراً، ونحو ذلك. وعلى الجملة فالمطلوب أن يصح استعماله مرفوعاً خبراً، فأما إذا كان غيرَ متصرفٍ، ولزم طريقة واحدة، فلا يجوز الإخبارُ عنه، لما يؤدي إليه من إخراج الاسم عاَ الزمته العرب، نحو (سَحَرَ) ليومَ بعيته، لا يجوز الإخبار عنه، لأنه كان يخرج من لزوم نصبه على الظرفية إلى الرفع، وذلك غير جائز. وكذلك: سُبْحَانَ اللَّهِ، وعِنْدَكَ، وما أشبه ذلك، فلو أخبرت عن (سَحَرَ) من قولك: خرجتُ سَحَرَ، لقلت: الذي خرجتُ فيه سَحَرَ، وذلك لا يجوز. وكذلك لو قلت في (عِنْدَكَ): من (زيدُ عِنْدَكَ): - الذي زيدُ فيه عِنْدَكَ - لم يصح.

(١) في (س، ت) «ضمير المتكلم والمخاطب»

فإن قيل: لِمَ لا يجوز الإخبارُ عنه، ويَبْقَى منصوباً فيكون خبراً عن (الَّذِي)؟

فالجواب: أنه لا يجوز نصبه خبراً إلا أن يكون ظرفاً للمخبر عنه، والإخبارُ إنما هو أن تجعل الاسمَ الموصولَ هو المخبر عنه في المعنى، وإذا كان ظرفاً له كان غيره، ولم يكن الظرف مخبراً عنه في المعنى. وهذا الشرط معتمدٌ في «باب الإخبار» أيضاً.

والثالث: أن يكون غيرَ تابع، ماعدا العطفَ بالحرف، فالنعت لا يجوز الإخبار عنه كما تقدم.

وكذلك عطفُ البيان عند بن أبي الرِّبيع وطائفة، لأنَّ عطف / ٧٢
البيان إنما يُؤْتَى به بيّناً، وأنت إذا أخبرت عنه، فجعلتَ في موضعه الضميرَ، فالضميرُ ليس ببيان، وإنما هو مَبْهُمٌ يَحْتَاجُ إلى البيان.
وكذلك التوكيدُ لا يجوز الإخبار عنه، لأن التوكيد إنما هو بالفاظٍ مخصوصة محصورة، والإخبارُ عنه يؤدي إلى تأكيد الظاهر بالمضمر مطلقاً، وهو لا يجوز.

وأما البدلُ فكَذلك لا يجوز الإخبار عنه عند طائفة من النحويين، وَقَبَّحَ المازني، لأنك إذا قلت: مررتُ برجلٍ أخيكَ، فأخبرتَ عن البدل قلت: الذي مررتُ برجلٍ به أخوكَ، فأتيت به، لا يَسْتَقِلُّ الكلامُ بدونه، ولذلك كان عند بعض النحويين في تقدير جملة أخرى.

وقد أجاز فيه ذلك طائفةٌ أخرى، وإليه مَالُ ابنِ الضائع، وسَوَّى بين البدل في هذا وبين العطفَ بالحرف. والمعطوفُ يجوز الإخبار عنه، فكذلك البدل، فكما تقول في (رأيتُ زيداً وعمراً) إذا أخبرتَ عن «عمرو»: الذي

رَأَيْتُ زَيْدًا وَإِيَّاهُ عَمَرُو، فَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي (رَأَيْتُ زَيْدًا أبا عبد الله) الَّذِي رَأَيْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ أَبُو عبد الله. وَقَدْ أَجَازَ سَيَبَوِيه^(١): أَزِيدُ ضَرَبَتَ عَمْرًا وَأَخَاهُ. فَكَذَلِكَ يَجُوزُ: أَزِيدُ رَأَيْتَ عَمْرًا أَخَاهُ؟ وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ ذِكْرِ ذَلِكَ.

وَالرَّابِعُ : الْأَيْ يَكُونُ عَامِلُهُ اللَّفْظِيُّ مُقَدَّرًا غَيْرَ مَنْطُوقٍ بِهِ، فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجْزِ الْإِخْبَارُ عَنْهُ.

فَإِذَا قُلْتَ : مَا أَنْتَ إِلَّا سَيِّرًا، فَارِدْتَ الْإِخْبَارَ عَنْ «سَيِّرٍ» لَمْ يَجْزِ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : الَّذِي مَا أَنْتَ إِلَّا إِيَّاهُ سَيِّرٌ، وَالضَّمِيرُ لَا يَدُلُّ عَلَى فِعْلٍ، فَيَبْقَى إِذْ ذَاكَ بِغَيْرِ نَاصِبٍ بِوَذَلِكَ مَمْتَنِعٍ. وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ. لَا تَقُولُ فِيهِ : الَّذِي لَهُ صَوْتُ إِيَّاهُ صَوْتُ حِمَارٍ.

وَمَنْ هَاهُنَا قَالُوا فِي الْإِخْبَارِ عَمَّا كَانَ مِنَ الْمَصَادِرِ نَحْوُ: تَبَسَّمَتْ وَمِيضُ الْبَرْقِ : مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَضْمَرٍ، أَيْ أَوْمَضَتْ وَمِيضُ الْبَرْقِ، لَمْ يَجْزِ الْإِخْبَارُ عَنْهُ لَمَّا تَقَدَّمَ. وَمَنْ نَصَبَهُ بِهَذَا الظَّاهِرِ. وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَازِنِيِّ، أَجَازَ الْإِخْبَارَ عَنْهُ، فَتَقُولُ عَلَى مَذْهَبِهِ : الَّذِي تَبَسَّمَتْهُ وَمِيضُ الْبَرْقِ، وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ.

وَالْخَامِسُ : جَوَازُ وَقُوعِهِ فِي الْوَاجِبِ، تَحَرُّزًا مِنَ الْأَسْمَاءِ اللَّازِمَةِ لِلنَّفْيِ فِي الِاسْتِعْمَالِ، كَأَحَدٍ وَعَرِيبٍ وَكَتَنِيْعٍ وَنَافِخٍ^(٢)، وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَإِنْ الْإِخْبَارُ عَنْهَا غَيْرُ جَائِزٍ، لَمَّا يُوَدَّى إِلَيْهِ مِنَ اسْتِعْمَالِهَا فِي الْوَاجِبِ عَلَى خِلَافٍ وَضَعَهَا. فَإِذَا أُرِدْتَ الْإِخْبَارَ عَنْ «أَحَدٍ» مِنْ قَوْلِكَ : مَا رَأَيْتُ أَحَدًا. فَقُلْتَ : الَّذِي مَا رَأَيْتُهُ أَحَدًا، فَقَدْ

(١) الْكِتَابُ ١/١٧٠

(٢) مِنْ أَمْثَالِهِمْ وَأَقْوَالُهُمُ السَّاذِرَةُ قَوْلُهُمْ : مَا بِالْأَدَارِ أَحَدٌ، وَمَا بِالْأَدَارِ عَرِيبٌ، وَمَا بِالْأَدَارِ كَتَنِيْعٌ، وَمَا بِالْأَدَارِ نَافِخٌ ضَرْمَةٌ، وَكُلُّهَا بِمَعْنَى : لَيْسَ بِهَا أَحَدٌ، وَلَا تَقَالُ فِي غَيْرِ النَّفْيِ.

أوجبت للَّذِي مارأيتَه أنه أحدُ، وذلك غير جائز، وكذلك سائر الأسماء / ٧٣
المختصة بالنفى، بخلاف ما إذا أردت الإخبار عن «زيد» مثلاً من قولك :
ما رأيتُ زيداً، فإنك تقول : الذى مارأيتُهُ زيدُ، فصَحَّ الإخبار، لأنَّ «زيداً»
يصحُّ وقوعه فى الواجب، نحو قولك: رأيتُ زيداً، وجاعنى زيدُ، وهذا
ظاهر.

وقد وجَّه ابن عصفور المنع هنا أيضاً بأنَّ «أحدًا» يُراد به العموم،
وعلى هذا وَضَعُه، و«الذى» إنما يراد به واحد معيَّن، فلم يطابق الإخبارُ
المخبر عنه.

والسادس : أن يكون الاسم المخبرُ عنه بعضُ ما يصح الوصف به،
من جملة، أو جملتين فى حكم الجملة الواحدة مثل ما تقدم، والجملتان
اللتان فى حكم الجملة الواحدة كجملتَى الشرطِ والجزاء، فتقول فى
الإخبار عن «زيد» من قولك: (إنَّ قامَ زيدُ قامَ عمرو) : الذى إنَّ قامَ قامَ
عمروُ زيدُ، وفى الإخبار عن «عمرو» : الذى إنَّ قامَ زيدُ قامَ عمروُ.
وجُمِلَتِ القسم والجواب، فتقول فى الإخبار عن «زيد» من قولك : (واللهِ
لأُكرِّمَنَّ زيداً) : الذى واللهِ لأُكرِّمَنَّه زيدُ. وجُمِلَتِ التَّنَازُع، فتقول فى
الإخبار عن «الزَّيْدَيْنِ» من قولك: (أُكرِّمَانِي وأُكرِّمَتُ الزَّيْدَيْنِ) : اللذانِ
أُكرِّمَانِي وأُكرِّمَتُهُمَا الزَّيْدَانِ. وعن ضمير المتكلم : الذى أُكرِّمَاهُ وأُكرِّمَهُمَا
الزَّيْدَانِ أنا. والجملتين المُرتَبِطَتَيْنِ بالفاء، فتقول فى الإخبار عن «زيد» من
قولك : (يَطِيرُ الذَّبَابُ فيَغْضَبُ زيدُ) : الذى يَطِيرُ الذَّبَابُ فيَغْضَبُ زيدُ،
وعن «الذَّبَاب» الذى يَطِيرُ فيَغْضَبُ زيدُ الذَّبَابُ.

فساغ الإخبار عن الاسم فى هذه لأمثلة لصحة الوصف بها، فلو

لَمْ يَصِحِّ الوَصْفُ لَمْ يُخْبَرْ عَنْهَا، كَالاسْمِ فِي الْجُمْلَةِ الطَّلَبِيَّةِ أَوِ الْإِنْشَائِيَّةِ
نَحْوُ : اضْرِبْ زَيْدًا، وَلَعَلَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وَعَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ،
فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : الَّذِي اضْرَبْتَهُ زَيْدٌ، وَلَا الَّذِي لَعَلَّهُ قَائِمٌ زَيْدٌ، وَلَا مَا
أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ الْاسْمُ فِي الْجُمْلَتَيْنِ الْمُسْتَقْلَتَيْنِ، وَلَيْسَ فِي الْآخَرَى ضَمِيرُهُ،
نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ وَخَرَجَ عَمْرُو، فَلَا تَقُولُ فِي الْإِخْبَارِ عَنْ «زَيْدٍ» الَّذِي قَامَ
وَخَرَجَ عَمْرُو زَيْدٌ، إِذْ لَا عَائِدَ عَلَى الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ. وَهَذَا الشَّرْطُ اسْتَدْرَكَهُ
ابْنُ النَّازِمِ فِي «شَرْحِهِ» وَكَأَنَّهُ عِنْدَهُ ضَرُورِي فِي الْمَوْضِعِ ^(١).

وَالسَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ تَامًا لِابْعْضِ اسْمٍ فِي الْحَقِيقَةِ، لِأَنَّهُ إِنْ
كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ الْإِخْبَارُ عَنْهُ، كَالاسْمِ الثَّانِي مِنَ الْمُرْكَبِ فِي لُغَةِ
الْإِضَافَةِ، نَحْوُ : «كَرْبٍ» مِنْ : مَعْدٍ يَكْرِبُ، وَالاسْمِ الثَّانِي مِنَ الْكُلْتَى، نَحْوُ
«بَكْرٍ» مِنْ : أَبِي بَكْرٍ، وَكَذَلِكَ الْأَسْمَاءُ الْمُسَمَّيَّةُ بِهَا مِنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ ٧٤
إِلَيْهِ، نَحْوُ : «امْرِئٍ» مِنْ امْرِئِ الْقَيْسِ، وَكَذَلِكَ «قَبَّانُ» مِنْ : حِمَارِ قَبَّانٍ،
و«قَتْرَةٌ» مِنْ : ابْنِ قَتْرَةَ ^(٢)، إِذْ كَانَ (كَرْبٍ، وَبَكْرٍ، وَالْقَيْسُ، وَقَبَّانُ، وَقَتْرَةٌ)
حِينَ اسْتَعْمَلْتَ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ غَيْرَ مُرَادٍ بِهَا مَعْنًى، وَلَا مُسَمًى تَحْتَهَا،
وَأِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ الدَّالِّ مِنَ (زَيْدٍ) لِأَنَّهُمَا فِي تَعْلِيْقِهَا عَلَى مُسَمَّيَّاتِهَا كَزَيْدٍ
فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى مُسَمَّاهُ، فَكَمَا لَا يُخْبَرُ عَنْ جُزْءِ (زَيْدٍ) كَذَلِكَ لَا يُخْبَرُ عَمَّا
تَنْزِلُ مَنْزِلَتُهُ، فَلَوْ أَرَدْتَ الْإِخْبَارَ عَنْ «بَكْرٍ» مِنْ قَوْلِكَ : (أَكْرَمْتُ أَبَا بَكْرٍ)
فَقُلْتَ : الَّذِي أَكْرَمْتُ أَبَاهُ بَكْرٌ، لَمْ يَصِحَّ، وَكَذَلِكَ فِي (رَأَيْتُ امْرَأَ الْقَيْسِ)

(١) شرح ابن النازم : ٢٢.

(٢) حمار قبان : ضرب من الخنافس يضرب به المثل في الذلة. وابن قتره : حية صغيرة من أحيث
الحيات، والجمع : بنات قتره.

لا تقول : الذى رَأَيْتُ امْرَأَهُ الْقَيْسُ.

وأجاز المازنى الإخبار عن جميع ذلك، فسَوَّغَ أن يقال: الذى أَكْرَمْتُ أَبَاهُ بَكْرُ، والذى رَأَيْتُ حِمَارَهُ قَبَّانُ، وسائر ما يُتَصَوَّرُ منها، مستَدِلًّا على الجواز بقول الشاعر^(١):

* أُوْحِيْتُ عُلُقَ قَوْسِهِ قُرْحُ *

فأخبر عن «قُرْحَ» من «قَوْسِ قُرْحَ» وهى القوس التى فى السماء، و«قُرْحَ» وحده ليس تحته معنى :

قال ابن عَصْفُور : وهذا لاجبة فيه لأن «قُرْحَ» اسم شيطان، فلعل قول العرب: قَوْسُ قُرْحَ، على نسبة القوس إلى الشيطان، فلا يكون بمنزلة قَبَّانٍ، ولا قُتْرَةَ.

قال ابن الضائع: وهذا ضعيف جداً وشاذ، فلا يُقاس عليه.

فهذه شروط سبعة أهمل الناظم ذكرها، فاقترضى كلامه جواز كل ما منعَتْ هذه الشروط من المسائل المتقدمة فى التمثيل، وما كان من بابها، وذلك فاسد.

ولم يظهر لى فى الوقتِ جوابٌ عن النظر الأول.

وأما النظر الثانى: فإنْ ذكر هذه الشروط غيرُ ضرورى عليه.

أما الشرطُ الأول، وهو حصول الإفادة، فإنْ ذلك معلوم من خارج، ومن النظم، لأنهم إنما يأتون بالإخبار على طريق أنه كلام مستقل، وذلك يستلزم

(١) العيني ٤٧٩/٤، والهمع ٢٩٩/٥، والدرر ٢٠٤/٢، والحماسة بشرح المرزوقى ١٨٨٤ والشعر للحكم بن عبدل، أو شقيق بن سليك الأسدى، وصدره:

* فكانما نظروا إلى قمر *

وقوس قزح : قوس ينشأ فى السماء أو على مقربة من مسقط الماء من الشلال ونحوه، ويكون فى ناحية الأفق المقابلة للشمس، وترى فيه ألوان الطيف متتابعة.

كونه ذا فائدة، إذ يشترطون في الكلام الإفادة، كما قال الناظم : (كَلَامُنَا
لَفْظٌ مُفِيدٌ كَأَسْتَقِم) فلم يذكر هذا الشرط لأجل هذا.

وأما اشتراط التصرف فمعلوم من فرض المسألة، لأن فرض
الإخبار إنما هو فيما يصح الإخبار عنه أو به، والأسماء غير المتصرفه
لا يجوز أولاً الإخبار بها ولا عنها، فلا يتصور فيها الإخبار إذ ذاك.

وأما اشتراط كون غير تابع، فلا يلزم ذكره أيضاً، لأن النعت وعطف
البيان داخلان تحت شرط الغناء عن المخبر عنه بمضمّر.

أما النعت : فقد تقدم بيانه، وأما عطف البيان فمن منع ذلك فيه
علل بأن / خلفه غير مبين كنفوس المعطوف، وهذا راجع إلى أن الضمير ٧٥
لا يقع في موضعه، ولا يستغنى به عنه.

وأما البدل فالظاهر فيه الجواز كما تقدم ذكره.

وأما اشتراط ظهور العامل اللفظي فراجع أيضاً إلى أن الضمير
لا يستغنى به عنه، لأن وقوع المصدر بنفسه في نحو: مَا أَنْتَ إِلَّا سَيِّرٌ،
فيه دلالة على العامل، بخلاف الضمير فإنه لا يدل عليه، فلم يقع إذن خلفاً
له.

وأما اشتراط وقوعه في الواجب فكذلك أيضاً داخل تحت اشتراط
الاستغناء عنه بالضمير، لأن الأسماء المستعملة في النفي عامة فيما دلت
عليه، والضمير الذي يخلقها خاص لاعام، لأنه عائد على «الذي» و«الذي»
واقع في الواجب فلا يعم، فلم يغن عنه إذن.

وأما اشتراط صحة الوصف به غير محتاج إليه في هذا
الباب، لأنه خاص بباب الموصول لا بباب الإخبار، وقد تقدمت الإشارة

إليه فى بابه.

وأما اشتراطُ التَّمَامِ فى الاسم فداخلٌ تحت اشتراط الإفادة، وقد تقدم جوابه.

هذا ما ظهر من الجواب عن الشروط، وفى بعضه ضعف.

ثم أخذَ يذكر حكمَ الإخبار بالالف واللام فقال:

وَأُخْبِرُوا هُنَا بِأَلْ عَنْ بَعْضِ مَا

يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ

إِنْ صَحَّ صَوْنُ صِلَةٍ مِنْهُ لِأَنَّ

كَصَوْنِ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللَّهُ الْبَطْلُ

يعنى أن النحويين أخبروا فى هذا الباب بالالف واللام، ويريد الموصولة، كما أخبروا بـ (الَّذِى) و (الَّتِى) وفروعهما عن بعض ما يكون فيه الفعل مقدماً. و «ما» هنا موصولة واقعة على الكلام الذى يُخْبَرُ عن بعضه. والكلام الذى يتقدم فيه الفعل هو الجملة الفعلية، و «البعض» هنا أيضاً واقع على الاسم، كأنه قال: أخبروا هنا بِأَلْ عن الاسم الذى هو بعضُ كلامٍ يتقدمه الفعل، أى الاسم الواقع فى الجملة الفعلية.

فإذا قلت: قَامَ زيدٌ، فزيدٌ بعضُ هذه الجملة الفعلية، وكذلك ضَرَبَ زيدٌ عمراً، فزيدٌ وعمروُ بعضانِ من الجملة، وكذلك ما أشبهه.

ومثال ذلك أن تريد الإخبار عن «زيد» من قولك: (قَامَ زيدٌ) بالالف واللام، فإنك تقول: القائمُ زيدٌ، وذلك بأن تُبَدِّلَ من العامل فى الاسم الذى تريد الإخبار عنه بالالف واللام واسم الفاعلِ إن كان العامل فيه فعلَ فاعِلٍ، أو اسمُ مفعولٍ إن كان العامل فيه فعلَ مفعولٍ، ثم تُدْخِلَ عليه الألف واللام التى بمعنى (الَّذِى)

و (الَّتِي) وَتُبْدِلُ / من الاسم الذى تريد الإخبارَ عنه فى موضعه ضميراً ٧٦ على حَسَبِهِ فى الإعراب، والإفراد والتثنية والجمع، ويكون ذلك الضمير عائداً على الألف واللام، إذ قد تقدّم من كلام الناظم أنها اسم فى «باب الموصول» والألف واللام فى الأحوال كلها على حال واحدة، ثم تُصَيِّرُ ذلك الاسمَ الذى أُرِدَتِ الإخبار عنه خبراً لذى الألف واللام، فـ (القائم) فى مسألتنا قد استتَرَّ فيه ضميرُ عائِد على الألف واللام، وهو خَلَفَ: «زيد» فى الرفع على الفاعلية.

وكلُّ ما تقدم من الشروط المشترطة فى الإخبار بـ (الَّذِي) جارية هنا، إذ لم يَخَصِ الناظم ذلك الاشتراط بـ «الذى» دون غيرها لقوله :

قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا
أُخْبِرَ عَنْهُ هَهُنَا قَدْ حُتِمَا

فقلوه : (هاهنا) يعنى فى هذا الباب لا فى (الَّذِي) خاصة، ولذلك قال فى هذا الموضع : «وَأُخْبِرُوا هُنَا» أى فى الموضع الذى أُخْبِرَ فيه بـ (الذى) والموضعُ الذى يُخْبِرُ فيه بـ (الذى) لأبَدُ من توفّر الشروط فيه، فكذلك فيما وقع موقعها، واستعمل فى موضعها .

ويزيد هذا الموضعُ شرطَيْنِ ذكرهما الناظم زيادةً على تلك الشروط المذكورة قَبْلُ:

أحدهما : أن يكون الكلام المتضمّن للاسم المخبر عنه جملةً فعليةً، وهى التى يتقدّمها الفعل، وذلك قوله : «عَنْ بَعْضٍ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ» .

فإذا كان كذلك صحَّ الإخبار بالألف واللام، كما إذا أخبرت عن

«زيد» من قولك : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ، فإنك تقول: الضَّارِبُ عَمْرًا زَيْدٌ، والضمير الذي هو خَلْفُ «زيد» مستترٌ تظهر علامته في التثنية والجمع كقولك الضاربانَ عمرًا الزيدان، والضاربونَ عمرًا الزيدون، فإن أُخبرت عن عمرو قلت: الضَّارِبُ زَيْدٌ عمرو، وكان الأصل أن يقال : الضَّارِبُ زَيْدٌ إِيَّاهُ عمرو، لأن موضع المفعول بعد «زيد» لكنه لما كان الاتصال مُمَكِّنًا لم يُعَدَّلْ عنه، لأنه ممكنُ التقديم، ولا فاصلٌ بينه وبين عامله يَمْنَعُ من اتصاله، فلا بُدَّ من الاتصال، ولا بُدَّ من التقديم على الفاعل، إذ ليس في الكلام : زَيْدٌ ضَرَبَ عمرو وإِيَّاهُ، وعلى هذا النحو تقول في نحو : عَلِمَ زَيْدٌ عمرًا أخاك، إذا أُخبرتَ عن «زيد» قلت : العالمُ عمرًا أخاك زَيْدٌ، وإن أُخبرتَ عن «عمرو» قلت : العالمُ زَيْدٌ أخاك عمرو، إذا وصلت الضمير، وإن فصلته تركته في موضعه الأصلي فقلت : العالمُ زَيْدٌ عمرًا إِيَّاهُ أخاك عمرو، وإن أُخبرتَ عن «الأخ» قلت : العالمُ زَيْدٌ عمرًا إِيَّاهُ أخوك، إذا فصلت، وإن وصلت قلت : العالمُ زَيْدٌ عمرًا أخوك.

فإن كانت الجملة غير فعلية، سواء أكانت عَرِيَّةً عن الفعل جملةً، نحو: زَيْدٌ أخوك، أم فيها فعلٌ مؤخر، نحو: زَيْدٌ يَقُومُ - فلا يصح الإخبار فيها عن الاسم، لتعذر صَوِّغِ اسم الفاعل أو اسم المفعول.

فإذا قيل لك : أَخْبِرْ عن سزيد» من قولك : (زيدٌ قائمٌ) بالالف واللام، فالمسألة لا تَتَّصِرُ، وكذلك : زَيْدٌ قَامَ وعمرو أَكْرَمْتُهُ، ونحو ذلك، لأن الفعل في ذلك غير متقدم، وذلك لأن الف واللام إنما تُوصَلُ باسم الفاعل واسم المفعول، نحو : الضَّارِبِ، والمَضْرُوبِ، وذلك لا يَبْنِي إلا من الفعل. وما جاء من قول الشاعر^(١):

(١) العيني ٤٧٧/١، والمغني ٤٩، والهمع ٢٩٤/١، والدرر ٦١/١ وقائمه مجهول. ودانت : انقادت.

مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ
لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ
فَشَادُّ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.

وأيضاً فلا يبنى من الفعل أينما وقع، وإنما يبنى منه إذا كان صدر
الجملة، فلو كانت الجملة الفعلية لكن تقدم مفعولها عليها، نحو: زيداً ضربَ
عمرو - بل لم يسعُ إلا أن يتقدم الفعل.

وكذلك إذا كان الفعل متقدماً على جميع معمولاته، لكن تقدمت عليه أداة
من الأدوات الداخلة للمعاني أو للعمل في ذات الفعل، فلا يصحُ الإخبار أيضاً،
ويدل على ذلك قوله: «يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ» فنصَّ على التقدم بإطلاق.

فإذا دخلت عليه أداة لم يصح إطلاق التقدم إلا مجازاً، فإذا أردت
الإخبار عن «زيد» في (ما يقومُ زيدُ) أو (لا يقومُ زيدُ) لم يسعُ مع (ما) أو مع
(لا) صَوِّغُ اسم الفاعل.

وقد قيّد في «التسهيل»^(١)، الفعل المصوغ منه بأن يكون موجباً، تحرراً
من المنفى. وكذلك إذا أردت الإخبار عن «زيد» في قولك: (لَمْ يَقُمْ زيدُ) و (إِنْ
قَامَ زيدُ قَامَ عمرو) وما أشبه ذلك. والإخبار هنا بـ (الذي) سائغ، فتقول: الذي
ما يقومُ زيدُ، والذي لا يقومُ زيدُ، والذي لم يقمْ زيدُ، والذي إِنْ قَامَ قَامَ عمرو زيدُ.
وسببُ المنع هنا ما في الألف واللام من عدم تَأْتِي صَوِّغُ الصلة لـ (أَلْ)
مع تلك الأدوات المتقدمة، فكان الفعل معيَّناً وجوذاً.

والشرط الثاني: أن يصح صَوِّغُ اسم الفاعل من ذلك الفعل، وينأؤه منه،
وذلك قوله: «إِنْ صَحَّ صَوِّغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِأَنَّ» والضمير في «مِنْهُ» يعود إلى الفعل.

(١) انظر: ص ٢٥٦.

والصَوْنُغ بمعنى البناء والتَّحْلِيْق، يقال : صُنْتُ الشَّيْءَ أَصُونًا، كأنه
 قال : إن صَحَّ أَنْ يُبْنَى مِنْ ذَلِكَ الْفِعْلِ مَا يَكُونُ صَلَةً لَأَنْ، وَلَمْ يُعَيَّنْ / هنا ٧٨
 اسْمَ فاعِلٍ مِنْ اسْمِ مَفْعُولٍ، بَلْ عَبَّرَ بِالصَّلَةِ، لِأَنَّهَا أَعْمُ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ
 «المَوْصُولِ» أَنَّ الْآلِفَ وَاللَّامَ تُوصَلُ بِالصِّفَةِ الصَّرِيحَةِ، مِنْ اسْمِ فاعِلٍ، أَوْ
 اسْمِ مَفْعُولٍ، لَكِنْ إِنَّمَا يُصَاغُ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ فِعْلِ الْفَاعِلِ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ
 مِنْ فِعْلِ الْمَفْعُولِ، وَهَذَا مَعْلُومٌ.

فَمِثَالُ الصَّلَةِ مِنْ أَسْمِ الْفَاعِلِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْمَثَلِ، وَمِنْهُ مِثَالُ النَّاطِمِ
 الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ وَهُوَ «وَأَقِرْ مِنْ وَقَى اللَّهِ الْبَطْلَ». فَإِذَا أُخْبِرْتَ عَنْ أَسْمِ «اللَّهِ»
 بِالْآلِفِ وَالْأَمِ مِنَ الْمَسْأَلَةِ قُلْتَ: الْوَاقِيَّ الْبَطْلَ اللَّهُ، أَوْ مِنْ «الْبَطْلَ» قُلْتَ:
 الْوَاقِيَهُ اللَّهَ الْبَطْلَ.

وَوَقَى اللَّهَ الرَّجُلَ، يَقِيهِ وَقَايَةً - بِالْكَسْرِ - أَيْ حَفِظَهُ. وَالْبَطْلُ:
 الشُّجَاعُ، يُقَالُ: بَطْلٌ - بِالضَّمِّ - يَبْطُلُ، بَطُولُهُ، أَيْ شَجَعٌ.

وَمِثَالُهُ مِنْ أَسْمِ الْمَفْعُولِ، كَمَا إِذَا أُخْبِرْتَ عَنْ «زَيْدٍ» مِنْ قَوْلِكَ:
 (ضُرِبَ زَيْدٌ) فَإِنَّكَ تَقُولُ: الْمَضْرُوبُ زَيْدٌ، وَخَلْفَهُ «زَيْدٌ» مُسْتَتَرٌ فِي «ضُرِبَ»
 (الزَّيْدَانِ) عَائِدٌ عَلَى الْآلِفِ وَالْأَمِ. وَتُظْهِرُ عَلَامَتُهُ فِي غَيْرِ الْإِفْرَادِ إِذَا قُلْتَ فِي
 (ضُرِبَ الزَّيْدَانِ) أَوْ (الزَّيْدُونَ): الْمَضْرُوبَانِ الزَّيْدَانِ، وَالْمَضْرُوبُونَ الزَّيْدُونَ.
 وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: عَلِمَ زَيْدٌ أَخَاكَ، فَأَرَدْتَ الْإِخْبَارَ عَنْ «زَيْدٍ» قُلْتَ:
 الْمَعْلُومُ أَخَاكَ زَيْدٌ. وَعَنِ الْآخِ قُلْتَ: الْمَعْلُومَةُ زَيْدٌ أَخُوكَ، أَنْ فَصَلْتَ قُلْتَ:
 الْمَعْلُومُ زَيْدٌ إِيَّاهُ أَخُوكَ.

فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ لَا يُصَحُّ أَنْ يُصَاغَ مِنْهُ صَلَةً لَأَنْ، فَلَا يُتَّصَرَفُ
 الْإِخْبَارُ بِالْآلِفِ وَاللَّامِ.

والفعل الذي لا يَتَصَوَّرُ ذلك فيه على أوجه:

منها أن يكون غير متصرف، بل شبيها بالحرف كليس، فمثل هذا إذا وقع صدرَ الجملة لا يصح الإخبار فيها بالالف واللام، لأنه لا يصح أن يبنى منه اسم فاعل.

فإذا قيل لك: أخبر عن «زيد» من قولك: ليس زيدٌ منطلقاً فقل لا يصح، بخلاف «كان» وأخواتها، وإن لم تتمحص للفعلية لعدم دلالتها على الحدث، فإنها تتصرف تصرف الأفعال الحقيقية، فنقول إذا أخبرت عن زيد من قولك: (كان زيد أخاك) الكائن أخاك زيد، وفي الإخبار عن «الآخ» تقول: الكائن زيد إياه أخوك، أو الكائنه زيد أخوك. وأما (ليس) فإنها هي في حكم (ما) فلا يبنى منها شئ أصلاً.

ومنها أن يكون الفعل دالا على الحدث والزمن، قابلاً للتصرف، لكنه لم يتصرف فيه اتفاقاً لا استغناءً، نحو: (تَبَارَكَ) و(سَقَطَ فِي يَدِهِ) و(يَنْبَغِي) وما كان من بابها^(١). فإنها لم يستعمل منها فعلٌ مُغَايِرٌ، ولا يبنى من مصادرها غيرها إن فُرِضَ وجودُ مصادرها فإذا قيل لك: أخبر عن اسم «الله» من قولك: (تَبَارَكَ اللهُ) لم يسغ، لأن العرب لم تستعمل منه: (مُتَبَارِكُ) / فلا تقول: الْمُتَبَارِكُ اللهُ، وكذلك «زيد» من قولك: سَقَطَ فِي زَيْدٍ، ٧٩ لا تقول: الْمُسْقُوطُ فِي يَدِهِ زَيْدٌ، وكذلك سائرهما.

ومنها أن يكون الفعل متصرفاً إلا أنه لم يستعمل منه أَسْمُ فاعل ولا مفعول، نحو (يَذْرُوبِدَعُ) فلا يجوز فيها الإخبار بالالف واللام، فلا تقول في (يَدَعُ زَيْدُ): الْوَادِعُ زَيْدُ، ولا في (يَذِرُ زَيْدُ): الْوَائِرُ زَيْدُ، لرفض العرب

لذلك ،استغناء باسم الفاعل من (تَبَارَكَ اللَّهُ) وكذلك إن كان متصرفاً، لكنه لم يستعمل منه اسمٌ مفعول، فلايجوز الإخبار هنا إذا كان فعل الجملة مبنياً للمفعول، ومثله ابنُ عصفور بقولهم: غَلَبَ زيدٌ، إذا جُعِلَ غالباً. قال: ولايقال في هذا المعنى: مُغْلَبٌ. قال: وإنما المُغْلَبُ المُغْلُوبُ.

وما فرضه ابنُ عصفور مثالا لو ثبت كذلك لكان صحيحاً، ولكن الجوهرى حكى فى (المُغْلَب) أنه المُغْلُوبُ كثيراً^(١). قال: والمُغْلَبُ أيضاً من الشعراء المحكوم بالغلبة على قرئته^(٢). فقد حكى الجوهرى ما لم يحكه ابنُ عصفور، ولكن ابن عصفور أتبع فى ذلك ما نقل عن يونس، ونقله ابنُ قُتَيْبَةَ، أنه يقال للشاعر إذا غَلِبَ : مُغْلَبٌ، وإذا غَلَبَ قيل غَلَبَ^(٣)، وسَلَّمُهُ ابنُ السَّيِّد، ولم يَحْكِ خِلَافَهُ. فعلى هذا يصح الاستشهادُ بالمثال المذكور.

فإن قلت : هل صَوَّغَ اسمُ الفاعل أو المفعول عند الناظم لازمٌ فى باب الإخبار حين اشترطَ فى الفعل أن يصحَّ منه الصَّوْغُ، أم ليس عنده بلازم، لأنه لم يُحْتَمَ القولُ بالصَّوْغِ، بل شرطَ صحته، ولايلزم من إمكان الصَّوْغِ وصحة وجوده حتماً؟

فالجواب : أن هذا الموضع لم يتعرض فيه للزوم الصَّوْغِ، وإنما الباب جارٍ على باب «الموصول» وقد مرَّ له فيه ما يقتضى صحةً وَصَلَ الألف واللام بالفعل المضارع فى الاختيار، وإن كان قليلاً بالنسبة إلى وَصَلِهَا بالصفة، فلا مانع من

(١) فى الصحاح «مرارا».

(٢) الصحاح (غلب).

(٣) فى اللسان (غلب) «محمد بن سلام : إذا قالت العرب : شاعر مُغْلَبٌ، فهو مغلوب، وإذا قالوا : غَلِبَ فلان، فهو غالب، ويقال : غَلِبْتُ لىلى الأخيلىة على نابغة بنى جعدة، لأنها غلبت، وكان الجعدى مُغْلَباً».

- اعتباره هاهنا، لأن الجميع من باب «الموصول» فإذن يصح لك أن تدخل الألف واللام على الفعل نفسه، إذا كان مضارعاً، لا إذا كان غير مضارع، فتقول في الإخبار عن «زيد» من قولك : (يَضْرِبُ زَيْدُ عَمْرًا) الِيَضْرِبُ عَمْرًا زَيْدٌ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : الضَّارِبُ عَمْرًا زَيْدٌ، وفي الإخبار عن «عمرو» : الِيَضْرِبُهُ زَيْدُ عَمْرٍو، كما في اسم الفاعل مطلقاً، وقد تقدم التنبيه على أن هذا المذهب للمؤلف مذهبٌ مُخْتَرَعٌ/ نَحْلَةٌ مَبْتَدَعَةٌ، خالف ٨٠ جميع النحويين، وطريقة العرب، وهو مذهبٌ فاسدٌ بعيدٌ عن الصواب.
- ولمَّا كان الوصف الذي به وصلت الألف واللام تارةً يَجْرِي على مَنْ هُوَ لَهُ، كما تقدم، فلا يحتاج إلى زيادة على ما ذَكَرَ من الحكم، وتارةً يَجْرِي على غير مَنْ هُوَ لَهُ، فلا بُدَّ من بُرُوزِ الضمير الذي رَفَعَتْهُ الصِّفَةُ - أَخَذَ يَذْكُرُ ذلك فقال :

وإن يَكُنْ مَارَقَعَتْ صِلَةُ أَلْ

ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبَيِّنَ فَاَنْفَصَلَ

يريد أن الصِّفَةُ الواقعة صِلَةٌ للألف واللام إذا رَفَعْتَ الضمير - ولاتَرَفَعِ الضميرَ إلا وهو عائد على الألف واللام، إذ لا بُدَّ من ضمير من الصِّلَةُ عائدٍ على الموصول - فإنَّ ذلك الضمير إذا كان لغير الصِّلَةِ، أي ليس واقعاً عليها من جهة المعنى، لا بُدَّ من فَصْلِهِ وإبرازه، ليكون فَصْلُهُ وإبرازه دليلاً على أن الوصف جَرَى على غير مَنْ هُوَ لَهُ، إذ لو بقي موصولاً لَأَلْتَبَسَ. وقد مر هذا في باب «الأبتداء» حيث تعرَّضَ له الناظم.

وهذا الكلام تضمَّن ثلاثَ مسائل، واحدةً بالتصريح، واثنان بالمفهوم.

إحداها : أن يكون مرفوعُ الصلة غيرَ ضمير، بل ظاهراً، فهذا لاضمير يبرز فيه، وإنما مرفوعه ظاهر، لكن لابدُّ من ضميرٍ عائد على الألف واللام، ليس بمرفوع، فيكون في نفسه بارزاً اتَّصَلَ بالصفة أو انفصل لموجب غير الإخبار، وذلك إذا أردتَ أن تخبر عن «عَمْرُو» من قولك : ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، فإنك تقول : الضَّارِبُ زَيْدٌ عَمْرُو، فالألف واللام هنا لغير «الضَّارِبِ» وإنما هي لصاحب الضمير المنصوب، وهو «عَمْرُو» فقد جَرَتْ الصفة على غير مَنْ هِيَ له، وهذا شأنها إذا رفعت الظاهر أبداً، ولا يلزم في ذلك محذور (اللُبْس) ^(١).

وكذلك إذا أخبرت عن «زيد» من قولك : ضَرَبَ أَخُو زَيْدٍ عَمْرًا، قلت : الضاربُ أخوه عَمْرًا زَيْدٌ، وما أشبه ذلك.

ولمَّا كان اللَّبْسُ مع رفع الظاهر مُتَنَفِّياً صَيَّرُوا الضميرَ المرفوع بالصفة عند اللَّبْسِ كالظاهر بالفصل، لزال اللَّبْسُ بظهوره، تشبيهاً له بالظاهر حقيقة.

وهذه المسألة هي التي أحرز بقوله : (وَأَنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صَلَهُ أُلْ ضَمِيرٍ غَيْرَهَا) فأخرج الظاهر من هذا الحكم، إذ لا مدخل له فيه.

والثانية : أن يكون مرفوعُ الصلة ضميراً، لكنه ضميرُ الألف واللام، فمقتضى كلامه / أنه لا يُفَصَّلُ ولا يُبَيَّن، وهذا صحيح، لأنه لا يُفَصَّلُ إلا ^{٨١} عند اللَّبْسِ، وذلك عند جَرَيَانِ الصِّلةِ على غير مَنْ هِيَ له، فالألف واللام معناها معنى الصلة، والضمير المرفوع عائدٌ على الألف واللام، فانتظم الكلام، فلا موجبٌ للفصل، وذلك كقولك : ضَرَبَ زَيْدٌ، فإذا أخبرت عن

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت).

«زيد» قلت : الضاربُ زيدُ، فالألف واللام والصَّلَة معاً لزيدٍ، فلا يَترُزُ الضمير، وكذلك ما أشبه هذا.

والثالثة : هى المنصوصُ عليها، وهى أن يكون مرفوعُ الصلة ضميراً ليس لها من جهة المعنى، فلا بدُّ هنا من إبرازه، لأنه عائد على الألف واللام، والألف واللام ليست للصَّلَة، فقد جَرَت الصفة على غير مَنْ هِىَ له، فإذا أُخبرتَ عن «زيد» من قولك : ضَرَبْتُ زَيْدًا - قلت : الضَّارِبُ أنا زيدُ، فأبرزتَ الضمير المستتر فى «الضَّارِب» وليس العائدُ على الألف واللام، لأنَّ الألف واللام لِزَيْدٍ، وهو المفعول، لا للمتكلِّم و«الضَّارِب» للمتكلِّم لالزيد، فوجب إبرازُ الضمير. وكذلك إذا أُخبرتَ عن الكاف من (ضَرَبْتُكَ) قلت : الضَّارِبُ أنا أنتُ، فالألف واللام لـ (أنت) والصفة لـ (أنا) فلم يَستتر الضمير.

وكذلك إذ أُخبرتَ عن الياء فى (ضَرَبْتَنِي) قلت : الضَّارِبُ أنتُ أنا، فالألف واللام هنا لـ (أنا) و«الضَّارِب» هو «أنا» وإن شئتُ قلت فى هذه المسألة : الضَّارِبُ أنتُ أنا، فأتيتُ بالضمير العائد على الألف واللام على المعنى ، على حدِّ قول الشاعر^(١):

وَأَنَا الَّذِي قَتَلْتُ بَكْرًا بِالْقَنَا

وَتَرَكْتُ تَغْلِبَ غَيَّـرَ ذَاتِ سَنَامٍ

وعلى هذا الوجه أتى النحويون بالبيت المشهور، الذى أنشده ابن النحاس

(١) المقتضب ١٣٢/٤، وابن يعيش ٢٥/٤، ويروى «وتركتُ مَرَّةً» والبيت لمهلل بن ربيعة. والقنا: جمع قناة، وهى الرمح. والسنام : كتل من الشحم محدبة على ظهر البعير أو الناقة، ومن كل شئ : أعلاه، ومن القوم : شريفهم، يقول : أنا الذى أكثرت القتل فى قبيلة بكر، وتركت قبيلة تغلب ذليلة.

فى «كَافِيهِ»^(١)، وقال أنشد أبو بكر بن شُقَيْرِ النحوى^(٢):

كَيْفَ أَشْكُو مِنْكَ مَا حَلُّ بِنَا

أَنَا أَنْتَ الضُّارِ بِى أَنْتَ أَنَا

وَأَبْنَتْ الشَّيْءَ، أُبْنِيهِ، أَى أَرْلَتْهُ وَأَذْهَبَتْهُ. وَأَبْنَتْهُ أَيْضًا : قَطَعَتْهُ وَفَصَلَّتْهُ.

ومن قولهم : ضَرَبَهُ فَأَبَانَ رَأْسَهُ مِنْ جَسَدِهِ. وهذا الثانى هو مقصودُ الناظم،

أَى قُطِعَ مِنَ الْفِعْلِ فَاَنْفَصَلَ.

(١) هو كتاب «الكافى فى أصول النحو» وابن النحاس هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس النحوى المصرى. كان من أهل العلم بالفقه والقرآن، غزير الرواية، كثير التأليف، ومن أجل تصانيفه كتاب «معانى القرآن» وكتاب «إعراب القرآن» (ت ٣٣٧هـ).

(٢) الخزائن ٧٢/٦، ٩٠، وهذا البيت وضعه النحاة للتعليم. ويروى :
كيف يخفى عنك ما حلُّ بنا أنا أنت القاتلى أنست أنا

الْعَدَدُ

ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلُّ لِلْعَشْرَةِ

فِي عَدِّ مَا أَحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ

فِي الضَّدِّ جَرْدٌ وَالْمُمَيِّزُ أَجْرٌ

جَمْعًا بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ

شَرَعَ النَّاظِمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْكَلَامِ عَلَى الْأَعْدَادِ وَمُمَيِّزَتِهَا،
وَابْتَدَأَ (ثَلَاثَةً / وَثَلَاثًا) وَتَرَكَ ذَكَرَ (وَاحِدٍ، وَاثْنَيْنِ) لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَتَكَلَّمُ فِيهَا ٨٢
يَتَعَلَّقُ بِالْمَقَاسِ النَّحْوِيَّةِ، وَاحِدٌ، وَاثْنَانِ وَنَحْوُهُمَا مِنْ بَابِ اللَّفْظِ، وَقَدْ
تَقَدَّمَ أَنَّ اثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ، وَكَذَلِكَ اثْنَانِ كَاثْنَتَيْنِ،
فَالَّذِي لَمَّا قَبْلَ الثَّلَاثَةِ فِي الْعَدَدِ مِنَ الْأَلْفَاظِ: وَاحِدٌ لِلْمَذْكَرِ، وَوَاحِدَةٌ لِلْمُؤَنَّثِ،
وَاثْنَانِ، وَاثْنَتَانِ، وَاثْنَتَانِ لِلْمُنْثَى، وَلَا يَحْتَاجَانِ إِلَى التَّفْسِيرِ، فَلَا يُقَالُ: اثْنَا
دَرَاهِمَ، وَلَا ثِنْتَا أَذْرُعَ، وَكَذَلِكَ (الوَاحِدِ) لَا يُقَالُ: وَاحِدُ دَرَاهِمَ، وَلَا وَاحِدَةٌ
أَذْرُعَ، وَمَا جَاءَ بِخِلَافِ ذَلِكَ فَشَاذٌ نَحْوُ، قَوْلِ الرَّاجِزِ (١):

(١) سَبِيحِيَّةُ ٥٦٩/٣، ٦٢٤، وَالْمَقْتَضِبُ ١٥٦/٢، وَالْمَنْصَفُ ١٣١/٢، وَابْنُ الشَّجَرِيِّ ٢٠/١، وَابْنُ يَعْيشَ ١٤٣/٤، ١٤٤، ١٨٨/٦، وَالْخَزَانَةُ ٤٠٠/٧، ٥٢٦، وَالْعَيْنُ ٤٨٥/٤، وَالتَّصْرِيعُ ٢٧٠/٢، وَالْهَمْعُ ٧٤/٤، وَالذَّرُّ ٢٠٩/١ وَالرَّجَزُ لِحْطَامِ الْمَجَاشَعِ أَوْ غَيْرِهِ. وَالتَّدْلِيلُ: التَّعْلُقُ وَالْاضْطِرَابُ. وَالظَّرْفُ: الْوَعَاءُ.

وَحْصَ ظَرْفَ الْعَجُوزِ، لِأَنَّهُ لَا تَسْتَعْمَلُ طَيِّبًا وَلَا غَيْرَهُ، مِمَّا يَسْتَعْمَلُهُ الشَّبَابُ، وَإِنَّمَا تَتَدَخَّرُ فِيهِ مَا تَتَعَانَى بِهِ مِنَ الْحَنْظَلِ وَالْأَبْوِيَّةِ. وَالْحَنْظَلُ: نَبَاتٌ مَرُّ الطَّعْمِ، وَيُقَالُ لَهُ: الْعَلَقَمُ. وَحْصَ الْحَنْظَلُ لِبَيْسِهِ، شَبَّهَ خَصِيصَهُ فِي اسْتِرْخَائِهِمَا حِينَمَا شَاخَ وَاسْتَرَخَتْ جِلْدَةُ اسْتِهِ بِظَرْفِ عَجُوزٍ فِيهِ حَنْظَلَتَانِ.

كَأَنَّ خُصْيِيهِ مَنِ التَّدْلِيلِ

ظَرَفُ عَجْزٍ فِيهِ ثِنْتَانِ حَنْظِلِ

هذا إذا أرادوا أن يأتوا بالفاظ العدد أنفسهم، وإنما لم يحتاجوا فيها إلى التفسير استعناءً عنه، إِمَّا لِإِتْيَانِهِمْ فِي الْكَلَامِ بِمَا يُبَيِّنُهَا، كَقَوْلِكَ : عِنْدِي مِنَ الْوِلَادِ اثْنَانِ، وَمِنَ الْبَنَاتِ ثِنْتَانِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

وإِمَّا الْإِتْيَانُ بِالْمَعْدُودِ نَفْسِهِ، وَهُوَ أُخْرَى بِعَدَمِ التَّفْسِيرِ، لِلِاسْتِغْنَاءِ بِلَفْظِ الْإِفْرَادِ وَلَفْظِ التَّثْنِيَةِ، كَقَوْلِهِمْ : رَجُلٌ، وَرَجُلَانِ، وَامْرَأَةٌ، وَامْرَأَتَانِ، وَبَنَتٌ، وَبَنَتَانِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَإِذَا أَكْثَرُوا بِالْبَيَانِ أَتَوْا بِالْفَافِ الْعَدَدِ تَابِعَةً، فَقَالُوا : رَجُلٌ وَاحِدٌ، وَامْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ، وَرَجُلَانِ اثْنَانِ، وَامْرَأَتَانِ ثِنْتَانِ، وَشَبَّهَ ذَلِكَ. وَهَذَا كُلُّهُ لَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَتَعَرَّضَ النَّازِمُ لِذِكْرِهِ، وَإِرَادَةُ الْاِخْتِصَارِ، وَلَا تَعَرَّضَ لِذِكْرِ ذَلِكَ لَمَّا كَانَ بِهِ بَأْسٌ، لِأَنَّهُ تَكْمِيلٌ كَمَا فَعَلَ غَيْرُهُ مِنَ النَّحْوِيِّينَ.

وقوله : (ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلُّ الْعَشْرَةِ) إِلَى آخِرِهِ.

يَعْنِي أَنَّكَ إِذَا عَدَدْتَ مَا كَانَتْ أَحَادَةٌ مُذَكَّرَةٌ لِمُؤَنَّثَةٍ، مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى عَشْرَةٍ، فَإِنَّكَ تَأْتِي فِي الْفَافِ الْعَدَدِ فِيهِ بِالتَّاءِ الَّتِي لِلتَّائِيثِ، فَتَقُولُ : ثَلَاثَةُ رِجَالٍ، وَأَرْبَعَةُ رِجَالٍ، وَخَمْسَةُ رِجَالٍ، وَسِتُّ رِجَالٍ، وَكَذَلِكَ فِي : سَبْعَةٍ، وَثَمَانِيَةٍ، وَتِسْعَةٍ، حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَى الْعَشْرَةِ، وَهَذَا مَعْنَى «لِلْعَشْرَةِ» أَيْ مُنْتَهِيًا إِلَيْهَا، وَاللَّامُ قَدْ تَأْتِي بِمَعْنَى (إِلَى) كَقَوْلِهِ تَعَالَى : {سُقْنَاهُ لِيَلِدَ مَيْتٌ} ^(١). وَقَوْلُهُ : {كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى} ^(٢)، وَخَصَّ ذَلِكَ بِالثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ، لِأَنَّهُ مَافِقٌ ذَلِكَ لَهُ حُكْمٌ آخَرُ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْعَدَدُ لِلْمُؤَنَّثِ فَبِخِلَافِ الْمَذْكُورِ، لَا تَلَحُّقُهُ التَّاءُ، بَلْ يُجَرَّدُ اسْمُ

(١) سورة الأعراف : ٥٧.

(٢) سورة الرعد : ٢.

العدَمَ منها، وذلك قوله : (فى الضدَّ جَرْدٌ) وال ضدُّ هو ضدُّ المذكرِ المذكورِ، وهو المؤنَّثُ/ ومفعول «جَرْدٌ» محذوف، وهو ثلاثةٌ وما بعده إلى العشرة، ٨٣
أى جَرْدٌ هذه الأسماء عن التاء المذكورة، فتقول : ثلاثُ بناتٍ، وأربعُ أخواتٍ، وما أشبه ذلك.

والتانيثُ المذكور هنا هو التانيثُ المعنويُّ، كان حقيقياً أو مجازياً، لا التانيثُ اللفظيُّ الذى هو بالتاء، كطلحةٌ وحَمْرَةٌ، ونحو ذلك، فإنك تقول : ثلاثةٌ طلحاتٍ، وأربعةٌ حَمَرَاتٍ، ولاتقول : ثلاثٌ ولا أربعٌ. وكذلك فى التذكير، إنما المعتبرُ التذكيرُ المعنوي لا اللفظي، فزَيْنَبُ، وهِنْدُ، ودَعْدُ ألفاظٌ لاتانيثُ فيها، ومع ذلك لاتلحق التاء فى عدّها، لأنها فى المعنى مؤنّثة، فتقول : ثلاثٌ زِيَانِبَ، وأربعُ دَعَدَاتٍ، ونحو ذلك. وكذلك التانيثُ المعنويُّ المجازيُّ، كدَارٍ ونَارٍ، وقَدَمٍ، ونحو ذلك، فإن التانيثُ فيها معنويٌّ بالمجان، فتُحذف التاء من العدد معها.

وشرَطَ فى التذكير والتانيث هنا أن يكون فى الأحاد، لأنه قال : «فى عدٍّ ما أحادهُ مُذكَّرةٌ» ثم قال : «فى الضدُّ جَرْدٌ» أى فى ضدٍّ ما ذُكر من الأحاد المذكورة، وهى الأحاد المؤنّثة، فلذلك يقال : ثلاثةٌ سَجِلَاتٍ، وأربعةٌ سُرَادِقَاتٍ، وخمسةٌ حَمَامَاتٍ، وستةٌ دُنَيْنِيرَاتٍ، وما أشبه ذلك، لأن المفرد مُذكَّر، فيُعتبر وإن كان الجمع مؤنثاً.

وطائفةٌ من النحويين خالفت هذا، فاعتبرت لفظ الجمع لالفظ المفرد، فيقولون: ثلاثٌ سَجِلَاتٍ وأربعٌ حَمَامَاتٍ، وخمسٌ سُرَادِقَاتٍ، ونحو ذلك.

والعرب على خلاف ما قال هؤلاء، بل هم يلحقون التاء فى هذا، وهو مذهب البصريين، وإيأه أختار الناظم على ما دلَّ عليه كلامه.

وعلى هذا التقدير فكلُّ اسمٍ فيه لغتان، التذكيرُ والتانيثُ، فإنَّ لحاقِ التاءِ وعدمَ لحاقها مُعْتَبَرٌ بذلك، فعلى لغة التذكير تاتى بالتاء فى العدد، وعلى لغة التانيث تُسْقَطُها، فتقول فى (لِسَانٍ، وَعَضِدٍ، وَحَالٍ) : ثلاثةُ أَلْسِنَةٍ، وثلاثُ أَلْسُنٍ، وثلاثةُ أَعْضَادٍ، وثلاثُ أَعْضَادٍ، وثلاثةُ أحوالٍ، وثلاثُ أحوالٍ.

واخْتَلَفَ بعد تقرير الحُكْمِ النحويون فى سببِ لحاقِ التاءِ عدُّ المذكرِ، وعدمِ لحاقها فى عدِّ المؤنثِ، وكان الأصلُ أن يكونَ عدُّ المذكرِ بلفظِ مذكرٍ، وعدُّ المؤنثِ بلفظِ مؤنثٍ.

فقال بعضهم : إن ذلك للمشكلة والمناسبة بين الأصول والفروع، فكأنهم جَعَلُوا أصلاً مع/ أصلٍ، وفَرَعاً مع فَرَعٍ، وذلك أنَّ ألفاظَ العدد ٨٤ كلها مؤنثة، فمنها ما هو مؤنث بعلامة، كثَلَاثَةٍ وأَرْبَعَةٍ، ومنها ما هو مؤنث بغير علامة، كثَلَاثٍ وأَرْبَعٍ، والمؤنث بالعلامة أصلٌ للمؤنث بغير علامة. والمعدود أيضاً على قسمين : مذكرٌ ومؤنثٌ، والمذكر أصلٌ للمؤنث ، فجَعَلُوا الأصل من أسم العدد مع الأصل من المعدود، فقالوا : ثلاثة رجالٍ، وجَعَلُوا الفَرْع من الفاظِ العدَد مع الفرع من المعدود، فقالوا : ثلاثُ نِسْوَةٍ.

وهذا التعليلُ ظاهرٌ من أبى القاسم الزجاجى^(١). وعَلَّلَ السَّيْرافى بأنَّ الثَّلَاثَ إلى العَشْر من المؤنث مؤنثاتُ الصَّيْغَةِ، فَالْثَّلَاثُ كَعَنَاقٍ، وَأَتَيْنَ وَعَقَرِبَ، فصارت بمنزلة ما فيه علامة التانيث، ولا يجوز أن تدخل تاءُ التانيث على مؤنث كان تانيثه بعلامةٍ أو بغير علامة.

(١) الجمل ١٢٥ (نشرة جامعة اليرموك) .

وأما الثلاثة إلى العشرة من المذكر فإنما أُدْخِلَت الهاء فيها لأنها واقعة على جماعة، والجماعة مؤنثة، والثلاث من ثلاثة مُذَكَّرٌ، فأُدْخِلَت التاء عليه لتأنيث الجماعة.

وعلى هذا إذا سُمِّيَ بِـ (ثَلَاثٍ) الأَوَّلُ رجلٌ لم يَنْصَرَفْ كَعَنَاقٍ، إذا سُمِّيَ به رجل، ولو سُمِّيَ بِـ (ثَلَاثٍ) من (ثَلَاثَةٍ) لَانْصَرَفَ، لأنه بمنزلة (سَحَابٍ) من (سَحَابَةٍ) وقد عَلَّلَ بأشياء كثيرة، يكفي هذا منها.

وعلى الناظم هنا سؤالان :

أحدهما : أنه اعتُبرَ في لحاق التاء وعدمِ لحاقها مُفْرَدُ المعداد، فعلى حكمه، من تذكير أو تأنيث، أُجْزِيَ الأَلْحَاقَ وعدمه، ولم يُبَيَّنْ أن ذلك بالنسبة إلى الجمع أو غيره. والنحويون يقولون : إنَّ المعداد إذا كان جمعاً حقيقةً فلا بُدَّ من اعتبار المفرد، كان الجمع مذكراً أو مؤنثاً، إلا ما ذُكِرَ من الخلاف، وكلامه على هذا صحيح.

وإن كان اسم جمع أو اسم جنس اعتُبرَ عند المؤلف اسم الجمع أو اسم الجنس، ولم يُعْتَبَرِ المفرد، فتقول : ثلاثٌ من الشَّاءِ ذكورٌ، وثلاثٌ من النِّسَاءِ، وثلاثٌ ذَوْدٌ^(١)، وأربعٌ من الخيل. وتقول: ثلاثةٌ رَهْطٌ، قال تعالى : (وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةٌ رَهْطٌ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ)^(٢) الآية.

وتقول على طريقته أيضاً : ثلاثٌ من النَّخْلِ، وثلاثةٌ من النَّخْلِ، لأنَّ النخل يُذَكَّرُ وَيؤنَّثُ، قال تعالى : (كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ)^(٣). وقال : (كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ

(١) الذَّوْدُ : القطيع من الإبل بين الثلاث إلى العشر، والجمع : أنواد.

(٢) سورة النمل : ٤٨ .

(٣) سورة الحاقة : ٧ .

نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ^(١) وتقول : ثلاثٌ من البَطِّ ذُكُورٌ، وثلاثٌ من الحَمَامِ، ونحو ذلك/ لأنَّ اسمَ الجنس هنا فاعْتَبِرْ، ولو فُرِضَ أَنَّهُ مذكرٌ لَلْحِقَّتِ التاء. هذه ٨٥
طريقة المؤلف.

ولبعض المتأخرين في ذلك طريقةٌ أخرى في اسم الجنس خاصة، وهو أَنَّهُ يَعْتَبَرُ وَاحِدَهُ لَيْسَ إِلَّا، فتقول : ثلاثٌ نَخْلٍ، لاغيرٌ، لأنَّ واحدَهُ (نَخْلَةٌ) وهى مؤنثة وأما اسم الجمع فكما تقدّم.

وذهب ابن عصفور والأبْذَى^(٢) إلى أَن اسم الجمع إمَّا أَن يكون لعاقِلٍ أو غيره، فإن كان لعاقِلٍ اعتُبرَ واحدَهُ لاغير، لأنَّ الإخبار عنه إخبارٌ المذكر، وإعادة الضمير عليه كذلك، وإن كان لغير عاقِلٍ عُمِلَ معاملةُ المؤنث، لأنَّ الإخبار عنه إخبارُ المؤنث، وإعادة الضمير عليه كذلك.

وإن كان اسمَ جنسٍ فوجَّهان، واعتباراً بتذكير لفظه وتأنيثه، وربما كان مؤنثاً في الاستعمال لاغيرٌ، أو مذكراً لاغير، فاعتُبرَ في العدد لفظُهُ لذلك، فهذا طريقة ثالثة.

وظاهرُ كلام الناظم اعتبارُ الواحدِ خاصَّةً، إذ لم يُقَيَّد ذلك يكون المفسر جمعاً أو غيره، فإذا أُخِذَ على إطلاقه خرَجَ عن كلام الناس، وعن كلام نفسه في «التسهيل»^(٣) وغيره. قال في «شرح التسهيل» لَمَّا شَرَحَ ما أراد شَرْحَهُ من لفظ التسهيل : فالحاصل أَن نحو (ثلاثة) وأخواتها لتأنيث واحدٍ مُفسِّراً، لا لتأنيثه إن كان جمعاً، ولتأنيثه نفسه بون تعرض

(١) سورة القمر : ٢٠.

(٢) سبقت ترجمتهما.

(٣) انظر : ص ١١٦، ١١٧.

لواحدة إن كلام اسم جنس أو جمع. والذي يقتضى هذا النظم، أن يقال : ثلاثٌ من النخل، خاصّة، وأن يقال فى نحو (ثَوْدٌ) إذا أُريد به المذكر، ثلاثةٌ ثَوْدٌ ذُكُور، ثلاثةٌ من الخيل ذُكُورٌ، كذلك. وهذا لا يقال. وقد كان يَمْشَى له هذا الحكم فى اسم الجنس على رأى من يرى ذلك، لكنه لا يَمْشَى له فى اسم الجمع أصلاً، لأنّ أسماء الجموع معتبرة فى نفسها، ولا اعتباراً بأحاديها اتفاقاً من أهل الطرق الثلاثة، فكلامه غير مُحْصَلٍ.

والسؤال الثانى : أن التذكير والتأنيث إمّا أن يُريد به اللفظى أو المعنوى، وكلاهما مُشْكَل.

أما اعتبار اللفظى من غير اعتبار معنى فيلزمه أن يقول : ثلاثٌ طَلْحَاتٍ، وأربعٌ حَمَزَاتٍ، ونحو ذلك، وهو باطل اتفاقاً، وأن يقول : ثلاثةٌ زَيَانِبٍ، وأربعةٌ دُؤُودٍ، فى جمع : زَيْنَبٍ، ودَعْدٍ، ونحوه.

وإن اعتبر التذكير والتأنيث المعنوى فيلزمه أن يقول : ثلاثةٌ من البَطِّ ذُكُورٌ، وأربعةٌ / من الْقُرُودِ ذُكُورٌ، وثلاثةٌ عَقَارِبَ ذُكُورٌ، وغير ذلك ممّا له ٨٦ تأنيثٌ معنوى، فكان يُفَرِّقُ بين الذكر والأنثى فى هذا، وذلك غير صحيح لا يقول به أحدٌ، فإنّ الأجناسَ، التى لها تأنيثٌ معنوى، وتذكيرٌ معنوى، منها ما يكون فيه اللفظ تابعاً للمعنى، كأمْرَأَةٍ، وأمْرِيٍّ، وغُلَامٍ، وجاريةٍ ونحو ذلك. ومنها ما لا يكون فيه اللفظ تابعاً للمعنى، بل يكون الأمر بالعكس، فالبقرةُ، والشاةُ، والبطةُ، والحَيَّةُ، والعقربُ، والحمامةُ، ونحو ذلك، مؤنّثةٌ اللفظ، كان المدلول ذكراً أو أنثى، فنقول : هذه حمامةٌ ذُكْرٌ، وحمامةٌ أنثى، وهذه شاةٌ ذُكْرٌ، وشاةٌ أنثى، وكذلك سائرهما، فتُعَامَلُ اللفظ على التأنيث فى الإخبار عنه، والإشارة إليه، وإعادة الضمير عليه، وغير ذلك

من الأحكام الجارية على المؤنث.

وإذا كان اعتبارُ التانيث المعنويِّ أو اللفظيِّ غيرَ مُطردٍ، واعتبارُ التذكير اللفظيِّ أو المعنويِّ كذلك غيرَ مُطردٍ - لم يصح إطلاقه هنا، كان غيرَ مستقيم.

والجواب عن السؤال الأول أنه لم يتعرض في هذا النظم للكلام على اسم الجمع واسم الجنس، وذلك أن المَعْدودَ لَابْدُ أن يتبع العددَ تمييزاً له، إذ لا يُعرف المَعْدود من غير أن يُذكر، وإذا كان كذلك فالناظم إنما ذَكَرَ هنا التمييزَ مقيداً بكونه جمعاً بقوله : (وَالْمُمَيِّزَ أَجْرُ جَمْعاً) فهو إنما اعتُبر الجمعُ خاصّةً، ولاشك أن المَعْتَبَر في لحاق التاء في العدد وعدم لحاقها ما يُميِّز به، فإذا مُيِّزَ بجمع اعتُبر واحده في التذكير والتانيث، فعومِلَ اسمُ العدد على تلك القصد.

وأما إذا مُيِّزَ بغير ذلك فله حكم آخر لم يتعرض إليه بنص، فلا اعتراض عليه إلا من جهة ترك ذكر ذلك مع كثرته في تمييز الأعداد. ويُجاب عنه بأن التمييز بالجمع الحقيقي أكثر، فلم يُمكنه بالنسبة إلى قصد الاختصار إلا ذكره وحده.

والجواب عن السؤال الثاني أن التذكير والتانيث إنما يُعتبر هنا بالمعاملة اللفظية، أعنى معاملته في الإخبار عنه، وعَوْدِ الضمير عليه، والإشارة إليه، وغير ذلك، فإذا كان مُعاملاً في ذلك : معاملة المذكر اعتُبر فيه التذكيرُ البتّة، ولا يُنظر إلى غير ذلك، وإذا كان يُعامل معاملة المؤنث، اعتُبر فيه التانيثُ كذلك، وعلى هذا الترتيب تارة يكون اللفظ تابعاً للمعنى، كما في : رَجُلٍ، وامرأة، وغلّام، وجارية، وتارة يكون الأمر/ بالعكس، كما

فى حَمَامَةٍ، وَعَقْرَبٍ، وَحَيَّةٍ، ونحو ذلك، فالاعتمادُ فى التذكير والتأنيث لى استعمال العرب، ولذلك لم يَقْيدْها الناظم بلفظيٍّ ولا معنويٍّ، بل قال : «فى عَدَمَ أَحَادِهِ مُذَكَّرَةٌ» وفى الضدَّ جَرْدٌ يريد ما كان من الجمع أحاده مُذَكَّرَةٌ أو مؤنَّثة، ولم يَقُلْ: لفظيًّا ولا معنويًّا، فيرجعُ فى ذلك الأحكام. وذلك واضحٌ إن شاء الله تعالى. ثم قال : «والمُمَيِّزُ أَجْزُ جَمْعًا» إلى آخره.

يريد أن مميِّزُ هذا العدد الذى هو من ثلاثةٍ إلى عشرةٍ، إذا أُتِيَ به، فإنه يَأْتِي وقد تَوَفَّرَتْ فيه ثلاثةٌ أوصاف :

أحدها : أن يكون مجرورًا، فتحرَّزَ بذلك من مميِّز (أحدَ عَشَرَ) وما بعده، إلى (تِسْعَةَ عَشَرَ) وما بعده إلى (تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ) فتقول : خمسةٌ أثوابٍ، وأربعةٌ رجالٍ، وثلاثةٌ أعبدٍ، ونحو ذلك. وهذا لازمٌ فيه.

وأما النصبُ فبأبه الشعرُ أو نادرُ الكلام الذى لا يُقاس عليه، كما قام بعضهم : خمسةٌ أثوابًا^(١). والمؤلف يحكى هذا فى الثلاثة وما بعدها إلى العشرة، ولكنه لم يَرها هنا الاعتمادَ عليه، وتبع فى ذلك سيبويه^(٢)، إذ لم يُجْزِ مثلُ هـ إلا فى الشعرِ، وأنشد فى مثله قولَ الرُّبَيْعِ بنِ ضُبَيْعِ القَزَارِي^(٣):

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا

فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسْرَةُ وَالْفَتَاءُ

(١) انظر سيبويه ١٦١/٢.

(٢) الكتاب ٢٠٨/١.

(٣) الكتاب ٢٠٨/٢، والخزانة ٣٧٩/٧، والعينى ٢٨١/٤٤، والهمع ٧٦/٤، وابن يعميش ٢٣، ٢١/٦، والأشعرونى ٦٧/٤، والتصريح ٢٧٣/٢، والمعمرين ١٧ واللسان (فتا)

ويروى «أودى المسرة» و«ذهب اللذائة والفتاء» : الشباب. وصف الشاعر فى هذا البيت هُرمه وذهاب مروته ولذته، وكان قد عمَّر نيفًا ومائتي عام فيما يروى.

وقد أجاز ابن خروف النصبَ في الكلام، وجعل الخفضَ هو الأكثرُ، قياساً على (العشرَين) وكلامُ العرب على الإضافة، لأن هذا النوع شبيهُ بإضافة الشيء إلى نوعه الذي هو منه، كـثُوبٍ خَرُّ، وبَابٍ سَاجٍ، وخَاتَمٍ حديدٍ، وكذلك أُضِيفَ : مائَةُ ثوبٍ، وألفُ ثوبٍ، ونحو ذلك، لأنه الأصل فيه. ولم يذكر هنا وجهَ خفضِ المميزِ، وكان من حَقِّه أن يُبيِّن ذلك، لأن المميزَ هنا إذا خُفِّضَ على وجهين:

إحدهما : أن يُخَفِّضَ بالإضافة، وهو الأكثر. والآخر : أن يكون مخفوضاً بـ (مِنْ) نحو : ثلاثةٌ من الرجال، وهذا أَقْلُ من الأول إذا كان المميزُ جمعاً، فإن كان اسمَ جمعٍ أو اسمَ جنسٍ فلا بُدَّ من الإتيانِ بـ «مِنْ» وما جاء على خلاف ذلك فغيرُ مُقْبِلٍ عند المؤلف، فقد يذهب الوهم في إطلاقه الخفضَ إلى ما لا يسوِّغ.

والجواب : أنه لَمَّا لَمْ يَذْكُر للجر أداة، ولم يَأْتِ بها دَلٌّ ذلك على أن الخفض إنما هو بالإضافة لا بغيرها، وما جاء من الجرِّ بـ (مِنْ) فقليل. وأما اسم الجمع واسم الجنس فقد تقدَّم أنه لم يَنْكَلَمْ فيه، فلا يُعْتَرَضُ به.

والثاني : أن يكون جمعاً، والجمع هنا هو الحقيقيُّ/ وتحرَّز به من ٨٨ اسم الجنس واسم الجمع.

أما اسم الجنس فمُفْرَدٌ، ولذلك تقول : نَخْلٌ طويلٌ، ونَخْلٌ طَوِيلَةٌ، فتُعَامَلُهُ معاملة المفرد.

وأما اسم الجمع فكَذَلِكَ أيضاً، ألا ترى أنك تقول : هُوَ الْأَنْعَامُ، وَتَجْمَعُ (الرُّهُطَ) جمعَ المفرد، فتقول : أَرْهُطُ وَأَرْاهِطُ : جمعُ الجمع، نحو :

كَلْبٌ، أَكْلَبٌ، وَأَكَالِبٌ، فما أراد إلا الجمعَ الحقيقي.

وإطلاقه يُشعر بأن هذا لا يختص بجمع تكسير دون جمع سلامة، بل يكون جمع مؤنث سالم، ونحو: سَبْعُ بَقَرَاتٍ، وَسَبْعُ سَمَآوَاتٍ، ويكون جمع مذكر سالم، نحو: ثَلَاثُ سِنِينَ، وَأَرْبَعُ سِنِينَ، ويكون جمع تكسير، نحو: ثَلَاثَةُ رَجَالٍ، وَأَرْبَعَةُ أَكْلَبٍ، وَثَلَاثَةُ قُرُودٍ.

وما جاء مِمَّا عُوْمِلَ معاملة الجمع من غيره فقليل لم يعتبره، نحو قوله تعالى: {وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ} ^(١). وقول صلى الله عليه وسلم: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمُسٍ نَوْدٌ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ» ^(٢) وقول العرب: ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ، وَ«أَشْيَاءَ» اسم جمع عند سيبويه والجمهور،

وقولهم: خَمْسَةُ رَجُلَةٍ ^(٣)، وكان الأصل في مثل هذا ألا يضاف، بل يُجْرَبُ (مِنْ) لكنه عُوْمِلَ معاملة الجمع الحقيقي.

وقد وَجَّهَ هذا الاستعمال في (أَشْيَاءَ) وَ(رَجُلَةٍ) بأنهما كان لهما نصيب من الجمع على (أَفْعَالٍ) فلما عُدِلَا، هذا إلى (فَعْلَاءَ) وهذا إلى (فَعْلَةٍ) جُعِلَا كالنائبين عن جَمْعَيْهِمَا، ولذلك لَحِقَتْهُمَا التاء في اسم العدد، فقالوا: ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ، وَثَلَاثَةُ رَجُلَةٍ، بخلاف (نَوْدٍ) وَ(رَهْطٍ) فَإِنَّهُمَا لَمَّا لم يكن لهما مفردٌ من لفظهما يَسْتَحِقُّ جَمْعاً عُدِلَ إِلَيْهِمَا، فكان ذلك فيهما على خلاف القياس.

والثالث: أن يكون ذلك الجمع جمع قَلَّةٍ، لا جمع كَثْرَةٍ، وهذا الوصف هو المراد بقوله: (بِلَفْظِ قَلَّةٍ).

(١) سورة النمل: ٤٨.

(٢) أخرجه البخاري في «كتاب الزكاة» - باب زكاة الورق، فتح الباري ٣/٢١٠ (الحديث رقم ١٤٤٧).

(٣) الكتاب ٣/٥٦٤.

وحاصل المسألة أن المعداد إما أن يكون له جمع قلة فقط، أو جمع كثرة فقط، أو الجمعان معاً.

فإن كان له جمع قلة فقط فهو الذى يميز به ليس غير.
وجموع القلة فى التفسير : أفعُلْ وأفعَالُ، وأفعِلْهُ، وفِعِلْهُ. وجمَعَا
السَّلَامَةَ لِلْقِلَّةِ عند طائفة. ولذلك لَمَّا قال حَسَّانُ بن ثابت^(١) :
لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى

وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا

قيل له : لقد قَلَّتْ جَفَنَانِ قَوْمِكَ وَأَسْيَافُهُمْ^(٢).

فعلى هذا القول : سَبْعُ سَمَاوَاتٍ، وَسَبْعُ بَقَرَاتٍ، وَتِسْعُ آيَاتٍ، وَثَلَاثَةُ
أَرْسَانٍ، لأن هذه الأشياء إنما جُمِعَتْ جمع قلة، أى على مِثَالِ القِلَّةِ.

وإن كان له جمع كثرة فقط أتى به على ذلك للضرورة، نحو : ٨٩
حمسة دراهم، وستة دنانير، وأربعة رجال، أو أناسي.

وإن كان له الجمعان معاً فالأكثر أن يُؤْتَى بجمع القلة، نحو: ثلاثة
أكلب، وأربعة أفلس، وخمسة أكبش، ونحو ذلك. وقد يجوز : ثلاثة كلاب،
وأربعة فلوس، وخمسة كباش. وقد قالوا : ثلاثة كلاب، مع وجود (أكلب)

(١) ديوانه ٣٧١، والأغاني ١٨٨/٨، وسيبويه ٥٧٨/٣، والمقتضب ١٨٨/٢، والخصائص ٢٠٦/٢،
والمحتسب ١٨٧/١، وابن عيش ١٠/٥، والخزانة ١٠٦/٨، والعيني ٥٢٧/٤، والأشمونى
١٢١/٤.

والجفنت : جمع جفنة، وهى القصعة. ويقول : جفاننا معدة للضيقات والفقر بالعادة، وسيوفنا
تقطر بالدم لنجدتنا وكثرة حروبنا.

(٢) القائل له ذلك النابغة الذبياني، وكانت تضرب له قبة حمراء من آدم بسوق عكاظ وتأتيه الشعراء،
فتعرض عليه أشعارها. وانظر : الأغاني ١٨٨/٨، والموشع للمريزاني ٨٢، وخزانة لأدب ١٠٦/٨.

ولكنه قليل.

ولذلك قال الناظم : (بَلَفْظُ قَلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ) يعنى أن الأكثر فى كلام العرب أن يُضاف إلى العدد جمعُ القلة لاجمعُ الكثرة.

وقد دَخَلَ له فى هذه العبارة القسمُ الثانى، وهو مَالَهُ جمعُ كَثْرَةٍ فقط، فإنه، وإن كان يُضاف العدد إليه ولا بُدَّ، فهو قليلٌ فى بابه، فعلى الجملة إضافة العدد إلى جمع الكثرة قليل.

ومِمَّا جُمِعَ فيه التمييزُ على لفظ الكثرة، وإن كان له مثالُ قلة (ثلاثة قُرُوءٍ)^(١) مع أن له (أقراء) ومنه فى الحديث : (دَعَى الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَانِكَ)^(٢) ولم تقل العرب : ثلاثة أقراء، كأنهم استغنَوْا بجمع الكثرة عن جمع القلة.

قال المؤلف: لأنَّ واحده (قَرء) كقَلَس، وجمعُ مثله على (أفْعَالٍ) شاذُّ، فترك لمخالفته القياسَ، وكذلك (شَسِعَ)^(٣) قالوا : ثلاثة شُسُوعٍ، مع أن له (أشْسَاعاً) وجمعُ مثله على (أفْعَالٍ) مُطَرِّدٌ، إلا أن أكثر العرب يَسْتغْنَوْنَ بِـ (شُسُوعٍ) عن (أشْسَاعٍ) فعَدِلَ عن جمع القلة لذلك، وكذلك (أَرْبَعَةُ شَهْدَاءَ) عَدِلَ عن (أشْهَادٍ) فأوْثِرَ عليه، مع أن (أفْعَالاً) يُجمع عليه مثلُ : شَاهِدٍ وشَهِيدٍ وشَهِيدٍ، كشَرِيفٍ وأشْرَافٍ، وصاحبٍ وأصْحَابٍ.

فقد تقرَّر من هذا كله أن الإتيان بجمع القلة هو الأكثر، والأتیان بجمع الكثرة قليل.

ووجه التفسير بجمع الكثرة وجهان:

(١) سورة البقرة : ٢٢٨، والقرء - بضم القاف وفتحها - الحيض أو الطهر منه.

(٢) أخرجه الترمذى فى «أبواب الطهارة» - باب ما جاء فى المستحاضة وبالألفاظ أخرى.

(٣) الشسع : سير يدخل بين الإصبعين، ويدخل طرفه فى الثقب فى صدر النمل.

أحدهما : أن يكون من إضافة الشئ إلى جنسه، فهي من الإضافة
التي على تقدير (من).

والثاني : أن يكون من إضافة الجزء إلى الجملة، فهي بمعنى
الإضافة التي بمعنى اللام. وهنا نظرٌ من أوجه :

أحدها : أن قوله : (فى الْأَكْثَرِ) يمكن أن يرجع إلى قوله : (بِلَفْظِ
قِلَّةٍ) فيكون قد نبّه على ما جاء هنا بلفظ الكثرة، كما تقدم تمثيله، ويمكن
رجوعه إلى الأوصاف الثلاثة، فإن كل واحد منها أكرى كما تقدم.

أما الأول : فعلى طريقة ابن خَرُوف، حيث جعل النصب جائزا،
والجر هو الأكثر.

وأما الثانى : فلأنه قد جاء ما يخالفه كتسعة رَهْطٍ، وخمسة نَوْدٍ
ونحوه. وهذا أولى من الاحتمال الأول.

والثانى : أَنَّ النُّحُوينَ يَجْعَلُونَ من / جموع القِلَّةِ جمعَ التصحيح،
فاقتضى ذلك أن يكون أولى من جمع الكثرة فى التكسير، وليس كذلك.

قال المؤلف فى «التسهيل» : ولا يُجمع المفسرُ جمعَ تصحيح، ولا
بمثال كثرة من غير باب (مَقَاعِلٍ) إن كَثُرَ استعمالُ غيرهما إلا قليلا^(١).

فجعل جمع التصحيح فى هذا الباب كجمع الكثرة، لأىصار إليه فى
غير ضرورة إليه إلا قليلا، فلا يجمع بالالف والتاء، ولا بالواو والنون، وإن
كان قابلاً لهما، مع وجود جمع قِلَّةٍ. وقد أطلق القول هنا فى جمع القِلَّةِ
كَيْفَ ما كان، فاقتضى أنه أولى.

(١) التسهيل : ١١٦.

وقد يقال : إنه لم يُرِدْ هنا إلا جمع التَكْسِيرِ، وتَرَكَ جمعَ التصحيح فلم يَذْكُرْهُ، ولكن كلامه لا يُعْطَى شيئاً من هذا أو يقال : إن هذا الجمع عنده جمعٌ للقلَّة والكثرة، فيَجْرى مَجْرى جمع الكثرة.

والثالث : أنه لم يَرْتَضِ مذهبَ المبرِّدِ فى إجازة إضافة العدد إلى جمع الكثرة، قياساً على تأويل : ثلاثة من كذا، وأربعة من كذا، فيقول : ثلاثة كِلَابٍ، وثلاثة حَمِيرٍ. وجعل من ذلك قوله تعالى : [ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ]^(١).

وردُّ عليه بأنَّ ذلك لو جاز لم يكن للقَصْرِ على القلة معنى، لأن كل جمع للكثرة صالحٌ لأن يقدرَ بـ (مِنْ) فكان يقال : ثلاثة قُلُوسٍ، وثلاثة دُورٍ، ونحو ذلك. ولَمَّا كانت العرب قد تَحَرَّرَتْ جمعَ القِلَّةِ إلا فى القليل دلَّ على أن ذلك القَصْدُ عندهم غيرُ معتبرٍ.

وَمِائَةٌ وَالْأَلْفُ لِلْفَرْدِ أَضِفْ

وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْراً قَدْ رُدِفَ

لَمَّا كانت مراتب العدد أربعا، مَرْتَبَةُ الْآحَادِ، وَالْعَشْرَاتِ، وَالْمِائِينَ، وَالْآلَافِ، وَابْتَدَأَ بِذِكْرِ مَرْتَبَةِ الْآحَادِ، وَحَكَمَ التَّمْيِيزَ مَعَهَا، وَأَنَّهُ جَمْعٌ مَخْفُوضٌ ذَكَرَ مَا يُشَارِكُهُ فى الْخَفْضِ لا فى الْجَمْعِ، وَهُوَ (مِائَةٌ) وَ (أَلْفٌ).

وَنَصَبَ (الْمِائَةَ وَالْأَلْفَ) بـ «أَضِفْ» وَ «لِلْفَرْدِ» مُعَلِّقٌ بِهِ، أَيْ : أَضِفِ الْمِائَةَ وَالْأَلْفَ لِلْفَرْدِ، يَعْنِى أَنَّ هَذَيْنِ الْعَقْدَيْنِ، وَهُمَا (مِائَةٌ، وَأَلْفٌ) مُمَيِّزُهُمَا مُفْرَدٌ لاجمع، وَمَخْفُوضٌ بِالإِضَافَةِ لا مَنْصُوبٌ، فَتَقُولُ : مِائَةُ رَجُلٍ وَأَلْفُ رَجُلٍ، وَلَا يُقَالُ : مِائَةُ رِجَالٍ، وَلَا أَلْفُ رِجَالٍ إِلَّا مَانْدَرٌ فى (الْمِائَةِ) مِمَّا يُذَكَّرُ إِثْرَ هَذَا.

(١) سورة البقرة : ٢٢٨، وانظر : المقتضب ١٥٦/٢..

وَلَمَّا يُعَيَّنْ هُنَا لِلْمَذْكُورِ مَحَلًّا، وَلِلْمَوْثُوتِ مَحَلًّا، وَلَمْ يَذْكُرْ عِلَامَةً
وَلَا تَرَكَهَا دَلًّا عَلَى أَنَّ (المائة، والالف) كذلك يكونان للمذكر والمؤنث معاً،
فتقول : مائة امرأة، ألف امرأة، ونحو ذلك، وهو صحيح.
وَنَبَّهَ بِكَوْنِهِ يُجَرَّباً لِإِضَافَةِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْبَابُ فِيهَا، وَمَا جَاءَ
عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَنَادِرٌ، نَحْوُ قَوْلِ الرَّيِّعِ بْنِ ضُبَيْعٍ^(١).

٩١ * / إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا * الْبَيْتِ
ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ (المائة) قَدْ يَأْتِي تَمْيِيزُهَا بِجَمْعٍ لَكِنْ قَلِيلاً، وَذَلِكَ قَوْلُهُ :
«وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفَ».

يَعْنِي أَنَّ (مائة) جَاءَتْ مَرْدُفَةً بِالْجَمْعِ تَمْيِيزًا قَلِيلاً. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ
تَعَالَى : {وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ}^(٢) بِإِضَافَةِ (مائة) إِلَى
(سِنِينَ) وَهِيَ قِرَاءَةُ حَمْزَةٍ وَالْكَسَائِي^(٣).

(مائة) مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، خَبَرُهُ (قَدْ رُدِفَ) أَيْ قَدْ تَبِعَ بِالْجَمْعِ. وَلَعَلَّ
قَائِلًا يَقُولُ : إِنْ قَوْلُهُ : «وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفَ» لَمْ يَعْينَ فِيهِ جَرًّا
وَلَا نَصَبًا، فَمِنْ أَيْنَ يُعْلَمُ أَنَّهُ قَصْدٌ جَمْعًا مَضَافًا؟

فَالْجَوَابُ : أَنَّهُ وَصَفَ الْمُمَيِّزَ أَوَّلًا بِوَصْفَيْنِ، وَهُمَا الْإِفْرَادُ وَالْإِضَافَةُ،
ثُمَّ اسْتَدْرَكَ عَلَى وَصْفِ الْإِفْرَادِ شَيْئًا، فَبَقِيَ الْوَصْفُ الْآخَرُ عَلَى وَضْعِهِ،
وَهُوَ الْإِضَافَةُ، فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَرِيدَ غَيْرَهُ.

وَإِنَّمَا كَانَ (مائة، وألف) مضافين إلى مفرد، فَخَالَفَا (عَشْرًا) وَبَابَهُ

(١) سبق الاستشهاد، وعجزه :

* فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسْرُوعُ وَالْفَتَاءُ *

(٢) سورة الكهف : ٢٥.

(٣) وقرأ باقي السبعة بتثوين «مائة» وانظر : السبعة : ٢٨٩.

فى الإضافة إلى الجمع، وخَالَفَا (عِشْرَيْن) وبَابَهُ فى الإضافة إلى منصوب، لأن (المائة) اجتمع فيها ما افترق فى (عَشْرٍ) و (عِشْرَيْن) من الإضافة والإفراد، لأنها عَقْدُ العَشْرَةِ^(١)، وتَلَى التَّسْعِينَ، فاخذت منهما حكيم، فالمائة من التَّسْعِينَ كالعَشْرَةِ من التَّسْعَةِ.

ورُبَّمَا لم يقولوا فى (الألف) : أَلْفُ رجالٍ، ولا أَلْفُ رجلًا، لأن (الألف) عَوْضٌ من قولك: عَشْرُ مائةٍ، وحكمها حكم ثلثمائة، وأربعمائة، فلما كان عَوْضًا مِمَّا يُمَيِّزُ بمفرد مضاف عَوْمِلَ معاملةَ ما عَوَّضَ منه، فقليل : أَلْفُ رجلٍ، وأَلْفُ امرأةٍ.

ووجهُ الإضافة إلى الجمع فى قوله تعالى : [ثَلَاثُمِائَةِ سِنِينَ]^(٢) أنه وَضَعَ الجمعَ موضعَ المفرد، لأن المفرد هنا فى معنى الجمع، فَحَسُنَ لذلك، بجعله الناطم نَزْرًا، لأن هذا لم يكثر فى كلام العرب، وإنما كَثُرَ الإفراد، والمتَّبِعُ هو السماع.

واعلم أن الناطم أهمل هنا ذكرَ مسألتين :

إحداهما : تمييز (مائة، وألف) إذا ثَنِيَا، فإن الحكم فيهما حكم المفرد، فتقول : مائتًا رجلٍ، وألفًا رجلٍ، وقد يُنْصَبُ فى الشعر كما تقدَّم^(٣)، وتَرَكُ ذِكْرُ هذا قريب، اتكالا على أن المثنى حكمه حكم المفرد فى التمييز، ومثل هذا لايشكل إلحاقه بما ذَكَرَ.

والثانية : تمييز ثلاثٍ، وأربعٍ، إلى التسع، إذا أُضِيفَ إلى (المائة) كيف

(١) العَقْد من الأعداد : العشرة والعشرون إلى التسعين، وجمعه : عقود.

(٢) سورة الكهف : ٢٥.

(٣) يشير إلى قول الربيع بين ضبع الفزاري:

إذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب المسرة والفتاة

تكون (المائة) إذ ذاك من الأفراد أو الجمع، إذ ألَوْهْم يذهب إلى الجمع، فيقول مثلاً : ثلاثٌ مِئْنٍ، أو مِئَاتٍ أو مِئِي كما قال^(١) :

* وَحَاتِمُ الطَّائِنِ وَهَابُ الْمِئِي *

/ ويكون العُذْرُ له في هذا الوَهْم أن (الثلاثة) وما بعدها إلى ٩٢ (العشرة) يُفسَّر بجمع مخفوض. كثلاثة رجالٍ، ولذلك جعله سيبويه القياس، فقال: وأما تِسْعُمائة وثلاثُمائة، فكان ينبغي أن يكون في القياس مِئِيْن ومِئَات، ولكنهم شبهوه بعشرين. وأحد عشر، حيث جعلوا ما يبين به العدد واحداً، لأنه اسم لعدد، كما أن عِشْرِينَ اسم لعدد^(٢). ثم بيَّن أنه لا يستنكر أن يوضع المفرد موضع الجمع، وأنشد على ذلك^(٣).

(١) نوانر أبي زيد ٩١، والخصائص ٢١١/١، وابن الشجري ٢٨٣/١، والخزانة ٣٧٥/٧، ٣٠/٨،

١١/٣٧٤، ٤٥٦، وشرح شواهد الشافعية ١٩٣، والعيني ٥٦٥/٤، واللسان (مأى)

والرجز لامرأة من عقيل أو من عامر، تقتخر بأخوالها، وقيله:

* حَيْدَةٌ خَالِي وَلَقِيْتُ وَعَلَى *

وحيدة ولقيت وعلى وحائم : أعلام أشخاص بنواتهم.

(٢) الكتاب ٢٩٠/١.

(٣) عبارة سيبويه في الكتاب (٢٠٩/١) هي : «وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحدا

والمعنى جميع، حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام، وقال علقمة بن عبدة:

بها جيف الحسرى فاما عظامها فيبيض وأما جلدها فصليب

وقال :

لاتنكروا القتل وقد سبينا في حلقكم عظم وقد شجينا

يقول المحقق : انظر البيت الأول في ديوان علقمة الفحل ١٣٢، والمفصليات ٣٩٤ والحسرى : جمع حسر، وهي الميعة يتركها أصحابها فتموت، وابيضت عظامها لما أكلت السباع والطيور ما عليها من لحم، فبنت وصارت بيضا. وصليب: يابس لم يدبغ، يصف فلاة قطعها إلى المملوح، والشاهد في قوله : «جلدها» لأنه أتى به مفردا وهو يري الجمع، أي : جلودها.

وأما البيت الثاني فهو للعسيب من زيد مائة الفنوى، وانظره في ابن عيش ٢٢/٦، وحواشي شراح الحماسة للمرزوقي ١٩٦، واللسان (شحا).

ومعناه : لاتنكروا قتلنا لكم وقد سبيت منا خلقا، فقد شجيتم بقتلنا لكم، كما شجينا نحن من قبل

وأيضاً فذلك الحكم ثابت فى (الألف) إذا جاد مميزاً للثلاثة وأخواتها،
نحو : ثلاثة آلاف، وأربعة آلاف، ونحو ذلك، بخلاف (المائة).

وأيضاً فريماً جأى ذلك مُصرِّحاً به فى الشعر، كما قال كَعْبُ بن مالك
الأنصارى^(١).

ثَلَاثَةُ آلَافٍ وَنَحْنُ نَصْرِيَّةٌ

ثَلَاثُ مِئَتَيْنِ إِنْ كَثُرْنَا فَارْبَعٌ

فالقياص إنما هو أفراد (المائة) فتقول : ثلاثمائة، وأربعمائة. قال الله تعالى : (وَلَيْسُوا فِي كُفْرِهِمْ ثَلَاثُ مِائَةٍ سِنِينَ)^(٢) الآية، وهو الوجه، وماعده سماعٌ لا يقاس عليه، وإن كان أصلاً قياسياً، لأن السماع غلبه، والسماع هو المقدم مالم يكن القياس مستعملاً، فيكونا معاً مُعْتَبَرَيْنِ فى القياس. وهذه مسألة بيأنها فى الأصول، فكان من حقّه أن يبين ذلك، لأنه ضرورى.

ولم يحتج إلى ذكر حكم (ثلاثة) وأخواته مع (مائة، وألف) لأن كلامه أولاً يشملها، إذا كان (الألف) لفظاً مُذَكَّراً فتلحق التاء، فتقول : ثلاثة آلاف، وأربعة آلاف، ولفظُ (المائة) مؤنثٌ، فلا تلحق التاء، فتقول : ثلثمائة، وأربعمائة، وكذلك مابعدُ إلي (تسعمائة)

وَأَحَدٌ أَذْكَرٌ وَصِلَانُهُ بَعْشَرٌ

مُرْكَبٌ قَاصِدٌ مَعْدُودٌ نَكْرٌ

لَمَّا أتم الكلام على (الثلاثة) و (العشرة) وما بينهما أخذ يذكر ما فوق

= بمن سببتم منا. والشاهد فيه استعمال (حلقكم) مفرداً مراد به الطوق.

(١) ديوانه ٢٢هـ، واللسان (نصاً).

ويروى «نحن عصاة» و «نحن بقية» والنصية : الخيار الأشراف.

ذلك من (أَحَدَ عَشَرَ) إلى (تَسْعَةَ عَشَرَ) لأنه نوع من أنواع العدد، له حكمٌ مخالف لأحكام غيره، ويوافق في بعض.

وابتدأ بذكر (أَحَدَ) و (إِحْدَى) فبيّن أنك تذكر (أَحَدَ) هذا اللفظ موصولاً بعَشَرَ، مفتوح الشين دون تاءٍ، إذا قصدت أن تعدّ أحاداً مُذَكَّرَةً، فجعل (أَحَدَ عَشَرَ) مخصوصاً بالمعدود المذكّر، كقولك : أَحَدَ عَشَرَ رجلاً، وأَحَدَ عَشَرَ جَمَلاً، وأَحَدَ عَشَرَ كِتَاباً، ونحو ذلك.

93 والتذكيرُ هنا / على ما فسّر في الفصل قبل هذا، وكذلك التانيثُ، لكن جعله مُرَكَّباً، أى صِلَ (أَحَدَ) بـ (عَشَرَ) مُرَكَّباً معه، ولاشك في أن التركيب يوجب البناء وهو تركيبُ المَزَجِ، فكأنه قال : رَكَّبَهُ معه وابْنَهُ.

وهذا حكمه، وذلك أن (أَحَدَ عَشَرَ) كان أصله في القياس : أَحَدُ وَعَشْرَةٌ، بالعطف، لكن العرب رَكَّبَتُهُما، فجعلتهما كالكلمة الواحدة، كما فَعَلَتْ في (مَارَسَرَجِسَ) و (رَامَهْرَمَزُ) و (بِلَالَبَازُ) ونحو ذلك. وَيَنْتَ (أَحَدَ) على الافتح، على حسب ما فعلت في غيره.

فالتركيبُ سببُ بناء (أَحَدَ) وكذلك (إِحْدَى) في المؤنث وكان التركيب سبباً للبناء، لأن الكلمة الثانية لما عُوْمِلَتْ مُعَامَلَةً الجزء من الأولى صارت مُفْتَقِرَةً إليها افتقارَ الحرف إلى ما يبيّن معناه، فرجع البناء بالتركيب إلى شَبَه (الافتقار) وقد تقدم مثل هذا التقرير في موضعٍ احتجّ إليه فيه.

وأما بناء (عَشَرَ) من (أَحَدَ عَشَرَ) فسيذكر حيث تعرّض الناظم للتنبيه عليه إن شاء الله تعالى.

وقوله : (قَاصِدَ مَعْنُودٍ) منصوبٌ على الحال من ضمير (أَذْكُرُ) و«مُرَكَّباً» أيضاً منصوبٌ على الحال من «أَحَدَ» أى اذكر أَحَدَ مُرَكَّباً مع

عَشْرَ حَالَةٍ كَوْنِكَ قَاصِدًا لِمَعْدُودٍ ذَكَرَ، وَهُوَ عَلَى حَذْفِ الْمِضَافِ، أَيْ قَاصِدًا عَدًّا مَعْدُودٍ ذَكَرَ. ثُمَّ قَالَ :

وَقُلْ لَدَى الثَّانِيَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ

وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَةً

يَعْنَى أَنَّكَ إِذَا عَدَدْتَ الْمُؤَنَّثَ قُلْتَ : إِحْدَى عَشْرَةَ، فَصِيرْتَ (أَحَدًا) إِلَى (إِحْدَى) عَلَى وَزْنِ (فَعْلَى) وَالْحَقْتُ (عَشْرَ) التَّاءَ مَعَ إِسْكَانِ الشَّيْنِ عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ. وَدَلُّ عَلَى ذَلِكَ إِتْيَانُهُ بِلُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ، وَهُوَ كَسْرُ الشَّيْنِ، بِقَوْلِهِ : (وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَةً) أَيْ أَنَّ بَنِي تَمِيمٍ يَجْعَلُونَ عَلَى الشَّيْنِ كَسْرَةً.

فَإِذَنْ أَهْلُ الْحِجَازِ عَلَى السَّكُونِ الْمُتَقَدِّمِ، فَتَقُولُ عَلَى لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ : إِحْدَى عَشْرَةَ، وَاثْنَتَا عَشْرَةَ، وَثَلَاثَ عَشْرَةَ، بِإِسْكَانِ الشَّيْنِ، وَتَكْسِرُهَا فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ فَتَقُولُ : إِحْدَى عَشْرَةَ، وَاثْنَتَا عَشْرَةَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَهَذَا كُلُّهُ فِي الثَّانِيَةِ لَا فِي التَّذْكِيرِ، لِأَنَّهُ قَدْ قَامَ الْكَلَامُ فِي التَّذْكِيرِ أَنَّهُ مَفْتُوحُ الشَّيْنِ بِلا تَاءٍ، وَهَكَذَا مُطْلَقًا، وَلَمْ يَقِيْدْهُ بِلُغَةِ دُونَ لُغَةٍ، فَدَلُّ أَنَّهُ لَا يُقَالُ فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ : أَحَدَ عَشْرٍ، أَصْلًا، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي (عَشْرَةٍ) إِذَا عَدَدْتَ الْمُؤَنَّثَ، وَذَلِكَ أَنَّ أَهْلَ الْحِجَازِ يَقْرَعُونَ : {فَأَنْفَجَرْتُ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا} ^(١) / بِالْإِسْكَانِ. وَبَنُو تَمِيمٍ يَكْسِرُونَ، قَرَأَ طَلْحَةُ بْنُ مَصْرُوفٍ ٩٤ وَمَجَاهِدٌ وَعِيسَى بْنُ عُمَرَ فِي جَمَاعَةٍ ^(٢) (اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا) وَكَذَلِكَ رَوَى هَارُونُ وَعَبْدُ الْوَارِثِ وَالْخَفَّافُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ هُنَا، وَفِي

(١) سورة البقرة : ٦٠.

(٢) هم يحيى بن وثاب وابن أبي ليلى ويزيد، كما في البحر المحيط ١/٢٢٩.

«الأعراف»^(١) قال ابن جنى : لغة أهل الحجاز فى غير العدد نظير [عَشْرَة] عَشْرَة، يَكْسِرُونَ الثانى، فيقولون : نَبَقْ وَفَخِذْ، وينوتميم يُسَكِّنُونَ فيقولون : نَبِيقْ، وَفَخِذْ. قال : فلما رُكِبَ الاسمان، يَعْنَى العدد، استحال الوضع، فقال بنو تميم : إِحْدَى عَشْرَة، وَثْنَتَا عَشْرَة إِلَى تِسْعَ عَشْرَة بكسر الشين، وقال أهل الحجاز : عَشْرَة، بسكونها^(٢)، ثم بَيَّنَّ أَنَّ ذلك من جملة الانحرافات التى أَحَقَّت العدد، ومن نَقَضَ العادة الذى كَثُرَ فيه. وَأَتَى بنظائر لذلك^(٣).

وقوله : «وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرُهُ» لايشعر بالتزام الكسرة ولابد، بل يدل على أن كسرة الشين من لغتهم. ويبقى بعد ذلك النظر فى كونهم يلتزمون ذلك أولاً، لم يدل عليه. وحسن ما فعل، فإن لتميم لغة أخرى فى هذا يشركهم فيها قيعس فيما نقل، وهى فتح الشين، فيقولون إِحْدَى عَشْرَة وَثْنَتَا عَشْرَة، وهى قراءة مروية عن الأعمش، وعن طلحة بن مصرف^(٤). والأشهر عن تميم الكسر، فلذلك لم ينقل الناظم غيره.

ثم قال :

وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِخْدَى

مَامَعُهُمَا فَعَلَتْ فَا فَعَلْ قَصْدًا

(١) الآية ١٦٠، وانظر : البحر المحيط ٤/٤٠٦.

(٢) عبارة ابن جنى فى المحتسب (٨٥/١) «وذلك أن لغة الحجاز فى غير العدد نظير عَشْرَة : عَشْرَة، وأهل الحجاز يكسرون الثانى، وينو تميم بسكونه، فيقول الحجازيون : نَبِيقْ، وَفَخِذْ، وينو تميم تقول : نَبِيقْ، وَفَخِذْ، فلما ركب الأسمان استحال الوضع، فقال بنو تميم : إِحْدَى عَشْرَة، وَثْنَتَا عَشْرَة، إلى تسع عَشْرَة، بكسر الشين، وقال أهل الحجاز : عَشْرَة، بسكونها»

(٣) المحتسب ٨٥/١، ٨٦، ٢٦١.

(٤) انظر : المحتسب ٨٥/١، والبحر المحيط ١/٢٢٩.

«مَعَ» الأولى متعلّقة بـ «افْعَلْ» و «ما» موصولة فى موضع نصب على المفعولية بـ (افْعَلْ) و «مَعَهَا» متعلق بـ «فَعَلْتَ» وهى صلة «ما» والعائد محذوف تقديره : مامعهما فعلته وتقدير الكلام : افْعَلْ مع غير أحدٍ وإحدى، وهو ثلاثة، وأربعة، ومابعدا إلى تِسْعَةٍ، فَإِنَّكَ تفعل به مع (عَشْرٍ) مثَلٌ ما فعلتَ بهما معه.

والذى فَعَلَ مع أحدٍ وإحدى أمور :

أحدها : أنه أَتَى بِأَحَدٍ مع عَشْرٍ من غير تاء فى (عَشْرٍ) دالاً على عدِّ ما أحاده مذكّرة، فكذلك تَأْتَى به مع غير أحدٍ، نحو : ثلاثة عَشْرٍ، وأربعة عَشْرٍ، وخمسة عَشْرٍ.

وقد مرَّ فى الكلام المتقدم حكمُ ثلاثة وأربعة ومابعدا إلى الستّة، من أن التاء تلحقها فى عدِّ المذكر، فكذلك تفعل ها هنا / أيضا ٩٥ كما مثَّل.

وأما (إحدى) فإنه أَتَى به مع (عَشْرَةٍ) بتاء فى (عَشْرَةٍ) دالاً على ما أحاده مؤنثة، فكذلك يكون الحكم هنا .

وتقدم أن (ثلاثة) وما بعدها تُجَرَّد من التاء مع المؤنث، فكذلك تفعل هنا، فتقول : ثلاث عَشْرَةٍ، وأربع عَشْرَةٍ، وخمس عَشْرَةٍ، إلى تسع عَشْرَةٍ. وقد تحصل من هذا أن (عَشْرَةٍ) فى هذا الفصل خالفت حكمها فى الفصل الثانى قبل، إذ كانت قبلُ تلحقها التاء مع المذكر، وتُجَرَّد مع المؤنث، وصار الحكم على العكس. وماعدا (العَشْرَةِ) باقى على حكمه الأول، كما سيَنبَغ عليه.

وإنما خالفوا الحكم فيها، وكان الأصل أن يقال فى المذكر ثلاثة

عَشْرَةً، كراهيةً لاجتماع علامَتَي تَأْنِيثٍ، لأنهما بلفظ واحد، فإن مدلول تاء (ثلاثة) و (عَشْرَةً) تذكيرُ المعدود، فاتَّحَدَا لفظاً ومَعْنًى، فَكُرِهَ اجتماعُهما في شيئين، هما كالشيء الواحد.

وهذا بخلاف (إِحْدَى عَشْرَةً) فَإِنَّ علامَتَيْهِ قد اختلفتا مَعْنًى، لأن مدلول تاء (عَشْرَةً) التذكير، ومدلول أَلِف (إِحْدَى) التأنيث، واختلفتا لفظاً، لأن هذه أَلِفٌ، وهذه تاء، ولذلك اجتمعت العلامتان بوجهٍ مَّا في نحو : حَمَرَاوَاتٍ، ولم تجتمع التَّاءُ ان في : طَلْحَاتٍ ونحوه، فلم يكن اجتماع العلامتين في (إِحْدَى عَشْرَةً) كاجتماع (ثلاثة عَشْرَةً) لوقيل، فَرَفَضُوهُ لذلك.

وخالفوا الحَكَمَ في المؤنث أيضاً، وكان الأصل أن يقولوا : ثلاثَ عَشْرَ، كما خالفوه في المذكر، ولأن ثلاثاً وَعَشْرُ بِنَاءٍ أَنَّ مختصَّانَ بالمؤنث، فَكُرِهَوا أن يتركوهما كذلك لأنهما كالعلامتين.

وَلَمَّا كان (النِّيف) مقدِّماً على (العَقْد) تَرَكُوهُ مع التذكير بالعلامة على أصله، ومع التأنيث بلا علامةٍ على أصله أيضاً، تقديماً للدلالة على المقصود.

الأمر الثاني : التركيبُ، فلما رَكَّبُوا في (أحدَ عشرَ) و (إحدى عَشْرَةً) وَيَنَوُّهُ على الفتح، فكذلك في (ثلاثةَ عشرَ) و (ثلاثَ عَشْرَةً) وأخواتهما، وما ذكُرَ من علة البناء جارٍ هنا، لافرق بينهما، فتقول : ثلاثةَ عشرَ، وأربعةَ عشرَ، وكذلك : ثلاثَ عَشْرَةَ، وأربعَ عَشْرَةَ، إلى سائر الأخوات.

الأمر الثالث : جَرَيَانُ اللَّغَتَيْنِ في (عَشْرَ) عند عَدِّ المؤنث، فتقول : ثلاثَ عَشْرَةَ امرأةً، بالاسكان على مذهب أهل الحجاز، وثلاثَ عَشْرَةَ امرأةً، بالكسر على مذهب بني تميم ، ويجوز الفتحُ أيضاً على مذهبهم ومذهب قَيْسٍ على ما

تَقْدُمُ. وكذلك في أربع عَشْرَةَ/، وخمَسَ عَشْرَةَ، وما بعده إلى تِسْعَ عَشْرَةَ. ٩٦
و (قَصْدًا) في كلامه مصدرُ في موضع الحال، وهو من الْقَصْدِ
الذي هو بين الإسراف والإقتار، وهو العَدْلُ. ومنه قوله تعالى : {وَأَقْصِدْ
فِي مَشْيِكَ} ^(١) أى ليَكُنْ عَدْلًا بين السرعة والإبطاء، وأنشد سيبويه ^(٢) :
على الحَكَمِ المَأْتَى يَوْمًا إِذَا قَضَى

قَضِيَّتَهُ أَنْ لَا يَجُورَ وَيَقْصِدُ

لَمَّا قَدَّمَ أَنْ لَفْظَ (العَشْرَةَ) مخالف لما تقدم له فيه قبل ذلك، خافَ أَنْ
يُتَوَهَّمُ أَنْ الحكم في غيره كذلك أيضًا، يخالف ماتقدم، فاستدركَ هنا
التنبيهَ على ذلك، وَأَنْ الحكم الأول باقٍ، من تَجْرِيدِهَا مع عَدِّ المؤنثِ،
وإلحاقها التاء مع عَدِّ المذكر، فتقول : ثلاثة عشر رجلًا، وثلاث عَشْرَ
امرأةً، ونحو ذلك إلى التسعة والتسع، وقد تقدم وَجْهُ ذلك وعِلَّتُهُ. فكأنه
يقول : الثلاثة والتسعة وما بينهما من أخواتهما حكمهما في التركيب كما
تقدم قبل التركيب، فكما تقول : ثلاثة رجالٍ، وثلاثُ بناتٍ، كذلك تقول :
ثلاثة عشر رجلًا، وثلاثَ عشرة بنتًا، وهذا كُلُّهُ إنما هو في ما عدا : اثْنَيْ
عَشَرَ، واثْنَتَيْ عَشْرَةَ، لأن لهما حكمًا آخر، ولذلك قال : «ولثلاثة وتسعة
وما بينهما» إلى آخر. ولم يقل : ولأثْنَيْنِ و تسعة وما بينهما. فَلَمَّا خَرَجَا عن
ذلك الحكم أَخَذَ يذكرهما فقال :

(١) سورة لقمان : ١٩.

(٢) الكتاب ٥٦/٣، والمحتمس ١٤٩/١، ٢١/٢، وابن يعيش ٣٨٧/٣٩، والخزانة ٥٥٥/٨، والمغنى
٣٥٩، واللسان (قصد)

والبيت من قصيدة لأبي اللحام التغلبي، أو عبد الرحمن بن أم الحكم. ومعناه : واجبٌ على كل
حكم بين الناس يُؤْتَى لفصل الخصومات أَنْ لايجور في حكمه إِذَا قَضَى قضيته، وحكم حكمه،
وعاليه أَنْ يقصد ويعدل في قضاياه.

وَأَوَّلِ عَشْرَةِ اثْنَتَيْ وَعَشْرًا
 اِثْنَى إِذَا اِثْنَى تَشَا أَوْ ذَكَرًا
 وَأَلْيَا لِغَيْرِ الرُّفْعِ وَارْفَعْ بِالْأَلِفِ
 وَالْفَتْحِ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أَلِفٌ

يعنى أنك تؤلى لفظ (عَشْرَة) بالتاء بإسكان الشين أو كسرهما، لفظُ (اِثْنَتَيْنِ) هكذا بلا نون، أى تجعل (عَشْرَة) تلى (اِثْنَتَيْنِ) وهكذا لفظ (عَشْرَ) بفتح الشين من غير تاء، تجعله يلى (اِثْنَى) فتقول فى الأول : اِثْنَتَيْنِ عَشْرَة، وفى الثانى : اِثْنَى عَشْرَ، وذلك إذا أردت أن تعدَّ الإناث، أو أردت أن تعدَّ الذكور.

وقوله : «إِذَا اِثْنَى تَشَا» راجع إلى قوله : «وَأَوَّلِ عَشْرَة اِثْنَى» .

وقوله : «أَوْ ذَكَرًا» راجع إلى قوله : «وَعَشْرًا اِثْنَى» فكأنه قال : أَوَّلِ عَشْرَة اِثْنَتَيْنِ إِذَا اِثْنَى تَشَا، وَأَوَّلِ عَشْرَ / اِثْنَى إِذَا ذَكَرًا تَشَا، فردَّ الأول ٩٧ إلى الأول، والثانى إلى الثانى، من باب «الْأَلِفُ وَالنُّشْرُ»^(١). ومنه قوله تعالى : {وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ} ^(٢).

(١) اللف والنشر ضرب من ضرب «البديع» وهو أنت تذكر شيئين أو أشياء، ثم تذكر أشياء على عدد ما ذكرت، كل واحد يرجع إلى واحد من المتقدم، وتقوض إلى عقل السامع رد كل واحد إلى ما يليق به، لا أنك تنص عليه. ويسمى أيضاً «الجمع والتفريق» ثم إن النشر أو التفصيل يأتى على ثلاثة أقسام : أن يكون على ترتيب اللف، كما لآية الكريمة. وقد يكون على ترتيب معكوسا، كقوله تعالى : {يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ} [الآية وقد يكون على غير ترتيبه، لا طردا ولا عكسا، ويسمى «المشوش».

(٢) سورة القصص : ٧٣.

والحاصل أنك تقول في المؤنث : رأيتُ اثنتي عشرة امرأة، و [تقول في المذكر] ^(١) اثنى عشر رجلاً. وتعيينه بألف الوصل لايدفع (اثنى) بلا ألف، فإنهما مترادٍ فان، فتقول : اثنتا عشرة، كما تقول : اثنى عشرة.

فإن قلت : إن قوله : «إِذَا أَثْنَى تَشَاءَ أَوْ ذَكَرًا» عبارة مُشْكِلَةٌ، وإن كان المعنى مفهوما، إذ الأولى أن لو قال: إِذَا إِنَاثًا تَشَاءَ أَوْ ذُكُورًا، أى قصدت بالعدد الذكور أو الإناث، وليس المقصود الإفراد فى هذا لأنه يعدُّ. وأيضاً فقله : «إِذَا أَثْنَى تَشَاءَ» إنما تحصيل العبارة : إِذَا عُدُّ أَثْنَى تَشَاءَ. وأما أن يُريد نفس الأثنى فلا.

فالجواب أن قوله : «إِذَا أَثْنَى تَشَاءَ أَوْ ذَكَرًا» ليس المقصود منه الإناث أو الذكور فى قَصْدِ الناظم، بل قَصْدُهُ حكاية التمييز، كأنه قال : إذا أردت اثنى عشرة أثنى، أو اثنى عشر ذكراً، فنَصَبُ (أثنى) و (ذَكَرًا) على حكاية التمييز، أى إذا أردت التفسير بهذين اللفظين، وصار (أثنى) و (ذَكَرًا) عبارة عن جنس التمييز الذى يَنْصَبُ بعدهما. وهذا ظاهر، والله أعلم.

ثم قال : «وَأَلْيَا لَغَيْرِ الرَّفْعِ وَارْفَعْ بِالْأَلْفِ» يعنى أن هذين اللفظين وهما (أثنى وأثنى) معربان، لامبنيان، كما بُنيت سائر ألفاظ هذا النوع، وهما فى إعرابهما كالمثنى، يُرْفَعَانِ بِالْأَلْفِ، وينصبان ويخفضان بالياء، فتقول : هؤلاء اثنتا عشر رجلاً، واثنتا عشرة امرأة، قال تعالى : {فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا} ^(٢) وفى النصب : رأيتُ اثنى عشرَ، واثنتي عشرة، وكذلك الخفض. وقال : {وَقَطَعْنَاهُمْ اِثْنَتَى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا} ^(٣) وقد تقدم التنبيه على إعرابهما فى

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من عندى تستقيم بها العبارة.

(٢) سورة البقرة : ٦٠.

(٣) سورة الأعراف : ١٦٠.

باب «المعرب والمبنى» فى قوله : «اثنانِ واثنانِ كائنينِ وابنتينِ يجریانِ» .
فقد يقول القائل : هذا تكرر لأیحتاج إلیه، إذ كان الأولى به أن
یقتصر على الموضع الأول، فیتترك ذكر ذلك هاهنا .

فیقال فى الجواب عن هذا : إن ما ذكر هنا لابد منه، ولولم يذكره
لأخل، وذلك أنه قدّم أن هذا النوع ممّا وقع مرکباً / والمركبُ مبْنى، بلا ٩٨
بد، فلو لا ذکر التنبیه على إعراب هذين اللفظین لشملهما ظاهر القاعدة،
فكان یوهم أنهما مبْنیان مع بعدهما، فنَبّه على الإعراب فیهما، وأنهما
باقیان على ماكانا علیه. ومن هنا زلّهما فى الذکر وحدهما عن سائر
الألفاظ، من (أحدَ عشرَ) و (ثلاثةَ عشرَ) وأخواتهما .

فإن قلت : فلم أعربَ والموجبُ لبنائهما قائم، فإن القصدُ منهما ومن
غيرهما من أخواتهما واحد، وأخواتهما مبْنیات، فكان الأولى إلحاقهما
بهما؟

فالجواب : أن أخواتهما إنما بُنیت لوقوع مابعدهما منها^(١)، موقعَ
تاء التانیث كسائر مابنى للتركيب، ولذلك بُنى الصدرُ على الفتح، بخلاف
(اثنَتى، واثنى) فإن الثانى فیهما إنما وقعَ منهما موقعَ نون الاثنین، وما
قبلَ ذلك محلُّ إعرابِ لابناء، فصار إلى كمضاف إلیه، فلم یبطلُ الإعراب .
والدلیل على هذا القصدُ فیهما أن العربَ تصنیفُ إلى (عشرَ) فى
قولك : أحدَ عشرَ، وثلاثةَ عشرَ، ونحوه، فتقول : هذه أحدُ عشرَ، وثلاثةُ
عشرَ، ولا تُصیفُ إلى (عشرَ) فى قولك : اثنى عشرَ، واثنَتى عشرَ، فلا
تقول : هذه اثنا عشرَ، ولا اثنَتا عشرَ، كما لا یقال : اثنانك،

(١) فى جمیع النسخ «لوقوعها بعدها منها» وأراه تحريفاً، وأن ما أثبتّه هو الصحیح. والله أعلم.

ولا غلاماً نك، ولا نحو ذلك، فدلّ على ما قاله النحويون في هذين اللفظين.

ثم قال : «والفَتْحُ في جُزْأَي سِوَاهُمَا أَلِفٌ» يعني أن ماعدا هذين اللفظين المتقدمين أَلِفٌ في جُزْأَيهِ فَتَحُ آخرهما، فهو المستعمل فيهما. والجزءان هما جُزْءُ المركب، صدره وعجزه فأحد عشر جزأين مبيينان على الفتح، وكذلك ثلاثة عشر، وأربعة عشر، وأخواتها إلى تسعة عشر، من المذكور، وتسع عشرة من المؤنث.

وقد نبّه بهذا الكلام على فوائد :

إحداها : أن اللفظين معاً مبنيان، إذ كلن لفظ الفتح إنما تُطلقه غالباً على حركة البناء، كالضم والكسر، أما بناء الصدر فقد تقدم بيانه، وأما بناء العَجْز فقالوا : إنه بُنِيَ لتضمُّنُه معنى الحرف العاطف، لأن الأصل فيها : أحد وعشرة، وثلاثة وعشرة، وهكذا إلى آخرها، مثل : أحد وعشرون، وثلاثة وعشرون، ونحوها، لكنهم ضَمَّنُوا العَجْزُ معنى ذلك الحرف، فبنَوْه لذلك، والأقلو لم يكن مبنيًا لجرى بوجوه الإعراب، غير منصرف/ كمعدي يكرّب، ورأهمز، وبابه. وقد قالوا في عَجْز (الثنتي عشر) ٩٩ و(الثنتي عشرة) : إنه مبنيٌ لوقوعه موقع النون، والأولى طُرْدُ الحُكم في كون البناء لتضمُّن معنى الواو العاطفة.

فإن قلت : تنبيهه على بناء الصدر تَكَرُّار، لأنه قد تقدّم له ذكر ذلك في قوله : «وأحد أذكر وصلته بعشر مركباً» فنّبّه على موجب البناء، وهو التركيب، فما له كرّر هذا وليس من عادته ذلك؟

فالجواب : أن ذكر البناء هنا مفهومٌ من ذكر الفتح، والقصد ذكر بناء العَجْز، وجاء معه التنبيه على بناء الصدر بالعرض لبالقصد، وإنما

ذَكَرَ بِالْقَصْدِ ماصِرْحُ بِهِ، وهو البناء على الفتح. وأما البناء فلازمُ له، فما تقدّم ذكره ليجعل مقصوداً له، وما لم يذكره ينبغى أن يجعل مقصوداً.

والفائدة الثانية: التنبيه على الحركة المبنى عليها، وهى الفتح، وهو نصّه، فأما الصدرُ فإنما بُنى على الفتح، لأن العجز منه واقعٌ موقعٌ تاء التانيث، وما قبلُ تاءِ التانيث مفتوح، فكذلك ما أشبهه، وقد تقدم التنبيه على أوجه الشبه بين المركّب والمؤنث بالتاء فى باب «مالا يتصرف».

وأما بناء العجز على الفتح فلقد قصد التخفيف، لخفة الفتحه دون أختها.

والفائدة الثالثة : التنبيه على أن المالكوف والمعتاد فيها إنما هو الفتح، فما جاء على خلاف ذلك فليس بمعتاد، فهو إذن قليل.

والقليل الذى جاء على خلاف المعتاد له موضعان :

أحدهما: إذا أُضيفت، فإن من العرب من يعربها فى آخر العجز فيقول : هؤلاء خَمْسَةُ عَشْرَكَ، ورأيتُ خَمْسَةَ عَشْرَكَ، ومررتُ بخَمْسَةَ عَشْرَكَ، يجعلها كجَعْلِكَ قال سيبويه : وهى لغة رديئة^(١). والذى عول عليه فى ذلك بقاء البناء على الفتح، وهو الذى أُلِفَ فى كلام العرب كما قال الناظم، فيقال : هؤلاء خَمْسَةُ عَشْرَكَ شَبَّهَ سيبويه بـ (اضربُ أيُّهم أفضلُ)^(٢) فى عدم تأثيرها بالعامل.

والثانى : (تَمَانِي عَشْرَةَ) فى عدِّ المؤنث، فإنه كلامه يُعطى أن الفتح هو المالكوف فيه وكذلك الحكم، فإن أشهر اللغات فيه : هذه تَمَانِي عَشْرَةَ. قال السيرافى : وهو الاختيار عند النحويين كأخواتها.

(١) الكتاب ٢٩٩/٣.

(٢) المرجع السابق ٢٩٩/٣.

ومنهم من يقول : ثَمَانِي عَشْرَةَ، شُبّه بِمَعْدٍ يَكْرِبُ، وَأَيَادِي سَبَا،
وَقَالِي قَلَا، نحو.

ومنهم من يَحذف الياء وَيُبقي الكسرة، فيقول: ثَمَانٍ عَشْرَةَ. ١٠٠
ومنهم من يَقْلِب الكسرة فَتَحَةً، فيقول: ثَمَانَ عَشْرَةَ. ومنه قول
الأعشى^(١):

وَلَقَدْ شَرِيتُ ثَمَانِيًّا وَثَمَانِيًّا

وَتَمَانَ عَشْرَةَ وَاثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعًا

ومِمَّا جَاءَ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ مِنْ غَيْرِ الْمَالُوفِ إِضَافَةُ الصَّدْرِ إِلَى
الْعَجْزِ، أَنَشَدَ الْكُوفِيُّونَ عَلَيْهِ قَوْلَ الشَّاعِرِ^(٢):

كُلُّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْـقُوتِهِ

بَنَتْ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ

عُومِلَ مَعَامِلَةً (مَعْدٍ يَكْرِبُ) فِيمَنْ يُضَيِّفُ، وَلَكِنَّهُ شَازَ جَدًّا، قَالَ
السِّيْرَافِيُّ فِي الْبَيْتِ : لَمْ يَعْرِفْهُ الْبَصْرِيُّونَ .

وَالْفَائِدَةُ الرَّابِعَةُ : أَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ الْفَتْحَ هُوَ الْمَالُوفُ وَالْمَعْتَادُ عِنْدَ
الْعَرَبِ أَشْعَرَ ذَلِكَ بَأَنَّهُ الْقِيَاسُ، وَأَنْ غَيْرَهُ مِمَّا لَيْسَ بِمَعْتَادٍ وَلَا مَعْرُوفٍ
لَيْسَ بِقِيَاسٍ، وَدَلٌّ عَلَى أَنَّ مَذْهَبِي الْأَخْفَشِ وَالْفَرَاءَ لَيْسَا بِمَرْضِيَيْنِ عِنْدَهُ.

(١) المقرب ٦٧، والأشعموني ٧٢/٤، واللسان (ثن).

(٢) معاني القرآن للفراء ٣٤/٢، ٢٤٢، والإنصاف ٣٠٩، والخزانة ٤٠٢/٦، والعيني ٤٨٨/٤،
والتصريح ٢٧٥/٢، والهمع ٣٠٩/٥، والدرر ٢٠٥/٢، والأشعموني ٧٢/٤، والحيوان ٤٦٣/٦،
والمخصص ٩٢/١٤، ١٠٢/١٧.

والرجز نلقيع بن طارق، كما في الحيوان. والعناء : التعب و النصب. والحجة - بالكسر - السنة.

أما الأخفش فإنه أجاز أن تُعرب هذه المركبات في أواخرها إذا أُضيفت، قياساً على ما حكاه سيبويه من اللغة الرديئة^(١)، فهو عنده قياس، فيقول : هؤلاء خمسة عشر، وثلاثة عشر، ومررت بخمسة عشر، ونحو ذلك. ونقل سيبويه يعطى أنها لغة غير مرتضاه^(٢)، فلا ينبغي القياس عليها.

وأما الفراء فإنه أجاز إعراب هذه المركبات إعراباً : عبد الله، وامرئ القيس، سواء أُضيفت أم لم تُضَف، فيقول : هؤلاء خمسة عشر، وخمس عشرة، قياساً على ما أمشد من قوله^(٣) :

* بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ *

قال الفراء : وإذا أضفت الخمسة عشر إلى نفسك رفعت الخمسة، فتقول : ما فعلت خمسة عشرى؟ ورأيت خمسة عشرى، فإنما أعربت الخمسة لإضافتك العشر، فلما أُضيفت العشر [إلى الياء منك]^(٤)، لم يستقم للخمسة إن تُضاف^(٥) وبينهما عشر، فأضيفت عشر لتصير اسماً، كما صار ما بعدها بالإضافة اسماً^(٦). قال الفراء : سمعتها من أبي فُقَيس وأبي الهيثم العُقَيْلي^(٦).

وهذا من القليل الذي يُنقل ولا يُعتدُّ بمثله، ولا يبنى عليه.

وهاتان الفائدتان الأخيرتان قد نبّه الناظم عليهما تصريحاً إثر هذا

بقوله :

(١) الكتاب ٢٩٩/٣.

(٢) سبق الاستشهاد به، وهو لنفيع بن طارق، وقيله :

* كَلَّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهِ *

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من معاني القرآن ٣٣/٢.

(٤) في معاني القرآن «أن تُضاف إليها».

(٥) معاني القرآن ٣٣/٢.

(٦) نفسه ٣٣/٢.

وإن أضيفَ عددُ مُركَّبٍ

يَبْقَى الْبِنَاءُ وَعَجْزٌ قَدْ يَغْرِبُ

لأنهما مأخوذتان هنا بالمفهوم، والتصريحُ بهما أحسن.

ثم بيّن تمييزَ (العِشْرِينَ) وأخواتها/ و (أَحَدَ عَشَرَ) وأخواتها فقال ١٠١

وَمَيِّزِ الْعِشْرَيْنِ لَا تَسْعِينَا

بِوَاحِدٍ كَأَرْبَعِينَ حِينَا

يعنى أن (العِشْرَيْنِ) وأخواتها، وهى (الثَلَاثُونَ) و (الرَّابِعُونَ) و (الخَمْسُونَ) وما بعدها إلى (التَّسْعِينَ) تُمَيِّزُ بمفرد منصوب.

أما كونه مفرداً فهو قوله : «بِوَاحِدٍ» فلا يفسرُ بجمع، فلا يقال :
عِشْرُونَ دِرَاهِمَ، ولا ثَلَاثُونَ أَثْوَابًا، لأنَّ المطلوبَ تمييزُ جنسِ المعدود،
والمفردُ يَكْفَى من ذلك.

والجمعُ هو الأصلُ ، إذ كان الأصلُ أن يقال : عِشْرُونَ من
الدَّرَاهِمِ، لكنهم أرادوا التخفيفَ، فأتَوْا بالمفردِ عوضاً من الجمعِ، لِمَا
يُؤَدِّى من معناه.

وإن جاء ما ظاهره خلافُ ذلك فمؤولٌ، كقول علقمة بن عبدة^(١):

فَكَانَ فِيهِ مَا أَتَاكَ وَفِي

تِسْعِينَ أُسْرَى مُقَرَّنِينَ صُفْدَ

فـ « أُسْرَى » ليس بتمييز، وإنما هو صفةٌ للتَّسْعِينَ، والتمييزُ
محذوف، أي تسعين رجلاً أُسْرَى، وكذلك ما أنشد في الحماسة من قول

(١) ديوانه ، ص ١٠٣ .

ابن مَويَّة^(١) :

تَجَوَّدْتُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ
قِرَاءًا وَتَسْعِيرٍ أُمْتًا لَهَا
فـ «أُمْتًا لَهَا» بدل وليس بتمييز.

وقد أجاز السيرافي إذا أردت أن تجمع جماعات مختلفة أن تفسر
(العشرين) ونحوها بجماعة، فتكون (عشرون) كل واحد منها جماعة، ومثل ذلك
: التَّقَى الْخَيْلَانِ، فتقول على هذا : عشرون خَيْلاً، قال^(٢) :

تَبَقُّلْتُ مِنْ أَوَّلِ التَّبَقُّلِ

بَيِّنَ رِمَاحِي مَالِكٍ وَنَهَشَلِ

قال : فتقول على هذا : عشرون رِمَاحًا، تريد : عشرين قَبِيلَةً، لكل
واحدة منها رِمَاحٌ. وقال^(٣) :

(١) من مقطوعة له عدتها ستة أبيات، بديوان الحماسة، شرح المرزوقي (٦٠٤ - ١٠٨) وقبلة :

وقافية مثل حَدُّ السَّنَانِ تَبَقُّ وَيَذْهَبُ مَنْ قَالَهَا

وتجوت : اخترت جيدها. والقرى : ما يقدم للضيف من طعام وشراب، كأن القوافي لما تواردت عليه
أحسن القيام بها، ويوجد القرى لها.

(٢) ابن يعيش ١٥٣/٤، ١٥٤، ١٥٥، وشرح شواهد الشافعية ٣١٢، والخزانة ٣٩٠/٢، واللسان (بقل)

والرجز من أرجوزة طويله لأبي النجم، هي أجود أرجوزة للعرب، وانظر فيها : الأغاني ٧٤/٩،
والشعر والشعراء لابن قتيبة ٥٨٦، والطرائف الأدبية للميمن ٥٥ - ٧١، والخزانة ٣٩٠/٢
وتبقت : رعت البقل، وهو من النبات ماليس بشجر دق ولاجل، وإذا رعى لم يبق له ساق - ومالك
ونهلش : قبيلتان.

(٣) ابن يعيش ١٥٣/٤، والمقرب ٨٠، والخزانة ٥٧٩/٧، والهمع ١٣٩/١، والأغاني ٤٩/١٨.

والشعر لمعرو بن العداء الكلبي، وكان معاوية بن أبي سفيان قد استعمل ابن أخته عمرو بن عتبة
بن أبي سفيان على صدقات كلب، فاعتدى عليهم، ففي ذلك يقول الشاعر هذين البيتين. =

سَعَى عِقَالاً فَلَمْ يَتْرُكْ لَنَا سَبْداً
فَكَيْفَ لَوْ قَدْ سَعَى عَمَرُو عِقَالَيْنِ
لَأَصْبَحَ النَّاسُ أَوْيَاداً وَلَمْ يَجِدُوا
عِنْدَ التَّفَرِّقِ فِي الْهَيْجَا جِمَالَيْنِ

وكلام الناظم يدفع هذا الجواز، ودفعه ظاهر، لأن مبنى على قولهم :
خَيْلَانٍ وَجِمَالَيْنِ، ونحو ذلك، وهو قليل، فلا ينبغي أن يُبنى عليه. ومثل
هذا القياس يلزمه في المركب أيضاً، وفي (مائة) و (ألف). وسينبّه على
ذلك إثر هذا إن شاء الله.

وأما كَوْنُ المميز منصوباً فيعطيه مثاله، وهو قوله : «كَارَبَعَيْنِ حِينًا»
فـ «حِينًا» مفرد منصوب، وإلزامه النصب بما أشار إليه المثال ودليل على
أنه لا يعتبر الخفض / بالإضافة قياساً، فلا يقال : ثلاثو درهم، ولا أربعو
ثوب، كما مائة درهم، ومائتا ثوب.

وقد حكى الكسائي أن من العرب من يضيف (العشرين) وأخواته
إلى المفسر منكراً أو معرفاً، فيقول : عشرو درهم، وثلاثو ثوب، وأربعو
عبد، ولم يعول عليه الناظم في القياس، فلذلك لم يذكره.

وإنما نَصِبَ (عشرون) وأخواته تشبيهاً بـ (ضاربين زيدا) وذلك
أنهم لما أفردوه زائده تخفيفاً أيضاً بَحَذَفَ (من) وأعملوا (العشرين) في

== وسعى : من قولهم : سعى الرجل على الصدقة، إذا عمل على أخذها من أربابها. والعقال : صدقة
عام، وعقالاً وعقالين : منصوبان على الظرف، وأراد : مدة عقال، ومدة عقالين. والسبد : الشعر
والوبر. والأوياد : جمع ويد - بفتحيتين - وهي شدة العيش وسوء الحال. والهيجاء : الحرب.
والمعنى : أنه تولى علينا سنة في أخذ الزكاة، فظلمنا ونهب أموالنا، حتى لم يترك لنا شيئاً، فكيف
بنا لو أن تولى علينا سنتين؟ أو على أي حال كنا نكون؟!

(درهماً) فنصّبوه تشبيهاً بـ (ضاريين) في ثبات النون والنصب، وحذفها والخفض على الجملة، لأنك تقول : ضَارِبُونَ زَيْدًا، وضَارِبُو زَيْدٍ، وكذلك تقول : عِشْرُونَ درهماً، وتُحذف النون وتخفّض، وذلك إذا كان ما بعدها مالاً أو نحوه، نحو : عِشْرُو زَيْدٍ، كما تقول : غلمانُ زَيْدٍ، فلما كانت (عشرون) كـ (ضاريين) في هذا المعنى، وكانت تقتضى مفسراً كما يقتضى (ضاريون) معمولاً - نُصّب به لذلك.

واعلم أن الناظم لم يتعرض هنا لحال (النَيْف) مع هذه العقود. والحكم فيها أن العقود تُعطف بالواو على (النَيْف) فتقول : أَحَدٌ وَعِشْرُونَ، وَاثْنَانِ وَثَلَاثُونَ وَثَلَاثَةٌ وَأَرْبَعُونَ.

وكان حقه أن يذكر ذلك، ترك ذلك للعلم به، وعلى أنه قد ذكر لزوم الواو مع اسم الفاعل المشتق من العدد، نحو : الحَادِي والعِشْرِينَ، ونحو ذلك. وأما حكم (النَيْف) مع لحاق التاء مع المذكر، وعدم لحاقها مع المؤنث، فتشمله القاعدة الأولى.

وكذلك إطلاقه لإتيان بالعِشْرِينَ للتسعين، من غير تفريق فيها بين مذكر ومؤنث، يُشعر بأن التفريق فيها مُهمَل، فيجوز أن تعدّ بها المذكر والمؤنث، فتقول : عِشْرُونَ رَجُلًا، وَعِشْرُونَ امْرَأَةً، ونحو ذلك، كما كان ذلك في (مائة، ولف) وإنما فُرق بين المذكر والمؤنث في (العشرة) وحدها من جملة العقود، وأما (النَيْف) فهو الذي التزم ذلك فيه. ثم قال :

وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا

مَيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوَّيْنَهُمَا

يعنى أن العدد المركّب، وهو من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر) ميّزته

العرب بمفرد منصوب، كما ميّزت (عشرين) وأخواته بواحدٍ منصوب.

وقصّده أن هذا التمييز المذكور هو المعتبر في هذا النوع من العدد، لادخولٍ لغير ذلك فيه، كما كان ذلك في (عشرين) فلا يُفسّر بمفوضٍ/، ولا بجمع، فلا يقال : أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا، وَلَا أَحَدَ عَشَرَ دِرْهَمًا.

١٠٣

أما النصب فلأنّ العرب جعلت المركّب كالمنون، وعاملته، معاملته، قاله سيبويه^(١). قال السيرافي : لا يصح إلا ذلك، لأنّ لأصل خمسة وعشرة، فليس بعد الخمسة شيءٌ أُضيفت إليه، فوجب أن تكون مُنَوّنة ومحلّ العشرة محلّ الخمسة، فكانت مُنَوّنة مثلاً.

وأيضاً فلم تر شينين جعلاً اسماً واحداً، وهما مضافان أو أحدهما فوجب النصب لذلك، كذا قال السيرافي في التعليل فانظر فيه .

وأما الأفراد فلما تقدّم من أنه كافٍ لعلم المقدار.

وقوله : «فَسَوَّيْنُهُمَا» يريد : سَوَّيْنِ المركّب في هذا الحكم، وهو وجوب الأفراد والنصب، وبين (عشرين) وأخواته. ونكّت بذلك على ما ذهب إليه الزمخشريُّ في «الكشاف» في قوله تعالى : (وَقَطَعْنَاهُمْ اثْنَتَى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا)^(٢). من أن «أَسْبَاطًا» تمييز.

قال الزمخشري : فإن قلت : مُميّز ماعدًا العشرة مفرد، فما وجه مجيئه مجموعاً؟ فالجواب : أن المراد وقطعناهم اثنتى عشرة قبيلةً، وكلّ قبيلةٍ أسباطٌ لاسبط، فوضع «أَسْبَاطًا» موضع قبيلة، كما قال :

(١) الكتاب ٥٥٧/٣.

(٢) سورة الأعراف : ١٦٠.

* بَيْنَ رِمَاحِي مَالِكٍ وَنَهْشَلٍ * (١)

قال المؤلف: فمقتضى ماذهب إليه أن يقال : رأيتُ أَحَدَ عَشَرَ أُنْعَامًا، إذا أريد إحدى عَشْرَةَ جماعةً، كُلُّ واحدةٍ منها أُنْعَام. قال ولا بأس برأيه في ذلك لو سَاعَدَه استعمالُ، لكن قوله : (كُلُّ قَبِيلَةٍ أَسْبَاطُ لَاسِبِطُ) مخالف لما يقوله أهل اللغة، من أن السَّبْطُ في بنى إسرائيل بمنزلة القبيلة في العرب. قال : فعلى هذا معنى {قَطَعْنَاهُمْ اثْنَتَى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا} قَطَعْنَاهُمْ اثْنَتَى عَشْرَةَ قَبَائِلَ، فد (أَسْبَاطُ) واقعُ موقعُ (قَبَائِلَ) لا موقعُ قبيلة، فلا يصح كونه تمييزًا، وإنما هو بَدَلٌ، والتمييز محذوف، وعلى هذا المَحْمَلُ حمل الآية أيضًا غيرُ ابن مالك، كالشَّلُوبَيْنِ وابن أبي الربيع وغيرهما.

وقد جعل هذا بعضهم قياسًا، على أن يكون بَدَلًا يقوم مقام التمييز، وهذا غير مُمتنع، وإنما الممتنع أن يُنْصَبَ على التمييز كما قاله الزمخشري.

وما رآه السيرافي في (عَشْرَيْنِ) وأخواته من جواز التمييز بالجمع على التقدير المذكور جارٍ له هنا، إذ لا فرق بين أن تقول : هذه / ١٠٤ عَشْرُونَ خَيْلًا، وثَلَاثُونَ رِمَاحًا، وبين أن تقول إحدى عَشْرَةَ خَيْلًا، وثَلَاثَ عَشْرَةَ رِمَاحًا، فيكون الناظم أيضًا قد تحرر من هذا المذهب :
وإن أُضِيفَ عَدَدُ مُرْكَبُ
يَبْقَى الْبِنَا وَعَجَزُ قَدْ يُعْرَبُ

(١) الكشف ٩٨/٢، والرجز لأبي النجم، وقد سبق الاستشهاد به، وقبله:

* تَبَقَّلْتُ مِنْ أَوَّلِ التَّبَقُّلِ *

يعنى أن العدد المركَّب إذا أضيف فإن البناء يبقى على ما كان عليه قبل الإضافة. وهذا الكلام مؤذَنٌ أولاً بجواز الإضافة إلى العدد المركَّب، فتقول : هذه أَحَدُ عَشَرَ، وثَلَاثَةُ عَشَرَ زَيْدٍ، فيبقى على ما كان عليه من البناء على الفتح، وذلك فى الجزعين معاً، فالصَّدْرُ لتركيبه مع الثانى، وَالْجُزُ لتضمُّنه معنى الحرف، وهذا الاستعمالُ هو الأكثرُ فى كلام العرب.

وقد يُعرب العَجْزُ، يعنى قد يقع الإعراب فى آخر العَجْزِ، فتقول : هؤلاء أَحَدُ عَشَرَ، ومررتُ بأحدَ عَشَرَ زَيْدٍ، كما يُعرب المركَّب فى آخره. وقد مرَّ ذكر هذا.

ويريد أن العَجْزُ هو المعرب، وما عداه مبْنى، ولا يُؤخَذُ من هذا أن إعراب العَجْزِ يؤدَّى إلى إعراب الصَّدْرِ ضرورةً، إذ كان إعرابه لا يمكن إلا باستقلاله بنفسه، وإزالة التركيب، وذلك يستلزم أن يكون مضافاً إليه، والأول مضاف، فيصيران معاً مُعْرَبَيْنِ، كامرئِ القَيْسِ، وعبدِ اللَّهِ، ونحوه، لأننا نقول : ذلك غير لازم، ولا يستلزم إعرابُ العَجْزِ إعرابَ الصَّدْرِ. ألا ترى أن المركَّبَ تركيبَ مَزَجٍ مبْنى الصَّدْرُ، معربُ العَجْزِ، فالصَّدْرُ فى مسأله باقٍ على الحكم الذى قَدَّمَ فيه، وهو البناء، ولا يصح أن يقال : لعله نَبَّه على كِلَا السَّمَاعَيْنِ، وما حكاه سيبويه، وما حكاه الفراء، وقد ذُكر قَبْلُ^(١)، لأننا نقول : إن الناظم إنما قال : «وَعَجْزُ قَدْ يُعْرَبُ» فأفرد العَجْزَ وحده بالإعراب، ولو كان مراده ذلك لقال : وقد يُعرب المركَّب، أو ما يُعطى هذا المعنى، فإنما نَبَّه على ما حكاه سيبويه من قول بعض العرب : خمسةَ عَشَرَ. قال : وهى لغة رَدِيئةٌ^(٢).

(١) انظر : ٢٦٩ والكتاب ٢/٢٩٩، ومعانى القرآن ٢/٣٢.

(٢) الكتاب ٢/٢٩٩.

قال ابن خروف : يقول : هـى كِبَعْلَبُكُ فى الرُداءة، ولهذا قال الناظم : «وَعَجَزُ قَدْ يُعَرَّبُ» فَنَبَّهَ عَلَى قَلْبِهَا وَضَعْفِهَا.

وَصُغُ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إِلَى

عَشْرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلًا

وَاخْتِمُهُ فِى التَّائِيثِ بِالتَّاءِ وَمَتَّى

ذُكِّرَتْ فَادْكَرْ فَاعِلًا بِغَيْرَتَا

هذا الفصل يُذَكِّرُ فِيهِ اسْمَ الْفَاعِلِ الْمَشْتَقُّ مِنْ أَسْمَاءِ الْعَدَدِ، وَيُقَرَّرُ/ ١٠٥

الحكم الذى له فى قوانين النحو. وله فى هذا الباب ثلاثة مواضع:

أحدها : الأحادُ من اثنين إلى عشرة. والثانى : من أحد عشر إلى

تسعة عشر والثالث : من عشرين إلى تسعين.

وأحكامه مختلفة باختلاف هذه المواضع، فذكر كل فصلٍ على حَدِّته،
وابتدأ بذكره مع الأحاد، لَكِنَّهُ قَدَّمَ مَقْدَمَةَ نَقْلِيَّةً، تَشْمَلُ جَمِيعَ الْمَوَاضِعِ،
وهى الإخبار عن جواز صَوْغِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ، فَقَالَ : «وَصُغُ
مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ» إِلَى آخِرِهِ. يَعْنِى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَصَوِّغُنَ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ
الَّتِى هِىَ :، اِثْنَانِ، وَثَلَاثَةٌ، وَأَرْبَعَةٌ، وَخَمْسَةٌ، وَمَابَعْدَهَا إِلَى الْعَشْرَةِ اسْمًا
يُوزَنُ اسْمُ الْفَاعِلِ الْمَبْنِىُّ مِنْ فِعْلِ ثَلَاثَى، وَهُوَ (فَاعِلٌ) الْجَارِى عَلَى (فَعَلٍ)
فَتَقُولُ : ثَانٍ، وَثَالِثٌ، وَرَابِعٌ، وَخَامِسٌ، وَهَكَذَا إِلَى عَاشِرٍ، كَأَنَّكَ تُجْرِيهَا عَلَى
: ثَنِيَّتُ، وَثَلَاثَتُ، وَرَبْعَتُ، إِلَى : عَشْرَتُ، كَمَا تَقُولُ : ضَارِبُ مِنْ (ضَرَبْتُ)
وَحَامِلُ مِنْ (حَمَلْتُ) وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وإنما قال : «كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلًا» فَبَيَّنَ أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ كَالْمَبْنِىِّ مِنْ

الثلَاثَى، تَحَرُّزًا مِنْ سَبْقِ الْفَهْمِ إِلَى جَوَازِ الْبِنَاءِ عَلَى مُوَازَنَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ

من غير الثلاثي. كمَفْعِلٍ، ومُفْتَعِلٍ، ومُفْتَعِلٍ، ونحوه، فإن مثل هذا لا يجوز وهو قد قال : «كَفَاعِلٍ» فـ (فَاعِلٍ) قد يكون عبارة عن اسم الفاعل، لا عن نَفْسِ البناء.

وإنما نَبَّه على جواز الصَّوْغ هنا، لأنه على خلاف لأصل، ألا ترى أنه على أحد الوجهين يُصاغ من نفس اسم العدد لا من مَصدره، وذلك إذا كان بمعنى بعض أصله، فليس فيه رائحة من معنى الاشتقاق الذي فى نحو : ضَارِبٍ من (ضَرَبَ) فلما كان كذلك احتاج إلى الإعلام بأن ذلك سائغٌ ومنقولٌ من كلام العرب، وعليه يَنْبَنِي الكلام فى هذا الفصل.

والبناء الذى نَبَّه عليه هنا على وجهين :

أحدهما : أن يكون من اسم العدد نفسه، فتقول : ثَالِثٌ ثَلَاثَةٌ، وَرَابِعٌ أَرْبَعَةٌ، وَخَامِسٌ خَمْسَةٌ، فهذا لم يَقع بناؤه من مَصدرٍ استعمالى أصلا، إذ لا يقال : ثَلُثْتُ الثَلَاثَةَ ثَلَاثًا، وَلَرَبَعْتُ الأربعةَ رُبْعًا، وَلَاخْمَسْتُ الخمسةَ، ولا ما أشبه ذلك، فلم يكن له مصدر تُشتق منه هذه الصيغة، فثالثٌ مشتق من لفظ (الثلاثة) ورابعٌ من (أربعة) وهكذا ماعداها. وهو داخلٌ فى الاشتقاق السماعى، وهو الاشتقاق/ من أسماء الأجناس، كَتَرَبَّتْ يَدَاهُ من (التُّرْبِ) وَاسْتَحْجَرَ الطَّيْنُ، من (الحَجَرِ) وَاسْتَنْتَيْسَتْ الشَّاةُ، من (التَّيْسِ) على ما هو مبينٌ فى علم «الاشتقاق».

والوجه الثانى : أن يكون البناء من المصدر حقيقة، فتقول : ثالثُ الاثْنَيْنِ، ورابعُ ثلاثةٍ، وخامسُ أربعةٍ، ونحو ذلك، فهذا النوع لم يَقع بناؤه من اسم العدد نفسه، لأنك تقول : ثَلُثْتُ الاثْنَيْنِ، وَرَبَعْتُ الثلاثةَ، وَخَمَسْتُ الأربعةَ، ونحو ذلك. هذا وإن كان المصدر مشتقا من اسم العدد، فإن

المصدر الاستعمالي هو الأصيل في الاشتقاق، بخلاف أسماء الأجناس، كما ذكر في «كتاب الاشتقاق»^(١) وكلا القسمين هو المذكور بعد هذا.

ولما كانت ألفاظ العدد مخالفة لسائر الأسماء في لحاق علامة التانيث، فإنها تلحق إذا أريد بها المذكر، وتسقط إذا أريد بها المؤنث، على عكس الأمر في سائر الأسماء - خاف أن يتوهم أن حكم المخالفة منسحب على اسم الفاعل فيه، فنص على أن حكمه موافق لسائر الأسماء فقال : «واختمه في التانيث بالتاء» إلى آخره.

يعنى أنك تلحقه التاء إذا أردت به المؤنث، فتقول : ثالثه ثلاث ورابعة أربع^(٢)، وخامسة خمس، وكذلك في المخالف^(٣) نحو: رابعة ثلاث ، وخامسة أربع، وما أشبه ذلك.

وتسقطها إذا أردت المذكر فتقول : ثلث ثلاثة، ورابع أربعة ، وكذلك ثالث اثنين، ورابع ثلاثة ونحو ذلك .

و «بالتاء» متعلق بـ «اختمه» و «في التانيث» حال من ضمير «اختمه» البارز، أي اختمه بالتاء حال كونه في التانيث، جعل التانيث له ظرفاً مجازاً.

ثم بين مواضع القسمين المذكورين، وهما اسم الفاعل المشتق من اسم العدد، والمشتق من المصدر، والحكم فيهما، وتنزيل اللفظ على معناه، فقال :

وإن ترد بعض الذي منه بئى

تضيف إليه مثل بعض بين

(١) كتاب الاشتقاق هذا للشارح، وقد ذكره غير مرة في الكتاب.

(٢) في الأصل «ثلاثة ثلاث، وأربعة أربع» وهو تحريف، والصواب ما أثبتته من (س، ت).

(٣) في (ت) «المخالفة».

وإنْ تُرِدْ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا

فَوْقُ فَحُكْمُ جَاعِلٍ لَهُ احْكَمَا

اعلم أن مدلول اسم الفاعل في باب العدد واحدٌ من أحاده مطلقاً،
فثالثٌ، أو رابعٌ، مدلوله فردٌ من أفراد الثلاثة، أو من أفراد الأربعة، لأن
(فاعلاً) و (فاعلةً) في سائر الأبواب معناه واحدٌ وواحدةً، فكَذلك هنا،
فإِذَنْ لَا يستعمل في هذا الباب/ إلا كذلك لمَقْصِدٍ خاصٍ في الإخبار بذلك ١٠٧
الواحد، أو الإخبار عنه.

وَالْقَصْدُ بِهِ فِي الاستعمال وجهان :

أحدهما : أنْ تَقْصِدَ بِهِ قَصْدَ البعض، بمعنى أنك تريد الإخبار عن
واحد من أحاد العدد، مِنْ حَيْثُ هُوَ بعضُها خاصَّةً، وهذا معنى قوله :
«وإنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِيَ» أى إنْ تُرِدْ بَعْضَ العدد الذى بُنِيَ اسم
الفاعل من لفظه، فالحكمُ أنْ تَحْكُمَ لَهُ بِحُكْمِ البعض البَيِّن، أى الظَّاهِرِ
الموجود فى نَصِّ الكلام، فتقول : ثالثٌ ثلاثةٌ، ورابعٌ أربعةٌ، فتُضَيِّفُ
(الثلاثة) إلى (ثالثٍ) و (الأربعة) إلى (رابعٍ) كما تُضَيِّفُ لَفْظَ البعض لو
قلت : بعضٌ ثلاثةٌ، وبعضٌ أربعةٌ، لأن معناه مثل معناه.

وقد اشتمل هذا الكلام على حكمين:

أحدهما : لزومُ الإضافة فى هذا الْقَصْدِ، لأن معنى اسم الفاعل
هذا معنى البعض، فكما أن البعضَ يَلْزَمُ الإضافةً، فكذلك ما كان فى
معناه. وسببُ ذلك أنه مشتق من اسم العدد نَفْسِه، فلا إشعارَ له
بالاشتقاق الذى يُؤَدِّى معنى الفعل، وهو سببُ العمل. ومن هنا لم تَنْتَقِ
العرب بالفعل كما تقدم قَبْلُ، فلا يجوزُ إِذَنْ أنْ يقال : هذا ثالثٌ ثلاثةٌ، كما

لا يقال: هذا بعضُ ثلاثةٍ، إذ لاناصبَ له، وهذا مذهب الجمهور.

وقد أجاز الأخفش النصبَ والتنوينَ في هذا القسم، فتقول: هذا ثالثُ ثلاثةٍ ورابعُ أربعةٍ، ونحو ذلك، وكأنه قاسَ ذلك على قول العرب: ثَنَيْتُ الرجلَيْنِ، إذا كنتَ الثَّانِيَ منهما، فهأ هنا يصح أن يقال: هذا ثانِ اثْنَيْنِ، وهو بمعنى: أحدُ اثْنَيْنِ أو بعضُ اثْنَيْنِ، فكذلك ينبغي على هذا أن يقال: هذا ثالثُ ثلاثةٍ، بمعنى واحدٍ من ثلاثةٍ، وكذلك رابعُ أربعةٍ، وخامسُ خمسةٍ، ونحو ذلك.

وردَّه المؤلف بأن مُوَازِنَ (فَاعِلٍ) المشارِ إليه إذا أُريدَ به معنى (بَعْضٍ) لافِعِلٍ له، فإنَّ العرب لاتقول: ثَلَّثْتُ الثَّلَاثَةَ، ولا رِيَعْتُ الأربعةَ، وجاز ذلك في (ثَانِيِ اثْنَيْنِ) لأنَّ له فعلاً يجرى مَجْرَى القسم الثَّانِي الجارِى مَجْرَى اسمِ الفاعل.

والحكم الثَّانِي: أن يكون الإضافة إلى المُتَّفَقِ لا إلى المُخْتَلِفِ، فتقول: ثالثُ ثلاثةٍ، ورابعُ أربعةٍ، لأنَّ المعنى أحدُ ثلاثةٍ، أو بعضُ ثلاثةٍ، ولا يصح أن تقول في هذا الفصل: ثالثُ/ اثْنَيْنِ، ولارابعُ ثلاثةٍ، ونحو ١٠٨ ذلك، لأنَّ قَصْدَ البَعْضِ هنا يُفسد المعنى، إذ كان المعنى: بعضُ اثْنَيْنِ وهو ثالثُ، أو بعضُ ثلاثةٍ وهو رابعُ، وهذا فاسدٌ وهذا الحكم لم يَنْصُ عليه الناظم نصاً، ولكن تَرْكَهُ لتضمُّنِ الاشتراط المعنوي إياه، وهو كونه بمعنى (بَعْضٍ).

والقصدُ الثَّانِي من القَصْدَيْنِ في (فَاعِلٍ) من أسماء العدد: أن تُريدَ به معنى جَعَلَ الأقلُ من العدد مثلاً ما فوقه، فإذا كان (ثلاثةً) أردتَ أن تجعله (أربعةً) أو (خمسةً) أردتَ أن تجعله (سِتَّةً) فاسمُ الفاعل هنا

تَحْكَمُ لَهُ بِحَكْمِ «جَاعِلٍ» اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ (جَعَلَ) وَذَلِكَ قَوْلُهُ : «وَأِنْ تُرِدْ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا فَوْقَ» إِلَى آخِرِهِ.

يُرِيدُ أَنَّكَ تَحْكَمُ لَهُ بِحَكْمِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، فَتَقُولُ : هَذَا ثَالِثُ اثْنَيْنِ، بِالإِضَافَةِ، كَمَا تَقُولُ : هَذَا جَاعِلُ الْاِثْنَيْنِ ثَلَاثَةً، وَكَذَلِكَ تَقُولُ : هَذَا ثَالِثُ اِثْنَيْنِ، كَمَا تَقُولُ : هَذَا جَاعِلُ الْاِثْنَيْنِ ثَلَاثَةً .

وَيَتَضَمَّنُ هَذَا الْكَلَامُ أَيْضًا حَكْمَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : عَدَمُ لُزُومِ الإِضَافَةِ، بَلْ تَجُوزُ الإِضَافَةُ وَحَذْفُ التَّنْوِينِ، وَالنَّصَبُ مَعَ التَّنْوِينِ، كَمَا فِي اسْمِ الْفَاعِلِ، وَأَيْضًا فَيُشْتَرَطُ فِيهِ مَا يُشْتَرَطُ فِيهِ مَا يُشْتَرَطُ فِيهِ اسْمُ الْفَاعِلِ، وَيَجْرِي عَلَى مَا يَجْرِي عَلَيْهِ مِنَ الْأَحْكَامِ، فَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْمَاضِي لَمْ يَعْمَلْ، وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْحَالِ أَوْ الْإِسْتِقْبَالِ جَازَ إِعْمَالُهُ، وَلَا يَعْمَلُ إِلَّا بِشُرُوطٍ تَقْدُمُ ذِكْرَهَا فِي «اسْمِ الْفَاعِلِ» كَالْعَتِمَادِ عَلَى حَرْفِ نَفْيٍ، أَوْ اسْتِفْهَامٍ، أَوْ نِدَاءٍ، أَوْ وَقُوعِهِ خَبْرًا، أَوْ حَالًا، أَوْ صِفَةً، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا تَقْدُمُ ذِكْرَهُ، لِأَنَّ (ثَانِيًا) وَ (ثَالِثًا) هُنَا مِنْ : تَنْبِئَتْ، وَتَلَكَّتْ، كَمَا كَانَ (جَاعِلًا) مِنْ : جَعَلَتْ.

وَالثَّانِي : أَنَّهُ لَا يُضَافُ إِلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَدَدِ مُوَافِقًا، فَلَا تَقُولُ بِهَذَا الْمَعْنَى هَذَا ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ، وَإِنَّمَا تَقُولُ : هَذَا ثَالِثُ اِثْنَيْنِ، وَرَابِعُ ثَلَاثَةٍ، لِأَنَّ مَعْنَى (جَاعِلٍ) لَا يَتَصَوَّرُ إِلَّا مَعَ الْمُخَالَفَةِ، فَمِنْ (ثَالِثُ اِثْنَيْنِ) يَصِحُّ عَلَى مَعْنَى : جَاعِلُ الْاِثْنَيْنِ ثَلَاثَةً، بِخِلَافِ (ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ) فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ فِيهِ ذَلِكَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، وَكَلَامُهُ يُشْعِرُ بِهِذَيْنِ الْحَكْمَيْنِ، لِأَنَّهُ قَالَ : «وَأِنْ تُرِدْ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا فَوْقَ» فَهَذَا مُسْتَلْزَمٌ لِلْمُخَالَفَةِ. قَالَ «فَحَكْمُ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَامًا» فَهَذَا مَعْنَى إِجَازَةِ النَّصَبِ فِيهِ وَالتَّنْوِينِ.

إِلَّا أَنَّ هَذَا الْفَصْلَ فِيهِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أحدهما : أنه قال : «وَصُغْ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ» ثم بيّن أن الاستعمال / على وجهين، بمعنى (بَعْضُ) وبمعنى (جَاعِلٍ) فاقترضى هذا ١٠٩ الكلام أن يجوز صَوْرُغُ (فَاعِلٍ) بمعنى (جَاعِلٍ) من اثْنَيْنِ، ومن شرطه لأَيُضَافُ إِلَّا إِلَى الْعَدَدِ الْمَخَالِفِ، فيقال : هذا ثانٍ واحدٌ، وهذا ثانى واحدٍ، كما تقول : هذا ثالثُ اثْنَيْنِ، وهذا ثالثُ اثْنَيْنِ، لكن هذا لا يُقال .

وقد ذكر المؤلف فى «شرح التسهيل»^(١) أن العرب لم تَسْتَعمل (ثَانِيًا) بمعنى (جَاعِلٍ) وإنما جعلته بمعنى (بَعْضُ) والتزمت ذلك فيه^(٢). وأصل النقل فى منع ذلك لسيبويه^(٣).

وأيضاً فمقتضى كلامه لزومُ الإضافةِ فى اسم الفاعل الذى بمعنى (بَعْضُ) مطلقاً، وقد تقدم أنه يُستعمل ذا وجهين فى (ثانٍ) كالذى بمعنى (جَاعِلٍ) حكاها أيضاً المؤلف كما تقدم. فيجوز على ما نقل أن يقال : هذا ثانى اثْنَيْنِ بالإضافة، وثانٍ اثْنَيْنِ، بالتثوين والنصب، لأنك تقول : تُثْنِيتُ الْاِثْنَيْنِ، ولا يصح هنا أن يكون بمعنى (جَاعِلٍ) إذ لا يمكن أن يقال : جعلتُ الْاِثْنَيْنِ اِثْنَيْنِ. فإطلاقُ الناظم الكلامَ فى هذه المسألة يؤدى إلى معنى غير صحيح.

والوجه الثانى : أن قوله : «فَحَكِّمَ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمًا» يقتضى أن جواز الوجهين فى هذا الباب يُساوَى الجوازَ فى اسم الفاعل مطلقاً، وقد قالوا فى الإضافة فى هذا الباب:

(١) شرح التسهيل للناظم (نسخة الزاوية الحمزية ١٠٦/٣).

(٢) الكتاب ٥٥٩/٣.

إنها أوَّلَى، بخلاف باب «اسم الفاعل» فإن الإضافة فيه ليست بأوَّلَى من النصب. وفَرَّق بينهما بعضُ شيوخنا بأن اسم الفاعل مشتق من أصل، وهو المصدر، واسم الفاعل هنا مشتق من فَرَعَ، لأنه مشتق من مصدر اشتقَّ من اسم العدد، فحيث ضَعُفُ الاشتقاق قَوِيَتْ الإضافة، وحيث قَوِيَ الاشتقاق ضَعُفَتْ الإضافة. وإذا ثَبِتَ هذا ظَهَرَ أن إطلاق الناظم القولَ بأن حكم أَسْمِ الفاعل هنا حكمُ (جَاعِلٍ) مطلقاً فيه ما تري.

والجواب عن الأول لا يَحْضُرُنِي الآن.

وأما الثانى فإن سَلَّمَ الفرقُ بينهما فى ذلك الحكم فلا خَلَلَ فى ذلك، لجواز الوجهين على الجملة. وقد مضى له من هذا أشياء يُتْرَكُ فيه الترجيح، إذ لا مَحْذُورَ يَلْقَى فى ذلك الإطلاق.

وقوله : «مِثْلَ بَعْضِ بَيْنَ» «بَعْضُ» هنا المراد به هذا اللفظ، ولكن نَكَّرَهُ كما يُنَكَّرُ العَلَمُ إذا قلت : مررتُ بزيدٍ وزيدٍ آخرَ، لأن / الألفاظ أعلامٌ ١١٠ على أنفسها، لأنك تقول: هذا زيدٌ ثَلَاثِيَا، ولا تُجْرِي عليه النكرة صفة، فكان حقه أن يقول: مثلُ بَعْضِ البَيْنِ، أى المذكورِ فى اللفظ، لكن ذهب مذهبُ تنكيره فصَحُّ وقد مرَّ نحوُ من هذا فى «باب المعرف بالأداة».

وقوله : «فَحُكِّمَ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا» «حُكِّمَ» منصوب على المصدر المشبَّه به، أى احكم حكماً مثلَ حُكِّمِ (جَاعِلٍ) ولا يكون اسماً، لأنَّ التعديَّ إلى الاسم بالباء، فإنما يقال: احْكُمْ بِحُكْمِ كذا، ولا يُحْمَلُ على حذف الباء، لأن باب :

* تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا * (١).

(١) عجزه : * كلامكم على إذن حرام * =

شاذٌ، والكاف فى قوله : «كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلًا» اسمٌ تعدى إليه «صُنْعٌ» أى صُنْعٌ مثل فاعل، فجعل الكاف اسماً، كما قال الأعشى^(١) :

أَتَنَّتْهُ هُونٌ وَلَنْ يَنْهَى نَوَى شَطَطٍ
كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ

فالكاف فى «كالطَّعْنِ» فى موضع رفع على الفاعلية، وقال امرؤ القيس^(٢):

فإِنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِرٍ
ضَعِيفٍ وَلَمْ يَغْلِبِكَ مِثْلُ مُغْلَبٍ
وإنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِيِ اثْنَيْنِ

مُرْكَبًا فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ
أَوْ فَاعِلًا بِحَالَتَيْنِ أَضْفِ

إِلَى مُرْكَبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي
وَشَاعَ الاسْتِغْنَاءُ بِحَادِي عَشْرًا

وَنَحْوِهِ وَقَبْلَ عِشْرَيْنِ اذْكُرَا
وَيَايَهُ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ
بِحَالَتَيْنِ قَبْلَ وَأَوْ يُعْتَمَدُ

== وهو لجرير، وسبق الاستشهاد به فى «باب حروف الجر» والمراد بهذا الباب تعدية الفعل اللازم بنفسه بعد حذف حرف الجر، ونصب المجرور، وأصله: تمرن بالذيار، فحذف وأوصل.

(١) ديوانه ٤٨، والمقتضب ١٤١/٤، والخصائص ٣٦٨/٢، وابن الشجرى ٢٢٩/٢، ٢٨٦، وابن يعيش ٤٣/٨، والخزانة ٤٥٣/٩، والعينى ٣٩١/٣، والهمع ١٩٨/٤، والدرر ٢٩/٢

والشطط : الجور. والقتل : جمع قتيل، وهو ماقتله الإنسان بين أصابعه من خيط أو وسخ. يريد : أنه طعن جانف نافذ إلى الجوف، يغيب فيه الزيت والقتل.

(٢) سبق الاستشهاد به.

هذا هو الموضع الثانى من مواضع اسم الفاعل المشتق من اسم العدد [وهو العدد]^(١) من أحد عشر إلى تسعة عشر.

واعلم أنَّ الاشتقاق هنا إنما يكون بمعنى (بَعْض) لابعنى (جَاعِل) فلذلك قال : «وَأَنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِيِ اثْنَيْنِ مُرَكَّبًا» فبيِّن بقوله : «ثَانِيِ اثْنَيْنِ» أنَّ المستعمل هنا إنما هو اسم الفاعل الذى بمعنى (جَاعِل) اسمُ قاعِل حقيقةً، واسم الفاعل إنما يُبنى من الثلاثى المفرد كما تقدم. والمبنىُ منه هنا مركَّب لا مفرد، فهو أَكْثَرُ حُرُوفًا من الثلاثى، وأيضاً فلا يُبنى من المركَّب اسمٌ فى صريح كلام العرب، وما جاء من نحو قولهم : عَبَّئْسِي، وَعَبَّشْمِي^(٢)، لا يُبنى عليه، ومن هنا منعه أبو الحسن الأخفش، فإنَّه لا يُتَصَوَّرُ هنا هذا الاستعمال.

فإن قلت : احْذِفُ الجزء الثانى من الأول فاقول: هذا ثالثُ اثْنِيْ عَشَرَ، ورابعُ ثلاثةَ عَشَرَ ونحو ذلك.

فالجواب : أن ذلك لا ينبغى أيضاً/ أن يجوز، لأنه فرعُ ذلك الممتنع ١١١ ومحذوفُ منه، فيمتنع بامتناعه، اللهم إلا أنْ يُتَّسَبَّتْ من كلامهم : رَبَّعْتُ الثلاثةَ عَشَرَ، أو نحوه، فإنه يصح على هذا أن يقال : هذا رابعُ ثلاثةَ عَشَرَ.

وفى «التَّذْكَرَةِ» عن أصحاب سيبويه جوازُ ذلك، لأن (عَشَرَ) فى حُذْفٍ، فهو بمنزلة ما ليس فى الكلام، فإنما بُنِيَ (فَاعِلٌ) من (ثَلَاثَةً) و (أَرْبَعَةً) التى فى الكلام.

(١) مابين الحاصرتين ساقط من الأصل، وأثبت من (س، ت).

(٢) نسه إلى : عبد القيس، وعبد شمس، وانظر : سيبويه ٣/٣٧٦.

قال أبو علي : يُقَوَّى ذلك أَنَّ (حَادِي) ونحوه معرب، فدل الإعراب على أن ذلك المحذوف ليس معنياً به، وصار مثل الأسماء التي تجرى على الفعل. هذا ما قال.

وقد حكى بعضهم أنه يقال : رَبَعْتُ الثلاثة عشر. وقالوا : مَعِيَ عشرة فَأَحَدُهُنَّ لِي^(١)، فهذا بمنزلة رابع ثلاثة عشر، فتقول : هذا حَادِي عشرة، وحَادٍ عشرة، فصح من هذا أن المركب من العدد يمتنع أن يُبْنَى منه بمعنى (جَاعِل) إذا كان البدء من مركب، ولا يمتنع إذا كان من غير مركب.

فإن قلت : فإذا كان حَكِي هذا جاز^(٢) إِذْنُ في المركب استعمال الذي بمعنى (جَاعِل) مطلقاً، والناظم قد قيّد ذلك بمثل (ثَانِي اثْنَيْنِ) فكان ينبغي أن يُطلق القانون إطلاقاً، إذ قد أجازوا ذلك، نَصُّ عليه الشُّلُوبِيْنَ وغيره، وهو موافق لما حَكِي^(٣)، ولا يلزم من امتناع البناء امتناع البناء من غيره.

فالجواب : أَنَّ السَّمْعَ بذلك، أعنى بقولهم : رَبَعْتُ الثلاثة عشر، ونحوه نادر، فلم يَعتَبره، وعلى أطراحه بَنَى في «التسهيل»^(٤)، فلا اعتراض عليه فيما ذهب إليه، ومع أن شيخنا الأستاذ^(٥) - رحمه الله - عَمَّ الجواز مطلقاً قياساً على ذلك المسموع، وذلك ظاهر من جهة أن التركيب لازمٌ إمَّا لفظاً وإمَّا تقديراً، وهو مانعٌ من البناء على الإطلاق. وأما اسم الفاعل بمعنى (بَعْض) فَيَسُوْع استعماله في المركب وغيره، إذ يَسُوْغُ لك أن تَبْنِيَه من اسم العدد،

(١) اللسان (وحد) وفي «وحكى يعقوب : معنى عشرة فأحد هنَّ لِيَّة، أى صِيْرَهُنَّ لِي أحدَ عشرة».

(٢) يعنى قول العرب «معنى عشرة فأحد هنَّ لِيَّة»

(٣) ص ١١٢.

(٤) هو أبو عبد الله، محمد بن علي ابن الفخار الألبيري. وسبق التعريف به.

(٥) في جميع النسخ «غمر» وما أثبتته من حاشية الأصل هو الصواب.

وَتَرْكَبُهُ مَعَ غَيْرِهِ فَنَقُولُ : ثَالِثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

وَذَكَرَ النَّازِمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - مِنَ الْإِسْتِعْمَالِ فِي لِمَرْكَبٍ ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ أَحَدُهَا : أَنْ تَأْتِيَ بِتَرْكِيْبَيْنِ اثْنَيْنِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ : «فَجِيْ بَتَرْكِيْبَيْنِ» نَحْوَ قَوْلِكَ : حَادِي عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ، وَثَانِي عَشَرَ، وَكَذَلِكَ إِلَى تَاسِعَ عَشَرَ تِسْعَةَ عَشَرَ هَذَا فِي الْمَذْكُورِ.

وَتَقُولُ فِي الْمُؤَنَّثِ : هَذِهِ حَادِيَةُ عَشَرَ إِحْدَى عَشَرَ، وَثَانِيَةُ عَشَرَ ١١٢ ثُنْتَى عَشَرَ، وَكَذَلِكَ مَا بَعْدَهُ إِلَى تَاسِعَةَ عَشَرَ تِسْعَ عَشَرَ. وَتَشْبِيهِهُ بِثَانِيِ اثْنَيْنِ يُعْطَى أَنْ التَّرْكِيبَ الْأَوَّلَ مُضَافٌ إِلَى الثَّانِي، وَذَلِكَ صَحِيحٌ، وَلِذَلِكَ تَأْتِي بِآلِيَاءٍ فِي اثْنَى عَشَرَ، إِذَا قُلْتَ : ثَانِي عَشَرَ اثْنَى عَشَرَ.

وَقَوْلُهُ : «فَجِيْ بَتَرْكِيْبَيْنِ» دَلِيلٌ عَلَى أَنْ (الْحَادِي) وَنَحْوَهُ هُنَا مَرْكَبٌ كَأَحَدَ عَشَرَ، وَذَلِكَ صَحِيحٌ، لِأَنَّهُ اسْمٌ غَيْرٌ مُشْتَقٌّ كَأَحَدٍ، فَيَكُونُ إِذَنْ بِنَاوُهُ عَلَى الْفَتْحِ، وَهَذَا يُعْطَى أَنْ يَكُونَ مَا آخِرُهُ يَاءٌ قَبْلَهَا كَسْرَةً، كَحَادِي وَثَانِي مَفْتُوحًا كَغَيْرِهِ، إِلَّا أَنَّهُمْ أَجَازُوا فِيهِ الْوَجْهَيْنِ: الْفَتْحَ لِأَنَّ هَذِهِ الْيَاءَ تَتَحَرَّكُ فِي الْمُؤَنَّثِ، نَحْوُ : حَادِيَةَ عَشْرَةَ، وَالْإِسْكَانَ جَرِيًّا عَلَى مَا أَطْرَدَ فِي الْأَسْمَاءِ الْمَرْكَبِيْنَ نَحْوُ : مَعْدٍ يَكْرِبُ قَالَ الشَّلُوبِيْنَ.

وَالْوَجْهَ الثَّانِي : أَنْ تَحْذِفَ الْعَجْزَ مِنَ التَّرْكِيبِ الْأَوَّلِ، وَيَبْقَى التَّرْكِيبُ الثَّانِي عَلَى حَالِهِ، وَهُوَ الَّذِي أَرَادَ بِقَوْلِهِ : «أَوْ فَاعِلًا بِحَالَتَيْهِ أَضِفَ إِلَى مَرْكَبٍ الْبَيْتِ.

يَعْنِي أَنَّهُ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَأْتِيَ بِ (فَاعِلٍ) وَحْدَهُ مُضَافًا إِلَى الْمَرْكَبِ الثَّانِي، فَنَقُولُ : هَذَا حَادِي أَحَدَ عَشَرَ، وَثَانِيِ اثْنَى عَشَرَ، وَثَالِثُ ثَلَاثَةَ

عشر، ونحو ذلك، فإنه مُوفٍ بالغرض الذي أردت، إذ كان المحذوف في حكم المنطوق به، وهو العَجَز من المركب الأول.

وقوله : «بِحَالْتَيْهِ» يريد حَالَتَيِ التذكير والتأنيث، فمثال التذكير ماذكر، ومثال التأنيث : حاديةٌ إحدى عشرة، وثلاثة ثلاث عشرة، ونحوه. وقوله : «أُضِفَ» يريد أن حكم الإضافة باقٍ، لكن يبقى حكم اسم الفاعل إذا حُذِفَ ما بعده، هل يبقى على تركيبه أو يَرْجِعُ إلى الإعراب. ولم يتكلم الناظم عليه، والحكمُ فيه الرجوعُ إلى الأصل من الإعراب، إذ لا يمكن أن يُبنى مع التركيب الثانى، لأن ثلاثة أشياء لاتصير شيئاً واحداً.

ولايقال : يبقى على بنائه الأول، لأن المحذوف مُقَدَّرٌ - لانا نقول : البناءُ للتركيب اللفظى وقد زال، وأيضاً فالرجوعُ إلى الأصل يكون بأدنى سَبَبٍ، ولايُخرج عن أصله إلا بسبب قوى. وإذا ثَبِتَ هذا كان حكمه حكم الأسماء المعربة التى أخرها ياء فى استتار الضمة والكسرة وظهور الفتحة فتقول : هذا حَادِي أحد عشر، ورأيت حَادِي أحد عشر، ونحوه.

وقوله : (بِمَا تَنْوِي يَفِي) / المجرور متعلق بـ (يَفِي) الفعل مجزوم ١١٣ على جواب قوله : (أُضِفَ) و «فاعلاً» مفعول بـ «أُضِفَ» والتقدير: أُضِفَ وفاعلاً بحالتيه إلى مركب يَفٍ بما تَنْوِي، أى يُعْطِ من المعنى ما يُعْطيه الأصل من غير إخلال إذا هو حَذَفُ لدليل.

والوجه الثالث : أن تَحْذِفَ العَجَزَ من التركيب الأول، والصدْرَ من التركيب الثانى، استغناءً بما ثَبِتَ عمَّا حَذَفَ من الأول لَمَّا أُثْبِتَ نظيره فى الثانى، ومن الثانى لَمَّا أُثْبِتَ نظيره فى الأول، وهو قوله : (وَشَاعَ الاستِغْنَاءُ بِحَادِي عَشْرًا) يعنى أن هذه الكيفية من الاستعمال شائعة

مستعملة كثيراً عندهم فى (حَادِى عَشَرَ) وما أشبهه من الألفاظ المركبة إلى (تاسع عشر) وذلك لأنها أقرب إلى غرضهم من الاختصار واجتناب الإكثار.

ومثله فى الكلام العربى شائع، ومنه قوله تعالى : (وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ) ^(١) الآية. المعنى حتى يَطْهَرْنَ وَيَتَطَهَّرْنَ، فإذا طَهَّرْنَ، يريد : من الدم، وَتَطَهَّرْنَ : يعنى بالماء، فَأَتُوهُنَّ من حيث أمركم الله. وقال تعالى : (قُلْ إِنْ أَفْتَرَيْتُهُ فَعَلَىٰ إِجْرَامِي وَأَنَا بَرِيءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ) ^(٢). التقدير : فعلىٰ إجرامى، وأنتم برأء منه، وعليكم إجرامكم وأنا برئ منه.

وحكم التذكير والتانيث فى هذا الوجه كما تقدم، فتقول : ثالثَ عَشَرَ، وثالثةَ عَشْرَةٍ، إلا أن الحكم من البناء أو الأعراب فى الأول لم يذكره.

أمَّا الثانى فبناؤه ظاهر لبقاء سببه، وهو تضمن معنى الحرف كما تقدم.

والأول يجوز فيه الوجهان : بقاء الإعراب والإضافة، فتقول : هذا حَادِى عَشَرَ، ورأيتُ حَادِىَ عَشَرَ، بفتح الياء على حَدٍّ سائر المعربات، وكأنه على نية حذف الجزء الثالث الذى هو صدر التركيب الثانى. وبعضهم ينسب هذا الوجه الى البصريين. وبناءُ الجُرْزَيْنِ أحدهما مع الآخر، فيقول : هذا ثالثَ عَشَرَ، ورابعَ عَشَرَ. ويجوز فى (حَادِى) و(ثانى) مع (عشر) الوجهان المذكوران، وهما الفتح والإسكان، وينسب إلى الكوفيين.

وعلى هذا الوجه يصير قولك : هذا ثالثَ عَشَرَ بعد التركيب الذى ذهبوا إليه على صورة : ثالثَ عَشَرَ، الذى هو على حَدٍّ : هذا ثالثُ، فيقع اللبس بين

(١) سورة البقرة : ٢٢٢.

(٢) سورة هود : ٢٥.

المعنيين، لكن يُعتبر المعنى بالقرائن وما يقتضيه / المساق، ولمَّالم يذكر ١١٤
الناظم وجه هذا الاستعمال الثالث دلَّ على أنَّ كلا القولين فيه ممكنٌ
عنده.

وعلى إجازة الوجهين، من الإضافة والتركيب مطلقاً، اعتَمَد
الشُّلُوبِيُّين، ولم يَنْسُبْهُمَا، بل أخذ بهما معاً، وكأنَّهما عنده ثابتان نقلاً عن
العرب، فلا إشكال إذن في الجواز، ومأنسب إلى الكوفيين والبصريين
ينبغي أن يُستظهر عليه وانظر نقل السيرافي .

وقوله : «وَشَاعَ كَذَا» يعنى أن هذا الوجه هو الشائع الكثير، وكذلك
في «شرح التسهيل»^(١) جعله غالباً، فهو أكثر استعمالاً من الوجهين
الأولين، ويليه في كثرة الاستعمال الثانى، وهو ما حُذِفَ منه عَجْزُ الأول،
ويليه الوجهُ الأول، فهو أقلُّ الاستعمالات. قال سييويه^(٢) : وبعضهم يقول
: ثالث عشر ثلاثة عشر، فعزاه إلى بعض العرب لا إلى جميعهم.

ومثَّلَ هنا بِحَادِي عشر، لأنه أولُ أعداد هذا العَقْد، وأيضاً فقال ابنُه
: لم يُمَثَّلْ بِثَانِي عشر، لِيَتَضَمَّنَ التَّمثِيلُ فائدةَ التَّنْبِيهِ على ما التَزَمَوْه حين
صَاغُوا (أحداً) و (إحدى) على (فَاعِلٍ) و (فَاعِلَةٌ) من القَلْب، وجُعِلَ الفاء
بعد اللام، فقالوا : حَادِي عشر، وحَادِيَة عشر، والأصل : واحدٌ وواحدةٌ^(٣).

ثم ذكر الموضع الثالث من مواضع اسم الفاعل المشتق من اسم
العدد، فقال : (وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرْ وَبَابِ الْفَاعِلِ) إلى آخره.

(١) شرح التسهيل للناظم (نسخة الزاوية الحمراء : ١٠٧/٣)

(٢) الكتاب ٥٦٠/٣ .

(٣) شرح ابن الناظم : ٧٣٧.

يعنى أن فوق العشرين حكمه أن يُؤْتَى فيه باسم الفاعل مشتقا من (النِّيف) معطوفا عليه العشرون بالواو العاطفة. وقد تضمن قوله : (مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ) البناء من (واحد) وما بعده، فتقول : الحادي والعشرون، والحادي والثلاثون، إلى آخره، ولا يستعمل (الحادي) إلا مع (عَشْرَة) و (عِشْرَة) وأخواتهما. تقول : الثانى والعشرون، والثالث والعشرون، إلى التاسع والعشرين.

وقوله : (وبَابِهِ) يعنى به الثلاثين، والأربعين، والخمسين إلى التسعين فتقول : الحادي والثلاثون، والثاني والأربعون، ونحو ذلك.

وقوله : «بِحَالَتَيْهِ» يعنى حالتى التذكير والتانيث، فالتذكير كما مثل، والتانيث نحو : الحادية والثلاثون، والثانية والعشرون، والخامسة والخمسون،/ ونحو ذلك، واسم الفاعل هنا بمعنى (بعض) لابعنى ١١٥ جاعل) لأنك إذا قلت : الحادي والثلاثون، استوى مع قولك : الواحد والثلاثون.

وأيضاً فلا فعل له يُشتق من مصدره، فلا يكون بمعنى (جاعل) ولم يُنبه الناظم على هذا اتكالا على إدراك القارئ له.

وقوله : (قَبْلَ وَآوِ يَعْتَمِدُ) يعنى أنه لا بُدُّ من العطف، إذ لا يقال : حادى عشرين، كما يقال : خامسُ خَمْسَةٍ.

فإن قلت : ما مراده بقوله : «يُعْتَمِدُ» فالظاهر أنه فضّل غير محتاج إليه، إذ كان قوله : «قَبْلَ وَآوِ» يُجزى عنه، وليست عادته؟

فالجواب : أنه محتاج إليه، والذي قصد به أن الواو هى المعتمد فى هذا الموضع من حروف العطف، كما كانت هى المعتمدة فى : واحد،

وعشرين، وثلاثة وثلاثين، فكما لا يجوز أن يقال : أحد ثم عشرون، ولا أحد
فبعشرون، إذ لا يصح الترتيبُ فيه عقلاً، لأن الجميع اسمٌ لهذه العِدَّة، فكذلك
لاتقول : الحادى ثم العشرون، لنفس ذلك المعنى.

وأيضاً فلفائدة أخرى، وذلك أنه قدّم فى المركب أنك تقول : ثالثُ ثلاثة
عشر، و (ثلاثة عشر) هنا نظيرُ ما بعد العاطف فى الثالث والعشرين، وتقول
ثالثُ عشر ثلاثة عشر، فتأتى بعجز المركب الأول، ونظيره فى القياس فى
العشرين أن تقول : هذا ثالثُ عشرين ثلاثة وعشرين، فيحصل الإتيانُ بعشرين
غيرَ معطوف أصلاً، وكما هو الحكم فى خامسِ خمسةٍ، وثالثُ ثلاثةٍ، فلمّا كان
ذلك احتاج إلى التنبية على تأكيد الواو فى الموضع، وأنها لا بدُّ منها. وعلى ذلك
كلامُ العرب، وما يُعطيه القياسُ مطروحٌ فيه والله اعلم.

{ كَمْ، وَكَأَيِّنْ، وَكَذَا }

مَيَّزَ فِي الِاسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا

مَيَّزَتْ عِشْرِينَ كَكَمِ شَخْصًا سَمًا

وَأَجْزَانِ تَجْرُهُ مِنْ مُضْمَرٍ

إِنْ وَلَيْتَ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهِرًا

هذا الباب يذكر فيه ألفاظاً جَرَتْ مَجْرَى أَسْمَاءِ الْعَدَدِ فِي طَلَبِ

التمييز، لأنها تؤدي معنى العدد.

فإذا قلت : كَمْ رجلاً رأيت؟ فمعناه : إذا قلت : كَمْ رجالاً رأيت .

أعشرين أم ثلاثين أم كذا؟ وكذلك إذا كانت خَبَرِيَّةً إذا قلت : كَمْ رجلاً

رأيت. أى عدداً كثيراً منهم رأيت، فالأولى سؤال عن عدد، والثانية تكثير

للعدد / على جهة الافتخار أو غيره. وهي في أدائها له على الوجهين ١١٦

مُبْهَمَةٌ، فَأَتَى بِحَكْمِ التَّمْيِيزِ مَعَهَا، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ غَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَحْكَامِهَا،

لأنها في سائر الأحكام كغيرها من الأسماء، فتقع فاعلةً، ومفعولةً،

ومبتدأةً، ونحو ذلك من المواقع.

وأيضاً فُتِّبَتِ التَّصْدِيرُ لـ (كَمْ) مِنْ حَيْثُ أَدَّتْ مَعْنَى حَرْفٍ

الاستفهام، وهو مذكور في غير هذا الموضع.

و (كَأَيِّنْ) مِثْلُهَا فِي ذَلِكَ لِأَنَّهَا بِمَعْنَاهَا فِي التَّكْثِيرِ. وَالَّذِي يَخْرُجُ مِنْ

حَكْمِ التَّصْدِيرِ (كَذَا) فَإِنَّكَ تَقُولُ : رَأَيْتُ كَذَا وَكَذَا رَجُلًا، وَكَذَا وَكَذَا رَجُلًا

رَأَيْتُ، لَكِنْ هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مِثْلَ (كَمْ) فِي مَعْنَاهَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ.

وسياتى النظرُ فى هذا آخر الباب إن شاء الله.

وتكلم الناظم أولاً على (كَمْ) وقَسَمَهَا قَسَمَيْنِ : استفهامية وخبرية.

وبدأ بالاستفهامية فقال : «مَيَّزَ فِي الْإِسْتِفْهَامِ كَمْ» لأنها الأصل، ولذلك تقول طائفة من النحويين : إنَّ الخبرية محمولةٌ فى البناء على الاستفهامية، لأنَّ الخبرية خاليةٌ من موجب البناء وقد تقدّم الكلام فى هذا، والنظرُ فى سبب بنائها فى كلا قسميها فى «المعرب والمبنى» حيث قال : «وَالسَّائِرُ كَمْ» فأغنى ذلك عن إعادته.

ويريد أن (كَمْ) الاستفهامية إذا أردت أن تميزها ميزتها بمثل ماتمیز به (عشرين) من العدد. وقد تقدم أن مميّز (العشرين) ونحوه واحدٌ منصوب، فكذاك تفعل هنا، فتأتى بواحدٍ منصوب، فتقول : كَمْ دِرْهَمًا أُعْطِيتَ؟ وَكَمْ ثَوْبًا مَلَكَتَ؟ ومنه مثاله : كَمْ شَخْصًا سَمَا؟ وَالشَّخْصُ : سَوَادُ الْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ، وهو مذكر يقع على المذكر والمؤنث. وَسَمَا : أَى عَلَا وَارْتَفَعَ، أَى كَمْ شَخْصًا ارْتَفَعَ؟ وفى تقييده تميّزَ (كَمْ) هنا بكونه كتمييز (عشرين) فى الإفراد يُعطى معنيين:

أحدهما : أنه ارتضى مذهبَ البصريين فى لزوم إفراد التمييز فى الاستفهامية، فلا يجوز أن تقول : كَمْ أَثْوَابًا مَلَكَتَ؟ وَلَا كَمْ دِرْهَمًا أُعْطِيتَ؟ لأنَّ (كَمْ) أُجْرِيتْ فى التمييز مجرى عددٍ لا يكون مميّزه إلا واحداً، فلا ينبغى أن يُخَالَفَ به ذلك الباب. قال سيبويه : لم يُجْزَ يُونُسُ وَالْخَلِيلُ : كَمْ غُلْمَانًا لَكَ؟ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ : عَشْرُونَ ثِيَابًا لَكَ، إِلَّا عَلَى وَجْهِ (لَكَ مَائَةٌ بَيْضًا) وَ (عَلَيْكَ رَاقُودٌ خَلَا)^(١).

(١) الكتاب ٢/١٥٩

يعنى أنه لا يأتى/ مجموعاً إلا أن يكون منصوباً على الحال، ويكون ١١٧
إذ ذاك التمييزُ محذوفاً، كأنك قلت : كَمْ صَبِيًّا لَكَ غِلْمَانًا، أى حالة كونهم
علماناً.

وعلى هذا التقدير فلا بدُّ أن تقول : كَمْ لَكَ غِلْمَانًا؟ ولا يصح تقديم
(الغلمان) على المجرور، لأنه عاملٌ غير متصرف، فلا يعمل فى الحال
متقدِّمةً عليه، إذ لاتقول : عبدُ الله قائماً فيها^(١).

وأما إذا أفردتَ (الغلمان) فالتقديمُ والتأخيرُ بين المجرور والتمييز،
وهو (الغلام) جائزٌ، لأن العامل (كَمْ) من حيث جرى مجرى الاسم التام
بالتنوين أو بالنون، نحو : رطلٌ زيتاً، وعشرين درهماً.

والمعنى الثانى : أن المنصوب بعدها لا يكون ذلك مجروراً، كما
لا يكون ذلك فى تمييز العشرين، فكما لاتقول : عشرٌ ودرهمٌ، وثلاثونُ ووبٌ،
كذلك لاتقول : كَمْ رجلٌ عندك؟ وأنت تستفهم.

لكن لما كان مميِّزٌ (كَمْ) قد اختصَّ بموضع يجوز فيه جرُّ التمييزِ
دون «باب عشرين» أخذَ يذكر ذلك، فقال : «وأجزانُ تجرهُ مِنْ مُضمراً»
إلى آخره.

يعنى أن المميِّزَ يجوز أن يُجرَّ وإن كان مميِّزاً للاستفهامية، ولكن
لايجوز ذلك إلا بشرط أن تكون (كَمْ) مجرورة بحرف جرٍّ مظهر، فإذا
كانت كذلك جازجرُّ التمييز، فتقول : بِكَمْ درهمٍ اشتريتَ ثوبك؟ وعلى كَمْ
جذعٍ بيتك مبنيٌّ^(٢)؟ فلو كانت (كَمْ) غير مجرورة بحرفٍ لم يجز أن يكون

(١) المصدر السابق ١٥٩/٢.

(٢) فى (ت) «بيك بنيت».

ما بعدها من المميز مخفوضا، نحو : كَمْ درهماً أعطيت؟ وكَمْ غلاماً ملكت؟ وكذلك ما أشبه ذلك.

وهذا الفصل المجمل قد اشتمل على مسائل :

إحداها قوله : «وَأَجِرْ أَنْ تَجْرَهُ مِنْ» فجعل الجر إذا حصل الشرط جائزاً لا واجباً، وهذا صحيح، فإن لك أن تقول : بَكَمْ درهماً اشتريت ثوبك؟ وعلى كَمْ ابناً تنفق؟

قال سيبويه عن الخليل : القياسُ النصبُ، وهو قول عامة الناس^(١). فثبت أنه قول عامة العرب، وأنه القياس، وذلك لأن العرب عاملت (كَمْ) الاستفهامية معاملة اسم مُنُونٍ، كما عَمَلَتْ (خمسَةُ عشرَ) تلك المعاملة، وكلاهما مبنئى لاتنوين فيه.

وقد تقدم التنبيه على هذا، فإذا كان كذلك كان الأولى والقياسُ ألا يَخْتَلَفَ الحكم مع الجر وغيره.

والثانية قوله : (وَأَجِرْ أَنْ تَجْرَهُ مِنْ مُضْمَرًا) فجعل الجر على إضمار (مِنْ) بغير ذلك. وهذا مذهب جمهور البصريين.

/ قال ابن خروف : هو مذهب الخليل وسيبويه والجماعة، فقولك : ١١٨

بِكَمْ دِرْهَمٍ اشتريت ثوبك؟ على تقدير : بَكَمْ مِنْ دِرْهَمٍ اشتريت ثوبك؟ وهذا فى القياس ضعيف، من حيث كان حرفُ الجر لا يجوز حذفه إلا فى النادر والشاذ، ولكن الجأهم إلى تقديره ما تقدم مِنْ العرب عاملت (كَمْ) هنا معاملة المنون، فصارت من تلك الجهة لاسبيلَ إلي خفض مُمَيِّزِها، كما لاسبيلَ إليه فى (عشرين) مع بقاء النون، فاضطروا إلى تقدير الحرف.

(١) الكتاب ٢/١٦٠.

قال سيبويه : فأما الذين جَرُّوا فإنهم أرادوا معنى (مِنْ) ولكنهم حذفوها تخفيفاً على اللسان، وصارت (عَلَى) عوضاً منها. قال : ومثل ذلك : الله لَا أَفْعَلُ. فإذا قلت : لَهَا الله لَا أَفْعَلُ، لم يكن إلا لَجَرُّ، وذلك أنه يريد : لا والله، ولكنه صار (ها) عوضاً من اللفظ بالحرف الذى يَجْرُ، وعاقبته. ومثل ذلك : اللَّهُ لَتَفْعَلَنَّ؟ إذا استفهمت، أضمرُوا الحرف الذى يَجْرُ وحذفوا تخفيفاً على اللسان، وصارت ألف الاستفهام بدلاً منه فى اللفظ معاقباً^(١).

ولهذا نظائر أُخَرُ، مثل ما ذكره سيبويه فى حذف الحرف الجار والتعويض. وقد حكى النحاسُ عن الزجاج أنه كان يخفض المميز هنا بكم، ولا يحذف شيئاً.

وذكر ابنُ بَا بُشَّادٌ وحده أن مذهب إضمار الجار ليس مذهب المخففين. وقوله فاسد، ومذهبُ الجمهور المحققين، كما تقدّم، إضمارُ الحرف.

قال ابن خروف : ولا يمكن الخفضُ بها، لأنها بمنزلة عددٍ يُنصَبُ ما بعده قولاً واحداً، فيجبُ لما حمل عليه، ونزُلُ منزلته، أن يكون كذلك.

قال المؤلف : فلو خفضتَ ما بعدها مرةً ونصبته مرةً لزم تفضيلُ الفرع على الأصل، وأيضاً لو كانت صالحة للجرِّ بها إذا دخل عليها حرف جرٍّ لصلحت للجرِّ بها إذا عرِيتُ من الحروف الجارة، إذ لاشئ من الميزات الصالحة لنصب مميزها ولجرِّه بإضافتها إليه يُشترط فى إضافته أن يكون هو مجروراً^(٢)، فإذا نُزِنَ الحقُّ ما ذهب إليه الجمهور.

المسألة الثالثة قوله : «وَلَيْتَ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ» فقيّد الجرُّ بكونه بحرف،

(١) الكتاب ١٦٠/٢، ١٦١.

(٢) شرح التسهيل للناظم (نسخة الزواية الحمزية/١١٧، ١١٨).

فاقتضى ذلك أن الجرَّ إن كان باسم، وهو الجرُّ بالإضافة، لم يكن الحكمُ ذلك، بل الواجب النصبُ، فتقول : غُلَامَ كَمْ رجلاً ملكت؟ ودارَكَمْ رجلاً / ١١٩ دخلت؟ وما أشبه ذلك، ولاتقول : غُلَامَ كَمْ رجلٍ ملكت؟ كما لاتقول : كَمْ علامٍ ملكت؟ وإن كان الجميع على تقدير (من) لأنَّ التمييز على هذا المعنى استقرَّ في هذه الأوجه كلها، فإنما يقال حيث سُمِعَ، لأنه على خلاف القياس والمطرد.

ولم يُنبَهِ الناظم على أن النصب هنا هو الأكثر، كما تقدم عن الخليل، لأنه قد لا يُعتبر مثل هذا، بل يُطلق الجواز، وإن كان أحد الوجهين أرجح من الآخر، كما مرَّ في مواضع.

والمسألة الرابعة لاحقة بقوله : «كَمْ شَخْصًا سَمًا» وهو أن هذا المثال ليس بقيّد في كون التمييز متصلاً بـ (كَمْ) في هذا الباب، بل إنما أتى ذلك فيه بحكم الاتفاق، إذ كان يجوز لك أن تقول : كَمْ سَمًا شَخْصًا؟ كَمْ عِنْدَكَ غُلَامًا؟ وَكَمْ لَكَ ثَوْبًا؟ وما أشبه ذلك. ومنه قولهم : كَمْ تَرَى الْحُرُورِيَّةَ رجلاً، إلا أن الاتصال بـ (كَمْ) أقوى من الانفصال، وإن كان الانفصال عربياً جيداً.

قال سيبويه : وزعم الخليل أن : كَمْ درهمًا لك؟ أقوى من : كَمْ لك درهما؟ وإن كانت عربيّة جيّده^(١). ثم علّل ذلك - وإن كانت (كَمْ) بمنزلة (عِشْرِينَ) وعِشْرُونَ لايجوز فيها الفصلُ إلا في الشعر - بأن (كَمْ) صار ذلك فيها عوضاً من التمكن الذي فاتها دون عشرين، لأن (كَمْ) لاتقع إلا مبتدأة في الكلام، ولايجوز تأخيرها فاعلةً ولامفعولةً، فلا تقول : رأيتَ كَمْ

(١) الكتاب ٢/١٥٨.

رجلاً؟ وتقول : كَمْ رجلٍ أَتَانِي، ولاتقول: أَتَانِي كَمْ رجلٍ، بخلاف (عشرين)
فإِمْ الفصل معها قَبِيحٌ، لاتقول : أَتَاكَ ثَلَاثُونَ اليَوْمَ درهمًا، لأن العدد هنا
لايَقْوَى قوَّةَ اسمِ الفاعلِ فى جوازِ الْفَصْلِ^(١)، ثم أنشد من الشاذَّ قولَ
الشاعر، أنشده سيبويه^(٢):

عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى

ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلًا

يُذَكِّرُنِيكَ حَنِينُ الْعَجُولِ

وَنَوْحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلًا

ولأجل ما اعتُبر من هذا التصرف المذكور جاز جرُّها إذا دخل
عليها حرفُ الجرِّ، فخالفت بذلك بابَ (عشرين) إذ لايجوز الجرُّ فى
(عشرين) لِما تقدَّم من ضَعْفِهِ عن اسمِ الفاعلِ.

ووجَّه المؤلف جوازَ الفصل بأن العدد المميِّز بمنصوبٍ مستطالٌ
بالتركيب إن كان مركَّبًا، وبِالعلامَتَيْنِ فى الآخرِ إن كان (العشرين) أو
إحدى أخواتها، فوضعُ التمييز من العدد بعيدٌ وإن كان بلا فَصْلٍ، فلو
فُصل / بشئٍ لازداد هذا، فمُنِعَ الْفَصْلُ إلا فى الضرورة، و (كَمْ) بخلاف ١٢٠

(١) بتصرف شديد فى عبارة سيبويه فى الكتاب ١٥٨/٢.

(٢) الكتاب ١٥٨/٢، والمقتضب ٥٥/٣، والإنصاف ٣٠٨، وابن يعيش ١٣٠/٤، والخزانة ٢٩٩/٣،
٤٦٧/٦، والمغنى ٥٧٢، والعينى ٤٨٩/٤، والهمع ٧٧/٤، والدرر ٢١٠/١، والأشمونى ٧١/٤،
واللسان (كمل).

والشعر بـم مرداس رضى الله عنه. الحول : العام. والكميل : الكامل. والحنين أن ترجع الناقة
صوتها إثر ولدها، ومنه معنى الاشتياق والعجول من الإبل : الواله التى فقدت ولدها. ونوح
الحمامة : صوت تستقبل به صاحبها. والهديل : صوت الحمام، والذكر منه، أو الحمام الوحشى.
ومعناها: لم أنس عهدك على بعده، وكلما حنت عجول أو صاححت حمامة رقت نفسى فذكرتك.

ذلك، فلم يلزم اتصالٌ مميزٌها^(١).

فإن قلت : كلامُ الناظم يُعطي بسياقه أنه لابدُّ من ولاية التمييز لـ (كَمْ) لأنه لما جعله في التمييز مثل (عشرين) وكان التمييز مع (عشرين) تلزم ولايته له كما تقدم أنفاً، فكذلك يكون الحكم مع (كَمْ) ويُرشح هذا المعنى التمثيلُ بما اتصل فيه التمييزُ، وهو قوله : فإن جاز ذلك في (عشرين) جاز في (كَمْ) لامحالةً بنصِّ كلامه، وأما في حالة الأفراد فَيُعْطَى قطعاً عدمُ جوازِ الجرِ بمن، وهو جائز.

والثاني : أن جرَ [تمييزاً]^(٢) (كَمْ) بعد الاستفهامية شرط في شرطاً واحداً، وهو جرُّ (كَمْ) بالحرف، واقتصر عليه.

وقد ذكّر الناسُ لذلك شرطاً ثانياً، وهو أن يكون التمييز متصلاً بـ

(كَمْ) نحو : بِكَمْ درهمٍ اشتريتَ ثوبَكَ؟ فلو كان مفصّلاً بينهما / فليس ١٢١
إلا النسبُ، نحو : بِكَمْ اشتريتَ درهماً؟ ولا يجوز : بِكَمْ اشتريتَ درهمٍ؟

وعَلَّلَ الشُّلُوبِيُّ هذا الشرطَ بأنهم لما جعلوا الحرفَ الخافضَ لـ (كَمْ) كالْعَوَضِ من الخافض المحذوف، لم يفهم مقامه إلا إذا كان المخفوض متصلاً به، أو في حكم المتصل فالمتصلُ نحو : أَللهُ لَتَفْعَلَنَّ، والذي في حكمه : عَلَى كَمْ جِذْعٍ بَيْتُكَ مَبْنِيٌّ؟ لأن «جِذْعاً» وإن لم يتصل بـ «عَلَى» في اللفظ، فهو في حُكْمِ المتصل، لأن (كَمْ) متصل بها، والتمييز متصل بـ (كَمْ) فكأنَّ (عَلَى) متصلة بالتمييز، فإذا فصل بينهما نحو : بِكَمْ اشتريتَ ثوبَكَ درهماً؟ - لم يَجْزُ الخفض، لأنَّ التفسير لم يتصل، فالمجوزُ

(١) شرح التسهيل للناظم (نسخة الزاوية الحوزية ١١٧/٣).

(٢) مابين الحاصرتين ساقط من الاصل، اثبت من (س، ت).

للخفض مفقود، فامتنع فلزم النصب، فكلام الناظم يقتضي جواز : بكم اشتريت
ثوبك درهم؟ فذلك لا يجوز كما ذكر.

والثالث : أن قوله (إِنْ وَلَيْتَ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مظهرًا) أتى فيه بلفظ «مظهر»
وظاهره حشو، لأن قوله : «إِنْ وَلَيْتَ كَمْ» يُعْطَى أَنَّهُ مُظْهِرٌ، وأيضاً فهو.
(كَمْ شَخْصًا سَمًا) وإذا كان كذلك لم يُعْطِ كَلَامُهُ مَا فُسِّرَ بِهِ أَوَّلًا، بل
ضِدَّهُ، لكن ضِدَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ لِمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ عَنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ، فصار كلامه هنا
مُشْكَلًا.

فالجواب : أن كلامه هنا لَا يُعْطَى الْمَسَاوَاةَ بَيْنَ (عَشْرِينَ) وَ (كَمْ) فِيمَا
ذَكَرْتُ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا قَالَ : مَيِّزُهُ بِمَا مَيِّزَتْ بِهِ عَشْرِينَ، فَهُوَ إِنَّمَا عَرَّفَ بِالْتَّمِيزِ
نَفْسِهِ، وَأَنَّهُ مُيِّزٌ بِمَمْيِزٍ (عَشْرِينَ) وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَغَيْرِ ذَلِكَ، مِنَ التَّعْرِيفِ بِكَوْنِهِ
مُتَّصِلًا أَوْ مُنْفَصِلًا، لِأَن هَذَا تَعْرِيفٌ بِأَمْرٍ خَارِجٍ عَنْ حَقِيقَةِ التَّمْيِيزِ فِي نَفْسِهِ،
وَمَرَادُهُ التَّعْرِيفُ بِحَقِيقَتِهِ، فَصَحَّ التَّفْسِيرُ الْمُتَقَدِّمُ، وَزَالَ الْإِبْهَامُ الْمُرَدُّ. إِلَّا أَنَّ فِي
كَلَامِهِ نَظْرًا فِي أَمْرٍ آخَرَ، وَذَلِكَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ :

أحدها : أَنَّهُ يَقْتَضِي أَنْ تَمْيِيزَ (كَمْ) لَا يَجُوزُ جَرُّهُ بِمَنْ، لِأَن قَوْلَهُ : «مَيِّزٌ فِي
الِاسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا مَيِّزَتْ عَشْرِينَ» ظَاهِرٌ فِي لَزُومِ النَّصْبِ، مِنْ حَيْثُ كَانَ
مَمْيِزٌ (عَشْرِينَ) لَزِمَ النَّصْبُ أَيْضًا، إِذ لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ : فِي (عَشْرِينَ)
دَرْهَمًا) : عَشْرُونَ مِنْ دَرْهَمٍ، فَكَذَلِكَ يَكُونُ مَمْيِزٌ (كَمْ) لِأَنَّهُ مُحَالٌ عَلَيْهِ فِي الْحُكْمِ،
كَمَا أَحَالَ عَلَيْهِ فِي الْإِفْرَادِ، وَلَزُومِ الْإِفْرَادِ، وَمَنْعِ الْجَرِّ بِالْإِضَافَةِ، فَيَقْتَضِي أَنْ
لَا يَقَالَ : [كَمْ مِنْ دَرْهَمٍ عِنْدَكَ؟ لَا يَقَالُ] ^(١) : إِنْ مَمْيِزٌ (عَشْرِينَ) يَجُوزُ جَرُّهُ بِمَنْ
عَلَى وَجْهِهِ، وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى بِهِ جَمْعًا، نَحْوُ : عَشْرِينَ مِنَ الدَّرَاهِمِ، وَإِذَا ثَبِتَ جَرُّهُ

(١) مابين الحاصرتين ليس في النسخ، وزدتها حتى يستقيم المعنى. والله اعلم.

بِمَنْ عَلَى الْجُمْلَةِ جاز مثلُ ذلك فى (كَمْ) أن يقال فى (كَمْ) : كَمْ من الدراهم عندك: الأصل، فمِمَّ تحرَّزَ به؟

والجواب عن الأول : أن كلامه إنما هو فيما يحتاج إليه (كَمْ) من التمييز، وهل يجوز فيه الجرُّ على الإضافة، وكيف يكون من أفراد أوجمع. وعلى هذا دلَّ كلامه فى هذا الباب. وأما النصبُ وحكمه من كونه لازماً، أو غير لازم، بل يجوز جرُّه، أو كونه نكرةً أو غير ذلك - فبابُ ذكر ذلك بابُ «التمييز» ولذلك لم يُفسَّر كلامه أولاً إلا بمآزاد على باب «التمييز» المطلق، إذ لم يذكر حكم كونه مُنْكَراً، ولا ممنوعَ التقديم، ولا غير ذلك من أحكامه، وإنما ذكر هنا ما يختص بباب (كَمْ) كما ذكر فى «باب العدد» من أحكام التمييز ما يَخْتَصُّ به ، وهو قد قال فى «باب التمييز» :

وَأَجْرُ بِمَنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرِ بَذَى الْعَدَدِ

وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى كَطِبَ نَفْسًا تَفَدُ

ولاشك أن التمييز فى باب (كَمْ) ليس بذى العدد، لأن ذا العدد هو ما كان بعد عشرين وثلاثين وخمسة عشر ونحو ذلك، هذا وإن كان هنا محمولاً عليه معنًى فليس إياه حقيقةً، ولا هو أيضاً فاعلُ معنى، فنُتِبَ جوازُ جرِّه بِمَنْ ظاهرةً، وأنه لا يلزم ذلك فى هذا الباب، لأنه لو ذُكر، تَكَرَّرَ لايحتاج إليه. وهذا واضح وأما النَّظَرُ الثَّانِي : فلم يَحْضُرْنِي الآن جوابه. والظاهر أنه لازم له، إلا أن يقال : إنما تكلم على الأمر الشائع فى تمييز (كَمْ) وهو كونه متصلاً / بها، وهو الذى مثَّلَ به ، ويكون مآداه من ١٢٢ الفصول مسكوناً عن حكمه، وأنه إنما اقتصر على الشرط الواحد بِنَاءً على هذا المقصد، وهذا ضعيف كما ترى، فلو قال مثلاً :

تَقْدِيرٍ مِنْ مَعَهُ أَجْزُ أَنْ يَلِ كَمْ

وَوَلَّيْتُ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُلْتَزِمٌ

أو ما يُعطى هذا المعنى لحصل القصدُ مكملًا، ولم نقيهِ من مقصدٍ بيته إلا أن الجرَّ مُصَاحِبٌ لتقدير (مِنْ) وذلك معلوم، كما علم أن (كَمْ) مجرورة بقوله : (إِنْ وَلَّيْتُ كَمْ حَرْفَ جَرٍّ مُظْهِرًا).

والجواب عن الثالث : أن «مُظْهِرًا» أتى به على جهة الاحتياط، وحيث قَدَّمَ إضمارَ حرف جر، وهو (مِنْ) فخاف أن يُتَوَهَّم استصحاب الإضمار، فذكر قيدَ الإظهار لذلك، والله أعلم.

وَلَمَّا أَتَمَّ الْكَلَامَ عَلَى أَحَدِ قِسْمَيْ (كَمْ) ذَكَرَ الْقِسْمَ الْآخَرَ فَقَالَ :

وَأَسْتَعْمِلْنَهَا مُخْبِرًا كَعَشْرَةٍ

إَوْ مِائَةً كَكَمْ رَجَالٍ أَوْ مَرْكَبٍ

وهو قِسْمُ الْخَبَرِيَّةِ، يعنى أن (كَمْ) استعمالاً آخر على أنها خبرية، فإذا جُنْتُ بها فى الكلام فانت مُخْبِرٌ بها أو عنها، وقد تجرَّدت من معنى الاستفهام، وهو أصلها، فإذا قلت : كَمْ رَجُلٍ قَصَدَنِي، وَكَمْ عَبْدٍ لِي - فالمقصود الإخبارُ بكثرة مَنْ جَاءَنِي مِنَ الرِّجَالِ قاصداً لِي، وكثرةٍ مِنَ الْعَبِيدِ، فكانَ الْكَلَامُ فى تقدير : كثيرٌ مِنَ الرِّجَالِ قَصَدَنِي، وكثيرٌ مِنَ الْعَبِيدِ لِي، فهذا معنى الإخبار فيها، وفيها معنى الافتخار، ولذلك شَبَّهَهَا سيبويه^(١) بِ (رُبِّ) وجعل معناها كمعناها، إلا أنهما عنده للتكثير.

وَقَصْدُهُ تَقْرِيرُ حُكْمِ التَّمْيِيزِ مَعَهَا إِذَا كَانَتْ خَبَرِيَّةً، ولذلك قال :

(وَأَسْتَعْمِلْنَهَا مُخْبِرًا كَعَشْرَةٍ) أى كعشرةٍ إذا مُيِّزَتْ، أو كمائةٍ كذلك، ولذلك قَيَّدَهُ

(١) الكتاب ٢/١٦١.

بالمثال، وهو قوله : (كَكَمَ رِجَالٌ أَوْ مَرَّةً) وَيُسْتَفَادُ عَلَى هَذَا مِنْ كَلَامِ
الناظم فوائد :

إحداها : أن لها في التمييز وجهين، أحدهما أن يكون جمعاً
ومفرداً، فإنه جَعَلَهُ كَعَشْرَةٍ أَوْ مِائَةٍ، والمتَقَرَّرُ فِي (عَشْرَةٍ) التَّمْيِيزُ بِجَمْعٍ،
نحو : عَشْرَةُ أَثْوَابٍ، وَعَشْرَةُ غُلَمَانٍ، ونحو ذلك، والمتَقَرَّرُ فِي (مِائَةٍ)
التَّمْيِيزُ بِوَاحِدٍ، نحو : مِائَةُ رَجُلٍ، وَمِائَةُ غُلَامٍ، فَكَذَلِكَ تَقُولُ هُنَا فِي (كَمَ)
إِذَا أَخْبَرْتَ : كَمَ رِجَالٍ أُعْطِيتُ، وَكَمَ غُلَمَانٍ مَلَكَتُ.

والفائدة الثانية : خَفَضُ ذَلِكَ التَّمْيِيزِ فِي كِلَا حَالَتَيْهِ كَمَا تَقْدَمُ
تَمَثِيلٌ، فَكَمَا يَلْزِمُ الْخَفَضُ فِي مُفَسِّرِ (عَشْرَةٍ) وَ (مِائَةٍ) فَكَذَلِكَ فِي مَا حُمِلَ
عَلَيْهِ. وَوَجْهُ ذَلِكَ حَمْلُهَا عَلَى مَا مُفَسِّرُهُ مِنْ / الْعَدَدِ مَخْفُوضٍ، وَهُوَ ١٢٣
(عَشْرَةٍ) وَ (مِائَةٍ) وَبِهَذَا أَشْعَرُ تَشْبِيهِ النَّاظِمِ، وَهِيَ الْفَائِدَةُ الثَّالِثَةُ، وَذَلِكَ
لِأَنَّ الْخَفَضَ فِيهَا أَوَّلًا لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنِ الْإِسْتِفْهَامِيَّةِ، فَحَصَلَ التَّفْرِيقُ فِي
التَّفْسِيرِ. وَلَمَّا كَانَتْ (كَمَ) تُعْطَى مَعْنَى الْعَدَدِ، وَكَانَ الْعَدَدُ فِي التَّفْسِيرِ
عَلَى وَجْهَيْنِ، صَرَفُوا وَجْهَهُ (كَمَ) فِي التَّفْسِيرِ إِلَى وَجْهٍ تَفْسِيرِ الْعَدَدِ،
لَكِنْ خَصَّصُوا الْخَبْرِيَّةَ بِالْخَفَضِ، وَالْإِسْتِفْهَامِيَّةَ بِالنَّصَبِ، لِأَنَّ (كَمَ) الْخَبْرِيَّةُ
تُسْتَعْمَلُ فِي الْمُبَاهَاةِ وَالِافْتِخَارِ، كَمَا تُسْتَعْمَلُ (رُبُّ) فِي ذَلِكَ فَحُمِلَتْ عَلَيْهَا.
وَأَيْضًا فَإِنَّ (كَمَ) لِلتَّكْثِيرِ، وَ (رُبُّ) لِلتَّقْلِيلِ، فَحَمَلُوهَا عَلَى ضِدِّهَا، إِذَا
كَانَ مِنْ كَلَامِهِمْ حَمْلُ الشَّيْءِ عَلَى ضِدِّهِ.

أَلَا تَرَى أَنَّ النُّحَوِيِّينَ اسْتَدَلُّوا عَلَى أَنَّ (طَالَ) فَعْلٌ، بِضَمِّ الْعَيْنِ، لَمَّا
كَانَ ضِدُّهُ وَهُوَ (قَصُرَ) عَلَى ذَلِكَ الْبِنَاءِ، وَمِنْ ذَلِكَ أَشْيَاءُ كَثِيرَةٌ.
وَأَيْضًا فَلَمَّا كَانَتْ لِلتَّكْثِيرِ أَشْبَهَتْ مِنَ الْعَدَدِ مَا هُوَ كَثِيرٌ، وَهُوَ

(مائة) ونحوها، فُجِملت عليها، إذ كانت تفسرُ بالمفرد والجمع، نحو : مائة رجلٍ، وثلاثمائة سِنَّينَ، أو يقال : كان حقُّ (مائة) أن تفسرَ بجمع كما قرَّر النحاة، لكن عدل إلى المفرد، فظهر في (كَمْ) الوجهان، ولما استَحقت الخبريةُ الخفضَ تعيَّن النصبُ للاستفهاميةُ.

وأيضاً فلما كانت (كَمْ) سؤالا عن العدد قَلِيله وكَثِيره أُعْطيت ما للمتوسط منه، لأنَّ الوَسْط عدلٌ بين الطرفين.

والفائدة الرابعة : أن الخفض في مُمَيِّز (كَمْ) بالإضافة لا بـ (مِنْ) مقدرةٌ تقديرها مع الاستفهاميةُ، وذلك أنه قرَّر أن حكم (كَمْ) هنا حكمُ (عَشْرَة) و (مائة) والتمييز معهما مخفوضٌ بالإضافة اتفاقاً، فكذلك يكون الحكم في (كَمْ) على هذا التقدير.

وأيضاً فلو كان عنده بمنْ مقدرةٌ لَبَيَّن ذلك، كما يَبَيِّنُه في الاستفهاميةُ، لأنه من الأحكام التي تفتقر إلى البيان، فلما لم يفعل ذلك دلَّ على أن الخفض بما ظُهر، وهو الإضافة.

قال سيبويه : واعلم أن (كَمْ) في الخبر بمنزلة اسم يتصَرَّف في الكلام غير مَنُونٍ يَجُرُّ ما بعده إذا أُسْقَط التنوين^(١)، فجعلها سيبويه بمنزلة اسم غير مَنُونٍ، نحو : ثلاثة : أثوابٍ، فالجرُّ، ولا بُدُّ، بالإضافة^(٢).

وذهب الفراء إلى أن الجر بعدها بإضمار (مِنْ) كما قال أهلُ البصرة في الاستفهامية إذا انْجَرَّ ما بعدها لم يَرْتَضِه الناطم، وإنما ارتضى مذهب

(١) الكتاب ١٦١/٢.

(٢) عبارة، سيبويه في الكتاب (١٦١/٢) هي : «وذلك الاسم نحو مائتي درهم، فانجرَّ الدرهم لأن التنوين ذهب وبُذِلَ فيما قبله، والمعنى معنى ربِّ، وذلك قولك : كم غلامك قد ذهب».

الجماعة، لأنه لو كان / الجرب (من) مُقْدَرَةٌ لكان جوازه مع الفصل ١٢٤
مُسَاوِيًا لجوازه بلا فصل، لأن معنى (من) مراد، واستعمالها شائع مع
الاتصال والانفصال، فلو كان عملها بعد الحذف جائز البقاء مع الاتصال
لكان جائز البقاء مع الانفصال نثرًا ونظمًا. وكما كان الأمر بخلاف ذلك
دلَّ على أَنَّ الخفض بما ظَهَرَ لا بمقدَّر.

وقوله: (كَمْ رَجَالٍ أَوْ مَرَّةٍ) أصلُ «مَرَّةٍ» مَرَأَةٌ، لكن سَهَلَ الهمزة
بحذفها والقاء حركتها على الساكن قبلها، وهو القياس في مثلها. وقد
حكي: المَرَأَةُ، والكَمَاءُ في: المَرَأَةُ، والكَمَاءُ^(١)، وعلى هذا التسهيل وقع
الحُمُّ في الهجاء، بكتِّبِه بآلفٍ بعدِ الراء، على خلاف كَتَّبَ: المَرءُ، والخَبْيُ.
ويبقى في هذا الحكم الذي قرره الناظم نظرٌ من أوجه:

أحدها: أن كلامه يَقْتَضِي أن حكم التمييز مع (كَمْ) كحُكْمِهِ مع
(عَشْرَةٌ) في جميع أحواله، وقد تقرر في باب «العدد» أن تمييز (عَشْرَةٌ)
بَجَمِّ الْقَلَّةِ غالبًا لاجتماع الكثرة، فإحالاته عليه هنا تُقَرَّرُ أَنَّ الغالب هنا
كذلك، فلا يقال: كَمْ جِمَالٍ مَلَكْتُ، إلا قليلا مسموعًا. وإنما الشائع: كَمْ
أَجْمَالٍ مَلَكْتُ، لأنك تقول: عشرة أجمالٍ، ولا تقول عشرة جِمَالٍ، إلا
مسموعًا، كقولهم: ثلاثة كِلَابٍ، وهو مفهومٌ غيرُ مستقيم، لأن (كَمْ)
تَقْتَضِي الإضافة إلى جمع الكثرة، من حيث كانت للتكثير.

والثاني: أن إحالته في الحكم على (مائة) يُعْطَى أن التمييز يجوز
وقوعه نكرةً، ومُعْرَفًا بالآلف واللام، لأنَّ الحكم في تمييز (مائة) كذلك،
فتقول: مائة درهمٍ، ومائة الدُرْهِمِ،

(١) انظر: سيبويه ٥٤٥/٣ [باب الهمز].

إِماً وَقَوْعُهُ مَعَ (كَمْ) نَكْرَةً فَصَحِيحٌ، وَأَمَّا وَقَوْعُهُ مَعْرِفَةً فَغَيْرُ صَحِيحٍ،
إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ : كَمْ الْغُلَامُ عِنْدَكَ، أَصْلًا، وَهَذَا أَيْضًا لَازِمٌ فِي الْجَمْعِ،
لَأَنَّكَ تَقُولُ : ثَلَاثَةُ الْأَثْوَابِ، وَلَا تَقُولُ : كَمْ الْأَثْوَابِ عِنْدَكَ.

الثالث : أَنْ تَمَثِيلُهُ إِمَّا أَنْ يُؤْخَذَ عَلَى صِفَتِهِ كَمَا أَتَى بِهِ، فَيُعْطَى أَنْ
مُمَيِّزُ الْخَبَرِيَّةِ لَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ (كَمْ) فَلَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ تَقُولَ : كَمْ
رَجُلٌ جَاعَى، وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ، لِأَنَّ الْفَصْلَ جَائِزًا، لَكِنَّهُ لَا بُدَّ مَعَهُ مِنَ
النَّصْبِ، فَتَقُولُ : كَمْ عِنْدَكَ غُلَامًا، وَلَمْ تَمْلِكْ عَبْدًا، وَأَنْشُدْ سِيبَوِيهَ
لِزُهَيْرٍ^(١):

تَوَّمُ سِنَانًا وَكَمْ دُونَهُ

مِنَ الْأَرْضِ مُحْدُوذِيَا غَارُهَا

وَأَنْشُدْ أَيْضًا لِلْقَطَامِيِّ^(٢):

كَمْ نَأَلْنِي مِنْهُمْ فَضْلًا عَلَى عَدَمِ

إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِفْتَارِ أَحْتَمِلُ

قَالَ سِيبَوِيهَ: قَالَ /: يَعْنِي الْخَلِيلَ : إِذَا فَصَلْتَ بَيْنَ (كَمْ) وَبَيْنَ الْاسْمِ ١٢٥

بَشَى، وَاسْتَغْنَى عَلَيْهِ السُّكُوتُ أَوْ لَمْ يَسْتَفْعِنْ فَاحْمِلْهُ عَلَى لُغَةِ الَّذِينَ

(١) الْكِتَابُ ١٦٥/٢، وَالْمَحْتَسِبُ ١٢٨/١، وَالْإِنْصَافُ ٣٠٦، وَابْنُ يَعِيشَ ١٢٩/٤، ١٣١، وَالْعَيْنِيُّ
٤٩١/٤، وَالْأَشْمُونِيُّ ٨٣/٤، وَاللَّسَانُ (غُور) وَلَيْسَ فِي دِيَوَانِهِ.

وَتَوَّمُ : تَقْصِدُ. وَالْمَحْدُوذُ : الْمَوْجُوعُ غَيْرُ الْمُسْتَقِيمِ. وَالْفَارُ : الْمَطْمُنُّ مِنَ الْأَرْضِ، وَالْمَغَارَةُ فِي الْجَبَلِ،
وَجَمْعُهُ : أَغْوَارٌ وَغَيْرَانِ. وَيُذَكَّرُ نَاقَتُهُ، وَأَنَّهُ يُؤْمُ بِهَا هَذَا الْمَمْدُوحُ، عَلَى بَعْدِ الطَّرِيقِ وَصُغُوغِهِ، لِأَنَّ بِهِ
مِنَ أَكَامٍ وَمَتُونٍ.

(٢) الْكِتَابُ ١٦٥، ٢، وَالْمَقْتَضِبُ ٦٠/٣، وَالْإِنْصَافُ ٣٠٥، وَابْنُ يَعِيشَ ١٢٩/٤، ١٣١، وَالْعَيْنِيُّ ٤٩٤/٤،
وَالْهَمْعُ ٨٢/٤، ٨٣، وَالذَّرُّ ٢١٢/١، وَالْأَشْمُونِيُّ ٨٢/٤، وَجُمْهُرَةُ الْقُرَشِيِّ ١٥٣، وَدِيَوَانُهُ ٦.
وَالْعَدَمُ : فَقْدُ أَمَالٍ وَقِلَّةُ الْإِفْقَارِ : الْإِفْتِقَارُ. يَمْدَحُ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ بِأَنَّهُمْ أَفْضَلُوا عَلَيْهِ عِنْدَ فِرْعَوْنَ، حِينَ
بَلَغَ بِهِ الْجَهْدُ أَنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ الْإِرْتِحَالَ فِي طَلَبِ الرِّزْقِ. وَيُرْوَى «أَجْتَمَلَ» بِالْجِيمِ، أَيْ أَجْمَعَ الْعِظَامَ
لِاسْتِخْرَاجِ جَمِيلِهَا، وَهُوَ الْوَدَّكَ.

يَجْعَلُونَهَا بِمَنْزِلَةِ اسْمِ مَنْوُنٌ، لَأَنَّهُ قَبِيحٌ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، لِأَنَّ الْمَجْرُورَ دَاخِلٌ فِي الْجَارِ، فَصَارَا كَاثِمًا كَلِمَةً وَاحِدَةً، وَالْأَسْمُ الْمَنْوُنُ يُفْصَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ، تَقُولُ هَذَا ضَارِبُ بَكَ زَيْدًا، وَلا تَقُولُ : هَذَا ضَارِبُ بَكَ زَيْدٌ^(١)، ثُمَّ أُنْشِدُ الْبَيْتَيْنِ^(٢).

وَأَمَّا أَنْ يُؤْخَذَ كَلَامُهُ عَلَى جَوَازِ الْفَصْلِ فَيَقْتَضِي أَنَّ الْجَرَ ثَابِتٌ مَعَهُ قِيَاسًا، وَلا يَجُوزُ الْجَرُّ مَعَ الْفَصْلِ إِلَّا شَاذًا، نَحْوُ مَا أُنْشَدَهُ فِي الْكِتَابِ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ^(٣):

كَمْ فِيهِمْ مَلِكٌ أَغْرَ وَسُوقَةٌ
حَكَمَ بِأَرْذِيَةِ الْمَكَارِمِ مُحْتَطِبِي
وَأُنْشِدُ أَيْضًا^(٤):

كَمْ فِي بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرِ سَيْدٍ
ضَخَمَ الدُّسَيْعَةَ مَاجِدٍ نَفَاعِ

(١) الْكِتَابُ ١٦٤/٢.

(٢) أَيْ السَّابِقَيْنِ.

(٣) الْكِتَابُ ١٦٧/٢، وَابْنُ السَّرَافِيِّ ٣٥٦، وَالشَّجَرِيُّ ٢٩٦/١.

وَالْبَيْتُ لِلْفَرَزْدَقِ (دِيوانه ٣٥/١) وَالْأَعَزُّ : الْمَشْهُورُ. وَالسُّوقَةُ : الرِّعْيَةُ وَالْعَامَةُ وَالْحَكْمُ : الْحَاكِمُ وَالْقَاضِي. وَالِاحْتِبَاءُ : أَنْ يَجْلِسَ الْمَرْءُ عَلَى أَلْيَتَيْهِ، وَيَضُمُّ فَخْذَيْهِ وَسَاقِيهِ إِلَى بَطْنِهِ بِذِرَاعَيْهِ لِيَسْتَنْدَ. وَيُقَالُ : احْتَبَى بِالثَّوْبِ، إِذَا أَدَارَهُ عَلَى سَاقِيهِ وَظَهَرَهُ، وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى نَحْوِ مَا سَبَقَ. وَكَانَتِ السَّادَةُ مِنَ الْعَرَبِ تَعْتَادُ هَذَا فِي مَجَالِسِهَا، وَلا تَحُلُ حَبِوتَهَا إِلَّا لِحَاجَةٍ.

(٤) الْكِتَابُ ١٦٨/٢، وَالْمُقْتَضَبُ ٦٢/٣ وَالزُّنْصَافُ ٣٠٤، وَالْخَزَانَةُ ٤٦٨/٦، وَالْعَيْنِيُّ ٣٩٢/٤، وَابْنُ يَعِيشَ ١٣٠/٤، ١٣٢، وَالْأَشْمُونِيُّ ٨٢/٤.

وَالْأُسْعَةُ : الْعَطِيَّةُ، أَوْ الْجَفْتَةُ، وَهُوَ كُنْيَاةٌ عَنِ الْجُودِ. وَالْمَاجِدُ : الشَّرِيفُ. يَصِفُ كَثْرَةَ السَّادَاتِ فِي هَذِهِ الْقَبِيلَةِ.

وَأُنْشِدُ أَيْضاً^(١):

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَا
وَكَيْرِيمٍ بَخِلُهُ قَدْ وَضَعَهُ

وهذا شاذٌ محفوظ غير منقاس، ويَبْعُدُ أن يَلْتَزِمَ مذهبَ الفراء والكوفيين الذين يُضْمَرُونَ (مِنْ) فيُجَبِّزُونَ الجرَّ مع الفصل، لأنه مذهبٌ مخالفٌ للقياس والسَّماع، وقد خالفه في «التَّسْهِيلِ»^(٢) و«شَرْحِهِ»^(٣) وظاهرُ كلامه هنا، وإذا كان كذلك لم يَسْتَقِمْ كلامُهُ على كل تقدير.

والرابع : أنه لم يُعَرَّجْ على جواز النِّصْبِ مع الخَبَرِيَّةِ، فأعطى أنه ممتنع، كما امتنع في (عَشْرَةٍ) و(مِائَةٍ) إذ لا يجوز النصب فيهما إلا نادراً، نحو : ثلاثة أثواباً، وقوله^(٤):

* إِذَا عَاشَ الْفَتَى مَائَتَيْنِ عَامًا *

وهذا غيرُ مانقَله الناس، بل النصبُ معها جائزٌ حملاً على الاستفهامية، لأنها أصلُها، فأمَّا مع الفصل فالنصبُ ظاهرٌ، وقد تقدم، وأنه لازمٌ لأجائز. وأمَّا مع عدم الفصل فقال سيبويه : واعْلَمْ أن ناساً من العرب يُعملونها فيما بعدها

(١) الكتاب ١٦٧/٢، والمقتضب ٦١/٣، وابن يعيش ١٣٢/٤، والإنصاف ٣٠٣، والخزانة ٦٨/٤، والعيني ٤٩٣/٤، والهمع ٨٢/٤، والأشمونى ٨٢/٤

والبيت من قصيدة لأَس بن زَيْمٍ يخاطبُ عبد الله بن زياد. والمقرف : النذل اللئيم الأب يقول : قد يرتفع الذين بجوده، ويتضح الكريم الأب ببخله. ويجوزنى كلمة «مقرف» أوجه الإعراب الثلاثة. وانظر : سيبويه.

(٢) ص ١٢٤.

(٣) انظر : نسخة الزاوية الحمزية ١١٩/٣.

(٤) هو الربيع بن ضُبُع الغزالي، وقد مر الاستشهاد بالبيت في باب «العدد» وعجزه :

فَقَدْ ذَهَبَ الْمُسْرَةُ وَالْفَتَا

في الخبر، كما يعملونها في الاستفهام، فينصبون بها كأنها اسمٌ مَنُونٌ.
قال : ويجوز لها أن تعمل في هذا الموضع في جميع ما عملت فيه (رُبُّ)
إلا أنها تنصب لأنها مَنُونَةٌ^(١). ثم أنشد أبياتا^(٢). ثم قال : وبعضُ العرب
يُنشد قولَ الفرزدق^(٣):

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ

فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عِشَارِي

فهم كثير، ومنهم الفرزدق^(٤).

هذا كلامُ الإمام، ونقل المؤلف في «شرح التسهيل» عن بعضهم أن
النصب بعدها لغةٌ تميم^(٥).

والخامس : أنه لم يُبين جوازَ دخول / (من) على التمييز، فيقال : ١٢٦
كَمْ مِنْ غلامٍ ملكْتُ، وهو استعمال شائعٌ في الكلام، ومنه قوله تعالى :

(١) الكتاب ١٦١/٢.

(٢) هو قول يزيد بن ضبة (أو الربيع بن ضبيع الفراري) :

إذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب المسرة والفتاة
وقول الأعور بن براء الكلابي :

أنعتُ عَيْرًا من حَمِيرٍ خَنْزَرَةٍ في كل عَيْرٍ مائتانِ كَمَرَةٍ

وقول الفرزدق التالي.

(٣) الكتاب ٧٢/٢، ١٦٢، والخزانة ٤٨٥/٦، والمقتضب ٥٨/٢، والعيني ٥٥٠/١، ٤٨٩/٤، وابن
يعيش ١٣٣/٤، والهمع ٨١/٤، والتصريح ٢٨٠/٢، والأشعموني ٢٠٧/١، ٨٠/٤، ٨١، وديوانه
٤٥١

والفدعاء : المعوجة الرسغ من اليد أو الرجل. والعشار : جمع عشاء. وهي الناقة التي أتى عليها
من حملها عشرة أشهر. يصف نساء جرير بأنهن راعيات يحلبن عليه عشاره.

(٤) الكتاب ١٦٢/٢.

(٥) شرح التسهيل للناظم (نسخة الزاوية الحمزية ١١٩).

{وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ} (١) الآية. وقال : {وَكَمْ أَرْسَلْنَا مِنْ نَبِيٍّ فِي الْأَوَّلِينَ} (٢).

والجواب عن الأول : أن المقصود إنما هو الاضافة إلى المجموع خاصة، وإجازة ذلك رفعا لتوهم من يتوهم المنع من التمييز بالجمع، كما امتنع في (كَمْ) الاستفهامية، وإنما عيّن (عَشْرَة) لأن التمييز بالجمع مُسْتَعْمَل فيها هكذا على الجملة.

وبقى كَوْنُهُ جَمْعَ قَلَّةٍ أو جمع كثرة لم يتكلم عليه، وقد يُشير إليه تمثيله برجالٍ، لأنه جمع كثرة، وإذا اعتبرت المعنى في البابين وجدت بابَ (كَمْ) للتكثير، فلا يُضاف إلا إلى جمع الكثرة، إلا أن يُعْذَر أو يَأْتِيَ على خلاف القياس، وبابَ (عَشْرَة) للتقليل، فلا يُضاف إلا إلى جمع قَلَّةٍ، إلا أن يُعْذَر أو يَأْتِيَ على خلاف القياس.

وبابُ «العدد» ممّا يُضاف فيه الشيء إلى جنسه، كقولك : ثوبٌ خزٌّ، فالثوبُ خزٌّ (٣)، وتقول : ثلاثةُ أكلبٍ، فالثلاثةُ أكلبٌ، ولا يحسن أن يقال : ثلاثةُ كلابٍ، لأن الثلاثة لا يحسن أن يُطلق عليها (كِلَابٌ) لاختصاص (الفِعَال) بالكثرة، وكَوْنُ الثلاثة قليلةً، فكذاك يكون الأمرُ في الجَمْع مع (كَمْ) لا يحسن أن يقال : كَمْ أكلبٍ عندك، وإنما الوجه : كَمْ كِلَابٍ، لأن مدلول (كَمْ) كثير، فينبغي أن يُضاف إلى الجمع الكثير.

ومن هنا قال بعضهم : إنما جُمع التمييز مع (كَمْ) حملاً على ما كان الأصل في (مائة) و(ألف) لا حملاً على (عَشْرَة) وبابه، لبنانهما في القَلَّة

(١) سورة النجم : ٢٦.

(٢) سورة الزخرف : ٦.

(٣) في الأصل و(ت) «فالثوبُ جزء» وما أثبت هو الصواب. وكلمة «خز» ساقطة من (س).

والكثرة.

والجواب عن الثاني : أن كَوْن التمييز نكرةً هو الأصلُ مطلقاً، ولذلك يلزمه التثنية، ومع ذلك فإنما تُعرَّف كما مرَّ في بابه، فتمثيلاً برجالٍ ومَرَّة يُقَيَّد ما أراده من التثنية، ومع ذلك فإنما تُعرَّف مع (المائة) لَمَّا احتِيجَ إلى تعريف المضاف (وهو) (المائة) إذ لا يمكن تعريفها بالآلف واللام، من أجل أنه لا يجمع بين الآلف واللام والإضافة.

وأما (كَمْ) فإنها شبيهة بـ(رُبُّ) في أداء معنى الافتخار، وهي أشبه بـ(رُبُّ) منها بـ(مائة) من جهة المعنى و(رُبُّ) لا تَخْفُضُ إلا النكرات، فكذلك ما كان في معناها، فلم يَصْلُح في (كَمْ) التعريف، لعدم قبول معناها للتعريف، وإذا كان كذلك لم يَحْتَج إلى التَحَرُّز منه، لكونه أمراً لاحقاً بعد / حصول التمييز، وهو نكرة.

١٢٧

والجواب عن الثالث : أنه حَكَم بالخفض حُكْماً مطلقاً، ولا شك أنَّ الخفض بالإضافة. وقد تقدم في باب «الإضافة» منعُ الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في الشعر، أو في مواضع ليس هذا منها، وإذا كان الفصل ممتنعاً مع الخفض بَقِيَ النظرُ : هل يجوز مع الرجوع إلى النصب، فتقول : كَمْ لك غلاماً، أولاً يجوز رأساً؟

وظاهر ما في نظمه عدمُ جواز الفصل مع الخفض، وهو صحيح وسَكَت عن جواز النصب، وكأنه إنما تكلم على ما أعطاه مثاله.

والجواب عن الرابع، وهو جواز النصب مع عدم الفصل، أنه نصٌّ في «التسهيل» أنه نادر، وأن الوجه الخفض^(١). وإذا كان عنده قليلاً

(١) التسهيل : ١٢٤.

فلاضئيرَ في تَرَكَ ذكره.

والجوابُ عن الخامس، ظاهرٌ مما عُلِمَ من أن التمييزَ جائزٌ ظهورُ (من) معه إلا مع الفاعل المعنى، وبابِ «العدد» وهذا من قِسْمِ مايجوزُ ذلك فيه، فلم يَحْتَجْ إلى ذكره.

كَكَمْ كَأَيُّنْ وَكَذَا وَيَنْتَصِبُ

تَمْيِيزُ ذَيْنِ وَيِهْ صِلِ مِنْ تُصِبُ

هذان اللفطان، وهما (كَأَيُّنْ) و(كَذَا) مما يَلْحَقَانِ ببابِ (كَمْ) لأنهما عبارة عن العدد، وكنايةٌ عنه.

ويَعْنِي أنهما مثل (كَمْ) في المعنى، وفي طلب التمييز، لأن معنى (كَأَيُّنْ) كمعنى (كَمْ) الخبرية، فقولا : وكَأَيُّنْ من غُلامٍ مَلَكْتُ. فهو كقولك : كَمْ مِنْ غُلامٍ مَلَكْتُ.

وكذلك (كَذَا) في أحد معنييها، تقول : لِي عِنْدَهُ كَذَا درهمًا، أَوْ كَذَا وَكَذَا درهمًا، أى دراهمك متعددة. ومعناها الآخر أنها كناية عن الشيء، تقول : فَعَلْتُ كَذَا، ولم أَفْعَلْ كَذَا، فهل النظرُ من جهة المعنى.

وأما كونهما مثل (كَمْ) في طلب التمييز فلأن قولك : (كَأَيُّنْ أُعْطِيتُكَ) مُبْهَمٌ مُحتَاجٌ إلى تفسير المُعْطَى ماهو، كما كان قولك : (كَمْ أُعْطِيتُ) محتاجًا إلى التفسير.

وكذلك (له عِنْدِي كَذَا) و(لِي عِنْدَهُ) مُبْهَمٌ لايفهم معناه حتى يُفَسَّرَ. فهذا معنى قوله : «كَكَمْ كَأَيُّنْ وَكَذَا» ولايريد أنهما مثل (كَمْ) في جميع الأحكام، لأن من أحكام (كَمْ) في جميع الأحكام، لأن من أحكام (كَمْ) أن لها صدرَ الكلام، وذلك مفقود في (كَذَا) وإن وافقتها (كَأَيُّنْ) في ذلك.

ثم بيّن حكم التمييز مع هَذَيْنِ، وأنه منصوب لامجرور، فقال :
«وَيَنْتَصِبُ تَمْيِيزُ ذَيْنِ».

يعنى أن تمييز (كَأَيْنُ) و(كَذَا) مخالف لتمييز(كَمْ) فينتصب هنا،
بخلاف الخبرية، فتقول : كَأَيْنُ رَجُلًا قَدْ رَأَيْتُ، وَكَأَيْنُ / قَدْ أَتَانِي رَجُلًا،
وهما من أمثلة سيبويه^(١)، وتقول : أَعْطَيْتُهُ كَذَا دَرَهْمًا، وَأَعْطَانِي كَذَا ثَوْبًا،
وأنشد المؤلف في النصب بعد (كَأَيْنُ)^(٢).

اَطْرُدِ الْيَأْسَ بِالرَّجَا فَكَأَيْنُ

أَمَلًا حُمُ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرٍ

و(كَأَيْنُ) مثل (كَاعِنُ) لغة فيها ثانية من الخمس^(٣). والثالثة (كَأَيْنُ)
بوزن (كَعْفَيْنُ) والرابعة : بتقديم الياء على الهمزة، بوزن (كَيْعَيْنُ).
والخامسة : (كَئِنُ) مثل (كَعِنُ) .

ويقتضى هذا الكلام أنه يُمنع الخفضُ بالإضافة كمفسرُ الخبرية،
فلإيقال : كَأَيْنُ رَجُلٍ جَاعَى، وَلَا جَاعَى كَذَا رَجُلٍ.

قال في «شرح التسهيل»^(٤) : وكان حَقُّهُمَا أن يضافا إلى مميّزهما،
كما تضاف (كَمْ) التى تُسَاوِيهِمَا في المعنى، لكن مَنع من إضافة (كَأَيْنُ)

(١) الكتاب ١٧٠/٢.

(٢) المغنى ١٨٦، والعيني ٤٩٥/٤، والتصريح ٢٨١/٢، والهمع ٨٤/٤، والدرر ٢١٢/١، والأشموني ٨٥/٤.

والياس : القنوط. والرجا : الرجاء، وقصر للضرورة، وحُمُ : قُدْر. وروايته في المراجع السابقة
«أَلَّا» بدل «أَمَلًا» وهو اسم فاعل من : أَلَم يَأْلَم، إذا وجع.

يقول : لاتقنط، وترج حصول الفرج بعد الشدة، فكم من فقير قَدَّر الله غناه.

(٣) أى خمس اللغات التى تجوز فيها.

(٤) انظر : نسخة الزوابة الحمزية ١٢١/٣.

أنها لو أُضِيفَتْ لَزِمَ نَزْعُ تنوينها، وهى مستَحِقَّةٌ للحكاية، لأنها مُرَكَّبَةٌ من كاف التشبيه وأى، فكانت بمنزلة (يَزِيدُ) مسمًى به لزم الحكاية كالجمله.

وأما (كَذَا) ففيها مافى (كَأَيِّنُ) من التركيب الموجب للحكاية، وفيها زيادة مانعة من الإضافة، وذلك أَنَّ عَجْزَهَا اسمٌ لم يكن له قبل التركيب نصيبٌ في الإضافة، فأَبْقِيَ على ما كان عليه.

هذا ما قاله المؤلف، وهو تعليلٌ ماعينٌ هنا من النصب، ونَكَتَ به على مذهبين في هذين اللفظين:

أحدهما : مذهبُ ابن خروف في (كَأَيِّنُ) حيث أجاز في تمييزها الجرَّ مطلقاً، وأنه يجوز فيه الجرُّ بـ(مِنْ) وبغير (مِنْ) بفصلٍ، وبغير فصلٍ، فأطلق القول في جواز جرِّه بالإضافة. وَوَجَّهَ بقاءَ التنوين بأنه صار عند التركيب نوناً، وَكُتِبَ بالنون، وَوُقِفَ بالنون.

قال : ويمكن أن تكون الكاف دَخَلَتْ على كلمة على وزن (فَعِيلٌ) لم تُستعمل مفردةً، فَرُكِبَتْ مع الكاف فقليل : (كَأَيِّنُ) ولم يَحْكُ في ذلك سماعاً من العرب، وإنما قال الخليل : إِنْ جَرَّهَا أَحَدٌ مِنَ الْعَرَبِ فَعَسَى أَنْ يَجْرَهَا بِإِضْمَارِ (مِنْ) كما جاز ذلك فيما ذكرنا في (كَمْ)^(١) ولم يَحْكُ الخليلُ سماعاً في الجر، فالظاهر أن الجر بالإضافة لايجوز على ما علَّل به المؤلف المنع دَلُّ كلامُ الخليل هنا فتأملْه.

والثاني من المذهبين : مذهب المَبْرَدِ في (كَذَا) لأنه أجاز الجر في تمييزها بالإضافة، مفرداً ومجموعاً، فيقال على مذهب : أعطيتكَ كَذَا دراهم، وكَذَا درهم، بناءً على جَعْلِهِ (كَذَاً وَكَذَاً) / بالعطف بمنزلة عَدَدٍ

(١) الكتاب ١٧١/٢.

معطوف، و(كَذَا كَذَا) بلا عطف بمنزلة عدد مركّب و(كَذَا) بمنزلة عدد مضاف، والعددُ المضاف على وجهين : مضافٌ إلى مفرد، وهو (مائة) و(ألف) ومضافٌ إلى مجموع، وهو (ثلاثة) وبابه، فنُزلَ حكمَ (كَذَا) على ذلك.

قالوا : وماقاله المبردُ دَعَوَى وقياسُ في اللغة، ولاسماعُ من العرب في ذلك، فلا يُعتبر، ولايؤخذ مثلُ ذلك إلا بالمشافهة من العرب.

ثم قال الناظم : «وَيْهِ صِلٍ مِنْ تَصِيبٍ» الضمير عائد على التمييز، يعنى أنه يجوز لك أن تصل بالتمييز هنا لفظ (مِنْ) فتجره بها، فإنه صحيح وقياسٌ مُطَرِّدٌ، بل هو الأغلب في (كَأَيِّنْ) أَلْتَرَاهُ إنما جاء في القرآن مجرورا بها، كقوله تعالى : {وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ} ^(١). وقوله : {فَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا} ^(٢).

وقال الشاعر ^(٣):

وَكَايِنٍ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ

تَرَاهُ لَوْ أَصْرَبْتَ هُوَ الْمُصَابَا

وأنشد سيبويه لعمر بن شاس ^(٤):

(١) سورة آل عمران : ١٤٦.

(٢) سورة الحج : ٤٥.

(٣) هو جرير، ديوانه ١٧، وانظر أمالي ابن الشجري ١٠٦/١، وابن عيش ١١٠/٣، ١٣٥/٤ والخزانة ٣٩٧/٥، والمغني ٤٩٥، والهمع ٨٥/٤، والدرر ٤٦/١، ٢١٣، ١٤٢/٢، والأشمونى ٨٧/٤ وفي الشطر الثاني عدة روايات. والأباطح : جمع أبطح، وهو مسيل واسع للماء، فيه دُقاق الحصى. والمعنى أن هذا الصديق من فرط مودته ومحبة لك بعد مصيبتك كأنها مصيبته هو.

(٤) الكتاب ١٧٠/٢، والهمع ٨٥/٤، والدرر ٢١٣/١ ويروى «أمام الألف» والمذجج : الملابس للسلاح كاملا. ويروى : يمشى الرديان، وهو ضرب من المشى فيه يتختر. والمقنع : المغطى رأسه بالسلاح، كالبيضة والمغفر وغيرهما.

وَكَايْنِ رَدَدْنَا عَنْكُمْ مِنْ مُدَجِّجٍ
يَجِيءُ أَمَامَ الْقَوْمِ يَرْدِي مُقْنَعًا

قال سيبويه : إن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع (من)^(١).

ووجه ذلك المبرد بأنه إذا قال : كَأَيِّنُ رَجُلًا أَهْلَكْتُ، يجوز أن يكون تمييزاً
فيكون في معنى (جَمِيع) ويجوز أن يكون مفعولاً بـ (أَهْلَكْتُ) أى كَأَيِّنُ مَرَّةٍ
أَهْلَكْتُ رَجُلًا؛ فيكون الرجل واحداً، فإذا أدخل (من) بين ذلك المراد، وكذلك تقول
على ما اقتضاه هذا الكلام : أعطيتُه كَذَا مِنْ درهم.

ثم إذا تقرر هذا فيقال هذا الكلام مُعْتَرَضٌ من أوجه :

أحدها : أنه شَبَّهَ (كَأَيِّنُ) و(كَذَا) بـ(كَمْ) و(كَمْ) على قسمين : خَبَرِيَّةٌ،
واستفهامية. أما الاستفهامية فلاحظ لـ(كَأَيِّنُ وَكَذَا) فيها، لأنهما عَرِيَّانِ عن
معناها، إلا ما حكى المؤلف في (كَأَيِّنُ) شاذاً مُسْتَقَرِّى من حديث أَبِي مع ابن
مسعود حيث قال له : كَأَيِّنُ تُعَدُّ سُورَةُ الْأَحْزَابِ^(٢)؟ فقال عبدالله : ثلاثاً
وتسعين . كأنه قال : كَمْ تُعَدُّ؟ ولم يأت في غير هذا، فلا مَعْوَلٌ على قياسٍ مثله،
ولا ثبوتُه من غير ذلك.

وأما الخَبَرِيَّةُ : فهي التي حُمِلَا عليها، ولذلك قال في «التسهيل» : معنى
(كَأَيِّنُ) و(كَذَا) كمعنى (كَمْ) الخَبَرِيَّةُ^(٣). وإذا ثبت هذا فإطلاقُ القول في (كَمْ)
يُؤْخَذُ له منه أحدُ أمرين :

(١) الكتاب ١٧٠/٢.

(٢) في (س) «تقرأ سورة الأحزاب» وفي (ت) «تقرأ سورة الأحزاب تعد».

(٣) التسهيل : ١٢٤.

إما أنها مثلُ أحدِ قِسْمَيْهَا غيرَ معيَّن، وإما مثلُها في كِلَا قِسْمَيْهَا،
 فيكون مستعملَيْن في الخبر والاستفهام مثل (كَمْ) وهذا لا / يقوله أحد. ١٣٠
 والثاني : أنه ذَكَرَ نَصَبَ التَّمْيِيزِ، ولم يُبَيِّنْ كَوْنَهُ مفرداً، أو مجموعاً
 أو يجوز فيه الأمران، والحكمُ فيه الإفرادُ لا غير، بخلاف مَمَيِّزٍ (كَمْ) فإنه
 قد يكون مفرداً أو مجموعاً، وتَرَكُ التَّقْيِيدَ بالإفراد يُوهم جوازَ كونه
 مجموعاً، وذلك إخلال.

والثالث : أنه أطلق القولَ في جواز إلحاق (مِنْ) للتَّمْيِيزِ اللَّاحِقِ
 لهما، إذ قال : «وَيِهْ صِلْ مِنْ نَصَبٍ» وضمير «يِهْ» عائد على تَمْيِيزِ «هَذَيْنِ»
 والإشارة لـ(كَأَيِّنْ) و(كَذَا) فالتَّمْيِيزُ المراد في كلامه تَمْيِيزُهُمَا معاً.
 فأمَّا إلحاق (مِنْ) لتَمْيِيزِ (كَأَيِّنْ) فقد تقدَّم بَيَانُهُ. وأمَّا إلحاقه لتَمْيِيزِ
 (كَذَا) فغيرُ مستقيم بنصِّ المؤلِّف نفسه، لأنه ألزَمَهُ النَصَبَ مطلقاً.
 قال في «الشرح» : وأمَّا (كذا) فلم يجيء مَمَيِّزُهَا إلا منصوباً،
 وأنشد عليه بيتاً لم أقيده^(١).

وقال ابن خروف : ولا يكون مفسرُ (كَذَا) و(كَذَا) إلا منصوباً، لأنها
 حُمِلَتْ على (كَمْ) في الاستفهام في النصب. ولم أرَ نصّاً مخالفاً لهَذَيْنِ،
 فعبارته مُخْتَلَةٌ.

والجواب عن الأول أن يقال : إنما شَبَّهَ الناظم (كَأَيِّنْ) و(كَذَا)
 بـ(كَمْ) التي هي أعمُّ من الاستفهامية والخبرية، لأنها، في كِلَا قِسْمَيْهَا،

(١) شرح التسهيل للناظم (نسخة الزاوية الحمزية ١٢٢/٣) والبيت هو قول الشاعر :
 عِدِ النَّفْسَ نَعْفَى بَعْدَ بُوْسَاكِ ذَاكَرَا كَذَا وَكَذَا لَطْفَا بِه نُسَى الْجَهْدِ
 وانظر فيه أيضاً : المغنّى ١٨٨، والعيني ٤٩٧/٤، والتصريح ٢٨١/٢، والهمع ٨٦/٤، والدرر
 ٢١٣/١، والأشعوني ٨٦/٤.

كناية عن عدد مُبْهَم مُحتاج إلى التفسير، وكونُهما بعد ذلك في الاستعمال مثلَ (كَمْ) الخبرية أولاً - أمرٌ آخرٌ، محلُّ بيانه اللغة، ويدلُّ على هذا القصد وصحته أن سيبويه فسَّرهما على هذا المعنى، فإنه لما ذَكَرَ (كَذَا) قال : وهو مُبْهَم في الأشياء بمنزلة (كَمْ) وهو كناية للعدد بمنزلة (فُلَان) ^(١).

ثم قال : وكذلك : كَأَيِّنُ رجلاً قد رأيتُ زعم ذلك يونس ^(٢).

وإذا كان هذا القصدُ صحيحاً أن يُصار إليه كان حَمْلُ الكلام عليه أولى، وليس بمناقضٍ لتفسير مَنْ فسَّرهما بأنهما مثل (كَمْ) الخبرية لأنهما مع صحة التفسير لا يُستعملان إلا في الخبر، فلا إِبْهَام ولا إِيْهَام.

والجواب عن الثاني : أن قَصْدَه الإفراد، ويؤنِّسُ به أنهما محمولان على (كَمْ) ولَمَّا كان المنصوب في باب (كَمْ) لازمُ الإفراد كان ما أشبهه وما حُمِّل عليه كذلك، وكذلك في باب «العدد» لا يكون في النصب إلا مفرداً، فلم يَتَطَرَّقْ إليه توهُمُ الجمع، وفي هذا الجواب ما ترى.

وأما الاعتراضُ الثالثُ فواردٌ عليه، ولا أجد له الآن مَخْلَصاً منه.

(١) الكتاب ١٧٠/٢.

(١) المصدر السابق ١٧٠/٢.

{ الحكاية }

١٣١

/ إْحْكِ بِأَيِّ مَا لِمَنْكُودٍ سُنِّلُ

عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْحِينَ تَصِلُ

الحكاية في اصطلاح النحويين : أن تتنطق بمثل ما نطق به المتكلم، أو ببعضه، أو بما يُؤدَّى إعرابه، إشعاراً تتعلّق ما بين الكلامين.

فإذا قلت : قال زيد : عمرو منطلق، فانت قد أتيت بمثل كلامه لتعلم أن ما نطقت به هو عين ما نطق به. وكذلك إذا نطقت ببعضه.

والحكاية على ثلاثة أقسام :

حكاية الكلام كله، وهذا هو المحكي بالقول، والمحكي في باب «التسمية بالجمل» وما أشبهها، نحو قلت : عمرو منطلق، ونحو : تأبط شراً، وبرق نحره المسمى به.

وهذا القسم لم يتعرض له الناظم في هذا النظم أصلاً، ولا أشعر بحكم من أحكامه إلا بالانجرار^(١)، فحيث تكلم على كسر (إن) وفتحها قال هناك : «أوحيت بالقول» وحيث تكلم على (العلم) وأقسامه قال : «وجملة وما يمزج ركباً» وفصل «حكاية القول» وفصل «التسمية» مما أهمله^(٢)، كما أهمل من باب الضمائر «الفصل» وغير^(٣) ذلك.

(١) يعنى : استطراداً، وتبعاً لغيره.

(٢) أى لم يذكره في «الافية».

(٣) يعنى ضمير الفصل.

والثاني : حكاية بعض الكلام.

والثالث : حكاية مثل الإعراب الحاصل في بعض الكلام وهذان الفصلان هما اللذان تكلم عليهما هنا.

وابتدأ بالثالث، وهو حكاية مثل الإعراب فقط، وذلك بـ(أى) وبـ(من) إذا قصد بهما حكاية النكرات، فإن قصد بهما حكاية المعارف الذى يذكر في القسم الآتى بعد هذا إن شاء الله.

وكان الأصل في حكاية النكرات بـ(أى) أو (من) أن تذكر معهما المحكيّات، كما تُذكر المعارف، لأنه هو المقصود بالحكاية، لكن إنما يحكى في الاستعمال بالأداتين خاصة، وذلك قوله في (أى) : «احك بئى مالمُنكُور» وكذلك قال في (من) وسبب ذلك أنه إذا قيل لك : جاعنى رجل، فأردت أن تُعيد لفظ «الرجل» فإما أن تعيده معرفة أو نكرة على ماكان، فإن أعدته نكرة، وهو القياس في الحكاية، لم يستقم، لأن النكرة إذا أعيدت بلفظها لم يفهم منها أن مدلولها هو الأول.

(ألا ترى أنك إذا قلت : أكرمت رجلاً وضربت رجلاً، لم يفهم أن الثانى هو الأول^(١)) ولهذا أخذ كثير من الناس «إن لكل عسر يسرين» من قوله تعالى : {فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا . إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا^(٢)}. لأنه لو أراد اليسر الأول لقال : إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ الْيُسْرَ، كما قال تعالى : {كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا . فَعَصَىٰ فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ^(٣)}.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل، وزنيته من (س، ت).

(٢) سورة الشرح : ٦، ٣.

(٣) سورة المزمل : ١٦، ١٥.

وإن أعدتَ الرجلَ المقصودَ / حكايتُهُ بالألف واللام، وهو القياس، لم ١٣٢
تَجْزُ حكايتُهُ، لأن لم يُعَد بلفظه، فانصرفوا عن هذا إلي حكاية إعرابه
خاصةً، وذلك بـ (أى) و(مَنْ).
وشَرع في الحكاية بـ(أى) فقال : (احك بِأَيِّ مَالٍ مَكْثُورٍ سُنِّلَ عَنْهُ
بِهَا)

«ما» واقعةٌ على الإعراب وغيره، من الأفراد والتثنية والجمع،
والتذكير والتانيث، ونحو ذلك وهى الأحوالُ الحاصلة في النكرة المحكيَّة،
يَعْنى أنك تَحكى بلفظ (أى) ما استقرُّ للاسم النكرة إذا أُريد السؤال عنه
بها، وذلك أن الحكاية إنما تقع بـ(أى) أو (مَنْ) إذا سُئِلَ عنه بإحدى
الاداتين، فتقول لمن قال : (رأيتُ رجلاً) : أياً، ولمن قال : (جَاعَني رجلٌ) :
أى، ولمن قال : (مررتُ برجلٍ) : أى. فسألتَ عن تعيينه بـ(أى) وقوله :
«فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلُ» يَعْنى يَعْنى أن الحكاية بـ(أى) لاتختصُّ
بالوقف، كما تختصُّ به (مَنْ) كما سيأتى إن شاء الله، بل يجوز لك إذا
وصلتَ أن تقول في (جاعنى رجالٌ) : أياً ياهذا؟ وفي (مررتُ برجلٍ) : أى
يافتى؟ وفي (رأيتُ رجلاً) : أياً ياقتى؟

وكذلك إذا وقفتَ، فتقول في حكاية المنسوب : أياً؟ واقفًا على
الألف. وفي حكاية المرفوع والمجرور : أى، بالإسكان أو الإشمام أو غيره.
هذه حكاية المفرد المذكور.

فإن حَكَيْتَ المفردَ المؤنثَ قلتَ في الوصل إذا قلتَ لك : (رأيتُ
امرأةً) : أَيْةً ياقتى؟ أو قيل لك : (هذه امرأةٌ) : أَيْةً ياقتى، وفي الجرّ : أَيْةٌ
ياهذا. وتقول في الوقف : أَيْة، بإبدال التاء هاء.

وفي التثنية : (أَيَّانُ؟) في الرفع و(أَيَّينُ؟) وفي الجمع : (أَيُّونُ؟)

و(أَيِّنْ؟) في المذكر، و(أَيَّات؟) في المؤنث. هذا الذي أُعطي كلامه، وهي اللغة الشُّهرى. وفيها لغة ثانية، وهي إبقاء (أَيُّ) في المؤنث والجمع على حالها في الإفراد.

قال المبرد : ولو أفردتَ (أَيَّاً) في الاثنين والجمع، وذَكَرْتَه في المؤنث لجاز^(١). و(أَيُّ) إذا حُكى بها باقيةً على أصلها من الإعراب، فلذلك إذا حكيتَ بها المفردَ عاملتها معاملة اسم مُؤنَّث، فلا تُلحقَ آخرها شيئاً زائداً، بخلاف (مَنْ) فإنك تُلحق المَدَّاتِ علامةً على الإعراب.

وكذلك تُلحقُ (أَيَّاً) وتجمعها كالجمع الحقيقي، بخلاف (مَنْ) فإنها مَبْنِيَّة، فما لَحِقَ آخرها من علامة فهو دليلٌ على حالة المَحْكى، من تثنيةٍ وغيرها، لا أنه يُلحقُ أو يُجمع حقيقةً، إذ من شرط ذلك الإعرابُ كما تقدم ذكره.

وقوله / : «في الوقفِ أو حينَ تَصِلُ» يعنى أن الحكاية بـ(أَيُّ) هنا ١٣٣ مطلقة في الوصل والوقف، وإنما كان كذلك لأن (أَيَّاً) كزيد وعمرو في دخول التنوين، فكان حكمه في الوصل والوقف كحكم زيد، بخلاف (مَنْ) فإنها في الوصل مَبْنِيَّة على السكون، فليس لها ما يُلحقها، من إعراب، ولا علامة تثنية ولا جمع، لأنها غيرُ مستَحِقَّة لذلك، فاللحقوها العلاماتِ في الوقف، إذ لم تَقوَ قُوَّة (أَيُّ) في الحكم.

ثم أخذ الناظم يذكر حكم (مَنْ) مع النكرات فقال :

(١) عبارة المبرد في «المقتضب» (٢٠٢/٢) هي : «وإن شئت قلت في جميع هذا، ذكرنا كان أو أنشئ، جميعاً كان أو واحداً : أَيْ يَأْتِي إِذَا كَانَ مَرْفُوعاً، وَأَيَّاً وَأَيْ، إِذَا كَانَ مَنْصُوباً أَوْ مَخْفُوضاً، لِأَنَّ «أَيَّاً» يَجُوزُ أَنْ تَقَعَ لِلْجَمَاعَةِ عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ، وَلِلْمُؤنَّثِ عَلَى لَفْظِ الْمَذْكَرِ، وَكَذَلِكَ التَّثْنِيَّةُ، لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ (مَنْ) وَ(مَا) لِأَنَّهُمَا فِي جَمِيعِ مَا وَقَعَتَا عَلَيْهِ عَلَى لَفْظِ الْوَاحِدِ. وَأَمَّا جَازٍ فِي «أَيُّ» التَّثْنِيَّةِ وَالْجَمْعِ بَوْنِ أَخَوَاتِهَا لِأَنَّهَا تَتَضَافُ وَتَقْرَدُ، وَيُلْحَقُهَا التَّنْوِينُ بَدَلًا مِنَ الْإِضَافَةِ، فَلِذَلِكَ خَالَفَتْ أَخَوَاتِهَا».

وَوَقَّفَا أَحْكِمَا لِمَنْكُورٍ يَمُنُّ
وَالنُّونَ حَرَكَ مُطْلَقًا وَاشْبَعْنَ
وَقُلْ مَنْانٍ وَمَنْيْنٍ بَعْدَ دَلِي
إِلْفَانٍ كَابَيْنَيْنِ وَسَكُنْ تَغْدِيلِ
وَقُلْ لِمَنْ قَالَتْ أَتَتْ بِنْتُ مَنَّهُ
وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُتْنَى مُسْكَنَةً
وَالْفَتْحُ نَزْرُ وَصِلِ الثَّانِي وَالْأَلِفُ
يَمُنُّ بِإِثْرِ ذَا يَنْسُ وَوَقَفَ كَالِفُ
وَقُلْ مَنْوَنٍ وَمَنْيْنٍ مُسْكِنًا
إِنْ قِيلَ جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطْنَا
وَأِنْ تَصِلَ فَلَفْظُ مَنْ لَا يَخْتَلِفُ
وَنَادِرُ مَنْوَنٍ فِي نَظْمٍ عُزْرِفُ

لَمَّا كَانَتْ (أَيُّ) مَعْرَبَةً، تَصْلُحُ لَوُجُوهِ الْإِعْرَابِ، وَصِفَةُ تَصْلُحُ عَى الْجُمْلَةِ
لِلتَّنْيَةِ، وَالْجَمْعِ، وَالتَّانِيثِ، لَمْ يَحْتَاجِ النَّازِمُ إِلَى تَفْصِيلِ ذَلِكَ كُلِّهِ، بَلْ قَالَ : أَحْكِمَا
بِهَا مَالْمَنْكُورِ، وَاكْتَفَى بِذَلِكَ، عَلِمًا بِأَنَّهَا تَقْبَلُ تِلْكَ الْأَحْكَامَ كَسَائِرِ الْمَعْرَبَاتِ.
وَأَمَّا (مَنْ) فَإِنَّهَا مَبْنِيَّةٌ، لَا تَصْلُحُ لِلْحَاقِ إِعْرَابٍ، وَلَا تَنْتِيَّةٌ، وَلَا جَمْعٌ، وَلَا تَانِيثٌ.
وَالْحِكَايَةُ بِهَا لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ لِحَاقِ عِلَامَاتٍ تُؤَدِّي تِلْكَ الْأَحْوَالَ الْلاحِقَةَ
لِلْمَحْكَى ضَرُورَةً، فَاحْتَاجَ إِلَى ذِكْرِهَا وَتَفْصِيلِهَا، إِذْ لَا تَنْتَضِمُ إِلَى عَقْدٍ، حَتَّى تَعْدَ
بِأَشْخَاصِهَا.

ثُمَّ إِنَّ (مَنْ) لَهَا حَالَانِ : حَالُ وَصْلٍ، وَحَالُ وَقْفٍ، لِأَنَّهَا الْحَالُ الَّتِي تَكُونُ
فِيهَا الْحِكَايَةُ، فَقَالَ : «وَوَقَّفَا أَحْكِمَا لِمَنْكُورٍ يَمُنُّ».

يَعْنَى أَنَّ النِّكَرَةَ يُحَكِّي مَالَهَا مِنْ حَالِ إِعْرَابٍ، وَإِفْرَادٍ وَتَثْنِيَةٍ وَجَمْعٍ، وَتَذْكِيرٍ وَتَأْنِيثٍ، بِلَفْظِ (مَنْ) فِي الْوَقْفِ، أَيْ إِذَا وَقَفَ، أَيْ إِذَا وَقَفَتْ عَلَى (مَنْ).

لَكِنْ إِذَا حَكَيْتَ بِهَا فَلِلْمَحْكِيِّ بِهَا سِتُّ أَحْوَالٍ :
الحالة الأولى : حالة الإفراد والتذكير، وهي التي ابتدأ بها فقال :
«وَالنُّونَ حَرَكٌ مُطْلَقًا وَأَشْبَعْنَ».

والذي دَلَّ عَلَى أَنَّ مَرَادَهُ الْإِفْرَادَ أَنَّهُ أَتَى / بَعْدَ ذَلِكَ بِالتَّثْنِيَةِ ١٣٤
وَالْجَمْعِ. وَالَّذِي دَلَّ عَلَى أَنَّ مَرَادَهُ التَّذْكِيرَ إِتْيَانُهُ بَعْدَ ذَلِكَ بِالتَّأْنِيثِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمَحْكِيَّ لَا يُذَكَّرُ مَعَهَا، فَذَكَرَ هُنَا أَنَّ النُّونَ مِنْ (مَنْ)
تُحْرَكُ لِلْقَا، يَعْنِي بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ : الضِّمَّةِ، وَالْفَتْحَةِ، وَالْكَسْرِ، لَا يُقْتَصَرُ
بِهَا عَلَى حَرَكَةٍ دُونَ حَرَكَةٍ، وَتُشَبِّعُ بَعْدَ ذَلِكَ الْحَرَكَاتُ، فَيَتَوَلَّدُ مِنْهَا الْأَحْرَفُ
الثَّلَاثَةُ : الْأَلْفُ، وَالْوَاوُ، وَالْيَاءُ، فَمِنْ الْفَتْحَةِ الْأَلْفُ، وَمِنْ الضِّمَّةِ الْوَاوُ، وَمِنْ
الْكَسْرِ الْيَاءُ.

وَهَذَا كُلُّهُ حِكَايَةُ الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي لِلْمُنْكَرِ الْمَحْكِيِّ، وَهِيَ الرِّفْعُ
وَالنَّصَبُ وَالْجَرُّ، فَتَقُولُ إِذَا حَكَيْتَ (جَاعَنِی رَجُلٌ) : مَنْوً؟ أَوْ (رَأَيْتُ رَجُلًا)
: مَنْأ؟ أَوْ (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ) مَنْی؟

هَذَا هُوَ الْأَعْرَفُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَمَا حَكَّى سِيبَوِيهِ^(١) عَنْ يُونُسَ :
أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ بَعْضِ الْعَرَبِ : ضَرَبَ مَنْ مَنْأ ؟ فَجَعَلَ (مَنْ) كـ(أَيْ) يُحَكِّي
بِهَا فِي الْوَصْلِ - نَادِرٌ يُحْفَظُ، وَاسْتَبْعَدَهُ سِيبَوِيهِ، وَقَالَ : لَا تَكَلِّمْ بِهِ الْعَرَبُ،
وَلَا يَسْتَعْمَلُهُ نَاسٌ كَثِيرٌ^(٢). ثُمَّ أَجْرَى (مَنْوَنَ أَنْتُمْ؟) عَلَى هَذَا.

(١) الْكِتَابُ ٤١١/٢.

(٢) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ٤١١/٢.

قال : وينبغي لهذا ألا يقول : منو، في الوقف، ولكن يجعله كائى^(١)، يعنى معرباً .

ولما كان هذا شاذاً لم يبين عليه الناظم. وهذا الذى ذكر في إلحاق الحركات ثم الحروف هو مذهب السيرافي، إذ قال^(٢): إن الحركات لحقت ببياناً لإعراب المحكى، ثم أشبعوا، فهذه الحروف، كحروف الإطلاق، تتبع للحركات، من السكون.

وحكى عن المبرد^(٣) عكس هذه القضية، وأنهم إنما أرادوا أولاً الحروف، ثم أتبعوها زيادة الحركات، فالحروف هى التى أحرزت لفظ الأول.

وصوب ابن خروف ماذهب إليه المبرد، ولم يذكر للتصويب وجهاً.

ومذهب السيرافي هو ظاهر كلام المؤلف في «التسهيل»^(٤) على موافقة النظم، فعلى رأى الناظم تكون الألف والواو والياء من المدات المجهولة، التى تُعينها الحركات التى قبلها، وجملة المدات عشرة^(٥).

ثم ذكر^(٦) ما قال ابن خروف في «باب النذبة» وما ذكر ابن عبيدة في إعراب المثنى والمجموع، ثم قال^(٦): وعلى رأى غير الناظم يكون الأمر في

(١) المصدر السابق ٤١١/٢ .

(٢)

(٣) انظر : المقتضب ٢٠٥/٢ .

(٤) ص ٢٤٨ .

(٥) بعد هذا بياض بمقدار كلمة واحدة في جميع النسخ، ولعل الشارح وحده الله كان يريد أن يذكر أنواع المدات. ولكنه لم يفعل. أو ذكرها واختصرها الناسخ، كما أبينه في التعليق التالى.

(٦) في الأصل، و(ت) «ثم اذكر... ثم قل» بصيغة الأمر. وما أثبتته هو الصواب، وتكون هذ العبارة من كلام الناسخ، اختصر به كلام الشارح. والله أعلم.

الأحرف بخلاف ذلك قال ابن الضائع : والأمرُ في ذلك قريب.

الحالة الثانية : حالة التثنية والتذكير، وذلك قوله : «وَقُلْ مَنْانٍ وَمَنْينٍ

بَعْدَلِي إِلْفَانٍ كَابْتَيْنٍ».

يعنى أنك إذا حكيت ما للمثني ألحقت علامتين كعلامتي المثني،

فتقول لمن قال : (إلى إلفان) / : مَنْانٌ؟ ولمن قال : (رأيت ابنتين) أو (مررتُ

بابنتين) : مَنْينٌ؟ إلا أن النونين مُسَكَّنَتان، لأنهما في الوقف، ولا يكون

الوقف على حركة.

وإنما نبّه على هذا بقوله : «وَسَكَّنْ تَعْدِلِ» لأنه أتى بهما في النظم،

أعنى بالنونين في (مَنانٍ وَمَنينٍ) محرّكتين، إذ لم يُمكنه أن يُسكَّنهما لئلا

يجتمع ساكنان في الشعر في غير قافية، وذلك لا يجوز، ولم يأت من ذلك

شئ في الرجز ولا في غيره، إلا ما جاء في عروض من أَعَارِضُ

«المتقارب»^(١) وهو قوله :

رُمْنَا قِصَاصًا وَكَانَ التَّقَاصُ

فَرَضًا وَحَثْمًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ

وهو فيه مختصُّ بالعروض أيضا، فلذلك احتاج إلى قوله : «وَسَكَّنْ

تَعْدِلِ» أى سَكَّنَ النونَ التى حَرَكْتُهَا اضطراراً

تُصِبِ العدْلَ في كلام العرب، لأن وضعها على السكون، إذ هي

مبنيّة لأمعربة، فليس الألف والواو والياء بإعرابٍ فيها، لتبأت موجب

البناء، ولو كان إعراباً لكان الدرَج أولى أن يُثَبَّتَ فيه، ولكنه من تَغْيِيرِ

(١) المتقارب: بحر من بحور الشعر، وزنه (فَعُولُنْ) ثمانى مرات. والعروض من البيت : آخر شطره الأول.

الوقف، وَغَيَّرَ عَلَى هَذَا النُّحُو لَتَكُون فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى الْمَسْئُولِ عَنْهُ.

وقد نَبَّهَ تَمَثِيلُهُ بِقَوْلِهِ : «لِيَ الْفَنَانِ» عَلَى كَيْفِيَةِ الْحِكَايَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ
كَمَا تَقْدِمُ. وَإِنَّمَا أَتَى بِالْمَثَالَيْنِ، وَلَمْ يَقْصِدْ حُكْمَ الْاجْتِمَاعِ فِي الْحِكَايَةِ، فَإِنَّهُ
لَوْ قَصِدَ ذَلِكَ لَكَانَ (مَنْ) الْأَوَّلُ غَيْرَ لَاحِقٍ بِهِ عَلَامَةً، لَكُونِهَا تَتَنَافَى الْوَصْلُ،
وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ فِي الْكَلَامِ الْأَوَّلِ اسْمَانِ، فَأَرَدْتَ أَنْ تَسْأَلَ عَنْهُمَا
وَتَحْكِيَهُمَا - فَإِمَّا أَنْ يَخْتَلِفَ إِعْرَابُهُمَا أَوَّلًا، فَإِنْ اخْتَلَفَ أَتَيْتَ لِكُلِّ وَاحِدٍ
بِأَدَاةٍ تَحْكِيَهُ بِهَا، فَتَقُولُ فِي (لِيَ الْفَنَانِ كَابُنَيْنِ) : مَنْ وَمَنْنِ؟ فَتَرَكْتَ
الْعَلَامَةَ فِي الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَوْقُوفٍ عَلَيْهِ، فَلَا تَلَحُّقُ الْعَلَامَةَ، كَمَا سَيَأْتِي فِي
كَلَامِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

فَإِنْ عَكَسْتَ فَقُلْتَ : لِيَ كَابُنَيْنِ الْفَنَانِ - قُلْتَ : مَنْ وَمَنْنَا؟ وَكَذَلِكَ فِي
الْإِفْرَادِ، تَقُولُ فِي (ضَرَبَ رَجُلٌ، وَضَرَبْتُ رَجُلًا) مَنْ؟ وَفِي (ضَرَبْتُ رَجُلًا،
وَجَاعَ رَجُلٌ) : مَنْ وَمَنْوُ؟. وَعَلَى هَذَا السَّبِيلِ فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا، وَلَا يَجُوزُ
أَنْ تُثْنِيَ أَوْ تَجْمَعَ مَعَ اخْتِلَافِ الْإِعْرَابِ، لِبُطْلَانِ الْحِكَايَةِ.

وَأِنْ اتَّفَقَ إِعْرَابُهُمَا نَحْوُ : (جَاعَ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ) قُلْتَ : مَنْ، وَمَنْوُ؟
عَلَى سَبِيلِ مَا تَقْدِمُ، وَكَذَلِكَ فِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ : (رَأَيْتُ
امْرَأَةً وَرَجُلًا) قُلْتَ : مَنْ، وَمَنْنَا؟ عَلَى مَا تَقْدِمُ.

/وقال ابن خروف : ينبغي ألا يجوز هنا (مَنْنِ) لأنهم كانوا ١٣٦
يجيزون بـ(مَنْ) من حيث كان أحدهما موصولا، وقد ذهب منه العلامة.
ويتركب هنا سائل في الحكاية بـ (مَنْ) و(أَيُّ)، لاحتاجة إلى نقلها
من حيث قصد الشرح.

الحالة الثالثة : حالة الإفراد والتثنية، وذلك قوله : «وَقُلْ لِمَنْ قَالَ

أَتَتْ بِنْتُ مَنَّةَ.

يعنى أن حكاية المفرد المؤنث بـ(مَنْ) أن تُلْحِقَ (مَنْ) تاءً، وتُبَدِّلُهَا هاءً للوقف، ويكون ما قبلها مفتوحاً، لأن تاء التانيث التى شأنها أن تُبَدِّلَ هاءً لابتدء من فتح ما قبلها، فتقول لمن قال لك : (أَتَتْ بِنْتُ) : مَنَّةُ؟ على وزن (سَنَّةُ) وكذلك إذا قلت : (رَأَيْتُ بِنْتًا) تقول : مَنَّةُ؟ أو (مررتُ بِبِنْتٍ) تقول : مَنَّةُ؟

ولم يُنبِّهْ هنا على اختلاف في آخر (مَنَّةُ) بحسب اختلاف إعراب المحكى، إعلماً بأن الحكم لا يختلف في التانيث مع الإفراد، فإنها إذ ذاك تُشَبِّهُ (أَيَّةُ) في الحكاية بـ(أَيُّ).

ولم يَحْتَجْ إلى التنبيه على إسكان الهاء، لأنها كذلك وقعت في النظم، والحالُ حالُ وَقَفٍ، فاستغنى عن ذِكْرِ ذلك.

ولمَّا كانت (أَيَّةُ) لا تختلف بحسب اختلاف الإعراب في المفرد أجروا (مَنَّةُ) مَجْرَاهَا حين أشبهتها، ولمَّا كانت (مَنَّةُ) على هذا السبيل قاسها يونس على (أَيَّةُ) مطلقاً^(١)، فأجاز الحكاية بها في الوصل والوقف، فتقول في (جاءتني امرأة) : مَنَّةُ يا هذا؟ وفي (رأيت امرأة) : مَنَّةُ يا فتى؟ وفي (مررتُ بامرأة) : مَنَّةُ يا هذا؟ بتحريك النون قبل التاء، على شاكلة (أَيَّةُ) من كل وجه، فتكون عنده معربة.

وهذا لم يَرْتَضِهِ الناظم، فلذلك جَعَلَ الحكايةَ بها في الوقف خاصةً، وهو رأى سيبويه،

ولم يَرْتَضِ مذهبَ شيخه يونس، قال : وإنما يجوز هذا على قول شاعرٍ

(١) سيبويه ٤١٠/٣.

قاله مرة، ثم لم يُسمع بعد^(١)، وأنشد^(٢):

* أَتَوَانَرِي فَقُلْتُ مَنُونٌ أَنْتُمْ *

وألزمه سيبويه أنه كذلك ينبغي أن يقول إذا أثر الأُ يَغْيِرُهَا في الصلة، قال : وهذا بعيد^(٣).

الحالة الرابعة : حالة التثنية والتانيث. ولَمَّا كان حال المثنى هنا معلوماً من حال المثنى في التذكير لم يَحْتَجْ إلى التثنية على لحاق العَلَامَتَيْنِ، لكن احتاج إلى التعريف بما زاد على العَلَامَتَيْنِ، وهو حكم النون التي قبل التاء، فحَكَى فيها وجهين :

أحدهما : / الإسكان، وهو الأكثر والمعروف في الكلام، وذلك قوله : ١٣٧ «وَالنُّونُ قَبْلُ تَا المثنى مُسَكَّنَةٌ».

يعنى أن هذا هو الحكم المطلق فيها، والقياس المُطَرِّدُ، فإذا حكيت نحو (جَاعَتْنِي امْرَأَتَانِ) قلت : مَثْنَانُ، أو نحو (رَأَيْتُ امْرَأَتَيْنِ) أو (مَرَرْتُ بَامْرَأَتَيْنِ) قلت : مَثْنَيْنِ. قال سيبويه : وإن قال : رَأَيْتُ امْرَأَتَيْنِ، قلت :

(١) المرجع السابق ٤١٠/٢.

(٢) الكتاب ٤١٠/٢، ونوادر أبي زيد ١٢٢، والمقتضب ٣٠٧/٢، والخصائص ١٢٩/١، والخزانة ١٦٧/٦، والعيني ٤٩٨/٤، ٥٥٧، وابن يعيش ١٦/٤، والهمع ٢٤٦/٥، ٢٢١/٦، والدرر ٢١٨/٢، والأشعموني ٩٠/٤، ٢٢٠، والتصريح ٢٨٢/٢.

وعجزه : فَقَالُوا الْجِنُّ قُلْتُ عَمُوا ظَلَامَا
ويعده : فَقُلْتُ إِلَى الطَّعَامِ فَقَالَ مِنْهُمْ
زَعِيمٌ نَحَسُّدُ الْإِنْسِ الطَّعَامَا

وينسب هذا الشعر لسمير بن الحارث، أو لتأبط شرا. وهناك أبيات على رِئِ الحاء تنسب إلى جذع بن سنان الفسائي. وعمواظلاما : نعم ظلامكم.

يذكر الشاعر أن الجن طرقتة ليلا، وقد أوقد نار الطعام، فدعاهم إلى الأكل معه، فلم يجيبوه وزعموا أنهم يحسدون الإنسان لتفضيلهم عليهم بأكَل الطعام.

(٣) الكتاب ٤١٠/٢.

مَنْتَيْنِ، كما قلت : أُيْتَيْنِ، إلا أن النون مجزومة^(١)، وإنما سَكُنَتْ لأن أصلها كذلك، ف(مَنْه) أصلها مَنْتٌ، ساكنة النون، كَبِنْتُ، وَهَنْتِ، لكن لَمَّا أَرَادُوا الوقوف عليها حَرَكُوا ما قبلها، فإذا صاروا بها إلى الوصل صَيَّرَتْ كما كانت في الأصل.

والوجه الثاني : فَتَحُ النون، فتقول : مَنَّتَانِ، وَمَنْتَيْنِ، وعلى ذلك نَبَّه بقوله : «وَالْفَتْحُ نَزْرٌ» أى قليل، وقد حَكَى ذلك في «التسهيل»^(٢) أيضاً.

والحالة الخامسة : حالة جمع المؤنث، وذلك قوله : «وَصِلِ التَّاءَ وَالْأَلِفَ بِمَنْ بِإِثْرِهَا بِنِسْوَةٍ كَلِفٌ».

يريد أن حكم حكاية جمع المؤنث بـ(مَنْ) أن تصل بها أَلِفًا وتاءً، فإذا قال : (هذا بنِسْوَةٍ كَلِفٌ)^(٣) قلت : مَنَاتٌ، وكذلك إذا قال : هؤلاء نِسْوَةٌ، ورأيتُ نِسْوَةً، اللفظُ واحد لا يَخْتَلِفُ بحسب اختلاف الإعراب، إجراءً له مَجْرَى (أَيَاتٍ) في جمع المؤنث، والتاء مُسَكَّنَةٌ لأنه موقوف.

وَالْكَفُّ : اللَّوْغُ بِالشَّيْءِ، كَلَفْتُ بِهِ : كَلَفًا، والصفة منه كَلِفٌ.

والحالة السادسة : حاله جمع المذكر، وذلك قوله : «وَقُلْ مُنُونٌ وَمَنِينٌ مُسْكِنًا» إلى آخره.

يعنى أنك إذا حكيتَ المجموع تُلَحِقُ الأداةَ التى بها الحكاية، وهى (مَنْ) وأوَّأ ونوناً في الرفع، ويأء ونوناً في النصب والجر، وتُسَكِّنُ النون، وذلك قوله : «مُسْكِنًا» لأنه حالة وقف، فتقول لمن قال : (جَاءَ قَوْمٌ) : مُنُونٌ، ولمن قال : (جِئْتُ

(١) المرجع السابق ٤٠٩/٢.

(٢) ص ٢٤٨.

(٣) بعد هذا في نسخة (ت) خرم بمقدار ورقتين.

لقوم) : مَنِ، وكذلك لمن قال : (رأيتُ قوماً) مَنِ.

وأتى بمثالين في مثال واحد، وليس قصده بذلك الحكاية المفردة، أعنى أن يقع السؤال في لفظ واحد، بل أراد حكاية كل واحد من المرفوع والمخفوض على حدته، ولو أراد ذلك لقال : وَقُلْ مَنْ وَمَنِ، لأن (مَنْ) الأولى وقعت في الوصل، كما تقدم في مثله.

و«فُطْنَاءٌ» ممدود، جمعُ فُطْنٍ، وهو الفهم.

وقال الجوهري : الفِطْنَةُ كالفهم، يقال : فُطِنَ للشيء، إذا فهمه وعلمه، وفُطِنَ، بالكسر، فُطَانَةٌ، وفُطَانِيَّةٌ، وفِطْنَةٌ : صار فُطْنًا.

وبعد تقرير هذا الحكم، فهنا مسألتان متعلقتان :

إحدهما : أن / الحكاية بـ(مَنْ) إنما تكون لمن يَعْقِل، وهذا وَضْعُ ١٣٨ (مَنْ) أَنْ تكون كذلك، على ما هو مُقَرَّرُ عند النحويين واللغويين، بخلاف (أَيُّ) فإنها تكون لمن يَعْقِل ولما لَا يَعْقِل. فإذا قال : (رأيتُ حِمَارًا) قلتُ (أَيُّ) وإذا قال : (رأيتُ رجلاً). قلتُ : (مَنَّا) و(أَيَّا) إن شئت، لأن (أَيَّا) تصلح لهما، وإذا قال : (رأيتُ رجلاً وحمارًا) قلتُ : مَنْ وَأَيَّا، أو (حمارًا ورجلاً) : أَيَّا، وَمَنَّا.

والناظم لم يتكلم في هذا النظم على تعيين (مَا) ولا (مَنْ) ولا (أَيُّ) ولا ذكر على ماذا تقع، فقد يقول القائل : هذا نَقْصٌ، إذ يَتَوَهَّم منه عدم الاختصاص، وجواز وقوع (مَنْ) على كل شيء.

والجواب : أن في هذا الكلام ما يشعر بمقصوده، وأن (مَنْ) إنما يُحَكَّى بها مَنْ يَعْقِل، وأن (أَيَّا) بخلاف هذا الالتزام، وذلك أنه أطلق القول في (أَيُّ) ولم يقيدَها في الحكاية بشيء دون شيء. وأما (مَنْ) فقيدها

بالمثل، إذ لم يأتِ بمثال إلا لمن يَعْقِل، فدلَّ ذلك على اختصاص (مَنْ) بمن يقل.

وأيضاً المسألة لُغَوِيَّةٌ، ودخولها في النحو بالعرض، فليس تفسير معناها أو معنى غيرها بِضَرُورِيٍّ عليه.

المسألة الثانية : أن ما تقدم في الحكاية هو المشهور في كلام العرب.

وحكى سيبويه عن يونس^(١): أن ناساً من العرب يلتزمون في الحكاية بـ(مَنْ) المذات الثلاث التي للمفرد أبداً، سواءً كانت لثنى أو مجموع أو مفرد، فيقولون في مَنْ قال : (جَاعَنِي رَجُلٌ) : مَنُو، و(رَجُلَانِ) : مَنُو، و(جَاعَنِي رَجَالٌ) مَنُو، وفي (رَأَيْتُ رَجَالاً) : مَنَا، وكذلك في (رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ) : مَنَا، وفي (مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ) : مَنِي، ونحو ذلك، لا يُعَيِّرُونَ الحكم الحاصل مع المفرد في المثنى ولا مجموع. قالوا : وكذلك في المؤنث يقولون في نحو : (جَاعَتْنِي امْرَأَةٌ) مَنُو، كما في (جَاعَنِي رَجُلٌ) وفي نحو : (جَاعَتْنِي امْرَأَتَانِ) : مَنُو، وكذلك في سائر المثل لا يخالفون الحكم وإن اختلفت الأحوال. والذين يقولون هذا يقولون في (أَيُّ) : أَيُّ وَأَيَّا وَأَيُّ، عَنَى واحداً أو اثنين، أو جماعةً، أو مذكراً أو مؤنثاً.

وإنما فعلوا ذلك حملاً على معنى (مَنْ) لأنه يُعْنَى بها الواحد، والاثنان، والجماعة، والحكم اللفظي باقٍ على إفراده، فتقول : مَنْ قال ذلك؟ وأنت تعنى أكثرَ من واحد، أو مؤنثاً.

وكذلك (أَيُّ) تقول : أَيُّ قال ذلك؟ فَاقْرَأُوا (مَنْ) و(أَيَّا) على حكم

(١) الكتاب ٢/٤١٠.

اللفظ، وهو الواحد/. ولما كانت هذه اللغة أَقْلِيَّةً لم يَذْكُرْها، وذَكَرَ اللغة ١٣٩ المشهورة. وهنا تَمَّ كلامه على حكم (مَنْ) في الوقف.

وأما حكمها في الوصل فأخذ يذكره فقال: «وإن تَصِلَ فَلَفْظُ مَنْ لَا يَخْتَلِفُ».

يعنى أن (مَنْ) إذا حَكِّتْ بها النكرة، فوصلتَ كَلَامَكَ، ولم تَقِفْ على (مَنْ) فإن لفظها لا يختلف باختلاف الأحوال التى للمحكى، كما اختلف لفظها حالة الوقوف عليها، فتقول لمن قال: (جَاعَنِى رَجُلٌ): مَنْ يَاهَذَا؟ أو (جَاعَنِى رَجُلَانِ) مَنْ يَاهَذَا؟ أو (جَاعَنِى رَجَالٌ): مَنْ يَاهَذَا؟

وكذلك في التانيث، ولا تقول مَنْ يَاهَذَا؟ ولا مَنْه، ولا مَنْانٍ، ولا مَنْونٍ، ولا مَنْاتٍ، إذا وَصَلْتَ. وقد تقدّم وجه ذلك، وأن (مَنْ) لا تَسْتَحِقُّ تَثْنِيَةً ولا جَمْعاً، ولاتَانِيثاً، بخلاف (أَيُّ) فإنها صفة مستحقة لذلك، فلم تَقَوْ (مَنْ) أن تكون مثلها في الوصل، وليس هَاهُنَا أن تُوصَلَ (مَنْ) بالمحكى، فإن المحكى إذا كان نكرة مرفوض الذكر، كما تقدم.

ثم نَبَّه على ما جاء مخالفا لهذا الحكم شاذاً في الشعر، فالحقوا العلامة وصلأ، وذلك قوله: «وَنَادِرُ مَنْونٍ فِي نَظْمٍ عُرِفَ».

يعنى أن لحاق العلامة في الوصل قد جاء، لكن إنما عُرِفَ في النظم، ومختصاً بلحاق الواو والنون، فعين اللفظ المسموع خُرُوجاً عن عَهْدَةِ السماع، ولأجل ما قال سيبويه^(١) من أنه قول شاعرٍ، قاله مرةً، ثم لم يُسْمَعْ بعدُ.

والبيت المشار إليه هو قول شَمِرِ بن الحارث، ويُنسَب أيضاً إلى

(١) الكتاب ٢/٤١٠.

تَأْبِطُ شَرًّا^(١):

أَتَوْنَارِي فَقُلْتُ مَنْتُونِ أَنْتُمْ

فَقَالُوا الْجِنُّ قُلْتُ عِمُوا ظَلَامًا

وَيُنْشَدُ أَيْضًا : «عِمُوا صَبَاحًا» وهو صحيح، وَقَعَ كَذَلِكَ فِي قَصِيدَةِ حَائِثِيَّةٍ مَنْسُوبَةٍ إِلَى إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَيَّانٍ الْغَسَّانِيِّ^(٢)، فَهِيَ شَاهِدَانِ، لَا كَمَا قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الزَّجَّاجِيُّ^(٣).

فَاتَى فِي الْبَيْتِ بِالْعَلَامَتَيْنِ، وَذَلِكَ فِي الْوَصْلِ، وَحَمَلَهُ سَيَّبُوه عَلَى لُغَةٍ مَنْ قَالَ : ضَرَبَ مَنْ مَنْأً.

قَالَ : فَإِنَّمَا يَجُوزُ (مَنْتُونِ) عَلَى هَذَا^(٤)، فَهُوَ عِنْدَهُ مُعَرَّبٌ كـ(أَيُّ) فَجَمَعَهُ الشَّاعِرُ عَلَى هَذَا.

وَقَالَ الْكِسَائِيُّ : وَرَبَّمَا احتاج الشاعرُ فزاد هذه الزوائد في الوصل.

قَالَ ابْنُ خُرُوفٍ : وَتَوَجِيهُ سَيَّبُوه أَجُودٌ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مُعَرَّبًا، وَجَمَعُهُ كـ(أَيُّ) قَالَ ابْنُ الضَّائِعِ : وَيُظْهِرُ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ سَيَّبُوه لِأَنَّهُ قَالَ : / يَنْبَغِي أَنْ لَا يَقُولَ : (مَنْتُونِ) فِي الْوَقْفِ، وَلَكِنْ يَجْعَلُهُ كـ(أَيُّ)^(٥) يَعْنِي ١٤٠

(١) سَبَقَ الْإِسْتِشْهَادُ بِهِ.

(٢) انْظُرِ الْعَيْنِي ٤/٤٩٩، وَالْأَشْمُونِي ٤/٩١، وَبَعْدَ الْبَيْتِ :

نَزَلْتُ بِشَعْبٍ وَادَى الْجِنِّ لَمَّا رَأَيْتُ اللَّيْلَ قَدْ نَشَرَ الْجَنَاحَ

(٣) قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ الزَّجَّاجِيُّ فِي الْجَمَلِ (٢٣٦) : «وَقَدْ رَأَيْتُ بَعْضَ مَنْ لَا يَعْرِفُ هَذَا الشَّعْرَ يَرَوِيهِ «عِمُوا صَبَاحًا» وَهُوَ غَلَطٌ».

(٤) الْكِتَابُ ٢/٤١١.

(٥) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ ٢/٤١١.

معربيا، وَوَجَّهَ الزَّجَاجُ الْبَيْتَ بَآئِهَ وَقَفَ عَنْ (مَنْ) وَسَكَتَ، ثُمَّ ابْتَدَأَ. وَهُوَ
بَعِيدٌ.

وقد حكى الكوفيون أن منهم من يجعل الزيادة في مستأنف الاستفهام،
فتقول : مَنْوَأَنْتَ؟ وَمَنْأَنْ أَنْتُمْ؟ وَمَنْوَنْ أَنْتُمْ؟ فيكون البيت على هذا.

وعلى الجملة فالبيت نادر لا يُقاس عليه.

وكأن قول الناظم : «فِي نَظْمٍ عُرِفَ» أَنَّهُ يُبَكِّتُ عَلَى مَا حَكَى الْكُوفِيُّونَ مِنْ
ذَلِكَ، وَيَكُونُ هَذَا مِنْ فَوَائِدِ تَعْيِينِهِ لـ (مَنْوَنْ) وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَلَمَّا أُنْثِمَ الْكَلَامُ عَلَى حِكَايَةِ النُّكْرَةِ أَخَذَ يَتَكَلَّمُ فِي حِكَايَةِ الْمَعْرِفَةِ، فَقَالَ :

وَالْعَلَمَ أَحْكِيْنُهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ

إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنَ

اعلم أن الاسم المعرفة يصح أن يؤتى به إثر (مَنْ) في النكرة، ولم يكتفوا
بهما في المعرفة حتى يذكروا الاسم بعدهما، لأن السؤال عنهما من وجهين
مختلفين، فالسؤال عن ذات النكرة، لاعن صفتها، فيقول المجيب : زيدٌ أو عمرو.
وإذا قيل : رأيتُ عبدَ الله، فإنما يُحتاج إلى تخصيصه^(١) بالنعته، فلا بد
من ذكر المنعوت حتى يقال : العاقلُ، أو الكَرِيمُ، أو نحو ذلك.

هذا تعليل السيرافي . وأفاد أنه لا يكتفى عن المعرفة بـ (أَيُّ) ولا بـ (مَنْ)
وهو الذي نبّه عليه الناظم بقوله : «وَالْعَلَمَ أَحْكِيْنُهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ» فلم يَكْتَفِ كَمَا
أَكْتَفَى فِي النُّكْرَةِ.

وتضمنُ كلام الناظم ما يحكى من المعارف وما لا يحكى، وما شَرَطَ الحكاية

(١) في جميع النسخ «تلخيصه» وما أثبتته هو الأخرى بالصواب . والله أعلم.

فيما يُحكى.

وجملةً ذلك أن كل معرفة اجتمع فيها ثلاثة أوصاف فهو الذي يُحكى فى المسألة :

أحدها : أن يكون تعريفه بالعلمية، وذلك قوله : «والعلمَ احْكِيْنُهُ» فتقول إذا قيل : (جاء زيد) : مَنْ زيد؟ وإذا قال : (رايتُ زيداً) : مَنْ زيداً؟ وإذا قال : (مررتُ بزيد) : مَنْ زيد؟ فتأتى به على إعراب الكلام الأول فى اللفظ، وإن كان إعرابه فى التحصيل مبتدأً أو خبرٌ مبتدأً، وكذلك (أى) و (مَنْ) فى حكاية النكرة.

فلو كان الاسم غير علم لم تجزُ حكايته. فإذا قيل : (رايتُ أخاك) قلت : مَنْ أخوك؟ أو (مررتُ بالرجل) قلت : من الرجل؟ فترفعه لاغير، ولايحكى ألا على قول من قال / : دَعْنَا من تَمَرْتَانِ، وقد قيل له : ما عنده تَمَرْتَانِ، وليس بقرشياً، لمن قال : أليس قرشياً؟ وهو قليل ضعيف لايبنى على مثله قياس^(١). والفرق أن الأصل والقياس الأ يجوز، ولذلك قال سيبويه: وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال، وهو أَقْيَسُ الوجهين^(٢). غير أنهم أرادوا أن يحكوا كلام المسئول لئلا يتوهم أن السؤال عن غير مَنْ قَدْ، وأيضاً الحكاية تغيير، والأعلام كثرت فى كلامهم، فأجازوا فيها لذلك مالم يُجيزوا فى غيرها، كالترخيم، وحذف التنوين لالتقاء الساكنين، فلذلك اشترط هنا العَلَمية.

ويجربى مجرى (زَيْدٍ) و (عبدِ الله) فى جواز الحكاية الكُنية واللقب،

(١) الكتاب ٤١٣، ٢، والأشمونى ٩٣/٤.

(٢) الكتاب ٤١٣/٢.

لأنهما من أقسام العلم، وقد قال فى باب العلم : «واسماً أتى وكُنْيَةً وَلَقَبًا»
فتقول إذا قيل لك : (رأيتُ أبا عبدِ اللهِ) : مِنْ أبا عبدِ اللهِ؟ وإذا قيل لك :
(مررتُ بِقُفَّة) مَنْ قُفَّة؟ وهذا ظاهر.

وهذا الوصف يقتضى أن الناظم لم يَرْتَضِ مَارِوًى عن يونس أن الحكاية
جائزة فى جميع أقسام المعارف، فتقول فى مَنْ قال : (رأيتُ أَخَاكَ) مَنْ أَخَاكَ؟
وفى مَنْ قال : (رأيتُ الرجلَ) : مَنْ الرجلُ؟ ونحو ذلك.

وهذا المذهب غير مَرْضِىٍ عند سيبويه والمحققين، وإنما ذلك عندهم كقوله
: دَعْنَا من تَمَرْتَانٍ، وأيضا فهو غير مسموع^(١)، وإنما لم يَرْتَضِه الناظم إمّا
لضعف النقل عن يونس، إذ حكاه المبرد عن يونس فى «مُقْتَضِبِه»^(٢) ولم يحكه
عنه سيبويه، فغمزه السيرافى بأن قال : لا أدري من أين له هذه الحكاية؟ وإمّا
لضعف الجواز فى القياس، فإن للأعلام من التغيير ما ليس لغيرها كما تقدم.

قال سيبويه : ولا يجوز فى غير الاسم الغالب، لأنه الأكثر فى كلامهم، وهو
الأول الذى به يتعارفون^(٣).

والثانى : أن يكون السؤال عنه بـ (مَنْ) فإذا كان كذلك جارة الحكاية،
كالمثل المتقدمة، فإن سئل عنه بـ (أى) لم تجز الحكاية، فإذا قيل : (رأيتُ زيدا)
قلت : أى زيدا؟ أو (مررتُ بزيدا) قلت : أى زيدا؟ لذلك قال سيبويه : فإذا قيل :

(١) انظر : الكتاب ٤١٣/٢.

(٢) عبارة المبرد المقتضب (٣٠٨/٢) هى «وكان يونس يجرى الحكاية فى جميع المعارف، ويروى، بابها
وباب الأعلام واحد».

(٣) عبارة سيبويه كاملة، كما فى الكتاب (٤١٣/٢) هى : «فجاز هذا فى الاسم الذى يكون علما غالبا
على ذا الوجه، ولا يجوز فى غير الاسم الغالب كما جاز فيه، وذلك أنه الأكثر فى كلامهم، وهو العلم
الأول الذى به يتعارفون».

(رأيت زيداً) قلت : أى زيد؟ فليس إلا الرفع، تُجرىه على القياس^(١).
ووجهوا اختصاصَ الحكاية بـ (مَنْ) بوجهين :

أحدهما : كثرة استعمال (مَنْ) قال سيبويه : وإنما جازت / ١٤٢
الحكاية فى (مَنْ) لأنهم لـ (مَنْ) أكثر استعمالاً، وهم يغيرون الأكثر فى
كلامهم عن حال نظائره^(٢).

والثانى : أن (مَنْ) مبنية لا يظهر فيها قبحُ الحكاية لسكونها فى كل
حال، بخلاف (أى) فإنه لو حكى بها فقيـل : أى زيداً؟ وأى زيد؟ لظهر
القبح فى اختلاف إعرابى المبتأ والخبر.

قال ابن الضائع : والأول أولى، وعليه اعتمد سيبويه، وعلم ابن
خروف بالوجهين، وزاد ثالثاً وهو كون (مَنْ) على حرفين، وفى ضمن هذا
الشرط حصلَ حكم (أى) فى باب «الحكاية» من كلام الناظم، فلم يُغفل
ذكر ذلك.

والثالث : خلُو (مَنْ) من أن يفترن بها عاطفٌ داخل عليها، فإنه إذا
كان كذلك لم تجز الحكاية، ورجع إلى القياس، فإذا قيل لك : رأيت زيداً،
فقلت : ومَنْ زيد؟ فليس إلا الرفع، وكذلك فى : مررتُ بزيد، ونحوه. وكذلك
القاء إذا قلت : فَمَنْ زيد؟

وسبب ذلك أن الغرض بالحكاية بيانُ أن المسئول عنه هو المتقدم
الذكر لاغير، فإذا عطفتَ جملة السؤال على كلام المسئول صار فى ذلك
بيانُ أن المسئول عنه هو الأول، لأنك لا تبتدىء سؤالاً عمّا لم يذكر مصدراً

(١) الكتاب ٤١٤/٢.

(٢) المصدر السابق ٤١٤/٢.

بحرف العطف، إذ كان حرف العطف لازماً للتوسط بين معطوف ومعطوف عليه.

ثم النظر في هذا الكلام من وجهين :

أحدهما : أن ما ذكره من الحكاية عند اجتماع الشروط هي لغة أهل الحجاز وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال ولا يحكون، بل يقولون لمن قال : (جاء زيد، أو رأيتُ زيدا، أو مررتُ بزید) : مَنْ زید؟ بالرفع. قال سيبويه : وهو أقيس الوجهين^(١).

وإذا كان كذلك فاقتصاره على إحدى اللغتين، مع أن الأخرى فصيحة ومشهورة وغير قاصره في الكثرة والقياس عن غيرها، غير لائق بهذا المختصر، بل كان حقه أن يذكرهما، كما ذكر اللغتين في باب (فَعَالٍ) فيما لا ينصرف^(٢)، وغير ذلك.

والثاني : أنه أخل ببيعض الشروط في لغة أهل الحجاز، ولا بُد منها، وتركها إخلال، وذلك أن الناس ذكروا لها خمسة شروط، الثلاثة المذكورة.

والرابع : ألا يكون الاسم المراد حكايته متبوعا بتابع بيان، ألا ما جعل مع تابعه كالكلمة الواحدة، وذلك نحو ما تقدم، فإن كان متبوعا بنعت، نحو مررتُ/ بزید الطويل، أو بعطف بيان، نحو : مررتُ بزید أبي عبد الله، أو بتوكيد، نحو : مررتُ بزید نفسه، أو ببَدَل^(٣)، نحو : مررتُ بزید أخيك - فلا سبيل إلى الحكاية، فلا تقول فيها كلها إلا (مَنْ زیدُ

(١) الكتاب ٤١٣/٢، وعبارته «وهو أقيس القولين».

(٢) انظر : ٥ / ٦٦٩ - ٦٧٠.

(٣) هنا آخر ما سقط من نسخة (ت).

الطويل؟) بالرفع، و (مَنْ زَيْدٌ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ؟) و (مَنْ زَيْدٌ نَفْسُهُ؟) و (مَنْ زَيْدٌ أَخَوَكْ؟) وإنما فُعِلَ ذلك استغناءً بإطالته عن الحكاية، وذلك أَنَّ الغرض بالحكاية بيانُ أَنَّ المسئول عنه هو المتقدم الذكر لاغير، وإذا ذُكر الاسم الأول منعوتاً، أو معطوفاً عليه، أو مؤكّداً، أو مبدلاً منه، ثم أُعيد كذلك فى السؤال عُلِمَ أَنَّ السؤال وارد على ذلك المذكور، فلم يُحتج إلى الحكاية، كما لم يُحتج إليها مع عطف جملة السؤال بالواو.

فإن كان التابع مع ماتبعه كالشئ الواحد جازت الحكاية، نحو : رأيت زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو، فيمن جعلهما بمنزلة اسم واحد، فإن تقول : مَنْ زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو؟ والخامس : ألا يكون معطوفاً عليه بالحرف، لكن هذا الشرط ليس على الإطلاق، بل فيه تفصيل، وذلك أنك إذا عطفت فى الجملة المسئول عنها، فسُئِلَ عنها، فإن سيبويه نقل عن يونس أَنه يَرُدُّهُ إلى الأصل والقياس، فإذا قيل : رأيت زَيْدًا وَعَمْرًا، قلتُ : مَنْ زَيْدٌ وَعَمْرٍو؟ هكذا مطلقاً، وذلك لأنه يظهر منه السؤال عن المذكور، لأنه بعيدُ أَن يُسأل عن غيره، واتفق فى ذلك الغير أَن شُرْكٍ معه مثلَ ما شُرْكٍ مع الأول، وإذا كان قد تعيَّن المسئول عنه فلا فائدة للحكاية. وهذا ما قال يونس^(١).

وحكى سيبويه عن قوم أَنهم قَاسُوا وأَتَبَعُوا الثانى الأول، يعنى أَنهم حَكَّوْا، لكنهم اعتَبَرُوا الأول، فإن كان مما يُحكى حَكَّوْهُ، وحَكَّوْا معه الثانى، سواء كان مما يُحكى أَوَّلًا، فيقولون فى مَنْ قال : (رَأَيْتُ زَيْدًا وَأَخَاكَ) : مَنْ زَيْدٌ وَأَخَاكَ؟ فأَبَعُوا أَخَاكَ فى لحكاية، وإن كان لا يُحكى وحده. وإن كان الأول مما لا يُحكى تَرَكَوا الحكاية، وأَتَبَعُوا الثانى الأول فى ترك

(١) الكتاب ٤١٣/٢.

الحكاية، وإن كان مما يُحكى وحده فيقولون في مَنْ قال : (رأيت أخاك زيدا) : مَنْ أخوك وزيدُ. قال سيبويه : وهذا حسن^(١).

فإذا ذكروا (مَنْ) مع المعطوف كان لكل واحد حكمه، فإذا قال : رأيت زيدا وأخاك، قلت : مَنْ زيدا؟ وَمَنْ أخوك؟ أو قال : رأيت أخاك / ١٤٤ وزيدا، قلت : مَنْ أخوك؟ وَمَنْ زيدا، وشبهه سيبويه بقولهم : تبأ له وويحاً، فُتتبع إذا لم تذكر «له» فإذا ذكرت «له» كان لكل حكمه، فقلت : تبأ له، وويح له^(٢).

فالحاصل أن المعطوف والمعطوف عليه بالحرف إننا ألا يحكى أصلاً، وإما أن يُعتبر المتقدم، وذلك إذا لم تُكرّر (مَنْ) وكلام الناظم يقتضى خلاف ذلك كله.

ويمكن الجواب عن الأول بأن ليس من شرطه في هذا المختصر أن يأتى بنقل اللغتين جميعاً، بل قد يجتزئ بنقل لغة الحجاز بين لكونها أشهر، وبها نزل القرآن.

الآتراه في باب (مأ) إنما ذكر الأعمال فيها خاصة، وهي لغة أهل الحجاز وترك لغة بنى تميم وإن كانت هي الجارية على القياس، كما قال سيبويه : فذلك غير ضائر. وأما الثاني : فالظاهر ورودُهُ، فلو قال مثلاً :

والعلمَ احكْ بعدَ مَنْ إن يخلُ مِنْ

تابع أو مِنْ عَاطِفٍ بِمَنْ قُرِنَ

أو ما يعطى هذا المعنى - لحصل المقصود، ولم يبق عليه اعتراض، ويكون شرط نفى التَّبعية مطلقاً بناء على قول يونس في المعطوف والمعطوف عليه.

(١) المصدر السابق ٤١٤/٢.

(٢) المصدر السابق ٤١٤/٢، وفيه «تَبَّأه وَوَيْلَهُ وَتَبَّأه»، وويل له.

{ التانيث }

عَلَامَةُ التَّانِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ

وَفِي أَسْمَاءٍ قَدْ رَوَا التَّاءَ كَالْكَتِفِ

اعلم أن من المعاني المدلول عليها بالألفاظ أشخاص الجواهر، وهي على قسمين : حيوانٌ وجمادٌ.

والحيوان ضربان : ذكر وأنثى، فاللفظُ الموضوع ليدلُّ على الذكر فقط فُرِّقَتِ العربُ بينه وبين اللفظ الذي وضع ليدل على الأنثى فقط في أحكام كثيرة، كالإخبار، والوصف، والإشارة، وغيرها.

ولمَّا كان هذان المعنيان لا يكونان إلا للأسماء كانت تلك الأحكام التي قُصِدَتِ التفرقة بها مختصةً بالأسماء.

ثم إنَّ العربَ قَسَمَتِ الأسماء الدالة على الأشخاص بالنظر إلى تلك الأحكام على ثلاثة أقسام:

قسمٌ التزمت فيه أحكام اللفظ الدالُّ على الذكر، وقسمٌ التزمت فيه الأحكام الدالة على الأنثى، وقسمٌ جُوِّزَت فيه الأمرين.

فإذن التذكيرُ والتانيثُ، عند النحويين، هو أن يُخْبَرَ عن اللفظ على صفةٍ مآ، أو يُشَارَ إليه كذلك، إلى غير ذلك من الأحكام الخاصة بكل واحد.

١٤٥ فظهر أن التذكير والتانيث خاص بالأسماء / ولم يُنصَّ الناظم على هذه الاختصاص، ولكن لَمَّا كانت العلامات الفارقة بين المذكر والمؤنث

التي يذكروها إثر هذا من خصائص الأسماء - أشعر ذلك بكونه للأسماء خاصة، وإلا فالأفعال والحروف لا يصح الإخبارُ عنها، ولا الإشارةُ إليها، ولا تصغيرُها.

فإن قيل : فهم يقولون : الأفعال مُذكَّرة، والحروف تُذكر وتؤنث.

فالجواب أن المحققين إنما يقولون في الأفعال : إنها لاتأنيث فيها، لا أنهم يُلبِّتُون لها التذكير، وإن أطلقوا عليها لفظَ التذكير فعلى هذا المعنى، وأما الحروف فإنما استقرَّ التذكيرُ والتأنيثُ فيها، حيث سَمَّوْا بلفظ الحرف، كقوله^(١):

* وَلَيْتَ يَقُولُهَا الْمُحَزُونُ *

وهي إذ ذاك أسماء، فيصحُّ فيها التذكير والتأنيث. ولبسُ الكلام على هذا المعنى موضعٌ غير هذا، فليس هذا من ضرورة هذا الشرح.

وقول الناظم : (عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ كَذَا) تعيينٌ للعلامة، وذلك لا يكون إلا بعد ثبوت استحقاق لها.

والقاعدة أن العلامة إنما تلحق ما لا يُدْرَك فيه ذلك المعنى المعلم عليه، وأصلُ الأسماء التذكيرُ، لأنه الأغلب عليها، ألا ترى أن أعمُّ الألفاظ الدالة على المعاني الموجودة «شئٌ» و«الشئُ» مُذكر.

قال سيبويه : لأن الأشياء كلها أصلها التذكير، ثم يُختصُّ بعد^(٢). يعنى

(١) هو أبو طالب، وانتظر : ديوانه ٧، وسيبويه ٢٦١/٣، والخزانة ٤٦٣/١٠، والأغانى ٤٨/٤، والبيت هو:

لَيْتَ شَعْرِي مُسَافِرٌ بَنَى أَبِي عَمْرٍو وَلَيْتَ يَقُولُهَا الْمُحَزُونُ

وهو من عدة أبيات رثى بها مسافرين أبى عمرو القرشى، وكان صديقا له، وكان يهوى هند بنت عتبة وتهواه، ومات غريبا بسببها. ويَعْدُه

أبى شَيْءَ نَهَاكَ أَمْ غَالِ مَرَا كَ وَهَلْ أَقْدَمْتُ عَلَيْكَ الْمُنُونُ

(٢) الكتاب ٢٤١/٣.

أن التانيث إنما يكون في الخاص لا في العام، فالأعم «شئ» وهو مذكر، فإذا خرج عن أصله من التذكير المذكر بغير علامة، فلا بد من العلامة الدالة على ما خرج إليه، فقالوا : (قائم) إذ أرادوا المذكر، و (قائمة) إذ أرادوا المؤنث، وكذلك : امرؤ، وامرأة، وابن وابنة. ونحو ذلك.

وإذا ثبت استحقاق المؤنث العلامة انصرف النظر إلى تعيينها، فعين الناظم للتانيث علامتين، فقال : (عَلَامَةُ التَّانِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ).

يعنى أنها منحصرة في هذين القسمين، فلا يوجد في تحقيق الاستقراء علامة ثالثة. وقد عدّها الزجاجي ثلاثاً^(١)، وجعل الثالثة الهمزة في نحو (حَمْرَاءَ) وجعلها بعضهم خمساً، وعدّ منها الياء في (هَذِي) و (تَفْعَلِينَ) والكسرة في نحو (ضَرَبْتَ) وجعلها ابن الأنباري^(٢) خمس عشرة علامة، المختص منها بالأسماء ثمانية : الألف المقصورة، والممدودة، والتاء في نحو : (بِنْتٌ، وَأُخْتُ) والتاء في نحو (قائمة، وطلحة) / والألف ١٤٦ والتاء في نحو (الهندات) والنون نحو (هُنَّ، وَأُنْتُنَّ) والكسرة نحو (أَنْتِ) والياء نحو (هَذِي). والباقي في الأفعال والحروف. والثابت من هذه كلها ما ذكره الناظم، أما الهمزة فهي الألف في الحقيقة، لأنها لو كانت الهمزة هي العلامة حقيقةً لثبتت في الجمع إذا قلت في (صَحْرَاءَ) : صَحَارِي، فكنت تقول : صَحَارِي، وهذا لا تقوله العرب، وإنما قالوه بالياء، فصارت في الجمع ياء، فدلّ على أنها غير أصلية.

وأما الياء في (هَذِي) فليست بعلامة، وإنما جاء التانيث من

(١) الجمل له : ٢٩١.

(٢) المذكر والمؤنث له : ١٦٦.

الصيغة، وكذلك القول في كسرة (ضَرَبْتَ) ونونِ (هُنَّ) و [تاء] ^(١) (بُنْتُ، وأُخْتُ) ليست بتاء التانيث، لسكون ما قبلها، وهو غيرُ الألف، وتاء (هُنْدَات) هي المذكورة أولاً، والألف قبلها سبقت للجمع.

وأما الياء في (تَفْعَلِينَ) فضميرٌ عند سيبويه، فهي كالنون في (تَفْعَلْنَ) ولم يقولوا إنها علامة للتانيث، بل صيغةٌ تدل على المؤنث.

وأما مذهب الأخفش فيها فلم يَرْتَضِهِ الناظم، وإنما اختار مذهبَ سيبويه، على ما تقدمت الإشارة إليه في باب (الضمان).

وقوله : « تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ » ارتضاءٌ لمذهب أهل البصرة في كَوْنِ العلامة هي التَّاءُ لا الهاءُ، فإنَّ الكوفيين يزعمون أن أصل التاء هاءٌ، وَيُعْكَسُ البصريون.

والدليل على صحة مذهب البصريين أن الوقف موضع تغيير، فالأوَّلَى أن يُدْعَى التغييرُ فيه لا في الوَصْل.

وأيضاً فقد تاتى التاء علامة حيث لا تُقْلَبُ هاء في الوقف، وذلك في الجمع بالألف والتاء.

وأيضاً فمن العرب مَنْ لا يبدلها هاء في الوقف. وهذه مُرْجَحَاتُ لِمَا ذهب إليه الناظم، والخَطْبُ في المسألة يسير، إذا ليس باختلافٍ في حُكْمٍ يَبْنَى عليه في الكلام شئٌ.

وقوله : (تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ) فَاتَى بِ (أَوْ) الَّتِي هِيَ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ، إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْعِلَامَتَيْنِ لَاتتَوَارِدَانِ عَلَى مَحَلٍّ وَاحِدٍ، فَلَا تَجْتَمِعَانِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ. فَلَا يُقَالُ فِي (نُكْرَى) مِثْلًا : نُكْرَاءُ، وَلَا فِي - حُبْلَى) : حُبْلَاءُ، لَصَحَّةِ الْأَجْتِزَاءِ بِإِحْدَاهُمَا

(١) ما بين الحاصرتين ليس في لنسخ، وزدته لتستقيم العبارة. والله اعلم.

عن الأخرى، وما أُوهِمَّ خلافَ ذلك، فعلى خلاف ظاهره.
ومن ها هنا روى عن أبى عُبَيْدَةَ أنه قال : ما رأيتُ أظرفَ من أمر
النحويين، يقولون : إن علامة التانيث لاتدخل على علامة التانيث، وهم
يقولون : عِلْقَاءُ.

١٤٧

/ وقد قال العجاج^(١):

* فَكَّرْتُ فِي عِلْقَى وَفِي مُكُورٍ *

يريد أبو عبيدة أنه قال : «عِلْقَى» فلم يصرف للتانيث، ثم قالوا مع
هذا : «عِلْقَاءُ» أى فالحقوا تاء التانيث ألفه.

قال أبو عثمان : كان أبو عُبَيْدَةَ أجْفَى من أن يَعْرِفَ هذا، وذلك أن
من قال : (عِلْقَاءُ) فالألفُ عنده للإلحاق بباب (جَعْفَرٍ) كآلف (أَرْطَى) فإذا
نَزَعَ الهاءَ أحوال اعتقاده الأولُ عما كان عليه، وجعل الألف للتانيث، فهي
مع التاء للإلحاق، ومع عدمها للتانيث، ولهذا نظائر كـ (بُهْمَى، وبُهْمَاءُ) و
(شُكَاعَى، وشُكَاعَاءُ) و (سُمَانَى، وسُمَانَاءُ) و (بَاقِلَاءُ، وبَاقِلَاءُ) ومن الممدود
(طَرَفَاءُ، وطَرَفَاءَةُ) و (قَضْبَاءُ، وقَضْبَاءَةُ) و (حَلَفَاءُ، وحَلَفَاءَةُ)^(٢) فمن لم
يلحق التاء فالهمزة للتانيث، ومن ألحقها فلغير التانيث.

ثم قال : (وَفَى أَسَامٍ قَدَرُوا التَّا كَالْكَتِفِ) الأَسَامِ عَلَى (أَفَاعِلٍ) :

(١) سبق الاستشهاد به.

(٢) العِلْقَى : شجر دائم الخضرة، وله أفنان طوال دقاق، وورق لطاف. والأَرْطَى : شجر ينبت بالرمل،
يطول قدر القامة، وله نور ورائحة طيبة. والْبُهْمَى : نبت تحبه الغنم حيا شديدا مادام أخضر.
والشُّكَاعَى : شجرة صغيرة ذات شوك، زهرتها حمراء يتداوى به. والسُّمَانَى : ضرب من الطير،
والْبَاقِلَى والْبَاقِلَاءُ : الفول. والطرقاء : شجر ليس له خشب، وإنما يخرج عصياً سمحة فى السماء.
والْقَضْبَاءُ : القصب الكثير. والحلفاء : نبات أطرافه محدده كأنها أطراف سعف النحل والخوص.

جمعُ أسماءٍ، الذى هو جمعُ اسمٍ، فأسامُ جمعُ الجمع، على حذف الزيادة.
ولمَّا كانت علامة التانيث منحصرة فى علامَتَيْن، ولكل واحدة حَكْمُ يتعلَّق
بها فى الكلام على كل واحد من القسمين، وابتدأ بذكر التاء.

ثم ما فيه التاء على وجهين :

أحدهما : ما ظهرت فيه التاء، فهذا لاتفصيل فيه، ولاحْكَمُ يتعلَّق به، لأنه
الأصل، إلا ما نذكره فى التاء الفارقة إثر هذا.

والثانى : ما لم تَظْهَر فيه العلامة، وهى حقيقة بأن تَظْهَر. فأخذ فى التنبيه
على ذلك فيها، ويعْنى أن الأسماء المؤنثة بالتاء على وجهين :

أحدهما : ما ظهرت فيه ، نحو : شَجَرَةٌ، وَثَمَرَةٌ، وَبَيْتَةٌ، وَحَمَامَةٌ، وَتَمْرَةٌ،
وَقَائِمَةٌ، وَقَاعِدَةٌ.

والثانى : ما لم تَلْحَقْه علامة تانيث، بل لفظه لفظُ المذكر، وأجرت العرب
عليه أحكامُ المؤنث، فلا بُدَّ من تقدير التاء فى ذلك الاسم المؤنث، لأن دخولها فيه
هو الأصل، فإذا لم تَدْخُلْ كان على تقديرها، نحو ما ذكر من (الكُتِفِ) فإنَّ التاء
مقدَّرة فيها.

وتقدير التاء يحتمل معنيين فى كلامه :

أحدهما : أن يكون مراده أنها مقدَّرة فى آخر الكلمة، لا يمنع من ظهورها
مانعٌ إلا الاستعمال، وقد ترجع إذا استعملت استعمالاً آخر، وهذا هو الثانى،
ومنه مثاله، ومنه (عَيْنُ) و (شَمْسُ) و (فَخِذُ) و (قَدَمُ) و (سَاقُ) و (عَضْدُ) و (كَبِدُ)
و (كَرْشُ) و (أُذُنُ) ونحو ذلك، وهو كثير، فهو على تقدير التاء فى آخره، حتى
كانك قلت : عَيْنَةٌ، وَشَمْسَةٌ، وَفَخِذَةٌ.

والدليل على ذلك ظهورها فى التصغير، نحو : كُتَيْفَةٌ، وَعُيَيْنَةٌ، وَشُمَيْسَةٌ،

١٤٨ وَفُخِيذَةٌ، وَقُدَيْمَةٌ، وَسُوَيْفَةٌ، وكذلك سائرهما، إلا ألفاظاً / جاءت عن العرب مُصَغَّرَةٌ بغير تاءٍ شذوذاً، وسيأتي ذكرها في موضعها إن شاء الله تعالى. فيكون هذا التقدير لا مانع له إلا الاستعمال خاصةً، من غير أن يكون معوضاً عنه، وعلى هذا ينطبق مثاله إن كان المثال أتى به مقصوداً له.

والثاني : أن يَقْصَدَ ما هو أعمُّ من هذا، وهو أن يكون المؤنث على تقدير الهاء، سواءً أَظْهَرَتْ في التصغير أم لم تظهر، فهي في حكم المقدَّر. أما الثلاثي فكما تقدَّم، وأما الرباعي فالحرف الرابع فيه قام مقام الهاء، نحو : عَنَّا، وَذِرَاعُ، وَعُقَابُ، و (لِسَانُ) فيمن أنث و (أَتَانُ) ولذلك إذا صَغُرُوا هذا الصَّنْفُ لم يَلْحَقُوهُ الهاءُ إلا ما شَذَّ، ومنَعُوا صرفه، كما يمنعون صرف ما فيه الهاء، فهذا القسم كان الهاء موجودة فيه لفظاً، فهي إذن مُقَدَّرَةٌ الظهور كالثلاثي، وهذا أولى أن يُحْمَلَ عليه كلامه.

والدليل على أنه على تقدير التاء أنه إذا صَغُرَ المَزِيدُ منه تصغيرُ الترخيم ظَهَرَتْ، نحو : عَنِيْقَةٌ في (عَنَّا) وَذَرِيْعَةٌ في (ذِرَاعُ) وشبه ذلك، لكن يُشْكَلُ هذا الكلامُ مع كلامهم في مسألة أخرى، وذلك أنهم يَقْسِمُونَ المؤنث على ثلاثة أقسام، باعتبار ما يَحْتَاجُ إلى العلامة وما لا يَحْتَاجُ إليها :

أحدها : ما الاسمُ فيه مستحقٌّ للتفرقة بين المذكر والمؤنث، لكون اللفظ أطلق عليهما معاً، وهذا أكثر ما يوجد في الصفات، كقائم وقائمة، وقاعد وقاعدة، وكريم وكريمة. ومنه في غير التاء أَحْمَرُ وَحَمْرَاءُ، وَأَصْفَرُ وَصَفْرَاءُ، وَأَفْضَلُ وَفُضْلَى، وَسَكْرَانُ وَسَكْرَى، ونحو ذلك.

وقد يكون في الأسماء، كأمري وامرأة، وابن وابنة، ونحو ذلك،

وسياتى ذكره إن شاء الله. فهذا القسم هو الذى إذا لم تلحق العلامة فى المؤنث، وهو محتاج إليها، فهو حقيق أن تُقدَّر فيه الهاء.

والثانى : أن يكون المؤنث مخالفاً لفظه لفظاً المذكر، لأنه صيغ دلالة على المؤنث خاصة، فلا حاجة هنا إلى العلامة، لصيرورته معروفاً بالصيغة نفسها، فإن دخلت فيه فلتأكيد التانيث، وذلك نحو : (عَنَّا قِ) فإنه فى مقابلة (جَدِي) و (رَخَلِ) فى مقابلة (حَمَلِ) وكذلك : حِمَارُ وَأَتَانُ، وَشَيْخٌ وَعَجُوزٌ، وَرَجُلٌ وَامْرَأَةٌ، وَغَلَامٌ وَجَارِيَةٌ، وَفَرَسٌ ذَكَرٌ وَجِجْرٌ، وَضِبْعَانٌ وَضْبَعٌ، بَكْرٌ وَقَلُوصٌ، وَأَسَدٌ وَلَبُؤَةٌ /، ومن هذا كثير، فكان ينبغى على ١٤٩ هذا ألا يجعلوا مالم تلحق الهاء على تقديرها أصلاً، وإلا فما الفائدة فى هذا؟

والثالث : أن يكون المؤنث لا مشاركةً للمذكر فيه، كحائضٍ، وطاهرٍ، وطامثٍ، وقاعدٍ - يعنى عن الحيض - وطالقٍ، ومذكرٍ، ومُحْمِقٍ، ومُطْفِلٍ، وذئبةٍ مُجَرٍّ، ومُخْشِفٍ، مُغْزِلٍ^(١)، ومُقَرَّبٍ - أى قَرَبَ ولادها - نحو ذلك، فهذا أيضاً مما لا يحتاج إلى علامة، فتقديرها مُشْكَلٌ على هذا.

والناظم قد أطلق القول فى التقدير بقوله : (وفى أسامٍ قدروا التأ كالكتف).

والجواب : أن يقال : الأصل فى التاء أن تدخل للتفرقة بين المذكر والمؤنث، كما سياتى بعد إن شاء الله، لكنها قد تدخل قياساً، كما فى

(١) ذئبة مُجَرٍّ : ذات جُرٍّ، وهو الصغير من ولد الكلب والأسد والسباع. ويقال : أخشفت الظبية، إذا كان معها خشف، وهو الظبى أول ما يولد، فهى مُخْشِفٌ. ويقال : ظبية مُغْزِلٌ، إذا كانت ذات غزال.

الصفات التى تقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد، وقد تدخل سماعاً كما فى امرئ وامرأة، وابن وابنة، ورجل ورجلة. وهذا الثانى لاضابط له إلا السماع.

وأما الأول فهو الذى يُنظر فيه، من حيث هو داخل تحت النظر القياسى، ولكن الجميع غير متخلف عن التفرقة، حسبما يأتى أن شاء الله . وهكذا هى فى جميع أصنافها، فإذا ظهرت العلامة فذاك، وإذا لم تظهر فالأحكام تبين أنها على تقدير التاء، ويستدل على ذلك بالأحكام كالتصغير وغيره.

٣٩٦ وأما ما ذكر من نحو : حمار وأتان، ورجل وامرأة، وشيخ وعجوز، فسماع لا يعتد به فى القياس، ومع ذلك فهو فى تقدير التاء، بدلالة الأحكام.

وأما باب (حائض، وطالق، ومطلق) فالأصل أن تلحقه العلامة، إلا أنه منع من ذلك مانع، سيذكر إن شاء الله.

ولم يتكلم فى هذا الباب إلا على التاء الفارقة وما لحق بها، لأن الباب وضعه للتفرقة بين المذكر والمؤنث على الجملة، وهو الأصل كما تقدم، وماعده من أقسام التاء فتواري عليها بعد ثبوت أصلها، فلا اعتراض على الناظم فى تقدير التاء فى ما لا تاء فيه من المؤنث، فإنه صحيح.

ثم أشار إلى ما يعرف به كَوْنُ اللفظ على تقدير التاء فقال :

وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ

وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فى التَّصْغِيرِ

يَعْنَى أَنْ تَقْدِيرُ التَّاءِ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُؤَنَّثَةِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا تَاءٌ يُعْرَفُ
بِأَشْيَاءٍ يَظْهَرُ بِهَا، وَيَتَبَيَّنُ أَنَّهَا مُؤَنَّثَاتٌ لَا مَذَكَّرَاتٌ عَلَى ظَاهِرٍ لَفْظِيٍّ. وَعَيْنُ
١٥٠ من/ تلك الأشياء شبيئُنْ، وأشار إلى الباقي، فقوله: (بالضمير) تعيينُ
لأحدهما، وقوله: (ونحوه) إشارة إلى ما بقي من الأشياء المعروفة.

ثم جاء بواحد من المشار إليه، وهو الرُّدُّ في التصغير، والمرادُ يكون
هذه الأشياء مُعْرَفَةٌ أَنْ تَأْتِيَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ عَلَى ذَلِكَ السَّبِيلِ، فَتَكُونُ
الْعَرَبُ هِيَ الَّتِي أَعَادَتْ عَلَى الْأَسْمِ الْمَقْرُوضِ ضَمِيرَ الْمُؤَنَّثِ، أَوْ صَغَّرَتْهُ،
فَأَعَادَتْ التَّاءَ فِي، التَّصْغِيرِ وَكَذَلِكَ غَيْرُهُمَا مِنَ الْأَحْكَامِ، لَا أَنَّهُ يَرِيدُ أَنَّكَ
تُعِيدُ عَلَيْهِ ضَمِيرَ الْمُؤَنَّثِ، فَتَعْرِفُ بِذَلِكَ أَنَّهُ مُؤَنَّثٌ، لِأَنَّ إِعَادَةَ الْمُتَكَلِّمِ ضَمِيرَ
الْمُؤَنَّثِ عَلَى الْأَسْمِ ثَانٍ عَنْ مَعْرِفَتِهِ بِكَوْنِهِ مُؤَنَّثًا، فَلَوْ تَوَقَّفتْ مَعْرِفَةُ كَوْنِهِ
كَوْنًا عَلَى إِعَادَةِ ضَمِيرِ الْمُؤَنَّثِ عَلَيْهِ لَزِمَ التَّوَرُّ^(١)، وَالْأَيُّعَرَفُ أَبَدًا، فَإِنَّمَا
يَرِيدُ أَنَّ الْعَرَبَ وَجَدْنَاهَا أَعَادَتْ ضَمِيرَ الْمُؤَنَّثِ عَلَى الْأَسْمِ، فَعَرَفْنَا بِذَلِكَ
إِعْتِقَادَهَا فِيهِ، وَأَنَّهُ التَّائِيثُ، وَكَذَلِكَ التَّصْغِيرُ وَغَيْرُهُ مِمَّا سَيُذَكَّرُ بِحَوْلِ اللَّهِ.
وَإِذَا حَصَلَ ذَلِكَ فِي الْأَسْمَاءِ مِنَ الْإِسْتِقْرَاءِ عَامِلْنَاهَا بَعْدُ - إِذَا
احْتَجْنَا إِلَى الْإِخْبَارِ عَنْهَا، أَوْ إِعَادَةِ الضَّمِيرِ عَلَيْهَا، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ - مُعَامَلَةً
الْمُؤَنَّثِ. وَهَذِهِ فَائِدَةٌ ذِكْرُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ النُّحُو، وَإِلَّا فَالْتَعْرِيفُ بِتَذْكِيرِ الْمَذْكَرِ
وَتَائِيثِ الْمُؤَنَّثِ مِنْ وَظِيفَةِ اللَّغْوَى، حَتَّى يَأْخُذَهَا مِنْهُ النَّحْوِيُّ مُسَلِّمَةً.
فَأَمَّا مَا ذَكَرَ مِنَ الضَّمِيرِ فَهُوَ أَنْ يَعُودَ عَلَى الْأَسْمِ ضَمِيرُ الْمُؤَنَّثِ،

(١) الدَّورُ عِنْدَ الْمَنَاطِقَةِ تَوَقَّفُ كُلِّ مِنَ الشَّيْئَيْنِ عَلَى الْآخَرِ.

كما تقول : الدارُ تَهْدَمْتُ، والشمسُ طَلَعَتْ، وأعجِبْنِي طُلُوعُهَا قال تعالى :
(وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا)^(١). وقال تعالى : { وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ
الْحَيَوَانُ }^(٢). وقال تعالى : { جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا }^(٣).

هذا الأمر العام ماجاء على خلاف ذلك : فإِذَا شَاءَ وَإِذَا على
التأويل، فقولُه^(٤) :

فَلَا مِرْزَنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا

وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

فأعاد على «الارض» ضميرَ المذكر - شاذٌ، وكذلك ما جاء من نحو
قوله تعالى : { السَّمَاءُ مُنْقَطِرٌ بِهِ }^(٥)، هو على أن «مُنْقَطِرًا» على معنى
النسب، كحائض، ومُرْضِع، ومُطْفِل، وكذلك قوله : بعضُ أصابعه قَطَعْتُهَا،
فأعاد ضمير المؤنث على «البعض» وهو مذكر، وإنما ذلك على التأويل كما
تقدم في باب «الإضافة».

وأما ما ذَكَرَ من الردُّ في التصغير فمعناه أن تَرْجِعَ التاءَ المقدَّرةَ في
تصغير ذلك الاسم/ الذي تَلَحُّقُه العلامة، وذلك قولهم في (عَيْنٍ) : عَيْنَةٌ، ١٥١

(١) سورة يس : ٣٨.

(٢) سورة العنكبوت : ٦٤.

(٣) سورة إبراهيم : ٢٩.

(٤) سيبويه ٢٦/٢، والخصائص ٤١١/٢، والمحاسب ١١٢/٢، وابن الشجري ١٥٨/١، ١٦١، وابن
يعيش ٩٤/٥، والخزانة ٤٥/١، ٤٣٧/٧، والمغنى ٦٥٦، والمعنى ٢٦٤/٢، والتصريح ٢٧٨/١،
والهمع ٦٥/٦، والدرر ٢٢٤/٢، والأشعوني ٥٣/٢

والشعر لعامر بن جوين الطائي، يصف أرضاً قد أخصبت لكثرة الغيث. والمزنة : واحدة المزن،
وهو السحاب يحمل الماء. والودق : المطر وأبقت الأرض : أخرجت البقل، وهو من النبات ما ليس
بشجر.

(٥) سورة المزمل : ١٨

وفى (يَدٍ) : يُدِيَّةٌ، وفى (أُذُنٍ) : أُذِيَّةٌ، وما أشبه ذلك، وهذا هو الأكثرُ، والأكثرُ كافٍ، فلا يَنْقُضُ هذا التعريفَ ما جاء من نحو : فُرَيْسٍ، وَقُوَيْسٍ، وعُرَيْبٍ، والْفَرَسُ والقَسُ والعَرَبُ مؤنثات، فإن هذا قليل نادر فلا يُعْتَدُ به.

والتعريف بالتصغير مختصٌ بالثلاثى من الأسماء، لأنَّ التاء لا تَرْجِعُ فى التصغير قياساً إلا فى الثلاثى. وأما الرباعى وما فوقه فلا تَلْحَقُ التاء إلا سماعاً، كما سيأتى ذكره فى «التصغير».

وأما ما أشار إليه به «نحو» فمن ذلك إسنادُ الفعل بالتاء نحو: طَلَعَتِ الشمسُ، وَهَدَمَتِ الدَّارُ، وَانْفَطَرَتِ السَّمَاءُ، وَوَجِعَتِ الإصْبَعُ، وهذا إنما تَدُلُّ على التانيث إذا لَحِقَتِ التاء، فإن لم تَلْحَقْ لم يَدُلْ، إلا أن يكون الفاعل ضميراً، فيرجع إلى عَوْدِ ضمير المونث كما تقدم.

ومن ذلك عدمُ لحاقِ التاء فى أسماء العدَدِ، فإنه إنما تَسْقُطُ العلامة مع المونث، نحو : ثلاثُ أفراسٍ، وأربعُ أذُرُعٍ، وستُ أعْيُنٍ، وثلاثُ أُتُنٍ، وخمسُ أعْقَبٍ، جمع : أَتَانٍ، وعُقَابٍ.

وكذلك فى العدد المعطوف وفى المركَّب كما تقدم.

وما جاء على خلاف ذلك فقليلٌ خارجٌ عن القياس المُطَرِّدِ، نحو قولهم: ثلاثُ شُخُوصٍ، و«الشَّخْصُ» مذكر، وإنما اعتُبر فيه المعنى إذا أُرَادَ النساء، قال ابنُ أثيرٍ ربيعة، أنشدته سيبويه^(١) :

(١) الكتاب ٥٦٦/٣، والمقتضب ١٤٨/٢، والخصائص ٤١٧/٢، والإنصاف ٧٧٠، والخزانة ٣٩٤/٧، والعينى ٢٨٣/٤، والتصريح ٢٧١/٢، ٢٧٥، والأشعرونى ٦٢/٣، وديوانى ٩٢.
والرواية لأشهر «فكان مجئى» والجن : الثرس. يذكر أنه استتر من الرقباء بثلاث نسوة. والكاعب =

فَكَأَنَّ نَصِيرِي نُونٌ مَنْ كُنْتُ أَتَقَى

ثَلَاثَ شُخُوصٍ كَاعِبَانٍ وَمُعْصِرٍ

وكذلك قولهم : ثلاثة أنفُس، مع أن «النفس» مؤنثة، إنما أرادوا أن «النفس» عندهم إنسان، فحملوه على المعنى، والباب^(١)، على قولهم : ثلاثة أنفُس.

ومما خالف المشهور قول الحطّية، أنشده سيبويه^(٢):

ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ نَوْدٍ

لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِي

ومن ذلك لحاق التاء الوصف، نحو قوله تعالى : {وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَأَعْيَةٌ}^(٣). وقوله تعالى : {وَاللَّادَارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ}^(٤).

ومن ذلك الإشارة إشارة المؤنث، نحو : هذه عَيْنٌ، وهذه قِدْرٌ، قال تعالى : {هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي يُكَذِّبُ بِهَا الْمُجْرِمُونَ}^(٥)، وقال تعالى : {هَذِهِ النَّارُ الَّتِي كُنْتُمْ بِهَا تُكَذِّبُونَ}^(٦).

== التي برز ثديها. والمعصر : التي دخلت في عصر شبابها.

(١) فغى (ت) «التائيت» وهو تحريف.

(٢) الكتاب ٥٦٥/٣، والخصائص ٢/٢١٤، والإنصاف ٧٧١، والخزانة ٣٦٧/٧، والمعنى ٤/٤٨٥، والتصريح ٢/٢٧٠، والهمع ٤/٧٥، والدرر ١/٢٠٩، ٢/٢٠٤، ٢٢٤، والأشعرونى ٤/٦٣، وديوانه ١٢٠.

والنود من الإبل : ما بين الثلاث إلى العشر. والعيال : أهل البيت، ومن يعوله الإنسان، الواحد : عَيْلٌ. يتحسر على ثلاث نوق له، كان يتقوت بالإنها وتعيش عليها عياله، فضلت عنه في أحد أسفاره.

(٣) سورة الحاقة : ١٢.

(٤) سورة الأنعام : ٣٢.

(٥) سورة الرحمن : ٤٣.

(٦) سورة الطور : ١٤.

فإن جاء ما ظاهره خلاف هذا فمؤول، كقوله تعالى : { هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي }^(١) فالإشارة هنا إلى الأمر المتقدم الذكر في قوله : { فَمَا اسْتَطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ }^(٢) يعنى (السُدُّ) فهو راجع إلى ذلك المذكور الذى هو (السُدُّ).

ومن ذلك الجمع على (أَفْعَلٍ) / فيما كان من الثلاثى الأصول قبل ١٥٢ آخره مدَّة كَفَعَالٍ، وَفَعَالٍ، وَفَعِيلٍ، نحو : عَنَاقُ وَأَعْنَقُ، وَأَتَانُ وَأَتْنُ، وَذِرَاعُ وَأَذْرُعُ، وَلِسَانُ وَأَلْسُنُ، وَعُقَابُ وَأَعْقَبُ، وَكَرَاعُ وَكَرْعُ - فيمن أنث - وَيَمِينُ وَأَيْمَنُ، ونحو ذلك، فإن هذا البناء من الجمع مختص بما كان من هذه الأبنية للمؤنث، كما اختص بها فى المذكر (أَفْعَلَةٌ) نحو : حِمَارٌ وَأُحْمَرَةٌ، وَقَذَالٌ وَأَقْدَلَةٌ، وَإِهَابٌ وَأَهْبَةٌ، ونحو ذلك.

وقد يأتى على خلاف ذلك، فيُجمع المذكر على (أَفْعَلٍ) كطِحَالٍ وَأَطْحَلٍ، وَجَبِينٍ وَأَجْبِينٍ، وهو قليل لا يُعتمد بمثله فى الاعتراض على القاعدة المستمرة.

ومن ذلك الإخبارُ نحو : أَذُنُكَ وَأَعْيَةٌ، وَعَيْنُ زَيْدٍ نَاطِرَةٌ، وَيَقْرَبُ هَذَا مِنَ الصِّفَةِ.

ومن ذلك الحالُ، نحو : رَأَيْتُ الشَّمْسَ طَالِعَةً، وَالدَّارَ مُنْهَدِمَةً. هذه جملة ما ذكر الناس فى معرفة تقدير التاء فى المؤنث غير الحقيقى، وهى تسعة تضاف إلى العلامتين المتقدمتين، وهما التاء والالف، فيصير الجميع إحدى عشرة علامة.

(١) سورة الكهف : ٩٨.

(٢) سورة الكهف : ٩٧.

وزاد بعضهم كسرَ الكافِ والتاءِ فى نحو : ضَرَبَكَ، وضَرَبْتَ، وذلك فيما إذا خاطبتَ الاسمَ غيرَ العاقلِ على جهةِ المجاز، كقوله تعالى : {وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ} ^(١). ويُنْصَافُ على هذا الاعتبارُ ياءُ الواحدِ المخاطبةِ، كقولك : افْعَلِي، ولم نَعُدْهُ فيما تقدم، لأنه داخلٌ فى التفسيرِ بالضمير، فإن الكافَ المكسورة، والتاءَ المكسورةَ ضميرٌ مؤنثٌ بجملته، كالياءِ فى (افْعَلِي) وكالهاءِ والألفِ فى (ضَرَبْتُهَا) ولذلك تصحُّ أن ترجعَ الأخبارُ والوصفُ والحالُ إلى شىءٍ واحد، لأنها فى تحصيلِ الأخبارِ واحدةٌ.

وَلَاتَلِيَ فَارِقَةً فَعُولًا

أَصْلًا وَلَا الْمِفْعَالَ وَالْمِفْعِيلًا

كَذَاكَ مِفْعَلٌ وَمَا يَلِيهِ

تَا الْفَرْقُ مِنْ ذِي فَشْنُوذٍ فِيهِ

وَمِنْ فَعِيلٍ كَفَتِيلٍ إِنْ تَبِعَ

مَوْصُوفُهُ غَالِبًا التَّاءُ تَمْتَنِعُ

اعلم أن التاءَ الفارقةَ هى اللاحقةُ للاسم الذى يُنْطَلَقُ على المذكرِ والمؤنثِ بلفظٍ واحد، فلا يفهم التذكيرُ ولا التأنيثُ حقيقةً من إطلاقِ اللفظِ بمجردِهِ، بل إنما يسبقُ التذكيرُ، فجعلتِ العربُ التاءَ مُبَيِّنَةً للمؤنثِ، ومُفَرِّقَةً، بينه وبين المذكرِ.

وهذه التاءُ الفارقةُ غالبٌ أمرها، وأكثرُ استعمالِها فى الصفاتِ،

لأنها التى جاءَ فيها اللفظُ / واقعاً على المذكرِ والمؤنثِ بعينه، لكونها مُشْتَقَّةٌ وَمُبَيِّنَةٌ من مادةٍ واحدة، وعلى بناءٍ واحد.

(١) سورة هود : ٤٤ -

وأما الأسماء الجوامدُ فالتاء الفارقة لاتلحقها إلا قليلا، نحو : امرئ
وامرأة، وابن وابنة، وشيخ وشيخة، على ما يذكر.

وإنما كثر في الجوامد عندهم التفرقة بالألفاظ، نحو : جدى وعناق، ورجل
وامرأة، وشيخ وعجوز، وجمل وثاقة.. وما أشبه ذلك.

وقد يعتدون بالتفرقة بالوصف بـ «الذكر» والأنثى» نحو : حية ذكر، وحية
أنثى، ويطء ذكر، ويطء أنثى، وفرس ذكر، وفرس أنثى، ونحو ذلك، وهذا بخلاف
الصفات، فلذلك احتاجوا فيها إلى التاء الفارقة.

فأراد الناظم أن هذه التاء لاتلحق من الأوصاف ما كان على بناء من هذه
الأبنية المذكورة، وهى خمسة : فعول، ومفعال، ومفعيل، ومفعّل، وفعل، وهذه
الأبنية من أبنية الصفات، وإياها قصد، فلم يرد أنها لاتلحق هذه الأبنية مطلقا،
سواء كانت أسماء أوصاف، وإنما قصد ما كان ذلك مشتقا جاريا على
موصوف، لفظا أو تقديرا، فنحو : خروف، وعثود، وعمود، وعجوز، وشبه ذلك،
مما هو على وزن (فعول) من الأسماء.

وكذلك : منقار، ومصباح، ومفتاح، ومخرب، ومسمار، ونحو ذلك، مما
جاء على (مفعال).

وكذلك : منبر، ومرفق، ومحجن، ومذرى، ونحوه، مما جاء على (مفعّل)،
وكذلك (مفعيل) نحو : منديل، ومشرى، وهو مدخل الشمس من الباب.
وكذلك : بغير، وقضيب، وكثيب، وجريب، ونحوه مما هو على (فعليل)
لاتدخل له فى مراده، لأن التاء الفارقة قلما يحتاج إليها فيها، فلم يعتبرها كذلك
الناظم.

فأما (فعول) الذى قصده من الصفات فمثاله قولهم : امرأة صبور وظلوم،

وَعَضُوبٌ، وَقَتْلٌ، وَعَوٌّ، وَغَشُومٌ.

وكذلك : امرأة كَنُودٌ، وكَفُورٌ، وطَرُوحٌ، أى تطرح ثيابها، ثقةً بحسن خلقها، وناقاةٌ كَتُومٌ، أى لاتكاد تَرَعُو، وناقاةٌ ضَرُوسٌ سَيْنَةُ الخُلُقِ عند الحَلَبِ، وناقاةٌ ضَجُورٌ، أى تَرَعُو عند الحَلَبِ، لأنه يَشُقُّ عليها، وناقاةٌ زُحُوفٌ، أى تجرُّ رجلَيْها تَمَسَحُ بهما الأرض، وشاةٌ عَزُوزٌ، ضَيْقَةُ الإِحْلِيلِ، وكذلك : الحَصُورُ، وناقاةٌ جَرُوزٌ، شديدةٌ / الأكل، وكذلك المرأة قال^(١):
١٥٤

إِنَّ الْعَجُوزَ خَبَّةٌ جَرُوزًا

تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفْفِيرًا

وامرأة نَزُورٌ، قليلةُ اللَّبَنِ. قال العباس بن مرداس^(٢):

بُغَاثُ الطَّيْرِ أَكْثَرُهَا فِرَاحًا

وَأُمُّ الصُّقْرِ مِقْلَادَةٌ نَزُورٌ

وأنشد ابن مالك فى «شرح التسيهل»^(٣):

(١) نواذر أبى زيد ١٧٢، والهمع ١٥٦/٢، والدرر ١١٢/١

ويروى «تَرى العجوز» و«تأكل فى مَقْعِدها» والخَبَّةُ - بفتح الخاء وكسرهما - الخداعة. وناقاة جَرُوز : أَكُولُ تأكل كل شئ. والقَفْفِيرُ : مكيال معروف. ويستشهد التحويين بهذا الرجز على جواز إتيان خبر «إِنَّ» منصوباً كاسمها.

(٢) أمالى ابن الشجرى ٢٨٨/٢، واللسان (قلت، بفتح. نَزِد) ونبوان الحماصة بشرح المَرْزُوقِ ١١٥٤، وقد ينسب لكثير عزة.

والبُغَاثُ - بفتح الباء وضمها - أُلانم الطير وشرارها، وما لا يصاد منها. والمِقْلَادَةُ من الإنسان والحيوان : التى لا يعيش لها ولد، أو التى تلد ولداً واحداً، ثم لاتلد بعد ذلك. والنَزُور : قليلة الولد أيضاً.

(٣) العينى ١٨٩/٢، والهمع ١٣٩/٢، والدرر ١٠٥/١، والتصريح ٢٠٧/١، والأشعمونى ٢٦٢/١، والبيت للكعبة العرينى أو لرجل من طيئ.

والجوى: شدة الوجد. والوشاة : جمع واش، وهو النمام.

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ

حِينَ قَالَ الْوَشَاءُ هَذَا غَضُوبُ

فَاتَى بِغَضُوبٍ بغير هاء.

وإنما لم تدخل التاء الفارقة هنا، لأن دخولها - كما تقدم - بالحمل على الفعل، فإنما يصح دخولها في الصفة ما بقيت على أصلها، من الجريان على الفعل، فإذا خرجت عن ذلك لم يحسن الجريان على الفعل، وذلك أن (فَعُولًا) مصروف عن (فَاعِلٍ) هنا، و (فَاعِلٍ) هو الجارى في القياس صفة على (فَعَلَ، يَفْعَلُ) وأمّا (فَعُولٌ) فغير جارٍ على (فَعَلَ) أصلاً، كما جرى (مُفْعَلٌ) على (أَفْعَلَ) فلحقته التاء؟

وكذلك (فَعَلَ) جرى على (فَعَلَ) و(فَعِلَ) بمعنى (فَاعِلٍ) جرى على (فَعَلَ) فمكرم جارٍ على : إكْرَمَ يَكْرِمُ، وحذر جارٍ على حَذَرَ يَحْذَرُ، وظريف جارٍ على ظَرَفَ. ومعنى الجريان هنا أنه الموضوع اسمُ الفاعل له بحكم الأصل، فصار (فَعُولٌ) ليس بجارٍ على هذا التقرير، فلم تلحقه العلامة.

هذا تعليل ابن الأنباري ومثله لابن خروف.

وأطلق القول هنا في منع الإلحاق لفَعُولٍ، وهو غير صحيح لأن (فَعُولًا)

على وجهين :

أحدهما : أن يكون بمعنى (فَاعِلٍ) فهو الذى لا تلحقه التاء كما ذكر.

والثانى : أن يكون بمعنى (مَفْعُولٍ) فحكمه أن تدخله التاء مطلقاً، ليفرقوا بين القَصْدَيْنِ، وذلك قولهم : نَاقَةُ حَلَوْبَةٍ، أى مَحْلُوبَةٍ، وهذه أَكُوْلَةُ الرَّاعِي، للشاة التى يُسَمِّنُهَا لِنَفْسِهِ. وقال الله تعالى : {فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ} (١). لم

(١) سورة يس : ٧٢.

يُؤَنَّثُ لَأَن الْقَصْدَ : فَمِنْهَا مَا يَرْكَبُونَ، فَلَمْ يَقْصِدِ التَّائِيثَ، وَفِي مَصْحَفِ عَبْدِ اللَّهِ «فَمِنْهَا رَكُوبَتُهُمْ» هِيَ قِرَاءَةُ عَائِشَةَ وَأَبِي بَنٍ كَعْبٍ^(١)، أَيْ : مَرْكُوبَتُهُمْ. وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ : الرُّكُوبَةُ : مَا يَرْكَبُونَ، وَالْعُلُوفَةُ : مَا يَعْلِفُونَ، وَالْحُلُوبَةُ : مَا يَحْلُبُونَ، وَالْحَمُولَةُ : مَا احْتَمَلَ عَلَيْهِ الْحَيُّ مِنْ بَعِيرٍ أَوْ حِمَارٍ أَوْ غَيْرِهِ.

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : {وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةٌ وَفَرَشَاتٌ}^(٢) وَالْقَتُوبَةُ مِنَ الْإِبِلِ : الَّتِي تَقْتَبِهَا بِالْقَتَبِ، وَهُوَ رَحْلٌ صَغِيرٌ قَدَّرَ السَّنَامُ. وَقَالُوا : جَارِيَةٌ قَصُورَةٌ، إِذَا كَانَتْ مَحْبُوسَةً / لَيْسَتْ بِخَارِجَةٍ، وَهَذِهِ : رُضُوعَةُ الْفَصِيلِ، ١٥٥ أَيْ مَرَضُوعَتِهِ، وَالنَّسُوءَةُ : الَّتِي يَتَّخِذُ نَسْلَهَا، وَالْجَزُوزَةُ : الَّتِي تُجَزُّ أَصَوَافُهَا، وَطَرُوقَةُ الْفَحْلِ : مَا بَلَغَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْهَا الْفَحْلُ. وَمِنْ هَذَا كَثِيرٌ. فَهَذَا الْقِسْمُ لَا تَمْتَنِعُ مِنْهُ التَّاءُ أَصْلًا، كَمَا لَا تَمْتَنِعُ مِنْ اسْمِ الْمَفْعُولِ، وَقَدْ احْتَرَزَ مِنْ هَذَا الْقِسْمِ فِي «التَّسْهِيلِ»^(٣)، فَقَالَ : أَوْ (فَعُولٌ) بِمَعْنَى (فَاعِلٌ) فَكَانَ إِطْلَاقُهُ هُنَا مُخْلًا.

وَالْجَوَابُ : أَنْ قَوْلَهُ : «أَصْلًا» بَيَّنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ، لِأَنَّهُ حَالٌ مِنْ (فَعُولٍ) تَقْدِيرُهُ : لَا تَلِيَّ فَارِقَةً (فَعُولًا) حَالَةً كَوْنُهُ أَصْلًا، وَمَعْنَى كَوْنِهِ أَصْلًا أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى (فَاعِلٍ) لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ (فَعُولٍ) بِمَعْنَى (مَفْعُولٍ) فَهُوَ أَصْلٌ لَهُ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ وَبِهَذَا فَسَّرَهُ ابْنُ النَّازِمِ فِي «شَرْحِهِ»^(٤).

وَأَمَّا (مِفْعَالٌ) فَمِثَالُهُ : امْرَأَةٌ مِذْكَارٌ، وَمِثْنَاتٌ، وَمِحْمَاقٌ، وَمِعْطَارٌ،

(١) البحر المحيط ٣٤٧/٧.

(٢) سورة الأنعام : ١٤٢.

(٣) انظر : التسهيل : ٢٥٤.

(٤) شرح ابن النازم : ٧٥٣.

إذا كانت تَلِدُ الذكورَ، والإناثَ، والحَمَقَى، ومِغْطَاءُ، من العَطِيَّةِ،
وسَحَابَةُ مِذْرَارُ، وناقَةُ مِلْوَا ح، يَعْنَى سَرِيعَةُ العَطَشِ، وَأَيْضاً لَوُحَهَا السَّفَرُ،
وَشَاةٌ مِمْفَارٌ وَمِمْفَارُ، إِذَا كَانَ مِنْ عَادَتِهَا أَنْ تَحْلُبَ لِبْنًا يُخَالِطُهُ دَمٌ، وَنَاقَةٌ
مِعْجَالٌ، إِذَا أُلْقَتْ وَلَدَهَا لِغَيْرِ تَمَامٍ، وَمِلْحَاحٌ، لِلَّتِي لَا تَكَادُ تَبْرَحُ الْحَوْضَ.
وَامْرَأَةٌ مِيسَانُ، مِنَ الْوَسَنِ، وَمِنْعَاسُ، مِنَ النَّعَاسِ، وَمِكْسَالُ، مِنَ الْكَسَلِ.
وَنَخْلَةٌ مِيقَارُ، مِنَ الْوِقْرِ، وَمِيتْخَارُ، مِنَ التَّخْيِيرِ.

وَأَيْضاً لَمْ تَدْخُلِ التَّاءُ هُنَا لِتَحْوِيزِهَا أَمْتَنَعَ لَهُ دُخُولُهَا فِي (فَعُولٍ) إِذَا
هِيَ صِفَةٌ لَا تَجْرِي عَلَى فِعْلٍ.

قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ^(١): وَأَنْعِدَ أَلْهَا عَنِ الصِّفَاتِ الْجَارِيَةِ أَشَدُّ مِنْ
أَنْعِدَالٍ (صَبَّوْرٍ، وَشَكْوَرٍ) وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْمَصْرُوفِ عَنْ جِهَتِهِ، لِأَنَّهُ شَبَّهَ
بِالْمَصَادِرِ لَزِيَادَةِ هَذِهِ الْمِيمِ فِيهِ، وَلِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى غَيْرِ فِعْلٍ، وَيَجْمَعُ عَلَى
(مَفَاعِيلٍ) وَلَا يُجْمَعُ الْمَذْكُورُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، وَلَا الْمَوْثُوثُ بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ إِلَّا قَلِيلاً.
وَأَمَّا (مِفْعِيلٌ) فَمِثَالُهُ قَوْلُهُمْ: امْرَأَةٌ مِعْطِيرٌ، مِنَ الْعِطْرِ، وَمِثْشِيرٌ، مِنَ
الْأَشْرِ، وَهُوَ الْبَطَرُ. وَفَرَسٌ مُحْضِيرٌ، أَيْ كَثِيرُ الْعَنَوِ. وَامْرَأَةٌ مُنْطِيقٌ.
وَهُوَ أَقْلٌ فِي الْوُجُودِ مِنْ (مِفْعَالٍ) وَالْعِلَّةُ الَّتِي لِأَجْلِهَا أَمْتَنَعَ التَّاءُ
مِنْهُ هِيَ مَا تَقْدَمُ ذِكْرُهُ فِي (مِفْعَالٍ).

وَأَمَّا (مِفْعَلٌ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَكَسْرِ الْمِيمِ فَمِثَالُهُ: امْرَأَةٌ مِرْجَمٌ، وَمِنْهُ:
مِطْعَنٌ، وَمِدْعَسٌ وَمِقْوَلٌ، يُقَالُ / ذَلِكَ لِلذَّكَرِ وَالْأُنْثَى بِلَا تَاءٍ، وَعِلَّةُ عَدَمِ
الْأَحَاقِ مِثْلُ مَا تَقْدَمُ.

(١) الْمَذْكُورُ وَالْمَوْثُوثُ لَهُ: ٥٢٢.

وأماً (فَعِيلٌ) فسيأتي ذكره أثر هذا إن شاء الله.

وقول الناظم : «وَمَا تَكِيهِ تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي فَشْنُوذٍ فِيهِ» ذى إشارة إلى هذه الأبنية المذكورة، يعنى أن ما لحقته من هذه الأبنية التاء التى للفرق بين المذكر والمؤنث، فإنما لحقته شذوذاً لا على الاطراد، ونادراً يُحفظ ولا يُقاس عليه. ونَبَّه بهذا الكلام على ما جاء في السماع مخالفاً لما تقدم أنه مُطَرَّد.

فَمِمَّا شَذَّ فِي (فَعُولٍ) قَوْلُهُمْ : هِيَ عَوَّةُ اللَّهِ.

وَوُجَّهُ بآنه أُجْرَى مُجْرَى (صَدِيقَةٍ) وقال الكسائى : جعلوها اسماً كالذُّبِيْحَةِ، فقد دخلت تاءُ الْفَرْقِ فِي (فَعُولٍ) ولكنه شاذ، وإنما قال : «تَا الْفَرْقِ» احترازاً من التاء اللاحقة لِفِعُولٍ، وليست للفرق أصلاً، كقولهم : امرأةٌ صَرُورَةٌ، وَمَنْوَنَةٌ، أى كثيرةُ الامتتان، وعَرُوفَةٌ بالأمور، وَلَجُوجَةٌ من اللُّجَاجِ، وفَرُوقَةٌ من الْفَرْقِ، ومَلُوكَةٌ من المَلَلِ، وأَلُوفَةٌ، إذا كانت تَأْلَفَ، ومن هذا كثير، فالحاءُ في مثل هذا ليست للفرق.

والدليل على ذلك قولهم : رجلٌ صَرُورَةٌ، وَمَنْوَنَةٌ، وعَرُوفَةٌ، وَلَجُوجَةٌ.

وكذلك سائرُ الْمُثُلِ، يَسْتَوِي فِيهَا الْمَذْكَرُ وَالْمَوْثُثُ مع وجود التاء، فأين معنى الْفَرْقِ فيها؟ وإنما لاحقة للمبالغة، كما سيأتي التنبيه عليه آخر الفصل إن شاء الله.

فلما كانت التاء هنا لاحقة في (فَعُولٍ) كثيراً جداً بَيَّنَّ مقصوده أولاً بقوله : «وَلَا تَكِي فَارِقَةً»، وثانياً بقوله : «تَا الْفَرْقِ».

وأماً (مِفْعَالٌ) فلا أعلم مجيء التاء فيه للفرق، ولكن جاءت تاء المبالغة فيه كثيراً، وهى التى تَحَرَّزَ الناظم منها، نحو رجلٌ مَجْدَامَةٌ، أى قاطعٌ للامر،

قال الهذلي^(١):

يُجِيبُ بَعْدَ الْكَرَى لَبِيكَ دَاعِيَهُ
مِجْذَامَةً لِهَوَاهُ قُلْقُلُ عَجَلُ
(مِجْذَامُ) أيضا.

ورجلٌ مِعْزَابَةٌ، ورجلٌ مِطْرَابَةٌ، وما أشبه ذلك، ممَّا تدخله التاء في
المذكر، فلا يصح فيها ادعاءُ الفرقِ.

ومِمَّا شَذَّ في (مِفْعِيل) قولهم : رجلٌ مِسْكِينٌ، وامرأةٌ مِسْكِينَةٌ،
شَبَّهَوهَا بِفَقِيرَةٍ، فالتاء فيها للفرقِ، فإن جاء في هذا البناء (مِفْعِيلَةً) فإِمَّا
للفرقِ شذوذاً، وإمَّا لغيره، ولا يُبَالَى بالكثرة فيه.

ومِمَّا شَذَّ في (مِفْعَل) / ناقةٌ مِصْكَةٌ، وَجَمَلٌ مِصْكٌ، أى قوئٌ شديد. ١٥٧
قال سيبويه : (وَمِفْعَلٌ) قد جاءت الهاء فيه كثيراً، نحو : مِطْعَنٌ،
ومِدْعَسٌ.

قال : ويقال : مِصْكٌ، ومِصْكَةٌ^(٢)، ونحو ذلك.

فقد جعل سيبويه لحاق الهاء هنا للفرق كثيراً، ولكنه عند الناظم لم
يَبْلُغِ الاطراد، بل هو عنده قليلٌ بالنسبة إلى عدم لحاق التاء، ومِدْعَسٌ
ويطعنُ ليس مما تلحقه التاء في المؤنث، نصُّ على ذلك السيرافي.

(١) هو المتنخل الهذلي، والبيت من قصيدة له يرثى ابنه أثيلة، (ديوان الهذليين ٢/٣٥) ويجيب بعد
الكرى : أى إذا دعاه داع بعد نومه قال له : لبيك. والمجذامة : من الجذم، وهو القطع، يقول :
يقطع هواء إذا كان فيه غى. والقُلْقُل : الخفيف.

ويرى «وَقُلْ» بدل «عَجَلٌ» ومعناه : جيد التوقُّل، وهو التصعيد في الجبل.

(٢) الكتاب ٣/٣٨٥.

ثم قال الناظم : «وَمِنْ فَعِيلٍ كَفَتِيلٍ» «مِنْ فَعِيلٍ» متعلق بقوله : «تَمْتَنِعُ» أى تمتنع التاء أيضا من (فَعِيلٍ) وقد مضى ما فى هذا التعلُّق من الخلاف، لأن معمول خبر المبتدأ هنا قد تقدّم، حيث لا يجوز للعامل أن يتقدم.

يعنى (فَعِيلًا) الذى هو مثلُ (قَتِيلٍ) إذا جرى صفةٌ على موصوفٍ مذكورٍ لفظاً أو معنى، فإن التاء تَمْتَنِعُ منه غالباً، يعنى تاء الفرق فالألف فى قوله : «التَّاءُ تَمْتَنِعُ» لتعريف العهد فى الذِّكْر وقد تضمن هذا الكلام، لامتناع دخول تاء الفرق، شرطين :

أحدهما الذى أعطاه المثال فى قوله : «كَفَتِيلٍ» وهو (فَعِيلٍ) بمعنى (مَفْعُولٍ) وذلك (فَعِيلًا) يأتى على وجهين فى الاستعمال المشهور، فأحد الوجهين أن يكون بمعنى (فَاعِلٍ) فهذا لأبَدُ من لحاق علامة الفرق فيه، نحو : كَرِيمَةٌ، وَشَرِيفَةٌ، وَظَرِيفَةٌ، وَعَلِيمَةٌ، وَرَحِيمَةٌ، وَنَبِيلَةٌ، وَعَتِيفَةٌ فى الجمال، وما أشبه ذلك، فجرى مجرى (فَاعِلٍ) لأن (فَعِيلًا) يجرى على الفعل، نحو : ظَلَرْتُ، فهى ظَرِيفَةٌ، ففَعِيلٌ جازٍ اسم فاعلٍ على (فَعَلٍ) اطراداً، فصار كفاعلٍ مع (فَعَلٍ).

ومن هذا القسم تحرّز الناظم حين نبّه بالمثال، من حيث كان دخول التاء هنا قياساً، وعلى هذا ما جاء من المعتل ظاهر أمره أنه (فَعِيلٍ) وكان بمعنى (فَاعِلٍ) فدخلته التاء فى المؤنث، فهو (فَعِيلٍ) حقيقةً، نحو : امرأةٌ حَيِيَّةٌ، وَبَهِيَّةٌ وَعَيْيَّةٌ، فإن لم تدخله التاء حُمِلَ على أنه ليس على وزن (فَعِيلٍ) حقيقة، وإنما هو (فَعُولٌ) كَبَغْيٍ فى قوله تعالى : (وَمَا كَانَتْ أُمُكٌ بِغْيًا)^(١) فلم تدخل التاء، والأصل (بَغْوً) ثم صيّرهُ الإعلال إلى (بَغْيً).

(١) سورة مريم : ٢٨.

وهذا الموضع مَزَلَّةٌ قَدَمٌ، وقد سأل المازني جماعةً من نحويي الكوفة / بحضرة الواثق^(١)، فلم يأتوا بوجه الصواب فيها، فسأله الواثق عنها ١٥٨ فقال : لو كان (بَغْيٌ) على تقدير (فَعِيلٍ) بمعنى (فَاعِلٍ) لَحِقَتْهَا الهاء، مثل : كَرِيمَةٍ، وَظَرِيفَةٍ، وإنما تُحذف الهاء إذا كانت في معنى (مَفْعُولَةٍ) نحو : امرأةٌ قَتِيلٌ، وكَفٌ خَضِيبٌ، و(بَغْيٌ) هذا ليس بفَعِيلٍ ماهو (فَعُولٌ) ثم ذهب في المسألة إلى تمامها، نقل القصة الرُّبَيْدِي^(٢).

والوجه الثاني : هو الذي أراده الناظم، وهو أن يكون (فَعِيلٌ) بمعنى (مَفْعُولٍ) نحو : امرأةٌ قَتِيلٌ، وشاةٌ ذَبِيحٌ وَنَطِيحٌ، وَعَيْنٌ كَحِيلٌ، وكَفٌ خَضِيبٌ، وَلَحِيَّةٌ دُهَيْنٌ، وناقَةٌ نَهَيْسٌ وَلَسِيحٌ، إذا لسعتها الحية، وكذلك : لَدِيغٌ، وَذَمِيمٌ، أى مَذْمُومَةٌ، وامرأةٌ لَعِينٌ، وَشَتِيمٌ، وَسَتِيرٌ، بمعنى : مُسْتَوْرَةٌ، وناقَةٌ كَسِيرٌ، وَغَيْرٌ، وَبَقِيرٌ، أى بَقَرٌ بطنها ومن ذلك كثير.

فهذه كلها بمعنى (مَفْعُولٍ) فلم تلحقها التاء فرقاً بين اسم الفاعل والمفعول، ولحقت اسمَ الفاعل دون المفعول، لأنه مَبْنَى على الفِعْلِ، أى جارٍ عليه كما تقدم، بخلاف اسم المفعول.

وهذه العلة جاريةٌ في (فَعُولٍ) بمعنى (فَاعِلٍ) أو (مَفْعُولٍ) فإنها إذا كانت بمعنى (فَاعِلٍ) لم تَجَرَّ على الفعل، فلم تلحقها التاء، ولحقت في المفعول فرقاً بينهما بهذا علَّل ابنُ الأنباري^(٣).

(١) هو الواثق بالله، أبو جعفر هارون بن محمد بن هارون الرشيد، من خلفاء الدولة العباسية بالعراق (ت ٢٣٢هـ).

(٢) طبقات النحويين واللغويين : ٩٤.

(٣) المذكر والمؤنث له : ٤٥١.

والشرط الثاني : لامتناع دخول تاء الفرق : أن يكون (فَعِيل) الذي بمعنى (مَفْعُول) قد تَبِعَ موصوفة، وَذَكَرَ معه، وذلك قوله : «إِنْ تَبِعَ مَوْصُوفُهُ» وضمير «تَبِعَ» هو «فَعِيلٌ».

ومثال ذلك ماتقدم من قولك : كَفَّ خَضِيبٌ، وَلِحْيَةٌ دُهِنٌ.
وقال تعالى : {وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ} (١).

ويدخل تحت هذه التَّبَعِيَّةُ ما لو كانت الصِّفَةُ خبراً عن موصوفها، نحو : شَاتَكَ ذَبِيعٌ، وَكَفَّكَ خَضِيبٌ، فإنها جارية عليه من جهة المعنى، وكذلك الحال، نحو : مررتُ بِنَاقَتِكَ طَلِيحاً، ورأيتُ كَفَّكَ خَضِيباً. ويدخل أيضاً تحت معنى التَّبَعِيَّةِ التَّبَعِيَّةُ تَقْدِيرًا لا لَفْظًا، كقولك : مررتُ بامرأتَيْنِ صَرِيحٍ وَجَرِيحٍ، ورأيتُ نساءكَ مابِينٍ لَدِيغٍ وَجَرِيحٍ، ونحو ذلك.

فأما إن تَتَّبَعَ الصِّفَةُ التِّي عَلَى (فَعِيل) موصوفها، فمفهومُ هذا الشرط أن التاء لا تَمْنَعُ، بل تَدْخُلُ عَلَى المؤنث مطلقاً، وذلك / صحيح.

١٥٩

وقد أعطى هذا الكلام، على ما وَقَعَ من التفسير المتقدم، أن (فَعِيلًا) غيرَ الجارِى عَلَى الموصوف هو الذى اسْتَعْمَلَ استعمالَ الأسماء، لأنه إذا لم يكن كذلك كان على تقدير الموصوف. وقد ثَبَّتَ أن مثل هذا داخلٌ في لفظ التابع لموصوفه، ومثالُ هذا قولهم : أَكِيلَةُ السَّبْعِ، وقال الله تعالى : {وَالْمُتَرَدِّئَةُ وَالنَّطِيحَةُ} (٢)، وقرأ الشعبي : «وَأَكِيلَةُ السَّبْعِ» (٣) وكذلك :

(١) سورة الذاريات : ٢٩.

(٢) سورة المائدة : ٣.

(٣) سورة المائدة : ٣، وانظر : المحتسب ٢٠٧/١، ومختصر شواذ القراءة ٣١ والمذكر والمؤنث لابن الأثير ٤٥٢.

الذَّبِيحَةُ، وَفَرِيَسَةُ الْأَسَدِ، وَالضُّحِيَّةُ، وَفِي الْحَدِيثِ : «كَمَا يَمُرُّ السُّهُمُ مِنَ الرُّمِيَّةِ»^(١).

وقولهم : (هذه قَتِيلَةُ بَنِي فُلَانٍ) من هذا، كقولهم : هذه فَرِيَسَةُ الْأَسَدِ.
فالوجه الذي لأجله لحقت التاء في غير التابع لموصوفه هو استعماله استعمالَ الجوامد، فصار مستقلاً في الحكم بنفسه، لا يفتقر إلى ما يجرى عليه.
وقوله : «غالبًا» نَبَّهَ به على أن ما اجتمع فيه الشرطان من (فَعِيلٍ) فَعْدَمُ لِحَاقِ التاء فيه غالبٌ أَكْثَرُ^(٢).

وقد يأتى في كلام العرب بالتاء على غير الغالب، فَيُوقَفُ على مَحَلِّهِ، ولا يَقيَّاسُ عليه، قالوا : ناقةٌ بَكِيَّةٌ، إِذَا قَلَّ لَبْنُهَا، كَانَتْهَا مَنَعْتُهُ. ويقال : بَكِيَّةٌ أَيْضًا.

ويقال : نَعَجَةٌ ذَبِيحَةٌ، وَنَعَجَةٌ نَطِيحَةٌ، وَالْأَكْثَرُ ذَبِيحٌ، وَنَطِيحٌ.
وقالوا : امْرَأَةٌ سَتِيرٌ، وَسَتِيرَةٌ، وَأُمَةٌ رَقِيقٌ، وَرَقِيقَةٌ، وَأُمَةٌ عَتِيقٌ، وَعَتِيقَةٌ، أَيْ مُعْتَقَّةٌ، وَامْرَأَةٌ جَلِيدَةٌ، أَيْ مَجْلُودَةٌ، وَمِلْحَفَةٌ جَدِيدٌ.
قال الفراء : وبعض قَبِيْسٍ يَقُولُونَ : جَدِيدَةٌ^(٣)، هذا إِنْ قِيلَ إِنَّهُمَا بِمَعْنَى مَجْلُودَةٍ، أَيْ مَقْطُوعَةٍ.

وقد غَلَطَ الْفَارَسِيُّ فِي «التَّذَكِرَةِ» مِنْ قَالَ هَذَا، لِأَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنَ الْجِدَةِ ضِدُّ الْخُلُوقَةِ. قَالَ : وَلَا مَعْنَى لِلْقَطْعِ فِي هَذَا، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ تَدْخُلْهُ الْهَاءُ.
وقد حَكَى سِيبَوِيهٌ إِدْخَالَهَا^(٤)، قَالَ : وَهَذَا مِنَ الشَّاذِّ عَنِ الِاسْتِعْمَالِ، وَإِنْ

(١) أخرجه البخاري في «كتاب الأنبياء» - الباب السادس - فتح الباري ٢٧٦/٦، (الحديث رقم ٢٢٤٤).

(٢) في جميع النسخ «فلحاق التاء فيه غالب أكثرى» وهو خطأ، والصواب ما أثبتته من حاشية الأصل.

(٣) المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٤٥٧.

(٤) انظر : الكتاب ٦٠/١، ٦٣٨/٣.

لم يكن شاذاً عن القياس، لأن القياس كان أن تدخل التاء كما تدخل في ظُرَيْفَةٍ، وشَرَيْفَةٍ، ونحوهما، إلا أنه شَذُّ في أحرف، نحو : رِيحٌ خَرِيْقٌ، وَكَتِيْبَةٌ خَصِيْفٌ، وأحرفٍ أُخَرُ^(١).

وقد تدخل التاء الفارقة هنا قليلا، نحو : رجلٌ رهينٌ بعمله، وامرأةٌ رهينةٌ، قال الله تعالى : {كُلُّ أَمْرٍ إِيمًا كَسَبَ رَهِيْنٌ}^(٢) وقال تعالى : {كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِيْنَةٌ}^(٣). ويقال للرجل : أَخِيْذُ، أى أُسِيْرٌ، وللمرأة : أَخِيْذَةٌ، /حكاها ابن الأنباري عن يعقوب^(٤).

١٦٠

وَحَصَرُ النَّاظِمِ عَدَمَ اللُّحَاقِ فِي هَذِهِ الْأَبْنِيَةِ الْخَمْسَةِ يُشْعِرُ بَأْنَ مَا جَاءَ مِنْ غَيْرِهَا، وَلَمْ تَلْحَقْهُ التَّاءُ، لَيْسَ فِي الْحَقِيقَةِ، فَمَنْ ذَلِكَ (فَاعِلٌ) (وَمُفَاعِلٌ) فَإِنَّ التَّاءَ لَا تَلْحَقُهَا فِي الْاَكْثَرِ كغَيْرِهَا مِمَّا ذُكِرَ.

تقول في الاول : امرأةٌ حائِضٌ، وطالِقٌ، وطاهرٌ، وطامِثٌ، وعاقِرٌ، ونحو ذلك، فلا تَلْحَقُ التَّاءُ وتقول في الثانية : امرأةٌ مُحْمِقٌ، ومُذَكِّرٌ، ومُؤْنِثٌ، وَذَنْبَةٌ مُجَرٌّ، وَظَبِيْبَةٌ مُخْشِفٌ، ومُغْزِلٌ، ومُطْفِلٌ ونحوه.

وتقول في الثالث : قِطَاةٌ مُطَرَّقٌ، إِذَا دَنَا خُرُوجُ بَيْضِهَا، وَنَاقَةٌ مُمْلَحٌ، إِذَا كَانَ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ شَحْمٍ، وَمُعْضَلٌ، إِذَا اشْتَدَّ التَّنَاجُ عَلَيْهَا.

وتقول في الرابع : نَاقَةٌ مُجَالِحٌ، إِذَا دَرَّتْ فِي الْقَدِّ وَالْجَوْعِ، وَنَاقَةٌ مُقَامِحٌ، إِذَا أَبَتْ أَنْ تَشْرَبَ الْمَاءَ، وَمُعَالِقٌ، فِي مَعْنَى : عَلَوَقٌ، وَهِيَ الَّتِي

(١) على حاشية الأصل (ت) : «في طرة المنقول منه مانصه : وقد داخلني شك في ثبوت قوله : «وقد غلط الفارسي» إلى قوله : «وقد تدخل التاء» فكتبت احتياطاً.

(٢) سورة الطور : ٢١.

(٣) سورة المدثر : ٢٨.

(٤) المذكر والمؤنث : ٤٦٠، وإصلاح المنطق : ٢٥٢.

لَا تَرَامُ بِأَنْفِهَا وَلَا تَدِيرُ، وَمُغَارٌ، إِذَا نَفَرَتْ فَرَفَعَتِ الدَّرَّةَ، وَمُحَارِنٌ، إِذَا ضُرِبَتْ فَلَمْ تَلْقَحْ، فَكَثُرَ ذَلِكَ مِنَ الْفَحْلِ وَمِنْهَا. وَمِنْ ذَلِكَ أَشْيَاءُ^(١).

فهذه أبنيةٌ ليست مما تقدم، وإن لم تلحقها التاء في المؤنث، لأنها جارية في المعنى على مُذَكَّرٍ، كأنه قال : شَيْءٌ حَائِضٌ، أَوْ مُطْفِلٌ، أَوْ مُطَرِّقٌ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، أَوْ تَكُونُ عَلَى مَعْنَى النُّسَبِ، لَا عَلَى مَعْنَى الْفِعْلِ، كَأَنَّهُ قَالَ : ذَاتُ كَذَا، إِذْ لَوْ كَانَتْ عَلَى مَعْنَى الْفِعْلِ لَكَانَتْ بِالتَّاءِ مُطْلَقًا، كَقَوْلِكَ : حَائِضَةٌ غَدًا، نَحْوَ ذَلِكَ. وَهَكَذَا تَقُولُ الْعَرَبُ إِذَا أَرَادَتْ مَعْنَى الْفِعْلِ.

وقد جعل ابن الأنباري^(٢) هذه الأبنية، ماعداً فاعلاً، ممّا لا تلحقه التاء في المؤنث، وجعل (فاعلاً) على وجهين، فما كان للمذكر والمؤنث لَحِقَتْهُ التاء للتفرقة، وما اختصَّ بالمؤنث لم تلحقه التاء، وهو مذهب الفراء فيه، فجعل الاختصاصَ بالمؤنث مجرّداً مما لا يحتاج معه إلى التاء، وارتضاه ابن الأنباري^(٣)، وردَّ هذا المذهبَ جماعةُ البصريين، والناظم منهم، ولتفصيل الكلام في ذلك مجالٌ واسع لا يسع ذكره في هذا المختصر، ويكفيك منه أن العرب لا تقول : امرأةٌ حَائِضٌ غَدًا، إِذَا أَرَادَتْ مَعْنَى الْفِعْلِ، وَإِنَّمَا تَقُولُ : حَائِضَةٌ غَدًا (فلو كان عدمُ لحاقِ التاء لأجل الاختصاص فلا يُتَوَهَّمُ تذكيرُ - لكانوا خُلُقَاءَ أَنْ يَقُولُوا : امرأةٌ حَائِضٌ غَدًا)^(٤) وعلى هذا أُلْزِمَ الْفَرَاءُ مَنْ أُلْزِمَهُ أَلَّا تَلْحَقَ التَّاءُ فِي الْفِعْلِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ الْفِعْلُ لَاحِظٌ / لِلذَّكَرِ فِيهِ، نَحْوُ : طَمَثَ هُنْدٌ، وَحَاضَ فَاطِمَةٌ، إِذْ

(١) انظر : المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٥٣٠، وما بعدها.

(٢) انظر : المصدر السابق : ١٣٩.

(٣) المصدر السابق : ١٤٠.

(٤) مابين القوسين ساقط من (ت).

التفرقة حاصلة، من جهة المعنى بين هذا وبين قولك : قام زيدٌ وخرج عمروٌ.
وقد رآه ابنُ الأنباري الانتصارَ للفرأ في هذا بما لاحاجة إلى ذكره، فإن
أردتَ الاطلاعَ عليه فانظره في «المذكر والمؤنث» (١) له.
وعلى الجملة فالبصريون أقربُ إلى الصواب في المسألة والله أعلم. وهنا
مسألَتان :

إحدهما : أن الناظم لما كان قد قيدَ التاءَ بالفَرْقِ في هذا الفصل، إذ
قال : «وَلَا تَلِيْ فَارِقَةً فَعُولًا» ولم يَقُلْ : وَلَا تَلِيْ فَعُولًا — أشعر ذلك من كلامه بأن
التاء تأتي غيرَ فارقة، فلا بُدَّ من ذكر أنواع التاء المشهورة وهي خمسة :
أحدهما : التي ذَكَرَ، وهي تأتي في الأسماء والصفات، أما في الصفات
فظاهراً، لأنها محمولةٌ في ذلك على الفعل، كطَالِعٍ وطَالِعَةٍ.
وأما في الأسماء فهي على وجهين :

الأول : أن تكون فارقةً بين المذكر والمؤنث وإن اختلف اللفظان، بمعنى
أنهم لما أرادوا أن يؤنثوا أتوا بالعلامة، وتركوا المذكر على أصله، نحو : غُرْفَةٌ،
وَقَرْيَةٌ، وَمَدِينَةٌ، وَعِمَامَةٌ، وَشَقَّةٌ، وَبَلَدَةٌ، فهذا ما أرادوا تانيثه. وقالوا : حَجَرٌ،
وَتُرَابٌ، وَتَوْبٌ، وَدِرْهَمٌ، وَمَنْزِلٌ، وَقَمَرٌ، فهذا ما أرادوا تذكيره، فقد حصل الفرق
بالتاء هنا على الجملة، لأن التانيث غيرُ معروفٍ في مثل هذا إلا من جهة اللفظ،
وهو بأحد العلامتين. وحين أعوزت العلامة رجعوا إلى أحكام آخر لَفْظِيَّةٍ، عرفوا
بها كَوْنُ اللفظ في تقديرها، كدَارٍ وَشَمْسٍ، وقد تقدم.

والثاني : أن تكون فارقةً بين المذكر والمؤنث مع اتفاق اللفظ، وهو على
وجهين :

(١) انظر : ص ١٣٩، وما بعدها.

أحدهما : أن تكون التفرقة بين المذكر والمؤنث.

والآخر : أن تكون التفرقة بين الواحد والجمع.

فالأول هو ظاهر قصد الناظم، وله في السماع كثرة، لكن في المؤنث والمذكر المعنوي، كقولهم : امرؤ وامرأة، والمرء والمرأة، وهر وهرة، وعقرب وعقربة، ووعل ووعلة، وأتان وأتانة، وطائر وطائرة، وجوذر وجوذرة، وتور وتورة، وشيخ وشيخة. وفيما نسخ من القرآن : { الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة }.

١٦٢

وغلامٌ وغلامَةٌ، أنشد الفارسي / وغيره^(١):

مُرْكُضَةٌ صَرِيحِي أَبُوها

يُهَانُ لَهَا الْغُلَامَةُ وَالْغُلَامُ

وَرَجُلٌ وَرَجُلَةٌ، أنشد الفارسي أيضاً وغيره^(٢):

خَرَقُوا جَنِبَ فَتَاتِهِمْ

لَمْ يَرَأَوْا حُرْمَةَ الرَّجُلَةِ

وَبِرْثُونٍ وَبِرْثُونَةٍ ؛ أنشد ابن الأنباري للناطقة الجعدي^(٣):

(١) ابن الشجري : ٢٨٧/، وابن يعيش ٩٧/٥، واللسان (ركض، وغم) والشعر لأوس بن خلفاء

الهمجي، يصف فرسا. والمركضة : من أركضت الفرس، إذا اضطرب جنبها في بطنها. ويروى «مركضة» بكسر الميم، فيكون معناه أنها تركض على الأرض بقوائمها، إذا عدت وأحضرت. ويروى «بسلبة» وهي من الخيل : ما عظم وطال وطالت عظامه. والصريحى : الكريم النسب، وكان للخيل عندهم أنساب، كما للإنسان.

(٢) ابن الشجري ٢٨٧/٢، وابن يعيش ٩٨/٥، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ٩١، واللسان (رجل)

ويروى «مرقوا» ولم يبالوا» وقبلة :

كل جار ظل مغتبطاً غير جيرانى بنى جبلة

(٣) ديوانه ١٢٤، والمذكر والمؤنث ٩٦، والحيوان ٢٨٢/٢، والمنصف ٤/١، والخزانة ٢٣٨/٦، =

وَبِرْذَوْنَةٍ بَلَّ الْبَرَاذِينَ تُفْرِهَا

وَقَدْ شَرِبْتُ مِنْ آخِرِ الصَّيْفِ أَيْلًا

وَحِمَارٌ وَحِمَارَةٌ، وَيَكْرُ، لِلْفَتَى مِنَ الْإِبِلِ، وَيَكْرَةٌ لِلْأُنْثَى، قَالَ عُرْوَةُ^(١):

أَكْلَفُ مِنْ عَفْرَاءٍ سِتْنَيْنِ بَكْرَةٌ

وَمَالِي يَا عَفْرَاءُ غَيْرُ ثَمَانٍ

وَأَسَدٌ وَأُسْدَةٌ. وَثَمَّ أَشْيَاءٌ غَيْرُهَا هَذَا.

والثاني : هو التفرقة بين الواحد والجمع، نحو تمرٌ وتمرّة، وشجرٌ وشجرةٌ،

وبَقَرٌ وبَقْرَةٌ، وِبُرٌّ وِبْرَةٌ، وَجَرَادٌ وَجَرَادَةٌ، وذلك في أسماء الأجناس، ألحقوا التاء

هنا دلالة على المفرد، فإذا لم تلحق دلّت على الجنس، ويتّبع ذلك التانيث، فالتمرّة

مؤنثة، وكذلك الشجرةُ، وسائر مفردات الجنس.

وأما الجنس فللعرب فيه التذكير والتانيث، نحو قوله تعالى : {كَأَنَّهُمْ

أُعْجَازٌ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ}^(٢) وفي آية أخرى : «نَخْلٍ خَاوِيَةٍ»^(٣).

وقد جاء هنا التانيث بالعكس، فأنثوا الجنس، وذكرُوا المفرد، قالوا : رجلٌ

= واللسان (أول).

والبيت من قصيدة له، يهجو بها ليلى الأخيلية، مطلعها :

أَلَا حَيِّيًا لَيْلَى وَقَوْلًا لَهَا هَلَا فقد ركبتم أمراً أغرّ محجلاً

والبرنزون : التركي من الخيل، وهو خلاف العرب منها. والثغر للسباع وكل ذي مخالب : كالفرج،

والحياء للناقة. والأكل : تيس من تيبس الجبل، وجمعه أيايل.

ويريد : شربت لبن أَيْلٍ، وألبان الأيايل تهيج طاعمها.

(١) ديوانه ٤، والخزانة ٣/٣٧٥، والمذكر والمؤنث ٩٩

ويريد «يكلفني عني ثمانين ناقةً ومالي والرحمن غير ثمان»

(٢) سورة القمر : ٢٠.

(٣) سورة الحاقة : ٧.

بَغَالُ وَجَمَالُ، فإذا أرادوا الجمع قالوا : بَغَالَةٌ وَجَمَالَةٌ، أنشد الفارسيُّ قال :
أنشد أبو عبيدة^(١):

حَتَّى إِذَا أَسْلَكُوهُمْ فِي قَتَائِدَةٍ
شَلَا كَمَا تَطْرُدُ الْجَمَالَةُ الشُّرْدَا

وَحَمَارٌ لِلوَاحِدِ، وَحَمَارَةٌ لِلْجَمْعِ، وَمِنْهُ الْكَمُّ لِلوَاحِدِ، وَالْكَمَّاءُ لِلْجَمْعِ.
قال أبو عمرو : سمعتُ يونسُ يقول : هذا كَمٌّ كما ترى، لواحد الْكَمَّاءُ،
فيذكرونه، فإذا أرادوا جمعه قالوا : هذه كَمَّاءُ.

وقال أبو زيد : قال مُنْتَجِعٌ : كَمٌّ واحد، وَكَمَّاءُ للجمع وقال أبو خيرة :
كَمَّاءُ للواحد، وَكَمٌّ للجمع، فَمَرَّ رُوَيْتُ بْنُ الْعَجَّاجِ فَسَأَلُوهُ فَقَالَ : كَمٌّ وَكَمَّاءُ، كما
قال مُنْتَجِعٌ^(٢).

وهذا النوع قليل، والشاعر هو الأول.

والنوع الثاني : من أنواع التاء : أن تأتي للمبالغة في المدح أو الذم، وذلك
قولك : رَجُلٌ عَلَّامَةٌ، وَنَشَابَةٌ، وَسَالَةٌ، من السؤال، وَرَوِيَةٌ.

وقال أبو الحسن في قولهم : (رَجُلٌ فَرُوقَةٌ، وَمَلُولَةٌ، وَحَمُولَةٌ) : أَلْحَقُوهَا
التاءَ للتكثير، كَنِيَابَةٍ وَرَأَوِيَةٍ.

وقالوا : رَجُلٌ فَقَاقَةٌ، وَهَلْبَاجَةٌ، أَيْ أَحْمَقُ، وَرَجُلٌ زُمَيْلَةٌ، أَيْ جَبَانٌ

(١) ابن الشجري ٣٥٨/٨، ٢٨٩/٢، والإتصاف ٤٦١، والخزانة ٣٩/٧، والهمع ١٨٣/٣، والدرر ١٧٤/٨، وديوان الهذليين ٤٢/٢، واللسان (قند، سلك) والشعر لعبد مناف بن ريمى. وأسلوهم : جعلهم يسلكون : وقتادة : اسم مكان أو جبل بعينه، والمراد : في طريق هذا المكان أو الجبل. والشل : الطرد. والجمالة : جمع جَمَال، وهو صاحب الجمل والعامل عليه. والشرد : جمع شروء، وهو من الإبل : الذى ينفر من الشيء إذا رآه، فإذا طُرِدَ كان أشد لنفاره. والمعنى : حتى إذا أسلكوهم في هذا المكان طردوهم طردا مثل طرد الجمالة شوارد إبلهم.

(٢) النوادر : ٥١٤.

ضعيف/، ورجلٌ تَلْقَامَةٌ وتَلْعَابَةٌ. وقد يُسْقِطُونَ التَاءَ من هذه الأسماء.

ووجهُ المبالغة أنه ذُهِبَ به إلى الدَاهِيَةِ في المدح، وإلى معنى البَهِيمَةِ في الذم، قاله الفراء.

والنوع الثالث : أن تَلْحَقَ على معنى النُسْبِ، نحو : المَهَالِبَةُ، جمع مُهْلَبِيٍّ، والمَنَازِرَةُ، جمع مُنْذِرِيٍّ، والأَشَاعِثَةُ، جمع أَشْعَثِيٍّ، والأَشَاعِرَةُ، جمعُ أَشْعَرِيٍّ، فجاء الجمع المكسر في هذه الأشياء على حَدِّ جمع التصحيح، في كَوْنِ ياء النُسْبِ حُذِفَتْ فيهما، فصارت التاء اللاحقة في التَكْسِيرِ دالَّةً على النُسْبِ، كما صار الجمع بالواو والنون دالاً على ذلك.

والنوع الرابع : أن تَأْتِيَ للعُجْمَةِ، وجَعَلَهَا المؤلف في «التسهيل»^(١) للتعريف لا للعُجْمَةِ، نحو : مَوَازِجَةٌ، جمع مَوْزَجٍ، وهو الخَفُّ، وجَوَازِيَةٌ، جمع : جَوْرَبٍ، وَسَبَابِجَةٌ، جمع سَبِيجِيٍّ، وهم قومٌ من السُّنْدِ، كانوا بالبصرة يُسْتَأْجَرُونَ، قالوا : والهاءُ فيه للعُجْمَةِ والنُسْبِ^(٢).

والنوع الخامس : أن تَأْتِيَ عَوْضاً من محذوف، وذلك نوعان :

أحدهما : أن تكون عَوْضاً من محذوفٍ غير لازم الحذف، وهي اللَّاحِقَةُ لمثال (مَفَاعِيلٍ) في الجمع، نحو : جَحْجَاحٌ، للسَّيِّدِ، وَجَحَاجِحَةٌ، وَزَنْدِيقٌ وَزَنْادِقَةٌ، وَفِرْزَانٌ وَفِرَازِنَةٌ^(٣)، ونحو ذلك.

ويجوز أن تَأْتِيَ بالياء ولاتَأْتِيَ بالهاء، وهما متعاقبان، قالوا : والتاءُ في هذا النوع لِحَاقِهَا عَوْضاً قِيَاسُ مُطَرَّدٍ، فتقول في (قَنْدِيلٍ) : قَنَادِلَةٌ،

(١) انظر : ص ٢٥٤، وفيه «للتعريب».

(٢) اللسان (سبج).

(٣) الفرزان : من لعب الشطرنج، وهو الملكة.

وفي (مَنْدِيل) : مَنَادِلَةٌ، وما أشبه ذلك.

والثاني : أن تُعَوِّضَ من لازم الحذف، نحو : رِيَّةٌ، وشِيَّةٌ، وَفِيَّةٌ، ومَائَةٌ، وبَابُهُ، فالتاء هنا لازمة، إذ لا يرجع ما عُوِّضَتْ منه.

وجَعَلُوا أيضاً من أنواع التاء أن تكون لتأنيث الجمع نحو : صِيَاقِلَةٌ، وصِيَارِفَةٌ، وقَشَاعِمَةٌ^(١).

وكذلك التاء في (أَفْعَلَةٌ) و(فِعْلَةٌ) ونحو ذلك كم أُبْنِيَةِ المجموع.

وجعلوا من ذلك إتيانها لتأكيد التأنيث، استيثاقاً منه وتوكيداً، وهو نحو : غُرْفَةٌ، وكُدِيَّةٌ، وَعَقَبَةٌ. وقد تقدم تَسْوِيْعُ هذا النوع في نوع ما جاء للفرق بين المذكر والمؤنث. وإنما ثَبِّهْتُ على أقسام التاء لِتَنْبِيهِ الناطم كما تقدم، وإلا لكان هذا الشرح غَنِيًّا عن ذلك، ولكن القصد استجلابُ الفائدة مع اتِّباع النظم، لا النقل المطلق، فإن الكتب المبسوطة / أُغْنَتْ عن هذا. ١٦٤ والله يَنْفَعُ بالقصد بفضله.

المسألة الثانية : أنه لما قال : «وَلَا تَلِيْ فَارِقَةٌ» أى حال كونها فارقةً - دَلَّ على أن التاء التى ذكر، وهى تاء التأنيث، هى الْمُتَقَسِّمَةُ، لأنه أعاد الضمير على التاء المتقدمة الذَّكَرُ في قوله : «عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ» ثم قَسَمَهَا هنا إلى فارقة وغير فارقة، فدَلَّ على أنها تاء ألف التأنيث في جميع الأقسام، وهذا صحيح، نصُّ عليه الفارسي في «التَّذَكُّرَةِ» فقال حين ذَكَرَ التاء، وأن التى للعِوَضِ يُجْتَرَأُ بها عن المَرَّةِ الواحدة، قال : لأن هذه التاء، وإن اختلفت معانيها، فكان منها ما يَدُلُّ على الواحد من الجنس،

(١) الصِّيْقَل والصَّقَال : من صناعته الصَّقَل، وهو جلاء السيف والمرأة ونحوهما والجمع : صَيَاقِل وصيَاقِل. والصِّيْرِف والصِّيْرِفِي : صَرَافُ الدراهم، وهو من يبذل نقداً بنقد. والجمع : صيَارِف وصيَارِفَة والقشاعمة : جمع قَشْعَم، وهو المسنُّ من الرجال والنسور والرخم.

نحو : جَرَادَةٌ وَجَرَادٌ، ومنها مايدُلُّ على العُجْمَةِ نحو المَوَازِجَةُ، والسَّبَابِجَةُ، ومنها مايدُلُّ على النُّسْبَةِ نحو : المَهَالِبَةُ. ومنها ما يكون بدلاً من حرفٍ كان يلحق الكلمة، نحو : زَنَادِقُهُ - فكلُّها تَجتمع في أنها علامة تانيث، ألا ترى إنك إذا سَمِيتَ بشيء من هذه الضروب، التي تلحقه الهاءُ مع اختلافها، اتَّفَقَتْ في أنها لاتنصرف في المعرفة، فهذا يدل على أنه كالشيء الواحد، والقَبِيلُ المفرد، ومن ثَمَّ لم يَجْز أن تدخل في أوصاف القديم سبحانه، نحو: عَلَامَةٌ، لأنَّ لحاقها للتكثير لم يُخرجها عن أن تكون للتانيث.

وما قاله صحيح، فكانَّ الناظم نَبَّه على هذا المعنى، وهو حَسَن من التَّنبيه إن كان قصده.

ولمَّا أتمَّ الكلام على ما يتعلَّق بالتاء من الأحكام شَرع في الكلام على حكم (الألف) ومواضعها، فقال:

وَأَلِفُ التَّائِيثِ ذَاتُ قَاصِرٍ
وَذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أَنْتَى الْفُرِّ
وَالِاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأَوَّلَى
يُنْبِذِيهِ وَذَنْ أَرَبَى وَالطُّوَلَى
وَمَرَطَى وَوَذَنْ فَعَلَى جَمْعَا
أَوْ مَصْنَدَرًا أَوْ صِفَةً كَشَبَعَى
وَكَحَبَارَى سُمِّهَى سِبْطَرَى
نِكَرَى وَجِئِيئَى مَعَ الْكُفْرِى
كَذَاكَ خُلَيْطَى مَعَ الشُّقَارَى
وَأَعَزُّ لِفَيْرٍ هَذِهِ اسْتِنْدَارَا

قَسَمَ الألف التي للتأنيث قسمين :

ألفا مقصورة، وهى ذات القَصْر، وهى الباقية على أصالتها،
ولكونها قُصِرَت عن الحركة سُمِّيَتْ مَقْصُورَة، أو لكونها لم يَقَعْ قبلها مَدَّة.
وَألفاً مَمْدُودَة، وهى ذات المَدِّ، ولَمَّا كان حرف المَدِّ موجوداً قبلها،
وهى آتية بعده نُسب / المَدُّ إليها.

١٦٥

ومَثَلُ الممدودة بِأُنْثَى الغُرِّ، والغُرُّ : جمع الأغرِّ، وهو ذو الغُرَّة،
والغُرَّة : بياضٌ في جَبْهَةِ الفرس، يقال : فرسٌ أغرُّ، والأغرُّ : الأبيضُ.
وعلى الوجهين فالأنثى : غُرَاءُ على (فَعْلَاءَ) فالألف هنا ممدودة،
وهى التى صارت همزةً لضرورة الإعلال، لأنها اجتمعت مع ألف المَدِّ،
وهما ألفان فلا يجتمعان، فَقَلَّبُوها همزة.

وتَرَكَ تمثيلَ المقصورة لبيانها في نفسها، من حيث هى باقيةً على
أصلها.

ثم أخذ يذكر مواضع الألف المقصورة، ومواضع الممدودة، لأنهما
قد تَلْتَبَسَانِ على الطالب، إذ كانت الهمزة تأتى آخرَ الكلمة فلا يُعرف
كَوْنُهَا للتأنيث، وقد تأتى للإلحاق، وقد تأتى للتكثير، فَتَلْتَبَسُ إحداها
بالأخرى، وأيضاً قد تأتى الكلمة وأخرها يَحْتَمِلُ أن يكون ممدوداً أو
مقصوراً أو فيه الوجهان. وهذا الاحتمال إمَّا بِحَسَبِ المتعلِّم، وإمَّا بِحَسَبِ
الأمر في نفسه.

فمثالُ التَّبَاسِ همزة التأنيث بهمزة الإلحاق (فَعْلَاءَ) ومثالُ التَّبَاسِ
الْأَلْفَيْنِ (فَعْلَى) وسيأتى بيان ذلك بِحَوْلِ اللَّهِ.

والفرقة بين هذه الألفات أكيدٌ في الصَّنَاعَةِ، لِمَا يَنْبَنِي عليه من

الاحكام في (مالا يَنْصَرِفُ) وفي (التَّصْغِير) وغيرهما.

وأیضا فإنَّ المقصورة قد تَلْتَبِسُ بالممدود، بحيث لا یُعْلَمُ في الكلمة هل آخرها مقصورٌ أم ممدودٌ، وذلك كُلُّهُ لا یَنْضَبِطُ في أعیان الاسماء، وإنما ذلك حَظُّ اللُّغَوِیِّ، فأمکنهم، ومنها ماليس كذلك بل يكون مشترکا مثل (فَعَلَى) بكسر الفاء، نحو: ضبطها بالأبنية فإن من الأبنية التي آخرها ألف ما يكون مختصاً بألف التانيث.

نَفِرَى، وَذِفِرَى، هو ذو وجهين. وقالوا : مِعْرَى وَدِفْلَى، فالأولى للإلحاق، والثانية للتانيث، وكذلك بناء (فَعَلَى) مُشْتَرَكٌ للألف والهمزة، و(أَفْعَلًا) و(فَعْلَلًا) ومن ذلك كثير، فأرادوا أن يَحْصُرُوا الأبنية التي تختص بالنوع الواحد دون الآخر، على عادتهم في ضَبْط ما يَرْجِع من اللغة إلى القياس.

فذكر الناظم ذلك، وابتدأ بالأبنية المختصة بالألف المقصورة، فقال :
«والاِشْتِهَارُ في مَبَانِي الأوَّلَى» إلى آخره.

١٦٦ «الِاشْتِهَارُ» مبتدأ، خبره «يُبْدِيهِ» و«في / مَبَانِي» متعلق
ب«الاشتهار» والمَبَانِي : جمع مَبْنَى، أراد به الأبنية أنفسها و«يُبْدِيهِ» أى
يُظْهِرُه وزنُ كَذَا وكَذَا.

يعنى أن الألف الأولى في الذَّكْر، وهى المقصورة، اِشْتَهَرَ في
مبانيها هذه العِدَّة في الأمثلة المذكورة، فلا تُوجَد فيها الألف إلا التانيث.
وقيد ذلك بالاشتهار، لأن ما ذكره هى التى كَثُرَ عنده فيها ذلك استعمالاً،
بخلاف غيرها من الأبنية، وإن اِخْتَصَّت بالتانيث فإنها لم تَشْتَهَرَ، ولم
يَكْثُر فيها الاستعمال، كما كَثُرَ في هذه. وسينبئ آخر أعلى هذا.
وعدَّ من الأبنية المشهورة اثنتى عَشَرَ بناء.

البناء الأول : بناءً (أَرَبَى) وهو (فُعَلَى) بضم الفاء وفتح العين، من أبنية التانيث بالالف، فلا توجد ألفه للإلحاق، إذ ليس في الكلام وزنُ (فُعَلَل) ولا يكون أيضاً ممدوداً على ما قال : والأَرَبَى : الداهية، قال الشاعر^(١) :

فلما غَسَى لَيْلَى وأَيَقَنْتُ أَيَهَا

هِيَ الأَرَبَى جَاءَتْ بِأُمِّ حَبَوَكَرَى

ومثله (الأَرَنَى) وهو حَبٌ بِقَلٍ يُطْرَحُ فِي اللَّبَنِ، فَيُلْخِئُهُ وَيُحَبِّبُهُ، و(أَدَمَى)

لموضع.

وقيل : الأَدَمَى : حجارةٌ حُمُرُ فِي أَرْضِ بَنِي قُشَيْرٍ، و(جُنْفَى) اسم موضع، و(الجُعْبَى) عظامُ الثَّمَلِ الَّتِي يَغْضَضُنْ، وَلِهْنٌ أَفْوَاهٌ وَاسِعَةٌ، و(شُعْبَى) موضع.

البناء الثاني : بناء (الطُولَى) وهو (فُعَلَى) بضم الفاء وإسكان العين.

يَخْتَصُ بِالتَّانِيثِ بِالْأَلْفِ، إِذْ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ (فُعَلَلُ) بِنَاءٌ أَصِيلاً عَلَى مَذْهَبِ سَبِيوِيهِ وَالْجَمْهُورِ، فَجُحْدَبُ وَجُنْدَبُ^(٢) وَنَحْوُهُمَا، مُفْرَعَانِ عِنْدَ الضَّمِّ، وَهُوَ عِنْدَ الْأَخْفَشِ بِنَاءٌ أَصِيلٌ، فَالْإِلْحَاقُ بِهِ سَائِغٌ، وَقَدْ حَكَى فِي الْإِلْحَاقِ بِهِ (سُوْدَدُ) وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي التَّصْرِيفِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وأيضاً فر(فُعَلَاءُ) ممدوداً أتت همزته للإلحاق، نحو : قُوبَاءُ، هو ملحق بِقُسْطَاسٍ، فَلِذَلِكَ عَدَّ (فُعَلَى) مِنَ الْمُخْتَصِّ بِالْأَلْفِ التَّانِيثِ.

(١) اللسان (حبكر، غسا)

والبيت لعمر بن أحمد الباهلي. وَغَسَا اللَّيْلُ، يَغْسُو، غَسَوًا، إِذَا أَظْلَمَ.

ومن أمثالهم في الداهية قولهم : جاء فلان بأم حبوكري، ووقع فلان في أم حبوكري.

(٢) الجُحْدَب - بضم الدال وفتحها - الضخم الغليظ من الرجال والجمال. والجمع : جَحَادِب.

وَالْجُنْدَب - بضم الدال وفتحها أيضاً - الذكر من الجراد، أو الصغيرة منه. والجمع : جَنَادِب.

و(الطُولَى) تَانِيثُ الْأَطْوَلِ، وهو قِيَّاسٌ فِي «أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ» إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، وَمِثْلُهُ : الْكُبْرَى، وَالصُّغْرَى، وَالطَّرِيقَةُ الْمُثْنَى، وَالْأُخْرَى، وَالْأُولَى، وَذَلِكَ كَثِيرٌ.

وَمِثْلُهُ فِي غَيْرِ التَّفْضِيلِ (الْأُنْثَى) وَالْعُذْرَى مِنْ الْعُذْرِ، وَالْيُسْرَى، وَالْعُسْرَى، وَالْعُمْرَى، مِنَ الْإِعْمَارِ، وَالْعُقْبَى (الْعَاقِبَةُ، وَالْعُتْبَى) الرَّجُوعُ عَمَّا عُوْتِبَتْ عَلَيْهِ وَالْحُمَى، وَالْحُبْلَى، وَ(حُزْوَى) مَوْضِعٌ وَذَلِكَ كَثِيرٌ.

الْبِنَاءُ الثَّالِثُ : بِنَاءُ (مَرَطَى) وَهُوَ (فَعْلَى) بِفَتْحِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ.

يَخْتَصُّ بِالتَّانِيثِ بِالْأَلِفِ أَيْضًا، إِذْ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ / وَزَنَ (فِعْلَلُ) ١٦٧
وَأَيْضًا فَإِنْ (فَعْلَاءً) بِالْمَدِّ مُنْتَفٍ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُهُ.

و(الْمَرَطَى) السَّرِيعَةُ مِنَ الْإِبِلِ، يُقَالُ : فَرَسٌ يَغْدُو الْمَرَطَى، وَهُوَ فَوْقَ التَّقْرِيبِ، وَدُونَ الْإِهْذَابِ، قَالَ طُقَيْلٌ^(١).

تَقْرِيبُهَا الْمَرَطَى وَالْجَوْزُ مُعْتَدِلٌ

كَأَنَّهَا سَبَدٌ بِالْمَاءِ مَفْسُولٌ

وَقَالَ الْأَفْهَى^(٢):

وَرُكُوبُ الْخَيْلِ تَعْدُ وَالْمَرَطَى

قَدْ عَلَاهَا نَجْدٌ فِيهِ احْمِرَارُ

وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالِ هَذَا الْبِنَاءِ فِي الْحَرَكَةِ وَالسَّرْعَةِ، يُقَالُ : نَاقَةٌ وَبَيْ :

(١) اللسان (سبد، مرط) والجوز : الوسط. والسبد : طائر ثلث الريش، إذ قطر على ظهره قطرة من ماء جرى من فوقه للينه.

(٢) ديوانه ١٢ (الطرائف الأدبية للميمن) والنجد - بفتحين - العرق من عمل أو كرب أو غيره.

شديدة الوئب، وناقّة وكَرى : شديدة العنوّ، وناقّة وكَفى، أى سريعة، وناقّة
بَشَكى : سريعة، وناقّة مَلَسى، أى تمرّ مرّاً سريعاً، وكذلك الجَمْزى : عَدُوٌّ «فيه
نَزْوٌ، وناقّة شَمَجى، أى سريعة. وتكون في غير ذلك، يقال : لَقِيْتَهُ النَّدْرَى، أى في
النّدرّة، وذَقْرَى : اسمُ لروضةٍ بعينها، وصَوْرَى : موضع، وبَرْدَى : نهرٌ بدمشق.

البناء الرابع : بناء (فَعَلَى) بفتح الفاء وإسكان العين.

وهذا المثال على وجهين في الاستعمال :

فأحدهما : أن يَخْتَصَّ بالتأنيث بالآلف.

والآخر : ألا يَخْتَصَّ بذلك، فذكر الناظم هنا ما يحتاج إليه، وترك ما عدا

ذلك، فللاختصاص بالتأنيث بالآلف ثلاثة مواضع وهى التى عدها :

أحدها : أن يكون جمعاً لامفردت، فإنه إذا كان جمعاً لم يكن فيه إلحاق
في المفردات، وأيضاً فلم يَأْتِ الجمع هنا ممدوداً، وما أُوْهِمَ خلاف ذلك فهو اسمُ
جمع لاجمع حقيقة، نحو : حَلَفَاءُ، وَقَصَبَاءُ، ومثاله : مريضٌ ومَرْضَى، وجَرِيحٌ
وجَرَحَى، وقتيلٌ وقتلَى، وهالكٌ وهلكَى، وصريعٌ وصرَعَى. وهو كثير.

والثاني : أن يكون مصدراً، فإن الإلحاق بالآلف فيها معدوم، ولم يَأْتِ

مصدر على (فَعْلَاءَ) ممدوداً، ومثاله : الدُّعْوَى، والنُّجْوَى، والعُدْوَى، والرُّعْوَى، من

الرُّعَاية أو الارُعواء، والفَتْوَى، والشُّكْوَى.

والثالث : أن يكون صفة، ومثله بشَبَعَى، وهو تأنيث (شَبَعَانٌ) (فَعْلَى

فَعْلَانٌ) قياسُ، نحو : سَكْرَانٌ وسَكْرَى، وَغَضَبَانٌ وَغَضَبَى، وَمَلَأْنُ وَمَلَأَى، وَرِيَّانٌ

ورِيَّاً، وَحِرَّانٌ وَحَرَّى، وَصَدْيَانٌ وَصَدْيَا، وَشَهْوَانٌ وَشَهْوَى، وَظَلْمَانٌ وَظَلْمَاى، ونحو

ذلك.

وتحرز بالصفة من الاسم، فإن الاسم، على (فعلَى) مشترك الألف / بين التانيث والإلحاق، فالتانيث نحو: عَلَى، وَرَضَوِي، وَسَلَمِي، وَعَوِي، ١٦٨ والإلحاق نحو: عَلَى، بالتثنية ويقال: جاء القوم تَتَرَى، يُنَوِّن ولا ينون، وَقَرِيء بالوجهين قوله تعالى: {ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا} ^(١) ومعناه: واحدٌ خَلَفَ آخَرَ، ومنه أيضا: أَرطَى، مُنَوِّنًا لغير.

و(فعلَى) أيضا مشترك بين المد والقصر إذا كان اسما، فمن المقصور ما ذكر أنفا. والممدود نحو: النُعْمَاءُ، والقَصَبَاءُ، والحَلَفَاءُ، والشُعْرَاءُ.

وإنما قيّد الصفة بالمثال ليبين لك أي صفة أراد، إذ ليس كل صفة على (فعلَى) تختص بالألف دون الهمزة، بل تأتي الصفة على قسمين: أحدهما: أن تختص بالألف دون الهمزة، وذلك ما كان فيها تانيث (فَعْلَانٌ) نحو: سَكْرِي، وَغَضْبِي، وَرِيًّا، وتانيث: سَكْرَانٌ، وَغَضْبَانٌ، وَرِيَّانٌ. ومنه مثاله، لأنه تانيث (شَبْعَانٌ).

والآخر: أن تختص بالهمزة دون الألف، وذلك ما كان منها تانيث (الأفْعَلِ) نحو: حمراء، وصفراء، وصهباء، وسوداء، على ما سيذكره في فصل الممدودة، فلإخراج هذا القسم قيّد (فعلَى) بالمثال. والله أعلم.

وأما ما عدا هذه الثلاثة فلا تختص بالتانيث، بل قد تكون للتانيث وللإلحاق، وقد يأتي ممدودا أيضا مختصا بهمزة التانيث كما ذكر.

البناء الخامس: بناء (حُبَارِي) وهو (فُعَالِي) بضم الفاء.

يختص بالتانيث بالألف، إذ ليس في الأسماء بناء (فُعَالِل) فيلحق

(١) قرأه ابن كثير وأبو عمرو بالتثنية، وقرأه الباقر بن تميم. وانظر: السبعة لابن مجاهد ٤٤٦.

به، وأيضاً فلم يأتِ هذا البناء ممدوداً، والحُبَارَى : طائر، قال الشاعر^(١):

تَوَقَّى بِأَطْرَافِ الْقِرَانِ وَعَيْنُهَا

كَعَيْنِ الْحُبَارَى أَخْطَأَتْهَا الْأَجَادِلُ

ويروى «توقى»^(٢) ومثله (الْخُزَامَى) لخيرى البر^(٣). ويقال : قُصَارَاكَ
أن تفعل، أى غايته، و(جُمَادَى) للشَّهْر، و(النُّعَامَى) ريح الجنوب،
و(الشُّكَاعَى) شجرة ذات شوك كثير، وزُنَابَى العقرب : قرنُها، والزُّنَابَى :
الذئب، ويقال : هو مَنبِت الذئب. والسُّمَانَى : طائر، ونحو ذلك.

البناء السادس : بناء سُمَهَى وهو (فُعْلَى) بضم الفاء وتشديد العين
مفتوحة.

يختص بالتأنيث بالآلف، لأن مثال (فُعْلَلٌ) و(فُعْلَاءٌ) غير موجود،
والسُّمَهَى : الباطل، يقال : ذهب في السُّمَهَى^(٤)، إذا ذهب في الباطل،
وأيضاً فيقال : للهواء الذى بين السماء والأرض / السُّمَهَى. ويقال ١٦٩
السُّمَهَى : الذى يُقال له مَخَاط الشَّيْطَانِ^(٥).

ومثله الحُلْكَى، وهى شَحْمَةُ الأرض^(٦)، ويُدْرَى، من البِدَار.

(١) هو أبو نؤيب الهذلي، ديوان الهذليين ٨٢/٨، واللسان (قرن)

وتَوَقَّى : تشرف. والقران : جمع قَرْن، وهو الجبل الصغير، أو قطعة تنفرد من الجبل. والأجادل :
جمع جدل، وهو الصقر. والمعنى : إن هذه المرأة تتبع الجيش مستترة بأعالى الجبال، تنظر منها
وتسألهم، وعينها، من الذعر والخوف، كعين الجبارى التى لم ترها الصقور.

(٢) وهى رواية الديوان واللسان.

(٣) وهى نبتة طيبة الريح.

(٤) اللسان (سمة) ويقال له زَيْضَا : السُّمَّة، والسُّمَيْهَى.

(٥) مخاط الشيطان : هو السهام التى تتراعى فى عين الشمس للناظر فى الهواء عند الهاجرة. ويقال
له أيضاً : لعاب الشمس، وزريق الشمس.

(٦) شحمة الأرض : الكمأة البيضاء.

البناء السابع : بناء (سَبَطَرَى) وهو (فَعْلَى) بكسر الفاء وفتح العين وتشديد اللام.

يَخْتَصُّ أَيْضاً بِالتَّائِيثِ بِالْأَلْفِ لِعَدَمِ مِثَالِ (فَعْلَلُ) وَ(فَعْلَاءُ).
وَالسَّبَطَرَى : مِشْيَةٌ فِيهَا تَبَخُّثُرٌ، نَقَلَ الْقَالِي عَنْ ابْنِ دُرَيْدٍ، وَمِثْلُهُ
(الضَّبَّعُطَى) كَلِمَةٌ يُفْرَعُ بِهَا الصَّبِيانُ، وَ(الزَّبَعَرَى) : الضَّخْمُ.

البناء الثامن : بناء (نِكَرَى) وهو (فَعْلَى) بكسر الفاء وإسكان العين.
وَالنِّكَرَى : مُصَدَّرٌ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : {تَبْصِرَةٌ وَنِكَرَى لِكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ} ^(١).
وَنَبَّهَ بِهَذَا الْمِثَالِ عَلَى أَنَّ اخْتِصَاصَ هَذَا الْبِنَاءِ بِالْأَلْفِ التَّائِيثِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي
الْمَصَادِرِ، وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا الْبِنَاءَ عَلَى وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَأْتِيَ مُصَدَّرًا وَهُوَ الْمَقْصُودُ، فَلَا تَكُونُ أَلْفُهُ لِلْإِلْحَاقِ، لِأَنَّ
الْإِلْحَاقَ فِيهِ تَابِعٌ لِلْإِلْحَاقِ فِي الْفِعْلِ، وَالْفِعْلُ عَرِيٌّ عَنْ ذَلِكَ، وَلَا يَكُونُ مَمْدُودًا
أَيْضًا، لِعَدَمِهِ فِي الْمَصَادِرِ، وَمِثْلُهُ : السَّيِّمَى.

وَالْآخَرُ : أَنْ يَأْتِيَ اسْمًا، فَلَيْسَ بِمَخْتَصٍّ بِالْأَلْفِ التَّائِيثِ، بَلْ قَدْ يَكُونُ كَذَلِكَ،
نَحْوُ : الدَّقْلَى، وَالشُّعْرَى، وَ(الْحَجَلَى) لِلْحَجَلِ.

وَقَدْ تَكُونُ أَلْفُهُ لِلْإِلْحَاقِ، فَإِنْ وَزَنَ الْوَاحِدَ، نَحْوُ : الذُّفْرَى، فَإِنْ لِلْعَرَبِ فِيهِ
وَجْهَيْنِ، مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : ذَفْرَى أَسِيلَةً، مَمْنُوعَ الصَّرْفِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : ذِفْرَى
أَسِيلَةً مَصْرُوفًا.

وَقَدْ تَأْتِي أَيْضًا مَمْدُودَةً لِلْإِلْحَاقِ، نَحْوُ : عَلْبَاءٌ وَحِرْبَاءٌ، فَلِأَجْلِ هَذَا أَتَى
بِالْمِثَالِ مِنَ الْمَصْدَرِ لِيُحَرِّزَ مَرَادَهُ.

(١) سورة ق : ٨.

البناء التاسع : بناء (جَنَيْتِي) وهو (فَعِيلِي) بكسر الفاء والعين وتشديدها.

ويَخْتَصُ بالتأنيث بالالف، وإذ ليس في الكلام مثال (فَعِيلَلْ) وَيَقْتَضِي أيضا عدمَ (فَعِيلَاءَ) وهو اسم مصدر من : حَكَّتْهُ عَلَى الشَّيْءِ، أَيْ : خَضَضْتَهُ عَلَيْهِ.

وهذا البناء مختصُّ بأسماء المصادر، فمن ذلك : الهَجِيرِي، بمعنى العادة، وأيضاً بمعنى الهُجْر من الكلام، والهَزِيمِي، من الهزيمة، والخصِيصِي من : خَصَصْتُ، والخَلِيفِي : الخلافة، والرَّمِيَا : من رَمَيْتُ، والرَّدِيدِي : من رَدَدْتُ، والمَكِيئِي : من المَكْتُ، والدَّلِيلِي / من الدلالة. ١٧٠

البناء العاشر : بناء (الْكُفْرِي) وهو (فُعَلِي) بضم الفاء وفتح العين وتشديد اللام.

يَخْتَصُ بالتأنيث بالالف، إذ ليس في الكلام مثال فَعَلَلْ، ولا فَعَلَاءُ. والْكُفْرِي، والكافُورُ : وعاءٌ طَلَعَ النُّخْلُ، سُمِيَ بذلك لأنه يَكْفُرُهُ، أَيْ يُغَطِّيهِ. والشَّيْبَانِي^(١) يجعله الطَّلَعُ نَفْسَهُ، والفراء يجعله الطَّلَعُ حِينَ يَشْقُ. قال القالي: والأول هو الصحيح، لأن الاشتقاق يدل على صِحَّتِهِ ومثله : (عُرَضِي) من الاعتراض.

البناء الحادي عشر : بناء (خُلَيْطِي) وهو (فُعِيلِي) بضم الفاء وتشديد العين مفتوحة.

يَخْتَصِفُ بالتأنيث بالالف لفقد بناء (فُعِيلَلْ) و(فُعِيلَاءَ). والخُلَيْطِي : من الاختلاط، يقال : وَقَعُوا فِي الخُلَيْطِي، أَيْ اخْتَلَطَ

(١) يعني أبا عمر والشيباني، صاحب كتاب «الجيم» في اللغة.

عليهم أمرهم، ومثله النُهَيْبِيُّ، من الانتهاب، وذهبتُ أبْلُهُ في العُمَيْهَى
والكُمَيْهَى، إذا تفرقت في كل وجه، فلم يَذَرِ أين ذهبت، واللُّغَيْرَى :
الحَفِيرَةُ المَلْتَوِيَّةُ التي يَحْفَرُهَا اليربُوع، والشَّرِيطَى : من الاشتراط.
البناء الثاني عشر : بناء (الشَّقَّارَى) وهو (فُعَالَى) بضم الفاء وفتح
العين المشددة.

يُخْتَصُّ بألف التانيث لأن مثال (فُعَالَى) و(فُعَالَاءَ) غير موجود.
والشَّقَّارَى : نَبَت، ومثله : الحَوَارَى، للدَّقِيق المعروف، والعَوَارَى،
والخُبَارَى الخَضَارَى، والزُبَادَى، أسماء نباتات.
هذه جملة الأبنية التي أشار إليها الناظم، وقَيَّدَهَا بالشهرة، وكثرة
الاستعمال بقوله : «والاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأَوَّلَى» إلى آخره.
ثم نَصَّ على أن ماعداً هذه الأبنية نادرٌ في الأبنية المختصة
بالتانيث، فقال : «وَأَعَزُّ لِغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارٌ».

أى انْسَبَ لغير هذه الأبنية المذكورة الاستندار والقلَّة، ولم يذهب
إلى ذكرها على التَّفْصِيل، لقلَّة استعمالها، ولكونها في عدم الفائدة الكُلِّيَّة
كنقل اللغة الذي لا يذهب إليه النحويُّ من حيث هو نَحْوِيٌّ.

وقد حَصَرَ في «التسهيل»^(١) ما اشتهر ومالم يَشْتَهَرَ، ولا بُدَّ من ذكر
بعض تلك النوادر المشار إليها في كلامه.

فمن ذلك (أَفْعَلَاوَى) ثلاثياً مضاعف / اللام، نحو (الدَّفْقَى) لِشِئَةٍ
فيها تدفُّق وإسراع، و(الجِيضَى) لِشِئَةٍ فيها اختيال، و(الهِمَقَى) لِشِئَةٍ
فيها تَمَائُل، وهو نادر.

(١) ص ٢٥٥

ومنها (فَاعِلِيٌّ) نحو : الْبَاقِلِيُّ، بتشديد اللام. قال القالي : ولا أعلم له نظيراً في الكلام.

ومنه (فَعَلِيًّا) نحو : مَرَحِيًّا، من المَرَح، وَقَلَهِيًّا، وَدَرِيًّا، وَبَرَدِيًّا، وهو من النادر أيضاً.

ومنها (فَعْلَوْتَا) والذي حُكِيَ منه : الرَّهْبَوْتَا وَالرَّحْمَوْتَا.

ومنها (فِعْلَنَّا) نحو : العَرَضْنِي، ولم يَنْقُلِ القالي غيره.

ومنها (إِفْعَلِي) نحو : إِيْجَلِي، قال القالي : وَلَمْ يَأْتِ على هذا غيره.

ومنها (إِفْعِيلِي) نحو : إِيْجِيرِي، وإِجْرِيًّا، وهو نادر، ونحو هذا من الأبنية النادرة.

وَعَزَا الشَّيْءَ عَزْوًا وَعَزِيًّا : نَسَبَهُ. وَأَتَى بِهِ «الاسْتِئْذَار» فِي مَعْنَى النُّذُورِ، وَهُوَ السَّقُوطُ وَالشُّنُودُ.

ثم على الناظم في هذا الفصل بحسب قصده اعتراضات :

أحدهما : أنه نص على أنه يأتي بالأشهر من أبنية الألف المقصورة، وقد وجدنا من هذه الأبنية ما ليس بمشهور ولا كثير.

فمنها (أُرَبِّي) فهو قليل نادر، قال أبو بكر خَطَّاب^(١) : وقد شَذَّ من (فُعَلِي) ثلاثة أحرف، أتت مقصورة، وهي (الأُرَبِّي) للدَّاهِيَةِ، و(شُعْبِي) اسم بلد، و(أُدْمِي) اسم موضع، ولم يَحْكُ غير هذه الثلاثة الأحرف. ونحو هذا قال غيره حين جعلوا (فُعَلِي) من الأبنية المختصة بالمد.

(١) هو أبو بكر خطاب بن يوسف هلال الماردي القرطبي. من جلة النحاة ومحققهم والمتقدمين في المعرفة بعلوم اللسان على الإطلاق. وهو صاحب كتاب «الترشيح» في النحو (ت بعد ٤٥٠هـ).

فهذا ضدٌ ماذهب إليه الناظم فيه، وجملَةٌ ماحكى القَالِي فيه، وهو المتَّبِعُ
 للسمع، والحافظُ للنوادر، ماتقدم التمثيلُ به ولم يَزِدْ، وقال : إنه قليل جداً.
 وقال سيبويه في «الأبنية»، ويكون على (فَعَلَى) وهو قليل في الكلام^(١)، ثم
 حكى ثلاثة ألفاظ.

ومنها (شُمَّهَى) فهو نادر. قال سيبويه : وجاء على (فَعَلَى) وهو قليل،
 قالوا : السُّمَّهَى، وهو اسم، والبَدْرَى، وهو اسم^(٢).
 ولم يَحْكِ منه القَالِي إلا ثلاثة الألفاظ المتقدمة، فهو أندرُ من (فَعَلَى) وقد
 جعله الناظم من الأبنية الشهيرة.

ومنها (سِبْطَرَى) فهو نادر أيضاً، ولم يذكر منه القَالِي إلا ثلاثة الألفاظ
 المذكورة قبلُ، نَعَمْ، حكى من (فِعَلَى) الثلاثي : الحِمَقَى، والدُقَقَى والجِيضَى
 خاصةً، والجميعُ إذا اجتمع من قبيل النادر غير المشهور، فهو، على كل تقدير،
 على غير ما زعم الناظم.

وقال سيبويه في الأبنية^(٣) : ويكون على مثال (فِعَلَى) وهو قليل، قالوا :
 السِبْطَرَى، وهو اسم والضَبْطَى، وهو اسم.

ومنها (الكُفْرَى) فهو من قبيل النادر أيضاً، إنما حكى منه القَالِي :
 عُرَضَى، وكُفْرَى، وسَلْحَفَى، ثم قال : ولا نعلمُ أتَى من هذا المثال، غير ما ذكرنا،
 هذا مع أنه أدخل فيه (سَلْحَفَى) وهو رباعي، ليس مثل (الكُفْرَى) فالذى صح
 من نقله فيه لفظان خاصة.

(١) الكتاب ٢٥٦/٤.

(٢) المصدر السابق ٢٦٤/٤.

(٣) المصدر السابق ٢٦١/٤.

وقال في تقرير الأبنية : إن هذا البناء قليل جداً .

وقال سيبويه^(١) : ويكون على (فُعْلَى) قالوا : العُرْضَى، وهو اسم .

ومنها (الشُّقَارَى) فهو من النادر، إذ لم يحك منه القالِي غير ماتقدم، إلا

أنه لم ينص على أنه نادر، وكذلك سيبويه لما ذكر بناء (فُعَالَى) لم يُنبّه على ندوره، فلعلة استند إلى هذا القَدْر^(٢) .

هذا ما على الناظم في شهرة هذه الأبنية .

وعليه في بناء (الطُولَى) نظر من جهة أخرى، لأنه جعله مختصاً، إذ ليس

له ما يُلْحَق به، لعدم (فُعَلَلِ) أصل بناء. وقد أثبت الناظم في «التصريف» فُعَلَلًا،

جَرِيًّا على مذهب الأخفش والكوفيين، وهو مذهب يترجّح عند القائل به بقولهم

:سُودِدَ، فالحقوه بْبَرْقِعٍ وَجُحْدُبٍ. والإلحاق إنما يكون بما هو أصلُ بناء، فعلى

هذا يكون مجاء من نحو (بُهْمَاة) ملحَقًا، لأن الألف يمتنع مع التاء أن تكون

للتأنيث كما تقدم، وعند ذلك لا يكون (فُعَلَى) مختصاً بالتأنيث.

وقد يُجاب عن هذا بوجهين :

أحدهما : أن مثاله يُفيد مراده، وهو أنه مثل بفُعَلَى الأَفْعَلِ، فقد يقال : لم

يُرد إلا هذا بخصوصه، وعلى هذا لا يدخل له ما لم يكن من باب التفضيل الذي

يكون فيه الإلحاق.

والثاني : أن (بُهْمَاة) حكي نادرا جدا، ليس له في هذا البناء نظير، ولم

يكثر فيه استعمال التاء، فلا يُعْتَدُّ به في نقض أصل شائع الاستعمال، وهو

الاختصاص بالتأنيث.

(١) المصدر السابق ٢٦١/٤ .

(٢) المصدر السابق ٢٥٧/٤ .

الاعتراضُ الثاني على كلامه : أنه ذَكَرَ في هذه الأبنية ما ليس مختص بالآلف المقصورة، بل يشاركها فيها الممدودة، وقد جعلها في كتاب «التسهيل»^(١) / من قبيل المشترك، وذلك بناء (أَرَبِي) وبناء (مَرَطِي) ١٧٢ وبناء (حَبِيئِي) وبناء (خَلِيطِي).

فأما بناء (أَرَبِي) وهو (فَعَلَى) فهو أشهر في الممدود منه في المقصور، ولذلك جَعَلُوا بناء (فَعَلَى) مثمًا يُعرف به الممدود من المقصور، لأطراده في الممدود، واعتذروا عن نحو (أَرَبِي) وأشباهه بالقلة والندور.

ومثاله في المجموع : عُلَمَاءُ، وَحُكَمَاءُ، وَفُقَهَاءُ، وهو كثير. وفي المفردات ناقةٌ عَشْرَاءُ، والعُدْوَاءُ للشغل^(٢)، والعُرْوَاءُ : الرُعْدَةُ، والقُلُوءُ، والرُّحَصَاءُ : العَرَق.

والقُوبَاءُ، والخِيَلَاءُ، والنَّفَسَاءُ، والبُرَحَاءُ، وهو يَتَنَفَّسُ الصُّعْدَادُ، ونحو ذلك.

وأما بناء (مَرَطِي) وهو (فَعَلَى) فقد جاء منه : قَرَمَاءُ، لموضع، وَجَنَفَاءُ، لموضع أيضا، والسُّحَنَاءُ : الهَيْئَةُ، كالسُّحَنَاءِ، ودَأْنَاءُ وتَأْدَاءُ، للآمَةِ، وتسكن الهمزة أكثرُ فيها. وقالوا : نَفَسَاءُ، في : نَفَسَاءُ، وهي قليلة، والأشهرُ نَفَسَاءُ، لكن المدُّ في (فَعَلَى) قليل، نَبَّ عليه سيبويه، فكأنه لا يَتِمَكَّنُ الاعتراضُ لهذا.

وأما بناء (حَبِيئِي) وهو (فَعِيلِي) فقد جاء منه : الفَحِيرَاءُ، والخَصْرِيَاءُ والزَّلِيلَاءُ، والمَكِيئَاءُ، ذكرهما اللّحْيَانِي.

(١) انظر : ص ٢٥٦.

(٢) أى موانعه، وانظر : اللسان (عدا).

وأما بناء (خَلِيَطَى) وهو (فُعَيْلَى) فقد تَشَرَكه الألف الممدودة، نحو قولهم :
دُخَيْلَاءُ، حَكَى الزُّبَيْدَى : أنا أعلمُ بِدُخَيْلَاتِكَ.

وهذه الثلاثة نادرة في المد، والذي يَتِمَّكُن الاعتراضُ به هو الأول، على أن
المؤلف قد أثبت في «التسهيل»^(١) أربعة الأبنية من المشترك ولم يُفَرِّق بين قِلَّة
وكثرة.

ثم ذَكَر الألف الممدودة فقال :

لِمَدِّهَا فَعْلَاءُ أَفْعَلَاءُ

مُتَأَلَّتِ الْعَيْنُ وَفَعْلَاءُ

ثُمَّ فِعَالًا فُعْلَلًا فَعَاءُولًا

وَفَاعِلَاءُ فِعْلِيًا مَفْعُولًا

وَمُطَلَّقَ الْعَيْنِ فَعَالًا وَكَذَا

مُطَلَّقَ فَعَاءٍ فَعْلَاءُ أَخِذَا

يَعْنَى أَنَّ لِمَدِّ أَلْفِ التَّائِيثِ أُبْنِيَّةً مَخْتَصَةً، لَا تَشْرُكُهَا فِيهَا الْأَلْفُ الْمَقْصُورَةُ،
وَلَا أَيْضًا يَشْرُكُهَا فِيهَا أَلْفُ الْإِلْحَاقِ أَوْ التَّطْوِيلِ، بَلْ تَكُونُ هَذِهِ الْأَبْنِيَّةُ كَالْعَلَمِ
الْمُمَدَّوَةِ، فَتَدْخُلُ بِذَلِكَ فِيهَا يَنْضَمُّ وَيُنْحَصِرُ بِالْقِيَاسِ مِنَ اللُّغَةِ. وَجُمْلَةُ الْأَبْنِيَّةِ الَّتِي
ذَكَرَ سَبْعَةٌ عَشَرَ بِنَاءً :

أَحَدُهَا : (فَعْلَاءُ) بِفَتْحِ الْفَاءِ وَإِسْكَانِ الْعَيْنِ.

(١) انظر : ٢٥٧.

يَخْتَصُّ بالتانِيث بالهمزة، لأن (فَعْلَلاً) في غير المضاعف معدوم، إلا ما حكى شاذاً من قولهم : ناقةٌ بها خَزَعَالٌ، أى ظَلَعٌ. والقَسْطَالُ : / ١٧٣ الغُبَارُ، وذلك غير مُعْتَدٍّ به.

أما (فِعْلَاءً) بكسر الفاء، أو (فُعْلَاءً) بضمها، فلا يَخْتَصُّ بالتانِيث، لوجود (فُعْلَالٍ) و(فِعْلَالٍ) في نحو : قَسْطَاسٌ، وقِرْطَاسٌ، بل هذان البناءان يختصان بالإلحاق، كما اخْتَصَّ (فَعْلَاءً) بالتانِيث، هذا مذهب البصريين. ومن مُثْل (فَعْلَاءً) قولهم : السَّرَاءُ، والضَّرَاءُ، والنَّعْمَاءُ، تانِيث (الأفْعَلِ) في قولهم : بَيِّضَاءُ، وصَفْرَاءُ، وسَوْدَاءُ، وصَهْبَاءُ، وذلك كثير.

وليس مُشْتَرَكاً للممدودة والمقصورة، وإن كان الناظم قد ذَكَرَ (فَعْلَى) قبل هذا، لأنه إنما ذَكَرَهَا في مواضع لاحَظَّ فيها للممدودة، وهى كونها جمعاً، أو مصدرأ، أو صفة لمؤنث (فَعْلَانٌ) ولذلك قَيَّدَهَا فقال: «أَوْصِفَةٌ كَشَبْعَى» وهى في هذه المواضع الثلاثة لاحَظَّ فيها للمدِّ، وإنما تَمَدُّ في غيرها، وهى عند ذلك مختصة بالمدِّ، لاحَظَّ فيها للقَصْر.

البناء الثانى : (أَفْعِلَاءً) بفتح الهمزة وكسر العين، وهو أحد ما قيد بقوله : «مُثَلَّثُ الْعَيْنِ» أى مَضْبُوطُ العين بثلاث الحركات، الضمة والفتحة والكسرة.

يختص بالتانِيث بالهمزة لعدم بناء (أَفْعِلَالٍ). ومن مُثْلُه في المفردات : الأَرْبَعَاءُ، لليوم المعروف، والأَرْمِدَاءُ، للرَّمَاد.

وهو في الجمع كثير، نحو : أَوْلِيَاءُ، وَأَصْفِيَاءُ، وَأَنْبِيَاءُ، وَأَوْصِيَاءُ، وما أشبه ذلك. وليس مُشْتَرَكاً لها وللمقصورة.

البناء الثالث : (أَفْعَلَاءُ) بَفَتْحِ الهمزة والعين، وهو الذى يعطيه التَّقْيِيدُ أيضا.

يَخْتَصُ بالتَّائِيثِ لعدم مُثْلِهِ في الاصول.

ومن مُثْلِهِ : الأَرْبَعَاءُ، لليوم المعروف.

قال الاصمعي : اليومُ : الأَرْبَعَاءُ، بفتح الباء، والاعرفُ الأَرْبَعَاءُ بكسر الباء، إلا في جمع ربيع. وقد حكى أبو زيد عن بني عُقَيْل أنهم يقولون : الأَرْبَعَاءُ، بكسر الباء، فهما ثابتان. وهذا البناء قليل في الكلام.

البناء الرابع : (أَفْعَلَاءُ) بَفَتْحِ الهمزة وضَمِّ العين، وهو الثالث مِمَّا أعطاه تقييدُ الناظم.

بالتَّائِيثِ بالهمزة، كما ذُكِرَ في أُخَوِيَّةِ.

ومن مُثْلِهِ : الأَرْبَعَاءُ، لعمودٍ من أعمدة الخِيَاءِ.

قال القالى : ولم يَأْتِ منه غيرُ هذا الحرف، ولم يَذْكُرْ سيبويه هذا المثال في الابنية، وإنما جاء من قِبَلِ أهل الكوفة، و(أَرْبَعَاءُ) أيضا : موضع.

١٧٤

/ البناء الخامس : (فَعْلَلَاءُ) بفتح الفاء واللام.

يَخْتَصُ بتَّائِيثِ الهمزة، لَفَقْدِ مثال (فَعْلَلَلٍ).

ومن مُثْلِهِ : عَقْرِيَاءُ، وَحَرَمَلَاءُ، وَكَرْبَلَاءُ، وَتَرَمَدَاءُ، وهى أسماء

مواضع.

وقالوا : لا أدْرِى أَيْ الْبَرْتَسَاءِ هُوَ أَيْ : أَيْ النَّاسِ هُوَ^(١). وهذا

(١) اللسان (يرتس).

المثال جعله سيبويه (فَعْلَلَاءَ) فالنون عنده أصلية^(١).

البناء السادس : (فَعْلَاءَ) بكسر الفاء.

يَخْتَصُ بالتأنيث بالهمزة، لعدم بناء (فَعْلَالٍ).

ومن مثله : الْقِصَاصَاءُ، لِلْقِصَاصِ. زَعَمُوا أَنَّ أَعْرَابِيًّا وَقَفَ عَلَى بَعْضِ أُمَرَاءِ الْعِرَاقِ فَقَالَ : الْقِصَاصَاءُ أَصْلَحَكَ اللَّهُ، أَيْ : خَذَلِي الْقِصَاصَ. وَلَمْ يَذْكُرْ سِيبَوِيهَ (فَعْلَاءَ) وَهُوَ مِنْ مُسْتَدْرَكِ الزُّبَيْدِيِّ، وَلَيْسَ مِنَ الْإِبْنِيَّةِ الْمَشْتَرَكَةِ، إِذْ لَيْسَ فِي أُبْنِيَّةِ الْمَقْصُورَةِ مَا هُوَ عَلَى (فَعَالِي) وَقَدْ نَفَاهُ سِيبَوِيهَ عَنِ الْكَلَامِ.

البناء السابع : (فُعْلَلَاءَ) بضم الفاء واللام.

يَخْتَصُ بالتأنيث بالهمزة، لعدم بناء (فُعْلَلَالٍ).

ومن مثله : الْقَرْقُصَاءُ، يُقَالُ : قَعَدَ الْقَرْقُصَاءُ، إِذَا قَعَدَ عَلَى قَدَمَيْهِ، وَأَمْسَ الْأَرْضَ إِلَيْتَيْهِ، وَهُوَ قَلِيلٌ.

وَلَمْ يَذْكُرْ (فِعْلَلَاءَ) بِكسر الفاء واللام، نَحْوَ قَوْلِهِمْ : لَيْلَةُ طِرْمِيسَاءُ، وَطِلْمِيسَاءُ، أَيْ مُظْلَمَةٌ، وَأَرْضٌ جُلْحِظَاءُ، أَيْ لَا شَجَرَ بِهَا.

وَلَعَلَّهُ تَرَكَهُ لِكَوْنِهِ مِنَ الْمَشْتَرَكِ لِأَن (فِعْلَلِي) مَوْجُودٌ، نَحْوُ : هِنْدِيًّا. وَحَكِي الْفَرَاءُ : قَعَدَ الْقَرْقُصَاءُ، إِذَا ضَمَمْتَ الْقَافَ مَدَدْتَ، وَإِذَا كَسَرْتَهَا قَصَرْتَ. وَقَدْ جَعَلَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي «التسهيل»^(٢) مِنَ الْمَشْتَرَكِ. الْبِنَاءُ الثَّامِنُ : (فَاعُولَاءَ) بضم العين.

يَخْتَصُ بالتأنيث، لعدم بناء (فَاعُولٍ) ومن مثله : عَاشُورَاءُ، الْيَوْمُ الْمَعْرُوفُ، وَقَالُوا : أَصَابَتْهُمْ ضَارُوَاءُ مُنْكَرَةٌ وَهِيَ مِنَ الضَّرِّ، وَهُوَ قَلِيلٌ فِي الْكَلَامِ.

(١) الكتاب ٢٩٥/٤.

(٢) انظر : ص ٢٥٧.

البناء التاسع : (فَاعِلَاءُ) يختص بالتأنيث أيضا، لعدم مثله في الأصول.

ومن مثله : الْغَايِيَاءُ، وَالْقَاصِيعَاءُ، وَالنَّافِقَاءُ، أَسْمَاءُ لِحَجَرَةِ الْيَرْبُوعِ.
وَالرَّاهِطَاءُ : تُرَابٌ يُخْرِجُهُ الْيَرْبُوعُ مِنْ حُجْرِهِ وَيَجْمَعُهُ، وَكَذَلِكَ الدَّائِمَاءُ،
ومنه أيضا : الْبَاقِلَاءُ، وَعَادِيَاءُ، اسم أبى السَّمُوعِ الْغَسَّانِي. وليس
بمشارك لها وللمقصورة.

البناء العاشر : (فِعْلِيَاءُ) بكسر الفاء واللام.

يَخْتَصُ بِالتَّانِيثِ، لَعَدَمِ مِثْلِ (فِعْلِيَالٍ) وَمِنْ مِثْلِهِ : الْكِبْرِيَاءُ،
وَالْجِرِّيَاءُ، لِرِيحِ الشَّمَالِ، وَيَخْتَصُّ بِالْمُدَوْدَةِ، فَلَا تَشَارِكُهَا الْمَقْصُورَةُ فِيهِ.

البناء الحادى عشر : (مَفْعُولَاءُ) يختص بالتأنيث كغيره.

ومن مثله : الْمَشْيُوحَاءُ، لِلشَّيُوخِ، / الْمَبْغُولَاءُ، لِلْبِغَالِ، وَالْمَحْمُورَاءُ،
لِلْحَمِيرِ، وَالْمَتْيُوسَاءُ، لِلتِّيُوسِ، وَالْمَعْبُودَاءُ، لِلْعَبِيدِ، وَالْمَصْفُورَاءُ : الصَّغَارُ،
وَالْمَكْبُورَاءُ : الْكِبَارُ.

وَيَكْثُرُ فِي أَسْمَاءِ الْجُمُوعِ كَمَا ذَكَرَ، وَيُقَالُ : أَرْضٌ مَسْلُوءَةٌ، كَثِيرَةٌ
السَّلْمُ، وَمَحْضُورَاءُ، اسم ماء، وليس بمشارك لها وللمقصورة.

البناء الثانى عشر : (فَعَالَاءُ) بفتح العين والفاء، وهو أحد ما أعطاه
قوله : «مُطْلَقُ الْعَيْنِ فَعَالًا» يَعْنِي عَدَمَ اخْتِصَاصِ الْعَيْنِ بِحَرَكَةِ مِنْ
الْحَرَكَاتِ الثَّلَاثَةِ، بَلْ يَكُونُ الْبِنَاءُ مُعْتَبَرًا بِأَيِّ حَرَكَةٍ تَحْرَكَتْ عَيْنُهُ، مِنْ
الضَّمِّ أَوْ الْفَتْحِ أَوْ الْكَسْرِ. وَأَمَّا الْفَاءُ فَمَفْتُوحَةٌ الْبَيْتَةِ.

وَلَا أَتَى بِمَدَّةٍ بَعْدَ الْعَيْنِ لَزِمَ مِنْ كُلِّ حَرَكَةٍ مَا يَنَاسِبُهَا مِنَ الْمُدَّاتِ،
فَالْفَتْحَةُ تَنَاسِبُهَا الْأَلْفُ، فَتَقُولُ : (فَعَالَاءُ) وَالضَّمَّةُ تَنَاسِبُهَا الْوَاوُ، فَتَقُولُ :

(فَعُولَاءٌ) والكسرة تناسبها الياء، فتقول : (فَعِيلَاءٌ).

ولم يَحْتَجْ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَى هَذَا اكْتِفَاءً بِعِلْمِ السَّامِعِ بِذَلِكَ، وَلِزُومِ ذَلِكَ لِلتَّحْرِيكِ.

(وَفَعَالَاءٌ) يَخْتَصُّ بِالتَّانِيثِ بِالْهَمْزَةِ، لِعَدَمِ بِنَاءِ (فَعَالَالٍ) وَلَمْ يَجْعَلْهُ مَشْتَرَكًا وَإِنْ كَانَ فِي الْكَلَامِ (فَعَالَى) لَأَنَّ (فَعَالَى) مَخْتَصٌّ بِالْجَمْعِ، وَأَيْضًا لَيْسَتْ هِيَ أَلْفُ التَّانِيثِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَكَلَامُهُ فِي أَلْفِ التَّانِيثِ فِي الْمَفْرَدَاتِ، وَإِنْ أَرَادَهَا فِي الْجَمْعِ فَحَيْثُ هِيَ بَاقِيَةٌ عَلَى أَصْلِهَا وَوَضْعُهَا الْأَوَّلِ، لَا بَعْدَ التَّغْيِيرِ.

وَمِنْ مَثَلِهِ : الْعَجَاسَاءُ، لِلْعَظِيمَةِ مِنَ الْإِبِلِ، وَالثَّلَاثَاءُ، لِلْيَوْمِ، وَالْبُرَاكَاءُ : أَنْ يُبْرِكُوا إِبْلَهُمْ، وَيَنْزِلُوا عَنْ خَيْلِهِمْ، وَيَقَاتِلُوا رَجَالَهُ. وَبُرَاكَاءُ كُلِّ شَيْءٍ : مُعْظَمُهُ، وَالطَّبَاقَاءُ : الَّذِي يَنْطَبِقُ أَمْرُهُ، وَالدُّبَاسَاءُ : الْجَرَادَةُ الْأُنْثَى، وَالْخَصَاصَاءُ : الْفَقْرُ.

البناء الثالث عشر : (فَعُولَاءٌ) وَهُوَ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ الْمَقْيَدَةِ.

يَخْتَصُّ بِالتَّانِيثِ، لَفَقْدِ مِثَالِهِ فِي الْأَصُولِ، وَلَيْسَ بِمَشْتَرَكٍ لَهَا وَلِلْمَقْصُورَةِ. وَمِنْ مَثَلِهِ : حُرُوءٌ، وَجُلُوءٌ، لِبِلْدَيْنِ، وَالْحَرُوقَاءُ : الْحُرَاقُ^(١)، وَالْكَشُوءَاءُ، وَهُوَ نَبَاتٌ، وَالدُّبُوقَاءُ : الْعَذْرَةُ.

البناء الرابع عشر : (فَعِيلَاءٌ) وَهُوَ مَا أُعْطِيَ التَّقْيِيدُ أَيْضًا فِي كَلَامِهِ.

يَخْتَصُّ بِالتَّانِيثِ، لِعَدَمِ مَا يَلْحَقُ بِهِ مِنَ الْأَصُولِ، وَهُوَ أَيْضًا غَيْرُ مُشْتَرَكٍ. وَمِنْ مَثَلِهِ : الْقَرِيبَاءُ، وَالْكَرِيبَاءُ، لِضَرْبٍ مِنَ الْبُسْرِ، وَالْكَثِيرَاءُ : الَّذِي يَلْصُقُ بِهِ الشَّعْرُ، وَسَمِيرَاءُ : بَلَدٌ.

(١) وَهُوَ مَا تَدَحُّ بِهِ النَّارُ (اللسان - حرق).

البناء الخامس عشر : (فَعَلَاءٌ) بفتح الفاء والعين، وهو / أحد ١٧٦
 ما يعطيه قوله : «وكَذَا مُطْلَقَ فَاءٍ فَعَلَاءٌ أَخِذَا» أى : بائى حركةٍ تحرَّكت
 الفاء، من الضم أو الفتح أو الكسر، مع فتح العين لاغير. الجميع مختص
 بالتأنيث، إذ ليس في الكلام مثال (فَعَلَالٍ) ولا (فَعَلَالٍ) ولا (فَعَلَالٍ).
 فاما (فَعَلَاءٌ) فمثالُه : قَرَمَاءٌ، لموضع، وكذا جَنَفَاءٌ، ودَأْنَاءٌ، ودَأْنَاءُ
 الأمة، والسُّحْنَاءُ للسُّخَاءِ، والغالبُ إسكانُ العين في الثلاثة، ونَفْسَاءٌ : لغةٌ
 في نَفْسَاءِ.

البناء السادس عشر : (فَعَلَاءٌ) بضم الفاء، وهو مما أعطاه إضلاقُ
 الفاء.

ومثاله : الْقُرَبَاءُ، والرُّحَضَاءُ، للْعَرَقِ، والنَّفْسَاءُ والرُّهَطَاءُ، لِحُجْرٍ من
 جِرَّةِ الْيَرْبُوعِ، وكذلك الْقَصَعَاءُ، والخِيَلَاءُ. ويقال : فَعَلَ ذلك في غُلُوٍّ
 شَبَابِهِ، أى أَوَّلِهِ.

البناء السابع عشر : باقى الثلاثة، وهو (فَعَلَاءٌ) بكسر الفاء ومثاله :
 الْعَنْبَاءُ، للعَنْبِ، والجَوْلَاءُ، للماء الخارج مع الولد، والخِيَلَاءُ، لغةٌ في
 الخِيَلَاءِ، والسِّيَرَاءُ، للثوبِ المُسَيَّرِ، أى : الذى فيه خطوطٌ، وأيضاً نَبْتُ،
 وأيضاً الذَّهَبُ.

هذه جملة ما ذكر من الأبنية المعرفة بالالف الممدودة، ولم يلتزم
 الإتيان بما عدا هذا، فورد عليه في هذا المساق سؤالان :

أحدهما : أنه لا يخلو أن يكون قَصْدُهُ بالإتيان بهذه الأبنية وحدها،
 لأجل أن ما عداها نادرٌ بالنسبة إليها، كما قال في المقصورة : «وَأَعَزُّ
 لِفَيْحِرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارًا» أو يكون قَصْدُ الإتيان بمثلٍ منها فقط، وكلا
 الأمرين غيرُ سديد.

أما إن كان قصده أن يذكر هو الأكثرى، وماعداه أقلى، فليس الأمر كذلك، لأنه ذكر أمثلة نادرة الاستعمال جداً، وترك أمثلة لا تنقصر عما ذكر في الاستعمال.

فمما ذكر من الابنية الشاذة (أفعلاء). قال القالى حين مثله بأربعاء : ولم يأت [من هذا المثال غيره. و(أفعلاء) كذلك لم يأت منه غير : أربعاء. ولم يذكره سيبويه. و(فعلاء) لم يأت^(١) منه إلا القصاصاء قالوا : وهو نادر شاذ، ولم يثبت سيبويه. قال القالى : والكلمة إذا حكاها أعرابى واحد لم يجب أن تجعل أصلاً، لأنه يجوز أن تكون كذباً، ويجوز أن تكون غلطاً أيضاً فلم يسمع من ذلك الأعرابي إلا على باب الملك^(٢)، ولم يسمع منه بعد.

قالوا : فلعلة بالعجلة واللّهف زل لسانه، فلا يقبل منه لهذا الاحتمال. و(فعللاء) لم يذكر القالى إلا القرصاء.

ونص سيبويه على قلته، ولم يذكر منه إلا هذا الحرف^(٣).

و(فاعولاء) قليل، لم يحك منه القالى إلا عاشوراء/، وضاروراء. ١٧٧ وكذلك (فعلبياء) لم يحك منه إلا لفظين تقدماً، وهما : كبرياء وجربياء.

وكذلك (فعولاء) قليل، نص عليه سيبويه قال : ويكون على فعولاء في الاسم، وهو قليل^(٤).

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت).

(٢) يعنى ما ذكره أنفاً من أن أعرابياً وقف على بعض أمراء العراق فقال : القصاصاء. أصلحك الله، أى : خذ لى القصاص.

(٣) الكتاب ٢٩٦/٤.

(٤) الكتاب ٢٦٢/٤.

وكذلك (فَعِيلَاءُ) قليل، نَصُّ عليه سيبويه أيضاً^(١)، ولم يَحْكِ منه القالِي إلا أربعة الألفاظ المتقدمة.

وكذلك (فَعْلَاءُ) قليل جداً، وكذلك (فِعْلَاءُ) أيضاً، فإذن أكثر ما ذكر من الأبنية قليلة الاستعمال.

وقد ترك أبنية أخر، منها (فِعِيلَاءُ) نحو : دِيكَسَاءُ، و(فُعُولَاءُ) نحو : عَشُورَاءُ، و(يَفَاعِلَاءُ) نحو : يَنَابِعَاءُ، و(تَفْعِلَاءُ) نحو : تَرَكِضَاءُ، و(تَفْعِلَاءُ) نحو : تَفْرِجَاءُ و(فَعْنَلَاءُ) نحو : بَرَنَسَاءُ، عند غير سيبويه. و(فَعْلَلَاءُ) نحو : قَرْقُصَاءُ، و(فَنَغْلَاءُ) و(فَنَعْلَاءُ) نحو : عُنُصْلَاءُ، وَعَنْصَلَاءُ، و(مَفْعِيلَاءُ) نحو : مَشِيخَاءُ، و(مَرَعَزَاءُ) و(فُعِيلَاءُ) نحو : مُزَيَّيَاءُ، و(فَعْلَاءُ) نحو : سُلُفَاءُ.

هذه أبنية مختصة بالتانيث، وغير مشتركة لها وللمقصورة فكان حقه أن يذكرها، كما ذكر أمثالها.

وأما إن كان قصد الإتيان ببعض المثل لينبه على ما بقي، فذلك غير مفيد في صناعة النحو، لأن المثل لا تُعْطَى في مثل هذا النقل قاعدة يُسْتَنَد إليها، لكون الألف الممدودة لا تُنْضِط إلا بِحَصْرِ الأبنية، كما انحصرت المقصورة بذلك، وذلك هو الذي قصد فيها، فكان الواجب أن يُقْصَد هنا مثل ذلك القصد.

وأيضاً فكا أتى به من الأبنية كثير، والمثل يكفي منها القليل، لاسيما لمن قصد الاختصار.

والسؤال الثاني : أن ما ذكر من الأبنية لا يُعَيَّن كثير منها الألف الممدودة، لوقوع اشتراك المقصورة معها فيها، وإذا كان كذلك لم يؤثّق بالجميع في إثبات ألف ممدودة، إذ ما من بناء إلا ويمكن للناظر فيه أن يكون مشتركاً، كما كان

(١) المصدر السابق ٢٦٣/٤.

غيره كذلك، فمن المشترك (أفعلاء) فإنهم قالوا : الأجفلى، والأوتكى.

ومنه (فعللاء) فقد قالوا : جَجَبَى، وقرقرى، وقهقرى.

ومنه (فعللاء) فقد قالوا : القرقصا، مقصوراً. حكاه أبو حاتم.

و(فَاعُولاء) فقد قالوا : بادُولاء، اسم موضع.

و(فَعَلَاء) فقد قالوا : المرطى، والبشكى، ونقرى، وهو كثير، وقد

أثبتته الناظم بناءً للمقصورة (كما تقدم، و(فَعَلَاء) / كذلك أيضاً، فقد قالوا ١٧٨

: أَرَبَى، وأدَمَى، وشُعْبَى، وقد أثبتته الناظم للمقصورة^(١) أيضاً.

فهذه ستة أبنية للمشارك في قسم المشترك، أثبتتها في « التسهيل

»^(٢)، وإذا كانت مشتركة فكيف تتميز فيها الألف المقصورة من الممدودة،

فالحاصل أن هذا الحصر من الناظم في هذا الباب في القسمين معاً غير

مرضى على مقاصد النحو التي قصدتها. والله أعلم.

** ** *

(١) ما بين القوسين ساقط من (ت).

(٢) انظر : ص ٢٥٧.

المقصور والممدود

إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجِبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ
فَتَحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ
فَلِنَظِيرِهِ الْمُفْعَلُ الْآخِرِ
تُبُوتُ قَصْرِ بِقْيَاسِ ظَاهِرِ
كَفِ مَعْلٍ وَفُعْلٍ فِي جَمْعِ مَا
كَفِ مَعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ نَحْوُ الدُّمَى

قد تقدم قبل هذا معنى المقصور والممدود، وأن المقصور عند النحويين هو الاسم المُعْرَبُ الذي قَصَرَهُ عن ظهور الإعراب فيه كَوْنُ آخره أَلْفًا، أو قَصُرَ عن لحاقه بالممدود.

وأن الممدود هو الاسم المُعْرَبُ الذي آخره همزة قبلها أَلْفٌ زائدة، لأنه إذا كان كذلك زِيدَ في مَدِّ الألف بسبب الهمزة.

ثم كُلُّ واحدٍ منها يُدْرَكُ من كلام العرب بوجهين :

أحدهما : جهة السماع والنقل، وهذا غير لائق ذكره بالنحوى من حيث هو نحوى، وإنما هو وظيفة اللُّغَوَى، فَمَنْ ذَكَرَ منه من النحويين شيئاً فليس من جهة كونه نحوياً.

والثانى : جهة القياس، وهذا هو اللائق بكتب النحويين، لأنهم إنما يتكلمون فيما كان مَقْيَاساً من اللغة، فالناظمُ أخذَ يذكر هذا القسم في كتابه، ويرشد إلى وجه القياس فيه.

وَابْتَدَأَ بِالْكَلَامِ عَلَى قِيَاسِ الْمُقْصُورِ فَقَالَ : « إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجِبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ فَتَحًا » إِلَى آخِرِهِ .

يعنى أَنَّ الاسمَ إِذَا اسْتَوْجِبَ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ آخِرِهِ فَتَحَةً لَابُدَّ مِنْهَا ، وَلَا مُبَالَاةَ بِمَا قَبْلَ ذَلِكَ وَمَا بَعْدَهُ ، فَهَذَا الاسمُ إِذَا كَانَ لَهُ نَظِيرٌ فِي نَوْعِهِ ، كَمَا كَانَ لـ (الْأَسْفُ) نَظِيرٌ ، كَقَوْلِهِمْ : الْحَزَنُ ، وَالْفَرْحُ ، وَالطَّرَبُ ، وَالْأَشْرُ ، وَالْبَطَرُ . وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي تَجْرِي عَلَى (فَعَلٍ يَفْعَلُ) فَإِنْ نَظِيرُهُ مِنَ الْمُعْتَلِّ الْآخَرِ يَكُونُ مُقْصُورًا قِيَاسًا .

وَقَدْ اشْتَمَلَ هَذَا الْعَقْدُ عَلَى أَشْيَاءَ :

- ١٧٩ أحدها : كَوْنُ هَذَا الاسمِ / مُفْتَوَحٍ مُاقِبِلِ الْآخِرِ ، نَحْوُ : الْبَطَرُ ، وَالْأَشْرُ ، وَالْأَسْفُ ، الْمُمَثَّلُ بِهِ ، وَكَذَلِكَ الْمُدْخَلُ ، وَالْمُخْرَجُ ، وَالْمُدْخَلُ ، وَالْمُخْرَجُ .
وهذا لَابُدَّ مِنْهُ ، لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ يَتَأْتِ نَظِيرُهُ مِنَ الْمُعْتَلِّ أَنْ يَكُونَ آخِرُهُ أَلْفًا إِذْ لَا مُوجِبَ لِقَلْبِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ أَلْفًا إِذَا لَمْ يَكُنْ مُاقِبِلَهُمَا مُفْتَوَحًا ، نَحْوَ الْقَاضِي ، وَالْدَّاعِي ، وَالشَّجِي ، وَالْعَمِي ، فَلَا يَكُونُ مُقْصُورًا ، بَلْ مَنْقُوصًا .

وَأَيْضًا يَلْزَمُ مِنْ فَتْحِ مُاقِبِلِ الْآخِرِ ، أَلَّا يَحُولَ بَيْنَ الْفَتْحَةِ وَبَيْنَهُ الْأَلْفُ الزَائِدَةُ ، فَإِنَّهُ إِنْ حَالَتِ الْأَلْفُ بَيْنَهُمَا لَمْ يَكُنِ الْمُعْتَلُّ الْآخِرُ مُقْصُورًا ، بَلْ مَمْدُودًا كَ (فِعَالٍ) مُصْدَرٍ (فَاعَلٌ) فَإِنَّهُ يَأْتِي فِي الْمُعْتَلِّ مَمْدُودًا ، نَحْوُ : عَادَى عِدَاءً ، وَنَادَى نِدَاءً ، وَنَظِيرُهُ مِنَ الصَّحِيحِ : قَاتَلَ قِتَالًا ، وَضَارَبَ ضِرَابًا ، وَصَارَمَ صِرَامًا .

وَالثَّانِي : كَوْنُ ذَلِكَ الاسمِ ذَا نَظِيرٍ ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْقِيَاسُ جَارِيًا فِي مِثْلِهِ أَنْ يُبْنَى مِنْهُ مَا يُرَادُ ، وَهَذَا لَا يَتَأْتَى إِلَّا فِيمَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ دَائِرًا مَعَ الْأَفْعَالِ فِي الْجَرَيَانِ عَلَيْهَا ، وَالْأَطْرَادِ بَاطَرَادِهَا ، وَذَلِكَ

المصادر، وأسماء المفعولين، وأسماء المصادر، والزمان والمكان، ونحو ذلك مما يَطْرُدُ بناؤه.

هذا المرادُ بالنظير ومنه مثاله : الذى هو (الأسفُ) فإنه مصدر لـ (فَعَلَ يَفْعُلُ) تقول : أَسِفَ أَسْفًا، كما تقول : حَزِنَ حَزْنًا، وَفَرِحَ فَرَحًا، وَطَرِبَ طَرِبًا، وما أشبه ذلك، فإن مثل هذا جارٍ على وَتِيرَةٍ في القياس، ولا يُعْتَدُّ بما خَرَجَ عن ذلك للنوره.

فأما إن لم يكن كذلك، بل هو مما قَبْلَ آخِرٍ مَفْتُوحٌ ذا نظيرٍ في القياس، فلا يُعْتَبَرُ في هذا التعريف، لعدم حصول التفرقة بينه وبين الممدود، إلا أن يُسْمَعَ، فهو القسم السماعي المذكور قبل، كقولك : عَنَبُ، وَجَمَلٌ، وَجَعْفَرٌ، فإنه وإن كان له مُوَازِنٌ، نحو : حِمَى، وَفَتَى، وَعَلْقَى، غيرُ نظيرٍ له، إذ لم يَجْرِيَ على القياس واحد، فهو موقوف على النُّقْل.

وهذا معنى قول سيبويه : ومن الكلام ما لا يُدْرَى أنه منقوص حتى تَعْلَمَ أن العرب تَكَلَّمُ به، فإذا تكلموا به منقوصاً علمت أنها ياءٌ وَقَعَتْ بعد فتحة أو واو، ولا يستطيع أن تقول : ذَا لَكَذَا، كما لا يستطيع أن تقول : قالوا : (قَدَمٌ لَكَذَا، ولا قالوا : (جَمَلٌ) لَكَذَا، وكذلك نحوهما^(١). قال : ١٨٠ فمن ذلك : قَفَا، وَرَحَى، وأشباه ذلك، لا يُفْرَقُ بينهما وبين (سَمَاء) كما لا يُفْرَقُ بين (قَدَم) وبين (قَذَالٍ) إلا أنك إذا سمعت قلت : هذا فَعَلٌ، وهذا فَعَالٌ^(٢).

والثالث : ما يَنْبَنَى على ذلك، وَيَطْرُدُ باطْراده، وهو كونُ ما آخِرُهُ

(١) الكتاب ٣/٥٣٩.

(٢) المصدر ٣/٥٣٩.

معتلٌ بالياء أو بالواو، ويكون مقصوراً، ويُعرف ذلك منه قياساً، وذلك لأنه إذا كان مَجِيئةً مفتوحاً ماقبل الآخر قياساً، وكان الأصلُ التَّصْرِيفُ أن الواو والياء إذا تحركا وانفتح ماقبلهما انقلبا ألفا - حصل من ذلك معرفة المقصور منه قياساً، فتقول : عَمِيَ عَمَى، وشَجِيَ شَجاً، وهَوِيَ هَوًى، لأن نظيره : فَرِحَ فَرَحاً، وبَطَرَ بَطَرًا، ونحوه.

وهذا العَقْد قد اشتمل، من معرفة المقصور قياساً، على أنواع شتى، ذكر منها نوعين تائيساً بالباقي:

أحدهما : جمعُ ماكان من الأسماء على (فَعْلَةٍ) بكسر الفاء، فإن القياس أن يكون على (فَعَلَ) فيقع ماقبل الآخر فيه مفتوحاً، فتتقلب الياء والواو في المعتل ألفا، فالصحيح نحو كِسْرَةٌ وكِسَرٌ، وإِبْرَةٌ وإِبرٌ.

ونظيره من المعتل نحو : حَلِيَّةٌ وحَلَى، بالكسر، وجِذْوَةٌ وجِذَى، وجِرْيَةٌ وجِرَى، والماءِ وجِرَى، ولِحْيَةٌ ولَحَى، ودِنْيَةٌ ودِنَى، وفِدْيَةٌ وفِدَى، وفِرْيَةٌ وفِرَى، وبِنْيَةٌ وبِنَى، ومشْيَةٌ ومشَى، ونحو ذلك.

والثاني : جمعُ ماكان من الأسماء على (فَعْلَةٍ) بضم الفاء، فإن القياس منه (فَعَلَ) فيقع ماقبل الآخر فيه مفتوحاً، فيكون المعتل مقصوراً، فالصحيح نحو : قُرْبَةٌ وقَرَبٌ، وغُرْفَةٌ وغُرَفٌ.

ونظيره من المعتل : عُرْوَةٌ وعُرَى، وَعُدْوَةٌ والوَدَى وعُدَى، وحُبْوَةٌ وحُبَى، وخُطْوَةٌ وخُطَى، وخُصْيَةٌ وخُصَى، وكُنْيَةٌ وكُنَى، وقُوَّةٌ وقُوَى، وكُدْيَةٌ وكُدَى، ورُبْوَةٌ ورُبَى، ورُؤْيَةٌ ورُؤَى، ورُشْوَةٌ ورُشَى، ودُمِيَّةٌ ودُمَى، وهو مثاله في النظم، وهذان النوعان هما اللذان مثَّل بهما الناظم.

والثالث : ماكان من المصادر لـ(فَعَلَ يَفْعَلُ) واسم الفاعل منه إمَّا على

وتقول من (اشْتَرَى) ونحوه : مُشْتَرَى، ومُفْتَرَى، ومُعْتَدَى عليه،
ومُقْتَدَى به، ومُعْتَنَى به. ونظيره : مُكْتَسَبٌ، ومَلْتَمَسٌ، ومُكْتَتَبٌ.
وتقول : من (اسْتَدْعَى) ونحوه : مُسْتَدْعَى ومُسْتَقْصَى، ومُسْتَقْصَى،
ومُسْتَدْنَى. ونظيره : مُسْتَرْجَعٌ، ومُسْتَبْعَدٌ.

وعلى هذا السبيل يَجْرَى سائرُ ماكان من أسماء المفعولين مبنياً من
فعل زائد على الثلاثة.

والخامس : ماكان من أسماء المصادر وأسماء الزمان والمكان مبنياً
من فعل زائد على الثلاثة، نحو : مُعْطَى، ومُسْتَدْعَى. وبالجمله لفظه كلفظ
اسم المفعول سواء، أو نظيره من الصحيح مفتوح ماقبل الآخر، هذا فيما
كان فعله زائداً على الثلاثة.

فأما الثلاثي فاسم المصدر والزمان والمكان منه أيضا مقصور
قياساً، لكنه ليس مما يُعتبر بالنظير، لأن نظيره يَخْتَلَف، فتارة يكون
الزمان والمكان فيها ماقبل آخره مكسوراً، وتارة يكون مفتوحاً، على ما هو
مُبيّن في غير هذا الكتاب.

نَعَمْ يَدْخُلُ له تحت هذا الْعَقْدُ المصدرُ منه، فإنه مفتوح قياساً،
فيكون/ المعتل من أسماء المصادر مَقِيَّساً بنظره من الصحيح.

١٨٢

السادس : ماكان من أسماء الفاعلين قياسه (أفْعَل) فإنه يكون
مقصوراً إن اعتل آخره، نحو : عَشَى فهو أَعْشَى، وَعَمَى فهو أَعْمَى،
وَجَلَى فهو أَجْلَى، إذا انْحَسَرَ الشَّعْرُ عن مقدّم رأسه، وماكان نحو ذلك.
ونظيره من الصحيح : شَتَرَ فهو أَشْتَرُ، وصَلَحَ فهو أَصْلَحُ، وَعَوَرَ
فهو أَعْوَرُ.

وقد قَدَّمَ الناظم أنه قياسُ فيما كان من الأفعال على (فَعَلَ) غيرَ مُتَعَدٍّ، وكذلك سائر ماكان من (أَفْعَلَ فَعْلَاءً) جاريا على القياس فمعتله مقصور، لأن ما قبل آخره نظيره من الصحيح مفتوح.

والسابع : ماكان من أسماء الأجناس بين واحدٍ وجمعه إسقاطُ التاء، وكان ما قبل آخره نظيره من الصحيح مفتوح، فهو مقصور قياساً، لأن جمع أسماء الأجناس المخلوقة بإسقاط التاء قياسُ، حَسَبَ ما ذكر أربابُ الكتب المبسوطة وغيرهم، فتقول : قَطَاةٌ وَقَطَا، وَقَنَاةٌ وَقَنَى، وَنَوَاةٌ وَنَوَى، وَحَصَاةٌ وَحَصَى، وَسَدَاةٌ وَسَدَى، وهو البلّح^(١).

ونظيره من الصحيح : شَجَرَةٌ وَشَجَرٌ، وَتَمْرَةٌ وَتَمْرٌ.

وكذلك إذا كان مكسوراً الأول أو مضمومته، نحو : العِدَى، جمع العِدَاة، والعِدَى : الصفائحُ من الصخور، والحَكَى : جمع الحُكَاة، وهى العظَاةُ، وما كان من نحو ذلك.

والثامن : ذكره في «التسهيل»^(٢) وهو ماكان من الأسماء على وزن (مِفْعَلٍ) مُراداً به أَلَهُ الفعل، نحو: المِهْدَى، للطبق الذى يَهْدَى فيه والمِقْرَى، للجَفَنَةِ أو العُسِّ أو الصُّحْفَةِ التى يُؤْتَى فيها بِقَرَى الضَّيْفِ، والمِقْلَى الذى يُقْلَى عليه. ونظيره من الصحيح : مِقْرَضٌ، ومِفْتَحٌ، ومِسْنٌ، ومِقْصٌ، ومِطْرَقَةٌ، ومِبْضَعٌ، وهو كثير من ذلك.

إلا أن هذا، على طريقة التعريف، غير مُسَلَّم، وإن كان صحيحاً في نفسه،

(١) في اللسان (سدا) «السُدَى والسَدَاء»، ممدود: البلح بلغة أهل المدينة.

وقيل : السُدَى : البلح الأخضر. وقيل : البلح الأخضر بشماريخه، يمد ويقصر يمانيه.

(٢) انظر : ص ٢٥٨.

لأن (مفعلاً) في الآلات يُشاركه (مفعلاً) كمِقْرَاضٍ، ومِفْتَاحٍ، ومِسْمَارٍ، ومِسْجَاحٍ، وما أشبه ذلك، فيقول القائل : لعل نظيرَ : مهْدَى، ونحوه، مِفْتَاحٌ ومِسْمَارٌ، لا مِبْضَعٌ ومِنْجَلٌ، فلا يَهْتَدَى الطالبُ إلى طريق المقصور، ولا يُفَرَّقُ بينه وبين الممدود. وهذا هو العُمدَةُ في هذا الباب.

وقد احتَاط السُّلَوِيُّونَ على هذا المعنى، حتى رَدَّ على من جَعَلَ (فَعَلَى) جمعاً من الابنية التي يَطْرُدُ فيها القَصْرُ، ونَقَضَ عليه بمثل (قَصَبَاءَ، وطَرْفَاءَ) في الجمع. قال : فإن قلت : ذلك اسمُ جمعٍ / وهذا ١٨٣ جمع. فالجوابُ : أنه لا يَتَبَيَّنُ الفرقُ بين اسم الجمع والجمع في هذه الإلْسَنِ إلا لمن قَتَلَ هذه الصنَاعَةَ عِلْماً، فالإِحَالَةُ للناشِئِينَ أو المتوسِّطِينَ على ذلك خَطَأً.

هذا ما قاله، وما نحن فيه أُخْرَى وأَحَقُّ أَنْ يُحْتَاطَ فيه، وألَّا يُجْعَلَ في هذا الباب مُعْرِفاً للمقصور وإن كان قياساً.

والتاسع : ما كان من الجموع على (فَعَلَ) جمعاً لـ (الفُعْلَى) أنثى (الأفْعَلِ) فإن المعتل الآخر فيه مقصور، لأن نظيره من الصحيح مفتوحٌ ما قبل الآخر، نحو : العُلْيَا والعُلَى، والدُّنْيَا والدُّنَى، ونظيره الفُضْلَى والفُضْلُ، والكُبْرَى والكُبْرُ، ونحو ذلك.

هذه المثلُّ ونحوها ممَّا قَصَدَ الناظم بعَقْدِهِ في قياس المقصور. وقد نَقَصَهُ عَقْدُ ثَانٍ لا يَقْصُرُ على مقاومة ما ذَكَرَهُ، وذلك لأن النحويين يُبَيِّنُونَ القياس في المقصور بطريقتين :

أحدهما : طريقُ الاعتبارِ بالنَّظِيرِ، وهو ما تقدَّم ذكره.
والآخر : طريقُ الاطرَادِ وإن لم يكن نظيرٌ من الصحيح، وله أمثلة :

أحدها : ماكان من الأسماء في آخره ألفٌ، وهو في معنى (المشئي)
نحو : البَشَكِي، والمَرَطِي، والخَوَزَلِي، والهَيْدَبِي.

فهذا النوع قد اطرُد فيه في كلامهم القصرُ، فمتى جاءت لفظةٌ وفي
آخرها ألف، وهى من أسماء (المشئي) ولم يُدْرَ قَصْرُها من مَدّها، حُكِمَ
عليها بالقَصْر، لاطرَاد نظائرها على القصر.

والثاني : ماجاء من المصادر على بناء (الفَعْلِي) نحو : الخطِيبِي،
والرَمِيّ، والخَلِيفِي. فهذا أيضا قد اطرُد فيه القصرُ، إلا ما شذ من قولهم :
الخِصِيصَاءُ، والفَخِيرَاءُ، فهو من الشاذ المسموع غير المقيس، على أن
المؤلف في «التسهيل»^(١) جعل هذا البناء من قبيل المشترك بين المقصورة
والممدودة، فلا يكون من هذا على مذهبه.

والثالث : ماكان على (فُعْلَى) تائبِثِ (الأفْعَلِ) نحو: الكُبْرَى،
والصُغْرَى، والفُضْلَى، ونحو ذلك، فهو مُطرَد في القَصْر لاينكسر أبداً.

والرابع : ماكان على (فَعْلَى) من المؤنث، ومذكره على (فَعْلَان) نحو
: غَضْبَانٌ وَغَضْبَى، وسَكْرَانٌ وسَكْرَى، فإن القصر في ذلك مطرد
لاينكسر.

والخامس : ماكان المجموع على مثال (فُعَالَى) نحو : سَكَارَى أو
(فُعَالَى) نحو : صَحَارَى.

والسادس : كل ماكان / من المعتل الآخر مجموعاً على (أفْعَال) ١٨٤
فإن مفردة مقصور إذا كان آخره ألفاً، نحو : عَصَى وأَعْصَاءٌ، وَرَحَى
وَأَرْحَاءٌ، وَقَفَاً وَأَقْفَاءٌ. ونحو ذلك.

(١) انظر : ٢٥٧.

والسابع : كل ما كان جمعاً على (فَعْلَى) فإنه مقصور قياساً، نحو :
مَرِيضٌ وَمَرَضَى، وَجَرِيحٌ وَجَرَحَى، وَأَحْمَقٌ وَحَمَقَى، وَزَمَنٌ وَزَمَنَى وهذا الذي
اعترض أبو على الشُّلُوبِينَ كما تقدم، إذ وَجَدَ طَرَفَاءَ، وَحَلَفَاءَ، ونحوه ولكن يُزِيلُ
الاعتراضَ عنه أن يقال : كلُّ (فَعْلَى) كان جمعاً لَفَعِيلٍ أو فَعِلٍ أو أَفْعَلٍ بمعنى :
مُصَابٍ، أو مُوجِعٍ، ولا إشكال بعد هذا.

والثامن : كل ما كان اسماً لزمان أو مكان من فعلٍ ثلاثي، نحو : المَرَى،
والمَرَعَى، والمَجْلَى، ونحو ذلك، وقد تقدم التنبيه عليه.

فهذه أنواعٌ ثمانية، ذكرها النحويون لأطرافها في أنفسها، وإن لم يكن
لها نظيرٌ من الصحيح، والناظم لم يلتفت إليها كما ترى، ولم يَعْقِدْهَا بِعَقْدٍ كما
عَقَدَ الأنواعَ الأخرى، وعلى أنه كذلك فَعَلَّ في «التسهيل»^(١) فاقْتَصَرَ على العَقْدِ
بالنظير، وترك عَقْدَ الأطراف على شهرته، وكثرة فائدته، والاعتراضُ عليه في
«التسهيل» أقوى منه في هذا النظم المختصر. ومثل هذا الاعتراض يلزمه في
الممدود أيضاً، على حَسَبِ ما يَذْكُرُ إن شاء الله تعالى.

و«الدُّمَى» في تمثيله : جمع دُمِيَّةٍ، والدُّمِيَّةُ : الصُّورَةُ من العاج ونحوه،
تُشَبَّهُ بهنَّ النساء، قال الشاعر^(٢):

ومِثْلُ الدُّمَى شَمُّ العَرَانِينَ ساكِنٌ بهنَّ الحَيَاءُ لا يُشْعِنُ التَّقَافِيَا
وقال الآخر في واحد «الدُّمَى»^(٣):

(١) انظر : ص ٢٥٨.

(٢) لم أجده .

(٣) الشعر للأعشى، ديوانه : ١٢٩، والبيت ملق من بيتين هما :

كَنَمِيَّةٍ صَوْرٌ مَحْرَابُهَا بُمُذْهَبٍ فَمِي مَرَّ مَانِرٍ
أو بِيضَةٍ فِي الدُّغْصِ مَكْنُونَةٍ أَوْدَرَةٌ شَيْفَتٌ لَدَى تَاجِرٍ =

أَوْ دُمِيَّةٍ صُوِّرَ مِحْرَابُهَا
 أَوْ دُرَّةٍ شِيفَتْ إِلَى تَاجِرٍ
 وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلْفٍ
 فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفَ
 كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِيَ
 بِهِمْزٍ وَصَلٍ أَرْغَوَى وَكَارَتْأَى

هذا عَقْدُ الممدود الذي يُبَيِّنُ الْمَقْيَسَ منه، وهو التعريف بالنظير، يريد أن ماكان من الأسماء قد اسْتَحَقَّ أن يكون قبل آخره أَلْفٌ، فَإِنْ نظيره من المعتل ممدودٌ وجوباً، ولم يُقَيَّدَ النظيرَ بالمعتل وإن كان الحقُّ فيه ذلك، كما أنه لم يقيد الأول بالصحيح، وكان الوجهُ ذلك أيضاً، اتِّكَالاً على فَهْمٍ ذلك من التقييد في المقصور، لأنه قال : ثَمَّةُ «فَلِنَظِيرِهِ الْمَعْلُ الْآخِرِ» إلى آخره.

وقال / في الصحيح : «وكانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ» فقيده بالمثل، ١٨٥ وذلك يدل على أن الممدود نظراً المقصور في ذلك التقييد، فكأنه قال : وما اسْتَحَقَّ قبل آخره أَلْفًا من الصحيح الآخرَ فَلِنَظِيرِهِ الْمَعْلُ الْآخِرِ الْمَدُّ حَتْمًا عُرِفَ.

وقد تقدّم أن الممدود هو ما آخره همزة قبلها أَلْفٌ زائدة، لذا الكلام يُعطى أشياء :

أحدها : كونُ هذا الاسم قبل آخره أَلْفٌ، وبهذا يتأتى في المعتل أن

== والمحراب : صدر البيت. ومائر : غائر متداخل. والدعص : كثيب الرمل. ومكنونة : مخبوءة. وشيفت : جليبت.

يكون ممدوداً، ما أخره معتلٌ وقبله ألف، فالحكم فيه أن تتقلب الواو أو الياء همزة، لأن القاعدة المستمرة أن الواو والياء إذا وقعتا طرفاً بعد ألف زائدة قلبتا همزة، نحو: الاستدعاء، والابتداء، في نظير: الاسترسال، والاقتدار، ونحوه. والثاني: كون الاسم ذا نظير، وقد تقدم أن معناه أن يكون القياس جاريًا في مثله أن يُبنى منه ما يراد، وهو إنما يتأتى فيما كان من الأسماء دائراً مع الأفعال، ومتصرفها، وذلك المصادر وما إليها.

والثالث: ما يُبنى على ذلك، وهو كون النظير المُعلّ ممدوداً لزوماً كما تقدم، فلا يكون مقصوراً إلا إن اضطرَّ شاعر، كما سيأتي ذكره إن شاء الله آخر الباب.

ثم ذكر نوعاً مما يكون ممدوداً قياساً بقوله: (كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِيَ بِهِمْزٍ وَصَلٍ).

يعنى أن مصدر الفعل، أى المعتل الآخر، والذي بدئ ماضيه بهمزة الوصل، يكون ممدوداً مطلقاً، لوقوع نظيره من الصحيح ذا ألف زائدة قبل الآخر، فينقلب الحرف المعتل، فيما أخره معتل همزة.

ومثل الناظم ما كان مصدر الفعل بهمزة الوصل بمثالين أحدهما: (ارْعَوَى) وهو (افْعَلْ).

والثاني: (ارتأى) وهو (افتعل) من الرأى، ومصدر (ارْعَوَى) الأزعواء و (ارتأى) الارتأء.

ومثل ذلك: اقتدى اقتدأ، واستوى استواء، وارتوى ارتواء، واكتسى اكتساء.

ونظيره من الصحيح: اقتدر اقتداراً، واحتمل احتمالاً، واكتسب

اِخْتِسَابًا. وهكذا كل ما كان بهمزه الوصل في أوله، كما قال، نحو : اِنْحَنَى
اِنْحِنَاءً، وَاِنْقَضَى اِنْقِضَاءً. ونظيره : اِنْطَلَقَ اِنْطِلَاقًا.

وكذلك : اسْتَلْقَى اسْتِلْقَاءً، وَاَحْرَنْبَى اِحْرَنْبَاءً. ونظيره من الصحيح :
اسْحَنْكَ اسْحِنْكَاءًا، وَاَحْرَنْجَمَ اِحْرَنْجَاءً مًا.

وكذلك : اسْتَسْقَى اسْتِسْقَاءً، واسْتَعْدَى اسْتِعْدَاءً. / ونظيره : ١٨٧
اسْتَعْظَمَ اسْتِعْظَامًا، واسْتَعْلَمَ اسْتِعْلَامًا. وكذلك سائرهما.

إلا أن تقييده الهمز المبدوء به بالوصل تقييدٌ عائدٌ بنقصٍ في
القانون، لأن كل فعل مبدوء بهمزة زائدة، سواء كانت همزة وصل أو
همزة قطع، فمصدره ممدودٌ قياسًا، نحو : أُعْطِيَ اَعْطَاءً، وَأَمْضَى
إِمْضَاءً، وَأُغْنِيَ إِغْنَاءً، وَأَتَى إِيْتَاءً. ونظيره من الصحيح : أُكْرِمَ إِكْرَامًا،
وَأَسْلَمَ إِسْلَامًا، وَأَلَمَ إِعْلَامًا، فلو قال :

كَمْصَدَرَ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئًا

بِزَائِدِ الْهَمْزِ كَأَعْطَى وَارْتَأَى

لَعَمْرُ، وكان أكثر فائدة.

وما أتى به الناظم مثال لقاعدته، وهي تشمل أنواعا : أحدها : ما
ذكره.

والثاني : ما كان مصدرًا لِفِعْلٍ عَلَى (فَاعَلْتُ) نحو : رَأَى رِيَاءً،
وَزَانِي زِنَاءً، وَعَادَى عِدَاءً، وَهَادَى هِدَاءً، وَوَالَى وِلَاءً.

ونظيره من الصحيح : قَاتَلَ قِتَالًا، وَضَارَبَ ضَرْبًا. وهذا وإن كان
المطرِد في مصدره (المُفَاعَلَةُ) فإن المقصود (الْفِعَالُ) وأنه ليس بمقصود،
إذ لايتوهم في (المُفَاعَلَةُ) قَصْرٌ، فلا يخطر ببال الناظر. والنظر هنا إنما

هو في تمييز الممدود من المقصور، إذ يُشكل الأمر فيهما بحسب المدِّ والقصر.

والثالث : ما كان من المصادر صَوْتًا مضمومَ الأول نحو : الدُّعَاءُ، والمُكَاءُ، والحَدَاءُ، والرُّغَاءُ، والتُّغَاءُ والنَّدَاءُ بالضم، حَكَاه ابن جنى، وحكى أنُّ الفراء سمعه كذلك، وسمع : الصِّيَاحُ، والصِّيَاحُ. ومنه البُكَاءُ، فأما البُكَاءُ فهو الحزن نفسه عند الخليل.

فكل هذا ممدود، لأن نظيره من الصحيح قبل آخره ألف زائدة، نحو : النَّبَاحُ، والبُغَامُ، والصَّرَاخُ، والخَوَارُ، والجَوَارُ.

والرابع : ما كان من ذلك مجموعا على (أَفْعَلَة) قياساً، نحو : أَفْنِيَّةٌ، وأرشيَّةٌ، وأقبيَّةٌ هو جمع : رِشَاءٌ، وفِنَاءٌ، وقِبَاءٌ، وكذلك : أُنْبِيَّةٌ، وأَحْذِيَّةٌ، وأُرْدِيَّةٌ.

فلا يجوز أن يكون الواحد مقصورا، فيكون (أَفْعَلَة) جمعا للثلاثي، لأنه و (فِعْلَة) في الأكثر جمعان لما زاد على الثلاثة، وما جاء على خلاف ذلك فشاذ، نحو جَمْعُهُم (نَدَى) على : أُنْدِيَّة.

ونظيره من الصحيح : قَذَالٌ وأَقْذَلَةٌ، وَحِمَارٌ وأَحْمِرَةٌ، وَخَوَانٌ وأُخُونَةٌ، ونحو ذلك.

والخامس : كل اسم جُمِعَ جُمِعَ قِلَّةً، فإنه لا يكون ذلك الجمع فيه مقصورا وإنما يكون ممدودا، كَرَحَى وأَرْحَاءٍ، وَقَفَاً وأَقْفَاءٍ، وَشَلَوٍ وأشْلَاءٍ، وَقَنَوٍ وأَقْنَاءٍ، وَظَبْيٍ وأَظْبَاءٍ، ونحو ذلك من أصناف الثلاثي، فكل ذلك / ١٨٨ لا يَجْمَعُ جُمِعَ قِلَّةً على (أَفْعَل) لأن (أَفْعَل) لا يكون جمعا. ونظير ذلك من الصحيح : طَلَلٌ أَطْلَالٌ، وَعَدَلٌ وَأَعْدَالٌ، وَقَفَلٌ وَأَقْفَالٌ.

والسادس : ما كان من المعتل اللازم على (فَعَل) أو (فَعَلَة) فإن جمعه على (فَعَال) ممدود - نحو : ظَبْيٌ وظَبَاءٌ، ودَلُو ودَلَاءٌ، وقَشَوَةٌ وقَشَاءٌ، وجَدْيٌ وجَدَاءٌ، ونَهْيٌ ونَهَاءٌ، ونَجْوٌ ونَجَاءٌ، وعَجْوَةٌ وعِجَاءٌ، وحِظْوَةٌ وحِظَاءٌ، وخطوَةٌ وخطَاءٌ، ولَعْوَةٌ ولِعَاءٌ.

فمثل هذا لا يكون الجمع فيه مقصورا إلا ما شذَّ، نحو : قَرِيَّةٌ وقُرَى. ونظيره من الصحيح : جَبَلٌ وجِبَالٌ، وكَلْبٌ وكِلَابٌ، وهَضْبَةٌ وهِضَابٌ، وقَصْعَةٌ وقَصَاعٌ، ونحو ذلك.

والسابع : كلُّ ما كان معتلًّا الآخر، قبل حرف العلة فيه ألف زائدة، وفيه تاء التانيث، وهو من الأجناس المخلوق التي تُجمع قياسا بحذف الهاء، فإن الجمع منها ممدود، نحو : عَظْمَةٌ وعِظَاءٌ، وَعَبَايَةٌ وَعَبَاءٌ، وِدْرَحَايَةٌ وِدْرَحَاءٌ^(١). وهو نظير : قَطَاةٌ وقَطَاءٌ، في المقصور. ونظيره من الصحيح : جَرَادَةٌ وجَرَادٌ. هذه الأنواع ونحوها داخل تحت عَقْدِ الناظم، ونَقَصَ العَقْدُ الثاني، كما نَقَصَ في المقصور، وهو عَقْدُ الاطرَاد وإن لم يكن له نظيرٌ من الصحيح، وتحت أنواع.

أحدها : كل جَمْعٍ على (فَعَلَاءَ) بل نقول : كل اسم جمعاً كان أو غير جمع، كان على (فَعَلَاءَ) فإنه ممدود اطرادا. أما الجمعُ فلا يَنْكسر، نحو : عُلَمَاءٌ، وحُلَمَاءٌ، وفُقَهَاءٌ، وظُرَفَاءٌ، وشرَفَاءٌ، ونحو ذلك.

(١) العَظَاية والعِظَاية : دويبة من الزواحف نوات الأربع، على خلقة سام أبرص، وأعظم منه شيئا. وتسمى في مصر بالسُطَلِيَّة. والعَبَايَة والعِباة : ضرب من الأكسية، واسع، فيه خطوط سود كبار والارحاية : الرجل الكثير اللحم، القصير، الضخم البطن.

وأما المفرد فنحو : العُشْرَاءُ، والعُرَوَاءُ، والعُدَاءُ، والنُفْسَاءُ، والقَوِيَاءُ،
والخِيَلَاءُ، والرُحَصَاءُ، والصُّعَدَاءُ.

ولم يَأْتِ مثْلُ هذا على (فُعَلَى) مقصورا إلا نادرا نحو شُعْبَى، وإِرْبَى،
وهى ستة ألفاظ معدودة. وقد تقدمت^(١).

والثانى : ما كان من الجمع على (أَفْعَلَاءَ) فإنه ممدود، نحو :
أُولِيَاءُ، وَأَصْدِقَاءُ، وَأَشْقِيَاءُ، وَأَصْفِيَاءُ، وَأَبْرِيَاءُ.

والثالث : ما كان من الصفات على (فَعْلَاءَ) مؤنث (لأَفْعَلِ) الذى
ليس للتفضيل، نحو : حَمَقَاءُ، وَحَمَرَاءُ، وَصَفَرَاءُ، وَبَيْضَاءُ، وَدَرْدَاءُ، وَعَوْرَاءُ،
وَشُعْلَاءُ، وَيَلْقَاءُ، ونحو ذلك.

وقد قال ابن خروف. بدل هذه الأنواع : كُلُّ ما كان فى آخره همزة
التانيث، يريد : من (فَعْلَاءَ) و(فَاعِلَاءَ) و(فَاعُولَاءَ) / و (أَفْعَلَاءَ) و (فَعَالَاءَ) ١٨٩
ونحو ذلك.

قال ابن الضائع : وهذا لا ينبغي أن يذكر فى القياس كذا، إلا أن
يكون قد اطرد فى بعض أبنية ألا يكون مقصورا.

فهذه جملة نقصت الناظم، وهى أكيدة كالجملة التى ذكر، ولم يعتمد
فى «التسهيل» من القياس إلا على ما ذكر هنا، وهو الاعتبار بالنظير
المطرد، فله رأى لذلك وجها أداه إلى الاقتصار، عليه وهو مُتَّبِعٌ فى هذا
لسببويه، إذ لم يذكر إلا ما اعتبر بالنظير.

ويقال : أَرَعَوَى عن القبيح، إذا كف عنه، وأرَتَأَى الشئ : افتعل من
الرأى، بمعنى التدبير.

(١) انظر : ص ٣٨١

وَالْعَادِمُ النَّظِيرُذَا قَصُرُوذَا

مَدُّ بِنَقْلِ كَالْحَجَى وَكَالْحَذَا

يَعْنَى أَنَّ مَا كَانَ مِنَ الْمَقْصُورِ أَوْ الْمُدُودِ عَادِمًا لِلنَّظِيرِ، لَمْ يَطْرُدْ فِي بَابِهِ، وَلَا كَثُرَ كَثْرَةُ تَقْضَى لَهُ بِالْقِيَاسِ، فَهُوَ مُسْتَنَدٌ إِلَى النَّقْلِ، وَمُتَلَقٍّ مِنَ السَّمَاعِ، مَوْضِعُهُ كَتَبُ أَهْلِ اللُّغَةِ، لَا مَدْخَلُ فِيهِ لِلنَّحْوِ.

وَقَوْلُهُ : «ذَا قَصُرَ» حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ «الْعَادِمِ» أَيْ الَّذِي عَدِمَ النَّظِيرَ فِي هَذِهِ الْحَالِ، وَ«بِنَقْلِ» مَتَعَلِقٌ بِاسْمِ فَاعِلٍ مَحْذُوفٍ لِلْعِلْمِ بِهِ، وَهُوَ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ «الْعَادِمُ» أَيْ ثَابِتٌ بِالنَّقْلِ.

ثُمَّ مَثَلُ الْمُسْمُوعِ مِنَ الْمَقْصُورِ بِمِثَالِ، وَهُوَ (الْحَجَى) وَمِثْلُ الْمُدُودِ بِمِثَالِ آخَرٍ وَهُوَ «الْحِذَاءُ» وَإِنَّمَا قَصَرَهُ لِمُضَرَّةِ الْوِزْنِ، فَزِمَا «الْحَجَى» فَهُوَ الْعَقْلُ، قَالَ الشَّاعِرُ (١):

فَإِنْ لَجَّ فِي هَجْرِي صَفَحْتُ تَكْرُمًا

لَعَلَّ الْحَجَى بَعْدَ الْغُرُوبِ يَثُوبُ

وَالْحَجَى : السُّتْرُ أَيْضًا، وَبِهِ سُمِّيَ الْعَقْلُ حَجَى لِأَنَّهُ سِتْرٌ لِصَاحِبِهِ مِنْ أَنْ يَظْهَرَ مِنْهُ الْفِعْلُ الْقَبِيحُ. وَقَالَ ثَعْلَبُ : الْحَجَى : الْمَلْجَأُ، وَهُوَ بِمَعْنَى السُّتْرِ، وَأَنْشَدَ (٢):

ذَكَّرَنِي سَعْدًا دُعَاءَ بِالْقِرَى

وَنَسَمَ الرِّيحَ إِلَى غَيْرِ حَجَى

وَنَظِيرُهُ فِي كَوْنِهِ مَسْمُوعًا : الْعَصَا، وَالرَّحَى، وَالْفَتَى، وَالغِنَى، وَالتَّوَى،

(١) لم أجده.

(٢) لم أجده.

والرَّبَّاءُ، والرُّضَاءُ، وكثير من ذلك.

وأماً (الْحِذَاءُ) فهو ما يَنْتَعِلُ به، وهو أيضاً : القَدُّ، يقال : فلانٌ جَيِّدُ الحِذَاءِ، أى جَيِّدُ القَدِّ، وَحِذَاءٌ . كل شيءٍ إِزَاوَهُ، ويقال لظلف الشَّاه، وحافر الدابة وَخْفُ البعير حِذَاءٌ .

ونظيره فى السَّماع : الغِذَاءُ، والغِطَاءُ، والغِنَاءُ المسموع، والكِسَاءُ، والسَّمَاءُ، والسَّنَاءُ، والذَّمَاءُ، والزَّكَاءُ، ونحو ذلك.

وفى كلامه هنا نظر، وذلك أنه ذَكَرَ أولاً أن ما كان له نظير/ من ١٩٠ الصحيح فهو فى القَصْرِ أو المدِّ قياسٌ، ثم ذَكَرَ هنا أن ما عَدِمَ النظيرَ فليس بقياس، فاقتضى أن ما ليس له نظير من الصحيح فى بابه فمسموعٌ، وذلك على إطلاقه باطل، فإن من المقصور والممدود ما ليس له نظيرٌ من الصحيح، وهو مع ذلك مُطَرَّد فى بابه، يُؤْخَذُ بالقياس، كما ذَكَرَ فى العَقْد الذى فاتهُ، فمِثْلُ (فَعْلَاءَ) تَأْنِيثُ (الْأَفْعَلِ) و (فَعْلَى) أُنْثِي (فَعْلَانِ) يَقْتَضِي أنه غير مأخوذ قياساً، وإنما هو موقوف على النقل، وذلك غير صحيح، بل على قسمين : مَقْيَسٍ، وغير مقيس.

وَقَصَرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَّاراً مُجْمَعٌ

عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

هذه المسألة من لَوَاحِقِ باب المقصور والممدود، وهى : هل يجوز قصرُ الممدود، ومدُّ المقصور أم لا؟

أما فى الكلام المنتثر فهذا لا يكون، لأن ما يُقاس فى الكلام لا يكون مأخوذاً القياس إلا من الكلام، ومِثْلُ هذا لم يَأْتِ إلا فى الشعر، فلا يُنْقَلُ إلى الكلام، وهذا ما لا خلاف فيه، فلذلك قال : «وَقَصَرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَّاراً مُجْمَعٌ» فقيده بحال الضرورة، وذلك إنما يكون فى الشعر لا فى الكلام،

ويعنى أن هاهنا مسألتين :

إحدهما : مُجْمَع عليها، يريد أنها مُجْمَع على جوازها.

والأخرى : مختلف فى جوازها ومنعها.

أما الجائزة بإجماع، على ما ذكر، فقصر الممدود، وذلك قوله : «وَقَصُرْ نِي
الْمَدُّ اضْطِرَّارًا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ» وذلك أن يُضْطَرُّ شاعرٌ إلى قَصْدِ ما هو بحقُّ الأصل
ممدود، وهو كما إذا إراد أن ينطق فى شعره بـ «كِسَاءٍ» ولا يستقيم له الوزن
مع بقاء المدِّ فيه، فيَقْصُرُه فيقول : «الكِسَاءُ» هكذا على وزن الحِمَى والحِجَى.

وقد جاء مثل هذا كثيراً فى الشعر، فمنه قول الرأجز^(١):

* لَا بُدَّ مِنْ صَنْعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ *

وقال الآخر^(٢):

وَالْقَارِحُ الْعَدَا وَكُلُّ طِمْرَةٍ

مَا إِنْ تَنَالُ يَدُ الطَّوِيلِ قَدْ أَهْلَا

أراد «صَنْعَاء» و«الْعَدَاء» وهو (فَعَالٌ) من الْعَنُو. وقال شُمَيْتُ بْنُ

زَنْبَاعٍ^(٣):

(١) العينى ٥١١/٤، والتصريح ٢٩٣/٢، والهمع ٣٢٧/٥، والدرر ٢١١/٢، والأشمونى ١٠٩/٤ ويَعْدُه

* وَإِنْ تَحْنَى كُلُّ عَوْدٍ وَدَبَّرَ *

وتَحْنَى : انحنى ظهره، واحْدَوَيْب. والعود : المسنن من الإبل. ودَبَّرَ البعيرُ : مَعَّرَ ظهره.

(٢) البيت للأعشى، ديوانه ٢٥، والإتصاف ٧٥٢، والأشمونى ١١٠/٤ والقارح : الفرس الذى بلغ
خمس سنين. والعداء : شديد العدو.

والطِمْرَةُ : الفرس الطويلة القوائم. والقذال : القفا.

(٣) اللسان (ثلب) والإثلب : التراب والحجارة. ومن أمثالهم فى الدعاء بغية الإثلب.

وَلَكِنَّمَا أَهْدَى لِقَيْسٍ هَدِيَّةً
يَفِي مِنْ أَهْدَاهَا لَهُ الدَّهْرَ إِنْ لَبِثَ

وَأُنْشِدَ الْفَرَاءَ^(١):

قُلُوا أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي
وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَسَاءُ

ومن ذلك كثير.

ولم يذكر الناظم كيفية القصر، ولا ما الذي يُحذف؟ الزائد أم
الأصل؟ والقياسُ حذف الزائد، وهو الألف التي قبل الآخر.

وأما المسألة المختلف/ فيها فمدُّ المقصور، فأجازه الكوفيون ١٩١
والأخفش من البصريين، ومنعه سائر البصريين^(٢)، وذلك لوجهين:

أحدهما كـ القياس، وهو أن مدَّ المقصور على خلاف الأصل، بخلاف
قصر الممدود فإنه على الأصل، إذ القصرُ هو الأصل، بدليل أن الممدود
لاتكون ألفه إلا زائدة، وألفُ المقصور قد تكون أصليةً وزائدة، وإذا كانت
ألف الممدود زائدةً أبداً – فالزيادة على خلاف الأصل، فإن لا ينبغي أن
يُخرج عن الأصل إلى غير أصل.

والثاني: أن السماع به إما معدوم، إن تَوَوَّلَ مَا اتَّوَأَ بِهِ مِنْ ذَلِكَ،
وإما شاذٌّ لا يبلغ القياس.

وحجة الكوفيين وجهان أيضاً: القياس، من جهة إجماع على

(١) معاني القرآن ٩١/٨، والإنصاف ٢٨٥، وابن عيش ٥/٧، ٨٠/٩، وخزانة الأدب ٢٢٩/٥، والمعنى ٥٥١/٤، والهمع ٢٠١/٨، والدرر ٣٢/٨.

(٢) انظر الإنصاف ٧٤٥ (المسألة التاسعة والمائة).

جواز إشباع الحركات فى الضرورة، فتصير حروفاً، كقوله^(١):

* كَأَنَّ فِى أُنْيَابِهَا الْقَرْنُفُول *

وقوله^(٢):

* أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعُقْرَابِ *

وقوله، أنشده سيبويه^(٣):

* نَفَى الدَّنَانِيرِ تَنْقَادُ الصِّيَارِيفِ *

وذلك كثير، فمدُّ المقصور إنما هو من هذا القَبِيل، فَلْيَجْزُ كما جاز ذلك.

والسماعُ، فقد جاء عن العرب، نشده لأخفش وغيره^(٤):

سَيُفْغِنِينِى الَّذِى أَغْنَاكَ عَنِّى

فَلَا فَاقَرُّ يَوْمٌ وَلَا غِنَاءُ

والغنى: مقصور، وأنشد الكوفيون^(٥):

(١) الخائن ١٢٤/٣، والمحاسب ٢٥٩/١، وابن الشجرى ١٥٨/٢، والإنصاف ٢٤، ٧٤٩، واللسان

(قرنفل) وقيله: * مَمْكُورَةٌ جُمُ الْعِظَامِ عَطْبُولُ *

والممكورة: المطوية الخلق الحسنة. والعطبول: الجميلة الفتية الطويلة العنق والقرنفول: القرنفل. يصف هذه المرأة بالجمال، وثغرها بطيب الريح، وجمال النكحة.

(٢) المغنى ٣٧٢، واللسان (عقرب).

(٣) هو الفرزدق، يصف ناقة، وقد تقدم الاستشهاد به مرارا، وصدره.

* تَنْفَى يَدَاهَا الْحَصَى فِى كُلِّ هَاجِرَةٍ *

(٤) الإنصاف ٧٤٧، والعينى ٥١٣/٤، والتصريح ٢٩٣/٢، ١١٠/٤٠، واللسان (غنى).

(٥) الخصائص ٢٣١/٢، ٣١٨، والإنصاف ٧٤٦، وابن يعيش ٤٢/٦، والعينى ٥٠٧/٤، والأشمونى

١١٠/٤، واللسان (حدد، شيش، لها) والرجز لأبى المقدم.

والسعلة: أصله السعلة، وهى الغول أو ساحرة الجن. والعرب تشبه المرأة العجوز بالسعلة: والجرأ: الفتاة، تقول: هذه جارية. بينة الجرأ والخواء: الخلا، تقول: خَوَى الربيع يَخْوَى، إذا خلا من أهله. والشيشاء أردأ التمر. وَيَنْشَبُ: يعلق. والمسعل: موضع السعال من الحلق. واللهاة جمع لهاة، وهى اللحم المطبقة فى أقصى سقف الفم.

قَدْ عَلِمْتَ أُخْتُ بَنِي السَّعْلَاءِ
 وَعِلِمْتَ ذَاكَ مَعَ الْجَزَاءِ
 أَنْ نِعْمَ مَاكُؤُلَا عَلَى الْخَوَاءِ
 يَا لَكَ مِنْ تَمَرٍ مِنْ شَيْءٍ شَاءِ
 * يَنْشَبُ فِي الْمَسْعِلِ وَاللَّهَاءِ *

قالوا : قعدُ (السَّعْلَى) و (الْخَوَى) وكذلك (اللَّهَاءُ) لأنها مقصورة، وأنشد
 ابن الأنباري^(١):

إِنَّمَا الْفَقْرُ وَالْغِنَاءُ مِنَ اللَّهِ فَهَذَا يُعْطَى وَهَذَا يُحْدُ
 وأنشد أيضا^(٢):

لَمْ تُرْحَبْ بِأَنْ شَخَصْتِ وَلَكِنْ
 مَرَحَبًا بِالرُّضَاءِ مِنْكَ وَأَهْلًا
 ولم يُشر الناظم إلى مذهب له في المذهبين، بل قال : «وَالْعَكْسُ بَخْلَفٍ
 يَقَعُ» يعنى عكس قصر الممدود، وهو مد المقصور.

وقد أول البصريون هذه الأبيات، ورَمَوْها بجهالة القائلين، والإنصاف أن
 مانقلوه فهم ذَوُو عَهْدَتِهِ، وهم مَحْمُولُونَ عَلَى الصَّدَقِ، والتأويل بَعِيدٌ، إلا أن ذلك
 نادر شاذ، لا يبلِّغ مَبْلَغَ أَنْ يَكُونَ جَائِزًا كَقَصْرِ الْمَمْدُودِ.

ثم يُعاد النظر مع الناظم في هذه المسألة من ثلاثة أوجه:
 أحدها: أنها من مسائل الضَّرَائِرِ الْمُخْتَصَّةِ بِالشَّعْرِ، فهي، من هذا الوجه،

(١) الإنصاف ٧٤٧، وَيُحْدُ : يُعْنَى وَيُحْرَمُ.

(٢) الإنصاف ٧٤٨، وَشَخَصَ الرَّجُلُ : ذَهَبَ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ. وَالرُّضَاءُ : ضِدُّ السُّخْطِ .

غير/ محتاج إليها في تكثير سَوَادِ الْمُخْتَصَرَاتِ، ونظمه من الْمُخْتَصَرَاتِ ١٩٢
التي يكون ما هو أقلُّ منها إجحافاً، فلم أتى بهذه المسألة، مع أنه محتاج
إلى أن يأتي عَوْضُهَا بقاعدة أو قانون يتعلّق بالكلام، وهو أحوَجُ إلى ذلك،
إذ يَنْقُصُه من العربية المحتاج إليها كثير.

والثاني : أنه أتى بها على مَسَاقِ الجواز القياسي، إذ قال :
«وَقَصُرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَّاراً مُجْمَعٌ عَلَيْهِ» يعنى على جوازه، وهذا الكلام
يُعْطَى أنه جائز قياساً، وما محلُّه الضرورة كيف يجوز قياساً؟ بل هذا
الكلام شبه المتناقض، لأن الضرورة تُؤْذِنُ بوقفه على محله، والجوازُ
القياسيُّ يُؤْذِنُ بتسويغ النطق به للمولّد والعربيُّ ابتداءً، فهذا مُشْكَلٌ.

والثالث : أن الناظم حكى الإجماع في جواز قَصْرِ ذِي الْمَدِّ هكذا
مطلقاً، وليس النقل كذلك إلا عَمَّنْ عدا الفراء، وأما الفراء فلا يُجيزه إلا
باشتراط، فهو لا يُجيز قَصْرَ ما لا يجوز أن يأتي في بابه مقصوراً، نحو:
(فَعْلَاءَ) تائيث (الأفعل) في نحو : حَمْرَاءَ وَيَبْيَضَاءَ، فمثل هذا لا يجوز عنده
أن يُقصر، لأن مذكّره : أبيض وأحمر، فـ(فَعْلَاءَ) تائيث (أفعل) لا يكون
إلا ممدوداً، وكذلك حكم كل ما يقتضي القياس أن يكون ممدوداً لا غير،
وهكذا يقول في مَدِّ المقصور: لا يجوز عنده إلا في ما لا يجيئ في بابه
ممدوداً، نحو : (فَعْلَى) تائيث (فَعْلَانِ) في مثل : سَكْرَى وَغَضْبَى، فلا
يجوز مَدُّه لأن (فَعْلَى) تائيث (فَعْلَانِ) لا يأتي ممدوداً أبداً، وكذلك كل ما
يقتضي القياس أن يكون مقصوراً.

والحاصل : أن ما كان مَدُّه أو قَصْرُه داخلاً تحت القياس المتقدم
لا يُجيز الفراء المخالفة فيه في ضرورة ولا غيرها، وأما ما عدا ذلك فهو

الذى يجوز فيه ذلك عنده، فتقول على مذهبه فى (رَحَى، وَهْدَى، وَحِجَى):
رَحَاءٌ، وَحِجَاءٌ، وَهْدَاءٌ، لأنها إذا مُدَّتْ صارت إلى مثل: سَمَاءٍ، وَدُعَاءٍ،
وَرِدَاءٍ.

وتقول فى (سَمَاءٍ، وَدُعَاءٍ وَرِدَاءٍ): سَمَاءٌ، وَدُعَاءٌ، وَرِدَاءٌ، لأنها إذا
قُصِرَتْ صارت إلى مثل: رَحَى، وَهْدَى، وَحِجَى هكذا النقل عنه، فإطلاقُ
الإجماع فى المسألة غير صحيح، وكذلك إطلاقُ الخلاف فى مد المقصور،
وفيه التفصيلُ المذكور عن الفراء، مشكُلٌ أيضاً.

والجواب/ عن الأول: أَنَّ المسألة شهيرة الموقع عند النحويين، وهى ١٩٣
عندهم من المسائل الطبُّولِيَّة^(١). وقد جعلها ابن الأنبارى من مسائل
«كتاب الإنصاف»^(٢). فالتنبية عليها حَسَنٌ فى هذا المختصر، كما فعل ذلك
فى مسألة «صرف ما لا ينصرف فى الشعر وعكسها» فهما فى الشهرة
سواء، فلذلك ذكرها.

والجواب عن الثانى: إِنَّ بَابَ «ضرائر الشعر» على قسمين منها ما
يكون الشاعر مضطراً إليها كثيراً، فَتَعُمُّ بها البلوى، حتى يكثر وجودها
فى الشعر للضرورة، وَتَبْلُغُ أَنْ يُقَاسَ عليها فيه، كما يكثر الحكمُ فى
الكلام، حتى يَبْلُغَ مَبْلَغَ القياس فيه. وقصرُ الممدود من هذا القَبِيلِ، فقد
كَثُرَ فى النظم كثرةً لا يُعَدُّ مرتكبُها فى الشعر اختياراً لاحقاً ولا خارجاً عن
كلام العرب.

وفى «الضرائر» من هذا جملة، كصرف ما لا ينصرف، وتخفيف

(١) لعله يعنى أنها من المسائل المشهورة—وأنها فى شهرتها كأصوات الطبول، لاتخفى على أحد.

(٢) وهى المسألة التاسعة والمائة (ص ٧٤٥).

المشدّد في الوقف، والترخيم في غير النداء، ونحو ذلك. ومنها ما يكون موقوفاً على محلّه من السّماع، لا يجوز لشاعر مؤلّد استعماله لنُدوره في الضرائر، كقوله أنشدّه سيبويه^(١):

* قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي *
 وقولهم في (الجلد) : الجِلْد، قال^(٢):

إِذَا تَجَرَّدَ نَوْحٌ قَامَتَا مَعَهُ

ضَرْبًا أَلِيمًا بِسَبَبِ يَلْعَجُ الْجِلْدَا

وما كان نحو ذلك، ومثل هذا لا يقال فيه : إنه جائز، فعلى الجملة، والأمرُ فيما يختص بالشعر بالنسبة إلى الشعر، كالأمر في ما يكون في الكلام حرفاً

(١) الرجز للمعاج، وسبق الاستشهاد به مراراً.

(٢) نوادر أبي زيد ٣٠، والخصائص ٣٣/٢، والمنصف ٣٠٨/٢، والهمع ٣٤١/٥، والنوادر ٢١٤/٢، واللسان (جلد) وديوان الهذليين ٣٨/٢.

والشعر لعبد مناف بن ربيع الهذلي، ويروى «تجاوب نوح» والسبت - بكسر السين - الجلد المدبوغ، يتخذ منه النعال. ويلعج : يؤلم - وكسر اللام من (الجلد) ضرورة، لأن للشاعر أن يحرك الساكن في القافية بحركة ما قبله.

بحرف وقد بَيَّنْتُ هذا المعنى، فى ما أظنُّ فى «الأصول».

وعلى هذا القانون يَعمُّ هنا اعتذار عن الناظم فى مثل هذا الموضع، وهو أن يأتى بجملة من مسائل الضرائر، وما يُقاس منها وما لا، ليبنى عليها الشاعر، كما يبنى غيرُ الشاعر على ما يُذكر من القوانين المطلقة. وقد تقدّم التنبيه على مثل هذا.

والجواب عن الثالث : أن الإجماع المحكى فى قَصْرِ الممدود صحيح على الجملة، إذا الفراءُ يُجيزه على الجملة، لكن يشترط فى الجواز، فهو باعتبار ذلك يُطلق عليه أنه مُجيز، وأيضاً فلما كان خلافه شاذاً لم يُعتمد به خلافاً.

{ كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمُقْصُورِ وَالْمُدَوَّدِ وَجَمْعُهُمَا تَصْحِيحًا }

١٩٤ قَدَّمَ أَوَّلًا إِعْرَابَ التَّثْنِيَةِ وَجَمَعَ التَّصْحِيحَ، وَحَصَلَ فِي ذَلِكَ الْبَيَانُ /
الْكَيْفِيَّةُ الْعَامَّةُ لِهَمَا، وَذَلِكَ لِحَاقِ الْأَلْفِ فِي الرِّفْعِ، وَالْيَاءِ فِي النِّصْبِ
وَالْجَرِّ، تَلِيَهُمَا نُونُ مَكْسُورَةٍ فِي الْمُثْنَى، وَلِحَاقِ الْوَاوِ فِي الرِّفْعِ، وَالْيَاءِ فِي
النِّصْبِ وَالْجَرِّ تَلِيَهُمَا نُونُ مُفْتَرَحَةٍ فِي الْمَجْمُوعِ الْمَذْكُورِ، وَلِحَاقِ أَلْفٍ وَتَاءٍ
فِي الْمَجْمُوعِ الْمُؤَنَّثِ.

وَهَذَا فِي الْمُثْنَى وَالْمَجْمُوعِ الْمَذْكُورِ الصَّحِيحِ الْآخَرِ، لِأَزَائِدِهِ فِيهِ
يُحْتَاجُ إِلَى ذِكْرِهِ، وَكَذَلِكَ فِي الْمَجْمُوعِ الْمُؤَنَّثِ الرَّبَاعِيِّ فَمَا فَوْقَهُ، لِأَزْيَادِهِ
فِيهِ عَلَى تِلْكَ الزِّيَادَةِ الْمَذْكُورَةِ لِلْإِعْرَابِ، فَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَى شَيْءٍ مِنْ
ذَلِكَ.

لَكِنِ الْمَعْتَلَّ الْآخَرَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّثْنِيَةِ وَجَمَعَ الْمَذْكُورَ لَهُ أَحْكَامَ زَائِدَةٍ
عَلَى مَا تَقَدَّمَ لَهُ، وَالثَّلَاثَى بِالنِّسْبَةِ إِلَى جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ لَهُ حُكْمُ زَائِدٍ أَيْضًا،
فَوَجِبَ تَبْيِينُ ذَلِكَ.

وَأَتَى بِذَلِكَ هَاهُنَا كَالْمَقْدَمَةِ لِدُخُولِ بَابِ جَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَلِيَكُونَ شَمْلُ
الْجَمْعِ مَجْتَمِعًا، وَابْتَدَأَ بِذِكْرِ أَحْكَامِ التَّثْنِيَةِ، فَقَالَ :

أَخِرَ مَقْصُورٍ تُثْنَى أَجْعَلُهُ يَا

إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةٍ مُرْتَقِيَا

كَذَا الَّذِي آيَا أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى

وَالْجَامِدُ الَّذِي أَمِيلَ كَمَتَى

فِي غَيْرِ ذَا ثَقْلَبُ وَأَوَّ الْأَلِفُ

وَأُولِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلِفُ

المعتلُّ الآخر من الأسماء التي يُراد تثنيتهما على ثلاثة أقسام :
منقوص، ومقصور، وممدود، فذكر حكم المقصور والممدود، ولم يذكر حكم
المنقوص، وهو حرٌّ بالذكر لما سيأتى.

وابتدأ بالمقصور، فذكر أنه على أربعة أقسام:

أحدها : ما كان رباعياً فأكثر، فتقع فيه الألف رابعة نحو: حُبْلَى،
أو خامسة نحو : مُصْطَفَى أو سادسة نحو : قَبْعَتْرَى.

والثانى : ما كان ثلاثياً أصلُ الألف فيه الياءُ نحو: الْفَتَى، وهو
مِثَالُهُ، ومثله: الرَّحَى ، عند من قال: رَحِيْتُ، والهُدَى، والعَمَى، وَالْقِرَى.

والثالث : ما لم يكن لألفه أصلٌ من ياء ولا واو، وهو الجامد الذى ذكر،
إذا كان مِمَّا أَمَلَتْهُ العرب، نحو : مَتَى، فإنه اسمٌ مبنى، والمبنيات إذا
كانت الألف فى أواخرها لا يحكم عليها بأن أصلها الياء أو الواو، لأن ذلك
تَصَرُّفٌ، والتصريف لا يدخل الأسماء المتوَعِّلَة فى شَبَه الحرف، كما
لا يدخل الحرف، نحو : إَلَى، وَعَلَى، كما سيأتى ذكره فى التصريف إن
شاء الله.

وهذا فى الأسماء، ومنه فى الحروف (بَلَى) ولم يقتصر فى قوله :
«الجامد» على الأسماء فقط، فإن المقصود منها فى هذا الباب إنما هو
بعد التَّسْمِيَةِ، لأنها لا تثنى (١) إذا كانت باقية على أصولها، والأسماء
والحروف/ فى هذا على سواء.

والرابع : ما عدا تلك الأقسام الثلاثة، ويدخل فيه نوعان:

(١) سقط من ر .

أحدها : ما كان ثلاثيا أصله الواو نحو : رِضَى، وضُحَى، ورَحَا- فيمن قال : رَحَوْتُ - وعَصَا، وَقَفَا.

والآخر: ما كان جامداً لم يُمل، سواء كان اسماً أو حرفاً، نحو : (لَدَى) و (أَمَّا) بمعنى: حَقًّا و (عَلَى) في وجهيها^(١)، و (إِلَى) وما كان من نحو ذلك.

ونوع ثالث : وهو ما كانت ألفه مجهولة ولم تُمل، وإن كان معرباً قابلاً للتصريف نحو : (خَسَا)^(٢) بمعنى فَرَد، و(لَقَا)^(٣)، بمعنى مَلَقَى لا يُعْبَأُ به.

فهذه الألفُ فيهما، وما كان مثلاً، لا يُعرف لها أصل، إذ لم يُتَصَرَّف فيها بثنية ولا جمع ولا فِعْل، ولا أُمِلت، فلم يكن ثَمَّ دليل على أصلها.

وذكر الناظم أن الأقسام الثلاثة المذكورة أولاً حُكِّمَها أن تنقلب الألف فيها إلى الياء، وأن القسم الرابع ينقلب فيه الألف^(٤) إلى الواو :

وأما القسم الأول : وهو ما كانت فيه ألفٌ رابعة فصاعداً، فقال فيه : «أخِرَ مَقْصُورٌ تَنْتَى اجْعَلُهُ يَا» إلى آخره.

يعنى أن الاسم إذا كان مُرْتَقِياً عن الثلاثة، بأن يكون رباعياً أو خماسياً أو سداسياً، وبذلك تقع الألف فيه غيرَ ثالثة، فإنها تُقلب فيه مطلقاً، سواء كانت الألف زائدة، كحَبَلَى وقَبَعُتْرَى، وأرطَى، فإنك تقول : حُبَلَيَّانِ، وقَبَعُتْرَيَّانِ،

(١) يقصد أنها تكون اسماً وحرفاً، وتكون اسماً بمعنى فوق، وذلك إذا دخلت عليها مِنْ كقوله:

* غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُّهَا *

انظر مغنى اللبيب : على.

(٢) فى اللسان عن الفراء : «العرب تقول للزوج : زكا، ولل فرد : خسا. ومنهم من يلحقها بباب فَنَى». وفى المقصور والممدود له ٦٨ : «وخسا وزكا مقصوران بكتاب الألف لأن أصل الزكا زكوت، وأصل خسا الهمز فتكتبان بالث ولايجريان لأزى معرفة. قال الشاعر :

كافرا خسا أو زكا من دون أربعة لم تَخْلُقُوا وَجُودُ الناس تَخْلُقُ

ومن أجزائها جعفر نكرة بمنزلة بمعنى ثلاث أرباع إذا أجريت وإذا لم تُجر.

(٣) كذا ، وفى اللسان :لقى الشيء الملقى ، والجمع القاء .

(٤) ز : الف .

أرطَيَان، أو كانت منقلبة عن أَصْلٍ وَاوٍ نحو : مُصْطَفَى، وَمُعْطَى، فَإِنَّكَ تقول : مصطفيان، ومُعْطَيَان، وَإِنْ كَانَ مِنْ صَفْوِ الشَّيْءِ وَصَفْوَتِهِ، وَمِنْ عَطَا يَعْطُو، أَوْ يَاءٍ، نحو : مشتري ، وَمُجْتَبَى^(١)، فَإِنَّكَ تقول : مُشْتَرِيَان، وَمُجْتَبَيَان^(١) .

فأما وجه القلب فلاجل أن علامة التثنية لأبد من فتح ما قبلها، وهو آخر المثني، وما آخره ألف لايمكن تحريكه، لأن الألف لاتقبل الحركة، ولم يُمكن حذف الألف لالتباس المثني بالمفرد عند الإضافة.

وبهذا^(٢) يبطل قول أهل الكوفة في إجازة حذف الألف في التثنية، ممّا كَثُرَتْ حُرُوفُهُ، نحو : قَبَعْتَرَى، وَجُمَادَى، ونحوهما، فيقولون : قَبَعْتَرَانِ، وَجُمَادَانِ، وكأنهم يَحْكُون ذلك عن العرب، ولم يذكروا منه شاهداً على تلك الحكاية. قال السيرافي^(٣) : لم أر الكوفيين استشهدوا على شيء من ذلك، يعني مما ادَّعَوْا عن العرب، والذي يحفظه البصريون^(٤) في السماع / موافقة القاعدة من عدم الحذف ، وعلى هذا اعتمد الناظم ١٩٦ فلم يفرق في وجوب قلب الألف بين ما كَثُرَتْ حُرُوفُهُ وما قَلَّتْ، بل قال : « اجْعَلْهُ يَا إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مُرْتَقِيًا »، فَإِذَا لَابَدُ مِنْ قَلْبِ الْأَلْفِ لِيَتَحَرَّكَ مَا قَبْلَ عِلَامَةِ التَّثْنِيَةِ بِالْفَتْحِ .

وأما وجه قلبها ياء على الخصوص فحُملاً على الفعل، لأن التصريف في الاسم محمولٌ عليه في الفعل، وأنت لو بَنَيْتَ فعلاً ممّا فوق

(١) ز : مجتني ومجتنيان .

(٢) ز : وهذا .

(٣) لفظ السيرافي في شرحه « على ذلك بشيء » .

(٤) ز : يحفظ .

الثلاثة لقلب الألف إلى الياء، سواء كانت أصلها الواو أو غيرها، فتقول : سَلَقَيْتُ، وَأَعْطَيْتُ، وَاصْطَفَيْتُ، ونحو ذلك. ولم يَأْتِ في الأسماء قلبُ الألف واوا في التثنية إلا في (مَذْرُوبَيْنِ)^(١) فَوُكِّفَ على محلِّه.

وأما القسم الثاني، وهو الثلاثي الذي الألف فيه منقلبة عن الياء، فذكر أن حكمه حكم ما قبله فقال : « كَذَا الَّذِي أَلِيا أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى ».

يعني أن ما كان أصله الياء من الثلاثي تُقْلَبُ الألف فيه إلى الياء. ويبيِّن أن مراده « الثلاثي » التقسيمُ والتمثيلُ بالفتى، فالياء إذا قلت : الْفَتَيَانِ، هي الأصلية، وكذلك تقول : رَحِيَّانِ، وَهَدْيَانِ، وَعَمِيَّانِ، وما أشبه ذلك.

وإنما قُلِبَتِ إلى الياء لأنَّ القلبَ إذا كان لأبَدٍ منه، فلا بُدَّ من واو أو ياء، فالذي هو الأصل أولى أن يُؤْتَى به.

وأما القسم الثالث، وهو الجامد الذي لا أَصْلَ لآلِفِهِ، لكن أُمِيلَ، فذكر أن حكمه الحكمُ الْمُتَقَدِّمُ بقوله : « وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَمَتَى ».

يعني أن الألف تُقْلَبُ فيه ياءً فتقول في (مَتَى) مُسَمًى به مَتَيَّانِ، أو في (بَلَى) بَلَيَّانِ، ونحو ذلك.

وإنما قلبت إلى الياء دون الواو لأجل الإمالة التي هي مقربة إليها.

فإن قيل : فإنَّ الإمالة تكون في بَنَاتِ الياء والواو، فمن أين أُلزِمَتِ الياء معه حتى لا يجوز قلبُها واوا؟

فالجواب : أن الياء على اللَّامَاتِ أَغْلَبُ من الواو، أَلَا تَرَى أن ما كان فوق الثلاثة يقلب إلى الياء مطلقاً، وإن كان من نوات الواو، فلما كَثُرَتِ الياء هنالك

(١) المذروبين : مثنى مَذْرُوبٍ. وهو طَرَفُ الألية. وشاهد التثنية بالوا قول عنترة :

أَحْوَلِي تَنْفُضُ اسْتَكْ مَذْرُوبِيهَا لَتَقْلَنِي فَمَا أَتَذَا عَمَارَا

انظر البيت في كتاب الشعر لأبي علي ١١٨/١.

حُكِّمُوا مع الإمامة على الألف بالياء دون الواو مع الاستبهام^(١)، حتى يتبين لك أمرها بتصريف أو غيره، فتعمل عليه، كما قالوا : الكِبَا، فأمالوا، ثم قالوا : كبوا وهذا معنى تعليل^(٢) سيبويه .

وأما القسم الرابع : وهو ما عدا / ما تقدم، فذكر أن الألف تَقْلَب ١٩٧ فيه واوا مطلقا بقوله : " (في غَيْرِ ذَا تَقْلَبُ واواً الألف) .

يعني أن الألف تَقْلَب إلى الواو في غير الأقسام المتقدمة، فما كان ثلاثيا أصله الواو قَلَبَت الألف فيه إلى أصلها، فقلت: في (رِضًا) : رِضَوَانٍ، وفي (ضُحَى) ضُحَوَانٍ، وفي (رَبَا) رَبَوَانٍ، وفي (عَصَا) عَصَوَانٍ، هكذا مطلقا من غير استثناء لنوع من أنواع الثلاثي.

وهذا الإطلاق يدل على إنه لم يَرْتَضِ مذهب الكوفيين، إذ فَرَّقُوا بين المفتوح الأول وبين المضموم والمسكوره، فوافقوا البصريين في المفتوح الأول، وقلبوا أَلَفَ^(٣) المكسورة والمضمومة ياءً، فقالوا : رِضَيَانٍ، وَضُحَيَانٍ، وكتبوهما بالياء.

وحكى الكسائي في (رِضًا) رِضَيَانٍ، وهو نادر، قال السيرافي : ويرد على الكوفيين حكاية أبي الخطَّاب في (الكِبَا) كَبَوَانٍ، وحكاية الكسائي : حِمَوَانٍ، وَرِضَوَانٍ، وَرِضَوَانٍ، في : رِضًا، وَحِمًا. قال الجوهري : « وسمع الكسائي : رِضَوَانٍ، في تثنية الرِّضَا، والْحِمَى » قال : والوجه حِمَيَانٍ وَرِضَيَانٍ قال : « ومن العرب من يقولها بالياء على

(١) في النسخ : الاستبهام ، وهو محرف .

(٢) الكتاب ٣/٢٨٦ - ٢٨٧. هذا ويقال للكناية بغناء البيت: الكبا.

(٣) س : الألف . وهو خطأ .

الأصل، والواو أكثر»^(١). وكأنه يعنى بالأصل القياسَ عنده، فإن الأصل فى الألف الواو ولا بُدَّ^(٢).

والحق ما ذهب إليه البصريون، وهو مُرتضى الناظم^(٣) على ظاهر كلامه، وإنما رُدَّت الألف إلى الواو لأنها إذا كان لا بُدَّ من قلبها^(٤) فإلى الأصل أولى، كما تقدم فى الثلاثى اليائى .

وما كان جامداً ولم يُملَّ قُلِبَتْ أَلْفُهُ وَاَوَّ، كالذى أصله الواو، فتقول فى (لُدَى) مسمًى به : لُدَوَان، وفى (عَلَى) : عَلَوَان، وفى (إِلَى) : إِلَوَان، وفى (أَمَّا) أَمَوَان، ونحو ذلك، ولا تُقلب إلى الياء، وإن كانت الياء أغلب على اللامات كما قال سيبويه^(٤). وغيره، لأنه ليس شئ من بَنَات الياء تَنَزِم ألفه عدمَ الإِمالة، بل القاعدةُ العربيةُ أن كل ما أصله الياءُ فالإِمالة فيه جائزة، فإلزامهم عدمَ الإِمالة، بل القاعدةُ العربيةُ أن كل ما أصله الياءُ فالإِمالةُ فيه جائزة، فإلزامهم عدمَ الإِمالة فى هذه الأشياء يدل على عدم اعتبار الياء فيها.

فإن قلت : إنما أُلزِمَت العربُ أَلْفَ (عَلَى) و (إِلَى) ونحوهما الفتح قبل الحكم بالواو، فَلِمَ قلت : إن عدمَ الإِمالة دليلُ على الواو، وهى لم تُوجَد/ بعد؟

١٩٨

فالجوابُ أن يُقال : إِنَّا لَنَدَّعَى ما قلت، وإنما نقول : إنَّ هذه الأشياء بعد التسمية داخلَةٌ فى حكم ما أُلزِمَتْهُ العربُ الفتح لأجل أن أصله الواو، لا أَنَّا جعلنا إلزامهم عدمَ الإِمالة فيها لأجل أن أصلها الواو، فلا إشكال على هذا.

(١) هذا نص الصحاح فى مادة « رضا » . أما فى « حمى » فقال « وسمع الكسائى فى تثنية الحمى حموان ، قال : والوجه حميان » . هذا وشئ حمى محضور لا يقرب . والرضى مصدر رضيت عنه

(٢) يريد أن الأصل فى الف رضا الواو ، ولا يشمل قوله حمى ، فإن الأصل فى الفها الياء .

(٣-٢) سقط من س .

(٤) الكتاب : ٣٨٨/٣ .

وقد اقتضى هذا التعليل ترجيح ما ذهب إليه الناظم والجمهور من قلب هذه الألف واواً. وذهب بعضهم إلى قلبها ياء، ورجَّحه المؤلف في «الشرح»^(١) بقاعدة سيبويه أن الباء على^(٢) الألف إذا كانت لاماً اعلم لكن ، عارض هذه القاعدة كلام سيبويه في إن إلزامهم عدم الإمامة دليل على الواو؛ إذ ما من ألف أصلها الياء إلا ولا مالة جائزة فيها، فإنما يريد أن الياء أغلب فيها فيما عدا ما ألزموا فيه عدم إلا مالة والله أعلم.

وما كانت ألفه مجهولة، ولم تمل، قلبت أيضا واوا بمقتضى كلامه فتقول في (خَسًا): خَسَوَانٍ، وفي (لَقَى) لَقَوَانٍ، وما كان مثلهما، ولا تُقلب إلى الياء للعلّة المذكورة في النوع قبل هذا، من أن اعتزامهم على ترك الإمامة دليل على الواو.

وبهذا أيضاً يُضعف قول من ارتضى في هذه الألف قلبها ياء، اعتماداً على غلبة الياء على الألف التي هي لام. وقد تقدم ما فيه أنفاً، فالأصح ما ذهب إليه الناظم والجماعة.

ثم قال : «وَأَوَّلَهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلِفَ».

الهاء في «أَوَّلَهَا» عائدة إلى الألف، أي : أول التي تَقْلِبُهَا ياءً أو واواً ما كان قد أَلِفَ في المُنْتَى قبل هذا، واعتيد فيه من العلامتين، وهما الألف والنون، أو الياء والنون، مفتوحاً ما قبلهما .
وعلى كلام هنا سؤالات :

أحدها: أنه قَصَرَ الكلام في التثنية على المقصور والممدود، وترك الصحيح، والجاري مجراه من المعتل، نحو : ظَلِي، وَغَزِي، وهذا حَسَنُ (كما)^(٣) تقدم. وَتَرَكَ أيضاً ذكر المنقوص، فلم يتعرض له. وَتَرَكَهُ مع الصحيح والجاري

(١) شرح التسهيل ٩١/١.

(٢) من الأصل : عن .

(٣) عن س .

مَجْرَاهُ يُعْطَىٰ أَنَّهُمَا عَلَىٰ حَكْمٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ إِلْحَاقُ الْعِلَامَتَيْنِ دُونَ تَغْيِيرٍ،
وَذَلِكَ، بِإِطْلَاقٍ غَيْرٍ صَحِيحٍ، لِأَنَّ الْمُنْقُوصَ عَلَىٰ قِسْمَيْنِ : مُنْقُوصٌ بِقِيَاسٍ،
وَمُنْقُوصٌ بِغَيْرِ قِيَاسٍ.

أَمَّا الْمُنْقُوصُ بِغَيْرِ قِيَاسٍ فَعَلَىٰ قِسْمَيْنِ:

أَحَدُهُمَا : مَا يُرَدُّ فِيهِ الْمَحْذُوفُ فِي حَالَةِ الْإِضَافَةِ، وَهَذَا حَكْمُهُ فِي
التَّثْنِيَةِ أَنْ يُرَدُّ إِلَيْهِ. الْمَحْذُوفُ فِي التَّثْنِيَةِ^(١)، لِأَنَّهَا أُجْرِيَتْ فِي اللَّحَاقِ
وَعَدَمِهِ مَجْرَى الْإِضَافَةِ، فَنَحْوُ: أَخٍ، وَأَبٍ، وَحَمٍّ، وَهَنْ، فِي اللُّغَةِ الْقَلِيلَةِ -
يُرَدُّ إِلَيْهِ/ الْمَحْذُوفُ فِي التَّثْنِيَةِ، كَمَا يُرَدُّ إِلَيْهِ فِي الْإِضَافَةِ، فَتَقُولُ : أَخَوَانِ، ١٩٩
كَمَا تَقُولُ : أَخُو زَيْدٍ، وَأَبَوَانِ، كَمَا تَقُولُ : أَبُو زَيْدٍ.

وَكَلَامُهُ يُشْعِرُ فِي هَذَا الْقِسْمِ بِأَنَّكَ [لَا]^(٢)، تَرُدُّ إِلَيْهِ الْمَحْذُوفَ فَتَقُولُ
وَجُوبًا : أَخَانِ، وَأَبَانِ، وَحَمَانِ. وَهَذَا فَاسِدٌ لَا يُقَالُ إِلَّا فِي الشَّدُوذِ.

وَالثَّانِي : مِنْ قِسْمِي الْمُنْقُوصِ غَيْرِ الْقِيَاسِيِّ مَا لَمْ يُرَدِّ إِلَيْهِ^(٣)
الْمَحْذُوفُ فِي الْإِضَافَةِ، نَحْوُ : يَدٍ وَدَمٍ وَهَنْ، فِي اللُّغَةِ الشَّهِيرَةِ. وَحَكْمُهُ
مَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ النَّازِلِ مِنْ جَرَيَانِهِ مَجْرَى الصَّحِيحِ، فَتُلْحَقُ الْعِلَامَتَانِ
دُونَ تَغْيِيرٍ، فَهَذَا يُمْشِي لَهُ.

وَأَمَّا الْمُنْقُوصُ بِقِيَاسٍ، وَهُوَ مَا آخَرُهُ يَاءٌ قَبْلَهَا كَسْرَةً، فَحَكْمُهُ أَنْ
يُرَدُّ إِلَيْهِ مَا حُذِفَ مِنْهُ وَجُوبًا، نَحْوُ: قَاضٍ، وَغَازٍ، وَشَجٍّ، وَعَمٍّ، فَتَقُولُ :
قَاضِيَانِ وَغَازِيَانِ، وَشَجِّيَانِ، وَعَمِّيَانِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

(١) فِي ت : «وَهَذَا حَكْمُهُ فِي التَّثْنِيَةِ أَنْ يُرَدُّ إِلَيْهِ الْمَحْذُوفُ فِي حَالِهِ، الْإِضَافَةِ، وَهَذَا حَكْمُهُ فِي التَّثْنِيَةِ
أَنْ يُرَدُّ إِلَيْهِ الْمَحْذُوفُ فِي التَّثْنِيَةِ». وَهُوَ سَهْوٌ وَاضِحٌ مِنَ النَّاسِخِ.

(٢) عَنْ س .

(٣) سَقَطَ مِنْ « س » .

وكلام الناظم يُعطى بمقتضاه إلحاقَ العلامتين من غير تغيير، مكان
يجئ منه : قَاضَانِ، وَغَازَانِ^(١)، مثل : يَدَانِ، وهذا فاسد لا يقال.
والسؤال الثاني : أنه ذُكر من أقسام المقصور الجامد، وأراد به ما
لا أصل له من ياء ولا واو، ومثله بـ (مَتَى) ودُخِلَ بمقتضى ذلك الحروفُ
وما كان نحوها من الأسماء.

وهذا القسم لا يخلو أن يكون جامداً بالمعنى الذى أراد قبل التسمية
به أو بعدها، فإن كان قبل التسمية فكونه جامداً صحيح، لكنه في تلك
الحال لا يُثَنَّى ولا يُجمع باتفاق، لأنه لا يُثَنَّى من الكَلِمِ [إِلَّا] ^(٢) الأسماءُ
القابلةُ لذلك، والحروف وما أشبهها من الأسماء لا يصح فيها التثنية.
والناظم إنما أتى بالجامد هنا بناءً على صحة التثنية فيه، وفيها كلامه.
وإن كان بعد التسمية فالتثنية سائغة، لصيرورته كسائر لأسماء
المقصورة، نحو : عَصَاً وَرَحَى، لكنه في تلك الحال غيرُ جامدٍ عند
النحويين أجمعين سواه، حَسَبَ ما أظهر كلامه؛ إذ كان النحويون يقولون:
إن الجامد إذا سُمِّيَ به انتقل عن حالة الجمود إلى حالة سائر الأسماء
الشبيهة به، فإن كان الحرفُ أو الاسم المبنى على حرفين كـ (مَنْ) و (قَدْ)
صار بعد التسمية بمنزلة : يَدٍ وَدَمٍ، ثلاثياً فى الأصل، ويُقدَّر أنه حُذِفَ
منه الآخر، ولذلك يَرُدُّونه فى التصغير والتكسير ونحوهما.

وكذلك/ يفعلون فى ٠مَتَى) و (بَلَى) ونحوهما، فيعتقدون فى الألف ٢٠٠
أنها منقلبة عن أصلٍ، هو واوٌ أو ياءٌ، حَسَبَ ما أعطاهم الدليل. والأصل
هنا الياءُ فيما أُميل، اعتباراً بالإمالة كما تقدّم بيانه، فليس (مَتَى) و (بَلَى)
بعد التسمية بجامدين أصلاً، بل هما وبأبهما عند أهل العربية أجمعين

(١) فى ت : قاضيان وغازيان. وهو تحريف.

(٢) زدنا «لا» ليستقيم السياق.

كَعْصاً: رَحَى، فى جميع الأحكام، إلا فى العلمىة خاصة، والتثنية إنما تُبنى على ثبوت التَّسْمِية.

فهذا الذى قاله هنا غير صحيح، ومخالفٌ للإجماع، وعلى هذا المعنى جَرى فى «التسهيل» و«شرحه»^(١) من إثبات الألف الأصلية، وأسقطها فى «الفوائد» وجَرى على طريقة الناس .

السؤال الثالث : أنه قال بعد ما ذكر الأقسام الثلاثة الأولى. فى الألف : فى «غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ وَاوُاْ الْأَلِفُ» فاقترضى أن الألف المجهولة تُقْلَبُ وَاوُاْ مطلقاً؛ إذ لم يعيُنْها بِحُكْمِ سِوَى ما أعطاه هذا الكلام من الشمول والعموم فى القلب وَاوُاْ.

وهذا الحكم فى الألف المجهولة على إطلاقه غير صحيح، بل تنقسم الألف المجهولة إلى مُمَا لَة عند العرب أو بعضهم، وغيرِ مَمَالَة، فأمَّا غيرِ الممالة فهى التى تُقْلَبُ وَاوُاْ، وأمَّا الممالة فلا تُقْلَبُ إلا ياء كالألف الجامدة عنده، فلو سمعنا فى (خَسَا) الإمالة لقلنا فى التثنية : (خَسَيَانِ) كما تقول فى (مَتَى) : مَتَيَانِ، كذلك قال فى «التسهيل» قال : وإذا نُثِنِ المَقْصُور قُلِبَتْ أَلْفُهُ وَاوُاْ إن كانت بدلا منها، أو أصلا، أو مجهولة ولم تُكْمَلْ، وياءٌ إن كانت بخلاف ذلك ، وعلى المعنى فُسِّرْهُ فى «الشرح»^(٢) « فهذا فيه ما ترى.

والجواب عن الأول : أن المنقوص عند المؤلف ينقسم إلى قياسى وغيره، لكن العُرفُ النحوى عنده أن المنقوص إنما يُراد به القياسى، وكذلك قال فى «التسهيل»^(٣) : «فإن كان - يعنى حرفَ الإعراب - ياءً لازمه تلى كسرة

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٩١/١.

(٢) شرح لتسهيل لابن مالك ٩١/١.

(٣) عبارة فى التسهيل : «فإن كان ياءً لازمة تلى كسرة فممنقوض» وقال فى الشرح ٨٩/١ :
والممنقوض - القرفى لاسم الذى حُرِفَ إعرابه ياء لازمة على كسرة»

فمنقوصٌ عُرْفِيٌّ» وهو الذى يُشكل على كلامه، وغيرُ القياسى قد جُعِلَ فيه ما قَبْلَ الآخر كالأخر، فحكمُه حكم الصحيح إلا فى : أخ، وأب، وأخواتها، فيُشكل أيضاً. أما المنقوص العُرْفِيُّ فقد عُلِمَ أنَّ حذفَ آخره لِعِلَّةٍ هى ثبوت التنوين، إذ كان أصل (قاصٍ) قَاضِيٍّ، فحُذِفَت الحركة من الياء استئثقالاً، فالتقى ساكنان/ الياء والتنوين، فحُذِفَت الياء فقليل : قاضٍ، ٢٠١ وإذا^(١) كان كذلك ففى التثنية يزول التنوين لِلْحَاقِّ العلامَتَيْنِ، فلا بدُّ من رجوع الياء لزال ما أُوجِبَ حذفُها، فتقول : قَاضِيَّانٍ، وكذلك ما أشبهه . فلما كان رجوع الياء معلوماً من جهة القياس لم يَحْتَجْ إلى التنبيه عليه، وعلى أنه لو صرَّحَ بحكمه لكان أليقَ به من تَكْلُفٍ مِثْلَ هذا الجواب . وأماً (أخ) وأخواته فأشكأله وارد، ولعله لمَّا خرج عن باب المنقوص غير القياسى بهذا الحكم لم يُنَبِّهْ عليه لقلته، إذ هى أحرف معدودة، وهذا أضافه ما فيه.

والجواب عن الثانى أن مذهب المؤلف فى مثل (مَتَى) و (أَلَا) و (بَلَى) ونحوه، أن الألف فيه بعد التسمية أصليَّةٌ غيرُ منقلبة، اعتباراً بأصلها المنقول منه، وهو مذهبُ يَظهر من «باب التثنية» من «التسهيل» و«شرحه»^(٢) وربما وقع له فى «التسهيل» ما يشير إلى ذلك فى موضع آخر فى ظَنِّى. وعند قراءته نَبَّهْنَا شيخُنَا القاضى - رحمة الله عليه - وأنه مذهب المؤلف، استظهر على ذلك الموضع بكلامه فى «باب التثنية» ولكن سَقَطَ عن ذكرى الآن موضعه، ولاشك أن هذا مذهبُ مردود، وموضع الردِّ عليه غيرُ هذا التقيد^(٣).

(١) فى الأصل : وإذا .

(٢) شرح التسهيل ٩١/٨ .

(٣) فى ز : التفسير .

والجواب عن الثالث أن يقال : يمكن أن يكون ترك ذكر الألف المجهولة رأساً لقلتها؛ إذ لا يوجد منها إلا النادر القليل، فلم يحفل بها لأجل ذلك، والله أعلم. وقوله : «آخِرَ مَقْصُورٍ» هو منصوب بفعل مضمر يفسره

قوله : «اجْعَلْهُ يَا» من باب «الاشتغال». و«يا» في قوله : «اجْعَلْهُ يَا» وقوله : «كَذَا الَّذِي الْيَا أَصْلُهُ» محذوف الآخر ضرورة. وقد جاء منه قولهم : «شربت ما يافتي^(١)». و«عَنْ ثَلَاثَةٍ» متعلق بقوله : «مُرْتَقِيًا». و«الْجَامِدُ» معطوف على «الَّذِي» والإشارة بـ«ذَا» في قوله : «فِي غَيْرِ ذَا ثَقْلَبُ وَأَوَّ الْأَلْفُ» ليس راجعاً إلى أقرب مذكور؛ بل هو راجع إلى جميع ما ذكر من الأقسام التي ثقلب الألف فيها ياء، وعادته أنه لا يشير بـ(ذا) و(ذى) إلا إلى أقرب مذكور، ولكن لم يحتز هنا من هذا الإيهام، لأنه لا يتصور إلا أن يكون راجعاً إلى الجميع.

ثم ذكر الناظم حكم الممدود من الأسماء في التثنية فقال :

وَمَا كَصَحْرَاءَ بَوَاوِثُنِيَا
وَنَحْوِ عَلْبَاءِ كِسَاءِ وَحَيَا
بَوَاوِثُ هَمْزٍ وَغَيْرِ مَا ذَكَرَ
صَحَّحَ وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلِ قُصِرَ

فَقَسَمُ^(٢) الممدود ثلاثة أقسام : ما كانت الهمزة فيه للتثنية، وما كانت للإلحاق أو بدلاً من أصل، وما عداهما، وهو ما كانت الهمزة فيه أصلية.

(١) رواه ثعلب بإسناده إلى الكسائي، انظر مجالسه ٨٧ - ٨٨، وسر صناعة الإعراب لابن جني

٧٨٦/٢.

(٢) س : قَسَم .

وابتدأ بالقسم الأول فقال : «وَمَا كَصَحْرَاءَ بَوَايَ ثُنْيَا».

يَعْنَى أَنْ مَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَمْدُودَةِ هَمْزَتُهُ كَهَمْزَةِ صَحْرَاءَ، أَيْ فِي كَوْنِهَا لِلتَّائِيثِ، فَإِنْ حَكَمَهُ فِي التَّثْنِيَةِ أَنْ تُقْلَبَ الْهَمْزَةُ فِيهِ أَوَّاءً مُطْلَقًا، فَتَقُولُ فِي صَحْرَاءَ : صَحْرَاوَيْنِ . مثله ^(١) : حَمْرَاءُ، وَغَرَاءُ، وَيَبْضَاءُ، وَزَكَرِيَاءُ، وَعَمِيَاءُ، تَقُولُ : حَمْرَاوَانِ، وَغَرَاوَانِ، وَيَبْضَاوَانِ، وَزَكَرِيَاوَانِ، وَعَمِيَاوَانِ، وَفِي الْحَدِيثِ «أَفْعَمِيَاوَانِ أَنْتُمَا» ^(٢) وَقَالَ الشَّاعِرُ ^(٣) :

يَدْيَانِ بَيْضَاوَانٍ عِنْدَ مُحَلِّمٍ

قَدْ تَمَنَّعَانِكَ أَنْ تَضَامَ وَتُضْهِدَا

وَلَمْ يَحْتَجِ النَّازِمُ إِلَى تَعْيِينِ مَحَلِّ الْوَاوِ، فَلَمْ يَقُلْ : (أَخْرَجَ الْمَدُودِ) ^(٤) الْمَثْنَى أَجْعَلُهُ وَاوًا، كَمَا قَالَ فِي التَّثْنِيَةِ ^(٥) : «أَخْرَجَ مَقْصُورٌ تَنْثْنَى أَجْعَلُهُ يَا» اتَّكَالًا عَلَى فَهْمِ الْمُرَادِ، وَأَنَّ التَّغْيِيرَ اللَّاحِقَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي آخِرِ الْأِسْمِ الْمَثْنَى. وَذَكَرَ الْقَلْبَ أَوَّاءً، وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَهُ، لِأَنَّهُ مَاعِدَاهُ شَاذٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ.

وَقَدْ بَنَى عَلَى بَعْضِ الشُّذُوزَاتِ فِي هَذَا الْبَابِ الْكَسَائِيُّ وَالْكَوْفِيُّونَ فِي أَشْيَاءَ نُنْبِئُهَا عَنْ تَنْبِيهِ النَّازِمِ عَلَى شُنُوزِ الْبَابِ إِثْرَ هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(١) فِي ز : وَمِثَالُهُ .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ أُمِّ سُلَيْمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنْظَرَ سَفَنَ أَبِي دَاوُدَ، كِتَابُ الْبِلَاسِ ٦٣/٤، وَعَارِضُهُ، الْأَحْوَذِيُّ، زِيَوَابُ الْأَدَبِ ٢٣٠/١٠، وَمُسْنَدُ أَحْمَدَ ٢٩٦/٦.

(٣) غَيْرُ مَنْسُوبٍ وَهُوَ فِي الْمَنْصَفِ ٦٤/١، ١٤٨/٢، شَرْحُ شَوَاهِدِ الْكَافِيَةِ ١١٣ - ١١٤، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعْشَى ١٥١/٤، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٣٥٦/٢، وَاللَّسَانُ : وَفِيهِ : «وَتَهْضُمَا» وَهُوَ بِمَعْنَى فَضْهِدَا : ظَلَمَهُ وَقَهَرَهُ.

(٤) سَقَطَ مِنْ س .

(٥) كَذَا فِي النِّسْخِ، وَصَوَابُهُ : فِي الْمَقْصُودِ .

وإنما قُلِبَتِ الهمزةُ هنا، وكان الأولى تركُّها على حالها؛ إذ لا مُوجِبَ لِقَلْبِها في الظاهر، كما كان لِقَلْبِ الألف في المقصور مُوجِبٌ، وهو كراهةُ التقاء الساكنين - لأن هذه الهمزة لما كانت بدلاً من ألف التانيث كُرِه بقاءها، لأن وقوعها بين أَلْفَيْنِ كتوالى ثلاث أَلَفات، فُتَوَقَّى ذلك ببديل مناسب، وهو إِمَّا وَاوُ وِإِمَّا ياء، فكانت الواوُ أولى، لأنها أبعدُ شَبَهاً من الألف، وإنما أُزِيلَت الهمزة لقربها من الألف، والياء مثَّها في مقاربة الألف، فَتَرَكَّتْ وَتَعَيَّنَتِ الواوُ.

وقال المُبَرِّدُ : قُلِبَتِ واوُ لزيادة ثِقَلِ الهمزة بين أَلْفَيْنِ بالتانيث، ولأن الهمزة ليست من علامات التانيث كالواو، بخلاف الياء، أَلَّا تَرَى قولَهُم : (أَنْتِ تَذْهَبِينَ) كيف جُعِلَت علامةً للتانيث؟ فكان قلب الهمزة لما ليس علامةً مِثْلُها أولى.

وقيل : إنما اختاروا الواوَ لأنها أُبَيِّنُ في الصَّوْتِ من الياء قال شيخنا الأستاذ - رحمه الله عليه - فيما حكاه عنه شيخنا الأستاذ أبو عبدالله / البَلَنَسِيُّ : والأوجُه عندى في التعليل أن يقال : لَمَّا وَجِبَ واوا ٢٠٢ في النَّسَبِ، بسبب أنها لو قُلِبَت ياءً لاجتمعت ثلاث ياءات، كذلك قُلِبَت في التثنية واوُ، لأن التثنية وَجَمَعِيَ التصحيح والنَّسَبِ تَجَرَّى مجرى واحداً.

قال : وكيف يَلِيْقُ أن يُقال : فَرُّوا من الياء لقربها من الألف، مع أنهم قد فَرُّوا إليها في مسألة (مَطَايَا) لأنها [لَمَّا] ^(١) صارت إلى (مَطَاءاً) كَرِهوا اجتماع أَلْفَيْنِ بينهما همزجٌ تُشَبِّه الألف، فصارت كـثلاث أَلَفات، فقلبوها ياءً لقربها من أصلها، إذ لم يُريدوا إبعادها عن أصلها جُملةً، فقالوا : مَطَايَا.

(١) عن س .

قال : فأنت تراهم رجعوا إلى الياء، فكيف يَفْرُونَ منها في التثنية؟! وإنما نحو ذلك فلك فيه وجهان :

أحدهما : أن تَقْلِبَ الهمزة واوا.

والثاني : أن تَتْرَكْهَا على حالها من غير تغيير، وذلك قوله : «بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ».

أى أنت مخيرٌ في هذين الأمرين، إن شئتَ قَلْبَتْهَا واوا، فقلت في (عِلْبَاءٍ) : عِلْبَاوَانٍ، وفي كسَاء (كِسَاوَانٍ، وفي (حَيَاءٍ) : حَيَاوَانٍ، وإن شئتَ تَرَكْتَهَا على حالها، فقلت : عِلْبَاءَانٍ، وَحَيَاءَانٍ، وَكِسَاءَانٍ^(١).

وتمثيْلُهُ بعِلْبَاءٍ وَكِسَاءٍ هو الذى بَيَّنَّ حقيقة الهمزة الجائزِ فيها الوجهان :

وَحَوَى هذا القسم نوعين :

أحدهما : ما كانت همزته مُبْدَلَةً من حرف الإلحاق، وذلك (عِلْبَاءٍ) إذ ليست للتأنيث، لأجل انصراف الاسم، ولا مَبْدَلَةٌ من أصلٍ لقولهم : سَيْفٌ مَعْلُوبٌ وَمُعَلَّبٌ : إذا كان مشدودَ المِقْبُضِ بالعِلْبَاءِ. والعِلْبَاءُ : عَصَبَةٌ في العُنُقِ صفراء، قال أبو النُّجْم^(٢):

يَمُرُّ فِي الْحَلْقِ عَلَى عِلْبَاءٍ

تَعْمُجُ الْحَيَّةُ فِي غِشَائِهِ

وكذلك (الْحَرَبَاءُ) أُلْفَةٌ لِلإلحاق، وهى دُوَيْبَّةٌ تَسْتَقْبِلُ الشَّمْسَ حيثما دارت، ومثله (الْخَرِشَاءُ) لِسَلْخِ الْحَيَّةِ، و(الْحَرَبَاءُ)^(٣) و(الْجِلْدَاءُ) و(الْصَلْدَاءُ) ونحو ذلك.

(١) في س : وكسأمان وجيامان .

(٢) ديوانه ٥٦. وفيه : «يمن في الخاق». وَتَعْمَجُ الْحَيَّةُ : تَلَوَّتْ.

(٣) الْحَرَبِيَّةُ : : الْأَرْضُ الْغَلِيظَةُ الشَّدِيدَةُ الْحَزَنَةِ، وَالْجَمْعُ حَرَبِيٌّ، وَحَرَابِيٌّ. وَالْجِلْدَاءُ مِثْلُهَا، وَكَذَلِكَ الصَّلْدَاءُ.

وإنما قُلبت واوا في أحد الوجهين تشبيهاً لها بهمزة (حَمْرَاء) حيث كانت^(١) كل واحدة بدلا من حرف زائد غير أصلي، وبَقَاؤها على حالها تشبيهاً لها بهمزة (كسَاء) و(رَدَاء).

والنوع الثاني / : ما كانت همزته مُبدلةً من أصل، وذلك (كسَاء) ٢٠٤ و(حَيَاء) فالمثالان معاً معناهما واحد، وكِلَا الهمزتين مبدلة من ياء^(٢) هي لام الكلمة، لأنهما من : كَسِي، وَحَيِي، وَالكِسَاءُ وَالْحَيَاءُ معروفان لغة، وإنما قُلبت تشبيهاً لها بهمزة (عِلْبَاء) حيث كانت كل واحدة منهما ليست بأصل بنفسها؛ بل منقلبة عن غيرها، وكون كل واحدة في مقابلة حرف أصلي، أما همزة (كِسَاء) ففي مقابلة ما انقلبت عنه، وأما همزة (عِلْبَاء) ففي مقابلة ما أُلحقت به، وهو لام (سِرْبَال) ونحوه.

ولم يذكر الناظم هنا تَفَاوُتاً بين النوعين في قلب الهمزة واوا، وقد نَصُّوا : على التفاوت، وأن الإثبات أجود من القلب مطلقاً.

قال سييويه^(٣) : « اعلم أن كل ممدود كان مُنْصَرَفاً فهو، في التثنية والجمع، بالواو والنون في الرفع^(٤) ، بالياء والنون في الجر والنصب، بمنزلة ما كان آخره غير معتل من سَوَى ذلك، وذلك قولك : رَدَاءَانِ، وَكِسَاءَانِ، وَعِلْبَاءَانِ، فهذا الأجود الأكثر ».

فهذا نص على أن الإثبات هو الأولى على الإطلاق.

ثم ذكر بعد ذلك أن (عِلْبَاءَانِ) أكثر من (كِسَاءَانِ) في كلام العرب، لشبهها بحَمْرَاء.

(١) سقط من س .

(٢) كذا، والمعروف أن همزة كسَاء بدل من واو، وأصل كَسِي كَسِي، ثم قلبت الواو ياءً لتطرفها إثر كسرة.

(٣) الكتاب ٣٩١/٣.

(٤) عن س ، وبه نص الكتاب .

وعلى هذا درج الناس إلا ابنَ عصفور، فإنه زعم أن همزة (عِلْبَاءٍ) أوْلَى بالقلب من همزة (كِسَاءٍ) والتصحيح في (كِسَاءٍ) أوْلَى من القلب وأوَّ، لقرب همزة (عِلْبَاءٍ) من همزة التانيث، وقُرْبِ همزة (كِسَاءٍ) من الهمزة الأصلية كقراء، وعلى هذا تبعه المؤلف، وهو رأى خالفا فيه الناس، وقد نقل ابن هانئ^(١) في «شرح التسهيل» عن ابن عصفور^(٢) وعن النحويين غير ما قالوه جميعاً، فأياك أن تعتمد عليه في هذه المسألة أصلاً. وقال السيرافي^(٣): الباب في تثنية الأنواع الثلاثة، يعنى ماعدا همزة التانيث، الهمز، لأنه الظاهر، قال: ويجوز فيهن الواو لا ستثقال الهمزة بين ألفين، فعلى كل تقدير فات الناظم التنبيه على الأولوية، ولكنه قد لا يحفل بذكر ذلك؛ إذ^(٤) كان الجميع جائزاً، وقد مرَّ في «نظمه» من هذا القليل مواضع.

ثم ذكرَ القسمَ الثالثَ فقال: (وغيرَ ماذكرَ صحح) «غير» منصوب بـ«صحح» أى: صحح غير ماذكر، يريد أن ماعدا ما تقدّم من القسمين حكمه في التثنية / التصحيح وعدم الإعلال، وهو أن تترك الهمزة على ٢٠٠ حالها بدون تغيير.

ولم يبق لهذا القسم من أقسام الممدود إلا ما همزته أصليّة، نحو: قراء^(٥) ووضاء^(٥)، لأنهما من: قرأ، ووضؤ وجهه، أى حسن، فتقول:

(١) هو أبو عبدالله محمد بن علي بن هالي اللخمي الإشبيلي. كاك إماما في العربية، قرأ على أبي أسحق الغافقي، وأبي بكر بن عبيد وقد أثنوا على شرحه للتسهيل، وله غير ذلك من المصنفات. انظر الدرر الكامنة ٢١٠/٤، بقية الوعاء ١٩٢/٨.

(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١٤٢/٨ - ١٤٤.

(٣) تصرف الشارح في عبارة السيرافي.

(٤) في الأصل، ز: إذ.

(٥) القراء: الناسك. ومثله القاري. والمقرئ. والوضاء والوضي: الحسنُ النظيف، يقال: وضؤ وضؤاً. يوضؤ وضؤاً.

قُرَاءَانٍ، وَوُضَاءَانٍ، وَإِنَّمَا لَمْ تُقَلَّبْ هَذِهِ (الهمزة) ^(١) لِقُوَّتِهَا بِالْأَصَالَةِ، وَعَدَمِ انْقِلَابِهَا عَنْ غَيْرِهَا، لِأَنَّ التَّغْيِيرَ يَأْتِي بِالتَّغْيِيرِ، فَلَمَّا كَانَتْ أَصْلًا لَمْ يَلْحَقْهَا تَغْيِيرٌ تَحَصَّنَتْ بِذَلِكَ عَنِ الْقَلْبِ، وَهَذَا هُوَ الْأَشْهُرُ فِيهَا، وَالَّذِي عَلَيْهِ كَلَامُ الْعَرَبِ. ثُمَّ قَالَ: «وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلِ قُصْرٍ» يَعْنِي أَنَّ مَا شَذَّ وَخَرَجَ عَمَّا تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ فِي كَيْفِيَّةِ التَّثْنِيَةِ مَقْصُورٌ عَلَى النِّقْلِ، وَمَوْقُوفٌ عَلَى مَحَلِّهِ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، لِقَلَّتْهُ وَنُدُورُهُ.

وَتَنْبِيهُهُ عَلَى الشُّذُوزِ لَيْسَ بِمَقْصُورٍ عَلَى تَثْنِيَةِ الْمُدُودِ فَقَطْ، بَلْ هُوَ عَامٌّ فِي جَمِيعِ الْأَقْسَامِ، مَا ذَكَرَهُ نَصًّا، وَمَا تَرَكَ ذَكَرَهُ لِلْعِلْمِ بِهِ، فَلَا بُدَّ إِذَا مِنْ ذِكْرِ بَعْضِ مَا نُقِلَ فِي الْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي لِلْمَثْنَى، لِيَحْصُلَ بِهِ شَرْحُ مَا أَجْمَلَهُ النَّازِمُ فِي هَذَا الْكَلَامِ.

فَأَمَّا الصَّحِيحُ الْآخِرُ: وَالْجَارِي مَجْرَاهُ فَمِمَّا شَذَّ مِنْهُ قَوْلُهُمْ فِي (أَلْيَةِ) أَلْيَانٍ، وَفِي (خُصْيَةِ): خُصْيَانٍ؛ إِذْ كَانَ الْحَقُّ عَلَى مَقْتَضَى الْقَاعِدَةِ لِحَاقِ الْعِلَامَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ حَذْفِ شَيْءٍ، لَكِنَّهُمَا شَذَّوْا فَحَذَفُوا هَاءَ التَّائِيثِ، وَكَانَ الْأَصْلُ: أَلْيَتَانِ، وَخُصْيَتَانِ، قَالَ الرَّاجِزُ ^(٢):

* تَرْتَجُّ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجِ الْوَطْبِ *

وَقَالَ الْآخَرُ ^(٣):

كَأَنَّ خُصْيَيْنِهِ مِنَ التَّدَلُّلِ

ظَرَفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثَنِيَا حَنْظَلٍ

(١) عَنْ س .

(٢) هُوَ خُطَامُ الْمَجَاشَعِيِّ أَوْ غَيْرِهِ. انْظُرِ الرَّجَزُ فِي الْكِتَابِ ٥٦٩/٣. وَالْمَقْتَضِبُ ١٥٣/٢، وَالْمَنْصَفُ ١٣١/٢.

(٣) مَجْهُولٌ، وَغَيْرُهُ هُوَ نَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ ٣٩٣، وَالْمَقْتَضِبُ ٤١/٨، وَالْمَنْصَفُ ١٣١/٢.

وأما المنقوصُ فمِمَّا شَذَّ مِنْهُ رَدُّهُمَ لَامَ الْكَلِمَةِ الْمُعْتَزَمَ حَذْفُهَا، فَقَالُوا
فِي (يَدٍ): (١) يَدَيَانِ، قَالَ (٢):

يَدَيَانِ بَيَضَاوَانٍ عِنْدَ مُحَكِّمٍ

قَدْ تَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهِدَا

وَفِي (دَمٍ) دَمَيَانٍ، وَدَمَوَانٍ، قَالَ الشَّاعِرُ (٣):

فَلَوْ أَنَا عَلَى جَحْرٍ (٤) ذَبَحْنَا

جَرَى الدَّمَيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ

وَهَذَا إِذَا لَمْ يُحْمَلَا عَلَى أَنَّهُمَا تَثْنِيَةٌ لِلْغَةِ الْقَصْرِ؛ إِذْ قَالُوا: الدَّمَا،
وَالْيَدَا، كَالْفَتَى، وَالرَّحَى. وَقَالُوا فِي (الْأَخِ) وَالْأَبِ): أَخَانٍ، وَأَبَانٍ (٥)،
وَهُمَا أَيْضًا مُحْتَمَلَانِ لِأَنَّهُمَا يَكُونَانِ تَثْنِيَّةً عَلَى لُغَةِ النُّقْصِ مَطْلَقًا.

وَأَمَّا الْمَقْصُورُ: فَشَذَّ مِنْهُ أَشْيَاءٌ، مِنْهَا أَنَّهُمْ قَالُوا: مِذْرَوَانِ، فَقَلَّبُوا
الْأَلْفَ إِلَى الْوَاوِ وَهِيَ رَابِعَةٌ، قَالَ عَنَتْرَةٌ (٦):

أَحْوَلِي تَنْفُضُ اسْتَكْ / مِذْرَوِيهَا

٢٠٦

لِتَقْتُلْنِي فَهَا أَنَا ذَا عُمَارَا

(١) سقط من س .

(٢) تقدم البيت وتخريجه من قريب.

(٣) هو علي بن بدّال السكّمي كما رجح البغدادي في الخزانة ٤٨٩/٧ . والبيت في المختضب ٣٦٦/١، وانظره في نتائج الفكر للسهيلى ٣٦٧.

(٤) في الأصل ز ، س : حجر ، وهو تصحيف .

(٥) في اللسان : قال ابن برّى : شاهد قولهم : أباه في تثنية أب قول تكتّم بنت الغوث :
باعدنى عن شتمكم أبانٍ عن كل عيب مهذبانٍ

وفي مادة آخا : «وبعض العرب يقول : آخاك على النقص».

(٦) ديوانه ٢٣٤، وانظر كتاب الشعر لأبى على ١١٨/١.

وكان القياس : مِذْرِيَّانِ، كَحُبْلَيَّانِ، ولكن لما لم يكن له مفرد مستعمل جعلوا علامتي التثنية فيه كطاء التانيث في : شَقَاوَةٌ، وَعَظَايَةٌ^(١)، قد بُنيت الكلمة عليها.

ومنها أن الكوفيين قالوا : إنَّ العرب تُسْقِطُ الألفَ المقصورةَ ممَّا كَثُرَتْ حروفه، كخَوَزَلَى^(٢)، وقَهْقَرَى، فيقول : خَوَزَلَانَ وقَهْقَرَانَ.

ولم يحك البصريون من ذلك شيئاً عن العرب، فإنَّ صحَّ مانقلة الكوفيين فيكون، ولا بُدَّ، من الشذوذ المقصور على النقل، إذ لو كَثُرَ لَقَضَتْ العادةُ باشتهاؤه حتى يحفظ منه غيرهم شيئاً، فإذا^(٣) لم يكن كذلك، ولا بُدَّ من تصديق الرواة، فيكون من الشاذِّ. وقد تقدم نقلُ مذهبهم.

وأما الممدود : فشدُّ منه أشياء أيضاً، منها في همزة التانيث إثباتها على حالها، حكى أن من العرب مَنْ يقول : حَمْرَاءَانِ^(٤)، وصَحْرَاءَانِ^(٥). وذلك نادر، فَمَنْ تَمَّ لم يَبَيِّنْ عليه الناظم، بل حَتَمَ القلبَ إلى الواو.

وقد ذهب الكسائي إلى جواز الهمز قياساً، وهذا إنما بَنَاهُ على ما حكى عن العرب، ولم يحك من ذلك عنهم شيء يُعْتَدُّ به في القياس، فلا يَبَيِّنُ عليه .

وقد استحسن الكوفيون في الممدود، إذا كان قبل الألف واواً أن يُكْتَوَّأَ بالهمزة وبالواو، نحو : لأَوَاءُ^(٦)، وجَأَوَاءُ، وأجازوا الوجهين في نحو : سَوَاءُ^(٧)، فيقولون : سَوَاءَانِ، وسَوَاءَوَانِ، وكذلك اللأَوَانِ، والجَأَوَاءَانِ.

(١) العظاية : دويبة على خلقة سام أبرص أعظم منه شيئاً .

(٢) الخَوَزَلَى : مشية فيها ثقاقل وتبتخر .

(٣) س : فإذا

(٤) انظر شرح الكافية للرضي ٣/٢٥٤.

(٥) انظر شرح التسهيل لابن مالك : ٩٣/١ .

(٦) اللأواء : الشدة وضيق المعيشة. ويقال : فرس أجأى، والأنتى جأواء من الجؤوة، وهو لون من ألوان الخيل والأبل، وهي حمرة تضرب إلى السواد.

(٧) السواء : القبيحة، والسواء السواء : المرأة المخالفة.

قالوا : والهمز^(١) أكثر في كلام العرب.

ومنها أنهم حذفوها رأساً في التثنية من أربعة ألفاظ، وهى خُنُقَسَاءُ، وبَاقِلَاءُ، وعَاشُورَاءُ، وقُرُقَصَاءُ، فقالوا : خُنُقُسَانٍ، وبَاقِلَانٍ، وعَاشُورَانٍ، وقُرُقَصَانٍ.

وأجاز ذلك الكوفيون قياساً في كل ما طال من الممدود كالألفاظ المتقدمة، فيقولون : قَاصِعَانٍ، حَاشِيَانٍ، في : قَاصِعَاءَ، وحَاشِيَاءَ^(٢)، وكذلك ما أشبهه.

ومنها أنهم حَكَّوْا أن من العرب من يُبدل من الهمزة الياء، فيقولون : حَمَرَايَانٍ^(٣)، وَيِيضَايَانٍ، ونحو ذلك، وأجازوه قياساً، أعنى الكوفيين، وكلُّ هذا، إن وُجد في كلام العرب، من قبيل المقصور على الثقل لنُدوره، فالصواب ألا يُبنى عليه.

ومنها في المُبدلة من أصل أن الكسائي حكى قلبها ياء عن بعض العرب، فيقولون : كِسَايَانٍ، وَرِدَايَانٍ، وَقَضَايَانٍ، ونحوها. وكأن قولهم : «عَقَلْتُهُ بِثَنَائَيْنِ»^(٤) من هذا، ولكن وجهُ هذا بناؤه على علامة التثنية، كما بنوا (سِقَايَةَ) على التاء، وذلك لأنهم لم ينطقوا له بمفرد، وهذا أيضاً من الشذوذات.

ومنها في الأصلية : قَلْبُهَا واوا، فيقال : قُرَاوَانٍ، ووُضَاوَانٍ أجاز ذلك الفارسي^(٥) قياساً على قول بعضهم في النسب : قَوَاوِيٌّ .

(١) س : الهمز .

(٢) الحاشياء : تراب جحر اليربوع الذى يحثوه برجله .

(٣) انظر شرح الكافية للرضى ٣/٣٥٤ .

(٤) الكتاب ٣/٣٩٢، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٦٩ . الثناتان : جبل واحد تُشَبُّ بأحد طرفيه اليد وبالأخرى الآخر الأخرى، فهما كالواحد . وإنما لم يهَمْز لأن لفظه جاء مثنى لا يفرّد واحده فيقال : ثناء فتركت على الأصل كما قالوا في مَذْرُوبَيْنِ . انظر لسان العرب : ثنى .

(٥) التكملة ٤٢ .

قال ابن الضائع : وكان الأستاذ أبوعلی^(١) يأخذ عليه في ذلك، يعنى في كونه قاس على ماهو شاذ، وكان الشلويين يجعل ذلك من شواذ النسب، ثم وجهه الشلويين بأن الهمزة في التثنية لها ثقل خاص بها، وهو وقوعها بين ألفين، ومما يدل على ثقلها عندهم أن ممن لغته تحقيق الهمزة من يسهلها إذا وقعت بين ألفين، كالوقف على : رأيت كسأء، حكاه سيبيويه^(٢)، كما أن المحققين يسهلون الهمزة المجتمعة مع مثله.

ولما أتم^(٣) الناظم الكلام على التثنية، وما تعلق بها من الأحكام، أخذ يذكر الحكم في جمعي التصحيح، وهما الجمع على حد التثنية، والجمع بالالف والتاء، فقال :

وَأَحْذِفْ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى
حَدِّ الْمُثْنَى مَا بِهِ تَكْمُلُ
وَالْفَتْحُ أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفَ
وَأِنْ جَمَعْتَهُ بِنَاءٍ وَأَلْفٍ
فَالْأَلْفُ أَقْلَبُ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَةِ
وَتَأَعَذِّي الثَّأْلَاةَ الزَّمَنُ تَنْحِيَةً
وَابْتَدَأْ بِذِكْرِ مَا عَادَهُ.

والمجموع كما تقدم أربعة أقسام :

(١) هو الشلويين، عمر بن محمد الأزدي. إمام من أئمة الأندلس في العربية واللغة، أخذ الجلة عنه كتاب سيبيويه، من تأليفه : شرح الجزولية، وإملأ على كتاب سيبيويه، وغيره. عاش بين سنتي ٥٦٢ هـ - ٦٤٥ هـ.

(٢) الكتاب ٥٥٣/٣.

(٣) عن س .

فأما الصحيح الآخر : فلا زيادة فيه، على ماتقدم في «باب المُعَرَّب والمُبْنَى» فلم يَحْتَجْ إلى ذِكْرِهِ.

وأما المنقوصُ : فحكمه في الجمع مخالفٌ لحكم التثنية، فإن التثنية تَرُدُّ منه فيها ما تَرُدُّه الإضافة، كما نَكَرُ في الاعتراض عليه. وهنا لا يُعْتَبَرُ شيءٌ من ذلك، بل يَبْقَى المنقوص في الجمع على حاله قَبْلَهُ مُطْلَقاً^(١) سواء كان منقوصاً بقياس أم بغير قياس، ويَعُدُّ آخره كأنه لم يُحذف منه شيء، فتقول في (قَاضٍ) : قَاضُونَ، وفي (عَادٍ) : عَادُونَ، وفي (شَجٍ) : شَجُونَ. قال الله تعالى : {بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ}^(٢). وقال : {بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ}^(٣). وكذلك / إذا سَمِيتَ بَيِّدٍ، وَدَمَ فَإِنَّكَ تقول : يَدُونَ، وَدَمُونَ، ولا تَرُدُّ^{٢٠٨} شيئاً.

هذا هو الحكم الظاهر في الجميع، وإن كان باب (قاضٍ) ونحوه جارياً على قياسِ تَصْرِيْفِي؛ إذ كان الأصل أن يقال : قَاضِيُونَ، ثم أُعِلِّ، لكنَّ الحاصل في الظاهر عدمُ التَّغْيِيرِ.

والناظمُ في تَرْكِ التَّنْصِيسِ على حكم المنقوص هنا أُعْذِرُ منه في تَرْكِهِ التَّنْصِيسَ عليه في التثنية؛ إذ لا يَلْزَمُهُ هنا به^(٤) اعتراضٌ، وقد لَزِمَهُ هنالك^(٥)، فلمَّا كان المنقوص على هذا السبيل لم يَحْتَجْ إلى ذكره هنا.

وأما الممدود فقد ذَكَرَ حكمه في التثنية، وأنه الهمزة فيه يَخْتَلِفُ الحكم فيها، وكذلك الأمرُ هنا، فإن كانت أصليةً فالإثباتُ، فتقول : قُرَاعُونَ ووُضَاعُونَ.

(١) بعده في الأصل « في قاضٍ وقاضون ». وهي مخلة بالسياق .

(٢) سورة الشعراء : ١٦٦ .

(٣) سورة النمل ٦٦ .

(٤) ز : به هنا .

(٥) في الأصل هـ : هناك .

وإن كانت مُبدلةً من ألف التانيث فالقلبُ، فتقول في (زَكْرِيَاءَ) : وَزَكَرِيَّاوُونَ
وَزَكَرِيَّاوِينَ، وفي (صَحْرَاءَ) اسمَ رجلٍ : صَحْرَاوُونَ، وَصَحْرَاوِينَ. وكذلك ما
أشبهه.

وإن كانت مُبدلةً من أصلٍ أو من حرف الإلحاق فالوجهان، فتقول في
(عَطَاءٍ) و(رَجَاءٍ) عَلمَيْنِ : عِلْبَاعُونَ، وَعِلْبَاوُونَ، وَحِرْبَاعُونَ، وَحِرْبَاوُونَ، وما أشبه
ذلك^(١). وإذا كان حكمه قد تقدم لم يحتج إلى إعادته؛ بل أحال على المعلوم فيه.
وبهذا يُعلم أنه لم يَرْتَضَ جوازَ الهمز في نحو : صَحْرَاوُونَ؛ بل جعله على
حكم التثنية على الإطلاق.

وقد أجاز الهمزَ على مذهب الإبدال المازني فيما ذُكر عنه، اعتماداً منه
على أنها واوٌ مضمومةٌ، وكلُّ ما كان كذلك فيجوزُ في التصريف قلبُها همزةً،
كوجوهٍ وأجوهٍ، ووَقَّتْ وأقَّتَتْ، ونحو ذلك.

قالوا : وما قاله سهوٌ، لأنَّ الضمَّ هنا كَضَمَّ الإعراب في نحو : دَلُوكَ،
وكالضمِّ في التقاء الساكنين إذا قلت : هؤلاء مُصْطَفَوُ النَّاسِ، وما كان مثلَ هذا
فلا يَهْزُ باتِّفاقٍ، لعدم ثبوتِهِ، وَكَوْنِهِ عَارِضاً.

وأيضاً فلمَّا كانت منقلبةً عن الهمز لم يَصِحَّ أَنْ تُرَدَّ إِلَيْهِ، لما يَلِزُ من وَقُوعِ
اللُّبْسِ أو نَقْصِ الغرض، وهما مُجْتَنَبَانِ، فالصحيحُ مذهبُ الناظم والجمهور.
ونُقلَ عن المُبرد موافقةُ المازني والرَّدُّ على سيبويه، ثم ذُكِرَ أنَّ المُبرد نَزَعَ
عنه، ورَدَّ على المازني.

(١) عن س (١) .

وأما المقصور / فهو الذى احتاج إلى ذكره، لأنه فى الجمع لا يبقى ٢٠٩ على أصله بلا تغيير فيلحق بالمسكوت عنه كالصحيح، ولا يثبت له حكم التثنية من قلب الالف فيستغنى بذكره هناك كالممدود، فلم يكن له بد من ذكره، فقال : «واحذف من المقصور فى جمع» إلى آخره.

يعنى أن الاسم المقصور إذا جمع على حد التثنية، وهو أن يجمع بالواو والنون، أو الياء والنون، فإن الحرف الذى تكمل به ذلك الاسم، وهو الحرف الأخير، يحذف رأساً، ثم تلحق العلامتان، فسواء أكانت الالف منقلبة عن أصل واو أو ياء، أم كانت رابعة فصاعداً، لتانيث أو غيره فتقول فى موسى مؤسون ومؤسين ، وفى مصطفى مصطفىون ومصطفين وفى (زكريا) مقصوراً : زكريون، وزكريين، قال الله تعالى : {وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ} ^(١). وهو جمع (الأعلى)، وقتال تعالى : {وَلَنْهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفِينَ الْآخِيَارُ} ^(٢) وهو كثير. فحذفت الالف مطلقاً، لكن لمّا حذفوها تركوا دليلاً عليها يشعر بموضعها، وهو فتح ما قبلها؛ إذ كان قبل حذفها مفتوحاً، فترك على حاله.

ولمّا كان هذا محتاجاً إلى استدراكه نبّه عليه بقوله : «والفتح أبقي مشعراً بما حذف» «الفتح» مفعول به «أبقي» و«مشعراً» إما حال من فاعل «أبقي» أى : حالة كونك مشعراً بإبقائه، أو من مفعوله، أى : حالة كون الفتح مشعراً. يريد أن الفتح الذى كان موجوداً قبل الالف يبقى على حاله إشعاراً بأنه قد كان ثم ما فتح له ذلك الحرف، وليس إلا الالف. ولو لم تبق الفتحة لم يكن ثم دليل على الالف؛ إذ كانت واو الجمع تطلب بضم

(١) سورة آل عمران : ١٣٩.

(٢) سورة ص : ٤٧.

ماقبلها، وياؤه تَطْلُبُ بكسره، فكان اللَّبْسُ يقع بين المقصور وغيره،
فحَافَظُوا على ما قَصَدُوا من التمييز بالفتحة.

ونَبَّهَ أيضا بذكر إبقاء الفتحة على مسألةٍ أخرى، وهى ارتضاؤه
لمذهب أهل البصرة؛ إذ كان إبقاءُ الفتح هو البابُ، وعليه كلامُ العرب، وبه
جاء القرآن، فلم يُحِزُوا خلافه.

وذهب الكوفيون، فيما نقل بعضُ الناس عنهم^(١)، إلى جواز ضمِّ
ماقبل الواو، وكسر ما قبل الياء، بعد حذف / الألف، فيقولون في ٢١٠
(مُوسَى): مُوسُونٌ، وموسين وفي (حُبْلَى)، ومُوسِين، وحُبْلَيْن، كأنه جمع :
مُوسٍ وحُبْلٍ، وكذلك ما أشبهه.

والذى نَقَلَ^(٢) المؤلف عنهم أنهم يُلْحِقُونَ المقصورَ، الذى أَلْفُهُ زائدةٌ
بالمنقوص، فإن كان المقصور أعجمياً أجازوا فيه الوجهين، لإمكان زيادةِ
الألف وعدمها والذى يُشير إليه كلام سيبويه^(٣) موافقةُ النقلِ الأول. والذى
يدل على صحَّةِ مذهبِ الناظم أَوْجُهُ :

منها أنه القياسُ المعلوم، وذلك لأن الألف إذا جاء من بعدها علامةُ
الجمع التقى ساكنان، فالقياسُ والضرورةُ يُعْطِيَان حذفَ الألف
لالتقاءهما، وإبقاءُ الحركة على حالها هو القياسُ أيضا ولو قلنا : مُوسُونٌ
ومُوسِين، لَكُنَّا نَقْدِرُ حذفَ الألف من قبل دخول علامة الجمع، فلا يظهر
لحذف الألف موجب. وإن قيل : التخفيفُ هو الموجِبُ لَزِمَ جواز الحذفِ
تخفيفا في الجمع بالألف والتاء، فكنتَ تقول في (حُبْلَى) و(سُكْرَى)

(١) انظر شرح الكافية للرضى ٣/٣٧١.

(٢) شرح التسهيل ١/٩٥.

(٣) الكتاب ٣/٣٩٤.

وَشُكَاغَى^(١) وَ(حُبَارَى) : حُبَلَاتٌ، وَسَكْرَاتٌ، وَشُكَاعَاتٌ، وَحُبَارَاتٌ، وَهَذَا بَاطِلٌ.

وَالِى هَذَا الْمَعْنَى أَشَارَ سَيَبَوِيهِ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ قَالَ^(٢) : «وَأَعْلَمُ إِنَّكَ لَا تَقُولُ فِي (حُبَلَى) وَ(مُوسَى) وَ(عِيسَى) إِلَّا : حُبْلُونٌ، وَعِيسُونٌ، وَمُوسُونٌ، وَعِيسُونٌ، وَمُوسُونٌ خَطَأً».

قَالَ^(٢) : «وَلَوْ كُنْتَ لَا تَحْذِفُ ذَا - يَعْنِي الْآلِفَ - لَثَلَا يَلْتَقَى سَاكِنَانِ، وَكُنْتَ إِنَّمَا تَحْذِفُهَا وَأَنْتَ كَأَنَّكَ تَجْمَعُ : حُبْلٌ، وَمُوسٌ، لَحْذَفْتَهَا فِي التَّاءِ فَقُلْتَ : حُبَارَاتٌ، وَشُكَاعَاتٌ».

وَأَيْضًا فَلَكَامُ الْعَرَبِ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْبَصْرِيُّونَ، فَلَا يُعَدَّلُ عَنْهُ إِلَى مَا لَمْ يَوْجَدْ فِي كَلَامِهِمْ^(٣).

ثُمَّ ذَكَرَ حُكْمَ الْمُقْصُورِ فِي الْجَمْعِ بِالْآلِفِ وَالتَّاءِ فَقَالَ : «وَأِنْ جَمَعْتَهُ بَيَاءً وَالِفٌ، فَالْآلِفُ أَقْبَلُ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَةِ».

الْهَاءُ مِنْ «جَمَعْتَهُ» ضَمِيرُ «الْمُقْصُورِ» الْمَذْكُورِ فِي جَمْعِ الْمَذْكُورِ، يَقُولُ إِذَا جَمَعْتَ مَا آخِرُهُ أَلِفٌ بِالْآلِفِ وَالتَّاءِ، فَإِنَّكَ تَقْلِبُ الْآلِفَ فِيهِ، كَمَا قَلَبْتَهَا فِي التَّثْنِيَةِ سَوَاءً، لَأَفْرَقَ بَيْنَهُمَا.

وَقَدْ مَرَّ أَنَّ الْمُقْصُورَ فِي التَّثْنِيَةِ إِنْ كَانَتْ أَلِفُهُ رَابِعَةً وَصَاعِدَةً / ٢١١ قَلَبْتَهَا يَاءً مُطْلَقًا، وَإِنْ كَانَتْ ثَالِثَةً مُنْقَلِبَةً عَنْ يَاءٍ فَكَذَلِكَ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَتْ فِي اسْمٍ جَامِدٍ وَقَدْ سُمِعَتْ فِيهِ الْإِمَالَةُ. وَمَاعِدَا ذَلِكَ تَقْلِبُ فِيهِ الْآلِفَ وَأَوَا،

(١) الشُّكَاغَى : نَبْتُ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : الشُّكَاغَى : مِنْ بَقِ النَّبَاتِ، وَهِيَ دَقِيقَةُ الْعِيدَانِ، صَغِيرَةٌ، خَضِرَاءُ، وَالنَّاسُ يَتَدَاوِنُونَ بِهَا. اللِّسَانُ.

(٢) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ مِنْ قَرِيبٍ.

(٣) ز : كَلَامُهُ .

وكذلك الحكمُ فيه إذا جُمع هذا الجمع، فتقول في (حُبْلَى) : حُبْلَيَاتُ، وفي (فَتَاةٍ) : فَتَيَاتُ، وفي (مَتَى) اسمَ امرأةٍ : مَتَيَاتُ، وفي (قَنَازَةٍ) : قَنَوَاتُ، وفي (غَزَاةٍ) : غَزَوَاتُ، وفي (عَلَى) اسمَ امرأةٍ : عَلَوَاتُ.

ولم يُفَرِّقْ في هذا بين ما كَثُرَتْ حروفه ومالم تَكْثُرْ، فدل على التزامه مذهبَ البصريين.

وأهل الكوفة يُسْقِطُونَ الألف إذا كانت خامسة فصاعداً، كما يُسْقِطُونَهَا في التثنية، فيقولون في (قَبَعُورَى) اسمَ أنثى : قَبَعُورَاتُ، وفي (بَاقِلَى) : بَاقِلَاتُ، وكذلك ما أشبهه.

وأثبتهُ المؤلف سَمَاعاً فقال في «التسهيل»^(١) : «وربما حُذِفَتْ خامسةٌ في التثنية، والجمع بالآلف والتاء». ولم يَحْكَمْ من السَّمَاعِ في الجمع إلا (هَرَاوَاتٍ) في بيت شعر لم أَقْيِدْهُ^(٢). وقال : وقال إنه جمع (هَرَاوَى) الذي هو جمع (هَرَاوَةٍ). وكذلك سُمِعَ مَفْتُوحَ الهاء. والمحذوفة أَلِف (هَرَاوَى) التي منقلبة عن واو (هَرَاوَةٍ). وهذا من الشذوذ والتكلف بحيث لا يَبْنَى عليه السَّمَاعُ فضلاً عن أن يكون مَقِيَّساً. وقد تقدم مثلُ هذا في التثنية.

وفي كلام الناظم هنا نظراً، وذلك أن الجمع بالآلف والتاء جارٍ في حكمه على التثنية في جميع أقسامها، إلا ما يَسْتَثْنِيهِ من حَذْفِ هَاءِ^(٣) التائيت، وتحريكِ العين الساكنة هنا، فالصحيحُ الآخرُ لا يَغْيِرُ في الجمع هنا، والمنقوصُ

(١) السهيل : ١٧ .

(٢) شرح التسهيل : ١ / ٩٥ - ٩٦ . والبيت

تَرَوُّحٌ فِي عُمَيْيَةٍ وَأَعَانَهُ عَلَى الْمَاءِ قَوْمٌ بِالْهَرَاوَاتِ هُوجٌ

وهو في معاني القرآن للفراء : ٨١/٢، وفيه وأغاثه . والعُمَيْيَةُ - بضم العين وكسرهما : الضلالة والكبر.

(٣) سقط من الأصل .

إن كان بقياس رُدُّ ماحذَف، فيُقال في (رام) و(قَاضٍ) و(شَجٍ) اسمُ امرأة: قَاضِيَّاتٌ، ورَامِيَّاتٌ، وشَجِيَّاتٌ، كما تقول في (حائِضٍ) و(قَائِمٍ) و(قَاعِدٍ) أَعْلَامًا للمؤنث : حَائِضَاتٌ، وَقَائِمَاتٌ، وَقَاعِدَاتٌ، وإن كان بغير قياسٍ فكذلك^(١)، تقول في (يَدٍ) و(نَمٍ) اسم امرأة : يَدَاتٌ، وَنَمَاتٌ، ولا تَرُدُّ ماحذَف والمقصورُ كذلك كما ذَكَر.

والممدودُ أيضًا كذلك، فإن كان الهمزة أصليةً (قلت)^(٢): امرأةٌ وَضَاءَةٌ، ونِسَاءٌ وَضَاءَاتٌ، وكذلك قُرَاءَاتٌ في قُرَاءَةٍ.

وإن كانت للتانيث قلت / : صَحْرَاوَاتٌ، وفي (حَمْرَاءٍ) علمًا لمؤنث : ٢١٢ (حَمْرَاوَاتٌ).

وإن كانت منقلبةً عن أصل، أو حرفَ عن^(٣) إلحاقٍ فالوجهان، فتقول في (عِلْبَاءٍ) وَحِرْبَاءٍ، وَكِسَاءٍ، وَرِدَاءٍ أَسْمَاءٌ مؤنث : عِلْبَاوَاتٌ وَعِلْبَاءَاتٌ، وَحِرْبَاءَاتٌ وَحِرْبَاوَاتٌ، وَكِسَاوَاتٌ وَكِسَاءَاتٌ، وَرِدَاوَاتٌ وَرِدَاءَاتٌ، فلا يختلف الحكم في هذا الجمع مع التثنية أصلاً.

وإذا تقررَ هذا فالناظرُ قد بنى على ما علمَ حكمُه من «نَظْمِه» فلا يذكره، ولذلك لم يذكر كيفية تثنية الصحيح الآخر، ولا المنقوص الآخر لَمَّا كان معلوماً. ولم يذكر كيفية جَمْعِ الممدود بالواو والنون لَمَّا قد ذَكَرَ ذلك في التثنية وإنما ذَكَرَ المقصورَ فيه لمخالفته لها كما تَقَدَّمَ .

فإذا كان من حَقِّهِ ألا يذكر من أقسام المجموع بالآلف والتاء واحداً، ولا من أحكامه حكماً إلا حكم حَذَفِ التاء؛ إذ كان يكون بَثْرَكه مُحِيلاً على ماتقدم، لذكْرِهِ ذلك كُلِّهِ في التثنية، وإن سلَّم أن لا مُشَاحَةً في

(١) أى : فكذلك حكمُه حكمِ المثني.

(٢) سقط من س .

(٣) عن س .

ذَكَرَهُ أَحَدَ الْأَقْسَامِ تَكَرَّارًا، فَكَانَ مِنَ الْأَوَّلَى أَنْ يَكُرَّ عَلَى ذِكْرِ الْجَمْعِ^(١) بكلمة عامة بأن يذكر أن حكم الجمع^(١) بالالف والتاء حكم التثنية، فكان يقول مثلا :

وَمَا جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفٍ

فالحكمُ فيه مثلُ حكم التثنية

أو نحو هذا، ولايَحْصُلُ له فيه تطويل إلا مِثْلُ مَا حَصَلَ في ذكر أحد الأقسام؛ بل في ذِكْرِهِ أَحَدَ الْأَقْسَامِ خصوصاً إِيْهَامُ، وهو أنه لَمَّا ذَكَرَ المقصور، وأنه في الحكم كالتثنية، رُبِمَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ مَاعِدَاهُ مِنَ الْأَقْسَامِ ليس حكمه ذلك الحكم، فَيُرْجَعُ فيه إِمَّا إِلَى الْأَصْلِ مِنْ عَدَمِ التَّغْيِيرِ مطلقاً، فَيُلْحَقُ الْمَمْدُودُ عِنْدَ ذَلِكَ بِالصَّحِيحِ، فِي عَدَمِ التَّغْيِيرِ، وَذَلِكَ فَاسِدٌ. وَإِمَّا إِلَى أَمْرٍ لَا يَعْرِفُ، وَهَذَا كُلُّهُ شَنِيعٌ.

والجواب عن هذا أَنَّ مَا فَعَلَهُ النَّازِمُ هُوَ الْوَاجِبُ فِي الْمَوْضِعِ، وَهُوَ أَنَّهُ لَا يَخْلُو أَنْ يَسْكُتَ عَنْ ذِكْرِ جَمِيعِ الْأَقْسَامِ، أَوْ يَذْكُرُهَا كُلَّهَا، وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ يَلْزَمُ مَحْذُورٌ.

أَمَّا سُكُوتُهُ عَنِ الْجَمِيعِ فَمَوْهُمٌ فِي الْمَقْصُورِ لِحْكَمٍ غَيْرِ صَحِيحٍ، وَذَلِكَ أَنَّ آخِرَ حُكْمٍ ذَكَرَ فِيهِ حُكْمُ الْجَمْعِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، وَهُوَ حَذْفُ الْأَلِفِ، وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ مِنَ التَّثْنِيَةِ، فَلَا يَدُّ أَنْ يُسْتَصْحَبَ لَهُ هَذَا الْحُكْمُ^{٢١٣} لِقُرْبِهِ، وَيَبْقَى سَائِرُ الْأَقْسَامِ عَلَى حُكْمِ التَّثْنِيَةِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ لَهَا فِي الْجَمْعِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ حُكْمًا زَائِدًا عَلَى مَا ذَكَرَ فِي التَّثْنِيَةِ.

(١) في الأصل : الجمع.

ولأجل إحالته على الأقرب، واعتماده على ذلك لم يذكر حكم الممدود في الجمع بالواو والنون، لذكره في التنثية، وهي أقرب ممّا أحال عليه في تنثية الصحيح، فلا يمكنه.

وأما ذكره للجميع فجاء مجرى الحشو والتكرار من غير فائدة وأما ذكره ما ذكر وحده فلأنه لما اقتصر في الجمع بالواو والنون على ذكر المقصور وحده، فلو سكّت عنه في هذا الجمع لم يسبق إلى الذهن فيه إلا ما قرب ذكره وهو الحذف، وهو فاسد.

وأما الممدود فيذكر حكمه في التنثية، فوجبت الإحالة عليه.

وأما غيرهما من الأقسام فهو من المسكوت عنه للعلم به، فلذلك اقتصر على قسم المقصور وحده، وهو التفات حسن، وقد تقدم له شيء من هذا النوع من الالتفات في مواضع، كباب المصادر وغيره.

ثم قال : «وتاء ذى الزمّن تنحية».

«تاء» مفعول أول له «الزمن» و«تنحية» مفعول ثانٍ له، و«تاء التاء» هو ما فيه تاء التانيث من الأسماء المجموعة.

يعنى أن ما كان فيه تاء التانيث فإزالة تلك التاء منه، إذا جمع بالالف والتاء، لازمة، فلا يجمع بينهما، فتقول في (طلّحة) طلّحات، وفي (فاطمة) فاطمات، ولا تقول : طلّحات، ولا فاطمات. ووجه ذلك كراهة اجتماع علامتي تانيث متماثلتين؛ إذ كانت تاء الجمع تاء تانيث، فاجتنبوا ذلك بحذف تاء الاسم المفرد، وبقيت تاء الجمع كالنايبة عنها.

والنتجية : مصدر : نَحَيْتُ كذا، أى : جعلته في ناحية، وذلك عبارة عن إزالة التاء عن موضعها.

واعلم أن الناظم نَقَّصه هنا أمرٌ ضروريٌّ في المجموع بالتاء، وهو ذكر ما يُجمع كذلك مما لا يجمع. والذي يُجمع من ذلك باطراد خمسة أنواع :

أحدها : مافيه تاءُ التانيث مطلقا، ماعدا أربعة أسماء، وهى : امرأةٌ، وأمةٌ^(١)، وشفةٌ^(٢)، وشاةٌ، استغنت / العرب عن التصحيح فيها ٢١٤ بالتكسير.

والثانى : المؤنثُ بالالف الممدودة أو المقصورة، ماعدا (فَعْلَاءَ أَفْعَلْ) و(فَعْلَى فَعْلَانْ)، لَمَّا لم يَجْمَعُوا مؤنثاتها بالالف والتاء.

والثالث : عَلمُ المؤنثِ للعاقل الذى لا علامة فيه، لأن مافيه علامة داخلُ في النوع الأول.

والرابع : صفةُ المذكر غيرِ العاقل، نحو : (أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ)^(٣).

والخامس : مُصَغَّرٌ مالا يَعْقِل، نحو : دُرَيْهَمَات.

وما عدا ذلك موقوفٌ على السماع، خلافاً لابنِ عُصْفُور^(٤) القائل

(١) في لسان العرب : «وجمع الأمة أمواتٌ، وإماءٌ، وأم، وإموانٌ، وأموانٌ». وفيه عن التهذيب : «قال ابن كيسان : يقال : جاضى إماء الله، وأموان الله، وأموات الله، ويجوز أمات الله، على النقص».

(٢) في اللسان أيضا : «وزعم قوم أن الناقص من الشفة واو، لأنه يقال في الجمع شَفَوَات. قال ابن برى - رحمه الله - : المعروف في جمع شفه شَفَاءةٌ، فَكَسْرًا غير مُسَلَّم، ولامه هاء عند جميع البصريين، ولهذا قالوا : الحروف الشفهية، ولم يقولوا : الشفوية.... ونقل عن الليث : «إذا تَلَّثُوا الشفة قالوا : شفهاش وشفوات، والهاء أقيس، والواو أعم».

(٣) سورة البقرة : ٢٠٣.

(٤) الذى في شرحه على الجمل ١٤٩/١ أنه مقصور على السماع، قال بعد ذكره بعض المقيس : «وما عدا لا يجوز جمعه بالالف والتاء إلا حيث سُمِعَ نحو حُمَامَات وسَرَادِقَات وإصْطِبَلَات وسَجِلَات، ولذلك لَحَنَ المتنبي في قوله : =»

بأن مذكّر ما لا يعقل إن لم تُكسّرهُ العربُ جُمع بالتاء قياساً، نحو : حَمَامَاتٍ،
وَسُرَادِقَاتٍ، وإن كُسّر استُغْنِي بتكسيه.

وردّ عليه الأستاذ - رحمه الله - بأن التصحيح فيها قليل، فالواجبُ
الرجوعُ إلى أوسع البابين، وهو التّكسِير.

فإذن كان حق الناظم أن يبيّن هذا، إمّا هنا وإمّا في «المعرب والمبني»
حيث بيّن شروط الجمع بالواو والنون، فلو قال :

وَقِسْنَهُ فِي ذِي التَّاءِ وَنَحْوِ ذِكْرِي

وَدِرْهُمْ مُصَفَّرٌ وَصَخْرًا

وَزَيْنَبٍ وَوَصَفٍ غَيْرِ الْعَاقِلِ

وَغَيْرُ ذَا مُسَلِّمٍ لِلنَّاقِلِ

لَحَصَلَ بِهِ الْمَقْصُودُ فِي الْمَسْأَلَةِ، وبالله تعالى التوفيق.

وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ مُؤَنَّنًا بَدَأَ

مُخْتَلَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدًا

هذا فصلٌ يذكّر فيه حكماً آخرَ للمجموع بالالف والتاء، زائداً على ماتقدم

ذكره من حذف التاء، ممّا خالف فيه التثنية، وهو تحريكُ العين بِحَرَكَةٍ مُتَّبَعَةٍ أَوْ
غَيْرِ مُتَّبَعَةٍ كَمَا سَيَذْكَرُ.

ويريد أن كل اسم اجتمعت فيه أوصافُ خمسة فإن عينه تُحرّكُ بحركة

فائه إِتِّبَاعاً عِنْدَ الْجَمْعِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ.

= إذا كان بعضُ الناس سيفاً لدولةٍ ففي الناس بوقات لها وطبول

فجمع بوقاً على بوقاتٍ، وليس ذلك بابه.

والمعروف - فيما نعلم - أن أول من قال بالقياس في مثل هذا هو الفراء، انظر شرح الكافية
للرّضى ٣/٣٨٩.

أحد الأوصاف : أن يكون سالمَ العَيْنِ، ومعنى كَوْنُهُ سالمَ العين أن يكون صحيحَ العينِ لَمْ يُعْتَلِّهَا، فلو كانت معتلة لم تُحَرِّكْ، نحو : جَوَزَةٌ، وَيَبْضَةٌ، وكذلك دِيْمَةٌ، وَسِيْرَةٌ، ودُوْلَةٌ، وصُوفَةٌ، وثُوْمَةٌ، فلاتقول : جَوَزَاتُ، ولَا يَبْضَاتُ، ولَا دِيْمَاتُ، وكذلك لاتقول في العَيْرِ : عَيْرَاتُ، ولا ما أشبه ذلك.

وَوَجْهُ عدم التحريك : استثقالُ الحركات على حروف العلة على الجملة، وعلى أن هَذِيْلًا تَفْتَحَ مثل : جَوَزَةٌ وَيَبْضَةٌ / فتقول : جَوَزَاتُ،^{٢١٥} وَيَبْضَاتُ، كما سيذكر إثر هذا إن شاء الله.

الوصف الثاني : أن يكون ثلاثيًا، فإنه إذا كان كذلك جاز فيه التحريك، فإن كان رباعياً فأكثر لم يَجْزُ ذلك، فنحو : مَهْدَدٌ، وَجَدُولٌ، وَبُرْثَنٌ، وَزَبْرَجٌ، أسماء مؤنث، لا يحرك فيها الساكن ولا يَتَّبِعُ، لأنهم إنما فَعَلُوا ذلك في الثلاثي لَخِفَّتْ، بخلاف الرباعي، ولِمَا يُؤَدِّي إليه في الرباعي من تَوَالِي الحركات، وهو مُسْتَثْقَلٌ، وليس المراد بالثلاثي هنا الثلاثي الأصول خاصة؛ بل على الإطلاق، فكلُّ اسم زاد على الثلاثة بحرفٍ أصليٍّ أو زائد فلا تَعْلُقُ لهذا الحكم به، فنحو : جَدُولٌ، وَجَرُولٌ، وَأَرْطَى، وَخِرْوَعٌ، عَثِيرٌ، وَحِمِيرٌ، إذا كانت أسماء إناث، لَا يُحَرِّكُ فيه شيء لَعَلَّة الاستثقال.

الوصف الثالث : أن يكون اسماً غيرَ صفةٍ، وهو قولُ الناظم : «اسماً» أي بشرط ألا يكون صفة، وإلا فالمجموعُ كُلُّه لا يكون إلا اسماً، ولكن الاسم يُطلق عند النحويين بإطلاقات.

فتارةً يُطلق في مقابلة الفعل والحرف، فيقال : هذا اسمٌ ليس بفعل ولا حرف.

وتارةً يُطلق ويراد به (في)^(١) مامقابلة المصدر، كما يقال في : كَلَامٌ وَسَلَامٌ : هذا اسمٌ، أى ليس بمصدر لَكَلَمْتُ وَسَلَّمْتُ.

وتارةً يُطلق في مقابلة الصفة، وهو المراد هنا.

فإذا كان الثلاثى هنا غيرَ صفة أُتْبِعَتْ عَيْنُهُ فَاوَهُ^(٢)، وإلا فلا تُتْبِعْ، فلاتقول في (ضَخْمَةٌ) : ضَخَمَاتٌ، ولا فى (سَمْحَةٌ) سَمَحَاتٌ ولا نحو ذلك.

وبسبب هذا الوصف فَعَلُوا مَا فَعَلُوا من التحريك، كأنهم أرادوا التفرقة بين الاسم والصفة، فحَرَكُوا الاسمَ لَخِفَّتِهِ وأَبَقُوا الصفة على حالها من السكون لِثِقَلِهَا، لِقُرْبِهَا من الفعل الذى هو أَثْقَلُ من الاسم.

فأما قولهم : شاةٌ لَجَبَةٌ، أى قَلْ لِبَنُهَا - بالسكون - وشِياةٌ لَجَبَاتٌ، بالفتح إِتْباعاً مع أَنَّهُ وصفٌ، فليس على ظاهره عند المؤلف، وإنما لَجَبَاتٌ عنده جمعُ لَجَبَةٍ - بالفتح - إذ يقال : شاةٌ لَجَبَةٌ وَلَجَبَةٌ. وكذلك قولهم : رجلٌ رِبْعَةٌ، للمعتدل، ورجالٌ رِبْعَاتٌ، بالسكون في المفرد، والإِتْباع في الجمع، ليس عنده على ما ظَهِر، وإنما رِبْعَاتٌ عنده على / رِبْعَةٍ؛ إذ يقال ٢١٦ في المفرد بفتح الباء وإسكانها، فليس ذلك إِذَا من النادر؛ بل من المَقْبُوس.

وقال في «الشرح»^(٣): إِنْ النَحْوِيُّينَ يَظُنُّونَ فِي (لَجَبَاتٍ) أَنَّهُ جَمْعُ (لَجَبَةٍ) السَّاكِنِ الْجِيمِ، فَيَحْكُمُونَ عَلَيْهِ بِالشَّدُوذِ، لِأَن فَعْلَةً صَفَةً لَا تُجْمَعُ عَلَى (فَعَلَاتٍ) بَلْ عَلَى عَلَى (فَعَلَاتٍ).

(١) عن س .

(٢) فى الأصل : لَامَهُ .

(٣) شرح التسهيل ١ / ١٠٢ .

قال^(١) : وحملهم على ذلك عدم اطلاعهم على أن فتح الجيم في الأفراد ثابت قال^(٢) : وكذلك اعتقدوا أن (رَبَّعَاتٍ) بفتح الباء، جمع (رَبَّعَةٍ) بالسكون، وإنما هو جمع (رَبَّعَةٍ) بمعنى رَبَّعَةٍ، ذكر ذلك ابن سَيِّدَه، انتهى.

وإذا كا على ما قاله المؤلف وحكاه، فيلزم على قول من قال : (لَجَبَةٌ) بالسكون [أن]^(٣) يُجَمَّع على (لَجَبَاتٍ) بالسكون أيضا، وهو القياس، وذلك مذهب المبرِّد^(٤)، إذ أجاز إجراء القياس فيه، وأتبعه المؤلف في «التسهيل»^(٥)، فقال^(٥) : «وَيُسَوِّغُ فِي (لَجَبَةٍ) الْقِيَاسُ وَفَاقًا لِأَبِي الْعَبَّاسِ».

وهذا المذهب إنما يقال به أنه على الجواز إذا كان كلام العرب على خلافه، بأن تكون العرب القائلون (لَجَبَةٌ) أو (لَجَبَةٌ) يجمعون على (لَجَبَاتٍ) فحينئذٍ - يصح أن يقال بجواز الحمل على القياس.

أما ما يُسْتَشْعَر من كلام المؤلف، من أن مَنْ يُسَكِّن في المفرد يُسَكِّن في الجمع، ومن يَفْتَح يَفْتَح، فلا يصح أن يُقال بجواز إجراء القياس؛ بل هو اللازم ولابد، والوجه الأول هو ظاهر كلام سيبويه^(٦) في (لَجَبَةٍ) ونص السيرافي، وللکلام مع المؤلف في المسألة موضع غير هذا.

الوصف الرابع : أن يكون ساكن العين، نح هُذ، ودَعْد، وجُمْل، وتَمْرَة، وغُرْفَة، وكِسْرَة، فإنهم إنما فعلوا ذلك فيما كان هكذا، فلو كان محرَّك العين لم يَجْز ذلك، لأن العين قد سَبَقَتْ حركتها الأصلية، فلا يُنْتَقَل عنها، نحو : شَجَرَة،

(١) شرح التسهيل ١/١٠٢.

(٢) عن س .

(٣) قال في المقتضب ٢/١٩٠ : «ولو أسكنته يعني لَجَبَاتٍ على أنه صفة كان مصيباً».

(٤) شرح التسهيل ١/١٠٠.

(٥) س : قال .

(٦) الكتاب ٤/٦٢٧.

وسَمْرَةٌ، ونَمْرَةٌ، فلا تقول العرب في (سَمْرَةٍ) سَمَرَاتُ، ولا في (نَمْرَةٍ) : نَمَرَاتُ، ولا نحو ذلك.

الوصف الخامس : أن يكون مؤنثاً لامذكرا، فإنه إذا كان مُذكرا لا تفعل العرب ذلك فيه، فإنها لا تَجْمَعُ مثْلَ هذا بالالف والتاء، وهذا التحريك لا يُعْرَضُ إلا في هذا الجمع، فلا سبيلَ إليه أصلاً وقرعاً .

والمراد بالتانيث هنا الإطلاق، يَعْنِي سِوَاءَ كان تانيثاً لفظياً كطَلْحَةٍ، وَحَمْزَةٍ، أم معنوياً، نحو قولك : تَمْرَةٌ، وَغُرْفَةٌ، فَرَنَكٌ تقول : طَلَخَاتُ، وَحَمَزَاتُ / وَتَمَرَاتُ، وَغُرَفَاتُ.

هذه الأوصاف التي أتى بها الناظم للاسم الذي تُحْرَكُ عَيْنُهُ في الجمع بالالف والتاء، وسيذكر إثر هذا وصفاً آخر يستدركه، وهو ألا يُؤَدَّى الإِتْبَاعُ إلى ياءٍ بعد ضُمَّةٍ، أو واءٍ بعد كَسْرَةٍ.

فإذا اجتمعت تَوَجَّهَ ذلك الحكمُ الذي ذَكَرَهُ، وهو أن تُتْبَعَ العينُ الفَاءَ بحركة الفاء، فتقول في (دَعْدُ) و(تَمْرَةٌ) : دَعْدَاتُ، وَتَمَرَاتُ، وفي (جُمْلُ) و(غُرْفَةٌ) : جُمْلَاتُ، وَغُرَفَاتُ، وفي (هِنْدُ) و(كِسْرَةٌ) : هِنْدَاتُ، كِسِرَاتُ.

ثم نرجع إلى تنزيل لفظه، فقله : «السَّالِمُ الْعَيْنِ الثَّلَاثِي اسْمًا أَنْلُ» الخ. «السَّالِمُ الْعَيْنِ» منصوب بـ(أَنْلُ) مفعولاً أولٌ، و«الثَّلَاثِي» جارٍ على «السَّالِمِ» نعتاً أو عطفَ بيان، و«مُؤَنَّثًا»^(١) حال منه، و«إِتْبَاعَ عَيْنٍ» مفعولُ (أَنْلُ) الثاني، و«فَاءُهُ» مفعول لـ«إِتْبَاعِ» ثانٍ، والمفعول الأول هو المضاف إليه، وضميرُ «فَاءُهُ» عائد على الاسم المذكور. والتقدير : أَنْلُ الاسمَ السَّالِمَ العينِ الثَّلَاثِي الحروفِ الحكمَ الذي هو إِتْبَاعُكَ عَيْنَ ذلك الاسمِ فَاءَهُ.

(١) كذا، وصوابه : «واسمًا».

و«بِمَا شَكِلَ» مُتَعَلِّقٌ بِ«إِتْبَاعٍ» أَيْ بِمَا شَكِلَ بِهِ، فَحُذِفَ الضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَى «مَا» وَهُوَ قَلِيلٌ، وَلَكِنْ قَدْ تَقَدَّمَ لَهُ تَسْوِينٌ مِمَّا أُعْطَاهُ الْنَازِمُ فِي «بَابِ الْمَوْصُولِ» وَفُسِّرَ هُنَاكَ، وَ«سَاكِنُ الْعَيْنِ» وَ«مُونْتًا» وَ«مُخْتَمًا» أَحْوَالُ الْفِعْلِ فِيهَا «بَدَأَ».

وقوله : «مُخْتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدًا» تَبَيَّنَ لِمَا ذَكَرَ مِنَ التَّائِيثِ، أَيْ لَا يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى التَّائِيثِ اللَّفْظِيِّ دُونَ غَيْرِهِ، بَلِ الْجَمِيعُ سَانِعٌ فِيهِ حُكْمُ الْإِتْبَاعِ. وَحَصَلَ مِنْ هَذَا التَّبَيُّنِ احْتِرَازٌ عَنِ التَّائِيثِ بِالْأَلْفِ الْمَقْصُورَةِ أَوْ الْمَمْدُودَةِ؛ إِذْ لَا يُقَالُ فِي نَحْوِ (ذِكْرَى) : ذِكْرِيَّاتُ، وَلَا فِي (بُشْرِيَّاتُ، وَلَا فِي (دَعْوَى) : دَعْوِيَّاتُ.

وهو أيضًا حاصل من الوصف الثاني، وهو كونه ثلاثيًا؛ إِذِ الْاسْمُ الْمَبْنِيُّ عَلَى الْأَلْفِ مُعْتَدٌّ بِهَا فِي بَنَائِهِ، فَلَا يُعَدُّ ثَلَاثِيًّا، بَلِ رِبَاعِيًّا فِي نَحْوِ (ذِكْرَى) وَخَمَاسِيًّا فِي نَحْوِ (حُبَارَى) بِخِلَافِ التَّاءِ فَإِنَّهَا كَالْجُزْءِ الثَّانِي مِنَ الْمُرَكَّبَيْنِ، وَبَيَانُ الدَّلِيلِ عَلَى هَذَا مَذْكُورٌ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ. وَيُقَالُ : أَنَالَ زَيْدٌ عَمْرًا كَذَا، وَنَالَهُ إِيَّاهُ، فَتَنَالَهُ هُوَ، أَيْ : أُعْطِيَتْهُ إِيَّاهُ، فَأَخَذَهُ وَتَنَاوَلَهُ.

وعلى كلام الناظم هنا نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أحدهما : أَنَّهُ لَمْ يَسْتَوْفِ الشُّرُوطَ؛ بَلِ نَقَصَهُ مِنْهَا.

/والآخر : أَنَّهُ ذَكَرَ فِيهَا مَا لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي حُكْمِ الْإِتْبَاعِ.

أما عدمُ اسْتِيفَاءِ الشُّرُوطِ فَإِنَّ النَّاسَ اشْتَرَطُوا شَرْطًا سَادِسًا لِأَبَدٍ مِنْهُ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ غَيْرَ مُضَاعَفٍ، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجُزْ فِيهِ التَّحْرِيكُ،

فتقول في (حَجَّةٍ) و(رَجَّةٍ) و(سَلَّةٍ) : حَجَّاتٌ، وَرَجَّاتٌ، وَسَلَّاتٌ، ولاتقول : حَجَبَاتٌ، ولا رَجَبَاتٌ، ولا سَلَّاتٌ، وكذلك حُجَّةٌ، وَقَبَّةٌ وَمَرَّةٌ^(١) وَحِجَّةٌ وَرِدَّةٌ وَهَرَّةٌ، وقد نَصَّ هو على اشتراط هذا في «التسهيل»^(٢) وغيره. وهذا «النَّظْم» يَقْتَضِي إطلاقَ التحريك في مثل هذا، وهو غير مستقيم.

وأما ذِكْرُه في الشروط ما لا يُحْتَاجُ إليه فهو أنه شَرَطَ أن يكون مؤنثاً، وهو غير مُحْتَاجٍ إليه قَصْدًا، لأنه إنما يُشْتَرَطُ هذا في جواز الجمع بالالف والتاء إن كان يُشْتَرَطُ، فنحو : زَيْدٌ، وَعَمْرُو، وَكَلْبٌ، وَجِذْعٌ، وَقُفْلٌ ونحوها لا يُجْمَعُ بالالف والتاء،، لأنه ليس بمؤنث، فليت^(٣) شِعْرِي من أَى شَيْءٍ تحرَّزْ بهذا الشرط؟ وما الذى كان يَدْخُلُ عليه لو لم يَذْكُرْهُ؟ وكلامُه في «التسهيل» أسهل من هذا، إذ قال^(٤) : «المؤنثُ بهاء، أو مجرداً ثلاثياً صحيح العين ساكنةً».

فصدَّرَ بالمؤنث على أنه مَشْرُوطُ فيه، لا على أن التانيث فيه شرطٌ.

وأيضاً فالنحويون لا يشترطون هذا الشرط؛ بل إنما يأتون به في مَعْرِضٍ أَنَّهُ مِمَّا يُجْمَعُ بالالف والتاء، وأنَّ الثلاثى الساكنُ العين الكذا^(٥)، إلى آخر الشروط تَتَّبَعُ عَيْنُهُ فاءه، لا أنهم يأتون بمثل هذا المَسَاقِ الْمُعْتَرَضِ، ولا أَجْدُ الآنَ جواباً عنهما، فكان الأولى أن لو عَوَّضَ من قوله : «مُؤنثاً» مُضَاعَفاً^(٦)، فلا يَبْقَى عليه اعتراضٌ. إلا أن يُقالَ في الأولِ : إنَّ المضاعفَ، في المعنى، مُعْتَلٌّ^(٧)؛ إذ لم

(١) كانتها في س : وردة

(٢) التسهيل ١٨.

(٣) س : فياليت .

(٤) التسهيل ١٨.

(٥) في الأصل : كذا.

(٦) كذا، وصوابه : غير مضاعف.

(٧) سقط من س .

يَبْقَى عَلَى أَصْلِهِ مِنَ الْفَتْحِ، وَالْإِدْغَامُ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِعْلَالِ، فَقَدْ يَدْخُلُ لَهُ تَحْتَ شَرْطِ الْإِعْلَالِ.

وفي الثاني : إنه لَمَّا لم يَتَكَلَّمْ عَلَى شُرُوطِ الْجَمْعِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، وَلَا عَيْنٍ مَا يَجْمَعُ بِهِمَا، ذَكَرَ التَّائِيثَ الَّذِي إِلَيْهِ يَرْجِعُ هَذَا الْجَمْعُ. وَهَذَا ضَعْفٌ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ النَّازِلَ حَكَمَ فِيمَا اجْتَمَعَتْ فِيهِ هَذِهِ الشُّرُوطُ بِاتِّبَاعِ الْعَيْنِ حَرَكَةً الْفَاءِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ أَوَّلًا لَكَوْنِهِ جَائِزًا أَوْ وَاجِبًا، وَظَاهِرُ الْأَمْرِ أَنَّهُ وَاجِبٌ، إِذْ أَطْلَقَ الْقَوْلَ فِيهِ، وَعَلَى هَذَا مَحْمُلُ الْأَمْرِ فِيهِ، إِلَّا فِيمَا اسْتَنْثَى بِقَوْلِهِ :

/ وَسَكَنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ

٢١٩ خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ فُكُلًا قَدَرُوا

فَحَصَلَ أَنَّ مَا كَانَ تَالِيًا لِلْفَتْحِ لَا يَجُوزُ فِيهِ الْإِسْكَانُ، وَمَاجَاءُ مِنْ ذَلِكَ فَشَادُّ عَلَى مَا سَيُذَكَّرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَذَلِكَ صَحِيحٌ، فَتَقُولُ فِي (جَفَنَةٍ) : جَفَنَاتٌ، وَفِي (قَصْعَةٍ) : قَصَعَاتٌ، وَلَا يَجُوزُ : جَفَنَاتٌ، وَقَصْعَاتٌ.

وَأَمَّا التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ، وَهُوَ مَا كَانَ قَبْلَهُ ضَمَّةً نَحْوُ : غُرْفَةٍ، وَخُطْوَةٍ، وَظُلْمَةٍ، أَوْ كِسْرَةٍ نَحْوُ : كِسْرَةٍ، وَهِنْدٌ، فَحَصَلَ مِنْ إِطْلَاقِ الْقَاعِدَةِ الْأُولَى الْإِتِّبَاعُ كَمَا تَقْدِمُ، وَزَادَ الْآنَ وَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ :

الْإِسْكَانُ، وَهُوَ قَوْلُهُ : «وَسَكَنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ» أَيْ سَكَنَ الْعَيْنَ الَّتِي تَبِعَتْ غَيْرَ الْفَتْحِ، فَكَانَ قَبْلَهَا ضَمَّةً أَوْ كِسْرَةً.

وَقَالَ : «التَّالِيَّ» وَالْمُرَادُ عَيْنُ الْكَلِمَةِ، وَكَذَلِكَ قَالَ : «أَوْخَفَّفَهُ» فَأَعَادَ ضَمِيرَ الْمَذْكُورِ، وَ«الْعَيْنَ» مُؤَنَّثَةً، اعْتِبَارًا بِأَنَّهُ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ، فَعَلَى هَذَا تَقُولُ فِي (غُرْفَةٍ) : غُرَفَاتٌ، وَفِي (خُطْوَةٍ) : خُطَوَاتٌ، وَفِي (كِسْرَةٍ) : كِسِرَاتٌ، وَفِي (هِنْدٍ) هِنْدَاتٌ.

والآخر. الفتح، وهو قوله : «أَوْخَفَّفُهُ بِالْفَتْحِ» أَيْ خَفَّفَ عَيْنَ الْكَلِمَةِ بِفَتْحِهَا،
 وإنما قال : «خَفَّفَهُ» لَأَنَّ الْفَتْحَ خَفِيفٌ، وهو مما ^(١) يُخَفَّفُ بِهِ، وأيضاً فَلِلتَّخْفِيفِ
 هُنَا مَوْقِعٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِتْبَاعِ الَّذِي قَدَّمَ، وَهُنَا الضَّمُّ أَوْ الْكَسْرُ؛ وَلَا شَكَّ أَنَّ
 الْفَتْحَ أَخْفُ مِنْهُ، فَقَوْلُكَ : (غُرْفَاتُ، وَكِسْرَاتُ) أَخْفُ مِنْ قَوْلِكَ : (غُرْفَاتُ
 وَكِسْرَاتُ) وَلِأَجْلِ ذَلِكَ لَزِمَ الْإِتْبَاعُ بِالْفَتْحِ، وَلَمْ يَجُزْ فِيهِ الْإِسْكَانُ لَمَّا كَانَ الْفَتْحُ
 خَفِيفًا.

وأجازوا هنا الإسكانَ والفتحَ كأنهما فِرَارٌ مِنْ ثِقَلِ الْإِتْبَاعِ، فَتَقُولُ فِي
 الْفَتْحِ فِي (غُرْفَةٍ) : غُرْفَاتُ، وَفِي (هِنْدٍ) : هِنْدَاتُ، وَفِي (كِسْرَةٍ) : كِسْرَاتُ، وَنَحْوُ
 ذَلِكَ.

فَالْجُمُوعُ ^(٢) ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٍ فِي الْعَيْنِ غَيْرِ التَّابِعَةِ فَتَحًا، وَالتَّابِعَةُ الْفَتْحُ لَهَا
 وَجْهٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ الْإِتْبَاعُ.

وقوله : «فَكُلًّا قَدْ رَوَّأَ» يَعْنِي أَنَّ هَذِهِ الْأَوْجِهَ الثَّلَاثَةَ، فِي الْمَضْمُونِ الْفَاءِ
 وَالْمَكْسُورِهَا، مَرْوِيَّةٌ عَنِ الْعَرَبِ، مَسْمُوعَةٌ مِنْ كَلَامِهَا، وَحَكَاهَا أَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ.

فَمِمَّا جَاءَ مِنْ ضَمِّ عَيْنِ (فَعْلَةٍ) فِي الْجَمْعِ قَوْلُهُ تَعَالَى : {وَهُمْ فِي الْغُرْفَاتِ
 آمِنُونَ} ^(٣). وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَالْكَسَائِيُّ وَقُتَيْبٌ وَحَفْصٌ : {وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ
 الشَّيْطَانِ} ^(٤).

وَمِمَّا جَاءَ بِالْإِسْكَانِ فِيهِ (خُطُواتِ) وَهِيَ قِرَاءَةُ الْبَاقِينَ، وَحَكَى اللَّغَوِيُّونَ
 (غُرْفَاتُ).

(١) فِي الْأَصْلِ ، ز : وَهُوَ مَا .

(٢) س : فَالْجُمُوعُ ، وَهُوَ خَطَأٌ .

(٣) سُورَةُ سَبَأٍ : ٣٧ .

(٤) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ١٦٨ . وَانْظُرِ الْإِقْنَاعَ لِابْنِ الْبَازِ ٦٠٥/٢ .

ومن الفتح ما أنشده / سيبويه^(١) :

وَلَمَّا رَأَوْنَا بَادِيًا رُكِبَاتُنَا

على مَوْطِنٍ لَانْخَلَطَ الْجِدُّ بِالْهَزَلِ

وذكر أنه سمعه ممن ينشده بفتح الكاف. وحكى أن من العرب من يفتح

العين إذا جمع بالتاء، فيقول : رُكِبَاتُ، وَغُرَفَاتُ، وقال دُرَيْدُ^(٢) :

دَفَعْتُ إِلَى الْمُفِيزِ وَقَدْ تَجَاءَوُا

على الرُّكِبَاتِ مَفْرِبَ كُلِّ شَمْسٍ

ثم مرجع النظر في كلام الناظم^(٣) في مسائل :

إحداها : في قوله : «وَسَكَنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ» فإن الظاهر لبأدى الرأى

أن لو قال : وأثره على سكونه أو خففه بالفتح، إذ الأصل فيه السكون، وهو

الظاهر، فلا ينبغي أن يعدل عن دعواه إلى دعوى سكون عارض بعد الإتياع.

والجواب : أن الأمر على ما يظهر من كلامه من تجدد^(٤) السكون بعد

الإتياع، وذلك أنه إن كان الأصل السكون، كما ذكر، فقد عرّض له أصل ثانٍ

طارئ عليه، وهو الإتياع، فرقاً بين الاسم والصفة، بدليل لزومه في المفتوح

الفاء؛ إذ لا يسوغ أن يقال هنا : إن الفرق بين الاسم والصفة أتوا به على

الجواز، حتى تلجئنا الضرورة إلى ذلك، ولأن من عادة الفرق أن يكون لازماً،

(١) الكتاب ٥٧٩/٣. والمقتضب ١٨٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٥ غير منسوب. ونسبه ابن السيرافي إلى عمرو بن شأس ٦١٣.

(٢) ديوانه ١١٩. والمفيض : هو الذي يجيل القداح يضرب بها. ورواية الديوان دفعته إلى المفيض إذا استقلوا على الركبات مطلع كل شمس

(٣) س : « ثم يرجع في كلام الناظم .. »

(٤) س : ز : من تجدد ..

والألم يكن فرقا، فلا بد أن يدعى أنه سكون عَرَضُ لُوجِب، والموجب هنا قائم، وهو ثَقَلُ توالى الضمتين في نحو: (عُرْفَات) وتوالى الكسرتين في نحو (كِسِرَات) (ومن عادتهم الفرار عن ذلك ألا ترى أنهم يقولون في (رُسُل) ^(١)) و(كُتُب) ونحوهما: رُسُلٌ، وكُتُبٌ، وقَرُوا من بناء (فَعِل) بكسرتين، فلم يأتوا منه على ما قال سيبويه ^(٢) إلا بَابِلٍ، وزاد غيره ألفاظا يسيرة، فلما كانوا يلقاهم في الإتياع هنا ما عادتهم أن يجتنبوه ولو على الجواز، فَعَلُوا تلك العادة هنا، وما ظهر هنا من كلام الناظم هو الظاهر من كلام سيبويه ^(٣)، إذ قال: «ومن العرب مَنْ يَدْعُ الْعَيْنَ من الضمة في (فَعَلَة) فيقول: غُرَوَاتُ، وخَطَوَاتُ، ثم تَكَلَّم على (مُدَيَة) ونحوه، وأنه لا يجوز فيه الإتياع.

ثم قال ^(٤): «وَمَنْ خَفَّفَ قَالَ: كَلِّيَّاتُ، وَمُدَيَّاتُ».

وقال في (فَعَلَة): «ومن قال: (عُرْفَات) فَخَفَّفَ قَالَ: كِسِرَات» ^(٥). فظاهر هذا أن التخفيف فيها من الضم أو الكسر.

وأظن أن الفارسي نَصَّ على ذلك في «الحجة» ^(٥) واحتجَّ له، فاستظهر

عليه.

(١) سقط من ت.

(٢) قال الرضى في شرح الشافية ٤٥/١ - ٤٦: «قال سيبويه: ما يعرف إلا الإبل، وزاد الأخفش ويلز، وقال السيرافي: الحبر صفرة الأسنان، وجاء الإطل والإبط، وقيل: الإقط لغة في الأقط، وأتاك إبد، أى ولود». ونص سيبويه في كتابه ٥٧٤/٢: «وقد جاء من الأسماء اسم واحد على فَعِل لم نجد مثله، وهو إبل».

(٣) الكتاب ٥٨٠/٣.

(٤) الكتاب ٥٨١/٣.

(٥) انظر الحجة ٢٦٨/٢ عند آية البقرة ١٦٨.

وعلى هذا النوع / جرى الفراء في توجيه قراءة مَنْ قرأ : {خَطُواتٍ ٢٢١ الشَّيْطَانِ} ^(١) . بالإسكان، وعلى أن ابن الضائع جرى في عبارته على مقتضى السؤال فقال ومنهم من استثقل الضمة فتركه ساكنا . فانظر فيه .

المسألة الثانية : أنه ذكر الإتياع في الاسم، والبقاء على الإسكان في الصفة، فإذا كانت الصفة قد سُمِّيَ بها ففي أيِّ قسم تدخل له، مع أنهم قد أجازوا الوجهين، أعنى النحويين، في المسمى بالصفة إذا جُمع، اعتباراً بالأصل فسكَّنوا، واعتباراً الحال فحرَّكوا؟

والجواب : أن هذا القسم يدخل تحت قاعدته، وذلك أن الأصل فيما سُمِّيَ بالصفة أن تجرَّد عنه حالةً الوضعيَّة، وعلى ذلك جاء قولهم : العَبَلاتُ، لقوم من قريش، لأن أهمهم اسمها (عَبَلَةٌ) وهى منقولة من الصفة، فلو سُمِّيَتْ بضمِّها لقلت : ضَخَمَاتُ، وكذلك ما أشبهه .

فعلى هذا التقدير ^(٢) تدخل الصفات المسمَّى بها تحت حكم الأسماء، لأنها قد انتقلت إلى الاسميَّة، غير أنهم أجازوا الحظَّ الأصل بعد التَّسميَّة رعيًّا له، كما رَعَوْه في باب «مَالاً يَنْصَرَفُ» فمنعوا (أَحْمَر) بعد التَّسميَّة، إذا نُكِّرَ، الصَّرْفَ اعتباراً بالأصل من الوصفيَّة، وكما قال الأعشى ^(٣):

أَتَانِي وَعِيدُ الْحُوصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ

فِيَا عَبْدَ قَيْسٍ لَوْ نَهَيْتُ الْأَحَاوِصَا

فجمع (الأخوص) على (حُوصٍ) و(فُعُلُ) لا يجمع عليه إلا الوصفُ،

فراعَوْ أصل (الأخوص) إذ هو وصف، فيقال : رجلٌ أخوصٌ، بمعنى

(١) سورة الأنعام : ١٤٢ ، وهي قراءة نافع وأبي عمرو - وعاصم في رواية أبي بكر - وحمة .

(٢) في الأصل : التقرير .

(٣) ديوانه ١٤٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٥ - ٦٣ ، وشرح الكافية للرضي ١٢٠/١ .

ضَيْقٌ مُؤَخِّرِ الْعَيْنِ، وامرأة حَوْصَاءٌ، ثُمَّ رَاجَعَ الْأَصْلَ الْمَرْجُوعَ إِلَيْهِ مِنَ التَّسْمِيَةِ، فَجَمَعَهُ عَلَى (أَحَاوِصَ) فَكَذَلِكَ يَجُوزُ هُنَا أَنْ يُجْمَعَ (ضَخْمَةٌ، وَعَبْلَةٌ) مَسْمًى بِهِمَا عَلَى (ضَخْمَاتٍ، وَعَبْلَاتٍ) عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ، وَإِذَا كَانَ عَلَى مُرَاعَاةِ الْوَصْفِيَّةِ لَحِقَ بِالْصِفَةِ، وَخَرَجَ فِي التَّقْدِيرِ عَنْ حُكْمِ الْأَسْمَاءِ، فَلَزِمَهُ الْإِسْكَانُ الَّذِي يَلْزِمُ الْوَصْفَ، فَدَخَلَ تَحْتَ كَلَامِ النَّازِمِ.

المسألة الثالثة : أن الناظم حكى جواز الإِتباع حكايةً مُطلقةً، فيظهر منه استواء الجواز في الأوجه الثلاثة بالنسبة إلى (فُعِلَ) و(فِعِلَ) وفيه نظران :

أحدهما : أن الإِتباع في (فُعِلَ) بالضم ليس كالإِتباع في (فِعِلَ) بالكسر، من جهة أن العرب لَأَسْتَعْمَلَ الْجَمْعَ بِالتَّاءِ فِي (فِعِلَ) إِلَّا قَلِيلًا، كَرَاهِيَةِ تَوَالِي الْكُسْرَتَيْنِ، فَاسْتَفْنَوْا بَيْنَهُمَا الْأَكْثَرُ وَهُوَ (فِعِلَ) كَفَقْرَةٍ وَفِقْرٍ، وَكِسْرَةٍ وَكِسْرٍ، وَقَرَبَةٍ وَقِرْبٍ، لِأَنَّهُ فِي تَوَالِي الْكُسْرَتَيْنِ يَشْبَهُ (فِعِلًا)، وَ(فِعِلَ) فِي الْأَبْنِيَةِ نَادِرٌ، بِخِلَافِ / (فُعِلَ)^(١) فَإِنَّهُ يَكْثُرُ فِي كَلَامِهِمْ، فَمِنْ هَاهُنَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُ نَحْوِ : غُرُفَاتٍ، وَخُطُوبَاتٍ، وَلَمْ يَكْثُرْ سِدْرَاتٌ وَكِسْرَاتٌ. ذَكَرَ ذَلِكَ سَيْبُوه^(٢)، (وَعَلَّ بِمَعْنَى مَا ذَكَرْتَهُ)^(٣)، وَإِذَا ثُبِتَ هَذَا فَكَيْفَ يَجْعَلُ الْإِتْبَاعَ فِي (فِعِلَ) مُسَاوِيًا^(٤) لِلْإِتْبَاعِ فِي (فُعِلَ) وَبَيْنَهُمَا مَا تَرَاهُ.

والثاني : أن مِنْ مُثَلِّ (فِعِلَ) مَا لَا يَجُوزُ فِيهِ الْإِتْبَاعُ، وَيَجُوزُ فِيهِ غَيْرُهُ، وَهُوَ مَا إِذَا كَانَتْ لَامُ الْكَلِمَةِ يَاءً نَحْوِ : لِحْيَةٍ، فَرِيَةٍ، فَلَا يُقَالُ :

(١) فِي الْأَصْلِ « فُعِلَ » « بِالتَّسْكِينِ » خَطَأً .

(٢) الْكِتَابُ ٣/ ٥٨١ .

(٣) لَيْسَتْ فِي س .

(٤) مَا عَدَا س : مُسَاوِيًا .

لِحَيَاتٍ، فِرْيَاتٍ، لتوالى الكسرات مع الياء، بخلاف (خُطُوتٍ) ونحوه، فإنه جائز وإن توالى الضمات مع الواو، فقد قال سيبويه^(١): «وتقول: لِحَيَّةٌ وَلِحَىٌ، وفِرْيَةٌ فِرَىٌ، ورِشْوَةٌ ورِشَاءٌ». قال^(٢): «ولا يجمعون بالتاء كراهية أن تجيء الواو بعد كسرة - يعنى في (رِشْوَةٍ) لو قلت: رِشَوَاتٌ - واستثقلوا الياء هنا بعد كسرة - يعنى في (لِحَيَّةٍ) لو قلت: لِحَيَاتٌ - قال: «فتركوا ذا استثقالاً، واجتزأوا ببقاء الأكثر». يعنى الجمع على (فِعْلٍ).

ثم ذكر^(٣) أن من قال: كِسَرَاتٍ. قال: لِحَيَاتٍ.

فهذا كالصريح في المنع. ويرشحه أنه قرنه بما يمتنع اتفاقاً، وهو (رِشَوَاتٍ). فظاهر كلام الناظم مُشْكِلٌ.

والجواب عن النظر الأول: أن من عادته أن يأتى بمثل هذا مُجْمَلاً، فلا يُعَيِّنُ الأقل من الأكثر إذا كان الجميع جائزاً في الكلام؛ إذ لا مَحْظُورَ.

وعن الثانى: أن السيرافى: زعم أن الإتيان يجوز في (لِحَيَّةٍ) وبابه، هكذا غير مُقَيَّدٍ بقلَّة. قال: لأنه لا يَنَقَلِبُ فيه حرفٌ إلى غيره، يعنى كما ينقلب في (رِشْوَةٍ) لو أَتُبِعَتْ؛ إذ لا بُدَّ مع الإتيان من قلب الواو ياءً، بخلاف (لِحَيَّةٍ) لأنها ياء من أصلها، فلعلَّ الناظم اعتمد على هذا النقل، والمؤلف نقل في «التسهيل»^(٤) الخلاف في المسألة، وذكر في «الشرح»^(٥) أن من البصريين مَنْ مَنَعَ لاستقلال الياء بعد الكسرتين، ومنهم من أجازها. ولم يذكر هناك^(٦) نصاً على مُرتَضَاهُ، وظاهر مذهب هاهنا^(٧) الجواز، ويكون اعتماده على ما ذكره السيرافى إن كان سماعاً من العرب، أو قياس منه، وعلى ما يشير إليه ردُّه على الفراء في منعه (فِعْلَاتٍ) مطلقاً، على ما ذكره على إثر هذا إن شاء الله تعالى.

(١) الكتاب ٥٨١/٣.

(٢) قال في التسهيل كما في الشرح ١٠٠/١: «وقبل الياء نجلف» وانظر شرحه ١٠٢/١.

(٣) في الأصل: «هنا» .

(٤) في الأصل: «هناك» .

المسألة الرابعة : في حكاية ماخالف ماتقدّم من المذاهب، فمن ذلك ما ذهب إليه قُطْرُب^(١) من إجازة الإتياع في (فَعَلَةً) الصِّفَةِ /، فيجوز ٢٢٣ عنده أن يقال في (ضَخْمَةٍ) : ضَخَمَاتٌ، وفي امرأةٍ (عَبَلَةٍ) : عَبَلَاتٌ، وما أشبه ذلك، وكأنه قاس الصفة على الاسم.

قال المؤلف : وَيَعْضُدُهُ مَارَوِي أَبُو حَاتِمٍ^(٢) من قول بعض العرب : كَهَلَاتٌ، وَكَهَلَاتٌ - بالفتح (والإسكان)^(٣) - والإسكان أشهر، وهذا الحرف شاذٌّ نادر، فلا يُقَاس عليه، وما ذَكَرَ من القياس على الاسم فاسدٌ، لأنه مخالف لمقاصد العرب؛ إذ علمنا بالاستقراء أنها قَصِدَتْ أَنْ تَفَرَّقَ بَيْنَ الاسم والصِّفَةِ، وهو أراد أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا في الحكم، فهو بمثابة مَنْ يقيس الفاعلَ على المفعول فيَنْصِبُ، أو المفعولَ على الفاعل فيَرْفَعُ.

ومن ذلك ماظهر من ابن مُعْطٍ في «أَرْجُوزَتِهِ»^(٤) من التفرقة في التحريك بين ما فيه الهاء، كغُرْفَةٍ، وَسِدْرَةٍ وَبَذْرَةٍ، وبين ما لاهاه فيه نحو : دَعْدٌ، وَهَنْدٌ، وَجُمْلٌ، فأجاز في نحو (خُطْوَةٍ، وَسِدْرَةٍ) ثلاثة الأوجه^(٥)، وفي نحو (بَذْرَةٍ) وجهاً واحداً، وهو صحيح. وأجاز فيما لاهاه فيه وجهين خاصةً، وهما الإتياع والتخفيف، فنحو (دَعْدٌ) فيه عنده وجهان، ونحو (هَنْدٌ) و(جُمْلٌ) لا تفتح عينه، هذا ظاهر كلامه، وهو مخالف لما تقدم.

وأيضاً فإن سيبويه^(٦) جعل نحو (دَعْدٌ) مثل ما فيه الهاء، ذا وَجْهِ

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٣/٣٩٢.

(٢) لسان العرب، مادة كهل ١١/٦٠٠.

(٣) سقط من س .

(٤) قال ابن معطٍ :

ومثل هَنْدٍ جُمْلٌ دَعْدٌ اجْتَمَعَ
ومثل خُطْوَةٍ وَسِدْرَةٍ أَتَتْ
طَوْرًا بِتَخْفِيفٍ وَطَوْرًا يَتَّبِعُ
في جمعها لَفِي ثَلَاثَ رَوِيَتْ

(٥) في س : ثلاثة أوجه .

(٦) الكتاب ٣/٣٩٧.

واحد كَجَفَنَةٍ، وأجرى نحو (جُمِلَ، وهِنْدُ) على اللُّغاتِ فيما فيه الهاء، إلا أنه لم يَنْصُ على لغة الفتح، فقال السيرافي : يجوز في (جُمِلَ، وهِنْدُ) ثلاث لغات، كظلمة، وكسرة، فالظاهرُ أنه ما قاله ابنُ مُعْطَرٍ غيرُ ثابت. والله أعلم.

ومن ذلك ما ذهب إليه الفراء^(١) من منع الإتيان في (فِعْلَةٍ) المكسورة الفاء، فلا يقول (فِعَلَاتُ) أصلاً، سواء كان لامها ياءً أو غيرها، واحتج بأن (فِعَلَاتُ) يتضمنُ بناءً (فَعِلَ) و(فَعِلَ) وزنُ أهمل إلا فيما ندر، كإبلٍ، وبلزٍ، ولم يثبت سببويه منه إلا إبلاً، وما استثقل في الإفراد، حتى كاد يكون مُهْمَلاً، حقيقٌ بأن يَهْمَلُ ما كان يَتَضَمَّنُهُ من الجموع، لأنَّ الجمع أثقلُ من المفرد. والذي رَجَّحَ المؤلِّفُ الجوازُ، وهو ظاهر هذا «النظم».

وأجاب عما احتج به الفراءُ من أوجه :

منها أن المفرد، وإن كان أخفَّ من الجمع، قد يُسْتَثْقَلُ فيه ما لا يُسْتَثْقَلُ في الجمع، لأن المفرد مُعْرَضٌ لأن يتَصَرَّفَ / فيه بتثنيةٍ وجمعٍ ٢٢٤ ونَسَب. وإذا كان على هَيْئَةٍ مُسْتَثْقَلَةٍ تَضَاعَفَ اسْتِثْقَالُهَا بتعرض ما هي فيه إلى استعمالات متعددة، بخلاف الجمع، فإن ذلك فيه مأمون.

ومنها أن (فِعِلاً) كإبلٍ أخفُّ من (فُعِلَ) كطُنْبٍ، فمقتضى الدليل أن يكون أمثلة (فِعِلٍ) أكثرَ من أمثلة (فُعِلٍ) إلا أن الاستعمال اتَّفَقَ وقوعه بخلاف ذلك فأتى تصَرَّفَ أفضى إلى ما هو أحقُّ بكثرة الاستعمال، فلا ينبغي أن يُجْتَنَّب، بل يحقُّ أن يُؤَثَّرَ جَبْراً لِمَا فات من كثرة الاستعمال، ويؤيد هذا أنهم لا يَكُونُونَ يُسَكَّنُونَ عَيْنَ (إِبِلٍ) بخلاف (فُعِلٍ) فإن عَيْنَهُ تُسَكَّنُ كثيراً.

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٢/٢٩٦.

ومنها أن العرب قد استعملت (فَعِلَاتٍ) جَمْعاً لِفَعْلَةٍ. وقد أشار سيبويه^(١) إلى أن العرب لم تَجْتَنِبْ استعماله، كما لم تَجْتَنِبْ استعماله (فُعَلَاتٍ).

وقد رَجَّحَ بعضُ العرب (فَعِلَاتٍ) على (فُعَلَاتٍ) إذ قال في جمع (جِرْوَةٍ)^(٢): جِرْوَاتُ، فاستسهل النطق بكسر عين (فَعِلَاتٍ) في ماله واء، ولم يستسهل النطق بضم عين (فُعَلَاتٍ) في (فَعْلَةٍ) أو أولى بالجواز منه. والقاطع في هذا كله السماع، وقد حكى في غير ضرورة، فلا يُعَدَّلُ عنه.

ومن ذلك ما تقدمت الإشارة إليه من مَنَعَ مَنْ مَنَعَ (فَعِلَاتٍ) في المعتل اللام بالياء، كَلْحِيَّةٍ، فلاتقول لَحِيَّاتٍ، وهو ظاهر كلام سيبويه^(٣). ووجه المنع الاستثقال، لتوالي كسرتين مع ياء، مع عدم السماع أو ندوره.. وظاهر كلام الناظم في إطلاقه جوازاً مثل هذا، وهو الذي يُعْطِيهِ رَدُّهُ على الفراء في منع (فَعِلَاتٍ) مطلقاً، لأن (فَعِلَاتٍ) المعتل اللام بالياء فردٌ من أفراد ذلك المطلق، فما احتجَّ به يجرى في هذا. والمعتمد في الجميع السماع، لأن التعليل بالاستثقال ثانٍ عن كونه معدوماً أو نادراً، «قِفْ حَيْثُ وَقَفُوا، ثُمَّ فَسِّرْ»^(٤).

وقول الناظم: «فَكُلًّا قَدْ رَوَّأَ» ارْتِهَانٌ منه في النقل في هذه الأنواع كلها. ولما كان إطلاقه جوازاً لإتباع قد تضمن إجازة ما هو ممنوع اتفاقاً أخذ

في استثنائه من ذلك فقال:

وَمَنْعُوا إِتِّبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَةٍ

وَزُبْيَةٍ وَشَذْ كَسْرُ جِرْوَةٍ

(١) الكتاب: ٣ / ٥٧٤.

(٢) الكتاب: ٤ / ٤١١.

(٣) الكتاب: ٣ / ٥٨١.

(٤) هذه عبارة سيبويه في الكتاب ١ / ٢٦٦.

فاستثنى نوعين ^(١) / أعطاهما مفهومُ المثالين، ويعنى أن العرب ٢٢٥
منعت الإتياع فيما كان من المؤنث المذكور على (فَعْلَةٍ) بكسر الفاء ولامه
واو وهو الذي أشار إليه بنحو ^(٢) - (ذِرْوَةٌ) أو كان على (فَعْلَةٍ) بضم
الفاء ولامه ياء، وهو الذي أشار إليه بنحو ^(٢) - (ذِرْوَةٌ) أو كان على
(فَعْلَةٍ) بضم الفاء ولامه ياء، وهو الذي أشار إليه بنحو (زُبَيْبَةٍ) فكأنه قال
: كل ما كان من المؤنث على (فَعْلَةٍ) ولامه ياء، أو (فَعْلَةٍ) ولامه واو، فإن
العرب امتنعت في جمعه بالالف والتاعن الإتياع، وأجازت ماعداه،
فلایجوز أن يقال في (ذِرْوَةٌ) : ذِرَوَاتُ، ولا في (رِشْوَةٌ) : رِشَوَاتُ، ولا ما
أشبه ذلك، لما في ذلك من الاستثقال والمنافرة بين الكسرة والواو،
لاقتضاء الكسرة قلبَ الواو ياء، فاجتنبوا ذلك.

وكذلك لایجوز أن تقول في (زُبَيْبَةٍ) : زُبَيَّاتٍ، ولا في (كَلْبَةٍ) : كَلْبَيَّاتُ،
لما في ذلك من استثقال الخروج من الضم إلى الياء، ولاقتضاء الضمة
قلبَ الياء واوا، فاجتنبوه رأساً.

ثم حكى ما جاء من النوع الأول شاذاً فقال : «وَشَذُّ كَسْرُ جِرْوَةٍ»
[يعنى أنه جاء هذا اللفظ، وهو (جِرْوَةٌ) مكسورة العين في الجمع بالتاء،
ولامه واو، فقالوا : جِرَوَاتُ، وأبقوا الواو بعد الكسرة على حالها، وذلك في
غاية الشذوذ؛ إذ لم يُحْكَمْ منه سواه ^(٣)، ولذلك خَصَّه الناظم وعَيَّنَه بقوله :
«وَشَذُّ كَسْرُ جِرْوَةٍ» والجِرْوَةُ التي جُمِعت هكذا : يجوز أن تكون أنثى
الجِرْو، وهو وَلَدُ الْكَلْبِ والسَّبَاع، أو الجِرْوَةُ التي هي الصغيرة من القِثَاء،
وَذِرْوَةُ الشَّيْءِ : أعلاه، وكذلك ذُرْوَتُهُ، وذَرَاهُ ^(٤). والزُبَيْبَةُ : حفرة

(١) س : موضعين .

٢ - ٢ سقطه ز .

(٢) الكتاب ٤١١/٤ .

(٤) في الأصل : ذرواه. وفي الصحاح : «وذرى الشيء بالضم : أعاليه. الواحد، ذِرْوَةٌ، وذُرْوَةٌ أيضا بالضم، وهي أعلى الشام».

يحفرها الصائد لما يُصاد من أسد أو صيد ونحوه . والرُّبِيَّةُ أيضا :
الرَّابِيَّةُ لا يعلوها الماء ، ثم قال :

وَنَادِرًا أَوْذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُمَا

قَدُمْتُهُ أَوَّلًا نَاسٍ انْتَمَى

يَعْنَى أَنْ مَاعِدًا مَاتَقَدَّمَ فِي الْجَمْعِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ ، مِنَ الْإِتْبَاعِ ،
وَالْتَّسْكِينِ ، وَالتَّحْرِيكِ بِالْفَتْحِ ، فَهُوَ خَارِجٌ عَنْ جَمْهُورِ كَلَامِ الْعَرَبِ ، إِمَّا أَنَّهُ
وَقَعَ نَادِرًا ، وَإِمَّا اضْطِرَارًا ، وَإِمَّا أَنَّهُ نُقِلَ عَنْ قَوْمٍ مِنَ الْعَرَبِ مَخْصُوصِينَ .
وَأَمَّا مَاتَقَدَّمَ فَإِنَّمَا انْتَبَى عَلَى مَشْهُورِ كَلَامِهِمْ .

وهذه الأنواعُ الثلاثةُ التي ذَكَرَ مُتَّبِإِنَةٌ فِي الْمَعْنَى .

فَالنَّادِرُ هُوَ الَّذِي جَاءَ فِي الْكَلَامِ الْمَنْشُورِ قَلِيلًا جَدًّا ، بِحَيْثُ لَا يُبْنَى
عَلَيْهِ لِقَلَّتْهُ .

وَذُو الْاضْطِرَارِ هُوَ / مَا جَاءَ فِي الشَّعْرِ لِحُضُورَةِ الْوِزْنِ ، وَلَوْ لَا الْوِزْنُ ٢٣٦
لَتَكَلَّمَ بِهِ عَلَى مَا يُعْطِيهِ الْقِيَاسُ .

وَالَّذِي انْتَمَى لِأَنَاسٍ هُوَ مَا كَانَ لُغَةً لِبَعْضِ الْعَرَبِ ، اخْتَصَّصُوا بِالتَّكَلُّمِ
بِهَا دُونَ سَائِرِ قَبَائِلِ الْعَرَبِ ، بِحَيْثُ تُنْسَبُ إِلَيْهِمْ خُصُوصًا دُونَ أَنْ تُنْسَبَ
إِلَى مُطْلَقِ كَلَامِ الْعَرَبِ ، فَيُقَالُ : هَذِهِ لُغَةُ بَنِي فُلَانٍ .

وَقَوْلُهُ : «أَوَّلُ أُنَاسٍ» يُشْعِرُ بِأَقَلِّيَّتِهِمُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى سَائِرِ الْعَرَبِ ، وَعَلَى
هَذَا النَّوْعِ أَحَالَ عَلَى مَا يُذَكَّرُ بِحَوْلِ اللَّهِ .

وَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ مَا حَضَرَ مِنْ مِثْلِ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ وَبِهَا يَتَبَيَّنُ كَلَامُ
النَّاظِمِ .

فَأَمَّا النَّادِرُ فَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : عَيْرَاتُ ، (فِي ١ - سَقَطَ مِنْ س .
الْإِبِلِ تَحْمِلُ الْمِيرَةَ . قَالَ فِي الشَّرْحِ (٢) : «وَأَمَّا عَيْرَاتُ فِي جَمْعِ (عَيْرِ)

(١ - ١) سَقَطَ مِنْ س .

(٢) شَرْحُ التَّسْهِيلِ ١/٣٦٧ .

فجائزٌ عند جميع العرب مع شذوذه عن القياس» وإنما شذَّ من جهة تحريك عَيْنِهِ، وهى حرف عِلَّةٌ؛ إذ كان السكون فيها أخفَّ فالتزموه، وخرجوا بهذه اللفظة عن ذلك الأصل. وأما هُذَيْلُ فهم فيه على أصولهم، وإنما نذروهُ من جهة التزام جميع العرب ذلك فيه. قال سيبويه^(١): «حَرَكُوا الياءَ، وأجمعوا فيها على لُغَةِ هُذَيْلٍ»، قال الكُمَيْتُ أنشدته السيرافي^(٢):

(عِزَاتُ الْفَعَالِ وَالْحَسْبُ الْعَوْدُ إِلَيْهِمْ مَحْطُوطَةُ الْأَعْكَامِ)^(٣)

ومنه ما تقدم من قولهم : جِرَوَاتُ، وقد تقدم وجهُ شذوذه.

ومنه على مذهب سيبويه وَمَنْ تَبِعَهُ قولهم : لَجَبَاتُ فِي (لَجَبَةٍ) حيث اعتزم مَنْ يُسَكِّنُ فِي الْإِفْرَادِ أَنْ يَنْتَقِلَ إِلَى لُغَةٍ مِنْ يَحْرُكُ وَهُوَ وَصَفٌ، وعلى هذا المعنى يمكن أَنْ يُحْمَلَ قولهم : رَبَّعَاتُ، إِنْ ثَبِتَ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَفْتَحُ فِي الْإِفْرَادِ، وَأَنْ مَنْ يُسَكِّنُ فِيهِ يَفْتَحُ فِي الْجَمِيعِ^(٤).

ووجهُ سيبويه^(٥) (رَبَّعَاتُ) بَأَنَّ أَصْلَهُ اسْمُ مُؤَنَّثٍ يَقَعُ عَلَى الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، فَصَارَ كَالْوَصْفِ بِخُمْسَةٍ، إِذَا قُلْتَ : مَرَرْتُ بِرِجَالٍ خُمْسَةٍ.

قال ابن الضائع : ولزومُ التاء فِي (رَبَّعَةٍ) يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ.

قال ابن الضائع فِي (لَجَبَاتُ) بَعْدَ مَا ذَكَرَ قَوْلَ سيبويه : ويمكنُ أَنْ يَقَالَ :

لَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الصَّفَةُ مُخْتَصَّةً بِالْمُؤَنَّثِ أَشْبَهَتْ الْأَسْمَاءَ، حَيْثُ لَمْ تَكُنِ التَّاءُ فِيهَا

(١) الكتاب ٦٠٠/٣.

(٢) شرح السيرافي ٢٦/٥، وفيه «معنودة الأعكام» ولم أجده في ديوان الكميت. والشاهد في شرح الفصل لابن يعيش ٣١/٥، ٣٣.

(٣) فِي الْأَصْلِ : «الْإِثْقَالُ»، يَدُلُّ «الْأَعْكَامُ»، وَفِي حَاشِيَةِ : الْأَعْكَامُ، كَذَا رَأَيْتُهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ. وَيَقُولُ ابْنُ يَعِيشَ : «وَقَوْلُهُ مَحْطُوطَةُ الْأَعْكَامِ، أَيْ تَرَكْتُ الْأَبْلَ بِأَعْكَافِهَا، أَيْ بِأَحْمَالِهَا فِيهِمْ بِالْحَبِّ وَالرَّشْدِ».

(٤) فِي الْأَصْلِ ، ز : الْجَمِيعُ .

(٥) الكتاب ٦٢٧/٣.

علامةً للتأنيث، لأنها كالتاء في (نَاقَة) ومن الفتح في الوصف قولهم :
كَهَلَاتُ فِي (كَهَلَة) فَفَتَحُوا فِي الْجَمْعِ، وَهُوَ وَصْفٌ قُطْرِب^(١).

وقال يونس : امْرَأَةٌ عَدْلَةٌ، وَعَدَلَاتٌ، فَحَرَكُ، وَقَالَ : قَوْمٌ رِبْعَةٌ،
وَرِبْعَاتٌ. وقال يونس : شَاةٌ لَجْبَةٌ، وَلَجَبَاتٌ، فَحَرَكُ الْجَمْعِ، وَقَالَ : لَا أَعْرِفُ
: لَجْبَةً، بِالتَّحْرِيكِ وَمِنْ الْإِسْكَانِ فِي الْاسْمِ قَوْلُهُمْ : (أَهْلَاتُ) فِي (أَهْلٍ)
وَأَهْلَاتُ أَشْهُرٌ.

قال سيبويه^(٢) : «وَقَالُوا : أَهْلَاتُ، فَخَفَقُوا، شَبَّهُوا بِصَعْبَاتٍ، حَيْثُ
كَانَ (أَهْلٌ) مُذَكَّرًا تَدْخُلُهُ الْوَاوُ وَالنُّونُ». قَالَ : «فَلَمَّا جَاءَ مُؤَنَّثًا كَمُؤَنَّثِ
٣٩٦ (صَعْبٍ) فَعِلَ بِهِ كَمَا فَعَلَ بِمُؤَنَّثِ (صَعْبٍ). يَعْنِي أَنَّهُمْ أَنْثَوْا (أَهْلًا) فَقَالُوا
: أَهْلَةٌ، وَجَمَعُوا فَقَالُوا : أَهْلُونَ فِي (أَهْلٍ) فَصَارَ لِذَلِكَ مِثْلُ : صَعْبٍ،
وَصَعْبَةٍ، وَصَعْبُونِ، فَعُوْمِلُ مَعَامَلَتِهِ.

وَمِمَّا جَاءَ مِنْهُ مُؤَنَّثًا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٣)، أَنْشَدَهُ السِّيرَافِي، وَأَنْشَدَهُ
الْفَرَّاءُ أَيْضًا، قَالَ أَنْشَدَنِي الْمَفْضُلُ :

وَأَهْلَةٌ وَدٌ قَدْ تَبَرَّيْتُ وَدُهُمْ

وَأَبْلَيْتُهُمْ فِي الْحَمْدِ جُهْدِي وَنَائِلِي

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ قَبْلَهُ « قَالَ » وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُ قُطْرِبٍ وَتَخْرِيجُهُ مِنْ قَرِيبٍ .

(٢) الْكِتَابُ ٦٠٠/٣.

(٣) هُوَ أَبُو الطَّيْحَانِ الْقَيْنِي، كَذَا نَسَبَهُ ابْنُ بَرِّي. وَالْبَيْتُ فِي كِتَابِ الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ لِلْفَرَّاءِ ١٠٨،
وَاللِّسَانُ : أَهْلٌ، وَيَبْرَى.

هَذَا فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ مَكَانَ تَبَرَّيْتُ : تَبَرَّضْتُ، وَقَوَّيْتُ رُؤْسِي : كَذَا. يُقَالُ : تَبَرَّيْتُ مَعْرُوفَهُ وَلَمَعْرُوفِهِ:
اعْتَرَضَ لَهُ.

وأما الاضطرابُ فمنه قول الشاعر^(١) :
 وحُمِلْتُ زَفَرَاتِ الضُّحَى فَاطَّقْتُهَا
 وَمَالِي بِزَفَرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ
 فأسكن عين (فَعَلَات) وهو اسم. وقال ذو الرمة^(٢) :
 أَبَتْ زِكْرُ عَوْدِنَ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ
 خُفُوقًا وَرَفَضَاتُ الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ
 أراد «ورفضات» فأسكن ضرورةً، وأنشد ابنُ خروف قال أنشدته
 الباهلي^(٣) في «معانيه» :
 وَلَكِنْ نَظَرَاتٍ بَعَيْنٍ مَرِيضَةٍ
 أَلَاكَ اللَّوَاتِي قَدْ مَثَلْنَ بِنَا مَثَلًا
 أراد «نظرات» وقال عديُّ بن الرِّقَاع^(٤) :
 يُكَابِدُ نَفَحَاتِ الْهَوَاجِرِ وَالضُّحَى
 مُكَافَحَةً بِالْمُنْخَرَيْنِ وَبِالْفَمِ
 وإنما سهّل هذا النوعَ شيئاً أنها مصادر، والمصادر تُشبه الصفات، فهي
 أسهلُ في القياس من (تَمَرَات) لوقيل.
 وأما اللغاتُ الأقليةُ بالنسبة إلى ما ذكر، فمنها ما حكى أبو الفتح^(٥) عن

(١) عروة بن حزام. والبيت في المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ٥٦٤، وكتب النحو المتأخرة.

(٢) البيت في المرجع السابق، وديوانه ١٣٣٧/٢، والمقتضب ١٩٠/٢، والتكملة - لأبي علي ١٥٥.

(٣) هو أبو نصر أحمد حاتم الباهلي المتوفى سنة ٢٣١. وقد ذكر ابن النديم في الفهرست ٥٦ كتابه أبيات المعاني.

(٤) ديوانه ٧٨، واللسان : كفخ، وفيهما : يكافح لُوحات، «للمنخرين».

(٥) حكى ذلك عنه ابن مالك في شرح التسهيل ١٠٠/١ - ١٠١.

قوم من العرب من تَسْكِن عين (فَعَلَات) إذا كانت اللام معتلة، فيقول في (ظَبِيَّة) : ظَبِيَّاتٌ، وفي (شَرِيه) : شَرِيَّاتٌ. واللغة المشهورة : ظَبِيَّاتٌ، شَرِيَّاتٌ.

ومنه لغة هُذَيْلٌ^(١)، أنهم يفتحون عين (فَعَلَات) المعتلة، فيقولون في (جَوْزَات) : جَوَزَاتٌ، وفي (بَيْضَات) : بَيِّضَاتٌ، وفي (سَيَرَات) : سَيَرَاتٌ، وفي (عِير) : عَيْرَاتٌ.

قال الفارسي عن قُطْرِب : وزعم يونسُ أن (تَوْبَةً) و(تَوْبَات) بالثقل يقولها ناسٌ كثيرٌ. قال^(٢):

أَبُو بَيِّضَاتٍ رَاحَ مُتَوَلِّبٌ رَفِيقُ بِمَسَحِ الْمُنْكَبِّينِ سَبُوحُ

وقال الشلوبين : قياسُ لغة هذيل الفتح في نحو : تَوَلَّ، وَدَلَّاتٌ، وَصُوفَةٌ وَصُوفَاتٌ، وكأنه إنما قال هذا لأنه لم يَسْمعه نقلا عن لغتهم. ولا شك أن القياس سائغٌ.

وقولُ الناظم : «أَوَّلَانِاسٍ انْتَمَى» أى : انْتَسَبَ.

يُقال : انْتَمَى فلانٌ، إذا انْتَسَبَ. وَ«غَيْرُ مَاقْدُمَتُهُ» مبتدأ خبره «نادرٌ» وما بعده^(٣).

(١) شرح التسهيل ١٠٣.

(٢) قال أبو بيضات، ثم ذَكَرَ البيت، وهو سهو، قال البغدادي في الخزانة ١٠٤/٨ :
والبيت مع كثرة وجوده في كتب النحو والصرف لم أطلع على قائمه ولا على تتمته. وانظر البيت في الخصائص ١٨٤/٣، والمنصف ٣٤٣/١.

فهرس موضوعات الجزء السادس

الموضوع	الصفحة
إعراب الفعل	١
عوامل الجزم	٩٥
فَصْلٌ في لو	١٧٨
أماً ولولا ولوما	١٩١
الإخبار بالذئ والألف واللام	٢٠٥
العدد	٢٣٨
كم وكأئن وكذا	٢٩٤
الحكاية	٣٢١
التأنيث	٣٤٤
المقصور والممدود	٤٠٣
كيفية تشبة المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً	٤٢٩



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
معهد البحوث العلمية
مركز إحياء التراث الإسلامي

المقاصد الشافعية

في شرح الخلاصة الكافية

للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشافعي
(٥٧٩٠هـ)

الجزء السادس

تحقيق

الدكتور عبد المجيد قطامش

ح) جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشاطبي، إبراهيم بن موسى
المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح ألفية ابن مالك.
/ إبراهيم بن موسى الشاطبي - مكة المكرمة، ١٤٢٨هـ
١٠ مج.

ردمك: ٩٩٦٠٠٣-٨٣٣-٥ (مجموعة)
٩٩٦٠٠٣-٨٣٩-٤ (٦ج)

١- اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية - الصرف / العنوان
ديوي ١٥، ٤١٥ ١٤٢٨/٣٤٤٣

رقم الإيداع: ١٤٢٨/٣٤٤٣
ردمك: ٩٩٦٠٠٣-٨٣٣-٥ (مجموعة)
٩٩٦٠٠٣-٨٣٩-٤ (٦ج)

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

لمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي

جامعة أم القرى

مكة المكرمة

الطبعة الأولى

١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م